

# حاشية الدُّسُوقِي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين شيخ محمد عرفة الدُّسُوقِي  
على الشرح الكبير لأبي البركات ميندي أحمد الدردير  
وبجانبه الشرح المذكور مع تقررات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيسى  
شيخ السادة المالكية رحمته

---

( تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح )  
( بأسفل الصحيفة مفصولة بجدول )

---

( روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى )  
( وإتماماً للفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل )

---

الخزء الرابع

طبع بدارنا خبء الكنباء العربكة  
مبنى البابى الحلبى وشركاء

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا  
يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب في الاجارة

(قوله أشهر من ضمها) أي ومن فتحها \* وحاصله أن الاجارة مثلثة المعزة والكسر أشهر ، وهي مصدر  
أجر بالقصر ككتب ويقال أيضا أجر إيجاراً كأكرم إكراماً ويستعمل للمدود أيضا من باب  
المفاعلة فيكون مصدره المؤاجرة والاجار بالقصر كالمقاتلة والقتال وأما الاجارة من السوء ونحوه فهي  
من أجاز إجارة كأعاد إعادة وأقام إقامة \* واعلم أن الاجارة قديضة بها شرعاً وإن لم يحصل عقد وذلك  
في الأعمال التي يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ عليها أجرة وهي كثيرة جداً منها تخليص دين وذلك  
أن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط وأن العادة محكمة (قوله عليك) هو جنس يشمل الاجارة والبيع  
والهبة والصدقة والنكاح والجعل والقرض والساقاة وتلك منفعة الأمة المحللة (قوله منافع) خرج  
البيع والهبة والصدقة فإنها عليك ذوات وخرج قوا مباحة عليك . نفعة الأمة المحللة فان عليك منفعتها  
وهو الاستمتاع بها لا يسمى إجارة وقوله مدة معلومة أخرج النكاح (١) والجعل وقوله بعوض متعلق  
بتملك ولو قال : بعوض غير ناشئ عنها أي عن النفعة لكان أولى لأجل إخراج القراض والساقاة  
لأن العامل ملك منفعة بعوض لكن ذلك العوض ناشئ من النفعة وقوله منافع شيء أي سواء  
كان آدمياً أو غيره كان ذلك الغير لا يقبل النقل كالدور والأرضين أو يقبل النقل كالسفن والرواحل  
وغيرها من الحيوانات والأواني (قوله وما ينقل) أي كالثياب والأواني (قوله في الغالب  
فيها) أي ومن غير الغالب قد يتسمعون بإطلاق الاجارة على الكراء والكرء على الاجارة  
فيطلقون على العقد على منافع الآدمي ومنافع ما ينقل غير السفن والحيوان كراء ويطلقون  
على العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرواحل إجارة (قوله العائد) المراد به المؤجر  
وهو دافع النفعة والمستأجر وهو الآخذ لها (قوله والأجر) هو العوض الذي يدفعه المستأجر  
للمؤجر في مقابلة النفعة التي يأخذها منه (قوله ما يبدل على تملك النفعة) أي غير لفظ المساقاة فلا

(١) قوله أخرج النكاح : الأولى إخراجها بمنافع لانه عليك انتفاع كما في مع الفرق فتذكر اه محمد عليش

باب في الاجارة وكراء  
الدواب والدور والحمام  
وما يتعلق بذلك \*  
وهي بكسر المعزة أشهر  
من ضمها وهي والكرء  
شيء واحد في المعنى : هو  
تمليك نافع شيء مباحة  
مدقة معلومة بعوض ، غير  
أنهم سمو العقد على منافع  
الآدمي وما ينقل غير السفن  
والحيوان إجارة والعقد  
على منافع ما لا ينقل  
كالأرض والدور وما ينقل  
من سفينة وحيوان  
كالرواحل كراء في الغالب  
فيهما \* وأركانها أربعة :  
العائد والأجر والنفعة  
والصفة ، والمراد بها ما يبدل  
على تملك النفعة بعوض  
ويشمل ذلك للعاطة ،  
وأشار إلى الأولين بقوله



( صحة الإجارة بما قد ) مؤجر ومستأجر كالبيع فشرطهما التمييز وشرط الزوم التكليف فالصبي المميز إذا أجر نفسه أو سلعته صح وتوقف على رضا وليه ومثله العبد وأما السفينة إن عقد على نفسه فلا كلام لوليها إلا إذا كان في الأجر عناية فلوليه النظر وإن عقد على سلعة فلوليه النظر مطلقاً كالبيع فالشرط لزوم أيضاً في الجملة ( وأجر (٣) كالبيع ) فيكون طاهر امتنعاً به

مقدوراً على تسليمه معلوماً \* ولما كانت قاعدة الامام ابن القاسم أن الثمن في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأجرة في الإجارة على التأجيل إلا في مسائله فيجب فيها تعجيل الأجرة ذكرها للصفحة بقوله (وعجل) الأجر وجوباً فلا يؤخر لأكثر من ثلاثة أيام وإلا فسد العقد (إن عين) أى إن كان معيناً كشوب بعته أى وشرط تعجيله وكانت العادة تعجيله وإلا فسد العقد ولو عجل بالفعل كما يأتي في قوله وفسد الخ (أو) كان غير معين ووقع التعجيل (شرط) أى بسببه وهو عطف على معنى إن عين أى وعجل أى وعجل الأجر بتعيينه أو بشرط (أو عادة) بأن كان العرف والعادة التعجيل وسواء كانت للنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا مضمونة شرع فيها أم لا هي صحيحة في هذه الأربع (أو) كان غير معين كدراهم أو نوب وصوف لكن وقع (في) منافع (مضمونة) في ذمة المؤجر

تعتقد به عند ابن القاسم لأن المساقاة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سخنون يرى انعقاد أحدهما بالآخر (قوله صحة الإجارة بما قد وأجر كالبيع) في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف أي صحة الإجارة ولزومها بما قد وأجر كالبيع وإنما قدرنا ذلك لأنه لا يلزم من الصحة للزوم (قوله فشرطهما) أى فشرط صحة عقدهما وقوله وشرط الزوم أى لزوم عقدهما (قوله النظر مطلقاً) أى كان في الأجر عناية أولاً (قوله في الجملة) أى في بعض الأحوال وذلك بالنسبة للعبد فإنه وإن كان مكلفاً لكن لزوم إجارته لنفسه أو لسلعته يتوقف على رضائده لعدم رشده وكذلك السفينة بالنسبة لإجارته لسلعته مطلقاً وكذا لنفسه إن حان في الأجرة وإلا كانت إجارته لازمة ولا يتوقف لزومها على رضا وليه ففي هذه الحالة الرشد ليس شرطاً في الزوم (قوله وعجل الأجر) أى ولو حكماً كتأخيره ثلاثة أيام \* وحاصل الفقه أنه إن عين الأجر فإن جرى العرف بالتعجيل فلا بد منه في صحته وإن لم يجر عرف أصلاً أو جرى بالتأجيل كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل مالم يشترط التعجيل وإلا صحت عجل بالفعل أم لا ولا فرق في ذلك كله بين كون للنافع العقود عليها معينة أو مضمونة وإن كان الأجر غير معين وجب تعجيله إن كان شرطاً بالتعجيل أو عادة كانت للنافع العقود عليها معينة أو مضمونة فيها أو لم يكن شرط ولا عادة ولكن كانت للنافع مضمونة لم يشرع فيها وإلا بأن كانت للنافع معينة أو مضمونة وشرع فيها فلا يجب التعجيل للأجر بل يجوز تأخيره ، إذا علمت هذا فلو قال المصنف وعجل معين إن جرى عرف بتعجيله وإلا فسد إلا أن يشترط تعجيله وأجر على تعجيل المضمون إن كان شرطاً أو عادة أو كانت للنافع مضمونة لم يشرع فيها الوفي بهذا مع الإيضاح واستغنى عن قوله بعد وفسد إن اتفق عرف بتعجيل المعين وعن قوله أو لم يكن العرف تقدم معين وإن قد وظهر لك أن قول المصنف أو بشرط أو عادة في غير المعين وأنه عطف على معنى إن عين أى وعجل بتعيينه أو بشرط (قوله وإلا فسد) أى وإلا يشترط تعجيله ولم تكن العادة تعجيله فسد (قوله أى وشرط تعجيله) الأولى حذفه ويقول أى وكانت العادة تعجيله وإلا فسد العقد ولو عجل إلا أن يشترط تعجيله ولو لم يعجل (قوله أى بسببه) الأولى جعل الباء للملابسة أى أو كان غير معين ووقع التعجيل ملتبساً بشرط أو ملتبساً بعادة (قوله وسواء كانت للنافع معينة) كأستأجر دابة هذه لأسافر عليها محل كذا وقوله أو مضمونة أى كأستأجر منك دابة أسافر عليها محل كذا (قوله فهي صحيحة في هذه الأربع) أى إذا كانت للنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا والحال أن الأجر فيها غير معين واشترط تعجيله أو اعتيد (قوله أو في منافع مضمونة) أى والحال أنه لم يجر عرف بتعجيله ولا اشتراط (قوله في ذمتك) ليس هذا التصريح لازماً بل إن حصل العقد على الإطلاق فالمنافع مضمونة في الذمة سواء صرح بذلك أم لا (قوله الدين بالدين) أى ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المالكى بالدابة مثلاً والمكبرى بالدراهم (قوله وتعمير الدينين) عطف علة على معلول (قوله جاز التأخير) أى تأخير الأجرة وعدم تعجيلها (قوله كقبض الأواخر) أى كأنه قبض للأواخر وهذا قول أشهب وابن القاسم يرى قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر وحينئذ فيجب تعجيل التقديرات في المنافع المضمونة شرعاً بما أم لا (قوله فليسير) أى

كأستأجرتك على فعل كذا في ذمتك إن شئت عملته بنفسك وبغيرك أو على أن تحملي على دوابك ليلد كذا فيجب تعجيل الأجر لاستلزام التأخير الدين بالدين وتعمير الدينين وقيدته في الموازية بعدم الشرع فها هو إليه أشار بقوله (لم يشرع فيها) أى في المنافع المضمونة فإن شرع جاز التأخير بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر ثم أخرج من ذلك قوله (إلا كبرى حج ونحوه في غير إمانه) (بالسير) من الأجر كاف في التعجيل فإن وقعت في إمانه فلا بد من تعجيل الجميع أو الشرع ولا يخفى شمول كلام المصنف منطوقاً ومفهوماً

فإن صور في كل من الأجر للعين وغيره لأن المعين من الأجر إما أن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إما أن يحصل منه شروع فيها أم لا وفي كل إما أن يشترط التعجيل أو يكون العرف ذلك وإما أن لا يكون كذلك فهذه ثمان صور : أربع منها فاسدة وهي ما إذا اتفق عرف التعجيل ولم يشترط كانت النافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا ، وأربع صحيحة وهي ما إذا كان العرف التعجيل وعجل أو اشترط تعجيله (٤) في الأربعة المتقدمة وكل هذا إذا وقع عقد الاجارة على البتة فإن وقع على الخيار

فسدت في الثمان صور كما يستفاد من الخيار كما تقدم وأما إن وقع على أجر غير معين فإن شرط تعجيله أو جرى به عرف وجب التعجيل أيضاً في الأربع صور والا فإن كانت المنافع معينة جاز تعجيله وتأخيرها وإن كانت مضمونة فإن وقع العقد في الإبان كالحج قالوا يجب أحد الأمرين إما تعجيل جميع الأجر إن كان يسيراً أو اليسير منه إن كان كثيراً وأما الشروع بقوله (والا) يكن الأجر معيناً ولم يشترط تعجيله ولم يجز به عرف ولم تكن المنافع مضمونة معناه لم يجب تعجيله وإذا لم يجب (فمياومة) كما استوفى منفعة يوم أى قطعة من الزمن معينة أو تمكن من استيفائها لزمه أجرته وهذا في غير الصانع والاجر ومحل أيضاً عند المشاحة وأما عند التراضي فيجوز تعجيل الجميع وتأخيرها فإن اشترط التعجيل أو جرى به عرف

كالدينار والدينارين كاف في التعجيل أى خوف أخذ الأكرياء أموال الناس والهروب بها ومحل كفاية تعجيل اليسير إذا كانت الأجرة كثيرة وإلا فلا بد من تعجيلها كلها (قوله ثمان صور) هي في الحقيقة أربع وعشرون صورة : اثنتا عشرة في الأجر العين واثنتا عشرة في الأجر غير العين ، وإن اعتبرت في كل أن البيع إما بتأ أو على الخيار كانت جملة الصور ثمانياً وأربعين صورة (قوله إما أن يشترط التعجيل) أى تعجيل الأجر (قوله وإما أن لا يكون كذلك) أى وإما أن لا يكون العرف تعجيل الأجر للعين بأن لا يكون عرف في ذلك أصلاً أو كان العرف تأجيله (قوله فهذه ثمان صور) فيه أن هذه اثنتا عشرة من ضرب ثلاثة في أربعة (قوله إذا اتفق عرف التعجيل) أى بأن كان العرف تأخير الدفع أو لم يكن عرف (قوله وأربع صحيحة) فيه أنها ثمانية (قوله أو اشترط تعجيله) أى وإن لم يعجل (قوله في الأربعة المتقدمة) أى وهي ما إذا كانت النافع معينة أو مضمونة حصل شروع فيها أم لا (قوله في الثمان صور) الأولى في الاثني عشرة صورة (قوله وإما أن يقع على أجر غير معين الخ) حاصله أن صوراً أيضاً اثنا عشر لأن ذلك الأجر الغير للعين إما أن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إما أن يحصل منه شروع فيها أولاً وفي كل إما أن يشترط تعجيل الأجرة الغير للعينة أو يكون العرف تعجيلها أولاً لا يكون العرف تعجيلها والحال أنه لم يشترط التعجيل ، فهذه اثنا عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة أشار الشارح لحكمها بقوله فإن شرط الخ (قوله في الأربع صور) أى كانت النافع معينة أو مضمونة حصل الشروع فيها أولاً ، فهذه ثمان صور حاصلة من ضرب اثنين في أربعة (قوله جاز تعجيله) أى الأجر وتأخيرها وهو ما أفاده بقوله وإلا فمياومة (قوله فإن وقع العقد في الإبان الخ) صوابه في غير الإبان وحاصل الفقه أنه إن كانت النافع مضمونة فإن وقع العقد في غير الإبان فالواجب تعجيله جميع الأجرة إن كانت يسيرة أو اليسير منها إن كانت كثيرة وهو ما أشار له الصنف بقوله إلا كراء حج فاليسير وإن وقع العقد في الإبان فلا بد من أحد أمرين إما تعجيل جميع الأجرة أو الشروع في تحصيل المنفعة وإلا فسدت وهو ما أشار له الصنف بقوله ومضمونة لم يشرع (قوله ولم تكن المنافع مضمونة) أى لم يشرع فيها بأن كانت معينة أو مضمونة شرع فيها (قوله وهذا في غير الصانع والأجير) أى بل في كراء العقار والرواحل والآدمي للخدمة والأواني (قوله فيجوز تعجيل الجميع الخ) محل جواز التقديم والتأخير في النافع للعينة عند التراضي كما قال حن أن يشرع في العمل أو يتأخر الشروع نحو العشرة الأيام فإن طال ذلك لم يجز تقديم الأجرة ثم نقل كلام ابن رشد والمذونة وأن الحسن عليها المفيد لذلك فانظره اهـ بن (قوله فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء الخ) - ذكره من أن الصانع والأجراء لم يقض لهم إلا بعد الفراغ محله أن بقي على التام للزوم العقدان فما لا قبل عامه كان له بحساب ما عمل (قوله أو في اجارة بيع الساع) أى الاجارة على بيعها كما لو استأجره على السمسة عليها ثلاثة أيام مثلاً بدينار (قوله فبقدر ماضى) أى فيستحق من الأجرة بقدر ماضى من الزمان وهذا هو معنى قول للصنف والافياومة (تجمله والفرق بين الأجير) أى الفرق بين حقيقتهما

عجل كما مر وأما الصانع والاجير فليس لهما أجرة إلا بعد التام ففي المذونة وإذا أراد الصانع والاجراء تعجيل الأجر (قوله) قبل الفراغ وامتنع رب الشيء حملوا على المعارف بين الناس فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء إلا بعد الفراغ وأما في الأكرية في دار أو راحلة أو في اجارة بيع السلع ونحوه فبقدر ماضى وليس لحياط خاطر نصف القيمة أخذ نصف أجرته إذا لم يأخذه على ذلك بل حتى يتم اهـ والفرق بين الاجير والصانع أن بائع منفعة بده ان كان لا يجوز ما فيه عمله كالبناء والتجار فهو أجير

وان كان يحوزه فإن كان لم يخرج فيه شيئا من عنده كالمصاغ فبأنه  
صانع ( وفسدت ) اجارة عينت فيها الأجرة فهو راجع لقوله وعجل ان عين ان اتقى ( ٥ ) فيها ( عرفت تعجيل المعين ) بأن كلف

العرف التأخير أولا عرف  
وعلى الفساد بأنه كمنشط  
التأجيل فليز بالدين بالدين  
وعماية المستحقين وحمل  
الفساد فيهما ان لا يتحقق  
التعجيل كالمس ( كمع جعل )  
أى كما نفدت الاجارة إذا  
وقعت مع جعل صفة  
واحد لتأخرهما لما في الجمل  
من عدم لزومه بالبعد  
وجواز التعرُّوع بغير التعجيل  
بخلاف الاجارة ( لا ) مع  
( بيع ) صفة واحد فلا  
تفسد لعدم متعلقها بهوله  
كانت الاجارة في نفس  
البيع كشرائه فهو  
بدراهم معلومة على أن  
يخطه المبيع أو جلد الحيوان  
يخرجه أو في غيره كشرائه  
نوبا بدراهم معلومة على  
أن ينسجه آخر ويشترط  
في الصورة الاولى شروعه  
أو ضرب أجل الاجارة  
ومعرفة خروجه عين على  
أم لا أو إمكان إعادته  
كالنحاس على أن يصهره  
قدحا كما قدمه في السلم  
فان اتقى الامران  
كالزيتون على أن يصهره  
فلا وأما ان كانت الاجارة  
في غير نفس المبيع فتجوز  
من غير شرط ثم عطف  
على قوله كمع جعل مسائل

( قوله تعجيل المعين ) أى تعجيل الأجر الدين ( قوله بأن كان العرف التأخير ) أى بأن كان التأخير عرف  
بلد العقد ( قوله أولا عرف ) أى بأن كانوا يتعاضدون بالوجهين ( قوله بأنه ) أى انتفاء العرف بالتعجيل  
( قوله فليز بالدين بالدين ) أى ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المسكرى بالمداية مشلا وشغل ذمة  
المسكرى بالدراهم ( قوله وعماراة الذمتين ) عطف علة على ملول ورد ما قاله من التعليل من جهة أن الدم  
لا يقبل المعينات فالأولى ما عطف به في المدونة من أن يبيع معين يتأخر قبضه ( قوله وحمل الفساد فيهما )  
أى فيما اذا كان العرف تأخير المعين أو انتفى العرف رأسا ( قوله ان لم يشترط التعجيل ) أى فان اشترط  
صحت وإن لم يحصل تعجيل لأن اشتراط التعجيل بثباته التعجيل بالفعل \* واعلم أن تعجيل الأجر  
للمعين حق لله وكذا غير المعين إذا كان المقود عليه منافع مضمونة لم يشرع فيها وأما غير المعين في غير  
المضمونة أو في مضمونة شرع فيها فوجب التعجيل حيث الشرط أو السرف حق لأدى وحينئذ  
فانتفاء التعجيل في الأمرين الأولين مفسدا للعقد وأما انتفاء التعجيل في الأخيرين فلا يفسد العقد  
ويقضى على المستأجر بالتعجيل فان رضى المؤجر بالتأخير فلا ضرر ، هذا هو الصواب ( قوله كمع جعل )  
ليست الكاف داخلية على مع لأنها ملازمة للنصب على الظرفية بل على محذوف أى كاجارة مع جعل  
( قوله أى كما تفسد الاجارة إذا وقعت مع جعل صفة ) أى كخط على هذا الثوب واتى ببسدى  
الآبق ولك دينار ( قوله لتأخرهما ) أى لتنافي أحكامهما ( قوله بخلاف الاجارة ) أى فانها تلزم بالبعد  
ويجوز فيها الاجل ولا يجوز فيها التعرُّوع ( قوله فلا تفسد ) أى الاجارة ولا يفسد البيع أيضا إذ لا يمكن  
أن يكون العقد الواحد صحيحا في شيء وفسادا في شيء آخر ( قوله بدراهم معلومة ) أى واقعه بعضها  
في مقابلة الثوب وذلك بيع وبعضها في مقابلة الحياطة وذلك اجارة ( قوله على أن يحوزه ) أى  
نعلا أو غيرها ( قوله في الصورة الأولى ) أى وعلى ما إذا كانت الاجارة في نفس البيع ( قوله شروعه )  
أى في العمل كالحياطة والحز ( قوله أو ضرب أجل الاجارة ) قال شيخنا صوابه الواو إذ لا بد من  
الامرين الشروع ولو حكما كتأخير ثلاثة أيام وضرب الاجل وفي البدر القرافي ( قرع ) قال مالك إذا  
اشترى ثوبا بقي منه ذراع على أن يكمله فلا يجوز ولو شرط أن يأتي بمثل صفته لأنه معين يتأخر قبضه  
قاله ابن الموار ( قوله ومعرفة خروجه ) أى على أى وجه كان من كونه رديئا أو جيدا بأن كان ذلك  
الرجل متقنا في صنعه فيخرج جيدا أولا فيخرج رديئا ( قوله أو إمكان إعادته ) أى أولم يعرف  
وجه خروجه لكن يمكن إعادته كالنحاس ( قوله فان انتفى الامران ) أى معرفة وجه خروجه  
وإمكان إعادته ان لم يعجبه ( قوله كالزيتون ) أى كشرائه الزيتون على أن يصهره البائع ( قوله فلا )  
أى فلا يجوز ، بقى شيء وهو أن ظاهره أن الزيتون يمتنع به والاستحجار على عصره مطلقا وليس  
كذلك بل يقال إن كان ذلك العامل متقنا للصناعة لا يختلف عصره جازوا فلا وحينئذ فالزيتون  
مثل غيره اه عدوى ( قوله وكجلد ) أى كأني أستأجر شخصا على سلخ حيوان بجلده ( قوله وأدخلت  
الكاف الخ ) عبارة تنبيه بمنع الاجارة على السلخ بالجلد على منعها بشيء من لحمها من باب  
أولى وذلك لأن اللحم مجبول مغيب بالجلد ولا يد في عوض الاجارة من كونه معلوماه قل عبق ولم  
يقول إن اللحم داخل تحت الكاف كما قال ابن غازي وح لانها للتشبيه لا لتعجيل لعطفه على بوله كمع جعل  
فهو عطف تشبيه على تشبيه والجمع بين العطف والكاف للتأكيد ( قوله وسواء الخ ) مرتبط بقول  
النصف وكجلد لسلخ ( قوله لأنه لا يستحقه ) أى الجلد الذى هو الالة ( قوله وقد يخرج صحيحا الخ )

تفسد فيها الاجارة لاجهالة فقال ( وكجلد ) جعل أجرا ( لسلخ ) وأدخلت الكاف اللحم كلا وبعضا وسواء كانت الشاة حية أم

مذبوحة لانه لا يستحقه الا بعد الفراغ وقد يخرج صحيحا أو مقطوعا

أقدر فهي كالجزاف غير  
الرمي وأمالو استأجره  
بكيل معلوم منها على أن  
يطحن له قدراً من الحب  
فيجوز (وجزء ثوب)  
جبل أجرة (لنسيج)  
ينسج ذلك الثوب ومثل  
ذلك الجلود يدبها بمجزة  
منها لجعل صفة خروجه  
فان وقع فالثوب لربه وله  
أجر مثله (أو رضيع)  
أدهى أو غيره جعل جزؤه  
كرهه أجراً لمن رضه  
على أن يملكه بعد الرضاع  
بل (وان) كان يملكه (من  
الآن) لان الصبي قد يتغير  
وقد يتغير رضاعه لموت  
أو غيره ولا يلزمه خلفه  
فيصير نقد الأجرة فيها  
كالنقد في الأمور المحتملة  
وهو ممتنع سواء كان للنقد  
مثلياً أو مقوماً كاهنا (و)  
فسدت إذا استأجره (بما  
سقط) أي بمجزء منه كثلث  
(أو) بمجزء مما (خرج في  
نقص زيتون) راجع  
للاول (أو عصره) راجع  
لثاني الجبل بالكم والصفة  
لان من الشجر ماهو  
قاصر يقل ما يسقط  
منه ومنه ماهو بخلافه  
(وكاحصد وادرُس)  
هذا الزرع (ولك نصفه)  
وكذا ادرسه ولك نصفه  
فحاصده وله أجر مثله واما  
احصده فقط ولك نصفه

أى وحينئذ فالإجارة على الساخ بالجلد فيها غرر وهو ممنوع في الإجارة كالبيع (قوله أو نخالة لطحان)  
أى أو نخالة أجرة لطحان أجير على طحن حب كأن تستأجر شخصاً يطحن لك حباً بنخالته ومن  
هذا القليل ما يقع في بلاد الريف من دفع الزرع لمن يدرسه بنورجه وبهاثمه ويأخذ ثبته في مقابلة  
درسه فهي إجارة فاسدة وأما لو قال له أدرسه ولك حملان تبنا من ثبته أو من غير ثبته جاز ذلك، وكذا  
كتب ابن عسق (قوله) وأما لو استأجره بكيل معلوم منها (أى من النخالة كاطحن لى هذا الحب  
ولك صاع من النخالة سواء قال من نخالته أو من غيرها أو أطلق (قوله) جزء ثوب) كالو أجره  
على نسج ثوب على أن له نصفها وأشار بذلك لقول مالك في الدونة وإن أجرته على دبح جلود أو عملها  
نعلًا أو نسج ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يجز (قوله) فالثوب لربه (أى وكذلك الجلود له أجر  
مثله وهذا إذا كانت الثوب أو الجلد تمقت بيد الصانع فان قامت بيد الصانع بعد الدبح أو النسج يبيع  
أو تلف أو حوالة سوق لزم صاحب الجلد أو الغزل أجرة المثل في دباغ جميع الجلد ونسج كل الغزل  
للصانع ويغرم الصانع لصاحب الثوب أو الجلد قيمة النصف الذى جعل له لوقوع البيع فيه فاسداً  
وقد فات فيغرم قيمته مدبوغاً وأما النصف الآخر فهو ملك لربه وهذا كله إذا جعل له النصف بعد  
العمل وأمالو جعل النصف في الغزل أو في الجلد من وقت العقد فان شرط عليه أن يدبها أو ينسجها  
مجتمعة فلا يجوز أيضاً لانه حجر عليه ومنعه من أخذ ما جعله له إلا بعد الدبح أو النسج فان أفاتها  
بالشروع في الدباغ أو النسج فعلى الصانع قيمة النصف الذى هو أجرة يوم القبض لأن البيع فاسد  
وقد فات وأما النصف الآخر فلربه وعليه أجرة عمله فيه وأما إن جعل له النصف من وقت العقد  
يفعل به ما شاء بلا حجر عليه في دبحه أو نسجه مع نصفه فهو جائز ، فالأقسام ثلاثة (قوله) ولا يلزمه  
خلفه (أى والحال أنه لا يلزم ربه خلفه (قوله) فيصير نقد الأجرة فيها (أى فيصير نقد الأجرة  
وهو الجزء في هذه المسئلة التي جعل فيها الجزء من الآن وقوله كالنقد في الأمور المحتملة أى السلامة  
وعدمها وقوله وهو ممتنع أى للتردد بين السلفيه والخفية إذا كان المنقود مثلياً كالدينار وللغرر إذا كان  
مقوماً كما هنا إذ لا يدري مال الذى يأخذه الأجير ، اذ يحتمل أن الرضيع يسلم فيأخذ نصفه ، ويحتمل  
أن يهلك فيأخذ نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها قبل موته، وظهر لك مما قررناه أن قوله فيصير الخ  
بيان لوجه المنع فيما بعد المبالغة وأما علة المنع فيما قبل المبالغة فلما فيه من بيع معين يتأخر قبضه راعم  
أنه إذا مات الرضيع في أثناء المدة فان ملك الأجير ربه نصفه من الآن فعلى الأجير قيمة نصفه يوم  
قبضه يدفعها لربه لأن البيع فيه فاسد وقد فات وأما النصف الآخر فلربه فيلزمه أن يدفع للأجير  
نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها وأما إن ملكه نصفه بعد القطام فله أجرة المثل فيما أرضعه وصيبته  
من ربه ولا شيء على الأجير لأنه على ملك ربه، هذا إذا مات قبل القطام ، فان مات بعده سواء جعل له  
نصفه من الآن أو بعد القطام فعليه نصف قيمته يوم القطام وله أجرة رضاع مثله (قوله) كما هنا (أى  
أى فان أجرة الرضاع هنا نصف الرضيع وهو مقوم (قوله) وفسدت إذا استأجره بما سقط (أى بمجزء  
منه أى بأن قال استأجره على نقص زيتون فما سقط فلك نصفه وعلة الفساد للجهل بالكم لان من  
الشجر ماهو قاصح يقل ما يسقط منه، ومنه ماهو بخلافه، وقوله أو بمجزء مما خرج أى بأن قال استأجره  
على عصر زيتون فما عصرت فلك نصفه وعلة الفساد للجهل بالكم وبصفة الخارج بالمصر فقول الشارح  
للجهل بالكم راجع للسائلين وقوله والصفة راجع للثانية وقيد ابن العطار منع الإجارة في مسئلة النفص بما  
إذا كان النفص بيده وأما بعضا جوائز لان العصا لا تبقى شيئاً والزيتون مرئ واستبعد أبو الحسن هذا  
القييد بأن النفص باليد غير معناد والنفص بالعصا هو مراد من منع (قوله) كاحصد وادرُس هذا الزرع ولك  
نصفه وكذا ادرسه ولك نصفه فاسدة) أى للجهل بما يخرج لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب





وكذا في داري أوحامى أوسفينى ونحوها فيتعين القسح إن لم يعمل فإن عمل فأشار له بقوله (وهو) أى ما حصل من عمله (للعامل) وحده (وعليه أجرها) أى أجره مثلها لربها بالعمى ما بلغ ومثل ذلك إذا قال له اعمل عليها كرها على الأرجح أو قال له أكرها وما حصل فلك نصفه فعمل عليها (عكس) (٨) خذها (لتكرها) وما حصل فلك نصفه فأكرها فما حصل فله لربها وعليه

للعامل أجر مثله لأنه أجر نفسه اجارة فاسدة فالصور أربع ثلاثة منها الأجر فيها للعامل وعليه أجرتها والرابعة بالعكس إلا أن الثانية فيها قولان مرجحان وما قدمناه قول ابن القاسم فيها (وكيفية) جلف على قوله كمع جمل (نصفاً) لكتوب بدينار يدفعه الاجير لربه (بأن) أى على أن (يبيع) له (نصفاً) ثانياً أى باعه نصف السلعة بدينار مثلاً على أن يبيع له النصف الثانى فنصار ثمن النصف للبيع فسمار مجموع الدينار والسمرة على بيع النصف الثانى إن أبهم فى محل البيع أو عين غير بلد العقد لأنه يبيع معين يتأخر قبضه (الأ بالبلد) أى إلا أن يكون محل البيع البلد الذى هما به فيجوز لأنه متمكن من قبض نصيبه من الآن ويلحق به بلد قريب يجوز تأخير قبض المعين له والجيواز بشرطان زيادة

المحمول كادى يركبها (قوله) وكذا فى داري أوحامى أوسفينى (تبع الشارح فى ذلك عبق قال بن وفيه نظر لأنه إنما ذكر فى المدونة السفينة والدار والحمام فى مسألة العكس أعنى لتكرها كما فى ح قال عياض ما لا يذهب به ولا عمل له كالرباع فهو فيها أجبر والكسب لربها ويستوى فيها أعمل وواجر وأكره وتقل ذلك أبو الحسن وأقره اه (قوله) وعليه أجرها (أى لأن العامل كأنه اكرهى ذلك كراء فاسدا ابن يونس ولو عمل فلم يجد شيئاً كان مطالباً بالكراء لأنه متعلق بذمته وخالفه ابن حبيب فقال إن عاقبه عن العمل عائق وعرف ذلك العائق فلا شئ عليه (قوله) فالصور أربع (أى لأن رب الدابة إما أن يقول له اعمل على دابتي وما عملت به فلك نصفه وإما أن يقول له خذ دابتي أكرها ولك نصف كرائها وفى كل إما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرها لمن يعمل عليها فهذه أربع صور وكلها فاسدة (قوله) والرابعة بالعكس (أى ما حصل فيها من الأجر فهو لربها وعليه للعامل أجره مثله فى نولية العقد فلو اعطاها له ليكرها وله نصف الكراء فأكرها لمن يسافر عليها وسافر معها ليسوقها كان له أجره سوقه وتولية لعقد الكراء وما بقى من الكراء لربها كما قال الاقنيسى (قوله) وما قدمناه قول ابن القاسم فيها (أى وهو أن الحاصل من الاجرة للعامل وعليه لربها أجرها ومقابلته أن الحاصل من الاجرة لربها وعليه أجره العامل (قوله) على أن يبيع له نصفاً) أشار الشارح بهذا إلى أن الباء: بنى على حد قوله تعالى «ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقطار» وقصد بذلك الجواب عن المصنف فان ظاهره أن صورة المسئلة أنه باعه نصفاً بسبب بيعه النصف الثانى أى أنه جعل ثمن النصف مسمرته على النصف الثانى والمسئلة على هذا الفرض لم يكن فيها بيع وإنما هو اجارة إن أجل وجعل ان لم يؤجل وهى على كل حال جائزة فكيف يجعلها المصنف ممنوعة وحاصل الجواب أن الباء بنى على دليل تقييده الجواز بقوله إن أجل ووجه الدلالة أن التقييد بالتأجيل يمنع من كون العقد جمالة لأن التأجيل يفسدها ولو كان اجارة محضة لا كفى فيها بالتعيين بالعمل فشرطه التأجيل يشير الى أنها مسئلة اجتماع بيع واجارة لا اجارة فقط ولا جمالة فقط (قوله) أو عين غير بلد العقد أى أو عين محلا للبيع غير بلد العقد والحال أن بينه وبين بلد العقد أكثر من ثلاثة أيام (قوله) لانه يبيع معين (الخ) هذه العلة للنع (قوله) لأنه متمكن من قبض نصيبه من الآن (أى لقد رته على بيع نصيب ربه (قوله) ان أجل) أى وان كان الأجل بعيداً لا يجوز تأخير المعين إليه بأن كان زائداً على ثلاثة أيام كفى الدخيرة عن المدونة خلافاً لأبى الحسن فان باع النصف فى نصف الاحل كان له نصف الأجرة التى هى بعض نصف السلعة التى فى مقابلة السمرة لأن النصف بعضه فى مقابلة الدينار وهو يبيع وبعضه فى مقابلة السمرة وضو اجارة وان بقى الاجل ولم يبيع فله الاجر كاملاً لأنه يجمعول على السمرة لا على البيع (قوله) وحيتند (أى وحين إذ كان المراد بالثمن ثمن العمل فهو مساو للتعبير بالثمن وبالبيع أى لان نصف السلعة مضمن وضمنه العمل والدينار ومبيع بالعمل والدينار (قوله) فلو كان البيع مثلياً

وتوضيح

على اشتراط تعيين البلد أشار لما بقوله (إن أجل) أى ضرباً لبيع النصف

الثانى أجله ليكون اجارة محضة وهى تجامع البيع فيخرجان عن بيع وجعل (ولم يكن الثمن) أى ثمن العمل الذى هو السمرة على بيع النصف الآخر وهو النصف المدفوع للسمار (مثلياً) (وحيتند فهو مساو للتعبير بالثمن أو البيع نعم التعبير بما ذكر أوضح فلو كان للبيع مثلياً منع لانه قد يصير تارة اجارة وسلفاً لأنه قبض إجارتها وهى مما لا يعرف بعينه فيصير سلفاً إن باع فى نصف الاجل

لأنه يرد حصة ذلك وتارة يكون ثمننا ان باع في آخر الأجل أو مضى الأجل ولم يبع فتردد العقد بين المصوع وهو اجارة وسلف والجائز وهو الثمن ويفهم من هذا أنه إذا شرط عليه أنه إن باع في أثناء الأجل لا يرد له باقي الثمن بل يتركه له أو يأتيه بطعام آخر يبيعه له أنه يجوز وهو كذلك ثم شرع تكلم على أشياء تجوز في الاجارة بقوله [درس] (و جاز) أي عقد الاجارة على ( ٩ ) دابة ( بنصف ) جبر نصف الباء وهي ظاهرة وفي نسخة

توضح ذلك أنه إذا أعطاه إرددين أحدهما في مقابلة دينار والسمرة على الارب الثاني عشرة أيام فقد قبض الاجارة على الارب الثاني وهو نصف الارب الاول فاذا باع الارب في خمسة أيام رد نصف نصف الارب الذي أخذه في مقابلة السمرة عشرة أيام وان باع الارب في اليوم العاشر أو مضى العاشر ولم يبع فلا يرد شيئاً فقد ترددت تلك الاجرة وهي نصف الارب بين كون بعضه اجارة وبعضه سلفاً وبين كون كله ثمناً (قوله لأنه يرد حصة ذلك) أي الباقي من الأجل (قوله وهو كذلك) أي قول المصنف ولم يكن الثمن مثلياً أي فان كان مثلياً منع إلا أن يشترط ألا يجبر أنه إن باع في أثناء الأجل لم يرد شيئاً ولا جاز (قوله بدل من ضمير جاز) فيه أنه لا تعين البديلة بل المتبادر أن نفس نصف فاعل جاز أي جاز جملة أجراً (قوله بشرط أن يعلم ما يحتطبه عليها) أي بشرط ألا يزيد على الصيغة المذكورة ولا تأخذ نصفك إلا بعد ثقله مجتمعا لموضع كذا فان زاد ذلك منع للحجر عليه كما ذكره ابن عرفة (قوله عرف أو غيره) أي بأن تجري العادة أن الاحتطاب كل يوم ثقتين كل ثقله قدر قنطار مثلاً أو يشترط ذلك (قوله سواء قيد) أي الاحتطاب عليها (قوله كنفلة لي) أي قدرها كذا واعلم أنه إذا جاز يوم لي ويوم لك أو ثقله لي قدرها كذا وثقله لك جاز بالاً ولي كل ثقله نصفها ونصفها لك (قوله لقوة الفرر) أي بعدم انضباطه وهذه من جزئيات المارة في قوله واعملى على دابق فما حصل فلك نصفه لأن الرادفا حصل من أجرة الحمل أو من ثمن المحمول كما مر (قوله والشبكة) قال في النوادر ابن القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيدها يوماً لنفسه ويوما لصاحبها وفي الشهرين كثير لظهور الجاهالة اهتبا لاسكن يكره عليه شرط الجواز وهو أن يعلم قدر ما يحتطب عليها بعرف أو غيره وما يصاد بالشبكة لا يعلم قدره بعرف أو غيره فلا يتصور هذا الشرط في شبكة الصيد وإنما يتصور في شبكة الحمل وإلى هذا يشير الشارح بقوله فيجوز بنصف ما يحمل عليها أي على السفينة أو يحمل في الشبكة (قوله إذا كان معينا) أي إذا كان ما يحمل عليها معينا كحطب أو تبين أو حشيش من بلد معينة لأجل أن يعلم قدر ما يحمل عليها أو فيها كل يوم مثلاً لان كان ما يحمل عليها غير معين أو كان من بلد غير معينة كنصف ما يحمل عليها مطلقاً في السنة تنبيه لو تلفت الدابة بعد أخذ العامل ما يخصه وقبل أخذ ربهما فله ربهما أن يأتيه بأخرى يعمل له عليها ولا بن القاسم في العتية لربها كراؤها وهو آيين وأما لو تلفت بعد أخذ ربهما ما يخصه وقبل أخذ العامل فله ربهما أجره عمله وليس للعامل أن يكلف ربهما دابة أخرى (قوله أوصاع من زيت) قدر الشارح صاع إشارة إلى ان قول المصنف أو من زيت عطف على دقيق لا على قوله منه مثلاً يلزم تسلط الدقيق على الزيت وليس بمراد وجعله البدر عطفاً على منه (قوله أي إذا لم يختلف كل من الحب والزيتون في الخروج) كأن كان الحب دائماً يخرج منه دقيق وذلك الدقيق دائماً جيد أو متوسط وكذا يقال في الزيت (قوله فان اختلف) أي فان تحقق اختلاف الخروج (قوله فان شك) أي عند عدم الاختلاف (قوله حمل في الزيتون ونحوه على عدم الخروج) أي لكون الشأن فيه ذلك بخلاف الحنطة فان الشأن فيها خروج الدقيق (قوله و جاز استئجار المالك منه) أي من المستأجر أي بمثل الأجرة أو اقل أو أكثر بحسب الأجر

بحدفها فنصف مرفوع بدل من ضمير جاز العائد على الكراء أو الاجارة أي و جاز كراء هو نصف (ما يحتطب عليها) أي الدابة المتقدم ذكرها بشرط أن يعلم ما يحتطبه عليها بعرف أو غيره سواء قيد من كيوم لي ويوم لك أم لا كنفلة لي وثقله لك فالأجرة هنا معلومة بخلاف ما تقدم من قوله واعملى على دابق فما حصل فلك نصفه واحتز بقوله بنصف ما يحتطب عليها عن نصف ثمن ما يحتطب عليها فلا يجوز لقوة الفرر ومثل والسفينة الدابة الشبكة ونحوها فيجوز بنصف ما يحمل عليها إذا كان معينا من مكان معين فلا مفهوم لدابة ولا لنصف (و) جاز (صاع دقيق) يدفعه رب القمح ونحوه لمن يطعنه له (منه) أو من غيره في نظير طعنه (أو) صاع (من زيت) يدفعه رب الزيتون من عصره له أجرة لعصره (لم يختلف) أي إذا لم يختلف كل من

(٢ - دسوقي - بع) الحب أو الزيتون في الخروج فان اختلف بأن كان تارة يخرج منه الدقيق أو الزيت وتارة لا منع للجهاالة فان شك في الخروج حمل في الزيتون ونحوه كبزر السمسم على عدم الخروج فيمنع وفي الحنطة ونحوها على الخروج فيجوز (و) جاز (استئجار المالك) المؤجر لداره أو دابته مثلاً (منه) أي من المستأجر إلا تهمة سلف جرم منعة

(١٠) واستجارها بثانية نقد (و) جاز لمن له رقيق أو ولد (تعليمة) أى دفعه لمن يملكه صنعة معينة

(رسمه سنة) مثلاً للعلم  
فمنه ظرف لعمله وأما  
التعليم فطلق وابتداء  
السنة (من) يوم (أخذ)  
لأن يوم القصد عند  
الطلاق فإن عينا زمت  
عمل به فيما يظهر (و) جاز  
(احص) زرعى (هذا  
كذلك نصفه) وجدغلى  
هذا ذلك نصفه وأشار  
باسم الإشارة إلى أنه لابد  
من تعيينه وهى اجارة  
لازمة ليس لاحدهما الترك  
وبقية العمل من الدرس  
والثديرة عليهما ويمنع  
قسمه قتا لانه خطر  
ويدخله التفاضل قاله ابن  
يونس وحصد من باب  
نصر وضرب فضم الصاد  
في الأمر وللضارع  
وتكسر (و) جاز احصد  
زرعى و (ما حصدت)  
فلك نصفه (مثلا وهذا  
من باب الجمالة لعدم تعيين  
ما يحصد فله الترك متى شاء  
وما قبله من الاجارة كما  
تقدم (و) جاز (كراء  
دابة) أو دار أو سفينة  
(لكذا) أى إلى مدة  
معينة بأجرة معلومة (على)  
انه (إن استغنى فيها) أى  
فى اللذة أو للساقفة للعبنة  
(حاسب) ربه أى كان له  
بحساب ما سار أو سكن  
بحسب الصعوبة والسهولة

الأول أولاً وخرج بقوله المالك الناظر فلا يجوز له أن يستأجر ما أكره لغيره للثمة كما فى فتاوى  
عج (قوله) كما يجاره بعشرة لأجل واستجارها بثانية نقداً (أى أو بائى عشر لأبعد من الأجل  
الأول (قوله) وتعليمه بعمله للعلم) أى فى الصنعة التى يتعلمها لا بعمله له فى غيرها وفى ح عن ابن  
عرقه بخاتم الاجارة بعمله لأنه يختلف فى الصبيان باعتبار البلادة والحذانة فهو الآن مجهول فكأن  
المحيز رآه من الفرر اليسير (قوله فمطلق) أى سواء كان يتعلم قبل تمام السنة أو بعدها (قوله من أخذه)  
مستأنف استئنافاً يائياً فكأن قال لا قاله وابتداء السنة مما إذا فقال من أخذه أى وابتداؤها  
محسوب من أخذه أى من أخذ العلم له (قوله) فإن عينا زمت أى لا ابتداء السنة عمل به فإن مات المتعلم  
نصف السنة وزع قيمة عمله على قيمة التعليم من صعوبة وسهولة وينظر ما ينوب قيمة تعليمه إلى  
موته من قيمة العمل فإن حصل للعلم من قيمة العمل قدر قيمة تعليمه فلا كلام له وإن زاد له شيء بأن  
كان قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته رجع به فإذا كان قيمة عمله فى السنة يساوى اثنى عشر  
ومات فى نصفها والحال أن تعليمه فى النصف الأول يساوى ثمانية لصعوبة تعليمه فى الابتداء  
وعمله فى النصف الأول قبل موته يساوى درهمين لكونه لم يتعلم بخلاف عمله فى النصف الثانى فإنه  
يساوى عشرة لمقارنته للتعليم فللمعلم جهة العبد ثمانية أجرة تعليمه قبل موته وللبعد عند العلم درهمان  
أجرة عمله قبل موته فيتحصان فى درهمين ويرجع العلم بستة فيكون العلم قد استوفى ثمانية هى ثلثا  
أجرة التعليم (قوله ليس لأحدهما الترك) أى فيملك الأجير حصه بالنقد لا بالحصاد خلافاً لما سبق  
وحينئذ فهو يحصد النصف له والنصف الآخر لربه كما صرح به ابن رشد وعياض فما هلك قبل  
الحصاد ضامته منهما انظر بن (قوله) ويمنع قسمته (أى وإنما يقسم جبا فإن شرط قسمه جبا جار  
لأنه اشترط ما يوجهه العقد وتعين قسمه جبا ومنع قسمه قتا مبنى على القول بمنع قسم الزرع  
القاسم وأما على جوازه فيمنع شرط قسمه جبا لانه محجور على الأجير كما فى دغ الجاود مجتمعة (قوله) وجاز  
احصد زرعى (أى وجاز العقد بقوله احصد زرعى وما حصدت الخ مثله ألقط زيتونى وجدغ  
نخلى وما لقطت أو جدذت فلك نصفه (قوله) وهذا من باب الجمالة) أى ولذا قال أبو الحسن ان  
الجواز مقيد بعدم تبين الزمن وإلا فلا يجوز ابن يونس وفى المدونة وان قال احصد اليوم أو ألقط  
اليوم وما اجتمع فلك نصفه فلا خير فيه (قوله لعدم تعيين ما يحصد) أى لان قوله احصد زرعى وما  
حصدته فلك نصفه يحتمل أن يحصده كله أو نصفه أو ثلثه أو غير ذلك بخلاف احصد زرعى هذا  
ولك نصفه فإنه استأجره عليه جميعه وجميعه معين معلوم (قوله) وجاز كراء دابة لكذا) قال ابن  
عاشر تأمل ما وجه جوازه هذه المسئلة مع أن المؤجر لا يدري ما يباع من اللفعة واستشكله خش  
فى كبره بهذا أيضاً وأجاب بأن الفرر هنا يسير يغتفر لان العادة أن من اكرت إلى موضع  
لا يستغنى عنها لذلك للوضع اه قال فى التوضيح والجواز فى هذه مقيد بعدم الانتقاد فان انتقد  
منع لانه صارتارة يما وتارة سلفا وهو للمالك فى المدونة والعناية اه بن (قوله) أى فى المدة أو  
المسافة) أى للدلول عليها بقوله لكذا إذ هو غاية حذف مبدؤها للدلالة عليه بالغاية للمستزمنة  
للبدأ وهو وقت العقد أو موضعه فليس فيه عود الضمير على غير المذكور (قوله) وأما ان  
كان على أنه إن زاد فله بحساب ما أكرى لم يجز إلا ان عين الخ) وأما ان جعل لما يزيده  
كذا من الأجر أزيد أو أنقص من الأجر الاول فإنه يتمتع مطلقاً ولو عين غاية الزيادة لأنه  
من يعين فى بيعه كذا فى ماع أشهب والظاهر الجواز إذا عين غاية ما يزيده إذ لا فرق فى اللين بين هذه  
والتي قال فيها قبلها فإن عين غاية ما يزيده جاز وهو قول ابن القاسم كما نقله ابن رشد وانظر ح ابن

ويصدق فى استغنائه لانه أمين وأما ان كان على أنه إن زاد فله بحساب ما أكرى  
لم يجز إلا ان عين غاية ما يزيده (و) جاز (استجار) شيء (مؤجر) ففتح الجيم من حيوان أو غيره مدة تلى مدة الاجارة الأولى



للمستأجر الاول أو لغيره (أو) استجار شيء (مستثنى منفعته) نائب فاعل مستثنى أى استثنائها البائع عند البيع فيجوز استجاره من المشتري مدة تلي مدة الانتفاع يعنى أن من اشترى سلعة واستثنى بائعها منفعتها مدة (١١) معينة جازله أن يؤجرها لانسان

مدة بعد مدة الانتفاع على أن يقبضها المستأجر بعد مضي مدة الانتفاع وسيأتى للمصنف أنه يجوز استثناء العام في الدار وسنين في الارض وثلاثة أيام في الدابة لا جمعة وكره المتوسط (و) جاز (النقد فيه) أى فى الشيء المؤجر والمبيع المستثنى منفعته (إن لم يتغير غالباً) أى إن لم يغب على الظن تغيره مدة الاجارة ومدة الاستثناء بأن ظن بقاؤه بحالة أو احتمال بأن شك فى البقاء وعدمه وهو مسلم فى الصورة الاولى دون الثانية ويجوز أن يكون قوله إن لم يتغير شرطاً فى أصل الجواز لاجواز النقد أى محل جواز استئجار ما ذكر ما يقلب على الظن تغيره لكن إن ظن البقاء فالجواز قطعاً وإن احتمل فعلى أحد القولين وإن ظن التغير فالمنع قطعاً وإذا منع العقد منع النقد ضرورة (و) جاز لمن استأجر داراً سنين أو شهراً أو أياماً بأجر معلوم (عدم التسمية لكل سنة) أو شهراً أو يوماً فإن كانت السنين أو الشهور

(قوله للمستأجر الاول أو لغيره) أى لم يجز عرف بعصم إيجارها إلا للأول كالأحكام بمصر وإلا عمل به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك ما إذا استأجر انسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالبناء فيها ليكون له خلواً وجعل عليها حكراً كل سنة لجهة الوقف فليس للناظر أن يؤجرها لغير مستأجرها مدة تلي مدة إيجار الاول لجريان العرف بأنه لا يستأجرها إلا الاول والعرف كالشرط فكأنه اشترط عليه ذلك فى صلب العقد ومحلّه إذا دفع الأول من الاجرة ما يدفعه غيره وإلا جاز إيجارها للغير (قوله وثلاثة أيام فى الدابة) أى عشرة أيام فى الرقيق (قوله وجاز النقد فيه) لم يثن الضمير لأن المطفأ بأوفتجوز المطابقة وعدمها أو أنه أفرد الضمير باعتبار ما ذكر أى وجاز النقد فيما ذكر (قوله فى الشيء المؤجر) أى الذى أوجر مدة تلي مدة الاجارة الاولى (قوله أى إن لم يغب على الظن) تغيره مدة الاجارة أى الثانية لأنها هى التى تستوفى منها النافع لا الاولى كما فى عبق النظرين (قوله فى الصورة الاولى) أى إذا ظن بقاؤه وقوله دون الثانية أى ما إذا شك فى بقائه وعدمه فلا يجوز النقد فيها اتفاقاً واختلف هل يجوز العقد فى هذه الحالة أولاً يجوز وإذا كان لا يجوز النقد فى حالة الشك فمن باب أولى إذا كان الغالب تغيره (قوله فعلى أحد القولين) أى فجواز العقد على أحد القوانين فمقتضى كلام ابن عرفة والمواق عن ابن شاس جواز العقد ومقتضى بهرام وابن الحاجب والتوضيح المنع (قوله وإذا منع العقد) أى لظن التغير أو للشك فيه على أحد القولين منع النقد والحاصل أنه يلزم من منع العقد منع النقد ولا يلزم من جواز العقد لزوم النقد ففى حالة الشك فى التغير يجوز العقد على أحد القولين ولا يجوز النقد اتفاقاً (قوله فإن كانت السنين أو الشهور) تختلف فى القيمة أى بأن كانت سنة تخالف سنة فى الاجرة أو كان شهر يخالف شهراً أو أيام تخالف أياماً فى الاجرة (قوله وحصل مانع) أى من سكنى بعض الددة للمستأجرة (قوله رجع للقيمة لا للتسمية) أى عند السكوت أو عند اشتراط الرجوع لها والحاصل أن المستأجر إذا لم يسم لكل سنة ما يخصها ولا لكل شهر ما يخصه وسكن بعض الددة وحصل مانع معه من سكنى باقيها فإن كانت السنين أو الأشهر لا تختلف فى القيمة فانهما يرجعان للتسمية فإن سكن نصف الددة لزمه نصف المسمى وإن سكن ثلثها لزمه ثلثه وإن كانت السنين أو الأشهر تختلف بالقيمة فانهما يرجعان للقيمة لا للتسمية عند السكوت أو اشتراط الرجوع اليها فإن اشترط عند العقد الرجوع للتسمية والحال ان السنين تختلف بالقيمة فسد العقد فإذا استأجر بيتاً على الخليج سنة بمائة وسكن فيه ثلاثة أشهر أيام النيل وحصل مانع من سكناه فانه يقوم كراء البيت فى ثلاثة أشهر فإن كان سبعين حظ المالك عن المستأجر ثلاثين وإن كان أجرة البيت فى الأشهر الثلاثة تساوى مائة فلا يحط عن المستأجر شيء (قوله مدة) تنازعه كراء وتتخذ مسجداً (قوله لتقييده الوقف بتلك الددة) أى بخلاف من غضب أرضاً وبني فيها مسجداً أو كانت تحت يده أرض بوجه شبه وبني فيها مسجداً واستحققت الأرض فيهما فانه يجعل النقص فى حبس مماثل للمسجد فى المنفعة العامة سواء كان مسجداً آخر أو تنظرة أو ربطاً أو شيئاً لأن الباني فى هاتين الصورتين داخل على التأيد وما ذكره للمصنف من ان النقص للباني إذا انقضت الددة محله إذا لم يرد رب الأرض دفع قيمة النقص وأبقاه مسجداً دائماً فإن أراد ذلك فانه يجب له وليس للباني امتناع حيثنك كما قيده ابن يونس ومقتضاه أنه

تختلف فى القيمة كدور مكة ودور النيل بمصر وحصل مانع رجع للقيمة لا للتسمية فإن شرط فى العقد الرجوع للتسمية فسد (و) جاز (كرأى أرضاً لتتخذ مسجداً مدة) معينة (والنقص) يكون (لرب) الباني (إذا انقضت) الددة يصنع به ما شاء لتقييده الوقف بتلك الددة وهو لا يشترط فيه التأيد كما يأتى

وترجع الارض للمالك (و) جاز استئجار (على طرح مية ) ونحوها من النجاسات وان استلزم ذلك مباشرة النجاسة للضرورة (و) استئجار على (القصاص ) من قتل أو قطع حكم به الحاكم وسله للمعنى عليه أو لأوليائه (و) على (الأدب ) لولده أو عبده إذا ثبت موجبه فلا لب أو السيد الاستئجار عليه (١٣) (و) جاز استئجار (عبد خمسة عشر عاماً) بالتقدي ولو بشرط وأما الدابة فجد

إيجارها سنة إلا نسفر  
فالشهور وأجاز إيجارة دار  
جديدة وأرض مأمونة  
الرى ثلاثين سنة بالتقد  
وبالمؤجل وأما الدار  
القديمة فدون ذلك بقدر  
ما يظن سلامتها اليه وأما  
الارض الصغير المأمونة  
الرى فيجوز التقيد بلاقده  
ومحل إيجار العبد المدة  
المذكورة مالم يتغير غالباً  
فيها وإلا منع الإيجار ما  
يظن سلامته وسيأتي في  
الوقف وأكرى ناظره ان  
كان على معين كالسنتين  
ولن مرجعها كالعشر  
(و) جاز التقيد بالزمن في  
الاجارة على عمل من  
حرفة أو غسبها  
كاستئجاره على عمل (يوم)  
أو ساعة أو جمعة أو شهر  
يخط له فيه أو يبنى أو  
يدرس أو يحصل له فيه  
يكذا والتقيد بالعمل  
دون الزمن ككتابة  
كتاب علم أو بناء حائط أو  
قنطرة أو خربز وصف  
(أو خياطة ثوب) أو  
سراويل بكذا فله  
(مثلاً) راجع لليوم  
والخياطة وللثوب  
(وهل تفسد) الاجارة

أراد إبقاءه مسجداً لا على التأيد فللباني الامتناع (قوله وترجع الارض للمالك) أى ولا يعتبر رضا  
بانيه إذا أراد بقاءه مسجداً على الدوام حيث امتنع مالك الارض من بقاءه وطلب هدمه من أرضه  
(قوله ونحوها من النجاسات) أى كنجاسة مرحاض وعبر بطرح دون حمل لشموله لمحلها للامتناع  
بها على الوجه المحرم والوجه الجائز مع أن حملها في الاول ممنوع والاجارة عليه ممنوعة وذلك كحملها  
ليعبها أولاً كل آدمي غير مضطر وأما حملها للامتناع بها على الوجه الجائز كحملها لأكل كلاب أو تنزيل  
أرض أولاً كل مضطر سواء كان هو أى الحامل أو غيره وكحمل جلد ميتة مدبوغ لأجل استعماله في  
الياسات والماء فهو جائز والاجارة عليه جائزة (قوله واستئجار على القصاص) وأما الاجارة على  
القتل ظلماً فلا تجوز فان نزل اقتص من الأجير ولا أجر له ولا يقتص من المؤجر لان للبشارة دم على  
القتل (قوله إذا ثبت موجبه) ظاهره انه لا بد من ثبوت الموجب كان الطالب للتأديب الأب أو  
السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك بل يصدق الاب في ابنه الصغير والسيد والزوج في  
دعوى ما يوجب الادب كإفح وأما الولد الكبير فلا يؤدبه الاب بالإشهاد بنية عادلة على فعل موجب  
للالدب وإلا أدب الاب والتولى للادب كذا قرر ابن عبي (قوله بالتقد ولو بشرط) أى وأولى بالمؤجل  
فالشراح اقتصر على التوهم منه (قوله وأما الدابة فجد إيجارها) أى التي يجوز فيها التقيد كافي التوضيح  
فلان في جواز إيجارها لأكثر من السنة حيث كان من غير تعجيل قد انظر بن والفرق بين الدابة  
وبين العبد أن العبد إذا حصل له مشقة فخر عن حال نفسه بخلاف الدابة فلا يتأني فيها ذلك فيؤدي  
إيجارها المدة الطويلة لئلا ينفها (قوله فالشهور) صوابه فالشهر بالافراد كما في التوضيح كذا في بن  
(قوله فيجوز المقيد بلاقده) أى فيجوز التقيد على المدة المذكورة وأولى أقل منها بلا تقيد ويمنع به  
(قوله وسيأتي في الوقف الخ) يعني ان ما ذكره هنا في الدار والارض إذا كان كل منهما ملكاً وأما إذا كان  
وقفاً فمينص عليه في باب الوقف بقوله وأكرى ناظره الخ (قوله ويوم) هو بالجر عطط على المالك  
أى وجاز استئجار المالك واستئجار يوم والاضافة تأتي لأدنى ملابس (قوله من حرفة أو غيرها) أى  
سواء كان ذلك العمل حرفة كالخياطة والبناء أو كان غير حرفة كالخصاد والدراس (قوله وهل تفسد  
إن جمعها وتساويا) أى وهو أحد مشهورين عند ابن عبد السلام وقوله أو مطلقاً أى عند ابن رشد  
لكن إن تساويا فالمنع عنه اتفاقاً وإن زاد الزمن فالمنع على أحد مشهورين (قوله وتساويا) أى والحال  
أن الزمن مساو للعمل أى يسمة وحاصل ما في المسئلة انه ان جمع بين الزمن والعمل فان كان الزمن  
مساويا للعمل فحكى ابن رشد الاتفاق على المنع وذكر ابن عبد السلام انه أحد مشهورين والآخر عدم  
الفساد وإن كان الزمن أوسع من العمل جاز اتفاقاً عند ابن عبد السلام ومنع عند ابن رشد على المشهور  
إذا علمت هذا فقول المصنف وهل تفسد إن جمعها والحال أنهما تساويا أى وأما إذا لم يتساويا بل  
زاد الزمن على العمل فلا تفسد إشارة لطريقة ابن عبد السلام على أحد القولين فيها ولما وافق تشهيره  
القول بالفساد حكاه ابن رشد الاتفاق عليه اقتصر عليه المصنف وترك القول الثاني بالصحة لقوة  
الاول وقوله أو تفسد مطلقاً أى تساويا أو زاد الزمن لكن في الاول اتفاقاً وفي الثاني على المشهور

إشارة

(إن جمعها) أى الزمن والعمل (وتساويا) كخط لي هذا الثوب في هذا اليوم بكذا وكان الشأن أنه يخط في اليوم

بتمامه لا في أقل ولا أكثر قال ابن رشد اتفاقاً وقال ابن عبد السلام على أحد المشهورين والمشهور الثاني عدم الفساد (أو) تفسد (مطلقاً)  
ولوزاد الزمن على العمل عادة بأن كان يمكن خياطته في نصف يوم مثلاً وشهره ابن رشد في زائد الزمن وحكى ابن عبد السلام فيه  
الجواز اتفاقاً فقوله (خلاف) الاولى بدله تردد لا تردد في القول إلا أن من يفتي ابن عبد السلام أظهر في النظر وعلى القول بالفساد فاللازم

للمسمى أو قلت (و) جاز  
(بيع دار) استثنى البائع  
منفعها عاما (لنقبض)  
له شترى (بدعام) و) بيع  
(أرض) استثنى البائع  
منفعها (لشتر) من الأعوام  
لقوة الأمن فيها فاعتبر  
فيها بيع معين يتأخر قبضه  
وأما الحيوان والراد به  
الرقيق فلا يجوز استثناء  
منفعه أكثر من عشرة  
أيام وشهر القول يجوز  
استثناء الشهر وإنما يمنع  
بشرط النقد فقط (و) جاز  
استثجار على (استرضاع)  
لرضيع آدمي أو غيره  
(والعرف) معتبر (في  
كفعل خرقه) فان  
لم يكن عرف فليأيه على  
الراجح فلو قال وغسل  
كخرقة على أيه إلا  
لعرف لشمل المستثنين  
(ولزوجها) أي الرضيع  
دون غيره (فسخه إن لم  
يأذن) لها فيه فان طلقها  
قبل علمه فلا كلام له  
(كأهل الطفل) ولو أما  
وحاضنة لم يفسخ (إذا  
حملت) الظئر لأنه مظنة  
الضرر والخوف (و) لها  
الفسخ في (موت إحدى  
الظئرين) إذا استؤجرا  
بعقد أو بعقدين وعلمت  
الثانية بالاولى حين  
العقد وماتت الأولى

إشارة لطريقة ابن رشد (قوله زادت على المسمى أو قلت) أي سواء عمله في يوم أو أكثر وأما على القول  
بالصحة فله المسمى إن عمله فيما عتبه فإن عمله في أكثر قبل ما أجرته على عمله في الزمن الذي مما له فإذا  
قل خمسة مثلا فيقال وما أجرته على العمل في الزمن الذي عمله فيه فإذا قيل أربعة حط عنه من المسمى  
خمس لأنه لم يرض بدفع الاجرة التي مماها له إلا على عمله فيما عتبه (قوله وجاز بيع دار) اعترض بأن  
هذه المسئلة ليست من باب الاجارة فحقها أن تذكر في البيوع وأجيب بأنه إذا باع الدار مثلا بمائة على  
أن تقبض بعد عام فقد باعها بالمائة والانتفاع بتلك الدار تلك المدة فكان البيع بمائة وعشرة مثلا  
دفع المشتري بدل العشرة الانتفاع وبيع الانتفاع إجارة فلهذه المسئلة ارتباط بالاجارة  
(قوله لنقبض بعد عام) أي ولا يجوز استثناء أكثر من ذلك قاله ابن القاسم وذلك لما يغشى من تغيرها وقال  
ابن حبيب يجوز استثناء البائع لمنفعها سنتين وقيل يجوز سنة ونصف قال في التوضيح والخلاف  
خلاف في حال لافي فقه فان كانت المدة لاتتغير فيها غالبا جاز والا فلا اه بن (قوله لشتر) اللام  
بمعنى إلى على مقتضى حل الشارح وبصح جعلها بمعنى بعد أي لنقبض بعد عشر (قوله والراد به  
الرقيق) أي وأما الدابة فيجوز استثناء منفعها إذا بيعت ثلاثة أيام ويعت استثناء الجمعة وكره  
التوسط كما تقدم للشارح ولا فرق بين دابة الركوب والعمل وقال بعضهم ان جواز استثناء الثلاثة  
الأيام ومنع الجمعة في دابة الركوب وأما دابة العمل فكالرقيق يجوز استثناء منفعة كل عشرة أيام اه عدوى  
(قوله وشهر القول الخ) اعلم أن الضمان في مدة الاستثناء الجائز من المشتري لان الضمان  
في البيع الصحيح بالعقد وفي الاستثناء الممنوع من البائع لانه بيع فاسد لم يقبض وإنما ينتقل ضمان  
الفاقد بالقبض وإذا انتهت الدار في أثناء السنة فلا رجوع للبائع على المشتري بما اشترط من السكنى  
عند ابن القاسم ألا أن بينها المشتري في أثناء السنة فيسكن البائع إلى تمامها ومثل هذه الدابة تباع  
ويشترط البائع ركوبها اليوم واليومين فإذا تلفت الدابة فصيبتها من المشتري ولا يرجع البائع على  
المشتري بما يتوب الركوب (قوله وجاز استثجار على استرضاع لرضيع) أي للضرورة وان كان اللبن  
عينا فلا يدخل هذا من حيث الحكم في قوله الآتي بلا استيفاء عين قصد وان تناوله من حيث اللفظ  
وسواء استؤجرت الظئر بقدر أو طعام ولو شرطت عليهم طعامها ولا يكون هذا من باب بيع طعام  
بطعام لاجل الضرورة ولان النهي إنما ورد في الاطعمة التي جرت عادة الناس أن يقتاتوها  
(قوله أو غيره) أي فلو كان الرضيع محرم الاكل كجش جاز أن تكرى له حمارة لترضعه للضرورة  
(قوله كفعل خرقه) أدخلت السكاف حميمه أي غسله بالحميم وهو الماء الحار ودق ريحانه ونحو ذلك  
كدهنه وتكحيله (قوله الاعرف) أي الا اذا جرى العرف بأنه على الرضعة وقوله لشمل المستثنين  
أي ما اذا كان عرف وما اذا لم يكن عرف (قوله دون غيره) أي من أبيها وأخيها ولو كانت شريفة ولو  
لحقهما مرة باسترضاعها وقيل لهما فسخه حينئذ (قوله فسخه) أي فسخ عقد الاجارة على الاسترضاع  
أي وله امضاؤه فاللام للتخيير (قوله ان لم يأذن لها فيه) أي لا يلحقه من الضرر بتساغلها عنه (قوله فان  
طلقها قبل علمه الخ) أي وأما لو أجرت نفسها بغير اذنه ولم يعلم بذلك وهي في عصمته الا بعد مدة فأجرة  
مامضى تكون لها ولا شيء للزوج منه وله فسخ الاجارة في المستقبل (قوله كأهل الطفل اذا حملت)  
أي كما يخير أهل الطفل في فسخ الاجارة وامضاؤها اذا حملت لا يقال كيف يتأتى حملها مع أن الزوج  
يمنع من وطئها اذا أجرت نفسها للرضاع بإذنه لانا نقول يفرض هذا فيما إذا تعدى ووطئها وعمل  
على ما اذا وطئها قبل الاجارة ولم يعلم الحمل ابدها (قوله ولو أما وحاضنة) أي ولاجل ذلك عبر  
للمنف بالاهل دون الولي (قوله لانه مظنة الضرر) أي لان حملها مظنة لضرر الولد بلبسها والخوف

فللثانية الفسخ وأما إذا ماتت الثانية أو لم تعلم بالأولى فلا فسخ (و) لها الفسخ في (موت أبيه) (و) الحال أنها (لم تقبض أجره) قبل موته كلا أو بعضا ولم يترك مالا (إلا أن) (١٤) يتطوع بها متطوع من وراث أو غيره فلا فسخ كالأول قبضتها من أبيه قبل موته أو ترك

مالا للولد (و) كظهور (مشتاجر) ففتح الحميم (أو جربا كله أو كولا) معمول لظهور أي ظهر حال كونه أكل لا خارجا عن المعتاد فليست أجره الفسخ لأنه كعيب ظهر به الآن مرضى بطعام وسط فلا كلام لمؤجره والفرق بينه وبين الزوجة تظهر أكلة فلا خيار لزوجها وهي مصيبة زالت فعليه اشباعها أن التكاح مبني على المسكرمة بخلاف الاجارة فانها من البيع وهو مبني على المشاحة ويؤخذ منه أن من اشترى عبدا فوجده أكلولا فله رده (و) منع زوج (رضى) باجارة زوجة ظنرا (من وطء) لها لأنه مظنة ضرر الطفل (ولو لم يضر) الطفل بالفعل ومثل الزوج السيد كما هو ظاهر (و) منع الزوج من (سفر) بها فما إذا استؤجرت رضاه (كأن) ترضع (غيره) (ممة) فتمنع ولو كان فيها كفاية لأن أهل الطفل اشترى جميع لبنها إلا أن يكون لها ولد حال العقد فلا تمنع من ارضاعه لأنه حينئذ بمنزلة الشرط وهي إذا اشترطت غيره لا تمنع (و) الاسترضاع

عليه منه وإنما ما يأتي من قولنا وحمل ظنرا عطفًا على ما تنفسخ به الاجارة فهو ما إذا تخفق الضرر أو حصل الضرر بالفعل بحيث خشي عليه الموت أو يحمل ما يأتي على ما يشمل التخيير (قوله للثانية الفسخ) أي وليس لرب الطفل إذا طلبت الفسخ إلزامها برضاعه يوما بعد يوم كما كانت زمن الأولى التي ماتت لكثرة الرضاع من الطفل حال عدم رضاعه كل يوم وعلى المشتاجر إذا طلبت البقاء وعدم الفسخ أن يأتي بأخرى ترضع معها كافي المدونة حيث علمت حين العقد عليها أنها ثانية (قوله أو لم تعلم) أي أو ماتت الأولى ولم تعلم الثانية بالأولى حين العقد (قوله ولها الفسخ في موت أبيه) قال في المدونة فإن هلك الأب فحصة باقية المدة في مال الولد قدم الأب الاجر أو لم يقدمه وترجع حصة باقية المدة إن قدمه الأب ميراثا وليس ذلك عطية وجبت وفي خشي عن ابن عبد السلام أن أكلت الظئر الاجرة ومات الأب لم تجب عليها الاجرة لانه تطوع بدفعها لها وهو مقابل المذهب المدونة (قوله ولم يترك مالا) مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها الفسخ ولكن تكون أجرتها في نصيب الولد من ارثه كما أن مفهوم قوله ولم تقبض أنها إذا قبضت لا تنفسخ ولو كان الأب عبدا ويقع الورثة الولد بما زاد على يوم موت الأب من الاجرة التي يحلها لأن ذلك الزائد يكون ميراثا بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرضيع لأعلى الظئر فليس إعطاء الأب أجره رضاعه هبة منه له وإنما ارضاعه عليه فرض اشطع عوت الأب ولو كان هبة للرضيع لرجع ميراثا بين الأب والأم إذا مات الولد مع أنه يختص به الأب فيرجع بيقينه على الظئر كافي المدونة وحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت مالم يجعل الأب الاجرة خوفا من موته الآن والا كانت حينئذ هبة ليس للورثة منها شيء كما قلناه عجب عن ح (قوله الآن يرضى بطعام وسط فلا كلام لمؤجره) أي وليس لمؤجره جبره على الطعام الوسط لأن ذلك يصفه كما قرره شيخنا (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق المذكور (قوله فله رده) أي وأما فتوى الناصر اللقاني بعدم رده لانهم لم يعدوا كثرة الاكل من عيوب المبيع للتقدمة فهي ضعيفة كما ذكره ابن علق وغيره لأن كثرة الاكل الزائدة على العادة من جملة ما العادة السلامة منه وقد قال المصنف سابقا ورد بما العادة السلامة منه والاطباء يجعلون ذلك داء احتراق في المدة فهو من الامراض (قوله ومنع زوج الخ) فلو تزوجها فواجدها مرضعا قال ابن عرفة الاظهر أنه عيب يوجب له الخيار وبحث فيه البدر القرافي بأن ذلك لم يذكر في عيوب الفرج قال بعض الافاضل والظاهر ما قاله ابن عرفة لانه وان لم يكن من عيوب الفرج لكن الزوج يتضرر بعدم الوطء اللهم إلا أن يبقى من مدة الرضاع يسير فلا خيار للزوج حينئذ نظير من اشترى دارا فوجدها مكثرة فيخير ما لم يكن الباقي من مدة السكراء يسيرا (قوله ولو لم يضر) أي هذا إذا كان وطؤه يضر بالولد بل ولو لم يضر به ورد بلوى أصبغ القائل انه لا يمنع من وطئها الا اذا اضر بالولد وسواء شرط على الزوج ذلك أم لا خلافا لأصغ القائل أنه لا يمنع عدم الضرر الا اذا شرط عليه (قوله ومثل الزوج السيد) أي على ما استظهره شيخنا في حاشية خشي فلو تعدى الزوج أو السيد ووطئها ولم تحمل فبطل لاهل الطفل نسخ الاجارة وقيل ليس لهم فسخها (قوله اذا استؤجرت رضاه) أي والا كان له فسخ الاجارة والسفر بها فإذا أراد أهل الطفل السفر به فلا يمكنون من أخذ الولد الا إذا دفعوا للظئر جميع أجرتها (قوله كأن ترضع غيره) أي كما تمنع أن ترضع مع الطفل غيره قوله ولو كان فيها كفاية أي لرضاعها (قوله الآن يكون لها ولد الخ) انظر لو كان لها ولد حال العقد ثم مات بعد ذلك هل لها أن ترضع غيره مع من استؤجرت على ارضاعه أم لا (قوله ولا يستتبع حضنة) هذا يعني عنه

(لا يستتبع) أي لا يستلزم (حضنة) زيادتها على المدة وعليه (كمكسر) أي أن من استأجر امرأة لحضنة طفل (قوله لا يستلزم رضاعه فلا يلزمها إلا الشرط أو عرف في السلتين وعطف على الجائز مسئلة مشتقة على بيع واجارة بقوله (و) جاز (يعه)

لاخر (سلمة) بضمن معلوم كائنه اى وهى تساوى أكثر منه (على أن يشترى المشتري للبائع) المذكور (سنة) مثلاً فالمراد مدة معلومة ولا بد من إحضار الثمن والاشهاد عليه لينتقل من ذمة إلى امانة وإلا لأدى (١٥) إلى سيلف جر تعالائهم على

تأخيرها في ذمته لئلا يرد  
ولا بد أيضاً من تعيين النوع  
الذى يتجر فيه وان يوجد  
في جميع الاجل وان يكون  
مديراً لا محتكراً لان  
المحتكر يرصد الاسواق  
فيؤدى إلى اجل مجهول  
فيدخل الجمل في الثمن لان  
الثمن مجموع النقد والعمل  
وأن لا يتجر فيه في الربح لان  
الربح مجهول فمذه سبعة  
شروط علم الثمن  
وإحضاره وعلم الاجل  
وتعيين النوع المتجر فيه  
ووجوده في الاجل  
والادارة وعدم التجرفي  
الربح تؤخذ من المصنف  
بالقوة \* ولما كان هناك  
شرط ثان لا يؤخذ منه  
صرح به بأداة الشرط بقوله  
(ان شرطه الخلف) لما  
يتألف من الثمن لئيم العمل  
الذى هو جزء من الثمن  
والا أدى إلى الغرر وشبهه  
في الجواز مع شرط الخلف  
قوله (كسقم) اى كجواز  
الاستتجار على رعاية غم  
(عيفت) ان شرط الخلف  
لما يتلف منها لان لم يشترطه  
فلا تصح وله اجر مثله  
(والا) تكن معينة فلا  
يشترط للجواز شرط  
الخلف بل يصح العقد  
بدونه وحينئذ (فله) اى  
للاعى (الخلف) على

قوله سابقا والعرف في كفصل خرقة فان الحضنة داخله تحت السكاف لانها مدخلة لجميع الامور  
المتعلقة بالرضيع ولعله اعاده ليرتب عليه قوله ككسه او يخص ما تقدم بنحو الادهان والكحل لا  
الحل اه تقرير عدوى (قوله والاشهاد عليه) اى على ما يئيد العامل من وزنه او عدده (قوله لينتقل)  
اى الثمن من ذمة إلى امانة اى من ذمة المشتري لا مائه (قوله وبالأدنى الخ) فلو اشترى المشتري بالثمن  
ولم يحضره فالربح له والخسارة عليه ويرجع البائع عليه بمقدار قيمة تجارته بالثمن سنة مع الثمن لان  
الاتجار سنة من جملة الثمن كما مر (قوله ولا بد ايضا من تعيين النوع) اى لان التجارة يكون فيها خفة  
ومشقة باعتبار الانواع للتجر فيها (قوله يرصد الاسواق) اى فلا يبيع إلا إذا غلت السلع (قوله إلى  
اجل مجهول) اى بالنظر لانتهاء الامر إذ لا يدري هل يملك غنده سنة او أكثر أما بالنظر لابتداء  
الامر فالاجل معين ولو قال الشارع لانه يؤدى للغرر والجمل إذ قد لا يحصل القلو في السنة كان  
اوضح (قوله وان لا يتجر له في الربح) اى وان لا يشترط التجرف له في الربح بأن كان كلما نص  
ربح دفعه للبائع واشترى بأصل الثمن او اشترى بأصل الثمن مع الربح بدون شرط فالضرر إنما  
هو الشرط (قوله علم الثمن) فيه ان هذا شرط في كل مبيع ولا يمد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به  
(قوله بالقوة) اى لان البيع يقتضى نمنا معلوما والعمل من جملة الثمن إذ الثمن مجموع المائة والعمل  
وشرط علم الثمن يستلزم علم جزئه وهو العمل وهو يستلزم تعيين الاجل للعمل وتعيين العمل يستدعى  
وجود النوع المتجر فيه في جميع الاجل وهذا يستلزم تعيينه فهذه شروط اربعة مأخوذة من جوهر  
لفظ المصنف والشرط الخامس والسادس وهما إحضار الثمن وكون العامل مديراً مأخوذاً من  
الغنى اى من اعتبار الغنى اى العلة التى ذكرها الشارع والشرط السابع وهو عدم الاتجار بالربح  
مأخوذ من قول المصنف بضمنها (قوله ان شرط الخلف) اى ان اشترط للمشتري على البائع خلف  
ما يتلف من الثمن وقوله لئيم العمل اى على ما هو عليه وظاهره انه إن جرى به عرف لا يكفى عن  
شرطه وإذا شرط الخلف وحصل تلف البعض فان شاء البائع زاده تمام المائة ليتجر فيها وإن شاء  
لم يزد ورضى بالتجارة بما بقي فشرط الخلف وإن كان لصحة العقد ابتداء لا يلزم العمل به انتهاء  
(قوله ادى إلى الغرر) اى لانه إذا لم يحصل اشتراط الخلف يحتمل ان يتلف من العامل بعض الثمن فاذا حل  
الاجل ورد العامل للبائع ما بقى من الثمن يقول له البائع انت لم تتجر بكل الثمن بل ادعيت الخسر  
نقط وأنت لى ببعض الثمن (قوله اى كجواز الاستتجار على رعاية غم) اى وجبة (قوله ان شرط  
الخلف) اى ان شرط الراعى على ربهما خلف ما يتلف منها او جرى العرف بالخلف ويلزم ربهما الخلف  
لما مات حينئذ فان امتنع لزمه جميع الاجرة للراعى (قوله فلا تصح) اى الاجارة بمعنى انها تقع  
فاسدة ويلزم رب الغنم ان يدفع للراعى اجرة مثله اذا عمل وهذا مذهب المدونة وقال سحنون تجوز  
وإن لم يشترط الخلف والحكم يوجب به معنى انه إذا مات منها شيء لزم ربهما خلفه فان امتنع دفع  
للراعى جميع الاجرة وقاله ابن الجاشون واصغ ابن حبيب وبه أقول ابن يونس وهو عندى اصوب  
(قوله وإلا تكن معينة) اى كما إذا وقع العقد على رعاية مائة شاة غير معينة حين العقد \* وحاصله ان  
الاغنام إذا كانت غير معينة فلا يتوقف صحة العقد على اشتراط الخلف لكن إن مات اوضاع شيء  
منها قضى على ربهما بالخلف إلى تمام عمل الراعى فان امتنع من الخلف لزمه الاجرة بتمامه فاعلم ان غير  
ال معينة مثل معينة عند سحنون ومخالفة لها على طريقة المدونة (قوله إذا تعذر ركوبه لموت او مرض  
او حبس لم تنفسخ الاجارة) اى لان الراكب مما تستوفى به النفقة والاجارة لا تنفسخ بتلفه

آجره) اى يقضى له بالخلف على رب الغنم او دفع جميع الاجرة (كراكب) تشبيه في قوله فله الخلف اى ان الراكب إذا تعذر ركوبه  
لموت أو مرض او حبس لم تنفسخ الاجارة ويلزمه او وارثة الاتيان بالخلف او دفع جميع الاجرة (و) جاز استتجار

( حافى نهر كى لىنى ) عليهما

للرور فيها لحاجة ( و )

جاز استجار ( مسيل )

أى موضع سيلان

( مصب مرحاض ) أى

مصوب أى ما ينصب

من الفضلات فالمسيل اسم

مكان وهو المجرة والنصب

بمعنى اسم المفعول

والمرحاض محل الرحض

أى الطرح كالكنيف أى

محل جريان ما يسيل من

الكفة أو ما يجتمع فيه

ذلك الجارى من الكفة

ونحوها ( لا ميزاب ) يعنى

لا يجوز شراء ماء ميزاب

لأنه يقل ويكثر ويكون

ولا يكون ( إلا ) أن يكون

الميزاب ( لمنزلك ) بأن يكون

مملوكا لك فتستأجر مسيله

من أرض جارك ليجرى

فيه ما نزل منه ( فى أرضه )

ليخرج إلى خارج فيجوز

ويكون كمسيل مصب

المرحاض فيأليه قال

ومسيل مصب مرحاض

أو ميزاب لا شراء مائه

( و ) جاز ( كراء ) رضى

ماء أى تدور بالماء

( بطعام أو غيره ) للطحن

عليها ( و ) جازت الاجارة

( على تعليم قرآن مشاهرة )

مثلا ككل شهر بدرهم أو

كل سنة بدينار ( أو على

الحذاق ) بكسر الحاء

والذال اللججة أى الحفظ

( ١٦ )

الستاجر ( بيتا ) وصير النهر تحت سقف ذلك البناء ( و ) جاز استجار ( طريق فى ديار )

ولا فرق بين كون ذلك الراكب معينا أو غير معين وهذا بخلاف موت الدابة فيفرق بين العينة وغيرهاتفتسخ الاجارة بتلفها فى الأول دون الثانى لما سياتى ان ماتستوفى منه النفعة ان كان معينا فسخت الاجارة بتلفه لا ان كان غير معين ( قوله حافى نهر ) قال المساوى الظاهر انه لا مفهوم لهذه الاضافة بل وكذلك إذا كان النهر لغيرك ولكنه جار بأرضك فلك ان تكرى حافى النهر لانهما لك هذا ولا يشترط هنا وصف البناء من حيث ما يبنى به من حجرا أو آجر مثلا ما يتقل أو يخف واما وصف البناء من حيث عرضه فلا بد منه إذ قد يعرض الجدار فيضيق مجرى الماء بخلاف بناء فوق بناء فلا بد من وصف البناء من حيث ما يبنى به من حجرا أو آجر ( قوله فى دار ) أى أو أرض فلا مفهوم للدار ( قوله لحاجة ) أى لأجل ان يتوصل لحاجة وإلا يتوصل بها لمنفعة لم يجوز لأنه من باب اكل أموال الناس بالباطل لان رب الدار أو الأرض اكل منه الاجرة باطلا لعدم انتفاعه بالطريق وانما يجعل من الصدقة لانه لما وقع فى العقد المذكور لم يكن منها فان استحق المحل المتوصل بالطريق له بحيث صار لانفع بالطريق انفسخت الاجارة ( قوله أى محل جريان ما يسيل ) أى جاز استجار محل جريان الماء المصبوب فى الكفة كما يقع عندنا بمصر من استجار مجرة يسيل فيها ماء يصب من المراحيض وتوصل الى الخليج ( قوله أو ما يجتمع ) عطف على محل جريان أى أو المحل الذى يجتمع فيه ذلك الجارى كأن يستأجر أرضا لأجل وضع فضلات الكنيف فيها ( قوله لا ميزاب ) ظاهره انه عطف على مرحاض أى لا يجوز استجار مسيل مصب ميزاب مع انه جائز اذ هو قوله الا لمنزلك وأشار الشارح للجواب وهو انه عطف على مسيل وفى الكلام حذف مضاف أى لا يجوز كراء ماء ميزاب أى نازل منه لمن يسقى به زرع مثلا ولا معنى لكراء ذلك الا شراؤه وظاهره عدم الجواز سواء طال الزمن الذى اشترى الماء النازل فيه كأشترى منك الماء النازل من ميزابك مدة عشر سنين بكذا أو كان الزمن قصيرا وهو كذلك على المعتمد لأنه وان كان الأمد الطويل لا يخلو عن مطر الا انه يحتمل القلة والكثرة والطريقة المفصلة بين طول الأمد فيجوز وقلته فيمنع ضيقة وقد علمت ان هذا الفرع من باب البيع لا الاجارة لكن ذكره ليرتب عليه ما بعده من الاستثناء ( قوله الا لمنزلك ) استثناء منقطع لان هذا استجار والمستثنى منه بيع ( قوله بطعام أو غيره ) نص على جواز كرائها بالطعام لانها لما كانت متعلقة بالأرض ويعمل فيها الطعام فقد يتوهم ان كراءها بالطعام من قبيل كراء الأرض بالطعام ويفهم من هذا انه لو حذف قوله أو غيره ما ضره لاستفادته مما قبله بالاولى ( تنبيه ) من استأجر رضى ماء شهرا على انه ان اقطع الماء قبل الشهر لزمه جميع الاجرة لم يجوز ومثله من استأجر أرض زراعة مقيلا ومراحا أو شارقا غارقا أو ربا وشرقا تحيلا على لزوم الاجرة اذا شرقت فانه لا يجوز وتكون فاسدة ( قوله على تعليم قرآن مشاهرة ) أى أو وجبة وقوله أو على الحذاق عطف على مقدر أى نظرا فى المصحف أو على الحذاق ( قوله لا يجوز الجمع بينهما ) أى بين المشاهدة والحذاق كأستأجر على تحفيظه ربع القرآن فوقانى أو التحنانى فى شهر بكذا وظاهره ان المشهور عدم جواز الجمع بينهما مطلقا تساوى الحذاق والزمن أو زاد الزمن أو العكس والذى فى بن انه اذا جمع بين الحذاق والزمن فانه يجرى فيه ما سبق فى الجمع بين الزمن والعمل من طريقة ابن رشد وابن عبد السلام ( قوله فقيه استخدام ) أى لأنه ذكر الحذاق أولا بمعنى الحفظ واعاد الضمير اليه ثانيا فى قوله أخذها للحذاقة بمعنى الاصرافة

( قوله )

لجميعه أو جزء معين بأجر معلوم وأشار بأو إلى انه لا يجوز الجمع بينهما وهو المشهور إذ

قد يعض الشهر ولا يحفظ ما عينه أو يحفظه فى اثائه ( وأخذها ) العلم أى بأخذ الحذاقة بمعنى الاصرافة فقيه استخدام كذا قيل

أى يقضى بها للعلم على وليّ الطفل أو على القارىء الرشيد ( وإن لم تشتط ) ( ١٧ ) وعلى ما تقررت فيه ههنا من الصحيح

كسبح وعمر وبما يشاء  
وغيرها وهى تحفظ  
باختلاف الزلف واللسان  
وقد تختلف باختلاف  
الأشخاص قراً وهى  
( و ) جاز ( بجملة  
معاون ) أى ما يشاء  
( كصحفة وقدر )  
وفأس ودلو كان مما  
يعرف بعينه أولاً ( و )  
جاز العقد ( على كخسر  
بشر إجارة وجمالة )  
فالإجارة فيما يملك من  
الأرض وفيما لا يملك  
كالسواك إذا عين له  
مقدار الحفر من طول  
وعرض كخمسة أذرع  
في حمة والعمق عشرة  
فإن انتهت قبل تمام  
العمل فله بحساب ما عمل  
والجمالة فيما لا يملك فقط  
ولا بد من الوصف  
كالإجارة وإنما تميز عن  
الإجارة بما يدل على  
الجمالة بأن يصرح بها  
أو يقول ولك تمام العمل  
كذا والفرق بينهما أن  
الجمالة لا تكون إلا فيما  
لا يحصل للجاعل فيه ثمن  
حين الترك لو ترك بخلاف  
الإجارة ولذا لو وقع العقد  
على الحفر فيما يملك كان  
إجارة ولا تصح الجمالة  
فيه فإن صرح فيه بالجمالة  
فسد العقد ولا تكمل على  
المنوع والجائز ذكر

( قوله أى يقضى بها وإن لم تشتط ) أى إذا جرى العرف بها والحاصل أنه يقضى بها إذا اشترطت  
أو جرى بها عرف وإلا فلا وهذا قول سخون وهو المشهور وقال أبو إبراهيم الأعرج إنما يقضى بها  
بالشرط ولا يقضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف واعلم أنها تكون للعلم الأول إن أقرأ للعلم  
معلم آخر قبل علمها يسير كالسدس لأن ترك التعلم القراءة أو أقرأه الثانى قبل علمها بكثير فللثانى ( قوله وهى  
تختلف باختلاف الزمان ) أى فى بعض الأزمنة والبلاد تؤخذ على سبيل ولا تؤخذ على لم يكن وفى  
بعضها بالعكس ( قوله قراً وغنى ) أى وجوده حفظ وقتله فحذقة الحافظ أكثر من حذقة من  
لم يحفظ وحذقة الموسر أكثر من حذقة غيره ( قوله كان مما يعرف بعينه أولاً ) أى خلافاً لابن العطار  
فى الثانى حيث قال فيه بالنوع ( قوله أى ما يستعان به كصحفة الخ ) أى وليس الرادب للماعون فى الآية هذا  
المعنى وإلا لكانت إجارة ما ذكر من الصحفة وما معها واجبة فلا تجوز إجارتها لأنها تتضمن عدم الإجارة  
بل المراد به فى الآية الزكاة بدليل قرنه بقوله يراءون فالمنى الذين يراءون فى الصلاة ويعنون الزكاة  
( قوله وجاز العقد ) قدر الفاعل عقد دون إجارة لانه يؤدى لتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وهو ممنوع  
( قوله إجارة ) أى ويكون إجارة إن صرح بها أو قامت قرينة عليها كقول السأجر للسأجر  
وإن انتهت قبل التمام فلك بحساب ما عملت ( قوله وجمالة ) أى إن صرح بها أو قامت قرينة عليها كقوله  
للعامل إن انتهت قبل تمام العمل فلا تستحق شيئاً وإنما تستحق بتمام العمل ( قوله فإن انتهت الخ )  
أى وعين له إنما إن انتهت الخ فهذا قرينة دالة على أن القصد بالعقد الإجارة ( قوله والفرق بينهما الخ )  
ظاهراً أنه لم يفرق بينهما فيما سبق مع أنه قدم الفرق بينهما بالصيغة ويكون له بحساب ما عمل فى  
الإجارة لا فى الجمالة فكان الأولى أن يقول ويفرق بينهما أيضاً بأن الجمالة الخ ( قوله حين الترك ) إنما  
قيد بذلك لدفع ما يقال قد صرحوا بجواز الجمالة على حمل خشة محل وبجواز ترك العامل فى أثناء  
طريقه مع أنه إذا تركها فى أثناء الطريق وحملها ربه فلا شك أنه حصل له نفع فكان ينبغي أن لا تجوز  
الجمالة وحاصل الجواب أنه حين الترك لم يحصل للجاعل ثمن بل كان ذلك ضرراً عليه لأن  
تركها أثناء الطريق تعريض لضياعها ( قوله ولذا لو وقع العقد على الحفر فيما يملك كان إجارة ) أى  
سواء صرح بالإجارة أو ذكر ما يدل عليها أو لم يذكر ما يدل على شيء أصلاً فإن ذكر ما يدل على الجمالة  
كان جمالة فاسدة لا تنفع الجاعل بما قبل تمام العمل باطلاً بلا عوض وأما إن وقع العقد على الحفر فيما  
لا يملك فإن صرح بالإجارة أو بما يدل عليها كقوله وإن انتهت قبل تمام العمل فلك بحساب ما عملت  
كان إجارة وإن صرح بالجمالة أو بما يدل عليها كقوله ولك تمام العمل كذا كان جمالة وإن لم يصرح  
بواحدة منهما ولم يأت بما يدل عليها فانظر هل يحمل على الإجارة أو الجمالة أو يكون فاسداً  
( قوله حلى ) بفتح الحاء وسكون اللام مفرد أو بضم الحاء وكسر اللام جمعاً ( قوله أى إجارته ) أى سواء كان  
ذلك الحلى ذهباً أو فضة أو فضة فيهما أو أوجر بغيرهما كعرض وطعام ( قوله إذا  
كان غير محرم الاستعمال وإلا منع ) ما ذكره من النعم مبنى على ما قاله ابن يونس من أن العلة فى كراهة  
إجارة الحلى أن السلف الصالح كانوا يرون أن عاريتهم زكاته والذى أسقط الله زكاته وجعل زكاته  
عاريته غير محرم الاستعمال وأما المحرم فزكاته واجبة لأعلى ما علل به ابن العطار الكراهة بأن إجارته  
تؤدى إلى نفسه باستعمال السأجر وقد أخذ ربه فى مقابلته قدراً فكانه قد فى مقابلة نقد وإنما لم يحرم  
لانه ليس محققاً فإن هذا يقتضى كراهة إجارته مطلقاً كان محرم الاستعمال أم لا ويقتضى عدم كراهة  
إجارته بغير النقد ( قوله كإيجار مستأجر دابة ) أى كما يكره لمن استأجر دابة أن يؤجرها لمثله  
فالمصدر مضاف للفاعل ومحل الكراهة أن يؤجرها بحضرة ربه أو يبدو له إذا كان مسافراً الإقامة

٣ - دسوقى - مع \* المكروه بقوله ( ويكره حلى ) أى إجارته بذهب أو فضة أو غيرهما قدراً أو إلى أجل إذا  
كان غير محرم الاستعمال والامتنع ( كإيجار مستأجر دابة ) لركوب أى يكره لمن استأجر دابة لركوب أن يؤجرها لمثله خفة وأمانة



ولا يظن عليه إن ضاعت بلا خريط أو ماتت وأما لو استأجرها للحمل عليها فيجوز كراؤها لحمل مثله كما يفيد ما يأتي في قوله وفعل  
للأفون فيه لا اضرب (أو ثوب) أي (١٨) يكره لمن استأجر ثوباً لبسه أن يكرهه (لشبه) ولكونه مما يقاب عليه يضمنه

للأفون إلا لبينة على تلفه  
ولا خريط من الثاني  
لأن ضمان التهمة يزول  
بالبيعة وحمل السكرانة في  
الثوب والثوب إذا جعل  
حال السكرى وأما أن علم  
رضاء الجائر وإن علم عدم  
رضاه لم يجز (و) كره  
(تعليمه فقه وفرائض)  
بأجرة عاقبة أن يقل طلب  
العلم الشرعي وآلته من نحو  
بيان كذلك وأما تعليم  
بهم الفرائض بالرسم فلا  
يكره (كبيع كتبه) أي  
ما ذكر وكذا كتب  
الحديث والمصاحف  
والتفسير (و) كره (قرأة  
بلحن) أي تطريب بالتمام  
عنه لا يخرج معاءله  
المرء والأحرمت كقراءته  
بالشاذ وقد خدمت  
للسنة في سجود التلاوة  
والناس هنا كراهة  
الاجارة على القراءة (و)  
كره (كراء دف) بضم  
الدال وقد فتح وهو  
للدور للنش من جهة  
الفرجال (و) منزف  
واحد للعارف قال  
الليثي للعارف  
للألم فيشمله للزمار  
والأهوان والمنظير

وعدم الركوب للمحل الذي أكرها اليه وإلا فلا كراهة ولو كان غير مضطر للاقامة (قوله) ولا  
ضمان عليه إن ضاعت الخ) أي سواء قامت على الضياع بينة أم لا (قوله) فيجوز كراؤها لحمل مثله الخ)  
قيد الأخير جواز كرائها إذا كانت مكررة للحمل بما إذا صاحبها ربه في السفر وأما لو كان  
المسكرى هو الذي سافر بها فهي بمنزلة التي للركوب وكذا ذكره ابن يونس عن ابن حبيب وقوله  
اه بن (قوله) أي يكره لمن استأجر ثوباً لبسه الخ) قال عبق الظاهر أنه يجري في الثوب نحو ما تقدم  
فإذا استأجره ليحمل فيمنشياً فلا يكره أي يؤجره في حمل مثله (قوله) أن يكره مثله الخ) مثل الثياب  
الكتب على الظاهر لاختلاف استعمال الناس فيها (قوله) يضمنه الأول) أي يفرق بين الثوب والدابة  
ونحوه في التوضيح ونصه وظاهره أنه لا يضمن في الثوب إذا أكره من مثله كالدابة والذي في  
الدونة أنه يضمنه إذا هلك يبدل الغير لاختلاف حال الناس في اللبس ولا يضمنه أن هلك يده اه بن  
(قوله) وإن علم عدم رضاه لم يجز) أي مع صحة العقد على الظاهر ويحتمل أن يقال بفساده لأن ذلك  
بمنزلة شرطه أن لا يكره مثله وهو مفسد للعقد لأنه منافي لقتضاءه إلا أن يسقطه (قوله) وكره تعليم  
فقه وفرائض) كذا في الدونة وقال ابن يونس الصواب جواز الاجارة على تعليم ذلك (قوله) عاقبة  
أن يقل طلب العلم الشرعي) أي والطلوب كثرة طلبه ولأن الاجارة على تعليمه خلاف ما عليه  
السلف الصالح بخلاف القرآن فإنه تجوز الاجارة على تعليمه كما مر لرغبة الناس في تعلمه ولو بأجرة  
ولأخذ السلف الأجرة على تعليمه لقوله عليه الصلاة والسلام أن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب  
الله تعالى (قوله) بالرسم) أي بالثبات والشبالة وقوله فلا يكره أي لأن ذلك صنعة (قوله) كبيع كتبه  
أي وكذا أجازتها الأخير اختلف في الاجارة على كتب العلم وفي بيع كتبه ولا أرى أن يختلف  
اليوم في جواز ذلك لأن حفظ الناس وانفهامهم الآن قصت فابقي العالم بلا كتب لتهبت رسوم  
العلم منه (قوله) وقراءة بلحن أي تطريب) لأن المقصود من القراءة التدبر والتفهم والتطريب ينافي  
ذلك وقوله أي تطريب المراد به تقطيع الصوت بالأنغام (قوله) كقراءته بالشاذ) اختلف فيه قيل  
ما زاد على السبعة وهو مختار ابن الحاجب وقيل - زاد على العشرة وهو الأرجح (قوله) كراهة الاجارة  
على القراءة) أي بالتلحين ويمكن أن يقرر المتن بذلك بأن يقال إن المراد وكره اجارة على قراءة بلحن  
(قوله) بناء على كراهتها) أي كراهة الدف والمغزف أي كراهة استعمالها وسماها في العرس فإذا  
كان استعمالها وسماها مكروها كانت الاجارة عليها في العرس مكروهة وأما استعمالها في العقيقة  
أو الختان ونحوهما فحرام فيكون كراؤها مباحاً (قوله) ولا يلزم من جوازها جواز كرائها)  
بل كراؤها فيه مكروه وإن جازت فيه صدأ للزينة إذ لو جاز كراؤها أيضاً في العرس لتوصل به  
لكرائها في غيره (قوله) جائز أن لمرس) أي خلافاً لمن قال بكراهتها وأنه وهو قول مالك في المدونة  
وعلى الأول وهو الجواز اختصرها أكثر المختصرين وقوله مع كراهة السكراء أي مع كراهة كرائها  
فيه (قوله) وإن للمغزف حرام) أي في العرس خلافاً لمن قال بكراهتها فيه ولمن قال بجوازها فيه (قوله) كالجميع)  
أي الدف والكبر والمغزف أي كما يحرم الجميع فتحصل أن الدف والكبر في النكاح فيهما  
قولان الجواز والسكرانة وفي المغزف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو أرجحها فتكون أجازتها  
في النكاح حراماً وأما في غير النكاح فالحرمة في الجميع قولاً واحداً وقوله في غير النكاح يشمل

بناء على كراهتها (لعرس) أي نكاح وقيل هي جائزة في النكاح ولا يلزم من جوازها جواز كرائها  
والجميع أن الدف والكبر جائزان لعرس مع كراهة السكراء وإن المغزف حرام كالجميع في غير النكاح فيحرم كراؤها  
(و) كره (كراء كافر) كعبد كافر) للتبادر منه أن كافر نعت لعبد وهو غير صحيح فكان حقه أن يقول لكافر



أو تقديم كافر على كعبد وأجيب بأنه فصل بين المضاف والمضاف اليه بقوله كعبد وهو جائز على قلة والأسل كراه كافر عبدا ونحوه وهو من إضافة المصدر لمفعوله أي يكره للسلم أن يكرى عبده أو نفسه أو (١٥) ولله لكافر حيث كان الكافر يستبد

بعمل السلم ولم يكن تحت يده ولم يكره في فعل محرم فإن لم يستبد الكافر بعمل السلم كخياط يرد عليه السلم والكافر فيجوز وإن كان تحت يده كأجير خدمة بيته وظن حرم وفسخت وله أجرة ما عمل وكذا إن استأجره في محرم كصهر ضروري خنزير ولكن يتصدق بالأجرة على السلم أدباً له (و) كره (بناءً مسجد للكراه) أي لاخذ من صلى فيه لأنه ليس من مكارم الاخلاق والشهور عدم الجواز (و) كره (سكنى) بأهله (فوقه) أي للسجد إن بنى السكن قبل وقته لا يهمل في محرم كما يأتي في اللوات في قوله ومنع عكبه فلا معارضة وأشار للركن الثالث بقوله (بمنفعة) متعاقب بأجر والباء بمعنى في أي تحت الاجازة باقدا وأجر في مقابل منفعتها شروط أشار لها بقوله (تقوم) أي لها قيمة شرعا لو تلفت احترقا عن رائحة الرياحين ونحوها فلا يجوز استئجارها للشم وكذا البساطين ونحوها للفرجة والدنانير

العميقة والختان والقدوم من سفر ونحوه (قوله أو تقديم كافر على كعبد) أي بأن يقول وكراه كافر كعبد ويكون إضافة كراه لكافر من إضافة المصدر لمفعوله (قوله وهو جائز على قلة) أي كما أشار لذلك في الخلاصة بقوله : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يجب أي أجز أن يفصل المضاف الشيء بالفعل ما نصبه المضاف حالة كونه مفعولا أو ظرفا (قوله وهو من إضافة المصدر لمفعوله) أي الثاني لأن كراه اسم مصدر بمعنى اكراه وفعوله الأول الكاف من كعبد لأنها اسم بمعنى مثل (قوله وله أجرة ما عمل) أي فلا يتصدق بها عليه (قوله ولكن يتصدق الخ) أي إلا أن يعذر بجهل فلا يؤخذ منه الكراه (قوله لاخذ) أي لاجل أخذ الكراه ممن صلى فيه أي وأمالوا بناء لله ثم قصد أخذ الكراه ممن صلى فيه فنفى النظر منع الاخذ حيث خرج عنه الله تعالى قاله شيخنا (قوله والمشهور عدم الجواز الخ) عبارة بن لفظ الدونة ولا يصلح أن يبنى مسجدا ليكره لمن صلى فيه أو يكرى بيته لمن صلى فيه وأجاز ذلك غيره في البيت أبو الحسن انظر قوله لا يصلح هل هو على الكراهة أو اللع فلي ما قل ابن يونس عن سحنون هو على اللع وعلى ما قل عياض هو على الكراهة لأنه قال ليس من مكارم الاخلاق اه لكن عبارات أهل المذهب عدم الجواز كما في ح فعل المصنف الدرك في مخالفتها اه كلاًه (قوله بأهله) المراد بالاهل الزوجة والامة وعلة الكراهة إذلال المسجد بوطء أهله فوقه (قوله فوقه) أي المسجد يعني المذلل للكراه لأنه المحدث عنه وأولى ما بنى للصلاة فقط ومفهوم بالاهل أن السكنى فوقه بغير الاهل جائزة بالأولى مما ذكره في إحياء اللوات من جواز سكنى الرجل التجرد له بادة فيه ومفهوم فوقه أن السكنى تحته جائزة مطلقا بالاهل وغيره بنى المسجد للكراه أولغيره (قوله ان بنى الخ) وذلك بأن نوى حالة بناء المسجد أو قبله بناء محل فوقه للسكنى بالاهل أو بنى علوا وسفلا لنفسه ثم جعل السفلى مسجدا لله على التأييد وأبقى الأعلى سكنا بالاهل (قوله فلا معارضة) قال بن أصل الجمع المذكور لابن عبد السلام وارتضاه وأيده بنقول اه وقال الناصر اللغوي الكراهة هنا محمولة على اللع سواء كان المسجد بنى للصلاة أو للكراه كان التحجيس سابقا على السكنى أو كان متأخرا عنها وبهذا الحمل يحصل التوافق بين ما هنا وما يأتي في اللوات وذكر خشن جوابا عن المعارضة بحمل ما هنا من الكراهة على ما إذا كان المسجد متخذاً للكراه وما يأتي من اللع فهو محمول على ما إذا كان غير متخذ للكراه لأن له حرمة على المتخذ للكراه ولا فرق فيما بين كون السكنى بعد التحجيس أو قبله فهذه أحوبة ثلاثة عن المعارضة وقد علمت أن الموافق للثقل ما له شارحنا (قوله تقوم) بفتح التاءين معاً لأن الفعل لازم لا يبنى للجهمول (قوله أي لها قيمة شرعا لو تلفت) أي لكونها مؤثرة (قوله ونحوها) أي كالتفاح والمسك والزباد وقوله فلا يجوز استئجارها للشم أي لأن شم رائحة ما ذكر لا قيمة له شرعا لأنه لا يؤثر في ذلك المشعوم والتأثير فيه ان وجد انما هو من مرور الزمن عليه (قوله والسراج للاستصباح) أي وكذا لا يجوز كراه فمع الشيء في الزفاف من غير قيد كالشمى في مصر بشمع القاعة (قوله قدر على تسليمها) أي حسا أو شرعا بقوله فلا يجوز استئجار آبق أو بعير شارد وبعيد غيبة محترز الأول ومثله استئجار الاخرس للتكلم والاعمى للكتابة وأشار المحترز الثاني بقوله أو شيء غير مملوك للزجر وقد يقال لا حاجة لقولنا وشرعا للاستغناء عنه بقول المصنف الآتي ولا حظر فالأولى للشارح حذف محترزه من هنا

ونحوها لتزيين الحوائث والجدران للاستغلال والسراج للاستصباح وكذا آلات اللهو وتعلم الأتقان إذ لا قيمة لها شرعا فلا تصح اجارة ما ذكره وتفسخ ان وقعت ولا أجرة (قدر على تسليمها) فلا يجوز استئجار آبق أو بعير شارد أو شيء غير مملوك للزجر

أو جديعية ونحو ذلك  
 (بلا استيفاء عين) أى  
 طفت (قصداً) احترازاً  
 عن نحو استتجار شجر  
 لا كل ثمرة واستثنى من  
 ذلك مسألة الظئر للرضاع  
 (ولا حظير) احترازاً عن  
 استتجار شخص لصير  
 محرم ونفس ونحو ذلك  
 من كل منفعة محرمة (و)  
 (بلا تعين) أى بآى يانه  
 محرم (ولو مصحفاً)  
 فحرمة فيه فيصح اجارته  
 ولا يجوز ابتداء خلافاً  
 لابن حبيب (ولو) أرضاً  
 محرم (أى كثر) ماؤها  
 وتندر انكشافه (هو  
 على الباقية إذ لو كان شأنها  
 لاكتشف فلا نزاع في  
 الجواز كأنه لا نزاع في النع  
 ولا كانت لاكتشف (و)  
 (بغير تخفيف)  
 المحرمات (عليها) لان  
 لا تنفع بها على هذا الوجه  
 لا تنفع به وينقص قوتها  
 فهي منقصة تقوم وقوله  
 (بغير الاحتراز) ينفى عنه  
 الحاجة ثم أشار إلى محترز  
 بعض ما تقدم من القبول  
 قد كثر محترز قوله بلا استيفاء  
 عين قصداً بقوله (لا)  
 اعتصار حجر (لأخذ  
 ثمرة أو) استتجار (شاة  
 لبنها) أى لأخذ فلا  
 يجوز إلا إذا اشترى لبن شاة  
 أو هاتين غير معينتين جزافاً  
 من هبة كثيرة عند البائع

(قوله بلا استيفاء عين قصداً) أى حالة كون المنفعة ملتبسة بعدم استيفاء عين قصداً وهذا صادق  
 بأن لا يكون هناك استيفاء عين أصلاً أو كان هناك استيفاء عين من غير قصد الأولى كاجارة دابة لركوب  
 أو حمل والثاني كاجارة الشجر للتخفيف عليها وكاجارة الشاة للبن فإن فيه استيفاء عين وهو ذهاب  
 شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود (قوله استتجار شجر لأكل ثمرة) أى أو شاة لأخذ تاجها  
 أو صوفها (قوله مسألة الظئر للرضاع) وكذا مسألة استتجار أرض فيها بئر أو عين ومسألة استتجار  
 شاة لبنها إذا وجدت الشروط كما يأتي فإن فيها استيفاء عين قصداً وهو اللبن والماء (قوله ولا حظير) بالطاء  
 المعجمة أى منع أى وحالة كون المنفعة ملتبسة بعدم الحظير (قوله ونحو ذلك) من كل منفعة محرمة أى  
 كاستتجار حائض أو جنب أو كافر لكنس مسجد كما يأتي وكالاستتجار على استصناع آنية من قد  
 (قوله وبلا تعين) أى وحال كون المنفعة ملتبسة بعدم التعين على المؤجر فلا تصح الاجارة على صلاة  
 الصبح مثلاً (قوله ولو مصحفاً) مبالغة في الصحة إذا توفرت الشروط كما أشار له الشارح أى تصح  
 الاجارة إذا توفرت شروطها هذا إذا كان الساتر غير مصحف بل ولو كان مصحفاً (قوله خلافاً  
 لابن حبيب) حيث قال بمنع اجارته لايحه لان اجارته كالتن للقرآن ويصح من الورق والخط وقد رد  
 المصنف عليه بلو لكن مقتضى الرد عليه أن تكون المبالغة في الجواز وحينئذ فهو مبالغة في محذوف  
 فكانه قال ويجوز الاجارة إذا توفرت الشروط هذا إذا كان المؤجر غير مصحف بل ولو كان مصحفاً  
 وعمل جواز اجارته إذا لم يقصد المؤجر باجارته التجر والإكراه (قوله ولو أرضاً غير مأوها) أى  
 كثر ماؤها حتى علاها وعمل الجواز إذا لم يحصل قد الاجرة بشرط بان لم يحصل قد أصلاً أو حصل  
 تطوعاً وأما لو حصل النقد بشرط فسد العقد هذا هو الصواب كما في بن خلافاً لما في عقبى من أنه  
 متى حصل النقد ولو تطوعاً منع (قوله أو استتجار شاة لبنها) كان يقول الانسان أستاذ بقرتك مدة  
 الشتاء بكذا لاخذ لبنها وكذا إذا قلت له اشترى لبنها مدة الشتاء بكذا وكفتها من عندي فإذا انقضى  
 الشتاء رددتها اليك كما يقع ذلك عندنا بمصر (قوله فلا يجوز) أى لان فيه استيفاء عين قصداً وإطلاق  
 الاجارة على العقد على الشجر لاخذ ثمرة وعلى العقد على الشاة لاخذ لبنها مجاز لانه ليس فيهما بيع  
 منفعة وإنما فيهما بيع ذات فلا حاجة لذكرهما في محترز بلا استيفاء عين قصداً إلا أن يقال انه إنما ذكرهما  
 هنا نظراً لما دخل عليه للتعاقدان وعبراً به (قوله إلا إذا اشترى لبن شاة النخ) حاصله أن شراء لبن الشاة  
 في ضرعها لا يكون ممنوعاً مطلقاً بل تارة يكون ممنوعاً كامراً وتارة يكون جازاً بشرط عشرة أن اشتراه  
 جزافاً كأن يقول لدى أغنام كثيرة اشترى منك لبن شاة أو اثنتين من هذه الشياه أخذه كل يوم  
 مدة شهر وبشروط خمسة أن اشتراه على السكيل وأن كان الشراء جزافاً فلا بد في الجواز أن تكون الشاة  
 المشتري لبنها قليلة وأن تكون غير معينة وأن تكون من جملة شياه كثيرة وأن تكون كلها مملوكة للبائع  
 وأن تكون متساوية اللبن عادة وأن يكون البيع في إبان الحلاب وأن يعرف قدر حلاب الجميع وأن يكون  
 الشراء لاجل لا ينقص اللبن قبله وأن يشرع في ابتداء الأخذ يوم العقد أو بعده بقرب وأن يجعل  
 الثمن لأنسلم (قوله من شياه كثيرة النخ) إنما اشترط التعدد بكثرة لأن الغالب أن التعدد الكثير لا يموت  
 كله في وقت فإذا مات البعض بقي البعض الموقى قال طفي وتصوير المسئلة بشراء شاة أو شاتين غير  
 معينتين من الكثير هو ما ذكره عجب تبعاً لجدّه خطأ بل الصواب كما في المدونة أن الجواز المشروط بالشروط  
 جواز شراء لبن الغنم الكثيرة كالعشرة كأن يقول لشخص اشترى منك لبن هذه العشرة شياه كل يوم  
 مدة شهر بكذا فيجوز أن كانت مملوكة للبائع وكانت متساوية في اللبن وكان الشراء في إبان الحلاب  
 وأن يعرف المشتري قدر حلابها وأن يكون الشراء لاجل لا ينقص اللبن قبله وأن يشرع في أخذ اللبن

في إبان الحلاب مع معرفة وجه حلابها لأجل لا ينقص اللبن قبله والشروع في الأخذ (٢١) يوم القعد أو قربه فيجوز وكذا إن وقع على

الكيل ككل يوم رطلين  
من لبن شياحك بكتك  
(واغفر) اشتراط دخاله  
(ما في الأرض)  
المكتراة وجبة من الشجر  
النمر (ما لم يزد) ما فيها  
أي قيمته (على الثلث) أي  
ثلث الجميع فان زاد لم يغفر  
وتفسخ الاجارة ويعتبر  
الثلث (بالنقوس) ولا يعتبر  
ما أكرت به لانه قد يزيد  
وينقص فيقال ما قيمة  
الارض او الدار إذا  
أكرت بلا شجر مشعر  
فيقال عشرة فيقال وما  
قيمة الثمرة في ذاتها بعد  
اسقاط كلفتها فيقال خمسة  
او اقل فقد علم أنه الثلث  
أو اقل ولو قيل قيمتها ستة  
أو أكثر لم يجوز ولا بد أن  
يكون طيب الثمرة في مدة  
الكراء وان يكون شرط  
ادخالها لدفع الضرر ولما  
الزرع فلا يجوز ادخاله الا  
إذا نقص عن الثلث فان  
أكرت مشاهرة لم يجوز  
إدخال شيء وذكروا مفهوم  
لا حظر بقوله (ولا)  
(تعليم غناه) بكسر الفين  
والد (أو دخول حاض)  
المسجد) أي لخدمته (أو)  
دار لتخذ كنيسة)  
أو مجعاً لنساق أو خماره  
(كيعمل لذلك) ويفسخ  
مق اطلع عليه (وتصدق  
بالكراء) جميعه ان اطلع  
عليه بعد افضاء مدة الاجار  
لدار وما ينوب الزمن

وان يجعل الثمن (قوله في إبان الحلاب) أي في زمن الحلاب لاختلاف الحلاب في غيره (قوله مع  
معرفة وجه حلابها) أي قدره لأجل أن يعلم البائع قدر ما يبيع والمشتري قدر ما يشتري (قوله وكذا  
ان وقع على الكيل) أي فيجوز كأن يقول لشخص اشتري منك كل يوم رطلين من لبن شياحك مدة  
شهر بكذا او اشتري منك مائة رطل من اللبن كل يوم آخذ منها خمسة ارطال بكذا لكن بالشروط  
المتقدمة ماعدا الشرط الاول وهو تعدد الشياء التي عند البائع وكثرتها وكذا لا يشترط معرفة وجه  
الحلاب لأن العقد يتعلق بالكيل فلا غرر وحينئذ فالمشترط كون الشراء في الابان وان يكون لأجل  
لا ينقص اللبن قبله وأن يشرع المشتري في الأخذ من يوم العقد أو بعده بأيام يسيرة وأن يسلم لرب  
الشياء لا إلى غيره وأن يجعل الثمن لأنه سلم (قوله واغفر الخ) يعني ان من أكثرى أرضاً أو داراً  
فيها شجر مشعر لم يبد صلاحه فيجوز لذلك الكثيرى اشتراط دخول الشجر في عقد الكراء إن كان  
الكراء وجبة وكان طيب الثمر في مدة الاجارة وكانت قيمة الثمر الثلث فأقل بالتقويم وان يكون  
اشتراط دخولها لأجل دفع الضرر فان تخلف شرط من هذه الاربع فلا يجوز اشتراط دخوله في عقد  
الكراء فان اشترط دخوله فسد العقد (قوله من الشجر النمر) أي والحال ان ثمره لم يبد صلاحه أما  
لو كان قد بد صلاحه وقت العقد جاز اشتراط دخوله مطلقاً ولو كانت قيمته أكثر من الثلث لانه  
يبيع وإجارة لكونه مستقلاً (قوله ما لم يزد الخ) أي مدة عدم زيادة قيمة ما فيها عن الثلث بأن كانت  
قيمتها الثلث أو أقل فالثالث من حيز اليسر (قوله بالتقويم) أي تقويم كل من الارض أو الدار  
وتقويم الثمرة (قوله لانه) أي ما أكرت به قد يزيد أي على القيمة وقد ينقص عنها (قوله في مدة  
الكراء) فان كان طيبها بعد فراغ مدة الكراء فالمنع مطلقاً ولو كانت قيمتها أقل من الثلث (قوله لا  
إذا نقص عن الثلث) أي إلا اذا نقصت قيمته عن الثلث مع بقية الشروط لان كانت قيمته ثلثاً فقد  
شدّ دواقي اشتراط دخوله في عقد الاجارة كما شدّ دواقي مساقاته حيث اعتبر واقفاً شروطاً لم تعتبر في  
مساقاة الاصول (قوله لم يجوز ادخاله شيء) أي لامن الثمر ولا من الزرع (قوله وتعليم غناه) أي  
ومثله آلات الطرب كالزمار والعود (قوله بكسر الفين والد) أي وأما فتنها مع المد فهو النفع  
(قوله أو دخول حاض الخ) يعني أنه لا يجوز إجارة الحائض أو الجنب أو الكافر لخدمة المسجد لانه  
يترتب على استيفاء المنفعة للعود عليها الحظر وكما يمنع إجارة من ذكر لخدمة المسجد يمنع تقرير  
النساء في الوظائف التي لا تأتي شرعاً إلا من الرجال كالإمامة والخطابة والأذان فتقريرهن  
فيها باطل لان شرط صحة التقرير أن يكون المقرر أهلاً لما قرر فيه كذا قرر شيخنا العبدوي  
(قوله ويفسخ) أي عقد الاجارة متى اطلع عليه وأما عقد البيع فانه لا يفسخ بدليل قوله وتصدق بفضلة  
الثمن (قوله وتصدق بالكراء) أي في مسألة كرايتها لذلك وللرأد بالكراء الاجارة التي  
أكرت بها الدار لذلك (قوله وبفضلة الثمن) أي بأن يقال ما يساوي ثمن هذه الدار أو هذه الأرض  
لمن يتخذها كنيسة أو خماره فيقال خمسة عشر ثم يقال وما تساوى لو بيع لمن لا يتخذها كنيسة  
ولا خماره فيقال عشرة فيتصدق بالخمسة الزائدة على ما رجحه ابن يونس والفرق بين الكراء  
والبيع انه لما كان يعود للكراء ما أكره لم يكن عليه ضرر كثير فلذلك لزمه التصديق بالكراء  
جميعه بخلاف البائع فانه لا يعود اليه ما باعه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاشتدّ ضرره (قوله على  
الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من اقوال ثلاثة قيل انه يتصدق بالثمن والكراء وقيل  
بفضلتهما وقيل انه يتصدق في الكراء بجميعه وفي البيع بفضلة الثمن وهذا ما رجحه ابن يونس ومضى  
عليه المصنف (قوله وكذا بزائد الكراء للارض) حاصله ان الارض يتصدق فيها بالفضلة في كل من

الذي فسخت اليه ان اطلع عليه في الاشياء (وبفضلة الثمن) في بيعها لذلك (على الأرجح) أي بزائده على الثمن لو بيعت لمباح وكذا  
بزائد الكراء للارض إذا أكرت لذلك على الكراء لو أكرت لجائز وذكروا محترز تبين بقوله (ولا) تجوز الاجارة على (المتعين)

أى مطلوب من كل شخص جينه ولا تصح فيه النيابة ولو غير فرض (كركتى القجر بخلاف الكفاية) كفسل ثبيت أو حمله فيصح الاستتجار عليه ما لم يتعين بخلاف صلاة الجائزة فلا يجوز الاستتجار عليها مطلقا (وعين) في عقد الاجارة وجوبا (تعلم) لقراءة أو صفة لاختلاف حاله ذكاه وبلادة (ورضيع) (٢٢) لاختلاف حاله بكثرة الرضاع وقلته (و) عين (دارم) وحانوت) وحمام وخان

ونحوها إذ لا يصح ان يكون العقار في الذمة

[درس]

(و) عين (بناء على جدار) استؤجر للبناء عليه فيذكر قدره طولا وعرضا وكونه بطوب او حجر او غيرها بخلاف كراء الأرض للبناء عليها فلا يشترط تعيين ما يبنى فيها من كونه من حجار او طوب (و) عين (محمل) يفتح اوله وكسر ثاقه ما يركب فيه من شقة ويقذف ويحفف ويحفف لانه يختلف باختلاف السعة والضيق والطول والقصر ولما يكسر اوله ويفتح ثاقه فصلاقة السيف (ان لم توصف) المذكورات فان وصفت وصفا شافيا كفى لكن البناء على الجدار لا يمكن فيه الا الوصف لعدم وجوده حال العقد (و) عينت (دابة) أكرت (لركوب) عليها بالاشارة الحسية أو بالالمهية ولا يكفي الوصف إذا لم تكن مضمونة في الذمة بأن قصدتها (وإن ضمنت) في الذمة بأن لم قصد

أى يعمرها وكرائها بخلاف الدار فانه يتصدق بالفضلة في بيعها وبالكراء جميعه في إيجارها وهذا ما نقله ابن عرفة عن عبد الحق والذي نقله المواق عن ابن يونس ترجيح القول بأن الأرض كالدار في أنه يتصدق بكل الاجرة في إيجارها وبفضلة الثمن في بيعها انظر بن (قوله ولو غير فرض) أى هذا إذا كان المطلوب من كل أحد فرضا بل ولو كان غير فرض أى بأن كان مندوبا كركتى القجر وأدخل بالكاف جميع للدوبات من الصلاة والصوم وأما اللدوبات من غيرها كالذكر والقراءة فانه تجوز الاجارة عليها وذكر ابن فرحون أن جواز الاجارة على قراءة القرآن مبنى على وصول ثواب القرآن لمن قرأ لأجله كالتب ثم استدلى على أن الرائج وصول ذلك له بكلام ابن أبى زيد وغيره انظر بن (قوله فلا يجوز الاستتجار عليها) أى لتحضها للعبادة وأما الفصل والحمل للبيت فاتها لما شاركت في الصورة أشياء كثيرة غيرها لم تتمحض بصورتها للعبادة (قوله وعين) أى بالاشارة أو آل المهدية في عقد الاجارة وجوبا أى فان لم عين فسدت (قوله إذ لا يصح ان يكون العقار) أى للاستأجر في الذمة لأنه لا بدنى إيجاره إذا لم عين بالاشارة اليه أو بال المهدية من ذكر موضعه وحدوده ونحو ذلك مما يختلف به الاجرة وهذا يقتضى تعيينه (قوله استؤجر) أى الجزار (قوله وعين محمل) فإذا قال أستاذركمك جلا أركبه لمكة في محمل وجب أن عين المحمل من كونه شقفا أو شقة أو حفنة (قوله ان لم توصف المذكورات) أشار بهذا إلى أن الشرط راجع للجميع وعلى هذا لما قاله الاخمس من أنه إذا وصف من الرضيع من غير اختبار رضاعه كفى في جواز الاجارة موافق للمنصب (قوله لكن البناء على الجدار الخ) وحيث أن الشرط راجع لمجموع ما تقدم أى ما عدا الجدار لا انه راجع للجميع (قوله لعدم وجوده) أى البناء على الجدار حين العقد حتى إنه عين بالاشارة اليه (قوله ودابة) أكرت لركوب مفهومه أنها لو أكرت لحمل أو استقاء أو حرث فلا يلزم تعيينها وانما يجب بيان ما يختلف به الأغراض (قوله إذا لم تكن مضمونة) أى الشارح بذلك للاشارة الى أن قول المصنف وان ضمنت عطف على محذوف أى وعينت دابة لركوب ان لم تكن مضمونة أو ان أريد العقد علم بعينها وان ضمنت الخ (قوله وان ضمنت) هو بالتخفيف لقولهم مضمونة أى وان أريد العقد على مضمونة أى متعلقة بالذمة (قوله بأن لم يقصد عين دابة) أى كأن قال أكرت منك دابة وقوله الجنس ونوع وذكورة أى فالواجب ذكر ما ذكر من الجنس وما معه ما لم توصف كدابتك الحمراء أو السوداء وعلم منه انه لا بد من تعيين للمقود عليها سواء كانت معينة أو مضمونة لكن تعيين المنة بالشخص يسكون بالاشارة اليها أو بأن المهدية وتعيين للضمونة يكون بذكر جنسها ونوعها والذكورة والانوثة أو بالوصف كدابتك البيضاء أو السوداء (قوله كابل أو خال) كأكرت منك دابة من الابل أو من البغال أو كرها لحمل كذا بكذا (قوله أى صنف) أشار الى ان الصنف اطلق النوع واراد به الصنف كبحر وعرب وبرذون وعربي كما انه اطلق الجنس واراد به النوع من ابل وبغال الخ (قوله الا أنها إذا عينت بالاشارة) أى أو بأن المهدية وكان المناسب ان يقول فان كان تعيينها بالذات بأن عينت بالاشارة الحسية أو آل المهدية انسخت الخ (قوله والا فلا) أى والاعتين بالاشارة الحسية بل بذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة أو بالوصف كدابتك البيضاء أو السوداء فلا يفسخ العقد بتلفها

عين دابة (جنس) أى فاللازم تعيين جنسها كابل أو بغل (ونوع) أى صنف كعرب وبخت (وذكورة) أو انوثة وعلى فالوصف في هذا الباب يقوم مقام التمين من حيث صحة العقد فقط والحاصل ان الدابة وغيرها لركوب او غيره لا بد في صحة الاجارة عليها من التمين بالذات او الوصف الا أنها إذا عينت بالاشارة انسخت الاجارة بتلفها والا فلا وعلى ربهما بدلها

ولو قال دابك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو التي رأيتها معك بالأسس بينها وكلام المصنف لا يثبت ذلك فسكان عليه أن يقول بعد قوله وعمل ودابة وسفينة ونحوها إن لم توصف وتعينت بالإشارة والإفضونة (وليس لراع) استؤجر على رعي غنم (رعي) غنم (أخرى) معها (إن لم يقو) على رعي الأخرى معها لغير ربها لكثرتها (٢٣) (الإبشارك) بما وانه رعي

أخرى مع الأولى (أو نقل) الأولى بحيث يقوى على رعي الأخرى معها (ولم يشترط) عليه رب الأولى (خلافه) أي عدم رعي غيرها فله رعي أخرى ومفهومه أنها إن قلت واشترط رعيها عليه عدم رعي غيرها لم يجز له رعي الأخرى واليه أشار بقوله (وإلا) بأن شرط خلافه أي عدم رعي غيرها فله رعي أخرى غيرهما معها ورعي غيرها معها (فأجرة) لا رعي من غيرها (للمستأجر) أي رب القسم الأولى (كأجير لخدمة أجره نفسه) حق قوته على المستأجر ما استأجره عليه أو بعضه فأجرته تكون لمستأجره الأول إن شاء أسقط عن نفسه أجره ما فوته فان لم يفوت عليه شيئا بأن وفاته بجميع ما استأجره عليه فلا كلام له وفهم من قوله فأجره لمستأجره وقوله أجر نفسه أنه لو عمل مجانا فإنه يسقط من كرائته بقدر قيمة ما عمل (ولا يلزمه) أي الراعي (رعي الولد) التي تلده الغنم فلي رعيها

وعلى رعيها الخ (قوله ولو قال الخ) مبالغة في عدم الفسخ لزوم رعيها الخلف (قوله لا يفيد ذلك) أي لا يفيد أنه إذا قال دابك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها من قبيل للضمونة التي لا تنسخ الاجارة بتلفها لعدم ذكر الجنس والنوع فلعل المصنف حذف قوله إن لم توصف من هنا لدلالة ما قبله عليه فسكانه قال وإن ضمنت فجنس ونوع وذكر كورة إن لم توصف \* والحاصل ان للضمونة لا بد من تعيينها إما بذكر الجنس ومأموره وإما بالوصف (قوله وعمل ودابة وسفينة) أي وعين وعمل ودابة وسفينة (قوله والإفضونة) أي وإن لم تعين بالإشارة بل بذكر الجنس والنوع أو بالوصف للضمونة (قوله ان لم يقو) أي وجاز ان قوى كأن تقل أو يكون معه مشارك بما وانه كما قال بعد وهذا التفصيل في راع استؤجر على رعي عدد من الغنم كما قال الشارح وأما راع ملك جميع عمله فأجير خدمة فليس له ذلك مطلقا قوى على الأخرى أم لا (قوله وإلا بمشارك) استثناء من الأول وهو قوله وليس لراع رعي أخرى مع شرطه والمضى ليس لراع انتفت قوته رعي أخرى إلا بمشارك بما وانه على الرعي فيجوز له رعي الأخرى مع الأولى ولا يصح استثناءه من الشرط وحده لفساد المعنى إذ يصير المعنى الآن يكون عدم قوته بمشارك مع أن المشارك ليس سببا في عدم القوة وقوله إلا بمشارك أو تقل تصريح بمفهوم الشرط وإنما صرح به مع اعتبار له لاجل تقييده بالجملة الحالية وهي قوله ولم يشترط خلافه (قوله بحيث يقوى على رعي الأخرى) أي ولو كانت الأخرى كثيرة (قوله ولم يشترط) راجع لقوله إلا بمشارك أو تقل خلافا لظاهر الشارح من رجوعه لقوله أو تقل فقط أي إلا بمشارك أو تقل الأولى والحال أن رب الغنم لم يشترط على الراعي خلافه فان كان معه معاون بما وانه أو قلت واشترط عليه عدم رعي غيرها لم يجز له رعي أخرى (قوله فأجره لمستأجره) أي تخيرا وإن شاء قصه مستأجره الأول من مساهمة ما نقص وطريق معرفة ذلك أن يقال ما أجرته على رعيها وحدها فاذا قيل عشرة مثاقيل وما أجرته إذا كان رعاها مع غيرها فاذا قيل ثمانية فقد نقص الخمس فيغير مستأجره بين أن ينقصه خمس المسمى وبين أخذ ما أجر به نفسه ويدفع له المسمى بتمامه ويجرى مثل هذا في قوله كأجير لخدمة الخ (قوله فان لم يفوت عليه شيئا) أي فان لم يفوت على الأول شيئا بما استأجره عليه (قوله فانه يسقط من كرائته) أي للاول وقوله بقدر قيمة ما عمل أي للثاني (قوله راع آخر رعاها) أي ليرعاها مع راعي الامهات لا منفردا لما فيه من تعذيب الحيوان (قوله فانه يعمل به) أي لان العرف يقيد ما أطلقه ويغسر ما أمجلاه ويكون شاهدا لمن ادعاه (قوله وعمل به) أي عند عدم الشرط والا فالشرط مقدم عليه عند وجوده (قوله في كونه على المالك) أي مالك الرعي (قوله فيقضى بما جرى به العرف) أي فان جرى بأن ذلك على المستأجر بالتبع وهو الخياط والطحان والبناء قضى به عليه عند التنازع وإن جرى بأنه على رب الشيء المصنوع قضى به عليه (قوله ودقيق) جعل النقش على صاحب الدقيق إنما يظهر اذا كان صاحب الطاحون بأن استأجر إنسانا يطحن له فيها دقيقه وأما لو استأجر إنسان الطاحون ليطحن فيها للناس أول نفسه كان النقش عند عدم العرف على صاحبها لا على صاحب الدقيق \* والحاصل أنه عند عدم العرف النقش

أن يأتي لها راع آخر ليرعيها أو يجعل للاول أجره في نظير رعي الأولاد (إلا العرف) فانه يعمل به (وعمل به) أي بالعرف أيضا (في الخط) في كونه على الخياط أو على رب الثوب (و) في (نقش الرعي) المستأجر للطحن في كونه على المالك أو المستأجر (و) في (آلة بناء) فيقضى بما جرى به العرف في هذه الاشياء إذا العرف قاعدة من قواعد الفقه (وإلا) يكن عرف فبذلك (فعلى رعي) أي رب الشيء المصنوع من ثوب ودقيق وجداد وذلك (عكس) كاف (بكسر الهمزة ككتاب وقسم كغراب والمراد به ما يركب عليه من برذعة ونحوه

أصلها (وتشبه) كسرج وحوية ولجام ومقود فيعمل فيها بالعرف والأقلرب الدابة على المذهب وحيث فحكم الإكاف وشبهه حكم الخيط وما معه إذ هو على ربه في الموضعين لا عكسه وأجيب بأن مراده العكس في التصوير لا الحكم وهو أنه في الأول مكرر وهنا مكرر (و) عمل بالعرف (في) أحوال (السير والنازل) وقدرة الإقامة بها (والمالقي) جمع معلق بضم الميم كصفور وعصافير أى لم يحتاج له المسافر من نحو من (٣٤) وزيت وعسل (والزائلة) ما يحمل فيه المسافر حاجته من خرج ونحوه فان لم يكن

معه وجب التمين في السير والنازل والإفسخ السكراء وأما في المالقي والزائلة فلا يفسخ ولا يلزم السكرى حملها (و) في (وطائه) أى فرشه وأولى غطائه (بمحمل) حملا أو إتيانا فان لم يكن عرف لم يلزم السكرى (وبدل) جميع (الطعام المحمول) بل كل أويش فان لم يكن عرف فله وزن الحمل الأول وأما عكسه كما إذا استأجره على قنطار الى بلد كذا فأصابه مطر حتى زاد فلا يلزمه الاحمل الوزن الأول (وتوفيره) أى الطعام المحمول إذا أراد ربه أن يوفره من أكل أو يبيع وأراد السكرى تخفيفه حمل بالصرف (كنزع الطيلسان) بفتح اللام وقد تكسر وتضم (قائلة) أو لئلا أى إن من استأجره أو استأجر قريبا ليلبه فانه يجب عليه أن ينزعه في أوقات نزعه عادة فان اختلف العرف في ليله

لازم لرب الرضى سواء كان هو صاحب الدقيق بأن استأجر من يطحن له عليها أو كان الدقيق لغيره بأن أجزاها لرب الدقيق (قوله أضرم منها) أى وهو السمي عند التراسين غارية بتشديد الميم والياء (قوله على المذهب) أى مذهب المدونة خلافا لظاهر المذهب من أنه على السكرى الذى اكرت الدابة (قوله وهو انه) أى الرب فى الاول مكرر لأن صاحب الثوب اكرت الخياط وصاحب الجدار اكرت البناء ورب الرضى مكرر ومستأجر لمن يطحن له قمحه على رحاه (قوله فى احوال السير) أى من كونه بالهوية أو حردا أو متوسطا ثم ان قوله وفى السير عطف على قوله فى الخيط وأعاد الجار لئلا يتوهم انه عطف على الإكاف فيسلط عليه العكس (قوله والنازل) أى مواضع النزول (قوله أى ما يحتاج له المسافر من نحو من) أى من وعاء نحو من فاذا اكرت حملا لركبه فى السفر فلا يلزم ربه حمل وعاء نحو السمن إلا بالعرف (قوله من خرج ونحوه) أى فاذا اكرت دابة لركبها فيرجع فى حمل الخرج والصندوق للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم رب الدابة حملا (قوله ووطائه بمحمل) أى إن ما يوضع تحت السكرى فى المحمل من فراش يرجع فى الاتيان به وفى حملة للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم الجمال الاتيان به ولا حملة (قوله وأولى غطائه) أى لعدم الاستغناء عنه غالبا (قوله وبدل الطعام المحمول) أى وبدل قص الطعام المحمول قص الكلام حذف مضاف \* وحاصله انه اذا قص الطعام المحمول بأكل أويش أو نحوه وأراد صاحبه يعوض بدله وامتنع السكرى فانه يرجع بمعرف فان جرى عرف بعدم بدله عمل به كفى طريق الحج فان للسكرى يدخل مع السكرى على وزن معين مع علمهما قصه بأكل وعلف كل يوم فان لم يكن عرف فله رب الدابة حمل الوزن الأول بشرط تمام المسافة للكراتة (قوله الطيلسان) هو الشال الذى تغطي به الرأس (قوله أو استأجر قيسا الخ) أشار بذلك إلى أن الطيلسان لا مفهوم له بل الثوب كذلك (قوله فى أوقات نزعه عادة) أى كوقت القيلولة والليل (تنبيه) مما يرجع فيه للعرف عند عدم الشرط ما إذا اكرت على حمل متاع دواب الى موضع فاعترض نهر فى الطريق كالليل لا يحاز إلا بالركب فتعدية كل من الدابة والحمل على ربه إلا أن لا يعلو به وإلا فتعدية الجميع على رب الدابة (قوله من مؤجر ومستأجر) أى وهذا الصنيع أولى من قصرته له على الثانى حيث قال وهو أى المستأجر أمين فعلى هذا يضمن الراعى إذا ادعى الضياع أو التلف وهذا وإن قيل به فى الراعى المشترك بين قوم كالصانع إلا لينة تصدقه لكنه ضعف وقد ألف صاحب العيار رسالة فى الرد على صاحب ذلك القول وكذلك أبو الحسن بن رحال ألف رسالة فى الاجراء والصناعات وتعرض فيها للرد عليه (قوله كان) أى للمقود عليه مما يغاب عليه كالثوب أولا كالدابة (قوله ولا يحلف غيره) هذا قول ابن القاسم (قوله وقيل يحلف ما فرطت) أى انه يحلف على التفريط وأما الضياع فيصدق فيه من غير حلف عليه لأن الضياع ناشئ عن تفريطه غالبا فيكنى حلفه ما فرطت وفى المسئلة قول ثالث انه يحلف مطلقا أى على الضياع والتفريط (قوله ولو شرط الخ) يعنى أن الضمان ساقط عنه ولو شرط

عليه

ونزعه لزمه بيان وقت نزعه أو دوام لبسه (وهو) أى من تولى المقود

عليه أو من تولى العين المؤجرة من مؤجر بالفتح كراع ومستأجر كسكرى الدابة ونحوها (أمن فلا ضمان) عليه ان ادعى الضياع أو التلف كان مما يغاب عليه أولا ويحلف ان كان متعاضدا وما فرطت ولا يحلف غيره وقيل يحلف ما فرطت ولا يحلف على عدم الضمان بقوله (ولو لم يفرط) عليه (إتيانته) أى الضمان (إن لم يأت بسمعة الميت) فلا ضمان وإن لم يأت بها لكن كلفه بسمعة عند المجارة مع الشرط المذكور مع انه يفسده لانه شرط مناقض لقتضى العقد فله أجره المثل سواء زادت على

عليه إن لم يأت بسمه مامات منها كان ضامناً ولم يأت بها فهذا الشرط لا يلزم الوفاء به خلافاً لمن قال بالضم (قوله أو عثر الخ) عطف على شرط فهو داخل في حيز اللبالة \* وحاصله انه إذا استأجره على حمل دهن أو طعام كسمن أو غسل أو على حمل آنية على رأسه أو على كتفه أو على دابته فعثر أو عثر الدابة فانكسر ذلك المحمول والحال أنه لم يتمد في فعله ولا بسوق الدابة فانه لا ضمان على ذلك للتأجر بالفتح على التعمد وما ذكره المصنف من عدم ضمان للتأجر بالفتح على الحمل إذا عثر أو عثر دابته فتلف المحمول لا يتأفى قولهم العمد والخطأ في أموال الناس سواء لأن قولهم مقيد بما إذا لم يكن الخطأ أميناً وهو هنا أمين ، ألا ترى أن من أذن له في قلبه شيء فسقط من يده فلا ضمان عليه وإن سقط على غيره فانكسر ضمن ما سقط عليه لا ماسقط وفي حاشية السيد على عبق يضمن السقاء كسر الزبر ولا يضمن ماسقط من يده كغطاء لأنه مأذون في رفعه وقوله أجبر حمل أى أجبر استأجر على الحمل على رأسه أو على كتفه (قوله فلا ضمان) أى إن صدقه ربه في دعواه انكسارها من غير تعد أو كان كسرهما بحضرته أو حضرة وكيله أو قامت بينة بتصديقه والراد بحضرة ربه مصاحبة له ولو في بعض الطريق فإذا صاحبه في بعضهما فارقة نادى تلفه بدمفارقة فانه يصدق كما في التوضيح وذلك لأن مصاحبة ببعض الطريق ومفارقة في بعضها دليل على أنه إنما فارقة لما علم من حفظه ونحرزه (قوله إلا أن يتهم بأن لم يصدق ربه الخ) يؤخذ من هذا أن للتأجر بالفتح ليس بأمين في الطعام ولذا قال بن حنق المصنف أن يأتى بصيغة الاستثناء من قوله وهو أمين فيقول إلى حمل نحو طعام مما تتسارع إليه الأيدي وأما البز والعروض فالقول فيها قوله إلا أن يأتى بما يدل على كذبه والسنة كالدابة \* وحاصل فقه المسئلة أن للتأجر بالكسر مصدق في دعواه التلف أو الضياع سواء استأجر لركوب أو حمل أو لبس أو غير ذلك وأما للتأجر بالفتح ففيه تفصيل فان كان للتأجر عليه غير طعام كالعروض والحيوان بالنسبة للراعى أو كان طعاماً لا تسرع إليه الأيدي كالقمح فانه يصدق في دعواه التلف أو الضياع ما لم يأت بما يدل على كذبه وإن كان طعاماً تسرع إليه الأيدي كالسمن والعسل والثرث فلا يصدق ويحمل على الحيانة حتى ثبت صدقه بينة أو يصدق ربه أو يكون التلف بحضرته أو حضرة وكيله فان ثبت صدقه بواحد مما ذكر فلا ضمان (قوله فيضمن) أى مثله بموضع غاية المسافة وله جميع الأجرة على أظهر القولين وعليه اقتصر ابن رشد في البيان وفي التوضيح له بحساب ماسار والقول الثانى هو للوافق لكلام الشارح الآتى في آخر العبارة (قوله ولم يفر بفعل) أى والحال أنه لم يفر بفعل من ضعف جبل ومشية في موضع تعثر أو تزلق فيه الدابة أو ازدحام (قوله إذا أثر للفرز القولى) أى الغير النظم لعقد أو لشرط كالتى مثل الشارح به وأما الفرز القولى النظم لمقدم الفار أو لشرط فانه يوجب الضمان فالأول كأن يقول لزيد اشتري سلعة فلان فانها سليمة والحال أنه يعلم أنها معيبة وتولى المقدم عليها وكالصيرفى إذا أخذ أجرة وقال إنه جيد وهو يعلم أنه ردى فيضمن بهذا الفرور كالفعل والقولى النظم لشرط كما مثل به الشارح بقوله نعم إن شرط عليه بأن قال له إن علمت الخ ويستثنى من الفرور القولى الغير النظم لمقدم أو شرط من دلة لى أو ظالماً على مال فانه يضمن على الذهاب (قوله فيفصلها) أى فيذهب ربهها فيفصلها فلا تكفيه (قوله فيضمن) أى ما نقصها بسبب التفصيل (قوله وقيل إن كان بأجرة) أى وقيل يضمن إن كان بأجرة والا فلا (قوله واستظهر) أى لأنه قد انضم للفرز عقد اجارة على قدمه ولو بالمعاطة (قوله أو تعثر الدابة فيه) أى أو مشية في موضع تعثر الدابة فيه (قوله ككل متعدي في المحمولات) أى ككل أجبر تعدي في المحمولات وضمن فانه يكون له بحساب ماسار وذلك كما لو كان المحمول

العمل فاسقاطه في أثناءه كاسقاطه قبله في إفادة الصحة (أو عثر) أجبر حمل أو عثر دابته (بدهن أو طعام) أو غيرهما (أو) عثر (بأنية فانكسرت) (والحال أنه) (لم يتمد) في فعله ولا سوق دابته فلا ضمان إلا أن يتهم بأن لم يصدق ربه ولم يصاحبه ولم يتم له بينة فيضمن (أو انقطع الحمل) فتلف التساع الشدود به (ولم يفر بفعل) بأن لم يفر أصلاً أو غير بقول فلا ضمان إذا لا أثر للفرز القولى كأن يأتى بشقة الخياط يقول له هل تكفى ثوباً فيقول نعم فيفصلها فلم تكف فلا ضمان على الخياط وإن علم عدم كفايتها ، نعم إن شرط عليه بأن قال له إن علمت أنها تكفى فيفصلها وإلا فلا فقال تكفى وهو يعلم أنها لا تكفى فيضمن ومثال القولى أيضاً أن يقول الصيرفى فى دينار أو درهم انه جيد وهو يعلم أنه ردى فلا ضمان ولو بأجرة وقيل بضمانه مطلقاً وقيل إن كان بأجرة واستظهر فان عثر بفعل ضمن كربه بحمل رث أو مشية في موضع زلق أو تعثر الدابة فيه وله الأجرة بحساب ماسار ككل متعدي في المحمولات فان لم يضمن







(على الأظهر) (والا ضمن) (ونوى) وهو عامل السفينة (غرقت سفينة جعل سائق) (٢٧) في سيرها وحملها وإلا ضمن السال

أو الدية ما لم يتعمد القتل  
والإقلا (لا إن خالف)  
راع (محرر على شرط) عليه  
فهلك أو ضاعت فيضمن  
أو أنزى (الراعى أى  
أطاق الفعل على الأثاث  
بلا إذن) من ربه فيضمن  
إن عطبت تحت الفحل أو  
من الولادة إلا لعرف بأن  
الرعاة تنزى (أو غرق)  
السكرى (رغم) كقول  
الضم له شرط كما تقدم  
(تقيمه) أى يضمن قيمته  
(يوم التلف) في موضع  
التلف وله من السكراء  
بحسابه طعاماً كان أو غيره  
قامت بينه بتلفه بالعثار  
ونحوه أم لا (أو صانع)  
يضمن (في مصنوعه)  
فقط أى قيمه فيه صنعة  
كحلى يصوغه وكتساب  
بنسخه وثوب يخطه  
وخشب يصنعها كذا ثم  
يدعى تلفه أو ضياعه (لا)  
في (غيره) أى لا ضمان  
عليه فيه (ولو محتاجاً  
له عمل) أى ولو كان الغير  
يحتاج عمل المصنوع له فيضمن  
مصنوعه فقط لأنه أمين  
في ذلك الغير لصانع فن  
دفع لطاحن قمحاً في قفة  
ليطحنه له أو دفع لناسخ  
كتاباً لينسخ له منه  
آخر فادعى ضياع الكل  
ضمن القمح دون القفة  
والكتاب المنسوخ دون المنسوخ منه فأحرى في عدم الضمان مالا يحتاج له العمل ويبلغ على ضمان الصانع مصنوعه بقوله

لم يخرج عما ذكروه فيه انظر شب وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه  
للمسرة والاضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن (قوله على الأظهر) أى عند  
ابن رشد اعلم أن المسار الطواف في المزايدة قبل لاضمان عليه وقيل يضمن وقال ابن رشد من عنده  
لا ضمان عليه إن ظهر خيره، إذا علمت هذا تعلم أن تغيير المصنف بصيغة الاسم لا ينبغي وكان الأولى  
أن يعبر بصيغة الفعل لأن هذا القول لابن رشد من عند نفسه اللهم إلا أن يقال إن هذا القول لما كان  
لا يخرج عن إطلاق القولين في الضمان وعدمه كان اختياراً من الخلاف على أن عياضاً وغيره  
رجح القول بعدم الضمان مطاقاً حتى قال طي ما كان ينبغي للمصنف المدول عنه انظر بن  
(قوله ونوى) أى ولا ضمان على نوى غرقت سفينة بفعل سائق أى فعله فيها في سيرها كتحويل  
الراجع ونشر القاع ومشى في ربيع أو موج إذا كان ذلك معتاداً وقوله أو حملها أى كوسقها الوسق  
العتاد لأنها لا يقرب الماء من حاقها وإذا كان لا ضمان على النوى إذا غرقت سفينة  
بفعل سائق فأولى ما إذا غرقت بنير فعل كهبجان البحر واختلاف الريح مع محبزه عن صرفها لشيء  
ترجى سلامتها معه (قوله وهو عامل السفينة) أى من ينسب سيرها له واحداً كان أو متعدداً  
كان ربه أو غيره واعلم أنه لا أجرة إذا غرقت في أثناء المسافة وكذا بعد تمامها وقبل التمكن  
من اخراج الحبل أما لو غرقت بعد تمام المسافة وبعد مضي مدة يمكن إخراج الأحمال منها فإنه لا ضمان  
على النوى وله الأجرة كاملة انظر شب ويجوز الطرح من السفينة عند خوف غرقها ويوزع ما طرح  
على مال التجارة فقط ولا سبيل لطرح الأدمى ذكرراً كان أو أنثى حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً خلافاً  
للخمي القائل بجواز طرح الأدميين بالقرعة لأن هذا كالحرق للاجماع على أنه لا يجوز إمانته أحدهم  
الآدميين لنجاة غيره (قوله أو خالف مرعى شرط) كأن يقال له لا ترع إلا في الحبل الفلاني فخالف  
ورعى في غيره أو لا ترع في محل رعى الجاموس فخالف ورعى فيه فتلف فإنه يضمن القيمة يوم التعدي  
وكان شرط عليه أن لا يرعى في الأربعينية قبل ارتفاع الندى فخالف ورعى فيها قبله فإنه يضمن  
والأربعينية عشرة أيام من كبرك وطوبى كلها ومحل ضمانه إذا خالف مرعى شرط إذا كان بالغاً وإلا  
فلا ضمان لقول المصنف وضمن ما أفسد إن لم يؤمن عليه (قوله إلا لعرف بأن الرعاة تنزى) أى إذا  
جرى العرف بذلك فلا ضمان اتفاقاً كما أنه إذا كان العرف بعدم الانزاء فلا خلاف في الضمان فإن لم  
يجر العرف بشيء فقولان بالضمان وعدمه والعمد الأول وهو ما مشى عليه المصنف ومحل الخلاف  
إذا كان الفعل لرب الأثر وإلا ضمن اتفاقاً (قوله أو غرق بفعل) أى وتلف ما غرق فيه بسبب غروره  
(قوله بقيته يوم التلف) راجع لقوله أو غرق بفعل وأما إن خالف مرعى شرط أو أنزى بلا إذن  
فيضمن فيهما يوم التعدي وقد يكون قبل يوم التلف وقد يكون يومه قاله عجم (قوله وله من السكراء  
بحسابه) هذا إنما يأتي على قول أصح وروايته عن أبي إسحق أن الاجارة تنفسخ بتلف ما يستوفى  
به مطلقاً وهو المشهور وخلاف مذهب المدونة وإذا كانت تنفسخ على هذا القول فلا يلزمه حمل  
مثله بقية المسافة كما هو ظاهر وللعتمد أن له السكراء بتمامه ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك إن أتى  
له ربه بمثله انظر بن (قوله ولو محتاجاً الخ) أى هذا إذا كان ذلك الغير لا يحتاج له في عمل المصنوع بل  
ولو كان محتاجاً له في عمل المصنوع (قوله فأحرى في عدم الضمان) أى وإذا كان لا يضمن في غير  
المصنوع إذا كان المصنوع يحتاج له فأحرى في عدم الضمان مالا يحتاج له العمل كزوج نعل  
أنى به لتواف ليصلح له التالف منه فضاء الضحيح، ورد للمصنف بلو القول للفصل والأقوال ثلاثة  
الأول لسحنون وهو ما مشى عليه المصنف وحاصله أنه إنما يضمن مصنوعه وأما غيره فلا يضمنه

والكتاب المنسوخ دون المنسوخ منه فأحرى في عدم الضمان مالا يحتاج له العمل ويبلغ على ضمان الصانع مصنوعه بقوله

(وإن) عمله الصانع (بشيء أو) (٢٨) عمله (بلا أجر) وسواء تلف بصنعة أو بغيرها إلا أن يكون في صنعة من صنعة المأثور

وتشقص الفصوص وتقوم  
السيوف وكذا الختان  
والطب فلا ضمان إلا  
بالفريط، وأشار لشروط  
ضمان الصانع بقوله (إن  
نصب نفسه) لمعوم  
الناس فلا ضمان على أجر  
خاص بشخص أو جماعة  
مخصوصة (وغاب عليها)  
أي على السلعة المصنوعة  
بأن صنعها بغير حضور  
ربها وبغير بيته فإن صنعها  
بيته ولو بغير حضوره أو  
صنعها بحضوره لم يضمن  
ما نشأ من غير فعله كسرقة  
أو تلف بنار مثلاً بلا  
فريط أو نشأ عن فعله بما  
فيه تقرير كإمره ويشترط  
أيضاً أن يكون المصنوع  
مما يضاف عليه لا نحو عبد  
يرسله سيده للمعلم فيدعي  
هروبه فلا ضمان عليه وهذا  
غير قول للمصنف وغاب  
عليها وإذا ضمن الصانع  
(فقبضته يوم دفعه)  
إلا أن يرى عنده بعده  
فلا آخر رؤية إلا أن يقر  
الصانع أنه تلف أو ضاع بعد  
ذلك وكانت قيمته أكثر من  
ذلك من قيمته يوم الدفع أو  
الرؤية فيقرها بأنه أقر  
على نفسه وبالنسبة على  
الضمان بقوله (ولو  
شرط) الصانع (قبضه)

سواء كان عمل المصنوع يحتاج له أم لا والثاني لابن حبيب كما يضمن مصنعه يضمن ما لا يستحق عن  
حضوره عنده سواء احتاج له الصانع أو للصنوع والثالث لابن اللواز كما يضمن المصنوع يضمن  
ما يحتاج له في عمله مثل الكتاب للتسخين منه دون ما يحتاج له المصنوع كظرف القمع هكذا في التوضيح  
الأقوال الثلاثة عن البيان والذي عزاه للواق لابن اللواز الثاني وذكر أن اللخمي اختاره ثم قال فانظر  
من رجح القول الذي مشى عليه المصنف ابن (قوله وإن بيته) أي هذا إذا عمل الصانع في حانوته  
بل وإن عماله في بيته أي بيت نفسه وبائع عليه دفماً لما يتروم من عدم ضمانه في هذه الحالة لأنه لما عمله في  
بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس (قوله إلا أن يكون في صنعة تقرير) أي تعرض للتللف  
وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنعه وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قول  
المصنف إلا أن تقوم بيته وإلا أن يحضره بشرطه لأجل أن تكون الحالات التي لا يضمن فيها مجتمعة  
بعضها مع بعض أو يأتي بهذا شرطاً رابعاً للضمان بعد قوله ويشترط أيضاً أن يكون المصنوع مما يضاف  
عليه فيقول وأن لا يكون في الصنعة تقرير (قوله كقبض اللؤلؤ) وكذا خبر العيش في القرن (قوله وكذا  
الختان والطب) فإذا ختن الختان صبياً أو سقى الطبيب مرضاً دواءً أو قطع له شيئاً أو كواه ثبات  
من ذلك فلا ضمان على واحد منهما لا في ماله ولا على عاقلته لأنه مما فيه تقرير فكان صاحبه هو الذي عرضه  
لما أصابه وهذا إذا كان الختان أو الطبيب من أهل المعرفة ولم يخطئ في فعله فإذا كان أخطأ في فعله  
والحال أنه من أهل المعرفة فالدية على عاقلته فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب وفي كون الدية على  
عاقلته أوفى ماله قولان الأول لابن القاسم والثاني لما لك وهو الأرجح لأن فعله عمد والعاقلة لا تحمل  
عمداً (قوله فلا ضمان) محل عدم الضمان إذا دعي التلف بالفعل المستأجر عليه أو أن يات الفلأمة أمالو ادعى  
ضياعها أو تلفها ولم يأت بها فالضمان كذا قرر شيخنا العدوي وقوله إلا بالفريط أي بأن علم أنه عالجها  
على غير الوجه المأمور في علاجها (قوله أو صنعها بحضوره) أي ولو كان بغير بيته وقوله كسرقة أي أو  
غصب وقوله أو تلف بنار مثلاً أي أو مطر (قوله أو نشأ عن فعله مما فيه تقرير) أي وأما ما نشأ عن فعله  
الذي ليس فيه تقرير كقطع ثوب أو إحراقه من المكوى بحضرة ربه فإنه يضمن عند ابن رشد وهو  
العمد خلافاً لابن دحون القائل بعدم ضمان ما صنع بحضرة ربه مطلقاً سواء كان تلفه بما نشأ من غير فعله  
أو بما نشأ من فعله (قوله وهذا غير قول للمصنف وغاب عليها) أي لأن المراد بالقبضة على المصنوع أن  
لا يعمل في بيت ربه ولا بحضرة والمراد بكونه مما يضاف عليه أن يكون مما يمكن إخفاؤه وحينئذ قد  
يوجد الشرطان معاً وقد يوجد أحدهما دون الآخر قد يرتفعان (قوله فقبضته يوم دفعه) أي يضمنه  
بقيته يوم دفعه ربه إليه وبالموضع الذي دفعه له فيه بخلاف الطعام الذي تلف بالتردد الفعلي فإنه يضمنه  
بموضع التلف كإمره وكلام المصنف صريح في عدم لزوم الأجرة لأنه إنما يضمن قيمته غير مصنوع  
وحينئذ فلا أجر له فلو أراد ربه أن يدفع له الأجرة يأخذ منه قيمته معمولاً لم يجب لذلك كما في الموازنة  
والواضحة ابن رشد إلا أن يقر الصانع أنه تلف بعد العمل (قوله ويفسد المقد بالشرط المذكور)  
أي لأنه شرط مناقض لمقتضى المقد وقوله وله أجر مثله أي إذا لم يطلع على الفساد إلا بعد تمام العمل،  
ثم محل الفساد بالشرط ما لم يسقطه قبل فراغ العمل وإلا صح المقد (قوله أو دعى الصانع ربه  
لأخذه بعد فراغه من صنعة) أي من غير إحضار له (قوله قال ابن عرفة إن لم يقبض النخ) أي  
قال ابن عرفة محل ضمانه إذا دعاه لأخذه فتراخى نادى ضياعه إن لم يقبض الصانع أجرته النخ

(قوله)

أي نفي الضمان ويفسد المقد بالشرط للذكور وله أجر مثله (أو دعا)

الصانع ربه (لأخذه) بعد فراغه من صنعة فتراخى ربه نادى ضياعه فيضمن قال ابن عرفة إن لم يقبض الصانع أجرته

فان قبضها صار بعد الفراغ وطالبه لأخذه ودبعة عنده فلا يضمن إلا بفريط (إلا أن تقوم بينة) بتافه أو ضاعه بلا فريط فلا ضمان سواء دعاه لأخذه أم لا وإذا لم يضمن (تسقط الأجرة) عن ربه (٣٩) لأنه لا يستحقها إلا بسببه

لربه (وإلا أن يحضره) الصانع لربه (بشرطه) أى على الصفة التى شرطها عليه فتركه عنده وادعى ضياعه فانه يصدق لأنه خرج عن حكم الاجارة إلى الايداع وهذا إذا كان قد دفع الأجرة وإلا كان رهناتها فحكمه حكم الرهن (وصدق) راع محريرا أو ذبح شاة (إن ادعى خوف موت) لما يحرمه أو ذبحه (فحرم) أو ذبح ونازعه المالك وقل بل تعديت وحلف التهم دون غيره كما يقتضيه ابن عرفة (أو) ادعى (سرقة منجورة) أى الراعى بأن قال ذبحتها خوفاً موتها ثم سرقت ومثل الراعى الملتقط (أو) ادعى الحجام (قلع ضرس) أذن له فيه ونازعه ربه وقال بل قلعت غير المأذون فيه (أو) ادعى الصباغ (صبغاً) بأن قال أدرتني به وقال ربه بل بغيره أو قال أدرتني أن أصبغه بعشرة دراهم من الزعفران مثلاً وقال ربه بل بخمسة (فوزع) أى نازعه ربه فيصدق الأجير في السائل الأربعة ثم شرع في بيان ما يطرا على الاجارة فقال (وفسخ)

(قوله فان قبضها الخ) مقتضى ما ذكره ابن عرفة سقوط الضمان حيث قبض الأجرة ولو لم يحضره لربه بشرطه وهو خلاف ظاهر اللخمي الذى اعتمده المصنف بعد قوله إلا أن يحضره لربه بشرطه فتأمل اهـ بن (قوله إلا أن تقوم بينة الخ) فيه إشارة إلى أن ضمان الصانع ضمان تهمة يقتضى باقائه البينة لا ضمان إصالة (قوله وإذا لم يضمن) أى قيام البينة فتسقط الأجرة وأشار الشارح بتقدير وإذا لم يضمن إلى أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدر \* إن قلت إن سقوط الأجرة متسبب عن عدم التسليم لاعتناء الضمان \* قلت يلزم من نفي الضمان عدم التسليم فاكفى بعدم الضمان عن عدم التسليم (قوله لا يستحقها إلا بتسليمه لربه) أى وتسليمه لربه متلف (قوله فحرم أو ذبح) أى وجاء بهامذكاة بدليل قوله أو سرقة منجورة لأن العطف بأو يقتضى المتأخرة فان خاف موتها وترك ذكاتها حتى ماتت ضمن بالأولى مما قدمه في قوله وضمن ما أمكنه ذكاته وترك فان ذكاهها الراعى خوف موتها وقال أكلتها لم يصدق اذا كان محل الرعى قريباً والاصدق وينبغى أن محل عدم تصديقه مالم يجعل له ربهما أكلها فان جعل له ذلك بأن قاله اذا رأيت عليها علامة للموت فاذبح وكل صدق (قوله ومثل الراعى الملتقط) أى فيصدق ان ادعى خوف موت فحرم وأما المستأجر والمستعير والمرتهن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم في دعواه التذكية لخوف الموت إلا بطخ أو بينة وان كانوا يصدقون في دعوى التلف أو الضياع ولعل الفرق بين هؤلاء والراعى مع كون الجميع مؤمنين تعذر الاشهاد من الراعى غالباً بخلاف هؤلاء فانه لا مشقة عليهم في الاشهاد غالباً وأحرى من هؤلاء في الضمان من مر على دابة شخص فذكاهها وادعى أنه فعل ذلك خوف موتها أو صاخ دابة غيره وادعى أنه وجدها ميتة فلا يصدق إلا بينة أو لطخ وكل ترك الذبح من هؤلاء حتى ماتت فلا ضمان عليه إلا اذا كان عنده من يشهد على ذبحها خوف الموت بخلاف الراعى فانه يضمن ترك ذكاتها اذا ثبت فريطه (قوله أو ادعى الحجام قلع ضرس أذن له فيه ونازعه ربه وقال بل قلعت غير المأذون وفيه) أى فيصدق الحجام ويحلف التهم دون غيره كما لابن عرفة وله المسمى كما في المدونة لا أجرة المثل خلافاً لسنون حيث قال إن كلا منهما مدع ومدعى عليه فيتجالتان ويكون للحجام أجرة مثله لا التسمية فان صدق الحجام من نازعه في أن المألوع غير المأذون فيه فلا أجر له وعليه القصاص في العمد والدية في الخطأ والتاب والسنن كالفرس وخصه المصنف بالذكر لأن الغالب وقوع الألم فيه (قوله أو ادعى الصباغ صبغاً) أى نوعاً من الصبغ كزرق صافية ونازعه رب الثوب وقال له أمرتك بصبغه أخضر مثلاً فالقول للصباغ وهذا مقيد بما اذا أشبه بأن كان صاحب الثوب شأنه أن يصبغ الثوب باللون الذى ادعاه الصباغ لاشاش أزرق لشريك ولا أخضر لى والى فالقول لربه مع بینه وبعد ذلك بخير اما أن يأخذه مصبوغاً ويدفع أجرة مثله أو يسلمه ويأخذ قيمته أيضاً (قوله بل بغيره) أى بل أمرتك بغيره (قوله بتلف ما يستوفى منه) ماموصولة أى بتلف الذى يستوفى منه والموصول عندهم من صبغ العموم فكانه قال بتلف كل ما يستوفى منه لا نكرة بمعنى شئ لأن النكرة في سياق الانبات لا عموم لها وقوله بتلف ما يستوفى منه أى اذا كان معينا وأما اذا كان مضموناً في الذمة فلا تنفسخ بتلفه (قوله كموت الدابة المعينة) أى وأما الدابة الغير المعينة فلا تنفسخ الاجارة بموتها (قوله وانهدام الدار المعينة) لم يقيد ابن الحاجب الدار بكونها معينة قال في التوضيح ولم يذكر المصنف التعيين لان الدار لا تكرر الا معينة كما مر (قوله وكل عين تستوفى بها المنفعة فهلاكها لا تنفسخ الاجارة) أى سواء كانت تلك العين معينة أم لا سواء كان التلف

الاجارة (بتلف ما يستوفى منه لا) بتلف ما يستوفى (ب) للنفعة أشار بهذا إلى قولهم أن كل عين يستوفى منها المنفعة فهلاكها تنفسخ الاجارة كموت الدابة للمعينة وانهدام الدار للمعينة وكل عين تستوفى بها المنفعة فهلاكها لا تنفسخ الاجارة

١- استؤجر عليه كاسر  
وسى ويكون وجع  
ضرر وسى وعفو قصاص  
واستثنى من قوله لا به  
صبيين وفرسين بقوله  
(إلا صبي تعلم) بالإضافة  
وجر صبي لأنه مستثنى من  
ضميره الواقع بعد نفي  
فهو بدل منه ولو قال لا  
تعلم كان أولى ليشمل  
البالغ من الاختصار  
(ورضع) مات كل قبل  
تمام مدة الاجارة أو  
الشروع فيها (وفرس نزو)  
ماتت ثلاث قبل النزو عليها  
وأما موت الذكر المعين  
فداخل في قوله وفسخت  
بتلف ما يستوفى منه (و)  
فرس (ورضع) أى رياضة  
أى تعليمها حسن الجرى  
فماتت أو عطبت فتفسخ  
وله بحساب ماعمل وألحق  
بهذه الأربعة حصد زرع  
معين وحرث أرض بعينها  
ليس لربها غيرها وبنا.  
حائط بدار فيحصل مانع  
من ذلك وليس لرب غيره  
فتفسخ لتعذر الحلف  
وقيل لا بل يقال لربها  
ادفع جميع الاجرة أوأنت  
بغيرها وهو ظاهر المصنف  
لاقتصاره على الأربعة  
التي ذكرها (و) ففسخت  
الاجارة على (من لقلع)  
أى لأجل قلعه فالمستأجر  
عليه القلع ولو قال وقاع  
من (فسكنت) أى ألمها  
كان أوضح (كفؤ) عن النفس منه فتفسخ الاجارة على القصاص لتعذر الحلف وهذا ان عفا غير المستأجر بل

بساوى أربعمه بأن كان من قبل الحامل (قوله على الأصح) أى وهو رواية ابن القاسم عن مالك  
في المدونة ومقابله رواية أصبغ عن ابن القاسم فسخها بتلف ما يستوفى به كما تفسخ بتلف ما يستوفى  
منه وقيل ان كان التلف من قبل الحامل ففسخت وله من الكراء بقدر ما سار وإن كان التلف بساوى  
لم تفسخ وبأية المستأجر بمثله وهو قول مالك في سماع أصبغ وقيل ان كان من قبل الحامل ففسخت  
ولا كراء له وإن كان بساوى لم تفسخ وبأية المستأجر بمثله كذا في البيان (قوله كموث الشخص  
المستأجر) أى وكثف المحمول (قوله ويقوم وارثه مقامه) أى في استيفاء المنفعة الباقية بعد موت  
مورثه (قوله وأراد بالتلف) أى المثبت وللنفي لا المثبت فقط بدليل تمثله بسكون وجع  
الضرر لأن قلع الضرر مما يستوفى به لأمته وما قبله من السبى والأسر يصلح كل منهما أن  
يكون مثالا لتعذر ما يستوفى منه وما يستوفى به لأن المولى كاسر وسى لأجير استؤجر على كخيطة  
مثلا أو مستأجر استأجر ادبابة أو الدار مثلا وأما قوله وعفو قصاص فالأولى إسقاطه لما سبأى أنه  
ليس من تلف ما يستوفى به ولا منه وإنما هو مانع شرعى منع بما استؤجر عليه (قوله ليشمل البالغ) أى  
لأن الصبي لا مفهوم له وإنما خصه بالذكر لأنه هو الذى شأنه التعلم (قوله وفرس نزو) أى استأجر  
صاحبها ذكرا ينزوعها جمعة مثلا أو عشر مرات بدنانير فماتت بعد مرة أو جملة من مرة فتفسخ الاجارة  
ولرب الذكرك من الأجرة بحساب ماعمل ومثل الفرس غيرها من الدواب فلو قال المصنف ودابة نزو  
لكان أشمل (قوله وأما موت الذكر المعين فداخل الخ) أى وحينئذ فلا اعتراض على المصنف  
بشمول الفرس للذكر • والحاصل أن الاجارة تنفسخ بموت كل من الذكر والأنثى أما الذكر  
فلاستيفاء المنفعة منه وأما الأنثى فلا لأنها من المستثنى (قوله وفرس روض) أى فإذا استأجر رب  
الفرس شخصا يعلمها حسن السير فماتت قبل تعليمها فان الاجارة تنفسخ (قوله فتفسخ وله  
بحساب ماعمل) أى في المسائل الأربع المستثناة عند مسحون وابن أبى زيد وقال ابن عرفة لا تنفسخ  
في المسائل الأربع وله جميع الاجرة لأن المانع ليس من جهة (قوله ليس لربها غيرها) أى والا كان  
له الحلف أو يدفع الاجرة بتمامها ولا تنفسخ الاجارة (قوله فيحصل مانع من ذلك) أى من جهة  
رب الزرع أو الأرض أو الحائط كأن تلف الزرع أو يبيت الأرض وإنما قيدنا المانع بكونه من  
جهة المستأجرة لأجل أن تكون هذه المسائل من قبيل تلف ما يستوفى به إذ لو كان المانع من جهة المؤجر  
على الحصد أو الحرث أو البناء لكان ذلك من قبيل تلف ما يستوفى منه وليس السلام فيه (قوله وهو  
ظاهر المصنف لاقتصاره الخ) كلام التوضيح يفيد ترجيح كل من القولين كما ذكره بن تم ساق  
كلامه فانظره (قوله وفسخت الاجارة على من لقلع) هذا حل معنى لاجل إعراب لأن قوله ومن  
عطف على صبي المجرور على البدلية من ضمير به وحينئذ فالذى استثناء المصنف أمور خمسة لا أربعة  
خلافًا لظاهر كلام الشارح سابقا (قوله فسكنت) أى فسكن ألمها قبل القلع أى وواقعه الآخر على  
ذلك والالم يصدق الا لقرينة وفائدة عدم التصديق لزوم الاجرة لا أنه يجبر على القلع وما ذكرناه من  
عدم تصديق ربها إذا نازعه الحجام وقال له انه سكن ألمها هو قول ابن عرفة واستظهر بعض أشياخ  
عج خلاف ما قاله ابن عرفة فقال إنه يصدق في سكن الألم الا لقرينة تدل على كذبه لأنه أمر  
لا يعرف الا منه والظاهر أن يمينه تجرى على أيمان التهمة في توجيهها وعدم توجيهها (قوله كفؤ  
القصاص) انما عدل عن العطف لأن السن مما يستوفى به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك (١)

(١) قوله ليس من ذلك الخ صحيح في نفسه لكن لا ينتج عدم صحة العطف وذلك أن المستثنيات  
السابقة من تلف أى بقدر ما يستوفى به فهى على حذف مضاف هو المستثنى في الحقيقة أى الا تلف  
صبي: ضع الخ وحينئذ فالتمريض المضاف لا يمنع العطف نعم كان الاوضح كفؤ جان أى عفر الولي عنه اهـ.

وأما إن عفا المستأجر فتلزمه حينئذ الأجرة (و) فسخت (بغصب الدار) (الاستأجرة) (وغصب منفعتها) إذا كان الغاصب لا تناله الأحكام (و) فسخت: (أمر السلطان) أي من له سلطة وقهر (بإغلاق الخوانيت) بحيث (٣١) لا يتمكن مستأجره من الارتفاع

بها ويلزم السلطان أجرها لربها إذا كان قصده غصب النعمة فقط دون الذات (و) بظهور (حمل ظن) أي مرضع (أو) حصول (مرض) لها (لا تقدر) معه (على رضاع) إن تحقق ضرر الرضيع وإلا كان أهله بالخيار كما تقدم (و) بسبب (مرض) عبيد (لاقدرة) له على فعل ما استؤجر عليه (وهو ربح لكمدو) بأرض حرب أو ما نزل منزلته في البمدان هرب قهراً في أرض الاسلام لم تنسخ لكن تسقط أجرته مدة هربه (إلا أن يرجع) العبد أي يهود من مرضه وهربه (في بقيته) أي العقدي زمة فلا تنسخ ويلزمه بقية العمل وكذا الظن تصح فيلزمها بقية العمل ويسقط من الكراء بقدر ما عطل زمن المرض أو الحرب ويحتدل رجوع الاستثناء لقوله وبغصب الدار وما بعده كأنه قال إلا أن يرجع الشيء المستأجر على حاله التي كان عليها قبل المانع فلا فسخ ولا يلزم من عدم الفسخ أن له جميع المسمى بل يسقط منه بقدر ما عطل زمن المانع كما تقدم

بل مانع شرعي (قوله) (وأما إن عفا المستأجر) أي وحده أو عفا للمستأجر وغيره على الظاهر (قوله) فتلزمه حينئذ الأجرة أي فلا تنسخ الاجارة وتلزمه الأجرة ففائدة عدم الفسخ لزوم الاجارة وإلا فالقصاص قد سقط بالغفو عنه ، واعلم أن محل لزوم الاجارة إذا كانت الاجارة صحيحة كما إذا عينت له الأجرة بأن قيل له اقم من هذا وكذا وأما لو قال اقم من هذا وأنا أعطيك أجرتك ثم عفا عنه فهل تلزمه أجرة المثل أولا يلزمه شيء وكلام بعضهم بعيد أنه لا يلزمه شيء (قوله) وبغصب الدار (الدار فرض مسئلة إذ مثلها غصب الدابة وغصب أرض الزراعة أو غصب منفعتها ومن هذا القبيل مالو كان حكر على بيت ثم غصبه فلا يلزم رب البيت دفعه اه عدوى (قوله) وغصب منفعتها) إنما صرح بلفظ غصب ولم يكتف بعطف النعمة على الدار لدفع توهم كون منفعتها منصوباً على أنه مفعول معه فلا يثبت الفسخ إلا بغصب شيئين وليس كذلك ، ثم اعلم أن محل فسخ الاجارة بغصب العين المستأجرة أو غصب منفعتها إذا شاء المستأجر وإن شاء بقى على إجارته فإن فسخها كان للمالك الذات المنصوبة الأجرة على الغاصب وإن أباها من غير فسخ صار ذلك المستأجر مع الغاصب إذا زرع أو سكن بمنزلة المالك فتكون الأجرة له ، فمضى الفسخ في هذه السائل أنها معرضة لافسخ لأنها تنسخ بالفعل (قوله) إذا كان الغاصب لا تناله الأحكام أي وأما إذا كانت تناله الأحكام فلا تنسخ والظاهر أن المستأجر إذا كان يقدر على تخلص ما غصب منه بمال ولم يفعل فإن الاجارة لا تنسخ بمنزلة ماذا كان الغاصب تناله الأحكام ويرجع على ربه بما خله به (قوله) دون الذات أي لأن كان قصده غصب الذات لما مر من أن غاصب الذات لا يضمن منفعة المنصوب إلا إذا استعمله ولا يضمن منفعة ما عطل وغاصب للنعمة يضمن المنفعة سواء استعمل أو عطل (قوله) وحمل ظن أي سواء كان الحمل قبل عقد الاجارة وظهر بعده أو طرأ بعده المقدم لا فرق بينهما كما قال ابن ناجي انظرين (قوله) لا تقدر الخ) مفهومه أنها لو قدرت معه على الرضاع لم تنسخ الا أن يضرب في المفهوم تفصيل قاله عبق (قوله) ان تحقق ضرر الرضيع أي بلبن الحامل (قوله) والا أي والا يتحقق الضرر بل شك فيه (قوله) وبمرض عبد أي أو جر للخدمة في الحضر (قوله) الا أن يرجع في بقيته أي فلا تنسخ ويرجع للاجارة \* واعترض بأن الحكم بفسخ الاجارة بمرضه وهربه وبعدم الفسخ مع الرجوع في بقية اللدة اذا عادتاف \* وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا أريد بفسخها بما ذكر من المرض وماعه الفسخ بالفعل من الآن أما أن أريد به التعرض للفسخ كما قلنا فلا يرد أصلاً \* والحاصل أن محل الاستثناء حالة السكوت لا ان صرح بالبقاء أو الفسخ (قوله) ويسقط من الكراء بقدر ما عطل أي ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الاجارة ويدفع الأجر بتمامه ان كان المستأجر قد اجرة حين العقد لما فيه من فسخ الدين في الدين أما إذا كان لم يقدها فيجوز الاتفاق على ذلك لاستثناء علة الفسخ المذكورة (قوله) فحكمهما سواء أي وهو أنهما إذا مرضا في الحضر انفسخت الاجارة فإن عادا في بقية اللدة رجعا للاجارة وإن مرضا في السفر انفسخت الاجارة فإن عادا في بقية اللدة لم يرجعا للاجارة (قوله) وإنما اختلف جواب الامام حيث قال في الدابة لا تعود للاجارة بعد صحتها وقال في العبد انه يعود (قوله) لا اختلاف السؤال الخ) وذلك لأنه سئل عن

( بخلاف مرض دابة بسفر ثم تصح ) فلا ترجع الاجارة بعد الفسخ لما يلحقه من الضرر في السفر بالصبر ومثل الدابة مرض العبد في السفر كما أن الدابة في الحضر مثل العبد في حكمهما سواء وإنما اختلف جواب الامام فيهما لاختلاف السؤال عن العبد في الحضر والدابة في السفر ولو عكس السؤال لكان الجواب ما ذكر ( وخبر ) المستأجر في الفسخ وعدمه ( إن تبين أنه ) أي العبد مثلاً للمستأجر

ليخدمه في داره أو حانوته أو نحوهما مما لا يمكن التحفظ منه فيه (سارقي) أي شأنه السرقة لأنها عيب يوجب الحيار في الاجارة كالبيع وأما لو أكرهته على شيء، يمكن التحفظ منه فلا تنفسخ ويتحفظ منه كما تقدم في الساقاة (و) فسخت الاجارة (برشد صغير عقد عليه) نفسه (أو على سلمه) (٣٢) كدائنه وداره (ولي) أب أو وصي أو مقام فبلغ أثناء المدة رشيداً بقوله وبرشد

معطوف على تلف بديل الباء أي وفسخت بتلف ما وفسخت برشد ومعنى القسخ إن شاء الصغير فهو غير الحقيقة وعطفه على إن تبين يعده إعادة الباء وفي نسخة كرشد صغير بالكاف وهو تشبيه في التخيير وهي ظاهرة والرشد يعتبر في العقد على نفسه أو على سلمه كما هو ظاهره وقد صرح به في التوضيح وقوله (إلا) لظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة (و) الحال أنه قد (بقي) منها اليسير (كالشهر) فيأزمه بقاء المدة ولا خيار له ظاهره أنه راجع للسنتين وهو مذهب أشهب وهو ضعيف والمذهب أنه خاص بالأولى، والحاصل أن محل خياره في العقد على نفسه أن يظن الولي حال العقد عليه بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً مطلقاً أو ظن عدم بلوغه فيها فبلغ رشيداً وقد بقي منها كثير بأن زاد على كالشهر فإن ظن عدمه فيها فبلغ فيها وقد بقي اليسير

الغاية إذا مرضت في السفر ثم صحت هل ترجع للاجارة أولاً فأجاب بعدم رجوعها، وسئل عن العبد يمرض في الحضر ثم يصح في بقية مدة الاجارة هل يرجع أولاً فأجاب برجوعه (قوله وبرشد النخ) أي فإذا استأجرت صغيراً من وليه لخدمة ثلاث سنين أو استأجرت داره كذلك فبلغ رشيداً في أثناء المدة فلا يلزمه باقي المدة بل يخير في إتمامها وفي نسخها فإن بلغ سفياً فلا خيار له ومحل خياره إذا بلغ رشيداً إن عقد الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً فإن ظن عدم بلوغه وبلغ فإن كان قد بقي بعد بلوغه من مدة الاجارة كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له ولزمه إتمامها وإن كان الباقي كثيراً خير (قوله عقد عليه) أي سواء كان العقد عليه لعيته أو لغير عيشه كما هو الصواب ولا وجه لتردد عبق، كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وقد صرح النخ) فذكر فيه أن المدونة وإن اقتصرت على البلوغ في العقد على نفسه ولم تذكر الرشد لكن قيد عيسى بن همر السبكي بأن يبلغ رشيداً قال عياض ولا يختلف في ذلك اه وإذا علمت ذلك تعلم أن ما في عبق من اعتبار البلوغ فقط في العقد على نفسه وأنه إذا بلغ ولو سفياً خير في القسخ عن نفسه وعدمه واعتبار الرشد في العقد على سلمه غير مسلم والصواب إبقاء المصنف على ظاهره (قوله ظاهره أنه) أي قوله وقد بقي كالشهر وقوله راجع للسنتين أي اجارة الصغير وإجارة سلمه (قوله والمذهب أنه خاص بالأولى) أي لأن إجارة سلمه تلزمه إن بلغ رشيداً إذا كان وليه ظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ولو بقي من الاجارة ثلاث سنين كما في عبق أو أكثر كما في شب وقوله والمذهب أنه خاص بالأولى أي كما هو نص للمدونة وقد نقل اللواق وغيره أن المختص بالأولى عند ابن القاسم هو قوله وبقي كالشهر خلافاً لأشهب وبالحجة فلا درك على المصنف إلا في قوله وبقي كالشهر فإن ظاهره يرجع للسنتين وهو قول أشهب ولا يعتمد قول ابن القاسم أنه في الأولى فقط اه بن ومحصله أن محل الحيار في السنتين إذا عقد عليه الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً بقي كثير أو قليل وأما إذا عقد عليه وهو يظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ففي المسئلة الأولى إن بلغ والباقي من مدة الاجارة شهر ونحوه لم يلزم الاتمام والإخير، وكذا الحال في المسئلة الثانية عند أشهب وأما ابن القاسم فيقول فيها إن عقد عليه ظاناً عدم بلوغه لم يلزم الاتمام ولو بلغ والباقي من المدة كثير (قوله والحاصل النخ) حاصله أن الصور المتعلقة بالعقد على نفسه ست لأنه إما أن يظن الولي بلوغه في المدة أو يظن عدم بلوغه أو لم يظن شيئاً وفي كل من الثلاثة إما أن يبقى من مدة الاجارة بعد بلوغه رشيداً كثير أو يسير كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في صورة وهي ما إذا ظن عدم البلوغ فيها وبلغ وقد بقي من المدة يسير ويخير في الباقي وهي ما إذا بقي كثير مطلقاً ظن بلوغه في مدة الاجارة أو ظن عدمه أو لم يظن شيئاً وكذا إذا بقي يسير والحال أنه ظن بلوغه فيها أو لم يظن شيئاً وقوله والحاصل إلى قوله فإن زاد كالشهر حل لمنطوق كلام المصنف وقول الشارح فإن ظن عدمه فيها حل لمصنومه (قوله ولا يعتبر في العقد على سلمه) أي على سلم السفينة ظن رشده ولا عدمه أي في مدة الاجارة وكان الأولى حذف هذا من هنا وذكره بعد كلام المصنف الآتي لأنه ليس الكلام هنا في العقد على سلم السفينة بل على سلم الصغير، غاية الأمر أنه بلغ في أثناء المدة سفياً (قوله مطلقاً) أي

بقي

كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له ويلزمه البقاء لتمامها

وأما في إجارة سلمه فإن بلغ سفياً فلا خيار له ولا يعتبر في العقد على سلمه ظن رشده ولا عدمه وكذا إن بلغ رشيداً وقد ظن الولي عدم بلوغه في مدة الاجارة مطلقاً بقي اليسير أو الكثير فإن ظن البلوغ أو لم يظن شيئاً فله الحيار تعلم أن الذي يخص المسئلة الأولى هو قوله وبقي كالشهر وشبهه في حكم السنتين وهو الزوم قوله (كسفيه) عقد وليه على سلمه أو على نفسه لعيته (ثلاث سنين) أو أكثر

فرشد في أثناءها فتلزم الاجارة ولا خيار له حيث بقى من المدة الثلاث سنين فدون ( ٣٣ ) لأن الولي فعل ما يجوز له فان عقد

عليه لا لعيشه فله الفسخ  
لأن الولي لا تسلط له على  
نفسه بل على ماله وحيث أنه  
قلو أجر السفينة نفسه فلا  
كلام لولييه ما لم يحجب  
وكذا لا كلام له ان رشد  
لأنه في نفسه كارشيد (و)  
فسخت الاجارة (بموت  
مستحق وقف أجر)  
ذلك الوقف في حياته مدة  
(ومات قبل تقضيها)  
وانتقل الاستحقاق لمن  
في طبقة أو لمن يابيه ولو  
ولده ولو بقى منها يسير  
(على الأصح) ولو كان  
المستحق المؤجر ناظرًا  
بخلاف ناظر غير مستحق  
فلا تنفسخ بموته (لا)  
تنفسخ (بإقرار المالك)  
للذات المؤجرة بأنه باعها  
أو وهبها أو أجرها لآخر  
قبل الاجارة ونازعه  
للكرى ولا بينة لاسهامه  
على تقضيها ويلزمه  
الاقرار فأخذها المقر  
بعد انقضاء المدة وله  
الأكثر من المسمى الذي  
أكرت به وكراء المثل  
على المقر (أو خلفه)  
بضم الحاء وسكون اللام  
اسم مصدر بمعنى يتخلف  
أي لا تنفسخ الاجارة  
بتخلف (رب دابة)  
معينة أم لا (في) للعقد  
على زمن (غير معين)  
كأن يكثرها لبلاني  
بها رجلا أو وفداً

بقى بعد البلوغ من مدة الاجارة اليسير أو الكثير فالإطلاق راجع للحالتين قبله \* وحاصل ما ذكره أن  
صور العقد على سلمه ثمانية لأن إما أن يبلغ سفياً أو رشيداً وقد ظن الولي عدم بلوغه في مدة الاجارة  
فلا خيار له في هاتين الحالتين بقى بعد رشده من مدة الاجارة قليل أو كثير فهذه أربعة وان باع رشيداً  
وقد ظن بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً فله الخيار كان الباقي من مدة الاجارة كثيراً أو قليلاً فهذه  
أربعة أيضاً (قوله فرشد في أثناءها) أي ولو في أول يوم منها (قوله تلزم الاجارة ولا خيار له) أي ولا  
يعتبر في السفينة ظن عدم رشده ولا ظن رشده حال العقد على سلمه أو على نفسه لعيشه بخلاف الصغير  
فانه يعتبر فيه ظن البلوغ وعدمه كما مر (قوله حيث بقى من المدة الثلاث سنين فدون) أي فان كان الباقي  
أكثر حير (قوله وكذا لا كلام له) أي للسفينة حيث أجر نفسه ثم رشد (قوله لأنه في نفسه كارشيد)  
أي لأن تصرفه في نفسه لا حجر عليه فيه كتصرف الرشيد (قوله على الأصح) أي عند ابن راشد  
الفصلى ومقابله عدم فسخها بموته وهو قول ابن شاس ولا يعرف لغيره (قوله ولو ولده) \* إن قلت  
أي فرق بين وارث المالك إذا مات مورثه قبل انقضاء المدة ليس له الفسخ ووارث الموقوف عليه له  
ذلك \* قلت المالك له التصرف في نقل المنفعة أبداً ومستحق الوقف إنما له التصرف مدة حياته فلذا كان  
وارث الأول ليس له الفسخ وكان لوارث الثاني الفسخ (قوله ولو كان المستحق المؤجر ناظرًا) انظر  
هل مثل موت الناظر المستحق عزله وهو الظاهر أولاً قاله بن ومثل المصنف من يقرر في  
رزقة مرصدة أجرها مدة ومات قبل تقضيها فان لمن يقرر بعده فسخ إجارته ذكره القرافي ومثل  
موته فراغه عنها لانسان فللمفروغ له إذا قرر فيها فسخ إجارته وذلك لان الافراغ أسقط حق  
الأصل ولا يثبت الحق للشأنى إلا بتقريره من ولي الأمر فان مات المفروغ له قبل الفارغ صارت  
محلولا (قوله لا باقرار المالك) يعني أنه إذا أجر دابة أو داراً مثلاً ثم مد إجارته أقر أنه باعها أو وهبها  
أو أجرها لانسان قبل هذه الاجارة وكذبه المستأجر والحال أنه لا بينة للمدعى على ما ادعاه فان  
الاجارة لا تنفسخ لاسهام المالك على نقض الاجارة (قوله ولا بينة) أي للمالك وقوله لاسهامه علة  
لقوله لا تنفسخ باقرار المالك (قوله فأخذها المرسل) أي الذي أقر المالك أنه باعها أو وهبها لقوله  
وله أي للمقر له يبيع أو هبة أو اجارة على المقر الأكثر الخ وهذا كلام مجمل وتفصيله أن تقول إن أقر  
بالبيع بفور السكراء خير المقر له بين فسخ البيع الذي أقر به المؤجر وحيث أنه يأخذ منه الثمن الذي  
يدعى المالك أنه باع به إن كان أكثر من القيمة أو يأخذ منه القيمة يوم البيع إن كانت أكثر من الثمن  
لان المستأجر له قد حال بين البيع وبين المقر له ما علمت من عدم فسخ الاجارة وعدم فسخ البيع  
فأخذ الأكثر مما حصل السكراء به وكراء المثل ويأخذ ذلك المقر به أيضاً بعد انقضاء مدة الاجارة إن  
لم يتلف وإلا أخذ قيمته فان كان الاقرار بالبيع بعد انقضاء مدة السكراء كان للمقر له الأكثر مما أكرت  
به وكراء المثل ويأخذ المقر به أيضاً إن كان قائماً أو قيمته إن فات وأما إذا أقر به قبل انقضاء مدة الاجارة  
أكرت به وكراء المثل وأخذ قيمة الموهوب إن فات أو أخذه بذاته بعد انقضاء مدة الاجارة إن كان  
قائماً وللمقر له بالاجارة الأكثر مما أكرت به وكراء المثل فقط (قوله يوم كذا) أي وشرط عليه أنه  
يأتيه بها يوم كذا أو شهر كذا (قوله فتخلف ربهان عن الاتيان بها في ذلك اليوم) أي لم تنفسخ الاجارة  
بتخلف ربهان في هذه الحالة لأن هذا من اعتبار الأخص وهو الزمن لأجل تحصيل أعمه وفوات  
الأخص الذي اعتبر لتحصيل أعمه لا يطل العقد لأن المقصود الأعم وهو باق لم يفت وحيث كان العقد

( ٥ - دسوقي - بع )

أو ليشيع بها رجلا يوم كذا  
أو شهر كذا فتخلف ربهان عن الاتيان بها في ذلك اليوم أو الشهر بخلاف ما إذا عين الزمن



كأكثرها يوم كذا أو على أن يهدم أو يخطب الثوب لي يوم كذا فتخلف فتفسخ لانه أوقع الكراء على نفس الزمن (أو) في غير  
(رجح) فلا تنسخ بخلاف الحج إذا أخطف بها حق فأت فيفسخ الكراء وان قبض الكراء رده زوال أيامه (وان فات مقصده) من  
تضييع مسافر أو ملاقاته (٣٤) (أو) بظهور (فسق مستأجر) لكدار لا تنسخ وامر بالكف (وأجر الحاكم) عليه

(أن لم يكف) وهذا  
إن حصل فسقه ضرر  
لقدار أو الجار وهذا إن  
تيسر إيجارها عليه فان تعذر  
أخرج حتى يؤجر عليه  
وزمه الكراء ومن  
أكثرى أو اشترى داراً  
لها جارسوه فيجب ترديه  
وملك دار يصر فسقه  
بجاره يزجر ويأجب فان  
الشيء وإلا أخرج ويبيع  
عليه أو أجرت (أو يبتقى)  
جيد) مؤجر لا يفسخ  
إجارته (وحكمه على  
الرقق) أي يستمر  
رقيقاً إلى تمام المدة في  
شهادته وقصاصه له وعليه  
وارثه لا في وط السيد لها  
إن كانت أمة لتعلق حق  
المستأجر بالعين للوَجْرة  
فإن أسقط حقه فما بقي  
من المدة عانا أو شيء  
أخذه من العبد نجز عقته  
(وأجرت) في باقي المدة  
بعد التيق (لسيده إن  
أجرته حره بعدها)  
لا يجوز لمن أعتقه واستثنى  
منه مدة معينة فان أراد  
أنه من يوم عقته فأجرت  
للعبد مع بقائه إلى تمامها  
فالتسقط وأجب لقوله  
وأجرته لسيد فقط لا لما

لم يفسخ فيلزم للمستأجر جميع الأجرة سواء أخذ الدابة أو لم يأخذها (قوله كأكثرها يوم كذا) أي  
لملاقاة فلان أو تشييعه أو لأسافر عليها مثله ما إذا أكثرها أياماً معينة فزاع ربه حتى انقضت ذلك الزمن  
كلاً أو بعضاً فان الاجارة تنسخ فيما فات منها وإذا عمل منها شيئاً فبحسابه (قوله لانه أوقع الكراء على  
نفس الزمن) أي فهو من اعتبار الاخص لتصد عنه ومتى اعتبر الاخص لتصد عنه فسخ العقد  
بخوانه (قوله أوفى غير حج) أي أوفى العقد على غير حج كأستأجر دابته لأسافر عليها لبلد كذا  
فتخلف ربه أياماً ثم جاء بها فلا تنسخ الاجارة هذا إذا لم يفت مقصوده الحامل له على السفر بل وان  
فات فللمستأجر أن يسافر أو يدفع الأجرة بتمامه لأن السفر للبلد ليس له أيام معينة (قوله بخلاف  
الحج) أي كأن يستأجر دابة ليحج بها فتخلف ربه حتى فات الحج فيفسخ الكراء لأن الحج وان لم  
يعين المستأجر زمانه لكن زمانه معين وقد فات (قوله وان قبض الكراء رده) أي ولا يجوز له أكثرى  
الرضا مع المكرب على التخاذل على الإجارة إذا تعد الكراء للزوم فسخ الدين في الدين وأما إذا لم ينقد  
فيجوز لاتفاء الملة المذكورة (قوله وان فات مقصده) أي في نفس الأمر فلا ينافي انه غير معين حين  
عقد الكراء (قوله أو بظهور فسق مستأجر) أي أنه إذا أجر الدار وجبة أو مشاهرة لإنسان  
واتعد منه الكراء ثم ظهر فسق ذلك للمستأجر بشرب حرام أو زنا فيها فان الإجارة لا تنسخ (قوله وهذا)  
أي إيجار الحاكم عليه ان لم يكف ان حصل الخ (قوله وهذا ان تيسر الخ) أي ومحل هذا أي  
إيجارها عليه بمجرد تبين عدم الكف ان تيسر الخ وقوله بأن تعذر أي كراهوا وقت تبين عدم الكف  
أخرج (قوله وزمه الكراء) أي في مدة خروجه منها قبل كرائها عليه (قوله ويبيع عليه) أي ان  
لم يمكن إيجارها وقوله أو أجرت أي إن أمكن إيجارها وهذا قول اللخمي واللي للمالك في كتاب ابن  
حبيب ان رب الدار إذا لم ينزجر بالمقوبة يبيع عليه أي من غير كراء وكلام بهرام يقتضى أنه  
المذهب لتصديره به (قوله أو يبتقى عبد مؤجر) أي وأمة عتقا ناجزاً فلا تنسخ به الاجارة وكذا  
الحمد منها سنة إذا عتق قبلها فلا يفسخ الاستخدام (قوله أي يستمر رقيقاً إلى تمام المدة) أي سواء  
أراد السيد بعتقه له أنه حر من الآن أو بعد انقضاء أمد الإجارة (قوله في شهادته) أي بالنسبة  
لشهادته (قوله لا في وطه) أي لا بالنسبة لوطه السيد لها فلا يقدر رقا إذا لم يحل له وطؤها (قوله لتعلق الخ)  
علة لقوله أي يستمر رقيقاً إلى تمام المدة (قوله فان أسقط) أي المستأجر حقه وقوله نجز عقته  
أي ولا كلام لسيد (قوله حر بعدها) أي بعد مضي مدة الاجارة (قوله فان أراد أنه حر الخ)  
أي أولم يرد شيئاً كما قال شيخنا المدودي (قوله مع بقائه إلى تمامها) أي لتعلق حق المستأجر كما مر  
(قوله لا لما قبله) أي وهو قوله وحكمه على الرق لان حكمه على الرق تمام مدة الكراء سواء أراد أنه حر  
بعدها أو من يوم العتق

(فصل وكراء الدابة كذلك) أي كالاجارة أي في اشتراط عقد وأجر كالبيع في صحتها وفيما جاز في  
الاجارة ومنع وفي ان الكراء لازم لها بالعقد (قوله والكراء بيع منفعة لا يبتل الخ) أي وأما الاجارة

فيه [بدس] (فصل) ذكر فيه كراء الدواب وما يتعلق به فقال (وكراء الدابة كذلك) والكراء بيع (١) فهو  
منفعة لا يبتل من حيوان وغيره (٢) وقوله كذلك أي انه يجري فيه جميع ما تقدم في الاجارة

(١) قول الشارح بيع الأولى عقد معاوضة على منفعة لان البيع عرفاً عقد معاوضة على غير منافع الخ ما تقدم إلا ان أراد معناه لغة وهو مطلق  
عقد معاوضة (٢) قوله وغيره شامل لما يبتل والعقد عليه اجارة كما تقدم والتعريف غير مناسب من حيوان أو سفينة وما لا يبتل اهـ



من لزوم (١) القدوصحته وفساده ومنه وجوازه وأنه (٢) إذا اكترها بأكلها أو كان أكلها جزءاً من الاجرة فظهرت أكلة فلا الحيل  
وغير ذلك ثم نبه (٣) على مسائل يتوهم فيها المنع للجهالة (٤) وإن كان (٥) بعضها يؤخذ بما تقدم أجزت (٦) للضرورة بقوله (وَجَازَ)  
أن تكثرى دابة (على أن عليك علفها) (لوقال و جاز بها فما كان أولى وأخصر إذ يفهم منه كراؤها بدراهم وعدمها بالأولى لأن العلف  
تابع (أو طعام ربه) أي جاز بأحدهما أو بهما معاً ولنح الخلو وسواء انضم لذلك قدر أم لا فإن وجدها أكلة أو وجد ربهما أكلوا  
فله الفسخ مالم يرض ربهما بالوسط بخلاف الزوجة عدها أكلة فيلزمه شعبها كما تقدم والعلف يفتح اللام اسم لما تأكله الدابة  
وأما بالسكون فالفعل أي تقديم ذلك لها (أو) بدراهم مثلاً على أن (عليه) أي على (٣٥) رب الدابة (طمالك) يا مكترها

تكون الدراهم في نظير  
الركوب والطعام مالم  
يكن الكراء طعاماً والا  
منع لأنه طعام بطعام غير  
يديد (أو ليركبها)  
أي يجوز أن يكثرها بكفها  
ليركبها (في حوائجها)  
شهرها حيث شاء (أو  
يطحن بها شهرها) أي  
حيث عرف كل من  
الركوب والطحن بالعادة  
والإيجز وقوله شهرها أي  
مثلاً فالمراد زمن معين  
ويظهر أن الزمن الكثير  
منع لكثرة الفرر وظاهر  
للصنف الجواز ولو سمي  
قدر ما يطحن فيه وقد  
ذكر الشارح أنه إن عين  
الزمن والعمل منع فانه  
قال ولا يجوز أن يجمع بين  
تسمية الأرباب والأيام  
التي يطحن فيها وإنما يجوز  
على تسمية أحدهما  
والظاهر أنه مبنى على  
أحد القولين للتقديم في  
الاجارة في قوله وهذا

فهو يبيع منفعة العاقل (قوله و جاز أن تكثرى دابة) أي بدراهم (قوله على أن عليك علفها) أي زيادة على  
الاجرة التي هي الدراهم ونحوها (قوله كان أولى) أي لأنه غير بذلك كان مفيداً للمشتري بخلاف ما قاله فانه  
إنما يفيد واحدة (قوله إذ يفهم منه كراؤها) أي جواز كرائها (قوله بالأولى) أي من كرائها بعلفها فقط  
(قوله لأن العلف تابع) أي لأن الأصل ما كان معلوماً والمعلوم الكراء بالدراهم (قوله أي جاز بأحدهما)  
أي جاز الكراء بأحدهما أي بعلف الدابة أو بطعام ربهما وإن لم توصف النفقة كذا في خس (قوله أو  
بهما معاً) أي بعلف الدابة وطعام ربهما (قوله قد أم لا) أي فالصور ست (قوله فله) أي فليس تكثرى  
(قوله مالم يرض ربهما بالوسط) أي بطعام وسط وهذا بالنسبة لعامة إذا كان أكلها أو أكلها فلا بد  
من الفسخ حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى ربهما بطعام وسط الآن يكل لها ربهما كما في المبح  
(قوله فيلزمه شعبها) فإن كان رب الدابة قليل الأكل أذ كانت الزوجة قليلة فلا يلزمه إلا ما كان  
على المشهور خلافاً لقول أبي عمران لها الفاضل يصرفه فانه فيها أحداً (قوله أي تقديم ذلك لها) كتب  
شيخنا أن المناولة على المستأجر واستظهر بعض أنه عند عدم الشرط على العرف كحفظها بعد النزول  
عنها (قوله أو عليه طمالك) أي ويجرى فيه ما جرى في المكترى فيقال إن وجد المكترى أكلها لا كان لرب  
الدابة الخيارات في الفسخ وعدمه مالم يرض بالوسط وإن كان قليل الأكل فلا يلزم رب الدابة إلا ما كان  
(قوله حيث شاء) أي حيث أراد الركوب (قوله حيث عرف كل) أي إن كان الركوب في البلد وما  
قاربها وإن كانت حوائجها التي يركب لغرضها تقل تارة وتكثر أخرى إذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه  
لا إن كان يسافر عليها وكان الطحن للبر ونحوه لا للحب الصعبة كالترمس (قوله وظاهر المصنف  
الجواز) أي جواز استئجارها للطحن بها شهرها (قوله والظاهر أنه) أي ما ذكره الشارح من المنع إذا  
جمع بين الأيام والأرباب مبنى على التعبير بالظاهر قصور إذا الخلاف المتقدم جار هنا كما لا بد من رشد  
وذكره الشارح بهرام في كبره انظر بن (قوله أولي حمل على وابه) أي دواب ذلك الشخص المؤجر  
(قوله إن سمي قدر ما يحمل) بل وإن لم يسم لكن إن سمي جاز أن اتخذ القدر كما حمل على كل واحدة خمسة  
قناطير وإن لم يتحد منع حتى يمين ما يحمل على كل واحدة بعينها كما حمل على هذه خمسة وعلى هذه عشرة  
النحو وأما لو قال حمل على واحدة خمسة وعلى واحدة ستة وواحدة ثلاثة ولم يمين كل واحدة بعينها منع  
فما قبل المبالغة فيه تفصيل إذ يشمل تسمية ما لكل ويتحد قدره أو يختلف ويعين ما تحمله كل دابة  
بعينها فها تان جائزتان فإن اختلفت قدره ولم يمين ما تحمله كل دابة ففساده لاختلاف الأغراض فكان  
مخاطرة (قوله بل وإن لم يسم الخ) أي وحينئذ فيحمل على دابة بقدر قوتها (قوله وعلى حمل

فسدان جميعاً وتساوياً أو مطلقاً خلاف (أو) أكثرى من شخص دواب (ليحمل على دوابه مائة) من مكيل أو معدود أو  
موزون إن سمي قدر ما يحمله كل دابة بل (وإن لم يسم مالكل) من الدواب (وعلى حمل

(١) من لزوم الخ أي من شرط لزوم القدوه والتكليف والرشد وشرط صحته وهو التمييز وموجب فساد وهو المنع كلزوم بيع معين  
يتأخر قبضه ومنه عطف لازم وجوازه إن توفرت الشروط وانتفت اللوانع (٢) قوله وأنه بفتح الهجزة عطف على لزوم والضحية للشأن  
مفسر بما بعده (٣) قوله ثم نبه أي بعد أن بين أن الكراء كلاجارة في لزوم الخ نبه (٤) قوله للجهالة علة لتوعم المنع فيها (٥) قوله وإن كان  
الوال للحال وإن زائدة (٦) قوله أجزت في قوة الاستدراك على قوله يتوهم فيها المنع للجهالة وقوله بقوله متعلق بنبه اه كني محمد عليهم

أدعى لم يره (رب الدابة حين الكراء لأن الأصل تخارب الأجسام والرؤية هنا علمية) (ولم يلزمه) أي رب الدابة (الفادح) أي حمله وهو الثقل ذكر أو أنى فليست من الفادح مطلقا نعم إن استأجره على حمل ذكر فأنه بأئى لم يلزمه بخلاف العكس ومثل الفادح المريض الذى يجب الدابة أن جزم بذلك (٣٣٦) أهل المعرفة وحيث لم يلزمه الفادح فليأت بوسط أو تكري الدابة فى مثل ذلك والعقد

لازم فان لم يمكن فله القسح ( بخلاف ولد وكمه ) للراءة المكترية فيلزمه حمله لأنه كالدخول عليه وضهم منه أى لا يلزمه حمل صغيرها معها إلا لنس أو عرف (و) جائز لا الدابة (بمعها واستثناء ركوبها) أو الجمل عليها واستعمالها فى شئ (الثلث لا جمعة) فيمنع لأنه بيع معين يتأخر قبضه ولأنه لا يدرى كيف ترجع له فيؤدى إلى الجهالة فى البيع (وكره التوسط) من الأربعة للبيعة عند اللخمي ومنه غيره ومثل الدابة التى يظهر من اللثة وعلقها فى اللثة للسكنة على المشتري وضمانها فى غير المدة للنحوط منه وفى للنحوط من البائع وذكر هذه وإن كانت مثلة بيع يفرق بينها وبين فولة (و) جاز (كراء دابة) واستثناء ركوبها (شهر) وكذا شهرين كما فى البدوة فلو نص عليها لقيم الشهر بالاولى

والفرق بين الشراء والكراء أنها فى الكراء مملوكة للمكترى فضمانها ومنافى الشراء فمملوكة للمشتري وهو لم يتمكن من تجزئتها بشره فأجيز فيه ما قل كالثلاثة لضرورة اختلاف الأغراض فخفض فى الكراء دون الشراء ومحل جوازه ما ذكر (إن لم يرضه) المكترى معنى أن لم يحصل شرط النقدان اشتراط منع التردد بين السلفية والتمنية وهو ظاهر فى النقد بالفعل ولكن حملوا شرطه على النقد بالفعل لأن الغالب فى شرطه حصوله ولسد الذريعة (و) جاز (الرضا بغير) الذات المكترية من دابة أو عبد أو ثوب (المعنى

من

من

المالكة) صفة للمعينة يبنى أن الدابة مثلا المعينة المكراة إذا ملكك في أثناء الطريق يجوز الرضا بغيرها (إن كان لغيره) **شرط** (أو تهد واضطر) إلى زوال الاضطرار لا مطلقا فان تهد ولم يضطر منع الرضا (٣٧)

بالعدل لانه نفع واجب

من الجواز كراء الدابة واستثناء منفعتها شهرا في الدابة للمعينة بذليل ما قدمه من أن الضمونة لا بد فيها من الشروع في استيفاء النفقة أو تعجيل الأجر حيث كان العقد في إبان الشيء المستأجر له فان كان قبله فلا بد من تعجيل جميع الأجرة إلا في مثل الحج فيمكن تعجيل اليسير (قوله صفة للمعينة) أي لاغير لأن إضافته لانقيده تعريفا والمالكة معرفة ولأن المعنى يميز ذلك (قوله إلى زوال الخ) أي يجوز الرضا بغيرها إلى زوال الاضطرار فبعد زواله لا يجوز لا أن الجواز مطلقا ولو زال الاضطرار قال عبيد بن ربيعة وناظر هل الاضطرار الشدة الشديدة أو خوف الرض أو ضياع المال أو اللوث (قوله مطلقا) أي تهد أم لا اضطر أم لا (قوله شامل لما إذا كانت الأجرة) أي التي لم يتقدمها والتي تقدمها (قوله وفعل المستأجر عليه) الأنسب بقوله وكراء الدابة أن يقول المكترى عليه لكنه نهى عن أن يطلق الكراء على العقد المتعلق بمنافع غير العاقل وإطلاق الإجارة على العقد المتعلق بمنافع العاقل اصطلاح غالب (قوله ومثله الخ) هذا يقتضي أن مراد المصنف بالمستأجر عليه عين ما عقد عليه وحمله بعضهم على المثل لأن الأول جواز فعله ضروري والنص عليه قليل الجدوى (قوله قدرا وضررا) راجع لكل من المثل والدون (قوله لا أكثر) أي قدرا (قوله فان خالف) أي بأن فعل ما هو أكثر قدرا ولو أقل ضررا أو ما هو دون في القدر والحال أنه أكثر ضررا وقوله ضمن أي إذا تلفت الدات المستأجرة بذلك (قوله بكسر الحاء) أي بخلاف المستعمل في حمل المرأة والشجرة فبالفتح قطع (قوله ليحمل عليها حملا) أي محمولا (قوله برؤيته) المتبادر من مقابلتها بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية وذكر شيخنا العلامة المدوني تبعا لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله أنها علمية بأن يحس يده فيلم ثقله ولا يشترط الرؤية بالبصر ومحملة على علم خاص غير المطلق بعده فتدبر (قوله أو كيله) أي كاستأجر دابتك لحمل إردب فول أو قنطار من الزيت أو مائة من الليمون (قوله راجع للثلاثة قبله) أي والمعنى إن لم يتفاوت الكيل في الثقل والوزن في الضرر ولم يتفاوت العدد في الكبر والصغر (قوله فلا بد من بيان النوع) أي لأجل أن يتنفي التفاوت في المسكيل والموزون والمعدود وذلك لأن البطيخ الكبير نوع والصغير نوع فبيان ذلك ينتفي التفاوت في المعدود (قوله والأوجه رجوع القيد الخ) وذلك لانه لا بد من بيان جنس المحمول وحينئذ فلا يعقل تفاوت إلا في العدد وهذا هو ما ارتضاه المحققون كالبساطي وابن وغيرهما \* وأعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد اتفاقا وأما بيان قدر المحمول فلا بد منه أيضا وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين وهو مقتضى تنويع المصنف وقال الأندلسيون لا يشترط ويصرف القدر للاجتهاد فإذا قال أكثر دابتك لأحمل عليها إردبا قحاً أو قنطارا زيتا أو مائة يضة جاز اتفاقا لعدم التفاوت أصلا أو أنه ان وجد فهو يسير ولو قال أحمل عليها إردبا أو قنطارا أو مائة بطيخة منع اتفاقا لعدم ذكر النوع الموجب لوجود التفاوت الكثير لأن الإردب من القول أثقل من الإردب من الشعر والقنطار من الحديد أثقل من القنطار من القطن والمائة بطيخة الكبيرة أثقل من الصغيرة وأما لو قال أحمل عليها قحاً أو قنطاراً أو بطيخاً ولم يذكر القدر فهو ممنوع عند القرويين وأجازوه الأندلسيون وصرف القدر الذي يعمل على الدابة للاجتهاد (قوله وجاز إقالة) أي جاز لمن أكثرى دابة لحمل أو لحج إقالة وقوله بشرط راجع لقوله قبل النقد وبهذه \* وحاصل قه المسئلة أن الإقالة إذا وقعت على رأس المال بأن يترك

من الجواز كراء الدابة واستثناء منفعتها شهرا في الدابة للمعينة بذليل ما قدمه من أن الضمونة لا بد فيها من الشروع في استيفاء النفقة أو تعجيل الأجر حيث كان العقد في إبان الشيء المستأجر له فان كان قبله فلا بد من تعجيل جميع الأجرة إلا في مثل الحج فيمكن تعجيل اليسير (قوله صفة للمعينة) أي لاغير لأن إضافته لانقيده تعريفا والمالكة معرفة ولأن المعنى يميز ذلك (قوله إلى زوال الخ) أي يجوز الرضا بغيرها إلى زوال الاضطرار فبعد زواله لا يجوز لا أن الجواز مطلقا ولو زال الاضطرار قال عبيد بن ربيعة وناظر هل الاضطرار الشدة الشديدة أو خوف الرض أو ضياع المال أو اللوث (قوله مطلقا) أي تهد أم لا اضطر أم لا (قوله شامل لما إذا كانت الأجرة) أي التي لم يتقدمها والتي تقدمها (قوله وفعل المستأجر عليه) الأنسب بقوله وكراء الدابة أن يقول المكترى عليه لكنه نهى عن أن يطلق الكراء على العقد المتعلق بمنافع غير العاقل وإطلاق الإجارة على العقد المتعلق بمنافع العاقل اصطلاح غالب (قوله ومثله الخ) هذا يقتضي أن مراد المصنف بالمستأجر عليه عين ما عقد عليه وحمله بعضهم على المثل لأن الأول جواز فعله ضروري والنص عليه قليل الجدوى (قوله قدرا وضررا) راجع لكل من المثل والدون (قوله لا أكثر) أي قدرا (قوله فان خالف) أي بأن فعل ما هو أكثر قدرا ولو أقل ضررا أو ما هو دون في القدر والحال أنه أكثر ضررا وقوله ضمن أي إذا تلفت الدات المستأجرة بذلك (قوله بكسر الحاء) أي بخلاف المستعمل في حمل المرأة والشجرة فبالفتح قطع (قوله ليحمل عليها حملا) أي محمولا (قوله برؤيته) المتبادر من مقابلتها بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية وذكر شيخنا العلامة المدوني تبعا لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله أنها علمية بأن يحس يده فيلم ثقله ولا يشترط الرؤية بالبصر ومحملة على علم خاص غير المطلق بعده فتدبر (قوله أو كيله) أي كاستأجر دابتك لحمل إردب فول أو قنطار من الزيت أو مائة من الليمون (قوله راجع للثلاثة قبله) أي والمعنى إن لم يتفاوت الكيل في الثقل والوزن في الضرر ولم يتفاوت العدد في الكبر والصغر (قوله فلا بد من بيان النوع) أي لأجل أن يتنفي التفاوت في المسكيل والموزون والمعدود وذلك لأن البطيخ الكبير نوع والصغير نوع فبيان ذلك ينتفي التفاوت في المعدود (قوله والأوجه رجوع القيد الخ) وذلك لانه لا بد من بيان جنس المحمول وحينئذ فلا يعقل تفاوت إلا في العدد وهذا هو ما ارتضاه المحققون كالبساطي وابن وغيرهما \* وأعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد اتفاقا وأما بيان قدر المحمول فلا بد منه أيضا وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين وهو مقتضى تنويع المصنف وقال الأندلسيون لا يشترط ويصرف القدر للاجتهاد فإذا قال أكثر دابتك لأحمل عليها إردبا قحاً أو قنطارا زيتا أو مائة يضة جاز اتفاقا لعدم التفاوت أصلا أو أنه ان وجد فهو يسير ولو قال أحمل عليها إردبا أو قنطارا أو مائة بطيخة منع اتفاقا لعدم ذكر النوع الموجب لوجود التفاوت الكثير لأن الإردب من القول أثقل من الإردب من الشعر والقنطار من الحديد أثقل من القنطار من القطن والمائة بطيخة الكبيرة أثقل من الصغيرة وأما لو قال أحمل عليها قحاً أو قنطاراً أو بطيخاً ولم يذكر القدر فهو ممنوع عند القرويين وأجازوه الأندلسيون وصرف القدر الذي يعمل على الدابة للاجتهاد (قوله وجاز إقالة) أي جاز لمن أكثرى دابة لحمل أو لحج إقالة وقوله بشرط راجع لقوله قبل النقد وبهذه \* وحاصل قه المسئلة أن الإقالة إذا وقعت على رأس المال بأن يترك

فلا بد من بيان النوع فان القول أثقل من الشعر والقنطار الحطب أضر من القطن والبطيخ قديكون كبيرا وصغيرا فلا بد من البيان إلا أن يكون التفاوت بسيرا كالبيض والليمون فيقتصر والأوجه رجوع القيد للمعدود فقط (و) جاز (إقالة) بزيادة من مكر أو مكثر (بلد القدر) للكراء (وبعده)

بحرط تعجيل الزيادة والإلزام فـخ مافي الدمة في مؤخر لانه اشترى الركوب الذي وبسبب المكثري بالزيادة التي وجبت له وسواء كانت الزيادة من جنس الكراء أولا (٣٨) وأما الاقالة على رأس مال الكراء فحاشي مطلقا بلا تفصيل (إن لم ينب) المكثري

(عليه) أي على النقد أي المقود من الكراء أصلا أو غاب غيبة لا يمكن انتفاع به فيها سواء كانت الزيادة منه أو من المكثري لكن شرط تعجيل الزيادة إن كانت من المكثري لأنه لا تمحصل غيبة على النقد فكانه لم يقبض فلم يحصل سلف من المكثري (وإلا) بأن غاب المكثري على النقد غيبة يمكنه الانتفاع به فيها (فلا) تجوز الاقالة بالزيادة (إلا من) المكثري فقط (لا) المكثري لتهمة سلفه بزيادة وجعل الدابة محللة وأما مكثرت القية المذكورة سلفا لأن القية على ما لا يعرف بينه تعد سلفا ومحل الجواز من المكثري (إن اقتضا) أي دخلا على المقاصة كما لو اكثري دابة بعشرة وقد الكراء وغاب للمكثري عليه ثم تقايلا على درهم يدفعه المكثري للمكثري فإن دخلا على المقاصة أي على اسقاط الدرهم من العشرة ويرجع عليه بتسعة جاز ولا منع لما فيه من تعميم الدين

المكثري للمكثري الاجرة في مقابلة الإقالة فهي حرة مطلقا كإن رأس المال مما يغاب عليه أم لا ، كانت قبل النقد أو بعده ، غاب المكثري على النقد أم لا ، غاية الأمر انه يجب على المكثري تعجيل رد الأجرة للمكثري إذا وقعت بعد النقد وكانت الدابة مضمونة وإلا منعت لفسخ المكثري مافي ذمة المكثري من كراء منافع المضمونة في مؤخر وأما إن كانت بزيادة فإن كانت قبل القية على النقد غيبة يمكن فيها الانتفاع به بأن لم يغب المكثري على النقد أصلا أو غاب غيبة لا يمكن الانتفاع به فيها جازت مطلقا ، كانت الزيادة من المكثري أو من الكراء ، كانت الزيادة عينا أو عرضا بشرط ان تعجل الزيادة حيث كانت من المكثري وكانت الذات المكثرة مضمونة لامعينة وإن كانت الاقالة بعد غيبة المكثري على النقد غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فتصح إن كانت الزيادة من المكثري لتهمة سلف بزيادة وإن كانت من المكثري جازت إن دخلا على المقاصة وإلا منعت لتعمير الدين وهذا كله إذا وقعت قبل سير كثير بأن لم يحصل سير أصلا أو حصل سير يسير ، أما إن وقعت بعد سير كثير جازت مطلقا برأس المال وبزيادة من المكثري ومن المكثري حصلت غيبة على النقد أم لا ، لكن إن كانت من المكثري فيشتت الدخول على المقاصة وإن كانت من المكثري فيشتت تعجيلها مع أصل الكراء في الكراء المضمون (قوله بشرط تعجيل الزيادة) أي إذا كانت من المكثري وكانت الدابة مضمونة ، أما إذا كانت معينة فلا يشترط التعجيل لأن علة فسخ الدين في الدين التي ذكرها إنما تظهر في المضمونة لأن منافع معينة لا تكون في الدمة حتى يلزم على تأخير الزيادة فسخ مافي الدمة في مؤخر (قوله وإلا لزم فسخ مافي الدمة في مؤخر) أي وهو عين فسخ الدين في الدين (قوله بالزيادة التي وجبت له) أي في ذمة المكثري (قوله على رأس مال الكراء) بأن يترك المكثري للمكثري رأس المال في مقابلة الاقالة (قوله فحاشي مطلقا بلا تفصيل) أي سواء وقعت الاقالة قبل النقد أو بعده غاب المكثري على النقد أم لا ، غاية الأمر أنها إذا وقعت بعد النقد وجب التعجيل لرأس المال إذا كانت الدابة مضمونة وإنما جازت مطلقا إذا وقعت على رأس المال لانتفاء علة المنع وهي التهمة على السلف بزيادة وفسخ الدين في الدين • وإذا علمت أنها على رأس المال جائزة مطلقا والمصنف قيد الجواز بقوله إن لم يغب تعلم أن مراده الاقالة بزيادة على رأس المال إذا كانت الاقالة من المكثري أو على المنافع إن كانت من المكثري (قوله إن لم يغب عليه) شرط في قوله أو بعده فقط (قوله لأنه لا ما لم تحصل غيبة الخ) هذا علة لجواز الاقالة بعد النقد بزيادة من المكثري إن لم يغب على النقد (قوله على النقد) أي على المقود الذي هو الكراء (قوله تسلفه) أي المكثري بزيادة أي منه (قوله جاز) أي لأن المكثري دفع عشرة أخذ عنها تسعة فقد أخذ أقل مما دفع (قوله عطف على من المكثري) هذا يقتضي أن قوله أو بعد سير كثير في الزيادة من المكثري فقط وحيث قد قوله ويشترط الخ المفيد لتعميم الزيادة في كل من المكثري والمكثري إنما هو بالنظر لنتق من خارج (قوله فتجوز بزيادة) أي من المكثري أو من المكثري (قوله وجاز اشتراط حمل هدية مكة) أي أنه يجوز للمكثري أن يشترط على الجمال حمل الهدية التي يأتي بها من مكة معه لأهل بيته مثلا أو التي يأخذها معه لمكة من كموة وطيب للكعبة قال أبو الحسن ويؤخذ من هنا جواز كسوة

(أو بعده سير كثير) عطف على من المكثري لا على إن اقتضا أي وإلا بعد سير كثير فتجوز بزيادة لانتفاء التهمة السلف حيث يشترط في زيادة المكثري فقط المقاصة وفي زيادة المكثري تعجيلها مع أصل الكراء في المضمونة لاملة السابقة (و) جاز (اشتراط حمل هدية مكة) أي ما يهدي لها من نحو كسوة كعبة وطيبها على الجمال أو ما يهدي منها وقيل معناه

أنه يجوز لرب الدابة اشتراط هدية على المكتري لأنها من الاجرة (إن عرف) قدر (٣٩) ما يهدى ولا يمنع الجعل (و) جاز للمكتري

السمكة وتطبخها إلا أن الصدقة أفضل وهذا مخصص للنهي عن كسوة الجدار اه شيخنا عدوى  
(قوله اشتراط هدية على المكتري) أي بأن يقول الجمل للمكتري حين العقد اشترط عليك حلاوة  
السلامة عند الوصول لمكة مثلا (قوله) جاز للمكتري اشتراط عتبة الاجير (التبادر من الصف  
الجواز المستوي الطرفين وهو غير مسلم وذلك لأن اشتراط المكتري على رب الدابة عتبة الاجير  
قيل إنه مندوب وقيل إنه واجب \* وتوضيح ذلك أن ركوب خادم المكتري العتبة من غير اشتراط  
قيل إنه مكروه بناء على أنه مثل المستأجر وتركيب المكتري لغيره إذا كان اكترى لركوبه مكروه  
إذا كان ذلك الغير مثله وقيل إنه حرام بناء على أنه أضر لكثرة تعبه فاشتراط العتبة على رب الدابة  
يخرج المكتري من الكراهة على الاول ومن الحرمة على الثاني ، فلذا قيل ان اشتراطها مندوب وقيل  
إنه واجب والاول قول ابن القاسم في صماع عيسى والثاني قول أصبغ ابن رشد وهو القياس (قوله الجمل)  
أي فالمراد بالاجير أجير المكتري الذي يخدمه (قوله على مكريه) أي وهو رب الدابة (قوله أي  
الميل السادس) أي بحيث ينزل المكتري من على الدابة ويركب العكام عوضه الميل السادس  
وما ذكره الشارح بيان لأصل معنى العتبة وان كان الحكم عاما في الستة أميال وغيرها (قوله لاحمل من  
مرض) صوره بعض بما إذا اكترى دابة لركوبه وشرط حمل من مرض من الجملة أو من غيرهم من  
خدمه عوضا عنه فيمنع لما قاله الشارح ، وصورة بعضهم رجال اكثروا دابة على حمل ازوادهم وعلى  
حمل من مرض منهم فيمنع لانه مجهول (قوله ولا اشتراط ان ماتت) أي لا يجوز في صلب العقد  
اشتراط (قوله الى مدة السفر) أي الى انتهاء مدة السفر (قوله لافي من فسخ الدين) أي وهو الاجرة  
في الدين وهو منافع الدابة التي يأتي بها (قوله كدواب) أي لا يجوز كراهه دواب وقوله لرجال أي كاتبة  
لرجال (قوله أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة) ظاهره أنها لو كانت مشتركة بينهم بأجزاء متساوية وكان  
الحمل مختلفا ولم يعين ما تحمله كل واحدة فانه يجوز وليس كذلك اذمقي كانت الدواب لرجال وكان  
الحمل مختلفا ولم يعين ما تحمله كل واحدة فالمنع سواء كانت الدواب لرجال وكانت غير مشتركة أو مشتركة  
بأجزاء مختلفة أو متساوية (قوله واكثر في عقد واحد) أي وبأجرة واحدة من غير أي يسمى  
لكل دابة أجرة (قوله والحمل مختلف) أي بأن كان عنده ركائب بعضها فيه إردب وبعضها فيه إردب  
وثلاث وبعضها فيه إردب ونصف (قوله والاجاز) أي والا بأن كان الحمل متعديا أو مختلفا وبين لكل  
دابة ما تحمله جاز (قوله أولا مكة) يعني أنه لا يجوز لك أن تكترى دواب محمولة لرجل أو  
لرجال لا يمكنه مختلفة كبرقة وأفريقية وطبجة في عقد واحد من غير تعيين لكل واحدة  
مكانا معينا لا اختلاف أغراض التكاثرين لأن المكتري قد يرغب في ركوب القوة للسكان البعيد  
وربها يريد ركوبه الضعيفة للسكان البعيد فلا تضمن القوة فتدخله الخطأة وقوله أولا مكة  
عطف على مقدار أي ككراه دواب كاتبة لرجال للحمل أولا مكة وليس عطفها على لرجال لايهامه  
ان الرجال يكثر مع اتهم مكرون (قوله لواحد) أي محمولة لواحد وقوله أو متعدد أي  
بمقد واحد واجرة واحدة (قوله اولم يكن العرف) هو صفة لمحدوف معطوف على دواب  
فيكون كراه المقد قبل دواب مسلطا عليه أي ككراه دواب للحمل أو كراه لم يكن العرف فيه قد  
معين أي أنه لا يجوز الكراه إذا كان معين ولم يكن العرف في البلد تعجيل الاجر المعين وان عجل  
بالفعل الا ان يشترط حين العقد تعجيل ذلك الاجر المعين والاجاز (قوله أولم يكن عرف  
مضبوط) أي بأن كانوا يتكاثرون بالوجهين التعجيل والتأخير للمعين (قوله فان لم يشترط  
التعجيل) أي والحال أن العرف عدم التعجيل (قوله جاز) أي الكراه ولا توقف صحته على

الاشتراط (عتبة الاجير)  
على رب الدابة والاجير  
الجمل للمسمى بالعكام أي  
يجوز للمكتري أن يشترط  
على مكريه ركوب العكام  
عتبه وهي رأس ستة أميال  
أي الميل السادس (لا يحمل  
من مرض) من الجملة أو  
غيرهم لفضل المريس فهو  
كالجهول (ولا) (لا) اشتراط  
إن ماتت (دابة) (مُعيّنة)  
أثناء بغيرها (إلى) مدة السفر  
أن تعد الكراه ولو تطو طالا  
فيه فسخ الدين في الدين  
فإن لا يتعد جاز (كدواب) (م)  
متعددة (لرجال) (لكل  
دابة أو مشتركة بينهم  
بأجزاء مختلفة أو لواحد  
واحدة ولغيره أكثر  
واكثر في عقد واحد  
والحمل مختلف لم يعين  
لكل دابة ما تحمله منع  
والاجاز (أو) (دواب)  
أكثر (لا يمكنه) (مختلفة)  
لواحد ومتعدد فيمنع إلا  
أن يعين لكل دابة مكانا  
(أو) (وقد) الكراه بشئ  
معين (لم يكن) العرف  
قد (أي) تعجيل كراه  
(معين) (وإن) (قد)  
أي عجل بالفعل  
فلو أكرى شيئا عرض  
بعينه أو طعام أو حيوان  
بعينه فلا بد من اشتراط  
تعجيله حيث اتفق عرف  
تعجيله بأن كان العرف  
تأخيره أو لم يكن عرف

مضبوط فان لم يشترط التعجيل فسد المقد وان عجل بالفعل كالفعل ومفهومه لو كان العرف تعجيل المعين جاز وهذا مكرر مع قوله في الاجارة

ولمحدث ان اتفق عرف تعجيل (٤٠) العين قيل كرهه لاجل قوله وان هـد وكلامه في معين غير هـد غائب بدليل قوله (٤١)

كانه الكراء (بدنانير) أو هـداهم (عينه) وهي غائبة فلو قال أو بعين غائبة لكانت أخضر وأتمصل وتعينها إما يومض أو بكونها موقوفة ضد قاض ونحوه أو موضوعة في مكان مستعد وهما معاً يعرفانها فيضع (إلا) أن يقع الكراء (بشرط الحلف) لما تلف منها أو ضاع أو ظهر زائفا فيجوز لأن شرط الحلف يقوم مقام التعجيل، وأيضاً شرط الحلف يصيرها كالمنصوفة أما الحاضرة فلا يتلف فيها اشتراط الحلف بل إن كان العرف يهدأ بجلده وإلا منع إلا بشرط الحلف قد بالعمل لهم لا (لوم) أكثرها (ليحمل) عليها ماشاء (فيجمع وكذا ليحمل عليها) لأن قوم عرف حملهم (أو لمكان شاء) من الأمانة لا اختلاف الطريق والأمكنة (أو) فيبيع رجلاً (حق) يذكر منتهى التشيع أو يكون عرف بمنتهى (أو) بمنزلة كراء الناس (الذي يظهر وأما المعلوم بينهم فيجوز (أو) قال المبكرى (إن وصلت) بالداية (في) زمن (كذا فيكدا) وإلا فيكدا

اشتراط التعجيل بل على التعجيل بالعمل (قوله) وفست ان اتفق عرف تعجيل المعين) أى ما لم يشترط تعجيله والا فلا فساد (قوله) بدليل قوله (الخ) أى لأن العطف يقتضى المغايرة (قوله) أو بدنانير) حاصله أنه لا يجوز الكراء بدنانير أو دراهم معينة غائبة حين العقد بأن كانت موقوفة على يد قاض وهما يعرفانها معاً حيث كان عرف البلد عدم تعجيل المعين، إلا إذا شرط المبكرى أنها إذا تلفت كلا أو بعضاً أخلف ما تلف فشرط الحلف في العين يقوم مقام شرط التعجيل في المعين غير العين يقول المصنف وبدنانير أى والحال أن العرف عدم تعجيل المعين كما هو الموضوع، هذا وما ذكره المصنف من منع الكراء بالعين المعينة إذا كانت غائبة إلا إذا شرط الحلف هو قول ابن القاسم وقال غيره بالجواز وإن لم يشترط الحلف والقولان مبنيان على أن العين تتعين بتعيينها أم لا، الأول لابن القاسم والثاني لغيره انظر بن (قوله) ونحوه (أى كدوع) (قوله) وهما معاً يعرفانها) راجع لجميع ما قبله (قوله) إلا أن يقع الكراء) أى بالدنانير المعينة الغائبة وقوله لما تلف منها أى قبل قبض المبكرى لها (قوله) فيجوز (أى الكراء بها) (قوله) يقوم مقام التعجيل) أى لعدم تعلق الأغراض بذاتها غالباً فلذا اغتفر فيها التأخير مع شرط الحلف بخلاف غير التقدم من الطعام والعروض فإن الأغراض تتعلق بها فلذا اشترط تعجيلها ولا يكفي فيها شرط الحلف (قوله) أما الحاضرة (أى أما الكراء بالعين المعينة الحاضرة) (قوله) فلا يتأني فيها اشتراط الحلف) فيه نظر بل يتأني إلا أنه لا يكفي، فالأولى أن يقول فلا يكفي فيها اشتراط الحلف (قوله) بل أن كان العرف (الخ) أى وحينئذ فالعين الحاضرة مثل المعين غير المعين كالعرض (قوله) جاز (أى العلة ان تعدت بالفعل) (قوله) وإلا (أى ولا يكن العرف بعدها بل تأخيرها أو كان العرف غير متضبط وقوله) منع أى الكراء بها (قوله) أو أكثرها ليحمل عليها ماشاء) يعنى أن من أكثرى دابة ولم يعين ما يحمله عليها بل قال أحمل عليها ماشئت فانه لا يجوز والظاهر أن من هذا القبيل كراء جمال فارغ ملائ التعارف عند حجاج مصر ثم إن قوله أو ليحمل عليها ماشاء يقتضى أنه إذا عين نوع المحمول دون قدره فانه يكفي ويحسنها ما تطيقه وهو قول الأندلسيين وقوله فيما مر وحمل برؤيته أو كيله أو وزنه أو عدده إن لم يتفاوت يقتضى أنه لا بد من معرفة قدر المحمول زيادة على بيان نوعه وهو قول القرويين عن ابن القاسم، فنى كلامه إشارة للقولين وقد قدمنا ذلك (قوله) وكذا ليحمل عليها (أى ولم يقل ماشاء) (قوله) إلا من قوم (الخ) أى إلا أن يكون المبكرى من قوم عرف حملهم بكونه من الحطب أو اللع أو القمح أو يحملها ما تطيق (قوله) أو لمكان شاء (أى كأكثرى منك دابة إلى المكان الذى أريد الذهاب إليه بكذا وقوله أو ليشيع رجلاً أى كأكثرى دابتك لأشيع عليها فلانناو لاجل ملاقاته من سفره (قوله) أو بمنزلة كراء الناس) أى لموضع معين بأن يقول أكرى دابتك للمحل الفلانى بمنزلة ما يكرى به الناس في هذا اليوم فلا يجوز لاجل كبيع سلمة بقيمتها (قوله) وأما المعلوم أى كالموجرى العرف بأن الكراء للمحل الفلانى بكذا وقال أكرىها منك بمنزلة ما يكرى به الناس فانه يجوز (قوله) أو ان وصلت في كذا فيكدا) أشار به لقول مالك في اللوازية ومن أكثرى من رجل دابة على أنه إن وصل مكة في عشرة أيام فله عشرة دنانير وإن وصلها في أكثر فله دون ذلك لا يجوز لأنه شرط لا بد من ملكه من الكراء اهـ ويصح الكراء قبل الركوب فإن ركب المكان الذى سماه فله كراء للمثل في سرعة السير وبطئه ولا ينظر لما سماه (قوله) ولا فيكدا أو بجانا) اعلم ان اللع في الثانى مطلق، وأما الاول فهو مقيد بما اذا وقع العقد على وجه الالتزام ولو لأحدهما وكان على وجه تردد فيه النظر احترازاً عما اذا كان الأسهل أكثر أجرة وكان على وجه الالتزام لرب الدابة لان رب الدابة يختاره ولا محالة والآخر داخل عليه وكذا ان كان الأسهل للمبكرى

(أو ينتقل) المكترى بالدابة (بلد) أخرى (وان ساوت) العقود عليها مسافة وسهولة أو صعوبة لانيه من فسح ما في الدابة في مؤخر ولأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض كخوف الأعداء والقصاب في (٤١) طريق دون أخرى وقد يكون العدو

لخصوم رب الدابة وضمن إن خالف ولو بساوى لانه صار كالقاصب ولذا قيل إن انتقاله إلى مسافة أخرى أقل من الأولى كذلك وظاهر أن الواو هنا للمبالغة أى هذا إن زادت بل وان ساوت لأنه لما كان يتوهم جواز المسافة المساوية كالحمل المساوى دفعه بقوله وإن ساوت والفرق بينها وبين الحمل المساوى ما ذكرنا من أن المسافة تختلف بها الأغراض ، قرب مسافة تظن سالمة وفي الواقع ليست كذلك نعم ظاهر الصنف أن الدون جائزة وقد قل به بل ورجح وفيه نظر (إلا ياذن) من ربا فيجوز العدول إلى أخرى (كإدافه) أى كما لا يجوز أن يردف رب الدابة شخصا (خلفك) يا مكترى (أو حمل) عليها (مك) متاعاً لأنك باكرائها منه ملكك منفعة ظهرها فلا كلام لربها (والكراء لك) حيث وقع ذلك (إن لم تحمل زنة) قيد في النع وفي كون الكراء لك أى فإن اكرتها لتحمل

أقل أجرة وكان العقد على وجه الالتزام له فإن المكترى يختاره ولا محالة وحينئذ فالمقد جائز كما أنه لا يمنع إذا كان العقد بخيارهما (قوله أو ينتقل بلد) يعنى أن الشخص إذا اكرى دابة للبد سواء كانت الدابة مضمونة أو معينة فقد أجرها أم لا فليس له أن يرغب عن تلك البد ويسير لغيرها إلا بإذن ربا فيجوز ثم إن قوله أو ينتقل بالنصب عطف على شرط المقدر في قوله لا حمل من مرض من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل لا على حمل. وإلا كان شرط التقدم مساطاً عليه فينحل المعنى لا لشرط حمل من مرض ولا لشرط أن ينتقل الخ وهذا فاسد لأن شرط الانتقال لا يوجب منعاً ولا فساداً لأن الانتقال بالاذن إلى المساوى جائز وحينئذ فشرط الانتقال اليه في العقد لا يفسده (قوله ما في فسح ما في الدابة) أى وهى الأجرة وقوله في مؤخر أى وهو السير للبلد الأخرى وفيه أنه لاصحة لهذا التعليل لأن الفرض أنه انتقل بالإذن فهو محض تعدد والفسح إنما يكون منهما فلاولى حذف هذا التعليل والاقصار على ما بعده (قوله ولأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض) أى فقد يكون ربا له غرض في عدم ذهابه بها لغير الوضع الذى أكرها له خوفاً عليها من عدو أو غاصب (قوله وضمن إن خالف) أى وتلفت وقوله ولو بساوى أى هذا إذا كان تلفها بغيره عمداً أو خطأ بل ولو كان بساوى (قوله ولذا) أى ولاجل هذا التعليل (قوله كذلك) أى لا يجوز ويوجب الضمان إذا تلفت الدابة (قوله وفيه) أى الترجيح نظر لما علمت أن المكترى إذا خالف صار بمخالفته كالقاصب وهذا التعليل جار في المخالفة للدون كما هو جار في المسافة الزائدة والساوية (قوله إلا ياذن من ربا) أى إلا إذا كان العدول عن المسافة المعقود عليها لغيرها باذن من رب الدابة (قوله فيجوز العدول إلى أخرى) أى ولو كانت تلك الأخرى أزيد في المسافة لانه ابتداء عقد وهذا هو المعتمد وقيل يمنع لانه فسح دين وهو الاجرة في دين وهو السير للبلد الأخرى وحمل هذا الخلاف إذا كان الاذن من ربا لم يقع بعدالة وأما إن وقع بعدالة وبعد رد التقديان كان قد جاز العدول للأخرى باذن رب الدابة قولاً واحداً (قوله أى كما لا يجوز أن يردف رب الدابة شخصاً خلفك يا مكترى) أى إلا إذا كان باذنك (قوله أو حمل عليها معك متاعاً) أى مع حملك أو تحتك (قوله قيد في النع) أى منع حمل معك متاعاً (قوله جاز لربها أن يحمل مع حملك) أى إذا كان زيادة الحمل لا تضر بالمكترى فان ضرت به كما إذا كان يصل في يومه بدون الزيادة وإذا زاد لا يصل إلا في يومين فإن المكترى يمنع من الزيادة حينئذ كما في (قوله لا في خصوص ما قبله) أى وهو قوله والكراء لك أن لم يحمل زنة (قوله وضمن المكترى) أى قيمة الدابة إن تلفت وأرض عيها إن تعيت (قوله إذا اكرى لغير أمين) أى ولو كان هو أى المكترى غير أمين إذ قد نعى ربا أن الأول براءى حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني (قوله أو أضر) أى ولو كان دونه في الثقل بأن كان من عادته عقر الدواب (قوله ولربها اتباع الثاني) أى وإذا اكرى المكترى لغير أمين كان لربها اتباع الثاني بقيمتها إذا تلفت وبأرض عيها إن تعيت أى وله اتباع الأول وقوله حيث علم الخ أى بأن علم الثاني أنها بيد الأول ببراء وأن ربا منعه من كرائها وقوله ولو بساوى أى هذا إذا تلفت بغيره عمداً أو خطأ بل ولو تلفت بساوى وقوله أو لم يحمل أى الثاني بتعدى الأول بأن ظن أنه مالك لها أو مكترى فقط (قوله وكذا إن كانت خطأ الخ) أى وأما لو تلفت بساوى فإن علم أنها بيد الأول ببراء فربها تضمنته إن أعدم الأول

(٦ - دسوقى - ج) عليها زنة كقنطار كذا جاز لربها أن يحمل مع حملك والكراء له وقوله (كالفينة) تشبيهه في جميع ما مر من قوله وكراء الدابة كذلك إلى هنا لا في خصوص ما قبله (وضمن) المكترى (إن اكرى) الدابة مثلاً (لغير أمين) أو أقل أمانة أو لأقل منه أو أضر ولربها اتباع الثاني حيث علم بتعدى الأول ولو بساوى أو لم يعلم وتعتمد الجنسية وهكذا إن كانت خطأ منه على أحد القولين



( أو عطبت زيادة مسافة ) طى ( ٤٢ ) الى اكراى اليها ولو قلت كالميل كانت تعطب بمثلها أولاً ، وقوله زيادة أى بسببها

احترز به عن السماوى فلا يضمن وإنما عليه كراء الزائد مع الكراء الأصلى وأما فى موضوع المصنف فله الكراء الاول وغير بين ان يأخذ كراء الزائد أو قيمة الدابة فله الاكثر منهما (أو) عطبت بزيادة ( حمل تعطبه ) أى بمثلها فيضمن أى غير ربهما فى اخذ كراء الزائد مع الاول أو قيمتها يوم التمدى فان اختار القيمة فلا شيء له من كراء اصلى ولا زائد ، وهذا ان زاده من اول المسافة فازداد أثناءها خير بين أخذ قيمتها يوم التمدى مع كراء ما قبل الزيادة وبين الكراء الاول والزيادة ( وإلا ) بأن زاد حمل ما لا تعطبه وعطبت ( فالكراء ) أى كراء الزائد مع الاول ( كأن لم تعطبه ) فى زيادة المسافة أو الحمل ولا تخيير لربها ( إلا أن يجسها ) المكترى بعد مدة الاجارة ( زماناً كثيراً ) كما لو اكرأها يوماً أو يومين مثلاً فجسها عنده شهراً أو حتى تغير سوقها الذى نراد له يبعأ أو كراء ( فله ) أى لربها مع الكراء الاول ( كراء الزائد ) الذى جسها فيه ( أو قيدها ) يوم التمدى مع الكراء الاول ومفهوم

فقط وان ظن أنها ملكه فلا رجوع له عليه بشيء ولو أعدم الأول وحاصل ما ذكره الشارح مع زيادة أن الدابة إذا تلفت عند الثاني فاما بفعله عمداً أو خطأً أو بسماوى وفى كل إما أن يعلم الثانى بتعدى الأول بأن يعلم أن الدابة بيده بكراء وأن ربهامنه من كرائها أو يعلم أنه مكتر فقط أو يظن أنه للمالك فان تلفت بفعله عمداً ضمن مطلقاً وان تلفت بفعله خطأ فان علم بتعديه ضمن وإلا قولان وإن كان بسماوى فان علم بتعديه ضمن مطلقاً وإن علم بأنه مكتر فقط ضمن إن أعدم الأول وإن ظن المالك فلا ضمان عليه ( قوله أو عطبت بزيادة مسافة ) حاصله ان الصور ثمانية لان المكترى إما أن يزيد فى المسافة أو فى الحمل ، وفى كل إما أن تكون الزيادة شأنها ان تعطب بهأماً لا ، وفى كل إما أن تعطب بالفعل أم لا ، وقد تكلم المصنف طى جميعها ( قوله ولو قلت ) أى الزيادة كالميل أى وأما زيادة خطوة ونحوها مما يعدل الناس اليه فلا ضمان إذا تلفت بزيادته قال فى التوضيح مقتضى كلام المصنف أن الدابة إذا عطبت بزيادة المسافة يضمن مطلقاً ولو كانت الزيادة خطوة وهو قول نقله ابن اللواز أبو الحسن وهو خلاف للدونة لانه فيها يضمن فى الليل ونحوه وأما مثل ما يعدل الناس اليه فى المد فلا ضمان ( قوله أى بسببها ) أى سواء عطبت فى الزيادة أو فى المسافة المقنود عليها ، لكن فى حال رجوعه عند ابن الماجشون وأصبح إلا أن أصبح قيد الضمان فى هذه الحالة أى عطبها فى المسافة المقنود عليها بما إذا كثرت الزيادة وأما ابن الساجشون فلم يجيد وقال سجنون لا ضمان إذا كان العطب فى المسافة المقنود عليها واستحسن ابن يونس قول ابن الساجشون وهو الضمان إذا تلفت فى المسافة المقنود عليها فى حالة الرجوع ولو قلت الزيادة وقال شيخنا مفاد بعضهم أنه المتمد ( قوله احترز به عن السماوى ) أى مما إذا زاد فى المسافة لأنها تلفت بأمر سماوى ، وقوله فلا يضمن أى قيمة الدابة ( قوله وأما فى موضوع المصنف ) أى وهو ما إذا زاد المكترى فى المسافة وتلفت الدابة بسبب زيادة المسافة ( قوله بين أن يأخذ كراء الزائد ) أى مضموماً للكراء الأصلى ( قوله أو قيمة الدابة ) أى مع الكراء الاول وقوله فله الاكثر منها أى من القيمة وكراء الزائد مضموماً للكراء الاول ( قوله مع الاول ) أى وهو الكراء الأصلى ( قوله ولا زائد ) أى ولا شيء أزيد من الكراء الأصلى ( قوله فان زاد أثناءها ) أى فان زاد فى الحمل فى أثناء المسافة ( قوله والزيادة ) أى وكراء الزيادة ( قوله وإلا فالكراء ) أى وإلا فاللازم له الكراء ( قوله كان لم تعطبه فى زيادة المسافة أو الحمل ) كانت الزيادة تعطب بمثلها أم لا فله كراء ما زاد من مسافة أو حمل مع الكراء الاول ولا تخيير لربها قيمتها ( قوله إلا ان يجسها ) هذا استثناء عما بعد الكاف فكأنه قال ان زاد فى المسافة أو فى الحمل ولم تعطبه فليس له إلا الكراء ما لم يجسها الخ ثم ان هذا الاستثناء يحتمل الاتصال فيكون فى موضوع ما إذا جسها مستعملاً لها فى حمل أو غيره ويكون حينئذ ساكتاً عما إذا جسها من غير استعمال ويحتمل الاقطاع فيشمل ما إذا جسها بلا استعمال ولا يبعده قوله كراء الزائد لأن المراد الزائد على مدة الكراء الاول استعمالها فيه أم لا واحتمال الاقطاع آتم فائدة ولذا قال ابن عاشر سوق هذه المسئلة فى حيز الاستثناء يوم تفرجها على التمدى بزيادة المسافة أو الحمل وليس كذلك فلو قال المصنف وان جسها الخ كان اخصراً وأوضح اهـ بن ( قوله فله كراء الزائد أو قيمتها ) ظاهره انه غير بين الامرين وهو كذلك ونحوه فى المدونة ( قوله فليس له إلا كراء الزائد ) أى مع الكراء الاول ( قوله ولك فسح عضوض ) أى ولك البقاء بالكراء المقنود عليه إذ خيرتك تنفى ضررك والمراد انه اطلع على كونه عضوضاً بعد العقد لا عنده ( قوله أى يضمن من قرب منه ) أى اطلع على انه حصل منه ذلك فى مرات متعددة فى ساعات ( قوله فليس المراد المبالغة فى العوض ) أى ان تكرراره فى الساعة الواحدة ليس لازماً وإلا فوقع ذلك فائدة

فى

كثيراً أنه لو جسها يسيراً كاليومين فليس له إلا كراء الزائد ( ولك ) أيها

للمكترى ( فسح ) اجارة دابة ( عضوض ) أى يضمن من قرب منه فليس المراد للبالغة فى العوض ( أو جوح ) أى

صعب لا ينقاد بسهولة (أو أعشى) لا يصير ليلاً (أو) ما كان (دبره فاحشاً) يضرب بريرة أو حمله أو برائته راكبه (كأن) يكثرى ثورا على أن (يطحن) مثلاً (لك كل يوم) مثلاً (إرد بين) مثلاً (بدره) مثلاً (فوجد) (٤٣) لا يطحن (في اليوم) (إلا) (إردباً) مثلاً

فالمراد أقل مما وقع عليه العقد فلك الخيار في الفسخ والإبقاء ثم استخفله في الإردب نصف درهم وإن بقي فهل كذلك أو عليه جميع الكراء لأن خبرته تنفي ضرره استظهر كل منهما ثم إن هذا الفرع مما جمع فيه بين الزمن والعمل والجمع بينهما كما في سداد الكراء حيث تساوى على العتد أو زاد العمل على الزمن اتفاقاً فإن زاد الزمن على العمل فهل تفسد وهو ما شهره ابن رشد وأولاهو ما يفيد كلام ابن عبد السلام اعتداه كما تقدم فيحمل ما هنا على أنهما حين عقدا الكراء اعتقدا أن الزمن يزيد على العمل بدليل قول المصنف فوجد الخ (وإن زاد) للكبرى في حمل الدابة أو في الطحن (أو نقص ما يشبه الكيل) (المتعارف أي ما يشبه أن يزداد في كيله أو ينقص باعتبار اختلاف السكايل) (فلا لك) يامكرى في الزيادة (ولا عليك) في النقص فهذه المسئلة أعم مما قبلها فتشمل

في العمر مثلاً ليس عيها هذا ويصح بقاء البالغة باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأنها (قوله أو أعشى) أي إذا كان أكثره ليسير به ليلاً قط كما قيده اللخمى وظاهر للدونة كظاهر للنصف خلافة وهو المعتمد فتح أكثره ليسير به ليلاً أو نهارة أو فيهما فوجده أعشى ثبت له الخيار إما أن يرد أو يتناك به بجميع الكراء المسمى كما أن عليه جميع الكراء إذا أكثره ليسير به ليلاً أو لم يسر به إلا نهارة وما في عقب من أنه إذا علم به وتماصك يحط عنه ارش الغيب بأن يقال ما أجرته على أنه سالم وما أجرته على أنه أعشى ويحط عنه بنسبة ذلك من الكراء فهو خلاف النقل كافي بن نعم إذا لم يطلع المكترى على أنه أعشى إلا بعد انقضاء السافة المستأجر عليها فإنه يحط عنه من الاجرة بحسبه كما في المجموع (قوله أو كان دبره فاحشاً) أي كان دبره للوجود حال العقد ولم يطلع عليه إلا به فاحشاً وأشار الشارح بتقدير كان إلى أن دبره اسم كان محذوفة وفاحشاً خبرها والداعي لذلك أن هذه الجملة معطوفة على المعنى إذ التقدير لك فسخ ما كان عضواً أو جوحاً أو أعشى أو كان دبره فاحشاً (قوله أو برائته راكبه) أي أو يضرب برائته راكبه فإن كان الراكب لا يتضرر برائته لكونه لا يشم فلا خيار له (قوله استظهر كل منهما) الأول استظهره تت وصوبه طفى والثاني استظهره الشيخ أحمد الزرقاني (قوله بدليل قول المصنف فوجد الخ) أي فإنه ظاهر في أنها لم يدخل على طحن إردب وإنما دخل على طحن إردبين وقد يقال لا حاجة لما ذكره من الحل بل يعمل على أن الزمن أزيد من العمل في الواقع لكن وجد الثور لا يطحن إلا إردباً لمجزه لا لضيق الزمن (قوله ما يشبه الكيل) أي زاد ما يشبه أن يكون زيادة في الكيل أو نقص ما يشبه أن يكون نقصاً في الكيل كأن يستأجره على طحن إردب فيطحن ما يزيد عليه ما يشبه أن يكون زيادة في كيله كأن يطحن به خمسة وعشرين ربحاً أو يطحن عليه ما ينقص عن الإردب مما يشبه أن ينقص في كيله كأن يطحن به ثلاثة وعشرين ربحاً (قوله فلا لك) أي فليس لك يامكرى أجره في الزيادة ولا يرجع عليك يامكرى بأجرة النقص (قوله فهذه المسئلة أعم مما قبلها) أي فهي مستأنفة وليست من تنمة ما قبلها (قوله فتشمل مسألة الثور) أي السابقة لذلك التي استأجره على طحن إردب كل يوم فوجده كذلك ثم زاد المكترى على ذلك أو نقص ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل (قوله وغيرها) أي كما إذا استأجره على حمل إردب فتح فزاد المكترى عليه أو نقص عنه ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل

فصل في كراء الحمام والدار (قوله جاز كراء حمام) يصح أن يراد بالكراء الاكتره ويصح أن يراد به الاكراء أي جاز للإنسان أن يكثرى الحمام من غيره أو جاز له أن يكره لغيره واعلم أن الاكراء والاكتره متلازمان فتح جاز أحدهما جاز الآخر لأن العقد لا يكون جائزاً من أحد الجانبين دون الآخر فلا وجه لأولوية كون المراد بالكراء في كلام المصنف الاكتره دون الاكراء (قوله لجواز دخوله بمرجوحية) المرجوحية أعماهي إذا دخله مع قوم مستترين وغلب على ظنه عدم كشف المورة لأن دخوله في هذه الحالة مكروه إذ لا يأمن أن ينكشف عورة بهنهم فيقع بصره أو بصر غيره على مالا يجوز وقبل أن دخوله في هذه الحالة جائز أما لو دخله للتنظيف مع زوجته أو أمته أو منفرداً فلا كراهة في ذلك كما قررر شيخنا وإذا علمت ذلك تعلم أن الأولى للشارح أن يقول

مسئلة الثور وغيرها واقه أعلم [درس] فصل في ذكر فيه كراء الحمام والدار والعبد والأرض واختلاف التكايرين فقال (جاز كراء حمام) بتشديد الليم وهو بيت الماء المعد للحموم فيه بالماء الساخن لتنظيف البدن والتداوى وإنما جاز كراءه لجواز دخوله بمرجوحية إذا كان لمجرد التنظيف وغلب على ظنه عدم كشف المورة أو عدم رؤيتها

ولتأدي مجوز عند الأمن مما ذكره والإحرام (وكان) يجمع وفرن وحانوت ونحوها (غائبة) فأولى حاضرة (كبيها) وهي غائبة فلا بد من رؤية سابقة لا تغيب بعدها (٤٤) ولو صدق أو بوصف ولو من المكري أو على خيار بالرؤية (أو) كراء (نصفها) مثلا والباقي

له أو لشريكه (أو) كراء (نصف عبد) أو دابة لشريك أو غيره ويستعمله المكري يوم أو لملك يومًا وإن كان له غلة اقتسامها على الحصص (و) جاز الكراء الدار مثلا (شهرًا) على شرط (إن سكن) للمكري (يو) مثلا من الشهر (لزم) الكراء أي العقد (إن ملك) للمكري (البقية) أي بقية المدة والمراد أن محل الجواز أن دخلا على أن المكري يملك الانتفاع بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما لو دخلا على أنه أن خرج المكري رجعت لربها ولا يتصرف فيها المكري بكراء ولا غيره لم يجز ودخولها على ملك البقية إما بالشرط أو بعدم اشتراط ما ينال ذلك كالاتفاق بخلاف ما إذا دخلا على ما ينافيه كدخولها على أنه أن خرج رجعت الدار للاستأجرة لربها أو على أن لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فيمنع ويفسخ ولو استقط الشرط في الأول لشدة الضرر بخلاف إسقاطه في الثاني فيصح

الجواز دخوله وإن كان الجواز قد يكون مرجوحا تأمل (قوله) مجوز أي بدون قيد المرجوحية وقد يجب إذا تعين طريقا للدواء (قوله) كبيها أي ويكون كراؤها وهي غائبة كبيها وهي غائبة (قوله) فلا بد من رؤية سابقة أي من المكري وقوله وبوصف أي أو يكون كراؤها ملتبسا بوصف وقوله أو على خيار أي للمكري لكن إن كان برؤية سابقة أو بوصف من غير المكري جاز النقد وإن كان بوصف من المكري امتنع النقد كما في بن عن أبي الحسن كما يمنع إذا كان على خيار (قوله) أو لشريكه أي والحال أن صاحب النصف أكرى حصته لغير صاحب النصف الثاني خلافا لابي حنيفة وأحمد القائلين بمنع كراء الشارع لغير الشريك ولو قال المصنف كبيها أو نصفه بتذكير الضمير العائد على ما ذكر من الحمام والدار لكن أحسن الآن يقال إنه أنت الضمير باعتبار المذكورات وأن الضمير راجع لخصوص الدار ويعلم الحمام بالمقايضة (قوله) يوما أي مثلا (قوله) وشهرا الخ) حاصله أنه يجوز كراء المقار شهرا مثلا على شرط أنه أن سكن مكري يوما أكثر من الشهر لزمه الكراء أي العقد وتلزمه الاجرة بتأديها ولو خرج منه وعمل الجواز أن دخلا على أن المكري يملك بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما لو دخلا على أنه أن خرج المكري منه رجعت المقار لربه ولا يتصرف المكري في بقية المدة لا بكراء ولا بغيره فان ذلك لا يجوز. واعلم أن الكراء في هذه المسئلة من قبيل الكراء بخيار فيمنع فيها النقد ولو تطوعا كما في بن ثم إن ظاهر كلام المصنف سواء عين الشهر كرجب أم لا ويكون الشهر محسوبا من يوم العقد في الثاني ولزمه الكراء بسكنى يوم ولو آخر يوم منه لا أن سكن بعض يوم ولأن مضي شهر من يوم العقد أومضى الميعين فلا يلزمه ما بعده ولو سكن فيه يوما (قوله) على أنه أن خرج المكري أي بعد سكنى اليوم (قوله) ولو أسقط الشرط في الأول أي في الفرع الأول وهو ما إذا شرط على المكري على أنه أن خرج رجعت الدار المستأجرة لربها (قوله) بخلاف إسقاطه في الثاني أي وهو ما إذا شرط على المكري على أنه أن خرج من الدار فلا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها والحاصل أنها أن دخلا على أن المكري إذا خرج منها في أثناء المدة فإنه لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فان العقد يكون فاسدا فان أسقط الشرط صح العقد وهذا ما لا ين عرفة وبعض القرويين وهو المعتد وقال اللخمي العقد صحيح والشرط باطل فلا حاجة لإسقاطه لصحة العقد وهو ضعيف (قوله) وعدم بيان الخ) يعني أن الاجارة تجوز مدة معلومة كقوله أستأجر منك شهرا أو سنة من غير أن يذكر ابتداء ذلك ويجعل ابتداء ذلك من يوم العقد (قوله) وجية الخ) أي سواء كان الكراء وجية وهو ظاهر أو مشاهرة لأنه لما كان متمكنا من السكنى وإن لم يكن العقد لازما كفي ذلك ما لم يحل عن نعمه (قوله) فان وقع أي الكراء على شهر في اثنته ثلاثون يوما من يوم العقد فان وقع العقد على شهر وكان العقد في أوله لزمه كله على ما هو عليه من قص أو تمام وكذا السنة إذا وقع العقد عليها فان كان في أول يوم منها لزمه اثنا عشر شهرا بالأهلة وإن كان بعد ما مضى من السنة أيام لزمه أحد عشر بالأهلة وشهر ثلاثون يوما واعلم أن قول المصنف وحمل من حين العقد إذا ذكر الكراء مدة ولم يعين لها مبدءا فإن أكرها لربك الموضع كذا من غير ذكر مدة ثم حبسها للمكري فلربها كراء المثل مدة الحبس والكراء الأول باقي كما قال ابن الحاجب ولا يقال إن الكراء يحمل على أنه من يوم العقد فلا يلزم إلا الكراء الأول لأنه هو الذي حصل العقد عليه

أو سنة مثلا من غير ذكر مبدء (وحمل من حين العقد) وجية أو مشاهرة فان وقع على شهر في اثنته ثلاثون يوما من يوم العقد (د) جاز الكراء (مشاهرة) وهو عبارة عندهم مما عبر فيه بكل نحو كل شهر يكندا أو كل يوم أو كل جمعة وكل سنة بكندا

( ولم يلزم ) الكراء (لها) فلكل من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء ولا كلام للآخر (إلا بتقدير قدره) أي فيلزم بقدر ما قد له فإذا اكرأها على أن كل شهر يدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أشهر ومحل الزوم إن لم يشترط عده وإلا فسد العقد لما يلزم عليه من كراء بخيار والتردد بين السلفية والتمنية (كوجية) وهي لقب لمدة محدودة كما أن الشاهرة لقب لمدة غير محدودة كما تقدم وهو تشبيه في الزوم المفهوم من قوله قدره قدأولا ( بشهر كذا ) بالإضافة أو سنة كذا أو يوم كذا أو عشرة أشهر أو أعوام أو أيام بكذا فان بين البداء وإلا فمن يوم العقد كإمام والباء في كلامه لتصوير ولو أبدلها بكاف التثنية لكان ( ٤٥ ) أي (أو هذا الشهر) وهذه

السنة (أو شهراً) بالتكبر ووجه كونه وجية أنه لما قد عرف إطلاق الشهر على ثلاثين يوماً وإذا لم يكن البداء محل من حين العقد صار بمنزلة قوله هذا الشهر والحق أنه يجري فيه التأويلان الآتيان في سنة إذ لا فرق (أو إلى شهر كذا) أو إلى سنة كذا أو إلى يوم كذا كل ذلك وجية تلزم بالعقد قدأولا ، ما لم يشترط أو أحدهما الحل عن نفسه متى شاء فيكون العقد منحلًا من جهته إن لم يحصل نقد (وفي) قوله أكثرى منك هذا الشيء (سنة بكذا تأويلان) في كونه وجية لاحتمال ارادة سنة واحدة بمبدؤها يوم العقد فكانه يقول هذه السنة وهو تأويل ابن بسابة والاكثر بل هو ظاهرها أو غير وجية لاحتمال ارادة كل سنة وهو تأويل أبي محمد صالح ومثل سنة شهر لعدم الفرق خلافاً لمن جعل فرقا وجزم الصنف بأنه وجية بشر

لما علمت أن هذا فيما إذا ذكرت مدة الكراء ولم يعين لها مبدأ ( قوله ولم يلزم لها ) اللام زائدة فلا يقال أن يلزم متعدد بنفسه فلا شيء عداه باللام أو يقال إن اللام متعلقة بفاعل يلزم كما أشار له الشارح ولا يقال يلزم عليه عمل ضمير للصدر لأنه يقتضي في الجار والمجرور ما لا يقتضي في غيره كقوله :

وما الحرب إلا ما علمت وذقم • وما هو عنها بالحديث للرحم

( قوله فلكل من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء ) هذا قول ابن القاسم في الدونة وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة • وحاصله أنه لا يلزم الكراء في الشهر الاول ولا فيما بعده ولم يكتري أن يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحساب ما سكن وقيل يلزمهما المحقق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده ، وقيل يلزمه الشهر إن سكن بعضه فإذا سكن بعض الشهر لزم كلاً من الكرى والمكتري بقيته وليس لاحدهما خروج قبله إلا برضا صاحبه ومن قام منهما عند رأس الشهر فالقول قوله ، قال الشيخ ميارة وبهذا الأخير جرى العمل عندنا ( قوله ان لم يشترط عده ) أي عدم الزوم وأنه يخرج متى شاء ( قوله من كراء بخيار ) أي والكراء بالخيار يتمتع فيه النقد كإمام ( قوله لقب لمدة محدودة ) أي سواء كانت معينة أم لا كما إذا قل هذه السنة أو هذا الشهر أو سنة كذا أو شهر كذا أو يسمى العدد فيما زاد على الواحد فقال سنتين أو ثلاثاً وذكر انتهاء الاجل بأن قل أكثرها إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا وأما لو سمي العدد وكان واحد ففيه خلاف فقيل أنه من الوجية وقيل أنه من الشاهرة وسيأتي ذلك ( قوله فان بين البداء ) أي فالامر ظاهره وإلا الخ ، وقوله نان بين الخ أي في قوله عشرة أشهر وما بعده ( قوله ومثل سنة ) أي في جريان التأويلين شهراً ففيه التأويلان أيضاً كما يفيد كلام عياض إذ لا فرق بينهما خلافاً لظاهر المصنف من أنه وجية قطعاً حيث ذكر ما فيه الخلاف بعده ( قوله وجزم المصنف بأنه ) أي شهراً حيث ساقه فيما هو وجية قطعاً ( قوله وأرض مطر ) عطف على حمام كما أشار له الشارح ( قوله أو أكثر ) أي كأربعين سنة ( قوله وسواء الخ ) تعميم في المفهوم أي فان حصل اشتراط النقد فسد العقد سواء حصل نقد الخ ( قوله وان لسنة ) أي وان اشترط النقد لسنة ( قوله تشبيه في الجواز ) أي لا تمثيل لثلاثين ساكنة عن أرض المطر المأمونة فلا يعلم حكم النقد فيها مع نص الامام على جوازه فيها ، كذا قيل ، وفيه أنها داخلة تحت كاف التثنية فلهذا القائل أراد السكوت باعتبار الصراحة • والحاصل أن قوله كالنيل يصح جعله تشبيهاً ويصح جعله تمثيلاً

لترجيح الأول وإن الثاني لا يعول عليه ( و ) جاز كراء ( أرض مطر ) للزراعة (عشرأ) من السنين أو أكثر فلا مفهوم لشر (إن لم ينقد) الكراء الوجه أن يقول أن لم يشترط النقد وسواء حصل نقد بالتأمل أم لا وأما النقد تطوعاً بعد العقد فجاز ( وإن لسنة ) مبالغة في المفهوم أي فان اشترط النقد فسد وان لسنة من السنين (إلا) الأرض (للمأمونة) أي التمتع ربحاً بالمطر عادة كبلاد الشرق فيجوز كراؤها بالنقد الأربعين عاماً فحل اللع في غير المأمونة ، فالحاصل أن أرض الطر غير المأمونة يجوز كراؤها سنتين بشرط عدم اشتراط النقد ويجوز في المأمونة مطلقاً إذ لا يتردد الكراء فيها بين السلفية والتمنية ( كالنيل ) تشبيه في الجواز

أى كجواز كراء أرض النيل للمأونة (والعينة) بفتح اليم وكسر العين وهى التى تسقى بالعيون والآبار (فيجوز) كراؤها بالنقد ولو لأربعين عاما كامرا (ويجب) النقد (في مأونة النيل إذا رويت) بالنقل أى يقضى لربها بالكراء على المكترى لأنه صار متمكنا بما اكتره، وأما أرض السقى والمطر (٤٦) فلا يجب على المكترى نقد الكراء حتى يتم زرعها ويستغنى عن الماء، وحقه أن

يقول فى أرض النيل إذا رويت لأن كلامه يقتضى أن غير المأونة من أرض النيل إذا رويت لا يجب فيها النقد وليس كذلك (و) جاز كراء (قدر) أذرع أو فدانين (من أرضك) (العينة) (إن عين) القدر أى جهته التى يؤخذ منها أو (تساوت) الأرض فى الجودة أوفى ضدها وفى الأمن والخوف فإن لم يعين واختلفت منع واحترز بالقدر من جزء معين كربع فلا يشترط تعيينه مفرداً (و) جاز كراء أرض (على أن يحرمها) المكترى (ثلاثاً) مثلاً ويزرعها فى الحرثة الرابعة والكلام فى المأونة إذ غيرها يفسد فيها الكراء باشتراط ذلك (أو) على أنت (يزيلها) بتشديد الباء (إن عرف) ما يزيلها به نوعاً وقدراً كحشرة أحمال فإن لم يعرف منع وفسد الكراء والاجرة فى ذلك إما الحشر أو التزيل وحده أو مع دراهم مثلاً لأن ما ذكر منفعة تبقى فى الأرض (و) جاز كراء (أرض) (بكثره) (سنتين)

(قوله أى كجواز كراء أرض النيل للمأونة) أى وأما غير المأونة فيجوز كراؤها ولو لأربعين بشرط عدم اشتراط النقد (قوله إذا رويت بالنقل) أى وتمكن من الانتفاع بها وذلك بانكشافها بدليل قول المصنف الآتى ولزم الكراء بالتمكن والحاصل أنه لا يجب النقد فيها إلا بأمرين الزى بالنقل والتمكن من الانتفاع بها بالانكشاف لا بأحدهما خلافاً لظاهر الشارح انظر بن ثم إن قول المصنف ويجب فى مأونة النيل إذا رويت فيما أكرت ولم يشترط نقد ولا عده حين العقد أو اشترط عده حين العقد (قوله وليس كذلك الخ) حاصله أن ما كان مأوناً من أرض النيل والمطر وأرض الآبار والعيون يجوز فيها اشتراط النقد ولو أكرت لأعوام كثيرة وما كان غير مأون منها فلا يجوز فيه اشتراط النقد وإذا وقع العقد على منفعة أرض الزراعة وسكت عن اشتراط النقد وعدمه أو اشترط عدمه حين العقد فإنه يقضى به فى أرض النيل إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها بكشف الماء عنها وأما أرض المطر والعيون والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تم زرعها واستغنى عن الماء (قوله وجاز كراء قدر) أشار الشارح إلى أن قوله وقدر عطف على حمام (قوله من أرضك) أى كأكريك فدانين من أرضى التى يحوض كذا أو مائة ذراع من أرضى الفلانية فيجوز إذا عين الجهة التى يكون منها ذلك القدر، كأن يقول من الجهة البحرية أو لم يعين الجهة لكن تساوت الأرض فى الجودة والرداء بالنسبة لأرض الزراعة أوفى الأمن والخوف بالنسبة للأرض التى يبنى فيها (قوله فإن لم تعين) أى الجهة وقوله واختلفت أى الأرض فى الجودة والرداء كالأول قال أكرت فدانين من أرضى الفلانية بكذا والحال أن أرض الفلانية بعضها جيد وبعضها ردىء (قوله فلا يشترط تعيينه) أى تعيين الجهة التى يكون فيها الجزء لأن المستأجر ربها شائعاً كانت كلها جيدة أو رديئة أو بعضها جيد والبعض ردىء (قوله وجاز الخ) أشار الشارح إلى أن المصنف عطف على حمام محذوفاً وهو أرض (قوله والكلام فى المأونة) أى أن الكلام فى هذه المسئلة وما بعدها فى المأونة فمحل جواز كراء الأرض بشرط حرثها ثلاثاً أو شرط تزييلها إن كانت مأونة الرى وإلا فسد العقد لأنه يصير كقصد بشرط فى غير المأونة لأن زيادة الحرثات والتزيل منفعة تبقى بالأرض (قوله بتشديد الباء) صوابه بتخفيفها كما قال بن لان الذى فى الصحاح والقاموس أن زبل من باب ضرب يضرب وأنه يقال زبل الأرض يزبلها زبلاً إذا أصلحها بالزبل (قوله نوعاً) أى إذا عرف نوع ما يزبلها به من كونه زبل حمام أو غنم أو رماد أو سباح وإنما اشترط معرفة نوع الزبل لأن ما يزبل به الأرض أنواع كما علمت واشترط معرفة قدره لأن الأرض تختلف ببعضها ضعيف الحرارة فيقو بها كثرة الزبل وبعضها قوى الحرارة فيحرق زرعها كثرة الزبل (قوله فإن لم يعرف منع وفسد الكراء) قال عقب وإذا فسد وزرع فإن لم يتم زرعها فله ما زاده عمله فى كراتها فى العام الثانى وإن تم زرعها فعليه كراء المثل بشرط تلك الزيادة (قوله والاجرة فى ذلك) أى فيما إذا شرط حرثها ثلاثاً أو شرط تزييلها (قوله مكتره سنين الخ) أشار الشارح إلى أن سنين الأولى معمولة نعت أرض وهو مكتره وقوله مستقبله صفة لسنين الثانية وهى معمولة لكراء كما أشار له الشارح بقوله أى أن يكرها الآن سنين الخ ولوقال

المصنف

ماضية (لدى شجرها) غرسه

فى السنين الماضية هذا للمكترى أى أن يكرها الآن (سنين مستقبله) تلى مدة الأولى إذا كان الشجر لك يا مكترى بل (وإن) كان الشجر (لقبرك) بأن تكون أكثرى الأرض سنين فأكرتها لغيرك فغرس فيها شجراً ثم بعد انقضاء السنة وفيها هجره أردت أن تكتمها من ربه سنين مستقبله فيجوز ولك أن تأمر الصارس بقطع شجره أو تدفع له قيمته منقوضاً

أوبرضيك (الزراع) لا يرى أن كان الذي في الأرض زرعاً لغيرك فلا يجوز لك (٤٧) أن تنكره في السجل مدته في المذائق

المصنف وأرض سنين مستقبلة لدى شجرها أو غيره لكان أحصر وأوسع وفيه له وإن لغيرك التقات من الغيبة لا حضور وما بعد البالغ غير مندرج في قبليها كما كتب شيخنا فيه ركاكة وبالغ على الغير لانه ربما يتوهم انه لما كان الشجر لغيره وليس متمكناً من الانتفاع فلا يجوز له الاستئجار (قوله أو يرضيك) أي في منفعة الأرض المدة للمستأجر لاجل جاء غرسه (قوله منها المدخل) أشار الشارح بذلك إلى أن محل منع الكراء غير رب الزرع للأرض إذا كان على أن يقبضها قبل تمام الغرض من الزرع لأن الغرض إذا قلع بخلاف الشجر ، وأما إن كان على أن يقبضها بعد تمام الزرع جاز (قوله لأن الزرع إذا انقضت مدة إجارته) أي والحال انه لم يبط (قوله لم يكن لرب الأرض قلمه) أي وانما كراه أرضه إلى تمام الغرض من الزرع (قوله بخلاف الشجر) أي فانه إذا انقضت مدة إجارته فله رب الأرض قلمه (قوله انه يتم في مدة الإجارة) أي قد داره أنه لم يتم فيها (قوله ولا إجاز) أي وأما إن كان يعلم أنه لا يتم أمر الزرع فيها فتجوز الإجارة لغيره لانه داخل على تلف زرعه (قوله ضعيف) أي والمعتمد أنه إن وقع العقد على أن المكثري يقبض الأرض قبل تمام الزرع فالمنع مطلقاً أي سواء علم الزارع أن الزرع يتم في مدة الإجارة أم لا وإن وقع العقد على أن المكثري يقبض الأرض بعد تمام الزرع فالجواز مطلقاً (قوله وشرط كنس مراحض) أي وجاز لمن قضى العرف بأن كنس المراحض عليه من مكر أو مكر اشتراط كنفه على غيره • والحاصل أن كنس المراحض بالشرط أو العرف عند عدم الشرط فإن اتفيا فعل المكثري وهل وإن حدث بعد الكراء أو الحادث على المكثري في ذلك خلاف (قوله ومرة وتطين) اعلم انهما إن كانا مجبولين فلا يجوز اشتراطهما على المكثري إلا من الكراء لأن عند نفسه كأن يقول كلما احتاجت لمرمة أو تطين فربما أوطئتها من الكراء ، وأما إن كانا معلومين كأن يبين للمكثري ما يرمه أو يشترط عليه التطين مرتين أو ثلاثة في السنة فيجوز مطلقاً سواء كان من عند المكثري أو من الكراء بعد وجوبه أو قبله وهو في المعنى إذا كان من عند المكثري جزء من الثمن ، إذا علمت ذلك تعلم أنه يجب أن يحمل كلام المصنف على المرمة والتطين المجبولين لانهما المشترط فهما كونهما من الكراء ، لكن اعترض على المصنف فيجيبه للكراء بكونه واجبا فانه إنما ذكره أبو الحسن بصيغة التعريض وجعله القاسي محل نظر ، وجزم للخصم بخلافه ، فعلى المصنف المؤاخذه في اعتقاده قاله طفي (قوله إن احتاجت) أشار الشارح بذلك إلى ما قلناه من أن كلام المصنف وهو جواز اشتراط التطين من كراء وجب إذا لم يتم مرة أو مرتين بأن قال كلما احتاجت ، وأما إذا متى مرات فالجواز مطلقاً سواء كان من كراء وجب أو من كراء لم يجب أو من عند المكثري وذلك لأنه لم يرمه ، وحينئذ فلا يحمل كلام المصنف عليه (قوله فلا يجوز) أي اشتراطه على المكثري لانه سلف وكراء كذا قيل وفيه انه لو صح هذا لمنع تعجيل الاجرة مطلقاً في كل كراء لكن اللازم باطل وإذا وقع ونزل شرط المكثري الرم أو التطين على المكثري من عنده والحال أنهما مجبولان فالمكثري قيمة ماسكن المكثري والمكثري قيمة مكرم أو طين من عنده (قوله باعتبار محله) أي لانه في محل جرح صفة لمخدوف أي لا من كراء لم يجب • وحاصله انه لا يجوز أن يشترط المكثري على مكثري الحمام حميم أهله أو نورتهم مطلقاً أي سواء علم قدر عيال المكثري أم لا (قوله وعلم دخولهم) أي مقدار دخولهم في الشهر لجرى العرف بذلك وظاهره أن الجواز متوط بالأمرين معا لاتقاء الجهالة بهما ، فعلى هذا لو علم قدر دخولهم دون قدرهم فلا يجوز لأن العلة في المنع الجهل بقدر ما يحتاجون اليه من الحمام أو النورة وذلك موجود في هذه الحالة (قوله كما لو اشترط شيئاً معلوماً) أي من المرات في كل شهر أو من النورة

يحتاج بها الزرع لأن الزرع إذا انقضت مدة إجارته لم يكن لرب الأرض قلمه بخلاف الشجر وتقيده بهم الميع بما إذا كان الزارع يعلم أنه يتم في مدة الإجارة وإلا جاز وللمكثري أن يأمره بقلمه كالشجر ضعيف (و) جاز (شرط كنس مراحض) أي على غير من قضى العرف بلزومه له من مكر أو مكر وعرف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والمملوكة على المكثري (و) شرط (مرمة) على المكثري أي إصلاح ما يحتاج اليه الدار أو الحمام مثلاً من كراء وجب (و) شرط (تطين) أي لدار أي جعل الطين على سطحها إن احتاجت على المكثري بشرط أن يكون ذلك (من كراء وجب) على المكثري إما في مقابلة سكنى وضعت أو باشتراط تعجيل الكراء أو يجري العرف بتعجيله (لأن لم يجب) فلا يجوز (أو) وقع العقد على أن ما يحتاج اليه الدار من المرمة والتطين (من عند المكثري) فلا يجوز للجهالة (أو سمح) بالجر عطف على أن لم يجب باعتبار محله (أهل ذى الحمام أو نورتهم) بضم النون لم يجز (مطلقاً) علم المكثري عدمه أم لا للجهالة ، ولد

لو علم القدر وعلم دخولهم في الشهر مثلاً المرة أو المراتين جاز ، كما لو اشترط شيئاً معلوماً

(أو لم يبين) بالبناء للمفعول في الأرض التي اكترت (بناءً) نائب فاعل يبين (وغرس موضعاً أضراً) من عض (ولا عرف) يصار إليه فلا يجوز للجهالة فإن (٤٨) يبين نوع البناء أو ما يبنى فيها من دار أو معصر أو رحا وكذا

الغرس جاز كما لو جرى عرف بشي معين (وكراء وكيل) مفوض أم لا لأرض أودار موكله أو دابته (بمحاباة أو عرض) لا يجوز لأن العادة كراء ما ذكر بالتقد والموكل الفسخ إن لم يفت وإلا رجع على الوكيل بالمحاباة وكراء المثل في العرض فإن أعدم الوكيل رجع على المكترى ولا رجوع له على الوكيل ومثل الوكيل ناظر الوقف وكذا الوصي بجامع التصرف في الكل بغير المصلحة الواجبة عليه (أو كراء أرض مدة) كعشر سنين (لغرس) معلوم (فإن انقضت) المدة (فهو) أي المرفوس تكون (لرب الأرض) ملكاً (أو نصفه) مثلاً لا يجوز للجهل بالأجرة لأنه أكرها بشجر لا يدرى أي سلم لا بقضائها أم لا ، فالأجرة هي الشجر أو نصفه صاحبه دراهم أم لا وقوله فإن انقضت المدة مفهومه أنه لو جعل له النصف من الآن فقال ابن القاسم يجوز لأن ما أجره معلوم مرئى وهو المشهور وقال غيره لا يجوز وإذا وقع

(قوله أو لم يبين) عطف على أن لم يجب بمعنى أنه لا يجوز أن يستأجر أرضاً على أنه يعمل فيها شيء من بناء أو غرس ولم يبين واحداً منهما حين العقد والحال أن بعض ذلك أضراً من بعض وليس هناك عرف بما يفعل في الأرض المكتراة وظاهر كلامه المنع ولو قال رب الأرض للمكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز ذلك لأنه داخل على الأضر (قوله ولا عرف) أي فيما يفعل في الأرض المكتراة بأن كان بعض الناس يفعل البناء وبعضهم يفعل الغرس (قوله فلا يجوز للجهالة الخ) الذي يفيد كلام التوضيح أن ابن القاسم يقول بجواز العقد المذكور وصحته عند الاجمال لكن يمنع المكترى بعد المقدم فعل ما فيه ضرر ، وأن غير ابن القاسم يقول بعدم جواز العقد المذكور وفساده حينئذ ، وبهذا تعلم أن كلام المصنف جار على مذهب غير ابن القاسم لا على مذهبه كما زعم عبق انظر بن (قوله فإن يبين نوع البناء) الإضافة بيانية أي فإن يبين أنه يبنى فيها أو يغرس فيها أو يبين أنه يبنى فيها داراً الخ جاز (قوله والموكل الفسخ إن لم يفت) أي وله إجازته (قوله وإلا رجع على الوكيل الخ) قال الواوغي نقلاً عن القاسم محل هذا إذا لم يعلم المكترى بأن الوكيل الذي أكراه غير مالك أما لو علم أنه غير مالك كان الوكيل والمكترى غريبين يرجع المالك على أيهما شاء اه بن (قوله وإلا رجع على الوكيل بالمحاباة) أي ولا رجوع للوكيل على المكترى بها (قوله ولا رجوع له) أي للمكترى على الوكيل كما في عبق (قوله ومثل الوكيل ناظر الوقف) أي فإذا حان الناظر في الكراء خير المستحقون في الإجازة والرد إن لم يفت الكراء فإن فات كان للمستحقين الرجوع على الناظر بالمحاباة إن كان ملياً ولا رجوع له على المكترى فإن كان الناظر معدماً رجع المستحقون على المكترى ولا رجوع له على الناظر ، لكن سيأتي في الوقف أنه إن أكرى الناظر بغير محاباة فإن أكرى بأجرة المثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زاده اشخص على المكترى وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجرة المثل وإلا فلا يفسخ ، وهذا محل قولهم الزيادة في الوقف مقبولة فانظر مع ما هنا ولعل ما هنا محمول على ما إذا أكرى بمحاباة ووجد من يكرى بأجرة المثل فتأمل (قوله لغرس) مفهومه أنه يجوز إيجارها مدة لبناء وبعد انقضاء المدة يكون البناء كله أو بعضه لرب الأرض أجرة ، قال في المدونة وإن أجرته أرضك لبيني فيها ويسكن عشر سنين ثم يخرج ويدع البناء فإن بين صفة البناء والمدة التي يسكن فيها المكترى فهو جائز وهو إجارة وإن لم يصفه لم يجز وكذا إذا قال أسكن ما بدلي فإن وقع فلك كراء أرضك ولك أن تعطيه قبة بئانه منقوضاً (قوله أو نصفه) بالرفع عطفاً على هو أي فهو أو نصفه لرب الأرض أجرة لها مدة غرس الفارس فيها (قوله فقال ابن القاسم يجوز) أي وهذه مقارسة لإجارة بخلاف مسألة المصنف فاتها إجارة (قوله على ما قال المصنف) أي من كونه جعل الغرس كله أو بعضه لرب الأرض بعد انقضاء المدة (قوله قليل إنه كراء فاسد) أي أن رب الغرس المكترى الأرض كراء فاسداً للجهل بالأجرة (قوله ويفوت بالغرس) أي ويفوت ذلك الكراء الفاسد بالغرس فهو مانع من فساده وذلك لأنه لما تعلق العقد بمنافع الأرض وحكمنا بفساده وشأن الفاسد الفسخ والفسخ عند عدم التغير والغرس مغير للأرض فلذا عد مفوتاً وحينئذ فيكون للمكترى الاستيلاء على الأرض المدة المسماة والغرس له وعليه لرب الأرض كراء المثل لانتهاء المدة المسماة وبمدها يكون الفارس كالفاسب بخلاف القول الثاني الذي يقول بالإجارة فإن العقد تعلق بمنافع العاقل والعاقل لم يحدث فيه تغير فلذا حكم بالفسخ متى اطلع عليه انتهى عدوى (قوله وقيل إجارة فاسدة)

المدونة على ما قال المصنف قليل إنه كراء فاسد فالغرس من غرسه وعليه لرب الأرض كراء المثل ويفوت بالغرس وهو ظاهر المدونة وقيل إجارة فاسدة تفسخ متى اطلع عليها والغرس لرب الأرض وعليه قيمته يوم غرسه وأجرة عمله



ويطالب بما استله من الثمر فيها حتى (والسنة في) أرض (الطر) وكذا أرض النيل (تقصص) (بالخصاد) كانت تزرع من قبل  
فمن استأجرها سنة أيام نزول المطر أو أيام ريه بالنيل فانتهاه السنة جذ الزرع (٤٩) سواء كان قسماً أو غير قسماً أو غير قسماً

غيرها وتدخل الجند في  
في نحو الجسم  
الزرع مما يخلط  
بطن (وغيره) (البحر)  
(السفر) (البحر)  
أنه حشر شهراً من السنة  
(فإن تمت) (للتفصيل)  
نبا (زرع) (البحر)  
أو نمر لم يطب لزمه  
الأرض إجازة وإجازة  
(فكره) مثل الزرع  
على السنة يلزم السكرى  
في بعد السنتين في  
كره مثلها بما هو  
للعرفة ، وظاهر المصنف  
أن عليه كراهة لثقلها  
سواء ظن الزارع تمامه  
مدة يسيرة أو كثيرة وهو  
الراجح (وإذا اقتصرت)  
بأفة أو غيرها  
(للسكرى) أرضاً  
فزرعها (حسب) من زرع  
في الأرض (فبنت) زراً  
(قابلاً) في عامه أو العام  
القابل (فهو) لرب  
الأرض (لاهرضه)  
عنه باقتضاء مذهبه بالخصاد  
ولذا لو ثبت مدة الكراهة  
كان الزرع لهومعها  
أنه لو زرعه فثبتت في سنة  
بل في قابل كان لهومعها  
كره الأرض كما أن عليه  
كره العام لخصي بن كان  
لغير عطش ونحوه

أى ان رب الأرض استأجر رب الشجر على العمل والفرس إجازة فاسدة (قوله) ويطالب (أى  
ويطالب رب الأرض الفارس) (قوله) كنت تزرع مرة أو أكثر) أى فإذا كانت تزرع مرة  
فانتهاه السنة بالخصاد الأول (قوله) أيام نزول المطر أو أيام ريه (أى) قبل ذلك ، وقوله جذ الزرع أى  
سواء مكث في الأرض سنة أو أقل أو أكثر (قوله) وله فيها زرع أخضر (أى) في أرض انسى (قوله) أو نمر  
لم يطب (أى) نمر مؤبر لأنه هو الذى يلحق بالزرع بجميع الضرر كافي ابن عرفقوا التوضيح ، وأما غير  
الزور فلا يلزم رب الأرض إجازة تمام طيبه بل له أن يأمر صاحبه بقلع النخل الذى هو عليه  
(قوله) إجازة (أى) الى تمام طيبه (قوله) فليكره ماها (أى) فليكره كراهة النخل فيها ، وقوله) عما قوله أهل  
المرقة أى ولا يعتبر كراؤها بالنظر للسنة الماضية بل ينظر لها في جذ ذاتها إذا تد يكون كراؤها  
أعلى أو أخص وهذا قول سحنون وقال ابن يونس تلزمه أجرة ما زاد على السنة على حساب ما كرى  
به السنة وذلك بأن يقوم كراهة الزيادة فإذا قيل دينار قيل وما قيمية السنة كلها فإذا قيل خمسة قد وقع  
للزيادة مثل كراهة خمس السنة فيكون عليه السكراء المسمى ومثل خمسة (قوله) وهو الراجح (أى) وهو  
قول ابن القاسم وقال ابن حبيب ان زرع وهو يعلم أو يظن تأخره عن مدة الكراهة بأمد كثير فلا ريه  
قلمه أو تركه بالأكثر من كراهة الزائد على حساب المسمى وكراهة ثلثه في حد ذاته وأما إن كان يعلم أو  
يظن تأخره عن أمد السكراء بأمد قليل فنرب الأرض كراهة الزائد فقط وليس له قلمه قال ابن ناجي وقد  
وقع الحكم من بعض القضاة بقول ابن حبيب وحكمت به ، وقد اقتصح في شرح كلام المصنف عليه  
قال في الشامل وليس لرب الأرض شرائه على الأصح أى وهو قول ابن القاسم ونقل ابن يونس  
عن بعض القرويين أن الأشبه أنه يجوز لرب الأرض شراء ما فيها من الزرع لأن الأرض المسكفصار  
مقبوضاً بالعقد وما يحدث فيها إنما هو في ضمان المشتري لكونه في أرضه ونهيه عليه الصلاة والسلام عن  
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لكون ضمانها من البائع لكونها في أصوله انظر بن (قوله) بأفة (أى  
كبره بفتح الباء والراء أو شرد (قوله) في الأرض (أى) التي أكثرها وزرعها (قوله) فهو لرب الأرض  
انظر إذا لم يكن لها رب وأعرض ذلك الزارع عنها بعد حصاد زرعها هل يكون لرب الحب أو مباحا  
كالشبه اه عج (قوله) ولذا لو ثبت مدة الكراهة كان الزرع له (أى) لا لرب الأرض وكذا لو  
أكثرها قابلاً عقب أكثراته الأول وأما إن أكثرها ريه لغيره ونبت في مدته فهو لرب الأرض  
لأنه أكثرى الثاني ويحط عن السكرى الثاني من الأجرة بقدر ما أشغله ذلك الحب من الأرض (قوله) ان  
كان لغير عطش (أى) إن كان عدم نيته في العام الماضي لغير عطش (قوله) والزرع كالجلب (أى) فإذا جره  
الليل في أرض ونبت في الأرض المجرور إليها فهو لصاحبها وقوله على قول أى وهو القصد لأنه مذهب  
للدونة كما عزاه لها اللخمى (قوله) والثاني لربه (أى) ويلزمه كراهة الأرض المجرور إليها على هذا اقتصر  
في الحج ولو جر الرمح أو السيل حباً ملقى بأرض جرين لأرض أخرى ولم ينبت فيها فهو لربه لا لرب  
الأرض النجر إليها لعدم نيته بها كما لو جر شجرة فنبتت وكانت إذا قلمت نبتت وأراد ريه أخذها  
ليغرسها في أرض أخرى فله ذلك فإن كانت إذا قلمت لا تنبت أو كانت تنبت وأراد ريه قلمها ليحطبها  
حطاً فله لرب الأرض منعها من قلعها ويدفع له قيمتها ما قلعها وأما لو جر السيل أو الرمح تراباً ينفع به أو رماداً  
لأرض آخر وطلب ربه أخذها فله ذلك لعدم نيته وإن طلب من جاء بأرضه من ربه قله وأبى له يلزمه لأنه  
ليس من فعله وأما إن جره بطريق أو مسجد لزمه قله كموثباته بطريق فيلزم ربه قله إلا إن ماتت

٧٧ - دسوقي - بع  
كما يأتي (كن) أى كشخص له أرض (جره) أى جر الحب (السيل إليه) أى إلى  
أرضه من أرض غيره فنبت فيها فالزرع لرب الأرض المجرور إليها الحب لا لرب الحب والنيل كالسيل والزرع كالجلب على قول والثاني لربه

**لزوم الكراء بالتمكن** (من التصرف في العين التي اكرهاها من دابة أو دار أو أرض أو غير ذلك وإن لم يستعمل) ثم محل لزومه بالتمكن ما لم يكن عدم استعماله (٥٠) خوفاً على زرعه من أكل قار ونحوه إبان الزرع لو زرع فلا يلزمه الكراء إن امتنع

الملك . وبالحق على لزوم  
التمكن بالتمكن بقوله  
(وبأن قصد) الزرع  
لم ينافي ( لا دخل  
لغيره فيها كجراد وجليد  
وجوز وجبيل وغصب  
وغيره من غير خلاف نحو  
الدود والعطش كإسباي  
يتم (أو عسري) للارض  
(بند) فوات (وقت  
الحراث) واستمر حتى  
فات إبان ما يزرع فيها  
مطلقاً لا ما حراثه  
لنقط فلو لم الكراء فأولى  
في انكشاف قبل الإبان  
ولما لو غرقت قبله  
وانكشفت بعده فلا  
كراه وهو مفهوم قوله  
ولزم الكراء بالتمكن  
(أو) تعطل الزرع (أو) أجل  
(عدمه) أي إلى الكسرى (بند)  
لتمكنه من إيجارها لغيره  
ولما لو عدم أهل المثل  
البذر لسقط عنه الكراء،  
قوله أو عدمه معطوف  
على الجائحة بضمين  
فسد معنى تعطل (أو)  
تمكنه (بفتح السين لأن  
المراد بالتمكّن أو ما بالكسر  
فالمكان الذي يسجن فيه  
فيلزمه الكراء سجن ظلاً  
أولاً للجهة المتقدمة وهذا  
مالم يفسد من سجنه فهو

بدار ولم يدخلها ربه فيها فقلها على رب الدار ولو اتهم بناء شخص بأرض آخر لم يلزم صاحبه إلا نقل  
ما له قيمة كالأخشاب والأحجار لا نقل التراب إذ هو بمنزلة دابة دخلت داراً وحدها فأت  
(قوله ولزم الكراء) أي لمن أكرى أرضاً أو دابة أو داراً أو نحو ذلك فهذا أعم من قوله سابقاً ويجب في  
مأمونة النيل إذا رويت وقوله بالتمكن أي من النفعة سواء استعمل أو عطل كما إذا بور الأرض  
والتمكن من منفعة أرض النيل بريها وانكشافها ومن منفعة أرض للطر باستغناء الزرع عن الماء،  
هذا هو الظاهر في تقرير المصنف وليس مراده التمكن من التصرف كما في الشارح وعقب وخش  
لأنه قد كان متمكناً منه حين العقد ؟ قاله السنائي اه بن (قوله وإن لم يستعمل) أي بأن عطل  
كما لو بور الأرض أو أغلق الدار (قوله ما لم يكن عدم استعماله خوفاً على زرعه) أي أو كان عدم  
استعماله لقننة أو لحوف من لا تاله الأحكام (قوله فلا يلزمه الكراء) أي لعدم تمكنه من النفعة  
(قوله إن امتنع لذلك) أي إذا ثبت وجود القرينة الدالة على أن امتناعه لذلك كالتوابع أنه ظهر في  
الأرض بعد انكشافها هو أو غيره مما هو دليل على كثرة الدود أو القار وامتنع من زرعها وادعى  
أنه إما بورها خوفاً من ذلك . واعلم أنها إذا تنازع في التمكن وعدمه كان القول قول المكتري يمين  
أنه لم يتمكن ، فإن أقر المكتري بالتمكن لكن ادعى أنه منه مانع من التمكن فالقول للمكسرى  
وعلى المكتري إثبات المانع لأن الأصل عدمه (قوله وغاصب) أي غصب الزرع أو غصب  
الأرض أو البهايم قبل زرعها وكان ممن تاله الأحكام وإلا فلا يلزم المكتري كراء ويكون ذلك  
مضية تزلت برب الأرض كما ذكره بن في باب الغصب (قوله بخلاف نحو الدود والعطش) أي  
بخلاف الجائحة التي تنشأ من الأرض كالنود ونحوه مثل القار والعطش فإن هذه تارة تسقط الكراء  
وتارة تسقط بضه كإسباي يانه . واعلم أن محل لزوم الكراء مع فساد الزرع بالجائحة ما لم يحصل  
بعد الجائحة ما يسقط الكراء وإلا فلا كراء كما لو حصلت الجائحة السايبة مثلاً حصل دود أو قار  
أو عطش بحيث لو كان الزرع باقياً لسقط الكراء قاله ابن رشد والآخرى (قوله بعد فوات وقت  
الحراث) سواء حصل الفرق بعد حرثها أو قبله وقوله واستمر أي الفرق حتى فات إبان ما يزرع فيها  
أي بحيث صارت لا يمكن الانتفاع بها إذا انكشفت وإنما لزمه الكراء في هذه الحالة لأن ذلك  
الفرق بمنزلة الجراد (قوله لو انكشفت قبل الإبان) أي لو غرقت قبله وانكشفت قبله لأنه يتمكن  
من التصرف فيها والانتفاع بها وكذا يقال فيما لو غرقت قبل الإبان وانكشفت فيه أو غرقت فيه  
وانكشفت فيه فيلزمه الكراء فيها بالأولى مما ذكره المصنف لتمكنه من الانتفاع فيها فتحصل  
أن الكراء يلزمه في هذه الصور الأربع صورة المصنف والثلاثة التي هي الأولى منها (قوله أو لعدمه  
بنداً) أي يندره في الأرض (قوله لو عدم أهل المثل الخ) أي عدمه ملكاً وتسلطاً حتى من بلد  
مجاورة لهم حيث عرف تسلطهم منهم ، كذا يظهر اه عقب (قوله بضمين) أي لانه  
لا يقل فساد الزرع للقضي لوجوده عند انعدام البذر (قوله لأن المراد به الفعل) أي وهو وضعه  
في السجن وقوله فالمكان أي وهو غير مراد هنا لعدم صحة المعنى (قوله للجهة المتقدمة) أي وهي  
تمكنه من إيجارها لغيره وهذا ظاهر إذا كان الناس يدخلون له في السجن فإن لم يتمكن أحد  
من الدخول له فالظاهر سقوط الكراء لعدم تمكنه من النفعة حيثئذ (قوله ما لم يقصد الخ)  
أي ولم يقصد بقرينة أو بقوله (قوله أو اتهمت شرقات البيت) : حاصل قه

الزرع ولا فالكراء على من سجنه كما لو أكرهه على عدم زرعه (أو اتهمت شرقات البيت) فيلزم  
الكراء إلا أن يفرض ذلك من الكراء بدليل قوله لا إن يفرض من قيمة الكراء ، وشرقات بضم الشين المعجمة مع ضم الراء أو فتحها

أو سكوها جمع شرفة يضم فسكون فلو همر بلا إذن كان متبرعا لاشئ له (٥١) (أو سكن أجنبي بضعة) فالسكراء هجرة

على السكوى ويرجع على  
الأجنبي بكراهة للكل فيها  
سكنه ( لا كن شفى )  
للهدم كالشرفات ونحوها  
شيثا (من قيمة السكوى)  
فيحط عنه بقدره (وتبين  
قل) كذهاب بليطها لو  
تجسسها ويلزم للسكوى  
السكنى ولا يخفى وجهه  
مالم يحصل بذلك ضرر  
بدليل قوله الآتى ونحوه  
في مضر الخ (أو أهدم بيت  
منها) أى الدار وليس على  
السكوى فيه ضرر كثير  
فيحط عنه بقيمة ذلك  
وهذا من عطف الخاص  
على العام لشمول ما قبله  
له لكنه ينتج بأو واجب  
يحمل ما قبله على سبب  
يشمله (أو سكنه) أى  
البيت منها (مكره) أو  
شقه بناءه أو لم يملكه منه  
(أو لم يأت) مكره  
(بسم لأعلى) الخارج  
للم (أو عطش بعض  
الأرض) فى الإبان أو بعده  
(أو غرق) فى الإبان  
واستمر حتى قامت أى وليس  
وجه المفعة وإلا انقطع  
السكراء وغرق وعطش  
كفرح وقوله (فبسته) م  
قيمة لا مساحة راجع  
للسائل الست المخرجة  
بلا وهذا إذا قام وخلفه  
لزمه السكراء (وآخر)  
الفسخ: بالإقام (فى) حدوده

المسئلة أن الهدم فى الدار للسكراء إما يسير وهو ثلاثة أقسام الأول مالمضرة فيه ولا ينقص شيئا من  
السكراء كالشرفات فهو كالهدم يلزمه السكنى من غير حظا ثانى مالمضرة فيه لكن ينقص من السكراء  
كقاع البلاط وسقوط البياض ويلزم السكنى ويحط بقدره الثالث ما هو مضر كالهطل فيغير  
السكوى بين السكنى بجميع السكراء وبين الخروج وإما كثير وهو ثلاثة أقسام أيضا الأول أن يبغى  
السكنى ولا يطل شيئا من منافع الدار كذهاب تحصيلها فيغير السكوى كما تقدم الثانى أن يطل  
بعض المنافع كانهدم بيت من ذات بيوت فيسكن ويحط عنه بقدره الثالث أن يطل منافع أكثر  
الدار فيغير كما تقدم وقد استوفى الصنف هذه الأقسام الستة (قوله جمع شرفة يضم فسكون) أى  
كفرقة وفى اللفية :

والساكن العين الثلاثى اسماء • إنباع عين فاه بما شكل

وسكن التالى غير التبع أو • خفة بالتبع فكلما قد رووا

(قوله فلو همر بلا إذن الخ) أى فلو همر السكوى الشرفات بغير إذن المالك الذى هو السكوى كان متبرعا  
بما أتفق فلاشئ له قال ابن بونس وله أخذ قضيا ان كان ينتفع به (قوله أو سكن أجنبي بضعة) قال  
ابن عاشر يعنى باذن السكوى ولو ضمنا بان سكت أو غصبا وكانت تاله الاحكام وإلا فلا يلزم  
للسكوى جميع السكراء بل يحط عنه بقدر ما سكن الغاصب ولا منافاة بين قوله سابقا وبغصب الدار  
وغصب منفعتها من أنه لا يلزمه البقاء وله الخيار بين البقاء والفسخ وبين ما هنا من أنه ليس له الفسخ  
ويلزمه البقاء لانه فيما تقدم غصب جميع الدار وهنا غصب بعضها فقط (قوله ولا خيار له) أى فى  
الفسخ والبقاء وقوله وعمله أى عمل اللزوم وعدم الخيار مالم يحصل بذلك ضرر الخ قد يقال يحتمل  
جعل الواو فى قوله وان قل للحال ويكون معنى القليل مالا ضرر فيه على السكوى وحينئذ فلا يكون  
هذا قيدا زائدا (قوله أو لم يأت بسم لأعلى) أى بخلاف البيع فلا يلزم البائع السلم قال فى المنتخب عن  
ابن القاسم لو أبى صاحب المنزل فلم يجعل للمو سلا ولم ينتفع به السكوى حتى انقضت السنة فإنه ينظر  
لما يصيب ذلك المو من السكراء وي طرح عن السكوى لأنه باع منه جميع منافع الدار فعليه أن يسلمها  
وتسليمه للمو هو بأن يجعل للمو يرقى عليه اليه بخلاف ما لو باع له الدار وفيها مو لا يرقى اليه الا بسم  
فلا يكون عليه أن يجعل له سلا يرتقى عليه كما لا يلزمه أن يجعل درأ وحبال يصل بهما الماء البر لان  
ما باعه اليه قد أسلمه اليه فهو إن شاء سكنه وإن شاء هدمه وإن شاء باعه ولا يمنعه من التصرف فيه بما  
شاء كونه بلا سلم اهـ بن (قوله فى الإبان) المراد بالإبان وقت الحرق الغالب فى تلك البلدة لا نفس  
الأرض بافترادها وقوله أو بعده أى بعد فوات الإبان (قوله أو غرق فى الإبان) أى لا بعده وإلا  
فعليه جميع السكراء كما تقدم والفرق بين الفرق والمطش أنه فى المطش لم يتمكن من الانتفاع بالأرض  
إذ على المكوى سقى أرضه بخلاف الفرق فإنه قد تمكن من حصول الانتفاع بها والفرق بعده مصيبة  
نزلت به (قوله فبسته) أى فيحط عنه من السكراء بمسألة ذلك وقوله قيمة الخ أى بحسب القيمة لا  
بحسب المساحة (قوله وإلا لزمه السكراء) أى ما سوى من الاجرة بتأه (قوله ولو مع قص منافع) أى  
هذا إذا كان ذلك المضر غير مصاحب لنقص شئ من المنافع كالهطل وما جده بل ولو كان مصاحبا  
لنقص شئ من المنافع كهدم بيت من بيوت الدار خلافا لعقب حيث ذكر ان المضر المصاحب  
لاسقاط المنافع لا يوجب الخيار ويحط بقدره (قوله قل أو أكثر) أى سواء كان ذلك المضر قليلا أو  
كثيرا (قوله باذهنج) أى وهو ملقف الهواء (قوله وهدم سائر) أى وهدم سائر الدار المحصن لها  
(قوله أو بيت منها) أى أو هدم بيت منها والحال ان فيه ضرا كثيرا على الساكن وما مر من ان هدم البيت  
(مضر) ولو مع قص منافع قل أو أكثر (كهطل) أى تابع مطر والراد نزوله من السقف لحفته وكهدم أو خراب باذهنج وهدم سائر أو بيت منها

(عاشق بالكرامه) حبيبه لازم له وهبه في ثوب الكرامه قوله ( كمش أرض صلح ) صالح السلطان العفشار عليها وزرعوها فطبت ذنبا كرامه لازم لهم لأنه ليس بآجاره حقيقه وانما صالحهم بحال معلوم ولا يسمى خراجا لا مجازا ( وهل ) يترجمهم ( مُطْلَقاً )  
 بينه للأرض أو للأرض مع الرؤوس ( ٥٣ ) أو مجالا وأمالو عينوه الرؤوس فقط فظاهر أنه لا يسقط عنهم بحال ( أو ) محل الأروم

( ١٤٤ )  
 ( ١٤٥ )  
 ( ١٤٦ )  
 ( ١٤٧ )  
 ( ١٤٨ )  
 ( ١٤٩ )  
 ( ١٥٠ )  
 ( ١٥١ )  
 ( ١٥٢ )  
 ( ١٥٣ )  
 ( ١٥٤ )  
 ( ١٥٥ )  
 ( ١٥٦ )  
 ( ١٥٧ )  
 ( ١٥٨ )  
 ( ١٥٩ )  
 ( ١٦٠ )  
 ( ١٦١ )  
 ( ١٦٢ )  
 ( ١٦٣ )  
 ( ١٦٤ )  
 ( ١٦٥ )  
 ( ١٦٦ )  
 ( ١٦٧ )  
 ( ١٦٨ )  
 ( ١٦٩ )  
 ( ١٧٠ )  
 ( ١٧١ )  
 ( ١٧٢ )  
 ( ١٧٣ )  
 ( ١٧٤ )  
 ( ١٧٥ )  
 ( ١٧٦ )  
 ( ١٧٧ )  
 ( ١٧٨ )  
 ( ١٧٩ )  
 ( ١٨٠ )  
 ( ١٨١ )  
 ( ١٨٢ )  
 ( ١٨٣ )  
 ( ١٨٤ )  
 ( ١٨٥ )  
 ( ١٨٦ )  
 ( ١٨٧ )  
 ( ١٨٨ )  
 ( ١٨٩ )  
 ( ١٩٠ )  
 ( ١٩١ )  
 ( ١٩٢ )  
 ( ١٩٣ )  
 ( ١٩٤ )  
 ( ١٩٥ )  
 ( ١٩٦ )  
 ( ١٩٧ )  
 ( ١٩٨ )  
 ( ١٩٩ )  
 ( ٢٠٠ )  
 ( ٢٠١ )  
 ( ٢٠٢ )  
 ( ٢٠٣ )  
 ( ٢٠٤ )  
 ( ٢٠٥ )  
 ( ٢٠٦ )  
 ( ٢٠٧ )  
 ( ٢٠٨ )  
 ( ٢٠٩ )  
 ( ٢١٠ )  
 ( ٢١١ )  
 ( ٢١٢ )  
 ( ٢١٣ )  
 ( ٢١٤ )  
 ( ٢١٥ )  
 ( ٢١٦ )  
 ( ٢١٧ )  
 ( ٢١٨ )  
 ( ٢١٩ )  
 ( ٢٢٠ )  
 ( ٢٢١ )  
 ( ٢٢٢ )  
 ( ٢٢٣ )  
 ( ٢٢٤ )  
 ( ٢٢٥ )  
 ( ٢٢٦ )  
 ( ٢٢٧ )  
 ( ٢٢٨ )  
 ( ٢٢٩ )  
 ( ٢٣٠ )  
 ( ٢٣١ )  
 ( ٢٣٢ )  
 ( ٢٣٣ )  
 ( ٢٣٤ )  
 ( ٢٣٥ )  
 ( ٢٣٦ )  
 ( ٢٣٧ )  
 ( ٢٣٨ )  
 ( ٢٣٩ )  
 ( ٢٤٠ )  
 ( ٢٤١ )  
 ( ٢٤٢ )  
 ( ٢٤٣ )  
 ( ٢٤٤ )  
 ( ٢٤٥ )  
 ( ٢٤٦ )  
 ( ٢٤٧ )  
 ( ٢٤٨ )  
 ( ٢٤٩ )  
 ( ٢٥٠ )  
 ( ٢٥١ )  
 ( ٢٥٢ )  
 ( ٢٥٣ )  
 ( ٢٥٤ )  
 ( ٢٥٥ )  
 ( ٢٥٦ )  
 ( ٢٥٧ )  
 ( ٢٥٨ )  
 ( ٢٥٩ )  
 ( ٢٦٠ )  
 ( ٢٦١ )  
 ( ٢٦٢ )  
 ( ٢٦٣ )  
 ( ٢٦٤ )  
 ( ٢٦٥ )  
 ( ٢٦٦ )  
 ( ٢٦٧ )  
 ( ٢٦٨ )  
 ( ٢٦٩ )  
 ( ٢٧٠ )  
 ( ٢٧١ )  
 ( ٢٧٢ )  
 ( ٢٧٣ )  
 ( ٢٧٤ )  
 ( ٢٧٥ )  
 ( ٢٧٦ )  
 ( ٢٧٧ )  
 ( ٢٧٨ )  
 ( ٢٧٩ )  
 ( ٢٨٠ )  
 ( ٢٨١ )  
 ( ٢٨٢ )  
 ( ٢٨٣ )  
 ( ٢٨٤ )  
 ( ٢٨٥ )  
 ( ٢٨٦ )  
 ( ٢٨٧ )  
 ( ٢٨٨ )  
 ( ٢٨٩ )  
 ( ٢٩٠ )  
 ( ٢٩١ )  
 ( ٢٩٢ )  
 ( ٢٩٣ )  
 ( ٢٩٤ )  
 ( ٢٩٥ )  
 ( ٢٩٦ )  
 ( ٢٩٧ )  
 ( ٢٩٨ )  
 ( ٢٩٩ )  
 ( ٣٠٠ )  
 ( ٣٠١ )  
 ( ٣٠٢ )  
 ( ٣٠٣ )  
 ( ٣٠٤ )  
 ( ٣٠٥ )  
 ( ٣٠٦ )  
 ( ٣٠٧ )  
 ( ٣٠٨ )  
 ( ٣٠٩ )  
 ( ٣١٠ )  
 ( ٣١١ )  
 ( ٣١٢ )  
 ( ٣١٣ )  
 ( ٣١٤ )  
 ( ٣١٥ )  
 ( ٣١٦ )  
 ( ٣١٧ )  
 ( ٣١٨ )  
 ( ٣١٩ )  
 ( ٣٢٠ )  
 ( ٣٢١ )  
 ( ٣٢٢ )  
 ( ٣٢٣ )  
 ( ٣٢٤ )  
 ( ٣٢٥ )  
 ( ٣٢٦ )  
 ( ٣٢٧ )  
 ( ٣٢٨ )  
 ( ٣٢٩ )  
 ( ٣٣٠ )  
 ( ٣٣١ )  
 ( ٣٣٢ )  
 ( ٣٣٣ )  
 ( ٣٣٤ )  
 ( ٣٣٥ )  
 ( ٣٣٦ )  
 ( ٣٣٧ )  
 ( ٣٣٨ )  
 ( ٣٣٩ )  
 ( ٣٤٠ )  
 ( ٣٤١ )  
 ( ٣٤٢ )  
 ( ٣٤٣ )  
 ( ٣٤٤ )  
 ( ٣٤٥ )  
 ( ٣٤٦ )  
 ( ٣٤٧ )  
 ( ٣٤٨ )  
 ( ٣٤٩ )  
 ( ٣٥٠ )  
 ( ٣٥١ )  
 ( ٣٥٢ )  
 ( ٣٥٣ )  
 ( ٣٥٤ )  
 ( ٣٥٥ )  
 ( ٣٥٦ )  
 ( ٣٥٧ )  
 ( ٣٥٨ )  
 ( ٣٥٩ )  
 ( ٣٦٠ )  
 ( ٣٦١ )  
 ( ٣٦٢ )  
 ( ٣٦٣ )  
 ( ٣٦٤ )  
 ( ٣٦٥ )  
 ( ٣٦٦ )  
 ( ٣٦٧ )  
 ( ٣٦٨ )  
 ( ٣٦٩ )  
 ( ٣٧٠ )  
 ( ٣٧١ )  
 ( ٣٧٢ )  
 ( ٣٧٣ )  
 ( ٣٧٤ )  
 ( ٣٧٥ )  
 ( ٣٧٦ )  
 ( ٣٧٧ )  
 ( ٣٧٨ )  
 ( ٣٧٩ )  
 ( ٣٨٠ )  
 ( ٣٨١ )  
 ( ٣٨٢ )  
 ( ٣٨٣ )  
 ( ٣٨٤ )  
 ( ٣٨٥ )  
 ( ٣٨٦ )  
 ( ٣٨٧ )  
 ( ٣٨٨ )  
 ( ٣٨٩ )  
 ( ٣٩٠ )  
 ( ٣٩١ )  
 ( ٣٩٢ )  
 ( ٣٩٣ )  
 ( ٣٩٤ )  
 ( ٣٩٥ )  
 ( ٣٩٦ )  
 ( ٣٩٧ )  
 ( ٣٩٨ )  
 ( ٣٩٩ )  
 ( ٤٠٠ )  
 ( ٤٠١ )  
 ( ٤٠٢ )  
 ( ٤٠٣ )  
 ( ٤٠٤ )  
 ( ٤٠٥ )  
 ( ٤٠٦ )  
 ( ٤٠٧ )  
 ( ٤٠٨ )  
 ( ٤٠٩ )  
 ( ٤١٠ )  
 ( ٤١١ )  
 ( ٤١٢ )  
 ( ٤١٣ )  
 ( ٤١٤ )  
 ( ٤١٥ )  
 ( ٤١٦ )  
 ( ٤١٧ )  
 ( ٤١٨ )  
 ( ٤١٩ )  
 ( ٤٢٠ )  
 ( ٤٢١ )  
 ( ٤٢٢ )  
 ( ٤٢٣ )  
 ( ٤٢٤ )  
 ( ٤٢٥ )  
 ( ٤٢٦ )  
 ( ٤٢٧ )  
 ( ٤٢٨ )  
 ( ٤٢٩ )  
 ( ٤٣٠ )  
 ( ٤٣١ )  
 ( ٤٣٢ )  
 ( ٤٣٣ )  
 ( ٤٣٤ )  
 ( ٤٣٥ )  
 ( ٤٣

من الدار لا يوجب الخيار بل يوجب للسكنى ومحط بقدره فقيد كما قال الشارح بما إذا كان ليس فيه ضرر كثير على للسكنى ( قوله فان جى ) أى فان اختار البقاء ولم يفسخ ( قوله فالكراء جميعه ) أى وليس له البقاء مع اسقاط حصة للضرر من الكراء ( قوله فمطلت ) أى حتى تلف الزرع ( قوله لأنه ليس بإجارة حقيقة ) أى بخلاف الأرض الحراجية كالأرض مصر فانها أجرة حقيقة لانها أرض عنوة أجرتها السلطان فلذا عطشت سقطت الأجرة ( قوله وهل يلزمهم مطلقاً ) أى وهل يلزم الخراج أهل الصلح مطلقاً ( قوله عينوه للأرض الخ ) أى كالو جملوا السلطان كل سنة ألف دينار صلحا على أرضهم أو على أرضهم ورؤوسهم سواء ميزوا ما على كل منهما أم لا وقوله أو جملوا أى أو صلحوه على شيء جمل أى صلحا بمجمل بأن جملوا كل سنة ألف دينار صلحا وأجلوا فم يذكروا أرضا ولا رؤوسا ( قوله أو حمل الزوم إلا أن يصلحوا على الأرض ) أى أو حمل الزوم في كل حالة إلا أن يصلحوا على الأرض وحدها أو مع الرؤوس وميز ما للكل وذلك إذا صلحوا بشيء على الأرض والرؤوس من غير تمييز ما للكل أو صلحوا بشيء وأجلوا فيه فم يذكروا أرضا ولا رؤوسا وكان صلحهم على الرؤوس فقط أو ما لو صلحوا على الأرض فقط وعليها وعلى الرؤوس وميز ما للكل فلا يلزمهم كراء الأرض إذا عطشت وتلف زرعها ( قوله على الجميع ) أى الرؤوس ( قوله تأويلان ) هما في صورتين : ما إذا صلحوا على الأرض فقط أو عليها وعلى الرؤوس وميز ما على كل منهما ففى التأويل الأول يلزمهم الكراء إذا عطشت الأرض وتلف زرعها وعلى التأويل الآخر لا يلزمهم وأما لو وقع الصلح على الرؤوس فقط أو على الأرض والرؤوس بشيء ولم يميز ما لكل أو صلحوا بشيء صلحا مجملوا لم يذكروا أرضا ولا رؤوسا فلا تسقط الأجرة اتفاقا فيها هذا هو الصواب كما قال شيخنا خلافا لبعض حيث جعل من محل الخلاف ما إذا كان الصلح عليهم ولم يميزوا ما على كل أو ميزوا فجعل الخلاف في صور ثلاث ( قوله رجح تأويل الاطلاق ) أى وهو لزومهم ما صلحوا به . فطلاق الاحوال الخمسة إذا عطشت أرضهم وتلف الزرع أول ثم سواء صلحوا على الأرض أو على الرؤوس أو عليها وميزوا ما على كل أو لم يميزوا أو صلحوا بشيء مجملا ( قوله ولا تباع ولا توهب ) نعم يجوز فيها اسقاط الحق لمن استحق طينان الفلاح بان كان أمرا لا فقه اسقاط حقه فيه لغيره مجانا وفي مقابلة الشيء . وأفق بعض المتأخرين كالشيخ عبد الباقي الزرقاني والشيخ ابراهيم الشبرخيتي والشيخ يحيى الشاوى وغيرهم بالتوارث فيها نظرا الى ان الفلاح فيها حقاً يشبه الخوا حصل له ذلك من خدمته في الأرض بالحرث والتصلح للوجوب لعدم حرثها للقضى لعدم زرعها وبالجملة وان كان أصل للذهب يقتضى عدم الارث لكن الذى ينبغى في هذه الامانة اتباع المشايخ الذين اتوا بالارث لما عرفت ولانه أرفع من نزاع الفتن بين الفلاحين ( قوله ولكن يجب عليه مراعاة للصاحبة ) أى في تحمل ذلك لئلا يوقعه فلا يترفع الخ أى لانه لا مصلحة في ذلك في لاهل الميت ( قوله ان يعطى لورثته المذكور ) أى او المذكور والاثنت معا ( قوله لان محله ) أى محل ما جى من الخراج ( قوله والسلطان ناظر ) أى عليه ليصرفه في مصالح المسلمين ( قوله وله ) أى السلطان الأخذ منه أى النفقة على نفسه وعياله ( قوله إذ ليسوا بنواب السلطان ) أى في صرفه

( قوله

لا خير لاجل اهل به لاهل به اخرى ولا لنفسه واذا مات واضع يدو كان العرف أن يعطى لورثته

فكانوا يرون الآلات عمل بها كأنهم سدا لباب القسمة وما جئ من الحراج صرف في مصالح المسلمين لأن عمله يدينهم والسلطان تظفر  
وهو الأظلم به المعروف وأما المتزعمون فليس لهم تصرف فيه بوجه ما لا ليسوا بنواب السلطان ولا لثامه وانعام جنة

مضروب حتى أبدىهم كالجاني في الزكاة ليس له تصرف إلا في جبي الزكاة ويمضى أجرتمنها لا من رب المال كذلك الملتزم أي الذي  
 ألزم السلطان أو نائبه أن يجمع له خراج البلد القلانية وله في نظير ذلك ما يسمونه القاض أجرته ثم إن هذا القاض إن كان حجة  
 السلاطين الماضون على الفلاحين من جملة الخراج رضاهم فهو حلال للملتزم وإلا فهو سحت لأنه من مال الفلاحين لا يقال للملتزم قد  
 استأجر البلد من السلطان أو نائبه فله أن يؤجرها للفلاحين بما شاء. كمن استأجر داراً موقوفة على مستحقين من ناظرها فله أن يؤجرها  
 لغيره بما شاء. لأننا نقول كذا ظن بعض الحقوقي الأغبياء فأقوم بما لم ينزل الله به من سلطان فضلو أو أضلو ما كانوا منه بن وليس كما ظنوا  
 فاعلم اللال الذي يدفعه الملتزم مما يسمونه بالخوان للسلطان أو نائبه في نظير وضع اليد والتبرر بالسمى داله بالتسيط نظيره في مائة  
 جندى عن عاقبة يدفع رجل للسلطان مالا ليقوره مكانه في قبض العاقبة لنفسه كذلك الملتزم يدفع مالا للسلطان ليمكنه على الحياة  
 ليأخذ القاض لنفسه فليس هذا باجارة ولا بيع كاهو معلوم بالدهاة إذ الاجارة عليك منافع معلومة في زمن معلوم بمال معلوم  
 ولا يقال السلطان أو نائبه كل سنة يكتب تقريراً وتيسيطاً للملتزم (٥٣) بصورة اجارة ويدفع الملتزم للسلطان

الخراج للسمى بالسمى  
 لأننا نقول الميرى ليس مالاً  
 للملتزم وإنما هو خراج  
 فرضه السلاطين المتقدمون  
 على المزارعين ليدفعوه  
 للناظر المثلوى أمر التصالح  
 الاسلامي ليعرفه في  
 مصالح المسلمين كاتر  
 على وقف عين جانيه في  
 جمع حال الوافق ليعرفه  
 الناظر للمستحقين وكل  
 هذا مبنى على أن لروى  
 الزراعة وقف كاهو عسما  
 والمفتي به عند الحنفية وإنما  
 على أنها مملوكة كاهو القنى  
 به عند الشافعية بناء على أن  
 قرى مصر فتمت صلحا  
 فظاهر بالبدية أن الملتزم  
 لا تصرف له وقد أقيم من  
 اتبع وعنه أن لم تصرف

(قوله مضروب حتى أبدىهم) أي ملزمون بحماية الخراج من الزرع (قوله فهو حلال للملتزم) أي  
 إذا كان ذلك الملتزم استولى على البلد بوجه شرعي بأن كان استيلاؤه بتسيط ديوانى من السلطان  
 أو نائبه وأما من استولى عليها بالقهر والقبلة من غير تسيط بل بمجرد إرسائه للملأ البلد صرتم متعلقين  
 فان ما يأخذه من البلد فائسحت محض كذا قرر الفارح (قوله فأنتم) أي فأنتم الملتزمين (قوله عالم  
 ينزل الله به من سلطان) أي جبه لم ينزل الله به سلطاناً أي حجة ودليل أي فأقوم جبه ودليل  
 عليه وهو أن الملتزم قد استأجر البلد من نائب السلطان فله أن يؤجرها للفلاحين بما شاء (قوله فضلو أو  
 أي فاهوا عن الحق وأضلو الملتزمين الذين أنتم) (قوله في نظير وضع اليد) أي على البلاد لأجل  
 جباية الخراج منها لا أنه أجره استأجر بها البلد (قوله إذ الاجارة عليك منافع معلومة الخ) أي  
 وهنا ليس كذلك (قوله وقد أقيم) أي الملتزمون (قوله عكس تلف الزرع بأفة الخ) أي فيسقط  
 الكراء فكما يجب الكراء فيما مر يسقط هنا (قوله من وجوب الكراء) بيان للحكم المتقدم وقوله  
 وعكسه الأولى حذفه وقوله أي يقيضه تفسير لعكس الحكم وقوله أي عكس الحكم مبتدأ وقوله  
 عدم وجوبه أي الكراء خبره وقوله بأفة متعلق بمحذوف أي إذا تلف الزرع بالأفة من أرضه (قوله لكثرة  
 دودها) أو بما ينشع منها من الماء ونحو حامول وقضاب وهالك وعاقول والمراد تلف الزرع  
 بوجود ما ذكر في المدة المستأجرة وإن لم تكن الأرض معتادة بذلك هذاهو الظاهر كما في عقب وكما  
 يسقط الكراء بتلف الزرع بأفة من أرضه يسقط أيضاً بمنع الزرع وتبوير الأرض لفتنة كاهم (قوله أو  
 عطش) أي لجميع الأرض حتى تلف الزرع بتمامه أو بقى منه القليل بلا تلف فلا يلزم كراء أصلاً  
 وإلا لما بقى بلا تلف (قوله وظاهره ولو اضر دجبة) أي ظاهره عدم وجوب الكراء لما بقى من الزرع بلا  
 تلف ولو اضر ذلك الباقي بجبة (قوله وقيل محله) أي محل عدم وجوب الكراء لما بقى من الزرع بلا  
 تلف إن كان الخ وهذا القول لله ابن عرفة وأبو الحسن عن الأحمى (قوله جملة الفدادين) أي المسكراة

في الأرض وأن لهم التمكين والزرع والزيادة والنقصان حتى قالوا أنه أن يزيد على الفلاحين ما شاء ولو فوق طاقتهم والفلاح غير  
 أن يرضى فيزرع وأن يترك واشتهرت هذه الفتوى الباطلة ضرورة بمصر حتى حال الأمراء على عباد الله بجميع أنواع الجور والظلم  
 ويقول الظالم بلدى اشتريتها بمالى أفضل فيها وفي الفلاحين ما شئت كما أفتانى بذلك العلماء أو صار للفقون يقاد حضمهم يساً وزادوا  
 أن قالوا لو كان البلد ملتزماً وباع أحدهما حصته فلكلانى الأخذ بالشفعة فانظر كيف جعلوه شريكاً مالكا وأن هذا الإسقاط يبع  
 وأن شريكه يستحق بالشفعة ولئن سألتهم من أين جاءكم هذا قالوا «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون» ثم أخرج من قوله  
 ولزم الكراء بالتمكين قوله (عكس تلف الزرع) بأفة مما للأرض مدخل فيها وأراد بالعكس المقابلة بالنفى والاثبات ففى  
 عكس الحكم المتقدم من وجوب الكراء وعكسه أي يقيضه عدم وجوبه بأفة من أرضه (لكثرة دودها أو فأرها) لو كان لدودها الخ  
 كان أحسن وأخصر إذ لا تشترط الكثرة (أو عطش) تلف كله (أو بقى) منه (القليل) كسنة أفدنة من مائة وظاهره ولو  
 اضر دجبة فلا يلزم كراءها وقيل محله إن كان متفرقاً في جملة الفدادين

فلو كان مجتمعا في جهة لوجب كراهه ( ٥٤ ) بخصوصه ( ولم يجبر آجره ) بالمد وهو المؤجر كمالك دار ( على إصلاح ) لمكتري ساكن

مثلا ( مطلقا ) أي سواء كان ما احتيج للإصلاح يضر بالسكن أم لا حدث بعد العقد أم لا أمكن معه السكن أم لا وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وغير الساكن بين السكن فيلزم الكراه والخروج منها فلو اتفق المكتري ههنا من عند حمل على التبرع فإن انقضت المدة خير ربا ودفع قيمته متقوما أو أسره بقتله لأنه كالقاسب بخلاف ما أنفذ في الإصلاح فيأخذه قيمته قائما لم يجل وما صرفته فهو على قيمته جميع ما صرفه ( بخلاف ساكن إصلاحه ) كدرب الدار أو ناظرها ما أنهدم يصير على السكن ( بقيمة المدونة ) ويلزمه جميع الكراه ( قبل خروجه ) متعلق بأصلح فلا يخرج قبل الإصلاح لم يكن له جبره على عودته الباقية المدة ( وإن أكثرها ) أو اشتراها ( حانونا ) وتنازما ( فأراد كل مقدمه ) لوقوع العقد مجعلا ( قسم ) بينهما ( إن أمكن ) القسم ( وإلا ) يمكن ( أكرى عليهما ) للضرورة ولو اتفقا على التمتع واختلفا في الجهة

لأن ذلك كالمالك ( قوله ولم يجبر آجره الخ ) أخذ بعض الأشياخ من مسئلة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خربة يجوار شخص يحصل له منها ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا على بيعها ويقال له اسلم ما يدفع عنك به الضرر ولا ضمان على ربه إن صد منها سارق ليبت جاراها وبه اتفق الشيخ سالم السنهوري والشيخ أحمد بن عبد الحق السباطي الشافعي وأتفق بعضهم يلزم رب الخربة بفعل ما يدفع به ضرر جاره من عمارتها أو بيعها وهذا هو الذي ارتضاه شيخنا المدوني دفعا للضرر ( قوله يضر بالسكن ) أي بقاؤه بلا إصلاح ( قوله حدث ) أي موجب الإصلاح وهو المدمم ( قوله وهو مذهب ابن القاسم ) أي وأما غيره وهو ابن حبيب فيقول يجبر الآجر على الإصلاح قال ابن عبد السلام وبه العمل والخلاف ليس عاما في جميع الصور كإقتضاء كلام الشارح بل خاص بالضرر اليسير كالمطل وما إن كان كثيرا فلا يلزمه الإصلاح إجماعا كما لابن رشد اه بن ( قوله وغير الساكن ) هذا فيما إذا كان المدمم مضرا وأما إذا كان متقصا للكراه فقط وأبى المالك من الإصلاح فلا خيار للمكتري ومخط عنه من الكراه بحسبه على ما مر من التفصيل خلافا لما يقتضيه كلام المواقيت وجمعه الشارح من غير الساكن مطلقا فإنه متناف للتفصيل المتقدم انظر بن ( قوله فلو اتفق المكتري شيئا من عنده ) أي بغير إذن المكري على إصلاح للمهدم حمل على التبرع هذا إذا كان ذلك المقارم ملكا وأما من استأجر وقتا محتاجا لإصلاحه فأصلحه المكتري بغير إذن ناظره فإنه يعطى قيمة بنائه قائما بقيامه عنه بما لا بدله منه لوجوب إصلاح الوقف على الناظر لحق الله تعالى لا لأجل المستأجر ( قوله حمل على التبرع ) أي فلا يأخذ ما أخفقه لا يقال من بني ما أنهدم قد قام عن ربه بواجب إذ لا بد له من القرم فيه لأننا نقول لا نسلم أنه لا بد له من القرم فيه لأنه قد يختار هدم ذلك المثل ليبععه عرصة وما أشبه ذلك ( قوله فيأخذه ) أي المكري بقيمته قائما أي إن شاء وإن شاء أمره بقلعه وهذا على قول ابن حبيب المتقدم وأما على قول ابن القاسم فيأخذه بقيمته متقوما مطلقا سواء كان الإصلاح بغير إذن المالك أو كان بإذنه كافي عبق ( قوله بخلاف الخ ) هذا يخرج من قوله ولم يجبر آجره الخ ( قوله متعلق بأصلح ) أي وأما قوله بقيمة المدونة فهو متعلق بمحذوف كأشار له الشارح لا بأصلح لإغناء الظرف أعني قوله قبل خروجه عنه حينئذ ( قوله فأراد كل مقدمه ) أي وصلحت صنعة كل منهما لتقديمه عرفا سواء اتفقت صنعتها أو اختلفت ( قوله قسم ) أي ذلك المقدم وقوله إن أمكن القسم أي قسم المقدم لاتساعه وقبوله للقسم ( قوله وإلا أكرى عليهما ) أي ما لم يصطلحا على الجلوس على التعاقب مثلا ( قوله للضرورة ) أي لازالة الضرر الحاصل بالمنازعة ( قوله ولو اتفقا على المقدم ) أي على جلوسهما معا في المقدم لاتساعه وقوله واختلفا في الجهة أي التي يجلس كل منهما فيها ( قوله لحقة الأمر فيه ) أي لأن اختلافهما في الجهة ليس كاختلافهما في المقدم والمؤخر ( قوله كذلك ) أي كمسئلة المصنف من القسم إن أمكن وإلا أكرى عليهما ولا كلام لرب البيت ولا الحانون كما هو ظاهر المصنف ( قوله وإن غارت عين الخ ) حاصله أنه إذا أكثرى أرضا سنين فغارت عينها أو انهارت برها وأبى ربه من الإصلاح فسخت الاجارة وليس للمكري أن يتفق من الأجرة إلا أن يكون قد زرع قبل غور العين وكانت أجرة سنة تكفي فله الاتفاق حينئذ وبحسبه ذلك من الكراه قهرا عن المكري فإن كان لم يزرع أو زرع وكان لا تكفي أجرة السنة في العارة فليس له الاتفاق فإن اتفق كان متبرعا بجميع ما أخفقه في الأولى وبما زاد على

أجرة

قائمة لحقة الأمر فيه والبيت للطل بعضه على نهر أو بستان كذلك ( وإن غارت عين )

خيطة ( مكري ) للزراعة ( سنين ) للراد ما فوق الواحدة الشامل للسنتين فأولى سنة فقط ( بعد زرع ) فلو غارت قبل زرع

حمل ما أنفقته المكترى على التبرع (تقوت) أيها المكترى أي صرفت من عندك في إصلاح العين إن أبي المكترى (حصة) أي أجرة (سنة فقط) ليم زرعك في تلك السنة ويلزم المكترى ما أنفقت لأنك قمت عنه بواجب وهذا إذا كان حصة السنة بتأني بها إصلاح فلوكنت لا يصاحبها إلا أكثر من أجرة سنة وأبي ربه من الإصلاح ومن الأذن له (٥٥) فأفق المكترى كان منطوقاً

بالتأني فان أبي أن ينفق أيضاً كان لذلك ولا يلزمه الكراء لان هلاك الزرع من العطش ومثل القور انه دام البر وقوله تقوت فتح التون بم فتح القاء وكسرها كمتق وفرح وهو لازم يتعدى بهجرة الثقله فالصواب افقت وقيل انه يتعدى في لغة كاتمة وعقته (وان تزوج) برجل امرأة رشيدة (ذات بيت وإن) ملكت منفعة (بكراء) لازوجية أو مشاهرة وهدت حجة (فلا كراء) على الزوج لها لان النكاح مبني على الكارمة (إلا أن تبين) ولو بعد العقد العبرة بوقت البيان فيكون لها الكراء من ذلك الوقت لا ما تقدمه وبيت أمها أو أبيها كبيتها لجرى العادة بعدم مطالبته (والقول للأجير) على إصلاح مكتب بأجرة (أنه وصل كتاباً) أو رسالة المرسل إليه يمينه في أمه يبلغ في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين بصدق

أجرة السنة في الثانية (قوله) حمل ما أنفقته المكترى على التبرع أي سواء كان حصة سنة أو أقل أو أكثر (قوله) حصة سنة فقط أي ولو علمت أن الزرع لا يتم عليه بقية السنة خلافاً لمن يقول ينفق أجرة السنين كلها حيث اكترى سنين لأنها عقدة واحدة وظاهره أي سنة ولو اختلف الكراء وكلام ابن عرفة فيد أنه ينفق حصة السنة التي حصل فيها القور وما زاد عليها فهو منطوق به واعلم أن المساقاة يجري فيها ما جرى للمصنف هنا فإذا ساق الحائط سنين وعارت عينها وأبهرها من إصلاحها فللمعامل أن ينفق قدر قيمة ثمرة سنة لا يزيد كما في وثائق الجزري (قوله) لأنك قمت عنه بواجب في هذا التعليل نظر إذ لا يلزم المكترى الإصلاح للمكترى كالمهر والذي علل به ابن يونس كما في بن أن المكترى متى ترك ذلك فسد زرعه ولم يكن لرب الأرض كراءه حينئذ فلا يمنع من أمر يتنفع به وهو وغيره ولا ضرر عليها فيه (قوله فان أبي) أي المكترى وقوله أيضاً أي كما أبي المكترى (قوله من العطش) أي وقد علمت أن أرض السقي لا يلزم للمكترى أجرها إلا إذا استغنى الزرع عن السقي (قوله رشيدة) أي والا كان الكراء لازماً للزوج ولا يجوز لوليها التبرع به (قوله وهدت حجة) أي وأما لو كانت ساكنة في بيت مشاهرة ولم تنفذ شيئاً فان الكراء يلزم سواء بينت أن الكراء عليه أم لا كما نص عليه التونسي وابن يونس واللخمي اه شب (قوله إلا أن تبين) أي إلا أن يحصل منها بيان في أي وقت ولو بعد العقد أن الكراء عليه (قوله وبيت أمها أو أبيها كبيتها) أي فلا يلزمه كراؤه إلا إذا حصل بيان فيلزمه من وقت البيان لا ما قبله والمراد ببيت أبيها وأما ما يمكن أن ذاته أو منفعة وجبة أو مشاهرة وهدت حجة وكذا يقال فيما بعد وأما سكنى الزوج بالزوجة في بيت أخيها أو عمها يقال اللخمي أرى أن طالت المدة فلا شيء لها عليه وإن قصرت حلقاً انهما لم يسكناه إلا بأجرة واخذها منه وسكناه بها في بيت أبيه كسكناه بها في بيت أبي الزوجة وأما سكناه بها في بيت أخيه أو عمه فينبغي أن يكون لها عليه الأجرة إذا طالت المدة أسكناه بالأجرة طالت المدة أو قصرت بخلاف ما سبق في أخيها وعمها لأن العادة ضمها لها عند الخوف عليها حفظاً لمرضاها ولم تجر العادة بضمها لآخيه وعمه عند الخوف عليها (تنبيه) اشتراط الزوج حين العقد سكناه ببيتها فلا كراء لا يوجب فساد العقد كما هو ظاهر إطلاقهم هنا قاله عبق (قوله أو رسالة الخ) أشار إلى أنه لا مفهوم له لكتاب بل مثله أنه وصل خبراً أو حيلة. وحاصله أن من استأجر شخصاً على إصلاح كتاب أو خبر أو حمل لشخص يبلغ أخرى فبعد مدة ادعى الأجير أنه وصل ذلك ونازعه المستأجر فالقول قول الأجير بيمينه أنه وصله إذا ادعى وصوله في أمه يبلغ في مثله عادة وحينئذ يستحق الأجرة ولو كذب المرسل إليه (قوله في أمه) أي حيث ادعى وصوله في أمه يبلغ في مثله عادة وهذا معنى رجوع الشبه لهذا فان لم يشبه فلا أجرة له ولا يتأني هنا شبههما ولا عدم شبه واحد (قوله وضمن) أي الوكيل والرسول المذكور وکیل (قوله أنه استصنع) أي فيه (قوله وقال ربه وديعة عندك) سيأتي أن محل قبول قول الصانع في دعواه أنه استصنع أن أشبه ومعنى الشبه هنا أن لا تقوم قرينة على نفي

ولا يتنفي عنه الضمان أن أنكر المرسل إليه الوصول فكلامه هنا في استحقاق الأجرة لا في نفي الضمان فلا يخالف ما قدمه في الوديعة من قوله عاطفاً على ما فيه الضمان أو المرسل إليه للنكر ولا بينة وقوله في الوكالة وضمن إن أقبح الدين ولم يشهد وثل الدين غيره كما تقدم (و) القول للأجير الصانع فيما يده (أنه استصنع وقال) ربه (وديعة) عندك لأن الشأن فيما يدفع للصانع الاستصناع والا يداع فادع فلا حكم له (أو خولف) الصانع (في الصفة)



خلفه على الشيء أي القول للصانع إن خولف في الاستصناع أو خولف في الصفة يعني أنهما إذا اتفقا على أنه دفعه له ليصنعه واختلفا في صفة الصنع فالقول للصانع إن أشبهه فإن لم يشبهه حلف ربه وثبت له الخيار في أخذه ودفع أجره المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصبوغ فإن تمكن من ذلك حلفا بقيته ثوبه مثلا غير مصبوغ وهذا قيمة صبغه (و) القول للصانع (في) قدر (الأجرة إن) أشبهه (الأجير في القروع الأربعة يمينه ثوبه ربه أم لا (٥٦) فيأخذ ما ادعى من الأجر فإن انقرد ربه بأشبهه فالقول له يمينه فإن لم يشبهه حلفا وكان للأجير

أجرة مثله كأن نكلا  
وقوله (وإن كان) من الحوز  
خاص بالقرع الأخير  
أي القول للصانع في قدر  
الأجرة إن حاز مصنوعه  
بأن كان تحت يده لأنه  
يجوز من بيع سلعة ولم  
يخرجها من يده، فلو أن  
القول للصانع في الأجرة  
بشخصين مثله والحيازة  
ولها عليه فيصير واحد  
فإن أخذه ربه فالقول له  
وهو ظاهر فإذا لم ينفرد  
الصانع بالشيء فينبغي كما  
قيل في ٥٦ أن ينفرد بالشبه  
فالحال له وإما ثم يشبه  
واحد منها حلفا ولزم  
كراه التل وذكرو مفهوم  
وحاز حوله (لا كبراء)  
فليس القول فيه للصانع  
لعدم الحوز وكذا إذا كان  
الصانع حيازا ونحوه تلافى  
ببعض المصنوع وينصرف  
ولم يمسكه ربه من أخذه  
مبطل القول له أي أن أشبهه  
كما قدم (ولا في ربه) أي  
المصنوع لو كان بماخاب عليه  
(فقره) القول في الستين  
(وإن) كان دفعه للصانع

الاستصناع كما إذا كان المدفوع للصانع شاشا أبيض وربه مسلم غير تاجر والصانع يصبغ الأزرق فإن  
القول قول ربه في دعوى الوديعة لأن القرينة هنا تكذب الصانع في دعواه (قوله عطف على المعنى)  
أي لا على قوله استصنع لأنه يصير التقدير والقول للأجير أنه استصنع والقول للأجير أنه خولف في  
الصفة فيقتضي أن الصانع يدعي مخالفة في الصفة وليس كذلك بل إنما يدعي أنك أمرتني أن أصنعه  
على صفة كذا تأمل (قوله فالقول للصانع) أي يمين كافى ابن عرفة عن ابن يونس خلافا لعنق  
(قوله إن أشبه) أي بالنسبة للسكة في استعماله كصبغه شاشا أخضر لشرط وأزرق لشرط فلا تقبل دعوى  
شرط أنه أمره بصبغه أزرق لهدية لشرط والصانع يدعي أنه أمره بصبغه أخضر ولا دعوى  
لشرط أنه أمره بصبغه أخضر لهدية لشرط وقال الصانع بل أمرتني بصبغه أزرق وظاهره ولو  
لقرينة قال شيخنا المدوئى ما لم تكن القرينة قوية وإلا كان القول قول المالك (قوله إن أشبه الأجير  
في القروع الأربعة) فإن لم يشبه في القروع الأول فلا أجر له ولا يتأني فيه شهيمه ولا عدم شبه واحد  
وكذا لا يتأنيان في القرع الثاني ولا في الثالث وإن لم يشبه الأجير في القرع الثاني نظرا لزيادة صنفته  
في المصنوع عن قيمته بدونها فيرجع الأجير به أو يدفع قيمته بدون الصنعة ويأخذها وإن لم يشبه  
في القرع الثالث حلف ربه ويثبت له الخيار على ما قاله الشارح وإن لم يشبه في القرع الرابع قد أشار  
له الشارح بقوله فإن انقرد ربه بالشبه الخ (قوله كأن نكلا) أي ويقضى للحالف على التام (قوله ولم  
يخرجها من يده) أي فالقول قوله في قدر الثمن عند اختلافهما فيه (قوله وهو) أي اشتراط الحيازة  
في الأجير (قوله إذا لم ينفرد الصانع بالشبه) أي بأن أشبهه معاً (قوله فالقول له) أي في قدر الأجرة ولو  
كان غير حائز له (قوله ولزم كراه التل) أي ولا ينظر لحوزه والحاصل أنهما إذا أشبهه معا فالقول  
للحائز منهما وإن لم يشبه واحد منهما فاجرة التل ولا ينظر لحوز وإن أشبهه أحدهما فقط فالقول قوله  
وإن لم يحزاه بن (قوله لا كبراء) بكسر الباء الموحدة وفتح النون مخففة ويجوز فتح موحدة وتشديد  
نونه (قوله لعدم الحوز) أي لأن الحائز له ربه فإذا قال الصانع استأجرتني بأربعة مثلا وقال  
ربه ثلاثة فالقول قول ربه يمينه إن أشبهه الصانع أيضاً أم لا وإلا فالقول للصانع إن  
أشبهه وإن لم يشبهه فكراه التل (قوله ولا في ربه) حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصنوع  
لربه وإنكر ربه أخذه كان القول قول ربه سواء كان الصانع قبضه يمينه أو بغيرها وهذا  
إذا كان المصنوع مما يخاب عليه والفرق بين قوله هنا وإن بلا بينة وبين اللودع إذا قبض الوديعة  
بلا بينة وادعى رد مالها أنه يصدق أن له دفع قبض على غير وجه الضمان والصانع قبض  
ما فيه صنفته ويخاب عليه على وجه الضمان (قوله وإلا أخذه) أي وإلا زعم دعوى الصانع على قيمة  
الصنع بل تساويا أو قصت دعوى الصانع عن قيمة الصنع (قوله بأن امتنع من دفعها) أي كالمو

(بلا بينة) وأما ما لا يخاب عليه فيقبل دعوى رده لقول  
دعواه في تلقه إلا أن يكون قبضه بينة مقصودة للتوثق فلا تقبل دعواه رداً ولا تلقا كما تقدم في القارية (و) الصانع (إن ادعاه)  
أي الاستصناع المفهوم من استصنع (وقال) ربه (سريق من وأراد) ربه (أخذه دفع) للصانع (قيمة الصنع) بكسر الصادع  
عنه إذ المراد أجره المثل (يمين) من ربه أنه ما صنعته (إن زامت دعوى الصانع عليها) أي على قيمة الصنع ولا أخذه  
بلا يمين ودفع الصانع ما ادعاه فاليمين لا سقط ما زاد على دعوى الصانع (وإن اختار) ربه (تضمنه) قيمة الثوب (بأن دفع  
الصانع قيمته أيضاً) يوم الحكم على الظاهر (فلا يمين) على فاحد منهما (فإلا) بأن امتنع من دفعها (حلفا)

وبدأ الصانع أنه استصنعه وقيل يبدأ ربه أنه ما استصنعه (واشتركا) إن حلفا كان تكلا هذا قيمة نوبه أيضا وهذا بقيمة صبغة وقضى للحالف على التاكل (لان تخالفا) بالخاء المعجمة (في لست) أي خبط (السويق) فقال اللات أمرتني أن ألتهم خمسة أرطال من ممن متلا وقال ربه ما أمرتك بشيء أصلا بل سرق مني أو غصب فلا يحلفان ولا يشتركان بل يقال ربه ادفع له قيمة ما قل فان دفع فظاهر (و) إن (أي من دفع ما قال اللات فمثل سويقه) غير ملتوت يدفعه الصانع له (٥٧) لوجود المثل في ذلك بخلاف

الثوب لأنه معوم وان شاء دفعه له ملتوتا مجانا عند ابن القاسم وقال غيره يعين للمثل تلتا يؤدي الى بيع طعام بطعام وهو ظاهر للمنف والراجح ما لابن القاسم وحمل بعضهم كلام ابن القاسم على ما اذا رضى باخذه ملتوتا فان لم يرض تعين دفع اللش فبينهما وفاق ولو قال المنصف لا ان تخالفا في استصناع مثلي ليشمل الملتوت وغيره كطحن فطح وعصر زيتون ونحو ذلك كان أنسب ثم ذكر ثلاث مسائل في اختلاف الجمل والمكترى الاولى في قبض الأجرة وعدمه الثانية في المسافة فقط الثالثة فيها وبدأ بالاولى فقال (و) القول (ل) أي للآجير المتقدم ذكره (وللجال) ونحوه أي رب الدابة (يمين) من كل (في عدم قبض الأجرة) وان بلغا الثانية (زمانية أو مكانية أي التي تماقدا إليها أي الا لعرف بتعجيلها أو كانت معينة

امتنع ربه من دفع قيمة البسغ (قوله وبدأ الصانع) أي لأنه بائع للمنافع فيحلف أنه استصنعه ويحلف ربه أنه ما استصنعه وان لم يقل سرق مني وذلك لان غرم الصانع قيمته أيضا انما يترتب على حلفه أنه ما استصنعه وان لم يذكر معه أنه سرق مني فاندفع ما يقال القاعدة أن اليمين على طبق الدعوى فمقتضاه أنه لا بد من زيادته في اليمين وأنه سرق مني فتأمل (قوله وقيل يبدأ ربه) هذا القول نقله ابن عرفة عن الصقلي عن الشيخ ونحوه في التوضيح وح (قوله وقضى للحالف على التاكل) أي فاذا حلف رب الثوب فقط قضى له بقيمته أيضا ان شاء وان شاء أخذه ودفع قيمة الصبغ ولو نقص الثوب لأن خبرته تنفي ضرره وان حلف الصانع فقط قضى له بما ادعاه من أجره الصبغ (قوله بل سرق مني أو غصب) أي وأما لو قال ربه أنه ودعاه فاقول للصانع كما قدمه المنصف بقوله أو أنه استصنع وقال ودعاه كذا قال عبق والراجح كما في بن التصميم أي سواء ادعى ربه الودعية أو السرقة ولا يقال دعواه الودعية بخالف ما مر من ان القول قول الصانع لحمل ما تقدم على المقوم وما هنا على المثلي (قوله ادفع له قيمة ما قل) الأولى مثل ما قل لأن السمن مثل وقد تقدم ان المثليات قضى فيها بالمثل لا بالقيمة (قوله لوجود المثل في ذلك) علة لقوله فلا يحلفان ولا يشتركان (قوله بخلاف الثوب) أي فانه اذا طلب ربهما قيمتها يضاء وبي الصانع فانهما يحلفان ويشتركان (قوله عند ابن القاسم) أي فحاصل مذهبه ان ربه اذا امتنع من دفع ما قاله الصانع من السمن خير الصانع اما ان يرد مثل السويق لربه واما ان يدفع له السويق ملتوتا مجانا (قوله وقل غيره) أي وهو اشبه بقوله تلتا يؤدي الى بيع طعام بطعام (أي متفاضلا ولأن من حجة ربه ان يقول لا ارضى به ملتوتا لانه صار لا يبق بل يسرع اليه التغير والخلاف بينهما مبق على خلاف آخر وهو ان لت السويق بالسمن ونحوه ناقل له عن أسله وهو ملحظ ابن القاسم او غير ناقل له وهو لم يخطئ (قوله فبينهما وفاق الخ) \* الحاصل ان بعضهم جعل بين كلام ابن القاسم وكلام غيره خلافا نظرا لما مر من ان لت السويق بالسمن ناقل له اولا وبعضهم جعل بينهما وفاقا قال ج والظاهر ان المنصف حمل كلام ابن القاسم على الخلاف وترك قول ابن القاسم لترجيح قول غيره عنده (قوله أي للآجير) أي الذي استأجرته لخدمة او خياطة مثلا (قوله في عدم قبض الأجرة) أي ان ادعى عليه المكترى انه قبضها (قوله الا لعرف بتعجيلها) أي والا كان القول قول المكترى في قبضها (قوله ودعواه) أي دعوى الآجير والجال بدم قبضها وقوله ودعوى المكترى أي قبضها (قوله الا لطول) أي الا اذا كان تنازعهما بعد طول بعد تسليم الخ (قوله فاقول لمكترية) أي وهو صاحب الامتعة في انه دفع له الأجرة ولو ادعى انه دفع لذلك بعد تسليم الامتعة \* واعلم ان محل قبول قول المكترى بعد الطول وبعد تسليم الامتعة ما لم يتم الجمل بينة على اقرار المكترى بعد تسليم الامتعة بأن الأجرة قد تمته والا فلا يقبل قول المكترى في دفعها (قوله لا قبل تسليمها) أي لان كان تنازعهما قبل الخ وهو الحاصل ان الجمل اذا سلم الامتعة فان تنازعا بعد طول فاقول قول المكترى سواء ادعى انه دفع له الأجرة قبل تسليم الامتعة او بعده وان تنازعا قبل الطول كان القول قول الجمل كما انه اذا لم يسلم الامتعة لرهبان القول قوله مطلقا ولو طال (قوله مازاد على اليومين) أي كالثلاثة فأكثر

٨ - دسوقي - بيع \* ودعواه تؤدي للفساد ودعوى المكترى للصحة قياساً على ما مر في البيع في قوله وفي قبض الثمن أو السلعة فالاصل بقاؤها الا لعرف الخ (إلا لطول) بعد تسليم الجمل الأمته لرهبان (ف) القول (لمكترية يمين) لا قبل تسليمها فاقول للجال ولوطال ويعتبر الطول بالعرف وقيل مازاد على اليومين بعد تسليم الاحمال لرهبان الذي هو المكترى \* ثم ذكر اختلافهما في المسافة فقط بقوله (وإن) اختلفا في المسافة وفاقاً على قدر الأجرة بأن (قوله) الجمل (بمئة لبرقة وقال) للمكترى (بل) بها (لافرقية) تخفيف الياء أكثر من تعديدها \* ملخصه في المسألة

فالمراد مدينة القيروان أى المدينة للعلومة وهى أبعد من برقة ولم يذكر للبدا لاختلافهما عليه كسر ( حلفا ) وبدأ الجمال لأنه بائع ( ونسخ ) بالحكم أو التراضي ( إن عدم السير ) من أصله ( أو قل ) بحيث لا ضرر على الجمال في رجوعه ولا على رب الأحمال في طرحهما ( وإن قد ) مبالغة في التخالف والفسخ ولا ينظر في هذه لشيء ولا عدمه بدليل إطلاقه هنا وتخصيصه في الآتية ( وإلا ) بأن كان اختلافهما بعد سير كثير أو بلوغ الغاية على دعوى الجمال ( فكفوت البيع ) فيكون القول للمكرى إن أشبه فقط وحلف ولزم الجمال ما قال قد الكراء أم لا لأن إن حلف الجمال على ما ادعاه فيكون له حصة مسافة برقة على دعوى المكبرى ويفسخ الباقي والصنف وإن شمل بمقتضى التشبيه شبههما معا ( ٥٨ ) إلا أنه ليس بمراد لما يأتى قريبا فالتشبيه غير تام لأن المبيع اذا فات فالقول للمكبرى

إن أشبه سواء شبه البائع أم لا وليس للمكبرى كذلك وأشار إلى ما اذا أشبه المكبرى فقط بقوله ( وللمكبرى ) وهو الجمال اذا اختلفا ( في المسافة فقط ) بأن قال لبرقة وقال المكبرى بل لأفريقية ( إن أشبه قوله فقط ) دون المكبرى انتقد أم لا ( أو أشبه ) معا ( وانتقد ) المكبرى الكراء ترجيح جانبه بالنقد ( وإن لم ينتقد حلف المكبرى ) على ما ادعاه ( ولزم الجمال ما قال ) المكبرى من بقية المسافة ( إلا أن حلف الجمال أيضا ) على ما ادعى بعد حلف المكبرى ( فله ) أى الجمال ( حصة المسافة ) التى ادعاه وهى برقة القريبة ( على دعوى المكبرى ) أن المسافة لأفريقية ( ونسخ الباقي ) بعد برقة فيقال ما تساوى

( قوله فالمراد بها مدينة القيروان ) أى لا الأقليم التى هى مدينته ( قوله حلف ) أى حلف كل منهما على ما يدعيه وقوله لأنه بائع أى لمصلحة جماله ( قوله ان عدم السير أو قل ) فيه أن المناسب لمرامه من الاختصار أن يحذف قوله عدم وأو ويقول ان قل السير لاستفادة حكم ما اذا عدم السير من قوله أو قل بالأولى إلا أن يقال لو انتصر على قوله ان قل لربما يتوهم أنه في حالة عدم السير يفسخ العقد بدون يمين ( قوله مبالغة النسخ ) رد المصنف بها على غير قول ابن القاسم أنه يعمل بقول الجمال اذا أشبه وانتداه شب ( قوله والا فكفوت البيع ) حاصل الفقه أنهما اذا تنازعا في المسافة فقط بعد سير كثير فالقول قول المكبرى اذا اقررد بالشبه وحلف قد أم لا وان اقررد المكبرى بالشبه كان القول قوله انتقد أم لا وان أشبه معا فان حصل انتقاد كان القول قول المكبرى وان لم يحصل قد كان القول قول المكبرى إن حلف وان لم يشبه حلفا وفسخ وقضى بكراء المثل فيما مضى ( قوله ولزم الجمال ما قال ) أى من السير لأفريقية ( قوله على ما ادعاه ) أى وهو أن المسافة التى وقع العقد عليها عبارة برقة ( قوله لما يأتى قريبا ) أى من التفصيل بين حصول الانتقاد وعدمه اذا أشبه ( قوله غير تام ) وذلك لأن قبول قول المكبرى مشروط بحلفه وانفراد به بالشبه وأما المكبرى عند فوات المبيع فقبول قوله مشروط بحلفه وشبهه سواء أشبه البائع أيضا أم لا ( قوله وليس المكبرى كذلك ) أى لأنه لا يكون القول قوله إلا اذا اقررد بالشبه وأما اذا أشبه فيه التفصيل الآتى ( قوله وللمكبرى ) أى والقول للمكبرى عند تنازعهما في المسافة فقط دون الأجرة فهما متفقان عليها وكان الأولى حذف قوله في المسافة فقط لانه موضوع المسئلة ( قوله ولزم الجمال النسخ ) الجمال مفعول لزم مقدما وما قال فاعل مؤخر ( قوله إلا أن حلف الجمال أيضا على ما ادعى ) أى من أن غاية المسافة برقة فلا يلزم تبليغه لأفريقية واذا لم يلزمه فله النسخ ( قوله وفسخ الباقي بدرجة ) أى أو بعد السير الكثير وظاهر قول المصنف وفسخ الباقي أنه بعد السير يفسخ قبل بلوغ الغاية الأولى وفيه نظر والصواب أنه بعد السير الكثير يوصله لبرقة نظير ما يأتى للشارح في المدينة ومكة إذ لا فرق بين المسلتين انظر بن ( قوله بعد السير الكثير ) أى من اختلافهما في قدر المسافة فقط بعد السير الكثير النسخ ( قوله وبلغاها ) أى والحال انهما بلغاها أى قبل مكة كصرى سافر من ناحية بدر وأشار المصنف بقوله بلغاها أو سارا كثيرا إلى ان محل التفصيل الآتى إذا وقع التنازع بعد سير كثير أو بعد بلوغ المدينة وأما إذا تنازعا قبل الركوب أو بعد سير يسير فلم يذكره المصنف اعتمادا على ما مر في المسئلة السابقة من التحالف والتفاسخ ( قوله فالقول للجمال ) أى فى أن المسافة التى وقع العقد عليها الى المدينة ( قوله أى مع شبه المكبرى ) أى القول للجمال اذا حصل شبه منهما معا ( قوله بالنقد ) أى بسبب انتقاده من

المكبرى

حصة برقة من ابتداء السير الى افريقية بللمائة إن قيل الصف مثلا أعطى للجمال ( وإن لم يشبه ) والموضوع

بجماله بعد السير الكثير أو بلوغ برقة ( حلفا وفسخ بكراء المثل فيما مضى ) وتكولها كحلفهما وقضى للتحالف على الناكل وأشار للمسئلة الثالثة وهى اختلافهما في المسافة والأجرة معا بقوله ( وإن قال ) الجمال للمكبرى ( أكرتكم المدينة بمائة وبلغاها ) أو سارا كثيرا وإن لم يبلغاها ( وقال ) المكبرى ( بل لمكة ) الأبعد ( بأقل ) كخمسين ( فإن قد ) المكبرى الأقل ( فالقول للجمال فيما يشبه ) أى مع شبه المكبرى أيضا كما قيدها بـ إن يونس وأبو الحسن وبديله ذكره بعد ذلك شبه الجمال وحده وقوله ( وحلفا ) أى حلف كل منهما على طبق دعواه وعمل بقول الجمال حيث ترجح جانبه بالنقد

والشبه فيحلف لاسقاط زائد المسافة ويحلف المكترى لاسقاط المحمين عنه (وقسح) العقد ولا يتوقف القسح على حلف المكترى لأن حلفه لاسقاط المحمين عنه (وإن لم ينقد) الجمل شيئاً وقد أشبهها معاً (فلاجمال) القول (في المسافة) القرية (و) القول (للمكترى في حصتها) أى للدينة (كما ذكر) من الكراء وهو كونه خمسين (٥٩) ولا يقبل قوله أنه لمكة (بعد)

بمنهما) على ما ادعاه (وإن أشبه قول المكترى فقط) فاقول له يمين) فقد أم لا فيأخذ المائة ولا يلزمه السير إلى مكة وإن أشبه المكترى فقط فحكمه حكم إذا أشبه ولم ينقد أى القول للجبال في المسافة وللمكترى في حصتها بما ذكر وإن لم يشبه واحد منهما حلفاً وقسح وله كراء المثل فيما مشى (وإن أقام) أى أقام كل واحد منهما (بينه) على ما ادعاه (تضي) بأعدلهما وإلا سقطا) ويقضى بذات التاريخ وبقدمه (وإن قال أكثر من عشر) من الأئدة أو من السنين مثلاً (بخمسين وقال) ذب الأرض أو الدار (بل) أكثر من (خمساً بمائة) ولا بينة لأحدهما (حلفاً وقسح) العقد ويبدأ صاحب الأرض أو الدار ويقضى للحالف على الناكل ونكولها كحلفهما وهذا إن لم يحصل زرع ولا سكنى (وإن زرع بعضاً) أو سكنه (وكم ينقد) من الكراء شيئاً (فأشبهها) بحساب (ما أقر به

المكترى) قوله (والشبه) أى ودعواه (الشبه في المسافة التي بلغها) قوله لاسقاط زائد المسافة) أى لاسقاط المسافة الزائدة على المدينة لمكة (قوله) ويحلف للمكترى لاسقاط المحمين عنه) أى ويلزمه خمسون فقط ويلزمه الجمل للدينة إذا كان نزاعهما بعد سير كثير قبل الوصول للمدينة والحاصل أنهما إذا أشبه حلفاً وانتقد المكترى الأقل كان القول قول الجمل بالنظر للمسافة وقول المكترى بالنظر للأجرة (قوله) ولا يتوقف القسح على حلف المكترى) أى وإنما يتوقف على حلف الجمل لأن القسح لأجل إسقاط زائد المسافة وهذا مرتب على حلف الجمل (قوله) لأنه حلفه لاسقاط المحمين عنه) أى على دعوى الجمل فإن حلف سقطت عنه خمسون وإن لم يحلف غرم المائة بتمامها (قوله) فلاجمال) أى فالقول قول الجمل في أن العقد وقع على المسافة القرية وهي إلى المدينة (قوله) وللمكترى في حصتها) هذا محل المخالفة بين النقص وعدمه ويتفقان فيما قبله (قوله) كما ذكر من الكراء وهو كونه خمسين) أى ويغض ذلك الكراء بقول أهل المعرفة (قوله) ولا يقبل قوله أنه لمكة) أى لأن عدم بلوغ المسافة للتنازع فيها يرجع قول المكترى (قوله) وإن أشبه قول المكترى فقط) أى من أن الأجرة مائة للدينة (قوله) وإن أقام بينة على ما ادعاه) أى سواء كان في الثلاثة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو في غيرها من مسائل الباب فهذا راجع لجميع مسائل الباب كلها (قوله) وإلا سقطتا) أى وإلا تكن إحدهما أعدل بل تكافأتا في العدالة سقطتا (قوله) ويقضى بذات التاريخ) أى تقدم المؤرخة على غير المؤرخة وتقدم للتقدمة تاريخاً على متأخرته (قوله) ويبدأ صاحب الأرض أو الدار) أى لأنه دافع لمنفعة أرضه أو داره (قوله) كحلفهما) أى فكما يفسخ العقد إذا حلفا يفسخ إذا نكلا ولا يراعى هنا نقص ولا عدمه بل حيث كان التنازع قبل الزرع والسكنى ففسخ العقد سواء حصل قد أولاً سواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه المكترى أو المكترى فهذه ثمانية أحوال سواء حلفا أو نكلا فهذه ستة عشر فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل (قوله) وإن زرع بعضاً) أى من الأرض وقوله أو سكنه أى بعضاً من المدة وفي هذه الحالة ثمان صور لأنهما إما أن يشبه أو لا يشبه أو يشبه المكترى فقط أو المكترى فقط وفي كل إما أن يكون تنازعهما بعد الاتقاد أو قبله فهذه ثمانية أشار المصنف لأربعة منها بقوله وإن زرع بعضاً ولم يتقد الخ وحاصلها أن المكترى إذا زرع بعض الأرض أو سكن البيت بعض المدة ولم ينقد كان القول قول المكترى فيما مضى وفسخ في الباقي إن أشبه قوله وحلف سواء أشبه قول المكترى أيضاً أم لا فهذه صورة (١) وإن انفرد المكترى بأشبه أو أشبه المكترى ولم يحلف فاقول قول المكترى فيما مضى وفسخ في الباقي وإن لم يشبه حلفاً ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ في الباقي فهذه أربع صور وإن كان تنازعها بعد الاتقاد ففيه أربع صور لأنهما إما أن يشبه أو لا يشبه أو يشبه المكترى أو المكترى وقد أشار المصنف لحكمها بقوله وإن قد تردد وحاصل ذلك التردد الواقع فيها قيل إن القول قول المكترى إذا أشبه أشبه المكترى أم لا وحينئذ فله من الكراء فيما مضى بحساب ما قل وفسخ في الباقي مثل ما إذا لم يحصل قد وقيل إن القول قول المكترى ولا يفسخ ويلزم المكترى جميع الكراء وأما إذا انفرد المكترى

(١) قوله صورة صوابه صورتان اهـ

المكترى) فيما مضى (إن أشبه) المكترى أشبه ربه أم لا (وحلف) أى فاقول له يمين (وإلا) يشبه حلف أم لا أو أشبه ولم يحلف فالتنزيح راجع لقوله إن أشبه وحلف معاً (فقول ربه) في الصور الثلاث (إن أشبه) وحلف أيضاً فله بحساب ما قل (فإن لم يشبه) معاً (حلفاً) أى يحلف كل على دعواه نافية لدعوى الآخر (ووجب) لزب الأرض أو الدار (كراء) للثل

فيا مضي) عازرع أوسكن  
هذا قسم قوله لم يتقد أي  
وإن زرع بضعاً وقد قد  
(قرئ) هل القول  
للكري ترجيح جانبه  
بالقد ولا يفسخ ويلزم  
المكسري جميع الكراء  
أو لا يكون القول له بل  
يرجع في ذلك للأشبه كما  
للميتقد على التفصيل السابق  
[درس]

### باب

في أحكام الجعالة (صححة  
الرجل) أي العقد تحصل  
(بالإتزام) أي بسبب الإلتزام  
(أهل الإجارة) أي  
التأهل لتقدها (جمل) أي  
أي عوضاً مملوك الإلتزام  
وظاهره أن الشرط قاصر  
على الجاعل دون المجهول  
له وليس كذلك أوجب  
بأنما كفى بأحد المتساويين  
عن الآخر أو أنه اقتصر  
على الجاعل لأنه الذي يظهر  
فيه فائدة الإلتزام من  
لزوم العقد بعد التزوع  
بخلاف المجهول له فلا  
يتوجه عليه لزوم قبل  
ولا بعد بل ولا حصول  
قبوله بدليل أن من سمع  
قائلاً يقول من يأتي  
بعدي الآتي مثلاً فله  
كذلك فأنه بمن غير تواطؤ  
معه فإنه يستحق الجعل  
كما يأتي للمصنف قريبا  
وقوله (علم) بالبناء

(٦٠)

(ونسخ الباقي) أي فيما يستعمل (مطلقاً) أي أنه قول أحداهما لا (وإن شد)

بالشبه أول شيء واحد منهما فحكمه حكم من ينقد باتفاق القولين (قوله فيما مضي) تنازع فيه جميع  
العوامل السابقة وهي قوله فالتقول لهما ولهما ما أثر به وقوله ووجب كراء للثل (قوله) وفسخ  
الباقي) أي لدعوى ربهما في كراء جبة للدة أكثر من دعوى للكسري (قوله وإن شد) أي وأشبهها ماضياً  
أو أشبه الكسري فقط (قوله) أو لا يكون القول له (الح) الأولى أو يكون القول قوله فيما مضي وفسخ  
في الباقي مثل ما إذا لم ينقد وقد علمت أن محل الخلاف إذا شد وأشبه أو أشبه الكسري فقط وأما إذا  
شد ولم يشبه أو أشبه للكسري فقط فحكم ذلك حكم ما تقدم إذا لم ينقد، وهذا قد ذكرنا من نفسه قد  
أجل المصنف في ذكر هذا التردد وتبين بذكر كلام الدونة وشراحها وذلك أن ابن القاسم بعد أن  
ذكر في الدونة الأوجه الأربعة للتفصّل قال وهذا إذا لم ينقد، قال أبو الحسن مفهوماً ولو قد كان  
القول قول ربهما ولا يفسخ في جبة السنين وقبل مضي قوله هذا إذا لم ينقد أي هذا الذي سمعته من  
كلام مالك ولم أسمع منه إذا انتقد، والحكم عدهن سواء فيها اه والى قاله غير ابن القاسم فيها هو  
أنه إذا انتقد وآتى رب الأرض بما يشبه أو أنما بما يشبه لا يفسخ الكراء فيكون في هذين  
الوجوهين مخالفاً لما تقدم فيما إذا لم ينقد، فمن التبوع من محل قول ابن القاسم وهذا إذا لم ينقد على معنى  
أنه يفسخ في الباقي وأما إذا انتقد فلا يفسخ يريد من هذين الوجوهين فيكون قول ابن القاسم موافقاً  
لقول الغير ومنهم من يرى أن مذهب ابن القاسم يفسخ مطلقاً فيكون قول الغير خلافاً وهذا تأويل  
ابن يونس وهذا علم أن المحل للتأويلين لا للتردد.

### باب في الجعالة

(قوله أي للتأهل لتقدها) قد تقدم أنه أحل عقد الإجارة على البيع وتقدم في البيع ما نصه وشرط  
عاقبه تميز الإسكر قد ردوا وزومه تكليف الغ وكأن المصنف لم يحل عقد الجعل على البيع بل على  
الإجارة لأن الجعل للإجارة أقرب وإشارة إلى أن الأصل في بيع النافع الإجارة والجعل رخصة  
اتفاقاً لما فيه من الجعالة (قوله أي عوضاً) بهذا التفسير يسقط ما قيل إنه جعل (١) الإلتزام الذي شرطاً  
لنفسه وهو فاسد وحاصل الجواب أنه أراد بالجعل الأول المقصود بالتأني العوض (قوله وظاهره الح)  
أي لأن للتبادر من قوله الإلتزام أهل الإجارة جعلاً أي دفع جمل وعوض فيكون كلامه مفيداً أن  
دافع العوض وهو الجاعل يشترط فيه أن يكون متأهلاً لعقد الإجارة وأما المجهول له وهو العامل  
فلا يشترط فيه ذلك مع أنه يشترط فيه ذلك أيضاً وإذا كان يشترط فهما فلم يقتصر على اشتراطه من  
الجاعل فقط الدافع للعوض (قوله أوجب الغ) أي وأجب أيضاً بأن الراد بقوله الإلتزام أهل الإجارة  
جعلاً أي دفعاً وقبولا أي دفع جمل وقبوله، في شيء آخر وهو أن توقف العقد على الإلتزام المذكور  
يقضي أنه من العقود اللازمة مع أنه ليس كذلك وأجب بأن الراد بالإلتزام الصدور أي صحة الجعل  
صدور جمل وعوض من أهل الإجارة والبحث الشيخ أحمد الزرقاني والجواب لبق قال شيخنا  
والبحث ساقط من أصله أما أولاً فالشخص قد يلتزم مالا يلزمه وأما ثانياً فشرط صحة الجعل الإلتزام  
العوض بشرط التزوع في العمل لا مطلقاً والأول هو مراد المصنف تأمل (قوله علم) أي قدره وهذا  
شامل للعين وغيرها وإنما نص على علم العوض دون غيره من جبة شروطه مثل كونه طاهراً متفقاً به  
مقدوراً على تسليمه لدفع توهم عدم اشتراط علمه وحصول الصحة بالعوض المجهول كالأشترط العلم  
بالمجهول عليه بل تارة يكون مجهولاً كالأشترط فإنه لا بد في صحة الجعل على الإلتزام به أن لا يعلم مكانه فإن

(١) قوله جعل الغ فيه أن الشرط أهلية الإجارة وإنما جعل الجعل على العوض لكونه للترتّب وأما  
العقد فقد وقع بالفعل اه

ولو بواسطة إن ثبت أنه قاله (بالتمام) لعدم تمكنه من عمله والإمساك بشئ (ككبراء السفينة) هذا تشبيه في أنه لا يستحق فيه الأجر إلا بتمام العمل وهو إجارة جماعة كما يشعر به التعبير بكبراء فإذا انقضت السفينة (٦١)

قبل التمكن من إخراج ما فيها فلا كراء لمرها قال فيها وأرى أن ذلك على البلاغ أى والتمكن من إخراج ما فيها وسواء وقت بلفظ إجارة أو جمالة ومثل السفينة مشاركة الطبيب على البرية والمعلم على حفظ القرآن أو بضعة أو صنعة والخافر على استخراج الماء بمولت مع علم شدة الأرض وبعد الماء أو ضدها وكذا إرسال رسول لبلد لتبليغ خبر أو إتيان حاجة فهذه الأشياء إجارة لازمة إلا أن لها شبهة بالجمالة من حيث أنه لا يستحق الكراء إلا بتمام العمل ثم استثنى من مفهوم قوله بالتمام أى فإن لم يتم فلا يستحق العامل شيئاً قوله (إلا أن يستأجر) ربه بعد ترك العامل أو يجاعل آخر (على التام) أو يتمه بنفسه أو بعيده (فمنه) عمل (الثاني) أى فيستحق الأول من الأجر بنسبة عمل العامل الثاني سواء عمل الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر ولو كان

عنده بمقط لزمه الأكثر عاصم وجعل المثل وإن علمه العامل فقط كان له بقدر تعب عند ابن القاسم وقيل لاشيء له وإن عفا ماعاً فينبغي أن يجعل مثله نظراً لسبق الجاعل بالعداء وتارة يكون معلوماً كالجمالة على خفر بشر فانه يشترط فيه الخبرة بالأرض وبنائها (قوله ولو بواسطة) أى ولو كان سماعه بواسطة (قوله إن ثبت أنه قال) أى إن ثبت أنه وقع منه ذلك (قوله بتكليف ربه منه) هذا تصوير لتعلم العمل وتمكين مصدر مضاف للمعولة والضمير في منه عائد على الجاعل عليه كالهدى الآبق أى وتعلم العمل مصور بأن يمكن الجاعل ربه الذى الجاعل عليه منه فإن أبى قبل قبضه بعد مجيء العامل به لربه لم يستحق العامل جملاً (قوله هذا تشبيه الخ) أى لا تمثيل خلافاً لثبوت وبهرام (قوله كما يشعر به التعبير بكبراء) أى وقد علمت أن الإجارة والكراء شئ واحد وأن التفرقة بينهما مجرد اصطلاح (قوله قال فيها الخ) نص كلامها من أكثرى سفينة فترقت في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراء لمرها وأرى أن ذلك على البلاغ (قوله وسواء الخ) يعنى أن كراء السفينة دائماً إجارة على البلاغ فهو لازم سواء صرح عند العقد عليها بالإجارة أو الجمالة إلا أنه إن صرح بالجمالة عند العقد كانت تلك الكلمة مجازاً لأنه لما كان إجارة موصوفة بكونها على البلاغ أشبهت الجعل من حيث إنه لا يستحق في الموضع إلا بالتمام اهـ عدوى (قوله ومثل السفينة) أى في أنها إجارة على البلاغ لا جمالة لمشاركة الطبيب وما بعده من القروع ولا يقال إن الإجارة على البلاغ مساوية للجمالة في أن الأجرة فيها لا تستحق إلا بتمام العمل فلا وجه لجعل تلك الأمور من الإجارة لآمن الجمالة لأننا نقول أنه لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره لأن الإجارة على البلاغ لازمة بالتقيد بخلاف الجمالة (قوله أو صنعة) أى والمشاركة على تمام صنعة وقوله والخافر على استخراج الماء بمولت أى ومشاركة الخافر على استخراج الماء بمولت • واعلم أن هذه المسئلة إنما تكون من الإجارة على البلاغ إن صرح عند العقد بالإجارة أو سكوت ولم يصرح بشئ أما إن صرح عنده بالجمالة كانت جمالة ومفهوم قوله بمولت أنه لو شارطه على استخراج الماء بملك كانت إجارة لآعلى البلاغ إن صرح عند العقد بها أو سكوت فيستحق من الأجرة بنسبة ما عمل إن ترك وإن صرح بالجمالة كانت جمالة فاسدة (قوله أو يتمه الخ) وحينئذ فالمراد إلا أن يحصل الانتفاع بالعمل السابق بأن يستأجر أو يجاعل على تمام العمل الأول أو يتمه بنفسه أو بعيده (قوله فيستحق الأول من الأجر) أى على عمله بنسبة ما يأخذه الثاني على عمله سواء كان عمل الثاني قدر عمل الأول أو أقل أو أكثر وهذا الذى قاله المصنف قول مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله (قوله ولو كان هذا الأجر) أى الذى يأخذه الثاني (قوله فجعل لغيره عشرة على إصاها نصف الطريق (١)) أى نصفها بحسب التبع لا مجرد المسافة وقوله فإذا كان الأول بلقها النصف الخ أى وأما لو كان الأول بلقها ثلث الطريق وتركها واستؤجرا الثاني على كمال المسافة بشرة كان للأول خمسة وهكذا فلو أوصلها الجاعل بنفسه أو بعيده أو أوصلها له غيره محالاً يقال ما قيمة ذلك أن لو استأجر ربه أو جاعل عليه وبعطى الأول بنسبته فلو

(١) قوله على إصاها نصف الطريق نسخة الشارح التى بيدنا فجعل لغيره عشرة مثلاً على إصاها للمكان المعلوم

هذا الأجر أكثر من الأول لأن الجاعل قد انتفع بعمله العامل الأول مثله أن يعمل للأول خمسة على أن يعمل له خشبة إلى مكان معلوم فحملها وتركها أثناء الطريق فجعل لغيره عشرة مثلاً على إصاها للمكان المعلوم فإذا كان الأول بلقها النصف فله عشرة أيضاً لأنه الذى ينوب فعل الأول من عمل الثاني لأن الثاني لما استؤجر من نصف الطريق



علم أن أجرة الطريق عشرون انظر (٦٢) الشراح ، ثم إن الاستثناء يرجع لما قبل الكاف فقط كما يفيد كلامه في التوضيح ولا يرجع

لما بعدها وعليه فمن استأجر سفينة لمحل كتمتع ففرقت أثناء الطريق وذهب بعض القمح وبقي البعض فاستأجر ربه على ما بقي فإن للاول كراء ما بقي الى محل الفرق على حساب الكراء الأول لا بنسبة الثاني وليس له كراء ما ذهب بالفرق وأما لو خرج منها اختيارا لكان عليه جميع الكراء لانه عقد لازم لهما كمن اكترى دابة لحل وتركها في الاثناء بلا عذر وكذا يلزمه جميع الكراء لو فرط في نقل متاعه بعد بلوغ الفاية حتى غرق وقوله (وإن استحق ولو بحرية) مبالغة في قوله يستحقه السامع بقطع النظر عن قوله بالتام أي أن من أتى بالعبد الآبق فاستحقه شخص أو استحق بحرية فإنه يستحق الجمل على الجاعل ولو لم يقبضه لانه ورطه في العمل ولولا الاستحقاق لقبضه واستولى عليه ولا يرجع الجاعل بالجمل على المستحق عند ابن القاسم وهو المشهور ( بخلاف موته ) أي الآبق قبل تسليمه لربه فلا شيء للعامل (بلا تقدير زمن) متعلق

جاعل ربه نفس العامل الاول على التام لاستحق الجمل للعقود عليه أولا فقط ( قوله علم أن أجرة الطريق ) أي يوم استؤجر الاول عشرون لا يقال الاول رضى بعملها جميع الطريق بخمسة فكان يجب أن يعطى نصفها والمقابلة جائزة في الجمل كالبيع لانا قول لما كان عقد الجمل منحل من جانب العامل بعد العمل فدا ترك بعد عمله نصف الساقية صار تركه للامام إبطالا للعقد من أصله وصار الثاني كاشفا لما يستحقه الاول ، هذا ما ذكره الشراح الذي أجال الشارح عليه ( قوله ولا يرجع لما بعدها ) أي وهو كراء السفن لان عقدها لازم فإذا لم يتم العمل في السفينة واستأجر رب المحمول سفينة أخرى على التام كان له من الكراء بحسب الكراء الاول نفسه لا بحسب كراء السفينة الثانية ( قوله فاستأجر ربه على ما بقي الخ ) أي وأما لو باع ذلك الباقي في محل الفرق ولو بربح فلا يلزمه أجرة لانا غرق ولما باعه كما جزم به عج في حاشية الرسالة واختاره شيخنا المدوني ( قوله فان للاول الخ ) لا يقال هذا معارض لما مر من إن كراء السفينة لا يستحق إلا بالتام وانه إذا غرق ما فيها أثناء الطريق فلا كراء له لانا قول محله ما لم يستأجر رب المحمول سفينة أخرى على التام وإلا كان للاول بحسب كراء نفسه الاول ( قوله وليس له كراء ما ذهب بالفرق ) أي لعدم تمكن ربه من قبضه ( قوله اختيارا ) أي وأما لو خرج منها لو حلها ثم خلصت فانظر هل يكون كمرض دابة بسفر ثم تصح فلا يلزم عوده لها أم لا قاله عبق قال شيخنا الظاهر أنها إن خلصت من الوحل سليمة فليس كمرض الدابة ويلزمه العود لها وإذا حصل فيها أمر مخوف وأصلح فهو مثله فلا يلزمه العود ( قوله وكذا يلزمه جميع الكراء الخ ) في ح إذا صب القمح في سفينة لجماعة وغرق بعضه فان عزل قمح كل واحد على حدة فهو على حكم نفسه وإلا اشتركوا ( قوله وإن استحق ) أي بعد وصول الجاعل للبلد وقبل قبض ربه أما لو استحق منه وهو في الطريق قبل إتيانه بالبلد فلا جعل له كما ارتضاه بن ( قوله ولو بحرية ) ودبلو على أصبغ القائل بسقوط الجمل إذا استحق بحرية ( قوله بقطع النظر عن قوله بالتام ) أي وإلا لا يقتضي أنه لا جعل له إذ استحق الآبق قبل قبض ربه الذي هو معنى التام وليس كذلك ولذا قال ابن غازي اللاتقي أن لو قال المصنف أو استحق ولو بحرية بالعطف على السنتي من مفهوم التام ( قوله ولا يرجع الجاعل للجمل ) أي الذي دفعه للعامل ( قوله وهو المشهور ) أي خلافاً لمحمد بن الواز القائل للجاعل أن يرجع على المستحق بالانفل من السمي وجعل للثلث ( قوله بخلاف موته ) أي في يد العامل بعد بيعه به لبلد ربه وقبل تسليمه له ( قوله قبل تسليمه ) أي وأما لومات بعد ما سلمه ربه ولو منفوذ المقاتل فانه يستحق الجمل لأنهم جمعوا منفوذ المقاتل حكمه حكم الحى في مسائل كما لومات إنسان عن وارت منفوذ المقاتل فانه يرث وكأهنا قيل الفرق بين الاستحقاق بحرية وبين موته عدم النفع بالميت بخلاف المستحق فان فيه نعماً في ذاته وإن لم يكن للجاعل تأمل ( قوله متعلق بصفة ) أي متعلقاً معنوياً فلا ينافي أنه متعلق بمحذوف حال أي صحة الجمل بالتزام أهل التبرع جلا حالة كونه ملتبساً بعدم تقدير الزمن ( قوله على حذف مضاف ) الأولى حذف ذلك بدليل ما بعده من التعميم وذلك لأن التماسه بعدم تقدير الزمن صادق بما إذا سكت عن تقديره وبما إذا شرط عدم تقديره وما ذكره من شرط عدم التقدير قاصر على الصورة الثانية دون الأولى فتأمل ( قوله فان شرط الخ ) أي كإجاعتك على الاتيان بجدي الآبق بدينار بشرط أن تأتي به في شهر أو جمعة ، وأشار الشارح بقوله فان شرط الخ الى أن قول المصنف إلا بشرط ترك متى شاء مستثنى من مفهوم ما قبله ( قوله إلا بشرط ترك متى شاء ) أي فيجوز إن قيل شأن هذا العقد الترك في متى شاء فلم كان العقد غير جائز إذا قدر بزمن

عند

بصفة على حذف مضاف أي صحة الجمل بشرط عدم تقدير

أي تعيين زمن سواء شرط عدمه أو سكت عنه فان شرط تقديره منع ( إلا بشرط ترك متى شاء ) أي إلا أن يشترط على العامل

أن له ترك العمل متى شاء فيجوز حينئذ لانه رجع حينئذ لاصله وستتم من كون الزمان (٦٣) ملغى وإنما ضرر تقدير الزمان لان

العامل لا يستحق الجمل إلا بتمام العمل قد بنقضى الزمان قبل التمام فيذهب عمله باطلا فيه زيادة غرر وإخراج له عن مقتوم مثل شرط الترك متى شاء إذا جمل له الجمل بتمام الزمان تم العمل أم لا فيجوز إلا أنه قد خرج حينئذ من الجملة إلى الاجارة (ولا قد مشروط) بالجبر عطف على بلا تقدير ومن أي وبلا قد مشروط والأولى أن يقول وبلا شرط قد فان شرط التدمر ولولم يحصل قد بالفعل لتردد النقود بشرط بين السلفية والثمنية ولا يضر التقيد تطوعاً والجعل يصح) في كل ما جاز فيه الاجارة) أي كل ما جاز فيه عقد الاجارة جاز فيه الجملة (بلا عكس) فليس كل ما جاز فيه الجملة جاز فيه الاجارة فالجملة أعم باعتبار التعلق وإلا فهما عقدان متباينان وهذا هو من المصنف والذي في المدونة عكس ما قال المصنف فالاجارة أعم والحق أن بينهما العموم والخصوص الوجهي فيجتمعا في نحو بيع أو شراء ثوب أو أنواب قليلة أو حفر بشر

عند عدم الشرط مع أن شأنه يخفى عن الشرط المذكور قلت المجهول له إذا قدر عمله بزمان عند عدم الشرط داخل على التام في الظاهر وإن كان له الترك في الواقع وحينئذ فخره قوى وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه غير فخره ضيف (قوله ان له ترك العمل متى شاء) أي وأن له بحساب ما عمل والقرينة على إرادة هذه المقو هي القرار من إضاعة العمل باطلا كذا قرر شيخنا (قوله ومثل الخ) أي فإذا قال له أجاعلك على أن تأتيني بعبدى في شهر بدينار حملت أم لا انقلبت الجملة إجارة وينظر حينئذ إذا لم يأت به فان عمل استحق قدر عمله وإن لم يعمل فلا شيء له كذا قرر سيدي محمد الزرقاني (قوله والأولى أن يقول وبلا شرط قد) أي لأن قوله بلا قد مشروط صادق بأن لا يكون هناك قد أصلاً أو كان هناك قد تطوعاً أو كان هناك اشتراط قد ولم يحصل بالفعل مع أنه في هذه الثالثة ممنوع (قوله بين السلفية) أي أن لم يوصله لربه بأن لم يجده أصلاً أو وجده وهرب منه في الطريق وقوله والثمنية أي إن وجد الآبق وأوصله لربه (قوله فالجملة أعم باعتبار التعلق) أي باعتبار المجل الذي تعلقه وقوله وإلّا فهما عقدان متباينان أي وإلّا قل أن أهمية الجمل من الاجارة باعتبار المجل بل قلنا إن أهميته باعتبار مفهومهما فلا يصح لأنهما عقدان متباينان مفهوماً (قوله وهذا هو الخ) قد يجاب عن المصنف بأن الاجارة مبتدأ مؤخر وفي كل ما جاز فيه خبر مقدم والضمير في جاز للجعل فوافق كلام المصنف كلام المدونة وليس قوله في كل ما جاز فيه متعلقاً بقوله سابقاً صحة الجمل وإن الاجارة فاعل جاز حتى يأتي الاعتراض المذكور (قوله والذي في المدونة الخ) نصها كل ما جاز فيه الجمل كحضر الآبار في الموات جازت فيه الاجارة وليس كل ما جازت فيه الاجارة جاز فيه الجمل ألا ترى أن خياطة ثوب وخدمة عبد شهراً وبيع سلع كثيرة وحفر الآبار في الملك فان العقد على ما ذكر يصح إذا كان إجارة لجملة لأنه يبقى للجاعل منفعة إن لم يتم المجهول له العمل والجعل إنما يكون فيما لا يحصل للجاعل تقع إلا بتمام العمل (قوله والحق أن بينهما الخ) أي وحينئذ فكلام المدونة غير مسلم أيضاً (قوله فيجتمعا في نحو بيع أو شراء ثوب) أي أن العقد على بيع ما ذكر أو شرائه يصح إجارة وجملة (قوله أو أنواب قليلة) الأولى حذفه لما سئل (قوله وتنفرد الاجارة في خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة) أي فلا يصح في العقد ذلك أن يكون جملة بأن نجعله على شرط التام لأن الجاعل قد ينتفع بخياطة البعض أو بيع البعض باطلا إن لم يتم العامل العمل ويصح في العقد على ما ذكر أن يكون إجارة بأن يدخل على أن له بحساب ما عمل إن ترك قوله وبيع سلع كثيرة أي إذا كان لا يستحق شيئاً من الأجر إلا ببيع الجميع ثم ان ما اقتضاه كلام الشارح من جواز الجمل على بيع الثياب القليلة ومنعه على بيع الكثيرة فيه نظر والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الجاعل بالبعض بأن دخلا على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتام منع الجمل على بيع القليل وبيع الكثير كما قال ابن رشد في المقدمات والحاصل أن الجملة على بيع ما زاد على ثوب ان دخلا على أن له في كل ما باع بحسابه اذا ترك جاز وان دخلا على أنه لا يستحق شيئاً إلا ببيع الجميع منع لا فرق بين كون الزائد على الثوب كثيراً أو قليلاً كما صرح بذلك ابن رشد وابن عاشور انظر (قوله كما بقى ونحوه) أي غير شارد فان العقد على الاتيان به وأنه لا يستحق الجمل إلا بالتام جمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله سابقاً تبيناً لفتح والحق الخ وحاصله أن ما قاله عيج من أن بينهما عمومياً وخصوصاً وجهها لا يتم لأن الجملة لم تنفرد عن الاجارة بجمل وما جهل حاله ومكانه كما يصح فيه الجمل يصح فيه الاجارة كأن يؤجره على التفتيش على عبده الآبق كل يوم بكذا آتى به أم لا

خلاة واقتضاء دين وتنفرد الاجارة في خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة وحفر بشر في ملك وسكنى بيت واستخدام عبد ودابة وتنفرد الجملة فيما جهل حاله ومكانه كما بقى ونحوه ، نعم كلام المدونة أقرب للصواب لما قال إن ما جهل مكانه تصح فيه الاجارة

على تقدير العلم وبالع على صحة الجمل بقوله (ولو في الكثير) كعبد كثيرة أفت أو إبل كثيرة شرفت واستقى من الكثير قوله (إلا) على (كبير) أو شراء (٦٤) (لمع كثيرة) من ثياب أو رقيق أو إبل فلا يجوز الجمل عليها إذا كان (لا يأخذ شيئاً)

من الجمل (إلا بالجميع) أي لا يبيع أو شراء الجميع أي وقع ذلك بشرط أو عرف فان شرط أو جرى العرف بأن ما باعه أو اشتراه فله بحسابه جاز لأن كثرة السلع بمنزلة عهود متعددة يستحق الجمل في كل سلعة بانتهاء عملها ولم يذهب له عمل باطل (وفي شرط منفعة الجاعل) أي هل يشترط لصحة الجمل توقفه على منفعة للجاعل بما يحصله العامل كابق أو لا يشترط كأن يعمل له ديناراً على أن يبعد جبالاً مثلاً لا شيء يأتي به (قولان) المشهور الأول ولا يجوز الجمل على إخراج الجبان من شخص ولا على حل حر ولا حل مبروط لأنه لا يعلم حقيقة ذلك (ولمن لم يسمع) الجاعل يقول من فعل كذا فله كذا (جعل مثله) ولو زاد على ما سماه الجاعل على فرض لو سمى شيئاً (إن اعتاده) ولو كان ربه يتولى ذلك (كحلفهما) أي المتجاعين (بعد تخلفهما) أي بعد اختلافهما في قدر الجمل بعد تمام العمل ولم يشبهها فيقضى له بجمل المثل

والحاصل أن العقد على الأبق إن كان على الاتيان به وأنه لا يستحق الأجرة إلا بالتام فهو جعالة وإن كان على التفتيش عليه كل يوم بكذا آتى به أولاً فهو إجارة فالحق مافي الدونة من أن بينهما عمومياً وخصوصاً مطلقاً وأن الإجارة أعم (قوله على تقدير العلم) أي على تقدير علم العامل بالجمل وقد يقال لا حاجة لتقدير المذكور بل يجوز الإجارة عند جهل العامل للجمل كما مثلنا على أن عجباً جعل جمل أفراد الجمل فيما جهل حاله ومكانه وما علم عمل آخر فتأمل (قوله إذا كان لا يأخذ شيئاً) وذلك لأنه إذا بلغ بعضها أو اشترى بعضها وترك فقد انقض الجاعل وذهب عمل العامل باطلاً (قوله من الجمل) أي العوض (قوله أي وقع ذلك) أي العقد على أنه لا يأخذ شيئاً إلا بالجميع شرط أو عرف (قوله لأن النعم) علة الجواز وان دفع به ما يقال الحكم بالجواز يخالف قوله سابقاً يستحقه السامع بالتام (قوله وفي شرط منفعة الجاعل) أي هل يشترط في صحة الجمل أن يكون فيما يحصله العامل منفعة تعود على الجاعل أولاً يشترط (قوله لأنه لا يعلم حقيقة ذلك) أي أنه لا يتأتى الوقوف على كون الجبان خرج أولاً ثم إن هذا التليل يقتضي أنه إذا تكرر النفع من ذلك العامل وجرب وعلمت الحقيقة جاز الجمل على ما ذكره به أفتى ابن عرفة وقيد ذلك بما إذا كانت الرقية عرية أو عجمية معروفة للذي من عدل ولو إجمالاً لئلا تكون التسلطاً مكفرة (قوله ولمن لم يسمع الجاعل) أي لا مباشرة ولا بواسطة ولا استحقق المسمى بتمام العمل وحاصله أنه إذا قل المالك من آتى بعدي الأبق فله كذا فجاء به شخص لم يسمع كلام ربه لا مباشرة ولا بواسطة وأن ربه لم يقل شيئاً فجاء به شخص فانه يستحق جمل المثل سواء كان جمل المثل أكثر من المسمى أو أقل منه أو مساوياً له بشرط كون ذلك الشخص الآتى به من عادته طلب الأبق فإن لم يكن عادته ذلك فلا جمل له وله النفقة فقط يقول المصنف ولمن لم يسمع ربه صادق بأن لا يحصل من ربه قول أصلاً يسمعه وبما إذا حصل منه قول ولكن لم يسمعه العامل لا مباشرة ولا بواسطة (قوله ولو كان ربه يتولى ذلك) أي شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو بخدمة (قوله كحلفهما) أي ويبدأ أحدهما بالقرعة كذا قبل والظاهر أنه يبدأ العامل لأنه بائع لمنافعه أم شيئاً عدوى (قوله أي بعد اختلافهما في قدر الجمل) حمل المصنف على اختلافهما في قدر الجمل متعين خلافاً لمن حمله على اختلافهما في السماع وعدمه بأن ادعى العامل أنه سمع ربه يقول من آتى بعدي فله كذا وقال ربه لم يسمع بل أثبت به ولم يسمع مني شيئاً وذلك لانهما عند تنازهما في السماع وعدمه لا يتحالفان والقول قول ربه ثم ينظر في العامل هل عادته طلب الأبق قاله جمل مثله أم لا فله النفقة فقط (قوله ونكولهما) في حالة عدم شبههما كحلفهما في كونه يقتضي للعامل جمل المثل (قوله فالقول لمن العبد مثلاً في حوزة منهما) فان وجد ولم يكن يبدوا أحد منهما بأن كان يسد أمين فالظاهر أن حكمه حكم ما إذا لم يشبه واحد منهما فيتحالفان ويقضى بجمل المثل وما ذكره الشارح من أنهما إذا أشبهتا فالقول لمن العبد في حوزة هو ما ارتضاه ابن عبد السلام وقال ابن هرون إذا أشبهتا معاً فالقول للجاعل لأنه غارم ابن عرفة وقول ابن عبد السلام أظهر انطرح (قوله ولربه تركه) هذا راجع لما فيه جمل المثل وحاصله أنه إذا جاء العامل الذي شأنه طلب الأبق بالآبق قبل أن يقول ربه من آتى بعدي فله كذا فلرب العبد تركه لمن جاء به عوضاً عما يستحقه من جمل المثل فان التزم ربه جعلاً ولم يسمعه الآبق به فهل كذلك لرب العبد تركه لمن جاء به عوضاً عما يستحقه من جمل المثل وهو ما قاله عجب ونازع طفي بأن لفي هذه الحالة جمل مثله إن اعتاد طلب الأبق وإلا فالنفقة وليس لربه أن يتركه له في هذه الحالة انظر بن

فان أشبه أحدهما فالقول له يمين ويقضى للحالف على التاكل ونكولهما كحلفهما فان أشبهتا معاً فالقول لمن العبد مثلاً وتامل في حوزة منها (ولربه) أي الآبق مثلاً (تركه) للعامل حيث لم يسمع من عادته طلب السؤال وآتى به لربه كانت قيمته قدر جمل

لثل أو أقل أو أكثر ولا مقال له بخلاف ما إذا سمعه مسمى شيئا ولو بواسطة فله ما سمع (٦٥) ولو زاد على قيمة العبد لأن ربه

وتأمل ذلك (قوله ما إذا سمعه) أى ما إذا سمع العامل ربه مسمى شيئا (قوله فالفقعة فقط) أى بخلاف ما إذا اعتاده ووجب له جعل المثل أو وجب له المسمى فإن فقعة الآبق على العامل ولو استقرت الجعل اه عبق (قوله أى فله أجره عمله الخ) الأولى أى فله ما أنفق حال تحصيله على نفسه وعلى العبد من أجره دابة أو مركب اضطر لها بحيث لم يكن الحامل على صرف تلك الدراهم إلا تحصيله لأن تلك الدراهم بمثابة ما فدى به من ظالم وأما ما شأنه أنه ينفق العامل على نفسه في الحضر كالأكل والشرب فلا يرجع به على ربه وإن كان السفر متفاوتا بأن كان للمأكل في محل العامل أرخص منه في البلد التي سافر إليها لتحصيل العبد فإنه يرجع بما بين السفين في التفاوت اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وما أنفق عليه من أكل وشرب) الأولى اسقاط ذلك لأن فقعة الطعام والشرب والكسوة على ربه ولو وجب للعامل جعل المثل أو المسمى فإذا قام بها العامل رجع بها عليه فالأولى للشارح أن يقول أى فله ما أنفق في تحصيله من أجره مركب أو دابة احتاج لها وأجره من يقضه له إن احتاج الحال لذلك (قوله وإن أفلت) يستعمل لازما ومتعديا يقال أفلتته وأفلتت نفسه فيصح في المتن قراءته بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله فجاء به آخر) أى من غير استئجار ولا مجاعة أى والحال أن عادة ذلك الآخر طاب الأباقي (قوله لمكانه الأول) أى الذى كان آبقا فيه (قوله نسبته) أى نسبة عمله منظورا في ذلك لسهولة الطريق وصعوبتها لا مجرد المسافة (قوله وإن جاء به الخ) يعنى أن رب الآبق إذا جعل لرجل درهما على أن يأتيه بعده الآبق وجعل لآخر نصف درهم على أن يأتيه بعده فأتيا به معا فانهما يشتركان في ذلك الدرهم اذ هو غاية ما يلزم رب العبد بنسبة ما سمع لكل واحد مجموع التسميتين فيأخذ الأول ثلثيه ويأخذ الثانى ثلثه لأن نسبة نصف الدرهم الى درهم ونصف ثلث ونسبة الدرهم كذلك ثلثان هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن نافع وابن عبد الحكم أن لكل واحد منهما نصف ما جعل له ورجحه التونسي واللعنمي ق قوله وإن جاء به ذو درهم أى سمع له وقوله وذو أقل أى سمع له أيضا وقوله بنسبة ما سمع لكل أى لمجموع التسميتين (قوله قسم ما سمع لأحدهما نصفين) أى باتفاق التولين المتقدمين (قوله اعتبرت قيمته) أى فلو جعل لأحدهما عشرة وللآخر عرضا وأتيا به معا فلى قول ابن القاسم يقوم العرض فان ساوى خمسة فلصاحب العشرة ثلثاها وبغير صاحب العرض بين أن يأخذ ثلث العشرة أو ما يقابل ذلك من العرض الذى جعل له وأما على مقابله فلصاحب العشرة نصفها ولصاحب العرض نصفه فان جعل لكل منهما عرضا واختلفت قيمتهما أو اتفقت جرى على ما تقدم (قوله ولكليهما الفسخ) أى الترك لانه عقد جائز غير لازم والعقد الغير اللازم لا يطلق على تركه فسخ الا بطريق التجوز اذ حق الفسخ انما يستعمل في ترك الأمر اللازم والمعلقة المشابهة للعقد اللازم في الجملة (قوله ولزمت الجاعل) المراد به ملتزم الجعل لامن تعاطى عقده فقط كالوكيل الذى يلتزم جملا وظاهره اللزوم للجاعل بالشروع ولو فيها لا بال له فلا مقال له في حله بل يلزمه البقاء بخلاف العادل فانه باق على خياره (قوله جعل المثل) هذا هو المتمد وقيل له أجره مثله سواء تم العمل أم لا ردا له إلى صحيح أصله وهو الاجارة وانما كانت أصلا لأنهم اشترطوا في عاقدي الجعل ما اشترطوه في عاقدي الاجارة (قوله ردا الى صحيح نفسه) الأولى تأخير عن قوله وإن لم يتم العمل فلا شيء له لأجل أن يكون قوله ردا له الخ راجعا للامرين (قوله لا يجعل مطلقا) أى الا أن يكون القاسد ملتبسا بجعل أى بهوض مطلقا كما اذا قال ان أتيتنى ببدي الآبق فلك كذا وإن لم تأت به فلك كذا فأجرة المثل وإن لم يأت به وانما كان ما يأخذه العامل أجره عند جعل العوض له مطلقا لا جملا لان هذا العوض

ورطه (والا) بكل من لم يسمع معتادا لطاب الآبق (الفقعة) فقط أى فله أجره عمله في تحصيله وما أنفق عليه من أكل وشرب وركوب احتاج له ولا جعل له (وإن أفلت) العبد من يد العامل قبل إصاله لربه (جاء به آخر) قبل أن يصل لمكانه الأول (فلكل) من العاملين (نسبته) من الجعل فان جاء به الأول ثلث الطريق مثلا والثانى باقى كان للأول الثلث في الجعل المسمى وللثانى ثلثه فان أتى به الثانى بعد أن وصل لمكانه الأول فلا شيء للأول (وإن جاء به ذو درهم) سمع له (وذو أقل) اشتراك فيه (أى في الدرهم فيقسمانه بنسبة ما سمع لكل فلذى الدرهم ثلثاه ولذى النصف ثلثه فان تساوى ما سمعه لكل قسم ما سمع لأحدهما نصفين فان سمى لهما أو لأحدهما عرضا اعتبرت قيمته (ولكليهما الفسخ) قبل الشروع في العمل (ولزمت الجاعل بالشروع) فيه دون العامل (وفى) الجعل (القاسد) لانه يشترط من شروطه (جعل المثل)

٩ - دسوقى - بع  
 إن تم العمل ردا له إلى صحيح نفسه فان لم يتم فلا شيء له  
 (إلا بجعل مطلقا) أى إلا أن يجعل له الجعل مطلقا تم العمل أم لا (فأجرتة) أى أجره للثل وإن لم يأت به والله أعلم

الذي يأخذه عند عدم الاتيان به ليس جملا حقيقة بل نفقة بخلاف ما يأخذه عند الاتيان به فانه  
 جبل حقيقة فقبلت حالة عدم الاتيان به على حالة الاتيان به إذ ليس العوض فيها جملا حقيقة واعلم  
 أنهم متى قالوا جبل للثل توقف على التمام بخلاف أجرته

### ﴿باب احياء اللوات﴾

( قوله موات الأرض ) من اضافة الصفة للوصف أى الأرض الميتة ( قوله ففتح اليم ) أى لأن  
 اللوات ضم اليم للوات وأما بفتحها فيطلق على الميت وعلى الأرض التي لا مال لها ولا انتفاع بها فهو  
 بالفتح من الالفاظ المشتركة ( قوله ما سلم عن الاختصاص ) استثنى بالاسم المحلى بأل عن أن يقول عن  
 الاختصاصات لافادة الاسم المحلى العموم ( قوله أى أرض سلمت الخ ) أشار الشارح الى أن ما واقعة  
 على أرض وحينئذ قد ذكر الضمير في سلم مراعاة للفظ ما ( قوله وهنا تم التعريف ) اعترض هذا  
 التعريف بأنه يقتضى أن حريم البلدة لا يسمى مواتا لعدم سلامته من الاختصاص وهو مخالف لما  
 أطبق عليه أهل اللذهب من أن حريم العمارة يطلق عليه موات لانهم ذكروا أن اللوات قسبان قريب  
 من العمران وبعيد منه فالقريب يعتقر في احيائه لاذن الامام دون البعيد فالاولى أن يجعل قوله  
 بعمارة من جملة التعريف فيدخل به في التعريف كل ما وقع فيه الاختصاص بغير العمارة كالحریم والحلى  
 ويكون قوله ولو اندرست مبالغة فياقفهم من أن العمر ليس بموات فكأنه قال فالعمر ليس بموات بل  
 يخص به معمره ولو اندرست عمارته ( قوله بعمارة ولو اندرست إلا لحياء ) حاصل ما يفيد كلام  
 التوضيح قلا عن البيان ان العمارة تارة تكون ناشئة عن ملك وتارة تكون لحياء ويحصل  
 الاختصاص بها إذا لم تدرس في القسمين وأما إذا اندرست فان كانت عن ملك كارت أو هبة أو  
 شراء فالاختصاص باق ولو طال زمن الاندراس اتفاقا وان كانت لحياء فهل الاختصاص باق  
 أولا قولان فالاول يقول ان اندراسها لا يخرجها عن ملك محيها ولا يجوز لغيره ان يحياها وهى للأول  
 ان عمرها غيره ولو طال زمن اندراسها وهو قول سحنون والثاني يقول إن اندراسها يخرجها عن  
 ملك محيها ويجوز لغيره احيائها وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني درج المصنف ولكنه مقيد بما إذا  
 طال زمن الاندراس كما في التوضيح عن ابن رشد إذا علمت هذا قول المصنف والاختصاص بعمارة  
 أى سواء كانت ناشئة عن ملك أو لحياء ولو في قوله ولو اندرست لدفع التوهم لا للخلاف ولو  
 عبر بأن كان أولى وقوله إلا لحياء أى إلا إذا كانت العمارة لاجل احياء فاندراسها يخرجها عن  
 ملك محيها كما لابن القاسم ويقيد ذلك بالطول كما علمت واعترض على المصنف في قوله بعمارة من  
 حيث شموله لكون العمارة ناشئة عن ملك أو لحياء بدليل الاستثناء بأن العمارة الناشئة عن الملك  
 مستثنى عن ذكرها لان مجرد الملك كاف في الاختصاص ولا يعتقر للعمارة وأجيب بأنه إنما ذكره  
 لاجل تسميم العمارة فتأمل انظر بن ( قوله أى مع طول زمانه ) أى فانها تكون للآخر الذي  
 أحياءها بعد طول زمن الاندراس ( قوله كمن اشترى أرضا ) هذا تنظير وهو مفهوم قول المصنف  
 إلا إذا كانت العمارة لحياء ( قوله ومفهوم إلا لحياء أنه ان أحياء الخ ) فيه أن هذا  
 منطوق الاستثناء لا مفهومه فالاولى ابدال مفهوم بمنطوق وانما أعاد هذا الكلام مع ذكره  
 له أولا لاجل الدخول على قوله فان عمرها الخ ( قوله وأما قبله ) أى الطول وقوله فان عمرها أى قبل  
 طول زمن الاندراس ( قوله والا ) أى والا يكن جاهلا بل علما بمعمرها الاول والقرض انه لم يطل  
 زمن الاندراس ( قوله وهذا ) أى عدم كونها لمن أحياءها قبل طول زمن الاندراس وقوله ما لم يسكت الخ  
 أى وحلف أن تركها لها ليس اعراضا عنها وأنه على نية اعادةها والحاصل ان عدم فواتها على محيها

ذكر فيه موات الأرض  
 وإحياءها وما يتعلق بذلك  
 فقال ( موات الأرض )  
 ففتح اليم ( ما سلم ) أى أرض  
 سلمت أى خلت ( من  
 الاختصاص ) بوجه من  
 الوجوه الآتية وهنا تم  
 التعريف وقوله ( بعمارة )  
 خير مبتدا محذوف أى  
 والاختصاص كان بسبب  
 ههنا من بناء أو غرس أو  
 تغيير ماء أو نحو ذلك ( ولو  
 اندرست ) تلك العمارة فان  
 الاختصاص لمن عمرها  
 بقى ( إلا لحياء ) من آخر  
 بعد اندراسها أى مع  
 طول زمانه كما في النقل  
 فاحياؤها من ثان قبل  
 الطول لا تكون له بل  
 للأول كمن اشترى أرضا  
 أو وهبت له أو وقت  
 عليه من أحياءها واندرست  
 كان ملكه لا يزول عنها  
 ولو طال الزمان إلا لحياء  
 بغيره ولو في غير الوقف  
 كما يلقى إن شاء الله تعالى  
 ومفهوم إلا لحياء أنه ان  
 أحياءها ثان بعد طول  
 اختص بها وأما قبله فلا  
 فان عمرها جاهلا بالأول  
 فله قيمة بنائه قائما للشبهة  
 وإلا فنقوضا وهذا ما لم  
 يسكت الأول بعد علمه  
 بتسميم الثاني وإلا كان  
 سكوته دليلا على تسليحه  
 الأرض لمصرها ( وبغيرها )  
 محذوف على محذوف أى

فيختص بالعمارة وبحرمةها قاله للتدنية داخلية على التصور عليه ثم فصل الحريم بقوله (٦٧) (مخطب) فتح الخطاب

مكان يقطع منه الخطبة  
(ومرعى) مكان الرعى  
(يلحق) ذلك المخطب  
والرعى (غدوا) ضم  
الفين المعجمة والدال  
للهمزة وتشديد الواو  
ما قبل الزوال (ورواحاً)  
ما بعده حال مسكون  
المخطب والمرعى (بلد)  
يعنى إذا حمر جماعة بلداً  
فاتهم يختصون بها وبحرماتها  
من مخطب ومرعى  
لدوابهم يلحق كل منهما  
على عادة الخاطبين والرفاة  
لقضاء حاجتهم مع مراعاة  
الصلحة والاتفاق بالمخطب  
وحلب الدواب ونحوه  
ذلك غدواً ورواحاً فلا  
مشاركة لغيرهم فيه ولا  
يختص به بعضهم دون  
بعض لأنه مباح لهم ومن  
أتى منهم عطب أو نحوه  
فهو له ملك يتصرف فيه  
تصرف الملاك (ومالا)  
يضيق على (وارد) من  
عائل أو غيره حريم بشر  
ماشية أو شرب (و) (مالا)  
يضيق بماء حريم (لغيرهم)  
أى بشر الزراعة وغيرها  
بالنسبة للثاني وبشر للماشية  
بالنسبة للاول ومراده  
أن منتهى مالا يضرب ولا  
يضيق هو منتهى حريم البشر  
وفي نسخة وما يضيق الخ  
بدون نفي وهو بيان  
للحريم الذى لرب البشر

الاول بأحياء الثاني قبل طول الانداس مقيد بقيد عدم سكوته بعد علمه بتعمير الثاني وحلفه  
فان اتنى واحد منهما اختص بها الثاني وحمل الاول على الاعراض عنها (قوله) فيختص بالعمارة أى  
فيختص العمر بالعمارة وبحرمةها فإذا جاء شخص آخر وبني في حريم العمارة وأحياء بالعمارة أو  
بتجويرها فيه فلا يملكه سواء كان من أهل البلد أو من غيرهم وإنما لجميع البلد الاتفاق به نعم إذا أراد  
إنسان أن يحويه بأذن الامام كان له ذلك (قوله على المقصود عليه) الاول (١) حذف عليه لأن الحريم  
مختص بالمعمر ومقصود عليه (قوله يلحق غدواً) أى يلحق الشخص الموصول لكل منهما قبل  
الزوال ويرجع الشخص منهما لقومه في ذلك اليوم بعد الزوال مع مراعاة المصلحة المترتبة على الذهاب  
والرجوع بحيث ينتفع في ذلك اليوم الذى يذهب فيه ويرجع بالمخطب الذى يختص به في طبع ونحوه  
وينتفع بالدواب في حلب وطبخ ما يعلب لا مجرد الغدو والرواح (قوله) ولا يختص به بعضهم دون  
بعض أى فلو أراد أحدهم أن يحويه بهارة أو غيرها فلم يمنع منه إلا إذا كان بأذن الامام (قوله) ومالا  
يضيق على مخطب (قوله أو غيره) أى كبهيمة (قوله حريم لبشر ماشية) مثله النهر وغيره  
ما ذكر أى مالا يضيق على من يرد من الآدميين والبهايم وقيل ألفادراع وقد وقعت الفتوى قديماً  
بهدم ما بنى بشاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجداً كما في المدخل وغيره (٢) ونقل البدر  
القرافي عن سحنون وأصبغ ومطرف أن البحر إذا انكشف عن أرض واتصل عنها فاتها تكون  
فيما للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل البحر أرضه وقال عيسى بن دينار إنها تكون  
للمن يليه وعليه حمديس والفتيا والقضاء على خلاف قول سحنون اه شيخنا عدوى (قوله) وغيرها  
أى من الآبار كبر الماشية والشرب وقوله بالنسبة للثاني أى وهو مالا يضر بالماء وقوله بالنسبة للاول أى  
وهو مالا يضيق على وارد وحاصله أن ما لا يضر بالماء حريم لكل بئر يزيد على ذلك بالنسبة لبشر ماشية  
والشرب مالا يضيق على وارد ولذا قال عياض حريم البئر ما اتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا  
يحدث فيها ما يضر بها ظاهراً كالبناء والفرس أو باطناً كحفر بئر ينشف ماءها أو يذهبها أو حفر  
مرحاض تطرح النجاسات فيه يصل إليها وسخها اه (قوله) ومراده أن منتهى الخ هذا جواب عما يقال  
إن في عطف مالا يضيق على مخطب شيئاً لأن الكلام في الحريم الذى له اللع منه ومالا يضيق على وارد  
وكذا مالا يضر بالماء ليس له اللع منه وحاصل الجواب أن في كلام المصنف حذفاً من الأول ومن  
الآخر والأصل وغاية مالا يضيق على وارد ولا يضر بماء منتهى الحريم بالنسبة لبئر فإذا كان حول  
بئر ماشية نحو عشرة أذرع من كل جانب وكان ذلك القدر يسع الواردين الذين يأتون إليه كل يوم مثلاً  
فان هذا القدر حريمه فيكون أهل ذلك البئر مختصين به فإذا أراد أحد أن يحدث فيه عمارة فانه يمنع ولا  
يختص بها وأما ما زاد على ذلك القدر فلا يختص به أهل تلك البئر لأنه غير حريم لها (قوله) حريم لنخلة  
وشجرة) فخرمها ما كان فيه مصلحة لها عرفاً كد جريدها وسقيها وسى جذرها (قوله) ومطرح  
تراب الخ) حاصله أنه إذا بنى جماعة بلداً في الصياق مثلاً فاما كان مجاوراً للدار زيد مثلاً فهو حريم لها  
يختص به كالفسحة المجاورة لها التي يطرح فيها التراب وماء الميزاب والمرحاض ومحل كون الفسحة  
المجاورة للدار حريماً لها ويختص بها صاحبها إذا كانت تلك الدار ليست محفوفة بأمسلاك بأن كانت  
في طرف البلد بحيث تكون الفسحة المجاورة لها غير مجاورة لتسورها من الدور فان كانت مجاورة  
لغيرها بأن كانت بين الأبواب كان لكل واحد من الجيران أن يطرح فيها التراب ويصب ماء الميزاب

(١) قوله الاولى الخ لا وجه له لأن كلا منهما مقصور على الآخر اه

(٢) (مطلب) إذا انكشف البحر عن أرض

للنع منه (ومافيه مصلحة) عرفاً حريم (لنخلة) وشجرة (ومطرح تراب

ومنع من باب حريم (الدار) ليست محفوفة بأحكام (ولا تخص) دار (محفوفة بأحكام) بحريم (ولكل) من ذوى الأملأه  
 التي فيها فسحة (الانتفاع) تلك الفسحة من جلوس وغيره وليس لأحد من منع آخر (مالم يضر بالآخر) فان ضرر منع (وإقطاع  
 الأماهر) عطف على عبارة أى ويكون الاختصاص بسبب إقطاع الامام أرضاً من موات أو من أرض تركها أهلها لكونها فضلت عن  
 حاجتهم ولا بناء فيها ولا غرس ومن الموات ما عمرت ثم درست وطال الزمان كما تقدم ومثل الامام نائبه إن أذن له فى الاقطاع ثم إقطاع  
 الامام ليس من الاحياء وإنما الاحياء بالتعمير بعده نعم هو تملك مجرد نفعه وهبته وقفه ويورث عنه إن حازه لأنه يفتقر لحيازة قبل  
 التام كسائر المطايا ورجع (٦٨) أنه لا يحتاج لحيازة ولو اقتطعه على أن عليه كذا أو كل عام كذا عمل به وعمل المأخوذ به

مال للمسلمين لا يخص  
 الامام به لعدم ملكه لما  
 قطع وإن ملكه القطارع  
 لا يقطع (ولا يقطع)  
 الامام (معمور) أرض  
 (النوق) كسر والشام  
 والعراق الصالحة لزراعة  
 الحب (ملكاً) بل امتاعا  
 وامتاعاً وأما مالا يصلح  
 لزراعة الحب وليس عقاراً  
 للكفار فانه من الموات  
 يقطع ملكاً أو امتاعاً وإن  
 صلح لفرس الشجر وإنما  
 لم يقطع للمعمور ملكاً لأنه  
 يصير وقفاً بمجرد الاستيلاء  
 عليه بأمارة أرض الصلح  
 يبيع الامام إقطاعها  
 مطلقاً ثم ما قطع الامام  
 من القوة إن كان لشخص  
 ببيعته حصل عنه بموته  
 واحتج لا قطاع بعده  
 وإن كان لشخص وذريته  
 وعليه استحقاقه الذرية  
 بعده لا لغيره كذا ذكر  
 لبيان تفصيل كالوقف

والمرحاض لكن يجوز جداره مالم يضر بجواره وإلا منع وإلى هذا أشار المصنف بقوله ولا يخص النخ  
 أى أن الدار المحفوفة بالأحكام لا تخص بحريم يمنع من الانتفاع به غير صاحبها واستلزم ذلك  
 أن لكل من الجيران الانتفاع بذلك وإنما صرح بقوله ولكل الانتفاع به لأجل تقييده بقوله مالم  
 يضر بالآخر (قوله) ومصوب ميزاب (أى ونحوه كرحاض (قوله) أو من أرض تركها أهلها) أى  
 الكفار اختياراً لا خوفاً وإلا كانت أرض عنوة فليس للامام إقطاعها تملكها ومثل ما إذا تركها أهلها  
 ما إذا ماتوا منها (قوله) وطال الزمان) أى فإذا أقطعها الامام لانسان بعد طول اندراسها فقد ملكها  
 واختص بها (قوله) إن أذن له فى الاقطاع) أى وإن لم يبين له من يقطع له (قوله) بالتعمير بعده) أى  
 بعد الاقطاع فالاختصاص يكون بواحد من أمور ثلاثة من جعلها التعمير وهو كما يحصل به  
 الاختصاص يحصل به الاحياء وأما غيره من الاقطاع والحى فانما يحصل به الاختصاص دون  
 الاحياء (قوله) نعم هو) أى الاقطاع تملك مجرد أى لا يحتاج معه إلى عمارة والمراد أنه مجرد عن شائبة  
 العوضية باحياء أو غيره ابن شاس الاحياء إذا أقطع الامام رجلاً أرضاً كانت ملكاً له وإن لم يصم  
 منها شيئاً فله يبيعها وهبتها والتصدق بها وتورث عنه وليس هو من الاحياء بل تملك مجرد (قوله) إن  
 حازه) أى فان مات الامام قبل أن يعوزه من أقطع له كان الاقطاع باطلاً (قوله) لأنه يفتقر إلى النخ) هذا  
 هو الفارق بين الاقطاع والاحياء وإن اشتركا فى أن كلاهما يحصل به البيع والهبة والارث إذا  
 مات الحى أو المقطع (قوله) أنه لا يحتاج لحيازة) أى نظر إلى أن الاقطاع من باب الحكم لا من باب  
 العطية وفى بن أن هذا القول الذى جرى به العمل وأنه العتد (قوله) ولا يقطع الامام معمور  
 أرض العنوة) أى ولا يقطع أيضاً عقارها ملكاً (قوله) الصالحة لزراعة الحب) تفسير لمعمور أرض  
 العنوة ومفهومه أن الصالحة لزراعة النخل قطع له إقطاعها ملكاً وهو كذلك لانها موات (قوله) بل  
 امتاعاً) أى بل يقطعها امتاعاً أى انتفاعاً مدة حياته مثلاً أو مدة أربعين سنة (قوله) وإنما يقطع المعمور  
 ملكاً) أى وكذلك العقار لان كلاهما يصير وقفاً بمجرد الاستيلاء عليه بخلاف موات أرض العنوة  
 فانه لا يصير وقفاً بالاستيلاء عليها فلذا جاز إقطاعه ملكاً وامتاعاً (قوله) فليس للامام إقطاعها) أى  
 لانها على ملك أهلها لا علة للامام بها وقوله مطلقاً أى سواء كانت معمورة أو مواتاً (قوله) بمعنى  
 للقول) فيه أن هذا لا يناسب الصنف لان سبب الاختصاص العنى للصدري والاولى أن يقال  
 إن المراد بالحى الحماية والتجوير (قوله) محموى) أى بزنة مفعول اجتمعت الواو والياء وسبقت

وبقى النظر فى الالتزام للعروف عندنا بمصر وغيرها هل هو من الاقطاع فللملتزم أن يزيد فى الأجرة للمأجرة عندهم على إحداها  
 الضالعين ماشاء وبه أفق بعض من سبق أو ليس من الاقطاع وإنما للملتزم جاب لما على الضالعين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا  
 تنقيص لما ضرب عليهم من السلطان وهو الظاهر كما قدمناه وليس هو من الاجارة فى شيء كما يزعمون لما عدت أن حقيقة الاجارة بيع  
 منافع معلومة بأجرة معلومة إلى أجل معلوم (و) الاختصاص يكون (بمعنى) إمام) أو نائبه المفوض له وإن لم يأذن له فى خصوص الحى  
 بخلاف الاقطاع فانه إنما يملكه النائب إذا أذن له الامام فى خصوصه والحى بالقصر بمعنى الحى فهو مصدر بمعنى المفعول وأصل حى  
 محموى وتنته عريان فهو يأتى وأصل الحى عند الجاهلية أن الرئيس منهم إذا نزل بأرض مخبئة استموى كلاً بمحل عال حيث انتهى  
 إليه سوته حماه لنفسه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره معه ويرعى هو فى غيره مع غيره



وهو لا يجوز شرعاً والحقى الترعى أن يحصى الامام مكاناً خاصاً لحاجة غيره فيجوز بأربعة شروط أشار لها بقوله مكاناً (محتاجاً إليه) أى دعت حاجة المسلمين إليه فلا يحصى لنفسه ولا لغيره عند عدم الحاجة (قل) بأن لا يضيق على الناس لأن أكثر بأن ضيق عليهم (من) مرعى (بلد عفا) أى خلا عن البناء والقرى (لكنز) أى لدواب الغزاة والصدقة (٦٩) وضفاء المسلمين (والفتن) (

أى إحياء الموات) (إلا أن) (من) الامام أو نائبه (ولأن) كان الحقى (مسلاً) والحقى للبالغة بناء على أن للكافر الاحياء فيا قرب والمعشور خلافه وعليه فالواو لحيال (إن قرب) لمارة للجد بأن كان فى حرمة (ولأن) يستأذن فى القرب بأن أحياءه حيث بغير بلده (فلا إمام) (إضافته) للمعنى (أوجه) مستدلين فيعطيه قيمة بناءه فهو مخرج منقوضاً وبقيته للمسلمين أو لمن شاء منهم ولا يرجع عليه بما اغتله فيها مضى لأن مقتضى (مباح خلاف البعيد) (من) البلد بأن كان خارجاً عن حرمة فلا يفتقر إحياءه للذن (ولو) كان الحقى فيه (ذنباً) حيث أحياء النهر فى البعيد (بغير جزيرة العرب) مكة والمدينة واليمن وما والاها كما تقدم فى الجزيرة، والبحرين من الجزر وهو القطع ومن الجزر لقطعه الحيوان فبيلة بمعنى مفعولة أى مقطوعة سميت بذلك لاقطاع الماء عنها إلى أجنابها (والاحياء) (الذى) هو من أسباب الاختصاص

إحداها بالسكون فقلت الواوياء والضمة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء فى الياء (قوله) وهو لا يجوز شرعاً) أى لما فيه من التصديق على الناس لأن الكلاً النابت فى القياق مباح لكل الناس (قوله) أن يحصى الإمام مكاناً خاصاً) أى أن يمنع رعى كلته لأجل أن يتوفر لدواب الصدقة والغزو وضفاء المسلمين (قوله) فيجوز) أى الحقى للامام دون غيره بأربعة شروط والظاهر أن جواز الحقى بالشروط الأربعة المذكورة إنما هو فيما لم يتعلق به إحياء وإلا فلا يجوز حماء (قوله) دعت حاجة المسلمين إليه) أى لأجل نفهم (قوله) بأن لا يضيق على الناس) أى بأن كان فاضلاً عن منافع أهل ذلك للوضع (قوله) من بلد) أى من محل وقوله عفا أى عاف وخال عن البناء والقرى (قوله) لكنز) أى لدواب كنزوه فهو على حذف مضاف وهو متعلق بقوله وبحصى إمام (قوله) أى إحياء الموات) جعل الضمير راجعاً للإحياء نظراً لسكون الباب، معقوداً له فالضمير عائد على معلوم من اللقاع على حد «حق تولدت بالحجاب» ويصح جعل الضمير للموات المحدث عنه سابقاً أى واقتصر الموات بمعنى من حيث إحياءه (قوله) إلا أن من الامام) أى لأجل أن ينظر إن كان لا يضر بأهل البلد أذن وإلا فلا (قوله) بناء على أن للكافر الاحياء فيا قرب) أى وهو ما مال إليه الباجى حيث قال لو قيل حكم الذى حكم السلم فى جواز إحياء ما قرب من العمران إن كان يذن لم يعد (قوله) والمعشور خلافه) أى أنه لا يجوز للذى الاحياء فيا قرب من المارة ولو يذن الامام (قوله) إن قرب) أى المكان الذى يحصل فيه الاحياء لمارة البلد بأن كان من حرمة (قوله) وبقيته للمسلمين) أى لأهل البلد كلهم أو لمن شاء منهم، كذا قرر شيخنا (قوله) ولا يرجع عليه بما اغتله) أى أنه لا يرجع عليه بأجرته فيما مضى من اللدة التى سكنها أو زرعها (قوله) فلا يفتقر إحياءه للذن) بل يختص الحقى بما أحياء وله يعمه ولو لم يذن له الامام فى الاحياء خلافاً لما فى وثائق الجزيرى من أنه ليس له يعمه كما ذكره الشيخ أحمد الزرقانى وهو مستبعد (قوله) ومنه) أى ومن الجزر الجزار وقوله لقطعه أى وإنما سمى بذلك لقطعه (قوله) فبيلة) أى فهى أى الجزيرة فبيلة وقوله بمعنى مفعولة أى مفعول عنها وقوله أى مقطوعة الاولى أى مقطوع عنها بدليل ما بعده (قوله) لا لقطاع الماء عنها إلى أجنابها) أى لان البحر محيط بها من جهاتها الثلاثة التى هى المغرب والجنوب والشرق ففى مغربها جدة والقزم وفى جنوبها الهند وفى شرقها خليج عمان والبحرين والبصرة والبحرين اسم بلدة والجنوب بمعنى المستقبل للشرق وهو محل شروق الكواكب أى طوعه أو يقابله المغرب ويقابل الجنوب الشمال (قوله) فيختص بها وبالارض التى تزرع عليها) أى كما جزم بذلك الفيشى وارتضاء من (قوله) أى إزالة الماء عنها) أى لأجل زراعة أو غرس أو بناء وليس المراد بإخراج الماء إخراجها منها لانه يتحد حينئذ مع ما قبله (قوله) وبناء وبغرس) أى وإن لم يسكنوا عظيمى المؤنة كما هو ظاهر المصنف وفى الجواهر اشتراط كونهما عظيميهما واعتمده شيخنا واقصر عليه فى المجمع (قوله) وبحرث وتحريك أرض) أى وأما زرعها بدون ذلك فلا يحصل به إحياء وإن اختص به زارعه (قوله) بناء على أن المراد بالحرث قلب الارض) أى بحرث أو حفر (قوله) من عطف العام) أى لان تحريك الارض عبارة عن قلبها أعم من أن يكون بمحراث أو بفأس وعلى أنه من عطف العام فالظاهر

يكون بأحد أمور سبعة (بفتح ماء) بأرض كأن يحفر بئراً أو يفتق عينا فيختص بها وبالارض التى تزرع عليها (وبإخراج) أى إزالة الماء عنها حيث كانت غامرة به (وبغرس) فيها (وبحرث وتحريك أرض) تفسير للحرث بناء على أن المراد بالحرث قلب الارض لا خصوص الشق بالآلة المملوءة والا كان من عطف العام على الخاص (وبقطع شجر) فيها

بمعنى إزالته عنها ولو بهرق لإصلاحها (وبكسر سجرها وتسويتها) أى تعديلهما (لا) يكون الأحياء (بتحويط) إلا أن تجرى المادة عندهم بأنه أحياء أو يقطعه له الامام (٧٠) فيحوطه والتحويط هو المسمى بالتحجير (و) لا (رعى كلاماً)

أى عشب فيها وكذا إزالة هوله أو حلقه (و) لا (حفر بئر ماشية) أو لشرب الناس مالم يبين الملكية كان فيها فاحياء ولا جرت عادة أهل المذهب بذكر مسائل تتعلق بالمسجد هنا نظراً إلى أنه مباح للناس كالموات في الجملة وإن كان الأنسب ذكرها في كتاب الصلاة تبعهم المصنف فذكرها بقوله (وجاز بمسجد سكنى لرجل) للمرأة فيحرم عليها أو يكره (تجردت) بالسكنى فيه (للعادة) من صلاة وغيرها والأكره (وعقد نكاح) أى مجرد إيجاب وقبول من غير ذكر شروط ولا رفع صوت أو تكبير كلام والأكره (وقضاء دين) يسرى بخف معه الوزن والعدد وإلا كره (وقتل عقرب) أو فأر أو حية فيه وإن لم ترده وجاز قتلها في الصلاة إن أرادته كما تقدم في فضل الجماعة (ونوم بقائمة) أى نهارة وكذا بطلان لا منزل له أو عسر الوصول إليه (وتضييف) تضييف (مسجد بادية و) جاز (إناء) أى إعداده (المبول) أو غائط (إن خاف) بالخروج منه لما ذكر

أن للصنف جمع بينهما وإن كان الثاني يفتى عن الأول تبعاً لرواية عياض (قوله إزالته) أشار بهذا إلى أن كلام المصنف من باب مهوم المجاز (قوله ولا حفر بئر ماشية) معناه أن حفر بئر الماشية لا يكون إحياء للأرض التى هو بها ولذا حفر بئر الشرب قاله ابن عاشر (قوله مالم يبين الملكية) راجع لبئر الماشية وبئر الشرب يعنى أن حفر بئر الماشية وبئر الشرب فى أرض لا يكون إحياء لها إلا إذا بين الملكية عند حفرها فإن بينها حصل إحياء الأرض بغيرها (قوله هنا) أى فى باب إحياء اللوات وهو ظرف لقوله بذكر مسائل أى ولما جرت عادة أهل المذهب بذكر مسائل تتعلق بالمسجد (قوله نظراً) أى وإنما ذكروها هنا نظراً وقوله كالموات فى الجملة أى فهو كالموات بالنظر لبعض أحواله وهو الإباحة لكل مسلم وإن كان اللوات قد يختص به محبة بخلاف المسجد فإنه لا يختص به أحد (قوله وإن كان الأنسب الخ) الواو للحال وإن زائدة (قوله تبعهم المصنف) أى فى ذكرها هنا (قوله وجاز بمسجد سكنى لرجل تجرد الخ) أى مالم يحجر فيه ويضيق على الصلوات والإمناح (قوله لا للمرأة فيحرم عليها) أى السكنى فيه ولو تجردت للعبادة لأنها قد تحيض وقد يلتذ بها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية وظاهره الحرمه ولو كانت عجوزاً لا أرب للرجال فيها لأن كل ساقطة لها لاقطة (قوله أو يكره) أى ويحتمل أن يقال بكرهه سكنها حيث تجردت للعبادة والتعليل المذكور الذى عللت به الحرمه لتعليل بالمظنة (قوله وغيرها) أى كقراءة قرآن وذكر وتعلم علم وتعليمه (قوله وإلا كره) أى وإلا يكن متجرداً للعبادة فيكره مسكنه فيه وهذا ضيف والمعمد المنع كما صرح به فى التوضيح: نفس ابن الحاجب ولا ينبغي أن تتخذ المساجد سكناً إلا لتجرد للعبادة قال فى التوضيح الظاهر أن لا ينبغي هنا للحرمه لأن السكنى فى المسجد على غير وجه التجريد للعبادة ممتنعة لأنها تغيير له عما حبس له وعلى لى الأمر هدم المقاصير التى اتخذت فى بعض الجوامع للسكنى مالم يكن البانى لها هو الواقف اهـ بن (قوله وعقد نكاح) قد استجبه فيه بعضهم للبركة ولأجل شهرة النكاح (قوله وإلا كره) أى وإلا يكن الدين يسيراً بل كان كثيراً كره قضاؤه فيه (قوله وجاز قتلها فى الصلاة) أى سواء كان بمسجد أو بغيره (قوله لمن لا منزل له) هذا راجع لجواز نوم الليل وأمانوم النهار فلا بأس به طلقاً انظر بن (قوله وتضييف) أى إنزال الضيف بمسجد البادية وإطعامه فيه الطعام الناشف كالتمر لأن كان مقدراً كبطيخ أو طبيخ فيحرم إلا بنحو سفرة تجعل تحت الإناء فيكره ومثل مسجد البادية مسجد القرية الصغيرة وأما التضييف فى مسجد الحاضرة فيكره ولو كان الطعام ناشفاً كما هو ظاهر كلامهم اهـ شيخنا عدوى (قوله بمسجد بادية) رجعه عقبى للامرين قبله واعترضه بن بأنه يفيد أن التقييد بالبادية يرجع لنوم القائلة أيضاً وفيه نظر بل النوم فى القائلة جائز فى أى مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وإنما التقييد بالبادية فى التضييف والمبيت لئلا (قوله وجاز إناء) أى وحاز لمن بات فيه إعداد إناء واتخاذ لبول وظاهر المصنف كان الإناء مما يرشح كالفخار أم لا كما راجح لنسكن إن وجد مالم يرشح تعين ولا يعدل مالم يرشح إلا عند عدم مالم يرشح قال ابن رشد فإن لم يجد من بات فى المسجد إناء والحال أنه يخاف سباً إن خرج لحاجته بالفيه وتوط وإن لم يضطر للنوم فيه بأن كان غير ساكن فيه ابن العربى وكذا القريب إذا لم يجد من يدخل عنده دابته فإنه يدخلها فى المسجد (قوله كنزل تحت) أى كما تجوز السكنى بمنزل تحت ولو بأهله وأما قبر فى أرضه فلا يجوز الدفن فيه لأنه يؤدى لبشه إلى المصلحة تعود على الميت كفى حاشية السيد على عقب واختاره شيخنا العدوى ولا القرس فيه وإن

(سباً) أولصافهم يخرجهم بعد الأمن إذ لا يجوز المكث بالنجاسة فيه (كنزل تحت) وقع أى المسجد أى يجوز (ومنع عكسه) أى سكنى منزل بأهله فوقه إذا حدث بناؤه بعد تحميمه لا بغير أهله أو بناؤه قبل جملة مسجداً

( فلا يمنع كذا يخرج )

( ربح ) في مسجد فبيع  
 حرمة وإن لم يكن به أحد  
 ( ومكث بنجس )  
 غير معفو عنه فبضع  
 والتنجس كالنجس ولو  
 ستر بطاهر وقيل إن ستر  
 به جاز فيوضع النعل  
 للنجس في شيء يمكنه  
 ولو على القول الأول  
 الضرورة ( وكره ) لأن  
 يصق بأرضه ( و ) إن  
 فعل ( حكه ) وهذا في  
 المبلط والفروش فوق  
 فرشه وكذا المحصب  
 فوق الحصاء وأما المتراب  
 فيجوز كتحت فرشه  
 وفرش المحصب أو خلال  
 الحصباء وهذا ما لم يكن  
 حتى يندره والامنع ( و )  
 كره فيه ( تطيم ص )  
 قرأنا أو غيره والمذهب  
 النع ولو كان لا يبيت لعدم  
 تحفظه من النجاسة ( و )  
 كره فيه ( بيع وشراء )  
 بغير سمرة وإلا منع  
 ( وسئل سيف ) ونحوه  
 ( وإنشاد صالة ) فيه أي  
 تعريفها وكذا أنشادها وهو  
 -والدعائها ( وهتف  
 ببيت ) أي صياح فيه أو  
 يابه للإعلام بموته وأما  
 الإعلام بغير صياح فجائز  
 كما مر في الجنائز ( و ) كره  
 ( رفع صوت ) فيه ولو  
 بذكر وقرآن ( كرهه  
 سلم ) فوق إسماع

وقد قلع ( قوله فلا يمنع ) أي بل يكره كما تقدم في الاجارة ولا فرق فيما ذكرين كون المسجد معداً للكره  
 أو للصلاة ( قوله كذا يخرج ربح ) أي كما يمنع إخراج ربح فيه لا في غيره كما قد تروم وعدوله عن خروج  
 لإخراج يقتضي أن المنوع تعدد إخراجها وأما خروجه غلبة فلا شيء فيه ولا بن العربي يجوز  
 إرسال الريح في المسجد اختياراً كما رسله في بيته إذا احتاج لذلك أي بأن كان إيقاظه من غير  
 إخراجها يؤذيه اه وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترتب على إخراجها أذية حاضر وإلا  
 حرم لأن الأذية حرام إجماعاً ( قوله لحرمة ) أي لوجوب احترامه وتعظيمه وإخراج الريح فيه  
 يناقض ذلك ( قوله ومكث بنجس ) أي منع مكث وكذا مرور فيه بنجس ( قوله والتنجس كالنجس )  
 المراد بالمتنجس الذي هو كالنجس والتنجس بعين النجاسة وأما لو أزيل عنها وبقي حكمها فلا يمنع  
 للمكث به فيه ( قوله ولو ستر ) أي النجس أو المتنجس بطاهر ( قوله وقيل إن ستر به ) أي وقيل يجوز  
 المكث والروى بالنجس والمتنجس إذا ستر بطاهر والراجع الأول ( قوله وكره أن يصق )  
 أي أو يخط وقوله بأرضه أي أو حائطه وعمل الكراهة فيهما إذا قل وإلا حرم للتقدير وحاصل المسئلة  
 أن المسجد إما أن يكون مبلطاً أو محصباً أو متراباً وفي كل إما أن يصق فوق فرشه أو تحته أو بأرضه  
 والحال أنه لا فرش فيه فإن كان البصق فوق الفرش كان مكروهاً مطلقاً وإن كان تحته فهو جائز وإن  
 كان متراباً أو محصباً وكره إن كان مبلطاً وإن كان البصق بأرضه والحال أنه غير مفروش فيكره  
 إن كان مبلطاً ويجوز إن كان متراباً ومحصباً والشارح تفصيل آخر في المحصب فجعل البصق فوق الحصاء  
 مكروهاً وفي خلالها والحال أنه غير مفروش جائزاً وهو خلاف النقل ( قوله وإن فعل حكه ) أشار  
 الشارح إلى أن قول المصنف وحكه استئناف وجهه البساطي عطفاً على أن يصق مقدراً فيه المتعلق  
 والمعنى وكره حكه بأرضه والمطلوب مسحه بكخرقة والحاصل أن الحك على التقرير الأول  
 مطلوب لازالة البصاق والخاط وطى التقرير الثاني فهو مكروه كراهة ثانية غير كراهة البصق والنقل  
 مساعد لما قلناه البساطي كما قرره شيخنا العدوي ( قوله والفروش فوق فرشه ) أي سواء كان مبلطاً أو  
 محصباً أو متراباً ( قوله فيجوز ) أي البصق فيه فوق التراب وقوله كتحت فرشه أي للتراب وقوله  
 وفرش المحصب أي وتحت فرش المحصب وأما تحت فرش المبلط فيكره ( قوله أو خلال الحصباء )  
 قال بن لم أر من ذكر هذا التفريق في المحصب بل أطلقوا الجواز فيه أي سواء كان في خلال الحصباء  
 أو فوقها وهو ظاهر نقل المواق ( قوله وتطيم ص ) أي مرايح أو صغير لا يبيت أو يبيت وكيف  
 إذا نهى وأما إذا كان يبيت ولا يكف إذا نهى فالحرمة وهذا التفصيل قول ابن القاسم وهو ضعيف  
 والمذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كان مظلة للبيت والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من  
 النجاسة ( قوله بغير سمرة ) أي بأن جلس صاحب السلعة بهما في المسجد وأتى المشتري لها بقلها  
 وينظر فيها ويحطى فيها ما يريد وقوله والا منع أي والابان كان البيع والشراء بسمرة أي مادة على  
 السلعة حرم لجعل المسجد سوقاً إن محل الكراهة إذا جعل المسجد محللاً للبيع والشراء بأن أظهر السلعة  
 فيه معرضاً لها للبيع وأما مجرد عقدهما فلا يكره وأراد المصنف بالبيع الإيجاب والقبول  
 وليس مراده بالبيع العقد المحتوي على الإيجاب والقبول وإلا لاكتفى بذكر البيع عن الشراء لأن الشراء  
 من لوازم البيع ( قوله وسئل سيف ) أي لغير أخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة ( قوله أي  
 تعريفها ) أي تعريف الملتقط لها ( قوله أي صياح فيه أو يابه للإعلام بموته ) وذلك بأن يقول بصوت  
 مرتفع في المسجد أو على يابه أخوكم فلان قد مات ( قوله بغير صياح ) أي بغير رفع صوت وقوله فجائز أي  
 كان في المسجد أو على يابه ( قوله ولو بذكر وقرآن ) أي بالإتلية بمسجد مكة ومنه فيجوز رفعه بها فيهما  
 على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد المخلط على مصل ولا حرم ( قوله ولو بغير مسجد )

المخاطب ولو بغير مسجد ( ووقيد نار ) فيه لغير تبخيره واستباحته ( ودخول كخیل ) فيه بما فضله نجمة ( لنقل )

له عليه وهو ممنه بخلاف إيل فيجوز لذلك لا لغيره (وفرش) فيه (أو متكاً) للجلوس عليه أو الانتكاء لغير ضرورة لأنه ينافي  
 التواضع الشروع في الساجد وقد جرت عادتهم أن يذكروا هنا أحكام المياه والكلاب وما يتعلق بذلك فتبهم المصنف في ذلك فقال  
 (ولدى مأجل) ففتح اليم والجيم بينهما همزة ساكنة كفتح اليم وفتح الجيم كفتح اليم ما يعد لحزن الماء كالمهريج (و) لدى (بشر  
 وموئال مطر) أى محل جريه (٧٣) وهو من حل المطر بأرضه الخاصة به بملك أو منفعة (كأى بملكه) فى آنية أو حفرة أى ككل

حده بملكه أهم من الثلاثة  
 قبله (منعه) من غيره  
 (ويمنه) وهبته والتصدق  
 به وخمس النع والبيع  
 بالذكر لأجل الاستثناء  
 بقوله (إلا من خيف عليه)  
 سحلاً كأو ضرراً شديداً  
 مخالفاً لغيره (ولا تمن معه)  
 شخص الخوف عليه ولو كان  
 مملوكاً يملكه مملوكاً ليس للمالك  
 فى هذه الحالة منعه ولا يمينه  
 بل يجب عليه دفعه له مجاناً  
 ولا يرجع عليه بعد ذلك  
 ولو ملأ بمحل آخر أمالو  
 كان معه مال فباثمن باتفاق  
 بقوله (ولا يرجع بالثمن)  
 إن محل على ماذا لم يكن  
 معه مال كان فاسداً لاتفاق  
 للدونة وابن يونس على أنه  
 لا يلزمه شيء ولو غنياً يملكه  
 وإن محل على ما إذا كان  
 معه مال فهو نص للدونة  
 وليس لابن يونس فيه إلا  
 مجرد قوله (كفضل) ماء  
 (بشر زرع) تشبيهه فى  
 وجوب الدفع مجاناً  
 للاستفاد من الاستثناء أى  
 كوجوب دفع ما فضل عن  
 الحاجة من ماء بشر أو عين

أى فرغ الصوت بالعلم مكروه فى أى موضع وهذا هو المشهور خلافاً لابن مسلمة حيث جوز  
 رفع الصوت به فى غير المسجد (قوله لتراب ونحوه) أى أوحجر منه أوله (قوله فيجوز لذلك) أى لا نقل  
 لا لغيره فيمنع وأما طوافه عليه السلام على بعر فهو لأجل أن يرفع للناس فى أخذوا عنه الناس فكان  
 من الأمور الحاجة (قوله وفرش) أى للجلوس عليه فيه إذا كان لغير انتكاء حرأو بردوقوله أو متكاً  
 أى اتخذ ما يتكأ عليه فيه (قوله ولدى مأجل) أى لصاحب ماء مأجل وماء بشر وماء مرسال مطرأى  
 محل جريه منع ذلك الماء ويمنه، وبذلك العطف على أنه لا فرق بين ما ينقص بالاغتراق ويقله غيره  
 كالشر وما ينقص ولا يخلفه غيره كالباقي (قوله وهو من حل الخ) الضمير لى المرسال أى فلصاحب  
 الحل الذى يجرى ماء المطر فيه منعه ولو لم يكن كثيراً خلافاً لما يوهمه تعبيره بصيغة المبالغة (قوله كماء  
 يملكه فى آنية) أى كجرة أو قربة وقوله أو حفرة أى كبركة فيها ماء (قوله منعه ويمنه) وهذا  
 هو المشهور وقال يحيى بن يحيى لا أرى أن يمنع الحطب والماء والنار والكلاب وقيد ابن رشد هذا  
 الخلاف بما إذا كانت البئر أو العين فى أرضه التى لا ضرر عليه فى الدخول فيها للاستقاء منها وأما البئر  
 التى فى دار رجل أو فى حائطه التى حظر عليها فله أن يمنع من الدخول عليها اتفاقاً ويقيد المنع بغير ما  
 استثناء المصنف وهو من لم يخف عليه الهلاك وإلا فلا يجوز النع اتفاقاً والمراد بالحطب والكلاب  
 اللذان فى الصحراء (١) لافى منزله وإلا كان له منعهما اتفاقاً (قوله إلا من خيف عليه) المراد بالخوف الظن  
 وأولى الجزم أى إلا من ظن هلاكه أو حصول الضرر الشديد له لو صبر حتى يوجد ماء آخر ولو قال  
 المصنف إلا إذا خيف عليه كان أولى لشموله للعاقل وغيره والكلام فى الزائد على ما يحى به صاحب  
 الماء نفسه وأما لو كان الموجود قدر ما يحى نفسه فقط كان له منعه وقدمه هو على غيره ولو خيف هلاك  
 ذلك الغير (قوله ولو ملأ بمحل آخر) أى خلافاً لقول اللخمي يتبعه به ولو أراد المصنف فيما يأتى  
 لأبدل الترجيح بالاختيار اهـ بن (قوله أما لو كان معه مال فباثمن باتفاق) أى كما قدمه المصنف فى  
 الدكا بقوله وله الثمن إن وجد (قوله وإن محل على ما إذا كان معه مال) أى بأن جعل قوله وإلا رجح  
 إن شرطية مركبة مع لا أى وإلا ينتفى الثمن بأن وجد رجح بالثمن (قوله كفضل ماء بشر زرع) حاصله  
 أن من له بشر يسقى منها زرعه فضل عن سقى زرعه فضلة من الماء وله جاره لزرع أنشاء على أصل  
 ماء وانهدمت بشر زرع وخيف على زرع الهلاك من العطش وشرع فى إصلاح بشره فانه يجبر  
 على اعطاء الفضل لجاره بالثمن إن وجد معه على ما رجحه ابن يونس والمعتمد وهو مذهب المدونة  
 أنه يجبر على دفعه له مجاناً ولو وجد معه الثمن والأولى أن يجعل قول المصنف وإلا رجح بالثمن مقدماً  
 من تأخير محله بعد قوله وأخذ يصلح قدمه مخرج المبيضة سهواً وحينئذ فيكون قول المصنف  
 كفضل بشر زرع تشبيهاً فى الأخذ مجاناً المقاد بالاستثناء قبله بقطع النظر عن قوله ولا ثمن معه  
 ويكون المصنف ذكر أولاً مذهب المدونة المعتمد ثم ذكر ما رجحه ابن يونس بقوله

(١) قوله فى الصحراء : صوابه فى الفصح اهـ مصححه .

والأرجح

لجواره حيث (خيف على زرع جاره) أو شجرة التابع من العطش (يهدم بشره) أى

بسبب هدم بشر الجار (وأخذ) الجار (يصلح) بشره للهدم ولا شيء عليه لرب المال ولو كان مملوكاً لابن يونس حيث قال يلزمه  
 الثمن إن كان معه قياساً على مسئلة من خيف عليه الهلاك وجوابه أن الماء فى مسئلة الزرع فضل عن حاجة صاحبه وجاره معذور  
 بهدم بشره مع أخذه فى الإصلاح بخلاف المسافر فان الغالب عليه أنه يختار السفر مع كونه محتاط لنفسه باستعداد الثمن لمثل  
 الحاجة (وأجبر) رب الماء (عليه) أى على دفع الفضل لجاره بالشروط المذكورة فان انغرم شرط منها لم يجبر ربه على الدفع

بأن زرع لا على أصل ماء أو لم تهدم بثره أو لم يأخذ في الإصلاح ثم شبه في مطلق الجبر قوله (٧٣) (كفضل بثر ماشية) حفرها

(بصحراء) أى بموات  
فيجبر على دفع ما فضل عن  
حاجته (ههنا) أى بلا ثمن  
ولو مع وجوده لأنه لا  
يجوز له يمه ولا هبته ولا  
يورث عنه هذا (إن لم  
يبين) حين حفرها  
للملكية (لعدم الأحياء  
بمجرد الحفر ولأن نيته أخذ  
كفايته فقط فان بينها بأشهاد  
عند الحفر كمن للمنع وأخذ  
الثلث إن وجد لأنه إحياء  
حيث (و) إذا اجتمع على  
ماء بثر الماشية مستحقون  
(بدىء) وجوباً بعد رى  
ربها (بمسافر) لاحتياجه  
لسرعة السير (وله) بالقتضاء  
على رب الماء أو على حاضر  
(عارية آلة) وعليهم  
إعارتها له وهذا ما لم يجعل  
الآلة للاجارة وإلا فالاجرة  
واتبع بها في ذمته إن لم  
توجد معه (ثم حاضر) إلى  
أن يروى (ثم دابرة بها)  
أى الثرثم دابة المسافر ثم  
مواسى ربها ثم مواسى الناس  
(بجميع الرى) بفتح  
الراء وكسرهما أى أن من  
قدم يقدم بجميع الرى  
وإنما أخرت المواسى عن  
الدواب لأنها تدبغ  
فتؤكل بخلاف الدواب  
هذا إذا كان في الماء  
كفاية للجميع ولا جهد  
(وإلا فبنفس الجهد)

والأرجح بالثلث والظن أن المصنف لم يفعل إلا هكذا وإنما وقع تقديم وتأخير من الكاتب وقد أشار  
المصنف لشروط وجوب بذل الماء لزراعة الجار الأربعة أولها قوله فضل فان لم يفضل عن زرع ربه شئ  
لم يجب وينبغي وجوب بذله إذا خيف تلف بعض زرع ربه وهلاك جميع زرع الجار ارتكاباً لأخف  
الضررين مع غرم قيمة بعض الزرع الذى يتلف لرب الماء على من يأخذه ثانياً قوله خيف أى ظن  
فان لم يظن هلاكه عادة بل شك فقط لم يجب ثالثاً فاد قوله بهدم بثره أنه زرع على ماء فلوزرع على غير ماء  
لم يجب على جاره البذل لمخاطرته وتعرضه لهلاك رابهاً قوله وأخذ يصلح فان لم يأخذ في الإصلاح لم  
يجب على الجار بذل فضل مائة (تنبيه) المراد بالجار من يمكنه سقى زرع من ماء بثر الجار وإن لم يكن  
ملاصقاً له كما ذكره الشاذلى (قوله بأن زرع) أى أو لم يظن هلاك زرع الجار بل شك فيه (قوله ثم شبه  
في مطلق الجبر) أى في الجبر المطلق الذى لم يجيد بالقيود السابقة (قوله كفضل بثر ماشية) أى كبذله  
فضل بثر ماشية وحاصله أن من حفر بثراً في البادية في غير ملكه لماشية أو لشرب وفضل عن حاجته  
فضلة وطلبها شخص فانه يجبر على بذل تلك الفضلة لمن طلبها وليس له أن يمنعها ممن طلبها ولو لم يكن  
مضطراً ولا صاحب زرع ويأخذه الطالب له بلا ثمن ولا يجوز له يمه ولا هبته ولا يورث عنه، هذا  
إذا لم يبين الملكية حين حفرها وإلا كان له منع الناس عنها فالتشبيه في الجبر قطعاً وإنما لم يجعل التشبيه  
تاماً لئلا يقتضى أن الجبر إنما هو للمضطر ولدى الزرع الذى اتهدمت بثره مع أنه عام (قوله بصحراء)  
أى وأما بثر الرجل الذى في حائطه بحيث يتضرر بالدخول لمخافه النع كالتي في داره كما قلناه عن ابن رشد  
سابقاً (قوله لأنه إحياء حيث) أى وحيث فمر من أفراد قوله كما ملكه (قوله وإذا اجتمع على ماء  
بثر الماشية مستحقون) أى والحال أن الماء الذى فيها يكفهم (قوله بدىء وجوباً بعد رى ربها) أشار  
الشارح إلى أن هذه بداءة إضافية إذ من المعلوم أن رب البثر هو المقدم وأولاهم المسافر وقد يقال إن الكلام  
في الفضل وحيث فلا داعى لذلك فتأمل (قوله وله عارية آلة) أى وحقوق له عارية آلة وأن اللام بمعنى  
على وعارية بمعنى إعاره وضيم له لرب الماء أو الحاضر، أى وعليه أن يعير للمسافر الآلة كالجليل والدلو  
والحوض وما يحتاج إليه (قوله وهذا ما لم يجعل الآلة للاجارة الخ) هذا القيد لابن عبد السلام وقال  
ابن عرفة مقتضى الروايات خلافه لأن شأن الآلة أن لا تتخذ للكراء اهـ (قوله ثم مواسى الناس) أى  
المسافرين والحاضرين هذا ظاهره، وهذا يخيد أن مواسى المسافرين مؤخره عن دوابه وما تقدم في  
تعليل تقديمه من احتياجه لسرعة السير خالف ذلك، إذ تقديم دوابه وتأخير مواسيه يوجب انتظاره  
فالوجه استواء دوابه مع مواسية في الكلام تساهل ولعله لم يصرح بمواسى المسافر نظراً إلى أن  
الغالب أن المسافر لا مواسى معه، وهذا لا ينافى أنها إذا كانت معه فانها تكون مع دوابه وحيث قد قوله  
ثم مواسى الناس بمعنى الحاضرين وإذا علمت هذا علم أن ما وقع في كلام بعضهم كالاقهسى من التصريح  
بتأخير مواسى المسافر عن دوابه وأنها بعد مواسى أهل الماء التالية في المرتبة لدواب المسافرين نظر  
قاله الشيخ أحمد الزرقانى (قوله بجميع الرى) متعلق ببدىء كذا قبل وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرفي  
جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع صناعة فالأولى جعله بدل اشتغال من قوله بمسافر  
كما قال ابن غازى وأفادته أن الأول غير مقصود لانتفاءه لأنه ليس المراد تعلق التبدئة بالمسافر من حيث  
ذاته بل من حيث ربه بالماء فالبدل منه غير مقصود هنا وإنما هو توطئه للبدل (قوله بكسر الراء  
وقتحها) أى مصدر روى بالكسر (قوله والا فبنفس المجهود) هذا مرتبط بتقدير كما أشار له  
الشارح بقوله هذا إذا كان في الماء كفاية للجميع ولا جهد أى والا يكن في ماء بثر الماشية

(وَأَنَّ سَالَ مَطَرٍ بِمِجَاحٍ) (٧٤) بَارِضٌ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ وَلِهَا جَنَانٌ أَوْ زَرْعٌ لِنَاسٍ شَقِيٍّ (سَقَى الْأَطْلَى) (أَوَّلًا)

وهو الأقرب للماء المذكور (إن تقدم) في الأحياء على الأسفل أي أو تساوى في الأحياء والإقدام الأسفل (فكسب) أي حتى يبلغ للماء فيه الكسب ثم يرسل للأخر على الترتيب المذكور (وأمر) التقدم على غيره (بالتسوية) لارضه إن أمكن (وإلا) تمكن التسوية وكان لا يبلغ الماء الكعبين في المرتفع حتى يكون في المنخفض أكثر (فكحاططين) فيسقى الأعلى ثم الأسفل منها أي يصير هذا الحائط المشتمل على أعلى وأسفل كحاططين فيسقى كل جهة منه على حدتها ثم ينتقل لغيرها ثم ذكر مفهوم الأعلى أي الأقرب بقوله (وقسم) الماء المباح (لحاططين) أي للحاططين مثلا المتساويين في القرب للماء سواء كانا في جهة أو أحدهما في جهة والأخرى في أخرى وسواء استوى زمن إحيائهما أو اختلفت وقوله (كأنليلر) تشبيه تام في ماء المطر في جميع ما مر من سقى الأعلى إن تقدم الخ وذكر مفهوم بمِجَاح بقوله (وَأَنَّ مُلْكَ) الماء (أَوَّلًا) (بأن اجتمع جماعة على إجرائه بأرض باحة أو أرضهم للشركة بينهم أو على حفر بئر أو عين فيما ذكر (قسم بينهم) على حسب أعمالهم (بقلد أو غير) والقلد بالكسر الذي عبارة عن الآلة التي يتوصل بها لإعطاء كل ذي حق حقه من الماء ومنه الساعات الرملية وغيرها ومراده بغيره القسم بالإيام (واقرع

ما يكفى الجميع أو كان فيها ما يكفهم لكن يحصل الجهد لبعضهم بتقديم غيره عليه بدى بالذات المجهود عاتلة أولا ولو غير ربه وغير دابته فان كان ماء البئر يكفي الجميع بجميع الرى وكان بتقديم أربابها يحصل الجهد لغيرهم ولو في المستقبل وتقديم غيرهم عليهم لا يحصل لهم جهدا أو بعكس ذلك كما إذا كان بتقديم أربابها لا يحصل الجهد لغيرهم وتقديم غيرهم يحصل الجهد لهم فانه يبدأ بمن يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه بجميع الرى وكذا يقال في الباقي وإذا لم يكن في بئر الماشية ما يحصل به رى الجميع وكان يحصل بتقديم ربه جهد للسافرين دون العكس أو كان يحصل بتقديم المسافرين على الحاضرين جهد للحاضرين دون العكس وكذا يقال في الباقي قدم من يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه بما يزيل به الهلاك لا بجميع الرى إرتكابا لأخف الضررين كما صرح به ابن عرفة فان كان أحدهما أكثر جهدا قدم فان استويا قال أشهب يتواسون أي يضرب كل قدر ما يدفع الجهد لأنهم يروون وقال ابن لاية يقدم أهل الماء على غيرهم وتقدم دوابهم على دواب غيرهم والقولان مستويان (قوله) وإن سال مطر بمِجَاح (احتز بالمباح من السائل بمكان مملوك فان صاحبه له منه من غيره كما قدمه في مراسل مطرفا هنا مفهوم ما تقدم (قوله) وليها جنان (أي والحال أنها لم تصل كلها بالماء بل بعضها متصل به دون بعض وأما لو وليها بستان ورحا أو زرع ورحا قدم غير الرحا من الزرع أو البستان عليها ولو تأخر ذلك الغير عن الرحا في الأحياء وكانت أقرب للماء كما قال ابن رشد لان الحكمة الأصلية المقصودة من الماء النبات بنص القرآن لا الرحا ولا غيرها (قوله) والإقدام الأسفل (محل تقديم الأسفل السابق في الأحياء على الأطلى للتأخر في الأحياء إذا خيف على زرع الأسفل الهلاك بتقديم غيره عليه في السقى والإقدام الأعلى للتأخر في الأحياء على الأسفل كذا قيد سحنون والذي حققه طفى أن الأسفل يقدم إذا تقدم في الأحياء ولو لم يخف على زرعه بتقديم الأعلى (قوله) ثم يرسل للأخر (أي ثم يرسل الماء كله للأخر إلى الكعبين على العتصدهو قول ابن القاسم وقيل يرسل الباقي وهو مازاد على الكعبين واستظهر الثاني ابن رشد في القدمات رخصها ثم اختلف هل يرسل للأسفل جميع الماء ولا يبقى منه للأعلى شيء وهو قول ابن القاسم أو يرسل مازاد على الكعبين وهو قول مطرف وابن الماجشون وابن وهب وهو الاظهر اه ومعناه في الثاني أن يرسل للماء من وراء جنان الأعلى ويبقى منه ما وصل للكعبين اه بن (قوله) وأمر التقدم على غيره (أي في السقى وهو صاحب الأعلى إن تقدم في الأحياء أو ساوى غيره وصاحب الأسفل إن تقدم في الأحياء وقوله وأمر التقدم أي بالقضاء (قوله) وإلا تمكن التسوية الخ (أشار الشارح بهذا إلى أن قوله وإلا راجع لصفة مقدرة بعد التسوية كما قدره ولم يصرح بهذه الصفة لانه لا يؤمر بالتسوية إلا وهي ممكنة (قوله) وقسم لامتقالبين (انظر هل يقسم الماء بينهم بالسوية أي لكل واحد منهما نصفه ولو اختلفت مساحتهما أو يقسم بينهما على حسب مساحة كل منهما والظاهر الاول كما قال شيخنا واتصروا عليه في اللج (قوله) سواء استوى زمن إحيائهما أو اختلف (أختلف) قال بن فيه نظر لانه قد تقدم أن السقى في الأحياء يقتضى التقدم ولو في الأسفل وأخرى في أحد المتقابلين وحينئذ فيتعين حمل كلام الصنف على ما إذا استوى زمن إحيائهما (قوله) قسم بينهم على حسب أعمالهم (أي من غير تبدية لأعلى على أسفل للتكسب له قبل وصوله لارضهم ثم إنه إذا قسم بالقلد ونحوه يراعى اختلاف كثرة الجرى وقتله فان جريه عند كثرتة أقوى من جريه عند قلته فيرجع في ذلك لأهل المعرفة فان قالوا جريه عند كثرتة خمس درج يعدل جريه عند قلته ثمان درج عمل بذلك (قوله) والقلد بالكسر عبارة الخ (فيه نظر بل القلد عند الفقهاء هو القدر

أو أرضهم للشركة بينهم أو على حفر بئر أو عين فيما ذكر (قسم بينهم) على حسب أعمالهم (بقلد أو غير) والقلد بالكسر الذي عبارة عن الآلة التي يتوصل بها لإعطاء كل ذي حق حقه من الماء ومنه الساعات الرملية وغيرها ومراده بغيره القسم بالإيام (واقرع

للتشاح في السبق) أى التبدئة أى إذا تشاحوا في التبدئة بأن طلبها كل منهما فالقرعة فمن خرج سهمه بالتقديم قدم ( ولا يمنع صيد  
صك ) أى لا يجوز لأحد أن يمنع غيره من صيده ( وإن من ملكه ) أى ملك الذات والمنفعة لأنه مباح لمسك أحد صيده ( وهل )  
عدم المنع فيما بعد المبالغة ( في أرض العوة قطع ) صاد المالك لمنعتها أم لا لأن أرض (٧٥) العوة لا تملك حقيقة لأنها أرض

خراج واستمتاع بزرعها  
لا غير وأما المملوكة حقيقة  
فله المنع ( أو ) عدم المنع  
مطلقاً أرض عوة وغيرها  
(إلا أن يصيد المالك) أى  
يريد الاصطياد لنفسه فله  
المنع (تأويلان) فالتأويل  
الثاني مغلوط في كلامه  
وكلاهما ضعيف والمذهب  
عدم المنع مطلقاً إلا لضرر  
شرعى كالاتلاع على  
حريمه أو إفساد زرع  
والموضوع أن الأرض  
ملكه ( و ) لا يمنع أحد  
(كلا) أى رعيه وهو  
بالتصريح ممنوع ممنوع  
ما يفتى في الرعي من غير  
زرع (بفحص) وهى أرض  
تركها ربها إسخاء عنها ولم  
يورها للرعى فنبت بها  
الكلأ (وعفاء) بالمدح  
أرض تركت عن الزرع  
لعدم قبولها للزرع كأرض  
الحرس ومحل المنع إذا لم  
يكتنفه زرع (فإن اكتنفه  
فله المنع) بخلاف مرجح  
وهو محل رعى الدواب  
(وسماه) وهو ما يورثه من  
أرضه لرعى ما ينبت فيه  
فله المنع وكان الأولى حذف  
الرج لأن الأقسام الثلاثة

الذى يشق ويغلا ماء والمراد بغيره كل ما يتوصل به لإعطاء كل ذى حق حقه من الماء غير القدر  
كالمية والساعة كما تقدم له في باب التسمية ( قوله للتشاح في السبق ) أى وأما أن تراضوا بتبدئة  
بعضهم على بعض فلا قرعة ( قوله من خرج سهمه بالتقديم قدم ) أى ويجرى له الماء كله حتى يستوفى  
حظه بالقتل ( قوله وإن من ملكه ) أى هذا إذا كان السمك في ماء الأودية والأنهار التى ليست في  
ملكه بل في موات بل وإن كان السمك في ماء كائن في ملكه ( قوله أى ملك الذات ) كأرض الصلح  
أو موات ملكها بأحياء أو أقطاع وقوله أو المنفعة أى كأرض عوة وقت بمجرد الاستيلاء عليها  
وكان الأولى حذف هذا التعميم لاجل أن يتأتى له ذكر الخلاف الآتى ( قوله صاد المالك الخ )  
أراد مالك منفعتها صيده لنفسه أم لا ( قوله وأما المملوكة حقيقة ) أى كأرض الصلح وموات العوة  
إذا ملكت بأقطاع أو أحياء ( قوله أو عدم المنع مطلقاً ) أى كانت في أرض عوة أو غيرها طرحت  
فتوالدت أو جرها الماء وقوله إلا أن يصيد المالك أى إلا أن يريد مالك المنفعة أو مالك الذات  
الاصطياد لنفسه ( قوله تأويلان ) الأول لأن الكاتب والثاني لبعض القرويين ( قوله عدم المنع  
مطلقاً ) أى سواء كان السمك في ماء الأودية والأنهار التى ليست في ملك بل في موات أو كان السمك  
في ماء كائن في أرض يملك ذاتها كموات يملكها بأحياء أو أقطاع أو أرض صلح أو يملك بمنعتها  
كأرض العوة سواء طرح السمك في الماء فتوالد أو جره الماء ( قوله والموضوع أن الأرض ملكه )  
أى وموضوع قولنا لا لضرر شرعى والاجاز المانع من صيده إذا كانت الأرض التى فيها السمك يملك  
ذاتها بأحياء أو أقطاع أو كانت أرض صلح أو كان يملك منفعتها بأن كانت أرض عوة يزورها  
بالخراج وأما لو كان السمك في الأودية أو الأنهار فليس له أن يمنع من صيده بحال ( قوله ولم يورها  
لرعى الخ ) الأوضح ولم يورها لاجل أن ينبت بها الكلأ فيرعا ( قوله كأرض الحرس ) أى الكائنة  
في أرضه المملوكة له ( قوله ومحل المنع ) كذا في نسخة الشارح غطه والأولى ومحل عدم المنع أى من  
رعى الكلأ إذا كان بفحص أو عفاء ( قوله لأن الأقسام الثلاثة مرجح ) أى لأن المرجح محل رعى  
الدواب اعم من أن يكون فصا أو عفاء أو حى ( قوله وهذا ) أى منع رعى الكلأ الكائن في الحى  
وعدم منع رعيه إذا كان في الفحص أو العفاء

#### ( باب صح وقف مملوك )

( قوله لم تحبس الجاهلية ) أى لم يحبس أحد من الجاهلية داراً ولا أرضاً ولا غير ذلك على وجه التبرر  
وأما بناء السكبة وحفر زمزم فأنما كان على وجه التفاخر لا على وجه التبرر ( قوله ولا يتوقف على  
حكم حاكم ) أى خلافاً لابن حنيفة وقوله ولزم أى ولو لم يحز فإذا أراد الواقف الرجوع فيه لا يمكن  
وإذا لم يحز عنه أجبر على إخراجه من تحت يده للوقوف عليه واعلم أنه يلزم ولو قال الواقف ولى  
الحيار كما قال ابن الحاجب وبعث فيه ابن عبد السلام بأنه ينبغي أن يوفى له بشرطه كما قالوا بأنه يوفى له  
بشرطه إذا شرط أنه أن تسور عليه قاض رجوع له وإن من احتاج من المحبس عليهم باع ومحو ذلك  
( قوله وقف مملوك ) أى ولو كان ذلك المملوك الذى اريد وقفه لا يجوز بيعه كجملد اضحية وكتب صيد وعبد أتى

مرج وهذا وما قبله في الأرض للمملوكة له وأما غيرها كالغياق فالناس فيه سواء إلا السلطان فله أن يعمى لمصلحة على ما تقدم  
[فحص] (باب) في أحكام الوقف وهو من التبرعات الندوبة قال النووي وهو من خواص الاسلام لقول الشافعى  
لم يحبس الجاهلية (صح) ولزم ولا يتوقف على حكم حاكم (وقف مملوك) ولولا التعليق



خلافاً لبعضهم ثم إن قوله وقف مصدر وقف مجرداً بالممزة لغة رديئة إلا في أوقفت عن كذا بمعنى أقلت عنه وأوقفته عن كذا بمعنى منتهته (قوله كأن ملكك الخ) من ذلك ما كتبه شيخنا أن الشيخ زين العجزي أفتى بأن من التزم أن ما يبنيه في الحل القلاني فهو وقف ثم بنى فيه فيلزم ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك كتب الشيخ الأمير في حاشيته على عقب مانعه رأيت بخط الشيخ أحمد النفراوي شارح الرسالة بطرة عج وانظر هل لابد في التعليق من تعيين الملق فيه كذكره الشارح أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجدد لي من عفار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا ما حرره اه وأقول المأخوذ من كلام الرصاع في شرح الحدود أنه إذا عم التعليق فإن الوقف لا يلزم للتجوير كالطلاق يقول المصنف مملوك أي تخفيماً أو تقديرًا كما في التعليق الآن يتم كسل ما أمسكه في المستقبل وقف (قوله أو كان مشتركاً) أي أو كان المملوك جزءاً مشتركاً شاملاً (قوله ويجبر عليها الواقف الخ) لا يقال القسمة بيع وهو غير جائز في الوقف لأننا نقول الرجوع أن القسمة تميز حق لا يبيع وعلى القول بأنها بيع فيقال المنوع بيعه من الوقف ما كان معيناً لا للعروض للقسم لأنه كالأذن في بيعه لمن عهده انظر بن (قوله فيه قولان مرجحان) أي في محته وعدمها قولان الخ (قوله ويجعل منه في مثل وقفه) أي وهل يجبر على جعل الثمن في مثل وقفه أو لا يجبر على ذلك قولان (قوله وان بأجرة) أي هذا إذا كان للثمن أو هبة أو أوارث بل وإن كان الملك بأجرة فإن قلت ان وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حبسوه قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف وما ذكر من صحة تحييسهم قوله ابن عرفة عن مسمع محمد بن خالد لكن تأوله القرافي في الفروق على ما إذا حبس المملوك معتقدين فيه أنهم وكلاء المالك فإن حبسوه معتقدين أنه ملكهم بطل تحييسهم وبذلك أفتى العبدوسي وقوله ابن غازي في تكميل التقييد واحترز بمملوك من وقف الفضولي فإنه غير صحيح ولو أجاز المالك لحروجه بغير عوض بخلاف بيعه فصحيح لحروجه بعوض كما مر ومثل وقف الفضولي هبة وصدقة وعتقه فهو باطل ولو أجاز المالك كافي خشي وهو ظاهر كلام المصنف هنا وفي الهبة وذكر بعضهم أن وقف الفضولي وهبه وصدقة وعتقه كبيع إن أمضاء المالك مضي وإلا رد واختار ذلك القول شيخنا لأن المالك إذا أجاز فعله كان ذلك الفعل في الحقيقة صادراً منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك القول بأن يقال قوله صح وقف مملوك أي صح صحة تامة فلا توقف على شيء أي بخلاف غير المملوك فإن صحته تتوقف على شيء وهو إجازة المالك وكذا يقال في قوله الآتي في الهبة وصحت في كل مملوك فتأمل (قوله وشمل قوله بأجرة من استأجر داراً محبسة مدة فله تحييس منفعتها) أي فنفعتها من جملة المملوك بأجرة ومن جملة المملوك بأجرة منفعة الحلو فيجوز وقفها كأفتى به جمع منهم الشيخ أحمد السنهوري شيخ عج وعليه عمل مصر وهو يقتضي فتوى الناصر الثاني بجواز بيع الحلو الدين وإيرته ورجوعه لبيت المال حيث لا وارث إذ لا فرق (قوله فليس له تحييس المنفعة التي يستحقها) لأنه لا يملكها لما تقرر أن الموقوف عليه إنما يملك الانتفاع لا المنفعة تقول الشارح لأن الحبس لا يحبس أي لا يصح تحييسه ممن كان عبداً عليه لعدم ملكه لذاته ولا لمنفعة وهذا لا ينافي جواز تحييسه لمن ملك منفعة بإجارة كذكر الشارح (قوله ولو كان المملوك حيواناً) رد بلو على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان قال ابن رشد ومحل الخلاف في العقب أو على قوم بأعيانهم وأما تحييس ذلك ليوضع بينه في سبيل الله أو لتصرف غلته في إصلاح الطريق أو في منافع المساجد أو لتفريق غلته

كان ملكك دار فلان فهي وقف أو كان مشتركاً شاملاً فأيها قبل القسمة ويجبر عليها الواقف إن أرادها الشريك وأما ما لا يقبلها فيه قولان مرجحان وعلى الصحة يجبر الواقف على البيع إن أراد شريكه ويجعل منه في مثل وقفه وأراد بالمملوك ما يشمل ملك الذات وملك المنفعة فلذا قال (وإن) كان الملك للدول عليه بمملوك (بأجرة) لكبدار استأجرها مدة معلومة فله وقف منفعتها في تلك المدة وينقض الوقف باقتضاها لأنه لا يشترط فيه التأيد ككسائي وشمل قوله بأجرة من استأجر داراً محبسة مدة فله تحييس منفعتها على مستحق آخر غير المستحق الأول في تلك المدة وأما الحبس عليه فليس له تحييس المنفعة التي يستحقها لأن الحبس لا يحبس (ولو) كان المملوك (حيواناً ورتقياً) من عطف الخاص على العام أي فيصح وقفه ويلزم

وكذا الثياب على المذهب (كعبه على مرضى) لخدمتهم حيث (لم يقصد) السيد (غيره) بذلك وإلا لم يصح ومثل العبد الأعمى على إناث وليس له حينئذ وطؤها لأن منفعتها صارت بوقفها للغير كالاستعارة والرهنونة (وفي) جواز (وقف كطعام) مما لا يعرف بعينه إذا غيب عليه كالنقد وهو المذهب ويدل له قول المصنف في الزكاة وزكيت عين وقتت (٧٧) للسلف وعدم الجواز الصادق

بالسكراهة والبيع (تردد) وقيل إن التردد في غير العين من سائر المائيات وأما الدين فلا تردد فيها بل يجوز وقفها قطعاً لأنه نص المدونة والمراد وقفه للسلف وينزل رد بدله منزلة بقاء عينه وأما إن وقف مع بقاء عينه فلا يجوز اتفاقاً إذ لا منفعة شرعية ترتب على ذلك ولما قدم من أركان الوقف الأربعة ركنين الأول بطريق اللزوم وهو الوقف وشرطه أهلية التبرع لا مكراهة وولي عليه والثاني تصريحاً وهو الوقوف بقوله مملوك وشرطه أن لا يتعلق به حق الغير فلا يصح وقف مرهون ومؤجر وعبد جان حال تعلق حق الغير به ذكر الثالث وهو الموقوف عليه بقوله (على أهل التملك) حقيقة كزيد والفقراء أو حكماً كسجدة ورباط وسبيل (كمن سيولد) مثال للأهل أي ولو كانت الاملية ستوجد فيصح الوقف وتوقف الغلة إلى أن يوجد

على المساكين وشبه ذلك فجائز اتفاقاً أه بن (قوله وكذا الثياب) أي والسكتب يصح وقفه على المذهب فهي مما فيه الخلاف وذلك لأن الخلاف عندنا جار في كل منقول وإن كان المعتمد صحة وقفه خلافاً للحنفية فانهم يمنعون وقفه كالجروح عندنا (قوله كعبه على مرضى) ولكن وقفه خلاف الأولى لقطع رجاء العتق (قوله لم يقصد ضرره) أي لم يقصد بوقفه على ما ذكر ضرره بل قصد الاحسان إليه ولم يعلم قصده وقوله وإلا لم يصح أي وإلا بأن قصد ضرره لم يصح وقفه على المرضى فالمضر قصد الضرر، هذا حاصل كلام المصنف والذي يفيد تعلق حلوله عن التيطي أنه إذا حصل للضرر رد وقفه ولو لم يقصده كذا ذكر شيخنا (قوله لأن منفعتها صارت الخ) أي وثلاثاً تحمل قصير أم ولد فلا يتعلق بها خدمة (قوله كالاستعارة الخ) تشبيهه في عدم الوطء (قوله كطعام) أي طعام وما مثله مما لا يعرف الخ فقول الشارح مملاً يعرف بيان لما مائل الطعام (قوله الصادق بالسكراهة) أي كآية قول ابن رشد وقوله والمنع أي كآية قول ابن شاس (قوله وقيل إن التردد الخ) رده بن بأنه لا فرق بين العين وغيرها في جريان الخلاف وقول المدونة وجاز وقف العين اقتصار على المعتمد وفي حاشية السيد البليدي أنه كان في قيسارية فاس ألف أوقية من الذهب موقوفة للسلف فكانوا يريدونها نحاساً فاضمحت (قوله والمراد الخ) أشار بهذا إلى أن محل التردد حيث وقف للانتفاع به ورد مثله وأما إذا وقف مع بقاء عينه كالو وقف لأجل تزيين الحوائت فإنه يمنع اتفاقاً ويكون الوقف باطلاً (قوله أهلية التبرع) أي بأن يكون رشيداً طامئاً (قوله حال تعلق حق الغير) أي بأن أراد الوقف وقف ما ذكر من الآن مع كونه مرتهناً أو مستأجراً وأمالو وقف ما ذكر قاصداً بوقفها من الآن أنها بعد الخلاص من الرهن والاجارة تكون وقفاً صح ذلك إذ لا يشترط في الوقف التنجيز (قوله مثال للآهل) أي مثال لمن يكون أهلاً للتملك بعد الإيقاف ويعلم منه بالأولى صحة الوقف على من كان أهلاً للتملك حين الوقف (قوله فيصح الوقف) أي إلا أنه غير لازم بمجرد عقده بل يوقف لزومه كفلته إلى أن يوجد فيعطها ويلزم وعلى هذا فاللمحس يبيع ذلك الوقف قبل ولادة المحبس عليه كما يأتي في قوله كمل ولدى ولا ولد له ابن عرفة وفي لزومه بمقده على من يولد قبل ولادته قولاً ابن القاسم ومالك انظر ح (قوله وعلى ذمي) أي وصح وقف من مسلم على من تحت ذمتنا وإن لم يكن كتابياً وهو عطف على مدخول الكاف إذ هو من جملة الأمثلة وليس عطفاً على أهل كما هو ظاهر صنيع الشارح لثلا يقتضى أن الذمي ليس أهلاً للتملك لأن العطف يقتضى المغايرة وليس كذلك إلا أن يجعل من عطف الخاص على العام (قوله وإن لم تظهر قرابة) أي هذا إذا ظهرت القرابة في الوقف عليه بأن كان قهراً قريباً للواقف بل وإن لم تظهر قرابة كالواقف على الأغنياء الأجانب من الواقف ونفى المصنف ظهور القرابة دون أصلها إشارة إلى أنه لا بد في الوقف أن يكون فعل خير وقرابة فالوقف على شربة الدخان باطل وإن قلنا بجواز شربه (قوله لا لخصوص الذمي) أي كما هو المتبادر من كلام المصنف (قوله عطف على لم تظهر) أي فالعطف هذا إذا لم يشترط الواقف على الناظر أن يسلم له غلة الوقت بل وإن شرط عليه أن يسلمها له بصرفها على مستحقيها ولا يصح عطفه على مدخول لم لفساد المبالغة ولعدم ظهور فائدة

فيعطها ما لم يحصل مانع من الوجود كموت ويأس منه فترجع الغلة للمالك أو ورثته إذا مات (و) على (ذمي) وإن لم تظهر قرابة (كمل) أغنيائهم والأظهر أن المبالغة راجعة لأصل الباب لا لخصوص الذمي فلو قال وإن لم تظهر قرابة كذمي كان أحسن (أو يشترط) عطف على لم تظهر ولو عبر بالماضي كان أحسن أي يصح الوقف وإن اشترط الواقف (سليم غلته) له (من ناظره

ليصرفها) الواقف على مستحقها (٧٨) ومفهوم ليصرفها أنه لو شرط أخذها من الناظر لبا كلفاً أنه لا يصح الشرط بل يلغى ويصح (قوله ليصرفها الواقف على مستحقها) أي لأن قبض الواقف الغلة لا يبطل حوز الناظر للوقف (قوله أو كان الموقوف الخ) عطف على لم تظهر قرينة وقوله ككتاب أي عبوك أولاً جزء واحد أو أجزاء (قوله على طلبة علم) أفاد بهذا أن المسئلة مفروضة في الوقف على غير معين إذ هو الذي يصح بقاء يد المحبس عليه إذا صرفه فيما حبسه عليه وأما لو كان الواقف على معين فلا يصح بقاء يد المحبس عليه ولو بعد صرفه له فإن مات وهو تحت يده بطل الوقف: انظر بن (قوله لجل أو ركوب) أي لاحتاج (قوله ليتنفع به الخ) مفاده أن عوده للواقف لأجل انتفاعه كعوده له لأجل حفظه وهو الذي حققه بن بالنقل عن ابن يونس وابن القاسم المفيد لذلك راداً على طغى حيث خص ذلك بالعود للواقف لأجل الحفظ وأما لو عاد له ليتنفع به ثم مات وهو عنده فإن الوقف يبطل (قوله بعد صرفه له في مصرفه) أي ولو كان صرفه له في مصرفه مفرقاً وقوله بعد صرفه أي بعد صرف جميعه كما هو التبادر ومفهوم عاد إليه بعد صرفه أنه إذا لم يخرج من يده حتى مات فإنه يكون ميراثاً لعدم حوزة (قوله ولا يبطل) أي ولو مات الواقف وهو في حوزة (قوله فإن صرف البعض وعاد له) أي ثم مات أو فليس وهو عنده (قوله فما صرفه صح) أي صح وقفه سواء كان قليلاً أو كثيراً وقوله وما لا فلا أي وما لم يصرفه قليلاً أو كثيراً لم يصح وقفه وهذا هو ظاهر المدونة كما قال أبو الحسن وأما قول عبق وما لم يصرفه لا يصح وقفه إن كان النصف فوق لادونه فيتبع الأكثر الذي صرفه في مصرفه فيحتاج لنقل يشهد له انظر بن (قوله وأما ماله غلة وكان يكرهه ويفرق غلته كل عام ولم يخرج الخ) أنت خير بأنه إذا لم يخرج من يده حتى حصل المانع لا يفترق ذو الغلة من غيره بل الوقف باطل فيه ما وإنما يفترقان فيما إذا خرج من يده ثم عاد له واستمر تحت يده حتى حصل المانع ففما لا غلة له الوقف صحيح ولو عاد له قبل عام وأما ماله غلة إن عاد قبل تمام العام يبطل الوقف وإلا فلا على ما يأتي في المصنف فكان الأولى للشارح أن يقول وأما ماله غلة إذا حبز عنه ثم عاد إليه للانتفاع به واستمر تحت يده حتى حصل المانع فإن وقفه يبطل إن عاد قبل العام لأجل أن تظهر المقابلة فتأمل (قوله وأما ما حبسه في المرض الخ) حاصله أن الوقف في المرض وكذا سائر التبرعات فيه تنفذ من الثالث ولا يشترط فيه حوز وله إبطاله وإنما يشترط الحوز في التبرعات الحاصلة في الصحة فإن حصل الحوز قبل المانع صح التبرع وإلا فلا وهذا كله إذا كان لغير وارث وأما للوارث ففي الصحة صحيح إذا حبز قبل المانع وأما في المرض فهو باطل ولو حبز (قوله وبطل على معصية) أي ويصير ذلك الموقوف مالا من أموال الواقف يملكه ويورث عنه لا أنه يرجع مراجع الاحساس لأقرب قراء عصابة المحبس وإلى امرأة لو كانت رجلاً عصبت ومفهوم معصية صحته على مكروه وصرفت غلته لتلك الجهة التي وقف عليها وهو كذلك ولو اتفق على كراهته كما جزم به الشيخ كريم الدين كما لو وقف على من يصلي ركعتين بعد العصر أو لمن يعمل ذكراً يلزم عليه رفع الصوت في المسجد وكالوقف على فرش المسجد بالبسط وقال بعضهم في المنفق على كراهته تصرف غلة الوقف في جهة قرية من الجهة التي وقف عليها (قوله ويدخل فيه الخ) ما ذكره من بطلان وقف الذمي على الكنيصة مطلقاً هو المتمدولان رشد قول ثان وحاصله أن وقف الكافر على عباد الكنيصة باطل لأنه معصية وأما على مرتها أو على الجرحى أو المرضى التي فيها فالوقف صحيح معمول به ، فإذا أراد الواقف أو الأسقف بيعه ونزوع في ذلك وترافعوا الياراضين بحكمنا فإن للحاكم أن يحكم بينهم بحكم الإسلام من صحة الحبس وعدم بيعه ولعاض قول ثالث وهو أن الوقف على الكنيصة مطلقاً صحيح غير لازم سواء أشهدوا على ذلك الوقف أم لا بان من تحت يد الواقف أم لا والواقف الرجوع فيه متى شاء (قوله وبطل على حرب) أي على كافر مقيم بدار الحرب وان لم يتصد للحرب (قوله وكافر لعمسجد) هو بالجرع عطف على معمول

الوقف كذا ينبغي وإن أومى المصنف خلافه (أو) كان الموقوف (ككتاب) على طلبة علم من كل مالا غلة له كسلاح وفرس لغزو ودابة للحم أو ركوب (عاد) ولو قبل عام (إليه) أي إلى الواقف ليتنفع به كغيره أو ليحفظه (بعد صرفه) له (في مصرفه) فإنه يصح ولا يبطل فإن صرف البعض وعاد له فما صرفه صح وما لا فلا لعدم الحوز الذي هو شرط في صحة الوقف ويكون ميراثاً وأما ماله غلة كربع وحائط وحانوت يحبسه في صحته وكان يكرهه ويفرق غلته على مستحقه كل عام مثلاً ولم يخرج من يده قبل المانع كما لو تولى حتى حصل المانع يبطل وقفه لعدم الحوز وأما ما حبسه في المرض أو أوصى به للمساكين أو جعله صدقة لهم ولم يخرج من يده حتى مات فإنه ينفذ من الثالث إن كان لغير وارث (وبطل) الوقف (على معصية) كجعل غلته في بمن خرأو حنينة أو سلاح لقتال غير جائز ويدخل فيه وقف الذمي على الكنيصة سواء كان لبادها أو لمرمها لأن المذهب خطاهم

المصدر المقرر الواقع مضافا اليه تقديره وبطل وقفه على معصية أو كافر فهو عطف على الضمير  
 المضاف اليه وقف ولا يصح عطفه على معصية لأداء الكافر هنا واقف لأموقوف عليه إذا علمت هذا  
 فقول الشارح وبطل من كافر لمسجد هذا محل معنى لاجل إعراب (قوله من كل منفعة عامة دينية)  
 من جعلها بناؤه مسجدا وبطلان القرية الدينية من الكافر رد مالك دينار نصرانية عليها حين يشت  
 به إلى الكعبة وأما القرب الدينية كبناء قنطر وتسييل ماء ونحوها فيصح (قوله أو على بنه دون  
 بناته) أي إذا أخرجهن ابتداء أو بعد تزوجهن بأن وقف على بنه وبناته جميعا وشرط أن من  
 تزوجت من بناته فلاحق لها في الوقف وتخرج منه ولا تودله ولو تأملت وأما لو شرط أن من تزوجت  
 من البنات فلاحق لها إلا أن تأتم فانه يرجع لها الحق فيه كان الوقف صحيحا كما قررره شيخنا العدوي  
 (قوله كبناته دون بنه) أي وكذا على بعض بنه دون بعض بناته وعلى إخوته دون أخواته أو على  
 بنى فلان دون بناته فيصح الوقف في ذلك كله لا تنفاه الملة للذكورة وأما لو وقف على بنه الذكور  
 ثم من بعدهم على بناته فترد فيه بعض شيوختنا وأفتى بعضهم مانع كذا كتب شيخنا العدوي (قوله وما  
 مشى عليه المصنف) أي من بطلان الوقف وحرمة القدوم عليه أحد أقوال وهذا القول رواية ابن  
 القاسم عن مالك في العتبية (قوله ورجع بعضهم) أي وهو عياض وغيره (قوله وهو رأى ابن القاسم)  
 أي ورواية ابن زياد عن مالك في المدونة واعترض على المصنف بأنه ما كان ينبغي له ترك مذهب  
 المدونة الذي شهره عياض والشئ على غيره لا يقال ما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم وقد تقرر  
 أن رواية ابن القاسم تقدم على رواية غيره لأننا نقول هذا خاص بروايته عن مالك في المدونة فهي  
 تقدم على رواية غيره فيها وتقدم على قول ابن القاسم الذي ذكره من عنده سواء كان فيها أو في غيرها  
 لكن قد علمت أن رواية ابن القاسم هنا عن مالك في غيرها لا فيها ورواية غيره فيها تقدم على روايته  
 في غيرها (قوله بأن الكراهة في المدونة الخ) نصها ويكره لمن حبس أن يخرج البنات من تحميمه قال  
 أبو الحسن وابن ناجي وابن غازي الكراهة على بابها فان وقع ذلك مضى وقبل أنها للتحريم وعليه إذا  
 وقع فانه يفسخ ، وأعلم أن في هذه المسئلة وهي الوقف على البنين دون البنات أقوالا أولها البطلان مع  
 حرمة القدوم على ذلك ، ثانيا الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها ، ثالثها جوازها من غير كراهة  
 رابعها الفرق بين أن يحازنه فيمضى على ما حبسه عليه أولا يحاز فيرده للبنين والبنات معا ، خامسها  
 مارواه عيسى عن ابن القاسم حرمة ذلك فان كان الواقف حيا فسخره وجعله للذكور والبنات وإن  
 مات مضى ، سادسها فسح الحبس وجعله مسجداً إن لم يأت الحبس عليهم فان أبوالميجز فسخره وقرر  
 على حاله حبسا وإن كان الواقف حيا ، والمعتمد من هذه الأقوال ثانيا كما قال الشارح ومحل الخلاف  
 إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل الحوز قبل المانع ، أما لو كان الوقف  
 في حالة المرض فباطل اتفاقاً ولو حيز لأنه عطية لو ارث أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل  
 الحوز فباطل اتفاقاً أيضا ومحل أيضا ما لم يحكم بصحته حاكم ولو مالكيًا وإلاصاح اتفاقاً لأن حكم  
 الحاكم يرفع الخلاف (قوله ولا مفهوم لسكنه) أي بل كل ماله غلة كذلك كعائزات وحمام وقدق  
 وبستان (قوله إذا لا انتفاع الخ) فحاصله أنه إذا وقف ماله غلة وحيز عنه ثم عاد قبل عام للانتفاع به  
 بعد الحوز عنه واستمر ينتفع به حتى حصل المانع فان الوقف يبطل (قوله لو عاد بعد عام) أي  
 سواء عاد بكراه أو أرفاق أي عارية (قوله فيها إذا سكن ما وقفه على محجوره الخ) أي وأما إذا  
 سكن ما وقفه على غيره ولو ولده الكبير بعد عام فلا خلاف في عدم بطلانه (قوله قولان مشهوران)  
 أحدهما لا يبطل الوقف وهذا قول غير ابن رشد وعليه قول الليثي قتلا هو المشهور وبه

من كل منفعة عامة دينية  
 (أو على بنه دون بناته)  
 أصله وأما على بنى بنه  
 دون بنات بنه فيصح  
 كبناته دون بنه وما مشى  
 عليه المصنف أحد أقوال  
 وعلى بأنه يشبه فصل  
 الباهلية من حرمان  
 البنات من إرث أبيهن  
 ورجح بعضهم الكراهة  
 فيمضى وهو رأى ابن  
 القاسم وعليه العمل  
 وصرح الشيخ أبو الحسن  
 بأن الكراهة في المدونة  
 على التنزيه (أو عاد)  
 الواقف (سكنه)  
 (سكنه) الذي وقفه  
 (قبل عام) بعد أن  
 حيز عنه واستمر ساكناً  
 حتى حصل المانع فيبطل  
 ولا مفهوم لسكنه ولا  
 لسكنه إذا الانتفاع بما  
 حبسه بغير السكنى كذلك  
 ومفهوم قبل عام أنه لو عاد  
 بعد عام لم يضر وإن كان  
 وقفه على محجوره وهو  
 كذلك إلا أنه جرى فيها  
 إذا سكن ما وقفه على  
 محجوره بعد عام حتى  
 حصل المانع قولان  
 مشهوران إذا عاد له  
 بكراه وأشهد

فإن عاد له بعد العام بإرفاق بطل اتفاقاً فلو قال المصنف أو انتفع بما وقفه قبل عام لا بعده إلا على محجوره فقيه إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك خلاف وإلا بطل اتفاقاً لوفى بالمسئلة وكلامه هذا في غير الكتاب ونحوه مما لا غلة فانه لا يبطل بعوده له قبل عام إذا صرفه في مصرفه كما تقدم وقوله أو عاد (٨٠) معطوف على شرط مقدر أي إن وقف على مصيبة أو عاد أي وحصل مانع قبل أن يحاز ثانياً

والإلم يبطل ويجاز (أو  
جهل سبقه) أي الوقف  
(لدين يبطل) (إن كان)  
الوقف (على محجوره)  
شرط في قوله أو جهل أي  
مع وجود الشروط الثلاثة  
من الأشهاد وصرف الغلة  
وكونها غير دارسكنه  
والإبطل ولو علم تقدمه  
على الدين يعني أن من  
وقف وقفاً على محجوره  
وعلى الواقفين ولم يعلم  
هل الدين قبل الوقف أو  
بعده فإن الوقف يكون  
باطلاً ويباع الدين تقديماً  
للاوجب على التبرع لضعف  
الحوز لأنهم يقولون قد  
حزناه يجوز أيئناه وإذا لو  
حازة للمحجور أجنبي  
بإذن الأب في صحته لصح  
الوقف كالولد الكبير  
أو الأجنبي يحوز لنفسه  
في صحة الواقف فلا يبطل  
بجهل السبق بل بتحقيقه  
وأما لو حاز المحجور من  
صغير أو سفيه لنفسه  
فهل يعتبر حوزة فلا  
يبطل الوقف بجهل  
السبق وسيأتي للمصنف  
أن حوز السفيه يعتبر  
وكذا الصبي على أن المتمد  
(أو وقف) (على نفسه)

العمل والقول الثاني يبطل الوقف إن عاد لأحبسه على محجوره ولو بعد أعوام وهو لابن رشد وليس  
العمل عليه (قوله فإن عاد عليه بعد العام بإرفاق) أي لأجل الانتفاع به مجازاً (قوله لوفى بالمسئلة)  
وحاصلها أنه إن عاد لانتفاعه بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يحاز عنه ثانياً يبطل الوقف، طالما  
كان على محجوره أو غيره سواء عاد بكراء أو إرفاق وإن عاد له بعد عام بكراء أو إرفاق فلا يبطل إذا  
كان الوقف على غير محجوره وإن كان على محجوره فقيه خلاف إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك  
وإن عاد له بإرفاق بطل اتفاقاً (قوله فانه لا يبطل بعوده له قبل عام) أي سواء كان عودته لأجل  
صياسته أو لأجل انتفاعه به كالأبن خلفاً لطفى كما مر (قوله وإلا لم يبطل) أي ولا يحصل مانع قبل  
أن يحاز ثانياً لم يبطل وقوله ويجاز أي يلزم بالتحويل أي الرد والأشهاد على الحيازة ثانياً (قوله أو  
جهل سبقه لدين) أي وأولى إذا علم تقدم الدين على الوقف فإن تحقق تقدم الوقف على الدين  
فلا بطلان وتتبع ذمة الواقف بالدين، والحاصل أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان  
الوقف على محجوره أو على غيره وإن علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره  
أو على غيره وإن جهل سبقه فانه كان الوقف على محجوره بطل إن حازه له وإن كان على غيره فلا  
بطلان إن حازه الواقف عليه قبل المانع (قوله شرط في قوله أو جهل النخ) الأولى أن يقول شرط في  
بطلان الوقف إذا جهل سبقه لدين (قوله مع وجود الشروط الثلاثة) أي الآتية في كلام المصنف  
قريباً (قوله من الأشهاد) أي على الوقف (قوله وصرف الغلة) أي في مصالح الوقف عليه (قوله وإلا  
لبطل النخ) أي وإلا توجد هذه الشروط الثلاثة بأن تخلف ولو واحد منها لبطل النخ فلذا حمل المصنف  
على هذه الحالة (قوله يعني أن من وقف وقفاً على محجوره) أي وحازة له والحال أنه أشهد على  
الوقف وصرف الغلة للموقوف عليه وليس ذلك للوقوف دار سكنى الواقف (قوله لضعف الحوز)  
أي لضعف هذا الحوز الحاصل من الواقف وإنما كان حوز الواقف ضعيفاً لكون الوقف لم يخرج  
من تحت يده بخلاف حوز غيره فانه قوى لخروج الوقف من تحت يد الواقف (قوله بإذن الأب)  
الأولى بإذن الولي الواقف (قوله كالولد الكبير) أي كما لو كان الوقف على ولده الكبير الرشيد أو على  
أجنبي وحازا لأنفسهما في حال صحة الواقف (قوله فهل يعتبر حوزة) أي أولاً يعتبر حوزة فيبطل  
الوقف بجهل السبق (قوله على المتمد) أي وحينئذ فلا يبطل الوقف بجهل السبق خلافاً لمن  
قال يبطلانه (قوله على نفسه خاصة) أي ابتداء أو بعد أن حبسه على غيره كحبس على ريد  
وعمره ثم بعد موتهما على نفس ثم من بعدى على كذا أو سكنت عما بعد نفسه والأولى منهما  
الوقف فيها منقطع الوسط والثانية منقطع الآخر وقول الشارح ولو وقفه على نفسه ثم على عقبه  
الوقف فيها منقطع الأول ومذهبنا أن الوقف إذا كان فيه انقطاع في أوله أو آخره أو وسطه  
يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح الوقف عليه إن حصل منه حوز قبل حصول المانع  
لواقف ولا يضر الانقطاع لأن الوقف نوع من التمليك في المنافع فجاز أن يعم فيه أو يخص كالعماري  
والهبات والوصايا (قوله وليس كذلك بل حصة النخ) لا يقال هذا بخلاف قولهم الصفقة تفسد إذا

جمعت

خاصة فيبطل قطعاً لتجيزه على نفسه وعلى وارثه بدموته بل يبطل (ولو) كان

الوقف على نفسه (بشريك) أي معه كوقفه على نفسه وعلى فلان أو الفقراء وظاهره أنه يبطل رأساً ما على نفسه وما على  
الشريك ولو حصلت حيازة من الشريك وليس كذلك بل حصة الشريك تجري على مسائل الباب فإن حصلت حيازة فيها قبل المانع

صحت وإلا فلا ولو وقف على نفسه ثم على عقبه لرجع بعد موته حبسا على عقبه ان حازوا قبل المانع (أو على بن النظر) حتى حصل للواقف فيبطل لأن فيه تحجيرا أى وحصل مانع الواقف وإلا صح ويجزى على جعل النظر (٨١) لغيره (أو لم يحزه) حتى حصل

المانع (كبير) وقف عليه (فيبطل) فان حازه قبل المانع صح (ولو) كان (سفيا أو) لم يحزه (ولى صغير) ظاهره أن حوز الصغير لا يكفي والراجح أنه كلف ولو فيها وقفه وولي عليه (أهـ) يغفل الواقف (بين الناس وبين كسجيد) ومدرسة ورباط وبنو فلاخلاء فما ذكر حوز حكمي ويغفل بضم الياء وسكون الحاء من أخى بمعنى ترك وأشار إلى بيان المانع وأنه أحد أمور ثلاثة بقوله (قبل فلسه) متعلق بيجز ويغفل النفيين والمراد بالفس ما يشمل الاحاطة بالواقف لقوله في الهبة وبطلت ان تأخر لدين محيط والوقف كالهبة والصدقة (وموت) ومرضى (للتصل بالموت) فان صح بعد الحوز في المرض صح الوقف وجاز أن يعود الضمير في مرضه على الموت فلا يحتاج لتقيده بالتصل وحاصل المسئلة أن من حبس في صحته ولو على الفقراء ولم يحصل حوز عنه حتى حصل له مانع من هذه الثلاثة بطل وقفه أى لم يتم فللغير

جمعت حراما وحلالا لأن هذا مخصوص بالمعاوضات المالية بالبيع والشراء لأنها مبنية على التشديد ولعدم الضرر في فسحها لأخذ كل واحد عوضه بخلاف التبرعات فان فسحها يحصل الضرر للمتبرع عليه (قوله صحت) أى صح الوقف فيها دون حصة الواقف وقوله والا فلا أى والا يحصل حيازة في حصة الشريك فلا يصح الوقف فيها كما أنه لا يصح في حصة الواقف اهـ واعلم أن حصة الشريك ان كانت معينة فيسكن في صحتها حوزها وحدها كأن يقف دارين على نفسه وعلى شخص على أنه احدهما معينة وللآخر الأخرى فان كانت حصة الشريك غير معينة فالمعتبر حوز الجميع (قوله ان حازوا الخ) أى فان استمر تحت يده حتى حصل المانع من موت أو فليس أو جنون بطل الوقف من أصله (قوله أو على أن النظر) محله ما لم يكن وقفه على محجوره وإلا فله النظر ويكون الشرط مؤكدا كذا ذكر شيخنا السيد البليدى في حاشية عقب (قوله أى وحصل مانع للواقف) أشار بهذا إلى أن شرط النظر له لا يبطل الوقف خلافا لما يظهر من كلام المؤلف وانما يبطل الوقف عند شرطه النظر بعد الحوز كما اقتصر عليه ابن عبد السلام واستظهره في التوضيح فاذا لم يحصل مانع أخرج من يد الواقف الى يدته وان حصل مانع قبل ذلك بطل الوقف انظر ابن غازى وبهذا تعلم أن هذه الصورة يستغنى عنها بما بعدها اهـ بن (قوله فان حازه قبل المانع صح) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف ولو سفيا مبالغة في المفهوم قال ح ظاهر المؤلف أن حيازة السفه مطلوبة ابتداء وليس كذلك بل المطلوب ابتداء حيازة الولي له وانما الخلاف لو وقع وحاز لنفسه والقول الراجح أن حيازته كافية خلافا للباقي ثم ذكر أن الصغير كالفلس فيه ما ذكر (قوله أو لم يحزه حتى حصل المانع كبير وقف عليه) أى ولا يكفي البعد في الحوز هنا بخلاف الهبة لأنها خرجت عن ملك الواهب بالمرة بخلاف الوقف لان الملك للواقف كما بأتى ومفهوم قوله حتى حصل المانع أنه اذا لم يحصل المانع لا يبطل ويجزى على دفعه له ومفهوم قوله أولم يحزه انه لو حازه من ذلك قبل المانع صح الوقف ويشترط في الحوز معاينة البيئة لبعض المحبس عليه ولو بدفع المفاتيح له أو عقد السكراء والمزارعة فلو أقر الواقف في حال صحته أن الموقوف عليه قد قبض وشهد عليه باقراره بينة ثم مات لم يقض بذلك ان أنكرت ورثته حتى تعين البيئة الحوز (قوله أو لم يحزه ولى صغير) أى حتى حصل المانع (قوله ظاهره ان حوز الصغير لا يكفي) أى لأن قوله أو لم يحزه ولى صغير وقف عليه صادق بما اذا وقف على الصغير ولم يحصل حوز أصلا أو حصل الحوز من الصغير (قوله أو لم يخل بين الناس وبين كسجيد ومدرسة ورباط) أى حتى حصل المانع فانه يبطل الوقف (قوله ان تأخر) أى الحوز (قوله ولو على الفقراء) أى على معين سواء كان قريبا له أو أجنبيا منه بل ولو على غير معين كالفقراء (قوله فللغيرم ابطاله وأخذه في دينه) أى وله امضاؤه فهو غير لأن الحق له (قوله فى الأول) أى الفلس وقوله فى الآخرين أى المرض والموت (قوله فكالوصية يخرج من الثلث) أى سواء حصلت حيازة أولا فالحوز لا يشترط فى التبرعات الحاصلة فى المرض وانما يشترط فى التبرعات الحاصلة فى الصحة والحاصل ان التبرعات اما أن تحصل فى الصحة أو فى المرض وفى كل اما أن يكون المتبرع له وارثا أو أجنبيا فان حصل التبرع فى الصحة وحصل الحوز قبل المانع صح والا فلا لافرق بين كون المتبرع له وارثا أو أجنبيا وان كان فى المرض خرج مخرج الوصية من الثلث حصل حوز أم لا

١١ - دسوقى - بع - إبطاله وأخذ في دينه فى الأول وله أو لا ورثة فى الآخرين إبطاله ولهم الاجازة والمراد بالبطلان عدم التمام وأما من حبس فى مرضه فكالوصية يخرج من الثلث ان كان لغير وارث وله إبطاله بخلاف من حبس فى صحته وعثر عليه قبل المانع

فليس له ذلك زهير على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع أو البيع إن احتاج فله ذلك ثم امتن من الحوز القيد أنه لا بد فيه من الإخراج إن يد الحبس قوله (٨٢) (إلا) أن يوقف أب أو وصى وفقاً (لمحجوره) الصغير أو السفية فلا يشترط فيه الحوز

الحبس بل يكفي الحكمي من الأب أو الوصي أو مقام من الحاكم فيصح الوقف إذا استمرت يده حتى حصل مانع من الثلاثة بالتضمة لكن بشروط ثلاثة أختارها بقوله (إذا أهدى) على التحبس على محجوره وليس المراد الإيهاد على الحوز له (ووصف التلة) كلها أو بعضها (له) أي في مصالحه فإن علم عدم الصرف به بطل الوقف بالمانع (ولم يكن) الدار الموقوفة على المحجور (دار سكناه) أي الواقف وإلا لم يصح وقفها إلا إذا حلت عنها وهيستلينة فراغها من عوغل الحبس فليس سكن الجميع جرى على الهبة كصرف التلة وقد قال في بيها ودار سكناه إلا أن يسكن أهلها ويكرى له الأكره وإن سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل الجميع وفهم منه أن حيازة النعم ما حبسته على الولد المخير لا تعتبر إلا إذا كانت وصية وهو كذلك (فإن) وقف (على وارثه) بمرض موته (فيطل

إن كان لغير وارث وإن كان لوارث بطل ولو حيز لأنه وصية لوارث وقد نهى الشارح عنها له (قوله فليس له ذلك) أي خلافا لما توهمه بعضهم من أن له إبطاله عند كبر سنه (قوله فله ذلك) أي إبطاله عملاً بشرطه (قوله لمحجوره) اللام بمعنى على (قوله فلا يشترط فيه) أي في حوز ذلك الوقف (قوله الحوز الحبس) أي وهو الإخراج من تحت يد الحبس (قوله بل يكفي الحكمي) أي الحوز الحكمي (قوله لكن بشروط ثلاثة) بقى شرط رابع للصحة وهو أن لا يكون ما حبسه الوقف على محجوره مشاعاً فإن كان مشاعاً ولم يبين له حصة حتى حصل المانع بطل الوقف وصار إرثاً بينه وبين أخوته الرشداء والحاصل أن حوز الواقف لما وقفه على محجوره إنما يكون فيما قد أبرزه وعينه وأبانه ولم يخلطه بماله فإن كان مشاعاً فلا يكفي حوزة ويطل الوقف إن حصل المانع وجب إذا حبس على أولاده الصغار والكبار فالقدي محوز للصغار أخوتهم الكبار بتقديم الأب لا أبوم فلو حاز الأب ذلك لحق الصغار ثم حصل مانع بطل الوقف (قوله وليس المراد الإيهاد على الحوز) أي بأن يقول للبينة أشهدوا على أني رفعت يد الملك ووضعت يد الحوز وإنما كان هذا غير مراد لأنه لا يشترط ذلك (قوله وصرف التلة) أي وثبت أنه صرف التلة كلها أو جلها أو احتمال ذلك (قوله له) أي لمحجوره (قوله فإن علم عدم الصرف له بطل الوقف بالمانع) أي وإن صرف نصفها له ونصفها لمحجوره صح الوقف في النصف فقط وإن صرف جل التلة لنفسه وصرف أقلها للمحجور عليه بطل الوقف في الجميع (قوله جرى على الهبة كصرف التلة) أي كما أن صرف التلة المتقدم يجرى على الهبة وحاصل ما في الهبة أنه إذا أشغل النصف إلى أن حصل له المانع بطلت الهبة في ذلك النصف وإن أشغل الأكره إلى حصول المانع بطلت الهبة في جميعها كما لو كان شاغلاً لأكملها وإن أشغل الأقل إلى حصول المانع كانت الهبة صحيحة في جميعها بمنزلة فراغها من شواغل الحبس (قوله ودار سكناه) أي وبطل هبة دار سكناه لمحجوره وقوله الآن يسكن أهلها الخ ومن باب أولى ما إذا أكرها كلها له (قوله والأكثر بطل الجميع) أي وإذا سكن الأكره بطل الجميع لأنه بمنزلة سكناها كلها (قوله إلا إذا كانت وصية) أي عليه يجوز أن تحوز له ما حبسته عليه وأما ما حبسه الأب أو غيره عليه فيصح حوزها له سواء كانت وصية أم لا (قوله أو على وارثه) عطف على قوله على مصيبة (قوله بمرض موته) أي وأما لو وقف على وارثه بمرضه ثم صح الواقف من ذلك المرض الذي وقف فيه صح وقفه حيث حيز عنه قبل المانع كما لو وقف في حال صحته (قوله ولو حله الثلث) أي ولو حاز الموقوف عليه (قوله الآن يحيزه له بقية الورثة) أي فإن أجازوه لم يبطل لانه ابتداء وقف منهم (قوله تعرف بمسئلة ولد الأعيان) في هذه التسمية قصور لأن الحكم في هذه المسئلة لا يختص بالوقف على ولد الأعيان بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف في مرضه على أخوته وأولادهم وعقبهم أو على أخوته وأولادهم وعقبهم أو أخوته وعقبهم وأولادهم فالحكم لا يختلف وضابط تلك المسئلة أن يقف المريض على وارث وغير وارث وعلى عقبهم (قوله إلا وفقاً معقبا) أي أدخل فيه الواقف عقباً حاصلاً ذلك الوقف في مرض الواقف (قوله جرى ما يأتي) أي جرى الكلام الذي يأتي من القسم على الورثة فيما يحمله الثلث منه (قوله فكثيرات للوارث) أي بالنسبة للوارث أي أن الذي يخص الوارث من ذلك الوقف يجعل كالميراث في القسم لذكر مثل حظ الاثنين ولو شرط الواقف تساوياً وفي غيره مثل دخول بقية الورثة مع ذلك الوارث الموقوف عليه فيما يخصه

ولم يحله الثلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث إلا أن يحيزه له بقية الورثة ثم امتن من بطلان وقف المريض على وارثه في مرض من مريض بمرضه تعرف بمسئلة ولد الأعيان وهي من حسان للسائل قل من يتبناه لها فقال (إلا) وفقاً (معقبا) له غلة أم لا على المذهب (خرج) فله المحجور (من) ثلثه) أي حله الثلث فيصح فإن حمل بعضه جرى ما يأتي فيما يحمله الثلث منه (فكثيرات للوارث)



في القسم للذكر مثل حظ الانثيين لا ميراث حقيقي فلا يتصرفون فيه تصرف الملك من بيع وهبة ونحو ذلك لانهما بينهما وقسم لملك فتأخذ الزوجة في المال الآتي من مناب الأولاد الثمن والأم السدس ويدخل في الوقف جميع الورثة وإن لم يوقف عليهم وبين ذلك في المال فقال (كثلاثة أولاد) لصلبهم أولاد الأعيان (وأربعة أولاد) وعقبه (فعل ماض مشدد القاف أى قال وقبيل أولادى وأولاد أولادى وعقبهم بل قال على أولادى وأولاد أولادى بطل على الأولاد وصح على الأولاد الاولاد فالتعقيب شرط في هذه المسئلة كالحروج من الثلث (وترك) مع السبعة (أما وزوجة فيدخلان) أى الأم والزوجة وكلهما غيرهما عن يرث كالأب (فما للأولاد) وهو ثلاثة أسهم من سبعة أسهم للأم السدس وللزوجة الثمن من مناب أولاد الأعيان وسواء كانوا ذكورا أو اناثا أو بعضهم وسواء أطلق أو سوى بين الذكر والانثى أو شرط للذكر مثل (٨٣) حظ الانثيين لان شرطه لا يخر

نما لأولاد الأعيان في

الذكر مثل حظ الانثيين

على كل حال (وأربعة

أسباعه) الباقية (لصاحب

الولد) الدرجة (وقسم)

يصل فيها شرط الواقف

من فاضل وتبوية

أطلق سوى فيها بينهم ولو

اختلفت حاجتهم، فليكن

الوقف في الفرض للذكر

يضم سبعة أسهم لأولاد

الصلب ثلاثة تكون

بأيديهم كالميراث للذكر

مثل حظ الانثيين ولو

شرط خلافه ويدخل معهم

فيها من له سهم من الورثة

كالزوجة والأم ولكونه

وقفا مقبلا يطل ماناب

الأولاد لتعلق حق غيرهم

به ولكونهم لا يصح

الوقف عليهم في الميراث

شاركهم غيرهم من الورثة

والارعة الاسهم الباقية

من الوقف (قوله في القسم) أى لثلته وأما ذاته فهي حبس (قوله لملك) أى يرجع مراجع الاختصاص (قوله والأم السدس) أى والباقي للأولاد (قوله ثلاثة أولاد الخ) هذا مثال المدونة فلذا اقتصر المصنف عليه وإلا لحققت المسئلة أن يقف الواقف في مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف (قوله أم أولاد الأعيان) أى وهم الذين سميت المسئلة بهم (قوله وعقبه) أى والحال أنه عقب وقفه أى أدخل فيه عقبه (قوله بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد) يعنى أنه تقسم ذات الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد لما تاب الأولاد تكون ذاته إرثا وماناب أولاد الأولاد يكون وقفا كافى بن عن التوضيح (قوله فيدخلان) أى إن منعنا مافصله مورثهما بن وقفه في المرض وأما إن أجازنا فله فلا يدخلان أصلا، هذا هو الصواب (قوله وسواء الخ) هذا تعميم في قوله وهو ثلاثة أسهم (قوله لان شرطه لا يعتبر فيها لأولاد الأعيان) أى لانهم لا يأخذون على حكم الوقف بل على حكم الميراث وأخذ الزوجة والأم على حكم الفرائض تبعا فلا تقسم السهام على رؤوسهم وإنما يعتبر شرطه فيما خص أولاد الأولاد لانهم يأخذون على حكم الوقف (قوله من فاضل) أى للذكر على الانثى (قوله ولكونه الخ) علة لقوله لم يطل مقدمة على المعلوم أى ولم يطل ماناب أولاد الأعيان الموقوف عليهم في المرض لكون الوقف مقبلا وقوله لتعلق حق غيرهم علة للمعلل مع علته أى واتفى البطلان لكون الوقف مقبلا لتعلق الخ (قوله لتعلق حق غيرهم) وهم أولاد أولاد الأعيان به أى بماناب أولاد الأعيان لأن أولاد الأعيان إذا ماتوا رجع الوقف لأولادهم (قوله على طريقة الفرضيين) أى الذين لا يعطون كسرا (قوله لكل واحد سبعة عشر) واعلم أن القسمة على الوجه المذكور إنما هي لثلاثة الوقف لا لثلاثة إذ لا يجوز قسمه الا اذا كانت قسمة منافع تأمل (تنبيه) تكلم المصنف والشارح على حكم ما إذا وقف على أولاد الأعيان وأولادهم وعقبهم دون الزوجة والأم ولم يتكلم واحد منهما على ما إذا حبس عليهم ماع من ذكر والصواب كما ذكره بن قسم الوقف على رؤوس الجميع ابتداء ثم يقسم ماناب الورثة على حكم الفرائض ولا يعتبر شرطه فيهم (قوله وانتقض القسم المذكور) أى وهو القسم على سبعة (قوله أو أحدهما) فإذا حدث لأولاد الأولاد واحد مثلا أو حدث واحد من أولاد الأعيان ويتصور ذلك فيما إذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم به حين القسم ثم

لأولاد الأولاد وقفا وحاصل قسمة المسئلة على طريقة الفرضيين على ما ذكر المصنف ان لأولاد الأعيان فيها ثلاثة أسهم من سبعة عدد رؤوسهم للأم منها السدس يخرج من ستة وللزوجة الثمن من ثمانية وبين المخرجين موافقة بالانصاف فيضرب نصف أحدهما في كل الآخر باربعة وعشرين للأم سدسها أربعة وللزوجة ثمنها ثلاثة يبقى سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولد الأعيان فتضرب الرؤوس الثلاثة في الاربعة والعشرين باثنين وسبعين ثم يقال من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا في ثلاثة فللأم أربعة في ثلاثة باثنى عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولأولاد الأعيان سبعة عشر في ثلاثة بواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر (وانتقض القسم) المذكور (بحدوث ولد) أو أكثر (لها) أى للفريقين أو أحدهما فإذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية واثنان فمن تسعة وهكذا وهذا مما لا خلاف فيه وشبه به مختلفا فيه فقال (كموته) أى واحد من الفريقين تنتقض القسمة على سبعة (على الأصح) من قولى ابن القاسم فإذا مات واحد من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة

لهم سهمان منها لأم السدس وللزوجة الثمن منهما والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأخيهما الميت فانه يحد سهمه ولكن نصيبه لوارثه مفضوضاً على الفرائض وكذا لومات اثنان فومات أولاد الأعيان كلهم رجوع الوقف جميعه لولد الولد مع تليد الزوجة والأم لأن أخذها إنما كان تبعاً للأولاد فإذا كان الميت واحداً من أولاد الأولاد صار لأولاد الأعيان النصف كأولاد الأولاد ولومات اثنان فالقسمة (٨٤) من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة ولوماتوا كلهم رجوع الوقف كله لأولاد الأعيان

والقسمة من ثلاثة للأم  
سهمها وللزوجة ثمنها فان  
مات السبعة رجوع مراجع  
الأحباس لأقرب قراء  
جمعية المحبس (لا) موت  
في الأم والزوجة فلا  
يقتض ولكن يرجع  
مطلب من مات منها  
لهو متوقفاً ما بقي أحد من  
أولاد الأعيان فان لم يكن  
لها وارث فليست  
فان اذا اقرض  
أولاد الأعيان رجوع  
أولاد الأولاد وإذا  
انقض القسم بحدوث  
وحد لأحد الفريقين  
(فيدخلان) أي الأم  
والزوجة في النقص  
الحاصل بحدوث من ذكر  
(ودخل فبازيد لولد)  
أي لولد الأعيان بموت  
واحد مثلاً من أولاد  
الأولاد أو من الفريقين  
وهو حلف قوله ودخل الخ  
فخرج لأن قوله فیدخلان  
يشمل النقص والزيادة ،  
ولكن للركن الرابع وهو  
الصيغة قطعاً به صبح

حضر بعد القسمة وشهدت البيعة بأنه إن الواقف فتنقض القسمة (قوله لهم سهمان منها) أي من  
السة (قوله ولكن نصيبه لوارثه) أي وبأخذ مع ذلك ما ينوبه من الوقف أيضاً (قوله مع ما يبد) أي  
مع رجوع ما يبد الزوجة والأم (قوله كأولاد الأولاد) أي وأعيدت القسمة من ستة (قوله للأم  
سدسها الخ) أي وليس لواحد تصرف فيما يخصه يبيع ونحوه (قوله فلا ينتقض) أي القسم بموت  
إحداهما (قوله ولكن رجوع مناب من مات منهما لورثته وفقاً للخ) فيه أن ورثتهما ليسا من الوقف  
عليهم فالأولى حلف قوله وفقاً أي فيرجع مناب من مات منهما لورثتها على حكم الميراث إلا أن يقال  
أراد بقوله وفقاً عدم التصرف فيه بالبيع ونحوه فلا ينافي أنه على حكم الميراث (قوله فان لم يكن لها  
وارث الخ) هذا ظاهر في الزوجة فان زوجة الاب قد تكون أجنبية من الأولاد وأما الأم فيفرض  
عدم الوارث لها في القيام مانع الارث بالأولاد كقتلهم لها تأمل (قوله فاذا اقرض أولاد الأعيان)  
أي بعد موت الزوجة والأم وبعد رجوع نصيبهما لوارثهما وقوله رجوع لأولاد الأولاد أي رجوع ما  
كان للأم والزوجة لأولاد الأولاد وكذا لو اقرض أولاد الأعيان قبل موتها فانه يرجع ما كان  
لها لأولاد الأولاد ولا ينتظر موتها لان أخذها كان بالتبع لأولاد الأعيان كما مر (قوله وإذا  
انقض الخ أشار إلى أن الفاء في قول المصنف فیدخلان واقعة في جواب شرط مقدر (قوله شامل  
لنقص والزيادة) أي لان المعنى وإذا انتقض القسم بحدوث ولد أو موته فیدخلان أي في النقص  
الحاصل بحدوثه والزيادة الحاصلة بموته (قوله بحسب ووقت) أي أو ما يقوم مقامهما  
كالتخلف بين كسجد وبين الناس وإن لم يخص قوماً دون قوم ولا فرضاً دون نفل فاذا بنى مسجداً  
وأذن فيه للناس فذلك كالصرح بأنه وقف وإن لم يخص زماناً ولا قوماً ولا قيد الصلاة بكونها  
فرضاً أو نفلاً فلا يحتاج لشيء من ذلك وبحكم بوقيته (قوله خلافاً لبعضهم) أي وهو سوح  
حيث جعل القيد راجعاً للصيغ الثلاثة والحاصل أن الراجح من اللذهب إن حبست  
ووقت فبعد ان التأيد سواء قيدا بجهة لا تنحصر أو بعين أو بمجهول محصور كوقت وحبست  
دارى على الفقهاء أو على زيد أو على بنى فلان إلا في الصورة الآتية وهي ما إذا ضرب للوقف أجلاً  
أو قيد بحياة شخص وأما لفظ الصدقة فلا يفيد التأيد إلا إذا قارنه قيد وهو خلاف ما قاله ح أول  
تقريره من أن القيد راجع للثلاثة وخلاف ما لابن شعبان وابن الحاجب من رجوعه لحبست  
وتصدقت فقط انظر بن (قوله أو طلبة العلم) أي أو أهل مدرسة كذا أو أهل مسجد كذا  
(قوله فان كان) أي الوقف على المعين أو على الجهة التي لا تنقطع وقوله فظاهر أي فظاهر  
صحته من غير افتقار لقيد (قوله نحو لا يباع ولا يوهب) أي وكذا ذكر القيد كصدقة عليه وعلى  
عقبه فهو قرينة على الوقف (قوله لوجه الخ) حاصله أن قوله أو لمجهول الخ عطف على قوله أو جهة  
لا تنقطع فاذا جعلت الواو للبالغة كان ما قبل البالغة عين للمطوف عليه مع أن العطف يقتضى المفارقة

بجوه (حبست ووقت) الواو بمعنى أو (وتصدقت) الأولى وتصدقت ليرجع الشرط وهو قوله

(إن قارنه قيد) فلا يباع ولا يوهب لما بعد الكاف قطع وأما الصيغتان قبله فلا يفترقان قيد خلافاً لبعضهم (أو جهة) بالجر عطف على  
المطوف أي على معين أو جهة (لا تنقطع) كالفقراء والساكين أو طلبة العلم أو الساجد فان كان بلفظ حبست أو وقت فظاهر وإن  
كان بلفظ تصدقت فلا بد من قيد نحو لا يباع ولا يوهب وإلا كان ملكاً لهم يباع ويفرق عنه بالاجتهاد كما يأتي في قوله أو  
للساكين فرق عنها بالاجتهاد (أو لمجهول وإن حصر) لوجه البالغة لان غير المحصور هو الجهة التي لا تنقطع أجيب

بأن الواو للعالم وإن زائدة أى صح الوقف ويتأيد إذا وقع للمجهول محصور كملى فلان وعقبه ولو بلفظ تصدقت لأن قوله وعقبه دليل على أنه وقف والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده وغيره ما لا يحاط بأفراده وبشيت ( ٨٥ ) الوقف بالينة وبالشاعة بين الناس

وبالكتابة على أبواب المدارس والربط والحيوان وعلى كتب العلم من مدرسة بها كتب مشهورة لا كتاب لم يشهر كونه من محل مشهور ( ورجع ) الوقف ( إن انقطع ) بانقطاع الجهة التي جبن عليها حبساً ( لأقرب قراء عصة الحبس ) نسباً ولا يدخل فيهم الواقف ولو قديراً ولا مواله فان كانوا أغنياء أو لم يوجدوا فلا أقرب قراء عصبهم وهكذا فان لم يوجدوا فلا قراء على المشهود ويستوى في الرجوع للسكنى والأشئ ولو كان الواقف شرط في أصل وقفه للموصوف عليهم للتدبير مثل حظ الأثنين لأن مرجحه ليس إنصافاً وإنما هو بحكم الشرع ويصير في التقديم قوله في الشكاح وقدم ابن فانه النع ولو أخذ القبر كفايته واستغنى هل يرد عليه الباقي أو يعطى لمن بعده أو لآخر أظهرها الثاني وإن رجع الأول ( ورجع إلى المرأة ) لو " رجعت " أى قدرت رجلاً ( عصب ) أى كان ذلك الرجل المقدر عصباً

( قوله بأن الواو للحال ) أى والمسوغ لحيء الحال من التكررة عطفها على نكرة موصوفة وذكر بعضهم أن اقتران الجملة الحالية بالواو مسوغ ( قوله لأن قوله وعقبه دليل النع ) هذا جواب عما يقال لأى شيء قامت الصداقة على المجهول المحصور مقام لفظ الحبس وإن لم يقارنها قيد بخلاف المجهول غير المحصور كصدقة على الفقراء ، وحاصله أن في الأول شبهاً بالوقف لتعلق الصدقة بغير الموجود كالقبر إذ منهم من لم يوجد فلذا جعل حبساً لازماً لجميعهم وأما الثاني فإن الصدقة إنما تعلق بموجود وهم الفقراء ولا يلزم تعميمهم ( قوله ما يحاط بأفراده ) كبنى فلان وذرية فلان وقوله ما لا يحاط بأفراده أى كالفقراء والسالكين ومن غير المحصور كأهل مسجد كذا وحينئذ فلا يلزم تعميمهم ويؤخذ منه أن أهل مسجد كذا يفعلون كذا من العاصي لا بدغية ( قوله وبالكتابة على أبواب المدارس ) أى كأن يوجد مكتوب على باب مدرسة وقف فلان بن فلان أو السلطان فلان ( قوله بها كتب ) متعلق بمشهوره أى مشهورة بأن بها كتباً وحاصله أنه إذا وجد مكتوباً على كتاب وقف لله على طلبة العلم فانه لا يثبت بذلك وثقة حيث كانت وقتته مطلقة فان وجد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة الفلانية أو وقف على طلبة العلم ومقره بالمدرسة الفلانية فان كانت مشهورة بالكتب ثبتت وثقته وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت وثقته ( قوله لا كتاب ) أى لا بالكتابة على كتاب ( قوله من محل مشهور ) أى بوقف الكتب فيه ( قوله ورجع الوقف ) أى المؤيد وأما الوقف المؤقت نسباً في قوله إلا على كثره حياتهم وقوله ورجع إن انقطع أى ولو في حياة الحبس لأنه يرجع لهم حبساً كما قال الشارح ينتفعون به انتفاع الوقف ولا يدخل الواقف في المرجع ولو قديراً وليس المراد أنه يرجع ملكاً وإلا لا اختص الواقف به وكانت تدخل المرأة الوارثة ولولم تدر رجلاً ( قوله ولا مواله ) أى الذين لهم عليه ولاء ( قوله فان كانوا ) أى أقرب عصة الحبس ( قوله فلا أقرب قراء عصبهم ) أى عصة عصة الحبس ( قوله ليس إنشاء ) أى حق يعمل فيه بشرطه الذى شرطه ( قوله إنما هو بحكم الشرع ) أى وإنما حكمه الشرع عند انقطاع الحبس عليه فان فرض أنه قال إن انقطع ورجع لأقرب قراء عصبى فللذكر مثل حظ الأثنين فانظر هل يعمل به أم لا ، قال بن الظاهر أنه يعمل بشرطه حيث نص عليه في المرجع لأن المرجع صار بذلك في معنى الحبس عليه ( قوله ويصير في التقديم ) أى تقديم قراء عصة الحبس بعضهم على بعض ( قوله وقدم ابن فانه النع ) أى فأب فأنه فاجد فتم فانه فالأخ وابنه يمدان على الجد ( قوله ورجع إلى امرأة النع ) أشار الشارح إلى أن قوله وامرأة عطف على أقرب لأن ظاهر كلامهم أنها بالشرط المذكور تدخل في المرجع سواء كانت أقرب من العاصب أو مساوية له ويصح العطف على قراء أيضاً والمعنى ورجع لأقرب امرأة النع وهذا لا يفيد أنه لا بد أن تكون أقرب من العاصب وإنما يفيد اعتبار القرب في أفراد النساء بعضهن مع بعض وهذا لا بد منه كما اعتبر ذلك في أفراد العصب ، نعم لا يصح العطف على عصة لقساده إذ المعنى حينئذ ورجع لأقرب قراء امرأة وهو غير مستقيم لأن الكلام في الرجوع للمرأة نفسها لا لأقرب قرائها ( قوله والعمة وبنت العم ) أى وكالأخت فإذا كان يوم المرجع ليس له إلا بنت أو أخت واحدة وكانت فقيرة كان لها جميع الوقف ( قوله من غير تقدير ) أى من غير تقدير لمن أدلت به رجلاً ( قوله ثم هذه المرأة ) أى التي لو قدرت

كالبنت والام والعمة وبنت العم فخرجت الحالة والاخت للام والجدة من جهة الام وبنت البنت وبنت العمة لان من ذكر لا يكون عصبه فقوله عصب أى مع بقائه من أدلى به من غير تقدير وإلا لم تخرج بنت البنت وبنت العمة ثم هذه المرأة تدخل في المرجع

وكان ساوت خاصاً موجوداً كما في التوضيح وغيره فافهمه القرافي هو الصواب خلافاً للتأني ومن تبعه وانما تعطى إذا كانت فقيرة خلافاً لمن قال تعطى ولو غنية لأنها فقيرة بالطبع (فإن ضاق) الحبس الراجع عن الكفاية في القلة الناشئة عنه (قدم البنات) أي على الأنثى لا على الابن ومعنى قدم اختصاص بما يضمن لا بإشراكه بالجميع ولو زاد على ما يضمن قال ابن هارون المشهور أن البنت إن كانت مساوية للعاصب شاركتها (٨٦) في السعة والضيق وإن كانت أقرب منه قدمت عليه في الضيق وإن كانت أبعد منه

قدم العاصب عليها في السعة والضيق. فلو قال المصنف قدم الأقرب من الإناث لكان اشتمل وأقرب للصواب لتناوله نحو الأخت مع ابن الأخ وإلادته الاشتراك مع التباوي (و) إن وقف (على اثنين) معينين كزيد ومحمود (وبعدهما) أي بعد كل واحد منهما يكون (على الفقراء) فيكون (نصيب من مات) منهما (لحم) أي للفقراء لا للحي منهما وسواء قال حياتهما أم لا فأخذ من هذه المسئلة أن قول الواقف تعجب الطبقة العليا منهم أبداً الطبقة السفلى معناه أن كل أصل يحجب فرعه فقط دون فرع غيره وكذا في ترتيب الواقف الطبقات كعلى أولادى ثم أولاد أولادى إلا أن يجري عرف بخلافه فيعمل به لأن ألقاظ الواقف مبناها على العرف ذكره الأجهوري ثم استثنى من قوله نصيب

رجلا عصب (قوله وإن ساوت الخ) أي هذا إذا كانت أقرب من العاصب بل وإن ساوته لا إن كان العاصب أقرب منها فلا تعطى بالأولى من العاصب الحقيقي فانه لا يعطى إذا كان هناك عاصب أقرب منه (قوله فافهمه القرافي) أي من إعطائها وإن ساوت (قوله خلافاً للتأني) أي حيث اشترط كونها أقرب من العاصب الحقيقي (قوله اراجع) أي لأقرب قراء عصبه الحبس (قوله لا على الابن) أي لأن البنات يشاركن الابن (قوله قال ابن هارون الخ) حاصله أن الأقسام ثلاثة الأول مشاركة الرجال والنساء في الضيق والسعة وذلك إذا تساوى الرجال والنساء كأخ وأخوات وابن وبنات، الثاني عدم المشاركة في الضيق والسعة وذلك إذا كان النساء أبعد من العاصب أي كأخوات مع الابن وكأخ وعمه، والثالث المشاركة في السعة دون الضيق وذلك إذا كان النساء أقرب كبنات وعم أو أخ لأن الأثني تأخذ أولاً ما يكتسبها عند سعة القلة وما زاد على ذلك يكون للرجل الأبعد منها فإن كانت القلة لا تزيد عن كفايتها اختصت بها (قوله يحجب فرعه فقط) بهذا أفتى ابن رشد وخالفه عصره ابن الحاج غير صاحب المدخل كما في الدرر وحاصل ذلك أنه إذا مات واحد من الطبقة العليا فقال ابن رشد يكون حظه لولده بناء على أن الترتيب في الوقف باعتبار كل واحد وحده أي على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات انتقل حظه لولده وكل واحد من الطبقة العليا بما يحجب فرعه دون فرع غيره وقال ابن الحاج بل يكون حظ من مات من العليا البقية إخوته بناء على أن الترتيب باعتبار المجموع أي لا ينتقل للطبقة الثانية حتى لا يبقى أحد من العليا ثم انه على هذه الطريقة الثانية إذا اقرضت العليا وانتقل الوقف للطبقة السفلى هل يسوى بين أفراد السفلى وهو ما لا يحل أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وهو ما للناسر القاني انظر بن وفي ح عن فتوى بعض مشايخه لو قال الواقف ومن مات نصيبه لأهل طبقته من أهل هذا الوقف فمات الولد الذي مات أبوه أو انتقل نصيبه إليه فان نصيبه لمن في درجته ولو مع حياة أصولهم ولا يمنع ذلك قوله من أهل هذا الوقف لأنهم أهل ما لا (قوله حياتهم) أي ولم يقل وبعدهم للفقراء، وإلا كان الحكم ما تقدم (قوله أو حياة زيد الخ) فلو قال هذا الشيء حبس على هؤلاء العشرة حياة زيد ومات زيد قبلهم فلا يبقى معهم بل يرجع ملكاً للواقف إن كان حياً ولو اقرضه ان مات ولو كان لزيد وارث لأنه لاحق له حتى ينتقل لوارثه (قوله ولما كان في هذه يرجع ملكاً) الأنسب ولما كان في هذه الوقف غير مستمر احتيط الخ (قوله ولم يقيد بأجل) أي ولم يقل وبعدهم للفقراء بأن قال وقف على القوم القلائين فقط فكل من مات منهم نصيبه لمن بقي من أصحابه فإذا اقرضوا كلهم رجع مراجع الأحياس والحاصل أنه إنما يملك بعد اقرض الموقوف عليهم إلا إذا قيد بالحياة أو بأجل ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء فان لم يقيد ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء رجع بعد اقرضهم مراجع الأحياس وإن قيد

من مات لهم قوله (إلا كعلى عشرة) عنهم والكاف داخلة في المعنى على عشرة فالمراد عدد محصور قل بما أو كثير (حياتهم) لا مفهوم له أي أو حياتي أو حياة زيد وكذا إن قيد بأجل كعشر سنين فانه إذا مات واحد منهم انتقل نصيبه لأصحابه فان بقي واحد منهم فالجميع له فان اقرضوا كلهم رجع الحبس ملكاً لملكه أو لوارثه إن مات وإلى هذا أشار بقوله (فيملكك بعدهم) والفرق بين هذه وما قبلها أن ما قبلها لما كان الوقف مستمراً فيها احتيط لجانب الفقراء فكان لهم بعد كل ولما كان في حكم رجع ملكاً احتيط لجانب الموقوف عليهم ليستمر الوقف طول حياتهم فان لم يقيد بأجل رجع مراجع الأحياس

على الأصح (و) إن حبس (في) شأن منفعة عامة (كقنطرة) ومدرسة ومسجد فخربت (ولم يرجع عودها) (صرف في مثلها) حقيقة إن أمكن فينقل لمسجد آخر بدل الأول وكذا ينقل القرآن أو العلم الذي رتب فيه لآخر (٨٧) أو لمدرسة أخرى فإن لم يمكن صرف

في مثلها نوعاً أي في قرية أخرى (وإلا) بأن رجوع عودها (وقف لها) ليصرف في الترميم أو الأحداث أو غير ذلك مما يتعلق بالإصلاح (و) إن قال هذا الشيء (صدقة فلان) (فه) أي فيكون له ملكاً (أو) صدقة (للساكنين) فرق (منها) عليهم (بالاجتهاد) بعد بيعها من حاكم أو غيره ممن له ولاية على ذلك (ولا يشترط) في الوقف (التنجيز) كالعتق نحو إذا جاء العلم الثلاثي أو حضر لأن دارى وقف على كذا أو فبدي حر فيلزم إذا جاء الأجل (و) (و) (و) الوقف (في الإطلاق) عن التقييد بأجل أو تنجيز (عليه) أي على التنجيز (كتسوية أنى بذكر) أي كما يعمل قول الواقف دارى مثلاً وقف على أولادى أو أولاد زيد ولم يبين تفضيل أحد على أحد على تسوية الأثنى بالذكر في الصرف فإن بين شيئاً عمل به إلا الرجوع كما تقدم (ولا) يشترط (التأييد) فيصح مدة ثم يرجع ملكاً (ولا)

بما ذكر وقال من بعدهم للفقراء رجعت حصّة من مات للفقراء مع بقاء أصحابه (قوله على الأصح) وهو رواية المصريين عن مالك ومنهم ابن القاسم وأشهب ومقابله رجوعه ملكاً وهو رواية للدينين (قوله في شأن منفعة) أي في شأن ذى منفعة عامة فإذا قال وقتت هذه الدار على شأن القنطرة الفلانية فإن غلبت تصرف في بناء تلك القنطرة وفي ترميمها لأن الشأن يشملهما فإن خرجت ولم يرجع عودها صرفت الغلة في مثل تلك القنطرة وكذا يقال في المسجد والمدرسة (فرع) لو قال وقف على مصالح المسجد صرف في حصره وزيته ولا يصرف لمؤذنه وإمامه لأنهما ليسا من مصالحه فإن صرف لهم الناظر فلا رجوع عليهما انظر شب (قوله ولم يرجع عودها) أي لحلو البلد أو فساد موضع القنطرة (قوله في مثلها حقيقة) أي في مثلها بالشخص إن أمكن (قوله فينقل لمسجد آخر) أي فينقل ما حبس على مسجد لمسجد آخر ويؤخذ من هذا أن من حبس على طلبة العلم يجعل عينه ثم تعذر الطلب في ذلك المحل فإنه لا يبطل الحبس وتصرف غلة الوقف على الطلبة يجعل آخر (قوله أو لمدرسة أخرى) أي وينقل ما وقف على مدرسة لمدرسة أخرى (قوله فيكون له ملكاً) أي أنه أن يصنع به ما شاء بخلاف صدقة على فلان وعقبه فإنه يكون وقفاً ولا يشترط القيد والحاصل أنه إذا عبر بالصدقة فالأصام ثلاثة فإن كان الموقوف عليه معينا كان التصديق به ملكاً لا قيد وكذا إذا كان مجهولاً غير محصور كالفقراء والمساكين وأما إذا كان مجهولاً محصوراً كفلان وعقبه فلا يتوقف الوقف على قيد (قوله أو صدقة للمساكين) أي قال دارى صدقة للمساكين ولم يقل لا يباع ولا يوهب ونحوهما فإنها تكون لهم فتباع ويفرق منها (قوله فرق منها بالاجتهاد) أي وحينئذ فلا يلزم التعميم بل لتولى التفرقة أن يعطى من شاء ويمنع من شاء وأما كانت تباع ولم تبقى وتصرف غلتها كل سنة على الفقراء لأن بقاءها يؤدي للنزاع لأنه قد يكون الحاضر من المساكين في البلد حال الوقف عشرة ثم يزيدون فيؤدي إلى النزاع بخلاف ما إذا بيعت وفرق منها بالاجتهاد فينتفع النزاع لأنه لا يلزم التعميم كما في الوصية (قوله ولا يشترط في الوقف التنجيز) أي بل يصح فيه التأجيل كالعتق (قوله فيلزم إذا جاء الأجل) أي فيلزم كل من الوقف والعتق إذا جاء الأجل الذي عينه فإن حدث دين على الواقف أو على المتيق في ذلك الأجل لم يضر في عقد العتق لتشوف الشارع للحرية ويضر في الحبس إذا لم يحجز عن الواقف في ذلك الأجل فإن حيز عنه وكانت منفعة لتسير الواقف في ذلك الأجل لم يضر حدوث الدين كما لو أجرة الدار في ذلك الأجل وحازها المستأجر أو جعل منفعتها لغيره فحزن ذلك الغير فيها والمفتاح يده (قوله وحمل في الإطلاق الخ) أي كما إذا قال دارى وقف على زيد ولم يقل حالا ولا بعد شهر مثلاً (قوله فإن بين شيئاً) أي بأن فضل الأثنى على الذكر أو الذكر على الأثنى (قوله إلا في الرجوع) أي فإنه لا يعمل فيه بتفضيله (قوله ولا يشترط) أي في صحة الوقف التأيد أي ويؤخذ منه أن اشتراط التغير والتبديل والإدخال والإخراج معمول به وفي المتبطل ما يفيد منع ذلك ابتداءً وبعضه ان وقع قسي - من النوادر والتيطية وغيرهما أنه ان شرط في وقفه أنه ان وجد فيه رغبة يبيع واشترى غيره أنه لا يجوز له ذلك فإن وقع ونزل مضى وعمل بشرطه اهـ بن (قوله في عرفهم) أي عرف أهل بلد الحبس

يشترط (تعيين مصرفه) فيلزم بقوله دارى وقف (وصرف) ربه ان تعذر سؤال الحبس (في بقاب) أي فيما يقصد بالتجسس عليه غالباً في عرفهم كأهل العلم أو القراءة (وإلا) يمكن غالب لهم بأن لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها

( فالفقراء ) بصرف عليهم بالاجتهاد ( ٨٨ ) ( ولا ) يشترط ( قبول مستحقة ) لأنه قد لا يكون موجودا وقد لا يتصور منه

( قوله فالفقراء ) أى سواء كانوا بمحل الوقف أو كانوا بغيره ( قوله فكم ينقطع ) أى فهو كالوقف المنقطع بانقطاع الجهة للوقوف عليها ( قوله ظاهره الخ ) قد حملت على ذلك الظاهر وعزاء مالك ورده طمى بأن هذا ليس بموجود فضلا عن أن يكون مشهورا ففى عـوه مالك وتشهيره لذلك نظر وانما النقول فى المسئلة كما فى ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد قولان أحدهما لمالك أنه يكون وقفا على غير من رده والآخر لمطرف أنه يرجع ملكا للمحبس أو لورثته ولا شك أن مراد المؤلف قول مالك ولذا قال فكم ينقطع وللتبادر من قول مالك يكون لغيره أن ذلك باجتهاد الحاكم كما قال عتيق وهو الظاهر خلافا لما قال خنى وتبعه شارحنا من أنه يرجع حبسا على الفقراء والمساكين ولم يأت به معزواً قاله المسناوى اهـ ثم ان الراجح من القولين قول مالك وحاصله انه ان قبله المعين الاهل اختص به فان رده كان حبسا على غيره وهذا إذا جعله الواقف حبسا سواء قبله من عينه أم لا وأما ان قصد به مخصوصه فان رده المعين عاد ملكا للمحبس كما ذكره ابن رشد فى نوازله ونقله اللواقى قال للمسناوى وبهذا يجمع بين ما ورد فى ذلك من الروايات المختلفة اهـ ( قوله فكان الأولى أن يقول الخ ) قد يجاب بأن قوله فكم ينقطع تشبيه فى مطلق الرجوع وهو هنا الرجوع للفقراء ولو أراد أنه يرجع لأقرب فقراء عصبه المحبس لقال فنقطع فدل بالكاف على أنه تشبيه فى مطلق الرجوع ضرورة تغاير التشبه للتشبه به ( قوله واتبع شرطه إن جاز ) أى واتبع شرطه بلفظه ولو فى كتاب وقفه ان كان جائزا كشرطه أن لا يزيد على كراسين فى تغييره الكتاب فإن احتيج للزيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الانتفاع كما فى ح فان شرط ان لا يغير الابرهن فالشرط باطل والرهن لا يصح لأن للمستعير حيث كان أهلا لذلك أمين فلا يضمن ويقبل قوله ان لم يفرط فليست عارية حقيقة كما فى السيد عن ح فان أريد بشرط الرهن التذكرة لرد عمل به ( قوله ولو متفقا على كراهته ) أى كفرش المسجد بالبسط فاذا شرط واقف المسجد ذلك اتبع شرطه وكأشبعته عنه كل عام بضد موته ( قوله فان لم يحز ) أى اتفاقا أو أما المختلف فى حرمة كشرطه ان وجد عن رغبة يبيع واشترى غيره كاشتراط إخراج البنات من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الاقدام عليه وإذا وقع مضى هذا ما تحصل من نقل ح اهـ بن ( قوله كتنخيص مذهب ) أى كتنخيص أهل مذهب معين لصرف خلة وقفه عليهم أو بالتدريس فى مدرسته فلا يجوز العدول عنهم لغيرهم ( قوله أو ناظر معين ) أى بأن شرط الواقف أن يكون فلان ناظر وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الإيصال بالنظر لغيره الا أن يجعل له الواقف ذلك بحيث لم يكن له إيصال به فان مات الناظر والواقف حى جعل النظر لمن شاء فان مات فوصيه ان وجد والا فالحاكم انظر ح والظاهر أنه ليس من الوصية فراغه صورة لشخص ويريد أن لا يتصرف فيه الا بعد موته فلا يلزمه ذلك ولا يكون وصية وثمرة ذلك تظهر فى موضوع ما اذا جعل له الواقف الإيصال بالنظر انظر البدر القرافى ( قوله وله عزل نفسه ) أى للناظر عزل نفسه ولو ولاه الواقف ( قوله والا فالحاكم ) الأولى والا فوصيه ان كان والا فالحاكم ( تنبيه ) ذكر البدر القرافى أن القاضى لا يعزل ناظرا الا بجنحة والواقف عزله ولو لغير جنحة وفيه أيضا أن للقاضى أن يجعل للناظر شيئا من الوقف اذا لم يكن له شيء وإفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال الا اذا عين الواقف له شيئا ضعيف ( قوله فان لم يجعل ناظرا ) أى فان لم يجعل الواقف لوقفه ناظرا ( قوله وأجرته ) أى ويجعل له أجره من ربه ( قوله وكذا ان كان الوقف على كسجد ) أى فان الحاكم يولى عليه من شاء أى ممن يرتضيه ان لم يكن الواقف حيا ولا وصى له واعلم أنه اذا مات الواقف وعدم كتاب

القبول كالمسجد ولذا صح على الفقراء ( إلا المعين الأهل ) للقبول وهو البالغ الرعيه فيشترط قبوله فان لم يكن أهلا كالمجنون والصغير قبل له وليه ( فإن رده ) المعين الأهل ولم يقبل ( فكم ينقطع ) ظاهره أنه يرجع لأقرب فقراء عصبه المحبس والراجح أنه يرجع للفقراء حبسا يفرق عليهم ربه بالاجتهاد فكان الأولى أن يقول فالفقراء ( واتبع وجوبا ) شرطه ( أى الواقف ) إن جاز شرعا ومراده بالجواز ما قابل للتعيش فيشمل للكروه ولو متفقا على كراهته فان لم يحزم يتبع ومثل للجائز بقوله ( كتنخيص مذهب ) من المذاهب الأربعة بصرف غلته عليه أو بالتدريس فى مدرسته ( أو ناظر ) معين وله عزل نفسه فيولى صاحبه من شاء إن كان حيا والا فالحاكم فان لم يجعل ناظرا فان كان المستحق معينا رشيدافهو الذى يتولى أمر الوقف وإن كان غير رشيد فوليّه وإن كان للمستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى عليه من شاء وأجرته من ربه وكذا

كشروط (تبدئة فلان بكذا) من غلته أو إعطائه كذا كل شهر مثلا فيعطى ذلك مبدأ على (٨٩) غيره (وإن من غلة ثاني عام)

حيث لم يف ما حصل في العام الأول بحقه العين له (إن لم يقل) أعطوه كذا (من غلة كل عام) فإن قال ذلك فلا يعطى من ربيع المستقبل عن الماضي إذا لم يف بحقه لانه أضاف الغلة الى كل عام (أو) شرط (أن) من احتاج من الحبس عليه (الى البيع من الوقف) (باع) فيعمل بشرطه وكذا إن شرط ذلك لنفسه ولا بد من إثبات الحاجة والخلف عليها الا أن يشترط الواقف أنه يصدق بلا عين (أو) شرط في وقته أنه (إن تسور عليه قاض أو غيره) من الظلمة (رجع له) ملكا كان حيا (أول وارثه) يوم التسور ملكا عمل بشرطه (كعلي ولي) ولا ولد له (حيث التحبس فيرجع له أول وارثه ملكا ليعه وان لم يحصل له يأس من الولد عند مالك وعليه فان غفل عنه حتى حصل له ولد تم الوقف ومثله على ولد فلان ولا ولد له (لا) يبيع (شرط إصلاحه) أي الوقف (على مستحقه) لعدم جوازه ويلغى الشرط والوقف صحيح ويصلح من غلته (كأرض

الوقف قبل قول الناظر إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة سدد إن كان أمينا أيضا ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف الا بمقرتهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من ماله صدق من غير عين الا أن يكون منهما فيحلف ولو التزم حين أخذ النظر أن يصرف على الوقف من ماله إن احتاج لم يلزمه ذلك وله الرجوع بمصرفه وله أن يقتض لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك اهـ شب (قوله) كشروط تبدئة فلان الخ) كأن يقول يبدأ فلان من غلة وقفي كل سنة أو كل شهر بكذا (قوله) أو إعطائه كذا كل شهر (أي من غلة الوقف وأشار الشارح بهذا إلى أن أعطوا فلانا مثل بدؤا فلانا (قوله) وإن من غلة ثاني عام) أي بأن يسطى له عن العام الأول من غلة الثاني وكذا عكسه بأن لم يوجد في ثاني عام غلة فيعطى من فاضل غلة العام الأول كما في بن عن للدونة (قوله) حيث لم يف) أي بأن لم يحصل في العام الأول غلة أصلا أو حصل مالا يفي بحقه (قوله) فان قال ذلك) أي وجادت سنة لم يحصل فيها شيء فلا يعطى الخ (قوله) أو أن من احتاج الخ) اعلم أن الاحتياج شرط لجواز اشتراط البيع لا لصحة اشتراطه إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج وإن كان لا يجوز ابتداءه والحاصل أنه لو شرط أن للحبس عليه أن يبيع نصيبه من الوقف ولو من غير حاجة فانه لا يجوز وإن كان يعمل بالشرط بعد الوقوع فلا احتياج ليس شرطا في صحة شرط البيع بل في جواز اشتراطه وجواز البيع (قوله) وكذا إن شرط ذلك لنفسه) أي أنه إن احتاج باع فيعمل بشرطه (قوله) ولا بد من إثبات الحاجة) أي حاجة الحبس عليه وحاجة الحبس قوله أو إن تسور عليه قاض) أي تسلط عليه بما لا يحل شرعا (قوله) كعلي ولي الخ) هذا تشبيه في رجوع الوقف ملكا له ولوارثه وقوله كعلي ولي أي ومثله ما إذا قال وقف على من سيولد لي (قوله) له يعمه) أي من الآن (قوله) عند مالك) أي خلافا لابن القاسم القائل إنه لا يكون ملكا إلا إذا حصل له يأس من الولد فيوقف أمر ذلك الحبس للاياس والحاصل أنه إذا قال وقف على ولي ولا ولد له أو على من سيولد لي فالتسلطان فيها خلاف فمالك يقول الوقف وإن كان صحيحا إلا أنه غير لازم كفلته إلى أن يوجد فيلزم فيعطاه وعليه فلو اوقف يبيع ذلك الوقف الآن قبل ولادة الحبس عليه وقال ابن القاسم الوقف لازم بمجرد عقده وأنه لا يكون ملكا إلا إذا حصل يأس من الولد فيوقف أمر ذلك الحبس للاياس قال شب ويبقى النظر على قول ابن القاسم في غلته هل توقف فان ولد له كانت الغلة له كالحبس والا فله الحبس أولا توقف فيأخذها الحبس حتى يولد له فتعطى له من وقت الولادة اهـ والظاهر أنها توقف كما صرح به الثاني وظاهر المصنف الشيء على قول مالك حيث لم يقيد باليأس كما يقيد به ابن القاسم وعمل الخلاف اذا لم يكن قد ولد له سابقا أما ان كان قد ولد له فانه ينتظر بلانزع قاله الشيخ أحمد الزرقاني (قوله) لعدم جوازه) أي لأنه كراء مجعول إذ لا يدري بم يكون الاصلاح (قوله) ويلغى الشرط والوقف صحيح أي لان البطلان منصب على الشرط لا على الوقف وذكر شيخنا هنا مانصه **بفتح** يجوز للناظر تغيير بعض الاماكن لمصلحة كثير الميضاة ونقلها محل آخر وأولى تحويل باب مثلا من مكان لمكان آخر مع بقاء المكان ذى البناء على حاله (قوله) ويصلح من غلته) فان أصح من شرط عليه الاصلاح رجح بما أتفق لا بيمينته منقوضا (قوله) كأرض موظفة) التوظيف شيء من الظلم كالمكس يؤخذ كل سنة على الدار كما في بعض البلدان كل عتبة عليها دينار وحاصله انه إذا وقف دارا عليها توظيف واشترط الوقف أن التوظيف يدفعه للموقوف عليه لا من غلته فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح ويدفع التوظيف من غلته

(١٣) - دسوقي - بع

موظفة) أي عليها مفرم للحاكم **بفتح** والشرط واقفها أن التوظيف على الوقوف عليه

فيغنى الشرط والوقف صحيح والتوظيف من غلته قوله



( إلا من غلتها ) راجع للمشتتين أى فيجوز ( على الأصح ) وقيل لا يجوز ( أو ) شرط ( عدم بدئه بإصلاحه ) فلا يتبع شرطه لأنه يؤدي إلى ابطال الوقف من أصله بل ( ٩٠ ) يبدأ بمرمته لتبقى عينه ( أو ) شرط عدم بدئه ( بنفقته ) فيها يحتاج لنفقة كالحوان فيبطل

شرطه وينفق عليه من غلته  
: وأخرج الساكن  
لوقوف عليه ( دار مثلاً  
( السكى ) وخيف عليها  
الحلل ( إن لم يصلح ) أن  
أمر بالإصلاح فأبى  
( لتكرى له ) علة  
للاخراج أى أخرج لأجل  
أن تكرى للإصلاح بذلك  
السكراء فإذا أصلحت رجع  
للقوقف عليه البها فان  
أصلح ابتداء لم يخرج  
( وأتفق في فرس )  
أى عليها وقف في سبيل الله  
( لسكزو ) ورباط وطى  
نحو مسجد ( من بيت  
لللال ) ولا يلزم الحبس  
ولا الحبس عليه نفقة ولا  
تؤجر واحترز بقوله  
لسكزو عما إذا كان وقفاً  
على معين فانه ينفق عليه  
من عنده كما قال الأحمى  
( فإن عدم ) بيت لللال أولم  
يوصل اليه ( بيع ) الفرس  
( وعوض به ) أى بدله  
( سلاح ) ونحوه مما يحتاج  
لنفقة ( كما ) يباع الفرس  
الحبس ( لو كلب ) بكسر  
اللام أى أصابه الكلب  
وهو داء يترى الخيل  
كالجنون بحيث لا يتنفع به  
فما حبس فيه وهو الفزو  
ويمكن الانتفاع به في غيره  
كالطاحون فانه يساع

( قوله إلا من غلتها ) أى إلا إذا شرط الحبس أن إصلاحها من غلتها وأن ما عليها من التوظيف يدفع  
من غلتها فانه يجوز ذلك على الأصح وقيل لا يجوز فان قيل الإصلاح من غلتها وإن لم يشترط الوقف  
ذلك فاشترطه لم يزد شيئاً فلم قيل بعدم الجواز ، والجواب أن محل الخلاف إذا اشترط الواقف أن  
الإصلاح أو التوظيف على الحبس عليه وبخاصة به من أصل الفقة وأما لو شرط الواقف أن الإصلاح  
والتوظيف من الفقة ابتداء فالظاهر أنه لا خلاف في الجواز اه خش ( قوله أو عدم بدئه بإصلاحه )  
عطف على إصلاحه وأما قوله أو نفقته فهو عطف على إصلاحه الذى بصلقة له كما أشار الشارح  
وأشار الشارح بقوله فيها يحتاج لنفقة الى أن قوله أو نفقته من عطف القايير وأن المراد بالإصلاح غير  
النفقة على الحيوان كالتريم فلا يقال ان النفقة على الحيوان من جملة إصلاحه فهو من عطف الخاص  
على العام بأو وهو لا يجوز \* وحاصل كلام المصنف أنه لو شرط الواقف أنه يبدأ من غلته بمنافع أهله  
ويترك إصلاح ما تهمد منه أو يترك الاتفاق عليه إذا كان حيواناً بطل شرطه وتجب البداءة بمرمته  
والنفقة عليه من غلته لبقاء عينه ( قوله وأخرج الساكن للوقوف عليه للسكى الخ ) هذا محمول على  
ما إذا لم يوجد للوقف ربيع كما لو وقف داراً على فلان يسكن فيها وأما لو جعل واقف المسجد يتأمن  
بيوته للوقوفة لآمام ونحوه يسكن فيه فان مرمته من ربيع الوقف لا على الآمام ونحوه ولا يكرى  
البيت لذلك كما في عقب ( قوله لتكرى له ) أى للإصلاح مدة عام مثلاً يصاح بذلك السكراء . اتهم منها ،  
إن قلت إكراؤها من غير للوقوف عليه تغيير الحبس لأنها لم تحبس إلا للسكى لا للسكراء ، قلت لانسلم  
أنها لم تحبس إلا للسكى لأن الحبس يعلم أنها تحتاج للإصلاح ولم يوقف لها ما تصاح به فبالضرورة  
يكون أذن في كرائها من غير من حبست عليه عند الحاجة لذلك اه عدوى ( قوله فإذا أصلحت ) أى  
وانقضت مدة السكراء رجع الخ ( قوله فان أصاح ابتداء لم يخرج ) وذلك لأن الدور الحبسة للسكى  
يغير من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصلح منه ففي بن عن الأحمى أن نفقة الوقف ثلاثة  
أقسام فطور الفقة والحوانيت والفنادق من غلتها ودور السكى يغير من حبست عليه بين إصلاحها  
واكرائها بما تصلح منه والبساتين ان حبست على من لا تسلم إليه بل تقسم غلتها ساقى ويستأجر عليها  
من غلتها وإن كانت على معينين وهم يستغلونها كانت النفقة عليهم ( قوله لسكزو ) أى سواء وقفت  
على معين يغزو عليها أم لا ( قوله ورباط وعلى نحو مسجد ) أى ان الفرس موقوف على الرباط أو  
المسجد لنقل أثرتيه أو حمل أخشاب مثلاً اليه ( قوله عما إذا كان وقفاً على معين ) يعنى في غير الجهاد بأن  
وقف على معين ينتفع به في أمور نفسه ( قوله من عنده ) أى ان قبلها على ذلك وإلا فلا شيء له  
( قوله كما قال الأحمى ) أى وهذه الطريقة هى للمعمدة وفي التوضيح طريقة أخرى وحاصلها  
ان الفرس إذا كان وقفاً على معين يعنى على غير الجهاد والرباط فانه ينفق عليه من غلته ( قوله وعوض  
به سلاح الخ ) أى لأنه أقرب لفرض الواقف ولا يوضع به مثل ما يبيع ولا شقصه لأنه يحتاج لنفقة  
ولم يوجد ما يؤخذ منه فقوله بد ويسع مالا ينتفع به الخ هذا في غير ما يبيع لعدم النفقة ( قوله الفرس  
الحبس ) أى الذى حبس على الفزو عليه ( قوله وليس المراد أنه يعوض به سلاح ) أى كما قال الشارح  
بهرام وتبعه ت ( قوله ولو حذفه ) أى قوله كما لو كلب ( قوله بما بعده ) أى وهو قوله ويسع مالا ينتفع  
به الخ ( قوله لاسلم من إيهام تمام التشبيه ) أى الذى هو الأصل فيه وان كان تمامه غير مراد هنا

ويجعل في مثله أو شقصه وليس المراد أنه يوضع به سلاح فالتشبيه ليس بنام ولو حذفه واستغنى  
عنه بما بعده لاسلم من إيهام تمام التشبيه ( ويسع ما ) أى كل حبس ( لا ينتفع به ) فيها حبس فيه وان كان ينتفع به في غيره  
والا لم يصح يه إذ شرط للمسلم أن يكون متفقاً به ( ومن غير عقار ) يسان لها كفرس يكلب وثوب يخلق وعبد يهرم

وكتب علم نبلي واذا بيع جعل منه (في مثله) ان أمكن (أو شقصه) اذا يبلغ الثمن شيئا تاما بأن يشارك به في جزء إن أمكن. والإنفاق به فالمراد بالشقص الجزء (كأن أثلث) الحبس غير العقار فتجعل قيمته في مثله أو شقصه وسيأتي من أثلث عقارا فغاية إعادته (و) بيع (فضل الذكور) عن النزو (وما كبر) بكسر الباء (من الإناث) وجعل ثمنها (في إناث) لتحصيل اللبن والنساج منها يعني أن من وقف شيئا من الأنعام على قراء أو مئينين لينتفع بألبانها وأصوافها وأوبارها فنسبها كأصلها في التحبس ففاضل من ذكور نسبها عن النزو وبها كبر منها أو من نسبها من الإناث فانه يباع ويعوض بدله إناث صفار تحصيل (٩١) لقرض الواقف (لاعقار) حبس

من دور وجوابت  
وحوائط وربيع ولا يباع  
ليستبدل به غيره (وإن  
خرّب) بكسر الراء  
وقض (أي مقوض  
الحبس من الاحتجار والأجر  
والأخشاب لا يجوز بيعهم  
فاذا لم يمكن عودها فيه  
حبست فيه جاز نقلها في  
مثله كما تقدم وهذا في  
الوقف الصحيح وأما  
الباطل كالساجد والتكبير  
التي بناها الملوك والأمراء  
بمراقة مصر ونشوا مقابر  
المسلمين وضيقوا عليهم  
فهذه يجب هدمها قطعا  
وتفضها عنه بيت ملك  
المسلمين تباع لمصالح  
المسلمين أو يبنى بها مسجد  
في محل جائز أو قنطرة لنفخ  
العامة ولا تكون لورث ثمانية  
علم اذ لم لا يملكونها  
شيئا وإن لم يملكها في  
الساكنين للكنب الأكره  
للسجدة يكون الواقف  
منهم عبدا مملوكا لا يقدّر

(قوله وكتب علم نبلي) أي وأما كتب العلم إذا وقفت في من لا ينتفع بها كأمرأة فانها لا تباع وإنما تنقل لحل ينتفع بها فيه كالكتب للوقوفة بمدرسة معينة فتخرب تلك المدرسة وتصير الكتب لا ينتفع بها فيها فانها تنقل لمدرسة أخرى ولا تباع (قوله غير العقار) أي كغرس وعبد وثوب وسلاح (قوله فعله إعادته) هذا ضعيف والمعمد أن عليه القيمة كما سيأتي (قوله وبيع فضل الذكور) أي يبيع ما فضل من الذكور أي ما زاد منها على الحاجة وبيع ما كبر من الإناث وجعل من ذلك للمبيع في إناث، إن قيل قوله وفضل الذكور وما كبر من الإناث داخل في قوله وبيع ما لا ينتفع به من غير عقار قلت ذكره لأجل قوله في إناث ولو لم يذكره لثوم أن عن فضل الذكور إنما يجعل في ذكور مثلها أو شقصها (قوله كأصلها في التحبس) أي فإذا ولدت البقرات الحبسة لأكل لبنها أو الأبل أو الغنم ذكورا وإناثا فما زاد من الذكور عما يحتاج إليه للنزو وما كبر من الإناث واقطع لبنه فانه يباع ويشترى بثمنه إناث تحبس كأصلها (قوله إناث صفار) أي تجعل حبسا عوضا عما يبيع (قوله لاعقار) بالجر عطفا على غير عقار أو بالرفع عطفا على ما لا ينتفع به (قوله فلا يباع) أي فلا يجوز بيعه وذكره هنا مع استفادته من قوله من غير عقار لأنه مفهوم غير شرط وليرتب عليه البالغة والعطف (قوله وإن خرب) أشار بذلك لقول مالك في الدونة ولا يباع العقار الحبس ولو خرب وبقاء إحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك ورد المصنف بالمبالغة على رواية أبي الفرج عن مالك إن رأى الإمام يبيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله وهو مذهب أبي حنيفة أيضا فعندهم يجوز بيع العقار الوقف إذا خرب ويجعل ثمنه في مثله (قوله في مثله) وقال ابن عرفة يجوز نقلها لوقف عام للنفعة ولو كان غير مماثل للاول (قوله وأما ما رتبوه عليها) أي على الساجد والمدارس المبنية في القرافة (قوله تناوله) أي تناول ما جعله من العلوم (قوله لاتها من مصالح المسلمين) أي والسلطان الواقف لها وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف فلا يقال إن شرط صحة الوقف أن يكون الوقوف مملوكا والسلطان لا يملك ما وقفه (قوله خلافا لمن قال بجواز بيع الحرب) أي يبيع العقار الحبس الحرب بعقار غير حرب (قوله إلا أن يباع العقار الحبس الخ) هذا استثناء من منع بيع العقار الحبس حرب أم لا (قوله لتوسيع كسجد) أي فيجوز البيع وظاهره كان الحبس على معين أو على غير معين (قوله الجامع) أي الذي تمام فيه الجمعة قال في اللواقح ابن رشد ظاهر سماع ابن القاسم أن ذلك جائز في كل مسجد وهو قول سحنون أيضا وفي النوادر عن مالك والأخوين وأصبغ

على شيء وهو كل على مولاة فاذا استولى بظلمه على المسلمين سلمهم أموالهم وصرفها فيما ينضب الله ورسوله ومحبوسين منهم مهتدون وأما ما رتبوه عليها من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاستحقاق من بيت المال ولولم يعمل بمارتب فيه من إقال أو بغيره أو تدریس أو نحو ذلك وأما أوقافهم التي بوسط البلد فهي نافذة لاتها من مصالح المسلمين وقوله (ولو) يبيع (بغير حرب) يرتبط بقوله وإن خرب أي لا يجوز بيع العقار الحبس وإن خرب ولو ببقار غير حرب خلافا لمن قال بجواز بيع الحرب بغيره (إلا) أن يباع العقار الحبس ولو غير حرب (لتوسيع كسجد) أدخلت الكاف الطريق والمقبرة والمراد بالمسجد الجامع فيجوز بيع حبس غير حربه الثلاثة لتوسيع الثلاثة وسواء تقدم الحبس على أحد هذه الثلاثة أو تأخر

فلا يقال انه من باب التصب كما وقع لبعض الطلبة حين وسع الجامع الأزهر بالقاهرة واحترز بالمسجد من الميضة فلا يجوز بيع الحبس لتوسعتها لإتبات الوضوء في كل مكان

### [ درس ]

(وأمروا) أى الحبس عليهم وجوباً من غير قضاء على المشهور (جعل عنه) أى الحبس الذى بيع لتوسعة أحد الثلاث (تغيره) أى في حبس غيره (ومن هدم وقفاً) فهدمها (فعلية) إعادة (عليه) ما كان عليه ولا تؤخذ قيمته والراجع أن عليه قيمته كسائر التلافات والنقض باق على الوقفية فيقوم قائماً ومهدوماً ويؤخذ من زاد على المقرض ولا يلزم من أخذ القيمة جواز بيعه لانه أمر جبر اليه الحكم كإتلاف جلد الاضحية ثم شرع في بيان ألقاظ الواقف باعتبار ما تدل عليه بقوله (وتناول الدرية) فاعل تناول أى حفظ الدرية في قوله على فدرية أو فدرية فلان الحافد (و) تناول قوله (ولدى فلان وفلانة) أو أولادهم الحافد (أو) قوله (ولدى فلان وفلانة) والإناث أو أولادهم الحافد مفعول

وابن عبد الحكم ان ذلك إنما يجوز في مساجد الجوامع ان احتيج لذلك لا في مساجد الجماعات إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع اه بن (قوله فالمصور ست) سكت المصنف عن توسيع هذه الثلاثة ببعض منها عند الضرورة وهى ست صور ولأخوذ من كلام بهرام عند قول المصنف وأتبع شرطه إن جاز أن ما كان لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض وذ كر بعضهم أن السجد لا يهدم لضيق مقبرة أو طريق ويدفن فيه ان احتيج لذلك مع بقائه على حاله وغير ذلك فالجواز واستظهر هذا الثانى شيخنا العدوى (قوله وإذا جبر على ذلك) أى على البيع في الوقف لأجل توسعة ما ذكر من الأمور الثلاثة فالجبر على بيع الملك لأجله توسعتها أخرى (قوله وأمروا الخ) ظاهره أن الوقف سواء كان على معين أو غير معين لا يدخل في للسجد الا بئمن وهو ظاهر النقل في التوضيح والواق وغيرهما وذكر السنوى أن في قوى أبى سعيد بن لب ان ما وسع به للسجد من الرباع لا يجب أن أن يموض فيه ثمن إلا ما كان ملكاً أو حبساً على معين وأما ما كان حبساً على غير معين كالقراء فلا يلزم تعويضه أى دفع ثمن مائه لأنه إذا كان على غير معين لم يتعلق به حق لمعين وما يحصل من الأجر لواقفه إذا أدخل في السجد أعظم ما قصد تحبيسه لأجله أولاً اه بن (قوله ومن هدم وقفاً الخ) أى سواء كان المدام واقفه أو كان أجنبياً أو كان للوقوف عليه المعين وقوله فعلية إعادته ولا تؤخذ قيمته أى لا يجوز ذلك لأنه كبيع وما ذكره المصنف تبع فيه ابن الحاجب وابن شاس وأصله في العتية واتصر عليه في النوادر وظاهر المصنف أنه يلزم المدام إعادته ولو كان ذلك المهذوم بالياً وهو كذلك لأن المدام ظالم بتعديه والظالم أحق بالحل عليه ومفهوم وقفاً أنه لو هدم ملكاً فعلية قيمته وهو المشهور لا إعادته ومقابله ما مالك في العتية من أنه يقضى في التلافات كلها بعثلها وحينئذ يلزم ذلك المدام للمالك إعادته ومفهوم قوله تعدياً أنه لو هدمه خطأ فعلية قيمته كما إذا هدمه يظنه غير وقف فعلى غير مامضى عليه المصنف لافرق بين هدمه تعدياً أو خطأ من لزوم القيمة وأما على مامضى عليه المصنف فيلزمه في الخطأ القيمة وفي العمد إعادته كما كان (قوله على ما كان عليه) أى على الحالة التى كان عليها قبل الهدم وحينئذ فالقار للوقوف يقضى على متلفه بالمثل كالمكيلات والموزونات والمعدودات فلو أعاده على غير صفته على هذا القول حمل على التبرع إن زاده وان نقص فيه فهل يؤمر بإعادته كما كان أو يؤخذ منه قيمة النقص تردد فيه البساطى (قوله والراجع الخ) أى وهو الذى ارتضاه ابن عرفة وشهره عياض وهو ظاهر المدونة (قوله ان عليه قيمته) أى وتجعل تلك القيمة في عفار مثله يجعل وقفا عوضاً عن المهذوم (قوله كسائر التلافات) أى المقومة أو المراد غير المثلية (قوله والنقض باق الخ) هذا إذا كانت الاقاص باقية لم يتصرف فيها المدام وإلا لزمته قيمته قائماً وقوله فيقوم قائماً الخ أى فإذا قوم قائماً بشرة ومهدوماً بأربعة أخذ ناظر الوقف ما بينهما وهو ستة وأخذ الأفاض ليعيدها (قوله باعتبار ما تدل عليه) أى من عموم أو خصوص (قوله وولدى) يحتمل أنه يباء واحدة للاضافة ويحتمل أنه يباء من متنى مضاف لياء المتكلم (قوله وإن سفل) يعنى الى الحد الذى أراده الواقف فاذا كرر التعقيب لدخل أولاد البنات إلى الدرجة التى انتهى اليها الحبس كما ذكره ابن رشد وفى حاشية شيخنا السيد مانه (فرع) اذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصاً بهما بخلاف فلان وصى على ولدى فلان وفلانة فان غير من مسمى من أولاده يدخل في الوصية عليه والفرق أن الوصية يعنى واحد فلا وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في تقع البعض لفقده اه وفى عقب (فرع) ان قال حبس على ولدى الذكور والاناث

ذكر أ أو أنتى فان حذف وأولادهم من الصيغتين الأخيرتين لم يدخل الحافد ولا ابن الابن وأما في الذرية فلا يشترط ذكره ( لا ) يتناول قوله ( نسل وعقب ) ولا نسل نسلي أو عقب عقب الحافد إذ نسل الرجل وعقبه ذريته الذكور وهذا مالم يمر عرف بدخوله في ذلك لأن مبنى ألفاظ الواقف على العرف والعرف الآن دخوله ( و ) كذا ( ٩١٣ ) ( ولدى وولد ولدى ) بالجمع بين

للعطوف والعطوف عليه لا يتناول الحافدين ولده من ذكر وأنتى وولده ولده الذكر ( و ) كذا ( أولادى ) بالجمع أيضا لا يدخل الحافد ويظهر منه حكم ما لو أقر بالاولى في عدم تناول ويدخل فيه بناته إلا أن يمر عرف به بإطلاق الولد على الذكر خاصة ( وبني ) لا يدخل فيه الحافد ودخل بنات أبنائه دون بناته كما هو ظاهر الصنف وقيل بدخول البنات في هذا كالمى قبله ( وفى ) دخول الحافدين قوله وقف ( على ولدى وولدهم ) نظراً لقوله ولدهم حيث أضافه لضميرهم فيشمل الذكر والانثى بخلاف أولادى وأولاد أولادى حيث أضافه لضمير نفسه فلا يدخل فيه ولده بنته إذ لا يقال له في العرف ولد الولد وعدم دخوله نظراً إلى أنه لا فرق بين أولاد أولادى وبين أولادهم ( قولان و ) تناول ( الأخوة الأخوات ) ولو لأم وفى نسخة

فمن مات منهم فولده بمنزلة دخل ولد البنت إن ذكر فمن مات النعم من تمام صيغة الوقف فان ذكره بعد مدة لم يدخل عند مالك واقتصر عليه في معنى الحسك لتأخره عن تمام الوقف إلا أن يكون اشترط لنفسه الإدخال والإخراج والتبديل وذكر أنه ادخلهم فان قال وقف على ابنتى وولدها دخل أولادها الذكور والاناث فان ماتوا كان لأولاد الذكور ذكورهم واناثهم ولا شيء لابن بنت ذكر ولا لابن بنت أنثى ( قوله ذكر أ أو أنتى ) أى كان ولد البنت ذكراً أو أنثى ( قوله فان حذف وأولادهم من الصيغتين النخ ) علم منه ان قول للصنف وأولادهم راجع لكل من الصيغتين أو أنه حذفه من الثانية لدلالة الثالثة عليه والظاهر أن أفراد ضمير أولادهم في الصيغتين كجمعه بتأويل أولاد من ذكر ( قوله فلا يشترط ذكره ) أى فلا يشترط في دخول ابن الابن والحافد ذكره أى ذكر أولادهم ( قوله لا يتناول قوله نسل وعقب ) أى ولا أحدهما ( قوله ذريته الذكور ) الاولى ذريته وذرية أولاده الذكور والا فكلما يقتضى أن بنته وبنت ابنه لا يقال لها نسل وعقب وليس كذلك ( قوله وهذا مالم يمر عرف بدخوله في ذلك ) أى والا عمل به ( قوله بل ولده ) أى بل يتناول ولده أى الواقف وقوله من ذكر وأنتى يان لولده وقوله وولد ولده الذكور أى ويتناول ولد ولده الذكر أى ولا يتناول أولاد ولده الانثى واعلم أن عدم دخول الحافدين قوله ولدى وولد ولدى وما بعده وهو أولادى وأولاد أولادى هو الذى رواه ابن وهب وابن عبدوس عن مالك ورجحه ابن رشد في المقدمات وفى أبى الحسن على للدولة عن أبى محمد أنهم يدخلون وقوله ابن غازى في تكميله وقال عقبه وهو المشهور ابن ( قوله ) ويظهر منه حكم ما لو أقر فى هذه الصيغة وما قبلها بالاولى في عدم تناول وكذا في الصيغة الآتية فالصور المخرجة عماية غير صورة الخلاف ( قوله كما هو ظاهر للصنف ) فيسه أن لفظ بنى لا يصدق الا على الذكور دون الاناث وحينئذ فلا تدخل بناته ولا بنات أبنائه ( قوله وقبل بدخول البنات ) أى بنات الصلب وبدخول أولاد الذكور أيضاً ذكورا واناثاً بناء على ان المراد بقوله بنى وبنى بنى اولادى واولاد اولادى ( قوله فيشمل الذكرا ن ) حاصله ان ولدى ( ١ ) مفرد مضاف بهم جميع اولاده الذكور والاناث فكأنه قال اولادى واولادهم فيشمل ولد الذكور وولد الانثى وهو الحافد ( قوله وتناول الاخوة ) أى تناول قول الواقف وقف على اخوتى الاخوات الاناث ( قوله وسواء أقر أو جمع ) هذا هو الظاهر كما قال شيخنا العدوى خلافا لمن حمل كلام للصنف على ما اذا جمع بين اللفظين فان أقر بأن قال وقف على رجال اخوتى فقط لم يشمل الصغير او قال وقف على نساء اخوتى فقط لم يشمل الصغيرة ( قوله ويدخل ايضا ابن الواقف دون بنته ) وفى دخول الواقف نفسه ان كان ذكراً وعدم دخوله قولان ولعلهما مبنيان على الخلاف في دخول للتكلم في عموم كلامه وعدم دخوله ولا يرد على القول بدخوله مامر من بطلان الوقف على النفس لانه فى التصدي ولو بشريك وما هنا تبعى لعموم كلامه هنا كذا أجاب بعضهم لكن رده العلامة عجم بأن ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس مطلقاً لا فرق بين التصدي

( ١ ) قوله حاصله ان ولدى النخ صحيح والفرق فى الشارح اه

والاخوة الانثى أى تناول لفظ الاخوة الانثى منهم ( و ) تناول ( رجال اخوتى ونساءهم الصغير ) منهم والصغيرة وسواء أقر أو جمع لأن المراد من الأول الذكور ومن الثانى الاناث ( و ) تناول ( بنى أبى اخوتى ) أشقاء أو لأب ( الذكور وأولادهم ) الذكور خاصة ويدخل أيضاً ابن الواقف دون بنته لصغيره بنى ( و ) تناول ( آلى ) أمه أول وقيل أهل وقد سمع تصغيره على أويل وأهيل ( وأهل

العصبة (ومن) أي وتناول امرأة (لو رجلت) أي لو فرض أنها رجل (عصبت) كأخت وعمه وبنت عم ولو بعدت وجدة من جهة الأب (لو) تناول (أقارب أقراب جهتي) أي جهة أمه وجهة أبيه (مطلقاً) أي ذكورا وإناثا كان من يقرب لأمه من جهة أبيها أو جهة أمها ذكورا وإناثا كولد الحال (٩٤) أو الحالة (وإن) كانوا (نصرى) لغة في نصارى ولو قال ولو كفارا

كان أشمل (و) تناول (مواليه) كأن يقول وقف على موالى (العتق) بالفتح أى عتيق الواقف (وولده) لإصله وولد ولده الذكور (و) تناول (معتق أبيه و) معتق (إليه) أى الواقف والمراد أن الواقف على الموالى يتناول معتق أصل المواقف ومعتق فرعها ولو بسفل ولو بالجذر فيما فيشمل من ولائه للمعتق بالسكسر بالانجراد بولادة أو عتق ومن ولاؤه لأصله أو فرعها كذلك وظاهر كلامه عدم دخول المولى الأعلى وهو من أعتق الواقف وهو مذهب المذنبين أن لم يتم قرينة على (الأب) (و) تناول (قومه) جهته فقط دون النساء ومن لو رجلت عصبت (هو) تناول (طفل وصغير وصبي) في قوله وقف على أطفال أو أطفال فلان أو صغاري أو صغاني (من لم يبلغ) فإن بلغ فلا شيء له (و) تناول (شاب وحدث) بالفتح (للأربعين) أى تمامها (وإلا) بأن

والنبي اه وعرف مصر أنه لا يدخل الواقف ولا ولده (قوله العصبة) أى كلهم من ابن وأب وجد وأخوة وأعمام وبنيهم الذكور (قوله عصبت) أى كانت عاصبا وسواء كانت قبل التقدير عصبة بالغير أو مع الغير كأخت مع أخ أو بنت أو كانت غير عاصبة أصلاً كأُم وجدته (قوله كأخت وعمه) أى وكذا بنت وبنت ابن (قوله أو جهة أمها) أى قد دخل المات والحالات وأولادهن ويدخل أيضاً بنات الأخ وبنات الأخت ويدخل الحال وابنه وما ذكره المصنف من دخول أقارب جهته مطلقاً هو الذى رواه مطرف وابن الماجشون عن مالك وقال ابن حبيب أنه قول جميع أصحاب مالك وقال ابن القاسم لا تدخل قرابته من النساء من الجهتين وروى عيسى أنهم يدخلون إن كان لهم قرابة من الرجال والأفلا يدخلون والراجح ما شئى عليه للمصنف انظر بن (قوله كولد الحال) مثال (١) لمن يقرب لأمه من أبيها وأما ولد الحالة فهو مثال لمن يقرب لأمه من جهة أمها (قوله وإن كانوا) أى أقارب جهته نصرى أى فلا فرق بين المسلم والكافر لصديق اسم القرابة عليه وما ذكره المصنف من عدم الفرق بين الذمى والسلم منهم عزاء في الدخيرة لم يمتنع الباقى عن أشهب وبواقفه قول المصنف أول الباب وذمى وإن لم تظهر قرينة فسقط قول ابن غازى لم أر ما ذكره المصنف فصواب قوله وإن نصرى وإن قصوا أى بدوا إذ لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده (قوله وتناول مواليه) أى وولده ومعتق أبيه وابنه أى بخلاف وقف على عتقانى وذريتهم فإنه يخص بعتقائه هو وذريتهم كما في عرف مصر ولا يشمل عتقاء أصله وفرعه فليس هذا كلفظ موالى من جملة عتقائه من أوصى بشرائه وعتقه بعد موته فإذا قال وقف على أولادى ومن بعدهم مثلاً على عتقانى ثم إنه حين مرض أوصى بشراء رقبة وعتقها فإن تلك الرقبة تكون من جملة عتقائه وتستحق من الوقف كما يفيد كلام الميار (قوله الذكر) صفة لولد وأما ولد الولد فلا فرق بين كونه ذكراً أو أنثى قوله فيشمل من ولاؤه للمعتق أى الذى هو الواقف وقوله بالانجراد بولادة أو عتق أى بأن يلد العتق الذى أعتقه الواقف ولذا أوبى العتق عتقاً (قوله كذلك) أى ولو بالجذر بولادة أو عتق بأن كان أصل الواقف أو فرعاً أعتق عتقاً وذلك العتق ولده ولد أو أعتق عتقاً أيضاً (قوله عصبت فقط) أى عصبت المتعصبون بأنفسهم وهم الرجال وقوله دون النساء ولو من رجلت الخ ولو كانت عاصبة بالغير أو مع الغير (قوله وقف على أطفالى) أى أو على أطفال أولادى وقوله أو صغاري أى أو صغار أولادى وقوله أو صغاني أى أو صبيان أولادى (قوله من لم يبلغ) أى سواء كان ذكراً أو أنثى كما قال المصنف بعد (قوله وتناول شاب وحدث) أى فإذا قال وقف على شباب قومي أو قوم فلان أو على أحوالهم فإنه لا يدخل فيه إلا من بلغ ولم يجاوز الأربعين فإذا بلغ الأربعين أخرج منه (قوله والأفكهل) أى والا يكن في الأربعين بأن زاد عليها فكهل فإذا قال وقف على كهول قومي أو قوم فلان فلا يدخل فيه إلا من جاوز الأربعين عاماً ولم يجاوز الستين (قوله وشمل الخ) فعل ماض فاعله ضمير عائد على ما ذكر أو على جميع ما تقدم (قوله كالارمل) أى في قول الواقف وقف على

(١) قوله مثال الخ غير صحيح اهـ

أرامس

زاد على الأربعين (فكهل الستين وإلا) بأن زاد على الستين (فشيخ) فمن قال

وقف على كهول قومي اختص به من زاد على الأربعين للستين ومن قال على مشايخهم اختص به من زاد على الستين لنتهى العمر (وشمل) بكسر الليم وفتحها أى قوله طفل وما بعده (الأنثى) فلا يختص بالذكور (كالارمل) يشمل الأنثى لأن المراد الشخص الارمل

وهو من لازوج له (والملك) (رقبة الموقوف) (لواقف لا تملك) من عمر ولين (٩٥) وصوف فانها الموقوف عليه وبذلك

كانت الرقبة لواقف (فله) إن كان حياً (ولو ارثته) إن مات (منع من يريده) (إصلاحه) إذا خرب أو احتاج للإصلاح وهذا إذا أصلحوا وإلا فليس لهم اللع وهذا في غير المساجد وأما هي تمتد ارتفاع ملكة عنها قطعاً (ولا يفسخ كراؤه) (زيادة) إذا وقع بأجرة التلوجية فان وقت بدون أجرة التل وزاد غيره ما يبلغ أجرة التل فسخت له ولو التزم الأول تلك الزيادة التي زيدت عليه لم يكن له ذلك إلا أن يزيد على من زاد حيث لم يبلغ زيادة من زاد أجرة التل فان باقها فلا يلتفت لزيادة من زاد (ولا يقسم) من كراء الوقف (إلا) من زمنه (إذ لو قسم ذلك قبل وجوبه لأدعى ذلك إلى إحرام من يوله أو إعطاء من لا يستحق إذا مات وهذا إذا كان الوقف على معينين وأما لو كان على غيرهم كالفقراء جاز لناظر كراؤه بالنقد أي التمجيل وللصرف للفقراء لأن من إحرام من يستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم ومثل الميعين المدرسون وخدمة المسجد ونحوهم والملك منهم كالأجير

أرامل قومي أو قوم فلان (مرع) لوقال وقف على بناني أو زوجاني مثلاً وكل من تزوجت سقط حقها فمن تزوجت منهم سقط حقها عملاً بشرطه فان تأميت بعد ذلك رجع لها استحقاقها وكذلك إذا وقف على معينين وشرط أن من سافر منهم لمحل كذا سقط حقه فانه يسقط حق من سافر لذلك المحل فان عاد رجع له استحقاقه (قوله وهو من لا زوج له) أي ذكر أو أنثى (قوله فله ولو ارثته منع الخ) أي لأنه ليس لأحد أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه ولأن إصلاح للغير مظنة لتغيير معاملته بخلاف إصلاح الوقف فان الشأن أنه لا يغيره عن حاله التي كان عليها فان لم يمنع الوارثة لتمام المنع كذا قال عبق ورده بن قاتلا انظر من قال هذا والذي يظهر أن الإمام ليس له أن يمنع من أراد التبرع بإصلاح الوقف (قوله وهذا) أي منع الوقف ووارثه لمن يريد إصلاحه إذا أصلحوا أي إذا أراد الوقف أو وارثه إصلاح الوقف (قوله وإلا فليس لهم المنع) أي بل الأولى لهم يمكن من أراد بناءه إذا خرب لانه من التعاون على الخير (قوله قد ارتفع ملكه عنها قطعاً) قال في الذخيرة لا تفاق العلماء على أنها من باب إسقاط الملك كالمتق وقيل إن الملك لواقف حق في المساجد وهو ظاهر المصنف ونحوه في النوادر ، وحاصل ما في المسئلة أن المشهور أن الوقف ليس من باب إسقاط للملك وقيل إنه من باب إسقاطه وحينئذ فلا بحث الخلاف أنه لا يدخل ملك فلان بالدخول في وقفه على الثاني ويبحث بالدخول على الأول وهذا الخلاف قيل في غير المساجد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً كما قال القرافي وقيل الخلاف جار فيها أيضاً كما في النوادر فان قلت القول بأن الملك لواقف حتى في المساجد مشكل باقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام في المملوك قلت ليس المراد بملك الوقف لواقف الملك الحقيقي حتى يمنع إقامة الجمعة فيه بل المراد (١) بملكه له منع الغير من التصرف فيه وهو المشار له بقول المصنف فله الخ تأمل (قوله وجبة) أي مدة معينة قد السكراء أم لا ومنزل الوجبة الشاهرة التي تعد فيها السكراء ولو قال الشارح إذا وقع السكراء لازماً لكان شاملاً لها (قوله فسخت له) أي فسخت اجارة الأول للثاني الذي زاد سواء كان حاضراً وقت اجارة الأول أو كان غائباً (قوله فان وقت الخ) من هذا تعلم أن قول المصنف الزيادة في الوقف حلال محمول على ما إذا كان مكثري بدون أجرة التل وإلا فلا تجوز الزيادة (قوله ولو التزم الأول تلك الزيادة الخ) هذا محمول على غير للعدة فانها إذا كانت بمحل وقف وقتت اجارته بدون أجرة التل ثم زاد عليها شخص أجرة التل لطلب البقاء بالزيادة فانها تجاب لذلك والظاهر أنه إذا كانت الزيادة عليها تزيد على أجرة التل وطلبت البقاء بأجرة التل فقط فانها تجاب لذلك اه عبق ومحمول أيضاً على ما إذا التزم الأول الزيادة بعد انقضاء المقدم مع الثاني بأجرة التل والا كان له ذلك انظر بن (قوله ولا يقسم الماضي زمنه) ماض صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماض أي ولا يقسم إلا خراج أو كراء ماض ومنه وحاصله أن الحبس إذا كان على قوم معينين وأولادهم فان الناظر عليه لا يقسم من غلته إلا الفلّة التي مضى زمنها فاذا أجر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة سواء قبض الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر له قبل تمامها (قوله اذ لو قسم ذلك قبل وجوبه) أي بأن عجل المستأجر الاجرة قبل فراغ مدة السكراء وأريد قسمها (قوله لأدى ذلك إلى إحرام من يوله) أي قبل انقضاء مدة الاجارة وكذا يقال في قوله إذا مات (قوله والصرف للفقراء) أي حالاً قبل فراغ مدة الاجارة (قوله ونحوهم) أي فلا يقسم عليهم إلا غلّة ماضى من الزمان (١) قوله بل المراد الخ فيه أن منع التصرف بمرّة الملك كما تؤذن به الفاء لا نفسه فلعل الصواب الجواب بأن المملوك الذي لا تصح فيه الجمعة غير الموقوف مسجداً أما هو فتصح فيه اه

به بحساب ما عمل سواء كان الوقف خراجياً أو هلالياً (وأكرى ناظره إن كان) الوقف (على معين) كفلان وأولاده (كالستين) وإثلاث لا أكثر وقيل الكاف استقصائية فلا يجوز أكثر منهما فإن كان على فقراء ونحوهم جاز كراء أربعة أعوام لا أكثر إن كان أرضاً والعام لا أكثر إن كان (٩٦) داراً ونحوها فإن أكرى أكثر من ذلك مضى إن كان نظراً ولا يفسخ قاله ابن القاسم

وعمل ذلك حيث لم تكن ضرورة تقتضي الكراء لأكثر مما تقدم كالواهدم الوقف فيجوز كراؤه بما يبنى به ولو طال الزمن كإربعين عاماً أو أزيد بقدر ما تقتضي الضرورة وهو خبر من ضياعه واندراية (و) أكرى مستحق (لمن مرجعها) كالشهر (ونحوها من السنين لحقة الفرر لان المرجع له وصورتها حبس على زيد داراً مثلاً ثم على عمرو فأكرها زيد لعمرو الذي له المخرج عشرة أعوام وهذا إذا لم يشترط الواقف مدة ولا عمل عليها (وإن) بنى أو غرس محبس عليه ولو بالوصف كاملاً وحده (فإن مات ولم يبن) شيئاً (فهو وقف) كالوطين أنه وقف فلا يورث عنه قل أو أكثر فإن بنى أنه يملك له استحقاقه وارثه بالقرينة الشرعية ومفهوم محبس عليه أنه لو بنى أجنبي كان له ملكاً فله قضاة أو قيمته منقوضاً وهذا إذا كان الحبس لا يحتاج له إلا فيوفى له من غلته كالوطين الناظر أو

(قوله له بحساب ما عمل) أي إذا عزل قبل تمام مدة الكراء ولو ارثه إدامات قبل تمامها (قوله خراجياً) أي يقبض كل سنة وقوله وهلالياً أي يقبض في آخر كل شهر (قوله وأكرى ناظره الخ) المراد بالناظر في كلام المصنف من كان من جملة الموقوف عليهم وأما غيره فيجوز له أن يكرى أزيد من ذلك لأن بموته لا تنفسج الاجارة بخلاف المستحق فإنه تنفسج الاجارة بموته كذا في عقب وكبير خض قال شيخنا العدوي ولم أره منصوصاً وظاهر كلامهم الإطلاق تأمل وعلى كل حال قبول المصنف الآتي وأكرى لمن مرجعها له مخصص لمعوم ما هنا أي أن محل كون الناظر المستحق أي أو غيره لا تكرر أكثر من ثلاث سنين إذا أكرى تغير من مرجعها له وأما إذا أكرى لمن مرجعها له فيجوز أن يكرى له كالعشر (قوله إن كان أرضاً الخ) أي أن ما تقدم من الفرق بين العيين وغيرهم إن كان الموقوف أرضاً للزراعة فإن كان داراً فلا تواجز أكثر من سنة كانت موقوفة على معين أو على غيرهم (قوله أكثر من ذلك) أي ما ذكر وهو السنة في الدار والثلاث سنين بالنسبة للأرض (قوله كالعشر) أي ولا فرق بين الأرض في ذلك والدار قاله شيخنا العدوي (قوله وهذا) أي التفصيل بين كراها لغير من مرجعها له ولن مرجعها له إذا لم يشترط الخ (قوله وإلا عمل عليها) أي كما إذا قال الواقف لا يكرى إلا سنة أو سنتين أو نحو ذلك (قوله وإن بنى محبس عليه) أي في الأرض المحبسة (قوله فهو وقف) استشكل ذلك بأنه لم يحز عن واقفه قبل حصول للنازع وبجواب ببعيته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محبوز بحوز الأصل (قوله فإن بنى) أي ولو بعد البناء (قوله استحقه وارثه) أي استحق ذلك البناء وارثه إذا مات فيكون له قيمته منقوضاً أو نقضه بفتح النون أي هدمه وأخذ الاقراض كبناء الأجنبي الآتي كافي بن (قوله لو بنى أجنبي) أي والحال أنه لم يبن أنه وقف أو ملك وأولى إذا بنى أنه ملك وأما إذا بنى أنه وقف كان وقفاً وهو الحاصل أن الباني في الوقف إما محبس عليه أو أجنبي وفي كل إما أن يبين قبل موته أن ما بناه ملك أو وقف أولاً يبين شيئاً فإن بنى قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بنى أنه ملك كان له ولو ارثه وإن لم يبين كان وقفاً إن كان ذلك الباني محبساً عليه أو له ولو ارثه إن كان أجنبياً فالخلاف بين المحبس عليه والأجنبي عند عدم البيان فقط (قوله فله نقضه) بفتح النون أي هدمه وأخذاً نقاضه أو بضمها بمعنى للنقض (قوله وهذا) أي التخيير بين أخذ قيمة النقض أو النقض (قوله لا يحتاج له) أي لذلك البناء الذي بنى فيه (قوله فيوفى له من غلته) أي جميع ما صرفه في البناء ويصير ذلك البناء وقفاً (قوله كالوطين الناظر أو أصلح) أي فإنه يوفى له جميع ما صرفه في البناء ويحمل البناء وقفاً (قوله وأعلى قوم الخ) أي كبنى فلان وأعقابهم (قوله والعيال) أي وأهل العيال الفقراء وظاهره وإن لم يكن ذا حاجة لانه مظنة الاحتياج كما قاله الشيخ كريم الدين (قوله والارفاق) أي بالموقوف عليهم (قوله في غلة) أي إن كان المقصود من الوقف تهريق الغلة عليهم وقوله وسكنى أي إذا كان المقصود من الوقف سكنهم ثم إن التفصيل بالسكنى بالتخصيص وأما بالغلة فهو إما بالزيادة إن قبلت الاشتراك أو بالتخصيص إن لم تسع الاشتراك قاله شيخنا العدوي وهذا ما ذكره المصنف من تفصيل ذي الحاجة والعيال بالغلة والسكنى هو قول سحنون ومحمد بن اللواز وصرح ابن رشد بمشهوريته وفي للدونة

أصلح (و) إذا وقف (على من لا يحاط بهم) كالفقراء وأبناء السبيل (أو على قوم وأعقابهم) أو على كولد (أو أولاده) أو على إخوته أو بنى عمه (ولم يجنبهم) بقوله فلان وفلان (فضل للولي) بفتح اللام مشددة أي الناظر أي قدم في المسائل الثلاث (أهل الحاجة والعيال) الفقراء بالاجتهاد لأن قصد الواقف الأحسان والارفاق (في غلة وسكنى)



ولا يعطى الثنى فان عين كولهى زيد ومعمرو وفاطمة فانه يسوى بينهم المذكر والأنثى والفقير والغني والفقير والصغير والكبير والحاضر والغائب (ولم يخرج ساكن) بوصف استحقاق قهر فاستثنى (لغيره) ولو محتاجاً لأن العبرة الاحتياج في الابتداء وكذا لو سكن الأول بوصف طلب علم المالم يترك الطلب فانه يخرج كالوسكن بوصف ثم زال كأحداث قوى (٩٧) أو صارم (الإيمرط) من الحيس أن من استثنى يخرج لغيره فيعمل جرطه (أو صغير اقطاع) فيأخذه فيه فان سافر ليعود فلا يخرج أى لا يسقط حقوله حيس مفتاحه لا كراؤه لأنه مالك انتفاع لا منفعة وحق يكره إلى أن يعود (أو) سفر (بعيد) يطلب على الظن عدم عوده منه

دری

( المحبة ) بالمعنى الصدرى  
بديل قوله ( عليك بلا  
عوض ) أى عليك ذات  
وأما عليك المنفعة فلا  
وقف وأما طرية إن قبة  
بزمن ولوعرفاً وأما عمرى  
إن قيد بحياة المعطى بالفتح  
فى دار ونحوها وبديل  
الراد قبة كلامه وخرج  
بقوله بلا عوض هبة الثواب  
وستأنى فاتمرياً لمبة غير  
الثواب وتسمى هدية وفى  
كلامه حذف تقديره لوجه  
المعطى بالفتح بديل هبة  
قوله ( ولثواب الآخرة  
صدقة ) وهو معطى  
بمخوف أى والتخليص  
لثواب الآخرة صدقة  
سواء قصد المعطى أيضاً  
أم لا ولو قال المصنف عليك  
ذات بلا عوض لوجه

(١٣ - دسوقى - ج) العطى فقط هبة ولثواب الآخرة صدقة كان أيمن لأن كلامه يوم أن الهبة مقسم وليس كمالها وإنما هي قسم من التملك والحاصل أن التملك كالجنس لها ويقتربان بالقصد والنية وتدخل الزكاة في تعريف الصدقة لأن الصدقة تشمل الواجبة وللندوية وإن كان المقصود هنا التاني لتقدم الواجبة (وصحت) أى الهبة (في كل مملوك) للواجب

لخرج أم الولد والمكاتب  
(عن له تبرع بها) وهو من  
لا يخرج عليه فخرج السفية  
والجني ومن أحاط الدين  
بماله والسكران والمريض  
فلا تزوجة فيها زاد على  
الثالث لكن هبتهما مازاد  
على الثالث صحيحة موقوفة  
على الوارث والزوج كن  
أحاط الدين بماله فأنها  
صحيحة موقوفة على رب  
الدين وأما السفية والصغير  
فباطلة كالمرتد وضمير بها  
عائد على الهبة والمراد (١)  
من له أن يتبرع بالهبة في غير  
هبة فلا يلزم شرط الشيء  
في نفسه كأنه قال ممن له  
التبرع بالهبة وفقاً أو صدقة  
أي أن من له ذلك فله أن  
يبذل تلك الذات ومن لا  
يملكها فلا تبرع بالهبة في غير  
الهبة وإذا هبة نكحها صح  
لها لأن لها أن يتبرع به فلو  
لم يأت المصنف بقوله بها  
لورد عليه الزوجة  
والمريض لأنهما ليس لهما  
التبرع دائماً كما هو المتبادر  
من كلامه لو لم يأت بما  
ذكر ويأت

(١) قول الشارح والمراد  
البحر لأحاجة إليه وقوله  
لأنه لا يلزم الخ غير صحيح  
فإن الشرط أهلية الشخص  
لأن يجب بأن لا يكون

في الوقف على أهل التملك فيشترط فيه هذا ذلك كاحذف من الوقف التصريح بالوقف للعلم به من قوله  
هنا ممن له تبرع بها لأن البابين كالشيء الواحد بل سائر التبرعات كذلك وأشار للركن الثاني وهو  
الشيء الموهوب بقوله وصحت الخ والركن الثالث وهو الواهب بقوله ممن له تبرع بها وأشار للركن الرابع  
وهو الصيغة بقوله بصيغة أو مفهما (قوله فلا تصح في حر) أى ولا في كلب غير مأذون فيه أى لأن كلا  
منهما لا يملك (قوله ولا ملك غير الخ) حاصله أن هبة الفضولي باطلة بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان  
غير لازم فيجوز للشترى التصرف في المبيع قبل إمضاء المالك البيع لأن صحة العقد ترتب أثره عليه (١)  
من جواز التصرف في العقود عليه والفرق بين بيع الفضولي وهبته ما قاله الشارح من أن بيعه في  
نظير موصى يسود على المالك بخلاف هبته ومثلها وقفه وصدقته وعقته ففي صدر واحد من هذه  
الأربعة من فضولي كان باطلا ولو أجازته للمالك كما ذكره خشي في أول الوقف وهو ظاهر المصنف  
أيضاً هنا وفي الوقف حيث قال في الوقف صح وقف مملوك وقال هنا وصحت في كل مملوك فظاهره  
أن غير المملوك يوقفه وهبته باطل ولو أجازته للمالك وذكر بعضهم أن وقفه وهبته وصدقته وعقته  
كبيعه في أن كلاً صحيح غير لازم فإن أمضاء المالك مضي وإن رده ردواختاره شيخنا العدوي لأن المالك  
إذا أجازته كان في الحقيقة صادراً منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على هذا القول بأن يراد بالصحة الصحة  
التامة التي لا تتوقف على شيء وتقدم هذا في باب الوقف (قوله أى يقبل النقل شرعاً) أى يقبل النقل  
من ملك للملك آخر شرعاً هذا إذا قبل النقل بجميع أوجهه الشرعية بل ولو قبله في الجملة أى ببعض  
الوجوه قد دخل بهذا جلد الاضحية وكاب الصيد فأنهما وإن لم يقبلا النقل بالبيع لكنهما يقبلانه  
بالتبرع الذي هو أعم من الهبة وخرج المكاتب وأم الولد فأنهما لا يقبلان النقل بوجه من الأوجه  
النائلة للملك شرعاً (قوله ممن له تبرع بها) (٢) الأولى أن يقدمه على قوله في كل مملوك يتقبل ليتصل قوله  
وإن مجهولاً وما بعده بقوله في كل مملوك لأنه حبالقة عليه (قوله فخرج السفية والصبي) أى وكذا  
المجنون والمرتد (قوله فيما راد الخ) راجع للمريض والزوجة فقط وأما هبتهما لثالث فهي داخلية (قوله لكن  
هبتهما مازاد الخ) هذا تفصيل في مفهوم قول المصنف ممن له التبرع بها وحيث لا يصح منهم وظاهره مطلقاً سواء  
اطلاق المصنف البطلان في المفهوم لأن مفهومه أن غير أهل التبرع لا يصح منهم وظاهره مطلقاً سواء  
كان مدنياً أو مريضاً أو زوجة في زائد ثلثهما أو كان غيرهم وسواء أجاز رب الدين والزوج  
والوارث ما صدر من الدين والمريض والزوجة أم لا (قوله موقوفة على الوارث والزوج) أى  
على إجازتهما (قوله على رب الدين) أى على إجازته (قوله كالمرتد) أى وكذلك السكران  
والمجنون وقوله فباطلة أى ولو أجازها الولي لأنه محجور عليهم في كل المال حتى أنفسهم (قوله والمراد الخ)  
يعنى أن الضمير راجع للهبة لا من حيث كونها هبة بل من حيث إنها مقدار من المال فقوله  
الشارح والمراد من له أن يتبرع بالهبة الأولى بالمال وإن كان يصح أن يقال المراد بالهبة الذات التي توهب  
(قوله في غير هبة) أى كوقف وصدقة وقوله لئلا أى وإنما قلنا ذلك لئلا الخ (قوله كأنه قل ممن له  
التبرع بالهبة) أى بالذات التي توهب وقوله أى أن من له ذلك التبرع بالذات التي توهب (قوله لأنهما  
ليسا لهما التبرع دائماً) أى بل من أهل التبرع بالثالث فقط (قوله كما هو) أى التبرع دائماً (قوله لو يأت  
بما ذكر) أى بقوله بها • والحاصل أنه لو قال المصنف ممن له التبرع لخرج المريض والزوجة إذ

(١) قوله ترتب أثره عليه هذا خلاف للشهور عند الأصوليين وهو موافق للقول الذي الوجهين الشرع  
انظر جمع الجوامع وما كتب عليه اه (٢) قول المصنف بها أى الهبة بالمعنى الاصمى ففيه استخدام

التبادر من قوله بمن له للتبرع أى دائماً والمريض والزوجة ليس لهما التبرع دائماً فأبى المصنف بقوله  
 بها لادخالها فورد عليه أن ضميرها راجع للمبة فيلزم شرطية التي في نفسه فأجيب بأن الضمير راجع  
 للمبة لا من حيث إنها مبة بل من حيث إنها ذات فكأنه قال بمن له التبرع بمال فمن له التبرع بمال على  
 وجه الصدقة أو الوقف فله أن يهب (قوله على صحة المبة) أى مبة غير الثواب لأن الكلام فيها  
 (قوله ولو خالف ظنه بكثير) أى كما إذا وهب أو تصدق بميراثه من فلان لظنه أنه يسير فإذا هو كثير أو  
 وهب له ما في جيبه ظاناً أنه درهم لكون عادته أنه لا يجعل فيه أزيد من ذلك فوجد فيه عشرة محاييب  
 فلا رجوع له كما قاله ابن عبد الحكم وقال ابن القاسم في الواضحة والعتية له رد عطيته وهو ضعيف  
 إذا علمت هذا تعلم أن الخلاف في الأزوم وعدمه لافي الصحة وعدمها كما هو ظاهر الشارح إذا الصحة  
 لا خلاف فيها كما في بن (قوله إذ غيره لا يملك) أى وحينئذ فلا تصح هبته (قوله لأن الإبراء يحتاج  
 إلى قبول) أى بناء على أنه قل للملك وحاصله أنه اختلف في الإبراء فقيل إنه قل للملك فيكون من  
 قبيل المبة وهو الراجح وقيل إنه إسقاط للحق فعلى الأول يحتاج لقبول دون الثاني كالطلاق  
 والعتيق فانهما من قبيل الاسقاط ولا تحتاج المرأة والعبد فيهما لقبول المصمة والحرية واعلم أن  
 ظاهر المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب كما قال القرافي وهو صريح قل ابن عرفة ونصه  
 ابن عتاب ومن سكت عن قبول صدقته زماناً فله قبولها به وذلك فإن طلب غلها حلف ماسكت تاركا  
 لها وأخذ الغلة (قوله وإلا فكالرهن) أى وإلا فنبهته كرهن الدين وصورته أن يشتري سلعة من زيد  
 بعشرة لأجل ويرهن المشتري عليها دينه الذى له على خالد فيجوز إن أشهد على الرهنية وجمع بين البائع  
 ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين ، واعلم أنه إذا وهبه الدين وقام بذلك الدين شاهد واحد  
 حلف الموهوب له لا الواهب لأن الشخص لا يخاف ليستحق غيره انظر ح وان دفع للمدين الدين  
 للواهب بعد العلم بالمبة ضمن ويؤخذ من قوله فكالرهن صحة التصيير في الوظائف وهو أن يتجمد  
 لانسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيصير لغيره إن كان ذلك التصيير من غير مقابلة شئ لمبة  
 أما ان كان في مقابلة شئ يؤخذ في مقابلة التصيير فالمنع لانه يبيع نقد بنقد نسيئة (قوله الاشهاد) أى  
 على المبة كما أنه في مسألة رهن الدين يشترط الاشهاد على الرهن واشتراط الاشهاد على المبة إنما هو  
 إذا حصل مانع كموت الواهب وإلا فلا يشترط الاشهاد (قوله وكذا دفع ذكر الحق) أى فانه شرط  
 في صحة هبة الدين ورهنه وقوله على قول هو قول ابن عبد الحق وقوله وقيل شرط كمال هو ما في  
 الوثائق المجموعة (قوله كالجمع بينه) أى بين الموهوب له أو المرتهن وبين من عليه الدين وظاهره أنه  
 شرط كمال باتفاق وليس كذلك إذ قد قيل إنه شرط صحة أيضاً فيها كما في بن (قوله وشبه به) أى  
 برهن الدين وهذا جواب عما يقال إن المصنف لم يذكر رهن الدين في بابيه وحينئذ فقوله فكالرهن  
 إحالة على مجهول (قوله ورهنا) حاصل فقه المسئلة أن من رهن رهناً في دين عليه ثم وهبه لاجنبى فان  
 رضى المرتهن بهية الرهن لذلك الاجنبى صحت المبة ، طاماً كانت قبل قبض المرتهن للرهن أو بعد قبضه  
 له كان الرهن موسراً أو معسراً كان الدين مما يجعل أولاً وان لم يرض المرتهن بهية الرهن  
 لذلك الاجنبى فان كان الرهن معسراً كانت باطلة وقتت المبة قبل قبض الرهن أو بعده كان  
 الدين مما يجعل أم لا وان كان الرهن موسراً فان وقتت المبة قبل قبض الرهن فهي صحيحة وان  
 وقتت بعده فان كان الدين مما يجعل قضى على الرهن بفك الرهن وتجيل الدين ودفع الرهن  
 للموهوب له وان كان مما لا يجعل ببق الرهن للأجل فاذا قضى الدين بعده دفع الرهن للموهوب له وإلا  
 أخذه المرتهن وبطلت المبة (قوله يصح هبته) أى من الرهن (قوله وقد أيسر رهنه) أى بالدين الذى

على صحة المبة بقوله  
 (وإن) كان المملوك القابل  
 للنقل شرعاً (مجهولاً) لهما  
 مجهول الدين أو القديهما  
 أو لأحدهما ولو خالف  
 ظنه بكثير على التحقيق  
 (أو) كان (كلاً) مأذوناً  
 في أخذه إذ غيره لا يملك  
 (ودنياً) فتصح هبته لمن  
 هو عليه ولغيره (وهو)  
 أى هبة الدين (إبراء) إن  
 وهب لمن (هو) (عليه)  
 فلا بد من قبوله لأن  
 الإبراء يحتاج إلى قبول  
 (وإلا) يهب لمن عليه بل  
 لغيره (فكالرهن) أى  
 فكالرهن الدين يشترط  
 صحته الاشهاد وكذا دفع  
 ذكر الحق أى الوثيقة  
 على قول وقيل هو شرط  
 كمال كالجمع بينه وبين من  
 عليه الدين ولو قال  
 فكرهه لكان أظهر وشبه  
 به وان لم يذكره في بابيه  
 لشهرته عندهم (و) ان  
 (رهناً) أى رهناً يصح  
 هبته لاجنبى حيث (لم)  
 يقبض (أى لم يقبضه  
 المرتهن من الرهن) (و) قد  
 (أيسر رهنه)

ويبقى دينه بلا رهن وإنما أبطلت الحبة الرهن مع تأخرها عنه لانا لو أبطلناها لذهب الحق فيها جملة بخلاف الرهن إذا أبطلناه لم يطل  
حق للرهن (أو) أسر الرهن (١٠٠) (ورضى مرتنه) بهته قبل قبضه ويبقى دينه بلا رهن فان لم يرض فالمرتحن أحق

رهن من أجله ولو لم يرض المرتحن بهته (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لان عدم القبض مظنة تفریطه  
في قبضه ولو وجد فيه قبل حبة الرهن للأجنبي وما ذكره الشارح من بقاء الدين بلا رهن وعدم  
تبعيله هو ما في الترضيع عن ابن اللواز وفي اللواز عن أشهب وابن اللواز أيضاً أنه يجعل له حقه  
إلا أن يأتيه الرهن برهن ثقة ونحوه في ابن عرفة انظر بن (قوله لذهب الحق) أى حق للوهوب له  
فيها جملة (قوله لم يطل حق الرهن) أى لأن الموضوع أن الرهن موسر فيجعل الدين أياً يأتي برهن  
ثقة (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لرضاه بهته وبقاء دينه بلا رهن (قوله فالمرتحن أحق بالرهن من  
الوهوب له) أى ولو قبضها للوهوب له والظاهر أنه إذا فضل من الرهن فضلة زائدة عن الدين في  
هذه الحالة فانها تكون للوهوب له كذا قرر شيخنا المدو (قوله هذا) أى التقييد بقبل القبض  
مقتضى المظن على ما قبله القيد به والحاصل أن مقتضى المظن تخصيص الرضا بما قبل  
القبض لأن موضوعه أنه لم يقبض فيقتضى أنه إذا قبض لم يصح ولو رضى به المرتحن وليس كذلك  
(قوله كان الدين مما يجعل) أى مما يقضى بتبعيله وقوله كالدين أى مطلقاً سواء كانت حالة أو مؤجلة  
من بيع أو من قرض وقوله والعرض أى إذا كان حالاً وقوله أم لا أى أو كان لا يقضى بتبعيله  
كالعرض الزوج والطعام من بيع (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لرضاه بالهبة (قوله والاقضى بفكه)  
هذا مفهوم قوله لم يقبض والسئلة بحالها من كون الرهن موسراً كما أشار له الشارح (قوله وإلا فلا  
قضاء) أى والايكن عالماً بأنه يقضى عليه بفكه فلا يقضى عليه قولاً واحداً ويبقى لأجله إن  
حلف أنه لا يعلم بذلك فاذا حلّ الاجل وقضى دينه دفع الرهن للوهوب له وإن لم يقضه لسر طراً له  
كان للرهن أحق به في دينه وبطلت الحبة (قوله بعد الأجل) كأنه حذف الموصول يعنى  
لما بعد الاجل على حد ما قبل في آتيا بالقي أنزل البناء وأزل البسك أى والذى أنزل البسك  
لاختلاف التزل وإلا فبعد لا نجر باللام (قوله فان حل الاجل وقضى الدين الخ) فان حل الأجل ولم  
يقضه لسر أخذه للرهن وبطلت الحبة (قوله بصيغة الباء بمعنى مع) أى تملك مصاحب لصيغة  
(قوله أى مفهوم معناها) أى دال على معناها الذى هو التملك وإنما قدر الشارح ذلك للمضاف دفعا (١)  
لما قال ان الذى يهم الصيغة صيغة أخرى وحينئذ فلا تنأى للبالغة وقد يقال لاداعى لذلك لانه  
لا معنى لفهام الصيغة الا افهام معناها فتأمل (قوله كتولية ولده) أى كتولية أب أو أم ولده مطلقاً  
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً كانت التحلية جائزة أو محرمة وتقيد خش وعبق بالصغير لا مفهوم  
له والتولية فرض مسئلة والمراد تزوين ولده بتولية أو إلباس ثياب فاخرة أو اشتراء دابة له بركبها أو  
اشتراء كتب يحضر فيها أو سلاح يحترس به أو يتزين به أو يقابل به كذا قرر شيخنا قال بن  
ورستى من ذلك الذكاح فيقبل قول الأب فيه أنه عارية في السنة كما تقدم لان الذكاح شأنه ان يعار  
فيه ذلك وغيره وصرحوا في النكاح بأن ذلك خاص في الأب بابتة البكر دون الثيب فهو محمول فيها  
على الهبة مالم يكن مولى عليها وإلا كانت كالبكر انظر بن (قوله مالم يشهد بمجرد الامتاع) أى  
مالم يشهد بان التحلية لولده على وجه الامتاع فان أشهد بذلك فلا تكون التحلية حينئذ هبة  
(١) قوله دفعا الخ غير ظاهر والظاهر أنه دفع لما يتبادر من إفهام نفس لفظ الصيغة كإفهام اسم الفعل  
لفظه على أنه موضوع له اه

الرهن من للوهوب له هذا  
يقضى المظن بأولكن  
الاصح أنه إذا رضى  
المرتحن بالهبة صحت قبل  
القبض ويده أسر  
الرهن أو أسر كان الدين  
على قبض كالدين والرض  
أبداً ويبقى دينه بلا رهن  
(أو) بان وجهه رافعه  
لا يجب بعد قبض مرتنه  
لأنه لم يرض بهته وهو الحال  
للمرتحن موسر (قضى)  
عليه (فكه) أى الرهن  
ويتقبل الذين (إن كان مما  
يجعل) كعرض حال أو  
دائم أو غيرهم يدفع الرهن  
للوهوب له ويحل القضاء  
بالحق على الواهب ان  
وجهه عالماً بأنه يقضى عليه  
بفكه وإلا فلا قضاء ويبقى  
لأجله ان حلف (وإلا)  
بأن كان الدين مما لا يجعل  
كعرض مؤجل أو طعام  
من بيع (فى) الرهن  
(بعد الأجل) ولم يجبر  
للرهن على قبض دينه  
قوله ولا على قبول رهن  
آخر فان حل الاجل  
ونفى الدين أخذه  
الوهوب له (بصيغة)  
متعلق بتمليك ومراده بها  
معدل على التملك صريحاً

كوهبتا وملكت بدليل قوله (أو مفهومها) أى مفهوم معناها من قول كخذ أو فعل كما بالغ عليه  
بقوله (وإن) كان للفهم (فعل) أى ملكتها به والوضح حذف الباء أى مع قرينة على التملك (كتولية ولده) الذكر أو الأنثى فاذا  
ملت الأب لو الأم اختص الولد به ولا يشاركه فيه الورثة وان لم يشهد بالتملك لان التحلية قرينة عليه مالم يشهد بمجرد الامتاع

بخلاف الزوجة أو أم الولد فمحمولة على الامتناع فقط ما لم يشهد بالتملك (لابن) عطف على معصمها إذ القهم أعم من القمل كما هو وجه من البناء أى لا تكون المحبة بقوله لولده ابن هذه العرصة دارا (مع قوله) أى الولد (١٠١) (ذكره) أى دار ولدى وكذا قوله

أركب الدابة مع قوله دابته لجريان العرف بذلك للبناء مع عدم اربعة التملك وكذا المرأة محمولة ذلك لزوجها بخلاف الأجنبي يقول ذلك لنفسه ثم يقول داره أو دابته فمحمول على التملك لعدم جريان التملك للتقسيم فيه ثم لولد أو الزوج للمنفعة قيمة بنائه منقوصا لأنه مارية وانقضت بموت الأب أو الزوجة (وحين) الشيء للموهوب لشم المحبة أى تحصل الحيابة عن الواهب التى هى شرط فى تمامها (وإن بلا إذن) من الواهب ولا يشترط التصور (واجبر) الواهب (على) أى على الحوز أى على تمكين للموهوب له منه حيث طلبه لأن المحبة تملكه بالقول على الشهود الله طلبها منه حيث امتنع ولو عند حاكم ليجب على من تمكين للموهوب له منها قال ابن عبد السلام القبول والحيابة معتبران الآن القبول ركن والحيابة شرط (ويطلب) المحبة (إن تأخر) حوزها (لدى) محيط بملك الواهب ولو بعد عقدها قوله لم ينفذ

ولا عليه كما (قوله بخلاف الزوجة) أى بخلاف تحلية الزوجة النعم ما ذكره من أن تحلية الزوجة محمولة على الامتناع ما لم يشهد بالتمليك خاص بتحليتها بشيء وهى عنده وأما ما يرسله لها قبل البناء بها هدية من ثياب أو حلى فإنه يعمل على التملك إلا إذا سماه عارية والحاصل أن ما يرسله لها إن سماه هدية حمل على التملك أو عارية حمل على عدمه وإن لم يسم شيئا فالأصل فيه التملك فالمدار على القرائن والعادة انظرين (قوله أو أم الولد) ما ذكره من أن تحلية أم الولد كتحلية الزوجة فى كونه يعمل على الامتناع ما لم يشهد بالتمليك هو ما ارتضاه بن ناقلا له عن بعضهم ولم يرتض ما فى عقب من أن أم الولد مثل الولد فى أن تحلية السيد لها تعمل على التملك ما لم يشهد بالامتناع (قوله إذ القهم أعم من القمل) أى لصدقه بالقول كخذ هذا وهذا تملك للمعطى على مفهوم أى لأن مفهما يشمل كل قول مفهم وكل فعل مفهم وقول الأب ابن مع قوله داره من جملة المفهم إلا أنه مستثنى منه ومخرج منه (قوله من البناء) أى لامن النبوة لأنه لا معنى له (قوله مع داره) أى والحال أنه لم يشهد بالتمليك (قوله وكذا قوله) أى الوالد لولده (قوله أى تحصل الحيابة عن الواهب) أى وتحصل حيابة الموهوب له للشيء للموهوب إذا حصل إذن من الواهب بل وإن بلا إذن من الواهب (قوله التى هى شرط فى تمامها) أى فإن عدم لم تلزم مع كونها صحيحة (قوله ولا يشترط التحيز) أى تسليم الواهب للموهوب له (قوله تملك بالقول) أى ويقضى بها إن كانت لمعين على وجه التبرر لأن خرجت مخرج الأيمان بالتعلق (قوله على المشهور) وقيل إنما تملك بالقبض (قوله القبول والحيابة) أى قبول الموهوب له وحيابته (قوله ركن) أى شرط فى صحتها فبطل المحبة بعدمه (قوله شرط) أى فى تمامها فإن عدم لم تلزم وإن كانت صحيحة (قوله لادين محبط) وأولى إذا تأخر قيام الترماء أو لعلسه بالمعنى الأصح وهو حكم الحاكم بخلع ماله للفرءاء (قوله ولو بعد عقدها) أى ولو طرأ الدين بعد عقدها (قوله أعم من أن يكون لسبقه) أى أعم من أن يكون الدين سابقا على عقد المحبة أولا حقا لها وبطلان فى الأول باتفاق وفى الثانية على قول الاخوين وهو المشهور (قوله فهى بمعنى الى) أى وهى متعلقة بتأخر (قوله فلتأخر) أى ولو كان الواهب حيا لم يمت به مانع من موانع المحبة عند أشهب وهذا أحد قولى ابن القاسم وقال فى للدونة الاول احق بها إن كان الواهب حيا وهو مقابل للمشهور فى كلام الشارح ومحمل كلام المصنف هبة الدين لغير من هو عليه ثم هبته لمن هو عليه قبل قبض الأول للصور بالشهاد ودفع ذكر الحق له إن كان على أحد القولين فالإبراء من الدين هو الممول به فإن كان الإبراء بصد قبض الموهوب له أولا فإنه يعمل بتصير الدين له ومحمل أيضا طلاق امرأة على إرادتها له من مؤخر صدقاتها ثم تبين أنها وهبته قبل ذلك لآخر فيه التفصيل المذكور فإن كانت اشهدت أنها وهبته لأجنبي ودفعت له ذكر الصداق طلقت باثنا ولزم الزوج دفع مؤخره للموهوب له المذكور وإن كانت لم تشهد ولم تدفع الذكر للأجنبي فإن الزوج يسقط عنه المؤخر بإرادتها له منه وتطلق عليه ولا يشمل قوله أو وهبت لثان وحاز قبل الاول ما إذا وهب لثانى المنفعة فقط بأعارة أو اخدام وحاز المستعير أو الخدم بعد ان وهب اولاداته ومنفعته لشخص فإن الحق للموهوب له أولا فى المنفعة والذات دون الثانى لما سأتى أن حوز المستعير والمخدم حوز للموهوب له وحينئذ لا يصدق ان الثانى حاز قبل الاول (قوله ولو جد الاول فى طلب) أى قبل هبتها للثانى ولا يخالف هذا ما يأتى فى قول المصنف أو جد فيه لأنه فيما إذا لم يوهب لثان (قوله على المشهور) راجع لقوله فلتأخر ومقابله ما فى للدونة

لثبوته وثبوته أعم من أن يكون لسبقه أو لحوقه واللام يحتمل أنها للفاية فهى بمعنى الى وإنما للتعليل فهى متعلقة بطلت (أو) وهب لثان (وحاز) قبل الاول فلتأخر لتقوى جانبى بالحيابة ولا قيمة على الواهب الاول ولوجد الاول فى الطالب على المشهور

(أَوْ اعْتَقَ الْوَاهِبُ) قبل الحوز أو كاتب أو دبر بطلت علم الوهوب له بعق الواهب أم لا (أوستولد) الواهب الأمة للوهوبة أى حملت منه قبل الحوز بخلاف مجرد الوطء (١٠٣) فلا يفيت (ولا قيمة) على الواهب للموهوب له فى الفروع الثلاثة

(قوله أو اعتق الواهب) أى ما وهبه سواء كان المتق ناجزا أو لأجل (قوله بخلاف، مجرد الوطء) أى الوطء المجرد عن الايلاء فلا يفيت ومثل الهبة فهاذا كرا الوصية فاذا أوصى بأتمته لشخص ثم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية والا فلا هذا هو الصواب ونص الصنف على ذلك فيما يأتى خلافا لما فى عقب تبالعج من بطلان الوصية بمجرد الوطء (قوله ولا قيمة الخ) اعلم أنهم قد راعوا فى هذه الفروع الثلاثة القول بأن الهبة لا تنزى بمجرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى الثانى بالقبض فلذا قيل يبطلان الهبة فيها وعدم القيمة للموهوب له على الواهب (قوله ثم مات الواهب) أى المستصحب أو المرسل وأما لو مات الرسول قبل وصوله فلا تبطل به (قوله أومات للموهوب له) أى قبل وصول الهبة له وقوله ثم مات أو المعينة له كان الصواب أن لو قال ثم مات هو أو المعينة هى له بالابراز فهما لعطف الظاهر على الضمير فى الاول ولجريان الصلة على غير من هى له فى الثانى وأجاب البدر بأن الأمر سهل فلغرض الاختصار كنى الأول على قول ابن مالك وبلا فصل يرد وفى الثانى على قول الكوفيين لا يجب الابراز إذا من اللبس (قوله المعينة له) المراد المعين لها لعله وزهده وورعه لاهو وذريته (قوله أى الذى قصد بهاعينه) أى بأن يقول الواهب هى لفلان ان كان حيا (قوله سواء استصحب) أى استصحبها الواهب معه أو أرسلها مع رسول (قوله لم تبطل بموت المرسل اليه) الأولى لم تبطل بموت الموهوب له سواء كان مرسلا اليه أو مستصحبها له (قوله فهذه اربع صور أيضا) أى فى موت الموهوب له وحاصلها انه اما ان يكون معينا أو غير معين وفى كل اما ان يستصحبها الواهب معه أو يرسلها مع رسول ولم يشهد فيها فهذه اربع صور تبطل الهبة فى اثنتين منها وتصح فى اثنتين (قوله ولا بموت الواهب) أى كان الموهوب له معينا أو غير معين (قوله على ست عشرة صورة) حاصلها ان الواهب اما ان يستصحب الهدية معه أو يرسلها مع رسول وفى كل اما أن يقصد بالهبة عين الموهوب له أم لا وفى كل اما ان يموت الواهب أو الموهوب له قبل قبضها فهذه ثمانية وفى كل اما ان يشهد حين الاستصحاب أو الارسال انها لفلان ام لا فهذه ست عشرة صورة البطلان فى ستة منها وهى صور المنطوق الاربعة وصورتان من صور منطوق المعين له والصحة فى عشرة وهى صور المفهوم (قوله فى صحتك أو مرضك) فيه نظروا بالصواب كما فى بن قصره على الصحة لان التفصيل بين الاشهاد وعدمه انما هو فى الصحيح لترقف صدقاته على الحياة والشهادة منزلة منزلتها وأما المريض فتبرعته نافذة من الثلث مطلقا أشهد ام لا فلا يتوقف مضى تبرعه على حوز ولا على ما يقوم مقامه قال فى المدونة وكل صدقة أو هبة أو حبس أو عطية بتلها المريض لرجل بعينه أو للساكين فلم تخرج من يده حتى مات فذلك نافذ من ثلثه كوصاياه بن (قوله ولم يشهد) أى بتلك الصدقة حين الدفع وانما صرح بقوله ولم يشهد مع انه مستفاد من التشبيه بالبطلان دفعا لتوهم انه تشبيه فى مطلق البطلان لا بقيد عدم الاشهاد (قوله أو غيره) أى كفلس أو جنون (قوله فتبطل) أى وأما لو حصل المانع بعد تفرقة جميعه قصد مضى (قوله لك) أى ان كان المانع غير الموت (قوله ان علم بالموت) والا فخلاف فان تنازع الورثة والوكيل فى العلم وعدمه فادعى الوكيل انه فرق غير عالم بموته وادعى الوارث انه فرق علما بموته فالقول قول الوكيل يمينته

(أو استصحب) الواهب (هدية) لشخص فى سفره محل هو به ثم مات (أو أرسلها) له مع شخص (ثم مات) الواهب قبل وصوله أو وصول رسوله كانت لعين أو غيره فتبطل فى الأربع صور لعدم الحوز قبل المانع (أو مات) الواهب له (المعينة له) أى الذى قصد بهاعينه دون ولونه سواء استصحب أو أرسل فتبطل لعدم القول من الموهوب له (إن لم يشهد) ومفهوم المعينة له أنه لو لم قصد بعينه بل هو وذريته كطعام محل اليه لتكرره عليه لم تبطل بموت المرسل اليه فتكون لتبرعته فهذه اربع صور أيضا ومفهوم ان لم يشهد أنان للشهد انها لفلان حين الاستصحاب أو الارسال أنها لم تبطل بموت المرسل اليه ويقوم واره مقامه ولا بموت الواهب بل تصح فى الثمانية أى استصحب الواهب أو أرسل قصد عين للموهوب له أم لا وفى كل مات الواهب أو للموهوب له

لتزليمهم الاشهاد منزلة الحوز فقد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ست عشرة صورة وشبهه فى البطلان لعدم الحوز قوله (كانه دفعت) فى صحتك أو مرضك (لمن يتصدق عنك بمال) للفقراء (ولم يشهد) حين الدفع حتى حصل مانع من موت أو غيره قبل انفاذه أو انفاذ شئ منه فتبطل ويرجع جميعه أو ما بقى منه لك أو لو ارتك بعد المانع فان انقض شيئا منه بعد الموت ضمنه ان علم بالموت والاختلاف ومفهوم لم يشهد انه ان أشهد حين الدفع لمن يتصدق به

ومات المتصدق لم تبطل وتنفذ من رأس مال الصحيح وثلاث المريض (لا إن باع وأهب) هبة بعد عقدها (قبل علم الموهوب) بالهبة أو بعد علمه ولم يفرط في حوزها فلا تبطل ويغير في رد البيع وإجازته وأخذ الثمن (وإلا) بأن باع بعد علم الموهوب له وتفرطه مضى البيع وإذا مضى (فالثمن للمعطي رؤيت) المدونة (يفتح الطاء) والمعطى بالفتح هو الموهوب له فالثمن له وهو الراجح (وكسرها) فالثمن للواهب وهو قول أشهب (أو جن) الواهب (أو مرض) بغير جنون عطف على المثبت بدليل (١٠٣) قوله (واتصلا بموته) فتبطل الهبة ولو حازها الموهوب له

إلا يئنه بعده قاله شيخنا العدوي (قوله ومات المتصدق) أي قبل التفرقة (قوله وتنفذ الخ) أي وتعطى للفقراء ويصدق الفرق في التصديق يمينه إن كانت الصدقة على غير ممين وإلا لم يصدق (قوله من رأس مال الصحيح) أي من كان صحيحا حين الدفع (قوله وثلاث المريض) أي من كان مريضا حين الدفع (قوله ولم يفرط) أي بأن جدي طلبها وقوله ويغير أي الموهوب له وقوله في رد البيع أي وأخذه الهبة (قوله فالثمن له) أي وهو قول مطرف وهو الراجح كما قاله الشارح وقوله وهو قول أشهب أي وهو ضيف وكل من القولين مروي عن الإمام والمدونة محتملة لكل منهما قاله في التوضيح ومقتضى القياس خلاف الروايتين إذا الهبة تلزم بالقول فكان القياس أن يغير للموهوب له في إجازة البيع وفي رده إلا أنهم راعوا قول من قال إننا نلزم بالقض وهو قول أهل العراق (قوله عطف على المثبت) أعنى قوله إن تأخر لدين الخ (قوله بدليل الخ) أي وانما قيدنا المرض بكونه بغير الجنون للثنية في قوله واتصلا بموته (قوله لوقوعها في الصحة) هذا يشيئا قلناه لك من أن المسئلة السابقة مقصورة على الصحة (قوله أو وهب لمودع) أي أولستعير فحكم العارية حكم الوديعة (قوله ثم ادعى بعده أنه قبض) أي ثم ادعى الموهوب له بعد موت الواهب أنه قبله قبل موته والصواب أن يقول ثم أنشأ القبول بعد الموت معتمدا على الحوز السابق كما يشعربه جعل للصنف موت الواهب غاية لعدم قبول المودع بالفتح فانه يشعر أنه قبل بعده وأولى إذا لم يقبل أصلا وظاهر الصنف البطلان وإن لم يعلم الموهوب له الذي هو المودع بالهبة حتى مات الواهب وهو كذلك ولا يضر بعدم العلم، وحاصل القول فيمن وهب شيئا لمن هو يديه عارية أو وديعة أو ديناً عليه أنه إن علم الموهوب له وقبل في حياة الواهب صحت الهبة باتفاق وإن لم يقبل قبلت حتى مات الواهب تقبل بعده أولم يقبل بطلت الهبة عند ابن القاسم وصحت عند أشهب وإن لم يعلم بالهبة حتى مات الواهب بطلت اتفاقاً إلا على رواية أن الهبة لا تنفطر لقبول كما نقله ابن رشد في رسم الوصية من سمع القرينين ونقله أيضاً حلولو اه والقليشاني في شرح ابن الحاجب فإن وهب لتعير من هو في يده بطلت بموت الواهب قبل الحوز في الصور الثلاث اه بن (قوله ثم بدا له القبول بعد الموت) أي بعد موت الواهب فأنشأ القبول بعده (قوله أوجد فيه) من ذلك ما في المتن من وهب آبقاً فلم يتمكن منه الموهوب له إلا بعد موت الواهب صح ذلك ولزم (قوله إذا زكاهما) أي ولو طال زمن التزكية كما هو ظاهره (قوله أو أعتق الموهوب له الرقيق الهبة) أي قبل قبضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع (قوله أو باع أو وهب) الضمر فيهما للموهوب له وقوله قبل قبضها أي من الواهب ثم حصل لذلك الواهب مانع (قوله وينزل فعله) أي قبل الموهوب له من العتق والبيع والهبة منزلة الحوز فكان المانع إنما حصل للواهب بعد حوز الموهوب له (قوله قيد) خبر مبتدأ محذوف أي وقوله وأعلن قيد الخ (قوله في الأخيرين) أي فالعنى إذا أشهد الموهوب له على ما قبل من بيع أو هبة وأعلن عند الحاكم بما فعله منهما (قوله دون الأول) أي وهو العتق فلا توقف صحة الهبة على إعلان الموهوب

ولو حازها الموهوب له حال المانع لأن شرط الحوز حصوله قبله ولا يخرج من ثلث ولا غير لوقوعها في الصحة فإن لم يتصلا بموته بأن أفاق الجنون أو صح المريض لم تبطل وبأخذها الموهوب له وهذا يقتضى أنها توقف حتى يعلم أيخى أو يصح قبل الموت أم لا وهو كذلك (أو وهب) الواهب وديعة (لمودع) بالفتح (ولم يقبل) أي لم يحصل منه قبول (لموته) أي الواهب ثم ادعى بعده أنه قبل ونأزعه الوارث فتبطل لعدم الحوز ولم يعتبر حوزة السابق لكونه كان فيه أمناً قبله كيد صاحبها فيه فكانت باقية عنده بالموت (وصح) القبول بعد موت الواهب (إن قبض) الموهوب له الشيء الموهوب (ليترده) في أمره هل يقبل أو لا ثم بدا له القبول بعد الموت (أو جنى) الموهوب له (فبني) أي في قبض الهبة والواهب يسوفه حتى مات (أو جنى) (في تزكية شاهده) أي شاهد الموهوب له أو الشاهد

الموهوب حين أنكر الواهب الهبة فأقام الموهوب له شاهدين واحتاجا للتزكية نجد في تزكيتها فمات الواهب قبل التزكية فتصح الهبة وبأخذها إذا زكاهما بعد الموت لتزليل الجد في ذلك منزلة الحوز فالمراد بالشاهد الجنس (أو أعتق) الموهوب له الرقيق الهبة ولو لأجل (أو باع أو وهب) الهبة قبل قبضها وإن لم يقبضها المشتري أو الموهوب له فلا تبطل وينزل فعله ذلك منزلة الحوز (إذا أشهد) على ذلك (وأعلن) عند الحاكم بما فعله قيد في الأخيرين دون الأول للتشوف للحرية



له بذلك عند الحاكم وما ذكره من رجوع القيد للاخيرين دون الأول تبع فيه البساطى (قوله وظاهر المصنف) أى هنا وفى التوضيح (قوله بل ذكر بعضهم اختصاصه الخ) المراد بذلك البعض العلامة طفى حيث قال ولم أرقيد الاعلان إلا فى الهبة فقط \* والحاصل أن الاشهاد لا بد منه فى الثلاثة وأما الاعلان فيعتبر فى الهبة اتفاقا ولا يعتبر فى العتق عند البساطى وطفى خلافا لظاهر المصنف وهل يعتبر فى البيع وهو ما للبساطى وظاهر المصنف أولا يعتبر فيه وهو ما لطفى فالهبة لا بد فيها من الاشهاد والاعلان اتفاقا والعتق لا يعتبر فيه الاعلان بل الاشهاد فقط خلافا لظاهر المصنف وأما البيع فلا يعتبر فيه الاشهاد عند طفى ويعتبران فيه عند البساطى (قوله وهو ظاهر كلام بعضهم) أراد به عقب فانه جعل قوله إن أشهد راجعا للثلاثة وقوله وأعلن راجعا للاخيرين ومضى عليه فى البيع (قوله أن الكتابة والتدبير لا يعتبران وهو كذلك) أى إذا كان كاتب للوهوب له العبد أو دبره قبل أن يقضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع فان الهبة تبطل ولا تعتبر الكتابة والتدبير فليس كالمعتق كذا قال الشارح بما لم يقرب وفيه أن الكتابة دائمة بين العتق والبيع قبل انهما عتق وقيل انهما عتق معلق وكل منهما كاف فى صحة الهبة والتدبير عتق مؤجل فالحق أن الكتابة والتدبير كذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أولم يعلم بها إلا بعد موته) أى لم يقع علمها إلا بعد موت اللوهوب له والتصنف بالعلم هو وارثه لاهو لعدم إمكانه بعد موته ولا يصح قراءة يعلم بالبناء للفاعل ويجعل ضمير الفاعل عائدا على اللوهوب له وضمير موته للواهب لأن الحكم هنا البطالان فلا يصح أن يعمل كلام المصنف بهذه الصورة لأن كلامه فى الصحة (قوله فلا تبطل ويأخذها الوارث) أى لقيامه مقامه فى القبول وهذا حيث لم يقصد عينه والا بطلت \* والحاصل أنه تارة تقوم قرينة على قصد التعميم ولا شك أن للورثة اللطالبة وتارة تقوم على قصد عين اللوهوب له ولا كلام لوارثه وعند الشك درج المصنف على أنه بمنزلة ما إذا قامت قرينة على قصد التعميم وبهذا اقرره السنائى والشيخ أحمد بابا (قوله وكذا إن علم) أى حينئذ فلا مفهوم لقوله أولم يعلم بها وقوله وكذا إن علمها أى وكذا إن علم اللوهوب له بالهبة ولم يظهر من تارة حتى مات ولو كان ترك قبضها تفريطا وتكاسلا (قوله وصح حوز محمد ومستعير) صورته أخدم شخص عبده أو أعاره لزيد مدة معلومة وحازه زيد ثم إن ذلك الشخص وهب عبده المذكور لعمرو فانه يصح حوز زيد الخدم أو المستعير لعمرو اللوهوب له بحيث إذا مات الواهب والعبد فى حوز الخدم أو المستعير قبل أن يقضه اللوهوب له لم تبطل الهبة وانما صح حوزها له لأن كلاهما حازها لنفسه وحوزه لنفسه خروج عن حوز الواهب والخروج عن حوز الواهب يكفى فى حوز اللوهوب وعمل صحة حوز الخدم والمستعير للموهوب له إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس والا فلا انظر بن (قوله أو صاحبها) أى بان لم يفصل بينهما بزمان كثير هذا هو المراد اه عدوى (قوله أشهد) أى الواهب على الهبة أم لا الأولى حذف هذا التعميم وإبداله بقوله رضيا بالحوز للموهوب له أم لا لأن اشهاد الواهب على الهبة شرط فى صحة حوزها للموهوب له كما علمت \* والحاصل أن حوز الخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقا علما بالهبة أم لا تقصد الاخداف والاعارة على الهبة بقليل أو كثير رضيا بالحوز للموهوب له أم لا فاعبرة بقوله لا تخوز للموهوب له بشرط أن يشهد الواهب على الهبة والا لم يصح حوزها له وما ذكره المصنف من الاطلاق هو المعتمد خلافا لبعض شيوخ عبدالحق حيث قيد صحة حوزها له بما إذا علما بالهبة ورضيا بالحوز له ونسبة المواق هذا القيد للمدونة سهومته كما قال طفى لأن المدونة ظاهرها الاطلاق ولا قيد فيها (قوله فلا كلام لوارثه) أى لا فى بطلان الهبة ولا الاخداف ولا الاعارة وحينئذ يبقى العبد تحت يد الخدم بالفتح أو

وظاهر المصنف رجوعه  
لثلاثة وهو ظاهر كلام  
بعضهم أيضا ولا يعول  
عليه بل ذكر بعضهم  
اختصاصه بالهبة فقط  
وظاهره أن الكتابة  
والتدبير لا يعتبران وهو  
كذلك (أولم يعلم) بالبناء  
للمفعول ونائب الفاعل  
قوله (بها) أى بالهبة (إلا  
بعد موته) أى اللوهوب  
له أى أن اللوهوب له  
لم يعلم بها فى حياته ولا  
مات علم وارثه فلا تبطل  
ويأخذها الوارث وكذا  
إن علمها ولم يظهر منه رد  
حتى مات قام وارثه مقامه  
(و) صح (حوز) محمد  
عبداً يهبه عبده لغير من  
أخدمه له (و) حوز  
(مستعير) للموهوب له  
(مطلقا) علما بالهبة أم لا  
خدمت الخدمة أو  
للخدمة على الهبة أو  
صاحبها أشهد على ذلك  
ثم لا يلزم أن الواهب قبل  
بعض زمن الاخداف أو  
بمعاونة فلا كلام لوارثه  
وأما لو خدمت الهبة  
بغير مطلق للموهوب له  
فإن للخدمة

فلا يتأتى للواهب إخدام ولا إعارة (و) صح حوز (موكع) بالفتح لوديمة وهبها مالكة لغيره (إن علم) بالهبة ليكون جائزاً للوهوب له لأن لم يعلم قبل علمه حافظ للواهب وبعده صار حافظاً للوهوب له وغير ابن القاسم لم يشترط علم اللودع بل قال صحة حوزة مطلقاً كالخادم والمستعير ورجح أيضاً فلم يعلم اللودع بالهبة حتى مات الواهب لم تبطل (لا) صح حوز (غاصب) لغيره وهبها مالكة لغيره علم أو لم يعلم قال مالك لأن الغاصب لم يقبضه للوهوب (١٠٥) له ولا أمره الواهب بذلك وقوله

ولا أمره بذلك يفيد أنه لو أمره به لجاز أى إن رضى الغاصب بالخوز للوهوب له وبصير كالودع (و) لا حوز (مرتحن ومستاجر) بالكسر فيهما للوهوب له الاجتناب فان مات الواهب فالرهن لورثته لهم أن يفتكوه وأن يتركوه للمرتحن وكذا البقي. المستاجر والفرق بين المستاجر والمستعير أن الاجارة في نظريه مكافئة مالية فهي لازمة للمستاجر لينت له الرجوع عنها بخلاف العارية فليست لازمة للمستعير فله الرجوع عنها فإذا كان حوزة حوضاً للوهوب له وأيضاً يد المؤجر جائلة في الشيء المستاجر قبض أجره ولما لو وهب الأجرة للوهوب له قيل قبضها من المستاجر صح حوزة المستاجر لعدم جولان يده الواهب كما أشاء له بقوله (إلا أن يوجب المؤجر

للمستعير حتى تتم المدة ثم يأخذه للوهوب له) قوله فلا يتأتى للواهب إخدام ولا إعارة (فان فرض أن الواهب أعار أو استخدم قبل قبض للوهوب الهبة منه صح حوز الخدم والمستعير له كالودع) قوله ان علم بالهبة (أى سواء رضى بحوزة للوهوب له أو لم يرض فلا يشترط إلا علمه فقط كما هو ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم في العتية خلافاً لما في عقب من اشتراط كل من العلم بالهبة والرضا بالخوز في صحة حوز اللودع انظر بين الفرق بين اللودع وبين الخدم والمستعير على ما انتهى عليه للمصنف من الاطلاق فيهما أن الخدم والمستعير حازا لنفسهما ولو قال لا يجوز للوهوب له لم يلتفت لقولها إلا أن يبطل مالها من النافع وهما غير قادرين على ذلك لتقدم قبولهما ولا يقدران على رد ما قبلاه لأنه ابتداء عطية منها للمالك فلا يلزمه قبولها فصار حوزهما معتبراً بمتدأ به والودع لو شاء لقال خذ ما أودعني لا أؤزك لك (قوله لأن لم يعلم) أى لا ان لم يعلم اللودع بالهبة حتى مات الواهب فبطل الهبة ولا يكتفى بمجرد حوز اللودع (قوله فلو لم يعلم الخ) تفريع على القول بصحة حوز اللودع مطلقاً (قوله لا يصح حوز غاصب) أى على الشهور وهو مذهب ابن القاسم في الدونة فإذا مات الواهب قبل خلاصه من الغاصب كان لورثة الواهب (قوله أى ان رضى الغاصب بالخوز للوهوب له) ظاهره صحة الحوز عند أمر الواهب الغاصب بالخوز للوهوب له ورضاه الغاصب بالخوز سواء كان الوهب له حاضراً أو غائباً وهو كذلك اتفاقاً إن كان غائباً وأما إن كان حاضراً رشيداً ففيه خلاف انظره في بن وأما إذا قال الواهب للغاصب لا تدفعها للوهوب له إلا بأذن لم يكن حوزاً اتفاقاً (قوله وبصير كالودع) أى في كفاية حوزة وان كان اللودع لا يشترط فيه الرضا كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله وكذا الشيء المستاجر) أى إذا مات واهبه قبل انقضاء مدة الاجارة فانه يكون لورثته ولا شيء للوهوب له لبطلان الهبة (قوله والفرق بين المستاجر والمستعير) أى حيث قيل بعدم صحة حوز الاول للوهوب له وبصحة حوز الثانى له (قوله بخلاف العارية الخ) ان قلت المرتحن قادر على رد الرهن وإجاء دينه بلا رهن فكان مقتضى ان حوزة يكتفى قلت المرتحن وان كان قادراً على رد الرهن كما ان المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتحن انما قبض للتوثق لنفسه بخلاف المستعير فانه وان قبض لنفسه لكن لا للتوثق ففرق بينهما (قوله ولا ان رجعت الخ) أى ولا يصح حوز للوهوب له ان رجعت الهبة للواهب بعد حوز الوهب له بقرب ، وظاهره سواء كان الهبة غلة أم لا وهو الصواب وتفيد المواق له بما إذا كان لها غلة فقد رده طمى (قوله بمعنى الخ) أى وأما إذا لم يحصل له مانع فلم يوجب له استردادها ليصح حوزها فالتى يبطل في الحقيقة رجوعها للواهب انما هو الخوز فقط (قوله أو أرفق بها) بالبناء للفاعل كالفضل الذى قبله لان في كل منهما ضمير مستتر عائداً على الوهب له كما أشار له الشارح (قوله قرب الخ) تنازعه كل من أجرها وأرفق بها (قوله وحصل مانع) أى للواهب قبل رجوعها للوهوب له (قوله في الصورتين) أى صورة الاجارة والارفاق (قوله فان تلك الحيابة) أى الحاصلة

(١٤ - دسوقى - ج) (الاجارة) أى الاجرة قبل قبضها وأما لو وهبها بعد قبضها من المستاجر فلا يكون حوز المستاجر حوزاً للوهوب له (ولا إن رجعت) الهبة (إليه) أى إلى واهبها (بعده) أى بعد حوزها للوهوب له (بقرب) من حوزم بأن يكون الرجوع قبل سنة فلا تصح الهبة بل تبطل بمعنى أنه لو حصل للواهب مانع قبل رجوعها للوهوب له لم يقض له بأخذه بل بعده ، ثم بين رجوعها له بقوله (بأن أجرها) الوهب له لواهبها (أو أرفق بها) أى أعطاها لواهبها على وجه الرفق كالعارية والعمرى والاخدام قرب حوزها وحصل مانع في الصورتين فان تلك الحيابة تصير كالعدم ويبطل حقها وأما إذا لم يحصل مانع

فلا تبطل وبأخذها من  
 الواهب جبراً عليه ويتم  
 الهبة وذكر مفهوم قرب  
 بقوله ( بخلاف رجوعها  
 له بما ذكر بعد مضي سنة )  
 من حوزها فلا تبطل كان  
 لها غلة أم لا لطول مدة  
 الحيازة ( أو رجوع الواهب  
 لدار مثلاً وهبها ) غنياً  
 من الموهوب له بعد  
 حوزها بأن وجد الدار  
 خالية فسكنها ولم يعلم  
 الموهوب له بذلك ( أو )  
 رجوع الواهب ( ضيفاً ) أو  
 زائراً للموهوب له  
 ( فإت ) أو اهب في الدار  
 للموهوبة فلا تبطل الهبة  
 في جميع متقدم رجوع عن  
 قرب أو بعد ( و ) صح  
 ( هبة ) أحد الزوجين  
 للآخر متاعاً ) وإن لم  
 ترفع يد الواهب عنه  
 للضرورة والسرادق فيشمل  
 ما عدا دار السكنى فيشمل  
 الخادم وغيره وأما دار  
 السكنى ففيها تفصيل أشار  
 به بقوله ( و ) صحت ( هبة  
 زوجة دار سكنها  
 لزوجها لا العكس )  
 وهو هبة الزوج دار سكنه  
 لزوجته فلا يصح لعدم  
 الحوز لأن السكنى للرجل  
 لا للمرأة فلها تبع له  
 وعطف على قوله لا العكس  
 قوله

من الموهوب له أولاً ( قوله ) وبأخذها من الواهب جبراً عليه ( أى لأجل أن يصح حوزة وتتم له  
 الهبة ( قوله ) بخلاف رجوعها له ( أى للواهب وقوله بما ذكرنا بإجارة أو إرفاق ( قوله ) بعد مضي سنة  
 من حوزها فلا تبطل ( أى إذا حصل للواهب مانع قبل رجوعها للموهوب له ، وما ذكره من عدم  
 البطلان مقيد بما إذا كانت الهبة لقبر محجوره وأما الهبة لمحجوره فتبطل برجوعها للواهب مطلقاً  
 ولو بعد عام كما قال ابن المواز وهذه الطريقة ارتضاها ابن رشد ، وطريقة غيره أن المحجور وغيره سواء  
 في عدم البطلان في الرجوع بعد عام ، وعلى هذه الطريقة عول التيطي وبه أفق ابن لبونها جرى العمل  
 انظر للواقاه بن ، واعلم ان مثل الهبة الصدقة في القسمين المذكورين أى رجوعهما عن قرب أو  
 بعد وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للراهن ولو بعد سنة من حوزة وأما الوقف ان كان له غلة  
 فإنه يبطل برجوعه لاواقف إن عاد له عن قرب لا عن بعد كالهبة والصدقة فإن لم يكن له غلة كالكتب  
 فإنه لا يبطل وقف ما عاد له بعد صرفه ولو عن قرب وأما إذا استمرت يده ولم يصرفه حتى حصل  
 النافع فإنه يبطل وقفه وقد مر ذلك ( قوله ) فلا تبطل ( أى إذا حصل للواهب مانع قبل رجوعها  
 للموهوب له ( قوله ) أو رجوع غنياً من الموهوب له ( الواقع في كلامهم غنياً عند الموهوب له لانه قفى  
 الواق عن ابن المواز وإذا حاز الممطى الدار وسكن ثم استضافه العطف فاضافه أو مرض عنده حتى  
 مات أو اختفى عنده حتى مات فلا يضر ذلك العطية اه وهكذا في كلام ابن شاس وغيره أيضاً  
 وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول عنده بدل قوله من الموهوب له اه بن وقد يقال إن الشارح أشار  
 الى أنه لا فرق وأن واقع في كلامهم غير متعين فتأمل ( قوله ) أضيفاً أو زائراً ( الزائر هو القاصد  
 للثواب وأما الضيف فهو من نزل عندك لضيق وقت أو جوع فليس قاصداً لك ابتداء بخلاف الزائر  
 ( قوله ) وصح هبة أحد الزوجين للآخر ( أشار الشارح بتقدير صح الى أن قوله وهبة أحد الزوجين  
 مرفوع عطف على فاعل صح وقوله متاعاً أى من متاع البيت كالفرش والنحاس والخادم ( قوله ) وإن لم  
 ترفع يد الواهب عنه ( أى بشرط اشهادها عليها وحاصله أن هبة أحد الزوجين للآخر شيئاً من متاع  
 البيت لا تقتصر لحيازة حتى أشهد الواهب على الهبة وحصل المانع وهى في حوزة لم يضر وأما هبة  
 أحدهما للآخر شيئاً غير متاع البيت كبيع الدراج والدرام والعقار غير دار السكنى فلا بد فيها من  
 الحيازة كما في بن وهب الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها وألحق الجزيرى الحيوان ببيع الخدمة  
 وألحق أيضاً بالزوجين الاب يهب لابنه الصغير والأم كذلك فلا يقتصر لحيازة حتى أشهد على الهبة  
 وحصل المانع وهى في حوزة فلا يضر وكذلك ألحق بالزوجين هبة أم الولد لسيدها وهبتها لها فإذا وهب  
 أحدهما للآخر متاعاً من متاع البيت فلا يقتصر لحوز ( قوله ) فيشمل الخادم وغيره ( أى كالفرش  
 والنحاس والحيوان والياب فاذا وهب أحدهما لصاحبه شيئاً من ذلك وأشهد على الهبة ومات الواهب  
 ولم يحصل حوز كانت الهبة صحيحة وفي قول الشارح والمراد بالمتع ما عدا دار السكنى فيشمل الخادم  
 وغيره نظراً لأن هذا شمل الدرام والدينانير وبيع الدراج والعقار غير دار السكنى وهو غير صحيح كما  
 علمت ( قوله ) وصحت هبة زوجة دار سكنها لزوجها ( أى أو لبنه ولو استمرت ساكنة فيها حتى  
 ماتت إذا أشهدت ولو شرطت عليه أن لا يخرجها منها وأن لا يبيعها فقال ابن رشد في نوازل أصبغ  
 من النعية لا يجوز ذلك ولا يكون سكنها معها فيها حيازة له اه وبهذا بردها ذكره عجم من صحة الهبة  
 بالشرط المذكور اه بن ( قوله ) لا العكس ( وهو هبة الزوج لزوجته دار سكنه فلا يصح إذا استمر  
 ساكنة فيها معها حتى مات وهذا إذا كانت الهبة مجردة عن شائبة المعاوضة وأما لو اتزمت الزوج لزوجته  
 النصرانية إن أسلمت فالدار الساكن فيها معها تكون لها فأسلمت ففى لها ولو مات قبل الحوز لأن  
 ذلك معاوضة قاله ابن حبيب عن ابن الماجشون وعيسى عن ابن القاسم وابن أى حازم في المدونة  
 ورجحه ابن رشد وابن الحاج وقال مطرف لا بد من الحوز لأن ذلك عطية قاله ح في التزاماته

(ولا إن بقيت) الهبة (عنده) أي عندواهبها حتى حصل مانع من موت أو إحاطة (٧٠) من أو غير ذلك فبطل لعدم الحوز

وهذا معلوم بما قدمه، أعاده  
ليرتب عليه قوله (إلا) أن  
يهب ولي من أب أو وصي  
أو مقدم قاض (لمحجوره)  
الصغير أو السفیه أو  
المجنون فلا تبطل إن  
بقيت عنده حتى حصل  
المانع لأنه الذي يحوز  
له حيث أشهد على الهبة  
وإن لم يحضرها لهم ولا  
عائنها الحيازة ولا صرف  
الغلة له على المعتمد الذي  
جرى به العمل (إلا) أن  
يهب له (مالا يعرف  
بعينه) من معدود أو  
موزون أو مكبل أو كميد  
من عبيد أو دار من دور  
ونحو لؤلؤ وزبرجد فلا  
تصح هبته وحيازته  
لمحجوره (ولو ختم عليه)  
مع بقائه عنده ولا بد من  
إخراجه عنه قبل المانع (و)  
إلا (دار مكناه) لا تصح  
هبته لمحجوره إذا استمر  
ساكناً بها حتى مات (إلا)  
أن يسكن (الواهب)  
(أقلها وبكرى له) أي  
لمحجوره (الأكثر) منها  
فتصح الهبة في جميعها فتكون  
كلها للمحجور (وإن  
سكن النصف) منها أو كرى  
للمحجور النصف الآخر  
(بطل) النصف الذي

(قوله ولا إن بقيت الهبة) بمعنى الشيء الموهوب (قوله فبطل لعدم الحوز) أي إذا لم يعلم الموهوب له  
بها أو علم بها ولم يجد في طلبها حتى حصل المانع أما إن جد فلا بطلان كما مر (قوله إلا للمحجوره) هذا  
استثناء من محذوف أي ولا إن بقيت عنده بالنسبة لكل شخص موهوب له إلا للمحجوره (قوله حتى  
حصل المانع) أي قبل رشد المحجور (قوله لأنه الذي يحوز له) علة لعدم البطلان وقوله حيث  
أشهد على الهبة شرط في عدم البطلان (قوله وإن لم يحضرها لهم) أي وإن لم يحضر الولي الهبة للشهود  
فحق ذل الولي للشهود أشهدوا أنني وهبت كذا لمحجوري كفي سواء أحضره لهم ليشهدوا على عينه أم لا  
فلا يشترط إحضاره لهم ولا معايتهم لحوز الولي لهم (قوله ولا صرف الغلة له) عطف على المعنى أي لا  
يشترط إحضارها ولا معايتهم للحيازة ولا صرف الغلة له (قوله على المعتمد الذي جرى به العمل)  
مقابله إن عدم البطلان مقيد بصرف الولي الغلة في مصالح المحجور عليه فإن كان يصرفها في مصالح نفسه  
بطلت فالهبة كالحبس لافرق بينهما في هذا وهذا القول المقابل هو الذي رجحه ابن سلدون وابن رحال  
في حاشية التحفة كما في بن واعلم إن الولي إذا وهب لمحجوره فانه يحوز له إلى أن يبلغ رشيداً فإذا بلغ  
رشيداً حاز لنفسه فإذا بلغ رشيداً ولم يحز لنفسه وحصل مانع الواهب بطلت إلا أن بلغ سفياً أو حصل  
المانع وهو صغير فإن جهل الحال ولم يدرك بل بلغ رشيداً أو سفياً والحال أن الواهب حصل له المانع  
بعد البلوغ فقولان والمعتمد أنه يحمل على السفه وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم إن الرشد لا يثبت إلا  
ببينة فيحمل على السفه عند جهل الحال (قوله إلا أن يهب له) أي إلا أن يهب الولي للمحجوره وقول  
المصنف إلا مالا يعرف النخ استثناء من محذوف بعد السكتي قبله وهو قوله إلا للمحجوره أي فيحوز  
له كل شيء إلا مالا يعرف بعينه (قوله من معدود أو موزون أو مكبل) أي سواء كان طاماً أو غيره  
ككتاب (قوله أو كميد من عبيد النخ) فإذا قال وهبت لمحجوري عبداً من عبيدي أو داراً من دوري  
أو بقرة من بقرى واستمروا ضاعاً يده على ذلك حتى مات ولم يعينها بطلت (قوله ولا بد من إخراجه  
عنه قبل المانع) أي لا بد في صحة الهبة من إخراجه عند أجنبي قبل المانع فإذا جمعه عند أجنبي  
قبل المانع صححت الهبة سواء أخرجه غير مخدوم عليه أو مخدوماً عليه خلافاً لظاهر عبق  
حيث قال بخلاف ختمه عليه وتخويله لأجنبي قبل موته فإنها تصح فانه يقتضي اشتراط  
الحتم إذا أخرجه لأجنبي فتأمل (قوله وإلا دار سكناه) أي إذا سكنها كلها فقوله إلا أن يسكن النخ  
استثناء منقطع كذا قيل وفيه نظر بل هو متصل لانت السكتي منه عام تناول ثم انه  
لامفهوم له لقوله دار سكناه بل المراد انه سكن تلك الدار بعد الهبة إلى أن حصل المانع سواء كانت  
معروفة له بالسكنى قبل الهبة أم لا، والحاصل أن ظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار  
السكنى وليس كذلك بل هو جار في هبة الدار مطلقاً بل وكذا الثياب بلبسها أو بعضها وكذا مالا  
يعرف بعينه الذي حازه عند غيره إذا أخرج بعضه وبقي ذلك في يده قاله في البيان اه بن (قوله إذا  
استمر ساكناً بها حتى مات) أي أو عطلها عن السكنى مع وجود أكثر (قوله خلافاً لظاهر  
المصنف) أي يقتضي أن الاخلاء من شواغل الواهب من غير إكراه ليس بمنزلة إكراهه للمحجور  
عليه والحاصل أن قول المصنف ودار سكناه عطف على مالا يعرف بعينه فظاهره أن دار السكنى لا بد  
من إخراجها من يده ليد أجنبي يحوزها مثل مالا يعرف بعينه وهو غير صحيح بل المدار على إخلائها  
من شواغله ومعاينة البينة لها كذلك سواء بقيت تحت يده أو أكرهاها أو دفعها لأجنبي يحوزها كما  
لنيطي والجزري وابن عرفة ونحوه للباقي في وثائقه فتحصل أن دار السكنى تفرق من غيرها

سكنه (فقط) وصح النصف الذي أكرهه ثم الراجح الذي يفيد ان العبرة باخلاء النصف الذي لم يسكنه من شواغل الواهب  
وإن لم يكره للمحجور خلافاً لظاهر المصنف (و) إن سكن (الأكثر) وأكرى له الأقل (بطل الجميع) وموضوع تفصيله في المحجور

ولو بلغ رشيداً ولم يحز بعد رشده وأما الوهب دار سكناه لولده الرشيد فلما حازه الواد ولو قل صح وما لا فلا كالأجنبي والوقف كالمبة والصدقة يجري فيه الفصيل المذكور (وجازت العمري) وهي كما قال ابن عرفة تملك منفعة حياة المعطى بغير عوض إنشاءً، فخرج تملك الذات بموض وبغيره (١٠٨) وخرج بقوله حياة المعطى أى يفتح الطاء الوقف المؤبد وكذا المؤقت بأجل

معلوم نعم يرد عليه الوقف على زبد مدة حياته وخرج بقوله بغير عوض ما إذا كانت بموض فاجارة فاسدة ويقوله إنشاء الحكم باستحقاقها وقوله المعطى بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حياة المعطى بالكسر لا تكون عمري حقيقة وإن جازت أيضاً كعمر زيد الأجنبي منهما وإنما كانت حقيقة في حياة المعطى بالفتح لانها التي ينصرف لها الاسم عند الاطلاق فلو قال أعمرتك أو أعمرت زيدا داري حمل على عمر المعطى بالفتح وحكمها النذب وعبر بالجواز لثاني له الاخراج الآتي في قوله لا الرقي ولا يشترط فيها لفظ الاعمار بل مادل على تملك المنفعة في عقار أو غيره مدة عمر المعطى كما اشار له بالكف في قوله (كأعمرتك) داري أو ضيق أو فرس أو سلاح أو أسكتك أو أعطيت ومعه فانه ينصرف حياة المعمر بالفتح لكن في نحو أعطيت لأبد من قرينة

في هبة الولي لمجوره فان دار السكنى لأبد فيها من اخلاء الولي لها من شواغله ومعاينة البيئة لتخليتها سواء أكرها أم لا ومثلها للديوس وأما غير دار السكنى والملبوس فيكفي الاشهاد بالصدقة أو الهبة وإن لم تمان البيئة الحيازة فالاشهاد بالصدقة يغني عن الحيازة فيما لا يسكنه الولي ولا يلبسه (قوله ولو بلغ رشيداً ولم يحز بعد رشده) هذا يقتضى أنه بعد رشده لا يحتاج الى أن يحوز لنفسه وإن حوز الأب له الحاصل في صفه كاف وليس كذلك بل إذا بلغ رشيداً لأب من إنشاء الحوز لنفسه فان لم يحز لنفسه وحصل للمانع لولي بطلت فالأولى للشارح أن يحذف قوله رشيداً ولم يحز بعد رشده انظر بن (قوله فما حازه الولد ولو قل صح وما لا فلا) أى ومالم يحزه الولد بل سكنه الأب فلا يصح قال بن وفيه نظر فان الذي في ابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق أنه ان سكن الأب الاقل صح جميعها ولو كان الولد كبيراً وإن سكن الأكثر بطل الجميع إن كان الولد صغيراً وبطل ما سكنه فقط إن كان الولد كبيراً والحاصل أنه إن سكن جميعها بطل الجميع كان الولد كبيراً أو صغيراً وإن أخلاها كلها من شواغله أو سكن أقلها صح جميعها كان الولد كبيراً أو صغيراً وإن سكن الأكثر بطل الجميع ان كان الولد صغيراً وبطل ما سكنه فقط إن كان كبيراً فهذا القسم هو محل افتراق الكبير من الصغير خلافاً للشارح (قوله وكذا المؤقت بأجل معلوم) إنما خرج هذا لانه ليس وقتاً بحياة المعطى بالفتح (قوله فاجارة فاسدة) أى لتقيدها بأجل مجرول وهو حياة المعطى بالفتح (قوله الحكم باستحقاقها) أى العمري لانه ليس إنشاء واحداً لتمليك المنفعة بل تجديده له (قوله لا تكون عمري حقيقة) أى اصطلاحاً بل عمري مجازاً أى وكذا يقتضى أنها إذا لم تقيد بالعمر بل بمدة كالى قدوم زيد مثلاً لا تكون عمري حقيقة وإن جازت وهو كذلك (قوله عند الاطلاق) أى عند عدم التقييد بحياته أو حياة غيره (قوله بل مادل على تملك المنفعة) أى كأسكتك ونحوه من الالفاظ الدالة على تملك المنفعة كوهبتك سكنها أو استغلاها عمرك (قوله في عقار أو غيره) أى كتاب وحلى وصلاح وحيوان قل في كتاب الهبات من المدونة قيل فان أعمرتوباً أو حلياً قال لم أسمع من مالك في الثياب شيئاً وأما الحلى فأراه بمنزلة الدار وفيها في كتاب العارية ولم أسمع في الثياب شيئاً وهي عندي على ما عارها عليه من الشرط أبو الحسن يريدانه إذا بقي من الثوب شيء بعد موت المعمر رد وإن لم يبق منه شيء فلا شيء لربه اه بن (قوله لا بد من قرينة تدل على الاعمار) أى كأعطيتك سكنى داري أو غلها مدة عمرك أو عمري (قوله فيصدق كلامه بثلاث صور) الا انه اذا أعمره ووارثه معاً فلا يستحق الوارث الا بعد موته كوقف عليك وولدتك على قول مالك حيث كان الوالد أحوج ولكن المعمول به في الوقف قول القبرة وهو مساواة الولد للوالد ولو كان أحوج ولعل الفرق بين العمري لا تكون للوارث إلا بعد موت المورث وبين الوقف حيث سوى فيه بين الولد والوالد على قول القبرة أن مداول العمري العمر فكانه انما أعمر الوارث بعد موت مورثه وأما إذا أعمره فقط أو أعمر وارثه فقط فان المعمول يستحق المنفعة حالا واعلم أن العمري كالهبة في الحوز بمعنى أن حوزها قبل المانع شرط في تمامها فتأزم بالقول ويجوز للعمري بالكسر على دفها للعمري ليحوزها فان حصل المانع للعمري بالكسر قبل أن يحوزها المعمول بالفتح بطلت إن لم يحصل من المعمول بالفتح جد في طلبها قبل المانع (قوله ورجعت للعمري أو وارثه إن مات) ولو حرث المعمول

تدل على الاعمار وإلا كانت هبة (أو) أعمرت (وارثك) أو أعمرتك ووارثك فأمانة خلو يجوز معها الجمع فيصدق بالفتح كلامه بثلاث صور (وَرَجَعْتَ) العمري بمعنى الشيء العمر إذا مات المعمول بالفتح ملكاً (للمعمر) بالكسر (أو) وارثه (ان مات والمراد وارثه يوم موت المعمول بالكسر لا وارثه يوم المرجوع فلو مات من أخ حر مسلم وولد كافراً أو رقيقاً ثم اسلم الولد أو تحرر ثم مات المعمول بالفتح رجعت للأخ لانه الوارث يوم موت المعمول بالكسر لا للابن لانه إنما اتصف بصفة الارث يوم للرجع وهو لا يعتبر

وشبه في الرجوع ملكا وإن اختلف الرجوع له في المشبه والمثبه به فقال ( كحبس عليكما ) أى كقول حبس لرجلين هذا الشيء حبس عليكما (وهو لآخر كما ) فهو حبس عليهما مادام حيين. ما فإذا مات أحدهما رجعت للآخر (ملكاً) يصنع فيها ما يشاء من بيع وغيره وأما لو قال حبس عليكما فقط فإنه يرجع للآخر حبساً فإذا مات الآخر رجعت مراجع (١٠٩) الاحباس وقيل يرجع للملك لا حبس

أو وارثه وهو الراجح للوافق لما قدمه المصنف في الوقف بقوله ملكا معمول لرجعت مقدراً كما علمت وقال ابن غازي هو حال من فاعل رجعت للذكور وهو راجع للمستلثين أى يرجع ملكا للعمور أو رتبة في الأولى وترجع ملكا لآخر منهما في الثانية لكنه خلاف قاعدة الأغلبية من رجوع القيد لما بعد الكاف وفي بعض النسخ ملك بالرفع وهو خبر مبتدأ محذوف أى وهو أى الراجح في المستلثين ملك (لا الرتبة) بضم الراء وسكون القاف وبالباء الواحدة فلا تجوز في حبس ولا ملك وهى من الرابة كأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه وأفاد المصنف تفسيرها بالمثل بقوله ( كذوى دارين ) أو عبيد أو دار وعبد (قالا) أى قال كل منهما لصاحبه في عقد واحد (إن مت قبل فهم) أى دواك ودارى (لى وإلا) بأن مت قبلك (فلك) ولا يخفى أن دار كل ملك له فالمراد إن مت قبلى فدارك

بالفتح أرضاً أعمرت له ومات أخذها ربها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لهم بمحرثها تلك السنة وأخذ منهم أجرة مثلها فإن مات للعمر بالفتح وبها زرع وفات الإبان فلورثته الزرع الموجود ولا كراء عليهم لأن مورثهم زرع بوجه جائز (قوله رجع مراجع الاحباس) أى لأقرب قراء عصة الحبس ولأقرب امرأة لو رحلت عصبته (قوله وهو الراجح الخ) فيه أن الراجح هو الأول لأنه قول المصريين وابن القاسم وأشهب منهم بقى ما لو قال حبس عليكما حياتكما وهو لآخر كما وحكمها كالمسئلة الثانية فرجع إذا مات الأول للثاني حبساً فإذا مات الثاني فهل ترجع مراجع الاحباس أو ترجع ملكا للمحبس إن كان حياً أو لوارثه قولان \* والحاصل أن الصور ثلاث الأولى صورة المصنف وهى حبس عليكما وهو لآخر كما الثانية حبس عليكما وبسقط قوله وهو لآخر كما الثانية حبس عليكما حياتكما وهو لآخر كما ففي الأولى إذا مات أحدهما رجعت للثاني ملكاً وفي كل من الثانية والثالثة إذا مات الأول رجعت للثاني حبساً فإذا مات الثاني فهل ترجع مراجع الاحباس أو ترجع ملكا للمحبس قولان وهما منصوصان في الثانية ومخرجان في الثالثة (قوله معمول لرجعت) أى على أنه مفعول مطلق أى رجعت رجوع ملك لا مفعول به لأن رجوع لازم وقوله معمول لرجعت أى وليس من كلام المحبس (قوله حال من فاعل رجعت) فيه أن ملكاً مصدر منكر ومجى المصدر المنكر حالاً مقصور على السماع ويؤول هنا باسم المفعول أى رجعت في حال كونها ملوكة (قوله وهو راجع للمستلثين) فيه أن فاعل رجع المذكور ضمير عائذ على الحرى وحينئذ فيكون قوله ملكاً راجعاً للأولى فقط فلعل الأولى جعله حالاً من الراجح في المستلثين للدلول عليه برجع المذكور والقدر الذى اقتضاه التشبيه (قوله فلا تجوز في حبس ولا ملك) بأن يقول كل لصاحبه إن مت فدارى ملك لك أو حبس عليك (قوله في عقد واحد) أشار وأشار بذلك إلى أن محل المنع إذا وقع ماذكر من القولين في عقد واحد أى بأن وقع أحدهما بفور الآخر ودخلا على ذلك كما هو ظاهر المصنف وأما لو قال أحدهما لصاحبه ذلك ثم قال الآخر مثل الأول فهو جائز إذ لا تهمة فيه حيث لم يدخلا عليه ويكون هذا وصية (قوله إن دار كل) أى دار كل متسكك (قوله فالمراد الخ) أى فهو من النوع السمي في البديع بالجمع والتفريق كقوله تعالى « وقالوا كدونا هوداً أو نصارى » أى قالت اليهود للنصارى كونا هوداً مثلاً وقالت النصارى لليهود كونا نصارى مثلاً (قوله إلى المخاطرة) أى الفرر إذ لا يدري أيهما يموت قبل الآخر (قوله إلا بعد الموت) أى بعد موت أحدهما وقوله رجعت أى دار من مات لوارثه ولا تكون المراقب الحى (قوله كهيئة نخل) أى سواء كانت الهبة من الآن أو اتفاقاً على أنها تكون بعد الاجل الذى يقبض الواهب ثمرتها فيه والعلاج فيه على السهوب له (قوله واستثناء ثمرتها) أى كلفها أو بعضها لوجود علة النسخ فيها كما قاله بن خلافة لعق حيث قال بالجواز إذا استثنى بعضها (قوله فلا مفهوم للجمع) وذلك لوجود علة المنع وهى المخاطرة أى الفرر في استثناء الثمرة سنة واحدة وقوله على الأصح أى خلافاً لبساطى حيث قال بالجواز فيما دون الجمع ونسب ذلك لظاهر الروايات قاله شيخنا العدوى

لى مضمومة لدارى وإن مت قبلك فدارى لك مضمومة لدارك وإنما منع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف إلى المخاطرة فإن وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسخ وإن لم يطالع عليه إلا بعد الموت رجعت لوارثه ملكاً ولا ترجع مراجع الاحباس لفساد العقد به في المنع قوله (كهيئة نخل) لشخص (واستثناء ثمرتها) أى استثنى الواهب ثمرتها (سنتين) معلومة أو سنة فلا مفهوم للجمع على الأصح

(و) الحال أن الواهب شرط أن يكون (السقي) في تلك المدة (على الموهوب له) وعلة المنع الجهل بعوض السقي إذا يدرى ما يصير إليه النخل بعد تلك الأعوام في نظيره فان وقع واطاع على ذلك قبل التغير فسخ وردت النخل بثمرتها لربها ورجع الموهوب له بقيمة سقيه وعلاجه وإن فانت (١١٠) تغير ملكها الموهوب له بقيمتها يوم وضع يده عليها ورجع على الواهب بمثل ما أكل

من الثمر إن عرف وإلا بقيمته (أو) دفع (فرس لمن يغزو) عليها (سنتين) أو سنة (و) شرط أنه (ينفق عليه المدفوع له) في تلك المدة من عنده (و) لا يبيعه (بعد الأجل) يعني وشرط عليه أيضا أنه لا يتصرف فيه تصرف المسالك من بيع وهبة ونحوهما حتى يفرغ الأجل المذكور فلا يجوز لما فيه من التجبر عليه ولأنه باع الفرس بالنفقة عليه تلك السنين ولا يدرى هل يسلم الفرس إلى ذلك الأجل أم لا فتذهب النفقة باطلا فهو غرر ومخاطرة (وللأب) فقط لا الجد (اعتصارها) أي الهبة (من) ولده (الحر الذكور) والأنثى صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا أي أخذها منه جبرا بلا عوض ولو حازها الابن بأن يقول رجعت فيها وهبته له أو أخذتها أو اعتصرتها فلا يشترط لفظ الاعتصار على الأظهر لعدم معرفة العامة له غالبا وليس في الحديث ما يدل على شرط لفظ الاعتصار (كأم) لها الاعتصار لما وهبته لولدها

(قوله والسقي على الموهوب له) أي سواء كان السقي بماء الموهوب له أو بماء الواهب لوجود علة المنع فيها كما قال شيخنا العدوي لأن علاج السقي ينزل منزلة المعاوضة خلافا لما في عقب من أنه إذا كان السقي على الموهوب له بماء الواهب فانه يجوز (قوله بعوض السقي) أي وهو أن نخل فسقيه خرج من خارج المعاوضة بالنخل (قوله في نظير) أي الكائن في نظير سقيه فهو صفة للنخل (قوله واطلع على ذلك) أي بعد أن قبض الموهوب له وقوله قبل التغير أي قبل تغير النخل سواء مضت سنتين الاستثناء كلها أو بعضها (قوله وردت النخل بثمرتها) أي مع ثمرتها حيث قبض الموهوب له الثمرة لمضى مدة الاستثناء كالأ أو بعضا (قوله يوم وضع يده عليها) أي فصار تفرقه من السقي والعلاج في ملكه حيث ملكها من يوم وضع يده عليها (قوله أو دفع فرس الخ) لا مفهوم لفرس ولا لقوله لمن يغزو عليها بل كذلك دفع فرس لمن يطحن عليها أو حمار لمن يركب عليه أو ثور لمن يحرق عليه مثلا (قوله وشرط أنه الخ) أي فكانه جعل الثمن النفقة عليها تلك المدة (قوله في تلك المدة) أي وتكون له بعد الأجل فليس التملك من الآن وإنما اتفاق الآن على أنه يكون بعد الأجل (قوله ولا يبيعه بعد الأجل) أي وشرط عليه أنه لا يبيعه إلا بعد الأجل لكونه لا يملكه بالهبة إلا بعد الأجل وقد اعترض البساطي على المصنف بما حاصله أنه قد أدخل بشرط وهو أن يشترط عليه أن لا يملكها إلا بعد الأجل وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه قد أدخل بهذا الشرط لأن من لوازم الملك البيع وهو قد شرط عليه أن لا يبيع إلا بعد الأجل فيفيد هذا أن اشتراط التملك إنما هو بعد الأجل لأن البيع الذي هو لازم من قبل الأجل فينتفي ملزومه وهو الملك قال عقب وينبغي أنه إذا أسقط قوله ولا يبيعه الخ أنه يصح (قوله يعني وشرط عليه أيضا الخ) أشار بهذا إلى أنه لا مفهوم لقوله ولا يبيعه (قوله باطلا) أي ذهبا باطلا (قوله فهو غرر) قل أبو الحسن قولا عن عبدالحق أنه إذا اطلع على ذلك قبل حلول الأجل فالدافع بالخيار إن شاء أمضى عطيته بلا شرط وإن شاء ارتجعه فرسه وغرم ما أنفق عليه وإن لم يعلم بذلك حتى مضى الأجل فإن لم يتغير الفرس بحالة سوق فأعلى فسخ البيع لأنه الآن صار يبيعا فاسدا فيفسخ ويغرم رب الفرس ما أنفق عليه فإن فات بشيء من وجوه القوت غرم القابض قيمة الفرس حين حل الأجل ويرجع على الدافع بما أنفق عليه (قوله ومخاطرة) عطف مرادف (قوله فلا يشترط لفظ الاعتصار) أي كما في قل بن عن ابن عرفة وعن ابن رشد في البيان (قوله على الأظهر) أي خلافا لما في عقب من اشتراطه وقد رده بن (قوله وليس في الحديث الخ) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد (قوله بشروط الآتية) المراد بالجمع ما فوق الواحد لأن اعتصارها مشروط بشرطين أن يكون الولد الموهوب له كبيرا أو صغيرا ذاب وأن لا تريد بهبتها أبواب الآخرة (قوله من ولده فقط) هذا يعني عنه قوله أي الأب فقط لأن الأب لا يكون الأولاد (قوله دون الصدقة والحبس) في بن عن المدونة أن الحبس إذا كان بمعنى الصدقة بأن أريد به وجه الله لم يقتصر وإن كان بمعنى الهبة بأن أريد به وجه المعطى جاز اعتصاره وأن العمرى يجوز اعتصارها مطلقا أي سواء ضرب لها أجل أم لا كان الأجل قريبا أو بعيدا (قوله صغيرا) قدر الموصوف صغيرا لا ولدا لأجل قوله ولو تيم (قوله لا يتبا) أي لا إن وهبت يتبا حين هبتها (قوله فليس لها الاعتصار منه) أي ولو بلغ لانه

بشروطه الآتية وقوله (فقط) راجع لجميع ما قبله أي للأب فقط دون الجد من ولده فقط دون غيره حيث الهبة فقط أي المدلول عليها بالضمير دون الصدقة والحبس كأم فقط دون الجدة والحالة والاخت لكن محل جواز اعتصار الأم حيث (وهبت) صغيرا (ذا أب) لا يتبا فليس لها الاعتصار منه وسواء كان الابن والأب معسرين أو موسرين أو أحدهما



(وإن كان الأب مجنونا) جنونا، طبقا لما يمنع جنونه الاعتصار (ولتيميم) الولد به هبتها له في حياته عليه فلها الاعتصار بعد موت أبيه (على المختار) لأنها لم تكن بمعنى الصدقة حين الهبة لوجود أبيه وأما الوهبة ولدها (١١١) الكبير كان لها الاعتصار مطلقا ثم إن

حيث كان يتيم حين الهبة فتمتلك الهبة كالصدقة (قوله) وإن كان الأب مجنونا جنونا مطبقا (أي حين الهبة وأولى إذا جن بعدها قال عبيد بن ربيعة) وانظر لو جن الأب بعد هبته لولده هل لوليه الاعتصار أم لا والظاهر الأول لأن ولية بمنزلة (قوله) ولتيميم رد بلو قول محمد أنه إذا نكح الولد بعد هبتها له في حياته أبيه فليس لها الاعتصار بعد موت الأب (قوله) فلها الاعتصار أي منه ولو بعد بلوغه (قوله) مطلقا أي - واه كان له أب أم لا وحاصل فقه المسئلة أن الأم إذا وهبت لولدها فان كان وقت الهبة كبيرا كان لها الاعتصار سواء كان الولد أب وقت الهبة أم لا وإن كان الولد وقت الهبة صغيرا كان لها الاعتصار إن كان له أب وقت الهبة سواء كان ذلك الأب عاقلا أو مجنونا موسرا أو مسفرا فان تيميم الولد الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظرا إلى أنه وقت الهبة غير يتيم أو ليس لها الاعتصار نظرا إلى أنه حال الاعتصار قولان وإن كان الولد الصغير حين الهبة لأب له فليس لها الاعتصار قول واحد ولو بعد بلوغه (قوله) والظاهر المدونة أي ومخالفا لظاهر المدونة وحيث فلا يقول عليه ويتوجه على المصنف اعتراض الأول أنه ما كان ينبغي له ترك ظاهر المدونة بالآخمي الثاني أن المطابق لاصطلاح التعبير بصيغة الفعل إذ قوله في الخطبة لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره من نفسه صادق بما إذا كان هناك قول يقابل اختياره أم لا لكن في بن عن أبي الحسن المدونة تحت الأمرين وأن ظاهرها مع الآخمي فلما كان مختاره ظاهرها لم يكن من عند نفسه فاندفع الاعتراض ونص المدونة وللام أن تعتصر ما وهبت أو انحلت لولدها الصغير في حياة الأب أو لولدها الكبير الخ أبو الحسن انظر قولها في حياة أبيه ما العامل فيه هل قوله تعتصر أو وهبت فان كان العامل فيه تعتصر فيكون كقول محمد وإن كان العامل وهبت فنلما اختاره الآخمي فيخرج القولان منها ولا شك أن ظاهرها هو التعاق بأقرب العاملين وهو الثاني اه بن (قوله) لكن جاريا على المذهب (أي من أنه إذا طرأ له التيمم فلا اعتصار لها (قوله) وكذا إن أريد الصلة والحنان) أي وكذا إذا أراد الأب أو الأم بالهبة الصلة والحنان على ولدها فلا اعتصار لهما فإرادة الصلة والحنان تمنع من اعتصارها وأما الإشهاد على الهبة فلا يكون مانعا من اعتصارها خلافا لما في خشي وعبيد فانظر من أين أتيا به انظر بن (قوله) كصدقة الخ (فيه) أن ما أريد به ثواب الآخرة من هبة ونحوها صدقة وحيث في كلام المصنف تشبيه الشيء بنفسه وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن المصنف شبه بالصدقة التي وقت بلفظ الهبة ومأمورها الصدقة الواقعة بغير لفظ الهبة بل بلفظها (قوله) فان شرط أنه يرجع فباعتدق به على ولده الخ (أي) فان شرط الأب أو الأم الرجوع في صدقتها على ولدها فانه يعمل بالشرط وأما لو تصدق شخص على أجنبي أو وهبه وشرط أنه يرجع في هبته أو صدقته أن شاء فذكر المشد إلى أنه لا يعمل بشرطه والذي في وثائق ابن الهندي والباقي أنه يعمل بشرطه أيضا فان قلت كيف يجوز له أن يشترط في صدقته الاعتصار والصدقة لا تعتصر وكذلك الهبة من غير الوالدين قلت وستة الحبس أنه لا يبيع وإذا اشترطه الحبس في نفس الحبس فانه يعمل بشرطه انظر بن (قوله) بشرط عدمه (أي) عدم الاعتصار وقوله في الهبة متعلق بفعل (قوله) أو نحو ذلك (أي) من مفونات البيع الفاسد كتغير الذات زيادتها أو نقصها (قوله) بزيادة أو نقص (أي) في القيمة وقوله مع بقاء الذات أي من غير تغييرها (قوله) فلا يمنع الاعتصار (أي) لعدم فواتها بها بقاء الوهب بحاله وزيادة القيمة أو نقصها عارض لا يعتد به (قوله) ومن هزيل (انظر هل السمن يجري في الدواب والريق أو خاص بالدواب كما تقدم في الإقالة (قوله) كذلك (أي) حتى كبرزال السمين أو معنوى

الآخمي اختار ما ذكر من نفسه مخالفا فيه للأئمة وظاهر المدونة فلا يقول عليه فلو قال المصنف كأم ققط وهبت كبيرا أو صغيرا إذا أبوان مجنونا إلا أن يتيمم لكن جاريا على المذهب مع الإيضاح (إلا) فيما نرى في هبة أو عطية أو منحة أو هبة أو هبة أو هبة (أريد به الآخرة) أي نواهم لا مجرد ذات الولد فلا اعتصار لها وكذا إن أريد الصلة والحنان لكونه محتاجا أو بائنا عن أبيه أو خالين الناس (كصدقة) وقت بلفظها حال كون كل منهما (بلا شرط) للاعتصار فان شرط أنه يرجع فباعتدق به على ولده أو فبا أعطاه له على وجه الصلة كان له الرجوع فيه عملا بشرطه كما أنه يعمل بشرط عدمه في الهبة ثم ذكر موانع الاعتصار بقوله (إن لم تمت) عند الوهب له يبيع أو هبة أو عتق أو تدبير أو جعل الدنانير حليا أو نحو ذلك (لا بحواله سوق) وأما حواله السوق بزيادة أو نقص مع بقاء الذات فلا يمنع الاعتصار كقولها من وضع آخر (بل يزيد) أي زيادة في الذات معنوية

كتعليم صنعة أو حسيه كبير صغير ومن هزيل (أو نقص) كذلك وكذا يفوت الاعتصار بخلف من نكح غيره دراهم أو غيرها فليس للاب حينئذ اعتصارها ولا يكون شريكا لولده بقدرها (ولم ينكح) الولد (أو يدان) بيناء النطين للمنقول ونائب الفاعل

ضمير الموهوب وقوله (لها) (قيدفيهما والراد بالنكاح العقد واللام في الماملة فالمانع من اعتصار الأبوين تزويج الأجنبي أي عقده للذكر الموهوب له أو البنت الموهوبة لأجل هبة كل منهما وكذا إعطاء الدين لها لأجل يسرها بالهبة فإن لم يقصد الأجنبي ذلك وإعما قصد ذاتهما فقط لم يمنع الأبوان (١١٢) من الاعتصار (أو يظن) بالغ أمة (تياً) موهوبة له وأما البكر الموهوبة فيفوت

اعتصارها باقتضائه ولو غير بالغ لنقصها إن كانت عليه وزيادتها إن كانت وحشا فيدخل في قوله بل يزيد أو نقص وأما وطء غير البالغ ثيباً فلا يمنع الاعتصار ولو مراهما (أو يمرض) الولد الموهوب لله فيصح اعتصارها لتعلق حق وريثته بالهبة (كزاهب) أي كمرسه المخوف لأن اعتصارها يكون لغيره وهو وارثه إلا أن يهب الوالد حال كون ولده للموهوب له (على هذه الأحوال) أي وهو متزوج أو مريض أو مريض كمرض الواهب فله الاعتصار (أو يزول المرض) لحاصل بعد الهبة متى موهوب أو واهب فله الاعتصار بعد زواله (سلي المختار) وتخصيصه بالمرض يقتضي أن زوال النكاح والدين لا يسوغ الاعتصار وهو كذلك قال ابن القاسم لأن المرض لم يملكه الناس عليه بخلاف النكاح والدين وهذا التعليل يقتضي أن زوال

كنسيان صنعة لها بال (قوله ضمير الموهوب) أي ذكرها كان أو أنثى (قوله قيدفيهما) أي في النكاح والمداينة والتقييد بكونهما لاجلها هو الذي في الموطأ والرسالة وسماع عيسى لكن قال ابن عرفة ظاهر المدونة والجلاب خلاف السماع للذكر ونفسها وللأب اعتصار ما وهب أو نحل لابنه الصغير والكبير وكذا إن بلغ الصغير ما ينكح أو يحدتوا ديناً اه في قول اللواق عن المدونة التقييد بنظر اه طفي قلت ظاهر كلام ابن الحسن محل كلام المدونة على التقييد ولذا والله أعلم اعتمده المؤلف اه بن (قوله أي عقده) أي عقد الأجنبي للذكر الموهوب له على بنته مثلاً (قوله لأجل هبة كل منهما) أي لأجل يسر كل منهما بالهبة (قوله فن لم يقصد الأجنبي ذلك الخ) تحصل من كلامه أن المانع من اعتصار الأبوين قصد الأجنبي عقد النكاح والمداينة لأجل يسر الموهوب له بالهبة وهو ما يفيد ضبط كلام المصنف بالبناء للفعل وأما قصد الولد ذلك وحده فلا يمنع وقيل إن المتبر في منع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فيضبط كلام المصنف بالبناء للفاعل والمتمم الأول (قوله بالغ) أي ولد موهوب له بالغ وظاهره ولو حرم الوطء كوطء حائض ويصدق الولد في أنه حصل منه الوطء لتلك الجارية الموهوبة إذا علمت الخلوة بينهما وحاصل المسئلة أن الأمة الموهوبة أمان تكون ثيباً أو بكراً والولد الموهوب له أما بالغ أو غير بالغ فإن كانت ثيباً أفات اعتصارها ووطء الولد البالغ لا ووطء الصغير وإن كانت بكراً فيفوت اعتصارها باقتضائها مطلقاً من بالغ أو صبي (قوله باقتضائه) أي باقتضاض الولد الموهوب له (قوله أو يمرض الولد الموهوب له) أي مرضاً غوفاً والا فلا يمنع الاعتصار (قوله إلا أن يهب الخ) استثناء منقطع لأن ما قبله كانت الهبة لغير مريض ومدين ومتزوج بخلاف المستثنى (قوله وتخصيصه) أي وتخصيص الزوال بالمرض (قوله لا يسوغ الاعتصار) أي بل يمنع منه (قوله قال ابن القاسم) أي فارقاً بين زوال المرض وزوال النكاح (قوله لم يعامله الناس عليه) أي بل هو أمر من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار (قوله بخلاف النكاح والدين) أي فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعد الهبة عليه فيستمر على المعاملة لاجله لا فتتاح باباً فيستمر عدم الاعتصار (قوله كزوال المرض) أي في كونه يسوغ الاعتصار (قوله وكركه تملك صدقة) ظاهره أنه يكره تزويجها وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح وقال الباجي وجماعة بالتحريم وارتضاء ابن عرفة لتشبيهه بأقبح شيء وهو الكلب يهودي فيته ولما أراد عمر شراء فرس تصدق بهانها النبي ﷺ عن ذلك فقال له لا تشتريه ولو أعطاك به بدرهم واحد فإن العائد في صدقته كالكلب في قيته وقول اللخمي أنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شنع عليه ابن عرفة وقال أنه ليس القصد التشبيه بالكلب من حيث عدم تكليفه بل الدم وزيادة التنفير والدم على الفعل والتنفير عنه يدل على حرمة اه بن وقوله تملك صدقته أي سواء كانت واجبة كالزكاة والمنذورة أو كانت مندوبة (قوله ولو تعدد) أي من وصلت إليه قال في التوضيح ظاهر المذهب كراهة تملك المتصدق للصدقة ولو تداولتها الاملاك (قوله واحترز بالصدقة عن الهبة الخ) أي واحترز أيضاً بغير الميراث عن ملكها به فلا كراهة ويستثنى من قوله وكركه تملك صدقة العرية لقوله فيما تقدم ورخص لمع وقام مقامه اشتراء عمرة تيس والغلة المتصدق بها دون القات فله شراؤها كما قلناه ابن عرفة عن مالك فإذا تصدق عليه بخدمة عبد أو سكنى دار شهرا

مثلاً

الزبد والنقص كزوال المرض (وكركه)

للمتصدق (تملك صدقة) هبة أو بصدقة أو يبيع أو نحو ذلك من متصدق عليه أو يمن وصلت له منه ولو تعدد وأشهر قوله تملك بقصد ذلك فقوله (بغير ميراث) ليس بداخل حتى يخرج منه لكنه قصد مزيد الإيضاح بالتصريح واحترز بالصدقة عن الهبة

فيجوز تملكها على المشهور وكما يكره تملك الذات بكره تملك الغلة كأشار له بقوله ( ولا يركبها ) إن كانت دابة ولو تصدق بها على ولد له ( أو يأكل من غلتها ) كشرتها ولبنها ويلحق الركوب مطلق الاستعمال والأكل من ( ١١٣ ) الغلة الشرب والانتفاع بالصغير

( وهل ) الكراهة مطلقاً

ولو رضى الكبير أو ( إلا أن )

رضى الابن الكبير ( الرضى )

( شرب اللبن ) وبشر من

الغلات لوالده المتصدق

فيجوز ( تأويلان ) وأما

الولد الصغير فلا يحسبه

رضاه بل يبق الكراهة

معه كالصبي وظاهره أن

غير الولد يبق معه الكراهة

ولو رضى اتفاقاً والحق في

الدونة أنه لا يجوز لمن

تصدق بصدقة على أجنبي

أن ينتفع بأكل عمرها أو

شرب لبنها أو ركوبها أو

نحو ذلك وظاهرها النع

وهو ظاهر إن كان بصير

رضا الأجنبي وأما بطلان

فيحمل عدم الجواز على

الكراهة وفي الرسالة أنه

يجوز وحمل على ما لا ينع

عندم أوله بمن تافه وعلى

الابن الكبير بناء على أحد

التأويلين فيه ( وينفق )

بالبناء للمفول ( على أب )

أو أم تصدق على ولد

( اقتر ) نعت لأب ( منها )

نائب فاعل ينفق أي يمن

الصدقة التي تصدق بها على

ولده لوجوب الاتفاق

على الولد حينئذ أي يجوز

الاتفاق منها وإن كان معه

الولد مالم يفره وإلا ينع

عليه الاتفاق منها ويقضى

مثلاً فله شراء تلك الخدمة والسكنى وفي معين الحكام يجوز للمعمر أو ورثته أي كلهم أن يتناعوا من المعمر بالفتح ما أعمار له وإن كان حياة المعمر لأنهما من المعروف إلا أن تكون مقبلة فيمنع ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يشتري قدر ميراثه منها لا أكثر اه ولا يقال ما ذكرتموه من جواز شراء الغلة بالتصدق بها يعارض قول المصنف الآتي ولا يركبها المقيد أنه ليس له الرجوع في الغلة لأننا نقول كلام المصنف الآتي في هبة الذات وكلامنا في هبة الغلة فقط ويستثنى منه أيضاً التصديق بالماء على مسجد أو غيره فيجوز له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط بل هم والأغنياء كما لبعض شراح الرسالة وفي ح نقلا عن التذخيرة قال ابن يونس قال مالك إذا خرجت للسائل بالكسرة أو بالدرهم فلم تجده أرى أن تعطيه لغيره تكميلاً للمعروف وإن وجدته ولم يقبل فهو أولى من الأول لتأكيد العزم بالدفع ، واختاف هل لها كلهما في هاتين الحالتين أم لا ؟ نقيل لا يجوز أكلها مطلقاً وقبل يجوز مطلقاً وقبل إن كان معيناً جاز له أكلها وإن كان غير معين فلا يجوز وأما إن وجدته وقبلها فلا فرق بين المعين وغيره من لزوم التصديق بها وعدم جواز كل مخرجها لها ( قوله فيجوز تملكها ) أي من اللو هو ب له بشراء أو صدقة أو هبة أي وأما العود فيها مجاناً قهراً عن اللو هو ب له فهو مكروه لغير الأب ه فان قلت كيف يتصور العود في الهبة مجاناً مع أن المشهور لزومها بالقول ؟ قلت يعمل على ما إذا شرط الواهب على اللو هو ب له الأجنبي الاعتصار على أحد القولين السابقين ( قوله ولو تصدق بها على ولده ) أي هذا إذا تصدق بها على أجنبي بل ولو الخ ( قوله تأويلان ) اعلم أن الدونة عبرت بالمنع لكن فرضته في التصديق على الأجنبي فقالت ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يحز له أن يأكل من عمرها ولا يركبها إن كانت دابة ولا ينتفع بشيء منها ، وعبر في الرسالة بالجواز حيث قال ولا بأس أن يشرب من لبن ما تصدق به فاختلف الأشياخ فقيل إن كلام الرسالة محمول على الخلاف وقيل محمول على ما لا ينع له أوله بمن تافه وما في الدونة على ماله بمن له بال وقيل الرسالة محمولة على ما إذا كانت الهبة لولده الكبير ورضى بذلك وكلام الدونة فيها إذا كانت الهبة لأجنبي ويلحق به ما إذا كانت لولده الكبير ولم يررض بذلك أو لولده الصغير رضى أولاً ، فقول المصنف وهل الكراهة مطلقاً أي بناء على الخلاف وقوله أو إلا أن يرضى الابن الكبير بشرب اللبن أي بناء على الوفاق فقوله تأويلان أي بالخلاف والوفاق وإذا علمت هذا ظهر لك أن التأويلين في كلام الرسالة لكن لما كانا من حيث موافقتهما للدونة ومخالفتها لما كان لها ارتباطاً بالدونة في الجملة فعبر المصنف بتأويلين تساهلا اه انظر بين والظاهر من التأويلين الأول وهو أن بينهما خلافاً وأن المعتمد كلام الدونة وهو الكراهة مطلقاً ولو كان المعطى بالفتح رشيداً وأذن للمعطى بالكسر في الانتفاع باللبن ونحوه ( قوله وظاهرها ) أي وهو ما اختاره الباجي وابن عرفة وجماعة وحملوا اللخمى وابن عبد السلام على الكراهة ( قوله وحمل على ما لا ينع له عندم أوله بمن تافه ) أي وأما كلام الدونة فيحمل على ماله بمن غير تافه ( قوله وعلى الابن الكبير ) أي إذا رضى وكلام الدونة محمول على ما إذا كانت الهبة لأجنبي أو لولده الصغير مطلقاً فيها أو الكبير ولم يررض ، ( قوله وينفق الخ ) هذه المسئلة والتي بعدها كالا ستثناء من قوله وكره تملك صدقة ( قوله على ) أي وكذا ينفق على زوجة من صدقها على زوجها وإن كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للفقر ( قوله لأنه أظهر في الشمول ) أي في شمول ما إذا كان الاتفاق منها جائزاً أو واجباً ( قوله وللأب نفق جارية )

( ١٥ - دسوقي - بع ) عليه بذلك فلذا جعلنا ينفق بنبأ للمفول لأنه أظهر في الشمول ( د ) الأب ( نفق جارية ) مالت

نفسه إليها بعد أن تصدق بها على ولده الصغير ( أو عبد ) تصدق به عليه ( للضرورة ) وهي تعلق نفسه باللو ط في الأمة واحتياجه فبعد

للخدمة بحيث تنصر بدونه حتى إذا لم يقوم له على واستقدمه وتركب الحرام فالضرورة في الأمة غير الضرورة في العبد  
والأم كالأب لها التقويم حتى في الأمة لضرورة الخدمة (ويستقصى) في القيمة بأن تكون سداداً كافياً النص فالمراد أن لا تكون أقل  
من قيمة المثل، نعم إن اختلف (١١٤) في التقويم اعتبر الأعلى كما يفيد المصنف وقيدناه بالصغير، مثله السفيه لأن الولد الكبير

أى شراؤها لنفسه وليس يلزم تخومها بالمدول فهو يشتري من نفسه لنفسه بالسداد اهـ  
وأشار الشارح بقدر للأب إلى أن قول المصنف وتقويم جارية عطف على اعتصارها من قوله  
وللأب اعتصارها من ولده (قوله فالمراد أن لا تكون أقل الخ) أى فالشراء بالقيمة سداد وليس  
للمراد بقوله ويستقصى في التقويم أن يشتري بأزيد من القيمة بحيث يكون الشراء بالقيمة غير سداد  
(قوله التى لا تنصر) أى إما لاشتراط الوهوب له على الواهب عدم اعتصارها أو لقواتها عند  
الوهوب له بتغير ذات أو لمداينة الموهوب له أو انكاحه لأجلها فإن كانت الهبة تنصرف ولم يعتصرها  
الأب أو الأم وطلب أخذها بالموض فأنظر هل يأخذها بقيمتها أو له أن يأخذها بأقل والظاهر  
الأول (قوله شرط التواب) أى اشتراط التواب حاله يكون الاشتراط مقارناً لفظها (قوله عين  
التواب أم لا) أى تعيينه غير لازم قياساً على نكاح التفويض وهذا هو للتعبد وقيل إن اشتراط  
الموض في عقدتها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع (قوله وزم التواب) أى لم دفعه (قوله بتعيينه)  
أى بتعيين قدره ونوعه كان التعيين من للوهوب له أو من الواهب ورضى الآخر به وحاصله أنه إذا  
عين التواب واحد منها ورضى الآخر به فإنه يلزم الموهوب له دفعه إذا قبل الهبة وليس له الرجوع  
عن التواب بعد تعيينه وإن لم يقبض الهبة لانه التزمه بتعيينه، كذا في التوضيح (قوله إن قبل الموهوب  
له) أى الهبة ورضى بذلك التواب المعين (قوله فلازم للواهب بالقبض) أى قبض الموهوب له الشيء  
الموهوب وأما للوهوب له فلا يلزمه إلا بالموات وما ذكره الشارح من لزومها بالقبض للواهب  
عين التواب أم لا غير ظاهر فإن توقف لزوم العقد على القبض إنما هو إذا كان التواب غير معين وأما  
إذا عين التواب عند عقد الهبة ورضى الموهوب له فلا يتوقف اللزوم على قبض بل يلزم العقد  
كلامها بسبب تعيينه كالبيع بقدره، ولذا قال البساطي في حل المتن ولزم العقد بتعيينه أى التواب  
والحاصل أن التواب إذا عينه أحدهما ورضى به الآخر كان العقد لازماً لكل منهما سواء قبضها  
للموهوب له أم لا وإن كان التواب غير معين فلا يلزم العقد الواهب إلا قبضها ولا يلزم للوهوب  
له إلا بقواتها بزيادة أو نقص (قوله أى في قصده التواب) أى لا في شرطه لانه إذا ادعى الواهب  
اشتراطه فلا بد من إثباته ولا ينظر لعرف ولا لغيره (قوله إن لم يشهد الخ) أى إن اتفقت شهادة  
العرف بضده بأن شهد العرف له أو لم يشهد له ولا عليه (قوله وإن شهد عرف) أى هذا إذا لم يشهد  
العرف بضده بل وإن شهد بضده وهذا بيان للاطلاق قبله (قوله وإن لعرس) مبالغة على  
تصديق الواهب أنه إنما وهب لتواب مع قيده (قوله فيصدق الواهب) أى في دعواه أنه قصد  
بهية التواب وقوله إن لم يشهد عرف بضده راجع لما بعد الكاف وما قبلها (قوله وله) أى  
ولن وهب لعرس (قوله ولا يلزمه الصبر الخ) ظاهره ولو جرى العرف بالتأخير لحدوث  
عرس مثله وهو ما عزاه للتيطى لأبي بكر بن عبد الرحمن وفي البرزلى أنه يعمل بالعرف  
الجارى بالتأخير لحدوث عرس مثله (قوله أشكل الأمر) أى بأن لم يشهد العرف له ولا عليه وقوله  
أم لا أى بأن شهد العرف له (قوله أو يحلف إن أشكل الأمر فقط) هذا أظهر القولين كما في الحج

الرعي ليس لأيه أو أمه  
ذلك والسكام في الصدقة  
ومثلها الهبة التي لا تنصرف  
(وجاز) للواهب شرط  
التواب أى العوض على  
هبة عين التواب أم لا  
نحو هبتك هذا بمائة أو  
على أن تبيعني (والمزم)  
التواب بتعيينه) إن قبل  
للموهوب له فيلزمه دفع  
ما عين وأما عقد الهبة  
للتروط فيها التواب  
فلا يلزم للواهب بالقبض  
كما يأتى عين التواب أم لا  
(وصق واحد فيه) أى  
في قصده التواب عند  
التنازع بعد القبض بأن  
قال الواهب وهبت  
قصدي التواب وخالفه  
الموهوب له (إن لم يشهد  
عرف) أو قرينة بضده  
فإن شهد (بضده) أى  
التواب بأن كان مثل  
الواهب لا يطلب في هبة  
بمولا ما قول الموهوب له  
فغولاً بعد القبض وأما  
للشارح قبله فيصدق  
للموهوب مطلقاً وإن شهد  
لعرف بضده (وإن كانت  
الهبة لمرمى) فيصدق

التواب كما لو كانت لغيره فإن لم يشهد عرف بضده وله أن يأخذ قيمة هبة  
معتبلاً ولا يلزمه الصبر لحدوث عرس مثله ولرب العرس أن يحاسب بما أكله عنده من الولية هو ومن تبعه من نساء أو رجال  
(وهل يحلف) الواهب أنه إنما وهب لتواب مطلقاً أشكل الأمر أم لا (أو) يحلف (إن أشكل الأمر فقط) بأن لم يشهد العرف له ولا  
عليه فإن اتضح الأمر بأن شهد العرف صدق بلا عيبين (كأويلان) مبينان على أن العرف هل هو كشاهد فيحلف معه

أو كشاهدين فلا ، ومحل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) هبة التهد (المسكوك) وأما هو فلا الواهب فيه (إلا بشرط) من الواهب حال الية أو عرف فيعمل بذلك ويكون العوض عرضاً أو مطلقاً (١٩٥) ومثل المسكوك للبيان لا يلتزم

وما فسر من حل  
بغلاف الحلي المصنوع  
فانه كالمروض يصح  
فيه الواهب (و) في غير  
(هبة أحد الزوجين  
لآخر) (فيما من  
عرض أو غيره فلا يصح  
الواهب منهما لصاحبه  
في أنه وهب الثواب إلا  
بشرط أو قرينة في غير  
المسكوك وأما هو فلا  
يصح إلا بشرط ولا  
تكفي القرينة ومثل  
الزوجين الأقارب الذين  
بينهم صلة (و) في غير هبة  
(لنادم عند قدومه)  
من سفره فلا يصح  
دعواه الثواب (وإن)  
كان الواهب فقيراً أو  
(فقيراً) قادم إلا بشرط أو  
عرف كعصر (ولا يأخذ)  
الواهب لقادم (هبة)  
حيث لم يصح (وإن)  
كانت (قائمة) وقضيت  
على صاحبها وقيد الخطب  
بما إذا كانت الهدية لطيفة  
كالقواكه والتمر بخلاف  
نحو الثياب والقمع والقم  
(وإن) وهبها للموهوب  
له القيمة (القيمة) فاعل لم  
دواهبها فعله والموهوب  
عطف عليه بلا ، يعني يلزمه

(قوله أو كشاهدين فلا) أي ويثبت فلا يخلف إلا إذا أشكل ومفاد كلامه اتفاق التولييع على خلافه  
عند الاشكال وأن الخلاف إنما هو في حال شهادة العرف (قوله) ومحل تصديق الواهب في دعوى  
الثواب الخ (أي في دعوى قصده وأما الشارح بهذا إلى أن قول للصنف في غير مسكوك متعلق  
بصدق وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرف جر متعدي اللفظ وللمنى بإملاء واحد وإلا أن يقال إن الثاني  
أخص من الأول نحو جلست في المسجد في محرابه وهو جائز اه دعوى (قوله) وأما هو فلا ثواب  
فيه (قال أبو الحسن لأن العرف إن الناس إنما يهبون الثواب ما يخلف فيه الأغراض والمسكوك  
لا يخلف فيه الأغراض فثبت لا ثواب خلاف العرف فلذا لا يصح الواهب في قصد الثواب (قوله) ومثل  
المسكوك (أي في كونه لا ثواب فيه إلا بشرط البيان الخ) (قوله) فانه كالمروض (أي لأن منته  
لما كانت كثيرة نقلته عن أصله فصار قوماً بخلاف المسكوك فان منته وهي السكة لما كانت بسيطة  
لم تنقله عن أصله وهو التولية (قوله) فلا يصح الواهب منهما لصاحبه الخ) لأن الشأن قصد كل  
واحد منهما بيبته للآخر التعاطف والتواصل (قوله) إلا بشرط أو قرينة (أي إلا أن يشترط أحدهما  
عند الهبة للآخر الاثابة أو تقوم قرينة على قصد أي أو يجري العرف بها فانه يصح ويأخذ  
ما ادعاه من الثواب (قوله) وأما هو فلا يصح إلا بشرط (أي أو عرف فيعمل به كما تقدم للشارح  
(قوله) الأقارب الذين بينهم صلة (أي مثل الوالد وولده وغيرهما (قوله) فلا يصح (أي الواهب للقادم  
في دعواه قصد الثواب ، وحاصله أنه إذا قدم شخص من سفره وأهدى له شخص هدية من فاكهة أو  
رطب أو شبه ذلك وادعى قصد الثواب وادعى القادماً عدمه فالقول للقادم (قوله) ولا يأخذ الواهب  
للقادم هبته (أي ولو كان فقيراً (قوله) وقيد ح الخ) يعني أن ذكره للصنف من أن الهبة للقادم  
لا يصح وإهبا في دعواه قصد الثواب وتضييع عليه ولو كانت قائمة مقيد بما إذا كانت تلك الهبة  
لطيفة كالفاكهة ونحوها وأما الثياب والقمع والقم والنجاس وشبه ذلك فان القول قول الواهب  
في دعواه قصد الثواب فان كانت قائمة ولم يشبه الموهوب له عليها كان الواهب أخذها وإن فانت لزم  
الموهوب له دفع قيمتها (تنبيه) ذكر عياض في اللدارك عن سعد الماعري عن مالك أن الفقيه  
لا يلزمه ضيافة لمن شافه ولا مكافأة لمن هدى له ولا أداء شهادة عملها اه والمراد بالفقيه ما يشمل  
من شغل أوقاته بالمطالعة والتعليم والقنوى وإن اقتصر عن الاجتهاد كما في بن لا خصوص المجتهد كما في  
عقب ومحل عدم لزوم الشهادة ما لم يمتنع عليه وإلا لزمه أدائها كما قال شيخنا ويؤخذ من نقلت  
أن محل عدم لزوم مكافأته ما لم يحجر عرف بمكافأته أو يكون الذي أهدهم فيها مثله وإلا لزمته (قوله) ولزم  
دواهبها لا الموهوب له القيمة (أي ولزم الواهب الهبة قول القيمة إذا دفعها له الموهوب له بعد  
قبضه الهبة وقوله لا الموهوب أي لا يلزم الموهوب له القيمة أي دفعها للواهب والقرض أن  
الثواب لم يبين وأما إذا عين ورضى به الموهوب له فانه يلزمه دفعه قبضها أم لا كما مر  
(قوله) القيمة فاعل لزم أي لكن من حيث الأخذ بالنسبة للواهب ومن حيث الدفع بالنسبة للموهوب له  
فهو من باب صرف الكلام لا يصح له (قوله) وأما قبله (أي قبل قبض الموهوب له الهبة وقوله) أنه أي

قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له بعد قبضه الهبة وأما قبله فله الامتناع من قبول القيمة بل لا يلزمه قبول ما هو أكثر منها بأخلاف  
ولا يلزم للموهوب له القيمة أي دفعها للواهب بل لا أن يردها عليه

(إلا يفتوت) عند الموهوب له (يزيد) في ذاتها ككبر ومن وأولى بمقتضى أوسع (أو قل) كعمى رخرج فيتعين دفع القيمة يوم القبض وهوالة الأموات لا يبر (وله) أي الواهب (بمعناها) أي حبس هبته عنده (حتى يقبضه) أي ثوابها المشروط أو ماضى به من الموهوب له وضمانها من الواهب (وتيب) (١١٦) الواهب أي أتابه الموهوب له (ما) أي شيئاً (يقضى عنه) أي عن الشيء.

للموهوب (بيع) أي في البيع بأن يراعى فيه شروط بيع السلم فلا بد من السلامتين الربا فإذا أتابه ما جاوز الناس عنه في البيع لزم الواهب قبوله (وإن) كان الثواب (معيًا) أي فيه عيب حيث كان فيه وفاة بالقيمة أو يكملها وليس له رد العيب فثبت عن العوض طمام ودانسير ودراهم أو عرض من غير جنسه لأن جنسه كذا يؤدي إلى - لم الشيء في نفسه ولا يثبت عن المذهب فضة ولا ذهب ولا عن الفضة كذلك لأنه يثبت له صرف أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه وعكسه ويثبت عن الطعام عرض أو نقد لا طعام كذا يؤدي إلى بيع الطعام بطعام لأجل مع الفضل ولو شكافية الثواب كالبيع في غالب الأحوال بخلافه في الأقل لأنها تنوز مع جهل عرضها وجهل أجله ولا تفتن حوالة الأموات ولا

فللواهب (قوله) بالاقوات عند الموهوب له قيد بقوله عند الموهوب له احترازاً عما إذا فات سيد الواهب فلا يلزم للموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الواهب القبول ولو بذله أضعاف القيمة (قوله) يوم القبض (أي على العتد وقيل يوم الهبة (قوله) لا تعتبر) أي وحيث فلا تخيت رد الموهوب له لها (قوله) أي ثوابها المشروط (أي إذا كان معيًّا وقوله) أو ماضى به أي إذا كان غير معين (قوله) وضمانها من الواهب (أي وضمانها إذا تلفت في حال حبسها من الواهب فان حبسها ومات الواهب وهي يده فان كان الثواب معيًّا كانت نافذة لازوماً بالعقد كالبيع ولزم للموهوب له قبضها ودفع المرض للورثة وإذا كان الثواب غير معين فلا يلزم للموهوب له دفع القيمة وأخذها بل إن شاء وأما إن مات الموهوب قبل إتابته عليها كان لورثته ما كان له فان كان الثواب معيًّا حين عقدها لزمهم دفعه وإن كان غير معين فلا يلزمهم دفعه بل لهم رد الهبة ، لكن إن دفعوه وكان قدر القيمة لزم الواهب قبوله (قوله) وأتيب ما يقضى عنه) أي ما يصح دفعه قضاء عنه في بيع السلم ، فعنه متعلق يقضى لأقوله أتيب لأنه يقتضى جواز الاتابة بما لم يحز قضاؤه عن الشيء الموهوب وهو لا يصح وذلك لأن المعنى وأتيب عنه ما يصح قضاؤه أي ما يصح دفعه قضاء في بيع السلم وظاهره سواء كان يصح دفعه قضاء عن الشيء الموهوب أو عن غيره (قوله) أي في البيع (أي بيع السلم (قوله) بأن يراعى فيه) أي في الثواب شروط بيع السلم أي لأن الموهوب مبيع لا مقرض وقوله شروط السلم ما عدا الأجل فانه لا يشترط هنا فانراد بالشروط المذكورة في قوله سابقاً وأن لا يكونا طعامين ولا هديين ولا شيئاً في أكثر منه أو أجدد كالعكس إلا أن تختلف المنفعة كنفاره الحجر في الأعرابية (قوله) فلا بد (أي في الثواب (قوله) وإن كان الثواب معيًّا) محل لزوم قبول الثواب المعيب ما لم يكن المعيب قادحاً كجذام وبرد وإلا فلا يلزم الواهب قبوله ولو كمل له القيمة انظر ابن غازي (قوله) أو يكملها له) أي أوليس له فيه وفاة بالقيمة ولكن يكملها له الموهوب له (قوله) وليس له رد المعيب (أي وليس للواهب أن يرد الثواب المعيب ويأخذ غيره سالماً (قوله) ولا يثبت عن الذهب فضة النخ) محل هذا بعد التفرق وجاز قبله كافي للمواق ويغيد تعليل الشارح انظر بن (قوله) فهبة الثواب (أي بالنظر لموضها وقوله) كالبيع أي فيما محل ويجرم (قوله) في الأقل) أي في أقل الأحوال (قوله) ولا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول إن أراد أنه يكفي فيها القبض والمعاطاة يقال إن ذلك يكفي أيضاً في البيع فلا فرق بينهما وإن أراد غير ذلك فانظر ما مراده ولعل الشارح أراد عدم اشتراط الفورية بينهما في الهبة بخلاف البيع فلا بد فيه من الفورية تأمل (قوله) ولا مأذون (خبر مقدم والأب عطف عليه ، وأعاد اللام فيه لاختلاف المتعلق لأن العبد يهب من ماله والأب من مال ولده والهبة مبتدأ مؤخر (قوله) المحجور (أي عليه لصفر أو حقه لأن كان الولد رشيداً فليس للأب ذلك (قوله) لا لغيره) أي لا لغير الثواب (قوله) وليس الوصي كالأب) أي ولا مقدم القاضي بالأولى (قوله) أي التزام وتعليق) أشار بهذا إلى أن المراد باليمين الالتزام والتعليق بقصد التشديد والتخليط على نفسه سواء صرح باليمين

يلزم عاقدها الإيجاب والقبول ، واستثنى من لزوم الواهب قوله (إلا) إن شيه (كخط) وتبين ونحوهما عالم الشرعية  
يجر الدف بدفعه في مقابلة الهبة (فلا يلزمه قبوله) فان جرى عرف باتابته لزمه قبوله (وللمأذون) له في التجارة الهبة للثواب من ماله (وللأب في مال ولده) المحجور (الهبة للثواب) لا لغيره فلا يجوز كما أنه ليس له إبراء من مال ولده مجاناً وليس الوصي كالأب في جواز هبة الثواب (وإن قال) قائل (داري صدقة) أو حبس ووقع ذلك (يعين) أي التزام وتعليق كأن قال إن قلت كذا فداري صدقة (مطلقاً)

أي لم يمين كزيد أو غير معين كالفقراء (أو) وقع ذلك (غيرها) أي بغير يمين (ولم يمين) التصديق عليه كأن قال داري صدقة على الفقراء  
مثلاً (لم يقص عليه) في الصور الثلاث لعدم من يتخصصه في غير الميعين (١١٧)

لكن يجب عليه تنفيذ ذلك فيما بين يمينه من سبباته وتعالى (بغير يمين العين) بالصدقة أو الهبة أو الحبس في غير الميعين كأن قال داري صدقة أو هبة أو حبس على زيد فيقضى عليه بها له لقصد القرية (و) إن قال داري صدقة (في مسجد معين) أي مسجد محدد وعينه بغير يمين في القبط وعدمه (قولان) ولما يمين فلا يقضى عليه ليمين ولا لغيره (وقضى بين مسلم وذمي فيها) أي في الهبة من لزوم وغيره (بحكمنا) لا بحكمهم لأن الاسلام يساو ولا يميز عليه وأما بين ذميين فلا تعرض لها ولو تراضا إلينا والله أعلم

[درس]

(باب في القطة وأحكامها) (القطة مال معصوم) أي يحرم شربه وهو ذلك غير الحربي فخرج معصوم مال الحربي والركاز (عرض للضياع) بأن كان في مضيق بنافر أي قساة من الأرض أو عامر بالهبة ضد الحراب شرح به ما كان يد

الشرعية كوالله لأصدق بداري على الفقراء أو على زيد إن فعلت كذا ولم يصرح بها وليس المراد بها مجرد اليمين الشرعية كوالله لأصدق بداري على الفقراء أو على زيد لأن هذا وعد بالصدقة وهو إخبار والكلام هنا فيما يدينه إنشاء الصدقة (قوله لم يمين كزيد أو غير معين كالفقراء) أي أو لم يقل على شيء بل قال إن فعلت كذا فداري صدقة وسكت (قوله كأن قال داري صدقة) أي أو هبة أو حبس على الفقراء أي أو قال صدقة أو حبس أو هبة وسكت (قوله لعدم من يتخصصه في غير الميعين) أي كان هناك يمين أم لا وقوله ولعدم قصد القرية في الميعين أي حيث كان يمين لأنه إنما قصد الامتناع والتشديد على نفسه (قوله لكن يجب عليه تنفيذ ذلك) أي في الصور المذكورة وحينئذ فيأثم بترك التنفيذ وما ذكره من وجوب التنفيذ هو المذهب وقيل إنه مستحب (قوله فيقضى عليه بها له) فلو تصدق بداره على زيد الميعين ثم بعده على الفقراء مثلاً ثم مات زيد وطلبها غير الميعين فإن امتنع بها قضى عليه بذلك نظراً للحال الأول كما أجاب به ابن الحاج اه عبق (قوله في القضاء) أي إن امتنع وقوله وعدمه أي وعدم القضاء بأن يؤمر بدفعه له من غير قضاء قولان الأول لابن زرب والثاني لأحمد بن عبد الله (قوله فلا يقضى عليه ليمين ولا لغيره) أي وهذا من أفراد قول المصنف سابقاً وإن قال داري صدقة يمين الخ (قوله وقضى بين مسلم وذمي فيها) أي سواء كان الذمي هو الواهب أو كان المسلم هو الواهب للذمي وأصل ذلك في المدونة قال الواوغي ابن عرفة يؤخذ منه عند القضاء بالمكروه لأن قبول هبة الذمي مكروه اه بن (قوله من لزوم وغيره) من معنى الباء متعلقة بقضى وقوله وغيره أي كاتبة عليها وعدم لزومها من أصلها (قوله فلا تعرض لها ولو تراضا إلينا) وقيل إن تراضا إلينا حكماً بينهم بحكم الاسلام فالهبة إحدى أمور خمسة فيها عدم الحكم بينهم عند عدم الترافع والخلاف عند الترافع قال عياض وقد احتلف هل تحكم بينهم إذا تراضوا إليها في النكح والطلاق والنكاح والزنا والهبة انظر بن .

#### باب في القطة

اشتهر على ألسنة الفقهاء فتح القاف مع أن قياس فعلة في المفعول الذي هو مراد هنا السكون كضحكة لمن يضحك منه وقدوة لمن يقتدي به والفتح إنما هو القياس في الفاعل يقال رجل ضحكة أي كثير الضحك منه هزة لمزة أي كثير الهمز والهمز (قوله أي محترم شرعاً) أي ثبت له الاحترام في الشرع بأن لا يجوز لاحد أن يتصرف فيه بغير إذن مستحقة وقول الشارح أي محترم شرعاً تفسير له مال المعصوم وهو يشير إلى أن كلام المصنف يقرأ بالوصفية ويصح قراءته بالاضافة أي مال شخص معصوم أي حفظ نفسه وماله بالاسلام أو بأداء الجزية ثم إن قوله مال معصوم سواء قرئ بالاضافة أو بالوصفية يشمل الرقيق الكبير (١) والاصطلاح انه آبق لالقطة نعم الرقيق الصغير لقطة وقوله عرض للضياع أورد عليه أنه لم تعرض لقيده الاخذ بالمال مع أنه إنما يسمى لقطة إذا التقط بالمال فكان الاولى ان يقول مال معصوم أخذ من مكان خيف عليه الضياع فيه فكان المصنف مالاً لتعريف بالاعم واكتفى بقوله الآن ووجب اخذه الخ (قوله أي قلة) المراد بها الحراب (قوله وخرج الابل) أي لانها (١) قوله يشمل الرقيق الكبير صحيح لأنه خرج بقوله عرض للضياع فقوله آخر ما لو الخ سهواً

ولو حكماً بأن وضعه صاحبه بمكان ليرجع اليه وخرج الابل أيضاً أو عرض بفتح الميعين والراء المحققة مبنياً للفاعل والمراد عرض الضياع له فيه قلب



(وإن كان) تلك المصوم (كبا) (١١٨) ما ذوقناه وأما غيره فليس مال (وفرساً وحماراً) وبالغ على السكب لأنه ربما يتوهم من منع

بعضه أنه لا يلتقط وعلى ما  
بعضه لئلا يتوهم أنه كضالة  
الابل (وردد) المال لللتقط  
(بمعرفة مشدود فيه)  
وهو الفاس أي الخرقه أو  
فليسيس ونحوه للربوط  
فيه المال (و) المشدود (به)  
وهو الوكاه بالملة أي الخيط  
(و) بمعرفة (عديم بلا  
يمين) أي يقضى لمن عرف  
ثلاث بأخذه من غير يمين  
وكذا بمعرفة الأولين فقط  
والأولى حذف العدد  
ليكون جارياً على المشهور  
ويستفاد منه ما ذكر بالأولى  
وما لا فاس له ولا وكاه  
يكتفى فيه بذكر الأوصاف  
القيدية لئلا الظن يصدق  
الآن بها (و) لو اختلف  
اثنان في أوصاف اللقطة  
(قضى له) أي لمن عرف  
الثلاثة للتقدمة (على ذي  
العدد والوزن) وكذا  
لمن عرف الأولين فقط  
على ذي العدد والوزن  
يمين في هذه (وإن وصف  
ثان وصف) شخص  
(أول) أي وصفا كوصفه  
(و) يمين (أي يفصل  
(بها) الأول اتصالاً  
يمكن معه إشاعة الخبر  
(حلقاً) أي حلف كل  
منهما أنها له (وقسمت)  
ونكولها كحلفهما ويقضى

لا يجزى عليها الضياع (قوله وإن كان الملك للمصوم) أي الذي عرض للضياع (١) (قوله فليس بمال)  
أي فلا يدخل في كلامه (قوله أنه لا يلتقط) أي وأنه غير مال فأفاد بالمبالغة أنه مال يلتقط وإنما لم  
يقطع سارقه مع أنه مال قال ابن عرفة لأنهم باب درء الحد بالشبهة (قوله أنه كضالة الابل) أي فلا  
يلتقط (قوله ورد بمعرفة الخ) أي ولا يجوز لواجدها أن يأخذ من ربه أجره وهي للسمى بالخلاوة  
إلا على سبيل الهبة أو الصدقة قاله شيخنا (قوله أي الخرقه الخ) إنما سمى الوعاء التي تكون فيها  
الثقفة صفصاً أخذاً لها من النفس وهو التي لان الوعاء شئ على ما فيها (قوله أي يقضى لمن عرف ذلك)  
أي ما ذكر من الأمور الثلاثة (قوله وكذا بمعرفة الأولين فقط) أي كاهو ظاهر للدونة بخلاف ما قال  
لا بد من اليمين إذا عرف الفاس والوكاه فقط وهو قول أشهب والخلاف عند عدم المعارض وأما  
عند وجوده فلا خلاف أنه إذا عرفهما فقط فإنه لا يأخذها إلا يمين (قوله القيدية لئلا الظن الخ)  
أي كما أنه يلزم على الظن صدق من عرف الفاس والوكاه (قوله ولو اختلف اثنان في أوصاف  
اللقطة) أي بأن وصفها أحدهما بأوصاف والآخر بأوصاف وكان كل من أوصاف هذا وأوصاف  
هذا موجودة فيها (قوله قضى له) أي من غير يمين (قوله يمين في هذه) أي وأما في الأولى فالتقضاء له  
من غير يمين كما علمت وفي المواقيع أصبح أنه يقضى بهما لمن عرف الفاس فقط يمين على  
ذي العدد والوزن اه وكذا يقضى بها لمن عرف الفاس والعدد على من عرف الفاس والوكاه يمين  
هذا هو الظاهر لجمعه بين صفتين أحدهما ظاهرية والآخرى باطنية بخلاف الثاني فإنه جمع بين صفتين  
ظاهريتين وهذا لا يعارض الخبر لعله على ما إذا عرفهما أو الثاني لم يعرف شيئاً منهما وما هنا قد عرف الثاني  
بعضهما وشيئاً آخر كذا قيل وتوشى فيه بأن الصفات للذكر كورة في الحديث وهي الفاس والوكاه  
إذا كانت أقوى الأوصاف المهمة لئلا الظن فالأثنان أقوى من واحد مع غيرها تدبر (قوله وإن  
وصف ثان الخ) حاصله أن اللقطة إذا وصفها شخص وصفا يستحقها به وقبضها ولم يفصل بها  
اتصالاً يمكن معه إشاعة الخبر بأن لم يفصل بها أصلاً أو اتصل بها لكن لا يمكن معه إشاعة الخبر  
لو اصف ثان ثم جاء شخص آخر فوصفها بوصف مثل وصف الأول في كونه موجبا لاستحقاقها  
سواء كان وصف الثاني عين وصف الأول أو غيره حيث لا يقضى لأحدهما على الآخر بوصفه فإن كل  
واحد منهما يحلف آتما له وتقسم بينهما وكذا لو نكلا ويقضى للحالف على التام كل ما لو كان الأول  
اتصل بها اتصالاً يمكن معه إشاعة الخبر فثاني أو فشا الخبر قبل اتصاله بها فلا شيء للثاني لاحتمال  
أن يكون مع وصف الأول أو آتما معه فعرف أوصافها (قوله أي وصفا كوصفه) أي في كونه  
موجبا لاستحقاقها سواء كان عين وصف الأول أو غيره (قوله حلقاً وقسمت) أي ولا يرجع  
الأول الذي أخذها بوضع اليد لان الترجيح بالحوز إنما هو في المجهولات وهذا مال علم أنه لقطة كذا  
قال ابن القاسم وقال اشهب أنها تكون للأول الذي أخذها لترجيح جانبه بالحوز (قوله ونكولها  
كحلفهما) أي على الراجح خلافاً لمن قال انهما إذا نكلا تبقى اليد لللتقط ولا تعطى لواحد منهما  
أداما كان بقي شيء آخر وهو الوكاه وصفها شخص وصفا يستحقها به وأخذها ثم أقام آخر يمينتها له  
فانه يقضى به الثاني وتنزع من الأول ولو اتصل بها (قوله لم يؤرخا) أي الملك كافي بقول بن وغيره  
(١) قوله عرض للضياع أي تها له باستقراره في محل غائه الضياع فيه فكلامه على الوضع الأصلي لا  
قلب فيه خلافاً له في الشارح قد بني على توهم بعيد ولا يخفى على المتأمل فساد المعنى على التقاب اه

وقال

لجانب على التام كل كيتين متساويتين في العدالة أقام كل منهما بينة تشهد به

والحال انهما (لم يؤرخا) أي لم يذكر تاريخهما حلقاً وقسمت بينهما أيضاً ولو اتصل من أخذها (وإلا) بأن أرخا (فلا أقدم) تاريخها

ومثله صاحب المؤرخة دون الأخرى (ولا ضمان على) ملتقط (كافح) لها (بوصف) أي بسبب وصفها وصفا يستحقها بشرعاً لا لأنه دفعها بوجه جائز (وإن قامت بينة) بأنها (لغيره) أي لغير من أخذها (١١٩) ويبقى الكلام بين المدعى الثاني والأخذ

لها ويجري الحكم على مامر  
(واستوفى بالواصفين)  
أي يجب التمسك بوصف  
المدعى لمن ألقى بصفته من  
الصفات للتمسك بالخاص  
أو الوكاه باجتهاد الجلال  
(إن جهل) من ذكر  
الصفة الواحدة (كبرها)  
لعل غيره أن يأتي بأشبهها  
وصفها هو به فبأخذها  
لم يأت أحد يثبت مما أتت به  
الأول ولم يأت أحد  
أصلاً يستحقها الأول  
(لا) إن (غلط) بليت  
ذكر الخاص أو الوكاه على  
خلاف ما هو عليه ثم ادعى  
الطلوع فلا تدفع له أصلاً  
(على الظاهر) لظهور  
كذبه بخلاف الجاهل فانه  
مذخور بقوله لا أدري أو  
نسيت (ولم تفسر) أي  
لا يضر من عرف الخاص  
والوكاه أو أحدهما  
(جهل بقدره) أي عدم  
الشيء الملتقط لا احتلال  
يكون أخذ شيئاً سهلاً ولا يعلم  
بقدر ما بقي ثم ذكر حكم  
الالتقاط بقسوه  
(ووجب أخذه) أي  
الملك المصوم الذي عرض  
للضياع (لخوف الخائن)  
لو ترك مع علمه أمانة نفسه  
بدليل ما بعده لوجوب

وقال شيخنا لم يؤرخا السقوط وهو تابع في ذلك لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله عن سيدي محمد الزرقاني  
(قوله) وبتة صاحب المؤرخة دون الأخرى (أي أن البيتين إذا أرخت إحداهما دون الأخرى فان  
اللقطة تكون لصاحب المؤرخة ، هذا إذا تكافأتا في العدالة كما هو للوضع أو كانت للمؤرخة أعدل بل  
ولو كانت التي لم تؤرخ أعدل لأن ذات التاريخ تخدم على الزائدة في العدالة عند التضارب ، كذا قرر عجب  
(قوله بوصف) أي بمنسب وصف الصادق بالواحد وال متعدد (قوله وإن قامت بينة الخ) أي هذا إذا كان  
المدعى لها بعد أخذها وصفاً وصفاً تؤخذ به بل وإن قامت به بينة بها (قوله ويجري الحكم على مامر) أي  
من وصف الثاني وصف أول ولم يبين بها أو بان ومن إقامة بينة لكل منهما أو لأحدهما (قوله وعدم  
الدفع) أي عاجلاً (قوله إن جهل غيرها) يعني أنه لم يعلمه بأن قال حين السؤال عنه لا أدري ما هو أو قال  
كنت أعلمه ونسيت ولا يحارض الاستيناء ما مر عن أصبغ من دفعها لوصف الخاص دون من عرف  
الوزن والعدد لأن دفعها له لا ينافي الاستيناء (قوله فان لم يأت أحد يثبت مما أتت به الأول الخ) أي بأن  
كان وصف الأول أكثر إثباتاً هذا هو المراد وأما إذا تساوى في الإثبات فانها تقسم بينهما كما مر (قوله لا  
إن غلط) أي أنه إذا عرف الخاص وغلط في الوكاه بأن قال الوكاه كذا فإذا هو بخلاف ذلك  
أو عرف الوكاه وغلط في الخاص فلا تدفع له قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال عندى بخلاف ما إذا  
عرف الخاص والوكاه أو أحدهما وغلط في الصفة قط كأن قال بئادقة فإذا هي محاييب أو بالعكس  
أو قال هي زبديّة فإذا هي محمديّة أو العكس فانها لا تدفع له اتفاقاً كما في القدمات (قوله) ولم يضر جهله  
بقدره (أي كأنه لا يضر غلظه وإخباره بزيادة لاحتمال الاغتياي عليه فيها وأما غلظه وإخباره بنقص  
فيه قولاً قيل تدفع له لاحتمال عذره بسهولة مثلاً وقيل لا تدفع له لبعده احتمال أن أحداً زادها  
والموضوع أنه عرف الخاص والوكاه أو أحدهما غاية الأمر أنه أخبر بأقل من عددها ومثل هذه  
المسئلة في جريان القولين ما إذا عرف الخاص والوكاه أو أحدهما ولكن جهل صفة الدنانير بأن قال  
لا أدري هل هي محاييب أو بئادقة وكذا إذا لم يعرف شيئاً من العلامات الدالة عليها إلا السكة بأن قال  
هي محمديّة أو زبديّة ولم يعرف عفاصها ولا وكاهها ولا وزنها ولا عددها قيل لا تسطى له وهو قول  
سحنون وقال يحيى تسطى له إذا عرف السكة وعرف نقص الدنانير إن كان فيها نقص وأصاب في ذلك  
(قوله بدليل ما بعده) الحق كما قال بن أنه لا دلالة فيما بعده على تهديد هذا بطله أمانة نفسه بل للتبادر  
من قول المصنف لا إن علم خيائه إدراج الشك فيما قبله وإدراج الشك في قوله وإلا كره من تصرفات  
الشارح تبعاً لمبق ولا يؤخذ من المصنف وحاصل الفقه أنه يجب الأخذ بشرطين إن خاف الخائن  
ولم يعلم خيانه نفسه بأن علم أمانة نفسه أو شك فيها فان علم خيانه نفسه حرم الأخذ خاف الخائن  
أم لا وإن لم يخف الخائن كره علم أمانة نفسه أو شك فيها فالوجوب في صورتين وكذلك الحرمة  
وكذلك الكراهة خلافاً لما قاله الشارح (قوله فيحرم أخذه) أي هذا إذا لم يخف خائناً بل ولو خاف  
خائناً فيحرم أخذه في هاتين الصورتين كذا قاله أهل المذهب وتبهم الشارح وبحث فيه  
ابن عبد السلام قائلاً إن حرمة أخذه إذا علم خيانه نفسه ولم يخف خائناً ظاهرة وأما إذا  
خاف خائناً فالظاهر أنه يجب عليه أخذه في تلك الحالة وترك الغيابة ولا تكون خيانة  
نفسه عذراً مسقطاً عنه وجوب حفظها من الخائن واستظهر بحثه الخطاب فعلى هذا يكون  
وجوب الأخذ في ثلاث صور : ما إذا خاف الخائن وعلم أمانة نفسه أو شك فيها أو علم خيانتها

حفظ مال الغير حينئذ (لا إن علم خيائه هو فيحرم) أخذه ولو خاف خائناً (وإلا) بأن لم يخف خائناً (كره) ولو علم أمانة نفسه  
كأن اخاف الخائن وشك في أمانته هو

(تخلو الأحسن) فالوجوب في صورة (١٣٠) والحرمة في صورتين والكرهية في ثلاثة (و) وجب (تعريفه) أي الملتقط

(مطلق) كقوله من يوم  
الانقضاء فان أخره سنة  
تبره فلهيك ضمن (ولو)  
كأن الملتقط (كذلك)  
ويعتاد ودراهم كصرفه  
فقط لأنهم يلمت من الخاف  
لكن المراجع أنها وإن  
كانت فوق التافة إلا أنها  
دون الكثير الذي له بال  
فخرج لهما عدد الأكثر  
بمجان طلبها لا سنة  
(لا تافها) أي لا إن كان  
تافها لا تلتف اليه النفوس  
كل الالتفت وهو ما دون  
الدرهم السريع أو مالا  
عظفت النفس إليه وتمسح  
فلا يتركه كصا وسوط  
وشيء من نمر أو زبيب  
فلا يعرف وله أكله إذا لم  
يكن ربه وإلا منع وضمن  
(بمجان طلبها يكسب  
مسجد) لا داخله (في كل  
يومين أو ثلاثة) مرة  
(بنفسه أو بمن يثق به)  
أي بأمانته (أو بأجرة  
منها) أي من القطة إن لم  
(يعرف مثله) بأن كان  
الملتقط من ذوى الهيات  
وإلا ضمن كما لو تراخى  
في التعريف حتى هلك  
(و) عرفها وجوباً  
(بالدينار) معاً (إن  
وجدت بينهما) لأنها  
حيث من مظان طلبها  
(ولا يذكر) العرف

والحرمة في صورة هي ما إذا لم يخف الخائن وعلم خيانه نفسه والكرهية في صورتين وهما إذا لم يخف  
خائناً وشك في أمانة نفسه أو علم أمانتها والحاصل أن مجموع الصور ست لأن مريد الالتقاط إيمان  
يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو شك فيها وفي كل إيمان يخاف الخائن لو ترك الأخذ أولاً وقد علمت  
أحكامها ثم كل من الوجوب والكرهية مقيد بما إذا لم يخف على نفسه من الحاكم وإلا لم يأخذها كافي  
عقب (قوله على الأحسن) فيه إجمال لأنه يوم أن الخلاف والاستحسان في صور الكراهية كلها  
وليس كذلك إعماله في صورة واحدة وهي أن لا يخاف خائناً ويعلم أمانة نفسه فثلاثة أقوال للمالك  
الاستحباب والكرهية والاستحباب فيها له بال والكرهية في غيره واختار التونسي من هذه  
الأقوال الكراهية مطلقاً كما في الجواهر وإليه أشار المصنف بالأحسن وأما إذا لم يخف خائناً وشك  
في أمانة نفسه فيكره له أخذه اتفاقاً (قوله أي الملتقط) هو بفتح القاف إن جعلت الإضافة في  
تعريفه من إضافة المصدر لمفعوله أي وجب أن يعرف الملتقط الشيء الملتقط سنة أو بكسر القاف  
إن جعل من إضافة المصدر لقاعله (قوله فان أخره) أي من غير تعريف سنة ثم عرفه الخ وهذه  
عبارة اللخمي وإعنا قيد بالسنة لأن الضمان إذا ضاعت حال التعريف إنما يكون إذا أخره سنة  
وأما إن أخره أقل من سنة ثم شرع فيه فضاقت فلا ضمان بقول ابن عبد السلام ينبغي أن لا يقيد  
التأخير بالسنة فيه نظر (قوله ولو كدلو) دخل تحت الكاف المحلاة وقوله كصرفه أي بمائلة  
لصرف الدينار في القدر (قوله لأنها ليست من التافة) أي بل هي فوقه (قوله لكن المراجع أنها)  
أي الدلو والدنانير والدرهم (قوله لا سنة) أي خلافاً لظاهر المصنف والحاصل أن ظاهر  
المصنف أن المال الملتقط إما تافه أو فوق التافة فالأول لا يعرف أصلاً والثاني يعرف سنة والمراجع  
أن المال الملتقط إما تافه وهو ما دون الدرهم وإما كثير له بال وهو ما فوق الدينار وإما فوق التافة  
ودون الكثير الذي له بال وهو الدينار فأقل إلى الدرهم فالأول لا يعرف أصلاً والثاني يعرف سنة  
والثالث يعرف أياماً حتى يطلب على الظن أن صاحبه تركه وله الملتقط التصرف فيه بعد تلك الأيام على  
هذا القول لا بعد سنة، كذا قرر شيخنا (قوله لا تافها) بالنصب عطف على محل كدلو لأنه خبر لكان  
المحدوفة بعدلو كما أشار له الشارح (قوله كصا وسوط) أي لا كبير قيمة لهما (قوله وله أكله إذا  
لم يعلم ربه) أي ولا ضمان عليه (قوله بكباب مسجد) أي وسوق ولو داخله (قوله في كل يومين  
أو ثلاثة مرة الخ) هذا في غير أول زمان التعريف أما في أوله فينبغي أن يكون أكثر من ذلك ففي كل  
يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة أيام مرة ثم في كل أسبوع مرة كذا ذكره  
شارح الوطأ (قوله بنفسه) متعلق بتعريفه كما إن قوله بمجان طلبها كذلك لا اختلاف معنى الجارين  
لأن الأول منها بمعنى في والثاني للأكل (قوله أو بمن يثق به) أي بأمانته أي وإن لم يساوه في الأمانة  
فاذا ضاعت ممن يثق به فلا ضمان والفرق بينه وبين ضمان المودع إذا أودع ولو أماناً أن ربهاناً لم يعينه  
لحفظها بخلاف الوديعة (قوله وإلا ضمن) أي وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها  
وضاعت منه ضمن ثم إن قوله إن لم يعرف مثله هذا التقيد تبع فيه المصنف ابن الحاجب التابع  
لابن شاس كما قاله ابن عرفة وظاهر اللخمي عن ابن شعبان أن الملتقط أن يدفعها لمن يعرفها  
بأجرة منها ولو كان ممن يلي تعريفها بنفسه إذا لم يلتزمه (قوله ولا يذكر العرف وجوباً جنسها)  
أي مثل حيوان أو عين (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي من الخلاف والقول الثاني  
يجوز للعرف أن يذكر جنس القطة وعبارة اللخمي وإن لا يذكر جنسها أحسن أي والقول  
بعدم ذكر جنسها أحسن من مقابلة (قوله كال الخ) أي بأن يقول يا من ضاع له مال أو شيء  
يذكر أمارته ويأخذه (قوله وأولى عدم ذكر النوع) أي مثل بقرة أو حمارة أو ذهب

والصنف لأن ذكر الجنس يؤدي اذهان بعض الحذاق إلى معرفة الغصاص والوكاء باعتبار جرى العادة (ودفعت لغيره) بكسر الحاء  
أفصح من فتحها أى عالم أهل الذمة وقد يطلق على عالم المسلمين (إن) وجدت بقرية (١٣١) ذمة (أى ليس فيها إلا أهل

الذمة (وله حبسها بیده)

أى بعد تعريفها السنة (أو

التصدق بها عن ربها أو

نفسه (أو التملك) بأن

ينوى تملككم فللمنقط هذه

لامور الثلاثة (ولو)

وجدت (بمكة) خلافاً

لمن قال لا تستباح لقطتها بعد

سنة ويجب تعريفها أبدأ

حال كونه (صامتاً) لها إذا

جاء ربها (فيها) أى فى

التصدق بوجهيه والتملك

(كنية أخذها) أى كما

يضمن إذا أخذها بنية

التملك (قبلياً) أى قبل

التقاطها ولو قال كنية

تملكها قبله كان أوضح بئى

أن الملتقط إذا رأى النقطة

فنوى أخذها تملكاً ثم

أخذها فإنه يضمنها الربها ولو

تلفت بشاوى لانه بتلك النية

مع وضع يده عليها صار

كالماصب فيضمن كما إذا

نوى التملك قبل السنة بعد

وضع يده عليها (و) كما

يضمن فى (ردّها) لموضعها

أو غيره (بعد أخذها

للحفظ) أى للتعريف (إلا)

أن يردّها لموضعها (بقرب)

من أخذها فضاعت

(فتأويلان) فى الضمان

وعدمه فإن أخذها لغير

الحفظ وردّها بقرب فلا

ضمان قطعاً وعن بعد ضمن

أخذها للحفظ أم لا (وذو الرق كذلك)

أى أن الرقيق كالحرة فى جميع ما تقدم من وجوب الالتقاط

أو فضة (قوله والصنف) مثل بادفة أو محاييب أو ريلات (قوله ودفعت لغيره) بحيث فيه ابن رشد  
بامكان أن تكون لمسلم فلا احتياط أنها لا تدفع للغير إلا بعد تعريفها النظر بن (قوله بكسر الحاء أفصح  
من فتحها) أى كما قال الجوهري وصدر عياض فى الشارح بالفتح وقال إن رواة الحديثين (قوله أى عالم  
أهل الذمة) سمى حراً يكسر الحاء تسمية له باسم الخبر الذى يكتب به وظاهر الصنف أنها إذا وجدت  
فى القرية التى ليس فيها إلا أهل الذمة تدفع للغير سواء كان ذلك الخبر من المحل الذى وجدت فيه اللقطة  
أم لا والظاهر أن الدفع له مندوب إذ للملتقط أن يعرفها بنفسه ولم يجب عليه التعريف لئلا يكون  
فيه خدمة لأهل الذمة فإن لم يكن حراً فانظر هل تدفع لراعيهم أى عابدهم أو للسلطان والظاهر الأول  
لقلة اشتغال الراهب بالنسبة للسلطان (قوله وله حبسها) أى حتى يظهر ربها (قوله فللمنقط هذه  
الأمر الثلاثة) اعلم أن ما ذكره المصنف من محير الملتقط بين الأمور الثلاثة إذا كان الملتقط غير الامام  
وأما الامام فليس له إلا حبسها أو بيعها لصاحبها ووضع منها فى بيت المال وليس له التصديق بها ولا تملكها  
لمشقة خلاص ما فى ذمته بخلاف غيره اه عبق (قوله خلافاً لمن قال) أى وهو الباجى وفقاً للشافعى  
وقوله ويجب تعريفها أبدأ أى لاحتمال أن تكون من حاج ولا ينسب له العود فى السنة واستدل الباجى  
بحديث لا تحل لقطتها وأجاب المشهور بأن المراد لا تحل قبل السنة وإنما نهى النبي ﷺ على ذلك  
فى مكة مع أن عدم حلها قبل السنة عام فى مكة وغيرها لئلا يتوهم عدم تعريف لقطتها بانصراف  
الحجاج فتأمل (قوله أى فى التصديق بوجهيه) أى عن ربها أو عن نفسه (قوله كنية أخذها) أى تملكها  
وقوله أى قبل التقاطها أى قبل أخذها (قوله ولو قال كنية تملكها قبله) أى ثم أخذها (قوله فنوى  
أخذها تملكاً) أى قبل أن يضع يده عليها نوى أخذها تملكاً ثم أخذها حازقت منه أو غضبت  
فانه يضمنها (قوله لانه بتلك النية مع وضع يده عليها) أى مع فعل الوضع حين نيته وهذا إشارة إلى  
أن مجرد نية الاغتياى لا تعتبر كما هو المشهور (قوله كما إذا نوى التملك قبل السنة بعد وضع يده عليها) أى  
للتعريف لأن نية الاغتياى هنا لم تجرد بل قارنها بالكف عن التعريف وقد جعل حضمير قبلها للسنة  
وحمل المصنف على هذه الصورة مرتضياً بحث ابن عرفة من الضمان فى هذه الصورة والحاصل أن  
الصور ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكاً ثم تركها ولم يأخذها فتلفت الثانية ما إذا  
نوى تملكها وأخذها فافتت الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة فى الصورة  
الأولى لا ضمان عليه لان نية الاغتياى وحدها لا تعتبر وفى الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله وهو  
أخذها لنية الاغتياى وفى الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاغتياى مجردة  
عن مصاحبة فعل إذ غاية الأمر أن النية تبدلت مع هاء اليد وقال ابن عرفة بالضمان نظراً إلى أن نية الاغتياى  
قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف وارتضاء ح وحمل المصنف على هذه الصورة وشارحنا  
تباه لغيره حملة على الصورة الثانية (قوله وكما يضمن فى ردّها لموضعها أو غيره) أى بعد بعد من أخذها  
والحال أنها ضاعت بعد الرد، واعلم أن كلام المصنف فى أخذها المكروه وهو ما إذا لم يخف عليها من  
خائن واعلم أمانة نفسه أو شك فيها لافى الواجب لضمانه بربها مطلقاً من قرب أو بعد اتفاقاً لتركه للواجب  
بلا يصح فيه قوله الا بقرب فتأويلان ولا فى الحرم لضمانه بأخذها إن لم يردّها مكانه الا ان ردّها فيه  
واجب (قوله فإن أخذها لغير الحفظ) أى لغير التعريف الحقيقى بأن أخذها السؤال جماعة هل هى لم

وعدمه والضمان وعدمه وليس (١٣٣) لسيده منعه منه (و) ان ضاعته منه (وبل السنة) تفريطا وبعدنية تملك نجابية (في رقبته)

فيباع فيها ما لم يخدمه سيده  
وليس له إسقاطها عنه  
وأما بعد السنة ففي ذمته  
يبيع بها إذا عتق ولا  
يباع فيها (وله) أي للسلطان  
سرا أو عبدا (أكل) ما  
يفسد (لوني كفا كفة  
ولم وخضر ولا يضمن  
(ولو) وجد (بقرية)  
أي طمر كالو وجد بغير  
وليس عليه تعريضه لكن  
ينبغي الاستيناء به قليلا  
وأما مالا يفسد كالتمر  
فليس له أكله فان أكله ضمن  
إن كان له من (و) له أكل  
(شاة) وجدها (بقياء)  
ولم يتيسر حملها للعمران  
ولا ضمان فان حملها للعمران  
ولو مذبوحة فربها أحق  
بها إن علم وعليه أجرة  
حملها ووجب تعريضها إن  
حملها حية كالو وجدها  
بغير العمران أو اختلطت  
بضمه في للرعى (كثير  
بجعل خوف) من سباع  
أو جوع أو عطش أو من  
الناس ببقاء وعسر سوقها  
لعمران فله أكلها ولا  
ضمان عليه (والا) بأن  
كانت بمحل آمن بالبقاء  
(مركب) نان أخذها عرف  
كالو كانت بالعمران فان  
أكلها ضمن (كابل) فانها  
ترك ولو بمحل خوف  
ولا خوف خائن (وإن

أما فقالوا لا، ويقال لهذا تعريف حكى وليس المراد بغير الحفظ الاغتبال لأن الرد في هذا واجب  
فلا يظهر قوله وعن بعد ضمن الخ وقوله أخذها للحفظ الأولى حذفه لانه خروج عن الموضوع  
(قوله وعدمه) أي وعدم وجوب الالتقاط وهو حرمة وكرهته (قوله وليس لسيده منعه منه) أي  
من الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمه (قوله وليس له إسقاطها) أي إسقاط ضمانها عنه (قوله وأما  
بعد السنة) أي وأما إذا ضاعت بعد السنة بتفريط أو تصدق أو تملكها (قوله ولا يضمن ولو وجد  
بقرية) أي هذا إذا وجد بغير أي خراب بل ولو وجد بقرية وعمل عدم الضمان إذا كان أكل ما يفسد  
بالتأخير حيث لم يكن عالما بربه حين الالتقاط وإلا ضمن له قيمته ثم إن ظاهر الشارح أن ما يفسد  
بالتأخير الذي لا يعلم بربه لا ضمان على اللتقط إذا أكله سواء كان نافيا أوله من وهو ما نقله طي  
والذي في ح وتبعه عقب ان عدم الضمان فيها إذا أكل ما يفسد بالتأخير مفيد بما إذا كانت نافيا  
لأنه له وإلا ضمن قيمته لربه إذا جاء وحيت فلا فرق فيما له من بين ما يفسد بالتأخير وما لا يفسد  
إلا جواز القدوم على الأكل ابتداء من غير تعريف فيما يفسد ومنه في غيره (قوله وليس عليه تعريضه)  
أي بل يأكله من غير تعريف كما هو ظاهر ابن رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من  
التعريف فهو ضيف كما في عقب (قوله لكن ينبغي الاستيناء الخ) الذي لابن عرفة أنه لا يطلب  
الاستيناء قال شيخنا وهو للتعبد (قوله فليس له أكله) أي ابتداء من غير تعريف وهذا إذا كان له من  
كما قال الشارح وأما إذا كان نافيا جاز له أكله من غير تعريف ولا ضمان عليه إذا جاء صاحبه وهذا  
إذا لم يعلم صاحبه حين وجدته فان علم به لم يجز أكله فان أكله ضمن منه كما مر للشارح (قوله ولم يتيسر  
حملها للعمران) أي والحال أنه لم يتيسر حملها ولا سوقها للعمران فان تيسر حملها للعمران أو سوقها  
لعمران حملت أو سقت وعرضا وليس له أكلها فان أكلها ضمنها فان حملها ولو مذبوحة وعلم برها  
كان أحق بها وعليه أجرة حملها وتقييد الشارح جواز الأكل بما إذا لم يتيسر حملها هو للتعبد وما في  
عقب من جواز الأكل مطلقا يتيسر حملها أو لم يتيسر فهو ضيف ولا يسلم قوله على التعبد كما في بن  
(قوله ولا ضمان) أي سواء ذبحها وأكلها في الصحراء أو أكلها في العمران والحال أنه ذبحها حين  
الالتقاط في الصحراء وما ذكره من عدم الضمان هو للشهور وقال سجنون إذا وجدها في الفلاة  
وأكلها ضمن قيمتها لربها إذا علم به بعد ذلك وعمل الخلاف إذا كان للتلقط غير عالم برها حين  
وجدتها والا فلا يجوز له أكلها فان كان أكلها ضمن قيمتها اتفاقا (قوله كالأو وجدها بقرب العمران)  
أي فيجب تعريضها ولا يجوز أكلها فان أكلها ضمن (قوله وعسر سوقها للعمران) أي فان كانت  
بمحل خوف بقاء وتيسر سوقها للعمران لم يأكلها وعرضا فان أكلها ضمن قيمتها لربها إذا علم  
(قوله كالأو كانت الخ) أي لأنها إذا كانت بمحل العمران ولو مخوفا تكون لقطة فلا تؤكل وإذا أخذها  
عرفها (قوله كابل) ظاهره وجدها في الصحراء أو في العمران ابن عبد السلام وهو أسعد بظاهر  
المذهب اه بن (قوله الا خوف خائن) أي الا إذا خيف عليها من اخذ الخائن فانها تؤخذ وتعرف  
وقد تبع الشارح في ذلك عقب والحري واختاره شيخنا واقتصر عليه في اللج وفي بن للتعبد من  
مذهب مالك تركها مطلقا قال في القدمات بعد أن ذكر عدم التقاط الأبل قيل ان ذلك في جميع الزمان  
وهو ظاهر قول مالك في الدونة والعتية وقيل هو خاص بزمان العدل وصلاح الناس وأما في  
الزمان الذي فسد فالحكم فيه أن تؤخذ وتعرف فان لم تعرف بيعت ووقف ثمنها لربها فاذا أيس منه  
تصدق به كما فعل عثمان لما دخل الناس في زمنه الفساد وقد روي ذلك عن مالك أيضا اه ابن عبد السلام  
وصحبه مذهب مالك عدم التقاطها مطلقا كذا في بن لكن لا يخفى ان الصلحة العامة تقتضي

لا يراعى فيها خوف أى خوف جوع أو عطش أو - اع وأما خوف الخائن فوجب للزناطة ( و ) له ( كراء بقر ونحوها ) كخيل  
وحمر ( فى علفها ) فتج اللام ما تعاقب به من عوفول وأما بالسكون فاسم ( ١٢٣ )

الآن صنع عثمان كما لو قال فى تضمين الحفراء فلذا اختار شيخنا قاله الشارح ( قوله لا يراعى فيها ) أى  
فى صلاة الابل ( قوله وله كراء بقر ونحوها فى علفها ) أى وله أن يستعملها فى منافع بقدر علفها ان كان  
علفها من عنده وكلام المصنف فى بقر ليس له أكلها وهى التى وجدها فى العمران أو فى الفياء وتيسر  
سوقها للعمران ( قوله أى مأمونا ) أى مأمونا عاقبة ( قوله مياومة ) أى حالة كون ذلك الكراء  
المضمون مياومة الخ أو مشاهرة أو وجيبة وأما جاز له كراؤها فى علفها مع أن ربهما لم يوكله فيه أنها لا بد  
لها من نفقة عليها فكان ذلك أصلح لربها والظاهر أنه إذا أكرأها كراء مأمونا وجيبة ثم جاء ربهما قبل  
تمامه فليس له فسخه لو وقع ذلك العقد بوجه جائز ( قوله فليس المراد بالمضمون ضد العين ) أى بل  
المراد به المضمون عاقبته وهو المأمون الذى لا يخشى عليها منه ويحتج فلا يحتاج لتصويب ابن غازى  
مضمونا بماؤنا ووجه تصويبه أن المضمون هو كراء دابة غير معينة والفرض هنا أنها معينة  
( قوله لموضع ) أى محل إقامته ( قوله والا ضمن القيمة ان هلك الخ ) أى ويقدم فى الضمان السأجر فى  
الكراء غير المأمون لأنه مباشر على الملتقط لأنه متسبب ( قوله وما زاد على علفها ) فإذا أكرت لاجل  
العلف وزاد من كرائها شيء على العلف لم يكن الملتقط أخذه لنفسه بل يفرمه لربها إذا جاء  
( قوله وقيمة النفقة ) أى التى هى الركوب لغير موضعه ( قوله وله غلاتها ) أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق  
عليها من عنده ولم يكرها فى علفها ولم يستعملها فى منافعها وضخيم غلاتها عائد على الذكورات من  
الشاة وما بعدهم ان ظاهر المصنف أن له الفقة ولو زادت على قدر علفها وهو الموافق لرواية ابن نافع  
وظاهر نقل ابن رشد وصاح القرنين أنه إنما له من الفقة بقدر علفها والرائد عليه لقطة معها قال  
شيخنا وفى كلام عجميل ترجيح ما نقله ابن رشد ( قوله وصوفها ) أى سواء كان تاما أو غير تام فهو  
لربها مثل النسل وما معه ولا يأخذه الملتقط لنفسه بل على أنه لقطة معها ( قوله وان أنفق الملتقط  
على اللقطة من عنده ) أى كل النفقة أو بعضها وذلك كما لو أكرأها فقص الكراء عن نفقتها وكل  
الملتقط نفقتها من عنده فيخير ربهما بين أن يسلم له اللقطة فى نفقته أو يقتديا من الملتقط بدفع ماله  
من النفقة وذلك لأن النفقة فى ذات اللقطة لا فى ذمة ربهما كالجنابة فى ربة العبد إذا سلمه المالك  
لا شيء عليه وان أراد أخذ شيء غرم أرض الجنابة ( قوله بين فسكها بالنفقة ) أى بمثل  
النفقة ( قوله ثم أراد أخذها ) أى ودفع مثل النفقة وقوله لم يكن له ذلك أى لأنه  
ملكها للملتقط برضاه والظاهر كما قال شيخنا ان عكسه كذلك أى اذا دفع له النفقة ثم أراد  
ان يسلمها له ويأخذ منه النفقة فليس له ذلك ( قوله والاولى الخ ) أى لأن بين إعمال  
تضاف لتعدد لأن البنية إنما تحقق فى المتعدد وأولاحد الشئين أو الاشياء ( قوله وان باعها  
الملتقط ) أى بأمر السلطان أو بغير أمره ( قوله فما لربها الا الثمن ) ظاهره ولو كان باعها بعد  
ان نوى تملكها بعد السنة وليس كذلك لأنه بنية التملك صار ضمانا قيمتها انظر البدر القرافى  
ومفهوم قوله بعدها انه لو باعها قبل السنة لم يكن الحكم كذلك والحكم ان ربهما غير ماض البيع  
وأخذ الثمن ورده وأخذها ان كانت قائمة وان قامت على الملتقط قيمتها فى ذمته ان كان حرا والاقضى  
رقبته كالجنابة فان شاء سيده فداء قيمتها وان شاء سلمه فيها ( قوله والبيع ماض ) أى فليس  
للملتقط نقضه وأخذها من المشتري ولو كانت قائمة ( قوله يرجع به على الملتقط ) أى ويرجع

لأعلى المشتري ولو مائتا ( خلاف ماله وجدها ) ربهما ( بيد المسكين ) للتصدق بها عليه ( أو ) بيد ( مبيع منه ) أى من السكينة  
( فله ) أى لربها ( أخذها ) من المسكين أو المشتري منه ورجع المشتري بالثمن على المسكين ان وجد عنده

والأصل للثقة التصديق بها عليه قوله أنه أخذها أي أو تضمنين للثقة القيمة إن تصديق بها عن نفسه مطلقاً أو عن ربهما وتعييت قائم بغير  
مخالفتها تعين أخذها وإن قامت تعينت القيمة (١٣٤) على الملتقط (والملتقط الرجوع عليه) أي على المسكين بنفس الأمانة (إن)

أخذ ربهما (منه) أي من  
الملتقط (قيمتها) وذلك  
حيث تصديق بها عن ربهما  
وتعييت عنده أي وجدت  
عنده مبيعة لأنها إذا كانت  
قائمة بمخالفتها فأنما له أخذها  
كاسر وإن تصديق بها عن  
نفسه فلا رجوع له على  
المسكين كما أشار له بقوله  
(إلا أن تصديق بها)  
الملتقط (عن نفسه) فلا  
رجوع له على المسكين  
بغيره لا بها ولا بالقيمة  
التي غرمها لربها كالو تصديق  
بها عن ربهما ولم توجد بيد  
المسكين (وإن قصت  
بدنية مملكتها) بعد  
تغريمها السنة (فلربما  
أخذها) ولا أرض له في  
النفس (أو) أخذ  
(قيمتها) يوم نية مملكتها  
فإن نوى مملكتها قبل السنة  
فكالمغاصب وأما لو قصت  
قبل نية التملك فليس له إلا  
أخذها فلو هلكت بعد نية  
الملك فالقيمة (ووجب  
لقط طفل) أي صغير  
لا قدرته على القيام بمصالح  
نفسه، ن يتفق غداء (نبت)  
صفة لطفل أي طفل منبوذ  
وهو قاصر لأنه يشر  
بجهد للنفذ فلا يشمل من

عليه أيضاً بالمخاطبة لأنه كالوكيل فإن أعدم في مسألة المخاطبة رجوع على المشتري بما حاي به فقط لا بأصل  
التمن إذا لا يرجع عليه به بل على الملتقط ولو عديا كآلة الشارح والفرق بين المخاطبة رجوع بها على المشتري  
إذا أعدم البائع وبين التمن لا يرجع به على المشتري بل على البائع ولو معدما أن المشتري لما شارك البائع  
في العدم بالمخاطبة رجوع عليه بها عند عدم بائعه ولا كذلك التمن فلذا لم يرجع عليه به عند عدم البائع (قوله) ولا  
فلى الملتقط التصديق بها) أي لأنه هو الذي سلف المسكين عليها وينبغي أن يرجع المشتري على الملتقط  
بالأقل من غمها أو قيمتها يوم تصديق بها ورجع الملتقط بتمام التمن على المسكين لأنه البائع (قوله) إن  
تصدق بها عن نفسه مطلقاً) يعني أن عمل التخير المتقدم وهو تغيير ربهما بين أخذها من يد المسكين أو من  
المشتري منه وبين تضمنين الملتقط القيمة إذا كان الملتقط تصديق بها عن نفسه سواء كانت قائمة أو تعييت  
أو كان قد تصديق بها عن ربهما وتعييت باستعمال وأما أن كان قد تصديق بها عن ربهما وجاء ربهما فوجدتها  
قائمة أو تعييت بماوى في يد المسكين أو المشتري منه تعين أخذها وإن وجدها قد فاتت بهلاك  
سواء تصديق بها الملتقط عن ربهما وعن نفسه فليس له الاقيمتها من الملتقط (قوله) وتعييت عنده) أي  
عند المسكين (قوله) فأنما له أخذها كاسر) أي لا أخذ قيمتها وحينئذ فلا يتأتى رجوع الملتقط على  
المسكين (قوله) ولم توجد يد المسكين) أي فلا يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها لربها (قوله) وإن  
قصت بعدنية مملكتها) أي بسبب استعمال الملتقط لها وأما لو قصت بماوى فليس لربها إلا أخذها  
كالو كانت نافية عما لها (قوله) فإن نوى مملكتها قبل السنة) أي وقصت (قوله) فكالمغاصب) أي يضمن  
أرض النفس ولو كان بماوى (قوله) وأما لو قصت قبل نية التملك) أي قبل السنة أو بعدها وقوله  
فليس له إلا أخذها ظاهره ولو قصت بسبب استعمالها وهو كذلك على أحد قولين اه عقب  
(قوله) فلو هلكت بعدنية التملك) أي وبعد أن عرفها سنة وهذا مفهوم قول المصنف وإن قصت الخ  
(قوله) ووجب لقط طفل) ظاهره ولو على امرأة وينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت  
إرادتها الأخذ أو إذن لها فيه والا فلا يجب عليها لأن له منعها فإن أخذته بغير إذن الزوج كان له رده  
لحل مأمون يمكن أخذه منه فإن لم يردده وكان طامال انقضت عليه منه وإن إذن لها في أخذه فالنقطة عليه  
ولو كان لها مال لأنه لما كان بإذنه صار كأنه الملتقط (قوله) أي صغير) أي سواء كان ذكراً أو أنثى  
(قوله) نبت) فيه إشارة إلى اتحاد معنى اللقيط والنبوذ كما عند الجوهري والمتقدمين وقبل اللقيط  
ما التقط صغيراً في الشدائد والبلاء وشبه ذلك والنبوذ بخلافه وقبل النبوذ مادام مطروحاً ولا يسمى  
لقيطاً إلا بعد أخذه وقبل النبوذ ما وجد بغور ولادته واللقيط بخلافه (قوله) فالأولى أن يقول  
بعضية) أي وجد بعضية لأجل أن يشمل من نبت قصداً ومن ضل عن أهله ويشير إلى أنه لا بد أن  
يوجد في غير حرز أذن أخذه من الحرز سارق (قوله) كفاية) محل الكفاية أن لم يغف عليه والا  
وجب عينا كما في الارشاد وظاهر المصنف الوجوب ولو علم خيانة نفسه بدعوى رقبته مثلاً فيجب  
عليه الالتقاط وترك الخيانة ولا يكون عمله بالخيانة عذراً يستقط عنه الوجوب (قوله) ولا رقه) أي  
لم يعلم رقه بل علمت حرته وأوشك فيها وفي رقبته (قوله) فخرج الخ) هذا من جملة كلام ابن عرفة  
بدليل قول الشارح وقوله فخرج الخ أي وقول ابن عرفة فخرج (قوله) حتى يبلغ الخ) هذا

ضل من أهله فالأولى أن يقول بدله بعضية (كفاية) أي وجوب كفاية وقد عرف ابن

عرفة اللقيط بقوله صغير آدمى لم يعلم أبواه ولا رقه فخرج ولداً زانية ومن علم رقه لقطة لا لقيط وقوله فخرج ولداً زانية أي لأنه قد علم  
أبياه وهو الأم فليها القيام به (و) وجب (حضانته وتفقته) على ملتقطه حتى يبلغ قادراً على الكسب



ولا رجوع له عليه لأنه بالنفاذ الزم في ذلك وهذا (إن لم يخط) ما يتكفي (من القس) فإن أعطى منه لم يجب على الملقط والملتقط من وجوب النفقة إن لم يخط الخ قوله (إلا أن يخط) كقوله (من صدقة أو حبس) فنفقه من ذلك وهو يجوز له الملقط لأنه كتابه فمما أنه يقدم بالنفقة ثم القى ثم الحاضن (أو يوجد معه) بالسر يوطئ بويه (أو مدفون) (١٢٥) وفي نسخة مدفوناً بالنسب

على الحال التي كانت إن كانت معه ومفقة أي ورقة مثلاً مكتوب فيها أن المال المدفون تحت الطفل للطفل فإن لم يكن معه ورقة فالملال لطفة (و) وجب (رجوعه) أي الملقط المتفق على القبط (على أي) بما أتفق على القبط (إن) كان أبوه (طرحه عمداً) وثبت بينة أو إقراره لا بدعوى الملقط مع مخالفة الأب ودل الرجوع أيضاً إن كان الأب موسراً حين الانشقاق وإن عشت المتفق أنه أتفق ليرجع لا حصة فيرجع بقدر السرف ومنهوم طرحه أنه لو فصل عن أبيه أو هرب أو نحو ذلك لم يرجع المتفق على الأب الموسر لأن الاتفاق حينئذ محمول على التبرع ومعنى الرجوع في هذا الفرع الثبوت (والقول) أن اختلفاً في الاتفاق (١٢٦) أي الملقط بالكسر (أنه) لم ينفق حصة (أي تبرعاً) بل يرجع يمينه لا قول

إذا كان القبط ذكراً فإن كان أبى قال دخول الزوج بها بعد إطاقيها (قوله ولا رجوع له عليه) أي ما لم يكن له مال ويملك به الملقط حال اتفاقه وإلا رجع عليه إذا حلف أنه أتفق ليرجع كما مر في النفقات (قوله من القى) مراده به بيت المال (قوله إلا أن يخط) بالتشديد (قوله ويجوز له الملقط) أي بدون نظر حاكم وهذا ظاهر إن كانت الحبة ونحوها من غيره وكذا إن كانت منه كما في سماع زونان من ابن القاسم والذي في ضامع يعني لا يجوز له أن كانت منه لأن ذلك خاص بالولي لمن في حجره والملتقط ليس كذلك (قوله فلم أنه يقدم الخ) أي علم من عدوله عن قوله أو يملك بالملط على يعطى للوهم مساواة ماله للقى في وجوب الاتفاق لقوله إلا أن يخط كقبة للقيد لتقديم ماله ثم القى ثم الملقط (قوله أو مدفون) بالرفع عطف على نائب فاعل يوجد وهو الضمير المستتر العائد على المال المفهوم من السياق لدلالة يملك عليه وفي الكلام تقدير الصفة أي مال ظاهر أو مدفون (قوله إن كانت معه ورقة) قيد في الأخيرة فقط دون ما قبلها كما أشار له الشارح (قوله إن طرحه عمداً) انظر هل من الطرح عمداً طرحه لوجه أم لا وجعله البساطى خارجاً بقوله عمداً وسمعه قال بن وكلام البساطى فيه نظر وإن سلمه الخطاب بل الحق أنه من العمد واقصر على ذلك في الميج (قوله مع مخالفة الأب) أي لأن الظاهر قبول قول الأب في تلك الحالة لما جيل عليه من الحنان (قوله إن كان الأب موسراً) أي إن ثبت أنه كان موسراً (قوله وأن يحلف الخ) أي كما سأتى للمصنف ومحل حلفه إن لم يكن أشهد أنه إنما ينفق ليرجع والا فلا حلف وإذا تنازعا في قدر النفقة فلا بد من اثباتها وإلا فاقول قول الأب يمين لأنه غارم ويجرى فيه قول المصنف واعتمد البات على ظن قوى كأن اختلفا في يسر الأب وقت الاتفاق (قوله فيرجع بغير السرف) أي وهو نفقة المثل (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال كيف يجب للملقط الرجوع على أبي القبط بما أتفق على القبط مع أنه يجوز له الترك وعدم الرجوع (قوله في هذا الفرع) وأما في الفرع الأول فالمراد به الوجوب الشرعى وهو طلب الفعل طلباً جازماً (قوله بل ليرجع) أي أو لم يتوخيها كما هو ظاهر المصنف لأن قوله لم ينفق حصة يصدق بعدم النية فإن نوى الملقط حصة لم يرجع ولو طرحه أبوه عمداً نظراً لنية المتفق لكن في ابن عرفة أن مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة نظراً لحالة الأب وهو التعمد فكان أولى بالمحل عليه (قوله وهو حر) أي محكوم بحريته شرعاً فلو أقر القبط برقيقته لأحد أئني إقراره إذ لا يثبت رق الشخص بمجرد إقراره وسواء التقطه حر أو عبد أو كافر فهو حر على كل حال (قوله لأنها الأصل) أي لأن الحرية الأصل في الناس أي الذين لم يقرر عليهم ملك (قوله ولاؤه للمسلمين) هذا مقيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره لا يرثه المسلمون كذا قيل وقد يقال لآمانع من وضع مال الكافر في بيت المال ألا ترى أن المعاهد إذا مات عنها وليس معه وارثه فإن ماله يوضع في بيت المال وأشار الشارح بقوله أي أنهم يترثونه إلى أن المراد بالولاء المال لا الولاء الذي هو لحة كاحمة النسب المختص بمن أعتق فقط (قوله لا يرثه الملقط) أي ما لم يجعل له الإمام ارثه وإلا ورنه لأن ذلك من الأمور العامة التي النظر فيها للأمام وعلى هذا حمل ما في الموطأ من قول عمر: لك ولاؤه وعلينا نفقت

الأب إنه حصة (وهو) أي القبط (حر) لأنها الأصل في الناس (وولاؤه للمسلمين) أي أنهم يترثونه فمحل ماله إذا مات بيت المال إذا لم يكن له وارث يعني أنه لا يرثه الملقط بل جماعة المسلمين (وحكم بالإسلام) أي القبط إن وجد (ق) قريمن (قري المسلمين) لأنه الأصل والغالب وإن كانت بين قري الكفار ولو التقطه كافر

( كأن لم يكن فيها ) أى فى القرية لأبغيد المسلمين ( إلا بيتان ) للمسلمين فيحكم بإسلامه أيضا ( وإن التقطه مسلم ) تقليبا للإسلام فان التقطه كافر فلا يحكم بإسلامه ومثل البيتين البيت كالثلاثة وأما الأربعة فيحكم بإسلامه وإن التقطه كافر ( وإن ) وجد ( فى ) قرية من ( قري الشرك ) التى ليس فيها ( ١٣٦ ) بيت من بيوت المسلمين ( ق ) هو ( مشرك ) ( وإن التقطه مسلم تقليبا للدار ( ولم يلحق )

اللقيط شيئا ) ملتقطه ولا غيره ( إن ادعاه ) إلا بيته ( له ) بأنه ابنه ولا يكن قولها ذهب له ولد أو طرح فان أقامها لحق به كان اللقيط محكوما بإسلامه أو كفروه ( أبو جريح ) كن عرف أنه لا يمشى له ولد فزعم أنه طرحه لما سمع أنه اذا طرح الجنين عاش أو لقلا ونحوه مما يدل على صدقه فيلحق بصاحب الوجه المدعى ( ولا يرده ) أى لا يجوز رده لموضعه ( بعد أخذه ) لأنه يمين عليه حفظه بالتقاطه إذ فرض الكفاية يتعين بالشروع فيه ( إلا أن يأخذه ) لآلية تربيته بل ( ليرقه لحاكم ) فرقه له ( فلم يقبله ) والموضع مطروق ( للناس ) حيث يعلم أن غير ما أخذه فله رده حينئذ فان لم يكن الموضع مظرا قابلا لم يوقن بأن غيره يأخذه فان تحقق عدم أخذه حتى مات اقتصر منه وإن شك فآلديه ومثل أخذه ليرقه لحاكم أخذه ليسال معينا هل هو ولده

( قوله كأن لم يكن فيها إلا بيتان إن التقطه مسلم ) ظاهره الحكم بإسلامه حيث التقطه مسلم ولو ستل أهل البيتين فجزموا بأنه ليس منهم وينبى أن يكون كذلك قياسا على إسلام السبي تبعاً لإسلام ما به ولاهما قد ينكران لبيتهما إياه واستظهر عجم أنه لا يكون مسلماً اه عبق ( قوله والبيت لبيتين ( ١ ) أى على ما استظهره ح من عند نفسه ولفظ للدونة كالمصنف كما فى بن ( قوله وإن وجد فى قرية من قري الشرك ) أى وإن كانت بين قري المسلمين وقوله فهو شرك وإن التقطه مسلم نحوه لأبي الحسن وفى الذخيرة أنه إن التقطه مسلم يكون على دينه وإن التقطه كافر كان على دينه قال بن وهذا هو الظاهر والله أعلم ( قوله إلا بيته ) أى إلا بيته تشهد أى لكل من الملتقط وغيره ( قوله فان أقامها لحق به كان اللقيط محكوما بإسلامه أو كفروه ) سواء كان للتلحق له الذى شهدت له البيته للتلقط أو غيره كان للتلقط مسلماً أو كافراً فهذه عناية وحاصلها أن التلحق للقيط إما ملتقطه أو غيره وفى كل ما أن يكون ذلك للتلحق مسلماً أو كافراً وفى كل ما أن يكون اللقيط محكوما بإسلامه أو بكفروه ففى هذه الصور الثمانية أن أقام التلحق بيته تشهد أن هذا اللقيط ولده لحق به ( قوله فيلحق بصاحب الوجه المدعى ) انظر هل لحوقه به فى الثمان صور للتقدمة وهو ما يفيد ابن عرفة وتم والشيخ عبد الرحمن الأجهورى أوفى أربع منها فقط وهى ما إذا كان التلحق مسلماً كان هو للتلقط أو غيره كان اللقيط محكوما بإسلامه أو بكفروه وهو ما ذهب إليه بعضهم ونحوه فى الشيخ أحمد الزرقانى قائلا وأما إذا استلحقه فسمى فلا بد من البيته فان قيل مقتضى ما قدمه المصنف فى الاستلحاق من أن الأب يستلحق مجهول النسب عدم توقف الاستلحاق هنا على البيته أو الوجه فقلت قال ابن يونس ابن القاسم قد خالف هنا أصله إذ مقتضى أصله أن الاستلحاق هنا لا يتوقف على بيته أو وجهه انظر بن ( قوله لموضعه ) أى ولا لموضع آخر ( قوله بعد أخذه ) بنية حفظه أو بلانية حفظه ولا رقه لحاكم ( قوله والموضع مطروق للناس ) أى بحيث لا يخفى هلاكه فيه ( قوله فله رده حينئذ ) أى لعدم أخذه فاحفظ فلم يشرع فى فرض كفاية حتى يمين عليه ( قوله فان لم يكن للموضع مطروفاً بأن لم يوقن بأن غيره يأخذه ) فى الكلام نقص أى حرم رده فان رده ومات فان تحقق الخ ( قوله وإن شك ) أى فى أخذه أى فى أن يأخذه أحد أولاً يأخذه فالديه وانظر هل دية خطأ أو عمد الظاهر كما قال شيخنا انهادية محمد ( قوله ليسال معينا هل هو ولده أم لا ) أى فاذا قال له ليس ولدى جازله رده ( قوله ولو زاحمه عنه الآخر وأخذه ) أى فينزع من ذلك الزاحم ويدفع للأسبق ( قوله قدم الأولى ) أى فلو أخذه غيره نزع منه ودفع للأولى ( قوله والا يكن أولى بأن استويا ) أى فى الأصلية ووضع اليد ( قوله خوف طول الزمان ) علة وهى بمعنى الشرط لقول المصنف وينبى الاشهاد أى إذا كان يخاف أنه عند طول الزمان يدعى ما ذكر فان تحقق أو غلب على الظن دعوى ذلك وجب الاشهاد واللقطة كاللقط فى الحالتين المذكورتين

( ١ ) قوله والبيت كالبيتين الذى فى نسخ الشرح التى بأيدينا ومثل البيتين الخ كما هو بالهامش

( قوله )

أم لا ( ولو تسابق جماعة أو اثنان على لقيط أو لقطه فوكل

أمن وأهل الكفاية ( قدم الأسبق ) وهو من وضع يده عليه ابتداء ولو زاحمه عنه الآخر وأخذه ( ثم ) إن استويا فى وضع اليد قدم ( الأولى ) أى الأصلح لحفظه والقيام به ( وإلا ) يكن أولى بأن استويا ( فالقراءة وينبى ) للتلقط ( الاشهاد ) عند الالتقاط على أنه التقط خوف طول الزمان فيدعى الولدية أو الاسترقاق ( وليس بمكاتب ونحوه ) ممن فيه عاتبة حرية فأولى القن ( التقاطه )

بغير إذن السيد ) لان التقاطه ربما أدى لجزءه لاشتغاله بتربيته ولان حشاشته من التبرع وهو ليس من أهله فتقوله التقاط أى أخذ لقيط  
وأما أخذ اللقطة فتقدم في قوله وذو الرق كذلك أى فله أخذها وتعريفها ( ١٢٧ ) بغير إذن سيده ولو قأ إذ تعريفها لا يفهم من

خدمة السيد ( وزعم )  
لقبط ( محكومٌ بإسلامه )  
شرعاً ( من غيره ) أى من  
غير السلم وهو الكافر إذا  
التقطه ( وتندب أخذُ )  
عبد ( أبقي لمن يعرف )  
ربه فيعرف بفتح حرف  
الضارعة وسكون العين  
من عرف يندب لواحده  
أى يندب لمن وجد أبنياً  
وعرف ربه أن يأخذه  
لأنه من باب حفظ الأموال  
وكلامه محمول على ما لا  
لمغنى ضياعه والاوجب  
أخذه له ( وإلا ) يعرف  
ربه ( فلا يأخذه ) أى  
يكره أخذه ( فإن أخذه  
رفضه للإمام ) راجع من  
يطلبه منه ( ووقف ) عند  
الامام ( سنة ) فإن أرسه  
فيها ضمن ( ثم ) إذا مضت  
السنة ولم يحضر مدعيه ( بيع )  
أى باعه الامام ( ولا  
يحمل ) أمره بل يكتب  
اسمه وحليته مع بيان التاريخ  
والبلد وغير ذلك مما يحتاج  
لتسجيله ويشهد على ذلك  
ويجعل عنه في بيت المال حتى  
يبلغ ربه ( وأخذ فقته )  
التي أوقفها عليه في السنين  
عنه ولا يلزمه الصبر الى

( قوله بغير إذن السيد ) أى وأما باذنه فيجوز ويلزم السيد حضاشته ونفقته لأنه لما أذن في أخذه صار كأنه  
هو الملتقط فلو التقط لقيطاً بغير إذن سيده فليسيده إجازته ورده لموضع التقاطه إن كان مطروقاً  
وأيقن أن غيره يأخذه كما مر والظاهر أن الزوجة ليست كالمكاتب في جواز الالتقاط بل يمنع  
التقاطها بغير إذن زوجها وهى أولى منه في منع أخذ القبط بغير إذن لأن زوجها منعهما بما يشغلها عنه  
والمكاتب أحرز نفسه ( قوله لأن التقاطه ربما أدى الخ ) جواب عما يقال إن المكاتب أحرز نفسه  
وماله فمقتضاه أنه لا يمنع من أخذه الاقط ثم إن ما ذكره الشارح من التعليل يقتضى أنه يمنع أيضاً  
من أخذه اللقطة إذا كانت عبداً صغيراً وانظره تأمل ( قوله وزعم لقيط ) أى وأقر تحت يد  
شخص مسلم وجبر على الاسلام فان زرع بعد البلوغ وأبى الاسلام فمرتد يستتاب فان تاب وإلا قتل  
( قوله شرعاً ) أى من جهة الشرع وإن لم يحكم كما كماله وذلك كالموجود في قرية للمسلمين على  
ما مر ( قوله أخذ أبقي ) هو من ذهب مختفياً بلا سبب والمأرب من ذهب مختفياً لسبب كذا فرق  
بينهما وامل هذا فرق بحسب الأصل وإلا فالعرف الآن أن من ذهب مختفياً مطلقاً أى لسبب أو  
غيره يقال له أبقي وهارب ( قوله لمن يعرف ) متعلق بندب ولا يقال ان فيه فصلين المامل والممول  
لأن الضر الفصل بينهما بالأجنبي لا بغيره خصوصاً نائب الفاعل فان رتبته التقديم ويجوز تعلقه  
بأبقي على أنه ظرف لنحو واللام بمعنى من أى عبد أبقي ممن يعرفه الآخذ أى من سيد يعرفه الآخذ  
( قوله لأنه من باب حفظ الأموال ) فيه أن التعليل يقتضى الوجوب وإنما اشترط معرفة سيده  
لاجل أن يحبره به من غير إنشاد وتعريف ( قوله وإلا وجب أخذه له ) أى وإن علم خيانة نفسه  
فيجب عليه أخذه وترك الحيانة ولا يكون علمه بخيائته عذراً مسقطاً للوجوب ، نعم محل الوجوب  
إذا خشي ضياعه مالم يغف على نفسه ضرراً من السلطان اذا أخذه ليخبر صاحبه به وإلا حرم عليه  
أخذه ( قوله وإلا فلا يأخذه ) صرح بهذا المفهوم لأنه مفهوم غير شرط ولان عدم ندب أخذه  
لا يقتضى النهي مع ان المراد الكراهة وليفرع عليه قوله فان أخذه الخ ( قوله أى يكره له أخذه ) أى  
لاحتياجه للانشاد والتعريف فيخشى ان يصل لعل السلطان فيأخذه ( قوله ووقف سنة ) أى وينفق  
السلطان عليه فيها ( قوله ثم يبيع ) أى بعدها مالم يغنى عليه قبلها ولا يبيع قبلها كإرواء عيسى عن ابن  
القاسم ، ابن رشد وهو تقييد لقول للدونة ووقف عند الامام سنة ثم يبيعه بعدها ( قوله ويشهد على  
ذلك ) أى على جميع ما ذكر ( قوله حتى يعلم ربه ) أى فإذا جاء من يطلبه قابل ما عنده من الاوصاف  
على ما كتب في السجل فان وافق دفع له الثمن ( قوله واخذ فقته ) بالبناء للفاعل أى وأخذ الامام  
نفقته ( قوله ولا يلزمه الصبر الى ان يحضر ربه ) أى بخلاف من اخذه لكونه يعرف ربه فانه يلزمه  
الصبر بنفقته حتى يحضر ربه ولا يجوز له يبيعه واخذ نفقته من الثمن قبل محضر ربه وما ذكره من  
عدم لزوم الامام الصبر الى ان يحضر ربه ظاهره وان كانت النفقة من بيت المال وهو كذلك لانه  
للأحرار ومصالحهم والعبد غنى بسيدته فان عجز عن نفقته ألزم بيعة ممن بنفق عليه ( قوله وإن قال  
ربه ) أى عند حضوره بعد يبيعه وقوله كنت اعتقته أى ناجزاً أو مؤجلاً ( قوله فلا يلتفت لقوله ) أى  
وله أخذ الثمن ولا يحرم منه كما استظهره عوج وكذا لا يعمل بقوله كنت أولدتها إلا ان يحضر الولد  
الذى يدعى أنه أولده لها ويقول هذا ولها فترد إليه إن لم يهتم فيها بمحبة ونحوها والافتراء اليه

أن يحضر ربه وكذا أجرة الدلال ( ومضى يبيعه ) أى الامام للعبد ويجوز ابتداء بعد سنة كما هو صريح قوله ثم يبيع ( وإن قال ربه  
كنت اعتقته ) سابقاً قبل الإباق أو بعده فلا يلتفت لقوله لانه يبيعه الامام بالوجه الجائز ومفهوم قال أنه إن أثبت  
ذلك بينة عمل بها وقضى البيع ( وله ) أى لرب الأبقي ( عقته ) حال إباقه والتصدق به والابصاء به للغير ( وهبته لغير ثواب )  
لأنه لأنه يبيع ويبيعه لا يجوز

(وتقام عليه الحدود) من قتل أو جلد إذا فعل ما يقتضيه ونصر على ذلك ثلاثاً يتوهم أنها لا تقام عليه لغيره سيده (وضمنه) الملتقط (إن أرسله) بعد حده ولو خوفاً من (١٣٨) هذه الفتحة على معنى ضمن قيمته يوم الإرسال لربه إذا حضر إن ملك العبد (إلا)

أن يكون أرسله (لخوف منه) أن يقتله أو يؤذيه في نفسه أو ماله فلا يضمن ويصدق في أنه إنما أرسله لاجوف منه بقرائن الأحوال وشبه في الضمان قوله (كأن استأجره) أي الأبق من نفسه أو من الملتقط (فما) أي في عمل (يعطى فيه) ويعطى فان سلم ضمن إحرة للثلث ويؤا علم السناجر إياه أبق أم لا وعطى على أرسله قوله (لا) ضمن الملتقط (إن أبق) العبد فتح الباب (منه) أي بن الملتقط (وإن) كان العبد لا يقيد كونه أبقاً (مرتهاً) بالفتح أي في دين فأبق فلا ضمان على الرهن بالكسر (وحلف) الرهن أنه أبق بغير تفریط مني ولا يمين على الملتقط لأن نفقته على الأبق في رقبته فلا يتهم بالتفریط الضياع نفقته عليه بخلاف الرهن فأبق نفقته في ذمة الرهن (واستحققه سيده) من يده الملتقط (بشاهدين وبيمين) بغير استيناء وأولى بشاهدين (وأخذه) مدعيه حوزاً لا ملسكا (إن لم يكن

ويسطى عنها) قوله وتقام عليه الحدود) أي يقيمها عليه السلطان وجوباً (قوله من قتل أو جلد) أي أو رجم للواط فاعلا كان أو مفعولاً وانظر إذا حصل منه موجب القتل وقتل هل تضيع النفقة على من أئق عليه من إمام وملتقط تعلقها برقبته وهو الظاهر أو لا فتأمل (قوله إن أرسله بعد أخذه) أي سواء أرسله قبل السنة أو بعدها (قوله إلا لخوف منه) أي أو خوف من السلطان بسبب أخذه أن يقتله أو يأخذ ماله أو يضربه ولو كان الضرب ضعيفاً لدى مروءة عبلاً فيما يظهر والظاهر أن عدم الضمان إذا أرسله لخوف منه محله إذا لم يمكن رفعه للإمام وإلا رفعه إليه ولا يرسله فإن أرسله مع إمكان رفعه إليه ضمن وعمله أيضاً إذا كان لا يمكنه التحفظ منه بحيلة أو بحارس ولو بأجرة وإلا فلا يرسله ارتكاباً لأخف الضررين والظاهر رجوعه بالأجرة كالنفقة لأنهما من تعلقات حفظه (قوله فيما يعطى فيه) أي وأما لو استأجره على عمل خفيف مثل سقى دابة فلا شيء لربه في نظيره (قوله وعطى) أي فيضمن السناجر قيمته يوم الإيجار (قوله ضمن أجرة للثلث) أي ضمن السناجر لربه إذا حضر أجرة للثلث ويرجع السناجر على الملتقط بما استأجر به وإن دفع له وعلى العبد إن كان دفع له وكانت الأجرة التي دفعه له قائمة وإلا فلا رجوع له عليه (قوله لا إن أبق منه) يعني أن من التلقط أبقاً ثم بعد أخذه أبق من عنده أو أنه مات عنده أو تاف بلا ضمان عليه لربه إذا حضر حيث لم يخرط لأنه أمين ولا يمين عليه أما إذا فرط كالو أرسله في حاجة يأبق في مثلها فأبق فانه ضمن (قوله بفتح الباب) أي وهو أنصح من كسرها قال تعالى: إذا أبق إلى الفلك للشحون . وفي مضارعه الفتح والكسر والضم لأنه جاء من باب ضرب ومنع ودخل (قوله لا يقيد الخ) أشار إلى أن في كلام المفسر استخداماً لأن الكلام كان في عيد آق أخذه إنسان ثم إنه أبق منه وانتقل منه لعبد غير آبق أخذه إنسان رهناً في دين وادعى الرهن أنه أبق منه ويصح أن يكون المعنى وإن كان الأبق مرتين بفتح الهاء أي مرتين قبل إياقه وعلى هذا فلا استخدام (قوله فلا ضمان على الرهن) أي لأن الرهن المذكور محال بإقاب عليه وتقدم أنه قبل دعوى الرهن تلقه أو ضياعه يمين (قوله ولا يمين على الملتقط) أي بل يصدق في دعواه أنه أبق عند من غير يمين (قوله فان نفقته في ذمة الرهن) أي وحينئذ فيهم الرهن في إضاعته ويرجع بنفقته على سيده (قوله واستحققه سيده) يعني أن من التلقط عبداً لم يعرف سيده فحضر إنسان ادعى أنه سيده فانه يستحقه بشاهد ويمين (قوله وأولى بشاهدين) أي وأولى من الشاهد واليمين في استحقاقهما الشاهد أن يستحقه بشهادتهما من غير يمين (قوله وأخذه مدعيه حوزاً لا ملسكا) أي وحينئذ فلا يمكن من بيعه ولا من وطء الأمة وإن جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادقا (قوله إن صدق العبد على دعواه) أي سواء وصف السيد ذلك العبد أم لا أقر العبد بعد أن صدق أنه مدعيه أنه لغيره أم لا لأنه لا يعتبر إقراره ثانياً لغير من صدقه قبل ذلك (قوله وذلك بعد الرفع للحاكم والاستيناء) أي الامهال في الدفع له والاستيناء باجتهاد الحاكم وانظر ما قلناه ذلك الاستيناء مع كون الدفع له حوزاً لا ملسكا فتأمل (قوله فإن جاء غيره الخ) هذا مرة كون الأخذ حوزاً لا ملسكا (قوله المقتضى للملك) أي وليكون الأخذ مع الشاهد على وجه الملك حلف المدعي اليمين ولما كان الأخذ هنا حوزاً سقطت عنه اليمين كذا قال علق (قوله أخذه للقر له) أي سواء وصف ذلك

العبد

إلا دعواه) انه عبدى (إن صدقه) العبد على دعواه وذلك بعد الرفع للحاكم

والاستيناء فإن جاء غيره بآبقت مما جاء به أخذه منه ولما قال وأخذه للعبد الحوز وقال فيما قبله واستحققه المقتضى للملك ومفهوم صدقه أنه إن كذبه أخذه أيضاً إن وصفه ولم يقر العبد بأنه لقان أو أقر وكذبه للقر له فان صدقه أخذه للقر له (وليرفع) ملتقط العبد

أمر العبد (للامام إن لم يعرف) الملتقط (مستحق) بكسر الحاء أى مالكة وصدقه العبد فهذا من تمة ما قبله وهو معنى قولنا آخا وذلك بعد الرفع الخ فان عرف مستحقه لم يحتج لرفع وعمل الرفع للامام (إن لم يحش ظلمه) وإلا لم يرفع (وان أتى رجل) أبقره عبد من قطر الى قاضي قطر آخر عنده آبق (بكتاب قاض) من قطره مضمونه (انه قد شهد) (١٣٩) عندي أن صاحب كتابي هذا

فلان (الفلاني خبر أن الثانية  
(هرب منه) هرب منه  
(ووصفه) في مكتبته  
(فليدفع اليه) وجوبا  
(بذلك) حيث طابق وصفه  
الخارجي ما في الكتاب ولا  
يبحث عن بيته ولا غيرها  
وافه أعلم

### [درس] (باب)

في القضاء وأحكامه وهو  
لغة يطلق على معان منها  
الفراغ كافي وقضى للأمر  
ومنها الأداء كافي قضى زيد  
دينه أى أداه ووفاه ومنها الحكم  
وهو المراد هنا والقاضي الحاكم  
أى من له الحكم وان لم يحسم  
بالفعل ولا يستحقه شرعا  
الامن توفرت فيه شروط  
أربعة أشار لذلك المصنف  
بقوله (أهل القضاء عدل)  
أى مستحقه عدل أى عدل  
شهادة ولو عتيقا عند الجمهور  
والعدالة تستلزم الاسلام  
والبلوغ والعقل والحرية وعدم  
الفسق (ذكر) محقق لأننى  
ولاختنى (فطن) ضد الفطن  
الذى يتخنع بتحسين  
الكلام ولا يفتطن لما  
يوجب الاقرار والانكار  
وتناقض الكلام قاله طه

العبد أم لا (قوله أمر العبد) أى الذى لم يكن لمدعيه إلا مجرد دعواه أنه عبده وصدقه العبد (قوله فهذا من تمة ما قبله) أى وليس مراد المصنف أن من التقط عبدا لا يعرف سيده فانه يرفع للامام وإلا كان مكررا مع قوله قبل فان أخذه رفع للامام (قوله إن لم يحش ظلمه) أى انفت خشية ظلمه أى خوف ظلمه بأن ظن أنه لا يأخذه ظلمة وأولى إذا تحقق وقوله وإلا أى وإلا تنتف خشية ظلمه بأن ظن أو تحقق أخذه ظلمة لم يرفع (قوله خبر أن الثانية) لا يقال إنه ليس محط الفائدة وإنما عطفها هرب الخ فالأولى نصبه على أنه بدل من اسم أن وأن هرب هو الخبر لأننا نقول الخبر قسما قسم تم الفائدة به نفسه وقسم تم به الفائدة مع تابعه نحو أتم قوم تجهلون وماهنا من قبيل الثانى لأن الحال قيد في عاملها ووصف لصاحبها (قوله هرب منه) حال من فلان على تقدير قد لأنه معرفة لأنه كناية عن العلم أو خبر ثان لأن الثانية (قوله فليدفع اليه بذلك) أى بعد يمين القضاء أنه ماخرج عن ملكه (قوله ولا يبحث عن بيته) أى عن حالها ولا يطلب إحضارها وشهادتها عنده ثانيا وما ذكره المصنف هنا لا يخالف قوله في القضاء ولم يقدحده أى لم يقد كتاب القاضي وحده لاحتمال تخصيص ذلك بهذا وذلك لحفة الأمر هنا ألا ترى ما تقدم أن سيده يأخذه إن لم يكن إلا دعواه أو أنه أشار الى قولين والأول ظاهر طنى والثانى ظاهر بن .

### (باب في القضاء)

(قوله أهل القضاء) أى للمتأهل له والمستحق له عدل تغير العدل لا يصح قضاؤه ولا يفرض حكمه (قوله عند الجمهور) أى خلافا لجمهور حيث قال يمنع تولية العتيق قاضيا لاحتمال أن يستحق قترأحكامه (قوله تستلزم الخ) أى من استلزام السكل لا جزائه لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة ولا يغنى عن العدل قوله مجتهد لأن المجتهد لا يشترط فيه العدالة على الصحيح (قوله لأننى ولاختنى) أى فلا يصح توليتهما للقضاء ولا يفرض حكمهما (قوله جودة الدهن) أى العقل فجرد العقل التكليفى لا يكفي لمجتمته للفظة ويستحب كون القاضي غير زائد فى الفطنة كما يأتى فالشرط أن يكون عنده أصل الفطنة لقول المصنف فطن أى ذو فطنة فهو من باب النسب كقولهم فلان لبن ونمر أى صاحب لبن ونمر لامن باب البالغة أو أن فطن بمعنى فاطن أى جيد الدهن (قوله مجتهد) أى مطلق إن وجد قال ح يشربه إلى أن القاضي يشترط فيه أن يكون عالما وجعل ابن رشد العلم من الصفات المستحسنة والقول الأول هو الذى عليه عامة أهل المذهب كما قال ابن عبد السلام (قوله فأمثل مقلد) أى فأفضل مقلد وهو مجتهد الفتوى والمذهب والاعتماد أنه لا يشترط الأمثل بل يصح تولية من هو دونه مع وجوده حيث كان عالما بل قال بعضهم يصح تولية غير العالم حيث شاور العلماء (قوله له قه) أى فهم كامل (قوله أو باعتبار أصل) أى قاعدة كلية وهو عطف على قوله بقياس (قوله والأصح أنه يصح الخ) أى كما أن الأصح أنه يصح تولية غير الأمثل مع وجوده كما علت والحاصل أن المعتمد أن كونه مجتهدا مطلقا إن وجد غير شرط فى صحة توليته وكذلك

(١٧ - دروقى - بع)

جودة الدهن وقوة إدراكه لمعان الكلام (مجتهد أن وجد) فلا تصح ولاية المقلد عند وجود المجتهد المطلق (والا) يوجد مجتهد مطلق (فأمثل مقلد) هو المستحق للقضاء وهو الذى له قه كامل يضبط المسائل للنقولة واستخراج ما ليس فيه نص بقياس على للنقول فى مذهب إمامه أو باعتبار أصل والاصح أنه يصح تولية المقلد مع وجود المجتهد

(وَلَزِمَ لِإِمَامِ الْأَعْظَمِ) وَهُوَ الْخَلِيفَةُ وَصَفَ خَامِسَ وَهُوَ أَنَّهُ (قَرَشِيٌّ) فَلَا تَصِحُّ خِلَافَةُ غَيْرِ الْقَرَشِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الْخِلَافَ فِي قَرَشٍ وَقَرَشِيٍّ قَبْلَ (١٣٠) هُوَ فَهَرَبُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ هُوَ النَّضْرُ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَبَاسِيًّا وَلَا

هَلَوِيًّا لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى خِلَافَةِ الصَّدِيقِ وَهُوَ تَيْمِيٌّ وَهَمْرُوهُ عَمْدِيُّ وَعُثْمَانُ وَهُوَ أُمَوِيٌّ وَعَلِيٌّ وَهُوَ هَالَمِيٌّ وَالْكَلْبِيُّ قَرَشِيٌّ ثُمَّ اسْتَحْرَتْ الْخِلَافَةُ فِي بَنِي أُمَيَّةٍ مَعَ كَثْرَةِ الْفِتَنِ ثُمَّ فِي بَنِي الْعَبَّاسِ (حَكَمٌ) لِلْقَلْدِ وَهُوَ بَنِي خَلِيفَةِ أَوْ قَاضٍ (مُقَلَّدِيهِ) فَتَحَ الْإِمَامُ أَيْ بِالرَّاجِعِ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ لَا يَقُولُ غَيْرَهُ وَلَا بِالضَّعِيفِ مِنْ مَذْهَبِهِ وَكَذَا الْفَتَى قَانَ حَكَمٌ بِالضَّعِيفِ فَضْلُ حَكَمِهِ لَا إِذَا لَمْ يَشُدَّ ضَمُّهُ وَكَانَ الْحَاكِمُ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ وَتَرْجِيحُ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْحَكْمُ بِمَرْجِعِ مِنَ الْمَرْجَحَاتِ فَلَا يَنْقُضُ كَالْوَقَاسِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ وَهُوَ أَهْلُهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ ذَا بَصَرٍ وَكَلَامٍ وَبَصِيرٍ فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْأَعْمَى أَوْ الْأَبْكَمِ أَوْ الْأَصَمِّ (وَأَنْ وَقَعَ) قَدْ حَكَمَ أَعْمَى وَابْكَمٌ وَاصِمٌ (الْوَاوُ بِمَعْنَى) لَوْ أَيْ لَا يَنْقُضُ لِأَنَّهُ عَدَمُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ وَلَايَةِ ابْتِدَاءٍ وَلَا فِي صِحَّةِ دَوَامِهَا بَلْ هُوَ وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ

كَوْنُهُ مُقَلَّدًا أَمْثَلُ (قَوْلُهُ وَزَيْدٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَصَفَ خَامِسَ الْخ) اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ السُّرُوطُ الْخَمْسَةُ إِنَّمَا تَعْتَبَرُ فِي وَلَايَةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ابْتِدَاءً لَا فِي دَوَامِ وَلَايَتِهِ إِذْ لَا يَنْعَزِلُ بَعْدَ مَبَايِعَةِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ بِطَرَوِ فَسَقَى كَنْهَبَ أَمْوَالٍ لِأَنَّهُ عَزَلَهُ مُؤَدِّ الْفَتَنِ فَارْتَكَبَ أَخْفَ الضَّرَرِينَ وَسَدَّ الدَّرِيْعَةَ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ كُفْرُهُ وَجِبَ عَزْلُهُ وَنَبَذَ عَهْدَهُ (قَوْلُهُ وَقَرَشِيٌّ) أَيْ الْقَرَشِيُّ يَشْتَرِطُ فِي الْخَلِيفَةِ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ هُوَ فَهَرَبُ الرَّاحِ وَقَبْ قَرَشِيٌّ تَصْغِيرُ قَرَشٍ حَيَوَانٌ مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ يَفْتَرِسُ غَيْرَهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْبَحْرِيَّةِ لَا قَرَامَهُ لِأَعْدَائِهِ (قَوْلُهُ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَجَلِيًّا) بَلْ وَلَا يَسْتَحِبُّ أَيْضًا قَدْ ذَكَرْتُ أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ لَا أَفْضَلِيَةَ لِعَبَاسِيٍّ عَلَى غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِبَقِيٍّ (قَوْلُهُ بِقَوْلِ مُقَلَّدِهِ) لَا خُصُوصِيَّةَ لِقَوْلِهِ مُقَلَّدِهِ بَلْ وَكَذَا قَوْلُ أَصْحَابِهِ عَلَى أَنَّ الرَّادِّ مَا هُوَ أَخْصَ مِنْ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِمَشْهُورٍ لِلْمَذْهَبِ كَافِي الشَّارِحِ سِوَاهُ كَانَ قَوْلُ إِمَامِهِ أَوْ قَوْلُ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ (قَوْلُهُ لَا يَقُولُ غَيْرَهُ) أَيْ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِقَوْلِ غَيْرِ مُقَلَّدِهِ أَيْ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ وَإِنْ حَكَمَ لَمْ يَنْفَذْ حُكْمَهُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْحَكْمُ بِقَوْلِ إِمَامِهِ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ مُقَلَّدُهُ رَسُولًا أُرْسِلَ إِلَيْهِ بَلْ حُكْمُوا خِلَافًا إِذَا اشْتَرَطَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ قَبِيلَ لَا يَلْزِمُهُ الشَّرْطُ وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ يَحْصُلُ التَّوَلِيَةُ وَقِيلَ يَعْضَى الشَّرْطُ لِمَصْلَحَةِ انْفِرَاحِ (قَوْلُهُ أَيْ بِالرَّاجِعِ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ) أَيْ كِرَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْإِمَامِ فِي الْمَدُونَةِ وَكِرَوَايَةِ غَيْرِهِ فِيهَا عَنِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ لِتَقْدِيمِ رَوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا وَأَوَّلَى فِي غَيْرِهَا وَكَذَا عَلَى رَوَايَتِهِ فِي غَيْرِهَا عَنِ الْإِمَامِ قَانَ لَمْ يَرَوْعَنَّ الْإِمَامَ أَحَدُهَا عَيْنًا قَدْ قَدَّمَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهَا عَنِ الْإِمَامِ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ فِيهَا (قَوْلُهُ وَكَذَا الْفَتَى) أَيْ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتَاءُ إِلَّا بِالرَّاجِعِ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ لَا بِمَذْهَبٍ غَيْرِهِ وَلَا بِالضَّعِيفِ مِنْ مَذْهَبِهِ نَعَمْ يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ إِذَا تَحَقَّقَ الضَّرُورَةُ وَلَا يَجُوزُ لِلْفَتَى الْإِفْتَاءُ بِغَيْرِ الشَّهْرِ لِأَنَّهُ لَا يَحَقُّ الضَّرُورَةُ بِالنِّسْبَةِ لغيرِهِ كَمَا يَتَحَقَّقُهَا مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْلَاكَ سَدُّوا الدَّرِيْعَةَ وَقَالُوا يَنْتَهَى بِغَيْرِ الشَّهْرِ خَوْفُ أَنْ لَا تَكُونَ الضَّرُورَةُ مُتَحَقِّقَةً لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ بِالضَّعِيفِ وَلَوْ تَحَقَّقَتِ الضَّرُورَةُ يَوْمًا مَقَالَهُ بَنَ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْفَتَى أَنْ يَفْتِيَ صَدِيقَهُ بِغَيْرِ الشَّهْرِ إِذَا تَحَقَّقَ ضَرُورَتُهُ لِأَنَّ شَأْنَ الصَّدِيقِ لَا يَخْفَى عَلَى صَدِيقِهِ أَمْ قَالَهُ الْأَسِيرُ فِي حَاشِيَةِ عَبَقِ (قَوْلُهُ وَهُوَ أَهْلُهُ) أَيْ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِيَاسِ وَإِلَّا رَدُّ (قَوْلُهُ الْوَاوُ بِمَعْنَى) أَوْ (قَالَ الْمُنَى) وَتَقْدَحُ حَكْمٌ مِنْ أَصْفٍ بِوَاحِدَةٍ قَطُّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّ أَصْفَ بَاثْنَتَيْنِ مِنْهَا أَوْ بِالثَّلَاثَةِ فَلَا تَقْدَحُ وَلَايَتُهُ كَافِي عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَفِي بَنِ رَجِّعِ الْبَاجِي وَابْنِ رَشْدٍ صَحَّةُ وَلَايَةِ مَنْ لَا يَكْتُبُ فَلَا يَشْتَرِطُ فِي صَحَّةِ وَلَايَةِ الْقَاضِي أَنْ يَعْرِفَ الْكِتَابَةَ عَلَى التَّعَمُّدِ (قَوْلُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَاجِبٌ أَيْ وَحَيْثُ كَانَ وَاجِبًا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْقَاضِي ابْتِدَاءً وَلَا اسْتِمْرَارًا وَلَايَتِهِ إِلَّا إِذَا أَصْفَ بِعَدَمِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّ أَصْفَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَتُهُ ابْتِدَاءً وَلَا اسْتِمْرَارًا مَعَ صَحَّةِ مَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الْحَكْمِ هَذَا وَتَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْأَعْمَى فِي الْفَتَوَى كَافِي فِتَاوَى الْبَزْزَلِيِّ (قَوْلُهُ وَلَوْلَا) أَيْ وَلِأَجْلِ كَوْنِ عَدَمِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَاجِبًا بِالنَّظَرِ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ وَجِبَ عَزْلُهُ هَذَا إِذَا كَانَ مُتَصِفًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ حِينَ التَّوَلِيَةِ بَلْ وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَهَا (قَوْلُهُ فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَعْنَى قَوْلِهِ وَتَقْدَحُ حَكْمُ أَعْمَى الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ وَجِبَ عَزْلُهُ (قَوْلُهُ عَدَمُ الْخ) هَذَا مُسْتَقْدَمٌ مِنْ قَوْلِهِ

وَلَوْلَا قَالَ (وَوَجِبَ نَزْلُهُ) وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ  
أَمْ هَرَبُ بْنُ عَدَمٍ جَوَازُ وَلَايَتِهِ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا وَصَحَّةُ حُكْمِهِ بَعْدَ الْوُقُوعِ (وَلَزِمَ الْمُتَعَمُّدُ) أَيْ لِلْفَتَى فِي الْوَقْتِ بِشُرُوطِ الْقَضَاءِ

(أو الخائف فتنة) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس (إن لم يتول أو) الخائف (ضياح الحق) له أو لغيره إن لم يتول (القبول أو الطلب) فاعل لزم أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام ولزمه الطلب من الامام (١٣١) إن لم يطلبه ولا يضرمه بذل مال في طلبه

حينئذ لانه لأمر متعين عليه (وأجبر) التعين له بأخراجه شروطه (وان) بضرب (والا) يتعين ولا خاف فتنة ولا ضياح حق (فهو) الحرب (وان عين) من الامام لشدة خطره في الدين دون غيره من فروض الكفاية وحيث لم يتعين بأحد الوجوه الثلاثة للتقدمة فيحرم دفع ماله لأجل توليته وتزاد أحكامه ولو صواباً فلا يرفع خلافاً (وحرّم) قبول القضاء أو طلبه (لجاهل وطالب دنيا) من للتداعيين لأنه من أكل أموال الناس بالباطل والواو بمعنى أو وأما طلب مال مما هو للقضاء في بيت المال أو من وقف عليه فلا يحرم بل يندب إذا كان في شيق عيش وأراد التوسعة على عياله من ذلك (وتنبه) ليشهر عليه (لناس) قصد إفادة الجاهل ولرشاه المستفي لا الشهرة لأمر دنوي ثم شبه في التنبه قوله (كوع) وهو من تركه الشبهات خوف الوقوع في الهرمات (تخي) أي ذي مال ينفق على نفسه

ووجب عزله وقوله وصحة حكمه هذا مستفاد من قوله ونفذ الخ (قوله أو الخائف فتنة الخ) أي وإن لم ينفرد بشروط القضاء كما يشعر بذلك المطف على الاول بأو (قوله إن لم يتول) أي وتولى غير مولو كان ذلك الغير أزيد منه فقهاً (قوله فاعل لزم) والمتعين مفعوله والخائف عطف عليه وقتة بالنصب معمول خائف أو بالجزم باضافته لخائف وقوله أو ضياح عطف على فتنة وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول أي أو الخائف ضياح الحق إن لم يتول كما أشار له الشارح (قوله أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام) لكن ان طلبه مشافهة لزمه القبول فوراً وان أرسل له به لم يلزم القورية في القبول ولا يجب أن يقول قبلت سواء شافهه أو أرسل اليه بل يكفي في تحصيل الواجب شرعه في الاحكام (قوله ولا يضرمه بذل مال في طلبه حينئذ) أي حين إذ تعين عليه أو خاف الفتنة أو ضياح الحق ان لم يتول وفيه قال الشيخ السنائي قال ابن مرزوق يجب عليه الطلب ان لم يكن بمال وأنفرد قوم كعج ومن تبعه فقالوا ولو بمال وفي ح ما نصه انظر اذا قيل يلزمه الطلب فطلب ففتح من التولية إلا يبذل مال فهل يجوز له بذل ذلك والظاهر أنه لا يجوز له لانهم قالوا إنما يلزمه القبول اذا تعين عليه ان كان جان على الحق وبذل المال في القضاء من الباطل الذي لم يمن على تركه فيحرم حينئذ (قوله وأجبر التعين له) أي اذا امتنع من القبول وأشار الشارح بحمل نائب أجبر التعين له بافتراد شروطه منه الى أن قول للصف وأجبر بضرب راجع للسئلة الاولى وأما من خاف فتنة أو ضياح الحق فلا يتأني في حقه الا الطلب أو القبول ولا يتأني فيه الجبر على القبول نعم لو كان الخوف من الامام لتأني الجبر على القبول عند الاباية لكن للصف إنما علق الخوف بغير الامام (قوله دون غيره من فروض الكفاية) أي فلا يجوز الهروب منه إذا عين كجهاد تعين بتعين الامام \* والحاصل ان فروض الكفاية كلها تعين بتعين الامام الا القضاء فانه لا يتعين بتعين الامام بل تجوز مخالفته وذلك لشدة خطره في الدين كذا في بن (قوله وتزاد أحكامه ولو صواباً) من هذا يعلم أن دافع الرشوة لاخذ القضاء أسوأ حالا من قضاة البغاة المتأولين لان أحكامهم نافذة (قوله وحرّم قبول القضاء أو طلبه لجاهل) أي لعدم أهليته للقضاء وكذا يحرم على السلطان توليته وما ذكره للصف من الحرمة مبنى على مشهور المذهب من اشتراط العلم في صحة توليته لاعلى مالابن رشد من أن العلم من الصفات المستحسنة كما مر (قوله وندب) أي القضاء بمعنى توليته (قوله ليشهر عليه) أي لكونه خاملاً لا يؤخذ بفتواه ولا يعلم عليه أحد فيتولا به قصد إفادة الجاهل وإرشاد المستفي (قوله لا الشهرة الخ) أي وليس للراد توليته لأجل الشهرة لرفعة دينية فان هذا مكروه لا مندوب (قوله وهو من يترك الخ) أي وأما الاورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات (قوله لان التفي مظنة الخ) أي ولهذا كان وجود المال عند ذوى الدين زيادة لهم في الخير لا سيما من نصب نفسه للناس (قوله بترك) أي بسبب تركه مالا يليق فلا يصحب الارذال ولا يجلس مجالس السوء ولا يعاطى محقرات الامور (قوله نسيب) ظاهره أن تولية غير النسيب جائزة سواء كان انتفاء نسبه محققاً أم لا وهو كذلك قال ابن رشد من الصفات المستحسنة أن يكون معزوف النسب ليس بابن لمان اه وحينئذ فتجوز سحنون تولية ولد الزنا موافق للمذهب زاد ولكن لا يحكم

وعياله منه لأن التفي مظنة التنزه وترك الطمع خصوصاً إذا انضم له ورع (حليم) ليس سيئ الاخلاق فان سوء الخلق منشأ لمظلم وأذية الناس (نزه) أي كامل المروءة بترك ما لا يليق من سفاسف الأمور (نسيب) أي معروف النسب ولو لم يكن قرعياً لثلا يتسارع الناس لظلم فيه كآب الزنا والعمان



(مستشير) لاهل العلم في السائل فلا يستغل براه وان مجتهدا لان الصواب لا يتغير به بل ربما ظهر الصواب على يد جاهل (بلا دين) عليه لا يخطأ رتبته به عند الناس (و) بلا (حد) أى يندب أن لا يكون محدودا في زنا او قذف أو شرب أو سرقة أو غير هالان رتبته أخط من رتبة الدين عند الناس (١٣٢) وان كان للوضوع أنه تاب (و) بلا (زائد) أى زيادة والأولى التعبير بها (في

في الزنا لعدم شهادته فيه (قوله مستشير لاهل العلم في للسائل) أى الدقيقة التى لانص فيها وأما التى فيها النص وهو عالم به فهو معنى قوله فعلم بقوله مقلده قاله شيخنا العدوى قال بن ان حمل قوله بعد وأحضر العلماء وشاورهم على الوجوب كان مخالفا لهذا وان حمل على الندب كان تكرارا مع هذا ويمكن أن يختار الثانى والمراد ندب أن يولى من شأنه الاستشارة وعرف أنه لا يندفع برأيه في الأمور والآتى معناه يندب له بعد توليته العمل بذلك الشأن في كل أمر مهم أو يختار الأول والمعنى وندب تولية من شأنه الاستشارة للعلماء ومعنى الآتى ووجب عليه بعد التولية العمل بهذا الشأن في كل أمر مهم يحتاج لدقة النظر فيه فتدبر (قوله بلا دين) لا يضى عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنيا بأشياء انما أتى له عند غم عام فيحتاج للدين فذكر هنا ان من مندوباته كونه بلا دين (قوله أى يندب أن لا يكون محدودا النخ) علم منه أن تولية المحدود جائزة وان حكمه نافذ وظاهره قضى فيها حد أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا تقبل شهادته فيها حذفيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب وإلا فلا والفرق بين كون القضاء يقبل من القاضى فيما حد فيه ولا تقبل شهادة الشاهد في ذلك استناد القاضى لينة بخلاف الشاهد فبعدت اتهامه في القاضى دون الشاهد (قوله وان كان للوضوع النخ) الجملة حالية أى والحال أن موضوع المصنف أنه تاب أى أن مقاله المصنف من ندب كونه غير محدود حكم فيها حد فيه أم لا موضوعه انه تاب حد فيه بالفعل وإلا كان فاسقا لا تصح توليته (قوله والأولى التعبير بها) قد يقال يمكن أن المعنى وبلا عقل زائد في الدماء أى في جودة الرأى والفكر (قوله هو وجوده الدهن) أى وهو الفطنة فكأنه قال وبلا زيادة في الفطنة (قوله وإلا فالسلامة منها) أى والا تهل بينهم فيها السوء بل قلنا المراد وبلا بطانة محقة السوء فلا يصح لان السلامة من بطانة السوء أى من الجماعة المحقة السوء واجبة لا مندوبة (قوله وبطانة الرجل النخ) أى وحينئذ فعنى المصنف يندب للقاضى أن يكون أصحابه الذين يعتمد عليهم في أموره من أهل الخير لا ممن يهيم بالسوء (قوله ومنع الراكبين النخ) أى انه يندب للقاضى أن يمنع الذين كانوا يركبون معه قبل التولية من ركوبهم معه بعدها وكذلك المصاحبين له قبل التولية في غير الركوب يندب له ترك مصاحبهم بعدها (قوله مع اتهامه انه لا يستوفى النخ) أى فيمنع من له عليهم حق من طلبه (قوله تخفيف الاعوان) أى تقليل الاعوان الذين اتخذهم لاعاقته كالرسل الذين يرسلهم القاضى لاحضار خصم أو مصاع دعوة نيابة عنه أو مصاع شهادة (قوله وقلب الاحكام) أى تغيير الحالة التى يترتب عليها وقوع الحكم (قوله أن يمد عنه) أى من الاعوان من طالت اقامته في هذه الخدمة أى لانه يزداد سوءا وضررا بالناس (قوله واتخاذ من غيره النخ) وذلك بأن يتخذ شخصا من أهل الامانة والصلاح يرسله يطوف فى الأسواق ونحوها يسمع ما يقوله الناس في القاضى وفي حكمه وفي شهوده ويأتيه خبره بما سمع منهم من ثناء عليه أو سخط (قوله في سيرته) أى غير حكمه (قوله بمقتضى ذلك) أى الاخبار وقوله من ابقاء أى للشهود وأوزلهم وقوله أو امر او نهى أى أو أمرهم بفعل ما هو لائق ونهى لهم عما ليس بلائق (قوله وتأديب من إساءة عليه) أى كقول له ظلمتني او كذبت على وان كان لا يؤدبه إذا ظلمها للخصم او لشاهد واما إذا قال يا ظالم

الدهاء) بفتح الدال المهملة واللام هو جودة الدهن أى فاطماتوب الدهاء ويندب أن لا يكون زائداً فيه عن عادة الناس خشية أن يحصل ذلك على الحكم بين الناس بالنزاسة وترك قانون الشريعة من طلب البينة ونحوها وتعديلها وطلب البين ممن توجهت عليه وغير ذلك (و) بلا (بطانة سوء) أى يهيم منها بالسوء وإلا فالسلامة منها واجبة وبطانة الرجل بكسر الباء أصحابه الذين يعتمد عليهم في شأنه (و) ذهب القسطنطيني (منع) الراكبين أى أصحابه الذين يركبون في غير ركوب بل يستعملون الاغراض ما أمكن اذ كثرة الاجتماع لاخير فيها مع اتهامه أنه لا يستوفى عليهم الاحكام الشرعية إلا لضرورة خادم ومعين في أمر من الخصومات ورفع القتلانك والاعمال (و) ذهب (تخفيف الاعوان) من عنده لانهم لا يسلون ظالما من تعليم الاحكام التجل وقلب الاحكام كما هو معاهد وينبى أن

يعد عنه من طالت إقامته منهم في هذه الخدمة (واتخاذ من غيره) من أهل الامانة والصلاح (بما يقال في سيرته) أو من خير أو شر فيحمد الله في الأول ويشتكى في الثانى أو يبين وجه الحق للناس (و) بما يقال في حكمه وشهوده (ليعمل بمقتضى ذلك من ابقاء أو عزل أو أمر أو نهى) (و) ندب له (تأديب من إساءة عليه) أى على القاضى في مجلسه وان لزمته الحكم لنفسه خشية انتهاك مجلس الشرع

وحرمة الحاكم ولو بغيرينة لأن هذا مما يستند فيه للملح والتأديب بما يراه أولى من العفو كما هو مفاد المصنف ونفس غيره لا بغير مجلسه وإن شهد به عليه لأنه لا يحكم لنفسه في مثل ذلك بل يرفعه لغيره إن شاء والعفو أولى (بلا في مثل انتق الله في أمري) أو خف الله أو اذكر وقوفك بين يدي الله (فليرفق به) فلا يجوز تأديبه ومن الارقاق أن يقول له أنت قد (١٣٣) لزمتك الاقرار بقولك كذا

أو أنت قد رضيت بشهادة فلان عليك فكيف نجحد بسد ذلك وتطلب عدم الحكم عليك والامهال (ولم يستخلف الا لغيره) عمل (يعني أن القاضي للولي من الخليفة ولم ينه له على استخلاف ولا عدمه لا يجوز له أن يستخلف غيره في جهة قرية ولرأى عمل لغيره من مرض أو سفر فان استخلف لغيره من مرض أو سفر ان ينفذ حكم مستخلفه الا أن ينفذه هو الا أن يتبع عمله فيجوز له أن يستخلف لكن (في جهة بدت) فانه بأعيال كثيرة يشق اخضاع الخصوم منها الى (من) أي يستخلف رجلا (علم ما استخلف فيه) فقط فلا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه فاذا استخلفه على الأنكحة فقط وجب أن يكون عالما بمسائل النكاح وما يتعلق بها وان استخلفه في القسمة والوارث وجب علمه بذلك وهكذا (وانعزل) المستخلف بالفتح (بعونه) أي بموت القاضي الذي

أو يكاذب فانه يؤديه مطلقا قال ذلك للقاضي أو للخصم وما ذكره المصنف من نذب تأديب من أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد نظرا الى انه كالمستم لنفسه وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب التأديب لحرمة الشرع وهذا كله إذا أساء على القاضي وأما إذا أساء على غيره أي كشاهد أو خصم كان الأدب واجبا قطعاً انظر بن (قوله وحرمة) عطف على مجلس (قوله ونفس غيره) أي كبن عاصم في متن التحفة حيث قال :

### ومن جفا القاضي فالتأديب أولى وذا لشاهد مطلوب

أي فالتأديب أولى من العفو وذلك التأديب . مطلوب أي واجب إذا أساء على شاهد أي أو خصم (قوله لا بغير مجلسه) أي لا يندب له تأديب من أساء عليه بغير مجلسه (قوله فليرفق به) أي لا يجوز له تأديبه لتلايدخل في آية وإذا قيل له انتق الله أخذته العزة بالاسم . الآية (قوله ومن الارقاق أن يقول له الخ) أي ومنه أيضا أن يقول له أنا لا أريد الا الحق أو رزقي الله وإياك تقواه ونحو ذلك (قوله ولم ينص الخ) أما لو نص له على الاستخلاف جاز له أن يستخلف ولو لراحة نفسه ولو في الجهة القريبة فان نص على عدمه فلا يصح استخلافه ولو في الجهة البعيدة ولو لعذر وينبغي أن يعرف بالاستخلاف وعدمه كالنص على ذلك (قوله من مرض أو سفر الخ) أي وأما استخلافه لمهامه وجائز كإقال الاخوان وهو المتمد خلافا لسخنون القائل أنه لا يجوز استخلافه في جهة قرية ولو لمرض أو سفر (قوله فيجوز له أن يستخلف) لكنه في جهة بدت عنه كان لعذر أم لا . والحاصل ان صور للسئلة اثنتا عشرة صورة لأن الخليفة إما ان ينص للقاضي على الاستخلاف او على عدمه او لا ينص على واحد وفي كل امان يستخلف لعذر أو لراحة نفسه وفي كل امان ان يستخلف في جهة قرية او بعيدة منه فان نص له على الاستخلاف جاز مطلقا لعذر ولغيره في الجهة القريبة منه والبعيدة وان نص على عدمه منع مطلقا وان لم ينص على واحد فان كانت الجهة القريبة فالمنع اذا كان الاستخلاف لغير عذر وان كان لعذر فقولان وان كانت الجهة بعيدة فالجواز كان لعذر أو لغيره ولا يشترط في الاستخلاف ان يكون المستخلف بالكسروقت الاستخلاف في محل ولايته بل يجوز له ان يستخلف ولو كان في غير محل ولايته ومثل الاستخلاف المزل فيجوز له ان يعزل واحدا من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته بخلاف الحكم فانه لا يصح في غير محل ولايته (قوله بأعيال كثيرة) أي زائدة على مسانة القصر كما قال شيخنا (قوله من علم الخ) أي واذا استخلف بالشروط المذكورة فانه يستخلف رجلا علم الخ (قوله وانعزل المستخلف) أي الذي استخلفه القاضي بلا اذن الامام لوسع عمله في جهة بدت امواله واستخلفه في جهة قريبة لنص الخليفة له على ذلك او جريان العرف به فلا يعزل بموت القاضي ولا يعزله كما قال الشارح ونظمها من قدمه القاضي للنظر على أيتام فانه لا يعزل بموت القاضي الذي قدمه ولا يعزله (قوله لأنه يتوهم الخ) أي فالمصنف نص على المتوهم (قوله خلافا لظاهر اطلاق المصنف) فديقال ان موضوع كلام المصنف هو الاستخلاف من غير اذن الامام بدليل ما قبل هذا فليس كلامه مطلقا (قوله لا هو بموت الأمير) المراد به من له امانة سواء كانت سلطنة او غيرها ولما قال المصنف ولو الخليفة وليس

استخلفه لأنه وليه والوكيل يعزل بموت موكله ويعزله ونص على الموت مع أن عزله كذلك أي يعزل نائبه بعزله لأنه يتوهم أن الموت لما كان يأتي بقتل يعزل النائب بموت مواليه ولا يعزل النائب بموت القاضي اذا جعل له الامام الاستخلاف أو جرى به العرف خلافا لظاهر اطلاق المصنف (لا هو) أي لا يعزل القاضي (بموت الأمير) الذي ولاه

المراد الأكبر من له إمارة غير السلطة لمد صحة النيابة حينئذ إذ شرطها صدق ما قبلها عليها ( قوله ولو الخليفة ) أي هذا إذا كان الأمير الذي ولاه غير الخليفة بل ولو كان الأمير الذي ولاه ثم مات هو الخليفة ( قوله ليس نائباً عن نفس الخليفة ) أي لأن الخليفة لم يوله لمصلحة نفسه وإنما ولاه لمصلحة الناس وقوله لأن القاضي الخ إشارة للفرق بين من استخلفه القاضي في جهة بعيدة حيث انزل بموت القاضي وبين القاضي حيث لم ينزل بموت الخليفة وهذا الفرق الذي ذكره الشارح وإنه لو لم يكن القاضي نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله كيف وأصل القضاء للخلفاء ولو سلم أن القاضي ليس نائباً عن الخليفة فلم لا يقال مثله في نائب القاضي فإن قلت إن ذلك لتخفيف عن القاضي قلت السلطان أيضاً إنما جاز له أن يستغنى لأجل التخفيف عن نفسه اه انظر بن ولداً اعتمد بعضهم أن خليفة القاضي لا ينزل بعزل القاضي ولا بموته كما أن القاضي لا ينزل بموت الأمير خلافاً للمصنف وقد اقتصر في المعنى على هذا ( قوله ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله ) أي وأما لو حكم بشيء قبل أن يبلغه عزله فإنه يكون نافذاً لضرورة الناس لذلك كافي تبصرة ابن فرحون وقال فيها أيضاً وانظر هل يستحق القاضي معلوم القضاء من يوم ولايته إذا ولى يلهي يحتاج لسفر أولاً يستحق الا بالمباشرة فالملوم للعزل إلى يوم بلوغه اه واستظهر البدر القرافي الثاني ( قوله ولا تقبل شهادته بعده ) أي وأولى في عدم القبول ما إذا قال القاضي بعد عزله شهد عندي شاهدان بكذا وقد كنت قبلت شهادتهما غير أنه لم يصدر مني حكم وللطالب حينئذ أن يحلف للطالب أنه ما شهد عليه أحد عند القاضي فان حلف رجع الطالب لدعوة جديدة وإن نكل حلف الطالب وثبتت الشهادة قاله في المدونة ومفهوم شهادته أن اخبار القاضي على وجه الاعلام بأنه حكم بكذا يقبل قبل عزله لا بعده لانه مقر على غيره والحاصل أن اخبار القاضي بأنه حكم بكذا ان كان على وجه الشهادة لتقدم دعوى لم يقبل قوله لا قبل العزل ولا بعده وإن كان على وجه الاعلام والخطاب بأن لم يتقدم إخبار مدعوى قبل قبل العزل لا بعده فان ادعى زيد على عمرو بحق عند قاضي مصر مثلاً وان قاضي الجيزة حكم له بذلك الحق فسأله البيعة على ذلك فحضر قاضي الجيزة لمصر وشهد عند قاضها بأنه قضى أو حكم بكذا فلا تقبل شهادته كان قاضي الجيزة إذ ذاك معزولاً أو غير معزول لأنها شهادة على فعل نفسه وأما ان كان قاضي الجيزة أرسل قاضي مصر أخبره بأنه قضى بكذا أو أخبره بذلك مشافهة قبل أن يحصل التداعي عنده أي عند قاضي مصر قبل ذلك الاخبار من قاضي الجيزة ان كان غير معزول لا ان كان معزولاً لأن قوله حينئذ قضيت بكذا اقرار على غيره واقرار الشخص إنما يقبل على نفسه لا على غيره ( قوله لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً ) أي ولو انضم له شخص آخر في الشهادة ( قوله يستقل كل واحد بناحية بحكم فيها الخ ) الأولى حذف هذا إنما معنى الاستقلال أن لا يتوقف نفوذ حكمه على حكم غيره كما يقول وحاصل ما أراد المصنف أنه يجوز للخليفة تولية قضاة متعددين كل منهم مستقل أي لا يتوقف حكمه على حكم غيره عام حكمه في جميع النواحي بجميع أبواب الفقه أو بعضها أو بعضها أو البعض كذا والبعض كذا فسلم من هذا أنه بناحية بحكم فيها جميع أبواب الفقه أو بعضها أو البعض كذا فسلم من هذا أنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص فلا يجوز للخليفة أن يشرك بين قاضيين هذا إذا كان التشريك في كل قضية بل ولو كان في قضية واحدة بحيث يتوقف حكم كل على حكم صاحبه لان الحاكم لا يكون نصف حاكم كذا قال ابن شعبان ابن عرفة وما قاله إنما هو في القضاء وأما تحكيم شخصين في نازلة معينة فلا أنظهم يختلفون في حوازه وقد فعله على معاوية في تحكيمهما أبا موسى وعمر بن العاص ( تنبيه ) أشعر ما ذكره المصنف من جواز تعدد القاضي بمنع تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولو

(ولو) كان للبيت الذي ولاه ( الخليفة ) لأن القاضي ليس نائباً عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاضي فإنه نائب عن نفس القاضي فلما انزل بموته وأما لو عزله الأمير فإنه ينزل قطعاً ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله ( ولا تقبل شهادته ) أي القاضي إذا شهد عند قاض آخر ( بعده ) أي بعد عزله ( أنه ) كان ( قضى بكذا ) ولا مفهوم للظرف لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً لانها شهادة على فعل نفسه ( وجاز تعدد مستقلين ) أي جاز للإمام نصب قاض متعدد يستقل كل واحد بناحية بحكم فيها بجميع أحكام الفقه بحيث لا يتوقف حكم واحد منهم على حكم الآخر كقاضي رشيد وقاضي الحلة وقاضي قليوب أو متعدد مستقل يلد ( أو خاص )

تباددت الأقطار جدا لا مكان النياية وقيل بالجواز إذا كان لا يمكن النياية لتباعد الأقطار جدا  
واقصر عليه ابن عرفة (قوله عطف على مقدر) أى لا يرفع عطفاً على تعدد ولا بالجر عطفاً على مستقل  
لأنه لا بد من الاستقلال في المام والخاص (قوله بأن كان كل يطلب صاحبه) أى بأن كان للدعى به  
واحد ولكن كل منهما يدعى أنه له ويطلب الآخر به (قوله ثم رفع إلى من سبق رسوله لطلب الاتيان  
عنده) فإذا ذهب أحد للتداعيين لقاص وذهب الآخر لقاض آخر فأرسل كل قاض عونه لمن لم يأت  
من التداعيين فالحق به في إقامة الدعوى عند من سبق رسوله لأحد التداعيين (نتيجه) قد علم من المصنف  
الحكم فيما إذا أتمد للدعى به وكان كل من التداعيين يطلب الآخر به على ما قاله الشارح وأما إذا كان  
كل منهما يطلب صاحبه شيء مغاير لما يدعى به الآخر قضى قبل اللواقى وابن عرفة عن المازرى أن لكل  
واحد منهما أن يطلب حقه عند من شاء من القضاة فإذا ادعى أحدهما على صاحبه عند قاض وفرغ  
فلساحبه أن يدعى عليه عند من شاء فإن اختلفا فيمن يبتدىء بالطلب أو فيمن يذهب إلى أهله أولاً من  
القاضيين فإن سبق أحدهما لقاض ترجح قوله وإن ذهب كل منهما لقاض فالمعتبر من سبق رسوله من  
القضاة وإن لم يكن لأحدهما ترجيح بسبق الطلب على الآخر ولا بغير ذلك أقرع بينهما له فقد  
علت أنه إذا كان كل طالبا إنما يعتبر سبق الرسول فيما إذا اختلفا فيمن يبتدىء بالطلب وفيمن  
يذهب إلى أهله وإلا عمل بقول كل واحد منهما في تعيين القاضى الذى يدعى عنده انظر بن (قوله أى كما  
يقرع بينهما) أى إذا كان للدعى ليس قوله مجرداً عن مصدق ولم يعلب خصمه (قوله وسأى الخ)  
حاصل ما يأتى أنه يقدم للدعى وهو من تجرد قوله عن مصدق بالكلام فإن لم يعلم للدعى بأن قال كل  
واحد أنا للدعى قدم الجالب لصاحبه نفسه أو برسول القاضى بالكلام فإن لم يكن أحدهما جالبا  
والحال أن كل واحد يدعى أنه للدعى أقرع بينهما فيمن يبتدىء بالكلام فلو قال الشارح إذ للوضوع  
أن كلا يدعى أنه طالب لصح قوله وسأى الخ تأمل (قوله وتحكيم رجل غير خصم) أى تحكيم رجل  
أجنبي منهما مغاير لكل من الخصمين ولا يحتاج التحكيم لشهود تشهد على الخصمين بأنهما حكاهما  
هو قضية كلام بعضهم (قوله من غير تولية قاض له) أى وأما لو كان المحكم مولى من قبل  
القاضى فكان الحكم واقع من القاضى (قوله لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز الخ) اعلم أنه لو حكم  
أحد الخصمين خصمه فعلم نفسه أو عليها جاز تحكيمه ابتداء ومضى حكمه مطلقاً إن لم يكن  
جوراً وقيل بكره تحكيمه ابتداء إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضى وبعضى حكمه بعد  
الوقوع والنزول إن كان غير جور وقبل لا يجوز تحكيمه فلا ينفذ حكمه إن كان ذلك الخصم  
المحكم هو القاضى سواء كان حكمه جوراً أو غير جور والأول قل اللخمى والملازى عن للذهب  
والثاني قل الشيخ عن أصبغ والثالث ظاهر قول الأخوين والمتمد الأول إذا علنت هذا فقول  
الشارح لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ لا يؤخذ على إطلاقه بل يقيد بما إذا كان  
المحكم جوراً فيكون ماشياً على القول الثانى أو بما إذا كان الخصم المحكم قاضياً كما هو القول  
الثالث ثم اعلم أن هذا الخلاف الجارى في تحكيم أحد الخصمين جار في تحكيم الأجنبي  
قبل مجوازه وفوز حكمه وقيل بعدم جوازه وعدم فوزه حكمه فكان على المصنف أن  
يغذف قوله غير خصم ويقول وجاز تحكيم غير جاهل وكافر الخ ويكون ماشياً على ما للخمى والملازى  
من الجواز ابتداء سواء كان المحكم أجنبياً أو أحد الخصمين كان قاضياً أم لا انظر بن (قوله وغير

التولية بمصر (أونوع)  
أى باب من أبواب التقه  
كالأسكحة أو اليوع أو  
القراض (و) إذا تنازع  
الخصمان فأراد أحدهما  
الرفع لقاض وأراد الآخر  
الرفع لقاض آخر كان  
(القول للطالب) وهو  
صاحب الحق دون المطلوب  
(ثم) إذا لم يكن طالب مع  
مطلوب بأن كان كل  
يطلب صاحبه رفع إلى  
(من) أى قاض (سبق  
رسوله) لطلب الاتيان  
عنده (والا) يسبق رسول  
قاض بل استويا في الهيء  
مع دعوى كل أنه الطالب  
(أقرع) للقاضى الذى  
يذهب إلى أهله فن خرج  
سهمه للذهاب ذهاباً  
(كالأدعاء) أى كما جرح  
بينهما في الادعاء بعد  
اتيانهما للقاضى الذى أقرعا  
في الذهاب إلى أهله أو الذى  
اتفقا على الذهاب به ثم تنازعا  
في تحديد الدعوى إذ  
الموضوع أن كلا طالب  
وسأى له ما مضى عن هذا  
التشبيه في قوله وأمر مدع  
تجرد قوله عن مصدق  
بالكلام وإلا فالجالب وإلا  
أقرع (و) جاز للتداعيين  
(تحكيم) رجل (غير  
خصم) من غير تولية قاض  
له حكمه في النازلة بينهما

لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ حكمه (و) غير (جاهل وكافر) وأما الجاهل والكافر فلا يجوز تحكيمهما (وغير

عنفه على خصم كالذي قبله فالعنف والتحكيم غير مميز وهو المميز لان نفى التني إثبات فكأنه قال وجاز التحكيم بميز وآتى بغيره لثلاثا يتوهم  
 عطفه على خصم وهو فاسد (١٣٦) ولو قال والتحكيم رجل مسلم عالم بميز لكان أوضح ويخرج الصبي المميز فان فيه

مميز) ينفى عن هذا قوله قبل وجاهل لانه يلزم من كونه غير جاهل أن يكون مميزا فلو حذفه كان أولى اهلين  
 وقد يقال لانسلم اللزوم لجواز كونه معنوها تأمل (قوله لثلاثا يتوهم عطفه) أي عطف مميز عند  
 حذف غير وقوله لثلاثا يتوهم عطفه على خصم أي لتجرى المعطوفات على نسق واحد (قوله ويخرج)  
 أي بقولنا رجل الصبي الخ (قوله وجواز التحكيم) أي تحكيم المتداعيين للأجنبي المسلم العالم المميز  
 انما يكون الخ (قوله ويجرح) أي عمدا أو خطأ وقوله ولو عظم أي كقطع يد أو رجل (قوله لم ينفذ  
 حكمه) أي ولو وافق الصواب كما هو ظاهره وقد علمت النقل فيما إذا حكما خصما (قوله فان حكم ولم  
 يصب فعليه الضمان) أي فاذا حكم واحد منهم وترتب على حكمه إلتلاف فان كان لعضو فالدية على عاقلة  
 وان ترتب عليه إلتلاف مال كان الضمان في ماله (قوله أحد المتداعيين) أي وليس المراد به من بينه  
 وبين المتداعيين أو أحدهما خصومة دنيوية كما قال عبق وخش (قوله كما في اللعان الخ) أي  
 فان الحق فيه للولد بقطع نسيب وهو غير الخصمين أعني الزوجين وكذلك النسب اذا كان النزاع بين  
 الأب ورجل آخر فالأب يقول إن هذا الولد ليس ابني والرجل الآخر يقول انه ابنك أما لو كان  
 النزاع بين الأب والولد فالحق لأحد الخصمين وكذلك الولاء الحق فيه لأدمي غير الخصمين اذا  
 كان النزاع بين المتيق ورجل آخر في الشخص المتيق بان ادعى كل انه اعتقه أما إذا كان النزاع بين  
 السيد والمعتوق كان الحق لأحد الخصمين (قوله لان الحدود زواجر) أراد بالحدود ما يشمل القتل  
 قصاصا (قوله في أحد هذه السبعة الخ) ظاهره ان المحكم إذا حكم فيما زاده المصنف في الحجر على هذه  
 السبعة وكان حكمه صوابا انه لا يمضي وهو مقتضى صنيع المصنف ولكن الذي كان يقرره شيوخ عجم  
 انه يمضي أيضا وهو الذي يفيد نقل التوضيح كافي بن \* والحاصل ان كل ما لا يجوز التحكيم فيه  
 وكان الحكم فيه مختصا بالقضاء اذا وقع ونزل وحكم فيه المحكم وكان حكمه صوابا فانه يمضي  
 وليس لأحد الخصمين ولا للحاكم نقضه وأما ما هو مختص بالسلطان كالاقتطاعات فعلم المحكم  
 فيه غير ماضطما (قوله وانما يحكم في الرشد الخ) نص عبارة المصنف وانما يحكم في الرشد وضده  
 والوصية والحبس المقب وأمر القاتل والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يقيم ، القضاة  
 فلهذه عشرة ذكر المصنف هنا بعضها وهو الحد والقتل والنسب والولاء وزاد عليها هنا ثلاثة اللعان  
 والطلاق والمعتق فجملة ما يختص المحكم فيه بالقاضي ثلاثة عشر (قوله وأدب) أي لآقياته على الامام  
 وقوله أي إذا استوفى أي إذا حصل الاستيفاء لما حكم به بأن قتل أو حد أو اقتصاص \* والحاصل أن  
 الأدب انما يكون إذا نفذ الحكم أما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب عليه بل يزجر أي يعزر فقط كما  
 لو حكم بقتل فعنف عن المحكوم عليه خلافا لظاهر المصنف من أدبه مطلقا انظر ح (قوله فلا أدب)  
 أي ويزجر ويعزر فقط (قوله وفي صحة حكم صبي الخ) اعلم ان الأقوال الاربعة في صحة الحكم  
 وعدمها كما ذكر شارحا وهو ظاهر ابن عرفة والواق واما تحكيم من ذكر فهو غير جائز  
 ابتداء اتفاقا وليست الأقوال للذكورة في صحة التحكيم كما في ت وعقب والقول الاول لأصبغ  
 والثاني لمطرف والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون وجعل ابن رشد الخلاف في  
 حواز التحكيم وعدمه انظر بن وقول المصنف وفي صبي الخ خبر لمبتدئ محذوف وهو أقوال

خلافا سذكركه كالمرأة  
 وجواز التحكيم انما يكون  
 (في ما لا يخرج) ولو عظم  
 كان حكما خصما أو جاهلا  
 أو كلفا لم ينفذ حكمه فان  
 حكم ولم يصب فعليه  
 الضمان فالمراد بالخصم أحد  
 المتداعيين كما هو صريح  
 النقل فان سأل الجاهل عالما  
 فإداه وجه الحق فحكم له  
 بغير حكم جاهل (لا) في  
 (حد) من سائر الحدود  
 (و) لافي (لما) وقل  
 (ولاء) لكخص على  
 آخر (ونسب) كذلك (و)  
 لافي (طلاق) وعقب  
 فيمنع التحكيم في واحد  
 من هذه السبعة لانه تعلق  
 بما حق بغير الخصمين إما  
 في تعلقه وإما لأدمي كما في  
 اللعان والولاء والنسب  
 لما في ذلك من قطع النسب  
 وأما الحد والقتل والمعتق  
 والطلاق فالحق فيها لله  
 تعالى لان الحدود زواجر  
 وهو حق لله ولان  
 المطلقة بائنا لا يجوز  
 اجتازها في الصحة ولا  
 يجوز رد المبدل للرق وهو  
 حق لله (وصي) حكمه في  
 أحده السبعة (إن حكم  
 صوابا) فلا ينفذ لأن

حكم المحكم يرفع الخلاف لحكم الحاكم وترك هنا بعض مسائل ذكرها في الحجر بقوله وانما  
 يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المقب وأمر القاتل والنسب والولاء والقصاص والمال يقيم (وأدب) أي إذا  
 استوفى وأما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب (وصي) يحكم (وصي) وامرأة وفاسق (أربعة أقوال

أولها الصحة ثانيها عدمها (ثالثها) الصحة (إلا) في تحكيم (المرء) لأنه غير مكلف ولا إنهم عليه أن جار (وَرَأَيْتُهَا) (الصحة) (إلا) في تحكيم صبي (وفاستق) ويجوز إبقاء المصنف على ظاهره بأن يقدر في جواز تحكيم صبي الخ (١٣٧) وعدمه أو لأجل في الجواز الصحة

وفي عدمه عدمها (و) جاز

للقاضي (ضربُ حَصَمٍ كـ)

عن دفع الحق بعد لزومه

باجتهاد الحاكم والمراد

بالجواز في هذه الأذن

الصادق بالوجوب (و)

جاز (عزله) أي القاضي

أي يجوز للإمام أن يعزله

(مصلحة) اقتضت عزله

لكون غيره أقوى منه

أو أحكم أو أصبر أو لنقله

بلد آخر (ولم يَنْبَغِ) عزله

(أنْ) (شهر عدلاً) أي

بالعدالة (بمجرد شكية)

أي شكوى بل حتى

يكشف عن حاله فالتجرد

أما هو عن الكشف والنظر

وحيث فكلما صادق

بما إذا تعددت الشكوى

ومفهومه أنه إذا لم يشهر

بالعدالة أن يعزله بمجرد

الشكوى وهو كذلك

(وليلاً) أي يجب على

الإمام أن يرثه عن الشين

أن عزله (عن غير سخط)

أي جرح بل مجرد

مصلحة ككون غيره

أعلم بالأحكام وأما

أن عزله لسخط فمليه أن

يبين للناس موجب

عزله لئلا يولى عليهم بعد

أربعة كما أشار إليه الشارح (قوله أولها الصحة) أي في الأربعة وكذا يقال في قوله ثانيها عدمها أي في الأربعة وأعلم أن الأقوال الأربعة جارية فيما يجوز أن يحكم فيه المحكم ابتداء وهو المال والجرح وفيما يمضي فيه حكمه بعد الوقوع وهي الأمور السبعة المذكورة هنا بقوله لا في حد ولعان الخ وما تقدم في باب الحجر الزيد على ما هنا وأعلم أيضاً أن ما ذكره المصنف هنا من الخلاف في تحكيم الأمير لا ينافي جزئه فيما مر بجواز تحكيمه وصحة حكمه لأن للمميز فيما مر محمول على البالغ احترازاً عن بالغ به عته أو جنون وفيما هنا محمول على غير البالغ (قوله وجاز ضرب خصم) أي يمدأ وأعوانه وقوله لدفع الحق أي إذا ثبت عليه اللد بالبين لا إن علم القاضي منه ذلك فقط كما صرح بذلك أبو الحسن وسلمه ح وهو الحق كما بين خلافاً لعقب تبعاً لتت من جواز ضربه من غير بينه بل استناداً لمطه (قوله) باجتهاد الحاكم) أي في قدره (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن ضربه للخصم إذا لم يبدأ المحكم عليه واجب كما في البيان (قوله) وجاز عزله لمصلحة أي تعود على الناس ولا يكون ذلك جرحة فيه فإن عزل لا لمصلحة فالنقل أنه لا ينزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه قلت في عدم نقوذ عزله نظر لأنه يؤدي إلى تعوتولية غيره فيؤدي ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين (قوله ولم يَنْبَغِ) أي لم يجوز كما قال الناصر اللقاني (قوله أي بالعدالة) أشار بذلك إلى أن قول المصنف عدلاً منسوب بنزع الخافض ويجوز أن يكون خبراً لكان المحذوفة أي إن شئ كونه عدلاً تأمل (قوله بمجرد شكية) أي بالشكوى المجردة عن الكشف عن حاله والنظر في شأنه سواء كانت الشكوى فيه واحدة أو متعددة بل لا بد من الكشف والفحص عن حاله فإن وجده عدلاً في الباطن والظاهر أبقاه وإن وجده مسخوطاً في الباطن عزله (قوله أن يعزله بمجرد الشكوى) أي وإن لم يكشف عن حاله (قوله عن غير سخط) متعلق بمحذوف أشار له الشارح بقوله إن عزله لا بالفعل المذكور قبله لفساد المعنى حينئذ إذ يصير معناه يراً عن الرضا وهذا غير مراد وإنما المراد أن القاضي إذا عزله الأمير من غير سخط بأن عزله لمصلحة غير الجرحة فيجب على الأمير أن يرثه بما يشينه بأن يعلم الناس ببراءته وأنه إنما عزله لمصلحة ويشهر ذلك بينهم بمناداة مثلاً وذلك لأن العزل مظنة تطرق الكلام في العزل وكون العزل لمصلحة قد يخفى على الناس (قوله لئلا يولى عليهم بعد) أي مع أن العزل لسخط لا يجوز توليته بعد ولو صار عدلاً أهل زمانه (قوله شأنه السلامة من النجس) أي بأن كان دون الحد (قوله) يحتمل الحرمة والكرامة (الظاهر أن يقال إن ظن حصول دم أو نجاسة حرم وإن شك في حصول ذلك كره اه عدوى (قوله وجلس به) أي لسماع الدعاوى وفصل الخصومات (قوله أي برحابه) أي لا فيه فيسكروه \* وأعلم أن المسئلة ذات طريقتين الأولى لمالك في الواضحة استجباب الجلوس في الرحاب وكرامته في المسجد والثانية استجباب جلوسه في نفس المسجد وهي ظاهر قول للدونة والقضاء في المسجد من الحق والأمر القديم لقوله تعالى: اذ تسوروا المحراب. وللعلو عليه ما في الواضحة وظاهر المصنف الرور على الطريقة الثانية وقد صرفه الشارح عن ظاهره بتقدير المضاف لأجل أن يكون ماراً على الاعتماد قرر ذلك شيخنا الصدوى (قوله لصل إليه الكافر الخ) أي ولجبر جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوصاً تكلم (قوله وغير وقت نزول مطر) أي كثير

١٨ - سوقي - بع - (و) جازله (خفيفٌ مُعْزِرٌ) شأنه السلامة من النجس (بمسجد واحد) فلا يجوز فيه خشية خروج نجاسة منه يحتمل الحرمة والكرامة (وَجَلَسَ) ندبا (بع) أي بالمسجد أي برحابه لصل إليه الكافر والحائض وجلوسه ولو خبر مسجد يكون (بغير عيد وقوم حاجٍ وخروجهم) غير وقت نزول (مطرٍ ونحوه) كيوم تروية وعرفة وليل

أى فيكره جلوسه في هذه الأوقات إلا لضرورة اتضت جلوسه فيها كما في مصر يوم خروج الحاج وقدمه فان الجمالين يأخذون أمواله الناس وإذا عمل (١٣٨) عنهم هربوا أو أنكروا (و) جازله (اتخاذ حاجب وبواب) عدلين لمنع دخول

من لا حاجة له وتأخير من جاء بعد حتى يفرغ السابق من قضيه (وبدأ) القاضى أول ولايته استعجاب وثيق وجوبا بعد النظر إلى الشهود ليقى من كان مدعيا ويتردد من كان فلسفا (محبوس) أى بالنظر فى أمر المحبوسين لأن الحبس عذاب من إرسال أو إبقاء أو تخفيف على الوجه الذى يقتضيه الشرع فيما حبس فيه (ثم) بالنظر فى حال (وصى) على قيم هل هو عمن فى تربيتا وماله أم لا (وسال طفل) أنه وصى أم لا (وتمقام) أى فى حال مقام أقامه على عبور خلفه (ثم) فى (ضال) ومنه القطة (ونادى) أى أمر أن ينادى فى عمله (بمنع معاملة) بغير وصفه (لاوصى لها ولا مقام) ورفع أمرهما إليه (لينظر فى شأنهما) ويولى عليهما من يصلح (ثم) بعد ذلك ينظر فى الخصوم (لأقضاء بينهم) على الوجه الآلى ياتى فى قوله وليس بين الخصمين (وَرَب كاتبا) عند يكتب وقائع الخصوم وجوبا وقيل ندبا (عدلا شرطا)

(قوله أى فيكره جلوسه) أى لأقضاء فى هذه الأوقات يعنى يوم العيد وما بعده (قوله واتخاذ حاجب) هو بواب المحل الذى يجلس فيه وقوله وبواب أى ملازم لباب البيت البرائى وقوله لمنع دخول من لا حاجة له هذا من وظيفة البواب لللازم لباب البيت البرائى فهو راجع للثانى فى كلام المصنف وقوله وتأخير من جاء الخ هذا من وظيفة الحاجب وهو بواب المحل الذى يجلس فيه القاضى فهو راجع للأول فى كلام المصنف (قوله وبدأ القاضى أول ولايته استعجابا) وقيل وجوبا الخ (القول بالوجوب هو ظاهر عبارة ابن فرحون والاستعجاب ظاهر عبارة للآزرى انظر نصها فى بن (قوله بعد النظر فى الشهود) أى لللازمين له لأجل الشهادة على حكمه وعلى إقرار الخصوم وإنكارهم على ما يدعون به وأشار الشارح بقوله بعد النظر الخ إلى أن قول المصنف وبدأ بمحبوس أى بداءة إضافية لا حقيقية (قوله أى بالنظر فى أمر المحبوسين) ظاهره سواء كانوا محبوسين فى الدماء أو غيرها وقال شيخنا العدوى أى بالمحبوس فى دعاوى الدماء لما ذكرنا أنها أول ما يقضى فيه الحق سبحانه وتعالى يوم القيامة (قوله من إرسال الخ) بيان للنظر فى أمر المحبوس (قوله ثم فى ضال) أى فى مال ضال أى فينظر هل آتى به أم لا فيرتب على ذلك مقتضاه من إبقاء أو بيع أو صرف فى مصارف بيت المال (قوله ونادى بمنع الخ) أى أنه يأمر بالنداء فى عمله أن كل يتم لم يبلغ لاوصى له فقد حجرت عليه وكل سعيه مستوجب للولاية قدمنعت الناس من مدايقته ومعاملته وكل من علم مكان أحد منهما فليرفعه اليها لتولى عليه فمن دابته أو باع منه أو ابتاع فهو مردود وقائدة هذه المداينة انكشاف الناس عنها لكن فى السفيه تضى معاملاته الحاصلة قبل النداء وأما الحاصلة بعده فهي مردودة وأما اليتيم فهي مردودة قبل النداء وبعبارة لما تقدم أن قول المصنف وتصرفه قبل المحر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم فى خصوص السفيه واعلم أن رتبة المسادة فى رتبة النظر فى أمرهما فهي مؤخرة عن النظر فى المحبوس كما يفيد كلام التبصرة وحكم المسادة المذكورة التمدب على ما يفهم من كلام بهرام وتمت والوجوب على ما يفهم من التبصرة (قوله ثم بعد ذلك ينظر فى الخصوم) هذه مرتبة رابعة وظاهره تأخير النظر فيما بينهم ولو كان فيهم مسافرون بحثون فوات الرقعة وهو كذلك والنظر فيما بين الخصوم يكون فى أى يوم ماعدا الأوقات السابقة وأما النداء ومقابله فانه إنما يكون حين التولية قط كما تقدم للشارح (قوله يكتب وقائع الخصوم) أى الذى يريد أن يحكم فيها (قوله وجوبا) أى على ما قاله الشيخ أحمد الزرقانى وقوله وقيل ندبا وهو ما فى (قوله أى يشترط فيه أن يكون عدلا) أشار بهذا إلى أن قول المصنف شرطا حال من العدالة المفهومة من قوله عدلا لا من الترتيب المفهوم من رتب (قوله وليس المراد أن ترتيبه شرط) أى فى توليته أو فى صحة حكمه (قوله الذى يجبر القاضى بحال الشهود) أى يجبر القاضى سرأفا فيما بينه وبينه بحال شهوده الملازمين له ليشهدوا على أحكامه وعلى إقرار الخصوم ويستقيم فى بعض الأمور لسباع الدعاوى فان قلت حيث كان المراد بالمزكى هنا مزكى السر فهذا يضى عنه قوله فيما مر واتخاذ من غيره بما يقال فى سيرته وحكمه وشهوده قلت أعاده لافادة انقراط كونه عدلا والحاصل أن المصنف أشار بقوله سابقا واتخاذ من غيره الخ إلى حكم ترتيب

أى يشترط فيه أن يكون عدلا وليس المراد أن ترتيبه شرط (كذلك) أى يشترط فيه العدالة (واختارهما) مزكى من بين الناس بحيث يكونان أهل الموجددين والمراد بالمزكى هنا مزكى السر الذى يجبر القاضى بحال الشهود لا مزكى البينة



فانه لا بد من تعدده ولا يرتب (والترجيم) الذي غير القاضى بمعنى: ان المدعى الذي (١٣٩) لا يفهمه القاضى (مخبر) فيكفى

فيه واحد خلافا لمن قال لا بد من تعدده بناء على أنه شاهد وأما عدالته فلا بد منها (كالخلاف) الذي يشبه القاضى لتحليف الخصوم بكفى فيه واحد ولا بد من عدالته أيضاً (وأحضر) القاضى ولو مجتهداً (العلماء) ندباً وقيل وجوباً (أو شاورهم) ان لم يحضروا وفي نسخة وشاورهم بالواو وهذا في الأمور المهمة التي شأنها تدقيق النظر فيها وأما الأحكام الظاهرة فلا حاجة له باحضارهم كما هو ظاهر (و) أحضر وجوباً (شهوداً) ليحفظوا الاقراء التي تقع من الخصوم خشية جحد الاقرار وأيضاً الحكم إنما يتم بالشهود وإنما ينكر ثلاثاً يتوهم مع التعريف أنه لا بد من احضار الشهود للقامين عنده مع أن المطلوب إحضار مطلق شهود (ولم يفت) يعني يكره للقاضى أن يفق في خصومة أي فيما شأنه أن يخاصم فيه كالبيع والشفعة والجنایات وان لم يقع لأن الافتاء يؤدي إلى تطرق الكلام فيه لأنه ان حكم بما أفتى بهما قيل حكم بذلك لتأييد فتواه وان حكم

مركب السر وأشار هنا بقوله كركب الخ إلى اشتراط العدالة فليس ما تقدم مضياً عما هنا (قوله) فانه لا بد من تعدده أي بخلاف مركب السرفاته يكفى كونه واحداً (قوله) فيكفى فيه واحد أي ذكر وأما المراد فلا تكفى على التعمد خلافاً لما في عقب وخش من أنه لا بأس بترجمة للرأه إذا كانت من أهل الصلاح كما قال شيخنا وقوله خلافاً لمن قال لا بد من تعدده هو ابن شاس لكن في حق أن محل كلام ابن شاس إذا جاء الخصم بمن يترجم عنه فلا بد من تعدد ذلك المترجم وليس هذا مراد للصنف وإنما مراده من يتخذ القاضى لنفسه مترجماً وهذا يكفى فيه الواحد اتفاقاً (قوله) ولا بد من عدالته أيضاً أي وذكرته على المعتمد (قوله) وأحضر العلماء أي حالة كونه مشاوراً لهم فيما يحكم به وقوله أو شاورهم أي إن لم يحضروا أي بأن يسألهم عن الحكم في تلك النازلة بعد الفراغ من سماعها ومن الحكم فيها فان وافقوه على ما حكم به فالأمر واضح وان خالفوه وأظهروا له فساد ما حكم به نقضه قال ابن مرزوق وظاهر الصنف أنه مخير في ذلك وهو قول ثالث مخالف لما نقله غيره من أن في المسئلة قولين قيل انه يحضروا مشاوراً لهم كفعل عثمان فانه كان إذا جلس أحضر أربعة من الصحابة ثم استشارهم فان رأوا ما رآه أمضاه وقيل انه يستشيرهم بعد فراغه من مجلس الحكم كفعل عمر والأول قول أشهب وابن المواز والثاني قول الأخوين وأجيب عن الصنف بأن أو لتتويع الخلاف لا أنها للتخير اهـ بن (قوله) ولو مجتهداً أي لاحتمال أن يكون الظاهر له في هذه النازلة غير الظاهر لهم فاذا أحضروا وتكلموا فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده (قوله) وقيل وجوباً أي وهو ظاهر التوضيح (قوله) وأحضر وجوباً شهوداً ما ذكره من الوجوب هو المعتمد خلافاً لمن قال يندب احضارهم (قوله) وأيضاً الحكم إنما يتم بالشهود) ففي حاشية جدعج: انفسه الذي عند مالك وابن القاسم أن القاضى إذا سمع اقرار الخصم لا يحكم حتى يشهد عنده شاهدان ابن رشد وهو الشهور قال للصنف في التوضيح وعليه فاحضار الشهود واجب اهـ بن (قوله) ثلاثاً يتوهم مع التعريف أي من جعل آل للعهد (قوله) بكره للقاضى أن يفق في خصومة أي فيما شأنه أن يخاصم فيه احترازاً عن العبادات والتبائع والأضحية وكل ما لا يدخله حكم الحاكم فلا يكره افتاؤه فيه وما ذكره من الكراهة صرح به البرزلى وظاهر ابن عبد السلام المنع قال البرزلى وهذا إذا كانت الفتوى فيما يمكن أن تعرض بين يديه فلو جاءت من خارج بلده أو من بعض الكور على يدي عماله فليجبه عنها اهـ بن قال شيخنا السدوى وكذا إذا علم بالقرائن ان قصد السائل مجرد الاستفهام كما لو كان من الطلبة الذين شأنهم تعلم الاحكام فلا يكره للقاضى اجابته وهذا كله إذا كان لا يعرف مذهب القاضى من غيره بان كان مجتهداً أو مقلداً وليس هناك فيه مقلد لمذهبه أما لو عرف مذهب من غيره بان كان مقلداً وكان هناك فيه مقلد لمذهبه فلا كراهة في فتواه (قوله) وان لم يقع أي التخاصم بالفعل (قوله) إلى تطرق الكلام فيه أي في القاضى (قوله) ولم يشترأ بيع أي سواء كان بنفسه أو بوكيله المعروف كما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وقوله أي يكره ما ذكره من الكراهة صرح به ابن فرحون في التبصرة وكلام التوضيح يؤذن بالمنع قال ح وينبغي رد أحدهما للآخر اهـ بن (قوله) كما يجوز بيعه وشراؤه بشر مجلس القضاء أي كما نقله للآزرى عن أصحاب مالك وفيه مفهوم الصنف وهذا مبني على ان علة الكراهة تنفل البال (قوله) وقيل يكره أيضاً وهو لابن شاس وهو مبني على أن العلة خوف المحابة لا شغل البال وعزا بهرام هذا القول

بخلافه لتجديد نظر أو ترجيح حكم قيل انه حكم بما لم يفت به وقد يكون السؤال مزوراً (ولم يشتر) أو بيع شيئاً (بمجلس قضائه) أي يكره خوف المحابة أو شغل البال إلا أن يخف فيما علم منه فيجوز كما يجوز بيعه وشراؤه بشر مجلس القضاء وقيل يكره أيضاً

والمستعمل المصنف لم مكان لا النافذة (كسلف وقراض) من غيره أو منه لغيره فيها (وإيضاح) أي أعطائه مالا لمسافر ليجلب له به سلطة أي يكره في الجميع (وحضور (١٤٠) وليمة) أي طعام يجتمع له الناس فالمراد وليمة العاقبة بدليل قوله (إلا النكاح) فانه

يجب بشروطه (وقبول هدية) أي يحرم قبولها (ولو كافراً عليها) بأكثر منها ليل النفوس للهدى ويجوز للفقير والفتى قبولها عن لا يرجو منه جاعاً ولا عوناً على خصم (إلا من شخص قريب) لا يحكم له كأياه وعمه وأمه وخاله فيجوز قبول الهدية وكذا ما قبلها بالأولى (و) في جواز قبول (هدية من اعتادها قبل الولاية) لقضاء وعدم جوازها أي الكراهة قولان (و) في (كراهية حكمه في حال مشيه) أي سيره في الطريق وإن لم يكن ماشياً وجوازه قولان (أو) حكمه (مكتناً) لما فيه من الاستخفاف أي مظنة ذلك وجوازه قولان (و) في كراهة (إلزام يهودي حكماً بسببه) خصومة بينه وبين مسلم لانه يعتقد حرمة عمله وغيره يوم السبت وفي الحكم عليه خرق لما يزعم تحريمه وجوازه قولان (و) في كراهة (تعدية) جلساء بمباح (بجلسه لضجر) نزل به لأن مجلس الحكم يسان عن الحديث فيما

لا بن عبد الحكم أيضاً ومطرف وابن الماجشون وقال ابن عرفة لا أعرف وجود هذا القول في المذهب لغير ابن شاس وعزاه للآزري للشافعي ولم يمهز لأحد من أهل المذهب انظر بن (قوله) واستعمل المصنف لم مكان لا) أي لأن النقية إنما يتكلم على الأحكام الاستقبالية لا الماضية (قوله كسلف) أي كما يكره سلف وقراض وقوله فيها أي في مجلس القضاء وغيره (قوله من غيره أو منه لغيره) في بن أن سلفه من الغير ظاهر كراهته وأما سلفه لغيره فذكر ابن مرزوق أنه جائز وهو الظاهر اه كلامه فما ذكره الشارح تبعا لميق وخشى خلاف الظاهر (قوله أي يكره في الجميع) أي خوف المحاباة (قوله وحضور وليمة) أي يكره ذلك فقط وهو المراد بقول بعضهم لا يجوز وفي ح عن التوضيح كره مالك لأهل الفضل الاجابة لكل من دعاهم (قوله فانه يجب بشروطه) في ابن مرزوق ما يفيد أن الراجح جواز حضوره لوليمة النكاح لا وجوبه ورجحه شيخنا في حاشية خش (قوله أي يحرم قبولها) كلام المصنف أن قبول القاضى للهدية مكروه لا حرام لأنه ساقه في المكروهات فكأن المصنف سار تعبير ابن الحاجب بالكراهة لكنه حمله في توضيحه على الحرمة وتقدم له اللع في فصل القرض فلذا قرره به شارحنا وكأنه جعل قبول هدية فاعلا للهدى أي وحرم قبول هدية وجعله من عطف الجمل (قوله ويجوز للفقير الخ) أي وأما الشهود فلا يجوز لهم قبولها من الخصمين مادام الخصام (قوله وكذا ما قبلها) أي من السلف وما بعده وقوله بالأولى أي لأن قبول الهدية حرام وما قبله مكروه (قوله وفي جواز قبول هدية) أي وفي جواز قبول القاضى لهدية من شخص متاد بالاهداء اليه قبل تولية للقضاء وعدم جواز قبولها بل يكره قولان وعمل الخلاف إذا كانت الهدية التي أهديت له بعد تولي القضاء مثل المعتادة قبله قدرأ وصفة وجنسا لا أزيد وإلا حرم قبولها اتفاقا والظاهر حرمة قبولها كلها لا الزائدة فقط قياساً على صفة جمعت حالاً وحرماً (قوله أي الكراهة) أي كما هو ظاهر تعبير مطرف وعبد الملك بلا ينبغي (قوله في حال مشيه) أي لأنه مظنة الاستخفاف بالحكم الشرعى (قوله وإن لم يكن ماشياً) أي بل كان راكباً والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة (قوله لما فيه من الاستخفاف) أي بالحاضرين والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة أيضاً كما قال شيخنا المدوى (قوله وفي كراهة إلزام يهودي الخ) أي هل يكره للقاضى أن يمكن المسلم أو النصراني من خصامه ليهودي بسببه وأن يثبت له رسولا لأجل إحضاره لمخاصمته فيه والحكم عليه (قوله في خصومة) أي بسبب خصومة وقوله وبين مسلم أي أو نصراني (قوله وفي الحكم عليه خرق لما يزعم تحريمه) أي وقد أقررناهم بأخذ الجزية منهم على تمطيمهم السبت وعدم انتهاك حرمة (قوله وجوازه) أي لعدم تمطيم السبت شرها وتخصيص المصنف اليهودى بالذكر مخرج للنصراني فلا يكره إحضاره والحكم عليه في أحده لأن النصراني لا يعظمون الاحد كتعظيم اليهود للسبت وسوى ابن عات بين اليهودى والنصراني في جريان القولين في كل منها لكن تسوية النصراني باليهودى إنما ذكره من عنده لا نقلا عن غيره من أهل المذهب ولما كان القول بسوية النصراني لليهودى في جريان الخلاف فيه لم يرجح عند المصنف لم يذكر النصراني في موضوع القولين (قوله لأن مجلس الحكم يسان عن الحديث فيما لا ينعى) أي ولما في حديثه بما لا ينعى من إذهاب مهابته (قوله وفي اشتراط دوام الرضا من الخصمين) أي بما يحكم به ذلك المحكم

لا ينعى وجوازه لروح قلبه ويرجع إليه فهمه قولان (و) في اشتراط (دوام الرضا) من الخصمين (في التحكيم) أي فيما إذا (قوله حكماً) تخصا في تلك النازلة (لحكمهم) أي لاتبائه أي هل يشترط لنفوذ الحكم من المحكم دوام رضاهما به حتى يحكم فان رجع أحدهما

قبله لم ينفذ حكمه عليه أولا يشترط فليس لأحدهما رجوع قبل الحكم ولورجع لم ينفعه رجوعه وله بت الحكم عليه وان لم يرض ويرجع الخلاف (قولان) (الراجح الثاني وأمالو رجما ما قلبما ذلك وليس له أن) (١٤١) حكم ولا يعضى ان حكم وهذا

بخلاف القاضي فلا يشترط دوام رضاها للحكم بلا نزاع لأن التحكيم دخلا عليه باختيارها بخلاف القاضي فانه نصب للالتزام وان لم يرض أحدهما به (ولا يحكم) (الحاكم أى يمنع وقيل يكره أن يحكم) (مع ما يدهش عن) (تمام) (السكر) (ومضى) (حكمه إن حكم معه وكان صوابا وأما حكمه ما يدهش عن أصل الفكر فلا يجوز قطعا ولا يعضى بل يتقرب ومثله للفق وللهش كالنصب والخوف وضيق النفس والحصر والشغل بأمر من الأمور (وعز) (القاضي وجوبا) (شاهد زور) (وهو من شهد بما لم يعلم وان صادق الواقع) (في اللأ) (بالهمز مقصورا أى الجماعة من الناس بالضرب للوجع) (بنداء) (أى مع نداء عليه والطواف به في الأسواق والجماعات وإشهار أمره ليرتدع هو وغيره) (ولا يعلق رأسه أو لحية ولا يسخمه) (أى وجهه بنحو سواد أو طين) (ثم في قبوله) (إن ظهرت توبته) (تردد) (في النقل والحق عدم قبوله لأن حصل التردد

(قوله بخلاف القاضي) أى فانه لم يدخل على المرافعة له باختيار كل منهما لأن من دعى للرفع له يجبر الآخر لموافقته بقول الشارح فانه نصب النع علة لذلك المذوف أى لأنه نصب للالتزام وقطع مادة النزاع والشارع داع لذلك تأمل (قوله دخلا عليه باختيارهما) أى باختيار كل منهما فلذا جرى الخلاف في اشتراط دوام رضاها بما يحكم به لانتهاء الحكم وعدم اشتراطه (قوله أى يمنع) (هذه هو الانسب بقول المصنف ومضى إذ لا يحتاج للنص على مضى السكره والأظهر أنه يختلف باختلاف الأحوال وقوله أى يمنع أى كافي عن أبي الحسن وقوله وقيل يكره أى وهو ما ذكره تت (قوله مع ما يدهش عن تمام الفكر) أى ما يدهش العقل عن تمام الفكر (قوله ولا يعضى) أى مطلقا بل إن كان صوابا مضى وإلا رد فلم من كلامه أن ما يدهش عن أصل الفكر إنما يخالف ما يدهش عن تمامه في الاتفاق على المنع في الأول دون الثاني وأما الحكم مع كل فهو ماض إن كان صوابا والارد (قوله ومثله للفق) أى لا يجوز له أن يفتى مع وجود ما يشغله عن تمام فكره أو أصل فكره (قوله وضيق النفس) أى وهو المسمى بالنفس بفتح اللام والقاف وسين مهمل (قوله والحصر) أى بالبول ومثله الحقن بالرج (قوله والشغل بأمر من الأمور) أى كجوع شديد وعطش وأكل فوق الكفاية وكثرة ازدحام الناس عليه وقد كان سجنون يحكم في موضع خاص لا يدخل عليه بوابه إلا اثنين اثنين على ترتيبهم وفي ذلك فائدتان الستر على الخصمين واستجاء الفكر اهـ (قوله وهو من شهد بما لم يعلم) أى شهد بذلك عمدا وأمالو شهد بما لم يعلم لشبهة فلا تكون شهادته زورا انظر بن (قوله الجماعة من الناس) أى وان لم يكونوا أشرفا (قوله بالضرب للوجع) أى ويرجع في قدره لاجتهاد القاضي (قوله أى مع نداء عليه) أى أن هذا شاهد زور وانظر هل الوجوب منصب على التعزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التعزير وكونه في اللأ والنداء عليه مندوب قطعا عدوى (قوله ولا يعلق رأسه) أى يكره وهذا مقيد بما إذا كان من العرب الذين لا يعلقون رؤسهم أصلا وحلقها عندئذ نكال أى تعيب وتمثيل وأما بالنسبة لغيرهم فلا كراهة في حلق رأسه (قوله أو لحية ولا يسخمه) أى يحرم فعل شيء من هاتين وكذا ما يفعل في الأفراح بمصر من تسخيم الوجه بسواد كنعهم أو دقيق فانه حرام لأنه تغيير لخلق الله (قوله بنحو سواد) أى كدقيق أو حبر (قوله ثم في قبوله) أى في قبول شهادته إذا شهد بعد أن ظهرت توبته كان قبل التعزير أو بعده فالتردد جار في الحالتين بخلاف ما إذا شهد قبل التوبة فانها لا تقبل اتفاقا لأنه فاسق (قوله تردد) أى طريقتان الأولى طريقة ابن عبد السلام وحاصلها انه ان كان مظهرا للصلاح حين شهد بالزور لم تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا أى لاحتمال بقاءه على خوبيته التي كان عليها وان كان غير مظهر للصلاح حين شهد أولا بالزور ففي قبول شهادته بعد ذلك إذا ظهرت توبته وعدم قبولها قولان والثانية عكس هذه لابن رشد فقال ان كان مظهرا للصلاح حين شهدته أولا بالزور قولان في شهادته بعد ذلك وان كان غير مظهر له حين شهد أولا بالزور لا تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا قال شيخنا قلا عن تت وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالحق وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات (قوله والحق عدم قبوله) أى سواء كان حين شهادته أولا بالزور مظهرا للصلاح أولا والذي في اللج أن الظاهر قبول شهادته حيث تاب ولم يكن مظهرا للصلاح حين شهادته أولا وأما ان كان مظهرا له من قبل فلا تقبل (قوله فهو أهل للتأديب) أى فالقاضي أهل للتأديب أى انه اصاب في فعله ووضع الشيء في محله ويؤجر على ذلك

هل لا يقبل اتفاقا أو فيه قولان وأما القاضي إذا عزل بمنحة ثبتت عليه فلا يجوز توليته بعد ذلك ولو صار أعدل أهل زمانه (وبين أدب) (القاضي) (التائب) أى شاهد زور آتيا تابا مقرا بزوره قبل الثبوت عليه (فأهل) أى فهو أهل للتأديب لم يعمل منكرا

والأولى تركه (و) زور (من أساء (١٤٢) على خصمه) بحضرة كأن يقول لخصمه يا فاجر أو أنت فاجر ظالم (أو) من أساء على

لفعله أمرا مطلوباً وهذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يؤدب التائب لأنه لو أدبه لكان ذلك وسيلة لعدم توبتهم قال الليثي وبه العمل وقال للآزري إنه للشهور وقوله ابن سعداه بن وفيه أنه يتوب ولا يطلع عليه أحد إلا أن يقال تتوقف التوبة على رد الظلامة التي شتمها فإذا ردها اطلع عليه (قوله والأولى تركه) أي ترك التأديب فيكون التأديب مرجوح الفعل وكان الأولى للشارح أن يقول وقيل الأولى تركه لأن هذا قول سحنون إذ ابن القاسم يرى أنه راجح الفعل كما قال شيخنا (قوله أو من أساء على مفت أو شاهد) أي بحضرة بأن قاله أنت قد اقتريت على في فتواك أو في شهادتك أو شهدت على بآزور (قوله إلى بينة في ذلك) أي ولا يحتاج في ذلك لبينة والمشار إليه ما ذكر من الإساءة وقوله في ذلك في معنى الباء واعلم أن هذه المسائل الأربع وهي تأديب القاضي لمن أساء عليه أو على خصمه أو على الشاهد أو على اللقي بمجلسه مستندة لعمدة تزايد على قولهم لا يجوز للقاضي أن يستند لعملة إلا في التعديل وفي التجريح (قوله وأما بغير حضرة) أي وأما لو أساء على خصمه أو على اللقي أو على الشاهد بغير حضرة القاضي (قوله بخلاف قوله بزور) أي بخلاف قوله للشاهد شهدت على بزور فإن اتقاضى يزره ظاهره مطلقاً وليس كذلك في الواقع ما نصه ابن كنانة إن قال له شهدت على بزور فإن عني أنه شهد عليه يبطل لمعاقب وإن قصد أذاه وإشماره بأنه مزور نكل بقدر حال الشاهد والمتشهود عليه اه وقيل قوله فيما ادعى أنه أرادته القرينة تكذيبه اه عبق (قوله بالنسبة للواقع) أي بأن شهد بخلاف الواقع سواء كان الشاهد يعلم أن ما شهد به خلاف الواقع أولاً يعلم ذلك (قوله والزور بالنسبة لعم الشاهد) أي بأن شهد بما لم يعلم كان ما شهد به موافقاً للواقع أو خلاف الواقع فينبهما محوم وخصوص وجهي فإذا شهد بما هو خلاف الواقع مع علمه أنه خلاف الواقع كان باطلاً وزوراً وإذا شهد بخلاف الواقع وكان لا يعلم أنه خلاف الواقع كما في الصورة التي ذكرها الشارح كان ذلك باطلاً لا زوراً وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زوراً لا باطلاً (قوله قد يشهد بشيء يعلمه) أي كدبن لزيد على عمرو (قوله ويكون المدعى عليه قد قضاه) أي من غير أن يعلم الشاهد أنه قضاه فذلك الشهادة باطلة لازور (قوله كذبت على) أي فيما ادعيته وأعلم يكن هذا أعني قوله لخصمه أنت كذبت أو ظلمتني وما قبله وهو قوله للشاهد أنت شهدت على يبطل من انتهاك مجلس الشرع لأن لها تعلقاً بالخصومة لأن الراد بطلان وكذب في خصوص هذه الخصومة لا أن ذلك شأنه في ذاته بخلاف الإساءة بنحو يا ظالم أو يا فاجر فإنه لا تعلق لها بالخصومة بل الراد أن صفته كذا في ذاته (قوله وليسو) أي القاضي وجوباً أخذاً من لام الأمر (قوله وإن كان أحدهما مسلماً) أي هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين بل وإن كان أحدهما مسلماً وقوله وإن مسلماً هكذا في أكثر النسخ بأن واعترضه ابن عاشر بأن ابن الحاجب حكى قولاً يجوز رفع المسلم على الذمي ونسبه في التوضيح لما لك وحيث أنه لا يجوز إلا أن ابن وقد أجابوا عن مثل هذا بأن اصطلاح الصنف أنه إن أتى بلو كانت إشارة للخلاف ولا يلزمه أنه كلما كان خلاف أن يشير له بلو (قوله وقدم في مماع الدعوى المسافر) يعني أنه إذا تداعى عند القاضي مسافرون وغيرهم وتنازعا في التقديم للدعوى قدم المسافر على الحاضر وقوله وجوباً أي وقيل ندباً (قوله ولو سبق الحاضر) أي لمجلس القاضي بأن أتى إليه قبل اتیان المسافر وقوله الا لضرورة أي إلا إذا كان يحصل للقيم ضرر بسبب تقديم المسافر عليه والا قدم عليه المقيم فإن حصل لكل ضرر بسبب تقديم الآخر أقرع بينهما (قوله وما يخشى فواته) أي ومدعى ما يخشى فواته في الكلام حذف وذلك كدعوى نكاح استحق فسحقا قبل الدخول وخيف أن

(مفت أو شاهد) ولا يحتاج إلى بينة في ذلك بل يستند في ذلك لعمه والحق حيثئذ لله لانتهاك حرمة الشرع فلا يجوز للقاضي تركه وأما بغير حضرة فلا بد من التوب بينة أو إقرار (لا يشهدت) أي لا يزره بقوله للشاهد شهدت على (يبطل) بخلاف قوله بزور لأنه لا يلزم من الباطل شهادة الزور إذ الباطل أعم من الزور لأن الباطل بالنسبة للواقع والزور بالنسبة لعم الشاهد فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاه أو أبرأ منه أو أحيل عليه به أو عفا عنه ولا مضرة على الشاهد بذلك بخلاف الزور فإنها تعدد الإخبار بغير ما يعلم (كلخصمه) أي كقوله لخصمه (كذبت) على أو ظلمت أو ظلمتني فلا يؤدب بخلاف يا ظالم أو يا كذاب فيؤدب (وليسو) وجوباً (بين الخصمين) في القسام والجلوس والسكلام والاستماع والنظر لهما (ولن) كان أحدهما (مسلماً) شريعاً (و) الآخر (كافراً وقدم) في مماع الدعوى (المسافر) وجوباً

على الحاضر ولو سبق الحاضر بالضرورة وإن تعدد المسافر قدم السابق (و) قدم (ما يخشى فواته) لو قدم غيره عليه ولو مسافراً لضرورة فالفوات (ثم السابق) إلى مجلس القضاء على التأخر عنه (قال) للآزري

من هند نفسه (وإن كان

السابق ملتبسا (بحقن)

أو أكثر يقدم على التأخر

بكن حقوقه (بلا طول)

فإن كان فيها طول يضر

بالتأخر تقدم بأحدها

وأخر الثاني ممن يليه (ثم)

إذ لم يكن مسافر ولا سابق

بأن جاء واما أوسبق

أحدهم وجهل وادعى كل

السبق ولا ما يخفى فواته

(أقرع) بينهم فمن

خرج سهمه بالتقديم تقدم

(وينبئ) فلتأخر (أن

يُغردَ وتسا أو يوماً

لفناء) ولو كانت خصوصتين

مع رجال لأنه أضر لمن

(كالتفريق والمدرسة)

تشبه في جميع ما تقدم فبقدم

كل منهما المسافر وما ينشئ

فواته ثم السابق ثم أقرع

وكذا المقرئ (إلا أنهم

وكذا أرباب الحرف

كالجهاز (وأمر متعرج)

نائب فاعل أمر أي بأمر

القاضي بالكلام أولاً

والمدعي هو من (تجرد

قوله) حال الدعوى (عن

مصدق) من أصل أو

معهود عرفاً أي لم يكن له

ما يصدق من هذين حين

الدعوى ولذا طلب منه

البينة لصدق وأما المدعي

عليه فهو من تمسك بأصل

أو عرف والأصل في

الأشياء عدم وقوله

آخر النظر فيه يحصل دخول ومدعى طعام يسرع إليه التغير وعطف هذا على ما قبله من عطف العام على الخاص فمدعى ما يخفى فواته يقدم على غيره سواء كان ذلك المدعى مسافراً أو غير مسافر فقول الشارح ولو مسافراً الأول أن يقول ولو غير مسافر ويكون مبالغة في مدعى ما يخفى فواته وأما جملة مبالغة في الغير ففيه نظر لأنه يقتضي تقديم مدعى ما يخفى فواته على المسافر وعطف المصنف ما يخفى فواته بالواو يقتضي أنه مع المسافر في مرتبة واحدة وحينئذ فيقدم من كان أشد ضرراً منهما فإن تساوى أقرع بينهما (قوله من هند نفسه) فيه نظر إذ هذا القول نقله في التوارد عن أصبغ وحاصله أن السابق إذا كان يدعى بحقن قضى التوارد عن أصبغ أنه يقدم بحقه على من تأخر عنه إذا لم يكن فيها طول وقال غيره ، أنه يقدم بأحد الحقن ويؤخر الحق الثاني عن جميع من حضر واختار للآزري الأول إذا علمت هذا تعلم أن الأول للمصنف أن يقول ثم السابق وإن بحقن بلا طول على القول هكذا بصيغة الاسم لا اختيار للآزري له من خلاف لكن كثيراً ما يستعمل المصنف قال لجرد النسبة كما في قال وهو الأشبه (قوله وإن كان السابق ملتبسا بحقن) الأوضح وإن كانت دعوى السابق بحقن ودعوى للتأخر عنه بحق واحد إذا كان لا طول فيها (قوله قدم بأحدهما) أي ولو كان فيه طول (قوله وأخر الثاني ممن يليه) سواء عن جميع من حضر كما يفيد كلام التوارد انظر بن (قوله أقرع بينهم) أي بأن يأتي القاضي برفع يدهما ويأمر أحدهما بأخذ رقة فمن خرج اسمه أولاً قدم وهكذا (قوله وينبئ أن يغرد وقتاً أو يوماً لفناء) أي اللاتي يخرجن لا التهورات اللاتي يمنع من صماع كلامهن فلهن يوكلن أويست القاضي لمن في منزلتهن واحداً من طرته يسمع دعواهن كما قرره شيخنا (قوله ولو كانت خصوصتين الخ) أي هذا إذا كانت خصوصتين فما بينهما بل وكانت الخ (قوله وكذا المقرئ) أي الذي يقرأ القرآن يقدم المسافر ثم الأسبق ثم أقرع (قوله إلا لهم) بأن كان أحدهم أكثر قابلية فيقدم على غيره لتحصيل كثرة المنافع على قلتها (قوله كالجهاز) أي والطحاوي يقدم المسافر ثم الأسبق ثم أقرع هذا كلامه والذي في ابن غازي عن ابن رشد أنه يقدم الأول فالأول إن لم يكن عرف وإلا حمل به والذي في المواق عن البرزلي أن أرباب الصنائع إن كان بينهم عرف عمل به وإلا قدم الآكد فالأكدهم كدجوع أهل أو خوف فساد (قوله أي يأمره القاضي بالكلام أولاً) يعني وجوباً وذلك إذا علم القاضي أن هذا مدع بأن يسممها قبل الدخول عليه يتخاصمان فلم به أود خلا عليه وهو لا يسم فسكت حتى تكلم فلم به أو قال لهما ماشاً نكاً أو من للدعي منكاً فقال أحدهما أنا مدع وواقفه خصمه على ذلك فسلم الجواب عما أورد هنا من الدور وهو أن أمره بالكلام يتوقف على العلم بكونه مدعياً والعلم بكونه مدعياً يتوقف على كلامه وحاصل الجواب أن الكلام المأمور به الذي يتوقف على العلم بكونه مدعياً المراد به الدعوى والكلام الذي يتوقف عليه العلم بكونه مدعياً غير الدعوى مثل تخاضعها أو جوابه إذا سألها ماشاً نكاً (قوله من تجرد قوله حال الدعوى الخ) هذا جواب عما يقال إن تعريف المدعي بما ذكر غير جامع لأنه لا يشمل من سحب دعواه بينة إذ لا يصدق عليه أنه تجرد قوله عن مصدق لوجود المصدق ، وحاصل الجواب أن المراد التجرد حال الدعوى فهذا يسمى مدعياً باعتبار حاله قبل إقامة البينة وإن كان متمسكاً بالبينة ، وقد يدفع هذا الاعتراض أيضاً بتفسير المصدق بما ذكره الشارح وذلك بأن يقال إن التجرد عن مصدق خاص لا ينافي مصاحبة مصدق غيره أعني البينة (قوله من أصل أو معهود) فمن قال لآخر أنت عبدي فهو مدع لأن قوله تجرد عن الأصل وعن المعهود عرفاً لأن الأصل الحرية وكذا من قال فلان لم ير دلي الوديعة مدع لتجرد قوله عن المعهود لأن المعهود تصديق الأمين (قوله والأصل في الأشياء عدم) فمن قال لي فلان ألف من بيع مثلاً فهو مدع لأن قوله هذا حين دعواه

(بالكلام) أي الدعوى متعلق بأمر (وإلا) يعلم المدعي بأن قال كل أنا للمدعي

(فالجالب) لصاحبه بنفسه أو برسول القاضى هو الذى يؤمر بالكلام ابتداء (وإلا) يكن أحدهما جالبا (أقرع) بينهما وإذا أمر بالكلام (فيدعى بمعلوم محقق) نحول عليه دينار من قرض أوبيع أو نؤخذ ذلك واحترز بالمعلوم من المجهول نحول عليه شئ لا أعلمه وبالمحقق من غيره نحول عليه دينار فى ظنى (١٤٤) أو وهى فلا تسمع دعواه على المشهور وهذا فى غير دعوى الاتهام كأن

يؤمر إنسانا بسرقه شيئا أو بأنه فرط فيه فتسمع وتوجه إليه بين على المدعى عليه كما يأتى فى الشهادات (قال) للمازرى (وكذا) تسمع دعواه إن ادعى بمجهول وبين السبب نحو له عليه (شئ) من قيمة معاملة مثلا ولم يكن له أعلم قدره فيلزم المدعى عليه أن يحبسه بشئ محقق أو بلا نكاد ويخلف (وإلا) يدع بمعلوم محقق بأن ادعى بمجهول فهو معلوم غير محقق (لم تسمع) دعواه (كأنظن) أنى عليه ميتا أو أنى عليه دينار وإن بين السبب خلافا لبعض الشراح ثم إذا ادعى بمحقق معلوم أو مجبول على قول المازرى فلا بد من بيان السبب (وكفله) فى بيان السبب (بعت وتزوجت) مثلا وإن لم يبين الصحة (وإن لم يبين) حتى يبين خلافا بأن يقول من يبيع أو يملك أو يقرض ونحو ذلك أو يقول البراءة من نكاح أو نفقة (وإلا) بين للدهى السبب (فليسأله) الحاكم عن السبب) وجوبا

مجرد عن الأصل لأن الأصل فى الأشياء عدم (قوله فالجالب لصاحبه) أى فالدعى جلب صاحبه لمجلس القاضى هو الذى الخ (قوله وإلا يكن أحدهما جالبا) أى والموضوع أن القاضى لم يعلم المدعى بأن قال كل أنا المدعى (قوله أقرع بينهما) أى فى الازدعاء أولا (قوله فيدعى بمعلوم محقق) أعلم أن المراد يعلم المدعى به تصوره أى يميزه فى ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضى وأما محققه فهو راجع لجزم المدعى بأنه مالك له أى لذلك المدعى به فهو راجع لتصديق فلاجل اشتراط العلم به وتميزه فلا تسمع دعواه بأنى عليه شيئا أمحققه لكن لا أعلم ذاته ولا اشتراط التحقق لا تسمع دعواه بأشك أو أظن أن لى عليه دينارا مثلا (قوله من قرض أوبيع) بيان للسبب (قوله واحترز بالمعلوم عن المجهول) أى هما إذا ادعى بمجهول كلى عليه شئ أمحققه ولكن لا أدري عنه فلا تسمع دعواه سواء بين السبب أولا على المشهور ومقابله ما قاله للمازرى من أنه إذا ادعى بمجهول إن لم يبين السبب كما مر فى المثال لم تسمع دعواه وإن بين السبب أمر المدعى عليه بالجواب إما بتعييه أو بالنكار وقول الشارح فلا تسمع دعواه على المشهور الأولى أن يقدمه قبل قوله وبالمحقق الخ (قوله وهذا فى غير دعوى الاتهام) أى أن محل كون المدعى به لا بد أن يكون محققا فى غير دعوى الاتهام وأما إذا قال اتهمه بسرقه دينار مثلا فإن دعواه تسمع كذا قال الشارح وفيه أن دعوى الاتهام ترجع للشك والظن فيلزم على كلام الشارح اشتراط الشئ فى نفسه إذ كأنه قال فيدعى بمحقق معلوم لا بمشكوك أو مظنون إلا إن كان مشكوكا أو مظنونا وهذا لا معنى له فالخلق أن ما هنا وهو أن المدعى به لا بد أن يكون محققا لا مشكوكا ولا مظنونا والا لم تسمع الدعوى إحدى طريقتين وما أتى فى الشهادات من سماع دعوى الاتهام القيد عدم اشتراط كون المدعى به محققا طريقة أخرى ويترتب على ذلك الخلاف توجه بين التهمة على المدعى عليه وعدم توجهها والتمتع ما أتى كذا ذكره شيخنا المدوى ونحوه فى بن (قوله فلزم المدعى عليه أن يحبسه بشئ محقق) أى بأن يقول له دفعت لك كذا وكذا وبقي لك كذا (قوله وإلا يدع بمعلوم محقق الخ) يشير الشارح إلى أن قول المصنف وإلا الخ مخرج من القيدين قبله والظاهر أنه مخرج من القيد الثانى فقط بدليل تمثله بقوله كأنظن (قوله خلافا لبعض الشراح) أى القائل أنه إذا ادعى بمعلوم غير محقق وبين السبب فانها تسمع دعواه (قوله فلا بد من بيان السبب) أى سبب ما ادعى به وقوله فلا بد أى فى سماع الدعوى (قوله وكما الخ) أى أنه يكفى فى بيان السبب أن يقول لى عليه مائة من يبيع أو من قرض أو من نكاح أو ما أشبه ذلك ولا يلزمه أن يقول من يبيع صحيح أو من قرض صحيح أو نكاح صحيح لانه محمول على الصحيح لان الأصل فى عقود المسلمين الصحة حتى يبين خلافه وقوله بعت أى لى عنده عنه وتزوجت أى لى عند الزوج الصداق (قوله فان غفل) أى القاضى عن سؤال المدعى عن السبب (قوله فلم يدعى عليه السؤال عنه) أى لاحتمال أن المدعى به غير لازمه إذا بين سببه (قوله بمجهود شرعى) أى بأمر عهد فى الشرع وقوله كالأمانة أى كتصديق ذى الأمانة وهذا مثال للمجهود الشرعى (قوله كالودع بالفتح وعامل القراض والمساقاة) مثال لمن ترجع قوله بمجهود شرعى فمن قال رددت الوديعة أو مال القراض فهو مدعى عليه لترجح قوله بالمجهود شرعا وهو تصديق الأمين (قوله كالدين) مثال لمن ترجع قوله

فإن غفل فلم يدعى عليه الدؤال عنه فإن قال لا علم عندى به أولا يمه لم تسمع دعواه فلا يطالب المدعى عليه بجواب كما يأتى (ثم) بعد بيان السبب أمر القاضى (مدعى عليه) وهو من (ترجح قوله بمجهود) شرعى كالأمانة فانه عهد فى الشرع أن الأمين مصدق فى قوله كالودع بالفتح وعامل القراض والمساقاة (أو أصل) كالدين فان الأصل عدم الدين

وكذب انه حرفان الأصل الحرية فمن ادعى عليه انه رقيق فعليه البيان بخلاف مدعى انه عتق إذا الأصل عدم العتق لأن دعواه استلزمته الاقرار بأنه جرى عليه الرق فيكون مدعى عليه البيان كرب الدين وسيد (١٤٥) مدعى عليه كالمدين وقوله (عجوبة) مطلق

بأمر أى أمره الحاكم بأن  
يجب باقرار أو إنكار فان  
أقر وإلا طلب الحاكم من  
المدعى البينة فان أقامها  
فظاهر وإلا توجهت  
البينة على المدعى عليه وإنما  
توجه عليه (إن) أثبت  
المدعى أنه (خالطه بدين)  
ولو مرة أى أن بينهما خلطة  
(أو تكرر يسع) بالنقد  
الحال (وإن) كان ثبوت  
الخلطة (بشهادة امرأه)  
لان القصد من الخلطة  
الاطمح وهو ثبت بشهادة  
الواحد ولواننى (لا يثبت  
جرحت) أى جرحها  
المدعى عليه بعدالة  
وعوها حين شهدت  
بأصل الدين ولا تكون  
كالمرأة في ثبوت الخلطة  
فتوجب توجه البينين فلم  
ان قوله إن خالطه شرطه  
مقدر فهم من قوة الكلام  
لا في الامر بالجواب كاهو  
ظاهره فكان عليه ان يقره  
بقوله فان قضاها واستحلفه  
الخ ليكون ظاهراً في المراد  
ثم ان الذى عليه العمل أنه  
لا يشترط في توجه البينين  
ثبوت خلطة واستحلف من  
اشتراط الخلطة لتوجه  
البينين فإن مسائل توجه  
فيها البينين ولو لم تثبت خلطة  
بقوله (إلا الصانع) يدعى  
عليه بما له فيه صنعة فيحلف

بأصل فمن قال حين ادعى عليه بدين كذا انه لادين على فهو مدعى عليه لانه قد ترجح قوله بالأصل  
لأن الأصل عدم الدين (قوله) وكذب انه حر (والحال أن شخصاً يدعى عليه أنه عبده وحاصله أنه إذا  
ادعى شخص على آخر أنه عبده فانكر ذلك الآخر أن يكون عبده وادعى أنه حر فمدعى الحرية مدعى  
عليه لأنه قد ترجح قوله بالأصل وهو الحرية لانها الأصل في الناس شرعاً وانما طرأ لهم الرق هو  
السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي إلا أن يثبت مدعى الرقية بالبينة أنه رقيق فصار الرق من جهة  
الأصل فدعوى مدعى الحرية ناقلة عن الأصل فتحتاج لبينة فان أقامها فيها ونعمت والا يبق في الرق  
(قوله فعليه البيان) أى لدعواه خلاف الأصل (قوله) بخلاف مدعى أنه عتق (أى فانه مدعى لخلاف  
الأصل (قوله) فيكون مدعى) أى لمخالفته في دعواه للأصل وقوله كرب الدين أى فإنه مدعى لدعواه  
خلاف الأصل (قوله وسيد) أى سيد العبد الذى ادعى أنه عتق وقوله كالمدين أى كأن الدين مدعى  
عليه لان كلامهما موافق في دعواه للأصل فان قلت قد علم منه أن من كانت دعواه موافقة للأصل  
كان مدعى عليه وأنه لا يطالب بالاثبات ويمكر على هذا ما مر من أن رب الدين إذا ادعى ملاء الدين  
وادعى الدين العسر فانه يطالب باثباته بينة مع أنه متمسك بالأصل وهو العسر قلت قد تعارض  
الأصل والغالب لان العسر وان كان هو الأصل لكن الغالب اللاء ومن قواعد الذهب استحباب  
الأصل ما لم يعارضه غالب فلما تعارضاهما صار المنظور اليه الغالب (قوله) إن أثبت المدعى أنه خالطه الخ  
إنما يحتاج لاثبات الخلطة اذا أنكر المدعى عليه أن يكون المدعى عامله أصلاً وقوله ان أثبت  
المدعى أنه خالطه بدين أى مترتب على بيع لاجل أو حال أو قرض ولو مرة بأن تقول البينة تشهد بأنه  
كان أقرضه أو باع له سلعة كذا بشئ في الدمة حال أو مؤجل ولا نعرف قدر الثمن أو القرض ولا نعلم  
بقائه (قوله للطخ) أى حصول الظن بثبوت المدعى به (قوله لا بينة جرحت) أى لا تثبت الخلطة  
بينة جرحت (قوله حين شهدت) أى للمدعى بأصل الدين الذى ادعى به (قوله شرط في مقدر)  
أى والتقدير وأمر المدعى عليه وهو من ترجح قوله بحرف أو اصل بجوابه فان اجاب بالاقرار  
فواضح وان اجاب بالانكار فان أقام المدعى البينة أخذ منه وان لم يقم البينة توجهت البينين على المدعى  
عليه إن الخ (قوله فهم من قوة الكلام) هذا بعيد جداً ولذا قيل لعل ناسخ الميضة قدمه على عمله  
(قوله لا في الامر بالجواب) أى لأنه لم يقله أحد بل يأمر به وان لم يكن بينهما خلطة (قوله أن  
يقرنه) أى ان يقرن قوله ان خالطه الخ (قوله ليكون ظاهراً في الزاد) أى لأنه معرّف عليه  
كما علم بما قرره (قوله) ثم ان الذى عليه العمل الخ) هو قول ابن نافع وصاحب البسوط والذى مضى  
عليه المصنف قول مالك وعامة اصحابه وهو المشهور من المذهب لكن المصنف قول ابن نافع لجريان  
العمل به ومعلوم ان ما جرى به العمل مقدم على المشهور في المذهب إن خالفه (قوله) توجه فيها  
البينين ولو لم تثبت خلطة الخ) اعلم ان هذه المسائل الثمانية يتوجه فيها البينين وان لم تثبت الخلطة انفاً  
والخلاف إنما هو فيما عداها (قوله) ومثله التاجر الخ) قال المصنف في التوضيح وهذا اذا ادعى  
عليه غريب أو بلدى ليس من أهل سوقة وأما دعوى أهل السوق بعضهم على بعض فقال الفسيرة  
وسحبون لا تكون الخلطة حتى يقع البيع بينهما وأما مجرد اجتماعهما في السوق فلا يكفي في  
اثبات الخلطة -حنون وكذا القوم مجتمعون في المسجد للصلاة والدرس والحديث فلا تثبت الخلطة  
بينهم بذلك (قوله والضيف) هو لغة من نزل عليك أو أنزلته لافضاء سواء كانت غريباً أم لا والمراد

(١٩ - دسوقى - بيع) ولو لم تثبت خلطة لان نصب نفسه للناس في معنى الخلطة ومثله التاجر نصب نفسه للبيع والشراء (والثمن)  
بين الناس يدعى عليه بسرقة أو غصب فيحلف ولو لم تثبت خلطة وفي جمهور المال قولان تقدم في التصيب (والا الضيف) يدعى أو



يدعى عليه (و) إلا دعوى (في) شيء (معين) كشوب بينه (و) (إلا) (الودعة) على أهلها) بأن يكون الدعى بمن يملك تلك الودعة وللدعى عليه من يودع عنده مثلاً وأن يكون الحال يقتضى الإيداع كالسفر والقربة (و) (إلا) (السافر) يدعى (كلى) (عض) (رقبته) بشئ من ودية أو غيرها (و) (إلا) (دعوى مريض) (١٤٦) في مرض موته يدعى على غيره بدین (أو) دعوى (كاتب على) شخص (حاضر

به هنا خصوص القريب سواء ضاف أى نزل بنفسه في منزلك لأجل الغذاء أو أنزلته أنت أم لا بأن نزل في مسجد مثلاً جلست عنده فادعيت عليه أخذ شيء منك أو ادعى عليك أخذ شيء منه (قوله وفي معين) المراد به الشيء الذى لم يهلك عينه سواء كان حاضراً مشاهداً أم لا لا خصوص الحاضر للشاهد وذلك كأن يدعى أن الجوخة التى كنت لابسا لها بالأمس جوفتى أو الدابة التى عندك هابى (قوله والودعة على أهلها) استشكله ابن عاشر بأن الودعة لا يحلف فيها إلا للنهم وأهل الودعة ليسوا متهمين له بن وأجيب بأن مراد المصنف دعوى أنه أودع كما أشار له الشارح كأن تدعى على إنسان بأنك أودعته كذا وهو ينكر فيحلف المدعى عليه بدون ثبوت خلطة إذا كان كل من الدعى وللدعى عليه من أهلها لا دعوى الرد أو الضياع كما فهم ابن عاشر كذا قرر شيخنا (قوله والا المسافر) أى للمريض كما في نص أصبح سواء كان مرضه مخوفاً أم لا (قوله يدعى على بعض رفقته بشئ من ودية أو غيرها) أى كان يدعى عليه أنه أنفقه مالا في السفر (قوله والا دعوى مريض في مرض موته) اعلم أنه فرق بين المرض هنا والمرض اللقيد به المسافر فبا تقدم فالمرض هنا مخوف ومرض المسافر مطلق وإن لم يكن مخوفاً وحيث فلا تكرار فتأمل (قوله على شخص حاضر للزيادة) أى في سلعة التى تسوق بها ولا مفهوم لبائع بل كذا دعوى مشتري ما ع أنه باع له وانكر البيع فيحلف وإن لم تثبت الخلطة ومفهوم قوله على حاضر للزيادة أنه لو ادعى بائع على شخص أنه اشترى سلعة من غير تسوق فلا بد من إثبات الخلطة وهذا لا يتناقى أن القول للسكر يمينه كما قال ابن (قوله فإن أقر) أى المدعى عليه بالحق الذى ادعى به عليه فله الخ (قوله بل يطلب منه) أى من الحاكم ذلك أى التنبيه للذكور وهذا إضراب على ما يقتضيه ظاهر المصنف من تغيير الحاكم في التنبيه ثم إن طلبه يحتمل أن يكون على جهة التنبه ويحتمل أن يكون على جهة الوجوب (قوله أمره بإحضارها) أى ولا يلزمه أن يحلف بما على صحتها (قوله وأعذر للدعى عليه) أى قطع عذره فيها بأن يقول له ألك مطمئن في هذه البينة (قوله واستحلفه) أشرأبانه السنين المفيدة لطلب أن اليمين للتمسك بها في مقام الحاصمة المسقط للينات هو اليمين للطلوب وأنه لو حلفه القاضى بغير طلب خصمه لم ينفذه يمينه ولخصمه أن يبيدها عليه ثانياً وله إقامة البينة إذا وجدها وهو كذلك كما في ابن غازى والشيخ أحمد الزرقانى (قوله وحلف) أى يميناً واحدة سواء كان ادعى به للدعى شيئاً واحداً أو كان أموراً متعددة فاليمين الواحدة كافية في إسقاط الخصومات وفي منعه إقامة البينة بعد ذلك ولو كان للدعى به متعدياً كما قرره شيخنا (قوله فلا يئنه قبل للدعى بعد ذلك) أى وهذا بخلاف للدعى عليه إذا رد اليمين على المدعى وحلف وأخذ الحق ثم وجد الدعى عليه بينة تشهد له بالقضاء فإن له القيام بها والرجوع بما دفعه ثانياً (قوله إلا لعذر) أى في نفيه لها واستحلفه للدعى عليه (قوله كنيان) أى البينة (قوله عدم علم بها) أى أصلاً وذلك لأن النسيان فرع تقدم العلم (قوله فيفيد أنه) أى أن المدعى وجد الشاهد الثانى بعد ما استحلف للدعى عليه أى طلب حلفه وحلف (قوله مطاناً) أى في الأموال وغيرها (قوله أو كانت الدعوى لا تثبت الخ) أى أو كان الحاكم يرى الشاهد واليمين في الأموال كالألحى لكن

للزيادة) أنه اشترى سلعة بكفاً والحاضر ينكر الحراء فتوجه اليمين ولو لم تثبت خلطة وإذا أمر الحاكم المدعى عليه بالجواب (فإن أقر) أى المدعى (الاتحاد عليه) خوف جرمه بعد (والحاكم عليه) أى المدعى (عليه) أى على الاعتقاد لأنه من هأن الحاكم لا فيه من تحليل الحام وقطع النزاع على يطلب منه ذلك (وإن أنكر) للدعى عليه أى أجاب بالانكار (قال) القاضي المدعى (ألك بينة) فإن قال نعم أمره بإحضارها ولعذر للدعى عليه فيها تكلياً (فإن نقاه) بأن دل له بينة (ولست تحلف) أى يطلب المدعى تحلفه وحلف (فلا يئنه) قبل بهدعى بعد ذلك (إلا لعذر كنيان) حين تحلفه خصمه وحلف أنه سبها وادخلت الكف هم علمه به ثم علم وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له أو أنه مات فله القيام بها كن حلف على ذلك فلو شرط للدعى عليه على المدعى عدم القيام ببينة يدعى نسباً أو عدم علمه بها وفى له بشرطه (أو وجد ثانياً) هذا في حيز الاستثناء فيفيد أنه وجد بعد ما استحلفه وحلف فهو كانت حلف على المعنى كأنه قال إلا إذا قام به عذر أو وجد ثانياً ويستفاد من قوله وجد ثانياً أن الحلف لرد شهادة الأول لا يكون الحاكم لا يرى الشاهد واليمين مطلقاً أو كانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين وقال المدعى ليس لي غير هذا لحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد

نسباً أو عدم علمه بها وفى له بشرطه (أو وجد ثانياً) هذا في حيز الاستثناء فيفيد أنه وجد بعد ما استحلفه وحلف فهو كانت حلف على المعنى كأنه قال إلا إذا قام به عذر أو وجد ثانياً ويستفاد من قوله وجد ثانياً أن الحلف لرد شهادة الأول لا يكون الحاكم لا يرى الشاهد واليمين مطلقاً أو كانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين وقال المدعى ليس لي غير هذا لحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد

ثم وجد ساهداً آخر فله أن يقيمه ويضمه للأول (أو) عدم قبول شهادة شاهد (مع يمين لم يره) أي اليمين الحاكم (الأول) أي لم ير الحاكم  
الشاهد واليمين في مذهبه يعني أن من أقام شاهداً واحداً قُبِلَ قضي فيه عندنا بالشاهد (١٤٧) واليمين وهي الأموال والمواريث له

البا عند حاكم لا يرى ذلك  
فلم يقبله واستحلف  
المطوب أي طلب القضي  
يمينه وحلف ثم أراد للمدعي  
أن يقيم ذلك الشاهد عند  
حاكم آخر يرى الشاهد  
واليمين لعزل الأول أو موته  
أو تغير اجتهاده أو كان  
بغير آخر وحلف معه  
فله ذلك ويأخذ بذلك  
حقه من المدعي عليه بعد  
حلفه عند الأول والحكيم  
له بعدم دفعه للمدعي وهذا  
كالمتقاضي من قولهم ورفع  
الخلاف (و) لو ادعى  
شخص على آخر حتى  
نقال المدعي عليه أنتقد  
حلفتي عليه سابقاً وكذب  
المدعي فالمدعي عليه (له  
يمينه) أي تخلف المدعي  
(أنه لم يحلفه أولاً) أي  
قبل ذلك أي فيكون القول  
للمدعي يمينه فان حلف  
أنه ما حلفه قبل ذلك فله  
تخلفه فان حلف ولا  
غرم وإن نكل فلمدعي  
عليه أن يحلف أنه قد  
حلفه سابقاً ويسقط الحق  
فان نكل لزمته اليمين  
للتوجهة عليه ابتداء  
وبريء وله ردّها على  
المدعي (قال) لا زري  
(وكذا) للمدعي عليه إذا

كانت الدعوى التي أقام المدعي فيها شاهداً لا تثبت إلا بشاهدين (قوله ثم وجد شاهداً آخر) أي كان  
ناسباً له أو غائباً وحلف على ذلك (قوله ويضمه للأول) أي يعمل بشهادتهما وظاهره ولو حكم  
الحاكم برد شهادة الأول لاقراده وهو كذلك لأن الحكم بالرد مطبق بالأفراد فيدور مع علته وينتفى  
بانتفاءها (قوله أو عدم الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن المصنف عطف على لعذر محذوف مع  
ثلاث مضافات (قوله يعني أن من أقام شاهداً الخ) إذا تأملت هذا التصور وجدت الاستثناء  
بالنظر لهذا الفرع متطاماً إذ ليس فيه إقامة يمينه بعد ثبوتها كما هو موضوع المستثنى منه إلا أن يقال إن  
عدم عمل القاضي الأول بالشاهد واليمين بمنزلة نفي المدعي البينة ورفع المدعي لمن يعمل بها وهو  
القاضي الثاني بمنزلة إقامتها فتأمل اه شيخنا عدوى (قوله لا يرى ذلك) أي كالخفي وقوله فلم يقبله  
أي وحكم برد شهادته (قوله أي طلب التيمم) أي مقبيل الشاهد وهو المدعي يمينه وقوله وحلف أي  
وحكم له بعدم دفع شيء للمدعي وقوله عند حاكم آخر الأولى حذف قوله آخر لاجل قوله بعد  
أو تغير اجتهاده (قوله ويحلف معه) عطف على قوله يقيم ذلك الشاهد أي ثم أراد المدعي أن يقيم  
ذلك الشاهد وأن يحلف معه فله ذلك ويأخذ حقه فليس في هذه المسئلة ضمن شاهد آخر بخلاف  
ما قبلها (قوله بعد حلفه) أي بعد أن حلف ذلك المدعي عليه عند الحاكم الأول (قوله ورفع  
الخلاف الخ) أي لأن حكم الحاكم الأول لم يرفع العمل بمقتضى الخلاف في هذه المسئلة إذ لو رفعه  
لم يكن للمدعي أن يقيم ذلك الشاهد عند حاكم آخر ويحلف معه ويأخذ حقه بعد أن حكم الحاكم  
برد ذلك الشاهد وحلف المطوب وحكم بعدم دفعه للمدعي وما قاله الشارح ذكره طفي ونقله  
في المجلد وسلمه والذي ذكره شيخنا العلامة العدوى في تصوير هذه المسئلة أن المدعي أقام شاهداً  
واحداً قُبِلَ قضي فيه بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك فلم يقبله أي أعرض عنه لاقراده ولم  
يحكم بيطلاق شهادته ثم حلف المطوب للمطوب ولم يحكم بعدم دفعه له وأما لو حكم بيطلاق شهادة  
الشاهد أو حكم بعدم دفع شيء للمطوب لم يكن للمطوب إقامة الشاهد بعد ذلك لأن حكم الحاكم يرفع  
الخلاف فناية ما في فرع المصنف إهمال الشاهد وترك الحكم به (قوله أنه ما حلفه قبل ذلك) أي في  
هذا الحق المدعي به الآن (قوله فله تخلفه) أي كان له تخلف المدعي عليه أنه لا حلفه عنده وكان له  
إقامة البينة بالحق إن وجدها ولمدعي أن يرد اليمين على المدعي عليه أنه قد استخلفه على هذه الدعوى  
سابقاً ثم لا يحلف مرة أخرى وقوله فان حلف أي المدعي عليه والجواب عذوف أي قد برىء  
وقوله وبالإي والا يحلف بأن نكل غرم الحق المدعي به (قوله وإن نكل) أي المدعي وهذا قسم  
قوله أولاً فان خلف الخ (قوله فان نكل لزمته اليمين المتوجهة) أي فان نكل المدعي عليه كان نكل المدعي  
لزمته اليمين المتوجهة عليه وهي حلفه أنه لا حق له عنده وقوله وبريء أي ان حلفها وإلا غرم (قوله وله  
ردّها) أي والمدعي عليه رد اليمين المتوجهة عليه ابتداء على المدعي (قوله بقي الأمر بحاله) أي  
من العمل بمقتضى شهادة البينة (قوله ردت اليمين على المدعي عليه) أي فيحلف أن المدعي  
عالم بفسق شهوده (قوله فالمدعي يحلف أنه لا يعلم بفسقهم) أي ولا يلزمه أن يحلف أن شهادتهما حق  
(قوله فذكر كيفية الدعوى) أي كيفية دعوى المدعي عليه على المدعي وهو أنه عالم بفسق شهوده

شهدت عليه البينة تخلف المدعي (أنه عالم) حقه أنه لم يعلم (بفسق شهوده) فان حلف بقي الأمر بحاله وان نكل ردت اليمين على  
المدعي عليه فان حلف سقط الحق فالمدعي يحلف أنه لا يعلم بفسقهم وأجيب عن المصنف بأن قوله أنه عالم معمول لادعي مقصراً  
أي إذا ادعى المدعي عليه أن المدعي عالم الخ حلفه أنه لا يعلم فذكر كيفية الدعوى وترك كيفية اليمين

الله لا يعلم بقسمهم لظهورها  
 بما ذكر (وأعذر) (القاضي إليه) أي إلى من  
 أقيمت عليه البيعة وهذا  
 مما يترتب على قسم قوله  
 كان قناها واستحلته فلا  
 حجة أي وإن لم ينفها بأن  
 قال لي بيعة أمره بإحضارها  
 قلت أحضرها وسمع  
 شهادتها أعذر للمدعي  
 عليه أي سأله عن عذره  
 (بأجبت لك حجة) أي  
 مطعن في هذه البيعة فإن لم  
 يأت به حكم عليه وإلا  
 أنظره كما يأتي والاعذار  
 واجب والحكم بدونه  
 باطل فينقض ويستأنف  
 (و) إذا كان المقام عليه  
 البيعة غائبة لمذكر كرض  
 أو لكونه أني (ندب)  
 توجيه متعدد فيه) أي  
 في الاعذار ويكتفي الواحد  
 للعدل واستثنى خمس  
 مسائل لا إعدار فيها بقوله  
 (إلا الشاهد بما) أي  
 بقرار المدعي عليه الذي وقع  
 منه (في المجلس) أي مجلس  
 القاضي لمشاركته لهم في  
 سماع الاقرار فيحكم عليه  
 من غير إعدار في الشهود  
 الحاضرين إذ لو أعذر  
 فيهم لزم الاعذار في نفسه  
 وهو لا يضر في نفسه  
 (و) إلا شاهداً أي جنبه  
 (توجيه) القاضي لسماع  
 دوى

(قوله أنه لا يعلم بقسمهم) بيان لسهولة اليمين (قوله وأعذر إليه) إما مستأنف أو عطف على مقدر أي  
 وإن قال لي بيعة أقامها وسمعتها القاضي وأعذر إليه (قوله أي إلى من أقيمت عليه البيعة) أي وهو المدعي  
 عليه وليس المراد بمن أقيمت عليه البيعة ما يشمل المدعي عليه والمدعي إذا أقام الادعى عليه بيعة  
 بتجريح بيته لأن هذا سيأتي في قول الصنف ويجب عن المخرج ولو عمم في كلامه هنا كان ما يأتي  
 مكرراً (قوله فإن أحضرها وسمع شهادتها أعذر) كلامه يقتضي أن القاضي ليس له سماع البيعة قبل  
 الخصومة وهو ما قاله ابن الماجنون ومذهب ابن القاسم أن له سماع البيعة قبل الخصومة فإذا جاء  
 الخصم ذكر له القاضي أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم فإن ادعى فيهم مطعناً كلفه إثباته وإلا حكم  
 عليه فإن طلب إحضار البيعة ثانياً ليشهدوا بحضرته لم يجب لذلك (قوله أي سأله عن عذره) ذكر  
 شيخنا أن الغمرة في أعذر إليه لطلب أي قطع عذره وأزاله ولم يبق له عذراً وليس المراد أثبت عذره  
 وحجته فهو كقولك أعجبت الكتاب أي أزلت عجته بالنقض وشكا إلى زيد فأشكته أي أزلت  
 شكايته (قوله بأجبت الخ) الباء للتصوير أي إعداراً مصوراً بقوله أقيمت لك حجة أو أنك مطعن  
 أو قاذح أو مدفع أو مقال في هذه البيعة (قوله فإن لم يأت به حكم عليه) المراد بعدم إثباته به فقيه له بأن  
 قال لا مطعن عندي وقوله وإلا أي وإلا ينفيه ولكن وعد بإثباته أنظره فإن أراد المحكوم عليه الطعن  
 بعد الحكم فإن كان قد سلم البيعة الشاهدة عليه المحكوم بشهادتها فلا يقبل طعنه وإن كان لم يسلمها  
 وكان عدم طعنه لعدم وجود بيعة تطعن أو نسبها أو كانت غائبة فلا الطعن بعد الحكم وإن وجد من يشهد  
 بذلك وينقض الحكم وكذا يقال إذا أمهله ثم حكم عليه (قوله والاعذار واجب) محل وجوبه إن  
 ظن القاضي جهل من يريد الحكم عليه بأن له الطعن أو ضعفه وأما إن ظن عليه بأن له الطعن وأنه قادر  
 على ذلك لم يجب بل له أن يحكم بدونه (قوله والحكم بدونه باطل فينقض ويستأنف) هذا هو المول  
 عليه كما في البرزلي وقال الناصر للقاضي أن يحكم بدونه إعدار ثم يستأنف الاعذار فإن أبدى المحكوم  
 عليه مطعناً نقضه وإلا بقي الحكم وهو لا يعادل الأول لحكاية صاحب للبيان اتفاق أهل المذهب  
 عليه ثم ما ذكره الشارح من نقض الحكم بدونه الاعذار محله إذا ثبت ذلك البيعة أو باقرار الخصمين  
 والقاضي وأما لو ادعى المحكوم عليه عدم الاعذار وادعى القاضي أو المحكوم له الاعذار قبل  
 الحكم فإنه لا ينقض الحكم كما قال الأخوان وقال غيرهما يستأنف الاعذار فإن أبدى المحكوم عليه  
 مطعناً نقض وإلا فلا (قوله غائبا) أي عن مجلس القاضي لمذكر كرض أو لكونه أني وسمع القاضي  
 البيعة عليه في غيبته (قوله ندب توجيه متعدد فيه) أي بأن يرسل القاضي اثنين فأكثر لذلك للمدعي  
 عليه القائب يقولان له إن المدعي أقام عليك بيعة فلانا وفلانا أنك مطعن فيها فلا عذار له بواحد  
 واجب والندب منصب على التمدد • واعلم أن محل ندب توجيه للتعدد في الاعذار للغائب إذا  
 كانت غيبته قرية وأما الغائب غيبة بعيدة أو متوسطة كالغربة الأيام مع الأمن والثلاثة مع الخوف  
 فإنه يقضى عليه وإذا قدم أعذر له في الشهود بعد تسميتهم له فإن أبدى فيهم مطعناً وأثبت نقض  
 الحكم وإلا فلا فإن لم يضر فيهم بعد قدمه نقض الحكم (قوله إلا الشاهد الخ) أي فإذا  
 أقر المدعي عليه بحق المدعي في مجلس القاضي بحضور الشهود فإن القاضي يحكم بلزوم  
 الحق من غير إعدار في الشهود الشاهدين على الاقرار في ذلك المجلس (قوله لمشاركته) أي  
 أي القاضي لهم أي الشهود في سماع الاقرار وهو علة لمخدوف أي فلا إعدار فيهم لمشاركته  
 لم الخ (قوله أي جنبه) أي الصادق باثنين (قوله لسماع دعوى) أي فإذا وجههما القاضي

أو لتحليف أو حيلة  
فلا إغذار فيهم لأنه  
أقامهم مقام نفسه وهو لا  
يعذر في نفسه (و) إلا  
(مركب السرى) أى غير  
القاضى سرابعدالة الشهود  
فلا إغذار فيه وكذا مخرجهم  
وليس على الحاكم تبعيته  
ولو سئل عن عدل أو  
جرح لم يلتفت اليه (و)  
إلا (البرز) أى القاتق فى  
العدالة لا إغذار فيه (غير  
عداوة) للشهود عليه  
أى أو قرابة للمشهود له  
وأما بهما فيعذر (و) إلا  
من غشى (منه) الضرر له  
بينة شهدت عليه أو  
جرحت بيته فلا إغذار  
اليه فيها بل لا تسمى (ه)  
إذا أعذر اليه قتال فى فيها  
مطعن من فسق أو غيره  
(أنظره) القاضى (لها) أى  
للحجة للتقدم ذكرها أى  
لائبها (باحتماله) عما  
يقضيه نظره فليس  
لأمدحها من معين (م) أن  
ليأتها (حكم) عليه  
كنفياً (أى كما يحكم عليه  
لوقاها بأن قال لا حجة  
(وليحب) القاضى من  
سأله من جرح يبنى (عن)  
تعيين (المجرح) بأن  
يقول له فلان وفلان  
ان لم يغشى منه عليه

لسماع دعوى من مريض أو من امرأة فانه لا يعذر بينهما ( قوله أولتحليف ) أى تحليف امرأة أو مريض فليس له أن يعذر لطالب اليمين في الشاهدين للوجهين له ( قوله أو حيازة ) أى أن أرساهما القاضي لحيازة دار أو يديهما على غائب ( قوله أى عجز القاضي سرا بعدالة الشهود ) أى لللازمين له لسماع اقرار الخوم والشهود الذين يشهدون عنده في الواقع ثم ان هذا يقتضى أن مذكرى في كلام المصنف يقرأ بكسر الكاف ويصح قراءته بفتحها أى الشاهد المذكرى سرا وعلى كليهما فالإضافة على معنى في والوجه الثانى أولى لأن عدالة المذكرى بالكسر ثابتة بعلم القاضي وعدالة للمذكرى بالفتح ثابتة بعلم المذكرى لا بعلم القاضي وحينئذ فعدالة المذكرى بالكسر أقوى فإذا لم يعذر في الاضعف لا يعذر في الاقوى من باب أولى وحينئذ فالفتح يفيد عدم الاعذار في المذكرى بالكسر وأما قراءته بالكسر فلا تحيد عدم الاعذار فيمذكرى كانه قاله السنائى اهـ بن ( قوله وكذا جرحهم ) أى لا اعذار فيه ( قوله ولو سئل عمن عدل الخ ) يعنى لو سأل الطالب القاضي عمن ذكرى بينه الطالب وعدلها أو سأل الطالب عمن جرح بينته والحال أن المذكرى لا دوى والمجرح للثانية مذكرى السر فلا يلزم القاضي أن يسببه ولا يلتفت لسؤال ذلك السائل بذكر العدل أو المجرح لأن القاضي لا يقيم لذلك إلا من يتقبه ( قوله أى الفائق ) أى لا قرانه ( قوله وأما بهما فيعذر ) أى بأن يقال للمدعى عليه أنك مطمئن فيه بدعوة لك أو قرابة للمدعى فان قدح فيه بواحد منهما قبل قدحه وان قدح فيه بغيرهما كالأكل في سوق ونحوه لم يقبل قدحه ولو كان له بذلك بينة والحاصل أن البرز لا يسمع القدح فيه إلا بالدعوة أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدح به فيه وأما ما قبل البرز وكذا ما بعده لا يقبل القدح فيه بأى قاذح كان ولو بدعوة أو قرابة ( قوله فلا اعذار إليه فيها بل لا تسمى له ) ما ذكره المصنف من عدم الاعذار هو قول القاضي ابن بشر أحد تلامذة الامام وهو غير ابن بشر تلميذ المازرى ولفظ ابن يونس صريح في خلافه ونصه قال مالك ولا يشهد الشهود عند القاضي سرا وان خافوا من الشهود عليه أن يقتلهم إذ لا بد أن يعرفه القاضي بمن شهد عليه ويعذر اليهم فيهم فلمل أن يكون عند حجة ومثل ما لابن يونس في المدونة فلم أن قول ابن بشر هذا خلاف مذهب المدونة والمصنف أى به جمعا للنظائر فقط انظر طنبى وابن وقد يجاب عن تضعيفهم قول ابن بشر بأنه وان قال بعدم الاعذار لمن غشى منه على البينة لكنه يقول انه يجب على القاضي أن لا يهمل حق الشهود عليه من التفتيش عن حال الشهود بالكلية بل يشترط في السؤال عنهم منزلة الشهود عليه وحينئذ فالقصود من الاعذار اليه حاصل بغيره مع الامن على البينة ( قوله وإذا أعذر اليه ) أى لمن اقيمت عليه البينة ( قوله أى لا يثبتها ) أى بالبينة ( قوله فليس لأمرها ) أى لأمر اثباتها بالبينة ( تنبيه ) قول المصنف وأنظر لها باجتهاده أى ما لم يبين لديه والا حكم عليه من الآن كما إذا قاضها وكما لو قال لى بينة بعيدة القية كالمراق بتجريح بينة للمدعى فانه يحكم عليه من الآن إلا أنه في هذه يكون باقيا على حجته إذا قدمت بينته وقيمتها عند هذا القاضي أو عند غيره اهـ خشى ( قوله ثم ان لم يأت بها ) أى بالحجة يعنى البينة الشاهدة بالمطمئن ( قوله ليجب عن المجرح ) حاصله أن المدعى إذا أقام بينة شهدت له بحق على شخص فأقام المدعى عليه بينة شهدت بتجريح بينة للمدعى في حلفه فإذا سأل المدعى القاضي عمن جرح بينته فعليه أن يخبره عمن جرح بينته وبوجه له الاعذار فيه لأنه قد يكون بين المجرح والمدعى عدواة أو بينهما وبين المدعى عليه قرابة وهذا إذا كان التجريح ببينة لم يغشى عليها الضرر من المدعى ولم يمكن من ذكرى سر أما لو كان المجرح مذكرى سرا أو بينة يغشى عليها الضرر من المدعى فلا يلزم القاضي تعيين المجرح ولا يلتفت لسؤال المدعى عمن جرح بينته وكذا إذا لم يكن التجريح ببينة وأما القاضي

(و) إذا أنظره القاضي باجتهاده ولم (١٥٠) يأت بحجته فانه (بمجزه) أى يحكم بمجزه أى بعدم قبول بينة يأتى بها بعد زيادة على الحكم

بالحق ويكتب ذلك في سجله بان يقول وادعى ان له حجة وقد انظرناه بالاجتهاد فلم يأت بها فحكمنا بمجزه فلا تسمع له بينة بهذا ذلك أى خوفا من ان يدعى بعد ذلك عدم التعجيز وانما بقى على حجته نعم اذا عجز بالمدعى المذكور فله اقامة بينة لم يثبتها أو نسبها ثم استثنى خمس مسائل ليس للقاضي التعجيز فيها قال (الإمام فيهم) كادعاء شخص على آخر انه قتل وليه عمدا وان له بينة بذلك فانظره لياتى بها فلم يأت فلا يحكم عليه بتعجيزه عن قيامها ففى أتى بها حكم بقتل للمدعى عليه (وحبس) أى وقف الحكم على آخر انه حبه عليه وانكر فطلب الحاكم منه بينة على دعواه فبجز عنها في الحال فلا يحكم بتعجيزه وله القيام بها متى وجدها وان منه الآن ن وضع يده عليه (وعتق) لاداه الرقيق على سيده وقال عندى بينة وهجز عن اثباتها فلا يحكم بدم صاعها ان وجدها وان حكم ببقائه الآن على الرق (ونسب) كادعائه انه من ذرية فلان وان له بينة وهجز

علم في البينة شيئا يرد شهادتهم فردها فلا يلزمه أيضا جواب لأن للقاضي أن يستند لعلمه في التجريح والتعديل (قوله وإذا أنظره) أى انظر من كان مطالبا بالبينة سواء كان مدعىا طالب منه البينة الشاهدة له بما يدعيه أو كان مدعى عليه طلب منه البينة المجرحة في البينة الشاهدة عليه فهذا انتقال لما هو أعم بما تقدم (قوله زيادة) أى حالة كون الحكم بمجزه زيادة أى زائدا على الحكم بالحق (قوله ويكتب ذلك) أى التعجيز في سجله وهذا هو المشار له بقول المصنف الآتى وكتبه فالمناسب لتشرح عدم ذكره هنا وقوله بأن يقول الخ المناسب بأن يكتب فيه وادعى الخ (قوله فلا تسمع له بينة بهذا ذلك) أى وإذا عجزه القاضي فلا تسمع له بينة بعد ذلك فهو مرتبط بكلام المصنف لا أنه بما يكتب في السجل واعلم انه اختلف في المعجز اذا أتى ببينة على ثلاثة أقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالبا أو مطلوبا وهو قول ابن القاسم في العتية وقيل تقبل منه مطلقا إذا كان له وجه كنيستها أو عدم علمه بها أو غيبتها وهو قول ابن القاسم في المدونة وصرح في البيان بأن المشهور أنه إذا عجز المطلوب وقضى عليه أن الحكم بمضى ولا يسمع منه ما أتى به بهذا ذلك وأما اذا عجز الطالب فان تعجيزه لا يمنع من صماع ما أتى به من البينة بهذا ذلك ثم قال ابن رشد وهذا الخلاف إنما هو إذا عجز القاضي باقراره على نفسه بالمعجز وأما اذا عجزه بعد التلوم والاعتذار وهو يدعى أن له حجة فلا تقبل له حجة بهذا ذلك اتفاقا ولو ادعى أنه اثبتها وحلف له بن وطى هذا القول قول الشارح فلا تسمع له بينة أى اتفاقا (قوله أى خوفا الخ) علة لقوله ويكتب ذلك في سجله (قوله فله اقامة بينة لم يعلمها أو نسبها) أى ان حلف على ذلك وعمل اقامته لها ان عجزه مع اقراره على نفسه بالمعجز لا مع ادعائه حجة فلا يقيمها ولو مع ادعائه نسيان بينته وحلفه كما مر وقوله فله اقامتها أى سواء كان طالبا أو مطلوبا على مذهب المدونة أو كان طالبا لا مطلوبا على ما حكاه ابن رشد كما مر (قوله إلا في دم وحبس وعتق ونسب وطلاق) أى فليس للقاضي أن يعجز طالب اثباتها سواء اعترف بالمعجز أو ادعى أن له بينة وطلب الامهال لها وانظر فلم يأت بها فان عجزه كان حكمه بالتعجيز غير ماض فإذا قال مدعى الدم أو الحبس أو العتق أو النسب أو الطلاق لى بينة بذلك وأمهل للاتيان بها فتيقن لديه حكم الحاكم بعدم ثبوت الدم والحبس والعتق والنسب والطلاق ولا يحكم بتعجيز ذلك المدعى فان حكم بمجزه كان حكمه غير ماض وأما طالب فيها فانه يحضى حكمه بتعجيزه في المسائل الخمسة الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق فإذا قامت بينة للمدعى الدم أو النسب أو الطلاق أو الحبس أو العتق فقال المدعى عليه عندى بينة تخرج بينة المدعى فإذا أمهل وتيقن لديه حكم القاضي بثبوت الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق وتعجيز المدعى عليه وإذا عجزه فلا يقبل منه ما أتى به بهذا ذلك في جميع المسائل كذا قال الجيزى وارضاه بن وقال عجز ان المدعى عليه كالمدعى في هذه المسائل الخمس ليس للقاضي تعجيزه أصلا فيها والحاصل ان عجز يقول ان التنى كالاتبات في عدم التعجيز في هذه المسائل الخمسة والجيزى يقول ليس التنى فيها كالاتبات وحينئذ فله تعجيزه وكلام خشى في كبره عن بعض التقارير يقوى ما قاله عجز (قوله فلا يحكم بتعجيزه) فان حكم بتعجيزه كان الحكم باطلا وقوله حكم بقتل المدعى عليه أى وان كان قد حكم بدم قتله أولا (قوله وان منه الآن) أى وان حكم القاضي بدم وضع يده عليه (قوله فلا يحكم بدم صاعها) فان حكم كان حكمه غير ماض وله القيام بها إذا وجدها وكذا يقال فيما بعده (قوله وان لم يثبت نسبه الآن) أى وان حكم بعدم ثبوت نسبه الآن (قوله وان حكم أنها في عصمة) أى وان حكم ببقائها

عن اقامتها فلا يحكم بدم صاعها وان لم يثبت نسبه الآن (وطلاق) ادعت الزوجة على زوجها وان لها بينة في وهجزت من اقامتها الآن فلا يحكم باطلال صاعها وان حكم أنها في عصمة (وكتبه) أى التعجيز في غير السكتيات في سجله كما تقدم

(وإن لم يجب) المدعى عليه بأقرار ولا انكار (حبس وأدب) بالضرب (ثم) ان استمر (١٥١) على عدم الجواب (حكم) عليه

بالحق لأنه في قوة الأقرار  
(بالحق بلا بين) من المدعى  
لأن البين فرع الجواب وهو  
لم يجب (ولم يدعى عليه  
السؤال عن السبب)  
المدعى ترتب عليه الدين إذ لم  
يسأله الحاكم عنه فان بينه  
المدعى عمل به إذ قد لا  
يترتب عليه غرم كالتحريم  
وقد يترتب عليه غرم قليل  
كالباء وإن لم يبينه لم يطلب  
المدعى عليه بجواب (و)  
لوقال المدعى نسيته ثم قال  
تذكرته وأنه كذا (قبل  
نسيانه بلا بين) منه على  
ذلك (وإن أنكر)  
مطلوب (بحق) (للمدعى)  
من أصلها بأن قال لم يسمعه  
وبينه (فالبينة) على المدعى  
تشهد بالحق على المطلوب  
(ثم) بعد إقامتها (لا تجل)  
من المطلوب (بينة  
بالقضاء) لذلك الحق لأن  
انكار أصل المعاملة تكذيب  
لبينه بالقضاء (بخلاف)  
قوله (لاحق) (أولاً دين  
لك على) فقام المدعى  
بينه بالدين فقام المدعى  
عليه بينه بالقضاء فقبل  
إدلاله المذكور ليس  
فيه تكذيب لبينه إذ قوله  
لا حق لك على صادق بما  
إذا كان قبل ذلك حق  
وقضاء (وكل دعوى  
لا تثبت إلا ببينين)  
كالقتل والعتق والتكاح

في العصة الآن (قوله) وإن لم يجب بأقرار ولا انكار (أى بان سكت (قوله حبس وأدب بالضرب) أى  
ويجتهد القاضى في قدر كل منهما (قوله ثم ان استمر) أى بعد الحبس والضرب على عدم الجواب حكم  
عليه ومثل استمراره على عدم الجواب في الحكم عليه بلا بين شك في أن له عتده ما يدعى فإذا أمر  
القاضى المدعى عليه بالجواب قال عندى شك في أن له عندى ما يدعى أوليس له عندى ذلك فانه يحكم  
عليه بلا بين من المدعى كما في التوضيح وظاهره ولو طلب المدعى عليه بين المدعى وكذا في مسئلة  
المنصف وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى به وقال يخلف المدعى ويأخذ ما ادعى به فانه يجب لذلك  
(قوله الذى ترتب عليه الدين) أى الذى ترتب الدين لأجله (قوله قبل نسيانه) أى دعواه نسيانه  
(قوله لا تقبل بينة بالقضاء) أى تشهد بالقضاء لذلك الحق الذى ادعاه المدعى (قوله تكذيب لبينه  
بالقضاء) ومثل ما ذكره ما إذا أنكر المطلوب أصل المعاملة ثم بعد ذلك أقربها وأنه كان له عليه كذا  
ولكنه قضاء إياه وأقام على القضاء بينة فلا تقبل بينة القضاء كما في التوارد لأن إنكاره أولاً تكذيب  
لها (قوله بخلاف قوله) أى قول المدعى عليه بمائة من فرض مثلاً (قوله إذ كلامه المذكور) أى  
قوله لا حق لك على أولادى لك على هذا وظاهر المنصف الفرق بين البينتين وهما لا معاملة بينى  
وبينك ولا حق لك على حق العامى وغيره وهو ظاهر في غير العامى وأما العامى فيمنع ويحتمل بينة في  
الصفتين كما نقل ذلك ح في باب الوكالة عن الرمى انظر بن (قوله والعتق) أى وكذلك الكتابة  
(قوله فلا بين على المدعى عليه بمجردا) فإذا ادعى انسان على شخص أنه قتل ولعله لم يتم بينة فلا  
بين على ذلك الشخص المدعى عليه أو ادعى العبد على سيده أنه أعتقه أو كاتبه بكذا ولم يتم بينة  
فلا بين على ذلك السيد أو ادعت المرأة أو غيرها على زوجها أنه طلقها ولم يتم بينة فلا بين  
على الزوج أو ادعى انسان على ولى عجرة أنه زوجه بنته أو أمته ولم يتم بينة فلا بين على الولى  
ويستثنى من قوله فلا بين بمجردا مسائل منها قواه ويحذف الطالب ان ادعى عليه علم عدم كالم  
اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الاعسار وان الطالب يعلم بصره وأنكر الطالب العلم بصره ولا بينة  
للمطلوب فان الطالب يحلف انه لا يعلم بصره ويحبس المطلوب لاثبات عسره ومنها قوله وكذا  
للمدعى عليه تخلف المدعى أنه عالم بصدق شهوده ومنها قوله وله بينة أنه لم يحلفه أولاً ومنها قوله فيها  
يأتى وللقاتل الاستحلاف على العفو ومنها المنهم يدعى عليه القصب أو السرقة مع أن كلام من  
القصب والسرقة لا يثبت موجهها من أدب وقطع إلا بشاهدين وإن كان المال المدعى به ثبت  
بشاهد وبمين ومنها من ادعى على آخر أنه قذفه فتوجه البين على ذلك الآخر أنه لم يقذفه إن  
شهدت بينة بمنازعة ونشاز كان بينهما وإلا لم يحلف انظر ومفهوم قوله لا ثبت إلا ببينين  
ان الدعوى التى تثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما وبمين تتوجه على المدعى عليه بمجردا وترد  
على المدعى إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا البين التى يحلفها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا  
نكل عنها ترد على المدعى عليه فان نكل عنها غرم بنكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليه ردها  
على المدعى لأن البين المردودة لا ترد ويستثنى من ذلك المفهوم من ادعى على شخص أنه عبده فأنكر  
فلا بين على ذلك المدعى عليه مع أن الرق مما ثبت بشاهد وبمين وذلك لأن الأصل في  
الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية للمدعى عليه خلاف الأصل فلما كانت خلاف الأصل  
مع تشوف الشارع للحرية ضفت جداول تتوجه البين لابطالها (قوله ولا ترد) أى تلك البين  
التي يحلفها المدعى عليه رد شهادة الشاهد على المدعى أى ليس للمدعى عليه أن يردها على

والطلاق (فلا بين) على المدعى عليه (بغيرها) من المدعى بل حتى يقيم عليها شاهداً واحداً فيحلف المدعى عليه لرد شهادته (ولا ترد)  
على المدعى إذ لا ثمرة في ردها عليه مع كون الدعوى لا تثبت إلى ببينين قوله ولا ترد معطوف على مقدار أى فان لم تجرد بان أقام عدداً

قط توجّهت ولا ترد لكن توجهها في غير النكاح فان حلف من توجهت عليه وهو المدعى عليه كالسيد في العتق ترك وإن نكل حبس فان طال حبسه دين وأما في النكاح فلا توجه كما لو ادعى رجل ان فلاناً زوجته ابنته وأنكر الأب فاقام الزوج شاهداً واحداً بذلك فلا توجه اليهين على الأب ولا يثبت النكاح وسيأتي هذا التفصيل في الشهادات في قوله وحلف بشاهد في طلاق وعتق لا نكاح فقوله هنا ( كنسكاح ) مثال لما لا يثبت الا بعدلين لا مثال لما توجه فيه اليهين مع شاهد المدعى ( وأمر ) القاضي ندباً بالصالح فوى الفصل ) من اهل العلم ( ١٥٣ ) والصالح ( وذوى الرحم ) اى الاقارب لأن القضاء امر يوجب الشحنا والتفرق

بخلاف الصلح فانه أقرب  
لجمع الخواطر وتأليف  
النفوس المطلوب شرعا  
( كأن خشي ) الحاكم عكسه  
( تفاهم ) اى اتساع  
( الأمر ) اى العداوة بين  
الحصين فيأمرهما  
بالصلح لكن في هذا  
وجوباً سدا للفتنة وظاهر  
للصنف أنه يأمر من  
ذكر بالصلح ولو ظهر  
وجه الحكم فيكون  
مخصصاً لقوله الآتي ولا  
يدعو لصلح ان ظهر  
وجه ثم الامر بالصلح  
لما يتأتى فيه ذلك لا في نحو  
طلاق ( ولا يحكم ) اى لا  
يجوز لهما ان يحكما ( لمن لا  
يشهد له ) كآيه وابنه  
وزوجه ( على المختار )  
وكذا لا يحكم على من لا  
يشهد عليه ومقابل المختار  
يجوز ان لم يكن من اهل  
الهمة وكلام المصنف فيما  
إذا كان الحكم يحتاج لينة  
لانه ينهم بالتساهل فيها  
وأما ان اعترف للمدعى

المدعى بحيث إذا حلفها يثبت المدعى به من قتل وعتق وكتابة ونكاح وطلاق لكلا يلزم ثبوت ما  
ذكر بشاهد ويمن مع أن ما ذكر لا يثبت إلا بعدلين وحينئذ فلا ثمرة في ردها عليه ( قوله ) لكن  
توجهها ( اى لرد شهادة الشاهد ) ( قوله ) كالسيد في العتق ( اى والكتابة وكالزوج في الطلاق وكالمدعى  
عليه في القتل ( قوله ) وأما في النكاح فلا توجه ( اى على المدعى عليه وهو الولي المخير لرد شهادة  
الشاهد والفرق بين النكاح وبين غيره كالعتق والطلاق ان الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد  
فيه رية فلذا لم يطلب الولي باليهين لرد شهادة الشاهد بخلاف غير النكاح كالعتق والطلاق فانه  
ليس الغالب فيه الشهرة فلا رية في شهادة الواحد فيه فلذا أمر للمدعى عليه باليهين لرد شهادته  
( قوله ) لا مثال لما توجه فيه اليهين ( اى على المدعى عليه مع شاهد المدعى الذي هو مفهوم قوله بمجرد ردها  
( قوله ) وأمر القاضي ( اى وكذلك المحكم ) ( قوله ) والرحم ) الو او بمعنى أو ولا أو هم أنه لا يؤمر بالصلح الا من  
كان ذا فضل ورحم معا وأن من اتصف باحدهما لا يؤمر به وليس كذلك ( قوله ) لمن لا يشهد له ( اى وهو  
من كانت قرابته له أكيدة وانما منع حكمه لأن التهمة تلحقه في ذلك فان وقع وحكم لمن لا يشهد له فهل  
ينقض حكمه كحكمه على عدوه أولا ينقض وهو ظاهر تبصرة ابن فرحون أو ينقضه هو لا غيره وهو  
ما في النوادر ( قوله ) على المختار ( اى عند الاخمى من الخلاف الواقع بين المتقدمين وهذا القول هو  
المشهور ) ( قوله ) ومقابل المختار ( الخ ) هو قول أصبغ ووجهه بأنه يجوز للقاضي أن يحكم بخلافه وهو  
أقوى تهمة فيمن تهمة من لا يشهد له لتوليته إياه ( قوله ) ونبد ( اى طرح والقي ( قوله ) حكم جائر )  
اى حكم من شأنه الجور ( قوله ) وإن كان حكمه مستقياً في ظاهر الحال ( اى ولم تثبت صحة باطله لأن  
الجائر قد يتحيل ويوقع الصورة صحيحة وان كانت في الواقع ليست كذلك كما هو مشاهد ( قوله ) ولو  
وافق الحق ( اى في الظاهر ولم تعلم صحة باطله ) أما ان ثبت بالينة صحة باطله فلا ينقض كما ذكره في الجائر  
عن ابن رشد وقوله للواق فان الجاهل غايته أنهم الحقوه بالجائر وعبارة بهرام عن المازري في الجاهل  
ينقض حكمه وان كان ظاهره صواباً ( قوله ) والا تعقب ( ما ذكره المصنف من التفصيل في  
الجاهل اعتمد فيه على ما نقله ابن عبد السلام عن بعض الشيوع وذكر بعضهم طريقة أخرى ان  
الجاهل تنقض أحكامه مطلقاً وغير الجاهل ان كان مشاوراً فلا تعقب وان كان غير مشاور تعقب  
فينقض منه الخطأ ويمضى ما كان صواباً ( بن واعلم ان الطريقة الاولى مبنية على أنه لا يشترط  
في صحة ولايته العلم بل هو شرط كمال فصيح تولية الجاهل ويجب عليه مشاوره العلماء فالحكم  
به من غير مشاوره ينقض وماشاور فيه يتعقب والطريقة الثانية مبنية على ان العلم شرط في  
صحة ولايته فالجاهل أحكامه كلها باطلة لعدم انعقاد القضاء له ( قوله ) مع ان شرط صحة توليته العلم )

عليه فيجوز الحكم لا به مثلاً عليه ( ونبد حكم جائر ) وهو الذي يعيل عن الحق عمد او منه من يحكم بمجرد الشهادة من  
غير نظير لتعديل ولا يجرى فيقضه من تولى بعده وان كان حكمه مستقياً في ظاهر الحال ولا يرفع حكمه الخلاف ما لم تثبت صحة باطله  
كما قاله ابن رشد ( وجاهل لم يشاور ) العلماء ولو وافق الحق ( وإلا ) بان شاروهم ( تعقب ) حكمه وينقض منه الخطأ ( ومضى ) منه ( غير  
الجور ) وهو الصواب وانما تعقب مع المشاورة لانه وان عرف الحكم قد لا يعرف ايقاعه لانه يحتاج لزيادة نظر في البينة وغيرها من  
أحوال الدعايين اذ القضاء صناعة دقيقة لا يهتدى اليها كل الناس واعترض بأنه كيف يصح تولية الجاهل مع ان شرط صحته توليته العلم



وأجيب بأنه قد يولى الجاهل لعدم وجود العلم حقيقة أو حكماً كرضه أو سفره ( ولا يتعقب حكم العدل العالم ) أى لا ينظر فيه من يتولى بعده لثلاث أكثر المخرج والحصام وتفاقم الحال وحمل عند جهل حاله على العدالة إن ( ١٥٣ ) ولاء عدل ( ونقص ) إن عثر على

خطأ العدل العالم من غير تفحص ( وبين ) الناقض ( السبب ) الذى نقص من أجله لئلا ينسب للجهل والموى ( مطلقاً ) أى نقصه هو أو غيره فقوله نقص البناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على العدل العالم وقوله ( ما ) أى حكماً مفعوله ( خالف ) فيه ( قاطعاً ) من نص كتاب أو سنة أو إجماع أو القواعد كأن يحكم بشهادة كافر فإنه مخالف لقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وكأن يحكم بالشفعة للجار فإن الحديث الصحيح وارد باختصاصه بالشريك ولم يثبت له معارض صحيح وكان يحكم بأن الميراث كله للأخ دون الجد لأن الأمة كلها على قولين اختصاص الجسد أو مقاسمة الأخ له ولم يقل أحد باختصاص الأخ وحرمان الجد وكان يحكم بينة نافية دون المثبتة فإن القواعد الشرعية تهديم المثبتة على النافية ( أو ) خالف فيه ( جلى قياس ) من إضافة الصفة لموصوفها أى قياساً حلياً وهو ما قطع فيه شق الفارق أو وضعه

أى وحيث قدم العلم يمنع من انعقاد توليته وتقوذه حكمه ولو شاور ( قوله بأنه قد يولى الجاهل الخ ) أى فاشتراط العلم في صحة الولاية عند إمكان ذلك وتيسره ( قوله لعدم وجود العالم ) أى فإذا وجد العالم بعد ذلك وولى نقص حكم الجاهل المذكور وكان الأولى في الجواب أن يقال إن كلام الصنف مبنى على ما قاله ابن رشد من أنه لا يشترط في صحة ولايته كونه عالماً تأمل ( قوله إن ولا عدل ) أى أو كان ذلك القاضى المجهول الحال قاضى مصر ( قوله ونقص وبين السبب الخ ) يعنى أن القاضى العدل العالم إذا عثر على حكم خطأ مخالف للنص القاطع أو لقياس الجلى وكان ذلك الحكم صادرًا من قاض عدل عالم سواء كان هو نفسه أو غيره فإنه يجب عليه نقضه وبيان السبب في نقضه فان قلت قد تقدم أنه لا يتعقب حكم العدل العالم وهذا يقتضى تعقبه لأن نقض حكمه إنما نشأ عن تعقبه قلت أنه يجوز أن يكون رفع إليه فظهر خطؤه من غير فحص عن ذلك وقد أشار الشارح لذلك ( قوله أى نقضه هو ) أى ذلك المخطئ وكان الأوضح أن يقول أى كان حكمه أو كان حكم غيره ( قوله ما خالف قاطعاً ) نحوه في الجواهر وهو يقتضى أنه لا ينقض ما خالف الظن الجلى وليس كذلك فقد قالوا إذا خالف نص السنة غير المتواترة فإنه ينقض وهو لا يفيد القطع قوله ابن عبد السلام عن بعضهم وقد يقال مراد المسنف بالقاطع الكتاب والسنة الصحيحة مطلقاً متواترة أولاً وإلى ذلك يشير إطلاق الشارح في السنة تأمل ( قوله كأن يحكم بشهادة كافر ) أى وكحكمه بمساواة البنت لأخيه في الميراث ( قوله ولم يثبت له معارض صحيح ) أى وأما ما ورد من حديث الشفعة للجار فهو ضعيف ( قوله وكان يحكم بينة نافية دون المثبتة ) هذا مثال لما خالف القواعد الشرعية ومثاله أيضاً الحكم بعدم لزوم الطلاق في المسئلة السريجة وهى ما إذا قال لزوجته إن طلتك فأنت طالق قبله ثلاثاً أو متى ما طلتك وقع عليك طلاق قبله ثلاثاً فإن وقع الطلاق تحقق قبله ثلاثاً فلم يجد محلاً وكل شيء أدى ثبوته إلى نفيه ينتق قاطعاً فلا يلزمه طلاق أصلاً كذا قال ابن سريج من الشافعية والقاعدة التى خالفوها أن الشرط لا بد أن يجمع الشروط وإلا ألغى وحيث قد قوله قبله كعدم لا يثبت فهو ملغى لأجل أن تحصل المجامعة وحيث إذا طلقها واحدة لزم الثلاث ( قوله ثم شبه فيما تقدم ) ( ١ ) أى بما تقدم وهو ما خالف قاطعاً أو جلى قياس وإنا جعل الكاف للتشبيه لا لتمثيل لعدم صحة جعل ما بعدها مثلاً لما قبلها كما قال طمى إذ ليس في الحكم بالاستسعاء مخالفة قاطع ولا جلى قياس بل ولا سنة لأن للراء بالخالفه السنة أن لا يصح كون الحكم مستنداً لسنة أخرى وهذا ليس كذلك إذ هو موافق لسنة غاية الأمر أنها مرجوحة ولذا قال المازرى في شرح التلحين إن النقض في هذه المسائل لمخالفة أهل المدينة ومذهب مالك أن إجماع أهل المدينة حجة فما خالف عملهم ينقض بمنزلة ما خالف قاطعاً والنقض ليس قاصراً على مخالفة القاطع وجلى القياس اه كلام طمى ، وقد يقال للراء بما خالف السنة ما خالف السنة الصحيحة سواء كان غير مستند لسنة أصلاً أو مستنداً لسنة ضعيفة كحكم القاضى في هاتين المسألتين وحيث أن الكاف للتمثيل في الجميع خلافاً للشارح حيث جعلها للتشبيه بالنسبة للأوليين ولتمثيل بالنسبة لما بعدهما من استعمال للترك في معنييه ( قوله بأن وقع ) أى عتق البعض ( ١ ) قوله ثم شبه فيما تقدم : في نسخة الشرح التى يدي وشبه النصف فيما قد تقدم اه مصححه .

( ٢٠ - دسوقي - ج )

كقياس الأمة على العبد في التوقيف على من أعنت نصيبه منه من أحد الشريكين وهو مؤسر وشبه النصف فيما تقدم أمرين أولهما قوله ( كاستسعاء معتق ) يعنى بأن وقع من أحد الشركاء وهو مؤسر وأبى الشريك الثانى من عتق نصيبه فحكم له قاض بأن العبد يسمى لهذا المالك لبعض وأبى له قيمة نصيبه فيه ليكمل عتقه

فانه ينقض ولو كان المالك لهذا البعض حنفياً يرى أن مذهبه ذلك كما أنه يجد نوسب التبيذ ولولم ير الحد منهجه وثانيهما قوله (وشعبة جار) وتقدم توضيحه واستبعد للآزري وغيره نفس الحكم في السلتين لأنه ورد في كل حديث ويحاج بأن عامة أهل العلم ولا سيما علماء المدينة لما قالوا بخلافها (١٥٤) صار العمل بهما كأنه خرق للاجماع (وحكم على عدو) أي حكم القاضي على عدوه

عداوة ذنبية فينقض (أو) حكم (بشهادة كافر) على كافر أو مسلم مع علم القاضي بذلك لخالفته لنص الكتاب كما تقدم (أو ميراث ذي رحم) كصصة وخالة فينقض (أو ميراث مولى أسفل) من مخته (أو) حكمي من غير استناد لينة أو إقرار بل (بم) منه سبق مجلسه قبل ولايته أو بعدها وأما لو قضى بماله في مجلس القضاء بأن أقر بين يديه فلا ينقض (أو) جسد بشة أو ثلاثاً واحدة) أي حكم بذلك فينقض ويؤدب المتق طلاق لأن القول بمنكر في الدين (أو) ثبت أنه قصد كذا) أي حكما صحيحاً (فأخطأ) مما قصد قتله أو نسيان أو اشتغال بال (بينة) تنطق بثبت القدر أي ثبت بينة أنه أخطأ مما قصده واحتز بذلك مما لو اعترف بذلك بدون بينة فلا ينقض غيره وينقضه هو (أو ظهر)

(قوله فانه ينقض) أعلم أن النقص في هذه للسائل ليس متفقاً عليه بل قال ابن عبد الحكم بعدم النقص نظراً لكون أدلتها غير قطعية والنقص عنده مقصور على مخالفة القاطع وهذا القول قد انفرد به عن أصحابه انظر بن (قوله واستبعد للآزري الخ) بل قال ابن عرفة مقتضى المذهب أن حكم الحاكم بالشفعة للجار رافع للخلاف فلا ينقض (قوله لانه ورد في كل) أي من استسقاء العبد وشفعة الجار (قوله حديث) أي وحيداً فالحكم فيهما لم يخالف قاطعاً ولا جلي قياس (قوله عداوة ذنبية) أي وأما حكمه على عدوه في الدين فلا ينقض (قوله على كافر أو مسلم) أعلم أن شهادة الكافر على المسلم لا تقبل إجماعاً وأما شهادته على منة قبلها أبو حنيفة (قوله مع علم القاضي) فيد بذلك لاجل أن يبار قوله بعد أو ظهر الخ (قوله لخالفته نص الكتاب) أي والقياس الجلي أيضاً وهو قياس الكافر على الفاسق فالحكم بشهادة الفاسق لا يجوز والكافر أشد فسقاً وأبعد عن الناصب الشرعية فيمقتضى القياس لا يجوز الحكم بشهادته (قوله أو ميراث ذي رحم) أي والحال أن بيت المال منتظم وإلا فلا نقض وإنما نقض الحكم ميراث ذي الرحم لخالفته قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر (قوله بم) أي بسبب علم (قوله أو بعدها) أي وقبل جلوسه في محل القضاء (قوله بأن أقر بين يديه) أي طامناً وأما لو أقر بين يديه فعلمكم ثم تبين أنه مكره في ذلك الإقرار فإن كان غير منهم فلا ينقضه غيره وأما هو فيجب عليه قضا ما دام قاضياً لا إن عزل ثم ولى وأما لو أقر التهم بين يديه مكرهاً فلا ينقض الحكم أصلاً لأن إقراره معتبر على ماله سحون وبه العمل على ما مر (قوله ينكر في الدين) أي لانقضاء الاجماع على خلافه كما في شرح الموطأ فلا يجوز الافتاء به ولا الحكم ولا العمل في خاصة النفس (قوله أو ثبت أنه قصد كذا) حاصله أنه إذا ثبت بينة ائتمدت على قرائن أو على إقراره قبل الحكم أنه قصد الحكم بهذا القول فأخطأ لغيره فانه ينقض هو وغيره وأما إذا ادعى ذلك بعد الحكم فحظه هو إذا ترافعا إليه لانه أدرى بصدق قسه (قوله أي ثبت بينة الخ) أي وعلم السنة قصده يكون بالقرائن أو بإقراره قبل الحكم (قوله واحتز بذلك) أي قوله ثبت بينة (قوله فلا ينقضه غيره) أي فاشتراط البينة إنما هو باعتبار قضا الحكم غيره وأما حكم قسه فلا يحتاج لبينة لانه يعلم خطأ قسه بنفسه (قوله أو ظهر أنه قضى ببدين) أي مطلقاً فبلا يثبت إلا بشاهدين أو بما يثبت بشاهد وعين وكذا يقال في قوله كأحدهما لأجل الاستثناء (قوله أو كافرين) لا يخفى من هذا قوله أو بشهادة كافر لأنه يوم أن النقض إنما يكون إذا حكم مع عدله بكفره لا ما إذا أخطأ كما هنا ولا يخفى ما هنا مما سبق لأنه يوم أن إذا حكم بكافر لا ينقض جرياً على مذهبه من قول بأشهاد الكافر على منة فجمع المصنف بينهما ليكون أحدهما لا يخفى من الآخر قال ابن مرزوق اه بن (قوله إلا بمال) أي إلا إذا كان حكمه بأحدهما بمال (قوله أخذ المال منه) أي أخذ المحكوم عليه المال من المحكوم له (قوله بعد الحكم بالقتل) أي وبعد قتل الشهود عليه أيضاً (قوله وما معه) أي كافر أو مسي (قوله في القصاص) أي فيما إذا حصل

القصاص

بعد قتله (أنه قضى ببدين أو كافرين أو صبيين أو فاسقين) فينقضه هو أو غيره

(كأحدهما) كما إذا حكم بأحدهما مع عدل فينقض (إلا بمال) وما يؤول إليه (فلا يرد) إليه حكمه (إن حلف) المحكوم له (وإلا) يحلف (أخذ) المال (منه) إن حلف المحكوم عليه لرد شهادة العدل فإن نكل فلا شيء له (و) إذا تبين بعد الحكم بالقتل أن أحدهما غير مقبول الشهادة كالعبد وما معه (حلف) ولي التمس (في القصاص) من للشهود عليه (خسب) يميناً

(مع عاصبه) واحداً كان أو أكثر إذا خلف في العهد أهل من رجلين ولو عبر بالقتل بدل القصاص لكان أخصراً وأحسن لأنه أدل على المقصود إذ رعاها القصاص في غير القتل كالاطراف وإن كان قوله حلف خمسين (١٥٥) وقوله الآتي في القطع قرينة

على أن المراد بالقصاص خصوص القتل (وإن نكل) ولي الدم وأعاصبه (رُدَّتْ) شهادة الشاهد الباقي (وغرم شهود) عدواً بأن أحدهم عِدُّ أو كافر والمراد جنس الشهود الصادق بالولاية إذ موضوع المسئلة أنهم شاهداً يثبتين أن أحدهما كافر مثلاً ويختص العالم الباقي بغرم الدية واستشكله بأن مقتضى الظاهر تفريم غيره منه أن لم يقل باختصاصه بالغرم إذ الغرم إنما جاء من قبله ويحجب بأن العالم لما سكت عن حال صاحبه كان هو المتسبب في الاتلاف فخص بالغرم (ولاً) عدواً (فعل عاقلة الامم) الدية إن لم يعلم حين الحكم وإلا فعليه وحده (و) إذا تبين بعد الحكم أن أحد الشاهدين كمد (في القطع) قصاصاً ليد مثلاً حلف المقطوع الاول وهو الخني عليه مع شاهده الباقي ونم الحكم لان الجرح يثبت بالشاهد واليمين كما يأتي فان نكل (خلف المقطوع) قصاصاً (أثماً) أي شهادة الشاهد

القصاص من الدعي عليه (قوله مع عاصبه) ظرف متعلق بحلف أي حلف مصاحباً لعاصبه خمسين يمينا وأما حلفا أيمان القسامة لان الشاهد الباقي لو (قوله وإن نكل ولي الدم أو عاصبه) أي عن أيمان القسامة (قوله ردت شهادة الخ) أي فضمير ردت لشهادة الباقي وليس راجعاً لأيمان القسامة لاقتضائه أن المعنى ردت على ولي الدعي عليه مع أنها لا ترد كما يأتي (قوله وغرم شهود) أي شهدوا بالقتل دية عمد وقوله علموا أي حين الشهادة بأن أحدهم عِدُّ أو كافر أو صبي أو فاسق وإن لم يعلموا أن شهادته ترد على الشهور وظاهره اختصاصهم بالغرم وإن شاركهم للدعي في العلم وهو كذلك كما هو ظاهر كلام جمع من أهل النذهب (قوله فخص بالغرم) أي ولا يشاركه من تبين أنه عِدُّ أو كافر لانه مجبور على ترويض حاله فعذر قاله شيخنا (قوله إن لم يعلم حين الحكم) أي بأن أحد الشهود عِدُّ أو كافر أو صبي أو فاسق (قوله وإلا فعليه وحده) أي وإلا بأن علم بأن أحدهما كافر أو فاسق أو صبي أو عِدُّ حين الحكم فلدية عليه وحده وظاهره كثره أنه لا يقتض منه ولو اتفرد بالعلم ولا يخالف قوله فيما يأتي وإن علم بكذبهم وحكم بالقصاص لان علمه هنا بأن من يشهد غير مقبول الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكذبهم (قوله وفي القطع) متعلق بقوله بعده حلف المقطوع والجملة عطف على جملة وحلف في القصاص وليس قوله وفي القطع عطفاً على قوله في القصاص من عطف التقرينات كما قال بعض الشراح وإلا لاستغنى عن قوله بعد حلف بحلف القدرة بالعطف ثم إن المصنف أراد بالقطع الجرح وعبر بالقطع لانه أشد الجراحات (قوله بعد الحكم) أي وبعد القطع أيضاً (قوله في القطع قصاصاً) أي وأما إذا حكم بالقطع للسرقة بشاهدين ثم ظهر بعد القطع أن أحدهما غير مقبولها فلا يخلف مقيماً مع الشاهد الباقي ان مشهده شاهد حق لان القطع لا يثبت بشاهد يمين وإنما يخلف المقطوع أن شهادة الشاهد الباقي باطلة وغرم له الشاهد الباقي دية يده ان علم حين الشهادة أن الشاهد الثاني غير مقبول وإلا فعلى عاقلة الحاكم ان لم يعلم بذلك حين الحكم وإلا كانت الدية عليه وحده (قوله حلف المقطوع) أي بالله الذي لا إله إلا هو أن مشهده به شاهد حق وأما حلف المقطوع الاول لكون أصل الدعوى منه فيدفع الكذب عن نفسه فلا يقال قد تم غرضه فلا يخلف ليدفع عن غيره من الشهود الضرر قاله شيخنا وفي بن كلام ابن عرفة صريح في أنه لا يخلف للشهود له هنا وبه يثبت أن كلام المصنف يشمل قطع القصاص وقطع السرقة لان الحكم فيها واحد خلافاً لتقيد الشارح بالقصاص (قوله حلف المقطوع قصاصاً) أي وهو المقطوع ثانياً وقوله أنها باطلة فان لم يخلف المقطوع ثانياً فلا شيء له (قوله فقد حذفه) أي قوله وغرم شهود عدواً وإلا فعلى عاقلة الامم (قوله لما تقدم) أي من خوف نسبته للجور والموءى (قوله وهضمه هو قط) أي وبين السبب واستغنى المصنف عن ذكر بيان السبب هنا بذكره سابقاً والمراد قصصه في حال ولايته التي حكم فيها به أوفى ولاية أخرى بعد عزله وقال مطرف وابن الماجشون لا ينقض في الولاية الثانية وكلام حفيد ترجيح ما قاله اهبط (قوله ان ظهر أن غيره أصوب) أي ان ظهر له أن الحكم المتأخر لما حكم به أصوب مما حكم به وهذا يتأتى في المجتهد إذا حكم برأيه مستنداً للدليل ثم ظهر له أن غيره أصوب منه وفي اللقد أيضاً إذا كان من أهل الترجيح كما إذا حكم بقول ابن القاسم مثلاً ثم ظهر له أن قول سحنون مثلاً أرجح منه

الباقي (باطلة) واستحق دية يده مثلاً على الشاهد ان علم والاضل عاقلة الامم كما مر قد حذفه من هنا لدلالة ما قبله عليه ولما تكلم على المسائل التي ينقضها هو وغيره أخذت بكلام على ثلاث مسائل ينقضها هو فقط مع بيان السبب أيضاً لما تقدم فقال (وقضه هو فقط) إن ظهر أن غيره أصوب (منه) (أو خرج عن رأي) إذا كان جتهداً فحكم بغيره خطأ

(أو) خرج القلدة عن (رأى مقلد) بالفتح أى إمامه خطأ أى ادعى كل منهما أنه أخطأ فينقضه فقط وأما لو ثبت بيينة أنه أخطأ بقرينة فانه ينقضه هو وغيره كامر (ورفع) حكما (الخلاف) في تلك النازلة فلا يجوز لخالف فيها نقضها فإذا حكم بفسخ عقد أو صحت لكونه يرى ذلك لم يجز لقاض غيره ولاله نقضه ولا يجوز لمت علم بحكمه أن يفتى بخلافه وهذا في الخلاف للتعبر بين العلماء وأما ماضف مدركه بأن خالف نصا أو جلى قياس أو إجماعا فينقض كامر ومن الخالف للقواعد القطعية وظواهر النصوص الحقة ما يفعل من الحيل انظاهرة الفساد كأن يسلف غيره مالا ويقول له أنذر على نفسك أنه متى كان هذا لئلا في ذمتك أن تعطى كل شهر مثلا كذا من الدراهم أو أعطى أرضك لأزرعها (١٥٦) وأبجى لمنفعة مائة بقاء الدراهم في ذمتك وحكم بذلك حاك فلا ريب أنه يجب نقضه

(قوله أو خرج القلدة عن رأى مقلد) هذا في القلدة وهو مقيد بما إذا صادف حكمه قول عالم وقد كان قاصدا للحكم بقول غيره وأما إن حكم بشئ غير قاصد لقول أحد من العلماء فصادف قول عالم فإن ذلك ينقضه هو وغيره كما يفعله قل للواق ومفيد أيضا بما إذا كان مفوضا له في الحكم بأى قول قوى من أقوال علماء مذهبه وأما إن ولى على الحكم بقول عالم معين فحكمه بقول غيره باطل ولو حكم به من غير قصد لأنه مزيل عن الحكم به وأما إن قصد الحكم بقول عالم فحكمه بما لم ينقله عالم فينقض حكمه هو وغيره فالصور أربع (قوله أى ادعى كل منهما) أى المجتهد والمقلد (قوله ورفع الخلاف) أى رفع العمل بمقتضى الخلاف فإذا حكم القاضى في جزئية بفسخ عقد لكون مذهبه يراه فالمرتفع بحكمه العمل بمقتضى الخلاف أى بمقتضى مذهب الخالف فلا يجوز للمخالف أن يحكم في هذه الجزئية بصحة العقد وليس معناه أن هذه الجزئية يصير الحكم فيها عند الخالف مثل ما حكم به فيها إذا خالف الواقع بين العلماء موجود على حاله لا يرتفع إذ رفع الواقع محال هذا ما يفعله كلام عجم وتلامذته والذي في البساطى نقلا عن ابن رشد أن المرتفع بحكم الحاكم نفس الخلاف وأن الجزئية المحكوم فيها تصير مجمعا عليها (قوله وهذا في الخلاف الخ) الأولى وهذا في الحكم للتعبر بين العلماء وهو أقوى مدركه وأما ماضف الخ وقوله فينقض الأنب فلا يرفع الخلاف بل ينقض كامر (قوله وحكم بذلك حاكم) أى شافى يرى جواز ذلك (قوله فلا ريب أنه يجب نقضه) أى ولا يرفع خلافا لخالفته للقاعدة القطعية وهى أن كل سلف جرهما فهو ربا والربا يحرم كتابا وصنة وإجماعا (قوله وكان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالحنفى) أى لأن التمديل والتجريح عنده مندوبان لا يتوقف الحكم عليهما (قوله فرفقته) أى للقاضى مدعية عليه أنه أثبتا فأنكر الطلاق من أصله (قوله لو ادعى بدين على شخص) أى وفى الواقع ليس له عليه شئ (قوله يرفع الخلاف الواقع بين أهل العلم) فيه ميل لما تقدم عن البساطى (قوله ولا يجعل حراما لظالم) أى وأما غيره وهو من كان مستحقا لما ادعاه على مذهب الحاكم وغيره مستحق له على مذهب غيره فيحل له الحرام لرفضه الخلاف في حقه (قوله فكيف يتوجه الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف بأن في كلامه تناقضا لأنه إذا رفع حكمه الخلاف كان محلا للحرام ألا ترى أنه إذا حكم الشافى بصحة نكاح من قال لأجنبية إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثا كان حكمه رافعا للخلاف فلا يجوز للقاضى المالكى نقض هذا الحكم وإيقاع الطلاق ويجوز لذلك الزوج المحكوم له ولو مالئها وطؤها وعدم مفارقتها قد رفع حكم الشافى في هذه السئلة الخلاف وأحل الحرام على مذهب مالك وكذا

(الاولى حراما) المحكوم لظالم في الواقع بين أن حكم الحاكم المستوفى لشروط المقدمة لا يحل الحرام للمحكوم له إذا كان ظالما في نفس الامر فمن ادعى نكاح امرأة وهو كافى في دعواه وأقام شاهدى زور على نكاحها وكان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالحنفى أو كان يبحث عنها كالمالكى وهجرت المرأة عن تجريحها فحكم بأنها زوجة له فحكمه لا يحل وطؤها له خلافا للحنفية حيث قالوا يجوز له وطؤها مع علمه بأنه لم يكن عند عليها كأنهم نظروا إلى أن حكمه صيرها زوجة كالقصد وكذا إذا طلقها بانقارفته وأنكر فطلب منها الحاكم البيينة فصبزت فحكم بالزوجية وعدم الطلاق فلا يجوز له وطؤها نظرا لحكم الحاكم لعله بأنه

إذا

طلقها وكذا لو ادعى بدين على شخص وأقام بيينة زور وعند من لا يرى البحث عن

العدالة وعجز للدعى عليه عن تجريحه أو أقام شاهدا أو حلف للدعى معه أو أقر للدعى عليه به ثم قال لكن وفيته له فطلب منه القاضى البيينة على الوفاء فعجز وحلف للدعى أنه لم يوفى ما أقر به فحكم الحاكم بالدين فلا يحل للدعى إذا كان كاذبا أن يملك هذا الدين وهذا كما قال المصنف في الصلح ولا يحل لظالم فمراد المصنف أن الحكم المصكك لشروط الواجب على الحاكم يرفع الخلاف الواقع بين أهل العلم ولا يحل حراما لظالم كاذب في دعواه فالحاكم بحكم الظاهر والله تعالى يتولى السر والروى وهذا من بدعيات العالم لا يتوقف فيه أحدا من أئمتنا فكيف يتوجه على المصنف اعتراض ثم أشار إلى أن الحكم لا يتوقف على لفظ حكمت بل يكون بكل ما دل على التزوم بقوله (وقد ملك

وفسخ عقد ) كأن يقول قلت ملك هذه السلعة لزيد أو ملكته أو فسخت عقد هذا النكاح أو البيع أو أبطلته ولو لم يخل  
حكمت بذلك وهذا بعد حصول ما يجب في الحكم من تقدم دعوى وبينه (١٥٧) وتركه واعتذار أو اقرار الخصم

وعو ذلك مما تقدم وهو  
مضى قولهم لا بد في الحكم  
من تقدم دعوى صحيحة  
وصحتها باقاة بينه عادة  
أو اقرار عن يده باقراره  
( وتقرر نكاح ) أى  
تقريره كما وقع في بعض  
النسخ وقع ( بلاولى ) بأن  
زوجت نفسها بلاولى مع  
شاهدين قبل البناء وإراد  
بالقرار السكوت حين  
رفع لحق أمرها ولم يتكلم  
بإثبات ولا نفي فسكوته  
حكم كذا قيل وفيه نظر  
بل الظاهر أنه قال قرره  
وان مجرد السكوت لا يمد  
حكما برفع الخلاف وقوله  
( حكم ) خبر عن قوله وشمل  
ملك وما عطف عليه أى  
فيرفع به الخلاف ان وقع  
من بوله فاقضى كلام  
الصف أن حكم الحنفى  
بتقرير نكاح من زوجت  
نفسها بلاولى لا ينقض  
بخلاف حكمه باستثناء  
العبد وختمه الجار مع أن  
مدركه تزويجها نفسها  
أضف من معركهما عند  
الملاء ( لا ) ان قال حاكم  
رفعت اليه نازلة كس  
زوجت نفسها بلاولى ( لا )  
أجيزه ) من غير أن يحكم

إذا حكم الشافعى بحل مبتوتة مالكي بوطء صغير فان هذا الحكم رافع للخلاف فليس للقاضى المالكي  
نقضه والحكم بعدم الحل ومحل للحرام على مذهب الزوج وأجابوا عن ذلك بأن قولهم حكم الحاكم  
لا يخل الحرام للمحكوم له محله إذا كانت ظاهرا في الواقع وذلك إذا كان المحكوم به ظاهرا جائز  
وباطنه ممنوع بحيث لو اطاع عليه الحاكم لم يحكم بجوازه كما في الامثلة التي ذكرها الشارح وأما إذا  
كان المحكوم به ظاهرا كباطنه فان الحكم به يخل الحرام كما في التالين الذين ذكرناهم والخاص كما  
في بن أن الاقسام ثلاثة ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم بحكم الحاكم  
في هذا يرفع الخلاف ولا يخل الحرام وهذا محمل قول الصنف لا أحل حراما وما باطنه كظاهره  
وهذا ان حكم الخلف فيه بقول غير شاذ كحكم الشافعى بحل المبتوتة بوطء الصغير كان حكمه رافعا  
للخلاف ومحلا للحرام على مذهب خلافه وهو محمل قوله ورفع الخلاف وان حكم فيه المخالف بالشاذ  
كالحكم بالشفعة لاجار فهذا حكمه عند ابن شاس كالأول فيدخل في قوله لا أحل حراما وعند ابن  
عرفة حكمه كالثاني فيدخل في قوله ورفع الخلاف وهو مقتضى المذهب ( قوله وفسخ عقد )  
أى مدين رفع له ( قوله وهذا بعد حصول الخ ) أى ومحل كون ما ذكر من الالفاظ حكما إذا صدرت  
منه بعد حصول الخ أى وأما إذا وقع شيء من هذه الالفاظ قبل حصول ما يجب في الحكم فبإذ كرم  
يكن حكما ( قوله وهو معنى قولهم لا بد الخ ) وفيه ان الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى  
ألا ترى أن القاضى له أن يسمع البيعة على الغائب ويحكم عليه وإذا جاء مسمى له البيعة وأعذر له  
فيها فان أبدى مطالعا فنقض الحكم وإلا فلا وأجيب بأن الراد بقولهم لا بد في الحكم الخ يبنى على  
الحاضر وقريب القية كالعقاب على مسافة اليومين وأما جيد القية ومتوسطها فيجوز الحكم عليه  
في غيبته كما يأتى ( قوله قبل البناء ) متعلق بقول الصنف وتقرر نكاح وأولى إذا كان التقرير بعد  
البناء فهو نص على التوهم ( قوله وفيه نظر ) هذا البحث للشارح وفى عرق وخشى أن سكوت  
القاضى الحنفى حين رفع اليه أمر المرأة المذكورة وعدم تكلمه بنفى ولا إثبات حكم عندنا وسلم  
ذلك شيخنا وابن ( قوله ان وقع من يراه ) احتراز بذلك من تقرير النكاح للذكور من مالكي  
فان تقريره نقض لخروج المالكي عن رأى مقلده ولا يكون سكوته ولا حكمه به حكما رافعا  
للخلاف ( قوله لا لا أجيزه ) أى وكذا قول القاضى ثبت عندى كذا أى صحة البيع أو فساده أو ملك  
فلان لساعة كذا ونحو ذلك قال فى التوضيح وليس قول القاضى ثبت عندى كذا حكما بما ثبت  
عنده قال وإنما ذكرنا هذا لان بعض القرويين غلط فى ذلك وألف المازرى جزءا فى الرد عليه انتهى  
ونحوه لابن عبد السلام قال ابن عرفة والحق أنه مختلف فيه على قولين انظر بن ( قوله فليس  
بحكم ) أى وإنما هو إفتاء ( قوله فانقض الخ ) أى ضرورة أن الأول لم يحكم بشيء ( قوله بما يرام من  
مذهبه ) أى سواء كان الامضاء أو الفسخ ( قوله أو أتى الخ ) أى كالوسائل القاضى الحنفى عن امرأة  
زوجت نفسها بلاولى فأفتى بصحة العقد أى فلا يكون انتاؤه حكما يرفع خلافا لقولهم الحكم باطل  
النكاح المذكور ( قوله لأن الانتاء ) أى لأن انتاء الحنفى بصحته اخبار بالحكم لا إلزام به ابن عرفة  
جزم القاضى بحكم شرعى على وجه مجرد لإعلامه به قوى لا حكم وجزمه به على وجه الامر به حكم  
( قوله لماتل ) أى لجزئية تحدث بماتلة للجزئية التى حكم فيها أولا لأن الحكم جزئى لا كلى

فسخ ولا امضاء فليس بحكم لقولهم الحكم فيها بما يرام من مذهبه ( أو أتى ) بحكم بأن نسل عن قضية فأخبر السائل بحكمها فلا يكون  
انتاؤه حكما يرفع خلافا لأن الانتاء إخبار لا إلزام ( و ) إنا حكم الحاكمى لجزئية ( لم يتعد ) حكمه ( لماتل ) لما

(بل إن مجتهداً) المائل (فلا جهاداً) منه أو من غيره إن كان مجتهداً وأما القلدا فلا يتعدى حكمه أيضاً فإن مجرد مائل حكم بمثل ما حكم به أولاً لحكمه بقول مقلده دائماً إلا أن يكون من أهل الترجيح في الذنب فله مخالفة الأول إن ترجح عنده مقابله (كفسخ) لنكاح (رضع كبير) أي بسببه والتكبير من (١٥٨) زاد عمره على حولين وشهرين فلو تزوج ينف من أرضه كبيراً فرغ لمن يرى التحريم

رضع الكبير ففسخه فلا يتعدى لمائله فإن تجدد ولا جهاد منه أو من غيره (و) كفسخ نكاح بـ (تأيد) حرمة نكاح منكوبة عدة (أي حكم بفسخ عده في العدة بسبب أنه يرى أن النكاح في العدة يؤبد التحريم فحكمه في المسائلين إنما هو بمجرد الفسخ بسبب ما ذكر فلا يجوز قطعه بحيث يحكم فيها بالفسخ مطلقاً تحريمها عليه في المستقبل فلم يتعد إليه الحكم وإن كان هو الحائض على الفسخ فيكون مخرجاً للاجتهاد منه أو حق غيره كما أشار به قوله (وهي) أي المصوغ نكاحها في المسائلين (كغيرها) ممن لم يتقدم عليها ففسخ بسبب رضاع في الأولى ولا بسبب عقد في العدة في الثانية (في المستقبل) فله أو لغيره أن يزوجه لمن فسخ نكاحه في الصورتين حيث تغير اجتهاده فليس المراد أنه حكم بالتأيد والإفلا يجوز قطعه له ولا لغيره فلا

(قوله بل إن تجدد المائل فلا جهاد منه أو من غيره) أي وحيداً فلا يكون حكمه في مسألة بشي مما نال له أو لغيره من الحكم بخلافه في نظيرتها نعم لا يجوز لغيره إذا رفعت إليه تلك النازلة التي حكم الأول فيها بعينها أن ينقضها (قوله فله مخالفة الأول) أي فله أن يحكم في التجدد المائل بحكم مخالف للحكم الأول وقوله إن ترجح عنده مقابله أي مقابل القول الذي حكم به أولاً (قوله كفسخ الخ) هذه أمثلة للمتجدد العرض للاجتهاد أي كفسخ النكاح بسبب رضع كبير وصورتها رجل رضع مع امرأة وما كبيران أو أحدهما كبير والآخر صغير ثم تزوجها أو رضع من امرأة وهو كبير ثم تزوج ينفها حكم قاض فسخ نكاحها بسبب الرضاع فإذا تزوجها ثانية كان له أن يرفع أمره في ذلك النكاح الثاني للقاضي الأول حيث تغير اجتهاده أو إلى قاض آخر لا يرى نشر الحرمة رضاع الكبير فيحكم بتقرير هذا النكاح لانه غير النكاح الذي حكم بفسخه إذا نكحها وليس له بعد فسخ النكاح الأول أن يرفع الأمر لمن يرى أن رضاع الكبير لا يحرم فيحكم بصحته لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف كما مر (قوله فلا يتعدى لمائله) أي فلا يتعدى الحكم بفسخ النكاح لمائل ذلك النكاح سواء كان لشخص آخر أو للأول كما مثلاً (قوله وتأيد منكوبة عدة) صورتها تزوج امرأة في العدة ودخل بها ففسخ القاضي نكاحها لسكونه يرى تأيد الحرمة ولكنه لم يتعرض للتأيد بل سكت عنه فإذا تزوجها ذلك الزوج ثانية فللحاكم الأول إذا تغير اجتهاده قرأى عدم التأيد ولغيره إذا رأى ذلك أن يقر هذا النكاح لأن الحكم بفسخه إنما هو لفادوه وهو لا يستلزم الحكم بالتأيد فإن حكم الأول بالفسخ والتأيد معاً لم يحز إقرار هذا النكاح الثاني لانه نقض للحكم الأول وكذا في المسئلة الأولى لو حكم بأن رضاع الكبير محرم فانه لا يجوز إقرار النكاح الثاني لانه نقض للحكم الأول (قوله بسبب ما ذكر) أي وهو الرضاع في الأولى وتأيد التحريم في الثانية (قوله وإن كان هو) أي تأيد تحريمها عليه (قوله ولا يدعوا لصالح) أي لأنه لا بد فيه غالباً من حطيطة فالأمر به فيه تضييع لبعض الحق (قوله إن ظهر وجه الحق) أي لأحدهما على الآخر ومفهوم قوله إن ظهر وجه الحق أنه إذا لم يظهر وجه الحق بات أشكل وجه الحكم فانه يدعو له وأشكاله من ثلاثة أوجه الأول عدم وجدان أصل للنازلة في كتاب ولا سنة الثاني أن يشك هل هي من أصل كذا أم لا الثالث أن يجحد في النازلة قولين بالسوية دون ترجيح لأحدهما انظر بن (قوله إلا أن يرى لذلك) أي للصالح وجها ككونه بين ذوى الفضل والرحم أو خشية تفاقم الأمر (قوله ولا يستند) أي القاضي ولو مجتهداً (قوله إلا في التعديل والجرح) أي والافي تأديب من أساء عليه بمجلسه أو على مفت أو على شاهد أو على خصمه ومن تبين لده أو كذبه بين يديه (قوله ولكن يقبل فيه تخرج من جرح) أي لانه عالم ما لم يعلمه القاضي فيه (قوله فله به أقوى من البيئة المدلة) أي وحيداً فيستند لعله به ولو شهدت بيعة بالتعديل إلا أن يطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتعديده فتقدم عند ابن القاسم والحاصل أن القاضي يتبع علمه فإذا علم عدالة شاهد تبع علمه ولا يحتاج لطلب تركته ما لم يجرحه أحد وإلا فلا يستند على علمه لان غيره

تكون كغيرها في المستقبل (ولا يدعوا) القاضي (لصالح) بين الخصمين (إن علم ظهر وجهه) أي وجه الحق بالبيئة أو الإقرار المعبرين شرعاً الآن يرى لذلك وجهاً كذوى الفضل والرحم أو خشية تفاقم الأمر كما مر (ولا يستند) في حكمه (لعله) في الحادثة بل لا بد من البيئة أو الإقرار (لا في التعديل) لشاهد فيستند لعله بذلك ولكن قبل فيه تخرج من جرح لأن التخرج يقدم على التعديل (والجرح) فسخ الجيم أي التخرج من البيئة المدلة

(كالشبهة بذلك) أي بالتعديل أو الجرح فيستند لها أن تشهد بینه بخلافه أو يعلم القاضي أنه خلاف ما اشهر (أو إقرار الخصم) للشهود عليه (بالمدالة) لأن شهادته عليه فيحكم بذلك ولو علم القاضي خلاف ذلك لأن إقراره (١٥٩) بمدالته كإقراره بالحق (وإن

أنكر بحكمه عليه) يعق  
لإقراره به في مجلس الحكم  
(إقراره) بمفعول أنكر أي  
أنكر إقراره (بمدته) أي  
بمدل الحكم عليه بالحق (لم  
يغده) إنكار موت الحكم  
عليه بقوله بصد متعلق  
بأنكر أي أنكر بادل الحكم  
إقراره قبل وأما لو أنكر  
قبل الحكم فلا يحكم عليه  
لأنه من الحكم المستند  
له ما يمكن بینه خاضرة  
تشهد عليه به (وإن شهدا)  
أي المدلان على القاضي  
(بحكم نية) أي ادعى  
نسيانه (أو أنكره) أي  
أذكر أن يكون صدر من  
(أفضله) أي وجب  
إضاؤه عملا بشهادتهما  
سواء كان معزولا أم لا  
ولما كان الانتهاء جائزا  
معمولا به شرعا وهو  
تبليغ القاضي حكمه أو  
ما حصل عنده مما هو دونه  
كسبح الدعوى قضى  
آخر لأجل أن يشه أفضله  
بقوله (وأي) قاض  
جوازا (لغيره) من  
القضاة إما (بمشافهة) أي  
مخاطبة ومكالة بما حكم  
به أو بما حصل عنده  
من البينة مع تزكية دونها

علم ما لم يعلم وإذا علم جرحه شاهد فلا يقبله ولو عدله غير موافق كان العدل له كل الناس لأنه علم ما لم  
يعلمه غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتدليله والاقدم للعدل على ما يعلمه  
القاضي هذا هو الصواب كافي بن خلافا لما في بعض الشراح من تقديم علمه بالمدالة على تجريح البينة  
(قوله كالشبهة بذلك) أي كما يستند في التعديل والتجريح الشهرة فإذا كان انسان مشهورا بالمدالة  
عند الناس قبله ولا يطالب من تزكيه وإذا كان مشهورا بالجرح فلا يقبله إلا أن تشهد بینه بخلاف  
ما اشتهر أو يعلم القاضي خلافه والأعمال على ما شهدت به البينة أو على ما يعلمه (قوله أو إقرار الخصم)  
أي وكما يستند في التعديل لإقرار الخصم بمدالة الشهود سواء أقر بادلهم قبل أدائهم للشهادة أو بعد  
أدائها (قوله ولو علم القاضي) أي أو علمت بینه خلاف ذلك أي خلاف عدالته وقوله فيحكم بذلك  
أي ولا يحتاج إلى تزكية (قوله وإن أنكر الخ) يعني أن الخصم إذا أقر بالحق في مجلس القاضي وحكم  
عليه من غير أن يشهد على إقراره وأنكر الخصم إقراره بادل الحكم عليه بالحق فإن إنكاره لا يفيد والحكم  
قد تم فلا ينقض (قوله وأما لو أنكر قبل الحكم عليه) أي والحال أنه لم يحصل إقراره على إقراره  
(قوله فلا يحكم عليه) أي على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال عبد الملك وسحنون أنه يحكم عليه وحاصل  
ما في المسئلة على ما قال ح أن الخصم إذا أقر عند الحاكم فالمشهور أنه لا يحكم عليه ابتداء بما أقر به عنده  
في مجلسه حتى يشهد عنده بإقراره شاهداً ومقابله أن له ذلك وكلام المصنف هذا بعد الوقوع النزول  
وهو ما إذا أقر عنده وحكم عليه قبل أن يشهد على إقراره وأنكر الخصم الإقرار بادل الحكم فلا يفيد  
إنكاره وتم الحكم ولا ينقض له وتبعه عيج وعقب على ذلك حيث قال لم يغده إنكاره وتم  
الحكم وإن نهي عن الحكم من غير حضور شهود وهو يفيد أن المشهور أنه لا يحكم بالإقرار  
حتى يشهد عليه سواء استمر على إقراره حتى حكم عليه أو أنكره قبل الحكم واعترضه على  
بأن الخلاف في الحكم بالإقرار الواقع في مجلسه إنما هو إذا أنكر أما إذا استمر على إقراره فحل  
اتفاق على أنه يحكم عليه وإن أنكر بعد الحكم فهي مسئلة المصنف له بن (قوله أو أنكره) لو اقتصر  
المصنف على هذا لفهم منه النسيان بالأولى وعكسه أيضا وهو ما إذا أنكر الشاهدان الشهادة عند  
القاضي فما حكم به وهو قول شذوذا وحكمت بشهادتهما عند ابن القاسم يرفع الأمر لدى سلطة غيره  
فإن كان القاضي معروفا بالمدالة لم ينقض حكمه مع إنكارهم وإن لم يعرفها ابتداء السلطان النظر في ذلك  
ولا غرم على الشهود (قوله سواء كان معزولا أم لا) أي سواء كان القاضي حين شهادتهم بالحكم  
معزولا أم لا لكن إن كان معزولا أمضاء المولى بعده وإن كان غير معزول أمضاء هو (قوله وهو  
تبليغ القاضي حكمه) أي لقاض آخر لينفذه أو تبايع ما حصل عنده مما هو دونه أي دون الحكم  
لقاض آخر لأجل أن يشه قاض كلام الشارح حذف والأصل لأجل أن يشه أو ينفذه (قوله إن  
كان كل) أي من القاضين المنهي والمنهي إليه (قوله كان معزولا) أي فإذا كان المنهي بغير محل  
ولايته كان كلامه المنهي إليه بمنزلة إخباره أو شهادته بعد العزل بأنه قضى بكذا والمنهي إليه إذا  
مع بغير ولايته كان في حكمه بعد امتداد لم سبق مجلسه (قوله يشهدان) أي القاضي المنهي  
وقوله على حكمه أي أو على ما حصل عنده دونه وقوله ثم يشهدان عند آخر أي أو يرسلهما  
بكتابه المشتعل على الحكم أو على ما حصل دونه ليشهدا عند القاضي المنهي إليه أن هذا كتاب

(إن كان كل بولايته) بأن يكون كل منهما ما كنا بطرف ولايته ومخاطب صاحبه لأن الحاكم إذا لم  
يكن بولايته كان معزولا (و) إما (بشاهدين) يشهدان على حكمه ثم يشهدان عند آخر بما حصل عند الأول



فيجب عليه تنفيذه أي ولا بد  
 يشهدهما الأول بمحل  
 ولايته وأن يبلغا للمني  
 إليه بولايته وأما قوله  
 (مطلقا) فمعناه سواء كان  
 الحق المحكوم به مثبت  
 بشاهدين أو بأربعة أو  
 بشاهد وعين أو امرأتين  
 أو بامرأة فلا يكون الانهاء  
 بشاهد ولا بشاهد وعين  
 وأولى مجرد إرسال كتاب  
 كإتائي (واعتد) للمني  
 إليه (عليهما) أي على  
 شهادتهما (وإن خلفا) في  
 شهادتهما (كتابه) الذي  
 أرسله معهما (وتدب  
 ختمه) لأنه أدعى للقبول  
 ومروا قرنه على الشاهدين  
 أولا (ولم يقد) الكتاب  
 (وحد) من غير شهادة  
 على الحاكم في حكمه  
 وظاهره أن شهادة واحد  
 فقط أو مع عين تفيد مع  
 الكتاب وليس كذلك  
 فلا بد من شاهدين  
 يشهدان على أن هذا  
 كتاب القاضي الفلاني وأنه  
 أشهدهما على ما فيه (وآذبا)  
 ما أشهدهما به (وإن عتد)  
 قاض (غيره) أي غير  
 المنى إليه لعزله أو موته  
 ولو كتب فيه اسم المنى  
 إليه (و) لو دفع القاضي  
 كتابا مطويا إلى الشهود  
 (فأفاد) العمل بمقتضاه

(١٦٠)

أن يكون كل بولايته قد حذفه من الثاني لدلالة الأول فلا بد أن

فلان القاضي وأنه أشهدنا بما فيه (قوله) يجب عليه تنفيذه (أي تنفيذه ما حصل عند الأول من حكم  
 أو ما هو دونه وتنفيذ الثاني بالبناء عليه وعدم استئناف الدعوى من أولها) (قوله) فلا بد أن يشهدا  
 الأول (أي على ما حصل منه من حكم أو ما هو دونه) (قوله) ثبت بشاهدين (أي كشكاح وعق وقوله  
 أو بأربعة أي كالأزنا وكفاية الشاهدين في الانهاء في الزنا قول ابن القاسم قال ابن رشد وهو القياس  
 والنظر وقال سحنون لا يقبل في الزنا إلا انهاء أربعة يشهدون على الكتاب الذي فيه شهادة الأربعة  
 بالزنا ابن يونس وقول سحنون عندي أين كالشهادة على الشهادة في الزنا اه بن (قوله) أو بشاهد  
 وعين (أي أو كان الحق مما ثبت بشاهد وعين كالمال وما يؤول إليه وما ذكره من أنه لا بد في الانهاء إذا  
 كان غير مشافهة من شاهدين ولو كان الحق مالا أو ما يؤول إليه ولا يكفي شاهد وعين وما اختاره  
 الدميري أخذا بظاهر كلام المصنف وقال عج في شرحه لا يثبت كتاب القاضي بالشاهد والعين  
 إلا في المال وما يؤول إليه فيثبت بهما فيستثنى ذلك من مفهوم قوله مطلقا وبالجملة فقد اختلف في الشاهد  
 والعين على كتاب القاضي هل يكفي ذلك في الأموال أو لا يكفي والخلاف مبسوط في بن  
 وفيه أيضا الرد على طغى الراد على عج فانظره ان شئت (قوله) واعتمد عليهما (أي واعتمد  
 القاضي المنى إليه كتاب قاض مع شاهدين وقوله وان خلفا كتابه الواو للحال إذ صورة  
 الواقعة لا تتوهم وحل اعتاده على شهادتهما مع مخالفة كتابه إذا طابقت شهادتهما الدعوى  
 والا لم يعتمد عليهما في شهادتهما (قوله) وتدب ختمه (أي من خارجه على نحو شعبة خوفا من أن  
 يسرق أو يسقط من الشهود فيزاد فيه أو ينقص منه وأما ختمه من داخله فهو واجب لأن العرف  
 عدم قبول غير المختوم من داخله (قوله) ولم يقد وحده (أي بدون شهود الطريق الذين يشهدون أن  
 هذا كتاب القاضي وأنه أشهدنا على ما فيه وفي بن العمل بخط القضاة وحده ان عرف للضرورة  
 ولو مات أو عزل المنى أو المنى إليه قبل الوصول ونص ابن عرفة قال ابن المناصف اتفق اهل  
 عصرنا على قبول كتب القضاة في الحقوق والأحكام بمجرد معرفة خط القاضي دون اشهاد على ذلك  
 ولا ختم معروف للضرورة رفع مشقة محيى البينة مع الكتاب لاصبا مع انتشار الخطه وبعد  
 المسافة فإذا ثبت وجه العمل بذلك بأن ثبت خط القاضي بينة عادلة عارفة بالخطوط وجب العمل  
 به وان لم يتم بينة بذلك وكذلك القاضي المكتوب إليه إذا كان يعرف خط القاضي الكاتب إليه  
 فإثبات له بقوله بمعرفة خطه وهذا كله ان وصل كتاب القاضي قبل عزله أو موته والا فلا يعمل به  
 قاله ابن المناصف وقال ابن رحال الذي أدركناه عليه أحيانا ان الانهاء يصح مطلقا ولو مات  
 الكاتب أو عزل قبل الوصول أو مات المكتوب إليه أو عزل وتولى غيره قبل الوصول اه كلام بن  
 (قوله) وان عند قاض غيره (أي بشرط ان يكون ذلك الغير أيضا بمحل ولا يتسواء كانت الولاية للمني  
 إليه أولا ثمات أو عزل بعد الانهاء وهو مولى أو كانت الولاية لغير المنى إليه فالأول كما لو انتهى قاض  
 مصر ليزيد قاض الجيزة وأرسل له شاهدين فوجد ازيداً قد مات أو عزل وتولى بدله بالجيزة عمرو والثاني  
 كما لو أرسل قاض مصر شاهدين لانتهاء الحكم عند قاض الجيزة فوجد الخصم ذهب لرشيد فيذهبان  
 لقاضيه وبينان له الحكم (قوله) كتابا مطويا (أي ولم يفتحه لهما ولا قرأه عليهما) (قوله) ان أشهدا (أي  
 ان قال لهما أشهدا على بأن ما فيه حكمي أو خطي) (قوله) وظاهره ان الشهادة (أي ان شهادتهما  
 بأن ما فيه خطه أو حكمه وقوله من غير اشهاد أي من غير ان يقول لهما أشهدا على بأن ما فيه خطي

(إن أشهدهما أن ما فيه حكمه أو خطه) وظاهره أن الشهادة من غير  
 اشهاد لا تكفي وهو قول أشهب وقال ابن القاسم وابن اللاجشون تكفي

(كالإقرار) فإنه يفيد وحده إقراراً يعني أن من دفع مكتوباً لرجلين وقال لهما أشهدا على كذا ما فيه خطي فلذا فيه عطلان في معنى قضاة كذا فيعمل به وكذا إذا قال لهما أشهدا على عافية (ويستز) القاضي وجوباً (فيه) أي في كتاب الإنهاء (ما يتميز) بالمسمى عليه (بمن يملك) وحرفة (وغيرها) من الصفات التي لا يشارك فيها غيره غالباً كسبه وبلده وطوله وقصره ورياضه وسواها (فنفذه) القاضي (الثاني) المنهى إليه إذا كان حكم الأول (وإن) على ما صدر من الأول إذا لم يحكم فاذا كتب لثاني أن الدعوى أقام عندى اليقين الثاني للمسمى عليه الله حجة إلى آخر ما تقدم وإن كتب له بتعديلهم ينظر فيه بل يعذر للشهود (١٦١) عليه وإن كتب له أنه أخذ القيد فهو عن مدعي

أضى عليه الحكم ووجه في التنفيذ والبلطوخة (كقول) مثل (القاضي من النسخة) (لحظة) يضم بالحاملي مرتبة أو ولاية (أخرى) فإنه ينفذ ماضى أو ماضى عليه بخلاف ما عولتم على فلا يعني بل يستأنف والحجة بالضم الأمر والتضيعة والكسر الأرض بعضها الرجل لنفسه لم يعلم عليها علامة بالخط لعدم له اختارها لينبأ وبالجم على التنفيذ والبناء بقوله (وإن) كان المنهى به (حداً) كما يكون في الحقوق التالية (إن كان) القاضي المرسل (أهلاً) للقضاء بأن كان معروفاً بأنهم أهل العلم والفضل (أو) كان قاضى مصر (من الأمصار أى بلد كبير كصر ومكة والمدنية والعراق والأندلس لأن قضاء الأمصار مظنة العلم والفضل (وإلا) يكن

أو حكمي (قوله كالإقرار) أى كما تفيد الشهادة على الإقرار من كاتب وثيقة قال لرجلين أشهدا بأن ما فيها خطي أو بأن ما فيها فيمضى (قوله فيعمل به) أى فيعمل بشهادتهما بعلومهما طريقاً في صفة تأدية الشهادة إما أن يؤديا على نحو ما سمعا وإما أن يقرأ المكتوب ويؤديا نحوه ما فيه (قوله وميز القاضي) أى المنهى (قوله من اسم) أى له ولا يبيح ولجده إن احتيج له فإن اشتهر بأصحه فقط أو كنيته فقط كفى كائن عبد البر أو أبى بكر أو ابن أبى زيد أو أبو زيد (قوله فنفذه) أى الحكم بمعنى أمضاه أى فاذا وصل كتاب القاضي المنهى مع الشهود للمنهى إليه نفذ الحكم إن كان الأول قد حكم وبني حيث لم يكن حكم وهكذا إذا شافه المنهى المنهى إليه فنفذه وبني فكلام المصنف جاز في وجهي الإنهاء خلافاً لظاهر الشارح من قصره على الوجه الأول (قوله قال الثاني للدعى عليه ألك حجة) الأولى فإن الثاني لا يأمرهم بأعادتها وينظر في تعديلهم (قوله أمضى عليه الحكم) أى أوقع الحكم عليه (قوله كأن نقل لحظة أخرى) فرض ابن سهل هذا فيمن نقل من أحكام الشرطة والسوق إلى أحكام القضاء فإنه يبنى على ما قدمضى بين يديه من الحكومة انظر للواق وأما ما فرضه فيه بعض الشراح حيث قال كأن نقل من الأنكحة والبيوع إلى الدماء والحدود فليس بظاهر لأنه إن كان مراده أنه عزل من الأنكحة والبيوع ونقل إلى الدماء والحدود فهذا لا يتصور فيه جميع ما كان بين يديه قبل النقل لأنه عزله عنه وإن كان مراده أنه ولى على الدماء والحدود وزيادة على ما كان مولى عليه من قبل فهذا لم ينقل بل هو باق على خطته لبقاء ولايته فيما كان فيه أهلاً به وقد غتار الثاني ويقال إن الشيء مع غيره غير ماضى نفسه فلذا حصل النقل بهذا الاعتبار كذا أجاب بعضهم والحاصل أنه يصح فرض المسئلة فيما قال ابن سهل وفيما قاله بعض الشراح أيضاً فأشار الشارح بقوله أى مرتبة لما قاله بعض الشراح وقوله أو ولاية لما قاله ابن سهل (قوله وإن حداً) أى هذا إذا كان المنهى بسببه مالا بل وإن كان حداً (قوله إن كان أهلاً) هذا شرط في قوله فنفذه الثاني وبني (قوله أى لم يعرف بذلك) أى بالعلم والفضل (قوله كتاب الأول) الأولى حكم الأول ولا يبنى على ما صدر منه دون الحكم (قوله إذ لا وثوق به) أى بالقاضى الأول (قوله بل يستأنف الحكم) الأولى بل يستأنف الدعوى من أولها (قوله لا فيما بعد الكاف) أى وهو النقل من خطة لحظة (قوله مالم يعلم الخ) أى وذلك بأن كان تاريخ الحق بعد موت الميت (قوله وإن لم يميز الخ) أى بأن ذكر اسمه ولم يذكر اسم أبيه ولانسه وحرقة ولا غير ذلك من أوصافه للميزة له واحتمل أن يكون المسمى بهذا الاسم في البلد متعمداً (قوله أى تسليط القاضي المرسل إليه للدعى على صاحب ذلك الاسم) أى من أول وهلة فاذا قبض عليه فلا تقام عليه الدعوى بل ينفذ القاضي

(٢١ - دسوقي - ج) أهلاً للقضاء أى لم يعرف بذلك ولا قاضى مصر (فلا) ينفذ المنهى إليه كتاب الأول ولا يبنى عليه إذ لا وثوق به بل يستأنف الحكم فهذا الشرط شرط في قوله فنفذه الثاني للخ لا فيما بعد الكاف وشبه بقوله وإلا فلا قوله (كان شاركه) أى شاركه الدعى عليه الذى شهدت عليه البيعة عند الأول (غيره) فى اسمه واسم أبيه وجده وفى نتمه فإن المرسل إليه لا ينفذ الحكم على واحد منهما (وإن) كان المشارك (ميتاً) مالم يعلم أن الميت ليس هو المراد بوجه من الوجوه (وإن لم يميز) القاضى فى كتابه المحكوم عليه بأوصافه للميزة له من غيره على ما مر (فى إعدادته) بكسر المعزة أى تسليط القاضي المرسل إليه للدعى على صاحب ذلك الاسم لأن الشأن أن الطالب لا يطلب غير غيره وعلى صاحب الاسم

لأن يجب أن في البلد من يشاركه فيه (أولاً) يمينه (حتى يثبت) الطالب (أحديته) أي إقراره بهذا الاسم في البلد (قولان) عليهما فبا إذا لم يكن في البلد (١٦٢) مشارك محقق وإلا لم يمينه عليه إضاقاً ولما كان القاضي

المرسل إليه الحكم أو يمين على ما حصل على مامر (قوله أن يثبت أن في البلد من يشاركه) أي فإذا أثبت ذلك فلا يتعرض له (قوله قولان) الأول منهما قول أشهب ورواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع زونان عن ابن وهب اه بن (قوله) وكانت الغيبة ثلاثة أنسام) اعلم أن محل كون القاضي يحكم على الغائب في تلك الأقسام الثلاثة إذا كان غائباً عن محل ولاية الحكم ولكنه له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم اه عبق (قوله) كاليمينين والثلاثة أي وما قار بهما (قوله) وأنه إما قدم) أي إما إن يقدم لا بداء للطعن في البينة أو يوكل ويكلا عنه في ذلك (قوله) وبه جزمه أي يحكم عليه بعدم قبول يمينه إذا قدم وهذا هو ما في اللواق والتوضيح وأما قول خشي فإنه باق على حجة إذا قدم فهو سهو منه اه بن (قوله في كل شيء) أي من دين وعرض وعقار وحيوان (قوله) إلى آخر ما تقدم) أي وعنى ونسب وطلاق (قوله) وأشار للثانية أي للغيبة الثانية (قوله) يمين القضاء سواء كانت يمينه للدعي تشهد بدين له في ذمة الغائب من بيع أو من قرض أو كانت تشهد بأن الغائب أقر أن عنده لفلان كذا لأنه قد يقضيه بعد إقراره أو يبره أو يحيل شخصاً عليه هذا هو الحق كما في بن خلافا لمبق حيث قال بعدم الاحتياج ليمين القضاء في الصورة الثانية (قوله) أنه ما أبراه) أي ولا يقضيه منه (قوله) وهي واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب) أي وقيل إنها استظهاراً أي مقوية للحكم فقط فلا ينقض الحكم بدونها على هذا (قوله) وهذه اليمين تتوجه) أي على المدعي في الحكم على الغائب (قوله) واليتم أي والحكم على اليتم كذا إذا ادعى شخص عليه أن عنده كذا ديناً من بيع أو من قرض ولم يقر ورثته به أصلاً فلا يحكم القاضي لذلك الشخص للدعي بهذا الدين إلا إذا حلف يمين القضاء بعد إقامة البينة فإن أقر به ورثته السكبار فلا تتوجه عليه اليمين وأما إذا حصل الرفع للحاكم ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين أولاً باختلاف لبعض الشيوخ (قوله) واليتم أي فإذا ادعى عليه أنه قتل أو غصب أو أثلف مالم يؤمن عليه أو أنه أتفق عليه ليرجع على ماله بما أتفق فلا بد من يمين القضاء بعد إقامة البينة ومثل اليمين الصغير والسفيه (قوله) والمساكين أي فإذا ادعى عليهم أن ما حبسه فلان عليهم لم يحز عنه حتى مات فلا بد من يمين القضاء بعد شهادة البينة (قوله) والأحباس أي فإذا ادعى إنسان على دار مثلاً يد جماعة يدعون أنها حبس أنها ملكة وأقام على ذلك يمينه فلا بد من يمين القضاء حتى يتم الحكم به (قوله) ونحو ذلك أي كالحكم على بيت المال أو على من استحق منه شيء من الحيوان فإذا ادعى إنسان أنه معدم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذي مات ووضع ماله في بيت المال لظن أنه لا وارث له فلا بد من يمين القضاء مع البينة وكذلك إذا ادعى إنسان على آخر أن هذا الجمل مثلاً ملكه وأقام يمينه فلا بد في الحكم على المدعي عليه للستحق منه من يمين القضاء بخلاف غير الحيوان كالعقار فإنه لا يحلف لأن الحيوان يشبه كثيراً بخلاف العقار والفرقة بين الحيوان وغيره طريقة ابن رشد وقيل يحلف مطلقاً وقيل لا يحلف مطلقاً (قوله) حيث يجنر فيهم أي لكونهم غير معروفين بالعدالة عند القاضي أما المعروفون بالعدالة عنده فلا يجنر فيهم كما مر وحينئذ فلا يكتب أسماءهم ولا يسمون للدعي عليه إذا حضر ولا يقبل طعن المدعي عليه فيهم إذا قدم وسمواله (قوله) ليجد أي المدعي عليه الغائب (قوله) لأنه باق الخ أي فإذا أبدى مطمناً في تلك البينة بعد قدمه قضى الحكم (قوله) والمتوسطة في هذا أي في تسمية الشهود والمدلين للدعي عليه إذا قدم والإعذار إليه فيهم كالبعيدة أي

الحكم على الغائب وكانت الغيبة ثلاثة أقسام قريبة وبعدة ومتوسطة ذكرها على هذا الترتيب فقال (و) الغائب (الغريب) الغيبة كاليمينين والثلاثة مع الأمن حكمه (كالخاضر) في سماع الدعوى عليه واليتم وتركيتها ثم يكتب عليه بالإعذار فيها وأنه إما قدم أو وكل فلان لم يقدم ولا وكل حكم عليه في كل شيء وبيع عقاره ونحوه في الدين وبه جزمه إلا في م م وجس إلى آخر ما تقدم وأما للثانية بقوله (و) الغيبة البعيدة كالفريقية من مكة ونحوها (قضى عليه) في كل شيء بعد سماع البينة وتركيتها (يمين القضاء) من المدعي أنه ما أبراه ولا أحاله الغائب به ولا وكل من يقضيه عنه في الكل ولا البعض وهي واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب وهذه اليمين تتوجه في الحكم على الغائب واليتم واليتم والمساكين والأحباس ونحو ذلك (وسمي)

وحيث

القاضي (الشهود) والمدلين لهم حيث يجنر فيهم أي كتب ذلك عنه ليجد له مدفاً عند قدمه لأنه باق على حجة إذا قدم والمتوسطة في هذا كالبعيدة

(وإلا) بأن ليسمهم أو لم يخلف المدعى بين القضاء وحكم (تقيض) حكمه واستؤنف وأشار لثالثه بقوله (والخبرة) من الأيامع الامت  
(أو اليومان مع الخوف يُقضى عليه معها) أي مع بين القضاء (في غير استحقاق) (١٦٣) للقار) أي عقار طلائع دعوى

من ادعى أنه يستحق  
عقاره لكثرة المشاحة فيه  
فتؤخر الدعوى عليه فيه  
حتى يقدم وإنما سمحت في  
بيد القية لضرورة شقة  
الصبر واحتراز باستحقاق  
العقار عن يمينه في دين أو  
ثقة زوجة فانه يحكم به ثم  
ماقارب كلا من مسافة  
القية في الاقسام الثلاثة له  
حكمه ولما ذكر الحكم على  
القالب ذكر الحكم  
بالقالب فقال (وحكم)  
القاضي (بما يميز) حال  
كونه (غائبا) عن بلد الحكم  
ولو في غير محل ولايته  
(بالصفة) متعلق بتمييز  
كبيد وتوب ومار من  
سائر القومات ولا يطلب  
حضوره مجلس الحكم  
(كدين) أي كتاب الحكم  
بالدين فلو كان القالب  
لا يميز بالصفة كالحديث  
والحرير فان شهدت البينة  
بقيته مقوما كان أو  
مثليا حكمه أيضا والأفلا  
وإنما اعتبرت القية في  
الثلث لجعل صفة واحتراز  
بالقالب عن الخاضر في  
البلد فلا بد من إحضاره  
مجلس الحكم فميز بالصفة  
أم لا (وجلب) القاطن  
(الخصم) أي دماء الجلس  
الحكم (بهاثم أو سوي)

وحيث أن الأولى للمصنف أن يؤخر قوله وسمى الشهود بعد التوسطة ليفيد أنه راجع لهما (قوله وإلا  
تقضى) أي ما لم يكن الحاكم مشهورا بالعدالة والا فلا يتقاض بعدم تسميتهم كما يفيد كلام الجزري  
في وثائقه وابن فرحون في تبصرته (قوله واستؤنف) أي الحكم ثانيا (قوله يقضى عليه معها)  
أي بعد سماع البينة وتزكيها وإذا حضر للدعى عليه سمى له الشهود ومن عدلهم وأعدله فيهم  
كأمر (قوله لكثرة المشاحة فيه) أي لكثرة تشاح النفوس بيمينه وحصول الضغن والحقد  
والنزاع عند أخذه وقوله فتؤخر للدعى الخ أي ليكون حضوره أقطع للنزاع (قوله وإنما سمحت)  
أي الدعوى في العقار (قوله فانه يحكم به) بل ويحكم به أيضا على حاضر البلد بدفع الحق كما هو  
ظاهر كلامهم ويوافق قول المصنف في الرهن وباع الحاكم إن امتنع (قوله ثم ما قارب كلا) أي  
فالأربعة الأيام تلحق بالثلاثة والثمانية والتسعة تلحق بالشرة وأما الوسط كالحصة والستة فيلحق  
بالأحوط قاله شيخنا الصدوي (قوله وحكم بما يميز) أي وحكم القاضي بالثبوت الذي يتميز  
بالصفة حاله كونه غائبا • وحاصله أن للدعى به إذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو مما يتميز  
بالصفة في غيبته كالعقار والعبد والدواب والثياب ونحوها فانه لا يطلب حضوره مجلس الحكم بل  
تتميز البينة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين على المشهور فاذا ادعى زيد على عمرو وهما برشيد  
أن الكتاب الفلاني الذي كان معه بالأزهر يحضر فيه ملك له والكتاب حينئذ بالأزهر وشهدت  
البينة أن الكتاب الفلاني الذي صفته كذا ملك لزيد فان القاضي يحكم له به (قوله أي كما يحكم  
بالدين) أي التميز بالصفة وإن كان تميزه نوعيا لا شخصيا لانه في الذمة فاذا شهدت البينة أن له  
عنده من المايب أو الريالات عشرة أو أن له عنده أرادب قمح عمراء أو عمولة عشرة فانه يحكم  
له بذلك (قوله حكم به) أي بما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ولو قال حكم بها أيضا  
كان أولى (قوله فلا بد من احضاره الخ) تحصل مما قاله أن للدعى به القالب عن مجلس الحكم أن  
كان حاضرا في البلد فلا بد من حضوره مجلس الحكم كان يميز بالصفة بالصفة أم لا وإن كان غائبا  
عن بلد الحكم فان كان يميز بالصفة حكم القاضي به ولا يطلب حضوره مجلس الحكم وإن كان لا يميز  
بالصفة إن شهدت البينة بقيته حكم بها ولا يطلب حضوره وإفلا يحكم حتى يحضر (قوله وجلب الخ)  
لما فرغ من الكلام على الشخص الغائب من محل ولاية القاضي وهو غير متوطن به شرع في  
الكلام على الغائب من مجلس القاضي وهو في محل ولايته ومتوطن به (قوله إن كان على مسافة  
المدوى) أي من مجلس القاضي وقوله وجلب القاضي الخصم إن كان على مسافة الصدوي  
أي جبرا عليه إن شاء القاضي وإن شاء كتب إليه إما أن تحضر أو توكل أو ترضى خصمك وظاهر  
المصنف أن من على مسافة الصدوي يجلبه القاضي سواء أتى للدعى بشبهة أم لا وبه قال  
ابن أبي زمنين وهو الملقى به كما قال شيخنا وجزم ابن عاصم تبعا لسحنون أنه لا يجلبه إلا مع إتيان  
المدعى بشبهة كأثر ضرب أو جرح لثلاث تكون دعواه باطلة ويريد اعنات المطلوب قال شيخنا  
أقول كلام سحنون خصوصا وارتضاء ابن عاصم المؤلف في الأحكام هو الظاهر فيقدم على ما لابن  
أبي زمنين وهذا الخلاف فيمن كان على مسافة المدوى وأما من كان على أكثر منها فلا يجلبه اتفاقا  
إلا إذا كان مع المدعى شاهد (قوله لا أكثر منها) أي فلا يجلبه ولا يدعوه لمجلس الحكم فان جلبه

أو ورقة أو أمانة (إن كان) الخصم (على مسافة المدوى) بفتح العين المهملة وسكون الدال وفتح الواو مسافة القصر على التمسك بدليل ملابسه  
لا التي يذهب إليها ويرجع لمنزله في يوم واحد كاقبل (لا أكثر) منها

(كسب صيد) بمحل ولايته فان جلبه لم يلزمه حضور (الإشهاد) من المدعى بشهد بالحق فيجلبه قهر أهله إن شاء وإن شاء كتب له إما أن  
تخضر أو توكل أو ترضى خصمك (١٦٤) (ولا يزوج) اتقاضى (امرأة) أى لا يتولى عقد نكاحها

لم يلزمه الحضور (قوله كسبتين ميلا) أى وكذا ما قاربها بما زل على المدعى (قوله إلا بشاهد) أى  
إلا أن يقيم المدعى شاهدا يشهد له بالحق فيجلبه كمن على مساقمها (قوله بأن كانت خارجة عنها)  
أى وعهدت بينة برضاها بالزوج والصداق وأنها وكلت ذلك القاضى فى القدر عليها (قوله وإن كان  
أصلها) أى أصل تلك المرأة من أهل ولايته فلا يزوج قاضى مصر امرأة بالشام وإن كانت مصرية  
وأما من كانت فى ولايته فيزوجها وإن لم تكن من أهلها فيزوج قاضى مصر الشامية القبية بمصر  
(قوله بقوله وبأبعد الخ) الأولى الاقتصاد على قوله وصح بها فى دية الخ لأن القرض أن تلك  
للرأة الأولى لها خاص إلا القاضى فليس هناك أقرب ولا أبعد فتأمل (قوله حيث الخ) أى فى  
المكان الذى وجد فيه المدعى عليه (قوله وبه عمل) أى وهو قول مطرف وأصبح وسحنون وقوله  
أوجبت المدعى بفتح العين أى للمدعى به فحذف الجزاء لتصل الضمير واستتر فليس نائب الفاعل  
محذوف بل مستترا أى أو فى المكان الذى فيه المدعى به كالقمار (قوله محل الحادثة) أى محل  
المدعى به (قوله وأقيم منها) أى أقامه فصل من الدونة وهو قول عيد الملك وأما حيث المدعى  
بالكسر فلم يمه فصل ولا غيره من الدونة وليس بخصوص وإنما هو قول مخرج كما فى ابن عرفة  
واعلم أن محل الخلاف المذكور إذا كان المدعى عليه متوطنا فى بلد والمدعى به فى أخرى  
كانت بلد المدعى أو غيرها وكل منهما فى ولاية قاض غير الآخر فقال ابن الماجشون تكون الخصومة  
حيث المدعى به وقال مطرف وأصبح حيث المدعى عليه انظر ح فإن كان التادعيان من بلدين  
وكلاهما من ولاية قاض واحد فالمدعى بمحل القاضى كان بلد المدعى أو المدعى عليه أو غيرها  
كان للمدعى به بمحل أحدهما أم لا وهو محل قوله وجلب الخصم الخ وإن كان التادعيان من محل  
واحد وتمدد فيه القاضى فالقول للطالب كما مر كان للمدعى به بمحل أيضا أم لا كذا قرر شيخنا  
(قوله فى العقار وغيره من العينات) بخلاف ما تعلق بالدم كالدين فإن الخصام حيث تعلق الطالب  
بالمطلوب اتخاها (قوله حيث تعلق) أى فى المكان الذى تعلق فيه بخصمه سواء كان المدعى به  
موجودا فى ذلك المكان أم لا (قوله وفى تمكين الدعوى الخ) حاصله أن القائب غيبة بعيدة أو  
قرية على أحد القولين إذا كان له مال حاضر وخيف عليه تلف أو غصب أو له دين على من  
يخشى قراره أو أراد سفرا بعيدا فأراد شخص قريب للقائب أو أجنى منه أن يخاضع عنه  
احتسابا لله تعالى من غير أن يكون وكيله فهل يمكن من ذلك حفظا لمال الغير وهو قول ابن القاسم  
أولا وهو قول ابن الماجشون ومطرف ومحل القولين إذا كان من يريد الدعوى لاحقه فى ذلك  
المال ولا ضمان عليه فيه أما ماله فيه حق كزوجة القائب وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكنون من  
الدعوى اتخاها وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كمتعير لما يصاب عليه وموتمن رهنا كذلك وحمل  
سدين أراد فرارا أو سفرا بعيدا فانه يمكن من الدعوى اتخاها (قوله فى الدعوى عنه) أى لعله إذ ذر  
مرخصه فى الحكم على القائب .

#### باب فى الشهادات

(قوله الشهادة) أى اصطلاحا وأما لغة فعناها البيان وسمى الشاهد شاهدا لأنه بين عند الحاكم الحق  
من الباطل وهو أحد معانى اسمه تعالى الشهيد وإلى هذا أشار بعضهم فى قوله تعالى شهد الله أنه لا إله  
إلا هو أى بين وقيل هى فيها معنى العلم (قوله إخبار حاكم) من إضافة المصدر لمفعوله أى إخبار

بمحل لاولى لها إلا الحاكم  
(ليست بولاية) بأن  
محل خارجة عنها  
محل لا ولاية له عليها وإن  
كان أصلها من أهلها فإن  
زوجها جرى على فصل  
التمسك المتقدم بقوله  
وبأبعد مع أقرب إن  
لم يجز وقوله وصح بها فى  
دية مع خاص لم يجز  
مطرقة دخل بها وطال  
(وهل يدعى) بالشمار  
القائب مثلا (حيث  
المدعى عليه) ولا عبرة  
بقوله تخضر محل العقار المدعى  
به (وبه عمل) وحكمه بالمدينة  
والاندلس فهو الراجح  
(أو) حيث (المدعى) أى  
محل القاضى المدعى فيه فيجاب  
بالمطلوب لقوله حتى  
تخضر محل الحادثة  
(وأقيم) بهذا القول (منها)  
أى من الدونة فالخلاف  
فى العقار وغيره من  
العينات وعلى الراجح  
يُدعى الطالب حيث تعلق  
بخصمه كما أشار له فياسلف  
بقوله وحكم بما يميز غالبا  
بالصفة (وفى تمكين  
شخص من) الدعوى  
لقائب أى عنه (بلا وكالة)  
منه للمدعى فى الدعوى  
جته وإنما ادعى عن القائب

حسبة فى خوف ضياع حق القائب (ترد) حقه قولان لابن القاسم والماجنون [درس] (باب) الشاهد  
فى الشهادة وما يتعلق بها: الشهادة إخبار حاكم عن علم يقضى بمقتضاه وإنما تصح شهادة العدل وبينه بقوله (العدل) أى حقيقته

الشاهد الحاكم وقوله عن علم أى إخباراً ناشئاً عن علم لا عن ظن أو شك وهذا التعريف هو معنى قول بعضهم الشهادة إخبار بما حصل فيه الترافع وتصد به القضاء وبث الحكم وأما الرواية فهي إخبار بما لم يحصل فيه الترافع ولم يقصد به فصل القضاء وبث الحكم بل قصد به مجرد عزوه لقائله بحيث لو رجع عنه رجع الرواى وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد مخصوصه أو لا يشترط قولان والأظهر منها عدم الاشتراط وإنما للدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا وصحت كذا أو آخفق أن لهذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة (قوله في عرف الفقهاء) أى لا في عرف المحدثين لأن العدل عندهم يكون عبداً أو امرأة وأشار بقوله أى حقيقة الممان أل في العدل للحقيقة وبصح أن تكون للعهد الذكرى التتبع في قوله أهل القضاء عدل لأن العدالة المطلوبة في القاضى هي المطلوبة في الشاهد (قوله حر) أى ولو عتق الكسب أن شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبريز وقوله حال الاداء أى لا حال التحمل اذ يصح تحمل الرقيق للشهادة ويؤيدها بعد عتقه (قوله مسلم) أى حال الاداء لا حال التحمل فيصح تحملها وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وقوله ولو على مثله أى خلافاً لابي حنيفة المجوز لشهادة الكافر على مثله (قوله ولو تحمل صيا) فإذا تحمل البالغ الشهادة في حال صباه وأداها بعد بلوغها فأنها صحيحة وقوله إن كان ضابطاً أى حيث تحملها وهو صغير ~~يجوز~~ تنبيه لا يشترط في صحة الشهادة عدم الإكراه فمن تحمل الشهادة وحلف بالطلاق أنه لا يؤيدها فأكره على أدائها إكراها حراماً فأداها وهو بالغ عاقل كانت صحيحة ولذا اعدل المصنف من التعبير بمكلف لقوله بالغ عاقل اذ لو عبر بمكلف لاقتضى عدم صحتها لأن المكروه غير مكلف كذا في عبق والنج وفي بن الحق عدم قبول شهادة المكروه لانه قد يؤدي بخلاف ما يعلم فلا إكراه يمنع الثقة بشهادته (قوله بلا نسق) أى ملتبس بثبوت عدم الفسق من ملائمة الموصوف لصفته فهو في قوة المدونة المحمول فيفيد أن مجهول الحال لا تصح شهادته لأن الأصل في الناس الجرحة ولم يثبت عدم فسقه لافي قوة السالبة وإن المعنى وإن يكون غير ثابت الفسق والأفاد صحة شهادة مجهول الحال لانه غير ثابت الفسق وإنما قيد بقوله بجراحة لانه سياتى للمصنف الكلام في الفاسق بالاعتقاد (قوله وبلا جبر لسفه) وإنما قيد بقوله لسفه للاحتراز عن الجبر للزوجة والمرض والفلس فانه لا يمنع شهادتهم (قوله فلا تصح من فاسق ولا مجهول حال) أى لأن كلامها ليس ملتبساً بثبوت عدم الفسق لأن الاول ملتبس بالفسق والثاني ملتبس بعدم ثبوت الفسق لا بثبوت عدمه الذى هو مشروط (قوله ولا من سفه محجور عليه) أى وأما السفه غير المحجور عليه فشهادته صحيحة (قوله وبلا بدعة) أى وملتبس بعدم البدعة فلا تصح شهادة البدعى كالتدري القائل بتأثير القدرة الحادثة والخارجى الذى يكفر بالذنب هذا إذا تعدد البدعة أو جهلها بل وإن كان متأولاً في ارتكابها فالبدعى لا يعذر بمجهول ولا تأويل والمراد بالتأويل المجتهد وبالجاهل المقلد من الفريقين (قوله حال الاداء فلا تصح) أى وأما لو كان ملتبساً بالبدعة حال التحمل فقط فلا يضر (قوله لم يباشر كبيرة) اعترض بأن هذه يفتى عنها قوله وبلا نسق لأن التباسه بعدم الفسق هو عدم مباشرته للكيفية وأجيب بأن كلامه هنا في كبيرة الباطن كغل وحسد وكبر ورياء كما يدل عليه لفظ المباشرة التي هي المخالطة وقوله ساجوا وبلا نسق أى بالجوارح الظاهرة كما هو المناسب لتعريف الفسق بالخروج عن الطاعة وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله ساجوا وبلا فسق بجراحة وأجاب بعضهم بجواب آخر وخاصة أن قوله وبلا فسق أى بالباطن والجوارح الظاهرة وآتى بقوله لم يباشر الى قوله خسة ففسراً لعدم التلبس بالفسق أى أن عدم التلبس به عبارة عن عدم مباشرة الكبائر وكثرة الكذب ومضال الحجة (قوله لم يتصف بها أصلاً)

في عرف الفقهاء (حر) في حال الاداء فلا تصح شهادة الرقيق أو من له شائعة رقب (مسلم) لا كافر ولو على مثله (عاقل) حال التحمل والاداء ص (بالغ) ولو تحمل صيا كان ضابطاً فلا تصح شهادة الصبيان إلا على بعضهم جبراً وطائى (بلا فسق) بجراحة (و) بلا (جبر) لسفه فلا تصح من فاسق ولا مجهول حال ولا من خفيه عبور عليه (و) بلا (بدعة وإن تأول) فاولى لو محمد أو جهل (البدعة) كخارجى وقدرى حال الاداء فلا تصح منه (لم يباشر كبيرة) أى لم يتصف بها أصلاً أو حال الاداء فقط

أى لا حال الاداء ولا حال التحمل وقوله أو حال الاداء أى أولم يتصف بها حال الاداء فقط أى وإن اتصف بها حال التحمل (قوله بأن تاب) أى بعد التحمل (قوله وإلا فلا) أى وإلا يثبت فلا تصح شهادته لصديق التلبس عليه وكان الأولى أن يقول لصديق المباشرة عليه (قوله أو لم يباشر كثير كذب) أى فإن باشر كثير الكذب بطلت شهادته والبراد بالكثير مازاد على الكذبة الواحدة يعنى فى السنة وهذا فى كذب لا يترتب عليه فساد ولا ضرر ولو واحدة وهى كبيرة والثانى للضرر منه الكثير وهو مازاد على الواحدة وأما الفساد أو لا فساد ولا ضرر ولو واحدة وهى كبيرة والثانى للضرر منه الكثير وهو مازاد على الواحدة يعنى فى السنة فلا تضر لصير الاحتراز منها وهى صغيرة وقيل كبيرة وإن كانت غير قادمة فى الشهادة (قوله أو سرقة نحو لقمة) ظاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان للسروق منه فقير أو قديم بهضم ذلك بما إذا لم يكن السروق منه فقيراً وإلا كانت كبيرة (قوله بخلاف نظرة واحدة) أى فانها ليست من صفات الحسة سواء كانت لأمر أو لامرأة بل من صفات غير الحسة فلا تنقدح إلا بشرط الإدمان ومثل النظرة فى ذلك القبلة وسائر القدمات وهى ما عدا الإيلاج واعلم أن صغيرة الحسة تنقدح فى الشهادة وإن لم يدمنها فعنى صدرت منه ولو مرة ردت شهادته إلا أن يتوب كالكبيرة بخلاف صغيرة غير الحسة فالضرر لإدماها (قوله وسفاهة) هو بالجر عطف على كذب أى ولم يباشر كثير سفاهة فالضرر إنما هو كثرتها لانه هو الخلل بالمروءة خلافاً لقول الشارح ولم يباشر سفاهة القيد أنها مفسدة مطلقاً وكلامه بعد بقوله بأن يكثر الخ صريح فى القصور (قوله أى مجونا) المجون والدعابة هو المزول وقوله بأن لا يباشر بما يقع منه من المزول أى كإخراج الصوت من فيه وكان ليق بالفاظ الحنا فى اللامحاشية تشيع النطق به ولا يعترض على قوله وسفاهة بأنه يعنى عنه قوله ذو مروءة لانه يلزم من كونه ذا مروءة عدم مباشرته لكثير السفاهة لأن الأول وقع فى مركزه فلا يعترض بعدم ما بعده فامل (قوله ولم يباشر لم يباشر لم يباشر) أى فإن باشره ردت شهادته ولو لم يداوم عليه بل ولو مرة فى السنة ولو لم يكن فيه قمار ومثله يقال فى الطاب والسجدة والنفقة ولعب كل من هذه الأربعة حرام كما قال شيخنا (قوله ذو مروءة) بضم الميم وفتحها (١) مع الممزة وتشديد الواو (قوله بترك غير لائق) أى مصورة بترك غير لائق قاله للتصوير (قوله باللازم) أى لأن الروءة كمال الرجولية ويلزم من كمالها ترك غير اللائق وانما اشتهرت الروءة فى المدالة لان من تخلق بما لا يليق وإن لم يكن حراماً جره ذلك غالباً لعدم المحافظة على دينه واتباع الشهوات واعلم أنه إذا تعذر وجود العدل للسوف بما ذكره المصنف من الاوصاف وتعرض كما فى زماننا هذا اكتفى بمن لا يعرف كذبه للضرورة وقيل يحجر زيادة العدد أفاده شيخنا (قوله من لعب حمام) أى من لعب به مع ادامته وإلا لم يخل بالمروءة وكلام المصنف يشمل اللعب به الذى ليس بمحرم كاللعب به على وجه الساقية لأنه يخل بالمروءة ويشمل اللعب به المحرم الذى ليس من الكبائر ولا من صفات الحسة كالعاب به على وجه فيه نوع تعذيب له ولا يشمل اللعب به بمقامرة لانه كبيرة (قوله وهو مكروه إذا لم يكن قبيح) أى بكلام قبيح ولا يحمل عليه أى على القبيح كشتل على امرأة أو بأمره ولا بآلة أى كحدود وقانون وقوله والا حرم أى والا بأن تخلف شرط من الشروط الثلاثة كان سماعه وكذا فعله حراماً ولو فى عرس على المعتمد وهل ترد به الشهادة سواء كان مكروهاً أو حراماً ولو مرة فى السنة وهو مالت أولاً بدمن السكران فى السنة وهو ما يفيد الواو وهو المعتمد خلافاً لما فى عرق كذا قرر شيخنا العدوى وحاصل ما فى عقب أن الفناء ان حمل على تعاقب محرم كأمراة وأمره حرم فصلاً وسماعاً تكرر أم لا بآلة أم لا كان فى عرس أو صنيع كولد وختان وقدم من سفر وعقد نكاح أو كان فى غيرها ومضى لم يحمل على محرم جاز بعرس وصنيع سواء كان بآلة أو غيرها سماعاً أو فعلاً تكرر

(١) قوله وفتحها ليس لفتح الميم ذكر فى كتب الفقه التى يدنا ولا وجه له فى العربية فإن الروءة مصدر مرق الرجل يمرق مروءة كنه مصححه .

بأن باب وظهرت عليه التوبة وإلا فلا لصديق التلبس عليه (أو) لم يباشر (كثير كذب) لم يترتب عليه فساد وإلا ضرر ولو الواحدة بخلافها إذا لم يترتب عليها ذلك (أو) صغيرة حسة) كطيفيف حبة أو سرقة نحو لقمة لدلالة ذلك على دناءة الحسة وقلة الروءة بخلاف نظرة واحدة (و) لم يباشر (سفاهة) أى مجونا بأن يكثر الدعابة ولم يباشر بما يقع منه من المزول (و) لم يباشر (لم يباشر) وطاب ولو بغير قمار (ذو مروءة) نصت لحر أو خبرتان أى حمة وحياء (ترك غير لائق) تحسير للمروءة بالهجر ومن غير اللائق بقوله (من) (لعب) حمام) بلا قمار وإلا فهو كبيرة (وسماع غناء) بالمد متكرر أبغى آلة لا خلال سماعه بالمروءة وهو مكروه إذا لم يكن قبيح ولا حمل عليه ولا بآلة ولا حرم



ثم لا لا بغير عرس ومنيع فيمنع إن تكرر سواء كان بآلة أو غيرها فعلا وسماعاً وإن لم يتكرر كره سماعاً وهل كذا فعلاً أو يمنع خلافه ولكن التعمد كما قال شيخنا أنه متى كان بكلام قبيح أو يحمل على قبيح أو كان بآلة كان حراماً سواء كان بعرض أو صنيع أو غيرها تكرر أم لا فعلاً أو سماعاً وإن لم يكن قبيحاً ولم يحمل عليه ولم يكن بآلة فالسكراهة سواء كان بعرض أو صنيع أو غيرها تكرر أم لا فعلاً أو سماعاً ترد به الشهادة إذا تكرر في السنة كان بآلة أو غيرها على ما للوقوف وفي بن عن ابن عرفة قال ابن عبد الحكم مزارع النعود جرحه إلا أن يكون في صنيع لا شرب فيه فلا يجرح وإن كره على كل حال أنه وهو ضعيف كما قال شيخنا (قوله) ودباجة وحياكة اختياراً (أي بأن كان غير مضطر لها في معاشه أي وكان في بلد يزرعان بها عليهما فيها والحال أنه ليس من أهلها فالتدح في الشهادة بالدباجة والحياكة مقيد بالشروط الثلاثة فإن تخلف واحد منها لم تكن واحدة منهما قاذحة (قوله) وأما الحياطة فهي من الحرف الرفيعة (أي مطلقاً سواء حصلت من أهلها أو من غيرهم) لحديث في الجامع الصغير ورد فيه مدحها في حق الرجال ودمج صناعة النزل في حق النساء وإن كان ضعيفاً ولفظه عمل الأبرار من الرجال الحياطة وعمل الأبرار من النساء النزل (قوله) الحجامه (أي لإخلائها بالمروءة) لكن لا ترد الشهادة بها إلا عند وجود الشروط الثلاثة المعتبرة في الدباجة والحياكة فإن اختل شرط منها لم تكن قاذحة في الشهادة (قوله) شطرنج (بكسر أوله وسكون ثانيه) وفتح أوله من لحن العامة كما قال ابن جني ويقال بالشين المعجمة وبالسين المهملة لأنه إما مأخوذ من الشاطرة أو من التسطير اهـ بن لكن الذي في الفرر والعرر للطواط أن شطرنج معرب ششرك ومعناه ستة ألوان الشاة والفرز والفيل والفرس والرخ والبيدق فلي هذا لا يقال إنه مشتق من الشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالمهملة كما قال بن أحمج ثم إن ظاهر المصنف أن لبعه غير حرام لبعه من أفراد ما لا يليق مع تقيده بالإدامة ويوافقه تصحيح القرافي أنه مكروه ولكن المذهب أن لبعه حرام وفي ح قول بجواز لبعه في الخلوة مع نظيره لا مع الأوباش وعلى كل من القول بالسكراهة والحرمه ترد الشهادة بلبعه لكن عند الإدامة ابن رشد لا خلاف بين مالك وأصحابه أن الإدمان على اللعب بها جرحه وقد قيل الإدمان أن يلعب بها في السنة أكثر من مرة واحدة وإنما اشترط الإدمان في الشطرنج دون ماعده من الترد والطاب والسبجة والنقعة لاختلاف الناس في إباحته إذ قد روى عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يلعبونه (قوله) وإن أعمى (أي هذا كان الوصوف بما ذكر غير أعمى بل وإن كان أعمى وتقبل شهادته في الأقوال مطلقاً سواء تحملها قبل العمى أم لا لضبطه الأقوال بسمعه خلافاً للحنفية حيث قالوا لا تقبل شهادته فيها مطلقاً وقال الشافعي تجوز شهادته فيها بما تحمله من الأقوال قبل العمى وأما الأفعال المرفوعة فلا تجوز شهادته فيها مطلقاً على المذهب عليها قبل العمى ثم لا كما قال طي في شرح الإرشاد تجوز شهادته بالمعنى إن علمه قبل العمى أو بحسب كما في الزنا واقتصر عليه في الحج وقول المصنف في قول لا خصوصية لقول بل تجوز شهادته فيها عدا للريثات من السموعات والموسات والمذوقات والشمومات وإنما خص المصنف القول بالذكر لأن الملموس والمذوق والشموم يستوى فيه الأعمى وغيره فهي محل اتفاق وإنما محل الخلاف للسموعات فذهب مالك الجواز مطلقاً ومذهب الحنفية النع مطلقاً ومذهب الشافعي النع فيها تحمله بعد العمى (قوله) أو أصم في فعل (أي لأن الأصم غير الأعمى يضبط الأفعال يصره دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم منه فلا تقبل شهادته في الأقوال مالم

(وَدَبَاغَةٌ وَحَاكَةٌ  
اخْتِيَاراً) أي لا لضرورة  
معاش وإلا لم يخل بالمروءة  
كما لو كان من أهلها وإن لم  
يضطر وقد تكون  
الحياكة في بعض البلاد  
من الحرف الشريفة وأما  
الحياطة فهي من الحرف  
الرفيعة ومثل ما ذكر  
المصنف الحجامه (وإدامة)  
لعب (شطرنج) لأنه من  
صنائع غير الحسب بل قيل  
بكرهته وإدامته تكرر  
في السنة (وإن) كان (أعمى)  
تقبل شهادته (في قولك)  
خلافاً لأبي حنيفة والشافعي  
(أو) أصم (غير أعمى) في  
فعل (لا قول) وأما الأصم  
الأصم فلا تقبل شهادته  
ولا يماثل (ليس بمفضل)  
الفقه ضد القطانة

فالمفضل لا قبل شهادته (إلا قبله) أي في شيء (لا يلبس) بفتح التحتية وكسر الواو حدة ماضيا بفتحها أي لا يختلط فيه من

البيهات (ولا متأكد  
القرب) للشهود له  
(كأب) أي أصل (وإن)  
علا وزوجها (أي الأب  
والأم الشامل لها الأب  
بالتغليب أو الداخلة تحت  
الكاف فزوجة الأب  
لا تشهد لربيها وزوج  
الأم لا يشهد لربيها وإن  
سفل (وولد) فلا يشهد  
لأبيه (وإن سفل) الولد  
(كبنين) وإن (وزوجها)  
أي الزوجين للنفقة وزوج  
الابن فلا يشهدان لأبوي  
زوجهما (وشهادة ابن  
مع أب) أي مع أبيه في  
نقضية (واحدة) أي بمنزلة  
شهادة واحد فتحتاج  
لآخر أو عين فتلقى شهادة  
أحدهما (ككلمة) أي كما  
تلقى شهادة كل منهما على  
البديلة (بجند الآخر) إذا  
كان حاكما لأن الحاكم لا يرد  
شهادة أبيه أو ولده (أو)  
شهادته (على شهادته أو)  
على (حكمه) لما فيه من  
توكيده لولا لا يبدل أحدهما  
الآخر لكن يرجع بعضهم  
أن شهادة الابن مع أبيه  
معتبرة مطلقا في الأموال  
وغيرها كالطلاق وجازت  
شهادة أحدهما على خط  
الآخر خلافا لبعضهم  
وأخرج من منع شهادة  
متأكد القرب لقوة التهمة  
قوله (بخلاف) شهادة (نخ)

يكن معها قبل الصمم وإلا جازت كما في شرح الإرشاد وتجوز شهادة الأخرس كما قال ابن شعبان  
ويؤيدها بإشارة مفهومة أو كتابة (قوله فالمفضل) أي وهو من لا يستعمل القوة النبهة مع وجودها فيه  
وأما البليد فهو خال منها بالمرّة فلا تصح شهادته مطلقا فلا يخلط ولا ينفك (قوله أي لا يختلط  
فيه من البيهات) أي كرايت هذا يقطع يد هذا أو يأخذ ماله (قوله أي أصل النخ) أي فلا يشهد أب  
ولا أم لولد وإن ولد ملاعنة لصحة استلحاقه (قوله وإن علا) أي فلا يشهد الجد أو الجدة لولد الولد  
(قوله فزوجة الأب لا تشهد لربيها) أي وهو ولد زوجها وإن سفل وإذا امتنع شهادتها لابن زوجها  
فتمتنع شهادتها لزوجها بالأولى (قوله لا يشهد لربيها) أي وهو ولدها وإذا امتنع شهادة الرجل لابن  
زوجته فتمتنع شهادته لها بالأولى لقوة التهمة (قوله فلا يشهد لأبيه) أي لأبيه أو لأمه أو جده أو  
جده (قوله وولد وإن سفل كبت وإن) هذا مثال للولد ولا يخفى عدم الاحتياج للتمثيل لوضوح  
المثل له ولذا قال ابن عاشر صوابه وإن سفل لبنت باللام لا بالكاف ليكون بالغ على أضعف المراتب  
(قوله فلا يشهد أن لأبوي زوجهما) فزوج البنت لا يشهد لأبوي زوجته وزوجة الابن لا تشهد  
لأبوي زوجها وأما شهادة زوج المرأة لأخوتها وشهادة زوجة الرجل لأخوته فجازة كما تجوز شهادة  
زوج البنت لزوجها وأما شهادة زوجة الابن لزوج أمه وكذا شهادة أحد أبوي الزوجة لابن زوجها  
ابنته أو بنته أو لأبويه كما يفيد ابن عرفة لأضعف التهمة في ذلك (قوله وشهادة ابن مع أب) أي  
للقبول واحدة وقوله فتحتاج لآخر أي فيما يحتاج لشاهدين كسكاح وطلاق وعق وقوله أو عين أي  
من الشهود له إذا كانت بمال أو بما يؤول إليه وإذا طرأ فسق لأحدهما فشهادة الثاني منهما باقية على  
الصحة كما في بن خلافا لما في عقب من بطلان شهادتهما ما وما ذكره المصنف من أن شهادة الأب  
وابنه شهادة واحدة قول أصح ومقابله لسخن ومطرف وهو أن شهادة الابن مع أبيه شهادتان قال  
ابن فرحون وهذا القول هو المعمول به وقال ابن عاصم في التحفة :

وجاز أن يشهد الابن في محل مع أبيه وبه جرى العمل

ومثله لابن سديون وابن راشد في الباب وذكر في معين الحكم أن القول يكون شهادة الأب مع ابنه  
شهادتين أعدل من القول بأنهما شهادة واحدة وفي التبيطة الذي جرى به العمل أنهما شهادة واحدة  
وقيل شهادتان وهو أقيس اه فكان على المصنف أن يقتصر على هذا القول لقوته كما ترى أو يحكي قولين  
قاله طحاوي وقد ذكر ابن رشد الخلاف في هذا الفرع وفي الفروع الثلاثة بعده ولم يرجع واحداً من  
القولين على الآخر نظراً لكون كل من القولين مرجحاً انظر للوقا وزاد أبو الحسن على الفروع  
للكورة شهادة الولد على خط أبيه فذكر أن فيها لقولين اه بن (قوله أي كانتلى شهادة كل منها على  
البديلة عند الآخر إذا كان حاكماً) أي وقيل لا تلتقى ورجح كل منهما والابن أن ينفذ حكم أبيه وعكسه  
إذا كانا قاضيين وأنهى أحدهما للآخر على ماسر (قوله أو شهادته على شهادته أو على حكمه) أي كأن  
يقول الولد أشهد أن أبي قد شهد عند القاضي هكذا أو أنه حكم بكذا فلتلى تلك الشهادة لأن فيها  
تزكية له وقيل لا تلتقى فيها وقد رجح كل من القولين كما علمت (قوله من تزكية) أي للآخر أي  
في الفرعين بقوله ولذا أي ولا امتناع تزكية أحدهما للآخر وقوله لا يبدل أحدهما الآخر لأن التمديل  
تزكية وقوله وجازت شهادة أحدهما على خط الآخر أي كما قال ابن تلجي وقوله خلافا لبعضهم هو  
انناضرت القاني (قوله إن برز) في بن الصواب إن يبرز بفتح الباء وتعيد الراء نعل لازم مبنى للفاعل  
والمفعول القائل منه مبرز بكسر الراء للمشاهدة أي ظاهر المدالة وفي القاموس برز ككسر مبرز

ولم يكن في عياله ( ولا )  
 تدري ( أي بأن يسهله كما  
 هو ظاهرها وهو المشهور  
 ( وتؤولت أيضاً بخلافه )  
 أي بأن لا يسهله ( كأجر )  
 تقبل شهادته لمحض  
 استأجره إن برز ولم يكن  
 في عياله وكذا يقال فيما  
 بعده من المقطوعات من  
 قوله ( ومولى ) أسفله ( و )  
 صديق ( ملاطف )  
 شريك ( مفاوض في غير )  
 مال ( مفاوضة ) ولما فيه  
 فلا تقبل وإن برز ( وزائد )  
 في شهادته شيئاً على ما شهد  
 به أو لا سواء حكم به أم لا  
 ( أو منقص ) عنها بعد أن  
 أداها فيقبل إن برز وأما لو  
 شهد ابتداءً بزيادة مما ادعاه  
 للدعي أو ياتقص فانه  
 يقبل ولو لم يكن مبرراً وإن  
 كان الدعي لا يقضي له  
 بالزائد لعدم ادعائه له  
 ( وذكر ) لما شهد به ( بعد )  
 شك ( منه بأن قل لا أدري  
 أولاً علم عندي بعد أن  
 سئل عنها وكذا بعده  
 نسيان وأما ما قبله فجزم بما  
 شهد ثم تذكر فزاد أو  
 نقص وسواء كان  
 التذكر مريضاً أو صحيحاً  
 وما في النقل من تنقيح  
 بالمرض فمرض ميتة  
 ونظر آلاً هو الشأن في  
 الشاك للتذكر ( وتزكية )  
 فلا بد فيها من التبريز أي

تبريزاً فاق أصحابه فضلاً وشجاعة وبرز للفرس عن الخيل سبقها اه كلامه وقد علمت من كلام  
 القاموس أن برز يستعمل مشدداً وخففاً ، وليس للراد بالتبريز هنا الانتصاب للشهادة كما يعتقده  
 بعض الجهال اه كلامه أي بل للراد به الزيادة في العدالة على الأقران كما قال الشارح ( قوله ) ولم يكن  
 في عياله ( أي ولم يكن الشاهد في عيال المشهود له ويشترط أيضاً أن تكون الشهادة لمحض جرح محمد  
 فيه قصاص وإلا فلا تقبل على المشهور لأن الحمية تأخذ في القصاص ( قوله ) كما هو ظاهرها وهو المشهور  
 أي وعليه حملها الأكثر ( قوله ) بأن لا يسهله ( أي لأنه إذا عدل أخاه تشرف بتعديله إياه فتكون تلك  
 الشهادة قد جرت له نفعاً فتكون باطلة ( قوله ) ومولى أسفله ( أي تتجاوز شهادة العتيق لمعنه إن كان  
 ذلك العتيق مبرراً ولم يكن في عيال ذلك المقتق ، وأما شهادة المقتق لعتيقه فجازة بغير شرط التبريز  
 ( قوله ) وصديق ملاطف ( أي تجوز شهادته لصديقه إن برز ولم يكن في عياله والصديق للالطف  
 هو الذي يسره ما يسرك ويضربه ما يضرك ( قوله ) ومفاوض في غير مفاوضة ( قال عبق وكذا كل  
 شريك تجر سواء كانت شركة عنان أو غيرها فيجوز أن يشهد لشريكه في غير ما فيه الشركة إن  
 برز أيضاً قال بن انه قد تبع في ذلك عجب ورده طفي بأن الأئمة قيدوا بالمفاوضة فتجوز اتباعهم  
 فالحق أنه يجوز أن يشهد لشريكه في شركة التجارة غير المفاوضة وإن لم يكن مبرراً كما أن الشريك في  
 معين كدابة يشهد لشريكه في غير ما فيه الشركة وإن لم يكن مبرراً اتفاقاً ، والحاصل أن الأقسام  
 ثلاثة مردودة مطلقاً سواء كان مبرراً أو غير مبرز وهي شهادة الشريك لشريكه فيها في الشركة سواء  
 كان معيناً أو غيره وذلك لتضمن الشهادة لنفسه ومقبولة بشرط التبريز وهي شهادة الشريك  
 لشريكه في التجارة مفاوضة في غير ما فيه الشركة ومقبولة مطلقاً سواء كان مبرراً أو غير مبرز  
 وهي شهادة الشريك لشريكه في معين وكذا في شركة التجارة غير المفاوضة على ما ارتضاه طفي  
 ( قوله ) وزائد في شهادته أو منقص ( يعني أنه إذا شهد أولاً بشرة ادعائها المدعي ثم شهد بعد ذلك  
 بأقل منها كناية فإن شهادته بها تقبل إن كان مبرراً سواء حكم بلزوم العشرة التي شهد بها أولاً  
 أولاً إلا أنه إن شهد ثانياً بأقل مما شهد به أولاً وكانت تلك الشهادة قبل الحكم بما شهد به أولاً  
 فالأمر ظاهر وإن كانت بعد الحكم كان بمنزلة رجوعه عن الشهادة وحينئذ فيغرم الشاهد  
 ولا ينقض الحكم كما في بن عن ابن مرزوق وكذلك إذا شهد أولاً بشرة ثم زاد عليها بأن  
 شهد ثانياً بخمسة عشر فإن شهادته بالزيادة تقبل سواء حكم بما شهد به أولاً أو لا بشرط أن يكون  
 مبرراً في العدالة وسواء كانت شهادته بالعشرة أولاً على طبق دعوى المدعي أم لا غير أنه إذا كانت  
 على طبق دعواه لا يأخذ المدعي تلك الزيادة لعدم دعواه لها فإن لم يكن مبرراً بطلت شهادته كلها كما في  
 ( قوله ) وأما لو شهد ابتداءً بأزيد مما ادعاه المدعي أو بأقص ( أي ولم يحصل من رجوع عما شهد به  
 أولاً كما لو ادعى عشرة فشده له الشاهد بخمسة عشر فيحلف على العشرة التي ادعاه وأخذها ولا  
 يقضي له بالخمس الزائدة لعدم ادعائه لها وإذا ادعى عشرة فشده له الشاهد بثمانية فيحلف على  
 طبق شهادة الشاهد ويستحق الثمانية ثم إن أقام شاهداً آخر بالباقي حلف معه وأخذها وإلا فلا  
 والحاصل أنه في الأولى يحلف على طبق دعواه وفي الثانية يحلف على طبق شهادة الشاهد  
 ولا يشترط التبريز في قبول الشاهد فيما ذكر من الصورتين ( قوله ) وذكر بعد شك ( أي ومتذكر  
 شهادة بعد شك منه فيها يقبل منه ذلك إن كان مبرراً ( قوله ) وأما ما قبله ( أي وهو قول  
 المصنف وزائد ومنقص ( قوله ) ونظراً لما هو الشأن في الشاك المتذكر ( أي فإن الشأن تشكك للمرض  
 ثم يتذكر ( قوله ) وتزكية ( هو على حذف مضاعف أي وذى تزكية لأجل أن يكون على سنن

( وإن ) شهد ( بحد ) قصاص خلافاً لمن قال الشاهد في السماء لا يقبل إلا إذا كان لا يحتاج لتزكية بأن يكون مبرزاً لخطرها والتزكية إنما تكون ( بمن ) معروف ( عند القاضي بمزيد العدل ) ( إلا ) الشاهد ( الغريب ) وكذا القاضي الغريب فلا يشترط معرفة القاضي عدالة المزكي أي ابتداء بل لا بد أن يزكي ذلك المزكي من هو معروف عند القاضي بالعدالة لمعرفة الحاكم بعدالة المزكي لا بد منها لكن إن كان الشاهد غير غريب فلا واسطة وإن كان غريباً فيها فلا أوضح أن لو قال من معروف وإن بواسطة ( بأشهاد أنه عدل رضا ) أي أن التزكية إنما تكون بهذا القول للمشتغل على الألفاظ الثلاثة فلا يكتفي هو عدل الخ ولا أشهد أنه رجل صالح أولاً بأس به لكن الراجح أنه حذف لفظ أشهد واقتصر على ما بعده كفى ( ١٧٠ ) فلا بد من الجمع بين عدل ورضا لأن الصالح قد يكون مغفلاً أو متصفاً بما منع وكذا عالم

واحد ومعتقد بين الناس  
بإختلاف عدل رضا فان معناه  
متصف بشروط العدالة  
معرض في الأداء لا غفلة  
عنده ولا به ولا مصادمة  
للأول يرجع لسلامة  
الدين والثاني يرجع  
لسلامة من موافق الشهادة  
وتكون التزكية ( من )  
فقط ( عارف ) بحال الشاهد  
( لا يحد ) بأحوال  
الشاهد الظاهرة التي يلبس  
بها على الناس من وجوه  
التدليس فهو عارف  
لا يحد كالنفس لظن  
( معتد ) في التزكية ( على )  
طول عثرة ( ومخالطة  
سفر أو حضر أو مخاطبة  
إذ بذلك يتكشف حال  
المرء ظاهراً وباطناً ( لا )  
على مجرد ( سماع ) ما لم يحصل  
القطع به بأن فشا عن  
الصفات وغيره فيكفي  
ويكون المزكي ( من ) أهل  
( سؤقه أو محلته ) أي الشاهد

ما قبله وإن كان التبريز إنما اشترط في المزكي من حيث تزكيته ( قوله وإن بحد ) مبالغة في مقدر أي  
وتقبل شهادة من يقتصر لها هذا إذا شهد بحال أو غيره مما ليس بحدل وإن شهد بمعدوه هذا أحسن مما  
أشار له الشارح بقوله أي أن المزكي الخ لأن كلام المصنف على ما قلناه يكون أظهر في الرد على المخالف  
( قوله خلافاً لمن قال الخ ) أي وهو أحمد بن عبد الملك وكان الأولي للمصنف أن يقول وإن بدم  
ليحسن رده على هذا المخالف لأن خلافه فيه خاصة لا في مطلق الحد ( قوله من معروف ) نعت لتزكية  
( قوله إلا الشاهد الغريب ) مثل الغريب النساء فلا يشترط معرفة القاضي عدالة من زكاهن ابتداء  
وهو الحاصل أن التعديل الذي يحتاج لتعديل بمنزلة العدم إلا تعديل النساء والقرباء فإنه يجوز تعديل  
من عدلهم إذا كان العدل لمن غير معروف عند القاضي بالعدالة ( قوله بأشهد ) الخ هذا تصوير  
للتزكية ( قوله فلا بد من الجمع بين عدل ورضا ) أي قوله تعالى « وأشهدوا ذوى عدل منكم »  
مع قوله « ممن ترضون من الشهداء » فلو اقتصر على أحدهما لم يحزه وقيل إنه يكفي الاقتصار على  
أحدهما لأن الولي قد ذكر كل لفظة على حدتها وشهر هذا القول أيضاً كأول فكان على المصنف  
أن يشير للخلاف في ذلك انظر بن ( قوله على طول عشرة ) أي ويرجع في طول العرف ( قوله لا )  
على مجرد سماع ( لما عارض هذا مع ما يأتي من قبول شهادة السماع في التعديل وفق الشارح  
بين الحلين بتخصيص ما هنا بالسماع الذي لم يحصل به القطع بأن كان من معين فلا يقبل من  
المعدلين أو المجرحين أن يقولوا سمعنا فلانا وفلاننا يقولان أن فلاناً عدل أو غير عدل كما نقله  
العوفي عن سحنون في المجموعة قال إلا أن يكون للشهود على شهادته قد أشهدهم على التزكية  
أو التجريح أو كان السماع من ثقات وغيرهم لم يحصل به القطع ( قوله من سؤقه ) ليس متعلقاً بسماع وإلا لاقتضى  
أن المزكي لا يعتمد في تزكيته على السماع من أهل سوقه وأهل محلته ويعتمد على السماع من  
غيرهم وليس كذلك إذ لا يعتمد على السماع الذي لم يحصل به القطع مطلقاً سواء كان من أهل  
سوقه ومحلته أو من غيرهم بل هو صفة نائلة لتزكية أي تزكية حاصلة من معروف الخ وحاصله  
من أهل سوقه وقوله أو محلته أي أهل بلده العارفين به قال عبي وأشر إتيانه بأوصاف المزكي  
بالكسر مذكرة أن النساء لا تقبل تزكيتهم لأرجال وللنساء ولو فيها تجوز شهادتهن فيوهو كذلك  
( قوله ووجبت التزكية ) أي الشهادة بها ( قوله ونحو ذلك ) أي بأن وجد معدل غيره ولكنه خاف من  
الحصم ( قوله كجرح أن بطل حق ) تشبيه في الوجوب ببنى أن من علم جرحه شاهدوا أنه إن لم يجرحه

للتقصود تزكيته لا من غيرهم لما في تزكية الغير مع تركها من أهل محلته من الرية ( إلا ) لتعذر ) بطل  
من أهل سوقه أو محلته بأن لم يكن فيهم عدل مبرزون أو قام بهم مانع فلم أن الجار والمجرور ليسا متعلقين بسماع بل بمحذوف ( ووجبت )  
التزكية ( إن تعين ) التعديل بأن لم يوجد من يمدله غيرهم ونحو ذلك ولو قال ان تعينت كان أنسب وفي بعض النسخ ووجب بتجريد  
الصل من تاه التأنيث والضمير يعود على التعديل والأصل فيه أنه فرض كفاية يتعين على من اغتر به ( كجرح ) بفتح الجيم أي  
تجريح فانه يتعين على من علمه في الشاهد ( إن بطل حق ) بشهادته حتى لا يطل ( ونذب ) لقاضي ( تزكية ) سر معها أي مع تزكية العلانية  
أي بنذب له الجمع بينها فان اقتصر على السراجاء قطعاً كالعلانية على الراجح وتكون التزكية ( من ) معتد ( ولا يكتفي فيها الواحد

بغلاف تركية السر فيكفى فيها الواحد ولو أراد الاختصار عليها على المعتد انظر التوضيح وتصح التركية (وإن لم يعرف) (الزكي الاسم)  
 للمزكى بالفتح ولا الكنية المشهور بها لأن مدارها على معرفته وأحواله (١٧٨) (أولم يذكر السبب) أى سبب

التعديل لأن أسبابه كثيرة  
 (بغلاف الجرح) بالفتح  
 فلا بد من ذكر مبنه  
 لاختلاف العلماء فيه  
 فربما اعتمد فيه على مالا  
 يقتضيه شرعاً كالبول فأما  
 وعدم ترجيح الميزان  
 (وهو) أى الجرح أى بينته  
 (مقدم) على التعديل أى  
 بينته يعنى أن بينة الجرح  
 مقدمة على بينة التعديل  
 لأنها تحكى عن ظاهر الحال  
 والمجرحه عن باطنه وأيضاً  
 المجرحه متمسكة بالأصل  
 (وإن شهد) الزكى بالفتح  
 (ثانياً) وجهل حاله (فى)  
 الاكتفاء بالتركية الأولى  
 وعدمه (تردد) فإن لم  
 يجهل حاله بل عرف بالخبر  
 والصالح لم يحجج لتركية  
 كما لو أكثر معدلوه وقوله  
 تردده قولاً إذاً الأول  
 لأشهب عن مالك والثانى  
 لسحنون قال ابن عرفة  
 والعمل عندنا قديم واحد  
 على قول سحنون فإن لم  
 يوجد معدل اكتفى بالأولى  
 جزئياً وعطف على قوله  
 بغلاف الخ قوله (وغيرها)  
 أى الشهادة من أب أو أم  
 (لأحد ولديه على الآخر)  
 (أو) من ولد لأحد (أبوه)  
 فتجوز (إن لم يظهر) فى

بطل الحق بسبب شهادته أو حق باطل فإنه يجب تجريجه لتلايض الحق أو يحق الباطل والشرط  
 راجع لما بعد الكاف لما قبلها لاستغنائها بشرطه وهو قوله إن تعين لأنه يرجع فى المعنى إلى بطلان الحق  
 حيث ترك التركية لأنه لا يتعين إلا إذا بطل الحق بتركها (قوله بغلاف تركية السر فيكفى فيها الواحد)  
 أى والتعدد فيها مندوب فقط على الراجح كما فى بن ويترقان أيضاً من جهة أن مزكى السر لا يشترط  
 فيه التبريز بل المدار على علم القاضى بعدالته ولا يعذر فيه للمشهود عليه إذا عدل بينة للدعى كالمز  
 بغلاف مزكى العلانية فيهما (قوله وتصح التركية وإن لم يعرف الخ) أى تصح التركية مطلقاً سواء  
 كانت تركية سر أو علانية وإن لم يعرف الخ (قوله ولا الكنية المشهور بها) فيه أن هذا يناق قوله معتمداً  
 على طول عشرة ومخالطة إذنى طالت العشرة والمخالطة علم ما اشتهر به من الكنية والذي فى ابن غازى  
 وإن لم يعرف الاسم الذى شهر بغيره وذلك كسحنون بن سعيد فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو عبد السلام  
 ومثل أشهب بن عبد العزيز فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو مسكين وبه تعلم ما فى كلام الشارح  
 انظر بن (قوله لأن مدارها على معرفته) أى لأنه إنما يزكى ذاته لما اشتهر به (قوله لأن أسبابه  
 كثيرة) أى فربما لا يتيسر استحضارها كلها عند التركية (قوله بغلاف الجرح) أى التجريح  
 (قوله فربما اعتمده) أى فى التجريح (قوله يعنى أن بينة الجرح مقدمة على بينة التعديل) أى ولو كانت  
 بينة التعديل أعدل أو أكثر على الأشهر كما نقله بن وقيل إن المجرحه مقدمة ما لم يكن الزكى أكثر  
 أو أعدل اهـ (قوله لأنها تحكى عن ظاهر الحال) أى لأنها تخبر عن حاله الظاهرة والمجرحه تخبر  
 عن حاله الخفى فهى أزيد علماً (قوله ثانياً) أى قبل تمام علم وقوله وجهل حاله أى هل طرأ له فسق  
 أم لا أى ولم يكثر معدلوه ووجد من يعدله عنه شهادته ثانياً فجعل الخلاف مقيد بهذه القيود الأربعة  
 فإن قد قيد من الثلاثة الأخيرة لم يحجج لتركية اتفاقاً وإن قد قيد الأول كما لو شهد بمجهول الحال  
 ثانياً بعد تمام السنة ولم يكن زكاه قبله كثيرون احتاج لاعادة التركية ثانياً اتفاقاً (قوله والثانى لسحنون)  
 أى وعليه فإن اكتفى بالتركية الأولى مضى الحكم إن لم يعد من التركية الأولى مراعاة للخلاف  
 (قوله وبغلاف لأحد الخ) فى ح اشترط بعضهم فى قبول هذه الشهادة التبريز ولم يذكره المصنف  
 والظاهر كما قال شيخنا ما للمصنف (قوله لأحد أبويه) أى على الآخر لا على أجنبى وإلا ردت كما  
 مر فى قوله وولد وإن سفل (قوله وإلا منعت) أى وإلا بأن ظهر ميل للمشهود له منعت كشهادة الأب  
 لولده البار على العاق أو الصغير على الكبير أو لفسفه على الرشيد لاتهم الأب على إيقائه المال تحت  
 يده (تنبيه) تجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه إن كانت منكراً للطلاق واختلاف إن كانت  
 هى القائمة بذلك فمنها أشهب وأجازها ابن القاسم وإن شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تجز إن كانت  
 أمه فى عصمة أبيه لا إن كانت ميتة مثلاً ولو شهد لأبيه على جده أو لولده على ولده لم تجز قولاً واحداً  
 ولو كان بالعكس لجاز قولاً واحداً كذا ينبغى اهـ عج (قوله ولا تقبل شهادة عدو على عدوه) أى  
 ولو كان مبرزاً فى العدالة وأشار بلوقوله ولو على ابنه لرد قول محمد بن المواز بالجواز وعمل الخلاف حيث  
 لم يلحق الأب معرة بشهادة ذلك الشاهد على ولده كأن شهد المدوبدين على ولد عدوه وإلا فلا تقبل  
 شهادته اتفاقاً كما لو شهد العدو على ولد عدوه بزنا أو شرب أو قذف (قوله دنيوية) أى لادنية لجواز  
 شهادة المسلم على الكافر (قوله فلا تجوز) أى الشهادة من المسلم على الكافر أى للمداوة

للمستلثين (مبطله) أى للمشهود له وإلا منعت (ولا) تقبل شهادة (عدو) على عدوه عداوة دنيوية بل (ولو على ابنه) أى ابن العدو كما  
 لا يشهد ابن العدو على عدو أبيه (أو) ولو كانت العداوة الدنيوية بين (مسلم وكافر) فلا تجوز من المسلم على الكافر

وأما شهادة الكافر على المسلم فلا (١٧٢) يجوز مطلقاً (وليخبر) الشاهد بها أى بالعداوة وجوباً بعد أن يؤيدها المسلم من التدليس

وقيل لا يخبر (بها) وصححه ابن رشد ومثل العداوة القراية (كقوله) أى للشاهد للمشهود عليه (بعدها) أى بعد أدائها (تتمنى) أى عبادتى عليك (وتسبني بالمجانين محاصم) أى قاله حال كونه محاصم (لأشاكياً) فلا تقبل شهادته لظهور العداوة بما قال وهو مانعة ولو ظهرت بعد الأداء كقوله الخ مثال العداوة وهان للصنف أن يثقل بالآخرى وأما لو قال ذلك هاكياً للناس ماصد من نفسه فلا يصدق في الشهادة (واعتمد) الشاهد (على عسار) أى في شهادته بمصر مدين أو زوج (بصحبة) أى على صحبة طوية للمدين (و) على (قرينة صبر ضرر) أى صبره على الضر من الجوع والحرى ونحوهما ما يفيد أنه لو كان عند مال ماصر على ذلك فيشهد الشاهد بأنه مصر فالمصنى أنه يجوز للشاهد بالأعسار أن يعتمد في شهادته على غلبة الظن الخاصة من طول الصحبة مع القرينة المذكورة ولا يشترط التمسك (كضرب) أحد (الزوجين) بالآخر فإنه يعتمد في شهادته بذلك على الصحبة مع قرائن الأحوال (ولا) تقبل شهادة الشاهد (إن حرم)

(قوله) وأما شهادة الكافر على المسلم فلا يجوز مطلقاً أى سواء كان بينهما عداوة أم لا لعدم العدالة (قوله) وليخبر بها) أى أن القاضي إذا قال للشاهد أد الشهادة فيجب عليه بعد أن يؤيدها أن يخبر بالعداوة التى بينه وبين المشهود عليه ليسلم من التدليس وهذا هو سماع عيسى عن ابن القاسم وسماع سخون عنه أن الشاهد لا يخبر بها ، قال ابن رشد وهو أصح القولين وانظر كيف اعتبر للصنف سماع عيسى عن ابن القاسم وترك سماع سخون عنه مع أن القاعدة تقديم سماع سخون عن ابن القاسم على سماع غيره عنه خصوصاً وقد قال ابن رشد أنه أصح القولين (قوله) ومثل العداوة القراية) أى للمشهود له إذا كانت أكيدة فيجرى فيها الخلاف في وجوب يأتها بعد أداء الشهادة وعدم وجوب يأتها (قوله) كقوله بعدها) أى وقبل الحكم ، وأما لو قال ماد كرى وجه الخصام بعد الحكم فلا ترد به الشهادة وانظر هل هو بمنزلة الرجوع عن الشهادة فيقرمها أم لا (قوله) تمنى) الذى في الرواية كما في بن أئتمنى وتسبى الخ (قوله) محاصم) أى منازعته عند الحاكم أولاً كما هو الظاهر (قوله) أى قاله حال كونه محاصم) أشار بذلك إلى أن محاصم حال من الضاف إليه وهو الهاء من قوله وفيه أنه ليس المراد أنه قال هذا الكلام في حال الخصامة وإنما المراد أنه وقع منه ذلك على وجه الخصومة فالأولى جعله تمييزاً أى كقوله على جهة الخصومة فيكون مفيداً لكون ذلك القول إنما صدر منه لأجل الخصومة (قوله) لأشاكياً) أى لا على جهة العكسية للناس ما قبل به بأن يقول لم انظر وأما قبل معى وما قال فى حقى أو ما كنت أظن أنه يقول ذلك ثم إنه إن قامت قرينة على تحقق الخصام أو على ظنه أو على تحقق الشكاية أو ظننا عمل بذلك وإن قدمنا ذلك من القرينة على أنه غير محاصم لأن الشك في المانع ملئى ، واعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل قول أصبغ ولا بن الماجشون تبطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل قال لأنه أخبر أنه عدوه ولو قال أدنى من هذا سقطت شهادته ابن رشد وقول ابن الماجشون أصوب قاله اللواق واختاره اللخمي قال إلا أن يكون مبرزاً فكان على المصنف الاختصار على ما صوبه ابن رشد واختاره اللخمي انظر بن (قوله) مثال العداوة) أى لأن قوله ولا عدو معناه ولا من ظهرت عداوته ولو بقرينة كما هنا لأن الخصام قرينة على العداوة (قوله) أن يثقل بالآخرى) أى ويعلم منه الأجل بطريق الأولى كمن أقر على نفسه بعداوة للشهود عليه هنا (قوله) واعتمد في أعسار بصحبة وقرينة بوضر) أى واعتمد الشاهد في شهادته بتأ قطعاً بأعسار مدين على غلبة الظن الخاصة من طول صحبة للمدين ومن القرينة التى صبر للمشهود بالأعسار على الضر وما ذكره المصنف مبنى على أنه يكفي الشاهد في شهادته الاعتماد على الظن القوي الناشئ عن القرائن فيما يصر فيه العلم وهو طريقة للزورى والذى لابن رشد في القدمات أنه يشترط في صحة شهادة غير الساج قطع الشاهد بالمشهود عليه مطلقاً ولو فيما يصر العلم به عادة فلا تصح شهادة الشاهد بشيء إلا إذا كان يملوه ويقطع بعمرته لا بما يظن على الظن فمرقه بالقرائن وطريقة للزورى مبنى عليها ابن حاش وابن الحاجب وهذا الظن الناشئ عن القرائن إنما هو كاف بالنسبة لجزم الشاهد بالمشهود به عند أداء الشهادة لا بالنسبة لتأدية الشهادة إذ لو صرح في أداء الشهادة بالظن لم تقبل لأن الشهادة لا تقبل إلا إذا أدبت على وجه البت والجزم بأن يصرح بذلك ولعل هذا مراد ابن رشد فتتضمن الطريقتان ويرجعان لشيء واحد انظر بن (قوله) أن يعتمد في شهادته على غلبة الظن) أى أن يعتمد عليه في نفسه وإن كان لا يشهد إلا على البت والقطع فلو صرح في أداء شهادته بالظن لم تقبل فهو نظير واعتمد البات على ظن قوى وقيل يجوز تأديتها بالتصريح بالظن القوي أيضاً كما ذكره شيخنا (قوله) فإنه يعتمد في شهادته بذلك على الصحبة) أى على غلبة الظن الخاصة من طول الصحبة لما أولأحدهما ومن قرائن الأحوال

أى أتهم على الحرص (على إزالة تحصى) كان به وقت الأداء (فما رد فيه) سابقاً بأن أدى شهادة فردت (لنفسى أو صياً أو رقي) أو كثر فلما زال المانع بأن تاب لنفسى أو بلغ الصبي أو عتق الرقيق أو أسلم السفير (١٧٣) أداها فلا تقبل لاثمائه على

الحرص على قبولها عند زوال المانع لما قبل عليه الطبع البشرى من دفع العرة الحاصلة بالرد ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع فأداها قبلت وكذا إذا ردت فأدى شهادة بحق آخر تقبل (أو) أتهم على أنه حرص (على التأسى) أى مشاركة غيره له فى معرفته لثبوت عليه الصية لأن الصية إذا عمت هانت وإذا خست هانت (كشهادة وكبر الزنا فيه) أى فى الزنا (أو) شهادة (من حد) أسكر أو زنا أو قذف (فما) أى فى مثل (ما حد فيه) بخصوصه وأما فى غيره كمن حد شرب فشهد بقذف فيقبل ومثل من حد من عزز فلا يشهد فيما عزز به (ولا إن حرص) أى أتهم على حرصه (على القبول) لشهادته (كخاصة مشهود عليه) أى كأن يخاف من الشاهد الشهود عليه بأن يرفعه للقاضي ويشهد عليه (مطلقاً) أى سواء كان الحق لأدمى أو لله تعالى مثال الأول أن يدعى شخص لثابت بدين

(قوله أى أتهم على الحرص) أى أتهم فى شهادته على الحرص والرغبة ودفع عار عنه وقوله كان به الأثرى حصل له عند الأداء وقوله فيما رد فيه متعلق بمحذوف أى كشهادته فى حق رد فيه أى حكم برد شهادته فيه لنفسى الخ (قوله لاثمائه على الحرص) أى على قبولها أى لاجل دفع العار عنه وقوله من دفع العرة أى من حب دفعها عنه (قوله ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع الخ) أى أنه لو أداها وتأخر الحكم بردها حتى زال المانع فأنما تقبل بشرط أعادتها بعد زوال المانع كما قلنا وح أخرى إذا لم يؤدها حتى زال المانع لقول أشهب من قال لقاض يشهد لفلان العبد أو الصراى أو الصبي فقال لا أقبل شهادتهم ثم زالت موانعهم قبلت شهادتهم لأن قوله ذلك فتوى لارد انظر للواق اه بن (قوله أو أتهم على أنه حرص على التأسى) أى أتهم فى الرغبة على أن يكون غيره مثله فى العرة لثبوت عليه النصية (قوله كشهادة ولد الزنا فيه) أى لأن ابن الزنا ينهم فى الرغبة على مشاركة غيره له فى كونه ابن زنا مثله وقوله فيه أى وفى متعلقاته كقذف ولعان وإن كان عدلاً وصورة اللعان أن يشهد ولد الزنا أنه حصل بين فلان وزوجته فلانة لسان بسبب رمية لها بالزنا وهما يشكران ذلك ومثل ولد الزنا فى عدم قبول شهادته فيه وفى متعلقاته ولو مبرزاً فى العدالة المنبوذ (قوله أو شهادة من حد) أى مسلم حد بالفعل احترازاً عما إذا عفا عنه فشهد فى مثله إن كان قدفاً كما فى المدونة لا أن كان قتلاً فلا يشهد فى مثله كما فى الواضحة عن الأخوين وانظر لوجلد البكر فى الزنا هل له الشهادة باللواط نظراً لاختلافهما فى الحد أولاً نظراً لدخوله فى حقيقة الزنا كما يأتى والظاهر الثانى كما قال شيخنا العدوى وقولى أى مسلم احترازاً عن كافر حد ثم أسلم وحسن حاله فتقبل شهادته فى كل شيء **تنبيه** يجوز أصبغ تولية ولد الزنا قضياً وحكمه فيه وقال سحنون لا بأس بتوليته القضاء ولكنه لا يحكم فيه والمذهب ما قاله أصبغ (قوله كخاصة مشهود عليه) المراد بالخاصة هنا المرافعة فى الدعوى لا المنازعة لعداوة كإمام فى أتهمنى مخاصماً (قوله فإن رفعه الخ) علة لمحذوف أى فلا تقبل شهادته عليه لأن الخ ويستثنى مما ذكره المصنف من أن رفع الشاهد المدعى عليه تبطل شهادته عليه الوالى المولى ممن هو فوقه كالسلطان أو نائبه على تغيير المنكر بالمصلحة فتقبل شهادته مع غيره عند موليه على سرقة شخص أو زناه حيث رفعه لموليه عند أخذه كما قال ابن القاسم لأنه مأثور برفعه من حيث إنه موكل بالمصلحة لا أن سجنه ثم رفعه لموليه فلا تقبل شهادته عليه إلا أن يكون سجنه لعذر كإيل (قوله أن يرفع أربعة رجاله لشخص الخ) قيل هذا يناقى قوله الآتى وفى محض حق الله تعالى بحجب المبادرة وأجاب البدر القرافى بأنهم يسادرون بالشهادة عند الحاكم من غير تماق بالمشهود عليه ولا رفعه (قوله فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم) قال شيخنا وعليه فيجب حدهم إلا أن يأتوا بأربعة شهداء سواء هم يشهدون أنهم رأوا المروء فى المكحلة ومقابل قول ابن القاسم قول مطرف وابن الماجشون وأصبغ قبول شهادة الأربعة المذكورة واختاره اللخمي (قوله وفى كون هذا) أى ما ذكر من مخاصمة المشهود عليه من باب الحرص الخ (قوله وإنما الذى يظهر فى عدم القبول) أى فى سبب عدم قبول الشهادة عند مخاصمة الشاهد للمشهود عليه أى مرافقته للقاضى وادعائه عليه (قوله وإما لظهور العداوة بالمخاصمة) فيه أن العداوة إنما تظهر بالمخاصمة بمعنى المنازعة كما مر ولا تظهر بمجرد

على آخر ويشهد له به عليه فإن فى رفعه وشهادته اثماً على حرصه على قبول شهادته ومثال الثانى أن يرفع أربعة رجال شخصاً ويشهدوا عليه بالزنا فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم وفى كون عدا من باب الحرص على القبول نظر وإنما الذى يظهر فى عدم القبول إما لكون للدعى لا يكون هاهنا وإما لظهور العداوة بالمخاصمة (أو شهد وحلف) على صحة شهادته فى حق الله تعالى أو غيره



فدم الحلف على الشهادة أو آخره (١٧٤) لانتباهه بالحرص على القبول قال ابن عبد السلام ينبغي ان يعذر العوام لان العوام

يسامحون في ذلك وقال ابن فرحون للقاضي تحليف الشاهد بالطلاق ان اتهمنا أى لقاعدة تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسنته مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة ولما كان الحرص على أداء الشهادة مانعا من قبولها بأذى كره بقوله (أو رفع) شهادته للحاكم (قبل الطلب) فشهد قبل أن يستشهد (في محض حق الآدمي) وهو ما له اسقاطه كالدين والقصاص وكان الأولى للصنف أن يقول ولا إن حرص على الاداء كرفع الخ لان كلامه يوهم أنه من أمثلة الحرص على القبول وليس كذلك (وفي محض حق الله) وهو ما ليس للسكف اسقاطه (نحو المبادرة) بالرفع للحاكم (بالإمكان) أى بقدره لا مطلقا بل (إن) استدیم تحریمه أى تحریم خلاف مقتضاه (كعتق) لرقيق والسيد يتصرف فيه تصرف الملاك من استخدام وبيع وصدقه ووطء ونحوها (وطلاق) لزوجة والزوج

الترافع الذى هو المراد بالمخاصمة هنا تأمل (قوله) قدم الحلف على الشهادة أو آخره) وفى التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته إذا أراها وذلك قارح فيها لأن البين دليل على التعصب وشدة الحرص على تفوذها وهذا ظاهر في أن البين القادحة هى الواقعة بعد الأداء خلافا لما يقتضيه قول الشارح تبعا لمبقى قدم الحلف على الشهادة أو آخره كذا بحث بن وقد يقال مراد الشارح بقوله قدم الحلف على الشهادة أو آخره يعنى في صيغة البين بأن قال والله شهادتى حق أو شهادتى والله حق والحال أن تأدية الشهادة سابق على ذلك البين فلا منافاة بين كلام الشارح وكلام التبصرة تأمل (قوله) للقاضي تحليف الشاهد بالطلاق) مثل القاضي المحكم وأما الخصم فليس له تحليف الشاهد كما في ميارة على الزقاية وقوله بالطلاق الأولى أن يقول ولو بالطلاق كما هو نص ابن فرحون في التبصرة اه شيخنا عدوى (قوله قبل الطلب) أى قبل أن يطلبه للشهود له والحاصل ان رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه للشهود له وهو للدعى لا يجوز ومطل لشهادته نعم يجب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوبا عينيا ان علمه فقط وكفائيا ان علمه هو وغيره (قوله) وهو ما له اسقاطه) أى وليس المراد بمحض حق الآدمى ملاحق فيه لله كما هو المتبادر من قول الصنف محض حق الآدمى اذ ما من حق لآدمى إلا والله فيه حق وهو أمره بإصاله مستحقه ونفيه عن أكله بالباطل فلو حذف الصنف محض كان أولى (قوله) يجب للمبادرة) أى للرفع للحاكم للشهادة من غير رفع للخصم لما سبق (قوله بقدره) أى فان أخر الرفع زيادة عن القدر الذى يمكن فيه الرفع كان جرحة في شهادته (قوله) ان استدیم تحریمه أى التحريم بسببه أى بسبب حق الله فاندفع ما يقال ظاهره ان حق الله تارة يكون دائم التحريم وتارة لا يكون دائم التحريم وليس كذلك فعق الله في العتق التهي عن التصرف في العتق بالاستخدام والوطء ونحوها فما دام السيد يستخدم العتق أو يطأ الأمة الممتعة فالحرمة دائمة بدوام ذلك التصرف على الشاهد وعلى السيد بسبب ذلك التهي وكذلك حق الله في الطلاق التهي عن معاينة المطلقة معاينة الأزواج فالحرمة دائمة بدوام معاينتها على الشاهد والزوج بسبب التهي عن المعاينة وفي الوقف حق الله التهي عن تغييره فالحرمة على الشاهد وواضع اليد دائمة بدوام تغييره بسبب التهي عن التغيير وحق الله في الرضاع التهي عن نكاح المتراعين فمادام النكاح دائما فالحرمة على الشاهد والزوج دائمة بسبب ذلك التهي وأجاب شارحنا بجواب آخر ، وحاصله أن قوله إن استدیم تحریمه معناه ان استدیم تحریم خلاف مقتضاه فعق الله في العتق التهي عن التصرف في العتق باستخدامه ووطئه فعق الله يقتضى عدم الاستخدام والوطء فخلاله وهو الاستخدام والوطء حرام وتلك الحرمة دائمة على كل من الشاهد والسيد مادام ذلك الخلاف وكذا يقال في الباقي (قوله) ووقف) أى على غير معين والحال أن التصرف فيه غير الواقف ، وحاصل ما في المسئلة ان الوقف إما على غير معين أو على معين وفي كل الواضع يده عليه التصرف فيه اما غير الواقف أو الواقف فان كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضي وإن كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لا ثمرة في رفعهم لانه لا يقضى به عليه كما سبق وان كان الوقف على معين فلا يرفعون لانه حق لآدمى الا إذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه الواقف أو غيره (قوله) والايستدم تحریم حق الله) أى والايستدم التحريم بسبب

حق مباشرها معاينة الأزواج من خلوة بها واستمتاع (ووقف) وواضع اليد يتصرف فيه تصرف الملاك ونعم المستحقين حقوقهم ولا سيما اذا كان الوقف مسجداً أو مدرسة أو رباطاً (ورضاع) بين زوجين (ولا) يستدم تحریم حق الله

والترك (كأثرنا) وشرب  
الحمر والترك أولى لما فيه  
من الستر المطلوب في غير  
التجاهر بفسقه وأما هو  
فيندب الرفع (بخلاف  
الحرم على التحمل)  
أي تحمل الشهادة فلا  
يجح (كالخفي) من  
الشهود عليه ليشهد على  
إقراره إذا غفقه (ولا  
إن استبعد) الشهادة  
(كبدوى) يستشهد في  
الحضر (لحضر) على  
حضرى بدين أو بيع أو  
شراء ونحوها مما يستبعد  
حضور البدوى فيه دون  
الحضرى (بخلاف إن  
سمه) يقره على الحضرى  
أو رآه يفعل بحضرى  
أمرا كغصب وضرب فلا  
يستبعد فيقبل وكذا إن  
ادعى أنه عامل الشهود عليه  
بالدين في سفره فلا يستبعد  
شهادة البدوى للحضرى  
على حضرى كما أشار له  
بقوله (أو مر به) بالبناء  
للفعل أي مر الحضران  
بالبدوى في سفر وكذا  
إذا مر بها فتصلان  
مدار النع على الاستبعاد  
عادة (ولا سائل لنفسه  
صدقة غير زكاة لا تقبل  
شهادته إن شهد في مال  
كثير) وهو ما لم يجز العادة  
بإستشهاده فيه مع ترك  
غيره وعلّة النع الاستبعاد كالتى قبله

حق الله بل كان يقتضى التحريم بمجرد الفراغ من متعلمه (قوله خير) المراد أنه لا يجب الرفع إلا بما  
أن ترك الرفع أولى (قوله كأثرنا وشرب الحمر) أي جنى الله فيهما التنبى عنهما فإذا زنا الشخص  
أو شرب الحمر حصل التحريم وانقضى بالفراغ عنه (قوله والترك أولى) أي مندوب وقوله لما فيه من  
الستر المطلوب أي على جهة التدب لاهى جهة الوجوب وإلا كان الترك واجبا وهذا قول ليهضم  
وفي المواق أن ستر الانسان على نفسه وعلى غيره واجب وحيث ذكروا ترك الرفع واجبا (قوله فيدب  
الرفع) أي لاجل أن يرتدع عن فسقه وكره مالك وغيره الستر عليه (قوله كالخفي) أي تقبل  
شهادته بناء على جواز تحمل الشهادة على القر من غير أن يقول أشهد على به بشرط أن يستوعب  
كلامه وهذا هو الذى به العمل كما في اللقيد والتخفة وهو للشهور كما في المواق وأطلق المصنف في  
قبولها من الخفي وهو مقيد كما في الزاد بأن لا يكون الشهود عليه مخدوعا أو خائفا والا فلا تقبل  
قاله ابن مرزوق اه بن (قوله ولا إن استبعد الخ) عطف على قوله لأن حرص على القبول والسين  
والثناء في استبعاد للعد والنسبة نحو استجست هكذا أي عدته حسنا ونسبته للحسن وفاعل  
استبعد ضمير يعود على الاشهاد بمعنى طلب تحمل الشهادة وحاصله أن تحمل الشاهد الشهادة  
إذا استبعده العقل أي استغربه أي نسبة للبعد والغرابة كان ذلك مبطالا للشهادة عند ادائها  
(قوله كبدوى يستشهد) أي يطلب منه تحمل الشهادة في الحضر للحضرى أو بدوى على حضرى أو على  
بدوى بدين أو بيع أو شراء ونحوها مما يقصد الاشهاد عليه من سائر عقود الماوضة ونحو الوصية  
والعتق والتدبير فإذا طلب من البدوى تحمل الشهادة بشيء من ذلك في الحاضرة فلا تقبل منه  
إذا أداها وذلك لأن ترك اشهاد الحضرى وطلب البدوى لتحمل تلك الشهادة فيه رية لأن العقل  
يستبعد ويستغرب احضار البدوى لتحمل الشهادة دون الحضرى وأما لو تحمل البدوى  
الشهادة في الحضر للحضرى أو بدوى على حضرى أو بدوى بخرابة أو قتل أو قذف أو جرح أو  
شبه ذلك كغصب وضرب وأداها فانها تقبل منه لعدم الاستبعاد في تحملها لأن هذه الامور  
لا يقصد الاشهاد عليها بل تصادف بخلاف الاموال فانه يقصد الاشهاد عليها اذا علمت هذا فقول  
المصنف كبدوى الحضرى أي طلب تحمله الشهادة للحضرى ولا مفهوم لحضرى بل وكذا إذا  
طلب منه تحملها لبدوى وقول الشارح على حضرى لا مفهوم له أيضا فالمدار على كون البدوى  
استشهد في الحاضرة فيما يقصد الاشهاد عليه كما مرح بذلك ابن عرفة وأما استشهد الحضرى في  
البادية على البدوى أي طلب الحضرى بتحمل الشهادة على البدوى فقد قل في التوضيح فيه خلافا  
(قوله لحضرى) أي سواء كان قرويا أو مصريا فالمراد بالحضرى ما قابل البدوى (قوله بخلاف ان  
سمه) أي ان صح البدوى الحضرى (قوله فلا يستبعد) أي تحمله للشهادة وقوله فيقبل أي  
إذاها (قوله فلا يستبعد شهادة البدوى) أي تحمله البدوى للشهادة للحضرى على الحضرى  
لأن هذا تحمل في البادية فلا يستبعد لاحتمال عدم وجود حضرى إذ ذاك يشهدانه (قوله أي مر  
الحضران بالبدوى) أي فأشهد احدهما البدوى بدين له على الآخر فلا يستبعد ذلك لاحتمال عدم  
وجود حضرى في ذلك المكان يشهده (قوله ولا سائل لنفسه صدقة) أي سواء كانت قليلة او كثيرة  
فقوله في كثير متعلق بمقدر كما أشار له الشارح لا بسائل ويؤخذ من قوله في كثير ان شهادة السائل انما  
ترد في الاموال لا في حراقة قتل وجرح وقذف ونحوها وهو كذلك (قوله في مال كثير) أي وتقبل  
في النافه من المال كما تقبل في غير الاموال كالخرابة والقتل والجرح والقذف ونحوها (قوله وعلّة النع  
الاستبعاد) وذلك لأن المال الكثير انما يقصد بالاشهاد عليه بحسب الشأن الاغنياء والعدول عنهم

فيجرب فيه قوله بخلاف ان سمعه أو مر به ولذا إذا شهد بغيره ضرب أو قذف فتقبل لعدم الاستبعاد ( بخلاف من لم يسأل ) بل يعطى من غير سؤال ( أو ) من ( يسأل الأعيان ) من الناس أو يسأل حقه من الكفار فلا ترد شهادته لكن السؤال للاستكشاف حرام ولو من الأغنياء الاستخفاء فيحمل كلامه على المحتاج دون المستكثر ( ولا ) تقبل الشهادة ( إن جر ) الشاهد ( بها فعلاً كعلي ) أي كشهادته على ( مورثه المحسن ) القتي ( بالزنا ) لاتهامه على انه يرثه إذا رجم بخلاف شهادته على مورثه البكر فتقبل لعدم التهمة ( أو قتل العمد ) عطف على الزنا بقطع النظر عن ( ١٧٦ ) قيد الاحسان أي شهد على مورثه بقتل العمد فلا تقبل شهادته لاتهامه على

ارثه ويحسد الشاهد في الأولى للقذف ( إلا ) المورث ( الفقير ) فشهادته عليه مقبولة لعدم جبر النفع ( أو ) شهادته ( بتق ) من يقيم ( الشاهد ) في ولائه ( كان ) يشهد أن أباه قد اعتق عبده فلاناً وفي الورثة من لا حق له في الولاء كالإناث والزوجات لان شهادته تؤدي إلى إجماع من ذكر فلو كانوا كلهم ذكوراً قبلت لأن الضرر يلحقه فلا يتم ويشترط أن تكون التهمة حاصلة الآن بان يكون الفيدلو مات حينئذ مورثه أو ما إن كان الشاهدان قد يرجع إليهما يوماً ما كما لو شهد أخوان أن إصاها اعتقه هذا السبد وهناك ابن فأنشهادتهما جائزة والمراد بالولاء هنا المال أي من يقيم في ارضه ما له فلا بد أن يكون ذمال ( ذو ) شهادة صاحب دين

للفقراء يستبعد العقل فيكون رية لأن الفقر يحمل على أخذ الرشوة وإذا علمت أن علة المنع الاستبعاد فلم أن الأولى للمصنف أن يقول أو سائل في كثير عطفاً على كبدوى واعلم أن كلام المصنف مفروض فيما إذا استشهد السائل أي طلب منه تحمل الشهادة كأن ما قبله كذلك ولذا قال الشارح فيجرب فيه قوله بخلاف إن سمعه أو مر به ( قوله فيجرب فيه قوله بخلاف إن سمعه أو مر به ) أي فإذا سمع السائل شخصاً يقر بماك كثير لآخر أو مر به فأعهد أحدهما السائل بان عنده لصاحبه مالا كثيراً فتقبل الشهادة بذلك عند أدائها ( قوله بخلاف من لم يسأل ) هذا يعني عنه ما بعده لأنه إذا كان من يسأل الأعيان تقبل شهادته فاولى من لم يسأل أحدًا أصلاً عدوى ( قوله أو يسأل الأعيان ) أي الأغنياء أي أو كان يسأل لثبته مطلقاً سواء كانت واجبة أو غير واجبة فتقبل شهادته ولو في المال الكثير ولو طلب منه تحمل الشهادة به ( قوله حرام ) أي من الكبار ( قوله فيحمل كلامه ) أي قوله أو من يسأل الأعيان على المحتاج لا المستكثر لعدم صحة شهادته لنفسه ( قوله بخلاف شهادته على مورثه البكر ) أي وبخلاف شهادته بالزنا على مورثه المحسن الفقير فانها تقبل لعدم التهمة كما يأتي للمصنف ( قوله فشهادته عليه مقبولة ) أي فشهادة الوارث على مورثه بالزنا أو بقتل العمد مقبولة ولو كان ذلك الشاهد ينفق على ذلك الفقير المشهود عليه على الاعتماد حيث كانت النفقة غير واجبة وإلا فلا تقبل كما سيأتي ( قوله وهناك ابن ) أي لأخيهما أو للعتيق ( قوله ونحوه ) أي كإتلاف سلمة له ( قوله فهذا ) أي شهادة صاحب الدين لمدينه بما كالذي قل ( قوله والدين حال أو قريب الحلول ) أي فان كان للدين موسراً أو كان معسراً ولم يقرب حلول الدين قبلت ( قوله بخلاف للنفق للنفق عليه ) ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب إن كان للشهود له في عيال الشاهد جازت شهادته له إذا لتهمة قال بعض المتأخرين إن كان للشهود له من قرابة الشاهد كالأخ ونحوه انبغى أن لا تجوز شهادته له بما لانه وإن كانت حقته لا تلزمه فانه يلحقه بدم نفقته عليه مرة وإن كان للشهود له أجنباً من الشاهد جازت شهادته له الصقلي هذا استحسان إذ لا فرق بين القريب والأجنبي في رواية ابن حبيب اه • واعلم أن مشكلة المصنف تعيد بما إذا لم يكن أتقى ليرجع وإلا كان داخل في قوله أو بدين لمدينه وقوله للنفق عليه أي وكذا شهادته عليه بقتل أو زنا وهو محصن فانها تقبل لعدم التهمة بكون النفقة عليه غير واجبة أصالة ( قوله كأجير مثلاً ) أي أو أخ أو لسكون النفقة بالالتزام ( قوله قريباً أم لا ) أي وسواء كان في عياله أم لا ( قوله وأما من نفقته واجبة أصالة ) أي كالزوجة والأبوين ( قوله لأجل القرابة ) الأولى لتأكيدهم القرب فدخل الزوجة ويخرج

لغيره ( لا يجوز ) ولا مال كجرح خطأ ونحوه ( لمدينه ) أي لمن له عليه دين لانه يقيم على أخذ ما يحصل له من المال في دينه نحو فتهلك له قبله من أمته الجرح أيضاً بخلاف شهادته له بقذف وقتل عمد ونحو ذلك فتجوز لعدم التهمة ولو قال بماك بدل بدين كان أشمل مع الإيضاح كشهادته له بعمى معين ككتاب ودار وكشهادته له بإثرب أو استحقاق في وقف وكلامه مقيد بما إذا كان للمشهود له معسراً والدين حال أو قريب الحلول ( بخلاف ) شهادة ( للنفق ) على غيره نفقة غير واجبة أصالة كأجير مثلاً ( للنفق عليه ) قريباً أم لا لعدم التهمة وأما من نفقته واجبة أصالة فقد مرأها متبعة لأجل القرابة وأما عكس كلام المصنف وهو شهادة للنفق عليه للنفق فلا تصح لانه يقيم على انه إن لم يشهد قطع عنه النفقة ( و ) بخلاف ( شهادة كلي ) من شاهدين ( لا آخر ) فتجوز

نحو الأخ (قوله وإن بالمجلس) أى هذا إذا شهد كل واحد منهما لصاحبه بمجلس غير مجلس الآخر بل وإن شهد كل واحد منهما لصاحبه بمجلس واحد (قوله ولو أئخذ الخ) أى هذا إذا كان الشخص للشهود عليه متعدداً بل ولو كان واحداً (قوله بعضهم لبعض) هو بالجر بدل من القافلة بدل بعض من كل أو بالرفع مبتدأ أى بعضهم يشهد في حراية لبعض (قوله فتجوز) أى بشرط أن يكون الشهود عدولا فشهادة القافلة بعضهم لبعض في الحراية مشروطة بكون الشهود عدولا كما قيد به في المدونة وهو ظاهر المصنف أيضاً لأن سياقه فيمن تقبل شهادته خلانا لت ، وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض منهم في العائلات فقلل المواق من رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه أجازتها للضرورة بمجرد توم الحرية والعدالة وإن لم تكن العدالة والحرية محققين لكن ذلك في السفر وحده وعليه درج صاحب التحفة اه بن (قوله لا المجاويين) قال طي قد عم المصنف في توضيحه ومختصره في عدم قبول شهادة المجاويين أى سواء شهد بعضهم لبعض على أجنبي أو على بعض منهم كانت الشهادة بمال أو غيره مع أن المسئلة مفروضة في الدونة في شهادة بعضهم لبعض بالنسب وعلى ذلك قرره ابن مرزوق ونص للدونة قال مالك في الحسن يفتح فيسلم أهله فيشهد بعضهم لبعض بالنسب فانهم يتوارثون بأنسابهم كما كانت العرب حين أسلمت وأما العدد القليل من الكفار يحملون إلينا فيسلمون فهو لا تقبل شهادة بعضهم لبعض إلا أن يشهد من سوام من تجار أو أسارى كانوا عندهم فيتوارثون بذلك قال ابن القاسم والعشرون عدد كثير اه قله المواق قوله وأما العدد القليل النخ هو مراد المصنف بالمجاويين أى فراده بهم قوم يأتون من الكفار مترافقين إلى بلد الاسلام فيسلمون سواء جرى عليهم الاسترقاق ثم اعتقهم الامام أم لا وقد علمت أنه مفروض في الدونة في التوارث بالنسب وعلى ذلك قصرها أبو الحسن وهل تشترط العدالة في العشرين أم لا ظاهر الدونة عدم اشتراطها وهو الذى اختاره التونسي واللمخي والمازرى وهو مبنى على أن الشهود إذا كثروا لا ينظر إلى عدالتهم لحصول العلم بخبرهم ولو وجدت العدالة لكفى اثنتان وظاهر كلامهم أن العشرين كاهم شهود وهو كذلك انظر بن إذا علمت هذا فاعلم أن كلام المصنف قد قرر بتقريرين قرره ابن مرزوق بمسئلة الدونة فقال لا تجوز شهادة المجاويين بعضهم لبعض بالنسب ليتوارثوا إلا أن يكثر الشهود منهم كعشرين فان كثر الشهود جازت شهادة بعضهم لبعض بالنسب والسراد بالمجاويين القوم من كفار يأتون لبلاد الاسلام فيسلمون وقرره غيره من الشراح بمسئلة أخرى غير مسئلة الدونة وتبهم الشارح على ذلك وحاصله لا تجوز شهادة المجاويين بعضهم لبعض على أجنبي من غيرهم لا بمال ولا بحدف ولا بغير ذلك إلا أن يكثر الشهود منهم كعشرين يشهدون على ذلك الأجنبي فان كان الشهود منهم كذلك جازت شهادتهم على ذلك الأجنبي وفسروا المجاويين بالقوم الذين يرسلهم السلطان لسد ثمر أو لحراسة قرية أو قطر أو القوم الكفار الذين يأتون من بلادهم مترافقين لبلد الاسلام فيسلمون وأما لو شهد بعضهم لبعض منهم على بعض منهم كفى الشاهدان إذا كانا عدلين وكل من التقريرين صحيح (قوله كعشرين) قال عقب وانظر لو شهد عشرة منهم وحلف المشهود له هل يعمل بذلك في المال أولا والثاني ظاهر كلامهم (قوله حيث كانوا عدولا) أى حيث كان العشرون عدولا وهذا هو الظاهر تشديداً عليهم كما في الميج وان كان ظاهر الدونة عدم اشتراط عدالتهم واختاره العلامة المازرى واللمخي والتونسي بناء على أن الشهود إذا كثروا لا ينظر لعدالتهم (قوله هذا) أى التعليل بوجود الحماية البلدية فيهم الجامع لوجود العدالة باعتبار الخ (قوله وأما الشاهد فيهم الآن فحماية الجاهلية) أى ويحتد فلا عدالة فيهم فلا تقبل شهادتهم لبعضهم على أجنبي

( وإن بالمجلس ) ولو أئخذ  
للشهود عليه إلا أن ينهما  
بالمكافأة ( و ) بخلاف  
شهادة القافلة ( بعضهم  
بعض في حراية ) على من  
حاربهم فتجوز ولا يلتفت  
لعداوة الحاصلة فيهم  
للضرورة وسواء شهدوا  
لصاحبهم بمال أو نفس  
أو غير ذلك ( لا ) تجوز  
شهادة ( المجاويين ) بعضهم  
بعض على غيرهم أى  
أجنبي ( إلا ) أن يكثر  
الشهود منهم ( كعشرين )  
منهم يشهدون على أجنبي  
حيث كانوا عدولا وأما لو  
شهد بعضهم على بعض  
منهم فيكفى شاهدان  
والمراد بالمجاويين قوم من  
الجند يرسلهم السلطان ل  
نائبه لسد ثمر أو حراسة  
قرية ونحو ذلك وعلى  
النخ بحماية البلدية ولعل  
هذا باعتبار القرون الأولى  
وأما الشاهد فيهم الآن  
فحماية الجاهلية وهذه  
التصحب على أمة خيم  
البرية قاسية قلوبهم قاسية  
عبيهم

فإن قبل شهادتهم شرعاً ولكنهم يعضونها طبعاً ( ولا ) تجوز شهادة ( من شهد له ) أى لنفسه ( بكثير ) فى نفسه أى شأنه أن يهيم فيه ( و ) شهد ( لغيره ) قليل أو كثير ( بوصية ) أى فيها للتممة فلا تصح له ولا لغيره كأن يقول أشهد أنه أوصى لى بـخمسين ديناراً وزيد أو لغيره بمثل ذلك أو أقل أو أكثر ( وإلا ) بأن شهد لنفسه فى الوصية بشئ قليل أى تافه وشهد لغيره بقليل أو كثير ( قيل ) ما شهد به ( لغيره ) ما أى لنفسه ( ١٧٨ ) ولغيره فإن لا يوجد إلا هذا الشاهد حلف الغير معه واستحق ما أوصى له به وأما

الشاهد فإنه يأخذ ما شهد به لنفسه بلا عيب لأنه يسير يأخذه بالتبع فإن نكل الغير بطل حق الشاهد لعدم التبعة حينئذ وحل كلام المصنف إذا كتبت الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد بأن كتبت بخط الميت أو غيره باذنه فإن كانت بخط الشاهد أو لم تكتب أصلاً قبلت شهادته لغيره لا لنفسه ولو قل لا تسامه بخصيص نفسه بلا إذن وكذا إن كتبت بكتاتين أحدهما بوصية الشاهد والآخر بوصية الآخر أى فصيح الآخر دونه لعدم التبعة حينئذ وأما الشهادة لنفسه ولغيره فى غير وصية كدين مثلاً فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً للتممة ( ولا ) تقبل الشهادة من شاهد ( إن دفع ) بها عن نفسه ضرراً ( كشهادة بعض العاقلة فسق شهود القتل ) خطأ إلا أن يكون الشاهد بالفسق قديراً لا يلزمه شيء من الأدية

منهم ولو كثرت الشهود منهم جداً ( قوله ) فإن قبل شهادتهم ) أى فلا تقبل ولو كثروا الخ فهو استفهام إنكارى بمعنى النفى ( قوله ) ولا من شهد له بكثير ) الأولى تجريد من لا لأنه يخطر فى سلك ما قبله وقوله بكثير فى نفسه أى لا بالنسبة لما شهد به لغيره وقوله أى شأنه الخ بيان للكثير فى نفسه ( قوله فلا تصح ) أى الوصية له ولا لغيره أى لأن الشهادة إذا بطل بعضها للتممة بطل كلها بخلاف ما بطل بعضها للسنة فإنه يعضى منها ما أجازته السنة قطع كشهادة رجل وارتأتين بوصية يتق وبمال فإنها ترد فى الحق لا فى المال وكسكتنا هذه فى بعض صورها ( قوله أو أقل ) أى كثرة وقوله أو أكثر أى كسيتين مثلاً ( قوله قليل أو كثير ) أخذ الشارح ذلك من حذف المصنف المتعلق للوذن بالعموم ( قوله يأخذ بالتبع ) أى لما يأخذه الشهود له لأنه ليسارته غير منظور له وبهذا يلغز ويقال دعوى أخذت بشاهد بلا عيب أو يقال شئ أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى بقى شئ آخر وهو أن ما ذكره الشارح من التبعة إنما يظهر إذا شهد لنفسه بقليل ولغيره بكثير لا فيما إذا شهد لنفسه بقليل ولغيره بقليل أيضاً فقتضاه أنه يحلف إذا لم يوجد إلا هو كما يحلف غيره فتأمل ( قوله بطل حق الشاهد ) أى كما يطل حق الشهود له ( قوله ) وحل كلام المصنف ) أى قبولها لما إذا شهد لنفسه بقليل ( قوله ولو قل ) أى ولو قل ما شهد به لنفسه والبطلان فى هذه المسائل للسنة لا للتممة ( قوله فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً ) أى سواء شهد لنفسه بكثير أو بقليل والفرق بين الوصية وغيرها أن الوصى قد يخشى معاملة الموت ولا يجد غير الموصى له يشهده بخلاف غيره ( قوله بعض العاقلة ) أى عاتلة القاتل خطأ ( قوله إلا أن يكون الشاهد بالفسق فقير الخ ) هذا القيد لابن عبد السلام بحثاً وجزم به فى التوضيح وقد أبى خشى المصنف على إطلاقه وإليه أشار الشارح بقوله وقيل لا تصح مطلقاً أى لأنه يدفع عن قومه بشهادته ضرراً لكن بن قد رد على خشى بأن هذا غير صواب ( قوله أو للدان الخ ) يعنى أن الدان وهو من عليه الدين إذا كان قديراً لا تصح شهادته لرب الدين يشهد له بمال أو بغيره قوله أو للدان المعسر أى فى نفس الأمر والحال أنه ملئ فى الظاهر ولم يثبت عسره عند الحاكم هذا مراد الشارح بدليل قوله ولما لو ثبت الخ ( قوله بمال أو غيره ) أى لأنه إذا كان اللانع من قبول الشهادة إنما هو لكونه أسير فلا فرق بين المال وغيره وربما كان غير المال أهم عند الشهود له من المال قاله ابن عبد السلام وفى ابن مرزوق عن بعض أهل النظر أنه تجوز شهادة الدين لرب الدين فباعد المال انظرين ( قوله ولما لو ثبت عسره عند حاكم الخ ) الصواب كما فى بن قلا عن التوضيح أنه ليس المراد بالعسر هنا العسر المصطلح عليه بل الفقر بحيث يتضرر بدفع ما عليه وإن كان مليشاً به وأنه لا بد من ثبوت ذلك عند حاكم حتى يصح القدر به \* والحاصل أن المراد بالدين الذى لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر بأخذ الدين منه وثبت ذلك عند الحاكم ( قوله ولا مفت ) أى

أخذ من قوله إن دفع وقبل لا تصح مطلقاً ( أو ) شهادة ( المدان للعسر لربه ) أى رب الدين بمال أو غيره كقصاص لتممة دفع ضرر الطلب به عن نفسه ولما لو ثبت عسره عند حاكم جازت له قوط مطالبته حينئذ كما تجوز من ملئ ولو حل الدين ( ولا ) شهادة ( مفت على مستفتيه إن كان ) الاستفتاء ( بما ينوى ) الخالف ( فيه ) أى تقبل فيه نية الخالف كالمو حلف بالطلاق لا كلم زيدا ثم كلمه بعد شهر مثلاً وادعى نية ذلك عند الخلف فأفتاه الملقى بعدم لزوم الطلاق لنيته فرفضت الزوجة زوجها لقاض

ولا حاضر عنده أيضا كافي تمت (قوله ليزومه الطلاق) أي لا نكراه وقوعه عليه كما أفتاه المفق (قوله لم يجره أن يشهد بما سمع) أي منه حين استفتاه فلو وقع وشهد لم تنفعه شهادته (قوله خلاف ما يقتضيه ظاهره) أي لأن ظاهر الحال يقتضي وقوع الطلاق وللراد بالحال اليمين \* والحاصل أن ظاهر اليمين التي يحكم القاضي بمقتضاها الوقوع من حيث أنه لا ينوي والذي يعلمه المفق من باطن اليمين عدم الوقوع من حيث أنه ينوي فلما علم المفق من باطن اليمين خلاف ما يقتضيه ظاهرها لم تجز شهادته بما سمعه فان شهد لم تنفع شهادته (قوله بل سمعه بحلف بالطلاق) أنه لا يكلم زيدا مثلاً ثم كله (قوله أو أقر عنده ذلك) أي أو يفتق أو بموجب حديث أنكر ما أقر به وقوله أو كان الخ أي أو استفتاه ولكن كان ما استفتاه فيه بما لا ينوي الخ وقوله كإرادة ميتة أي كما إذا حلف بالطلاق أنه لا يكلم زيدا فكله وقال للمفق أردت الطلاق من زوجتي فلانة التي ماتت (قوله من كونه محض حق الله واستديم تحريره) أي فليبادر وجوباً بالرفع بقدر الامكان وقوله أولاً أي أولاً يستدام تحريره فيرفع إن شاء وإن شاء ترك وقوله أو محض حق آدمي أي فيرفع بعد الطلب اهـ (فرع) إذا أصلح انسان بين شخصين لا يجوز أن يشهد عليهما بالصلح ولا بما وقع به لأنها تشبه الشهادة على فعل نفسه (قوله وقال أنا بعت له) مفهومه أنه لو ثبت أنه باع له كالمشهد باستحقاق الشهود له هذا الشيء العين ثم ثبت بالبينة أن الشاهد باعه للمشهود له فلا يضر ذلك الثبوت في الشهادة بالاستحقاق وذلك لاحتمال كذب البينة الشاهدة أنه باعه له فالأقرار أقوى كما استظهره الشيخ كريم الدين واستبعده شيخنا واستظهر الشيخ أحمد خلافة وأنه أخرى من الأقرار بهذا الحكم (قوله لاسهامه على رجوع المشتري عليه بالثمن) أي الذي دفعه المشتري للبائع (قوله فلو قال الشاهد وأنا وهبته أو تصدقت به عليه قبلت الخ) أصل هذا الكلام لمج عن بعض شيوخه وقد بنوه على تعليل عدم القبول بدفع تهمة الرجوع عليه بالثمن أن لم يشهد وهو غير مسلم فإن للسئلة أصلها لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة في بطلان تلك الشهادة كونها شهادة على فعل النفس من التملك ولا شك أنه إذا قال وأنا بعت له أو وهبته له فقد شهد على تملكه إياه وهو فعل نفسه والشهادة على فعل النفس لا تصح وحينئذ فلا فرق بين بعه له وهبته له كما في ابن مرزوق وغيره انظر بن وإذا علمت أن العلة في بطلان الشهادة في هذه السئلة كونها شهادة على فعل النفس تعلم سقوط ما اعترض به بعضهم على المصنف من أن ذكر هذه السئلة لا يغلو عن شيء لأنه إن كان المانع فيها الحرص على القبول كان الأولى ذكرها عقبه فيما مر وإن كان دفع الضرر عن نفسه فكان الأولى تقديمه عنده وجعله من أمثله فتأمل (قوله ولا إن حدث) أي ولا إن ثبت حدوث فسق بعد الأداء وقبل الحكم سواء كان الثبوت قبل الحكم أو بعده وأما لو اتهم بحدوثه فلا يضر (قوله لدلالة حدوثه على أنه كان كامناً فيه) أي ولهذا قيد بعضهم المصنف بالفسق الذي يستتر بين الناس كشرب خمر وزنا لا نحو قتل وقذف وأطلق بعضهم والحاصل أن الفسق الحادث في الشاهد بعد الأداء إن كان مما يستتر عن الناس كزنا وشرب خمر ترد به الشهادة اتفاقاً لأنه يدل على كون ذلك الفسق فيه وأنه كان متلبساً به وقت أداء الشهادة وأما القتل والقذف ونحوهما مما لا يكون كذلك فاختلف فيه فقال ابن القاسم تبطل به الشهادة كالاول وقال ابن الجشون لا تبطل واختاره غير واحد من الشيوخ ولقظ ابن الحاجب ولو حدث فسق بعد الأداء بطلت مطلقاً وقيل إلا بنحو الجراح والقتل اهـ بن وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان ورأيانا يطؤها بعد الطلاق كانت شهادتهما باطلة لأن قولهما ذلك قذف وقد حكى ح خلافاً في أحدهما نظراً لكونه قذفاً وعدمه نظراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما

مالم يثبت بعد الحكم له شرب خمر أو بعد الأداء وقبل الحكم فينقض كما إذا ظهر أنه قضى بما بين

حيث أفتاه بعدم الزوم  
لنية قدم من باطن الحال  
خلاف ما يقتضيه ظاهره  
(والا) بأن لم يستفت به  
سمعه بحلف بالطلاق أو  
أقر عنده بذلك أو كان بما  
لا ينوي فيه كإرادة ميتة  
(رفع) المفق للقاضي وشهده  
وجوباً على التفصيل السابق  
من كونه محض حق الله  
واستديم تحريره أولاً أو  
محض حق آدمي (ولا إن  
شهد) شاهد لشخص  
(باستحقاق) لمعين كشوب  
(وقال أنا بعت له) أي  
للمشهد له فلا تصح  
لإسهامه على رجوع المشتري  
عليه بالثمن لو لم يشهد له على  
هذا يكون من باب الدفع  
عن نفسه فالأولى تقديمه  
وجعله من أمثله فلو قال  
الشاهد وأنا وهبته له أو  
تصدقت به عليه قبلت  
لاستفاء علة الرجوع عليه  
إن لم يشهد وعلى بعضهم  
المنع بأنه من باب الشهادة  
على فعل النفس وعليه لو  
قال وأنا وهبته له لم تقبل  
أيضاً ورجح (ولا إن  
حدث) (لشاهد) (فسق)  
بعد الأداء (وقبل  
الحكم) فلا تقبل لدلالة  
حدوثه على أنه كان  
كامناً فيه قبل الأداء  
فإن حدث بعد الحكم  
مضى ولا ينقض بخلاف

( بخلاف تهمته بجر ) بهذا الاداء قبل الحكم فلا ظهر كشهادته بطلاق امرأة ثم تزوجها أو عهد لها بحق على آخر ثم تزوجها قبل الحكم (و) بخلاف تهمته (دفع) كشهادته بفسق رجل ثم عهد الرجل على آخر أنه قتل نفساً خطأ والشاهد بالفسق من عائلة القتال فإن ذلك لا يبطل شهادته بالفسق ( وعداوة ) ظاهره أنه عطف على جر أي وتهمة عداوة وهو غير صحيح لأنه يناقض ما قدمه من أن تهمة العداوة مبطله للشهادة في قوله ( ١٨٠ ) كقوله بعدها تهمني وتشبني بالمجانين مخاصبا فوجب عطفه على تهمة فلو قال بخلاف

عداوة وتهمته بجر ودفع كأي أصوب أي أن حدوث العداوة بعد الأداء وقبل الحكم لا يضر حيث تحقق حدوثها (ولا) أن تشهد (عالم) على (هـ) حيث قلن بينهما عداوة دينوية من تحاسد وتناقض كما قد يقع لبعض الظالمين وإلا قبلت لأن شهادة ذوى الفضل على بعضهم مقبولة وكان المستفد دفع بذلك ما يتوهم من قبولها مطلقا (ولا) شهادة الشاهد (إن أخذت) حيث (من الصالح) للضروب على أيديهم أي المحجور عليهم في صرف الاموال في وجوهها كالتزمين الآن فإن السلطان أو نائبه لم يعمل لهم صرف الاموال التي يبيعونها من المزارعين في مصارفها الشرعية وإنما هم مجرد جباة يجبون لبيت مال المسلمين لمصلحة المزارعين من الخراج ولكنهم يظلمون الناس ظلماً كثيراً كما هو معهود لما بأيديهم

بالطلاق لم يكن الرمي به زنا فانظره (قوله بخلاف الخ) لما ذكر أن جر للنفقة ودفع المصرة يقدح في الشهادة ذكر أن ظهور التهمة على ما ذكر بعد الأداء وقبل الحكم لا يقدح فيها لحقة التهمة في ذلك (قوله كشهادته بطلاق امرأة ثم تزوجها) أي والحال أنه لم يثبت أنه خطبها قبل زواج الشهود عليه بطلاقها وإلاردت (قوله أو عهد لها بحق الخ) أي فذلك الشاهد يثبت على أنه شهد لها لأجل أن تزوجها وقد ظهرت تلك التهمة بعد الأداء وقبل الحكم (قوله كشهادته بفسق رجل) أي شهد ذلك الرجل بدين مثلاً وقوله ثم شهد الرجل أي قبل الحكم بفسقه في الشهادة الأولى وذلك كما لو شهد زيد بفسق عمرو والشاهد بدين ثم إن عمراً عهد قبل الحكم بفسقه على بكر أنه قتل خالد خطأ وزيد الشاهد بفسق عمرو من عاقلة بكر فشهادة زيد بفسق عمرو صحيحة ولا يضر تهمة زيد في شهادته بأنه قصد دفع الضرر عن نفسه لكونه من عاقلة بكر والحاصل أن زيدا يثبت على أنه إنما شهد بفسق عمرو لأجل دفع الضرر عن نفسه وقد ظهرت تلك التهمة بعد الأداء وقبل الحكم (قوله بخلاف عداوة) أي حدوثها بعد الأداء (قوله حيث تحقق حدوثها) أي وأما لو احتمل تقدمها على الأداء فأنها تضر كما مر في قوله كقوله أتهمني وتشبني بالمجانين مخاصبا فامر عداوة محقق سبقتها على أداء الشهادة أو محتمل وما هنا حادثة تحقيقا (قوله ولا عالم على مثله) أي لا تقبل شهادة عالم على مثله وهذا ذكره ابن رشد وعزاه لابن الماجشون وحمله ابن عرفة على من ثبت التحاسد أو العداوة بينهم أو ظن ذلك كما قرره به الشارح تبعاً لمعنى وبحث فيه الشيخ ميارة بأن من ثبت بينهم ذلك تبطل شهادتهم مطلقاً حتى في غيرهم فلا خصوصية لهم بذلك حتى ينص عليهم وأجاب شارحنا عن بحث ميارة بقوله وكان المصنف نص على ذلك دفعا لما يتوهم من قبول شهادتهم مطلقاً فأفاد أنهم كغيرهم (قوله كالتزمين) أي وكالعامل الذي يرسله للترزم لجباية الخراج والأموال من التزامه ويعمل له في نظير ذلك ما كله ومشربه وشيئا من المال فلا يجوز الأكل مع ذلك العامل وترد الشهادة بالأكل مع ذلك العامل وبأخذ شيء منه إذا دفعه له مما يجبه من الخراج لأنه متعذر لأن صاحب الالتزام إنما أذن له في أكله فقط وهذا إذا لم يعمل له قدراً معلوماً لأكله كل يوم وإلا جاز الأكل معه ولكن ترد به الشهادة لاختلاله بالمروءة كما قال الشارح كذا قرر شيخنا (قوله والعمال الذين جعل لهم الخ) وذلك كالباشوات والأمراء الذين يولون من طرف السلطان على الحكم بين الناس في البلاد وصرف الاموال في جهاتها وقسم ابن رشد ما يرد الامراء الذين جعل لهم صرف الأموال في وجوهها من الاموال إلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون حلالا لكن لا يبدلون في قسمه فهذا الأكثر على جواز قبوله منهم وقيل يكره الثاني أن يكون مختلطاً فهذا الأكثر على كراهته وقيل يجوز قبوله الثالث أن يكون كله حراماً وهذا قيل يحرم أخذه منهم وقيل يكره وقيل يجوز قال ابن رشد وإن كان الغالب عليه الحرام فله حكم الحرام وإن كان الغالب عليه الحلال فله حكم الحلال وفيه كراهة ضيقة اهـ ابن

(قوله)

من الاموال إنما هي أموال الناس فالأخذ منهم

مبطل للشهادة (أو أكل عندم) أكل متكرراً لأنه مما يذري به ويحط قدره ويسقط مروءته وكذا يقيد الأخذ بالتكرار وعمل التقيد إذا لم يعلم أن المال للأخوذ أو للأكول منه منصوب وإلا كان مستقلاً ولو لم يتكرر (بخلاف الظن) والعمال الذين جعل لهم صرف الاموال في وجوهها للشرعية فلا يضر الأخذ منهم والأكل عندم



(ولا) تصح الشهادة (إن تعصب) أي اتهم على التعصب كبضه لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا (كالرشوة) أي أخذ مال لا بطلان  
حق أو تنفيذ باطل وهي مثلكه الرأى مأخوذة من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى نيل الماء لأنها يتوصل بها إلى مطويع (وهو)  
خصم) أي تلقين الخصم حجة يستعين بها على خصمه بغير حق وإما لاثبات الحق فلا (١٨١) يكون قاذحاً بل يكون واجباً

والرأى أن من شأنه أخذ  
الرشوة أو التلقين لا ينجس  
شهادته ولو تغير مأخوذ  
منه أو لم يلقن هذا الشهادة  
له الآن وأما القاضي فقال  
إن فرحون لا بأس بظنيته  
أحد خصمين حجة شرعية  
محز عنها (تولب نيروز)  
أي أن القاب في يوم  
النيروز وهو أول يوم من  
السنة القبطية مانع من  
قبول الشهادة وهو من  
فصل الجاهلية والتصارى  
ويقع في بعض البلاد من  
رعاع الناس (ومطل) من  
مدين غنى أي تأخيره  
دفع ما عليه عند الطلب  
بلا عذر شرعى وفي  
الحديث مطل القى ظلي  
وترك الطلب استجاء له  
خوف أذية في حكم الطلب  
أي أن المطلب من مواع  
الشهادة (وحلف بطلاي)  
وعتق) أي إن من حلفه  
الحلف بذلك لم ينجس  
شهادته لأنه من بين  
الفساق كما في الحديث  
(و) تبطل الشهادة (بجىء)  
مجلس القاضى ثلاثاً

(قوله ولا إن تعصب) في المفيد أن العصبية أن يفيض شخصاً لكونه من بني فلان أو من قبيلة  
كذا أي أن يفيض الشاهد للشهود عليه لكونه من بني فلان النع قال ابن مرزوق والأولى أن يمثل لذلك  
بشهادة الأخ لأخيه بجرح شاهد شهد عليه بحق أو قذف أو تبديل شاهد شهده ومن ذلك ما تقدم من  
شهود بعض العائلة بفسق شهود القتل فإن العصبية فيه ظاهرة وكذا شهادة المدعى على عدوه اه بن  
(قوله كالرشوة) أي كما لا تقبل شهادة الشاهد إن أخذ الرشوة أو لقن خصماً (قوله لا بطلان حق أو تنفيذ  
باطل) لا مفهوم له بل أخذ الرشوة حرام وجرحه مطلقاً ولو كان لتحقيق حق أو إبطال باطل وإنما  
التفصيل في دفعها لهم فإن كان الدفع لأجل تحقيق حق أو إبطال باطل جاز وإن كان لتحقيق باطل  
أو إبطال حق حرم اه بن (قوله وتلقين خصم) قال الشيخ المناوى من هذا ما يفعله المفتون اليوم لأن  
الانتفاء إنما كان في الصدر الأول لأحد أمرين إذا توقف القاضي في الحكم أو سجل الحكم إلا أنه خشي  
أن حكمه لم يصادف محله فيأتون بالحكم مكتوباً من المفتى وأما الآن فلا ترى الناس يصرعون في الخصام  
إلا بعد الاستفتاء لينظر هل الحق له أو عليه فيتجمل على إبطاله وترى المفتى الواحد يكتب لكل واحد  
من الخصمين تقيض ما كتب للآخر في نازلة واحدة نسأل الله العفو اه بن (قوله بغير حق) أي وأما  
تلقين الخصم حجة ثبت بها حقه فلا يكون قاذحاً في شهادته (قوله أي أن للطل) أي الذى هو  
تأخير الدفع عند استحقاق الحق وقدرته عليه مع الطلب حقيقة أو حكماً وقوله من مواع الشهادة أي  
إذا تكرر حصوله من الشخص كما يفيد كلام ابن رشد (قوله وعتق) الوار بمعنى أو (قوله أي أن من  
من شأنه الحلف بذلك النع) أشار بذلك إلى أن محل كونه الحلف بما ذكر قاذحاً في الشهادة إذا تكرر  
ذلك منه (قوله لأنه من بين الفساق) أي والفساق لا تقبل شهادته (قوله كما في الحديث)  
وهو الطلاق والعتاق من أيمان الفساق وهذا الخبر ذكره ابن حبيب في الواضحة ولا يعرف في  
كتب الحديث المشهورة (قوله وبجىء مجلس القاضى ثلاثاً) ابن فرحون لأنه يتجوز بذلك على  
الناس ويعلمهم ما كلفه وينبئ القاضى منه من ذلك المجبىء (قوله أي ثلاثة أيام متوالية) هذا ما يفيد  
(قوله وأولى ثلاث مرات في يوم) هذا ما حمل عليه تب كلام المصنف لكن قصره عليه يوم  
أن بجىء مجلسه ثلاثة أيام متوالية غير قاذح مع أنه قاذح كما يفيد ح (قوله بلا عذر) أي وأما  
إتيانه لمجلسه ثلاث مرات في يوم لمع أو حاجة فلا يكون قاذحاً (قوله لأرض حرب) أي أو  
لببلاد المهج من السودان الذين تعطل فيهم الشرائع الإسلامية واحترز بالتجارة من دخول أرضهم  
لفداء مسلم عندهم أو أدخلته الريح غلبة فلا يقدح ذلك في الشهادة (قوله أي مكث شرب الخمر)  
وهل الكثرة تعتبر بالدرف أو تضر بما نضر به إدامة الشطرنج وهو مرتان في السنة تردد في ذلك  
بعضهم وتعليه يفيد أن غير الولد مثله كذا في عقب وفي الكافي لابن عبد البر من جلس مجلساً واحداً مع  
أهل الخمر في مجالسهم طائفاً غير مضطر سقطت شهادته وإن لم يجربها اه وهذا يقتضى أن  
صفة شرب في المصنف للنسب لا للكثرة تأمل (قوله وبوطء من لا توطأ) محل رد شهادته

ثلاثة أيام متوالية لغير حاجة وأولى ثلاث مرات في يوم بلا عذر وظاهر هذا أنه إذا غلغل الأيام الثلاثة ولو يوماً لم تسقط الشهادة  
(وتجارة لأرض حرب) لأنه لا يأمن الوقوع في الزنا وقبول ما لا يعمل وذلك مما يسقط المروءة ويوجب عدم المبالاة بالله يانته (وسكن)  
دار (مخصوبة) وكذلك اكل انتفاع بما علم غصبه (أو) سكن والد (مع ولد) له (شريب) أي مكث شرب الخمر لأن سكوتة على ذلك يمنع  
قدرته على منعه أو إزالته دليل عدم مروءته (و) تبطل (يوطء من لا توطأ) لما نحرى كعبى وإحرام أو هادى كعبى مطبقة

ووجوب الصلاة عليه إذا علم حرمة ذلك وإلا فلا ه عقبه (قوله وبالتفاته في الصلاة) أي حيث  
 أكثر منه ذلك لغير حاجة وعلم أن ذلك منهي عنه وإلا فلا (قوله ولو قفلا) كذا في نقل ابن يونس وغيره  
 عن ابن كنانة واستحسنه ابن عرفة في النقل إذا علمت أمانته في القرض اه بن (قوله بأنه لم يكثر  
 بها) أي يستخف بقدرها وذلك محل بالمروءة (قوله وباقتراضه حجارة مثلاً) أي أو خشباً أو بوصاً  
 أو غير ذلك وقوله من المسجد مثلاً أو من حبس غير مسجد والمراد باقتراض الحجارة تسلفها ورد  
 مثلاً وسواء كان المسجد عامراً أو خراباً بنى بتلك الاقتاض التي اقترضها حبساً كمسجد أو غير حبس  
 كدار (قوله أي التساهل فيما ذكر) أي التساهل في فعل الوضوء والفعل والتساهل في إخراج الزكاة  
 بأن يؤخر إخراجها عن وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض وهذا فيما لا يأخذها  
 ساع بأن تكون لاساعى لها كالنقد وكالحرف في زماننا بمصر أولها ساع ولم يخرج كما في الماشية  
 (تنبيه) إلا غلف الذي لا عذر له في الحتان لا تجوز شهادته لإخلال ذلك بالمروءة (قوله والحج)  
 أي فإذا كان كثير المسال قويا على الحج ولم يحج وطال زمان تركه له كان ذلك جرعة في شهادته كما  
 قال سحنون في العتية قال ابن رشد عقبه في البيان وهذا بين لأن الحج من دعائم الإسلام الخمس  
 وإنما اشترطوا طول زمان الترك مع القدرة لاختلاف أهل العلم في وجوبه هل على الفور أو  
 التراخي فلا يكون تأخير كيرة إلا إذا أخره تأخيراً كثيراً يخلب على الظن ضعف قواه به (قوله واستحلاف  
 أيه) أي ولو كانت اليمين متقلبة على التعمد وهذا محمول على ما بعد الوقوع وإلا فهو لا يمكن  
 ابتداء من تخليفه على المشهور إلا إذا تعلق بها حق الغير كالزوج فيحلف الأب إذا ادعى في السنة  
 عارية شيء من جهاز بنته كامر (قوله من تجريح) أي فسق وارثك ما يخل بالمروءة وقوله  
 أو غير ذلك أي كجر النعمة ودفع المضرة والصية (قوله بعداوة) أي دنيوية بين الشاهد وللشهود  
 عليه وقوله وقرابة أي بين الشاهد وللشهود له ولوزاد الصنف وشبهها كان أحسن وزاده ابن شاس  
 وغيره والمراد بشبهها ما عدا الفسق إذ هو المختلف فيه فقط ونص ابن عرفة بسمع الجرح في متوسط  
 العدالة مطلقاً وفي البرز المعروف بالصالح والفضل تجريح البداوة أو القرابة أو الجرح وشبهه  
 ذلك وفي قبولها بالأسفاه أي الفسق قولاً سحنون واصبغ في العتية والواضحة وعلى قبول  
 تجريحه قفى حال من يقبل منه تجريحه أربعة أقوال سحنون لا يقبل إلا من مبرز في العدالة وظاهره  
 كان التجريح بالفسق أو بغيره وقال ابن الماجشون يجرحه من هو مثله بالفسق لا من هو دونه أي  
 وأما تجريحه بغير الفسق فيقبل حق من هو دونه وقال ابن عبد الحكم لا يقبل التجريح في بين العدالة  
 إلا من معروف بالعدالة أو أعدل منه وأما ما يحتاج في اثبات عدالته للكشف عنه فلا يقبل تجريحه  
 لأهل العدالة اليقينة وظاهره كان التجريح بالفسق أو بغيره وقال مطرف يجرح المبرز من هو مثله  
 ودونه كان التجريح بالفسق أو بغيره وهذا أحسن عند الأخمي لأن الجرح بما يكتم اه إذا علمت  
 هذا علمت أن قول الصنف وجرح في المبرز بعداوة أو قرابة إشارة لقول أصبغ وإن الأولى أن  
 يؤخر قوله وإن بدونه بعد قوله كثيراً فيقول كغيرهما وإن بدونه على المختار وتعلم أن الذي اختاره  
 الأخمي قول مطرف لا قول سحنون خلافاً للشارح والحاصل أن مطرفاً يقول المبرز يجرحه  
 من هو مثله أو دونه ولو بالفسق واختاره الأخمي وأما سحنون فهو وإن قال المبرز يجرحه  
 بالفسق لكن يقول لا يجرحه إلا مبرز في العدالة مثله قال ابن رعد وعمل الخلاف المذكور  
 إذا نصوا على الجرحه وأما لو قالوا هو غير عدل ولا جائز الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من  
 المبرزين في العدالة العارفين بوجوه التعديل والتجريح اتفاقاً انظر بن (قوله وإن ثبت القدرح النخ)

(وبالتفاته في الصلاة) ولو  
 تسلاً لأنه يؤذن بأنه لم  
 يكثر بها أو أولى تأخيرها  
 من وقتها الاختيارى بلا  
 عذر شرعى (وباقتراضه  
 حجارة) مثلاً (من)  
 حجارة (المسجد) مثلاً  
 ليني بها أو يرم بها داره  
 مثلاً مع علمه بحرمة ذلك  
 (وعدم إحكام) أي اتقان  
 (الوضوء والفعل والزكاة  
 لمن لزمته) أي التساهل  
 فيها ذكر ولا مفهوم لما ذكر  
 بل التساهل في غيرها  
 كالتييم والصيام والحج  
 كذلك (ويصح زرد  
 وطينور) وزمار ونحوها  
 من جميع آلات للالامى  
 مسقط للشهادة (واستحلاف  
 أيه) أو أنه في دين عليها  
 انكراه وحلفها بالفصل  
 (و) إذا شهد الشاهد عند  
 القاضي وأعذر للشود  
 عليه في ذلك الشاهد (قدح)  
 أي قبل القدرح (في) الشاهد  
 (المتوسط) في العدالة  
 وأخرى من دونه (بكل)  
 أي بكل قاذح بن تجريح  
 أو قرابة أو عداوة أو غير  
 ذلك (و) قدح (في) الشاهد  
 (المبرز) في العدالة (بعداوة  
 وقرابة) فقط والواو  
 بمعنى أو (وإن)  
 ثبت القدرح (بدونه)  
 أي بشاهد دون المبرز  
 في العدالة إذ لا يشترط

فيمن قدح في البرز أن يكون مبرزاً مثله وأما القدح بغير القرابة والعداوة فلا يسمع قدحه إذا أراد أن يشته بالبينة وقال الشيخ هو كالتوسط بقدح فيه بكل قاذح واليه أشار بقوله (كثيرهما) أي كما قدح في البرز بغيرهما (على المختار) من الخلاف وهو قول سحنون ورجح لأن الجرح مما يكتمه الانسان في نفسه فلا يكاد يطلع عليه الا بعض الافراد فمن علم شيئاً كان شهادة عنده يؤديها كسائر الشهادات (وزوال العداوة والفسق به) من شاهد ردت شهادته بأحدهما (١٨٣) وأراد الشهادة ثانياً بحق غير الأول

بصرف (بما) أي بمرئيين (يغلب على الظن) زوالهما بها ففي العداوة يرجوعهما لما كانا عليه من المحبة فليس فيه تهمة الحرص على إزالة قص فيأرد فيه من العداوة وفي الفسق بالتوبة المستمرة واتصافه بصفة أهل الخير والصلاح على ما تقتضيه غلبة الظن (بلاحد) بمن مخصوص كقصة أشير أو سنة كقيل بكل (ومن) أي والشخص الذي (امتعت) الشهادة (له) لتعوي قرابة مؤكدة كالأب (لم يترك) ممنوع الشهادة (شاهدته) أي شاهد من منعت الشهادة يعني أن من منعت شهادتك له كما يكلم عجزك أن تترك من شهد له بحق لأنك تجرحه بذلك ضمناً (و) لم (يجرح شاهداً عليه) بحق لأنه يدفع عنه بذلك ضرراً لقوله ويجرح عطف على يترك (ومن) أي والشخص الذي (امتعت) شهادتك (عليه) لعداوة بينكما (فالعكس) أي لا يجوز لك تجريح من شهد ولا

أي هذا إذا حصل القدح فيه من مثله أو ممن هو أعلى منه بل وإن حصل القدح فيه من دونه لبقاء معنى من أي وإن كان القاذح في البرز دون ذلك البرز في العداوة (قوله فيمن قدح بذلك) أي بالعداوة أو القرابة (قوله بغير القرابة والعداوة) أي بأن قدح فيه بالفسق وأراد أن يشته وقوله فلا يسمع قدحه أي كما قل أصبح في الواضحة البرز لا يجرح بالفسق (قوله وزوال العداوة الخ) حاصله أن الشاهد إذا شهد بشيء ثم ردت شهادته لعداوة أو فسق ثم زالتا منه وشهد بحق آخر قائماً تقبل شهادته إذا علم زوالها منه ويعلم ذلك بالقرائن التي يغلب على الظن زوالها بها (قوله بحق غير الأول) أي وأما لو أراد الشهادة بالأول فلا تقبل منه بحال لأنها قد ردت أولاً لما منع فلا تقبل بعد زوال المانع فيما ردت فيه لقوله فيما مر ولا إن حرص على إزالة قص (قوله فليس فيه تهمة الخ) أي فليس في رجوعهما حالهما تهمة الخ ولو قال فليس في الشهادة بعد رجوعهما حالهما تهمة الحرص الخ كان أولى وإن لم يكن في الشهادة المذكورة تهمة الحرص على إزالة القص لان الحرص على إزالة القص إنما يكون بأداء الشهادة بعد زوال المانع فيما ردت فيه قبل ذلك لأجله وأما أدائها بعد زوال المانع في غير مارد فيه فليس فيه التهمة المذكورة (قوله لم يترك ممنوع الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير الفعل عائد على من (قوله تجرحه بذلك) أن بتزكيتك لشاهده (قوله أي لا يجوز لك تجريح من شهد له) هذا التفسير بناء على أن المراد بالعكس العكس في التصوير (قوله أي يترك الخ) أي يجوز أن يترك شاهده ويجوز أن يجرح شاهداً عليه (قوله ثم استثنى الخ) أشار بهذا إلى أن قول للصف إلا الصبيان مستثنى من معنى الكلام السابق فكأنه قيل لا بد في الشهادة من وجود الشروط وانتفاء للوائح إلا شهادة الصبيان فإنه لا يشترط فيها جميع ذلك ويحتمل أنه مستثنى من مفهوم ما تقدم أي فإن انتفت الشروط من البلوغ ونحوه لم تصح الشهادة إلا الصبيان وعلى كلا الوجهين فلا استثناء متصل أما على الثاني فظاهر وأما على الأول فلأن للوضع يؤخذ عاماً أي مطلق شهادة ويحتمل أن يكون مستثنى من المنطوق أي منطوق قوله العدل حر مسلم بالغ بلا فسق وجرح الخ وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً ثم إنه على التقاطع فالنصب متممين على لغة الحجازيين وأما على الاتصال فالمستثنى منه غير مذكور فإن قدر مرفوعاً جاز رفع المستثنى اتباعاً وجاز نصبه على الاستثناء أي لا تجوز شهادة فاقد الشروط إلا الصبيان وإن قدر مجروراً جاز جر المستثنى اتباعاً ونصبه على الاستثناء (قوله في شيء خاص) أي وهو القتل والجرح (قوله لانساء في كمرس) سقوط شهادتهن في كمرس ظاهر الجلاب أنه المذهب كما في ابن عرفة وصححه ابن الحاجب وجعله في التوضيح هو المشهور وقال فيه والفرق للشيهور أن شهادة الصبيان على خلاف الأصل فلا يجوز القياس عليها ابن (قوله وأشار الخ) في هذا الدخول إشارة إلى أن قول للصف في جرح أو قتل متعلق بالأمرين

تزكية من شهد عليه لما فيه من جلاب الضرر لعدوك في الحالتين ويحتمل أن يراد بالعكس عكس الحكم السابق أي يترك شاهد ويجرح شاهداً عليه ثم استثنى مما أفاده كلامه السابق من أنه لا تقبل شادة من استثنى عنه شرط الشهادة أوقام به ما نها قوله (إلا الصبيان) فتقبل شهادتهن في شيء خاص بشروط (لانساء) بالنصب عطف على الصبيان (في كمرس) أي في اجتماعهن في عرس ونحوه كالحام والوليمة والمآتم يفتح اليم والتاء الفوقية بينهما همزة ساكنة الحزن وأشار إلى ما قبل فيه الشهادة من الصبيان دون النساء بقوله (في جرح

أَوْ تَحِلُّ ) بلا قسامة في شهادتهم إذ لا قصاص عليهم وإنما عليهم الدية في العمد والخطأ وأصل القسامة في القصاص فإذا انتفت في عمدهم اعتُمت في خطئهم والجرح بفتح (١٨٤) الجيم بدليل قرنه بالقتل وإنما نص على النساء لدفع توهم إلحاقهن بالصبيان والفرق

أن اجتماعهن غير مشروع بخلاف الصبيان فإنه مطلوب لتدريسهم على تعلم الرمي والصراع ونحوها مما يؤصلهم على حمل السلاح والسكر والفرق ولم يقبل منهم حينئذ والقالب عدم حضور الكبار معهم لأدنى عدم القبول إلى هدر دماهم وأشار بحروط قبول شهادتهم بقوله (والشاهد) منهم (حر) وتضمن ذلك لغتراط إسلامه فلا تقل من رقيق أو كافر (عز) لأن غيره لا يضبط ما يقول وأن يكون ابن عشرين وهذا لا يفهم من كلامه لأن شأن من دونها لا يثبت على كلام (ذكر) لأنني ولو تعددت (تعدد) إثنان فأكثر (ليس بعدو) للشهود عليه (ولا قهرج) للشهود له ولو بدت القرابة كابن العم (ولا خلاف بينهم) فإن اختلفوا بأن قال بعضهم بقتله فلا وقال غيره بل فلا فلا تقبل (و) لا (فرقة) فإن تفرقوا لم تجبل لأن التفرق مظنة

الصبيان والنساء الأول على جهة الإنابة أي إلا الصبيان فتجوز شهادتهم في قتل أو جرح فقط فلا تصح شهادتهم في الأموال والثاني على جهة النفي أي لاشهادة النساء في حال اجتماعهن في كعرس فلا تجوز في قتل أو جرح ومقتضاه أنه تصح شهادة النساء في حال اجتماعهن في مال ولو كان اجتماعهن في كعرس والصرح به أنه لا تقبل شهادتهن في شيء في حال اجتماعهن لأن اجتماعهن غير مشروع (قوله أو قتل) ابن عرفة الباجي إذا جاز ناشهادة الصبيان في القتل فقال غير واحد من أصحاب مالك لا تقبل فيه حتى يشهد العدول على رؤية البدن مقتولا فلو شهدوا أن ابن فلان قتل ابن فلان ورماه في البحر لم تقبل الشهادة (قوله وأصل القسامة في القصاص الخ) فيه أنه سيأتي للمصنف أنه يغفلها في الخطأ من يرث، والحاصل أن ما ذكره من عدم القسامة مع شهادة الصبيان وأن اللازم إنما هو الدية في العمد والخطأ مسلم وأما التعليل بقوله إذ لا قصاص عليهم والقسامة إنما تكون في القصاص فبها نظر (قوله لدفع توهم الخ) الأولى ردأ على من قال بإلحاقهن بالصبيان (قوله غير مشروع) أي وحينئذ فهو قاذح في عداوتهن واغتر في لا يظهر للرجال كالولادة للضرورة (قوله فلو لم تقبل منهم) أي بعضهم على بعض (قوله حينئذ) أي حين اجتماعهم (قوله لأدنى عدم القبول إلى هدر دماهم) أي فلذا أجازها مالك وجماعة من الصحابة منهم على معاوية (قوله والشاهد حر الخ) ذكر المصنف هذه الأوصاف وهي الحرية والإسلام والتمييز والذكورة للشاهد يدل على أنها لا تشترط في الشهود بقتله أو جرحه ولا في الشهود عليه منهم وإلا لم يكن لتخصيص الشاهد بذلك فائدة، ثم يؤخذ من كلام الشارح فيما يأتي اعتبار الحرية في الشهود بقتله أو جرحه وإلا كان مالا وشهادة الصبيان غير مقبولة في المال (قوله وتضمن ذلك) أي اشتراط حرية الصبي اشتراط إسلامه وذلك لأن عدم قبول شهادة العبد إنما هو لرقه الذي هو أثر الكفر والكافر المتمحض الكفر أولى في عدم القبول (قوله وأن يكون ابن عشرين) أي فأكثر لا ما قل عنها إلا ما قاربها كأمي للدونة (قوله لأنني) أي فلا تجوز شهادتها ولو تعددت وإن كثرت ولو كان معهم ذكر وهذا يفيد أن لفظ صبيان يستعمل في الإناث أيضاً (قوله ليس بعدو للشهود عليه) أي سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر أن مطلق العداوة هنا مضرة سواء كانت دنيوية أو دينية لشدة تأثيرها عند الصبيان وضمف شهادتهم بكونها خلاف الأصل (قوله ولا خلاف بينهم) خلاف اسم مصدر أطلقه وأراد به الصدر وهو الاختلاف ولو عبر به لكان أحسن لأنه يتوهم من لفظه أنه لا بد من اجتماعهم على الشهادة مع أنه يكفي اثنان منهم إلا أن يقال الراد ولا خلاف بين الشاهدين منهم (قوله وفرقة) بالنصب على محل اسم لا بعد دخول الناصخ ولا يصح بناؤه على الفتح لأن حرف العطف غير المقترب لا يمنع من تركيه مع لا (قوله إلا أن يشهد عليهم) أي إلا أن يشهد عدول على ما نطقوا به قبل الفرقة (قوله فإن شهد عدول) أي على ما نطقوا به قبل تفرقهم أي ثم تفرقوا قبلت (قوله وسواء كان البالغ ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً الخ) قد حكى ح الخلاف فيما إذا كان بينهم كبير غير عدل عن لا تقبل شهادته كالكافر والفاسق والعبد هل يضر حضوره في شهادتهم أولا الأول قول الأخوين وأصغ والثاني عزاه ابن يونس وأبو الحسن

لأن

التعليم (إلا أن يشهد عليهم قبلها) أي الفرقة فإن

شهد عدول قبل تفرقهم على ما نطقوا به قبلت (ولم يحضر) بينهم (كبير) أي بالغ وقت القتل أو الجرح فإن حضر وقته لم يضر بحيث يمكن تعليمهم لم تجبل وسواء كان البالغ ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً واحداً أو متعدداً نعم

إن حصر عدلان، وقت القتل أو الجرح فالعبرة بشهادتهما (أو) لم يشهد عليه (أي على الكبير الصغير (أولاً) أي الكبير على الصغير فلا بد من شهادة بعضهم لبعض على بعض وبقي من الشروط أن لا يكون الشاهد (١٨٥) منهم مشهوراً بالكذب وعلم من

قوله في جرح أو قتل عدم شهادتهم في المال وظاهره ولو كان المال عبد أمهم جرح أو قتل فلا تقبل (ولا يحدح) في شهادتهم بالشروط المذكورة (رجوعهم) عنها قبل الحكم أو بعده (ولا تجرحهم) من غيرهم أو من بعضهم لبعض إلا بالكذب في جرحه ولا فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها ثم عرج يشكم على مراتبها وهي أربعة إما أربعة عدول أو عدلان أو عدل وامرئان أو امرأان وبدأ بالاولى فقال (ولا زنا والفساوط) أي الشهادة على فعلهما (أربعة) من البهائم وأنها على الاقرار بهما فيكفي عدلان ولمسا كانته الفضيحة فهما أشنع من سائر المعاصي شدد الشارع فيهما طلباً لاستريشهودن عند الحاكم (بوقت) أي يجتمعون لهما في وقت واحد وان فرقوا بهد كما يأتي (ورقوا بالتحدا) واتحاد الرؤية بأن يروا جميعاً في وقت واحد فلا بد من اتحاد وقت للأداء واتحاد وقت التحمل ومن اتحاد

لابن المواز والخلاف مبنى على الخلاف في علة بطلان شهادتهم بحضور الكبير بينهم فان عدلان بطلان شهادتهم بخوف تعليمهم ضر حضوره وان علة بارتفع الضرورة لشهادتهم فلا يضر حضوره لان الضرورة لم ترتفع بحضور غير العدل فان كان الكبير الذي حضر بينهم عدلان قال لا أدري من رماه ثبتت شهادة الصبيان وإلا لم تقبل شهادتهم اتفاقاً إذا كانت بجرح سواء قاتلوا العلة في بطلان شهادتهم بحضور الكبير خوف تعليمهم أو قلنا دفع الضرورة لشهادتهم لأن العدل الواحد يكفي في الجرح مع يمين المدعى وان كانت الشهادة بقتل فلا تبطل شهادة الصبيان بناء على التعليل الثاني لأن الضرورة لم ترتفع إذ لا يكفي العدل الواحد في القتل أما على أن العلة خوف تعليمهم فالبطلان (قوله) ان حضر عدلان أي كبيران عدلان (قوله) أو لم يشهد عليه (أولاً) أي وأما لو شهد الصبيان بأن هذا الكبير هو القاتل للصغير أو أن الصغير هو القاتل للكبير لم تقبل شهادتهم (قوله) وبقي من الشروط (الخ) أي وبقي أيضاً منها أن يكون الشاهد من جملة الصبيان المجتمعين لا صبي مر عليهم كما في المبح (قوله) رجوعهم أي الصبيان وأما لو تأخر الحكم لبلوغهم ثم رجعوا بعده لقبل رجوعهم (قوله) ولا تجرحهم أي لعدم تكليفهم الذي هو رأس أو صاف العدالة (قوله) وهي أربعة) بقيت خامسة وهي ذكر فقط أو أنق فقط في مسألة اثبات الخلطة المثبتة لليمين (قوله) فيكفي عدلان) فيه أنه لا يحتاج إلى الشهادة على الاقرار على ما مضى عليه المصنف من أن القرب بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة كما قال ابن القاسم وحينئذ فالقرب بالزنا أو اللواط ان استمر على اقراره وحده ولا يحتاج لينة على اقراره وان رجع عن اقراره لم يعد ولا عبرة بالينة الشاهدة باقراره الا أن يقال كلام الشارع مبنى على قول من يقول إن القرب بالزنا لا يقبل رجوعه على أنه اذا استمر على اقراره وأعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حمله الا إذا شهد على اقراره عند الحاكم عدلان كما مر (قوله) أشنع من سائر المعاصي أي وان كان القتل أشد منها (قوله) شدد الشارع فيها) فجعل كلامهما لا يثبت إلا بشهادة أربعة وقيل إنه لما كان كل منهما لا يتصور إلا بين اثنين اشترط أربعة ليكون على كل واحد اثنان وقيل لما كان الشهود مأمورين بالستر ولم يفعلوا غلظ عليهم في ذلك ستراً من الله على عباده (قوله) بوقت متعلق بمحذوف صفة لأربعة أي يشهدون بوقت بمعنى أنهم يجتمعون لأداء الشهادة في وقت (قوله) ورؤيا) عطف على وقت والباء في الأول بمعنى في حقيقة وفي الثاني بالعطف بمعنى في مجازاً وقوله اتحاد صفة لوقت ورؤيا أي يذهبون لأداء الشهادة في وقت واحد بأن يذهبوا جميعاً لأدائها وان فروا بعد ذلك عند الأداء يشهدون برؤيا أي ويتحملون الشهادة برؤيا واحدة بأن يروا دفعة أو متتابعاً مع الاتصال كما في بن (قوله) بأن يروا جميعاً في وقت واحد) هذا صادق بما إذا رآوا الله كرفي الفرج دفعة واحدة بأن اجتمع الاربعون ونظر وادفعة وصادق بما إذا رآوا متعاقبين مع الاتصال بأن نظروا من كوة مثلاً واحداً بعد واحد في لحظة متصلة وكلام المواق يقتضي كفاية كل من الامرين (قوله) فلا بد من اتحاد وقت الاداء أي من اتحاد وقت الاجتماع للأداء (قوله) ومن اتحاد الرؤيا الخ) الاولى أن يقول ولا بد من اتفاقهم على كيفية الزنا من كونه من اضطجاع أو قيام الخ لان ما ذكر ليس كيفية للرؤيا ولا من اتحاد الرؤيا خلافاً لما ذكره الشارع فتأمل (قوله) وفرقوا أي عند الاداء بعد اتیانهم محل الحاكم جميعاً

٢٢٠ - دسوقي - مع - الرؤيا لاتحاد كفيتهما من اضطجاع أو قيام أو هوفوقها أو تحتها واتحاد مكانها ككونهما في ركني البيت الشرقي أو الغربي أو وسطه ونحو ذلك ولا بد من ذكر ذلك كله لاحكام بعد تفريقهم كما قال (وفرقوا) وجوباً في الزنا (نقط) دون غيره ليسأل كل واحد على حدته كيف رأى وفي أي وقت رأى وفي أي مكان رأى فان اختلفوا أو بعضهم بطلت وحدوا

(و) يشهدون (أنه أدخل فرجه (١٨٦) في فرجها) أى رأوا ذلك ويزيدون وجوبا وقيل ندبا كالمرود في المسكحة زيادة

في التشديد وطلبا للحصول  
الستر (و) جاز (لكل)  
منهم وقت التحمل (النظر  
للهورق) قصد أعلم كيف  
يؤدى الشهادة وعمل  
الجواز إذا كانوا أربعة  
عدولا وإلا لا يجوز لعدم  
قبول الشهادة من غيرهم  
وإنما يجوز وارؤية العورة  
هنا ومنعوها النساء عند  
اختلاف الزوجين في  
عيوب الفرج وجعلوا  
للرأة صدقة ولا ينظرها  
النساء لأنهم لما شددوا على  
عهد الزنا ما لم يشددوا  
على غيرهم أباحوا لهم ذلك  
لتم لهم الشهادة (و ندب)  
لحاكم (سؤالهم) عماليس  
شرط في الشهادة فهو هل  
كانا راقدين أولا وهل  
كانا في الجانب الشرقي أو  
الغربي بناء على أن ذلك  
ليس شرطا فيها وهو قول  
ونحو ذلك وأما ما كان  
شرطا فيها فلا بد من سؤاله  
عنه وجوبا كالمرود في  
المسكحة على قول وكأنما  
الرؤية (كالسرة) يندب  
سؤال الشاهدين (ماهى) أى  
من أى نوع هى (وكيف  
أخذت) أى على أى حالة  
أخذت ليتوصل بذلك  
إلى قطع البداء وعدمه وذكر  
للرربة الثانية بقوله (وكما  
ليس عالى ولا آتلى)  
أى راجع (له) أى لقال (كمنق) وطلاق غير خلع ووصية بغير مال (ورجة) ادعتها على زوجها المنكر

(قوله وأنه أدخل فرجه الخ) عطف على بوقت أى يشهدون في وقت وأنه أدخل الخ كأشار له الشارح  
(قوله أى رأوا ذلك) الأولى أو أنهم رأوا ذلك أى فرجه في فرجها فلا مفهوم لما ذكره المصنف بل  
المدار على ما يدل على التيقن والتثبت (قوله ويزيدون وجوبا) أى كما قال بهرام والمواق وقوله وقيل  
ندبا أى كما قال البساطى (قوله زيادة في التشديد أى عليهم لعلهم يتركون الشهادة (قوله وطلبا للحصول  
الستر) عطف على معلول أى وإنما زيد في التشديد عليهم طلبا الخ (قوله وجاز لكل الخ) المراد  
بالجواز الإذن لأن ذلك مطلوب لأن الشهادة على الوجه المذكور تتوقف على النظر لها ونشأ من هذا  
جواب عما يقال كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر للعورة معصية وحاصل  
الجواب لا نسلم أنه معصية بل مأذون فيه لتوقف الشهادة عليه وقوله ولكل النظر للعورة  
ظاهره ولو قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء ولا يقدح فيهم الاقرار على الزنا كافى وغيره  
وكانهم اغتفروا سرعة الرفع خشية إحداث عداوة في النفس مع إثبات الحد لكن الذى فى ابن عرفة  
أهم إذا قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء فلا يجوز لهم النظر للعورة لبطان شهادتهم ببعضهم  
بسبب عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لابن رشد كما فى بن (قوله لاهم لما شددوا الخ) قد فرق ابن عرفة  
بثلاثة أوجه غير هذا الأول أن الحد حق لله وثبوت العيب حق للآدمى وحق الله أكد لقوله في  
الدونة فيمن سرق رقط عيين رجل عمداً يقطع للسرقة ويسقط القصاص الثانى أن ما لأجله  
النظرو هو الزنا عتق الوجود أو راجعه وثبوت العيب محتمل على السواء الثالث أن النظور إليه  
في الزنا إنما هو مغيب الحشفة ولا يستلزم ذلك من الاحاطة بالنظر للفرج ما يستلزمه النظر للعيب اهـ بن  
(قوله هل كانا) أى وقت الزنا (قوله بناء على أن ذلك) أى ذكر ذلك في الشهادة ليس شرطا فيها  
أى وهو قول ابن رشد كما فى قبل ابن عرفة وقيل إنه واجب وهو الذى حمل عليه أبو الحسن قول  
للدونة وينبى الخ واعلم أنه إذا سألهم عن ذلك واختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم على كلا  
القولين (قوله على أى حالة أخذت) أى في ليل أو نهار وأين ذهبوا بها (قوله كمنق الخ) مثل بثلاثة  
أمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الشهود عليه عقداً لازماً لا يحتاج لعاقدين كالتق فانه عقد  
لازم والسيد فيه كاف أو عقداً يفتر لعاقدين كالكتابة أو كان غير عقد وفيه إدخال في ملك كالرجمة  
ومثلها الاستلحاق والاسلام فإذا ادعى وله أن أباه استلحقه وإخوته مثلا ينكرون ذلك فلا بد  
من شاهدين أو ادعى أن فلانا النمراني أسلم قبل موته لأجل أن يرثه أو لأجل أن يصلى عليه  
فلا بد من شاهدين وقوله كمنق أى ادعاء البعد على سيده وهو ينكر أو ادعت المرأة أن زوجها  
طلقها وهو ينكر فلا بد من عدلين (قوله وطلاق غير خلع) إنما أخرج الخلع لعدم انخراطه  
في القسم الأول المثل له بالعتق وهو العقد اللازم الذى لا يفتر لعاقدين لأن الخلع من قبيل العقود  
التي يفتر لعاقدين كالكتابة فإذا ادعت أنه خالها بمشرة وهو ينكر ذلك من أصله فلا بد  
من شاهدين وأما قدر الخلع فعلى أصل اللابيات وكذا كون الطلاق بخلع بعد الاتفاق على الطلاق  
(قوله ووصية بغير مال) أى كالوصية على النظر في أولاده أو تزويج بناته أو قسم تركته على الورثة  
ومثل المتق وما معه العفو عن القصاص لأنه عقد لازم لا يتوقف على عاقدين بل يكفي العاقب  
(قوله ادعتها على زوجها المنكر) أى فلا بد لثبوت ما ادعته من شاهدين وأما ادعاء الزوج الرجمة  
فان كان في العدة فهو مقبول وإن ادعى بعدها أنه كان راجعاً فيها وأنكرت فلا تقبل دعواه إلا بعدلين  
يشهدان على حصول الرجمة في العدة فالصواب إطلاق قول المصنف أو رجعة أى ادعتها الزوجة

(وكتابة) ونكاح ووكالة في غير مال (عدلان) وذكر المرتبة الثالثة بقوله (وإلا) بأن كان الشهود بهمالا أو أيلاله (فعدل) وأمر بالتلف (عدلتان) (أو أحدهما) أي عدل فقط وأمر أن نقط (يمين) أي مع يمين الشهود له (كأجل) ادعاء المشتري وخالفه البائع ومثله اختلافهما في البيع أو قبض الثمن فيثبت بديلين أو عدل وأمر أن ين أو أحدهما يمين (وخيار) ادعاء المشتري ونازعه البائع لأيلولته لمال (وشفعة) ادعى المشتري إسقاط الشفع لها وخالفه الشفع وكذا إذا مضت (١٨٧) مدة ودعى الشفع الفية عند العقد

المسافر أجرتي بكذا

أولمة كذا أو نحو ذلك

وخالفه الآخر (وجرح

خطاً) ادعاء المجرورح على

منكره (أو) جرح (مائل)

عمداً كجائفة ( وأداء )

نجوم (کتابت) ادعاء العبد

على سبيله المنكر فيحلف

العبد مع شاهد ( وإيصال )

بتصرف فيه) أى فى المال

بعد موت الموصی کزن

يدعى انه جعله وصيا على

ان یفرق . من مالہ کذا علی

الفقراء أو يحج به عنه أو

یونی به دینہ وکذا فی

## حیاتہ لکھناتکون وکالہ

### واستشکل ثبوت هذین

بالعدل أو المرأتين مع اليمين

بأنه لا يخلف أحد ليس تحقق

غيره. فالقياس ان لا يثبتنا

إلا بعدلين وأجيب بأن

محل ثبوتها مع اليمين إذا

كان فريما نفع للوصفي أو

الوكيل كما إذا كانت بأجرة

او رهن کدعوی آه

وكله على قبض حكمة

ليجعلها عند رهننا في دينه

وأدعاهما الزوج ويفيد بما إذا كانت دعواه بعد العدة خلافا للشارح حيث قصر كلام المصنف على دعواها فظاهره ان دعوى الزوج مقبولة مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله وكتابة) كأن يدعى العبد أن سيده كاتبه بكذا والسيد ينكر كتابته من أصلها فلا تثبت دعوى العبد إلا بعدلين (قوله ونكاح) كأن يدعى أنه تزوج فلانة وهي تنكر فلا تثبت دعواه إلا بعدلين (قوله ووكالة في غير مال) أي كأن يدعى أنه وكيل لفلانة ليزوجها فلا بد من عدلين يشهدان له بذلك (قوله أو أحدهما يمين) أطلق المصنف وغيره في قبول الشاهد مع اليمين فظاهره سواء كان ذلك الشاهد مبرزا في العدالة أم لا وهو قول بعضهم وارتضاء بن وقيل لا بد أن يكون مبرزا (قوله كأجل) أي ضمن مبيع ادعاه المشتري وأنكره البائع وادعى أن الثمن حال غير موجد وكذا إذا انقضى أجل واختلفا في قدره فتقول المصنف كأجل أي وقع الاختلاف بين التبايعين في أصله أو في قدره (قوله اختلفهما في البيع) أي بأن ادعاه أحدهما وأنكره الثاني (قوله لا يلو له مال) أي وذلك لقلة الثمن وكثرته في البت والحيار (قوله وادعى الشفيع القبية عند العقد) أي والمشتري يدعى أنه أسقط الشفعة وأنه كان حاضرا (قوله أو نحو ذلك) أي كأن يقول آجرتني كذا وخالفه المالك وقال لمؤا جرك هذا الشيء والحاصل ان النزاع إما في أصل الاجارة أو في قدر الأجرة أو المدة (قوله أو مال) عطف على خطأ وأضيف الجرح للمال لعدم القصاص فيه لكونه من التالف كجائفة ومأمومة (قوله وأداء نجوم كتابة) أي أدى كلها أو بعضها فإذا ادعى العبد على سيده وأنكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده حتى في النجم الأخير وان أدى لاعتق (قوله ثبوت هذين) أي الوصية والوكالة (قوله فالقياس أن لا يثبتا إلا بعدلين) أي أو بعدل وامرأتين (قوله حلف الحي) أي حلف للوكل والوصى إن كان حيا فإن كان ميتا بطلت بنكول الوصى (قوله فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين لا بأحدهما مع يمين) نظير ذلك الوقف إذا كان على غير معين فانه لا يثبت إلا بشاهدين أو بشاهد وامرأتين لا بأحدهما مع يمين لانه لا يمين مستحق حتى يحلف مع أحدهما وإنما يحلف في الحقوق من يستحق وأما لو كان الوقف على معين فانه يثبت بشاهدين وبشاهد وامرأتين وبأحدهما مع يمين (قوله وأما مطلق أنه وصى الخ) تحصل من كلامه أولا وآخر أن دعوى أنه وصى أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره وكذا دعوى انه وصى في غير المال كالنظر في أحوال أولاده أو تزويج بناته لا تثبت إلا بعدلين وأما دعوى انه وكيل أو وصى على التصرف في المال فان كان تقع يعود على الوصى أو الوكيل كفى العدل أو اللرأتان مع يمين من أحدهما فان لم يكن تقع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين (قوله فان ذلك يكتفى مع اليمين) هذا هو المتمد خلافا لما شهروه ابن الحاجب من اشتراط عدلين انظر بن (قوله كسراء زوجته الخ) أتى في هذه المسائل الثلاثة بكاف التشبيه ولم يعطها كالتى قبلها على كأجل لان المشرود به في الثالثة ليس مالا ولا آيالا قطعاً والاثنان قبلها المشرود به فهما مال ويؤدى لما ليس بمال كما يتبين فما يأتي (قوله أي ادعى أنه اشتراها من سيدها الخ) أي وكذا عكسه

الذى له على الموكل أو الميت الموصى له بذلك فإن حلف الوكيل أو الوصى مع عدل أو امرأتين ثبت له ذلك فإن نكحل حلف الحنّى والإبطلت

بنكول الوصى وأما دعوى انه وصى أو وكيل على التصرف في المال من غير نفع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين

لأبأحدهما مع يمين وأما مطلق أنه وصى بلا قيد مال أو غيره فلا بد من العدلين كطلاق وكيل (أو بأنه "حكم له به") أى بالمال وهذا

عطف على المعنى أى كالثبادة بأجل أو بأنه حكم له به أى أن من حكم له بآل ثم أراد أخذه في غير محل الحكم أو بعد موت الحاكم وعنده.

شاهد أو امرأتان على حكم الحاكم له. بفان ذلك يكفى مع اليمين (كشراء زوجته) القن أى ادعى انه اشتراها من سيدها وأنكر السيد



فيكفي زوجها الشاهد أو المراتان مع البين (وتقدم دين عتقا) ادعاء القريم على سيد العبد المدعى بتقديم العتق فيكفي القريم الشاهد أو المراتان مع البين ويصل العتق ويبيع (٩٨٨) في الدين (وقصاص في جرح) عمد اثبت بحدل وامرأتين أو أحدهما مع البين

وهذه إحدى المستحسّنات الأربع إذ هي ليست بمال ولا آيلة ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله (ولم لا يظهر للرجال امرأتان) حدثنان (كولادة) شهدتا بها ولو لم يحضر شخص المولود (وعيب فرج) في أمة اختلف في البائع والمشتري كحرة ادعاء زوجها وأنكرت ورضيت برؤية المراتين والإفهي مصدقة كالمير في عيوب الزوجين (واستهلال) لمولود أو عدمه وكذا ذكرته أو أنوته ويترتب على ذلك الإرث وعدمه (وحيض) في أمة وأما الحرة لمصدق كإدعائه النصف (ونكاح بعد موت) هذا وما بعده مما يقبل فيه الحدل والمرأتان أو أحدهما مع بين فضحه أن يكون متقدما على قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان وقوله جد موت متعلق بمقتدر أي شهد به بموت والمعن أن امرأة ادعت بحد موت رجل أنه تزوجها بحدائق معلوم وأقامت على ذلك شاهداً أو امرأتين أو أحدهما وحلفت معه

وهو ما إذا ادعى السيد أن زوجها اشتراها منه وأنكر الزوج الشراء فيكفي المدعى شاهد وامرأتان أو أحدهما يمين فالمشهود به في هذا الفرع هو البيع وهو مال ويؤدي لما ليس بمال وهو فسخ النكاح (قوله فيكفي زوجها الشاهد الخ) أي ويثبت الملك وبفسخ النكاح (قوله ادعاء القريم الخ) أي وأما للعتق بالكسر إذا أراد رد العتق وأقام شاهداً على تقدم الدين على العتق فإنه لا يكفي ذلك ولا بد من شاهدين وكذلك العتق بالفتح إذا ادعى تقدم عتقه على الدين فلا بد من شاهدين (قوله فيكفي القريم الشاهد أو المراتان) أي يشهد كل منهما بتقدم الدين على العتق وهذا مال ويؤدي لما ليس بمال وهو ورد العتق (قوله وقصاص في جرح عمدا) استغنى عن هذا وبما أمر أن الجرح سواء كان خطأ أو عمدا فيه مال كاللدي في التالف أو عمدا فيه القصاص يثبت بحدل وامرأتين وبأحدهما مع بين (قوله وهذه إحدى المستحسّنات الأربع) أي التي انفرد بها مالك ثانياً أتملة الإيهام فيها خمس من الإبل ثلثها ثبوت الشفعة في الثمار رابعها ثبوت الشفعة في البزيان الكائن في الأرض للوقونة اهـ (فرع) لو قام شاهد لشخص أصم أبكم يدين ورثه عن أبيه فهذا لا يمكن أن يحلف مع شاهده وحيفه فيحلف المدعى عليه وبقي الدين يبدل ذلك للمدعى عليه إلى أن يزول للانع فيحلف فان لم يزل حتى مات استقل الحق لوارثه مع الشاهد أو على وارت للمدعى عليه كذا يظهر فان مات الشاهد فان كانت شهادته كتبت أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإفلا (قوله كولد) أي لحرة أو أمة وتثبت أمومة المولود بطريق التبعية ما لم يدع السيد استبراء لميطاً بعده (قوله ولو لم يحضر شخص المولود) أي بخلاف شهادة الصبيان فلا تقبل بالقتل إلا إذا شاهدت المدول البدن مقتولا لأن شهادتهم على خلاف الأصل بخلاف النساء فان لمن أصلا في الشهادة بالنسبة للأموال (قوله والا) أي والاقل ورضيت فلا يصح إذ هي مصدقة ولا ينظرها النساء جبراعها واعلم أن عيب الحرة إن كان قائماً بوجهها وبديها فلا يفيده من رجلين وما كان بفرجها فهي مصدقة فيه فان رضيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان وما كان بغير فرجها وأطرافها من بقية جسدها فلا يثبت لإبشهادة امرأتين كذا قرره شيخنا (قوله واستهلال لمولود) أي مولود حرة أو أمة واعلم أن الأصل نزول الولد غير مستهل مدعى عدم الاستهلال لا يحتاج لإثباته ومدعى الاستهلال يحتاج لإثباته ويكفي في إثباته شهادة امرأتين (قوله ويترتب على ذلك) أي على ثبوت الاستهلال أو عدمه (قوله وحيض في أمة) أي فلا يصدق السيد في دعواه رؤية الحيض إذا أراد يمينها بل لا بد من شهادة امرأتين (قوله فانه ثبت بذلك المال دون النكاح) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا يثبت الميراث ولا الصداق إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعدلين (قوله أو عهد على سبقيته) حاصله أن الزوجين المحققين الزوجية إذا تحقق موتهما وادعى ورثة الزوجية سبق موت الزوج وأن الزوجية تترثه وادعى ورثة الزوج أنها ماتا معا أو بالعكس فالقول قول من ادعى موتهما معا لم تهم بينة لمدعى السبقية ويكفي فيها شاهد وامرأتان أو أحدهما مع بين (قوله أو موت لرجل الخ) أشار بهذا لقول المدونة قال ابن القاسم إذا مات رجل فشهد على موته امرأتان ورجل فان لم يكن له زوجة ولا أوصى بعتق عبده ولا له مدبر ولا أم ولد وليس إلا قسمة التركة فشهادته جائزة (قوله أنه في هذا الفرع الأخير) أي الذي هو قوله أو موت وليس راجعا للسبقية أيضا لأن موتها ثابت والمقصود من الشهادة المسال

فانه ثبت بذلك المال دون النكاح فتأخذ صدقها وترث ولا عدة عليها في ظاهر الحال ولا تحرم على أصوله وفروعها (قوله (أو) شهد على (سبقيته) أي الموت أي أن أحد الزوجين المحققين الزوجية مات قبل صاحبه (أو) شهد على (موت) لرجل

(و) الحال أنه في هذا الفرع الأخير ( لا زوجة ولا مدبر ) له والواو في ولا مدبر بمعنى أو ( ونحوه ) فموسى بقوله أو أم ولد ( وثبت الإرث والنسب له وعليه ) هذا مرتبط بقوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان كولادة فان النسب والإرث يشنان بشهادة امرأتين بالولادة والاستهلال فمولود وعليه فان شهدتا بالولادة والاستهلال ورث من ( ١٨٩ ) مات قبل ذلك وورثته وارثه ان

مات هو بعد ذلك فقول  
له وعليه راجع للإرث لا  
لنسب فلو قدمه عليه كان  
أولى والواجب تحديد  
وثبت النكاح على قوله ونكاح  
بعد موت لما علت وقوله  
( بلايين ) راجع لجميع  
مسائل ما لا يظهر للرجال  
فلو قدمه عقب قوله  
وامرأتان كان أولى أى أنه  
يكفى في ذلك امرأتان من  
غير انضمام يمين إليها (و)  
ثبت (للال دون القطع في  
سرقة ) هذه من المسائل  
التي ثبتت بعدل وامرأتين  
أو بأحدهما مع يمين هي أنه  
إذا شهد على مكلف بسرقة  
شاهدو امرأتان أو أحدهما  
مع يمين فانه يثبت على  
السارق للال دون القطع  
ويضمن ضمان النصاب  
أى سواء كان ملياً أو معدماً  
( كقتل عبد ) جرداً ( آخر )  
معدماً تشبه في ثبوت اللات  
دون القصاص بعدل  
وامرأتين أو أحدهما مع  
يمين سيد للقتول فيخرج  
سيد القاتل قيمة القتل  
أو رقة القاتل ولا قصاص  
إذا لا يقتل العبد بمنه إلا

( قوله ولا زوجة ولا مدبر ) أى وأما لو كان له زوجة أو مدبر أو أم ولد أو أوصى بتق فلا يثبت  
موته إلا بعدلين لما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجة والباحث به بعد العدة من الأزواج وخروج المدبر من  
الثالث وأم الولد من رأس المال وهذه إنما تكون بشهادة العدلين ( قوله معنى أو ) اعترض بأن الأولى إبقاء  
الواو على حالها ضرورة أن المقصود في الأمرين معاً والمفيدة لك الواو لا أو وقد يقال إن أو في مثل هذا تفيد  
شئ الأمرين لأنها إذا وقعت بعد شئ أفادت شئ الأحدهما وهو لا يتحقق إلا بنفى كل فرد ( قوله هذا  
مرتبط بالتح ) الأولى أن يقول هذا راجع لولادة والاستهلال فقط فهو فيما لا يظهر للرجال وفي بعض أفرادها  
( قوله بعد ذلك ) أى بعد الولادة والاستهلال ( قوله راجع للإرث ) أى لأن المعنى ثبت الإرث  
له بمن تقدم موته على موته وثبت الإرث عليه لمن تأخر موته على موته ( قوله فلو قدمه عليه ) أى  
بأن يقول وثبت الإرث له وعليه والنسب ( قوله فلو قدمه عقب قوله وامرأتان الخ ) أى  
بأن يقول ولما لا يظهر للرجال امرأتان بلايين كولادة واستهلال وثبت الإرث له وعليه والنسب  
وعيب فرج ونكاح الخ ( قوله والمسال عطف على الإرث ) أى وثبت المسال كما أشار الشارح  
لذلك ( قوله دون القطع ) أى لأن السرقة لم تثبت إذ شرطها عدلان وقوله في سرقة أى في شهادة  
رجل وامرأتين أو أحدهما يمين بسرقة ( قوله هذه من المسائل الخ ) أى فكان الأولى للمصنف  
أن يقدمها قبل قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان ولو قال المصنف بعد قوله وقصاص في جرح  
ونكاح بعد موت أو سقيته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه وثبت المسال دون القطع في  
سرقة كقتل عبد آخر ولما لا يظهر للرجال امرأتان بلايين كولادة واستهلال وثبت النسب  
والإرث له وعليه لأن بكل في موضعه ( قوله ويضمنه ضمان النصاب ) هذا قول ابن القاسم  
وقال أشهب يضمنه ضمان السارق فان أيسر من وقت الأخذ لوقت الحكم لزمه وإن أعسر في  
جميع هذه المدة أو في بعضها فلا غرم عليه وذلك لأن السرقة ثبتت بالنسبة للمال والمتخاف  
شرط القطع وهو وجيه لكن للتعلم الأول ( قوله سواء كان ملياً أو معدماً ) أى وسواء تلف  
بسيه أو بباوى أو لم يتلف ( قوله أو رقة القاتل ) أى ان لم يفده بقيمة القتل ( قوله حكم مراتب  
الشهادة ) أى الحكم للترتب عليها إذا تمت والحكم للترتب عليها إذا تمت حكم الحاكم بثبوت  
الشهود به تارة وحكمه بثبوت ما يترتب على الشهود به تارة أخرى فالأول كما لو شهدت البينة بدين  
فان للترتب على الشهادة به حكم الحاكم بثبوتها والثاني كما لو شهدت البينة بقذف أو زنا فان الحاكم  
يحكم بثبوت الحد للترتب على الزنا أو القذف للشهود به ( قوله إذا تمت ) أى الشهادة بالتركية  
( قوله ذكر ما يترتب عليها ) أى على الشهادة قبل تمامها ومثل ذلك الحيولة فانها مرتبة على الشهادة  
قبل تمامها بتركية الشهود ( قوله بأن أقام عدلاً ) أى يشهد له بما ادعاه من الحرية أو للملك  
( قوله طلبت الحيولة فيها ) أى طلب للمدعى الحيولة بينه وبينها أم لا كان النازع لواضع اليد فيها  
الامة نفسها بأن ادعت أنها حرة أو كان النازع له غيرها بأن ادعى شخص آخر أنها ملكة وعمل  
الحيولة إذا لم يكن من هي يده مأموناً وإلا لم يعمل عنها كما في ابن الحاجب والشامل وفي ابن عرفة

بشهادة عدلين ولما قدم حكم مراتب الشهادة الأربع إذا تمت ذكر ما يترتب عليها قبل تمامها وبدأ بمسئلة الحيولة ويقال لها الإيقاف  
ويقال لها العقلة بضم العين المحلة من العقل وهو المنع فقال ( وحلت ) أى وقعت ( أمة ) بأن يمنع من هي في يده من التصرف  
فيها حيث جاء المدعى لها بحرية أو ملك بطلخ أى شهدة بأن أقام عدلاً أو شاهدين محتاجان لتركية ( مطلقاً ) أى طلبت الحيولة فيها أم لا  
كانت رائنة أم لا لحق الله في صيانة الفرج ( كغيرها ) أى الامة أى كدعوى المدعى شيئاً معيناً غير الأمة وأقام عدلاً إلى آخر ما يأتي

فانه بحال بينه وبينه بفاق كدار ومنع من حرث أرض وركوب دابة أو سفينة (إن طلبت) الحيلولة (عدل) أي طلبها المدعى بسبب اقامته عدلا يشهد له على ما ادعاه والباء متعلقة بحيلت (أو اثنتين) مجهولين (يزكيان) أي يحتاجان لتزكية ومثلهما بينة سماع غير قاطعة بأن كانت من غير ثقات (ويبيع) (١٩٠) ما (يفسد) لو وقف كلحم وفاكهة (ووقف ثمنه) يبد عدل (معهما) أي مع اقامة

الشاهدين المحتاجين للتزكية (بخلاف العدل) أي مقيم العدل إذا لم يحلف معه لأجل اقامة ثان فإن لم يأت به ترك ذلك الشيء للمدعى فيه (فيحلف) المدعى عليه لرد شهادة الشاهد (ويبقى) الشيء للمدعى فيه (يبد) أي يبد المدعى عليه ملسكا يتصرف فيه بالبيع وغيره ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني لكن الاعتماد يبقى بيده حوزا فيضمنه ولو هلك بساوى لانه تمتد بوضع يده عليه يمينه التي رد به شهادة العدل والموضوع انه يفسد بالبقاء فصوله إنما هو بالتصرف فيه فعلى انه يبقى ملسكا لا يضمن الساوى وعلى انه يبقى حوزا يضمنه فان نكل المدعى عليه استحققه للمدعى بشاهد مع نكل المدعى عليه وما قدم من أن المصنف محمول على ما إذا امتنع المدعى من اليمين لأجل اقامة ثان الخ هو قول عياض وغيره من المحققين وإنما لو قال لا أحلف الآن لان لي شاهدا

ما يفيد أنه المذهب وظاهر النقل يفيد عدم حيلولة الماء. ون لو أراد السفر بها (قوله فانه بحال بينه) أي بين الشيء المدعى فيه وبين من هو في يده (قوله بفاق كدار ومنع من حرث أرض) ما ذكره من حيلولة العقار بفاق كدار ومنع من حرث أرض تبع فيه تمت واعترضه ابن عاشر بأنه وان قال به جماعة من الوثقين وهو قول مالك في الوطأ وقول ابن القاسم في العتية وجرى به القضاء لكنه خلاف قول ابن القاسم في لدونة أن العقار لا يحال وإنما يمنع من أحداث فيه ما يقتضى تفويته أو تغييره وهو المناسب لما يأتي في المصنف من أن القلة لو اضع اليد للقضاء والاولى أن يحمل قول المصنف كغيرها على غير المقار كالتب والحيوان انظر بن (قوله ان طلبت) بالبناء للمفعول أي ان طلب المدعى الحيلولة وفي نسخة ان طلب بالبناء للفاعل أي المدعى (قوله والباء متعلقة بحيلت) أي حيلت أمة وغيرها بسبب اقامة عدل يشهد لمدعى ما ذكر أو اثنتين الخ وإنما لم يقدم قوله بادل الخ على قوله كغيرها لثلاث يتوهم قصر العدل وما بعده على ما قبل الكاف وان التشبيه غير تام وان كان الأصل غامه فأخبره ليمعها وترجيحه القيد لما بعد الكاف أغلبي (قوله معها) متعلق ببيع على حذف مضاف أشار له الشارح (قوله إذا لم يحلف لأجل اقامة ثان) أي الذي امتنع من الحلف لأجل أن يقيم شاهداً ثانياً وأنه إذا لم يأت به ترك المدعى به للمدعى عليه وقوله فيحلف أي فلا يباع المدعى به وإذا لم يبع فيحلف الخ (قوله ويبقى يده) أي بكفيل بالمال كما في عقب وخش واعترضه المساوى بان النصوص أنه يبقى يده غير كفيل وعلى هذا فانظر لو خيف هروبه ومقتضى القواعد انه لا بد من كفيل ولو بالوجه قاله شيخنا المدوى وقوله ويبقى الشيء المدعى فيه أي الذي يخشى فسادَه بالوقف (قوله وغيره) أي كالأكل والهبة (قوله ويضمنه للمدعى) أي وحيث تصرف فيه فانه يضمنه وأما إذا تلف بساوى فانه لا يضمنه وقوله ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني الخ أي يضم الشاهد الثاني للأول وهذا لا يخالف قول المصنف الآتي وان حلف المطلوب ثم أتى بأخر فلا ضم لان ما يأتي عجزه عن اقامة الثاني فعلى المطلوب لرد شهادة الشاهد وما هنا يدعى ان له شاهداً ثانياً وحلف المطلوب إنما هو ليقى بيده لا لرد شهادة الشاهد اه بن (قوله لا يضمن الساوى) أي لعدم تعديه بوضع يده عليه (قوله هو قول عياض وغيره) أي وهو أبو حفص ابن المطار وقبله ابن عرفة وجهه هو المذهب (قوله كالأول) أي كالقسم الأول وهو ما إذا أقام المدعى شاهدين محتاجين للتزكية (قوله وان سأل الخ) حاصله ان من ادعى شيئاً يبد غيره سواء كان عبداً أو دابة أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً وأبى من الحلف معه بل قال لا أحلف وان اتيت بشاهد ثان أخذته والا تركته للمدعى عليه أو أقام بينة بذلك تشهد بالسام والحال انها لم تقطع ان ذلك المدعى به ملك للمدعى بل قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن المدعى ذهب له مثل هذا أو أقام شاهدين محتاجين للتزكية ولم يجد من يزكهما وسأل المدعى وضع قيمة المدعى به من عنده عند القاضي ليذهب بذلك الشيء المدعى به لبلد له فيها بينة تشهد له على عينه فانه يحاج لسؤاله ويمكن من الذهاب به لتلك البلد (قوله وأبى من الحلف معه)

أي

آخر فان لم أجده حلفت فان المدعى فيه يباع ويوقف ثمنه على يد عدل كالاول

(وان سأل) من ادعى شيئاً يبد غيره من عبد أو دابة أو غير ذلك (كذلك) أي مقيم وأبى من الحلف معه ومثله مقيم بينة محتاج لتزكية (أو) سأل ذو (بينة سمعت) بأنه ذهب له عبد مثله هذه مفته (وإن لم تقطع) الواو للحال وان زائدة فالأولى حذفها أي والحال انها لم تقطع بأن الشيء المدعى فيه حقه بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم انه ذهب له عبد مثلاً

صفته كذا ( وضع ) مفعول سأل أي سأل وضع (قيمة العبد) مثلاً عند القاضي أو عند أمين بل إذا كان القاضي (ليذهب به) أي بالعبد (إلى بلد يشهد له) في تلك البلد (على عينه أحيب) لسؤاله ويمكن من الذهاب به إلى البلد الذي (١٩١) طلبه فإن ثبت عند قاضيه أنه عبده

أي للقاضي الأول أنه ثبت عندنا أن هذا العبد لمديه واستحقه وأخذ القيمة للوضوعة عند القاضي الأول وجلسا الواو للحال لأنها لو قطعت بأن قالت لم تزل نسع من الثقات وغيرهم أن هذا العبد مثلاً بينه هو الذي ذهب له أخذه مدعيه أي مع البينين إن كان يده حائزاً (لا إن اتفيا) أي المدل وبينه السماع (وطلب) المدعي (إيقانه) أي العبد أو غيره على يد أمين (ليأتني) أي إلى أن يأتي (بيته) تشهد له على دعواه المبردة مما ذكر الآن فلا يحجب ذلك (وإن) كانت بيته (بكيومين) فأولى إذا كانت على أكثر لأنه يحمل على أنه قصد إضرار المالكة بمنع الانتفاع بمسكنه في تلك المدة (إلا) أن يدعي بيته حاضرة (بالد تشهد له (أو) يدعي (ساعاً) أي بيته حاضرة (ثبت) به (الدعي) به بأن كان قاضياً (فيوقف) المدعي به في السنتين عند القاضي حتى يأتي بيته (ويؤكد

أي بل قال أن لا أخل فأن وجدت شاهداً ثانياً أخذته وبلا تركته (قوله صفة كذا) فيحتمل أنه هو هذا التنازع فيه ويحتمل أنه غيره (قوله وضع قيمة العبد) أي من عنده (قوله أحيب لسؤاله) أي وجوباً أي وجب على القاضي إجابته للتأنيص أموال الناس وظاهره كالمدينة كان المكان الذي فيه البيعة قريباً أو بعيداً وهو كذلك كما في أبي الحسن وضاهه إذا تلف ولو بساوى في حال الذهاب على المدعي الذهاب به لانه قبضه الحق نفسه لا على وجه الامانة كذا في بن (قوله فان ثبت عند قاضيه الخ) أي وان لم يثبت عند قاضيه أنه عبده رده المدعي للمدعي عليه وأخذ المدعي القيمة الموضوعه عند القاضي (قوله واستحقه) هذا مستأنف أي واستحقه مدعيه وأخذ ذلك المستحق القيمة الخ لا أنه من جملة ما ينهى للقاضي الأول (قوله لأنها لو قطعت الخ) ماذكره من تعيين الحالية مبنى على أن المراد بالقطع تعيين ذلك الشيء للمدعي به قال بن وهذا غير لازم بل يصح جعل الواو للبالغة على حالها لان السماع تارة يحصل به العلم فيجوز للبينة الشاهدة بالسماع القطع وتارة لا يحصل به إلا الظن القوي فلا يجوز له القطع فأفاد الصنف أنه لا فرق بين الأمرين أي هذا إذا قطعت وجزمت بأنه ذهب له عبد مثلاً لكون السماع حصل لها به علم بل وإن لم تقطع ولم تجزم بأنه ذهب له عبد لكون السماع إنما أفادها الظن وعلى كل حال لم يبين العبد على أنه يصح جعلها للبالغة ولو كان المراد بالقطع تعيين المدعي به ويكون ما قبل البالغة حيث كان التنازع فيه يد حائز أو يد غيره ولم يخلف الطالب أو كان السماع غير فاش وذلك لأن شهادة السماع لا تفيد إلا إذا كان السماع فاشاً وكان التنازع فيه يد غير الحائز وحلف مقيمها فان اخل شرط لم تعد لها قبل البالغة بحمل على ما إذا اخل شرط من تلك الشروط الثلاثة (قوله أخذه مدعيه) أي من غير احتياج لذهاب به لبلد (قوله إن كان يد حائز) الأولى إن كان يد غير حائز بأن كان بيد الطالب أو يد أمين وذلك لأن بيته السماع لا ينتزع بها من يد الحائز سواء حلف الطالب أم لا (قوله لا إن اتفيا) هذا راجع لمسئتي الإيقان والذهاب به لبلد فقول الصنف وطلب إيقانه يعني وأحرى الذهاب به لبلد وحينئذ فالضمير في اتفيا يرجع للمدل وما ذكر معه الشامل لاثنتين يزكيان في الإيقان وبينه السماع في الذهاب به لبلد اه بن وحاصله انه إذا ادعى بمعين كعبد أو دابة أو عقار وكانت دعواه مجردة ولم يقيم شاهداً عدلاً ولا شاهدين يحتاجان للتزكية ولا بيته سماع وطلب الحيولة بين المدعي عليه والمدعي به إلى أن يأتي بيته تشهد له أو طلب الانتقال به لبلد يشهد له به فيه على عينه فانه لا يحجب لذلك (قوله بكيومين) الباء بمعنى على أي وإن كانت مسافة بينته على يومين أي هذا إذا كانت مسافة بينته على أكثر من يومين بل وإن كانت على يومين (قوله فيألو كانت على كيوم) أي وطلب المدعي إمهاله والحاصل أنه يوكل به من يحفظه إن طلب المدعي إمهال كيوم لكون بينته غائبة على كيوم وقرر شيخنا قوله ويوكل به في كيوم بما حاصله ويوكل القاضي من يحفظه في إمهال المدعي كيوم والموضوع أن بينته حاضرة فإذا ادعى أن بينته حاضرة وطلب الإمهال كيوم فانه يجب لذلك ويوكل القاضي من يحفظ ذلك الشيء المدعي به (قوله والنلة العاصلة من المدعي فيه) أي في زمن الخصام (قوله على الراجح) راجع للبالغ عليه (قوله لأن الضمان منه) أي ما لم يذهب به المدعي لبلد يشهد له فيها على عينه وإلا كان الضمان منه كما تقدم عن بن

به (من يحفظه) (في) حاله كانت على (كيوم) فان جاء بها عمل بمقتضاها وإلا سلمه القاضي لربه بعد يمينه من غير كفيل (والنلة) الخاصة من المدعي فيه (له) أي للمدعي عليه ولو فيها فيه حيولة على الراجح لأن الضمان منه (للقضاء) به

المستحق (والنفقة) على الدعي فيه كالمصدق زمن الإيقاع. ومنه زمن الذهاب به إلى المحاكم ليعلم أنه الدعي (على القضي له به) لكشف الغيب أنه على ملكه من يومئذ ويرجع (١٩٢) للدعي عليه بها على الدعي إذا اتفق عليه زمن الإيقاع وأما قبل زمنه فإن النفقة

على من هو يدهم كالمثله اتفاقاً ولما كانت الشهادة على الخط ثلاثة أقسام على خط المقر وعلى خط الشاهد البت أو الغائب وعلى خط نفسه ذكرها المصنف على هذا الترتيب فقال (وجازت) الشهادة أي أدائها (على خط مقر) أي باعتبار خطه أي عهده بغير هذا الخط فلا بد في خطه أقر فلان بأن في ذمته فلان كذا أو أنه وصله من فلان كذا وسواء كانت الوثيقة كلها بخطه أو التي بخطه فسر الاقرار أو أنه يكتب فيها المنسوب إلى فيه صحيح ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين وإن كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين لأن الشهادة على الخط كالنقل ولا يتقل عن الواحد إلا اثنتان ولو في المال على الرجوع ولا بد أيضاً من حضور الخط فلا يشهد به في غيبته فيعمل بمقتضاها إذا استوفيت الشروط (بلا يمين) من الدعي معها بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ وأشار لقسم الثاني بقوله (و)

(قوله للمستحق) أي أعم من أن يكون هو الدعي أو للدعي عليه (قوله والنفقة على القضي له به) أي سواء كان له غلة أم لا وهذا هو للتعبد وقال الرجراجي أن ما يوقف إن كان له غلة فنفتقه في غلته وإن لم يكن له غلة فنقولان أحدهما أن نفقته على من يقضي له به فمن قضى له به رجع عليه الآخر بما أنفق وهو مذهب الدونة والثاني أن النفقة عليهما معاً وهذا القول لابن القاسم في غير الدونة وهو أصح وأولى بالصواب اهـ بن وقد علمت أن قول ابن القاسم في الدونة هو للقول عليه وإن كان الرجراجي صحيحاً مقابله (قوله من يومئذ) أي من يوم الإيقاع ومنه زمان الذهاب لبلده (قوله إذا اتفق عليه زمن الإيقاع) أي والحال أنه قضى به للدعي (قوله وأما قبل زمنه) أي زمن الإيقاع وهذا مفهوم قوله سابقاً زمن الإيقاع وقوله كالمثله أي كما أن الغلة له اتفاقاً لأنه ذوضبة (قوله وجازت على خط مقر) أي سواء كان حياً وأنكر أو ميتاً أو غائباً وسواء كان في الوثيقة التي فيها خط المقر شهوداً وكانت مجردة عن الشهود على التعبد (قوله أي باعتبار خطه الخ) يشير إلى أن جعله مقراً باعتبار خطه أو أن المراد أي بخط من كان مقراً فلا ينافي أنه ينكره إلا أن تشهد البيئة عليه أنه خطه (قوله أي شهدت بأن هذا خطه) أشار بهذا إلى أن على في كلام المصنف بمعنى الباء أي جازت الشهادة بخط مقر (قوله أقر فلان بأن في ذمته فلان كذا) أي أو أنه طلق زوجته أو اعتق عبده فلاناً (قوله ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين الخ) ما ذكره من عدم العمل بالشاهد واليمين على خط المقر في المساليات تبعاً لمسبق وخشى قائله خلافه وأن ذلك يكفي أنظر بن قوله على الرجاج فيه نظر بل الرجاج خلافه كما علمت والحاصل أن في الاكتفاء بالشاهد واليمين على الخط في الأموال وعدم الاكتفاء بذلك خلافاً وقد اعتمد بن الاكتفاء وأما الشهادة على خط الشاهد فلا بد فيها من عدلين لأنها دون الشهادة على خط المقر (قوله ولا بد أيضاً من حضور الخط) إلى آخر ما ذكره من اشتراط حضور الخط هو للتعبد كما قال ابن عرفة فاذا نظر شاهدان وثيقة يدرج بخط مقربدين وحفظاها وتحققا ما فيها ثم ضاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فإنه لا يعمل بشهادة تلك البيئة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والتيطي وصححه صاحب للبيان وأتق أبو الحسن الصغير بصحة الشهادة إذ لا فرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها انظر بن (قوله فيعمل بمقتضاها) أي فإذا شهد على الخط فإنه يعمل بمقتضاها وقوله إذا استوفيت الشروط أي من كون الشاهدين عدلين على ما قال الشارح وحضور الخط عند الأداء ومعرفة الشهود بالخط معرفة تامة كعرفتها للأعين كما يأتي (قوله بلا يمين) أي استظهما لأجل الخط من حيث إنه خط فلا ينافي أنه قد يحلف للدعي وهو المقر له بيمين القضاء أنه ما وهب ولا أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتاً أو غائباً وأما إذا كان موجوداً وأنكر كونه خطه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على خطه ليمين القضاء (قوله بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ) أي وأما على القول بأن خطه منزل منزلة شاهد فالواجب على الدعي اليمين مع الشاهدين على الخط (قوله والرأه كالرجل) أي والرأه الشهود على خطها بشهادتها بيمين كالرجل وقوله بشرط فيها أي في الشهادة على خطها بعد غيبتها (تنبيه) ينبغي جواز شهادة الرجال على خط النساء ولو فيها يخص بهن وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيها يخص بهن اهـ عقب

جازت على (خط شاهد مات أو غاب يعدم) وجهل السكان كبعدمه والرأه كالرجل يشترط فيها بعد الغيبة وليست الشهادة على خطها كالنقل عنها يجوز ولو لم تنب لان الشهادة على الخط ضعيفة لا بصار إليها مع إمكان غيرها ولا يشترط على الرجاج إدراك من شهد على خطه للقطع بأنها تعلم خطوط كثير من الأشياخ الذين لم ندر كمهم علماء بالتواتر والرد بالبعد

ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة فلا تجوز على خط شاهد قريب لانتاله مشقة في إحضاره وتجوز الشهادة على خط القصر على خط الشاهد بنوعيه ( وإن بغير مال ) كطلاق وعتق وحده ( فیهما ) أى في خط المقر وخط الشاهد بنوعيه والراجح أنه مسلم في الأول دون الثاني إذ الشاهدة على خط الشاهد إنما تجوز في الأموال وما يؤول إليها دون غيرها لضعفها عن القسم الأول أى الشهادة على خط المقر وأشار إلى شروط جواز الشهادة على الخط وهي ثلاثة والأول عام والآخران ( ١٩٣ ) بعده مختصان بالقسم الثاني

بنوعيه فقال ( إن عرفته ) أى الخط ( كلمين ) أى كعرفة الشيء للمعين من آدمي أو غيره فلا يضمن القطع ولذا إنما تجلس من فطن عارف بالخط ويؤخذ منه أن الخط حاضر وأخبر للشرطين المختصين بالشهادة على خط الشاهد بنوعيه بقوله ( و ) عرفت ( أنه ) أى الشاهد الكاتب خطه بشهادته وقد مات أو غاب بعد ( كأن يعرف مشهده ) وهو من شهد عليه بنسبه أو عينه فإن لم تعرف البينة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف ( و ) عرفت أنه ( تحملها عدلا ) أى وضع خطه وهو عدل واستمر كذلك حتى مات أو غاب وأشار إلى المقسم الثالث من أقسام الشهادة على الخط وأنه لا يثبت إلا بشرطه بقوله ( لا ) الشهادة ( على خطه ) أى لا تنفع ولو تحقق أنه خطه ( حتى يذكرها ) أى القضية أو الشهادة أى

( قوله ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة ) أى أن لو حضر ( قوله بنوعيه ) أى وهما الميت والغائب غيبة بعيدة ( قوله الراجح أنه ) أى ما ذكره المصنف مسلم في الأول أى الشهادة على خط المقر دون الثاني وهو الشهادة على خط الشاهد بنوعيه وما للمصنف هو الثاني به العمل بتونس ( قوله والأول عام ) أى في الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد بنوعيه ( قوله إن عرفته كلمين ) أى أن عرفت البينة الشاهدة على الخط ذلك الخط معرفة تامة كعرفة الشيء العين ( قوله ويؤخذ منه ) أى من اشتراط القطع بالخط أنه لا بد أن يكون حاضراً أى عند أداء الشهادة وفيه نظر إذ لا أخذ لجواز أن يطلع الشاهد على الخط فيقطع بأنه خط فلان ثم يؤديها في غيبة الخط وقد علمت مافي المسئلة من الخلاف نعم بقي من شروط الشهادة على الخط في القسمين أن لا يكون في الوثيقة قرينة من محو أو كشط والا لم تجز الشهادة عليه ما لم يعتد في الوثيقة بخط كاتبها الأصلي وإلا لم يضر كما في بن عن التوضيح ( قوله وعرفت ) أى البينة الشاهدة على الخط ( قوله لاحتمال أنه شهد ) أى كتب شهادته على من لا يعرف وأورد على هذا الشرط أن الشهادة على من لا يعرف من شهادة الزور وللوضوح أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على من لا يعرف ولذا قال ابن راشد الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج عن ماهية العدل فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء في نفسه وقد جرى العمل عندنا بقصة على خلافه ( قوله وعرفت ) أى البينة الشاهدة على الخط أنه أى الشاهد الكاتب لشهادته بخطه وقوله تحملها أى الشهادة ( قوله أى وضع خطه وهو عدل ) أى لأن كتبه لها بمنزلة أدائها فاندفع ما يقال أنه لا يشترط عندنا العدالة في التحمل بل في الأداء ثم أنه لا يشترط في ثبوت العدالة أن تكون بنفس الشاهدين على الخط بل بهم أو بغيرهم خلافا لظاهر المصنف ومزج الشارح ( قوله أى القضية ) يعنى للشهود بها بتمامه وأما تذكر بعضها فهو كمن لم يتذكر شيئاً منها وحينئذ يؤدي بلا نفع خلافا للحمى ( قوله بلا نفع للطالب ) أى الذى شهد على خط نفسه ( قوله لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها ) مقتضى هذا أنه لو جزم بعدم نفعها عند القاضي فإنه لا يؤديها ولو أنكر الشاهد أن هذا الخط خطه وشهد عليه شاهدان أن هذا خطه فالظاهر أنه لا يعمل بشهادتهما لأنه لو اعترف أن الخط خطه ولم يذكر ما شهد به فإنه لا يشهد على القضية وإنما يؤدي الشهادة ويبين أنه غير ذاكر لما شهد به كما قال المصنف وهو ظاهر أيضا من كون الشهادة على خط الشاهد إنما تكون إن مات الأصل أو غاب كما مر ( قوله هذا ) أى ما مشى عليه المصنف من أن شهادة الشخص معتمداً على معرفته لخط نفسه لا تنفع إلا إذا تذكر القضية كلها والا أدى بلا نفع ( قوله يعترى الناس كثيرا ) أى فلو لم يشهد بنفع لما كان لوضع الشهادة في الوثيقة فائدة وضاعت الحقوق ( قوله وكان شيخنا ) أى العلامة الشيخ على العدوى ( قوله ولا على من لا يعرف الخ ) أى لا يجوز للشاهد أن يتحمل شهادة على أن يزيد على عمر وعشرة أو يؤدي

٢٥ - دسوق - بيع - يتذكر مضمونها فيشهد حينئذ على ما علم لا على أنه خطه ( وأذى ) إذا لم يتذكر القضية بشهادته بأن هذا خطي ولا أذكر القضية ( بلا نفع ) للطالب وفائدة التأدية احتمال أن الحاكم يرى نفعها قوله بلا نفع أى باعتبار الشاهد على خط نفسه هذا ما رجع إليه مالك وكان أولاً يقول إن عرف خطه ولم يذكر القضية وليس في الكتاب محو ولا كسط ولا رية فليشهد به أخذ طرف وعبد الملك وابن حبيب وابن وهب وسحنون قال طرف وعليه جماعة الناس إذا النسيان يعترى الناس كثيرا وكان شيخنا يقول إذا عرفت خطي شهدت به لأنى لا أكتب إلا عن تحقق ( ولا يشهد شاهد من لا يعرف ) فسيه حين الأداء والتحمل

للمعرف نسبة وتعدد وأراد الشهادة على واحد من التمدد (إلا على عينه) أى شخصه (وليسجل) القاضى أى يكتب في سجله أى ككتابته (من زعمت أنها بنت فلان) (١٩٤) أى أن البينة إذا شهدت بدين مثلا على عين امرأة لعدم معرفة نسبها وأخبرت

بأنها بنت فلان الفلانى  
فليس للقاضى أن يسجل  
أنها بنت فلان مالم تشهد  
ببينة بذلك وإنما يسجل  
من زعمت أو أخبرت أو  
قالته أنها بنت فلان  
لاحتلالا لقلبها لغير  
أبها والرجل مثل المرأة  
وحسن المرأة لثقله الجهل  
بها (ولا يجوز شهادة  
أبى عمها) (على) امرأة  
(متنقة) حتى تكشف  
عن وجهها ليشهد على  
عينها ووصفها (لتعين  
الاداء) على ما لا للمنفى  
الذى هو متنقة أى انتفاء  
الجواز لأجل أن تعين  
لاداء الشهادة على ما وذلك  
لا يكون مع الانتفاء  
(وإن قالوا) أى الشهود  
(أشهدتا) بدين مثلا  
(متنقة) بالرفع على أنه خبر  
لحذوف وبالنصب على  
الحال (وكذلك نرفها)  
أهم نرفها على تلك الحالة  
أى متنقة وإن كشفت  
وجهها لا نرفها (فقدوا)  
أى عمل يجوز لهم في تعيينها  
بالقرض أنهم عدول  
لا يتحقق فهذه المسئلة  
فبعد الأولى فمحل المنع  
في الأولى إذا كانوا

الشهادة كذلك والحال أنه لا يعرف نسب عمرو (قوله أو يعرف نسبة وتعد الخ) يعنى أن مثل  
جهل نسبة علمه حيث تعدد النسب لمعين وأراد الشهادة على واحد من التمدد كمن له بنتان فاطمة  
وزينب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة مثلا والحال أنه إنما يعرف أن لفلان بنتين فاطمة وزينب  
ولا يعلم عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عينها مالم يحصل له العلم بها وان امرأة وأمان لم يكن للمعين  
إلا بنت واحدة ولا يعرف له غيرها وكان الشاهد يعلم أن هذه بنت فلان فهذه من معرفة النسب  
لأن الحصر ظاهر فيها (قوله إلا على عينه) استثناء مفرغ من عموم الأحوال أى لا يشهد على من  
لا يعرف نسبة في حال من الأحوال إلا في حال تعين شخصه وحليته بحيث يكون العلل عليه من  
وجدت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يضع الشهود عليه اسم غيره على نفسه بدل اسمه والحاصل  
أنه لا يجوز تحمل الشهادة ولا أدائها على من لا يعرف نسبة إلا على شخصه وأوصافه المميزة له بحيث  
يقول أشهد أن لزيد دينار على الرجل أو على المرأة التى صفتها كذا أو أشهد أن للمرأة التى صفتها كذا  
تزوجها أو طلقها فلان (قوله وليسجل القاضى) أى في شهادة بينة على عين امرأة لعدم معرفة نسبها  
بدين وقالت أنها بنت فلان (قوله من زعمت) أراد بالزعم مجرد القول سواء كان في الواقع حقا أو  
باطلا (قوله وإنما يسجل من زعمت الخ) فائدة تسجيل ذلك افادة عدم ثبوت نسبها (قوله ولا على  
متنقة حتى تكشف الخ) أى أنه يطلب من الشاهدين على إقرار المرأة بحق لشخص أن لا احتملا  
الشهادة عليها إلا بعد معرفة عينها من غير حساب لأنهم لو شهدا عليها متنقة لا يمكنهما أن يؤدوا  
الشهادة عليها لعدم معرفة عينها ووجها والحاصل أنه لا يجوز الشهادة عليها تحملا أو أداء وهى  
متنقة بل لا بد من كشف وجهها فهما لأجل أن يشهدوا على عينها وصفها وهذا في غير معرفة  
النسب وفي معرفته حيث كان لها أخت فأكثر ولم يتميز عند الشاهد عن مشاركتها أو ما معروفة  
النسب للنفرة أو التميز عند الشاهد عن مشاركتها فيشهد عليها متنقة اه ثم ان ظاهر المصنف  
أن عدم جواز الشهادة على المتنقة حتى تكشف عن وجهها عام في النكاح وغيره كالبيع والهبة  
والدين والوكالة ونحو ذلك واختاره شيخنا (قوله لأجل أن تعين) أى لأجل أن تعين عينها  
وصفتها (قوله أشهدتا) أى غير معروفة النسب أو معروفة الغير المتميزة عند الشاهد من  
مشاركتها كذا قرر شيخنا وهو للناسب فجعل هذه السئلة مقيدة لما قبلها (قوله أى عمل يجوز لهم  
في تعيينها) أى ولو أنكرت أن تكون هى التى تحملوا الشهادة عليها (قوله إذا كانوا لا يعرفونها  
متنقة) أى فان كانوا يعرفونها متنقة جازت شهادتهم عليها متنقة وقدلوا أى دينوا (قوله وعليهم الخ)  
يعنى أنهم إذا شهدوا على عينها وصفها لعدم معرفة نسبها وأنكرت أن تكون الشهود عليها  
وذلك أدخل بين نسوة ويخرجون وكلفوا بإخراجها من بين النسوة وقيل لهم عينوها فليهم  
إخراجها وتخصيصها (قوله فان قالوا هذه هى التى أشهدتا عمل بشهادتهم) أى وان لم  
يخرجوها ولم يتيسر لهم معرفتها قيل بضامهم لا شهدوا به عليها لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة  
وقيل بعدم الضمان لأنهم بمثابة فقه يعلمون ان شهادتهم لا تقبل شهدوا بحق على آخر ولم يقبلهم  
الحاكم عند الاداء واستظهر شيخنا العدوى عدم الضمان لعذرهم في الجملة (قوله غير مسئلة المتنقة)  
أى لان في هذه شهدوا على عينها وصفها لعدم معرفة نسبها والحال أنها غير متنقة وما تقدم

لا يعرفونها متنقة (وعليهم) أى الشهود وجوبا (إخراجها) أى إخراج امرأة شهدوا  
على عينها ولم يعرفوا نسبها بدين أو نكاح أو إبراء من بين نسوة خلطت بين (إن) كلفوا بإخراجها (وقيل لهم عينوها) فان قالوا  
هذه هى التى أشهدتا عمل بشهادتهم فليس الضمير في إخراجها يعود على المتنقة فهذه للسئلة غير مسئلة المتنقة وفي الحقيقة



هي أعم منها ويؤخذ من  
كلام المصنف أن الدابة  
والرقيق كالمرأة فإذا  
شهدوا بدابة أو رقيق  
بينه لشخص فليس  
إخراج ما شهدوا به إن  
قبل لهم عينوه وهو  
التحقيق خلافاً لمن قال هو  
خطأ عن فعله (وبما أن  
تعمل شهادة في امرأة  
معروفة النسب ثم نسبها  
(الاداء) للشهادة (لأنه  
حصل له العلم) بذلك  
(وإن بامرأة) أو من  
ثقيف الناس (لا) أن لم  
يحصل العلم بأنها للشهود  
عليها (بشاهدين) فلا  
يعتمد عليهما ولا يؤدي  
الشهادة (إلا قلاً) معها  
فيعتبر حينئذ في شهادته  
ما يعتبر في شهادة المطلق  
فلا بد من انضمام شاهد آخر  
إليه وأن يقولوا أقسم  
على عهادتنا وهذا إذا  
شاركاه في علم ما يشهد به  
وإلا فلا يصور قلة عنها  
ثم انتقل يتكلم على شهادة  
السمع بقوله (وَجُزَتْ)  
الشهادة وللرأى بالجوهر  
هنا الاذن كالذي قبله  
لأنها قد يجب (بسمع)  
أي بسببه (فما) أي  
استروا شتر (عن كلتي  
وغيرهم) للبراد أنهم  
يعتمدون في شهادتهم على  
ذلك كما في الدونة

غير معروفة النسب وشهدوا عليها منتقبة لعلهم بها كذلك (قوله هي أعم منها) أي هذه المسئلة أعم  
منها أي من مسألة المنتقبة لصحة حمل هذه على ما إذا شهدوا على عنها وأنكرت أن تكون للشهود  
عليها وكلفوا بإخراجها من بين نساء وعلى ما إذا شهدوا عليها منتقبة وقالوا كذلك نعرفها وأنكرت  
أن تكون هي التي شهدوا عليها وقالت أتعجب وأدخل بين نساء منتقبات ويخرجونني فليس إخراجها  
وقد يقال مقتضى جزم المصنف في مسألة المنتقبة أنهم يقدون أنه لا يلزمهم إخراجها وحينئذ  
فلا يصح جعل ما هنا أعم فتأمل (قوله ويؤخذ من كلام المصنف) أي بطريق القياس (قوله فإذا  
شهدوا بدابة أو رقيق بينه لشخص) أي وأدخلهم الدعوى عليه في مائل (قوله خلافاً لمن قال هو خطأ)  
أي ادخاله في مائل وطلب الشهود بإخراجه خطأ ممن فعله فلا يلزم الشهود إخراج الدابة أو المبدمن  
المائل والقائل خطأ من فعله هو العلامة ثم قال بن والصواب أنه لا فرق بين المرأة والدابة  
والرقيق وأن من قال بوجوب إخراج المرأة قال بوجوب إخراج الدابة والرقيق ومن قال بعدم  
وجوب الإخراج فيها قال بعدم إخراج المرأة والراجع من القولين وجوب الإخراج لثلاثة كما  
ذكره الشارح تبعاً لبن (قوله وإن بامرأة) أي هذا إذا حصل له العلم بشهادة شاهدين أو بإخبار رجل بل  
وإن بامرأة ولا مفهوم لذلك بل ولو حصل له من غير شيء بأن تذكر نفسه وما قرر به الشارح كلام  
المصنف تبع فيه عقب التابع لشيخه عج وقد قرر بقرير آخر يتوقف على مقدمة وحاصلها أنه إذا  
دعى الرجل ليشهد على امرأة وهو لا يعرفها فشهد عنده رجلان أنها فلانة فقال ابن القاسم في المجموعة  
لا يشهد إلا على شهادتهما ولا يشهد عليها إلا إذا كان يعرفها غير تعريف وقال ابن الماجشون وابن نافع  
بل يشهد عليها وكيف يعرف النساء إلا بمثل هذا ابن رشد والذي أقول به أن الشهود له إن أتى بالشاهدين  
لرجل ليشهدا عنده أنها فلانة فلا يشهد إلا على شهادتهما وإن كان ذلك الرجل سأل الشاهدين فأخبراه  
أنها فلانة فليشهد عليها وكذا لو سأل عن ذلك رجلاً أو امرأة لجاز له أن يشهد ولو أتى به الشهود عليه بمجموعة  
من ثقيف الناس يشهدون أنها فلانة لجاز أن يشهد عليها إذا حصل له العلم بشهادتهم هذا حاصل القول  
في هذه المسئلة وتفصيل ابن رشد هذا تبعه عليه ابن شاس وابن عرفة والمصنف في التوضيح وغير واحد  
وقد حمل طئي كلام المصنف على هذا فقال معنى قوله وجاز الاداء أي مستنداً إلى التعريف الحاصل  
عند التحمل على وجه الخبرية إن حصل له بذلك التعريف العلم وإن بامرأة أو المراد بالعلم التوثق بخبر المخبر  
وقوله لا بشاهدين أي لا مستنداً إلى تعريف شاهدين إذا كان تعريفهما على وجه الشهادة وهذا هو  
محصل كلام ابن رشد وبهذا تعلم أن قول شارحنا تبعاً لمبق التابع لمعج لا أن لم يحصل العلم بأنها  
المشهود عليها بشاهدين فيه نظر إذ لم أر من فصل في الشاهدين هذا التفصيل وهو أنه إن حصل له العلم  
بأنها المشهود عليها بشهادة الشاهدين جاز له أداء الشهادة عليها بالأولى مما إذا حصل له العلم بامرأة  
وإن لم يحصل له العلم بأنها المشهود عليها بشهادة الشاهدين أدى الشهادة قسلاً فراد المصنف  
الاستناد في الأداء إلى التعريف عند التحمل وقول الشارح وامرأة عرف نسبها ثم نسبها غير ظاهر  
لأن الكلام مفروض في امرأة لا يعرف لها نسباً ولا معارضة بين ما هنا وبين قوله قبله ولا على  
من لا يعرف إلا على عينه لأن ما تقدم لم يعرف عينه ولم يحصل تعريف به وما هنا فيمن لم  
يعرف وحصل تعريف به انظر بن (قوله وإن يقول) أي لكل واحد من الشاهدين  
الناقلين عنهما (قوله وهذا) أي قول الشاهدين للناقل عنهما اشهد على شهادتنا (قوله أي بسببه)  
أي بسبب الاعتماد عليه وهذا بناء على أنه لا يحتاج في أداء الشهادة إلى ذكر التقات وغيرهم كما يأتي

عليه السلام أنه لابد من ذكرهم ذلك في شهادتهم وقيل لابد أن يقولوا في شهادتهم لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم وهو التحقيق وعليه فاختلف أيضاً في اعتمادهم (١٩٦) على ذلك هل لابد من الجمع بين الثقات وغيرهم وعليه أبو الحسن عن المدونة التي طبع

وأما على أنه لابد من ذكر ذلك فالباء في قوله بسماع للتعمية وهو التبادر من كلام المصنف (قوله وليس للراد أنه لابد من ذكرهم ذلك في شهادتهم) أي بل لو قالوا لم نزل نسمع من الثقات أن هذه الدار حبس أو ملك فلان لكفى وإن زادوا ذكر ذلك أي السماع من الثقات وغيرهم في شهادتهم فهو زيادة بيان وهذا القول هو ظاهر المدونة (قوله وقيل لابد الخ) أي وهو ظاهر للمصنف وهو الذي اعتمد به الباقى إذ قال شهادة السماع أن يقولوا سمعنا سمعاً فاشياً من العدول وغيرهم وإلا لم يصح ونحوه لابن سهل وابن سدون وابن قنوج وقوله ابن عرفة وأقره وحمل أبو الحسن المدونة عليه وإن كان ظاهرها الإطلاق كذا في بن عن ظني (قوله وعليه فاختلف أيضاً في اعتمادهم الخ) الأولى حذف قوله وعليه لأن الخلاف في اعتمادهم في الشهادة على السماع قائم بذاته لا يخبر به على القول الثاني ولا على الأول واعلم أن الخلاف ثابت في نطق الشهود ولا كلام وأما اعتمادهم فليس طريقان الأولى تحكي الخلاف أيضاً قبل لا تقبل شهادة السماع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم وقيل يكفي في قبولها اعتمادهم على سماع فاش سواء كان من الثقات أو غيرهم والطريقة الثانية تقول الخلاف إنما هو في نطق الشهود وأما الاعتقاد فلا بد فيه من السماع الفاشي من الثقات وغيرهم قولاً واحداً حكماً فقرر شيخنا هذه الطريقة هي التي مال إليها بن حيث قال الذي يفيد كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في النطق لا في الاعتقاد اهـ وقول الشارح هل لابد من الجمع بين الثقات الخ الأولى أن يقول هل لابد من الاعتقاد على السماع من الثقات وغيرهم أو يكفي الاعتماد على السماع من أحدهما تأمل (قوله عليك) متعلق بضمير جازت العائد على الشهادة بناء على جواز إهمال المصدر مضمراً وأما قوله بسماع فهو متعلق بحاز والمعنى أن الشهادة بالملك لحائز حوزاً طويلاً تصرف تصرف الملاك في أملاكها جائزة بسماع فاش من ثقات وغيرهم وحاصله أن الإنسان إذا حاز عقاراً مدة طويلة كأربعين سنة أو عشرين على ما يأتي وتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكها يهدم أو قلع تجبر أو غرس أو زرع عشرة أشهر وشاع عند الناس أن ذلك العقار ملكه فيجوز أن تشهد البيعة لذلك الحائز إذا نازعه غيره بالملك بأن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن ذلك العقار ملك لذلك الحائز (قوله فلا ينزع بها من يد حائز) لعل الأولى اسقاط هذا الكلام من هنا لعدم مناسبتها تأمل (قوله فطويلاً متعلق بحائز) أي مرتبط به فالشترط فيه الطول كأربعين أو عشرين سنة إنما هو الحوز وأما التصرف بالهدم والبناء والزرع من غير منازع فيكفي أن يكون عشرة أشهر من مدة الحيازة التي هي عشرين سنة أو أربعون (قوله واعترض الخ) حاصله أن التصرف وطول الحيازة إنما يشترطان في الشهادة بالملك بتا وأما الشهادة بالملك سماعاً فيكفي فيها مجرد الحوز فالشاهد بالملك على وجه البت يعتمد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه ونسبتها مع ذلك لنفسه وعدم المنازع وطول الحيازة وأما الشاهد بالملك على وجه السماع فيعتمد في شهادته بذلك على الحيازة وإن لم تطل وإن لم يحصل تصرف اهـ لكن قول الشارح ولا طول الحيازة فيه نظر لأنه يشترط في شهادة السماع بالملك الحياز طول زمن السماع كعشرين سنة وإنما يكون ذلك إذا طال زمن العوز تأمل (قوله لكان أصوب) أي لأن كلا من البيعتين عهدت بالملك لا أن إحداها شهدت

وبه الممسل أو يكفي أحدهما وهو قول ابن القلم وعليه جماعة وهو الأشهر وعليه فالواو في قوله وغيرهم بمعنى أو لمع بالواو وجع كل من القولين واعلم بأن شهادة السماع إنما جازت للضرورة على اختلاف الأسس لأن الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما تدركه حواسه قاله أبو إسحق وتكون شهادة السماع في الأملاك وغيرها كما أشاره بقوله (ملك لحائز) فلا ينزع بها من يد حائز (متصرف) حوزاً (طويلاً) فطويلاً متعلق بالحائز لا بتصريف واعترض على المصنف بأن التصرف لا يشترط في شهادة السماع بل ولا طول الحيازة كما يفيد النقل فالصواب هل يصح تصرف طويلاً من هؤلاء بما يشترطان في الحيازة الآية أي في الشهادة بالحيازة عشرة أصوات أو غيرها على حسب ما (وقدمت بيعة) تلك (بما على بيعة السماع بالملك) يعني إذا عهدت بيعة بالملك جازت لكانت شخص بتا

بالملك

وعهدت أخرى بملكها الآخر سماعاً قدمت بيعة البت على بيعة السماع

فينزع بيعة البت من الحائز فلو قال للمصنف وقدمت بيعة البت لكان أصوب (إلا بسماع) أي إلا أن تشهد بيعة السماع

( أنه اشتراها ) أى الذات المتنازع فيها المحوزة لدى بيعة السماع ( من كأبى القائم ) وهو صاحب بيعة البت فتقدم بيعة السماع بنى أن هل  
تقدم بيعة البت مالم تشهد بيعة السماع بأن الذات المتنازع فيها قد انتقلت للمدعى ملك ( ١٩٧ ) جديد من شراء أوجه أو ممتلك

من أبى القائم أو جده  
والموضوع أن صاحب  
بيعة السماع حائز للمتنازع  
فيه كاعلمت والا قدمت  
بيته البت على بيعة السماع  
الناقلة لما علمت أنه لا ينزع  
بها من يد الحائز ( وذهب )  
عطف على ملك أى لما  
شهدت بيعة السماع بأن هذه  
الشيء موقوف على الحائز  
أو على فلان وليسبت  
الذات بيد أحد فيصل  
بشهادتها وأما لو كان بيد  
حائز مدع ملكه بخلافه  
قبل لا ينزع بها من يد الحائز  
كالملك وقبل ينزع بها منه  
احتياطاً لوقف ورجح  
( وموت يمد ) أى ويمثل  
بيعة السماع بموت لشخص  
يلد ببيدة كالأربعين يوماً  
ويلحق به الشهر وأما  
البلاد القرية أو فى بلدة  
الموت فأنما تكون على البت  
لسهولة الكشف عن حاله  
ثم أشار الى شروط إضافة  
بيعة السماع بقوله ( إن طلق  
الزمان ) أى زمان السماع  
كعشرين سنة فأقل منها  
لا يكفى ولا بد من شهادة  
البت لكن هذا فى الملك  
الحاز وفى الوقف وأما فى  
الموت فالشرط قصر الزمن  
وأما طوله فبطلان السماع فيه  
ولا بد من بيعة القطع فيه ولو

بالملك والاخرى بالحوز كما هو ظاهر المصنف فان قلت الحوز عشر سنين فأكثر بمجرده كاف فى رد  
دعوى القائم وفى رد بيته وان كانت بالقطع ولا يحتاج معه لبيعة سماع ولا غيرها كإبائى وحينئذ فلا  
يتأتى تنازع بين حائز وقائم واقامة الأول بيعة سماع واقامة الثانى بيعة قطع قلت إنما يكون الحوز مانعاً من  
دعوى القائم وراداً لبيته إذا كان ذلك القائم حاضراً بلامانع وأما إذا كان غائباً أو له مانع فتقدم دعواه  
ويحتاج الحائز إلى دفعها ففرض المسئلة فيما إذا كان ذلك القائم غائباً أو حاضراً له مانع ( قوله أنه  
اشترها ) أى أو وهبت له مثلاً ( قوله لدى بيعة السماع ) أى لصاحب أى المحوزة عند صاحب بيعة السماع  
( قوله مالم تشهد بيعة السماع الخ ) أى وإلا قدمت لأن بيعة السماع حينئذ ناقلة والبيعة القاطنة  
منسحبة والناقلة تقدم على المستحبة ( قوله وإلا ) أى والا يكن حائزاً للذات المتنازع فيها بل  
الحائز لها صاحب بيعة البت ( قوله لما علمت أنه لا ينزع بها من يد الحائز ) أى ولو خلف صاحبها  
معه ( قوله وليس الذات الخ ) راجع لقوله أو على فلان ( قوله فيعمل بشهادتها ) أى وكما  
يعمل بشهادة السماع فى ثبوت أصل الوقف يعمل بها أيضاً فى مصرف الوقف وكل ما يتعلق به  
مثل شروط الواقف وغيرها ولا يلزم تسمية الواقف فى شهادة السماع على الوقف كما قاله شيخنا  
العدوى ( قوله قيل لا ينزع بها من يد الحائز كالملك ) أى وهو للخصم والتوضيح والتقصير عليه  
بهرام والبساطى ومث ( قوله وقيل ينزع بها ) أى بشهادة السماع ما عهدت بوقفيته لغير حائزه  
من يد حائزه وهو ما لا ين عرفة وظاهر المؤلف وهو قول أبى الحسن وابن يونس وبه اتفق عجم  
وعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من قولهم لا ينزع بيعة السماع من يد حائز ( قوله بموت  
لشخص ) أى إذا شهدت بموت لشخص يلد ببيدة وجهل المكان كبيده فيما يظهر ( قوله وأما  
البلاد القرية ) أى وأما الشهادة على موته فى البلاد القرية أو فى بلدة فأنما تكون الخ فقوله  
أوليد موته الأولى أو فى بلدة ( قوله كعشرين سنة ) هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد وبه  
العمل بقرطبة وظاهر المدونة أربعون سنة ( قوله لكن هذا ) أى اشتراط طول زمن السماع  
فى الملك الحاز أى فى شهادة السماع على الملك الحاز وعلى الوقف وقوله وأما فى الموت أى وأما  
شهادة السماع على الموت يلد ببيدة فشرط قبولها قصر زمان السماع وأما ما يأتى فى قوله كقول  
وما بعده من بقية السائل فلا يشترط فيه طول زمن السماع أيضاً ولا قصره فشهادة السماع  
يثبت بها ضرر الزوجين وما معه وإن لم تطل مدة السماع اتفاقاً ( قوله ولو بالنقل ) أى عن بيعة  
أخرى ( قوله على العمد ) أى كما فى ابن عرفة خلافاً لابن عبد السلام وهو ظاهر المصنف  
من اشتراط طول الزمان حتى فى الموت وخلافاً لقول ابن هارون الشرط فى قبول بيعة السماع  
فى الموت أحد أمرين إما تنأى البلدان أو طول الزمان والحاصل أن فى شهادة السماع بالموت طرقتا  
ثلاثة طريقة ابن عرفة اشتراط تنأى البلدان وقصر الزمان وتبعه الشارح وطريقة ابن عبد السلام  
وهى ظاهر المصنف اشتراط تنأى البلدان وطول الزمان وطريقة ابن هارون اشتراط أحد  
الأمرين إما تنأى البلدان أو طول الزمان والمعتمد الطريقة الأولى انظر بن ( قوله بموت  
شخص ) أى مستثنين فى شهادتهم بذلك للسماع والحال أنه غير شائع عند غيرهما

بالنقل على العمد إذ يبعد عادة موته مع عدم من يأتى من تلك البلد ويخبر بموته قطعاً فى هذه المدة الطويلة وأشار للشرط الثانى بقوله ( بلا  
رية ) فى شهادة السماع كشهادة اثنين وليس فى البلد مثلهما سناً بموت شخص أو كان فيها من يساويهما فى السن مع شيوخ السماع عند غيرهما  
فان وجدت رية بأن لم يسمع بموته غيرهما من ذوي أسنانها لم تجب التهمة وإلى الثالث بقوله ( وحلف ) المحكوم له بيعة السماع

لأنها ضعيفة. وإلى الرابع قوله (وشهد) به (اثنان) من العدول فأكثر فلا يكفي واحدمع اليمين قال ابن القاسم إن شاهد واحد على السماع لم يقض بالمال وإن حلف لأن السماع قل شهادة ولا يكفي قل شاهد واحد على شهادة غيره اه وقال غيره يكفي ويبنى عليه ما مر في الخلع في قوله ويمينها مع شاهد أي (١٩٨) ولو شاهد سماع كما قال ابن عبد السلام ورجع في خصوص الخلع لأن شأن الزوج

الضرر بزوجه وبقي شرط خاص وهو أنه لا بد من كون الشاهدين ذكراً فلا تقبل فيه شهادة النساء وربما أشعر به إتيانه بمعنى المذكور ثم ذكر عشرين مسألة تقبل فيها شهادة السماع مشبهاً لها بالثلاثة قبلها قال (كز) حماد أو وال أو وكيل بأن يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عزل (وجرح) أي تجرح كلم نزل نسمع أنه شارب خمر مثلاً أو مجرح (وكفر) ليمين (وسفه) كذلك (ونكاح) ادعاهما وأنكره الآخر (وضررها) أي المذكورات من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وإن غلغ) كأن قالوا لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه خالها فثبت الطلاق لادفع العوض وكذا البيع والنكاح ثبت العقد لادفع العوض (وضرر زوج) نحو لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه يضر بزوجه فيطلقها الحاكم عليه (وهبة) أي أنه وهب لقلاً كذا (ووصية) نحو لم نزل نسمع أن فلاناً أقام

(قوله لأنها ضعيفة) أي فطلب فيها الحلف لأجل تفويتها (قوله ويبنى عليه ما مر الخ) أي فما مر بنى على أحد القولين هنا وفي الشامل أن في رد المال في الخلع بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين وعدم رده قولين من غير ترجيح فالمصنف مثنى فقام على أحد القولين (قوله ويمينها مع شاهد) صورته خالته على مال ثم بعد ذلك قامت شاهداً على أن زوجها كان يضارها فيعمل بهذا الشاهد مع يمينها ولو شاهد سماع ويرد المال إليها فقد عمل بواحد في شهادة السماع مع اليمين (قوله فلا تقبل فيه) أي في السماع (قوله بالثلاثة قبها) أي وهي للكل والوقف وللموت (قوله أنه عزل) أي فيرتب على ذلك بطلان حكم القاضي وتصرف الوكيل بعد ثبوت العزل بتلك الشهادة (قوله وكفر) أي بأن شهدوا بالسماع القاضى بكفر فلان فلا يصل عليه ولا يدفع في قبور المسلمين ولا نثرته ورثته للمسلمون (قوله وسفه) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً سفه لا يحسن التصرف في المال (قوله ادعاهما) أي أحد الزوجين وأنكره الآخر منها فيه نظر ففى التوضيح قال أبو عمران يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقين عليه وأما إن أنكره أحدهما فلا اه وظاهره أنه المذهب وقال الشيخ عبارة في شرح التلخفة شرط السماع في النكاح أن تكون المرأة تحت حجاب الزوج فيحتاج لإثبات الزوجية أو يموت أحدهما فيطلب الحى لليراث فلو لم تكن في عصمة أحد فأنبت رجل بالسماع أنها زوجته لم يستوجب البناء عليها بذلك لأن السماع إنما ينفع مع الحياة ولا يحال أن يكون أصل السماع عن واحد وهو لا يجوز به قاله ابن الحاج لكن قال ابن رحال في حاشيته ظاهر النقل خلاف ما قاله أبو عمران وابن الحاج وهو في عهده فأنظره اه بن (قوله من تولية) أي ليمين وكذا يقال فيما بعده (قوله وكذا البيع والنكاح) أي وكذا شهادتهما بهما (قوله فيثبت الطلاق لادفع العوض) أي لتوقفه على شهادة بت (قوله لادفع العوض) أي وهو الثمن والمصدق فلا يثبت دفعهما بشهادة السماع التي ثبت بها البيع والنكاح بل لا بد من بينة تشهد بتا على دفعهما (قوله وهبة) أي نحو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً وهب لقلاً كذا (قوله أن فلاناً أقام الخ) أي أو أن فلاناً أوصى لقلاً بكذا من المال أو الحيوان أو العقار (قوله وولادة) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذه الأمة ولدت من فلان أو أن هذه المرأة قد ولدت لأجل خروجها من عدتها مثلاً (قوله وحرابة) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة محاربون أو أخذوا مال فلان حرابة (قوله وإياق) بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً أبقى له عبد صفته كذا وقوله فيثبتان أي الحرابة والإباق به أي بالسماع (قوله أنبته المدين) كما لو طالبه الغرماء بدينهم وادعى الإعسار وأقام بينة سماع بذلك (قوله أو الغرماء) أي كما لو كان للمدين ضامن ثم ان الغرماء طالبوا الضامن فقال لهم ان المدين ملى فليسكم به فأقاموا بينة سماع تشهدان للمدين بعدم (قوله وعق) نحو لم نزل نسمع أن فلاناً أعتق عبده فلاناً ومثل العتق الحرية فثبت بشهادة السماع كما في ح (قوله ولوث) أي في قتل وهل ثبت الجراح بشهادة السماع وهو ما قاله ابن مرزوق

وتعقبه

فلاناً وصياعنه في ماله أو ولده أو أن فلاناً كان في ولاية فلان يتولى النظر له والاشاق عليه بإيصاله إليه أو بتقديم قاض

له عليه (وولادة) فيثبت بها أنها أم ولد (وحرابة وإياق) فيثبتان به (وعدم) أي عسر أنبته المدين أو الغرماء بها (وأسر) نحو لم نزل نسمع أنه أسر. فيزوج الحاكم بتهنؤ يقضى دينه من ماله ونحو ذلك (وعق ولوث) نحو لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أن فلاناً قتل فلاناً

فككون الشهادة المذكورة لوئا تسوخ لاولى القسامة ومثل المذكورات البيع والنسب (١٩٩) والولاء والرضاع والقسمة

وهذه للسائل ثبتت  
بشهادة الساع لا يقيد  
الطول فلذا آتى فيها بالكاف  
ثم ذكر حكم الشهادة تحملاً  
وأداء بقوله ( والتحمل )  
لشهادة ( إن افتقر إليه )  
أى احتيج إليه بأن  
خيف ضياع الحق من مال  
أو غيره ( فرض كفاية )  
إذ لو تركه الجميع لصاح  
الحق ويضمن بما يضمن به  
فرض الكفاية بأن لم  
يوجد من يقوم به غيره  
وظاهر كلامه ولو فاسقاً  
عند التحمل إذ قد يحسن  
حاله عند الأداء ولا يفسد  
فيه الخصم والبرية بوقت  
الأداء ويجوز للتحمل  
أن ينتفع على التحمل الذى  
هو فرض كفاية واحتقر  
بقوله إن افتقر إليه هما إذا  
لم يفتقر إليه فلا يكون فرض  
كفاية بل قد يكون حراماً  
كتحمل شهادة اقترانا الأقل  
من الأربعة وقد يجوز  
كروية هلال لم يتوقف  
عليه حكم شرعى ( وتعين  
الأداء ) على التحمل أى  
إعلام الحاكم أو جماعة  
المسلمين بما عتقه ( من )  
مسافة ( كبريدين )  
وأدخلت الكاف الثالث  
بدليل قوله لا كسافة قصر  
وظاهر قل للواق أنها

وتعقبه على ذلك ابن غازى فى تكميله قائلًا ما وقعت فى الجراح على شئ ولغيره وسماه له بن ( قوله فتكون  
الشهادة المذكورة لوئا ) أشار الشارح بهذا إلى أن معنى قول المصنف ولوئا أن شهادة الساع  
بالقتل تكون لوئا وهو ما يفيد المواق وابن مرزوق وليس معناه أن شهادة الساع يثبت بها  
الأوث كما هو ظاهر المصنف وعلى ظاهره حملة الشيخ كريم الدين البرموى فقال وصورتها أن  
يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً قتل دمي عند فلان اه وهو يحتاج لنقل يدل عليه  
فان وجد نقل يدل عليه حلفت الورثة خمسين عينا مع تلك الشهادة واستحقوا دم صاحبهم فى العمد  
وديته فى الخطأ وإن لم يوجد نقل يساعده فلا قسامة وتلك الشهادة بالوث كالعدم اه شيخنا عدوى  
( قوله تسوخ لاولى القسامة ) أى حلف خمسين يميناً ويستحقون دم صاحبهم فى العمد وديته فى الخطأ  
( قوله ومثل المذكورات البيع الخ ) هذه الحجة التى زادها الشارح لم يجعلها داخلة تحت الكاف  
فى قول المصنف كمزول لأنها للتشبيه لا تدخل شيئاً لا لتمثيل وتجب شهادة الساع أيضاً على  
الخط كما فى ابن غازى وعلى الرهن كما فى ح فجملة السائل التى قبل فيها شهادة الساع ثلاثون مسألة  
( قوله وهذه المسائل ) أى قول المصنف كمزول وجميع ما بعده ( قوله لا يقيد الطول ) أى طول زمن  
الساع بل يشترط سواء طال زمن الساع أم لا فطول زمن الساع إنما يشترط فى الشهادة بالملك والوقف  
وكذا بالموت على أحد الأقوال كما علمت ( قوله فلذا ) أى فلا أجل عدم اشتراط الطول فيها آتى فيها  
بالكاف أى ولم يحفظها على ما قبلها من الملك والوقف ( قوله والولاء ) ما ذكره من نبوت الولاء  
بشهادة الساع هو المشهور وأما ما ذكره للمصنف فى آخر باب العتق من قوله وإن شهد واحد بالولاء  
أو اثنان أىهما لم يزالا يسمان أنه مولاه أو ابن عمه لم يثبت فهو ضعيف ( قوله والتحمل للشهادة الخ )  
التحمل لغة الالتزام فإذا التزمت دفع ما على المدين فيقال إنك متحمل بالدين وأما فى عرف أهل  
الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختيارى فخرج بقولهم بسبب اختيارى عليه لا يشهد به بدون اختيار  
كما إذا كان ماراً فسمع من يقول زوجته طالق فلا يسمى تحملاً ( قوله وظاهر كلامه ولو فاسقاً  
عند التحمل ) فيه نظر لأن عمله للشهادة فيه تريض لضياع الحقوق لأن الغالب رد شهادة الفاسق  
نعم إن لم يوجد سواء ظهر تحمله انظر بن ( قوله ويجوز للتحمل أن ينتفع على التحمل ) أى دون  
الأداء فلا يجوز الانتفاع عليه وقوله الذى هو فرض كفاية أى وأما للتعين فلا يجوز له الانتفاع  
عليه كما هو ظاهر الشارح والمج وصرح به شيخنا فى حاشية خشى والذى فى بن أنه لا مفهوم  
لفرض الكفاية بل وعلى التحمل المتعين خصوصاً إذا كتب وثيقة لكن بشرط أن لا يأخذ أكثر  
مما يستحق وهو أجرة الثل وأن لا يحكر على الشهادة وانظره ( قوله عما إذا لم يفتقر إليه ) أى بأن كان  
لا يترتب على ترك التحمل ضياع حق ( قوله من كبريدين ) أى من مسافة بين التحمل وعمل الأداء  
كبريدين وهى أربعة وعشرون ميلاً ( قوله وظاهر قل المواق الخ ) قال شيخنا العدوى الظاهر أن  
يقال إن ما قارب البريدين كبريدين ونصف يعطى حكمهما وما قارب مسافة القصر كالثلاثة والنصف  
يعطى حكمهما وللتوسط يلحق بالبريدين ( قوله وعلى ثالث ) فهم منه بالأولى أنه ليس لاحدا الاثنين  
الامتناع ويقول رب الحق احلف مع الآخر ( قوله لاتهمهما بأمر مما مر ) أى كعداوة أو  
قراة أو عدم عدالة ( قوله بأن امتنع أن يؤدى الخ ) ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الأداء  
ليس بجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الأداء جرحة امتنع أولاً كما فى طمى

استقصائية (و) تعين الأداء (على) شاهد (ثالث إن لم يجتزئيهما) أى بشهادة الشاهدين عند الحاكم لاتهمهما بأمر مما مر وكذا  
على رابع وخامس حتى يثبت الحق ( وإن انتفع ) من تعين عليه الأداء بأن امتنع أن يؤدى إلا بمسافة ههـ يقطع به

(فجرح) قاذح في شهادته لأنه مصيبة لأنه رشوة أخذها في نظير ما وجب عليه (إلا ركوبه) فهاياً وإياباً (لغير مشيه وعدم حاجته) فليس يخرج لجوازه وإضافة الدابة له مخرج لادابة قريبه فليس عليه استمرارها (لا كمسافة القصر) فلا يجب على المتحمل السفر إلى محل الاداء [درس] (و) يجوز (له) حينئذ (أن يتنفع منه) أي من المشهود له (بداية) لركوبه (ونفقة) له ولأهل بيته مدة فهايه وإيابه بلا تحديد لأنه أخذ عن شيء لا يجب عليه (وحلف) أي المدعى عليه في دعوى لا تثبت إلا بشاهدين كزوج وصيه (بمعهده) أي بسببه أي بسبب إقامته عليه ومثل الشاهد للزاتان كما في المدونة (في) دعوى (طلاق) ادعت المرأة على زوجها فأنكر (و) دعوى (عتق) ادعاء العبد على سيده فأنكر ومثلهما القذف كما قال الأحمي ادعاء حر عفيف على غيره فأقام المدعى شاهداً فأنقضوا امرأتين على ما ذكر في حلف المدعى (٢٠٠) عليه رد شهادة الشاهد (لا) في (نكاح) ادعاء أحد الزوجين على الآخر فلا

يحلف المدعى عليه المنكر (فإن) حلف منكر الطلاق أو العتق يرى وإن (تكل جنس) ليحلف فيهما كالقذف عند الأحمي (ففي حلف ترك وإن) لم يحلف و (طال) حبه كسنة (دين) أي وكل له ينهض على بينه وبين زوجته ورفيقه ولا يعد القاذف والفرق بين ما ذكر وبين النكاح أن غير النكاح لو أقربه ثبت وزم بخلاف النكاح ولأن الأصل عدم النكاح فمدعيه ادعى خلاف الأصل بخلاف من ادعى الطلاق والعتق فانه ادعى الأصل من حيث (١) إن الأصل في الناس الحرية وعدم العصة وأيضاً القالب في النكاح شهرته فلا يكاد يخفى على أهل الجيران فالعجز عن إقامة الشاهدين فيه قرينة

(قوله فجرح) أي فانتفاعه جرح فهو خير لحدوف والجملة جواب الشرط (قوله إلا ركوبه) أي إلا إذا دفع المشهود له للشاهد أجرة ركوبه أو أركبه دابته فليس يخرج فلا كراهة حكمه حكم دابة المشهود له في الجواز كما صرح بذلك ابن رشد ونقله طفي فان دفع المشهود له للشاهد أجرة ركوبه فأخذها ومشى فانظر هل يكون جرعة أولاً والظاهر الأول لأنه دخل بالمرودة ولعله مالم تشتد الحاجة قاله شيخنا العدوي وانظر إذا غير مشيه وعدمت دابته ولكنه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له أخذ أجرة الدابة من المشهود له أولاً يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجرته من المشهود له أو يركبه دابته واستظهر الأول (قوله لا كمسافة القصر) أي لأن كان بين محل الشاهد ومحل أداء الشهادة كمسافة القصر (قوله فلا يجب على المتحمل السفر له) أي ويؤديها عند قاضي بلده ويكتبها إتهاء للقاضي الذي على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رجلين يتقلانها عنه ويؤديانها عند القاضي الذي على مسافة القصر (قوله ويجوز له حينئذ) أي حين إذ كان بينه وبين محل أدائها مسافة القصر إذا سافر لأدائها أن يتنفع الخ (قوله وحلف) أي المدعى عليه أي قضى بحلفه (قوله كزوج وسيد) هذا مثال للمدعى عليه (قوله بسبب إقامته) أي الشاهد وقوله عليه أي على المدعى عليه (قوله فأقام المدعى) أي بالطلاق أو بالعتق أو بالقذف (قوله على ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف (قوله فيحلف المدعى عليه) أي أنه ما طلق ولا أعتق ولا قذف (قوله لا في نكاح ادعاء أحد الزوجين على الآخر) أي والحال أنهما غير طارئین وأقام المدعى شاهداً أو امرأتين فلا يحلف المدعى عليه المنكر لرد شهادة الشاهد بخلاف الطارئین فان المدعى عليه المنكر يحلف مع إقامة الآخر شاهداً لا بمجرد الدعوى لما مر من أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاء (قوله ففى حلف ترك) أي فثمة اليمين لرد شهادة الشاهد دفع الحبس عنه (قوله يمين ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف (قوله وأقربه ثبت) فإذا ادعت المرأة على زوجها بطلاق فأنكره فأقامت شاهداً فأقربه لزمه وإذا ادعى العبد على سيده أنه أعتقه فأنكر فأقام شاهداً فأقر السيد به لزمه وإذا ادعى على إنسان بالقذف فأنكر فأقام شاهداً عليه فأقر به لزمه الحد وأما لو ادعت امرأة على رجل أنه تزوج بها فأقر بذلك بعد إنكاره

واقامة

كذب مدعيه • ولما كانت اليمين مع الشاهد في دعوى المال وما يشول اليه لها أحوال وفيها تفصيل لأنها إما ممكنة في الحال أو محتمة فيه أو محتمة مطلقاً أو محتمة من البعض دون البعض أشار لذلك كله بقوله

(١) قول الشارح فانه ادعى الأصل من حيث الخ غير صحيح فان الرقيق لم يدع الحرية الأصلية بل سلم جريان الرقة عليه وادعى إقطاعها بالعتق ولا ريب أن الأصل استمرارها وعدم العتق ولذلك كان الرقيق مدعياً عليه البينة والسيد مدعى عليه اليمين والمرأة لم تنكر أصل النكاح بل أقربت به وادعت زواله بالطلاق فهي المدعية لأن الأصل استمرار النكاح وعدم الطلاق فهذا الفرق الثاني غير صحيح والله أعلم

(وحلف عبد) ولو غير مأذون (وسفيه) بالغ (مع شاهد) لكل محق مالى واستحق (٢٠١) ماداعه بالشاهد واليمين ولا يؤخر

للعق أو الرشد ولا يحلف السيد أو الولي بينهما وأشعر قوله وحلف الخ اتها مدعيان فلا يشترط في الدعوى الحرية ولا الرشد بل ولا البلوغ فان نكل السفيه أو البند المأذون حلف للدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرى وان نكل غير المأذون حلف سيده مع الشاهد واستحق (لا) يحلف (صبي) مع شاهده بحق مالى ادعاه على شخص (و) لا (أبوه) وأخرى غيره من الأولياء حيث لم يتولو للعامة اذ المكف لا يحلفه لستحق غيره (وإن أتق) عليه أبوه إضاقا واجبا فاولى لا يحلفه إذا أتق عليه تطوعاً أو لم يتفق أصلاً فان تولى الأب للعامة حلف وكذا الوصى وولى السفيه وسيد العبد لانه اذا لم يحلف غريم (و) إذا لم يحلف الصبي ولأبوه مع الشاهد (حلف مطلوب) أى للدعى عليه (ليترك) المتنازع فيه (يدين) أى يد المطلوب حوزاً لاملسكا الى بلوغ الصبي (وأسجل) للدعى به أى أن الحاكم يسجل أى يكتب في سجله الحادثه صوناً للمال الصبي وخوفاً من موت الشاهد أو تغير حاله

واقامة الشاهد فلا يثبت النكاح أو ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فصدقته المرأة بعد إنكارها وإقامة العاهد فلا يثبت النكاح لفقده العقد من الولي فقوله لو أقربه ثبت أى لو أقربه للدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد ثبت بخلاف النكاح فانه لو أقربه للدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد لا يثبت ففائدة توجيه ليمين على المدعى عليه احتمال أن يفر خوفاً منها فيثبت الحق فلما كان لا فائدة لها في النكاح لم تشرع واعلم أن مقتضى هذا الفرق الذى فرق به بين النكاح وبين الطلاق والعق والنفذ أن يكون كل مالا يثبت إلا بعد أن مثل هذه الثلاثة في القضاء يحلف المدعى عليه إذا أقام المدعى شاهداً أو امرأتين وهو كذلك (قوله وحلف عبد الخ) حاصله أن العبد سواء كان مأذوناً له في التجارة أولاً إذا أقام شاهداً بحق مالى فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف في ذلك فان نكل العبد عن اليمين فان كان مأذوناً له في التجارة حلف المدعى عليه وبرى وان كان غير مأذون له وحلف سيده واستحق وكذلك السفيه إذا ادعى على شخص محق مالى وأقام بذلك شاهداً فانه يحلف الآن مع شاهده ويستحق المال لكنه يقبضه الناظر عليه فان نكل السفيه حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرى ومحل حلف السفيه إذا كان وليه لم يتولو للباية والا فالدعى يحلف مع الشاهد وليه قال طي وفرض المسئلة في الحلف مع الشاهد يدل على أنه لا يمين عليه في الإنكار أو التهمة وهو كذلك فاذا ادعى أحد على سفيه أو عبد فأنكر ولم يقيم المدعى بينة فلا يمين على ذلك للدعى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى اذ لا فائدة ليمين حينئذ لانها انما توجه إذا كان المدعى عليه لو أقر لزمه وهذا ليس كذلك (قوله فلا يشترط في الدعوى) أى في سماعها (قوله الحرية) أى حرية المدعى ولا رشده ولا بلوغه (قوله لا يحلف صبي) أى لانه غير مكلف واليمين هنا جزء نصاب لانها تتمم بحيث يكون استحساناً حتى يكتفى بحلف الصبي لها (قوله وأخرى غيره من الأولياء) أى كالوصى ومقدم القاضى (قوله وإن أتق) الأولى ان يعبر بلورد قول ابن كنانة يحلف الأب إذا كان يتفق عليه اتفاقاً واجبا لان ليمينه فائدة وهى سقوط النفقة عنه والقول بعدم حلف الأب مطلقاً رواية ابن القاسم عن مالك انظر بن وقد يقال قاعدة المصنف انه اذا عبر بلو يكون اشارة لرد خلاف لأن كل خلاف يشير لرده بلو (قوله فان تولى الاب المعاملة الخ) أى كما لو باع الاب أو الوصى او مقدم القاضى سلعة الصبي لأحد بضمن ثم إن الصبي طالب المشتري بالضمن فأنكره ووجد شاهداً واحداً يشهد له بالضمن فان الاب ومن معه يحلفون مع ذلك الشاهد (قوله وسيد العبد) انظر من ذكر هذا فاقى لم ارمه منقولا والملة تقتضى عدم حلفه تأمل (قوله ليترك المتنازع فيه يديه) أى ان كان معينا وان كان المتنازع فيه ديناً بقى بذمته وان كان معينا وبقي يديه فضله له كما يفيد قول المصنف سابقاً والطة له لاقضاء والنفقة على القضى له وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه يد المدعى عليه بعد يمينه ان كان معينا هو قول الاخوين وابن عبد الحكم وأصبغ وقيل انه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه الممين تحت يد عدل بلوغ الصبي ونسبه في التوضيح لظاهر الموازية وكتاب ابن سحنون وكلام ابن رشد في البيان يقتضى أن القول بوقف الممين هو المذهب وبنى المأزرى الخلاف في الوقف على الخلاف في استناد الحق للشاهد فقط واليمين كالمأخذ فيحسن الايقاف او الهما معا فيضعف الايقاف انظر بن (قوله حوزا) أى حينئذ فيضمه إذا تلف ولو بماوى لأنه تعد لأنه شيه بالخاص (قوله أى يكتب في سجله الحادثه) أى الدعوى وشهادة العدل وما حصل عليه الاتصال في الخصومة (قوله أو تغير حاله عن المدالة) أى وخوفاً من تغير حاله عن المدالة قبل بلوغ الصبي وهذا مضر فاذا

عن المدالة (يحلف) الصبي علة للإسجال أى أسجل لأجل ان يحلف (إذا بلغ له



كوارثه ( أي كالحلف وارث الصبي البالغ ان مات الصبي ( قبله ) أي قبل بلوغه فإذا حلف الصبي إذا بلغ أو وارثه إن مات استحق للدمى به وأخذ من المطلوب ان كان معينا فأما فان فات أخذ قيمته إن كان مقوما ومثله إن كان مثليا وإن كان دينيا في ذمة المطلوب أخذه على ما هو عليه وجاز الصالح عنه على ما روي بآيه فان نكل المطلوب أخذه الصبي ملكا انفاقا ولا يمين على الصبي إذا بلغ واستثنى من قوة كوارثه قبله قوله ( إلا أن ( ٣٠٢ ) يكون ) الوارث البالغ ( نكل ) عن اليمين ( أولا ) حين توجهت عليه في نصيبه بأن

ادعيا معا على شخص بحق وأقام عليه شاهدا فكل الكبير وسقط حقه واستثنى للصغير فبات قبل بلوغه ( في حلفه ) أي وارثه الكبير التاكل أولا ( قولان ) لتأخيرين ولا نص فيها للتقدمين قيل يحلف ليستحق نصيب الصغير لأنه إنما نكل أولا عن حصته هو وقد يكون ورعا فلا يمنع من اليمين لأجل استحقاقه نصيب مورثه قال ابن بونى وهو الذى يظهر ألا ترى انه لو حلف أولا لم يستحق نصيب مورثه إلا يمين ثانية وقيل لا لسريان نكوله الأول عليه ( وإن نكل ) الصبي بعد بلوغه أو وارثه ان مات قبل بلوغه ( اكتفى يمين المطلوب الأولى ) ولا نداد عليه ثانية ثم ذكر مسألة لا ارتباط لها بمسألة الصبي بقوله ( وإن حلف للطالب ) ينى أن من

حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة بعده فلا يضر وذلك لأن فسقه بعد الاسجال بمنزلة طروفسقه بعد الحكم وهو لا يضر فلا يمرض ما سبق للمصنف أن طروالفسى بعد الاداء وقبل الحكم مضر ( قوله كوارثه قبله ) تشبيه في الحلف والاستحقاق أي كما ان وارث الصبي يحلف الآن ويستحق إذا مات الصبي قبل بلوغه وحلف حلفه واستحقاقه مالم يكن ذلك الوارث بيت المال أو مجنونا أو مسمى عليه غير مرجو الافاقة وإلا فلا يحلف وترد اليمين على المطلوب ويستحق ولا حق لبيت المال ولا لوارث المجنون أو المسمى عليه المذكورين وحلف ردها على المطلوب في تلك الحالة مالم يكن حلف أولا وإلا فلا نداد فان كان الوارث مجنونا أو مسمى عليه مرجو الافاقة انتظر ولا يحلف المطلوب ويوضع التنازع فيه يبدأ يمين انظر حاشية شيخنا العدوى ( قوله فان نكل الطالب ) أي عند اقامة الصبي الشاهد ( قوله أخذه الصبي ) أي من الآن ملكا بشهادة الشاهد ونكول المدعى عليه عن اليمين ( قوله إلا أن يكون نكل أولا ) أي إلا أن يكون وارث الصغير نكل أولا عن اليمين وسورته أن يشهد شاهد بحق لصغير وأخيه الكبير فكل الكبير واستثنى للصغير فبات قبل بلوغه وورثه أخوه الكبير ففي حلف الكبير ليستحق نصيب أخيه الصغير الذى ورثه منه وعدم حلفه فلا يأخذه قولان ( قوله للتأخيرين ولا نص فيها للتقدمين ) في هذا اشارة للتسورك على المصنف وأن حقه ان يعبر بتردد لعدم نص للتقدمين واختلاف التأخيرين وقد يقال ان المصنف إنما التزم انه ان أمى بالتردد كان اشارة لذلك لا أنه متى وقع خلاف للتأخيرين يعبر بتردد ( قوله لم يستحق نصيب مورثه إلا يمين ثانية ) هذا هو النقول عن ابن بونى ولا ين رشد في جواب سؤال ارسله له القاضى عياض أن الكبير إذا حلف أولا ثم مات الصغير فلا يحتاج لاعادة يمين ثانية لأن اليمين الأولى وقعت على جميع الحق طبق الشهادة انظر بن ( قوله لسريان نكوله الأول عليه ) أي ولا يأخذ حصة الصغير فان مات الكبير التاكل أولا عن ابن ثم مات الصغير وورثه ابن أخيه فانه يحلف ويستحق حصة عمه الصغير فقط ولا يجرى فيه القولان لانه لم ينكل قبل ذلك وأما حصة أیه الساقطة بنكوله فلا يسوم رجوعها لانه لان الحق سقط بسبب النكول فلا يورث ( قوله ينى ان من ادعى بحق مالى ) احتراز بذلك عن اقامة المدعى شاهدا في محسوطلاق وعق حلف الطالب لرد شهادته ثم أنى الطالب بأخرى فانه يضمه له انفاقا ( قوله وأقام عليه شاهدا فقط ) أي عند من يرى ثبوته بذلك مع اليمين وأما لو أقام شاهدا في حق مالى عند من لا يرى ثبوته به ويمين وحلف الطالب ثم أنى بأخر فانه يضمه له كما تقدم في قوله او وجد ثانيا او مع يمين لم يره الاول ( قوله للاول ) أي الذى نكل عن اليمين منه ( قوله لبطان شهادته ) أي الاول بسبب نكول المدعى مع وجود ذلك الشاهد الاول وحلف للطالب ( قوله وفي حلفه ) أي وإذا لم يضمه للاول وأراد الحلف مع الثانى فان في حلفه منه واستحقاقه وعدم حلفه قولين والاعتماد منهما الاول كما في الحج

ادعى بحق مالى وأقام عليه شاهدا فقط أو امرأتين وأنى ان يحلف مع شاهده حلف المدعى عليه ويرى ( ثم أنى ) للدمى ( بآخر فلازم ) أي لا يضم الثانى للاول لبطان شهادته بنكول المدعى معه وحلف للطالب ( وفي حلفه ) أي الطالب ( معه ) أي مع الشاهد الثانى ويستحق لانه قد يظهر له بشهادة الثانى ما يحقق دعواه ويقدم على اليمين وعدم حلفه لانه لا نكل مع الاول سقط حقه قولان ( و ) على القول بالحلف معه ففي ( تحليف المطلوب ) ثانيا ( إن لم يحلف ) الطالب مع الثانى بأن نكل معه كما نكل أولا لان حلف الطالب أولا كان رد شهادة الاول فيحتاج ليمين أخرى لرد شهادة الثانى وعلى هذا القول

لأنه حلف أولاً وبرى.  
 بن الحق (قولان) وعلى  
 الأول لو أتى بشاهدين  
 لا يستحق بخلاف الثاني  
 (وإن تعذر عین بعض)  
 أي أو كل بدليل قوله أو  
 على الفقراء ومثل لأول  
 بقوله (كشاهد) أو  
 امرأتين على انسان  
 (بوقف) لدار مثلاً على  
 بنه (أي بنى الواقف  
 أو بنى زيد (وعقبهم)  
 بطناً بعد بطن بدليل ما يأتي  
 في كلامه وليس المراد أنه  
 سوى بين البنين والعقب كما  
 قد يتوهم من الواو فاليمين  
 متعذرة من العقب متيسرة  
 البنين من ومثل للثاني  
 المحذوف من كلامه بقوله  
 (أو) شاهد بوقف كدار  
 (على الفقراء) فاليمين  
 متعذرة من جميعهم (حالف)  
 من يخاطب باليمين وهو  
 البعض الموجود من  
 الموقوف عليهم في الأولى  
 والمدعى عليه في الثانية فإن  
 حلف الموجود مع الشاهد  
 ثبت الوقف وإن حلف بعض  
 الموجودين دون بعض ثبت  
 نصيب من حلف دون غيره  
 فإن نكل الجميع بطل الوقف  
 إن حلف المدعى عليه (وإلا)  
 يحلف المدعى عليه في الثانية  
 (فحبس) بشهادة الشاهد  
 ونكول المدعى عليه فهذا  
 مفرع على الثانية فقط وفرع  
 على الأولى فقط لكن في خصوص ما إذا حلف بعض دون بعض قوله (فإن مات) الحالف أحمد أو تعدد ولم يبق إلا الناكل

(قوله لونسكل المطلوب) أي عن اليمين التي رد شهادة الشاهد الثاني (قوله استحق الطالب الحق) أي  
 بغير عین كما في التوضيح (قوله لأنه حلف أولاً) أي لرد الدعوى من أصلها (قوله وعلى الأول) أي  
 وهو أن للطالب أن يخالف مع الشاهد الثاني ويستحق (قوله لو أتى بشاهدین) أي وهو قول  
 ابن القاسم في الموازية وقوله بخلاف الثاني أي وهو أن الطالب ليس له أن يخالف مع الشاهد الثاني لأنه  
 لما نكل مع الشاهد الأول سقط حقه فعلى هذا القول لو أتى الطالب بعد حلف المطلوب بشاهدین فإنه  
 لا يستحق ولا قيام له بهما وهو قول ابن القاسم في المبسوط ونحوه لا بن كثانة والمتمتع من قولی ابن  
 القاسم المذكورين الأول وقد تقدم أنه إذا حلف الطالب المطلوب وله بينة حاضرة أو غائبة كالجمعة  
 يعلمها لم تسمع إذا أقامها وهذا لا يخالف القول الأول من قولی ابن القاسم لحل كلام ابن القاسم  
 على ما إذا حلف الطالب المطلوب غير عالم بالشاهدين أو كانا على أبعدهن كالجمعة (قوله وإن تعذر  
 عین بعض) أي عین بعض المشهود لهم أو كلهم (قوله بدليل قوله أو على الفقراء) أي في كلام المصنف  
 حذف أو مع ما عطف للدليل وهو جائز كافي للمنفى (قوله على انسان) أي شهدا أو أشهدتا على انسان  
 (قوله بدليل ما يأتي في كلامه) أي من ذكر التردد لأنه إنما يفرع على هذا المنفى ويصح قراءة وعقبهم  
 فعلاً ماضياً مضعفاً كما في بن (قوله فاليمين متعذرة من العقب) أي وهم بعض الموقوف عليهم  
 المشهود لهم بالوقف (قوله المحذوف من كلامه) أي الذي قدره الشارح بقوله أو كل (قوله أو  
 شاهد) أي أو امرأتين (قوله وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الأولى) أي لا مر أن  
 الوقف على معين يثبت بالشاهد واليمين (قوله والمدعى عليه في الثانية) أي لا أن الوقف على غير  
 معين لا يثبت بشاهد وعین لعدم تعيين المستحق الذي يحلفها وإذا حلف المدعى عليه في الثانية  
 رجع المدعى به ملكاً ولا عبرة بدعوى وقفته لعدم ثبوتها فإن نكل فحبس كما قال المصنف والا  
 فحبس وما ذكره من كون المدعى عليه يحلف في المسئلة الثانية أعنى مسئلة الفقراء هو ما ذكره  
 اللخمي والمازري وابن شناس وابن الحجاب لكنه تعقبه ابن عرفة فقال ظاهر الروايات  
 عدم حلفه لعدم تعيين طالبه وبطلان الوقف على أن اللخمي والمازري لما ذكرنا حلفه جعلوه  
 كمن شهد عليه شاهد بالطلاق أو العتق وظاهر أن هذا إذا لم يحلف فحبس وإن طال دين ولا  
 يلزم طلاق ولا عتق ولذا قال الواقف وغيره أن قول المصنف والأنجس لا مستند له انظر بن (قوله وإن  
 حلف بعض الموجودين) أي وإن حلف كل البعض الموجود في المسئلة الأولى (قوله دون غيره)  
 أي فلا يثبت نصيبه بل يكون ملكاً للمدعى عليه إن حلف (قوله فإن نكل الجميع بطل الوقف  
 إن حلف المدعى عليه) وكذا قوله قبل دون نصيب من لم يحلف أي فإن وقفته باطلة ويكون  
 ملكاً للمدعى عليه إن حلف ظاهره أن الوقف كلاً أو حصاً يظل يحلف المطلوب حق بالنسبة  
 للبطن الثاني وأنه لا كلام لهم وهو مبنى على أن أخذ أهل البطن الثاني بطريق الارث من آبائهم لكنه  
 خلاف ما استظهره المازري وغيره من أن أخذهم بعقد التحجيس من الواقف لا بطريق الارث من  
 آبائهم ولذا قال ابن عرفة لو عرضت اليمين على البطن الأول فنكوا وكلهم ثم جاء بعدهم البطن الثاني  
 فمن قال أخذ البطن الثاني كأخذ الارث من آبائهم لم يمكنوا من الحلف لبطلان حقهم بنكول آبائهم  
 وعلى الطريقة الأخرى وهم أن أخذهم إنما هو بعقد التحجيس من الحبس بمكنون من اليمين ولا  
 يضرهم نكول آبائهم وهو الظاهر اه بن هـ والحاصل أنه إذا حلف المطلوب لنكول الموجودين بطل  
 الوقف عليهم وهل تمكن الطبقة الثانية منه يميناً ولا يمكن منه خلاف والظاهر الأول (قوله إن حلف  
 المدعى عليه) أي فإن نكل فالمدعى به حبس ويمكن دخول هذه تحت قول المصنف وإلا فحبس

على الأولى فقط لكن في خصوص ما إذا حلف بعض دون بعض قوله (فإن مات) الحالف أحمد أو تعدد ولم يبق إلا الناكل

(ففي تعيين مستحق) أي جنس مستحقه وبينه بقوله (من بية الأولين) وهم طبقة الحالف الليث (أو) أهل (البطن الثاني) بالجر عطف على بية أي هل يستحق نصيب لثيت الحالف أهل طبقته من إخوته الناكين لأن نكولهم عن الحالف أولاً عن نصيبهم لا يمنع لاستحقاقهم نصيب الحالف الليث أو يستحقه (٢٠٤) أهل البطن الثاني لبطان حق بية البطن الأول بنكولهم وأهل البطن

الثاني أمثلة ومن جدهم المحبس فلا يصرفهم نكول أبهم إن كان أبوهم هو الناكل (تردد) الراجح الثاني وكل من استحق لا بد من بينه لأن أصل الوقف يشاهد واحد وينبغي أن يحلف غير ولد الميت لأن ولد الميت يأخذ بالوراثة عن أبيه ثم شرع في بيان نقل الشهادة وبدأ بك ذكر الشهادة على حكم الحاكم لتشبهها له لكونها قهلاً لعلمه قال (ولم يشهد على حاكم قال ثبت عندى) أو حكمت بكذا (إلا بأشهاد منه) لها بأن قال لها اشهدا على حكمتى وسواء في الأمور الخاصة أو العامة كثرت رمضان (كاشهد على شهادتى) هذا هو حقيقة شهادة النقل وهو مثال المحذوف معطوف على حاكم أى ولا يشهد على شاهد بحق إلا بأشهاد منه وبما هو بمنزلة كما اشار به بقوله (أو رآه يؤديها) عند قاض فيشهد على شهادته إذ سمعه لاداء الشهادة عند قاض منزل بمنزلة قوله

أى ولا يحلف للدعى عليه ابتداء في المسئلة الثانية أو بعد نكول للوجودين في المسئلة الأولى فحبس أى فلتنزع فيه حبس في الفرعين وهذا حل بعض الشراح كلام المصنف (قوله في تعيين مستحقه) أى مستحق نصيب الليث الحالف (قوله أى جنس مستحقه) أشار إلى أن الإضافة جنسية فتصدق بمتعمد وأشار الشارح بهذا لدفع ما يقال إن مستحقه مفرد فكيف يبينه بمتعدد فالأولى أن يقول مستحقه (قوله من بية) أى من كون بية الخ (قوله تردد) محله ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً إلا بعد احراز البطن الأول وإلا لم يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً مادام أحد من الناكين اتفاقاً وجعل الشارح محل التردد موت البعض الحالف ولم يبق إلا الناكل احترازاً عما إذا مات بعض من حلف وبقي منهم بعض مع الناكين فلا شيء لنا ناكين ويستحق نصيب الليث الحالف بية الحالفين وهل يحلفون أيضاً أو لا قولان بناء على أن أخذهم بعد الحبس عن الواقف أو أخذهم كالإراث عن الليث وهذا أحد تحريرين ذكرهما عجم والثاني يجعل التردد جارياً في ذلك أيضاً فيقول إن نصيب من مات لمن بقي من أهل البطن الأول من حلف ومن نكل وقيل لأهل البطن الثاني خاصة (قوله وكل من استحق) أى سواء كان من بية البطن الأول أو من أهل البطن الثاني لا بد من بينه أى بناء على أن أخذه بعد الحبس عن الواقف كما هو الظاهر واليه يشير قول الشارح لأن أصل الوقف يشاهد وقيل إن أخذ المستحق كالإراث عن أخيه أو أبيه أو عمه وعليه فلا يلزم للمستحق بين وهذا الخلاف جار في بية الطبقة الأولى وفي أهل الثانية سواء ابن الواقف وغيره فقوله الشارح وينبغي أن يحلف الخ فيه نظر تأمل (قوله لأن ولد الميت يأخذ بالوراثة عن أبيه) أى وحصة أبيه قد ثبتت بالشاهد واليمين (قوله لتشبهها له) أى تشبه الشهادة على الحكم بنقل الشهادة وقوله لكونها أى الشهادة على حكم الحاكم قهلاً لحكمه (قوله قال ثبت عندى) أى أن فلان على فلان كذا أو هلال رمضان وقوله وسواء في الأمور الخاصة أى كالتال الأول والعامة كالثاني (قوله أو حكمت بكذا) أى بطلاق زوجة فلان مثلاً أو بثبوت رمضان (قوله إلا بأشهاد منه) أى فإن اشهدا جازلها الشهادة على حكمه ويكون ذلك الأشهاد تمديلاً منه للشاهدين فلا يقبل تجرعهما وإذا لم يشهدا فلا يجوز لهما الشهادة على حكمه لاحتمال تسامحه في إخباره بأنه ثبت عنده كذا والحق بكذا فإذا شهدا من غير أن يشهدا كانت شهادتهما باطلة (قوله إلا بأشهاد منه) هذا هو المحذوف الذى مثل له بقوله كاشهد على شهادتى خلافاً للشارح فإنه يقتضى أن المثل له شاهد لأنه المعطوف على حاكم (قوله أو بما هو بمنزلة) عطف على قوله بأشهاد منه أى إلا إذا حصل أشهاد منه أو ما هو بمنزلة (قوله أو رآه يؤديها الخ) أى وأما إذا رأى يخبر بها غير قاض فلا ينقل عنه ولا يقبل قهلاً وأعلم أن الشهادة على الشهود وهى شهادة النقل تجوز في الحدود والطلاق والولاء وفي كل شيء كما أفاده بن (قوله أنه لا ينقل عنه) أى لأنه لم يقل له اشهد على شهادتى وإنما قال ذلك لغيره (قوله قال بعضهم وهو المشهور) قال اللواق ابن رشد إن سمعه يؤديها عند الحاكم أو سمعه يشهد غيره وإن لم يشهد فالمشهور أنها جائزة له بن (قوله وعمل كلامه نقل النقل الخ)

اشهد على شهادتى وظاهره أنه إذا سمع الشاهد الأصل يقول لآخر اشهد على شهادتى أنه لا ينقل عنه وهو أحد قولين قال والثاني له ذلك قال بعضهم وهو المشهور ويمكن حمل المصنف عليه بأن يقال قوله اشهد على شهادتى أهم من أن يكون هو المخاطب وغيره ويشكل كلامه نقل النقل إذ قوله كاشهد على شهادتى ولو تسلسل ثم ذكر شروط النقل بقوله (إن غاب الأصل) (للقول عنه) (وهو) إن وافق أن (رجل) فلا يقطعه عنها

ولو حاضرة (بمكان) متعلق بخاب (لا يلزم الأداء منه) وهو مافوق البريدين على مامر هذا في غير الحدود (ولا يبغي) في النقل عن الشاهد الاصل (في الحدود الثلاثة الأيام) فلا بد من الزيادة عليها وقيل يكفي مادون مسافة القصر كالأموال وعطف على غاب قوله (أومات) الاصل (أومر من) مرضا يتعسر معه الحضور عند القاضي لأداء الشهادة (ولم يطرأ فسق) للمعقول عنه (أوعداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل أداء الشهادة فان زال الفسق عن الاصل فهل ينقل عنه (٢٠٥) بالساع الاول ولا بد من اذن ثان

خلاف (بخلاف) طرو (جن) أي جنون للاصل بعد تحمل الاداء عنه فلا يضر في النقل عنه (ولم يكتذبه) أي الناقل (أصله) فان كذبه حقيقة أو حكما كشكه في أصل شهادته لم ينقل عنه (قبل الحكم) راجع للفرع الاخير وأما الأولان فالضر طرو الفسق والعداوة قبل الاداء لاجله وقبل الحكم كما تقدم هذا هو الراجح (والإن) بأن كذبه بعد الحكم (مضي) الحكم ولا ينقض (بلا غرم) على الناقل ولا على الاصل لانه لم يقطع بكذبه. والحكم صدر عن اجتهاد فهذا راجع للفرع الاخير فقط (ونقل) عطف على غاب (عن كل) أي عن كل واحد من شاهدي الاصل (اثان) وهو صادق بما افاد شهد اثان على واحد ثم على آخر أو قال الاصلان لهما على شهادتهما وبما اذا شهد عن كل واحد اثان وبغير ذلك (ليس)

قال عبق ولا يطلب في شهادة النقل بتاريخ النقل ويعوز النقل وان لم يعرف الناقل عدالة المتقول عنه وثبت عدالة المتقول عنه بغير ذلك النافل واعلم أن المتقول عنه لا بد أن يكون عدلا وقت قوله للناقل اشهد على شهادتي أو وقت رؤيته أدامها لاجميا أو عبدا أو كافرا قال كل اشهد على شهادتي وانتقلوا الحالة العدالة بعد النقل عنهم وماتوا أو غابوا فلا يجوز النقل عنهم لأن النظر لوقته وقت التحمل عنهم (قوله ولو حاضرة) أي في البلد (قوله في غير الحدود) أي سواء كانت أموالا أو غيرها (قوله ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام) أي كون مسافة المكان الذي غاب فيه الشاهد ثلاثة أيام ذهابا وما ذكره المصنف قول ابن القاسم في اللوزية وقال يحنون لا ينقل عن الشاهد إلا إذا غاب غيبة بعيدة والغيبة البعيدة مسافة القصر ولم يفرق بين الحدود وغيرها وعلى ما للمصنف اذا كان الشاهد بموجب حد على مسافة قصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام فانه يرفع شهادته الى من يخاطب قاضي القصر الذي يراى نقل الشهادة اليه قال ابن عاشر وانظر لم يكتفوا بنقل الشهادة هنا واكتفوا بالخطاب الى قاضي بلد الخصومة وأجيب بأنهم إنما اكتفوا بالخطاب لأنه صادر من القاضي وثق النفس به مالا يثق بنقل الشاهد اهـ بن (قوله مادون مسافة القصر) الاولى حذف قوله مادون لما علمت من كلام سحنون (قوله ولم يطرأ فسق أوعداوة الخ) فان طرأ أحدهما قبل الاداء أو أدى الناقل مع قيامه بالأصل ردت شهادته (قوله قبل أداء الشهادة) أي وأما طرو أحدهما بعد أدائها فلا يضر ولو قبل الحكم (قوله فان زال الفسق عن الاصل) أي فان طرأ الفسق للاصل ثم زال عنه قبل أداء الشهادة فهل الخ (قوله بالساع الاول) الاوضح بالاذن الاول (قوله بعد تحمل الاداء عنه) أي بعد تحمل الناقل الاداء عنه (قوله فان كذبه حقيقة) أي بأن قال له أنت تكذب على ما أمرتك أن تنقل عن الشهادة بكذا (قوله كشكه في أصل شهادته) أي في تحمله الشهادة بذلك الشيء (قوله وأما الأولان) أي طرو الفسق والعداوة وقوله لاجله وقبل الحكم أي لان الاداء فهما بمنزلة الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء \* والحاصل أن الفسق والعداوة الاداء فهما بمنزلة الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء وأولى بعد الحكم كما في التوضيح وابن عرفة وانما يضر طروهما قبل الاداء وأما تكذيب الأصل لقرعه فضر إن كان قبل الاداء أو بعده وقبل الحكم فان كان بعد الحكم لم يضر (قوله ثم على آخر) أي في مجلس ثان (قوله) قال الاصلان الخ (أي والمجلس متعده) (قوله وبغير ذلك) أي كأن ينقل عن واحد اثان وينقل واحد من الاثنين مع واحد ثالث عن الثاني من شاهدي الأصل (قوله وبغير ذلك) أي كتمانة ينقل أربعة منهم عن اثنين وأربعة عن الاثنين الآخرين (قوله فلو قبل اثان عن ثلاثة وعن الرابع اثان لم يصح) أي على المشهور كما في التوضيح ووجه فيه عدم صحته بأنه لا يصح شهادة الفرع الا حيث تصح شهادة الاصل لو حضر والرابع الذي نقل عنه الاثنين الآخران لو حضر

أحدهما (أي أحد الناقلين) أصلا) أي شهادته لانه إذا كان أحدهما من شهود الاصل لزم ثبوت الحق بشاهد واحد إذا الناقل المنفرد كالعدم (و) نقل (في أكثر من أربعة عن كل) أي عن كل واحد من الاصل وهو صادق بأربعة ينقلون عن كل واحد وبسعة عشر ينقل كل أربعة منهم عن واحد وبغير ذلك (أو) نقل أربعة (عن كل اثنين) من الاصول (اثان) بأن ينقل اثان عن زيد وعمرو واثان آخران عن بكر وخالد فلو قبل اثان عن ثلاثة وعن الرابع اثان لم يصح خلافا لابن الماجشون

أو قل ثلاثة عن ثلاثة واحد عن الاربعة يصح (ولم يقل بصل) أي جاز تلفيق شهادة قل مع شهادة أصل في الزنا وغيره كأن يشهد اثنان عن رؤية الزنا ويقل اثنان عن كل (٣٠٦) واحد من الاثنين الآخرين (وجاز تزكية ناقا أصله) الذي قل عنه بخلاف

العكس وهو تزكية الأصل للناقل عنه لقوة التهمة (و) حاز (قل) امرأتين (عن رجل أو عن امرأتين مع رجل) ناقل معهما عن ذكر (في باب شهادتهن) وهو الأموال وما يؤول البهاؤ وما لا يظهر للرجال كالولادة وعيب الفرج بخلاف نحو الطلاق والعق فلا يصح فيه نقل النساء ثم شرع في مسائل رجوع الشاهدين عن الشهادة بقوله

[درس]

(وإن قالوا) بعد الأداء وقبل الحكم (وهما) أو غلطنا في شهادتنا بدم أو حق مالي ليس الذي شهدنا عليه هذا الشخص (بل هو هذا) لشخص غيره (سقطنا) أي الشهادتان معا الأولى لاعترافهما بالوم والثانية لاعترافهما بعدم عدالتهما حيث شهدا على شك وكذا بعد الحكم وقبل الاستيفاء في الدم لافي المال فلا يسقط بل يفرمه للشهود عليه للمدعى ثم يرجع به عليهما كما يأتي في قوله لارجوعهم الخ (وتقضى) الحكم (إن ثبت) بعده (كذبهم) أي إن أمكن كما قال ابن العاجب وذلك قبل الاستيفاء في القتل والقطع

ما صحت شهادته مع الاثنين الناقلين عن الثلاثة لتقص العدد ويحتمل أن عدم الصحة لأن عدد الفرع فيها ناقص عن عدد الأصل حيث قل عن الثلاثة اثنان فقط والفرع لا يتقص عن الأصل لقيامه مقامه ونياته منابه هذا على ما للمصنف في التوضيح ولكن ابن عرفة نسب لابن القاسم الجواز كقول ابن الجاشون اه بن وقوله عن الرابع اثنان أي أو أدى الرابع بنفسه كما صرح به للواق (قوله أو قل ثلاثة عن ثلاثة الخ) أي وأما لو قل ثلاثة عن ثلاثة واثنان عن واحد لكني كما في سماع أبي زيد عن ابن القاسم اه بن (فتبينه) يشترط في صحة شهادة النقل في الزنا أن يقول شهود الزنا لمن ينقل عنهم اشهدوا عنا أننا رأينا فلانا يزني وهو كالمرود في السكحة ولا يجب الاجتماع في وقت تحمل النقل ولا تخريق الناقلين وقت شهادتهم عندالحاكم بخلاف الأصول كما هو (قوله كأن يشهد اثنان على رؤية الزنا الخ) أي وكأن يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثنان عن الرابع وعمل جواز التلفيق إذا كان النقل صحيحا كما ذكر في التالين احترازا عما إذا قل اثنان عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فلا تلفيق شهادته كما تقدم عن اللواق (قوله وجاز تزكية ناقل أصله) أي انه يجوز للشخص أن يزكي الشاهد الأصلي بعد أن ينقل عنه شهادته وكأنه لم ينظر التهمة في ترويج قله لأنه خفف في شهادة النقل ما لم يخفف في الشهادة الأصلية (قوله لقوة التهمة) أي بالراحة من أداء الشهادة عند القاضي (قوله مع رجل ناقل معهما) مفهومه عدم صحة نقلهما في باب شهادتهن لامع رجل ناقل معهما بأن لم يكن معهما رجل أصلا أو كان معهما رجل أصلي وهو كذلك لأن قل المرأتين فقط لا يجتزي به ولو كان فيما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيد ابن عرفة انظر بن (قوله بخلاف نحو الطلاق والعق) أي من كل ما لا تصح فيه شهادتهن استقلالاً والحاصل أن ما قبل فيه شهادة النمام مع يمين أو رجل وهو المال وما يؤول اليه وكذا ما يختص بشهادتهن كالولادة والاستهلال وعيب الفرج يجوز نقل النساء فيه إذا تعددن مع رجل ناقل معهن سواء قلن عن رجل أو امرأة فان قلن لامع رجل أصلا أو مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جدا ومالا يقبل فيه شهادة النساء أصلا لا يقبل فيه قلن سواء كن مع رجل ناقل أو اتحدن (قوله فلا يصح فيه قل النساء) أي سواء اتحدن أو كن مع رجل (قوله لاعترافهما بالوم) أي القلط (قوله حيث شهدا) أي أولا على شك (قوله وكذا بعد الحكم الخ) أي وكذا تسقط الشهادتان إذا قالا وهما أو غلطنا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وقوله في دم أي إذا كانت الشهادة بدم وهذا أحد قولي ابن القاسم وهو الذي رجح اليه وهو خلاف ما مضى عليه المصنف فيما يأتي في قوله لارجوعهم وغرما مالا ودية فان حاصله انه إذا كان رجوعهم بعد الحكم لا ينقض مطلقا وهو الذي رجح عنه ابن القاسم اه بن (قوله لافي المال) فلا يسقط بل يفرمه للشهود عليه للمدعى ثم يرجع به عليهما هذا مافي الجلاب وللموثة وهو ظاهر للدونة وقال ابن عبد السلام والأكثر انه يفرمه للشهود عليه للمدعى ولا يرجع به عليهما حيث قالا وهما وهو ظاهر الرسالة والمعتمد الأول كما قال شيخنا (قوله ان أمكن) أي قضه (قوله وذلك قبل الاستيفاء) أي قبل استيفاء المحكوم به وقوله في القتل والقطع أي وغيرها وقوله لم يبق الا الترم أي غرم الشهود الدية أو اللال ولا يتأتى قض الحكم

(قوله)

فان لم يثبت إلا بعد الاستيفاء لم يبق الا الترم كما سيذكره ومثل لثبوت

كذبهم بقوله (كحياة من قتل) أي من شهد بقتله محمدا أي ظهرت حياته قبل القصاص من للشهود عليه بالقتل فلا يقتض منه

(أوجه قبل) وقت (انزعنا) الشهوده عليه فإذا لم يحصل رجمه قضى الحكم فلا (٢٠٧) رجم وإلا فاقدم كما يأتي (لا رجوعهم) عن الشهادة

(قوله أوجه) أى كما إذا شهد على شخص بالزنا فحكم القاضي برجمه ثبت قبل الرجم أنه محبوب قبل الزنا الذى شهد به عليه فينقض الحكم برجمه ولا حد على الشهود إذ لا يحد من قذف جيبوا بالزنا كما في المدونة (قوله وإلا فالنرم) أى وإلا بأن رجم فالنرم (قوله لا رجوعهم) أى لا ينقض الحكم لرجوعهم عن الشهادة بعده (قوله قولان) أى لابن القاسم أحدهما عدم النقض وهو الرجوع عنه وهو ظاهر الصنف كالمدونة والثاني نقض الحكم وهو الرجوع اليه وعليه أكثر أصحاب الامام (قوله وغرما مالا ودية) أشار بهذا لقول ابن القاسم إذا رجا بعد الحكم في عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فأنهما يضمنان قيمة العتق والدين والعقل في القصاص في أموالهما اه فظاهره كان الرجوع بعد الاستيفاء أو قبله ولا ينقض الحكم إذا كان الرجوع قبله عتقه قول الصنف وغرما مالا يشمل ما إذا شهدا بوفاء حتى يستحقه ثم رجا فأنهما يفرمانه للمشهدود عليه للشهود له فإن أعدما فهل يرجع من شهدا عليه على من شهدا له ثم لا يرجع له عليهما كما لا يرجع لها عليه ان غرما في مالا مالا أولا يرجع بل ينتظر يسرها ينظر في ذلك (قوله ولو تعد الزور) المبالغة راجعة لقوله ودية فقط كما أشار له الشارح إذ العمد في المال أخرى بالنرم فلا يبالغ عليه واعلم أن ما قبل المبالغة فيه خلاف أيضا بالنرم وعدمه وما مضى عليه الصنف فيه من النرم خلاف قول الأكثر من أصحاب مالكا لكنه ظاهر المدونة كما ذكره ابن عرفة وغيره وهو الذى ذكره الشارح عند قوله وان قال وهما انظر بن (قوله عند ابن القاسم) أى في أحد قولي وهو للرجوع عنه والرجوع اليه أنهما إذا رجا بعد الحكم وقبل الاستيفاء ينقض الحكم ولا يستوفى لحرمة الدم وحينئذ فلا يتأى تقرير الشهود الدية وإنما مضى الصنف على قول ابن القاسم الرجوع عنه لأنه قول مالك كما قال الشيطي (قوله وقال أشهب ينقض النخ) تحصل مما تقدم أنهما إذا رجا بعد الحكم وبعد الاستيفاء فأنهما يفرمان المال والدية اتفاقا ولا يتأى نقض الحكم وان رجا بعد الحكم وقبل الاستيفاء ففي المال لا ينقض الحكم اتفاقا ويفرمان للمال الذى رجا عن شهادتهما به وفي الدم قيل انه ينقض الحكم لحرمة الدم وحينئذ فلا غرم وهو الذى رجع اليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وعليه فقيل يفرمان الدية مطلقا سواء تعدا الزور ابتداء أم لا وهو الذى رجع عنه ابن القاسم وقيل يفرمان الدية إذا لم تعدا الزور ويقتض منهما ان تعدا وهو قول أشهب (قوله وعلى قول ابن القاسم) أى الذى مضى عليه الصنف (قوله ولا يشاركهم شاهد الا حصان) الضمير للقول في يشاركهم يعود على شهود الزنا للفهومين من قوله أوجه وما ذكره الصنف هو قول ابن القاسم وقال أشهب يفرم الجميع لتوقف الرجم عليهم وعليه فهل الستة يستوفون في النرم أو على شاهدي الإحصان نصفها لأن الشهود نوعان فيكون على كل نوع نصفها قولان اه بن (قوله بخلاف شهود الزنا) أى فان شهادتهم منفردة توجب حد الجلد (قوله كرجوع الزكي) أى للأربعة مع رجوعهم أيضا بعد الرجم فلا يشاركهم للزكي في النرم بل يختصون به دونه لعدم شهادته بالزنا وان توقفت شهادتهم على تركيته واعلم أنهم إذا كروا في رجوع الزكي خلاف أشهب المذكور في شهود الاحصان ولعله يخرج هنا بالآخرى من شاهدي الاحصان لعدم ثبوت شيء دون الزكي بخلاف شاهدي الاحصان فإنه ثبت بدونهما الجلد قاله المشاوي انظر بن (قوله ودخل بالكتاب الشتم النخ) أى فإذا شهدا بأن فلانا شتم فلانا أو لطمه أى ضربه بكفه أو بالسوط وعزر

رجوعهم) عن الشهادة (قوله لا ينقض له الحكم) عدم الاستيفاء وكذا قبله في المال قطعا وفي الدم قولان (وغرما) إذا رجا عن شهادتهما (مالا) أنافاه بشهادتهما ولو قال فلانا لأن العمد والخطأ في أموال الناس سواء (ودية) إذا شهدا بقتل (وكو تعدا) الزور في شهادتهما عند ابن القاسم وقال أشهب يقتض منهما في العمد قال الصنف وهو أقرب لانهما قتلاهما بغير شبهة ويجوز قراءة تعدا مالا ماليا ومصدر منصوبا على أنه خبر كان المندونة وعلى قول ابن القاسم يوجمان ضربا ويطال سجنهما ويفرمان الدية في مالهما (و) لو شهد أربعة بالزنا واثنان بالإحصان فرجم ثم رجع الستة أخضع شهود الزنا بالنرم (لا يشاركهم شاهد) الإحصان في النرم (أى غرم الدية لأن شهادتهما منفردة لما كانت لا توجب حدا صارت غير منظور لما بخلاف شهود الزنا (كرجوع الزكي) عن تركيته لا يوجب النرم عليه وإنما النرم على الشاهد إن رجع (وأدبا)

أى الشاهدان الراجعان (في كقذف) شهدا به وحده للشهود عليه ودخل بالكاف الشتم والالطم وضرب السوط (وحد شهود الزنا) الراجعون حد القذف (مطلقا) أى رجوا قبل الحكم أو بعده قبل الاستيفاء أو رجعا مع النرم في الرجم كما مر

( كرجوع أحد الأربعة ) في الوثبة ( ٢٠٨ ) ( قبل الحكم ) فيه فيجد الأربعة لأن الشهادة لم تسكن ( وإن رجع ) أحدهم ( بعده )

أي الحكم ( حدّ الرابع )  
 فقط ) لا اعترافه على نفسه  
 بالقذف ويستوفى من  
 الشهود وعليه الحكم وأما ان  
 ظهر أن أحدهم عبد أو كافر  
 فيجد الجميع ( وإن رجع  
 اثنان من ستة ) بعد الحكم  
 ( فلا غرم ولا حد ) على  
 أحد لأن الشهادة تمت  
 بالأربعة وصار الشهود  
 عليه غير عفيف نعم يؤدبان  
 بالاجتهاد ( إلا إن تبين )  
 بعد الاستيفاء ورجوع  
 للاثنتين ( أنه أحد الأربعة )  
 فالباقين ( عبد ) أو كافر  
 ( فيحدّ الرّاجعان ) حد  
 القذف ( والعبد ) نصف  
 حد الحر لأن الشهادة لم تتم  
 ولا حد على الثلاثة الباقين  
 ولا غرامة لأنه قد شهد  
 معهم اثنان ولا عبرة في  
 حقهم برجوعهما لأن  
 عهدهما معمول بها في  
 الجملة بدليل أن الحكم  
 المرتب عليها لا ينقض  
 بخلاف ما لو تبين أن أحد  
 الأربعة عبد فيحدوا كما  
 مر لأن شهادته لا عبرة بها  
 فهي عدم شرعا فلم يبق  
 أربعة غيره ( وغرما ) أي  
 الرّاجعان ( فقط ) دون  
 العبد ( ربيع الدّعية ) لأن  
 ما زاد على الثلاثة ولو كثر  
 في حكم الواحد بقية

الشهود وعليه تم رجوع الشاهدان بذلك فليهما الأدب فقط بلا غرم إن لم يتلفا مالا ولا قسا بشهادتهما  
 وحمل أدبيهما في رجوعهما في كقذف حيث تبين كذبهما تمداً فإن تبين أنه اشبه عليهما فلا  
 أدب وإن أشكل الأمر فلم يعلم هل كذبهما كان تمداً أو اشتباهاً فتولان بتأديبه وعدمه وقد  
 فرض بعضهم قول المصنف وأدب في كقذف فيما إذا رجعا بعد إقامة الحد والتعزير كما هو نقل  
 للواق عن سخون وظاهره أنها لو رجعا قبله لا أدب عليهما سواء حصل الاستيفاء بعد ذلك أم لا  
 ولله غير مراد لكون الاستيفاء مستقداً لشهادتهما وحينئذ فمضى حصل الاستيفاء أدباً سواء رجعا  
 بعده أو قبله ( قوله كرجوع أحد الأربعة ) هذا تشبيه في حد الجميع للقذف ( قوله وإن رجع أحدهم  
 بعده حد الرابع فقط ) ظاهر للمصنف يشمل رجوعه بعد إقامة الحد وفي هذه يحد وحده  
 من غير خلاف ويشمل رجوعه بعد الحكم وقبل إقامة الحد وفي هذه خلاف حكاها ابن عرفة عن  
 ابن رشد قيل يحد كلهم وقيل يحد الرابع فقط وهو الذي يوجه النظر لأنه يتم أنه أعاد رجوع  
 ليجب الحد على من شهد معه لكن الأول وهو حد الجميع هو ظاهر قول للذونة أن  
 رجع أحد الأربعة قبل إقامة الحد حدوا كلهم وبه حد الرابع فقط اهـ بن قنولها قبل إقامة  
 الحد ظاهره سواء كان الرجوع قبل الحكم أو بعده وإن كان يمتثل قهره على ما إذا كان  
 رجوعه قبل الحكم ( قوله لا اعترافه على نفسه بالقذف ) أي دون غيره فالحكم تام بشهادة الأربعة  
 وحينئذ فيستوفى من للشهود عليه للحكم أي ما حكم به عليه من جلد أو رجم ( قوله وأما أن يظهر أن  
 أحدهم النح ) أي أن ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء أن أحد الأربعة عبد أو كافر فيجد الجميع أي  
 وينقض الحكم لبطان الشهادة وبطل العدم والكافر الفاسق فإذا ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء  
 أن أحدهم فاسق حد الجميع وبطلت الشهادة بناء على المعتد الذي شئى عليه المصنف في باب  
 القضاء من أن الحكم ينقض إذا تبين بعده أنه قضى جيد أو كافر أو فاسق وأما على القول  
 بأنه ينقض إذا تبين أن أحد الشهود عبد أو كافر لا أن تبين أنه فاسق فلا حد على واحد منهم  
 لأن الشهادة تمت باجتهاد القاضي فإن ظهر بعد الحكم أن أحدهم زوج حد الجميع ويتوجه على  
 الزوج اللعان فإن نكلت فلا حد عليهم كافي البدر ( قوله وإن رجع اثنان من ستة بعد الحكم ) أي وبعد  
 الاستيفاء أو قبله ( قوله وصار للشهود عليه غير عفيف ) أي بشهادة الأربعة فصار الرّاجعان قاذفين  
 غير عفيف ولا حد على قاذفه ( قوله إلا أن تبين بعد الاستيفاء ) أي أو قبله فلو حذف  
 قوله بعد الاستيفاء كان أحسن ( قوله لأن الشهادة ) أي التي يصير بها الشهود عليه غير عفيف لم  
 تتم وحينئذ ففاته باقية فلذا حد الرّاجعان والعبد ( قوله ولا غرم ) أي إذا مات بالرجم  
 ( قوله لأنه قد شهد معهم اثنان النح ) هذا جواب عما يقال قد تقدم أنه إذا ظهر بعد الحكم أن أحد الأربعة  
 عبد حد الجميع وهنا جعل انحد عليه وعلى الرّاجعين فقط \* وحاصل الجواب أنه في الأولى  
 لم يبق أربعة غيره فبطلت شهادة الجميع فلذا حدوا بخلاف ما هنا فإنه قد بقي خمسة غيره لأن شهادة  
 الرّاجعين معمول بها في الجملة ، ألا ترى أن الحكم المرتب عليها لا ينقض ( قوله والعبد لا مال له )  
 أي فلذا لم يغرّم والأولى والعبد لم يحصل منه رجوع عن الشهادة وإنما ردونا شهادته لرقه فلذا لم  
 يغرّم شيئاً ( قوله ثم إن رجع ثالث ) أي بعد رجوع اثنين من ستة شهدوا بزنا شخص ورجم

( قوله )

النصب والعبد لا مال له لأن ماله لسيده ( ثم إن رجع ) بعد رجوع  
 الاثنين ( ثالث ) من الستة ولم يكن في الستة عبد بدليل تمام السنة



فليست هذه من تنمة ما قبلها ( حدهو والسابقان ) حد القذف لان الباقي ثلاثة فلم يتم النصاب (وغير موا) أي الثلاثة (رجع) (رجع) بالسوية (و) إن رجع ( رابع ) أيضاً ( فنصفها ) أرباعاً بين الأربعة مع حد الرابع أيضاً. وخامس ثلاثة أرباعها بينهم أخلاصاً ومصلحة فجميعها أنداساً ( وإن رجع سادس ) من ستة شهدوا بزنا محصن فأمر الحاكم برجعه (بعد دفعه عنه) (الرجع) (و) رجع (خامس) بعده موضحة (و) رجع (رابع) بعد موته فعلى الثاني ( وهو الخامس ) (خمس) دية ( الموضحة ) لانها حصلت بشهادة خمسة هو أحكم ( مع سُدس ) دية ( العين كالأول ) عليه سدس دية العين لانها ذهبت بشهادة ستة هو ( ٢٠٩ ) أحدم ( وعلى ) (الرابع) (الثالث)

وهو الرابع بالنسبة إلى ( رُجِعَ دية النفس ) لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدم ( قطع ) على لا شيء عليه من دية العين وللوضحة لاندراجهما في النفس • واعلم أنه ما أوجب القرم على السادس والخامس إلا رجوع هذا الرابع فلو لم يرجع لم يجرم واحد منهما بدليل قوله الآتي وإن رجع من يستقل الحكم بدمه فلا يجرم وهذا القرم عزاء ابن الحاجب لابن المواز قال المصنف وهو مبنى على مذهبه من أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء يمنع من الاستيفاء وأما على قول ابن القاسم أنه يستولى فينبغي أن يكون على الثلاثة الرابع من ربع دية النفس دون العين وللوضحة لأنه حينئذ قتل بشهادة الستة ودية الأعضاء تدرج فيها ( وممكن مدع ) على الشاهدين ( رجوعاً ) عن

( قوله فليست هذه من تنمة ما قبلها ) أي وهى قوله إلا أن تبين أن أحد الأربعة عبد وإمامه من تمام ما قبل الاستثناء وهى قوله وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا حد ( قوله فلم يتم النصاب ) أي نصاب الشهادة التي يصير بها غير غفيف وحينئذ فعبته باقية فلذا حد الثلاثة الراجعون ( قوله فعلى الثاني ) مراده الثاني في الرجوع وكذا الأول والثالث ( قوله وهو الخامس ) أي بالنسبة لمن بنى ( قوله وعلى الثالث ) أي وهو الرابع بعد الموت ( قوله رج دية النفس ) أي وثلاثة أرباع الدية لا يلزم الثلاثة السابقين من غير رجوع ولا غريم ( قوله لاندراجهما في النفس ) أي لقول المصنف فيما يأتي واندرج طرف أي في النفس ( قوله على السادس ) أي الذي هو أول في الرجوع ( قوله وإن رجع من يستقل الحكم بدمه فلا غرم ) أي ومفهومه أنه لو رجع من لا يستقل الحكم بدمه بل يتوقف الحكم عليه كالرابع هنا فإنه يجرم من رجع ومن لم يرجع على الكيفية المذكورة ( قوله وهذا القرم عزاء ابن الحاجب لابن المواز ) أي وحينئذ فلا اعتراض عليه لانه عزاء وأما المصنف فلم يزهه فيعرض عليه بأن هذه المسئلة معارضة لما قبلها لبنائها على مذهب ابن القاسم ( قوله وهو مبنى على مذهبه الخ ) أي وهو مذهب ابن القاسم للرجوع اليه فهو فرع ضعيف مبنى على قول ضعيف ( قوله يمنع من الاستيفاء ) أي فلذا كان السادس والخامس لا يفران شيئاً من دية النفس لانهما لا مدخل لهما في القتل ( قوله وأما على قول ابن القاسم ) أي الرجوع عنه وهو الذي مشى عليه المصنف سابقاً بقوله لا رجوعهم الخ وهو المعتمد ( قوله فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين الخ ) أي فلو رجع اثنان فقط فلا شيء عليهم من دية النفس لعدم توقف الحكم على شهادتهم ( قوله وممكن مدع الخ ) يعني أن الشهود عليه إذا ادعى أن من شهد عليه رجع عن شهادته وطلب إقامة البينة على ذلك فإنه يمكن من ذلك ( قوله كما إذا أقرا ) أي كما يقرمان إذا أقرا بالرجوع ( قوله ففائدة تمكينه من إقامتها تخريمهما له ما غرمه ) أي وليس فائدة تمكينه نقض الحكم وإلا نافاه قوله لا رجوعهم أي لا رجوعهم عن الشهادة فلا ينتقض له الحكم ( قوله وسواء أتى بلطخ ) أي بأمر يفيده الظن برجوعهم أم لا ( قوله وقرينة ) عطف مرادف أي قرينة تفيد الظن برجوعهما ( قوله كاقامته الخ ) أي وكأن يشاع بين الناس أن فلانا وفلاناً رجعا عن شهادتهما على فلان كما في خش ( قوله فيما ليس بمال الخ ) تبع في هذا القيد عقب ولا محل له فان الرجوع دائماً يؤول إلى المال ولو في الطلاق والعق إذا لا مرة إلا القرم كما مر اهـ بن ( قوله إذا شهدا بحق على شخص ) أي فحكم عليه به

( ٢٧ - دسوقي - ج )

شهادتهما عليه ( من ) إقامة ( بينة ) عليهما أنهما رجعا فيقرمان له ما غرمه بشهادتهما كما إذا أقرا بالرجوع كما مر ففائدة تمكينه من إقامتها تخريمهما له ما غرمه وسواء أتى بلطخ أم لا ( كيمين ) أي كما يمكن من عين البينة التي ادعى عليها الرجوع فانكرته فطلب منها اليمين أنهما لم يرجعا فان حلفت برئت من القرامة والإحلف المدعى أنها رجعت وأغرمها ما غرمه فان نكل فلا شيء له عليهما وعلى تمكينه من توجه اليمين عليهما ( إن أتى بلطخ ) أي شبهة وقرينة كاقامته على رجوعهما شاهداً غير عدل أو امرأتين فيما ليس بمال ولا آيل إليه كطلاق وعق ( ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع ) أي أنها إذا شهدا بحق على شخص

فهم رجعا عن شهادتهما رجعا عن رجوعهما فإنه لا يقبل منهما ويضمن ما ألتفاه بشهادتهما كالراجع المتأدى لأن رجوعهما عن الرجوع يعد نكاحاً ولايته بمنزلة من أقر ورجع عن إقراره ( وإن علم الحاكم بكذبهم ) أى الشهود ( وحكم ) بما شهدوا به من رجم أو قتل أو قطع ( فالتقصص ) عليه دون ( ٢٩٠ ) الشهود وسواء بأمر القتل أم لا وكذا يقتص من ولى الدم إذا علم بكذبهم وإن

( قوله ثم رجعا عن شهادتهما ) أى فطالبهما للقضى عليه بأصل شهادتهما بما غرمه فرجعا عن رجوعهما ( قوله كالراجع المتأدى ) أى كما يضمن الراجع المتأدى على رجوعه ولم يرجع عنه ( قوله وإن علم الخ ) أى إن ثبت عليه بذلك بإقراره لا بيينة تشهد عليه بعله فلا يقتص منه وذلك لتقصم بكتهم الشهادة قبل الاستيفاء وقوله الحاكم لا مفهوم له بل مثله المحكم فيقتص منه أن علم بكذب الشهود وحكم بقتل أو جرح لمضى حكمه في ذلك ( قوله اقتص منهما ) أى ولا شيء على من بأمر القتل وهو الجلاء لأنه مأمور بالشرع ما لم يعلم بكذب الشهود وإلا اقتص منه كالحاكم ( قوله ومفهوم علم بكذبهم أنه ) أى الحاكم وكذا ولى الدم ( قوله وإنما يلزمه الدية ) أى في ماله وذلك لأنه لا يلزم من وجود الجرح في الشاهد كذبه ( قوله وعمل عدم غرمهما الخ ) أشار بهذا إلى أن قول النصف أن دخل شرطها قبل الكاف ولا يتوم رجوعه لما بعدها على قاعده الأغلبية ولعدم صحته هنا وإنما لم يؤخر قوله كفو القصاص عن شرط ما قبله مع مفهومه لئلا يتوهم أن التشبيه في غرم النصف ( قوله وإلا قصفه ) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقوله وإنما يجب لها النصف بالطلاق أى فبشهادتهما بالطلاق غرم الزوج لها نصف الصداق لوجوبه بها فإذا رجعا عن الشهادة به غرمها للزوج لأنها ألتفاه عليه بشهادتهما وقال غير واحد إذا رجعا عن الشهادة بالطلاق قبل الدخول غرمها نصف الصداق للزوجة لا للزوج بناء على أنها تملك بالقصد الجميع والطلاق يشطره فالصداق كان واجباً لها بالعقد على الزوج والشاهدان منعها نصفه بشهادتهما وأخذت نصفه فإذا رجعا عنها غرمها لها النصف الذى فوتها عليها فيكمل لها الصداق والحاصل أن للزوجة قالت وإن رجعا عن طلاق فلا غرم إن دخلا وإلا غرمها نصف الصداق فقد نص فيها على أنها يضمن النصف إذا رجعا وسكت فيها عن مستحقه فمن المختصرين من يقول للزوج ويماله بأنها لا تملك بالعقد شيئاً ومنهم من يقول للزوجة ويرى أن الصداق كان واجباً لها بالعقد على الزوج والشاهدان منعها من نصفه بشهادتهما فيضمن لها أن رجعا عنها وكل من التأويلين أى غرم النصف للزوج أو للزوجة مبنى على ضعف لأن القول بأنها لا تملك بالعقد شيئاً والطلاق يقرر نصف الصداق وكذلك القول بأنها تملك بالعقد الصداق والطلاق يشطره ضعيف والمعتمد أنها تملك بالعقد نصف الصداق وعلى ذلك يبنى قول أشهب وسحنون وابن الوار من أنها إذا شهدا بالطلاق قبل البناء وحكم به وغرم الزوج لها نصف الصداق ثم رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما ( قوله وهو مشهور ) أى ما ذكره للنصف من غرمهما النصف إذا رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول مشهور وقوله مبنى على ضعف وهو أن المرأة لا تملك بالعقد شيئاً ( قوله وعليه فلا غرم عليهما ) أى لانهما لم يفوتا بشهادتهما شيئاً لا للزوجة ولا للزوج لانهما لم يتسببا في وجوب شيء ( قوله وأنكر الدخول بها ) أى وادعى أن الطلاق قبل الدخول وأن اللازم له نصف الصداق ( قوله فشهدا عليه به ) أى بالدخول أى وحكم بتكميل الصداق عليه بسبب شهادتهما ( قوله فيضمن له نصفه ) أى دون النصف الآخر لأن الزوج مقر بالطلاق قبل الدخول

علم الحاكم والولى اقتص منهما ومفهوم علم بكذبهم أنه إذا لم يعلم به فلا قصاص وإن علم بقادح وهو الراجع وإنما يلزمه الدية إن علم بقادح كالفسق ( وإن رجعا عن طلاق ) أى عن شهادتهما بطلاق شهدا به على زوج ( فلا غرم ) عليهما لانهما لم يتلفا بشهادتهما عليه مالا وإنما فوتاه البضع ولا قيمة له ( حكمه القصاص ) تشبيهه في عدم الغرم أى كما لا غرم عليهما إذا شهدا بأن ولى الدم قد عفا عن القاتل عمداً ثم رجعا عن شهادتهما بعد حكم الحاكم بالدفن وسقط القصاص لانهما لم يفوتا مالا وإنما فوتاه استحقاق القصاص وهو لا قيمة له ثم يؤدبان ويجلد القاتل مائة ويحبس سنة كإسيان للنصف قوله كفو القصاص معناه كرجوعهما عن شهادتهما فهو مستحق القصاص وعمل عدم غرمهما في رجوعهما عن طلاق ( إن دخل ) الزوج للشهود

عليه ( وإلا ) يدخل ( فنصفه ) أى الصداق فيضمن له بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً وإنما يجب لها النصف ( قوله بالطلاق وهو مشهور مبنى على ضعف إذ للذهب أنها تملك بالعقد النصف وعليه فلا غرم عليهما ولكن لا غرامة في بناء مشهور على ضعف وهي في غرمهما نصف الصداق قوله ( كرجوعهما عن دخول مطلقة ) أقر الزوج بطلاقها وأنكر الدخول بها فشهدا عليه بغرم جميع الصداق ثم رجعا عن شهادتهما بالدخول فيضمن له نصفه فان رجعا أحدهما غرمه به وهذا في نكاح التسمية

وأما في التفويض فيغمران جميع الصداق لأنها إنما تستحقه فيه بوطء لا بطلاق (٢١١) أو موت كما قدمه المصنف (و) هو

رقوله وأما في التفويض أي كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لا شيء عليه فشهد عليه بالدخول فغرم جميع الصداق لها فإذا رجع عن الشهادة غرما له كل الصداق (قوله لأنها إنما تستحقه) أي الصداق وقوله فيه أي في نكاح التفويض بوطء أي فيسبب شهادتهما به لزمه الصداق لوجوبه به فإذا رجع عن الشهادة به غرما له الصداق لأنهما أتلفاه على الزوج بشهادتهما به (قوله وآخرا بالدخول) أي والحال أن الزوج ينكر كلام من الطلاق والدخول (قوله واختص بغرم نصف الصداق الراجعان بدخول) أي للزوج ما ذكره الشارح من أن شاهدي الدخول يغمران إذا رجعا نصف الصداق للزوج هو ما في تت وحلوله وابن مرزوق بناء على أنها تملك بالعقد النصف والنصف الثاني ما أوجه إلا شاهدا الدخول بشهادتهما به فإذا رجعا عنها غرما ذلك النصف الذي أتلفاه بشهادتهما وقاله الشيخ أحمد الزرقاني وبهرام يغمران إذا رجعا كل الصداق فقالا في تقرير كلام المصنف واختص الراجعان بدخول أي اختصا بغرم جميع الصداق بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا والدخول أوجب كل الصداق فالذي أوجب كل الصداق شاهدا الدخول بشهادتهما به فإذا رجعا عنها غرما ما أتلفاه بتلك الشهادة وهو كل الصداق ، والحاصل أن قول المصنف واختص الراجعان بدخول محتمل لكل من التقريرين أي اختصا بغرم نصف الصداق أو بغرم كله والأول هو ما رجحه بن قاتلا ويدل له قول ابن عرفة عن المازري فلو رجع شاهدا الدخول عنها غرما نصف الصداق لأن شاهدي الطلاق لو اقتصرا على شهادتهما لم يلزم الزوج أكثر من الصداق وغرامة النصف الزائد عليه إنما هو بشهادة من شهد عليه بالبناء (قوله دون شاهدي الطلاق) اعلم أن ما ذكره المصنف من عدم غرم شاهدي الطلاق لا يأتي على قول ابن القاسم الذي درج عليه من أن شاهدي الطلاق قبل البناء عليهما نصف الصداق برجوعهما وإنما يأتي على قول أشهب وعبد الملك وابن المواز وسحنون لا غرم على شاهدي الطلاق وعليه أكثر الرواة وبهذا تعلم ما في كلام المصنف من التنافي والعدوله أنه درج على قول ابن القاسم في قوله وإلا فنصفه لأنه قوله في المدونة ودرج هنا على قول أشهب ومن معه لما رأى أن عليه أكثر الرواة فلم تمكنه مخالفته قاله طي قال بن ولولا ما ذكره المازري من تفريع ما هنا على قول أشهب قللت إنه لا تنافي بين الحلين لأن ما هنا بمنزلة الرجوع عن طلاق مدخول به الوجود شاهدي الدخول كما أفاده تقرير الشارح تبعا لمبق (قوله في الفرع المذكور) أي ما إذا شهد اثنان بالطلاق وآخرا بالدخول وحكم القاضي بجميع الصداق ثم رجع الأربعة (قوله بموت الزوجة) أي بسبب موتها (قوله أي استمر) جواب عما يقال لا حاجة لذلك الشرط لأن الموضوع أنه منكر للدخول والطلاق وحاصل الجواب أن المراد أن استمر على انكاره ولم يرجع عنه وحيث قد اشترط له معنى (قوله أنه لو أقر بطلاقها) أي أنه لو رجع عن انكاره الطلاق وأقر به وقد شهدا عليه بالدخول ثم رجعا عن تلك الشهادة لم يرجعا عليه بشيء عند موتها (قوله لا تنفاه العلة المذكورة) أي وهي قوله لأن موتها وهي في عصمته على دعواه يكمل لها الصداق وإنما كانت تلك العلة منتفية لأنه حيث كان مقرا بالطلاق فلم تمت على عصمته (قوله ورجع الزوج عليهما) صورته عقد على امرأة وشهد عليه شاهدا أنهما طلقها قبل الدخول مع انكاره لذلك فحكم عليه بالطلاق وغرم نصف الصداق ثم رجع الشاهدان وقدمتا الزوجة فان الزوج يرجع عليهما بما فوتا من الميراث اذ لو لا شهادتهما عليه بطلاقها قبل البناء لكان يرثها ولا يرجع عليهما بما غرمه من نصف الصداق لاعتراقه لسكال الصداق عليه بالموت في عصمته فبلى هذا لو رجعا عن الشهادة قبل موتها وغرما للزوج نصف الصداق الذي غرمه

شهادتهما بطلاق وآخرا بالدخول فحكم القاضي بجميع الصداق ثم رجع الأربعة (اختص) بغرم نصف الصداق (الراجعان) عن شهادتهما (بدخول) أو أن الباء بمعنى عن أي الراجعان (عن) شهادة الدخول دون شاهدي (الطلاق) الراجعين عنها لأنه بمنزلة رجوعهما عن طلاق مدخول بها ولا غرم عليهما كما مر (ورجع شاهدا الدخول) في الفرع المذكور فهو إظهار في محل الاضمار فلو قال ورجعا كان أخصر (على الزوج) بما غرماله عند رجوعهما عن شهادة الدخول (موت) الزوجة إن أنكر (الطلاق) أي استمر على انكاره وهذا شرط في الرجوع يعني أن الزوجة إذا ماتت وهو مستمر على انكاره طلاقها فان شاهدي الدخول الراجعين يرجعان عليه بما غرماله لأن موتها في عصمته على دعواه يكمل عليه الصداق في نكاح التسمية وأما في التفويض فلا رجوع لها عليه بشيء لأن الموت فيه قبل الدخول لا يوجب شيئا كالطلاق كما مر ومفهوم الشرط أنه لو أقر

بطلاقها لم يرجعا عليه بشيء عند موتها لا تنفاه العلة المذكورة (ورجع الزوج) بعد موت الزوجة

مع انكاره الطلاق (عليهما) أى على شاهدى الطلاق الراجعين عنه وكان الأولى هنا الاظهار لايهامه رجوع الضمير على شاهدى  
الدخول ولكنه شكل على ظهور النسي (بما فوتاه من ارث) منها بشهادتهما عليه بطلاقها قبل البناء إذ لولا شهادتهما لورثها (دون  
ما غرم) لها من نصف صداقها (٢١٣) فلا يرجع به عليهما لاعترافه بتكليه عليه بالموت لانكاره الطلاق وهذه المسئلة

أعم مما قبلها لأن كل  
شاهدين شهدا بطلاق  
لهما من زوجة فان الزوج  
انكر لطلاقها يرجع  
عليهما بما فوتاه من ارثه  
منها لا فرق بين أن يكون  
ذلك قبل الدخول أو  
بعده كان هناك شاهدا  
فدخول أم لا (ورجعت)  
الزوجة ان مات الزوج  
(عليهما) أى على شاهدى  
الطلاق الراجعين عنه (بما  
فوتاهما من ارثه وصداق)  
أى نفسه فإذا لم يدخل  
بها فان الزوج للشهود  
عليه يفرم لها النصف فقط  
ولولا شهادتهما بالطلاق  
لكانت ترثه وتستحق  
جميع الصداق فلم من  
هذا التقرير أن الموضوع  
حيث لم يكن الا شهود  
طلاق قبل الدخول إذ لو  
كان هناك شهود دخول  
أيضا كما هو موضوع ما  
قبلها لم يكن لها رجوع على  
شاهدى الطلاق بنصف  
الصداق إذ لم يفوتا عليها  
صداقا وهذا كله في السمي  
لها كما مر (وإن كان)  
الرجوع (عن تخرج)  
شاهدى طلاق أمة من

لها ثم مات رجعا عليهما بما فوتاه من الميراث ورجعا عليه بما غرماء له من نصف الصداق ويتراجعا  
(قوله مع انكاره الطلاق) أى مع استمراره على انكار الطلاق (قوله بطلاقها قبل البناء) هذا يفيد  
كما قلنا أن المسئلة مفروضة فيها إذا شهد عليه شاهدان انه طلقها قبل الدخول وأنكر ذلك فحكم عليه  
بالطلاق وغرم نصف الصداق فبعد مدة ماتت الزوجة والحال أنه مستمر على انكار الطلاق  
ورجعت اليه بعد موتها عن الشهادة فيرجع عليهما بما فوتاه من الميراث دون ما غرمه من نصف  
الصداق وغرم نصف الصداق وأما لو شهدا بأنه طلقها بعد البناء وغرم جميع الصداق ثم رجعا وقد  
ماتت فانها يفرم له جميع ارثه منها ولا يقال دون ما غرم لأنه لا غرم عليه في هذه الحالة وحينئذ  
فلا يصح حمل كلام المصنف على هذه الصورة ولهذا كانت المسئلة مفروضة في كلام الأئمة  
المازرى وابن شاس وابن عرفة وغيرهم فيها قبل البناء فقط وبهذا يعلم فساد تعميم الشارح في آخر  
العبارة فتدبر انظر بن (قوله وهذه المسئلة أعم مما قبلها) أى ما إذا شهد اثنان بالطلاق واثنان  
بالدخول وحكم القاضي بالطلاق وانزج جميع الصداق ثم رجعت الأربعة (قوله وماتت الزوجة) أى  
قبل رجوع الشاهدين عن الشهادة أو بعد رجوعهما (قوله يرجع عليهما بما فوتاه من ارثه منها)  
أى ولا يرجع بشيء مما غرمه من الصداق على بينة الطلاق إن لم تكن بينة دخول ولا على بينة الدخول  
إن كان هناك بينة دخول وقد علمت ما فيه (قوله ورجعت عليهما) حاصله أنهما إذا شهدا بطلاقها  
قبل الدخول فحكم القاضي بالطلاق ونصف الصداق ثم رجعا وقد مات الزوج فانها ترجع على  
شاهدى الطلاق بما فاتهما من ارثها من زوجها ونصف صداقها إذ لولا شهادتهما بالطلاق لكانت  
ترثه ويكمل لها صداقها هذا إن لم يكن هناك بينة دخول وأما لو شهد اثنان بالطلاق وآخران  
بالدخول فحكم القاضي بالطلاق وبغرم الزوج جميع الصداق ثم مات الزوج ورجعت الأربعة  
عن الشهادة رجعت الزوجة على بينة الطلاق بما يفوتها من الميراث فقط إذ لم يفتها شيء من  
الصداق حتى ترجع به على أحد (قوله عنه) أى عن الشهادة به (قوله إذ لم يفوتا عليها صداقا)  
لأنه حيث كان هناك بينة دخول لم يفتها من الصداق شيء حتى ترجع به على أحد (قوله شاهدى  
طلاق أمة) تنازعه تخرج وتعليط فهو نظير قول العرب قطع الله يد رجل من قالمها وقول الشاعر:  
يا من رأى عارضا أسره • بين فداعى وجبهة الاسد  
وهو المشار له بقول ابن مالك:

ويغذف الثانى فيبقى الأول • كحاله إذا به يتصل  
بشرط عطف وإضافة إلى • مثل الذى له أضفت الأول

(تنبيه) الظاهر أن العبد كالامة لقلة الرغبة في العبد المتزوج كالامة المتزوجة فإذا شهدا بطلاق العبد  
لزوجته وسيدته مصدق على الطلاق وحكم القاضي بالفراق ثم شهد آخران بتجريح بينة الطلاق أو  
تقليطها فحكم القاضي برد المرأة للعبد ونقض الحكم الاول ثم رجح شهود التجريح أو التقليط

زوجها (أو) عن (تقليط شاهدى طلاق أمة) من زوجها أى إذا شهد شاهدان بطلاق أمة قبل الدخول أو بعده  
فحكم الحاكم بالفراق وسيدتها مصدق على الطلاق ثم شهد اثنان بتجريحهما أو بتقليطهما بأن قالوا غلطنا في شهادتنا وانما التي طلقنا غيرها  
أو قالوا سمعنا شاهدى الطلاق يفرم له نصفها بالتقليط وماتت أو غابا أو أنكرنا اقرارهما بالتقليط

فحكم الحاكم برجوعها لصحة زوجها ثم رجعا عن تجريعهما أو تغليطهما (غريما للسيد مانع) من قبحها (بزوجيتها) أى بسبب عرودها لزوجها إذ رجوعها له ثانيا عيب فتقوم بلا زوج ومتزوجة ويضمن ما بين القيمتين وقولنا سيدها مصدق احترازاً من انكاره فلا غرم عليها له وقوله أمة احترازاً من الحرة فلا غرم عليها إذ لا قيمة لها (٢١٣) (ولو كان) رجوعهما عن شهادتهما

(بخلع) أى خلع امرأته  
(شجرة) تطب أو أبق  
أو بنحو ذلك من كل غرد  
يصح الخلع به (فلقحة)  
يفرمانها للزوجة (حينئذ)  
أى حين الخلع ولا ينظر  
طيب الثمرة ولا عود  
الآبق كآبى وهو متعلق  
بالقيمة لما فيها من راحة  
القل أو بمحذوف أى  
معتبرة حينئذ أى على  
الصفة التى عليها الثمرة  
وقت الخلع والتى عليها  
الآبق وقت ذهابه  
على الرجاء والخوف  
كالإتلاف أى كمن  
أنلف غرة لم تطب أو غيرها  
فانه يفرم قيمتها يوم  
الأتلاف على الرجاء  
والخوف (بلا تأخير  
للحصول) أى طيب الثمرة  
وعود الآبق فيفرم  
بالنصب فى جواب النفي  
أى لا يؤخر حتى يفرم  
القيمة حينئذ أى حين  
الحصول فالقيمة الأولى  
مشتة والثانية منفية فلم  
يتواردا على شيء واحد  
فلا تكرار كما قيل ثم لو  
حذف فيفرم الخ كان  
أخصر وأوضح وقوله

عنه فانهما يفرمان للسيد مانع من العبد بسبب التزويج (قوله فحكم الحاكم برجوعها الخ) أى  
ونقص الحكم الأول بالفراق لبيان أنه قضى بغير عدلين (قوله ما بين القيمتين) أى فاذا قومت خالية  
من الزوج بأربعين وبزوج بعشرين فانهما يفرمان عشرين ولا أرض للبكرة لاندراجها فى الصداق  
(قوله وسيدها مصدق) أى على الطلاق وقوله احترازاً من انكاره أى لطلاق وقوله فلا غرم عليها  
أى لأنهما لم يدخلا عليه عيافاً أمته (قوله احترازاً من الحرة) أى من الرجوع عن تجريع أو تغليط  
شاهدى طلاق الحرة كما لو ادعت حرة أن زوجها طلقها وأقامت بينة بذلك فحكم القاضى بطلاقها  
فأقام زوجها بينة بتجريع شهودها أو تغليطهم فحكم الحاكم بردها لزوجها فاذا رجع شهود  
التجريع أو التغليط فانهم لا يفرمون لها شيئاً لأنه لا قيمة للحرة (قوله ولو كان بخلع) حاصله أنه  
إذا ادعى الزوج على زوجته أنها خالعتة فأنكرت فأقام الرجل بينة أنها خالعتة بشجرة لم يرد  
صلاحها أو بآبق فحكم القاضى بالخلع بما ذكر ثم رجعت تلك البينة فانهما يفرمان للزوجة قيمة الثمرة  
والآبق وتعتبر قيمتهما يوم الخلع على الرجاء والخوف وإن كان الغرم يتأخر عن ذلك كما قال عبد الملك  
وقال ابن المواز إنهما يؤخران للحصول أى لطيب الثمرة وعود الآق فاذا حصل الطيب وعاد الآبق  
غريما القيمة حينئذ قال ابن راشد وقول عبد الملك أقبى يقول المصنف فالقيمة حينئذ إشارة لقول  
عبد الملك وقوله بلا تأخير للحصول رد لقول ابن المواز وأشار بقوله على الأحسن لقول ابن راشد  
القضى قول عبد الملك أقبى (قوله أو بنحو ذلك) أى كغير شارد (قوله يفرمانها للزوجة) أى بدل  
ما غرمته للزوج بالحكم بالخلع (قوله وهو متعلق الخ) حاصله أن قوله فالقيمة مبتدأ وقوله  
حينئذ ظرف لقول متعلق به والخبر محذوف أى فالقيمة حين الخلع يفرمانها للزوجة أو أن حينئذ  
متعلق بمحذوف خبر أى فالقيمة معتبرة حينئذ أى حين الخلع والوجه الأول هو الذى سلكه  
الشارح فى حل اللين ولا يصح جعل الظرف متعلقاً بفرم مقدراً لدلالة ما بعده عليه والأصل  
والقيمة تفرم حينئذ لأن للتبتر فيها حين الخلع وإن تأخر غرمها عن وقته (قوله كالإتلاف) هذا  
تنظير بمعلوم والمضى قياساً على إتلافها قبل طيبها (قوله بلا تأخير) أى فى ضابطهما لما للحصول  
(قوله فالقيمة الأولى) أى وهى القيمة حين الخلع على الرجاء والخوف وقوله والثانية أى وهى  
القيمة حين الحصول أى طيب الثمرة وعود الآبق (قوله فلا تكرار) ضريح على اختلاف  
الحكم فسبب التكرار فهم أن قوله فيفرم قيمته حينئذ مثبت وأنه عين المذكور أولاً وكان  
الأولى أن يقول ولا تناقض فربما على عدم توارد النفي والاثبات على محل واحد (قوله رجوعهما)  
أى بسبب رجوعهما عن الشهادة به (قوله للسيد النكر) أى فاذا مات العبد ولا وارث له أخذ  
سيده ماله وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود الراجعين عن الشهادة بالتقرب بأخذه  
الوارث لانه لولا شهادتهما لأخذ ماله بالرق أولاً لانهما غريما له وهو الظاهر اه عبق  
(قوله لاعترافهما له بذلك) أى حيث شهدا أنه أعنته (قوله لانهما فوتاه الخ) فلو كان للرجوع  
عن الشهادة بعقبة أمة لم يحز لها بإباحة فرجها بالتزويج إن علمت بكذب الشاهدين كفى تم والظاهر

(على الأحسن) متعلق بالثبت أى فالقيمة حين الخلع على القول الأحسن ومقابله يوم الحصول وهو الذى نفاء (وإن كان) رجوعهما عن  
شهادتهما على سيد (بتق) لريق والسيد منكرو حكم عليه به (غريما قيمته) يوم الحكم بقتله ولا يرد العتق برجوعهما (وولاؤه له)  
أى للسيد النكر لاعترافهما له بذلك وتفرمهما قيمته لانهما فوتاه عليه

برجوعهما وهو منكر وهذا في العتق الناجز (وهل إن كان) رجوعهما عن الشهادة بالعتق (لأجل) وحكم به (بفرمان) للسيد (القيمة)  
 أي قيمة العبد (والنفعة) أي منفعة (٢١٤) العبد (إليه) أي إلى الأجل (لها) أي لراجعين يستوفيان منها القيمة

المغرماها فأن استوفياها قبل الأجل رجع الباقي من النفعة للسيد وإن حل الأجل قبل استيفائها ضاع الباقي عليهما وهذا قول سحنون وهو الراجح (أو) لا يفرمانها الآن بئامها بل تقوم للنفعة على غررها بحرة مثلا ويقوم العبد بشرين مثلا (أو) سقط منها) أي من قيمة العبد (النفعة) أي قيمتها وهي عشرة يبقى من قيمة العبد عشرة يفرمانها للسيد حالا وتبقى تلك النفعة للسيد على حسب ما كان قبل رجوعهما وهذا قول ابن عبد الحكم (أو يغير) السيد (فيها) أي في النفعة أي بين أن يسلمها لشاهدين الراجعين ويأخذ منهما قيمة العبد بئامها الآن كاهو القول الأول بينه وبين أن يأخذ قيمته الآن منهما ويصمسك بالمنافع إلى الأجل ويدفع لها قيمتها على التقضي شيئا فشيئا أي كلما اقضى وقت دفع لها ما يقابل على حسب ما يراه هو لاها وهذا قول ابن الماجشون (أقوال)

أن السيد وطأها فيما بينه وبين الله عند علمه بأنه لم يعتق وانهما شهدا عليه بزور وأما في الظاهر فإنه يمنع ولا يمنع من إباحة وطئها فيما بينه وبين الله أخذه القيمة عند رجوعهما لأنه أمر جرح إليه الحكم قاله عبق ويؤخذ من هذا أنهما لو شهدا بطلاق امرأة وحكم القاضي بلزومه ثم رجعا عن الشهادة فإن الحكم لا ينقض ولا يجوز لها إباحة فرجها بالتزويج لغير مطلقها إذا علمت بكذب الشهود وللزوج وطؤها فيما بينه وبين الله إن علم أيضا بكذبهم كذا قرر شيخنا (قوله برجوعهما) متعلق بتفريعهما أي وتفريعهما قيمته بسبب رجوعهما عن الشهادة لأنهما فوتاه عليه بشهادتهما (قوله قيمة العبد) أي المحكوم بعتقه لأجل شهادتهما وقوله يفرمان القيمة أي بئامها (قوله ضاع الباقي) أي باقي القيمة التي غرماها عليهما ومحل ضياعها عليهما ما لم يمت العبد ويترك مالا أو يقتل ويؤخذ قيمته وإلا أخذ ما بقي لهما من ذلك وكذا إذا قتل السيد كان لهما الرجوع عليه بقيمة ما لهما (قوله أولا يفرمانها) أي قيمة العبد (قوله بل تقوم للنفعة) أي منفعة العبد للأجل (قوله على غررها) أي من تجويز موت العبد قبل الأجل وحياته إليه وعلى تقدير حياته إليه محتمل أنه يمرض وإن لا يمرض (قوله وتبقى تلك النفعة للسيد) أي من جملة قيمة العبد السائلة عليهما التي غرما الآن للسيد بعضها وهو ما زاد على قيمة النفعة (قوله على حسب ما كان قبل رجوعهما) أي عن الشهادة فإن مات العبد قبل أن يستوفي السيد من النفعة تمام القيمة لم يرجع السيد عليهما شيء لأنه قد أخذ قيمة النفعة من جملة قيمة العبد على غررها وتجويز موت العبد قبل الأجل وحياته إليه (قوله على حسب ما يراه هو) أي من كون ذلك الوقت جمعة أو شهرا أو يوما (قوله أقوال ثلاثة) جعل نشارح الأقوال في هذه المسئلة ثلاثة وهي في الحقيقة أربعة الأول لعبد الملك بن الماجشون يفرمان القيمة والنفعة للأجل لهما لكن يبقى العبد تحت يد السيد ويعطيهما أجرة النفعة من تحت يده والثاني لسحنون كالأول إلا أنه يسلم إليهما حتى يستوفيا ما غرماه من منفعة ثم يرجع سيده وهذان القولان يحتملهما قول المصنف والنفعة إليهما والثالث يفرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة النفعة على الرجاء والخوف وهذا قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام لا قول محمد بن عبد الحكم كما في التوضيح ولا قول عبد الملك كما قال ابن الحاجب والرابع لابن اللواز أنه يغير السيد بين الوجهين الأولين أي أنه يغير بين أن يأخذ منهما القيمة حالا ويسقط حقه من النفعة فيسلمها لهما للأجل أو يأخذ منهما القيمة الآن ويصمسك بالمنافع للأجل ويدفع لهما قيمتها شيئا فشيئا انظر بن (قوله وإن كان يعتق تدير الخ) حاصله أنهما إذا شهدا على السيد أنه دبر عبده فحكم القاضي بذلك ثم رجعا فأنهما يفرمان السيد الآن قيمته ويستوفيانها من خدمته شيئا فشيئا إذ لم يبق فيه بقتضى شهادتهما غير الخدمة ثم إن مات السيد وعتق لمل الثالث له فإن كانا استوفيا ما غرما فلا كلام وإن كانا قد بقي لهما شيء فقد ضاع عليهما فإن لم يحمله الثلث ورده دين أو حمل بعضه كانا أولى من غيرها من أصحاب الديون ومن الورثة بما رقى منه يستوفيان من ثمنه ما بقي لهما مما غرما وما فضل من ثمن ذلك يكون للغراء والورثة فإن رده دين أو حمل الثلث بعضه ومات قبل الاستيفاء من ثمنه أخذنا من ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلا شيء لهما فإن قتل أخذا من قيمته انظر للواق (قوله كان أولى) أي لأن بقاها يوم أنهما رجعا عن الشهادة بتجيز عتق الدبر وهو غير مراد لانه في هذه يرجع عليهما السيد بقيته على أنه مدبر ولا شيء لهما

( فالقيمة ) أى قيمة المدير على غررها بخرمانها للسيد الآن وتعتبر يوم الحكم بتدبير ( واستوفيا ) القيمة ( من خدمته ) على ما يراه السيد ( فان ) يعنى يموت سيده ( بأن حمله الثلث فان استوفيا ما غرمناه من القيمة فظاهر وإن بقي لهما شيء ( فعليهما ) أى يضع عليهما فان لم يحمله الثلث أو حمل بعضه فهما أولى من غيرهما من أصحاب الديون بمارق منه إلى أن يستوفيا ما بقي لهما ما غرمناه وهذا معنى قوله ( وهما أولى ) بمارق ( إن رده ) أى التدبير ( دين أو ) رد ( هذه كالجنابة ) تشبيه فى الأولوية أى ( ٢١٥ ) كجنابة العبد مديراً أولاً على غيره فان

الحق عليه أولى برقبته من أرباب الديون لتعلق الحق بعينه كآرهن ( وإن كان ) رجوعهما عن شهادتهما ( بكتابة ) أى بأنه كاتب عبده وحكم عليه بذلك ( فالقيمة ) أى قيمة الكاتب لا الكتابة بفرمانها للسيد عاجلاً وتعتبر يوم الحكم ( واستوفيا ) ما غرمناه ( من نجومه ) فان بقي لهما شيء فليهما وإن زاد منهما شيء على ما غرمنا فللسيد ( وإن رُق ) لجزء ( فن رقبته ) وهما أولى بها من غيرهم ( وإن كان ) الرجوع عن شهادتهما ( بأبلاذ ) لأتمته وحكم به ( فالقيمة ) بفرمانها للسيد الآن معتبرة يوم الحكم بانها أم ولد ( وأخذنا ) ما غرمناه ( من أرض جنابة عليها ) إن جنى عليها أحد ( وفيما استفادته ) من صدقة أو وصية أو نحو ذلك ( قولان ) فى أخذها منه لأنه فى معنى الارش

كما فى المواق ( قوله فالقيمة ) أى قيمة المدير ترفع للسيد حين الرجوع عن الشهادة وقوله على غررها الأولى حذفه لأن قيمته يوم أخسكم بتدبيره لا غرر فيها تأمل ( قوله الآن ) أى فى حين الرجوع عن الشهادة ( قوله على ما يراه سيده ) أى تقاضياً على ما يراه السيد أى من أخذها قيمة الخدمة يوماً فبوما أو جمعة فجمعة أو شهراً فشهراً الخ وأشعر قوله واستوفيا من خدمته أنه إذا لم يكن له خدمة فلا شيء لهما وهو كذلك ( قوله فان لم يحمله الثلث ) أى فان لم يعمل الثلث شيئاً منه كالأولى كان على السيد دين يستغرق بهما ( قوله وهما أولى إن رده الخ ) أى لأنهما لما دفعا قيمته لسيد كانت القيمة كحق تعلق بجينه وهو مقدم على الدين المتعلق بالذمة ( قوله أو رد بعضه ) هذا يقتضى أن رقية البعض تتوقف على دين كرقية الكل وليس كذلك فان السيد إذا مات ولم يترك مالا سوى المدير عتق منه الثلث ورد الثلثان ( قوله أى كجنابة العبد مديراً أم لا الخ ) حاصله أن العبد سواء كان مديراً أم لا إذا جنى على غيره ومات سيده وعليه دين يستغرق ذلك الجاني فان الحق عليه أولى برقبته من أصحاب الديون فيستوفى أرض الجنابة من ثمنه وما فضل من ثمنه به أرض الجنابة يدفع لأرباب الديون ( قوله عاجلاً ) أى حين رجوعهما عن الشهادة ( قوله واستوفيا من نجومه ) هذا ظاهر إذا رجعا قبل أدائها وألورجعا عن الشهادة بعد أداء النجوم وخروجه حراً فالظاهر كما فى بن أن للسيد أن يرجع عليهما بياقي القيمة ولا رجوع لهما على العبد بعد خروجه حراً ( قوله فان بقي لهما شيء ) أى من القيمة التى غرماها زيادة على النجوم التى استوفياها ( قوله فليهما ) أى فقد ضاع ذلك الباقي عليهما ( قوله وإن زاد منها ) أى من نجوم الكتابة شيء وقوله على ما غرمنا أى من القيمة ( قوله فن رقبته ) أى فيستوفيا القيمة التى غرماها من رقبته بأن تباع رقبته ويستوفيان من ثمنها ما غرمناه وما زاد من الثمن رد للسيد فإن عجز عن النجوم ولم يرق بل أعتقه السيد فأت عليهما ما غرمناه من قيمته ( قوله بفرمانها للسيد الآن ) أى حين الرجوع فالقيمة المعتبرة يوم الحكم بفرمانها يوم الرجوع ( قوله من أرض جنابة عليها ) أى فى طرف أو نفس وقوله عليها أى لا على ولدها من غير سيدها كما هو ظاهر ( قوله وفيما استفادته قولان ) أى وأما ما استفاده ولدها من غير السيد فلا يأخذان منه اتفاقاً ( قوله أو نحو ذلك ) أى كهيبة أو اكتسبته بعمل كما فى ت ( قوله لأنهما إنما فوتاه الاستمتاع ) أى كما لو رجعا عن شهادتهما بطلاق مدخول بها وحكم به وليس للسيد وطء هذه الأمة للرجوع عن الشهادة بمقتضاها ولو بالتزويج إلا أن يبت عنها فيتزوجها قاله عجم والمراد ليس له وطؤها أى بالنظر للظاهر فقط لا فيما بينه وبين الله وإلا جاز حيث علم بكذب الشهود ( قوله خلافا لما يوهه ابن الحاجب ) أى حيث قال غرما قيمة كتابته وإنما عبر بيومهم لا مكان الجواب عن ابن الحاجب بجعل الإضافة فى قوله قيمة كتابته بيانية ( قوله ثم رجعا ) أى عن شهادتهما وقال إنه ليس وأما له ( قوله فلا غرم عليهما ) يناهى حمله على ما إذا لم تكن ثقته واجبة على الأب ولا فقد التزام

وعده لأنه منفصل عنها وهو الراجح ( وإن كان ) الرجوع عن شهادتهما ( بعقها ) أى أنه نجز عتق أم ولده وحكم به ( فلا غرم ) عليهما لأنهما إنما فوتاه الاستمتاع وهو لا قيمة له ( أو ) كان الرجوع عن شهادتهما ( بعق ) أى بتجيز عتق ( مكاتب فالكتابة ) التى على المكاتب من عين أو عرض بفرمانها على نجومها أو ما بقي منها بعد عتقه المحكوم به بشهادتهما ولا يفرمان قيمة الكتابة خلافاً لما يوهه ابن الحاجب ( وإن كان ) رجوعهما عن شهادتهما ( ببنوة ) بأن ادعى شخص أنه ابن فلان وفلان ينكر ذلك فنشر لابن شاهدان على إقرار الأب بأنه ولدى أو أنه استلقه وحكم به ثم رجعا ( فلا غرم ) عليهما للأب لأنهما لم يفوتا عليه مالا



(إلا بعد) موت الأب و(أخذ المال) من تركته (يارث) فيرمان ما أخذ من حجه منه (إلا أن يكون المشهود بينوته عبداً) له حكم بحريته وثبوت نسبه عملاً بشهادتهما ثم رجعا واعتقفا بالزور (تقيعته) يفرمانها السيد عند رجوعهما لتفويتها بشهادتهما رقيته عليه (أولا) أى فى أول الأمر أى قبل موت الأب (ثم إن مات) الأب المشهود عليه بينوته من كان رقيقه (وترك) ولداً (آخر) غير المشهود بينوته (فالقصة) التى (٢١٦) أخذها الأب من الشاهدين الراجعين ان كانت باقية أو كانت فى ذمتها لكونه لم

يقطعها منها قبل موته (لآخر) أى يستحقها الابن الآخر المحقق نسبه دون المشهود بينوته لانه يزعم أن نسبه ثابت وان أبه ظلم المشهود فى أخذها منهم ثم بعد أخذها يقسم ما جئى من التركة نصفين (وغرما) أى الشاهدان الراجعان (له) أى للاخ الآخر المحقق نسبه (نصف الباقي) بعد القصة التى أخذها أى يفرمان له مثل النصف الذى أخذه من شهدا له بالبوة لانهما فرواه عليه بشهادتهما وهذا إذا لم يكن على الميت دين يستغرق التركة (وان ظهر) عليه (دين) يستغرق التركة وكذا غير مستغرق (أخذ من كل) من الولدين (النصف) الذى أخذه من التركة بالميراث فان وفى (و) (إلا كل) وفاؤه (بالقصة) أى التى اختص بها ثابت النسب وانما كانت متأخرة لأن كونها ميراثا غير محقق لأن المشهود له بالبوة يدعى

نفقته بشهادتهما فيفرمانها له قاله البساطى وقال ح إنه الظاهر ولم أفهم فيه على نص اه بن (قوله) (ألا بعد موت الأب) أى إلا إذا مات الأب وأخذ الولد المشهود بينوته ماله يارث فانهما حينئذ يفرمان لوارث الأب المحبوب بذلك الولد قدر ما أخذه ذلك الولد من المال ثم ان قوله (ألا بعد البيع) استثناء من مقدر بعد قوله فلا غرم أى فلا غرم عليهما لأحدهما من الناس لا للأب ولا للغير إلا أن يموت الأب ويأخذ الولد المشهود بينوته ماله فانهما حينئذ يفرمان للوارث (قوله) (إلا أن يكون عبداً) استثناء من مقدر بعد قوله يارث أى فيفرمان للوارث ولا غرم عليهما غير ذلك إلا أن يكون البيع (قوله) (وأخذ المال) أى أخذ من شهد بينوته المال وهو تركه أبيه واحتز بقوله يارث عن أخذه له بغيره كدين ونحوه فانه لا غرم عليهما (قوله) (فيرمان ما أخذه) أى فيفرمان قدر ما أخذه ذلك الولد للمشهود بينوته ماله من المال (قوله) (لمن حجه منه) أى لمن حجه ذلك الولد من الميراث من عاصب أو بيت المال إن لم يكن عصبه (قوله) (واعترفا بالزور) أى وأنه رقيق له مشهود عليه بالبوة (قوله) (أى قبل موت الأب) أى وأخذ الولد المال بالإرث فإذا مات الأب وأخذ الولد المشهود بينوته المال بالإرث غرما ثانياً المال المأخوذ للوارث المحبوب بذلك الولد من عاصب أو بيت المال فأتى المصنف بقوله (أولا) إشارة إلى أن هناك مرتبة ثانياً (قوله) (وترك ولداً آخر) أى ثابت النسب (قوله) (إن كانت باقية) أى إن كانت باقية عنه حتى مات (قوله) (يقسمان) أى الابنان (قوله) (وان ظهر دين) أى بعد قسم الولدين للتركة وتغريم ثابت النسب للشاهدين مثل النصف الذى أخذه من شهدا له بالبوة (قوله) (وكذا) غير مستغرق (أى فإذا كان الدين الذى ظهر غير مستغرق أخذ من كل واحد أيضاً نصف الدين ورجع الشاهدان على ثابت النسب بمثل ما غرمه للمشهود بينوته للغيرين وانما أتى المصنف بقوله مستغرق مع استواء المستغرق وغيره فى الحكم لأجل قوله وكل بالقصة (قوله) (وانما كانت متأخرة) أى فى الأخذ فى الدين (قوله) (بمثل ما غرمه العبد) أى وهو النصف الذى ورثه (قوله) (انما غرما لك النصف) أى مثل النصف الذى أخذه العبد (قوله) (إن كان برق الحر) أى يحتمل أن يكون قوله الحر متعلقاً بمحذوف صفة لرق بمعنى رقية أى وان كان رجوعهما عن شهادتهما برقية كائنة لحر باعتبار ما كان قبل شهادتهما ويحتمل أن اللام بمعنى على أى وان كان رجوعهما عن شهادتهما على حر بأنه رقيق لفلان وحكم القاضى برقيقته (قوله) (فلا غرم عليهما لمن شهدا عليه بالرق) قال فى التوضيح يخرج على ما مر فى العصب من أن من باع حراً وتعذر رجوعه فعليه الدية أن يكون على الراجعين هنا دية اه قال المساوى وهو تخريج ضعيف لان القول أضعف من الفعل ولانه انضم الى القول هنا دعوى المدعى وأصله لابن عبد السلام وابن عرفة قالوا انما لم تجب عليها الدية لانها لم يستقل فى التسبب فى الرقية بل المدعى معها اه بن وعمل عدم غرم الراجعين عن الشهادة

أنها ليست لأبيه (ورجعا) أى الشاهدان (على الأول) أى الثابت النسب (بما) أى بمثل ما (غرمه) بالرقية العبد (الشهود بينوته) للغيرين (أى رب الدين لأنها يقولان له إنما غرمنا لك النصف الذى أخذه العبد لكوننا فوتاه عليك بشهادتنا فلما جئنا الدين المستغرق ظهر أنك لا تستحق من مال أبك شيئاً لتقدم الدين على الارث فلم تقوت عليك شيئاً فأعطينا ما أخذته جنة (ولأن كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق الحر) أى انهما شهدا على حرفي ظاهر الحال انه رقيق لفلان المدعى انه رقيقه والمدعى عليه يدعى الحرية فحكم القاضى برقه بمقتضى الشهادة ثم رجعا عن شهادتهما واعتقفا بالزور (فلا غرم) عليهما لمن شهدا عليه بالرق

لأنهما فوتتا عليه الحرية ولا قيمة لها (إلا لكل ما استعمل ومال انتزع) أى إذا استخدم المبدئى استخدمه سيده أو انتزع منه مالا فأنهما يفرمان له نظير ذلك لأن العبد يملك (ولا يأخذه) منه سيده (الشهود له) أى لا يجوز للسيد أن يأخذ ذلك للمال الذى أخذه العبد من الشاهدين فى نظير الاستعمال أو الانتزاع لأنه إنما أخذه منهما عوضاً عما أخذه (٢١٧) منه السيد والسيد يعتقد

حرمة وأن العبد ظللها  
(و) لو مات العبد وترك  
لأخذه ما (ورث عنه)  
أى يرثه عنه من يرثه لو  
كان حراً فإن لم يكن وارث  
فبيعت المال (وله) نى للعبد  
(عطيته) هبة وصداقة  
ونحوها (لا تزوج) أى  
ليس له أن يتزوج بذلك  
المال لأنه عيب ينقص  
رقبته (وإن كان) رجوعهما  
عن شهادتهما (بمائة لزيد  
وعمر) بالسوية وحكم  
بذلك (ثم قال) فى رجوعهما  
هى كلها (لزيد) فلا يعتبر  
رجوعها بعد الحكم ولا  
ينقص ولو كان زيد أولاً  
يدعى المائة بتمامها ولا تنزع  
الحسون من يدعرو (غراما)  
للمدين (خمس) عوضاً  
عن التى أخذها عمرو  
فاللام فى قوله (لعمرو)  
للتعليل لا صلة غراما أى  
يفرمان خمسين للمدين  
لأجل عمرو أى لأجل  
رجوعهما عن شهادتهما  
لعمرو أى بدلا عن التى  
أخذها عمرو وفيه تكلف  
وهو خير من دعوى الخطأ

بالرقية إذا لم يكن للشهود برقيته أولاد صغار أحرار وإلا رجعوا عليهما بالنفقة التى فوتها عليهما  
بشهادتهما التى رجعا عنها (قوله لأنهما فوتتا عليه الحرية) أى التى يدعيها وينبئى سريان الرقية على  
أولاده من أمته وأن يجرى فيهم أيضاً قوله إلا ما استعمل ومال انتزع (قوله نظير ذلك) أى نظير  
الاستخدام ونظير المال المنتزع منه والمراد بنظير الاستخدام قيمته (قوله لأنه إنما أخذه الخ) أى ولأنه  
لو أخذه منه السيد لغرم له الشهود عوضه فبأخذه السيد أيضاً ويتسلسل به بن (قوله وأن العبد  
ظللها) أى فى رجوعه عليهما لاعتقاده أنه عبد وأن رجوعهما عن الشهادة بالرقية فى غير محله  
(قوله وترك المأخوذ منها) أى وترك المال الذى أخذه من الشاهدين عوضاً عن عمله أو عما انتزعه السيد  
منه (قوله أى يرثه عنه من يرثه لو كان حراً) أى يرثه عنه الشخص الحر الذى يرث ذلك العبد أن لو كان  
ذلك العبد حراً ولا يأخذه السيد لأن الميث إنما أخذه من الشاهدين على تقدير الحرية والسيد معتقد  
أنه رقيق وأنه ظللها فى أخذه منها (قوله لأنه عيب ينقص رقبته) هذا يفيد أن يتزوج بذلك  
المال باذن سيده وانظر هل للسيد بيع ذلك العبد عملاً بالملكية أم لا وينبئى أن يكون له ذلك وله وطؤها  
إن كانت امه إن علم صدق شهادتهما بالرق فان علم عدمها حرم وكذا إن شك احتياطاً (قوله بمائة لزيد  
وعمر) بالسوية (أى على بكر مثلاً) (قوله لا يعتبر رجوعهما بعد الحكم ولا ينقص) أى وحيث  
فليس لزيد منها الخمسون والحسون الأخرى لعمرو (قوله ولو كان زيد أولاً يدعى المائة بتمامها) أى  
لأنهما لما رجعا فسقا فلم تقبل شهادتهما له بالمائة (قوله ولا تنزع الخمسون) أى لو كانا اقتسما المائة بعد  
الحكم لهما بها وقبل الرجوع ثم رجع الشهود بعد ذلك فلا تنزع الخمسون من يدعرو لأن رجوعهما بعد  
الحكم غير معتبر كما علمت (قوله عوضاً عن التى أخذها عمرو) أى لا تلافى تلك الخمسين على الغريم  
بشهادتهما (قوله وهو خير من دعوى الخطأ) أى من دعوى ابن غازى الخطأ وأن الصواب للغريم  
(قوله وإن رجع أحدهما) أى عن جميع الحق وأما رجوع أحدهما عن بعض الحق فسيأتى  
وحاصله أن الشاهدين إذا شهدا على شخص بحق فحكم القاضي به عليه لدعيه ثم رجع  
أحد الشاهدين عن الشهادة فإنه لا ينقض الحكم ويفرم المحكوم عليه الحق لصاحبه  
ثم يرجع المضى عليه على الشاهد الراجع بنصف ذلك الحق الذى غرمه (قوله لا خاص  
بمسئلة زيد وعمرو) أى السابقة فى كلام المصنف فقها يفرم الراجع للمدين خمسة وعشرين  
وذلك لأن الخمسين التى أخذها زيد ثابتة بشهادة كل من الشاهدين والتى أخذها عمرو ثابتة  
بشهادة غير الراجع والراجع شهد بها أولاً ثم رجع فيفرم نصفها المضى عليه لانه أتلف عليه  
بشهادته التى رجع عنها ذلك النصف (قوله وهو المشهور) أى وإن كان مبني على ضعف وهو أن  
اليمين مع الشاهد استظهار أى مقوية للشاهد فقط والحق ثبت بالشاهد (قوله أو يفرم نصفه) أى  
بناء على أن اليمين مع الشاهد مكملة لنصاب الشهادة (قوله فإنه يفرم نصف الحق) أى سواء رجع  
واحد أو مع بعض النساء حيث جئ منهن اثنتان بالرجوع ولا يلزم أحداً ممن رجع معهن النساء شيء

٢٨ - دسوقى - رابع  
أحسن وقوله (فقط) راجع الخمسين (وإن رجع أحدهما) أى أحد الشاهدين فقط (غرم) الراجع عن شهادته للمضى عليه (نصف  
الحق) وهذا عام فى جميع مسائل الرجوع لا خاص بمسئلة زيد وعمرو واختلف إذا ثبت الحق بشاهدتين ثم رجع الشاهدان يفرم  
جميع الحق وهو مذهب ابن القاسم وهو المشهور أو يفرم نصفه (كرجل) (شهد) (مع نظيره) ثم رجع فإنه يفرم نصف الحق وإن رجع

وإن كثرت غرم من نصفه لأهن كرجل واحد فإن بقي منهن اثنتان فلا غرم على الراجعات فإن رجعت إحداهما قبلها مع من رجعت قبلها وإن كثرت ربع الحق (وهو) أي الرجل (معهن في) شهادة (الرضاع) بين زوجين فعلمكم بالفراق بينهما ثم رجعت الجميع (كاثنتين) عليه، مثل غرامة اثنتين وهذا ضعيف والمذهب أنه في الرضاع وما شابهه مما يقبل فيه المرأتان كأمراة واحدة بخلاف الأموال فإنه معهن كأمراة إن نازحا شهد رجل واحدة (٢١٨) امرأة بمال ورجع الرجل وحده أو رجعت معه ماعدا امرأتين فعليه النصف ولا شيء

حيث بقي منهن اثنتان (قوله وإن كثرت) مبالغة فيما بعده أي وإن رجعت كلهن غرم من نصفه وإن كثرت (قوله فعلمكم) مع من رجعت قبلها وإن كثرت ربع الحق (فإن رجعت الأخرى كان على الجميع النصف يقسم على رؤوسهن هذا هو الصواب خلافا لما في عرق من أنه إذا رجعت الأخرى كان عليها الربع الباقي (قوله وهذا ضعيف) بل أنكر ما بن عرفة وقال لا أعرف وجوده لأحد من أهل المذهب وإنما سرى لابن شاس من وجيز الغزالي الذي شاكلة بالجواهر وتابعه ابن الحاجب على ذلك وقوله ابن راشد القضي ابن (قوله والمذهب أنه) أي الرجل (قوله وما شابه) أي كالولادة والاستهلال وقوله كأمراة أي في القرم عند الرجوع عن الشهادة (قوله إذا انضم النساء للرجال في الأموال) أي لأنه لا انضم النساء للرجل في القرم في شهادة الأموال (قوله فإذا رجعت الباقيتان الخ) وأما إن رجعت امرأة من الباقيتين كان ربع القرم عليها وعلى بقية النساء الراجعات قبلها والنصف على الرجل الراجع (قوله ونحوه) أي مما يقبل فيه المرأتان كالولادة والاستهلال (قوله قال النصف الخ) أي بهذا دليلا لقوله لأنه قد بقي من يستقل به الحكم (قوله كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات) أي ويجعل كأمراة في القرم لا كأمراة (قوله وهو كأمراة على المذهب) أي خلافا للمصنف حيث جعله كأمراة وقد بان مما ذكر أن النساء تضم للرجل في القرم في شهادة الرضاع في حالتين رجوعه مع بعض من يستقل به الحكم ومعهن كلهن بخلاف شهادة الأموال فلا تضم النساء له في القرم في حالة من الحالات (قوله إذ الشهادة) أي بالرضاع وقوله فالفسخ بلا مهر أي وحينئذ إذا رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما لأنهما لم يفوتا بشهادتهما مالا لا يقال أنه سبق في النكاح أن الفسخ قبل البناء لا شيء فيه إلا في نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين والمتراضين فإن فيه نصف المسمى لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى الزوج الرضاع قبل البناء وهي تنكره ولا بينة أما لو كان هناك بينة تشهد به كما هنا فالفسخ من غير لزوم شيء أصلا (قوله فلنا يتصور) أي غرم شهود الرضاع بالرجوع الخ (قوله حد موت الخ) أي فيما إذا شهدا بالرضاع بعد موت أحد الزوجين فعلمكم به ثم حصل الرجوع فيقرم الخ (قوله إن كانت الشهادة) أي بالرضاع قبل الدخول أي وبعد موت الزوج كما هو الموضوع وحاصله أنه إذا عقد على امرأة ومات الزوج قبل الدخول فشهد برضاع الزوجين ثم حصل رجوع من الشهود أو من بعضهم فيقرم الراجع للمرأة ما فوته من الميراث والصداق وإن كان الميت الزوجة يقرم الراجع للزوج ما فوته من الميراث (قوله غرم) أي للشهود عليه وقوله نصف ذلك البعض أي الذي رجعت عن الشهادة به (قوله وهكذا) أي فإذا رجعت عن ربع ما شهد به غرم ثمن الحق (قوله فإذا رجعت غيره) أي غير من يستقل بالحكم بعده كالرجوع ثلاثة من أربعة أو اثنين من ثلاثة (قوله أي جميع الراجعين) أي من يستقل بالحكم بعده وقوله فالنصف على الجميع أي جميع الراجعين (قوله تعرف بمسئلة الخ) عبارة غيره وتعرف بمسئلة غريم القرم غريم

على الراجعات إذا لا تضم النساء للرجال في الأموال فإذا رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف وأما في الرضاع ونحوه فكأمراة واحدة على للمذهب فإذا شهد برضاع مع مائة امرأة ورجع مع ثمانية وتسمين فلا غرم لأنه بقي من يستقل به الحكم قال للمصنف في باب الرضاع ويثبت رجل واردة وأمراة إن رجعت امرأة من الباقيتين كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات فإن رجعت الباقية كان القرم لجميع الحق عليه وعليهن وهو كأمراة على للمذهب فإن قلت كيف يتصور القرم في الرضاع على شاهدي الرجوع إذ الشهادة إن كانت قبل البناء فالفسخ بلا مهر وإن كانت بعده فالمر للوطء وإنما فوتا بشهادتهما العصة وهي لا قيمة لها فلنا يتصور بعد موت أحد الزوجين فيقرم الراجع للحي، نهما ما فوته

من الارث ويقرم للمرأة بعد موت الزوج ما فوته لها من الصداق إن كانت الشهادة قبل الدخول (و) إن رجعت وأعلم أحدهما بهذا الحكم (عن بعض) أي بعض ما شهد به (غرم نصف ذلك) البعض (فإن رجعت عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق وإن رجعت عن ثلثه غرم سدس الحق وهكذا) (وإن رجعت) بعد الحكم (من يستقل بالحكم بعده) كواحد من ثلاثة (فلا غرم) عليه لاستهلال الحكم بالباقي (فإذا رجعت غيره) أيضا مرتباً أو دفعة (فالجميع) أي جميع الراجعين يقرمون ما رجعوا عنه فإن رجعت ماعدا واحداً فالنصف على الجميع سوية فإن رجعت الأخيرة فالنصف على الجميع ثم ذكر مسألة تتعلق بجميع ما تقدمت تعرف بمسئلة غريم القرم بقوله

(والمقضى عليه) بالحق بشهادة الشاهدين ورجما بعد القضاء وقبل دفع الحق للمقضى له (مطالبتهما) أى الشاهدين الراجعين (بالدفع للمقضى له) بأن يقول لهما ادفعا للمقضى له ما لم يكاسب رجوعكما له (وللمقضى) (٣١٩) له ذلك (أى مطالبتهما بالدفع) إذا

تعدرت (الآخذ من المقضى عليه) لموته أو فلسه أو غيبته فإن لم يتعدر فليس له مطالبتهما وإما يطالب المقضى عليه \* ولما فرغ من مسائل رجوع الشاهدين عن شهادتهما تسرع يتكلم على تعارض البيتين فقال (وإن أمكن جمع بين البيتين) (التعارضتين) (جمع) أى وجب الجمع بينهما مثاله من قال لرجل أسلمت اليك هذه الثوب في مائة إردب حنطة وقال الآخر بل هذين الثوبين في مائة إردب حنطة وأقام كل بيعة فيقضى بالثلاثة الاثواب في مائتين كذا ذكروه وهو إنما يتم لو ادعى السلم المائتين وإلا فكيف يقضى له عالم يدعه (والإم) بمكن الجمع بينهما (رجح) أى وجب على الحاكم أن يرجح بينهما (بسبب ملك) (الباء ضمنية) داخلة على مضاف مقدر أى يرجح بسبب ذكر سبب الملك فكل منهما شهدت بالملك لكن أحدهما ذكرت سبب الملك (كنسج وتاج) بأن قالت أحدهما فنشهد أنه ملك لزيد وقالت

واعلم أن جعل مسألة المصنف هذه من باب غريم الغريم إنما يظهر بالنظر لجزءها وهو قوله (قوله) وللمقضى عليه مطالبتهما بالدفع للمقضى له) فإذا اشترجا بمائة تزد على عمرو وحكم بذلك ثم رجما فاعلموا مطالبتهما بدفع المائة لزيد خلافا للحنفية حيث قالوا لا يؤمر الشاهدان بالدفع حتى يؤدي للمقضى عليه وفي هذا تعريض لبيع داره واتلاف ماله (قوله) وللمقضى له (الخ) أى خلافا لابن المواز القائل لا يلزم الشاهدين غرم للمقضى له إذا طالبهما لاحتمال أن المقضى عليه لو حضر من غيبته لأقرب الحق فلا يفرمان كذا وجه به كلام اللوازية وهو لا يظهر في اللوت والفلس مع جعل التمدد شاملا لهما ونص اللوازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجما فهرب المقضى عليه قبل أن يؤدي فطلب للمقضى له أن يأخذ الشاهدين بما كانا يفرمان لغريمه لو غرم لم يلزمهما غرم حتى يغرم المقضى عليه فيفرمان له حينئذ ولكن ينفذ الحكم للمقضى عليه على الراجحين بالغرم هرب أو لم يهرب فإن غرم أغرمهما (قوله) فإن لم يتعدر (الخ) قد استفيد منه أن غريم الغريم إنما يكون غريما إذا تعدر الآخذ من الغريم والا فلا يكون غريما باتفاق (قوله) على تعارض البيتين) هو اشتغال كل منهما على ما ينافي الأخرى (قوله) وقال الآخر) أى وهو المسلم إليه وقوله بل هذين الثوبين أى الثوبين لأشوب الأول (قوله) وأقام كل بيعة) أى شهدت له بغير ما شهدت به بيعة الآخر وقوله فإنه يقضى بالثلاثة الاثواب في مائتين أى ويعملان على أنهما سلمان شهدت كل بيعة بواحد منهما وظاهر القضاء بالاثواب الثلاثة كانت البيتان بمجلسين أو بمجلس أما إذا كانتا بمجلسين فالقضاء بالثلاثة باتفاق وأما إذا تعدر المجلس ففيه خلاف فقال ابن عبدوس إذا تعدر المجلس كان ذلك تكاذبا وقال بعض القرويين أنه لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بيعة أثبتت حكما غير ما أثبتته صاحبتها ولا قول لمن نفى ما أثبتته غيره وقوله وأقام كل بيعة أى فلو لم يقم بيعة تحالفا وتفاخا (قوله) والا فكيف (الخ) قد يقال هذا أمر جريالي الحال فكأنه من جملة ما ادعاه فهو ملحق بما ادعاه وتوضيحه أن البيتين لما كانتا معمولاهما صار السلم كأنه ادعى المائتين وشهد له بهما بيعة وبيعة السلم إليه وصار السلم إليه كأنه ادعى الاثواب الثلاثة وشهد له بيعة وبيعة السلم (قوله) أى يرجح بسبب ذكر سبب الملك) هذا الحل تبع فيه الشارح ابن غازي قائلا بنحو هذا فسر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وحله بهرام محل آخر فقال والا يمكن الجمع رجحت إحدى البيتين على الأخرى بسبب كون الأخرى ذكرت سبب الملك خاصة أنه إذا شهدت أحدهما بالملك فقط والأخرى بالسبب فقط قدمت الشاهدة بالملك على الشاهدة بالسبب وهذا وإن كان صحيحا في نفسه لأنه قول أشهب واقتصر عليه في التوضيح لكنه بعيد من كلام المصنف إذا التبادر من كون الكلام في الرجعات أن يكون ذكر السبب مرجحا لأنه مضعف وحاصل ما في المقام أنه إذا شهدت بيعة أن فلانا صادها أو نسجها أو أنها نتجت عنده وشهدت بيعة أخرى بالملك المطلق أى أنها ملك لفلان ولم تذكر سبب الملك فقال أشهب تقدم بيعة الملك فقد يولد في يده ما هو لغيره وقد ينسج لغيره وقد يصيد ما هو مملوك لغيره وقال ابن القاسم تقدم بيعة السبب ويعمل الأمر على أنها كانت له حتى ثبت كونها ودية أو غصبا أو أنه كان ينسج له بالاجرة واقتصر في التوضيح على كلام أشهب وصوب اللخمى كلام ابن القاسم ونقل ابن عرفة تصويب اللخمى وأقره والشارح بهرام حمل المصنف على هذه الصورة ومضى على كلام أشهب تبعا للتوضيح (قوله) لكن أحدهما ذكرت (الخ) أى فهي شاهدة

الأخرى تشهد أنه ملك لعمرو ونسجها أو نسج عنده أو اصطاده فإنها تقدم على من أطلعت لانها زادت بيان سبب الملك من نسج أو نسج ونحو ذلك ثم استثنى من قوله بسبب ملك قوله (إلا) ان تشهد بيعة (بملك من القاسم)

أى إلا أن يكون سبب الملك الذى بينته أنه اشتراها أو وقت في سهمه من القاسم فإذا أقام أحدهما بينة أنها ملكه ولدت عنده أو نتجت أو نحو ذلك وأقام الآخر بينة أنها ملكه اشتراها من القاسم أو وقت في سهمه منها فإن صاحب القاسم أحق لاحتمال أنها سببت من المسلمين واحقر بقوله من القاسم عن شهادتهما أنه اشتراها من السوق أو وهبت له فلا تقدم على بينة الآخر لاحتمال أن الواهب أو البائع غير مالك (أو) بسبب (تاريخ) فتقدم على الذى لم تؤرخ (أو) تقدمه (أى التاريخ فتقدم الشاهدة بتقدمه على التأخره به ولو كانت أصل من المتقدمة أو كان التنازع فيه بيد صاحب التأخره تاريخاً (و) يرجح (بمزيد عدالة) فى إحدى البيتين ويحلف مقبها بناء على أن زيادتها كشاه وهو الراجح (لا) بزم (عدد) فى إحدى البيتين ولو كثر وينبغى مالم يحد العلم إذ الظن لا يواوى العلم (و) يرجح (بشاهدين) من جانب (على شاهد وبمين) من الآخر ولو كان أصل منهما (أو) شاهدو (أمرأتين و) رجح (يد)

بالمالك والسبب معاً وقوله لكن إحدهما ذكرت سبب الملك أى والأخرى إنما شهدت بالمالك المطلق وهذه المسئلة غير المسئلة التى وقع فيها الخلاف بين ابن القاسم وأشبب المقدمة لأنها شهدت فيها إحدى البيتين بالمالك فقط والأخرى شهدت بسببه فقط (قوله أى إلا أن يكون سبب الملك) الأولى أى إلا أن يكون ما شهدت به بينة الملك أنه اشتراها الخ وإلا قدمت على الشهادة بالمالك وسببه كولاية عنده وسج ولو كانت السلعة بيد من شهدت له البينة بالمالك وسببه وهو الولادة والنسج قال فى الدونة قال ابن القاسم فى دابة ادعاهارجلان وليست بيد أحدهما فأقام أحدهما بينة أنه اشتراها من المغانم والآخر بينة أنها نتجت عنده من لمن اشتراها من المغانم بخلاف من اشتراها من أسواق المسلمين لأن هذه خصب وتسرق ولا تحاز على الملك إلا بأمر يثبت وأمر للمغانم قد استقر أنها خرجت عن ملكه بحيازة الشريكين ولو وجدت فى يده من نتجت عنده فأقام هذا بينة أنه اشتراها من المغانم أخذها أيضاً وكان الأولى بها إلا أن يشاء أن يدفع إليه ما اشتراها به ويأخذها وقاله سحنون انظر الواقع (قوله لاحتمال أنها سببت من المسلمين) أى فزال ملك صاحبها عنها بناء على أن دار الحرب تملك (قوله أو بسبب تاريخ) أى ذكرته بينته تقدم على الذى لم تذكر تاريخاً ابن الحاجب وفى مجرد التاريخ قولان قال فى التوضيح والقول بتقديم المؤرخة لأشبه والقول بعدم تقديمها ذكره اللخمي وللزري ولم يزواه اه بن (قوله أو تقدمه) لا يقال كان الأولى تقديم حديثة التاريخ لأنها نافذة لانا نقول شرط الترجيح بالنقل أو تكون شهادته مشتملة على ذكر سبب النقل وهنا إنما شهدتا بالمالك غير أن إحدهما قالت ملكه منذ عامين والأخرى قالت ملكه منذ عام واحد فالأصل الاستصحاب اه بن (قوله أو كان التنازع فيه) هذا داخل فى حيز البينة أى هذا إذا كان التنازع فيه يدهما أو يد غيرهما أو يد المتقدمة تاريخاً بل ولو كان يد المتأخره وهذا التعميم قوله والدا بن عاصم عن اللخمي فى المقدمة تاريخاً كما فى بن ولعل المؤرخة كذلك (قوله وبمزيد عدالة) أى فى البينة الأصلية لا فى المزكية واعلم أن الترجيح زيادة العدالة خاص بالأموال ونحوها من كل ما يثبت بالشاهد واليمين دون غيرهما كما لا يثبت إلا بعدلين كالمتق والنكاح والطلاق والحسود فلا يقع الترجيح فى شيء من ذلك بمزيد العدالة لأن زيادة العدالة بمنزلة الشاهد الواحد على المشهور وهو مذهب الدونة وعليه منى المصنف فى باب النكاح حيث قال وأعدلية إحدى يمينتين متناقضتين ملقاة ولو صدقتها المرأة وقيل إنه يرجح بمزيد العدالة فى غير الأموال أيضاً وهو الموافق لما فى سماع يحيى بناء على أن زيادة العدالة بمنزلة شاهدين اه بن وفى تبصرة ابن فرحون نقلا عن القرافى أن مذهب المالكية أنه لا يحكم بترجيح إحدى البيتين عند التعارض بمرجح من المرجحات إلا فى الأموال خاصة انظر بن فعمل من ذلك أن الترجيح بغير زيادة العدالة خاص بالأموال والمراد بها كل ما يثبت بشاهد ويمين وأما زيادة العدالة فقها قولان (قوله يحلف مقبها الخ) وفى الموازية لا يمين عليه بناء على أن زيادة العدالة كالشاهدين (قوله لا بمزيد عدد) ما ذكره من أنه لا ترجيح لأحدى البيتين على الأخرى بمزيد عددها هو قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل إنه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة وقرق للمشهور بين زيادة العدد والعدالة بأن قصد من القضاء قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى فى التعذر من زيادة العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة (قوله إذ الظن) أى الحاصل بشهادة الاثنين (قوله ولو كان أصل منها) أى هذا إذا كان الشاهد مساوياً لهما فى العدالة بل ولو كان أصل منها (قوله أو شاهد وأمرأتين) ما ذكره المصنف من ترجيح الشاهدين على الشاهد والأمرأتين هو قول أشهب وأحد قولى ابن القاسم وهو المرجوع

أى بوضع اليد بأن تكون الفداء أو الفرض أو النقد في حوز أحدهما مع تساوى البيتين (٢٢١) (إن لم ترجح بيته مقابلة) بمرجح  
اليه والمرجوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين والفرض أنهم مستوون في العدالة  
وأما لو كان الشاهد الذى معها أعدل من الشاهدين قدم هو والمرأتان على الشاهدين اتفاقاً وأولى لو  
كانتا أعدل كالشاهد الذى معها (قوله أى بوضع اليد) يعنى الشيء للتنازع فيه الذى لم يعرف أصله  
واحترزنا بقولنا لم يعرف أصله عما عرف أصله فإن حوز أحد للتنازعين له لا يتبريل قسم بين ذى  
اليه ومقابلة كما لو مات شخص وأخذ ماله من أقام بيته أنه وارثه أو مولاه وأقام غيره بيته أنه وارثه  
أو مولاه وتعاد لتافاهن قسم بينهما كما في الدونة (قوله مع تساوى البيتين) أى في الشهادة بالملك للطلق  
بأن تشهد أحدهما بأن هذا المتنازع فيه لزيد ملكه وتشهد الأخرى أنه ملك لصمو من غير بيان  
لسبب الملك (قوله فهو) أى قوله فيحلف وموله على التطوق أى منطوق قوله إن لم ترجح بيته مقابلة  
ومفهومه (قوله) إنما يأخذ من يقضى له به (أى وهو الحائز) إن لم ترجح بيته مقابلة وغير الحائز  
إن رجحت بيته (قوله ورجح بالملك الخ) حاصله أنه إذا شهد لأحد للتداعيين بيته بالحوز  
فقط من غير شهادة له بملك وشهد للآخر بيته بالملك متعمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق فإن  
الثانية تقدم على الأولى لترجحها عليها وإنما قلنا متعمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق فتقول  
المصنف فيما أتى وصحة الملك بالتصرف وعدم تنازع وحوز طال كعشرة أشهر أى إنما تصح الشهادة  
بالملك إذا اعتمدت البيته على هذه الأمور الثلاثة واعلم أن موضوع هذه السئلة أن البيته الشاهدة  
بالحوز المجرد عن الملك أقيمت قبل الحيازة المقتضية شرعاً وهى الشرعيتين بقبورها الآتية فلا ينافى  
قول المصنف في الحيازة لم تسمع دعوى المدعى ولا بيته ثم كون هذا الفرع مما اعتبر فيه الترجيح  
نحوز إذ الترجيح إنما يكون عند التعارض ولا تعارض بين الملك والحوز إذ الحائز قديكون غير  
مالك فبيته الملك تثبت زيادة (قوله ولو كان تاريخ الحوز) أى المجرد وقوله سابقاً أى على الحوز  
الذى اعتمدت عليه البيته الشاهدة بالملك (قوله ورجح بقتل عن أصل) أى ولو كانت تلك  
الناقلة تشهد بالسلم وقوله على مستحجة أى ولو شهدت تلك المستحجة بالملك وسببه كافى مثال  
الشراح ومن تقديم الناقلة على المستحجة تقديم الشاهدة أنه اشتراها من المقتضى على  
الشاهدة بالملك وسببه ومنه أيضاً تقديم البيته بالتصرف كرها لأنها ناقلة على البيته بتصرفه طوعاً ولأن  
الأصل في تصرف الأسير الطوع وكقديم البيته الشاهدة بالاكره في غير ذلك على الشاهدة بالاختيار  
(فتنبه) يرجح أيضاً بالأصالة على الفرعية ولذا تقدم بيته السفه على بيته الرشداً كما في المبدار  
عن ابن لب لأن الأصل في الناس السفه وكذا بيته اليسار على بيته العسر لأنه الغالب  
وكذا بيته الجرحه على بيته العدالة لأنها الأصل والأصالة ترجح سماع الفرعية ولذا قال  
ابن القاسم إذا شهدت إحدى البيتين أنه أوصى وهو صحيح والأخرى أنه أوصى وهو مؤوس  
قدمت بيته الصحة لأنها الأصل انظر بن (قوله فانه يعمل بالبيته الناقلة) أى ولو كانت  
رجلا وامرأتين أو رجلا ويمينا ولو كانت بيته سماع كما علمت (قوله ليس هنا تعارض) أى لأن  
قول المستحجة لا يطمونها خرجت عن ملكه لا يقتضى عدم الخروج لانه يفيد نفي العلم  
بالخروج لا نفي الخروج نعم لو شهدت المستحجة بأنها باقية في ملكه إلى الآن أو أنها لم تنتقل عن  
ملكه إلى الآن فالمرارة بينها وبين الناقلة ظاهرة (قوله أم لا) أى بأن كانت بيته الملك من الجانبين  
(قوله وصحة الملك بالتصرف) أى وصحة شهادة البيته بالملك أن تعتمد في شهادتها على التصرف  
(بالتصرف) أى بسبب مشاهدتهم التصرف في ذلك الشيء الذى شهدوا بأنه ملك لفلان تصرف الملاك (وعدم تنازع) له فيه (وَحُوز

طال) على هذه الحالة (كشيرة أشهر) فأكثر فاعل منها لا يشهدون بالملك ولا تصح شهادتهم به إن شهدوا فالعنى أنها إنما تصح بالملك إن اعتمدوا في شهادتهم على هذه الأمور الثلاثة وإن لم يصرحوا بها في شهادتهم وأما الشرط الرابع فهو أن يصرحوا بقولهم ولم يخرج عن ملكه في علمنا فقوله (وأنها) ممول لقدر أى وقولهم إنها أى يقولون تشهد أنها ملكه وأنها (لم يخرج عن ملكه) في علمنا بناقل شرعى إلى الآن معتمدين في شهادتهم على الأمور الثلاثة للتقدمه فإن جزموا بأن قالوا لم يخرج من ملكه قطعاً بطلت شهادتهم وقول الصنف (في علمهم) بضمير الغيبة فيال نظر إلى (٢٢٢) إفادة الحكم عنهم لاحكامية لقولهم والافهم يقولون في علمنا فان اطلقوا فقيه خلاف

(وتؤولت) للدونة أيضاً (على السكال في) الشرط (الآخر) أى على أن قولهم ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعى في علمنا إلى الآن شرط كمال لا صحة وهو ضعيف وعليه فيحافظ المشهود له بتسا أنها لم يخرج عن ملكه ويحلف وارثه على نفي العلم ويستحقها (لا بالاشتراء) عطف على قوله بالتصرف أى صحة شهادة الملك بالتصرف الخ لا بالاشتراء من سوق مثلاً فان أقام بينة أنه اشتراها وأقام أخرى بينة أنها له قدمت على بينة الاشتراء لأنه قد يبيعها من لا يملكها وقد يشترىها وكيل لغيره ومثل الثراء الهبة والصدقة والإرث لاحتمال عدم ملك الوهاب والمورث وهذا ما لم تشهد أنه اشتراها من الخصم أو من غانمها (وإن شهد) على مكلف رشيد (باقرار) أى بأنه أقر سابقاً أن هذا الشيء

وعدم المتنازع وحوز طال فالباء بمعنى على (قوله على هذه الحالة) أى وهو على هذه الحالة من عدم المازع والتصرف فيه (قوله) وإنما لم يخرج عن ملكه في علمنا هذا مافى كتاب الشهادات من الدونة فقيها من تمام شهادتهم أن يقولوا ما علمناه باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وفى كتاب العارية منها وإن شهدوا أن الدار له ولم يقولوا لم نعلم أنه ما باع ولا وهب ولا تصدق حلف على ذلك وقضى له اه فظاهر هذا أنه شرط كمال فقط وحمل أبو الحسن وأبو ابراهيم الاعرج مافى الشهادات على هذا واليه أشار الصنف بقوله وتؤولت على السكال في الأخير وكان ابن عبد السلام وابن هرون يحملان الدونة على قولين وهو ظاهر قول ابن عتابة في الطرر عن ابن سهل ابن ناجى وقال ابن المطار إنه شرط صحة إن كانت الشهادة ليت وشرط كمال إن كانت لحنى انظر بن (قوله) بطلت شهادتهم) أى أنهم إذا صرحوا بالقطع بطلت شهادتهم قال ابن رشد قولاً واحداً وإن لم يصرحوا به ولكن جزموا بشهادتهم فهي محل الخلاف للشار له بقوله فان أطلقوا فقيه الخلاف والظاهر من القولين الصحة كما في المج والذى في بن ترجيح القول بالبطلان (قوله) فيحلف المشهود له الخ) أى وعلى القول بان تصريح البينة بذلك شرط كمال فيحلف المشهود له بتأنيها لم يخرج الخ إذا لم تصرح البينة بذلك بل وكذا يحلف مع قولها لم يخرج عن ملكه بناقل شرعى في علمنا الى الآن كما في بن (قوله لا بالاشتراء) بعد أن قرر ابن غازى كلام الصنف بمثل مافى الشارح قال ولو قال إلا باشتراء منه لا يمكن ان يعود الضمير على الخصم وأن يكون العنى أن شهود الملك لا يحتاجون الى أن يقولوا انه لم يخرج عن ملكه في علمهم إذا شهدوا أنه اشتراء من خصمه بل يحكم بالاستصحاب ولا يقبل قول الخصم انه عاد اليه كما ذكر ابن شاس وأتباعه وإن لم يعرفه ابن عرفة نصافى المذهب وعلى هذا فيكون من نوع قوله به وان شهدا باقرار استصحب اه قال طفى وبه يلتزم كلام المؤلف مع ما قبله وغايته أنه حذف لفظه والخطب سهل اه بن (قوله) فان أقام بينة أنه اشتراها) أى من السوق مثلاً (قوله) أنها له) أى ملكه واعتمدت في شهادتها بالملك على ما تقدم وقالت لان لم أنها خرجت عن ملكه بناقل (قوله) ما لم تشهد أنه اشتراها من الخصم أو من غانمها) أى والاعمال بها لانها ناقله والاخرى مستصبة كما مر (قوله وإن شهد الخ) ابن شاس ولو شهد أنه أقر بالامس انها فلان ثبت الاقرار ويستصحب موجه ولم يحتج لقولهم انها لم يخرج عن ملكه في علمنا ابن عرفة لا أعرف هذا نصاً في المذهب وهو ظاهر لاحتمال أنه خرج عن ملكه بوجه من الوجوه اه بن (قوله) ان هذا الشيء لفلان) أى ثم رجع عن ذلك الاقرار وأنكره وينازعه الآن الخ (قوله) أى الحائز له) أى والحال انه يدعيه إلا أنه لا بينة له بخلاف المتنازعين فان لكل بينة (قوله) أول من يقر له) اعلم ان الشيء

لفلان وهو ينازعه الآن ويدعى أنه لى (استصحب) اقراره السابق وقضى به لفلان لأن الخصم لما أقر بخصمه ثبت له ذلك الشيء فلا يصح للمقر دعوى الملك فيه الا بإثبات ادعائه ثانية (وإن تعذر ترجيح) لاحدى ينتين تعارضتا (سقطتا وبقي) المتنازع فيه (يبد حائزه) أى الحائز له غير المتنازعين وأما لو كان أحدهما فالترجيح حاصل باليد كما مر (أو لمن يقر) الحائز له) من المتنازعين اللذين أقام كل منهما بينة وتعذر الترجيح لأن اقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبينة من أقر له به فان أقر لغيرهما لم يعمل باقراره بخلاف لو تجردت دعوى كل من البينة فانه يعمل باقراره ولو لغيرهما فان ادعاه لنفسه عند التجرد أخذه يمينه



المتنازع فيه المحمول أصله إن يكون بيد أحد المتنازعين أو بيد غيرهما فإن كان بيد أحدهما فإنه يبقى بيد حائزه إلا بين سواء قام لكل منهما بيعة واستوتا أولم يتم لواحد بيعة وهو من الترجيح باليد وقيدنا بحمول الأصل لأن الحوز لا يقع مع علم مالك الأصلي كما مر بل يقسم بين حائزه والمدعى غيره وإن كان يدغيرهما فحاصل ما ذكره الشارح وغيره في ذلك ثمان صور لأن من هو يده تارة يدعيه لنفسه وتارة يقربه لأحدهما وتارة لغيرهما وتارة لا يدعيه لأحد وفي الأربع تارة يقوم لكل من المتنازعين بيعة أسقط البيعتان بعدم الترجيح وتارة لا تقوم لواحد منهما بيعة فهذه ثمان صور ففي صور البيعة إذا ادعاه لنفسه وسقطت البيعتان حلف وبقي يده كما في الثمن أعنى قوله وإن تعذر ترجيح سقطتا وبقي يد حائزه وهو قول المدونة وقيل ينزع منه ويقسم بين المتنازعين وإن أقربه لأحدهما فهو لا مقر له يمينه كما في الثمن أعنى قوله أو لمن يقربه له وهو مذهب المدونة أيضا وقيل إقراره لغو ويقسم بين المتنازعين وإن أقربه لغيرهما أو قال لأدري هولاء لم يلفظ اليه ويقسم بينهما ويدخلان في قول النصف وقسم على الدعوى وفي صور عدم البيعة إن ادعاه لنفسه حلف وبقي يده وإن أقربه لأحدهما أو لغيرهما أخذه للمقر له بلا يمين لقوة الإقرار هنا وضعفه مع البيعة فلذا حلف المقر له مع البيعة ولم يحلف هنا وإن سكت أو قال لا أدري قسم على الدعوى اهـ بن (قوله وقسم على الدعوى) حاصله أن الشيء المتنازع فيه إذا لم يكن بيد أحد المتنازعين بأن كان يدهما معا أو يدغيرهما ولم يقربه لأحدهما ولا ادعاه لنفسه والحال أنه لا مرجح لبيعة أحدهما أو كان ليس بيد حائز أصلا فإنه يقسم بين اللداعين على قدر الدعوى لكن بعد الاستنباه كثيرا إن كان المتنازع فيه مثل الدور والأرضين وقليل إن كان مثل الحيوان والزريق والعروض والطعام لعل أن يأتي أحدهما بأثبت مما أتى به صاحبه فيقتضى له به اهـ بن (قوله بعد يمين كل) أي يمين كل واحد منهما أنه له وليد كرهن الذي يبدأ منهما يمين ابن عرفة أظهر تبذره من ادعى عليه أولا منهما (قوله لا بالسوية) أي بأن يقسم نصفين كما يقول أشهب وسحنون وقوله كالمول أي لا على التسليم والمنازعة كما يقول ابن القاسم \* وإعلم أن هذا الخلاف عمله إذا كان المتنازع فيه بأيديهما وأما قسم ما ليس بأيديهما على قدر الدعوى اتفاقا \* والحاصل أن المتنازع فيه إذا لم يكن في أيديهما فإنه يقسم بينهما بعد أيمانهما على قدر الدعوى اتفاقا وإن كان في أيديهما فليل يقسم على الدعاوى وهو قول مالك وابن القاسم وعبد الملك وأكثر أصحاب الإمام وهو المشهور وقبل يقسم بينهما بالسوية لتساويهما في الحياة وهو قول أشهب وسحنون وعلى الأول وهو ما إذا قسم على الدعاوى فقال الأكثرون يعال في القسم كالقراض وقال ابن القاسم وابن الماجشون لا يعال في القسم بل يقسم على التسليم والمنازعة بحيث يختص مدعى الأكثر بالزائد بقول النصف وقسم على الدعاوى رد لقول أشهب بالقسم بالسوية وقوله كالمول رد لقول ابن القاسم يقسم على الدعاوى لكن لا كالمول بل على التسليم والمنازعة فيختص مدعى الأكثر بالزائد (قوله قسمت على الثلث والثلثين) كيفية الحمل أن يزداد على الكل النصف ونسبة النصف للكل مع الزيادة ثلث فالثلثة من ثلاثة يعطى لمدعى الكل اثنان و لمدعى النصف واحد ولو قسم على التسليم والمنازعة لكان لمدعى النصف الربع لأنه سلم لمدعى الكل النصف فيأخذه والمنازعة بينهما في النصف الآخر فيقسم بينهما وعلى كلام أشهب يأخذ كل واحد منهما النصف (قوله فالثلثة من ستة) أي مخرج السدس لدخول مخرج النصف فيه وقوله وتعمل لثلاثة أي لأنه يزداد على الستة نصفها وسدسها فيعطى لمدعى الكل ستة و لمدعى النصف ثلاثة و لمدعى السدس واحد ولو قسم على التسليم والمنازعة أخذ مدعى الكل ثلاثة أرباعها إلا نصف سدس وأخذ مدعى

(وقدم) الشيء المتنازع فيه بعد يمين كل (على) قدر (الدعوى) لا بالسوية (إن لم يكن بيد أحدهما) أو أحدهما بأن كان يدهما معا أو يد غيرهما ولم يقربه لأحد ولم يدعه لنفسه أو لم يكن بيد أحدهما كالو تنازعا في عفاء من الأرض ونحوه (كالمول) في القراض فلو ادعى أحدهما جميعا والآخر النصف قسمت على الثلث والثلثين ولو كانوا ثلاثة ادعى أحدهم الكل والثاني النصف والثالث السدس فالثلثة من ستة وتعمل لثلاثة وللأول قدر أصلها ستة وللثاني قدر نصف الأصل ثلاثة وللثالث قدر سدس الأصل واحد ولو كان الثلث يدعى الثلث عالت إلى أحد عشر وإن كانت الستة في القراض يتبقى عولها إلى عشرة فه اثنان

( ولم يأخذهُ ) أى المتنازع فيه بين اثنين مثلاً من أقام بيعة تشهد ( بأنه كان يمدى ) قبل ذلك بأن قالت تشهد أنا رأيته يده سابقاً ولم تشهد له بملك والحائز يدعى أنه له فيبقى بيد الحائز ولا ينزع منه بمجرد هذه الشهادة ( وإن ادعى أخُ أسلم أن أباه أسلم ) ومات مسلماً وادعى الأخ النصراني أنه استمر على ( ٢٢٤ ) النصرانية ومات على نصرانيته ( فالقول للنصراني ) استصحاباً للأصل المتفق عليه ولو

أبدل الأخ بالابن والنصراني بالكافر كان أحسن ( و ) لو أقام كل منهما بيعة على دعواه ( قدمت بيعة المسلم ) لأنها ناقله عن الأصل فقد علمت ما نعلمه الأولى وهذا إذا كان معلوم النصرانية وأما إذا كان مجهولاً فأشار له بالاستثناء المنقطع بقوله ( إلا ) أن تشهد لكل بيعة على دعواه فشهدت لابن النصراني ( بأنه ) أى أباه ( تنصّر ) عند الموت أى نطق بالنصرانية ( أو ) بأنه ( مات ) على النصرانية وإن لم نطق بها وشهدت لابن المسلم أنه أسلم ومات فلا تقدم بيعة المسلم ليأخذ المال ( إن جهل أصله ) هذا بيان لموضوع المسئلة وإذا لم تقدم بيعة المسلم صارت البيعتان متعارضتين ( فيقسم ) المال بينهما نصفين إذا لم يوجد مرجع كمال تنازعه الاثنان فيقسم بينهما ( كمجهول الدين ) ولا بيعة لواحد منهما فيقسم المال بينهما أو عبراً أولاً

النصف ربعها وأخذ مدعى الدس نصف سدسها وعلى كلام أشهب يأخذ كل واحد ثلثها ( قوله ولم يأخذ الخ ) أى ولم يأخذ الشيء المتنازع فيه من يد حائزه من أقام بيعة تشهد له أنه كان يده قبل ذلك ( قوله وإن ادعى الخ ) هذا شروع في الكلام على أربع صور في أب معلوم النصرانية أو مجهولها وله ولدان مسلم ونصراني ادعى كل أن أباهما على دينه دعوى مجردة أو بيعة وحاصل هذه الصور أن تقول إن هذا الأب الذى قدمنا إمام معلوم النصرانية أو مجهولها وفى كل إما أن يقيم كل ولد بيعة على دعواه أو تجرد دعواه عن البيعة قفى ما إذا كان لكل منهما بيعة أولاً بيعة لواحد منهما وكان الأب معلوم الدين فإن تجردت دعواهما فالقول للنصراني وإن كان لكل بيعة قدمت بيعة المسلم هذا إذا كان دينه المعلوم النصرانية فإن كان الإسلام فبالعكس أى إن تجردت دعواهما فالقول قول المسلم وإن كان لكل بيعة قدمت بيعة النصراني لأنها ناقله ( قوله ومات على نصرانيته ) أى الثابتة له في حياته باتفاقهما عليها ( قوله فالقول للنصراني ) أى حيث تجردت دعواهما عن البيعة ( قوله كان أحسن ) أما الأحسنة في الأول فتناسب قوله أن أباه فإن المدعى ابن ذلك البيت المدعى إسلامه وإنما سماه النصف أحسناً نظراً للنازع الآخر وأما الأحسنة في الثاني فلأن الكافر أشمل ( قوله قدمت بيعة المسلم ) أى على بيعة النصراني ولو كانت أعدل ( قوله لأنها ناقله عن الأصل ) أى وبيعة النصرانية مستحجة وقد تقدم أن الناقلة تقدم على المستحجة ولو كانت المستحجة أعدل ( قوله فأشار له بالاستثناء المنقطع ) أى لأن ما قبله لا يفي أب معلوم النصرانية وما بعدها مجهول حاله ( قوله أى نطق بالنصرانية ) أى لأنه انتقل إليها إذ الفرض أنه مجهول الدين ( قوله إن جهل أصله ) أى ولم يعلم ذلك الأب هل هو نصراني أو مسلم ( قوله فيقسم المال بينهما ) أى إذا لم يوجد مرجع هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها إذا تكافأت البيعتان قضى بالمال للمسلم بعد أن يحلف على دعواه لأن بيئته زادت ابن يونس وقول ابن القاسم أصوب لأن الموضوع أن الرجل جهل أصله وإذا جهل فليس ثم زيادة ولا أمر يرد إليه فوجب قسم المال بينهما ( قوله ولا بيعة الخ ) أى بخلاف ما قبله فإنه وإن كان مجهول الأصل أيضاً إلا أن كلاً أقام بيعة على دعواه فلا تكرار وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه وحاصله أن الأب إذا لم يعلم هل هو نصراني أو مسلم وتداخلاه فقال الولد المسلم هو مسلم وقال الولد النصراني هو نصراني ولا بيعة لواحد منهما أو كان لكل منهما بيعة فإن المال يقسم بينهما بعد حلف كل منهما في الصورتين كما صرح به العقباني في شرح فرائض الخوف ( قوله وقسم ماله على الجهات ) أى سواء تجردت دعوى كل عن البيعة أو كان لكل واحد دينه وسواء كان يبدأ أحد المتنازعين أو يبدأهما معاً أو يبدأ غيرهما أولاً يبدأ أحد عليه لأنه مال علم أصله وهو مجهول الدين فلا أثر للحوز فيه كما مر ( قوله ولكل من الآخرين الثلث ) أى ولو كانت أفراد جهة أكثر من أفراد جهة أخرى ( قوله قسموه على حكم الميراث عند كل ملة ) أى لما يخص جهة الإسلام يقسم على أفرادها للذكر مثل حظ الأنثيين إن تعدد أفرادها وإن أخذ ما يخصها إن كان ذكر أو أنثى كان أنثى أخذ نصف ما يخص جهة الإسلام والباقي منه لبيت المال فإذا لم يخلف إلا بنتاً

مسئلة

بأصله وهما بالدين فتنا ( و ) إذا كان لمجهول الدين ثلاثة أولاد مثلاً مسلم ويهودى ونصراني

ادعى كل أن أباه كان على دينه ( قسم ) ماله ( على الجهات بالسوية ) لجهة الإسلام الثلث ولكل من الآخرين الثلث وإذا أخذت كل جهة ثلثاً قسموه على حكم الميراث عند كل ملة هذا هو الظاهر ومحمّل أن الذكر والأنثى سواء وظاهر أن الانعكاس عليهم بشرعنا إلا إذا ترفعوا البنا فإذا لم يترافعوا اليان سلنا لهم ما يخصهم يفعلون به ما يختص به رأيهم ( وإن كان معهما ) أى مع المسلم والكافر

الذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه (عقله) ذكر أو أنى ولد له ميت أيضاً ولم يحكم بسلامه لجهل دين أبيه وأمهاني أن له حق الوفاق من أنه يحكم بسلام غير المميز بسلام أبيه فهو في الأدب المحقق إسلامه (فهل يحلفان) أى يحلف كل أن أباه مات على دينه (ويوقف للصغير) (الثالث) لانه ربما ادعى جهة ثالثة (فمن واقفه) (الطفل منهما) (أخذ) (٢٢٥) حصته من الثالث الوقوف وهي

السدس (ورد على الآخر)

الذى لم يوافق السدس

الباقى فيكمل له النصف

ويأخذ الصغير السدس

ومن واقفه الثلث وأما لم

يشارك الصغير من واقفه

مع أنه مساو له في الدرجة

لأنه حين الموت قد

استحق كل من أصحاب

الجهتين الثلث ولا ينقص

عنه فلم يبق له إلا السدس

فهذا هو الذى اتفق فيه

مساواة أهل الجهة فإن

ادعى جهة ثالثة أخذ

جميع الثلث (وإن مات)

الطفل قبل بلوغه (حلفا)

ثانيا كل على طبق دعواه

كما حلف أولا (وقسم)

نصيب الطفل بينهما

فاليمين الأولى لاستحقاق

كل حظه من أبيه والثانية

لاستحقاقه من أخيه

(أو) لا يحلفان بل يعطى

(لصغير النصف) ابتداء

لأن كلامهما مقر بأن أخوة

فيعطيه نصف ما يسهده

(ويجبر) الآن (على

الاسلام) ترجيحاً له على

غيره (قولان) ثم ذكر

مسئلة تعرف بمسئلة الظفر

مسئلة وأختا كافرة أو العكس فما تأخذه المسئلة تعطى نصفه ونصفه الآخر لبيت المال لأن الأخت أو البنت المسئلة تدعى النصف وبيت المال يدعى النصف الآخر والكافرة تنازعهما فتأخذ نصف مال كل (قوله الذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه) أى سواء أقام كل منهما يئنة على دعواه أو كانت دعوى كل منهما مجردة عن البيئنة (قوله فهل يحلفان الخ) ينبغي أن تكون البداية بالقرعة إذا تنازعا فيمن يحلف منهما أولا (قوله فمن واقفه الطفل) أى بعد بلوغه ومن واقفه على أحد الولدين وضميم واقفه البارز عائد على من والمستتر عائد على الطفل وكذا ضمير أخذ عائد على الطفل والضمير المضاف اليه في حصته عائد أيضاً على من والتقدير فأى ولد واقفه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته من الثلث الموقوف ومفهوم المصنف أنه إن لم يوافق واحد منهما بأن تدين بجهة ثالثة أخذ للموقوف كله (قوله ورد على الآخر الذى لم يوافق السدس الباقى) أى فإذا كان المال اتى عشر دينار أدفع لكل من البالغين أربعة ووقف للصغير على هذا القول أربعة فإذا بلغ ووافق أحدهما أخذ دينارين من الأربعة الموقوفة ورد للذى لم يوافق دينارين ولا يشارك الصبي من واقفه في شىء من الأربعة التى أخذها أولا والحاصل أن للطفل سدس التركة اثنان وينوب الذى واقفه الطفل ثلثا أربعة في الثلث المذكور وينوب الذى لم يوافق نصفها وهو ستة في الثلث المذكور (قوله وأما لم يشارك الصغير) أى بحيث يشتركان في النصف سوية (قوله لأنه حين الموت قد استحق الخ) عبارة غيره لأنه حين الموت قد استحق كل من أصحاب الجهتين الثلث ولا ينقص عنه وإنما وقف للصغير الثلث لأنه لم يحكم بسلامه وربما ادعى جهة ثالثة ولم يعطه لأنه لما وافق المسلم مثلاً كانا جهة واحدة فيكمل لثلث الجهة من الثلث الموقوف النصف فيأخذ ذلك الطفل كالة النصف وتستحق الجهة الأخرى باقى النصف وهو السدس فيرد عليها من الثلث الموقوف كالة النصف (قوله وإن مات الطفل الخ) أى وأما لو مات أحد الولدين البالغين قبل بلوغ الطفل فإن كان له ورثة معروفون فهم أحق بميراثه وإن لم يكن له ورثة وقفت تركته فإذا كبر الصغير وواقفه أخذها (قوله وقسم نصيب الطفل بينهما) استشكل هذا ابن عاشور بأن فيه ميراناً مع الشك في موافقته لهما في الدين إذ يمكن أن يكون موافقاً لأحدهما في الدين وأن يكون مخالفاً لهما وأجيب بأنه لا شك هنا لأن كلا منهما يدعى تبعية أخيه لدين أبيه الذى ادعاه له نعم يبقى النظر كما قال المناوى إذا كان لهذا الصغير وارث غيرهما كما تم فتدبراه بن (قوله فيعطيه نصف ما يسهده) أى وهو الربع فيصير يد الطفل ربعان وذلك نصف المال ويصير يد كل واحد من البالغين ربع المال وذلك نصفه الآخر (قوله على أخذ شئته الخ) أراد بشئته حقه الشامل لعين شئته وعوضه كما أشار له الشارح فاحتاج لإخراج العقوبة منه ولو أراد بشئته عينه لم يحتج لقوله أن يكون غير عقوبة لعدم شمول عين شئته له لأن العقوبة لا يمكن أخذها بينهما وإنما يمكن أخذ مثلها وشمل كلام المصنف الوديعة على المعتمد وما قدمه في بابها من قوله وليس له الأخذ بتثلها بمن ظلمه ضعيف وشمل أيضاً ما إذا كان شخصان لكل منهما حق على الآخر فجحد أحدهما حق صاحبه فلا آخر جحد ما يعادله وله أن يحلف ويحاشى (قوله ولا يؤدب من شتمه) أى وكذا لا يحد من قذفه ولا يقتض من جنى عليه

(٢٢٩ - دسوقى - مع) بقوله (وإن قدر) ذو حق على شخص ماطل أو منكراً أو سارق أو غاصب ونحو ذلك (على) أخذ (شئته) بعينه أو بقدر ما يساوى ماله من مال من عليه الحق (فله أخذُه) ولا يلزمه الرفع للحاكم بشرطين أشارا ولها بقوله (إن يمكن) شيؤه (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفى بنفسه بل لا بد من الحاكم فلا يخرج من جرحه ولا يضرب من ضربه ولا يؤدب من شتمه ولتاينهما بقوله (وأمن فتنة) أى وقوع فتنة من قتال أو ضرب أو جرح أو نحو ذلك (و) أمن (ردية) تنسب

إليه كسرقة وغصب وإلا فلا يجوز له الأخذ ( وإن قال ) للدعي عليه لو كفل رب الحق الثابت حين طالبه الوكيل بالحق الذي وكل عليه ( أبرأني موكلك الثابت ) أو قضيته حقه ( أنظر ) إلى أن يعلم ما عنده بكفيل بالمال إن طلبه الوكيل لأنه معترف بالدين مدعي الإبراء أو القضاء وهذا إن قربت غيبته فإن بدت ( ٢٣٦ ) قضى عليه بالدفع بلايين من الوكيل على قضي العلم إلا يحلف أحد ليستحق

خبره فإن حضر الثابت حلف أنه ما أبرأ أو ما اتفقني ونم الأخذ فان نكل حلف التبريم ورجع على الوكيل ( ومن استعمل ) أي طلب للمهلة ( لدفع بينة ) أئتمنت عليه بحق ( أمهل بالاجتهاد ) من الحاكم بلا حد في مدة الامهال ( كحساب وشبهه ) أي كالمطلب للدعي عليه للمهلة لحساب بحرره أو لكتاب يخرج ويظهر فيه ليكون في جوابه باقرار أو انكار على بصيرة في ذلك فانه بحساب لذلك ( بكفيل بالمال ) قيد في المستثنين فيه ( كأن أراد إقامة ثان ) تشبيه تام أي أن للدعي إذا أقام شاهداً على حقه وأبى أن يحلف معه وطلب المهلة حتى يأتي بشهاده الثاني فانه يجب لذلك بكفيل من للدعي عليه بالمال ومدة للمهلة بالاجتهاد ( أو بإقامة بينة ) الباء بمعنى اللام كافي بمعنى النسخ مدخولها معطوف على دفع أي إن للدعي إذا طلب للمهلة لإقامة بينة على دعواه

( قوله كسرقة الخ ) أي كسبته لسرقة أو غصب أو حراة ( قوله أنظر ) أي للدعي عليه أي أخر حتى يعلم ما عند الموكل الثابت هل أبرأ أو اقتضى أو لم يحصل شيء من ذلك ( قوله وهذا ) أي الانتظار إن قربت غيبة الموكل فإن بدت الخ ثم إن التفرقة للذكورة بين القبية القرية والبعيدة هو قول ابن عبد الحكم والنصوص لابن القاسم في مباح عيسى أنه يقضى بالحق على المطلوب ولا يؤخر وظاهره أنه لا فرق بين كون الموكل قريباً أو بعيداً ابن رشد وقول ابن عبد الحكم عندي تفسير لقول ابن القاسم وقال بعضهم أنه ينظر للدعي عليه إلى أن يعلم ما عند الموكل الثابت كانت القبية قرية أو بعيدة وهذا هو ظاهر المصنف لكن حكاه الخبي جيل أنظر بن ( قوله بلايين من الوكيل ) أي على الرجوع خلافاً لابن كنانة حيث قال لا يقضى على الدين إذا كان الموكل غالباً غيبة بعيدة إلا إذا حلف الوكيل على نفي العلم ( قوله حلف أنه ما أبرأ ) هذا إذا حضر وأنكر الإبراء فان حضر وأقر بعد التبريم ما أخذه من الوكيل ( قوله ونم الأخذ ) أي ما أخذه الوكيل وقوله فان نكل حلف التبريم أي المدعي عليه ( قوله ورجع على الوكيل ) أي بما دفعه له والتبريم أن يرجع على الموكل فله غريمان كما في ح وغيره فان نكل التبريم فلا شيء له ( قوله ومن استعمل الخ ) حاصله أن من استعمل لدفع بينة شاهدة عليه بالحق بإقامة بينة تشهد له بقضائه أمهل بكفيل بالمال وأما من استعمل لإقامة بينة تشهد له بحق ادعاء أمهل فاذا طلب من للدعي عليه حيلاً بالمال لا يجب لذلك اعتقاداً وفي إجابته لحيل بالوجه خلاف يأتي إذا علمت هذا تعلم أن كلام المصنف قاصر على بينة المطلوب كما فعل الشارح وأما تعميم بعض الشروح فيه بمجمله شامل للينة المطلوب والطالب حيث قال ومن استعمل لدفع بينة قامت عليه بحق أو بقضائه أمهل الخ فيصير صواب لأمر الأول أن إقامة التبريم بينة بالقضاء فرع عن ثبوت الحق فكيف يستعمل المدعي لإقامة بينة بالحق يدفع بها بينة القضاء بعد ثبوت الحق باقرار التبريم الأمر الثاني أن هذا التعميم يقتضي أن استعمل المدعي لإقامة بينة بالحق يكون بكفيل بالمال وليس كذلك بل بالوجه على الخلاف الآتي بين موضعي المدونة ( قوله بلا حد في مدة الامهال ) أي خلافاً للمدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة وعمل امهال المطلوب إن كانت بينته التي يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق فائبة غيبة قرية كجمعة وإلا قضى عليه وبقي على حجة إذا أحضرها لأن على الطالب ضرراً في إمهال المطلوب مع بعد بينته ( قوله كحساب وشبهه ) أي أن المدعي عليه إذا قال أمهلوني حتى أحمل حساباً أو أنظر في الدفاتر وأعرف ما وصلني وما خرج من يدي والباقي لي فانه يمهل بكفيل بالمال هذا إذا كان طلبه للحساب بعد شهادة البينة عليه بالحق وأما إن كان طلبه لذلك قبل شهادتها عليه به فانه يمهل بكفيل حتى بالوجه ( قوله قيد في المستثنين ) أي مسئلة وإن قال أبرأني ومسئلة من استعمل الخ وأما بعد الكاف فتارة يكفي فيها الحيل بالوجه وتارة لا يكفي فيها إلا الحيل بالمال فان رجع القيد لها أيضاً وحمل كلامه على طلبه للحساب بعد إقامة البينة فاته ما إذا كان طلبه للحساب قبل إقامة البينة فأتمل ( قوله تشبيه تام ) أي إنه تشبيه في الامهال وفي لزوم كفيل بالمال لأنه لا أفيد لا أنه تشبيه في أحدهما ( قوله بالمال ) هذا إذا كان ذلك الشاهد الذي آتى به لم يحتاج لتزكية أما إن كان يحتاج لها فيكفي الحيل بالوجه ( قوله إذا طلب المهلة لإقامة بينة ) أي لارادة إقامتها لأنه أقامها بالفعل ( قوله فبحيل ) أي

المهلة ( فيحيل بالوجه ) يضمن للدعي عليه ولا يجب لحيل بالمال اعتقاداً لم يثبت له عليه شيء ( هنا أيضاً فيه ) أي قضي حيل الوجه أي لا يجب لحيل بالوجه وهذا هو الرجح وهو الذي قسمه المصنف آخر باب الضمان بقوله ولم يجب حيل الوجه ولا كفيل بالوجه بالدعوى ( وهل ) ما في الموضعين من المدونة

ويميل بحميل بالوجه ( قوله خلاف ) أى فيما قولان متضاران متى فى كل موضع على قول منهما  
 ( قوله أو وفاق ) أى وهو باحد وجهين أحدهما أن الراد الخ ( قوله ) وكل يلزمه ومخرجه أى بحيث  
 لو فرض أنه لم يأت به فلا ضمان عليه وقوله لا الكفيل بالوجه أى الذى إذا لم يأت بالمضمون ويضمن  
 ماعليه وهذا التوفيق لأبى عمران القاسى والثانى لابن يونس ( قوله ) لتشهد البيعة على عينه ( أى فلا بد  
 من حضوره لتشهد الخ ( قوله ) ويجب عن دعوى جناية القصاص ( أى عن دعوى الجناية التى فيها  
 القصاص وقوله أو الحد أى وعن الدعوى بموجب الحد أو التحرير وللراد بجوابه عن الدعوى بما  
 ذكر اجابته بالانقار أو الانكار أو التجريح ( قوله ) إذا ادعى عليه بذلك ( أى فإذا ادعى عليه أنه قطع  
 يد فلان عمداً أو قذف فلانا أو عثم فلانا فانه هو الذى يجب إما بالقرار أو الانكار فإن أقر قطعت  
 يده أوحد أو أدب وإن أنكر أقيمت عليه البيعة فإما أن يسلمها أو يجرحها ولا يقبل قول سيده فى  
 ذلك أنه فعل مع أنكار العبد لأنه إقرار على غيره ومحل اعتبار جواب العبد فى دعوى جناية القصاص  
 ما لم يتم فإن اتهم فى جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل عماله وقد استجابه سيد عماله ليأخذه فانه لما  
 استجابه يتم أنه تواطأ مع العبد على نزع من تحت يد سيده وحيتذ فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد  
 العبد للمائل من أخذه ويطلق حق ذلك السيد من القصاص إن لم يكن مثله مجهول أن الاستجابه كالغو  
 يسقط القصاص والا فله الرجوع للقصاص بعد حلفه أنه جهل ذلك انظر ح وكما يجب العبد عن  
 القصاص يجب عن المال غير أرض الجناية إذا ادعى به عليه فإن أجاب بانكار أقيمت عليه البيعة  
 فإما أن يسلمها أو يجرحها فإن أقر به أخذ بإقراره هذا إذا كان مأذوناً له فى التجارة والا وقف الأمر  
 على السيد فإن أسقطه عنه سقط والا اتبع به إن عتق فإن عتق قبل علم السيد به لزمه انظر ح ما مر فى  
 الإقرار من أن العبد لا يؤخذ بإقراره بالمال فى غير المأذون له فى التجارة ( قوله ) فإن ادعى عليه بجناية  
 خطأ ( أى كما لو قيل للعبد أنت قطعت يد فلان خطأ فقال نعم فلا يشتر إقراره وإنما العتبر إقرار  
 السيد فهو كالمقاطع فإن أقر غرم الدية أو سلم العبد الجاني للجنى عليه وإن أنكر أقيمت البيعة فإما أن  
 يسلمها السيد فيلزمه أحد الأمرين للذكورين أو يجرحها ( قوله ) الا لقرينة الخ ( أى كفى  
 دابة ركبا العبد على أصبع صغير فقلطته فتعلق به الصغير وهى تدعى ويقول فعل بى هذا فصدقه  
 العبد فيقبل إقراره وتعلق الجناية برقبته فيسلمه سيده للجنى عليه إن لم ينفه بأرض الجناية  
 ( قوله ) واليمين أى للعتبة فى قطع النزاع وهى التوجه من الحاكم أو المحكم فبمجرد طلب الخصم اليمين من  
 خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الحلف له فإن أطلع له بهائم ترافعا لحاكم أو محكم كان له  
 تحليفه ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً ( قوله ) فى كل حق ( أى مالى أو غيره سواء كان المال  
 جليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار ويستثنى من كلامه اللعان والقسام إذ يقول فى الأولى  
 أشهد بآله فقط كما قدمه وفى الثانى أقسم بآله لمن ضربه مات كما يأتى فيقتصر فيما على لفظ  
 الجلالة ولا يزداد الذى لا إله إلا هو ( قوله ) من مدعى أى تكلمة للصاب كما إذا أقام شاهداً  
 واحداً أو كانت استظهاراً كأن ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين  
 من للدعى عليه وقوله أو مدعى عليه أى عند عجز المدعى عن إقامة البيعة بما ادعاه ( قوله ) أى بهذا  
 اللفظ أى من غير زيادة عليه ولا نقص منه فلا يزداد عالم القيب والشهادة الرحمن الرحيم فى الربع دينار  
 على للشهور خلافاً لابن كنانة ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً  
 يكفر لأن الفرض هنا زيادة الأرهاب والتخويف قال فى التوضيح المازرى المعروف من المذهب  
 المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكتفى بقوله بآله فقط وكذلك لو قال فقط والذى لا إله إلا هو

الكلام للسيد الاقرينة ظاهرة توجب قبول إقراره ( واليمين فى كل حق ) من مدعى أو مدعى عليه ( بآله الذى لا إله إلا هو ) أى بهذا اللفظ

عيسى ولا ينقص واحد منهما الذي لا إله إلا هو هذا هو للشهور (وتوكلت على أنه النصراني يقول بالله قطع) لأنه يقول بالتثنية وفي نسخة وتوكلت أيضاً بزيادة قطع أيضاً وهي أوضح وتوكلت أيضاً على أن الذي يطلقه يقول بالله قطع والأولى ذكره فالتأويلات ثلاثة (وغلظت) اليمين وجوبا (فدربع دينار) فأكثر أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي ذلك (مجاميع) الباء للآلة فإن امتنع عند ما كالا (كالكنيسة) الذي (وبيت النار) لمجوسى وللمسلم الذهاب لتحليفهم بتلك اللواضع وإن كانت حقيرة شرعا لأن القصد صرفهم عن الاقدام على الباطل ومن ثم قيل يجوز تحليف للتلم على المصحف وعلى صورة براءة وفي ضريح ولى حيث كان لا ينكشف إلا بذلك ويحدث للناس أفضية بغير ما أحدثوا من العبور (و) غلظت (في القيام) أن طلب كالذى قبله وبعدم (لا بالاستقبال) القليلة إلا أن يكون فيه ارباب (و) غلظت (بمنبره) عليه الصلاة والسلام أى عنده

ما أجزاء حتى يجمع بينهما اه بن (قوله والواو كالياء) أى كافى أبى الحسن قال ح ولم أنف على نص في الشاة فوق (قوله ولا ينقص واحد منهما الذي لا إله إلا هو) أى بخلاف المجوسى فإنه لا يكلف الايمان به (قوله هذا هو للشهور) أى وهو ظاهرها قولها واليمين في كل حق بالله الذي لا إله إلا هو فظاهرها كان الخالف مسلما أو كان كتابيا يهوديا أو نصرانيا (قوله على أن النصراني يقول) أى في الحق واللعان وغيره (قوله لأنه يقول بالتثنية) أى ولا يقول بالتوحيد بخلاف اليهودى فإنه يقول بالتوحيد لأنهم وإن قالوا العزيز ابن الله لا يقولون بألوهيته وأما النصراني فقد قالوا ببنوة عيسى وألوهيته فقالوا إن الله ثالث ثلاثة فافترقا (قوله بزيادة لفظ أيضا) أى لأن حملها على ظاهرها يطلق عليه تأويل حيث صحبه تأويل آخر فصح التعبير بأياضا وإن كان اطلاق التأويل على ظاهرها تغليا وإلا فالتأويل حمل اللفظ على غير ظاهره (قوله فالتأويلات ثلاثة) الأول يجعل لفظها باقيا على إطلاقه من فعله المسلم والكتابى والثاني يجعل لفظها قاصرا على المسلم واليهودى والثالث يجعله قاصرا على المسلم فقط (قوله وغلظت اليمين وجوبا) أى أن طلب الحلف التخليط بما ذكر لأن التخليط في اليمين والتشديد فيها من حقها فإن أبى من توجهت عليه اليمين مما طلبه الحلف من التخليط عدنا كالا وقوله في ربع دينار الخ أى أقل من ذلك لا تقلط فيه ثم إن هذا إذا كان ما ذكر لشخص واحد ولو على اثنين متضامين لأن كلا كفيل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا أن كان ما ذكر لشخصين على واحدولو متفاوضين لأن التخليط لا يكون في أقل من القدر المذكور (قوله الباء للآلة) أى للظرفية لأنها تقتضى أن المراد أن اليمين إذا وقعت في الجامع تغلظ بصفات أخرى زائدة على الوصف للتقدم من كونها بالله الذي لا إله إلا هو وليس كذلك إذ اليمين واحدة في الجامع وغيره لكن في ربع دينار تغلظ بوقوعها في الجامع والمراد بالجامع الجامع الأعظم وهو الذى تقام فيه الجمعة فإن كان القوم لا جامع لهم فقال أبو الحسن يحلفون حيث هم ولا يجلبون إلى الجامع وقال التازعري يجلبون للجامع بقدر مسافة وجوب السعى للجمعة وهي ثلاثة أميال وثلاث وقال بنحو العشرة أيام والا حلفوا بموضعهم قلعه للعباد وأقواها أوسطها فإن زعم من وجبت عليه اليمين أنه عاجز عن الخروج من محله لمرض فقال ابن قتيب بفتح الباء للوحدة وكسر القاف وتشديد الباء للثناة إن ثبت عجزه بيئته حلف بيئته والأخرج للسجد قهراً وقال ابن حارث حلف أنه لا يقدر على الخروج لا راجلا ولا راكبا وخبر الدعى في تحليفه في بيته وتأخير له لصحته فإن نكل لزمه الخروج أورد اليمين وقال ابن بابية إن ثبت مرضه حلف في بيته على المصحف والا حلف على عجزه وخبر الدعى في الأمرين اه بن (قوله لأن القصد) أى من التخليط عليهم بتحليفهم في تلك الامكنة صرفهم الخ (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن المقصود من التخليط صرف الخالف عن الاقدام على الباطن قيل الخ (قوله وفي ضريح ولى) أى وكذا تحليفه بالطلاق (قوله لا بالاستقبال للقبلة) أى ولو طلب ذلك الحلف وهذا مذهب المدونة وقال الاخوان يغلظ باستقبال القبلة أن طلب ذلك الحلف واختاره ابن سلون قائلا أنه الذى جرى به العمل وعليه درج في التحفة أيضا انظر بن قول شارحنا الا أن يكون فيه ارباب أى ويطلبه الحلف (قوله وبمنبره عليه الصلاة والسلام) أما اختص منبر النبي ﷺ بهذا لقوله صلى الله عليه وسلم «من حلف عند منبرى كاذبا فليتبوأ مقعده من النار» وظاهر المصنف أن التخليط في غير المدينة يكون بالحلف في الجامع ولا يختص بمكان منه بخلاف المدينة وبه قيل لكن الذى جرى به العمل أنه يحلف عند المنبر حتى في غير المدينة وهو قول مطرف وابن الماجشون قاله بن وأما التخليط بمكة فيكون بالحلف عند الركن الذى فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان في للسجد (قوله ولا تغلظ بالزمان) أى إلا أن يكون فيه ارباب

(وخرجت المحدثرة) أى اللازمة للخدر أى الستر للتخليط (فبا ادعت) به وقام شاهد بربع دينار أو ما يساويه فتحلف معه (أو ادعى عليها) بذلك وتوجه عليها اليمين (الا التى لا تخرج) عادة (نهاراً) (٢٣٩) وتخرج ليلاً (وإن مستولدة قليلاً)

وتخوف ويطلبه المحلف (قوله) وخرجت المحدثرة (الخ) حاصل المسئلة أن المحدثرة وهى التى يرمى بها مجلس القاضى للازمتها للخدر والستر إما أن يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها نهاراً وإما أن يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها ليلاً وإما أن يكون شأنها عدم الخروج أصلاً لمرة ذلك عليها فالأولى تخرج نهاراً للحلف بالمسجد للتخليط والثانية تخرج ليلاً والثالثة لا تخرج من بيتها بل يوجه لها القاضى من يحلفها فى بيتها (قوله) وخرجت المحدثرة (أى نهاراً لأجل حلفها بالجامع للتخليط) (قوله) فتحلف معه (أى فتخلف فى المسجد مع وجود ذلك الشاهد لها) (قوله) أو ادعى عليها بذلك وتوجه عليها اليمين (أى فتخرج لتحلف فى المسجد وتحلفها بحضرة رب الحق فان أبت هى وزوجها من حضورها لليمين خشية الاطلاع عليها فحكم ابن عبد السلام بأنه يبعد عنها أقصى ما يسمع لئلا يمينها فان ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل إثبات من يعرفها عليه أو عليها قولان فان أريد التخليط عليها بمسجد فادعت حيفاً حلفت على ما ادعت من الحيف وأخرت (قوله) الا التى لا تخرج عادة نهاراً (أى فى قضاء حوائجها) (قوله) وإن مستولدة (أى هذا إذا كانت حرة بل وإن كانت أم ولد كالمرة فبا تخرج فيه من ليل أو نهاراً ولا تخرج) (قوله) بحضرة شاهدين (أى على جهة السكالم وإلا فالواحد يكفى على الاعتماد) (قوله) وإن ادعت قضاء (أى لدين ثابت عليك بيينة) (قوله) وإن انكروا القضاء (أى والحال أنه لا يثبت لذلك الدين على ما ادعاه من القضاء) (قوله) لم يحلف منهم على نفي العلم إلا من يظن به العلم بالقضاء من ورثته (أى فمن يظن به العلم بالقضاء من الورثة ولو زوجة يحلف أنه لم يعلم أن مورثه أخذ شيئاً من ذلك ولا حال به ومن لا يظن به العلم منهم يأخذ حقه من غير حلف ثم إن ظاهر قوله لم يحلف إلا من يظن به العلم أن الوارث الذى يظن به العلم يحلف سواء ادعى المطلوب عليه العلم بالقضاء أولاً وإنما طلب منه اليمين فقط وهو كذلك على أحد قولين ذكرهما فى توضيحه والآخر أنه لا يحلف مع ظن علمه إلا إذا ادعى عليه العلم بالقضاء فان لم يدع عليه العلم به وإنما طلب منه اليمين فقط فانه لا يحلف والأول هو ظاهر للدونة (قوله) فإن حلف غرم الدين (أى فان حلف من يظن به العلم من الورثة غرم الدين أى لذلك الحالف حصته من الدين وأما غرم حصته من لا يظن به العلم وحصته غير البالغ فلا يتوقف على حلف من يظن به العلم ففى ادعى الدين القضاء ولم يصدق الورثة قضى عليه الغرم لمن لا يظن به العلم ولغير البالغ ولا يطالب باليمين بعد البلوغ انظر بن (قوله) وإن نكل حلف (أى المدين أنه وفى الخ فان نكل المدين أيضاً غرم لذلك الناكل حقه (قوله) وهذا) أى حلف من يظن به العلم من الورثة ان كان ذلك الوارث بالغاً وقت الموت أى سواء ظن به العلم بالقضاء قبل الموت أو بعده (قوله) وإلا فلا يمين (أى وإلا يمين) بالغاً وقت الموت بل بلغ بعده فلا يمين على ذلك الوارث ولو بلغ قبل الدعوى كذا قال الشارح تبعاً للعق وفيه نظر بل الظاهر أن المدار على البلوغ وقت الخصام كما يفيد كلام عقب بعد ذلك اه أمير (تنبيه) سكت المصنف عمالوا دعوى شخص على ورثة ميت أنه له عليه ديناً ولا يثبت له به والحكم أنهم ان علموا به وجب عليهم قضاؤه من تركته بعد يمين القضاء وان لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم ان ادعى عليهم العلم والا فلا وان ادعى عليهم ولم يجيبوا كان من أفراد ما تقدم من قوله وان لم يحب حبس وأدب ثم حكم بلا يمين (قوله) وحلف دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق (أى أو رأس مال سلم أو قراض وظاهر كلام المصنف قبول قول الدافع بيمينه سواء قبضها الأخذ مقتضياً لها أو لقلبها فبأخذ الطيب ويرد غيره ولو بلغ بعد قبل الدعوى ولا يحلف من لا يظن به العلم ولا غير وارث ولو أخاً شقيقاً غائطاً لميت مع وجود ابن إلا يحلف أحد ليستحق غيره ومن علم القضاء وجب عليه الشهادة به وارثاً أو غيره (وحلف) دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق

وتخرج للتخليط لأن كان شأنها لا تخرج أصلاً كنساء للولاء حلفت ببيتها بحضرة شاهدين بوجهها القاضى لها ولا يقضى للخصم ان كان ذكراً غير محرم بحضوره معها على ظاهر الدونة فتستثنى هذه الصورة من قولهم لا بد من حضور الطالب لليمين وإلا أعيدت بحضوره (وتحلف) المحدثرة ولو كانت تخرج نهاراً أو ليلاً لحوائجها (فى أقل) من ربع دينار (ببيتها) ولا يقضى عليها بالخروج لعدم التخليط ويرسل القاضى لها من يحلفها (وإن ادعت) أيها المدين (قضاء على ميت) أى بأنك وقته لقبول موته فان أقرت بيينة بالقضاء أو أقر الورثة بذلك فالأمر ظاهر (و) ان انكروا القضاء وأردت تخليطهم (لم يحلف) منهم على نفي العلم (إلا من يظن به العلم) بالقضاء واحداً أو متعدداً (من ورثته) فان حلف غرم الدين وان نكل حلف أنه وفى وسقط عنه مناب الناكل فقط وهذا إذا كان الوارث بالغاً وقت كان الوارث بالغاً وقت الموت وإلا فلا يمين عليه

ولو بلغ بعد قبل الدعوى ولا يحلف من لا يظن به العلم ولا غير وارث ولو أخاً شقيقاً غائطاً لميت مع وجود ابن إلا يحلف أحد ليستحق غيره ومن علم القضاء وجب عليه الشهادة به وارثاً أو غيره (وحلف) دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق



وطلب عليها ثم ادعى أنه  
وجدها ناقصة أو مشوشة  
(له نصي) لمدد (بتا)  
أي أنه ماذن إلا كاملا  
لأن النص يسهل نية  
حصول القطع (و) في  
(مغش) وقص وزن  
(علما) أي على نفي العلم أي  
أنهم يدفع لإيجاد في علمه  
زله ابن يونس وأنه لا  
يسهل من دراهمه لأن  
الجزوة والردا قد غشى  
صيرفيا أو غيره هذا قول  
ابن القاسم وقيل الصيرفي  
يخلف على البت كنقص العدد  
(واعتد البات) في  
جميع الأيمان أي جاز له  
الإقدام على اليمين بتا  
مستندا (على ظن قوي  
كخطأه) أو أخيه (أو  
قرينة) والعرف على الحق  
كنقول للدعي عليه أو  
قيام شاهد للمدعي بدين  
أي غلب على الظن صدقه  
وهو ذلك (ويمين المطلوب)  
أي المدعي عليه (ماله)  
عندي كذا) أي المعين  
للدعي (ولا شيء منه)  
لا بد من زيادة ذلك لأن  
المدعي به بالمائة مثلا مدع  
لكل أحادهما وحق اليمين  
في كل مدعي به (و) في  
العالم (سببا إن عين)  
من المدعي كما من سلف  
أوبيع (و) في (غيره)

وقال بعض الشراح القول قول الدافع يمينه إن كان الآخذ قبضها على الاقتضاء لا إن قبضها على  
التقليب وإلا كان القول قول الآخذ يمينه فيحلف ويردها ويأخذ بدلها وهذا هو نص الدونة في  
سلسها الاول وقوله ابن عرفة ولم يذكر له مقابلا انظر بن (قوله وغاب) أي المدفوع له عليها وقوله  
ثم ادعى أنه وجدها ناقصة أي في العدد أو في الوزن أو مشوشة أي وأراد ردها لدافعها فانكر أن تكون  
من دراهمه (قوله في قص) أي في دعوى قص أي في دعوى المدفوع له قصا وقوله لمدد أي أو  
قص لوزن في متاعل به وزنا وظاهره أنه يحلف في نقص المذكور بتا سواء كان صيرفيا أم لا وهو  
كذلك اتفاقا وقوله لأن القص أي لأن اتفاق النقص يسهل الخ أو لأن النقص من حيث اتفاؤه  
يسهل فيه حصول القطع أي يسهل حصول القطع أي الجزم به ولا يتعذر في معنى الباء متعلقة  
بالقطع (قوله وفي غش) أي وفي دعوى غش أي وفي دعوى المدفوع له غشا (قوله وقص وزن)  
أي في متاعل به عددا لا وزنا وهو الحاصل أن قص الوزن في المتاعل به وزنا كنقص العدد وأما في  
المتاعل به عددا فهو كالنقش هذا هو للعمد كما قال شيخنا (قوله صيرفيا) أي كان الدافع صيرفيا الخ  
وحاصله أن الدافع يحلف في دعوى الغش ونقص الوزن على نفي العلم مطلقا كان الدافع صيرفيا أم لا  
هذا ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم وقيل هذا إذا كان الدافع غير صيرفي وأما لو كان صيرفيا فانه  
يحلف على البت مطلقا أي في قص العدد والوزن والنقش وظاهره في باب البيع اعتماد هذا الثاني  
وعليه فيقيد قول المصنف وغش علما بغير الصيرفي (قوله في جميع الأيمان) أي لا في خصوص  
المسئلة السابقة وقوله أي جاز له أي للعالم (قوله على ظن قوي) أي وقيل انما يعتمد على اليقين  
ونص ابن الحاجب وما يحلف فيه بتا يكتفي فيه بظن قوي وقيل للعالم اليقين (قوله كخطأه) أي  
كالظن الحاصل له برؤية خطأه أو خطئه أو الحاصل له من قرينة أو إن قلت قد تقدم في باب اليمين  
أن الاعتماد على الظن غموس واليمين الغموس منهى عنها فكيف يحكم هنا بجواز الاعتماد على الظن في  
اليمين بتا قلت جواز الاعتماد هنا على الظن مبنى على أحد قولين في الغموس وهو أنه الحلف على الشك  
قط وأما على أن الغموس الحلف على الشك أو الظن كما استظهره ابن الحاجب فانما يعتمد البات على  
اليقين أو أن الظن هنا قيد بكونه قويا بخلاف التقدم فانه مطلق فيقيد بما إذا لم يكن قويا ومفهوم قول  
المصنف البات أن غيره وهو من يحلف على نفي العلم يعتمد على الظن وإن لم يقو (قوله وحق  
اليمين نفي كل مدعي به) أي ولا يتأتى ذلك إلا بزيادة قوله ولا شيء منه لا بمجرد قوله ماله عندي  
كذا لأن إثبات الكل إثبات لكل أجزائه ونفيه ليس قويا لأكبر أجزائه وقد يقال العبرة بنية  
الحلف ونيته نفي كل جزء من أجزاء المدعي به وحينئذ فلا يحتاج لقوله ولا شيء منه فالأولى  
أن يقال إن القصد هنا زيادة التشديد على المدعي عليه في الحلف فلا احتياج لزيادة ولا شيء منه  
لذلك لا لما قاله الشارح فان أسقط ولا شيء منه وجب الاتيان بها مع القرب وإعادة الصيغة بتامها  
مع البعد (قوله إن عين) أي سواء ذكره المدعي بدون سؤال عنه أو بعد أن سأله عنه الحاكم ومفهوم  
قوله إن عين من المدعي أن المدعي إذا لم يبين السبب كالمو ادعى بشرة فقط كفى المدعي عليه أن  
يقول ماله عندي عشرة ولا شيء منها أو ماله على حق أو ماله على شيء لأن كلا منهما في معنى  
ماله عشرة ولا شيء منها بخلاف ما إذا عين المدعي السبب فلا يكفي ذلك على المشهور بل لابد من  
زيادة نفي السبب وغيره وإلا أعيدت (قوله ونفي غيره أيضا) أي لأن المدعي يحتمل نسيانه للسبب  
وذكره لغيره فيحتمل أن يدعي المدعي ثانيا بشرة أخرى لسبب غير الذي عينه فيحتاج المدعي  
عليه للحلف على نفيها ثانيا والشارع ناظر لتقليل الخصومات ما أمكن فإذا نفي في اليمين الأولى  
السبب للمعين وغيره اكتفى بتلك اليمين ولا يحتاج ليمين ثانية إذا ادعى بشرة أخرى لسبب غير السبب

(فان قضى المطلوب السلف الذى كان عليه وجعده الطالب وأراد تحليفه له ما سلف منه حلف ما سلفنى و(نوى) فى بنهيمه  
(سائلاً يجب رده) الآن لان ما كان عليه قد قضا (وان قال) المدعى عليه شئ معين بيده عقاراً أو غيره للمدعى هو (وقب أو) هو  
(أولدى) الصغير أو الكبير (لم يمنع مدعى) لذلك الشئ (من) إقامة (يقتضى) السكن لاطل (٢٣١) المدعى عليه بل توجه على

ناظر الوقت او على الابن  
الكبير او على ولي الصغير  
وقد يكون هو الاب وقدر  
يكون غيره (وإن قل)   
المدعى عليه هو (فلان  
فان حضر) فلان المقر  
له (ادعى عليه) فان كذب  
المقر رجعت الدعوى على  
المقر وان قال نعم هو لى فلما

ان يحلف والا (فلان حلف)  
انه له اخذته بمقتضى  
الاقرار له والعين بوجوبها  
(فللمدعى بحلف المقر)  
ان ما قر به لفلان هو حق  
له فان حلف برى و ثم  
المدعى به للمقر له (وإن  
نكل المقر (حلف) المدعى  
(وغيره) المقر للمدعى  
(ماقرته) عليه باقراره من  
قيمته المقوم ومثل المثل  
واما لو نكل المقر له عن  
اليمين فان المدعى بحلف  
ويثبت بالنكول والحلف  
فان نكل فلا شئ له على  
المقر له وذكر قسم فان حضر  
بقوله (أو غاب) ولو قال  
وإن غاب كان اظهر له  
المقابلة اى وان غاب المقر  
له غيبة بيده لا يضر له

اليمين (قوله فان قضى الخ) حاصله أن من تسلف من رجل مالا وقضاه له بغير بينة ثم قام صاحب  
المال وطلب المقرض بالمال فأنكره وقال لا شئ لك عندي فطلب أن يحلفه أنه ما تسلف منه فانه يحلف  
له ما تسلف منه وينوى في قلبه سلفاً يجب عليه الآن رده ويرأ من الإثم ومن الدين وأما لو قال له حين  
طلبه منه رددته عليك لزمه وكان عليه اثبات الرد فان قلت لليمين على نية الحلف ونية الحلف أنه  
ما تسلف منه أصلاً أعم من أن يكون السلف باقياً في ذمته يجب عليه الآن رده أم لا وجنث فمقتضاه  
أنه يأنتم بتلك اليمين ولا تنفعه نيته وأوجب بأن اليمين هنا ليست على نية الحلف لكونها ليست في  
مقابلة حق باعتبار متى نفس الامر وقولهم اليمين على نية الحلف لا الخالف فيها اذا كان للمحلف  
حق في نفس الامر فاذا كان للمحلف حق فلا ينفع الحالف في ذلك نية ولا توريط ولا استثناء باجماع  
ويكون آثماً يمينه داخل تحت الوعيد وهو قوله عليه الصلاة والسلام «من اقتطع حق امرئ مسلم  
يمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار» انظر بن ومثل ما ذكره المصنف المسر الحقيقي وهو الذى  
ليس عنده ما يباع على الناس اذا خاف ان يحبس فيجوز له أن يحلف كذلك أى ما سلفنى وينوى  
سلفاً يجب رده الآن لان المسر مادام على حاله لا يجب عليه أداء ما في ذمته كذا في عج فلا عن  
قواعد المقرى ولا يقال هذه اليمين واقعة في مقابلة حق في الواقع فمقتضاه أن النية لا تنفع فيها ويكون  
آثماً لانا نقول المسر في هذه الحالة بمنزلة من لا شئ عليه في عدم الوفاء (قوله أولدى) أى أولاد  
الأجنبي (قوله لم يمنع مدعى) أى لم يمنع المدعى لذلك الشئ من إقامة بينته بسبب القول المذكور  
(قوله وان قل للمدعى عليه هو لفلان) أى وان كان ولده الرشيد أو من ولاية غيره لفسهم هو أيضاً  
وقوله وان قال لفلان أى وأعاره لى أو أجره لى أو أودعه أو رهنه عندي والحال أنه لا بينة للمدعى ولا المقر له  
والا عمل بها وحلف بخلاف المسئلة السابقة فان فيها للمدعى بينة (قوله فان حضر) أى فان كان  
حاضراً وقوله ادعى عليه أى ثبأت الدعوى عليه (قوله رجعت الدعوى) على المقر فان حلف أنه  
ليس للمدعى أخذه بيت المال أو بقى بيده حوزاً على الخلاف الآتى وان نكل أخذه للمدعى  
(قوله وإن قال نعم) أى وان قال المقر نعم هو لى وقوله فاما أن يحلف أى المقر له وقوله فان حلف برى أى  
فان حلف المقر أن ما قر به لفلان حق له برى (قوله حلف المدعى) أى ان المقر كاذب في اقراره  
(قوله وأما لو نكل المقر له عن اليمين) أى والحال أنه يقول ان ذلك الشئ لى فهو مفهوم قول المصنف فان  
حلف أى المقر له انه له أخذه (قوله فان المدعى يحلف) أى ان المقر كاذب في اقراره وأنه حقى وأخذه  
يمينه مع نكول المقر له (قوله ويثبت) أى له الشئ المدعى به بالنكول أى نكول المقر له والحلف أى  
حلف المدعى وقوله فان نكل أى المدعى وقوله ولا شئ له على المقر أى وليس له حينئذ تحليف المقر كما  
نقله ابن عرفة عن عياض (قوله وإن غاب المقر له) أى وان كان المقر له غائباً (قوله انه ملك لفلان الغائب)  
أى أودعه عند ذلك المقر أو رهنه أو أعاره له قال بن وليس التصريح بالملكية لازماً بل يكفي في بقاءه  
تحت يده وردد دعوى المدعى المجردة شهادة البينة بالإبداع ونحوه كالرهنه والعارية على ما باتى في كلامه

فيها (لزمه) أى المقر أحد أمرين اما (يمين) ان اقراره الغائب حق لانه على أنه أراد إبطال الخصومة عن نفسه (أو بينة) تشهد  
انه ملك لفلان الغائب فيبقى المقر به بيد المقر لحضور المقر له (وانتقلت الحكومة) إذا حضر (له) أى للمقر له إذا المدعى لم يسطر  
حقه يمين المدعى عليه أو بينته (فان نكل) المقر عن اليمين ولا بينة له (أخذه)

للمدعى حوزا ( بلا يمين ) الى حضور المقر له ثم فرع على قوله لزمه يمين أو بينة وعلى قوله فان نكل أخذه وكان الأولى التعبير بالقول (وإن جاء المقر له ) أى حضر من غيبته ( ٢٣٢ ) وسواء كان المتنازع فيه يد المقر أو المدعى كما علمت (فصدق المقر أخذه )

عمن هو يده منهما يمين وقيل إن أخذه من المقر فلا يمين عليه ومفهوم صدق المقر أنه لو كذبه سقط حقه وكان للمدعى وقيل لبيت المال لأنه كال لأمالك له وقيل يبقى يد حائزه ( وإن استحلف المدعى أى حلف المدعى عليه بقطع لا بمجرد طلب اليمين منه ) قوله بينة حاضرة بالبلد (أو غائبة غيبة قريية كالجمعة ) ونحوها فهاها ( يعلمها ) المدعى وأراد أقامتها بعد ذلك ( لم تسمع ) وسقط حقه لأنه ما حلف خصمه إلا على إسقاطها وإن لم يصرح بها ما إن لم يعلمها فله القيام بها والقول له فى حق علمها يمينه وكذا نسيانها أو زادت المسافة على كالجمعة على ظاهر المصنف ( وإن نكل ) المدعى عليه حيث توجهت عليه اليمين ( فى مال وحقه ) أى المال أى ما يؤول اليه كخيار وأجل ( استحق ) الطالب ( به ) أى بالنكول يمين من الطالب أى معه لا بمجرد النكول هذا ( إن حقق ) المدعى ما ادعى به فالتحقق قيد فى يمينه فان لم يحلف

( قوله بلا يمين ) أى لانه لا معنى لها لانها لا تقطع حجة الغائب ( قوله وإن جاء المقر له ) أى بعد يمين المقر أو أقامته البينة وأخذه للمتنازع فيه أو بعد نكوله وتسليمه للمدعى وهذا معنى قول الشارح وسواء كان النك ( قوله فصدق المقر ) أى فيما أقر له به ( قوله أخذه ) ممن هو يده منها ( أى أخذه من يد المقر حيث حلف أو أقام بينة ومن يد المدعى حيث انتفى وقوله يمين أى فى الأحوال الثلاثة وهذا ما كان يقرره معظم أشياخ عجم اما حلفه اذا أخذه من المدعى فظاهر وأما اذا أخذه من المقر فلا نك اقرار له به ويمينه انه كمشاهد واحد والبينة التى أقامها فى غيبته لم تشهد بالمسكية بل بالاعارة أو الوديعة أو الرهنية نعم لو شهدت بالمسكية لأخذه المقر له بلا يمين ( قوله وقيل إن أخذه من المقر ) والحال أنه كان قد حلف أو أقام بينة فلا يمين عليه فى الحالتين وأما ان أخذه من يد المدعى حيث انتفى أخذه يمين وهذا القول هو ما يفيد كلامه ح قال بن وقد يقال إن الخلاف لفظى لان معنى كلامه أن المقر له إذا حضر بعد أخذه من المقر بلا يمين له لكن إذا خصمه المدعى حلف له لقول المصنف وانتقلت الحكومة له ومشايخ عجم أنما تكلموا على حلفه للمدعى لا للمقر كما يدل عليه كلامه ( قوله وكان للمدعى ) أى لأنه لا منازع له فيه وبيت المال لم يحز حتى يدافع الامام عنه واستظهر بعضهم هذا القول ( قوله وقيل لبيت المال ) المازرى وهو ظاهر الروايات ( قوله وقيل يبقى يد حائزه ) أى فلا أقوال ثلاثة قال شيخنا ينبغى أن محل الخلاف إذا جاء المقر له ووجد المتنازع فيه يد المقر وأما ان وجده يد المدعى فينبغى أن يكون له اتفاقا وانظره ( قوله وإن استحلف النك ) حاصله أن المدعى إذا استحلف المطلوب وحلف بالفعل ثم أتى ذلك المدعى بعد ذلك بينة فان كانت وقت الحلف غائبة غيبة بعيدة كثلاثة أيام مع خوف الطريق أو عشرة أيام مع الأمن كان له القيام بها سواء كان عالما بها حين تحليف المطلوب أولا وإن كانت تلك البينة حاضرة حين التحليف واغائبة غيبة قريية فله القيام بها إن كان غير عالم وإلا فلا قيام له بها وهذه المسألة مكررة مع قوله فيما مر فان شاهدا واستحلف فلا بينة إلا لعذر كنسيان لكن أعادها لاجل ما ذكره هنا من التفصيل بين كون البينة حاضرة او غائبة غيبة قريية أو بعيدة يعلمها او لا الغير المستفاد مما تقدم والأول واقع فى محله فلا يقال كان الأولى أن يقتصر على هذا ( قوله أى حلف المدعى عليه ) أشار الشارح إلى أن السين والتاء فى استحلف زائدتان لا لطلب ( قوله لم تسمع ) محله ما لم يشترط المدعى مماعها بعد حلف المطلوب ويواقه الآخر على ذلك والاعمال بذلك الشرط كما فى ح عن زروق ( قوله وكذا نسيانها ) أى وكذا القول قوله يمين فى نسيانها ( قوله أو زادت المسافة النك ) أى فله القيام بها سواء علم بها حين التحليف أم لا ( قوله هذا ) أى حلف الطالب اليمين ( قوله وأما لو كان موجب توجه اليمين ) أى التى نكل عنها المدعى عليه وقوله التهمة أى بناء على أن يمين التهمة توجه وهو المتمدد والحاصل انه اختاف فى توجه يمين التهمة فمذهب المدونة فى تضمين الصانع والسرقة انها توجه وهو قول ابن القاسم وقال أشهب لا توجه وعلى الأول فالمشهور انها لا تنقلب بل يفرم المطلوب بمجرد النكول وفى صماع عيسى من كتاب الشركة انها تنقلب ثم انه على توجه يمين التهمة توجه ولو كان المدعى عليه ليس من أهل الاتهام لأن المراد بالتهمة ما قابل التحقيق انظر بن ( قوله وليبين الحاكم ) أى وكذلك المحكم ( قوله شرطى صحة الحكم ) أى خلافا لمن قال باستجابا كابن شاس وابن الحاجب ومحل طلب القاضى بالبيان المذكور إذا كان القاضى لا يعرف المدعى عليه او يعرفه ويعرف منه الجهل وأما إذا كان يعرفه ويعرف منه العلم فلا يطالب بالبيان له

سقط حقه وأما لو كان موجب توجه اليمين التهمة لاستحق المدعى بمجرد النكول لأن يمين التهمة لا ترد ( وليبين الحاكم ) للمدعى عليه ( حكمه ) أى حكم النكول أى ما يترتب عليه فى دعوى التحقيق أو التهمة بأن يقول له فى التحقيق ان نكلت حلف للمدعى واستحق وفى الاتهام ان نكلت استحق بمجرد نكولك والبيان شرطى صحة الحكم كالأعذار فى محله للمدعى عليه ( ولا يمكن )

من توجهت عليه بين (منها إن تسلك) أولاً بأن قال لا أحلف أو قال لحصمه أخلف أنت وخذ (مخلاف مُدع التزمها) مع شاهد أو مدعى عليه التزمها حيث توجهت عليه بأن قال أحلف (ثم رجع) وقال لا أحلف فله الرجوع وتحليف (٢٣٣) خصمه ولا يكون التزمها

لها موجباً لعدم رجوعه (وإن ردت) بين (على مدعى) أو مدعى عليه من مقيم شاهد في مال (وسكت) من ردت عليه (زماً) لم يقض المرف بأه نكول فيما يظهر (فله الحلف) ولا يمدسكوته نكولا وهذا مفهوم أن نكل فلو قال وأن سكت من توجهت عليه زمتافه الحلف لكان أظهر والعمل لشمولة المدعى والمدعى عليه ومن ردت عليه وغيره ثم اشقل تكلم على مسألة الحيازة وألحقها بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما يسمع فيه البينة وفي بعضها ما لا يسمع فيه وذكر منها ثلاثة أنواع أجنبي غير شريك وأجنبي شريك وأقارب شركة أصهار أو غيرهم فأشار للنوع الأول بقوله (وإن حاز أجنبي غير شريك) في الشيء الحاز (وتصرف) الحيازة هي وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه والتصرف فيكون الواحد من أمور سكنى أو إسكان أو زرع أو غرس أو استغلال أو هبة أو صدقة أو بيع أو هدم أو بناء أو قطع شجر

(قوله من توجهت عليه بين) أي سواء كان مدعياً أو مدعى عليه كافي التوضيح فالأول كالووجد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تحليف المدعى عليه والثاني كالوعجز للمدعى عن البينة وطلبت اليمين من المدعى عليه فنكل وقال لا أحلف (قوله إن نكل) أي عند السلطان أو القاضي أو المحكم فقط (قوله أو مدعى عليه) أشار الشارح إلى أن قول المصنف مدع لا مفهوم له ولو قال المصنف بخلاف من التزمها ثم رجع كان أخصر وأشمل وصورة المدعى أن يدعى زيد على عمرو بحق وأقام شاهداً واحداً فقبل له أحلف مع شاهدك فرفض والتزم بالحلف ثم رجع عن الحلف وقال لي شاهدان أو يحلف المدعى عليه فانه يمكن من الرجوع وصورة المدعى عليه أن يدعى زيد على عمرو بحق ولا بينة لذلك المدعى فطلبت اليمين من عمرو المدعى عليه فقال أحلف ورضى باليمين والتزمها ثم انه رجع عنها وقال أنالي بينة بالدفع أو قال لا أحلف يحلف المدعى وأنا أغرم له فانه يمكن من الرجوع عن اليمين وذلك لأن التزمها لا يكون أشد من الزام الله له فإذا كان له أن يرد اليمين ابتداء على المدعى مع الزام الله له باليمين فأحرى أن يردّها عليه مع التزمها هو لها (قوله فله الرجوع) الانسب فيمكن من الرجوع أي عن التزمها لليمين وحينئذ فله تحليف خصمه (قوله وسكت زمتا الخ) وأولى لو طلب الملة ليتروى في الاقدام عليها والاحجام ثم طلب الحلف بعد ذلك (قوله لأن في بعض أنواعها) أي صورها الجزئية وقوله ما تسمع فيه أي وهو ما قد شرطاً من شروط الحيازة كالأحوال ملك غيره أقل من عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم أو البناء وادعى ملكه ثم قام عليه إنسان وادعى الملكية وأقام بينة بذلك وكالو شهدت البينة للمدعى على الحائز عشرة أعوام بعارية أو أعمار أو بأن هذا المحوز حبس أو طريق أو مسجد فالحيازة عشرة أعوام لا تنفع مع وجود البينة الشاهدة بذلك (قوله في بعضها ما لا تسمع فيه) أي وهو ما استوفى شروط الحيازة أي كالأحوال ملك غيره في وجهه عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم والبناء وادعى ملكه بشراء أو هبة ثم قام عليه إنسان وادعى أنه ملكه وأقام بينة بالملك والحال أنه لا مانع له من التكلم في تلك المدة فيصدق الحائز يمينه ولا تقبل بينة المدعى (قوله وذكر منها ثلاثة) أي وترك منها ثلاثة ذكرها الشارح آخر حيازة الأقارب غير الشركاء وحيازة الموالى والأصهار غير الشركاء (قوله غير شريك) أي للمدعى وقوله وتصرف أي بواحد من أربعة عشر ذكرها الشارح ويزاد عليها التدبير (قوله أو هدم أو بناء) أي كثيرين لغير إصلاح لاله أو كإتيسير بين عرفاً (قوله بالبلد) أي مع الحائز (قوله كمن على جمعة) أي سبعة أيام (قوله مطلقاً) أي سواء ثبت عذره عن القدوم والتوكيل بالبينة أم لا (قوله فكذلك) أي له القيام متى قدم وقوله فان جهل أي لم يعلم هل منعه من القدوم عذراً أم لا (قوله فاختلفا في الخ) قال ابن عرفة إن رددت هذا الخلاف في القريب إنما هو إذا علم بأن المحوز ملكه وأما إذا لم يعلم فلا حيازة عليه ومثله الحاضر غير أنه في القريب القبية يحمل على عدم العلم حتى يثبت علمه وفي الحاضر يحمل على العلم حتى يثبت له أنه لم يعلم ابن (قوله عالم) أي بالتصرف أما لو كان غير عالم فله القيام وإذا ثبت عدم علمه (قوله فان نازع الخ) أي فان نازع ذلك الحاضر الحائز لم يسقط حقه وهذا عتزز قوله ساكت وقوله أو جهل الخ محترز قوله بلا مانع وكذا قوله أو قام به مانع وظاهر الشارح عدم سقوط جق المدعى إذا نازع ولو كانت المنازعة في أي وقت من العشر سنين وفي ابن مرزوق لا بد من دوام المنازعة فيها وظاهره وإن لم تكن عند حاكم وهو ظاهر الشارح بهرام

(٣٠ - دسوقي - يع) أو عتق أو كتابة أو وطاء في رقيق (ثم ادعى حاضراً) بالبلد ولو حكماً كن على مسافة يومين فان بعدت كن على جمعة فله القيام متى قدم مطلقاً كالأربعة وثبت عذره عن القدوم أو التوكيل فان جهل أمره فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن حبيب يسقط حقه فاختلفا في القرية كالأربعة مع جهل الحال (ساكت) عالم (بلا مانع) له من التكلم فان نازع

وابن ناجي وفي ابن عمر إنما تنفعه المنازعة إذا كانت عند قاض ( قوله أو جهل كون الشيء الحاز ملكه الخ ) أي فإذا قال لا علم لي بأنه ملكي وما وجدت الوثيقة إلا الآن عند فلان قبل قوله مع يمينه وأما لو علم أنه ملكه وادعى أن سكوته لعية البيعة أو غيبة الوثيقة العالم بها فحين حضرت بعد العشر سنين قام بها فلا ينفعه ذلك ففي ح قلا عن الجزولي إذا قال علمت أنها ملكي ولكن منعتني من القيام عدم البيعة والآن وجدت البيعة فانه لا ينفعه ذلك ولا قيام له وليس هذا عذرا لأنه قد قبله إذا نازعه أو ينكل عن اليمين فيحلف هو وكذا قال ابن ناجي الصواب عندي أنه لا يقبل عذره بذلك لأنه كالمترقب بأنه لا حق له انظر بن ( قوله ونحوه ) من ذلك ما إذا كان الموضع لا يتصرف فيه من زجر ويرجع إليه ولذا قال ابن عمر الحيازة إنما تكون في موضع الأحكام وأما في البادية ونحوها فلا حيازة ومن ذلك خوف الحاضر من سطوة الحائز أو من سطوة من استند إليه الحائز ولذا ذكر ح وغيره أنه لا حيازة لدى الشوكات والتقلب ( قوله ومن المذر ) أي المانع من التكلم الصغر والسفه بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البيعة فانه لا يضر بذلك الجهل ( قوله وما بعده ) أي وهو تصرف وحاضر وسأكت وبلا مانع والمراد بكونه معمولاً لحازوماً بعده أنه يصح أن يكون معمولاً لأحدها وباقيها يصل في ضميره بناء على جواز التنازع في مثل هذا العدد والا فيقدر معمول لما زاد على العوامل الثلاثة ولا يجوز أن يصل في ضمير المتنازع فيه ( قوله لكن لا يشترط الخ ) أي خلافاً لظاهر المصنف فقوله وتصرف عشر سنين فيه ضعف والمعتد أنه لا يشترط أن يكون التصرف في جميعها بل يكفي في أي جزء منها ولو في أولها وهذا التعقب إنما يأتي على ما قاله من أن قوله عشر سنين معمول لحازوماً بعده إنما ان جعل معمولاً لحاضر سأكت بلا مانع وهو يتضمن كون الحيازة عشر سنين وليس ظرفاً لتصرف فلا يتأتى ذلك التعقب ( قوله والعشر سنين ) أي والخمسة عشر سنين إنما هو شرط في حيازة العقار وقوله كما سيأتي للمصنف أي في قوله وإنما تفرق الدار الخ ثم إن تحديد الحيازة في العقار بالعشر نحوه في الرسالة وعزاه في المدونة لربيعة قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ولا بن القاسم في الموازية أن ما قارب العشر كتسع وثمان كالعشر وقال مالك تعدد باجتهاد الحاكم اه بن ( قوله وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك ) أي كالعتق والكتابة والتدبير والوطء لا يشترط فيه الطول المذكور وإنما يشترط الطول المذكور إذا كان التصرف بالسكنى أو الاسكان أو الزرع أو الفرس أو الاستغلال أو الهدم أو البناء أو قطع الشجر قال ابن رشد في البيان وتحصل العيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعتق والتدبير والكتابة والوطء ولولين أب وابنه ولو قصرت المدة إلا أنه ان حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن وإن سكت بعد العام ونحوه استحق الثمن بالحيازة مع يمينه وإن لم يعلم بالبيع إلا بعد وقوعه فقام حين علم كان له رد البيع وامضاؤه وأخذ حقه وإن سكت العام ونحوه لم يكن له إلا الثمن وإن لم يتم حتى مضت مدة الحيازة ثلاث سنين لم يكن له شيء واستحقه الحائز وإن حضر مجلس الهبة أو الصدقة أو العتق أو التدبير فسكت لم يكن له شيء وإن لم يحضر ثم علم فإن قام حينئذ كان له الاجازة والرد وإن قام بعد عام ونحوه فلا شيء له ويختلف في الكتابة هل تعمل على البيع أو على العتق قولان اه بن ( قوله لم تسمع دعواه ) أي صماغاً معتداً به بحيث تكون البيعة على المدعى واليمين على من أنكروا وليس المراد نفى صماغاً رأساً إذ تسمع لاحتمال إقرار الحائز للدعي أو اعتقاد الحائز أن مجرد حوزها تلك المدة يوجب له ملكها وإن كانت ثابتة للملك لغيره ( قوله ولا يثبت ) أي ولا تعتبر وثاقته أيضاً ( قوله وإنما تسمع دعواه ) أي دعوى مدعى الملكية ( قوله مع الشروط المذكورة ) هي أربعة أولها أن يحصل من الأجنبي الحائز تصرف

أو جهل كون الشيء الحاز ملكه وقام به مانع من إكراهه ونحوه لم يسقط حقه ومن المذر الصغر والسفه ( عشر سنين ) معمول لحاز وما بعده لكن لا يشترط أن يكون التصرف في جميعها والعشر سنين إنما هي شرط في حيازة العقار وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر وأما غيره فلا يشترط فيه هذا الطول كما سيأتي للمصنف وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك لا يشترط فيه الطول المذكور ( لم تسمع ) دعواه ( ولا يثبت ) التي أقامها على صحة دعواه وإنما لم تسمع دعواه مع الشروط المذكورة لأن الشرط يكذب لأن سكوته تلك المدة دليل على صدق الحائز لجرى الصادة أن الإنسان لا يسكت عن ملكه تلك المدة وقوله صلى الله عليه وسلم من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وفي المدونة الحيازة كالبيعة القاطعة

لا يحتاج معها ليمين أى من الحائز وهذا فى محض حق آدمى وأما الوقف بأنواعه فتسمع فيه البيعة ولو تقدم الزمن واستثنى من قوله ولا يئنه قوله (إلا) أن تشهد البيعة (باسكان) من المدعى للحائز (ونحوه) عمار أو أرفاق أو مساقاته أو زارعه فان ذلك لا يئنه على صاحبه وتسمع بيئته فليس مراده الا بدعى اسكان لعدم قبول دعواه مع انكار الحائز نعم إن أقر (٢٣٥) كان كالبيعة أو أولى وهذا مقيد

بما إذا لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى ما لا يحصل الا من المالك فى ملكه ولم ينازعه فى ذلك كالبيع والهبه والصدقة فلا تسمع بيعة المدعى بالاسكان ونحوه وأشار للنوع الثانى بقوله (كشريك) أى فى المتنازع فيه لا مطلقا (أجنبي) والأنسب بمقابلته بما قبله أن يقول كأجنبي شريك (حازقها) أى فى العشر سنين (إن هدم وبني) الواو بمعنى أو ومثل ذلك قطع الشجر أو غرسه فان الحائز يملكه بذلك ولا تسمع دعوى المدعى ولا يئنه وهذا فى الفعل الكثير عرفا وأما بناء قل وغرس شجرة ونحوها أو هدم ما يخشى سقوطه فلا يمنع قيام شريكه \* وأشار للنوع الثالث بقوله (وفى) حيازة (الشريك القريب) والأنسب بما مر القريب الشريك (معهما) أى مع الهدم والبناء وما يقوم مقامهما (قولان) الاول عشرة أعوام والثانى الزيادة على الأربعين عاما

وأن يكون المتنازع له المدعى للملكية حاضرا معه بالبلد حقيقة أو حكما وأن يكون ساكنا ولا مانع له من التكامل مدة عشر سنين وبقي شرط خامس وهو أن يدعى الحائز وقت المنازعة ملكا لشيء المحازر وأما إذا لم يكن له حجة إلا مجرد الحوز فلا ينفعه ولا يشترط بيان سبب الملك كما قال ابن أبى زمنين وهو المتمد خلافا لمن قال إنه يطالب ببيانه وقيل إن لم يثبت أصل الملك للمدعى لم يطالب الحائز ببيانه وإن ثبت أصل الملك للمدعى طوب ببيانه انظر ح (قوله) لا يحتاج معها ليمين أى من الحائز وقال عيسى انه يخلف وهو صريح كلام ابن رشد قال فى التوضيح وهو أقوى على الظاهر اه بن (قوله) ولو تقدم الزمن أى زمن الحيازة (قوله) باسكان أى على وجه الاجارة أو العارية (قوله) نعم إن أقر أى الحائز باسكان من المدعى كان كالبيعة الشاهدة للمدعى (قوله) وهذا أى ما ذكره المصنف من أنه إذا شهد للمدعى بيعة باسكان للحائز ونحوه فانها تسمع بيئته (قوله) مقيد بما إذا لم يحصل الخ أى ومقيد أيضا بما إذا لم يدع الحائز للملكية من جهة المدعى بجهة أو شراء والا فلا تسمع بيعة المدعى بالاسكان ونحوه فاذا ادعى أن له بيعة بالاسكان ونحوه وادعى الحائز أنه ملكه من جهته بجهة أو شراء مثلا صدق الحائز بعد مضي المدة المذكورة يمينه وما تقدم فى باب الاقرار فهو مخصوص بما إذا لم يكن مدة حيازة لتقديم شهادة العرف على اقراره (قوله) حازقها الخ علم منه أن حيازة الأجنبي مدة عشر سنين نافعة له بالشروط الخمسة المتقدمة سواء كان الحاضر المتنازع له المدعى للملكية غير شريك له أو كان شريكه ولو بمرث (قوله) ان هدم أى وشريكه حاضر ساكت عالم بالتصرف ولا مانع له من التكامل (قوله) أو غرسه أى بدار أو أرض وكذلك الاستقلال فى غيرهما مثل كراء الرقيق والحيوان وأخذ أجره ذلك وأما استقلال الأرض والدار بالاجارة أو بالسكنى بنفسه أو الزراعة فانه لا يمنع من قيام الشريك وإن منع من قيام الأجنبي وكذا يقال فى استخدام الرقيق وركوب الدابة ولبس الثوب أى لا يمنع من قيام الشريك وإن منع من قيام غيره ثم إن الحيازة عشر سنين إما تعتبر إذا كان تصرف الشريك الحائز بالهدم والبناء وما يقوم مقامهما من قطع الشجر وغرسه واستغلال الحيوان وأما إذا تصرف الشريك الحائز بالبيع أو الهبة أو الصدقة أو العتق أو السكناء أو التدير أو الوطء وشريكه حاضر عالم ساكت بلا مانع فان الحائز يئنه ولا يشترط طول أمد الحيازة كما مر فى الأجنبي غير الشريك (قوله) وهذا أى ما ذكره من أن هدم الحائز وبناءه يمنع قيام الشريك مع بقية الشروط وقوله فلا يمنع قيام شريكه أى ولو كان حاضرا علما ساكنا بلا مانع عشرة أعوام (قوله) وفى حيازة (الشريك) أى وفى أمد حيازة الشريك القريب ولا مفهوم للشريك لأن القولين فى أمد حيازة القريب مطلقا أى سواء كان شريكا أم لا كما قال الشارح (قوله) وما يقوم مقامهما أى من قطع الشجر وغرسه بدار أو أرض وكذا الاستقلال بالكراء والاتفاع بنفسه بسكنى أو ازدياع (قوله) وهو (الراجع) أى ولا فرق بين الارث وغيره كما هو الملقى به خلافا لمن قال الارث كالوقف لا يعتبر فيه الحيازة وتسمع فيه البيعات ولو طال الزمن جدا (قوله) كان أحسن الخ وعمل الخلاف إذا لم يكن بينهم عداوة ولا كانوا كالأجانب اتفاقا (قوله) وأما الموالى والأصهار الخ الاصهار من تزوجت منهم أو تزوجوا منك والموالى كالعتيق مع معتقه أو مع أولاده (قوله) فاعلم الأقوال الخ حاصله ان

وهو الراجع والخلاف فى القريب ولو غير شريك فلو حذف الشريك كان أحسن وأما الموالى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فأنظر الاقوال أنهم كالأقارب فلا بد فى الحيازة مع الهدم والبناء ونحوهما من الزيادة على الأربعين وقيل يكفى العشرة ولو لم يكن هدم ولا بناء وقيل لا يكفى فيها إلا معهما (لا) تشر حيازة (بين أب وابنه) وإن سفل

أى لا يصح حوز أحدهما عن الآخر ( إلا بكفية ) أى بما يحصل به التعميت للذات، كالومة والصدقة والبيع ونحوها بخلاف الهدم والبناء والسكنى والازدراع والاستغلال ونحوهما فلا حيازة فيها ( إلا أن يطول معها ) أى مع الهدم والبناء ( ما ) أى زمان ( تهلك ) فيه ( البيئات ) وينقطع العلم ( أى زمان شأنه ذلك نحو الستين سنة والحائز يهدم ويبنى والآخر ساكت طول المدة بلا مانع فليس له بعد ذلك كلام • ثم ذكر ما هو كالسنتين من قوله عشر ( ٢٣٣ ) سنين بقوله ( وإعاضترق الدار ) ونحوها من باقى العقار ولو عبر بالعقار لكان أحسن ( من غيرها ) كعرض ودواب

( و ) حيازة ( الأجنبي )  
والدعى حاضر ساكت بلا مانع من القيام بحقه ( ففى الدابة ) تستعمل فى ركوب ونحوه ( و ) فى ( أمة الخدمة ) تستعمل ( المستأن ) فلا كلام للدعى الأجنبي بعدها ولا تسمع له مئة ( ويزاد ) فى عبد وعرض ( غير ثوب كآوانى النحاس وأثاث البيت وآلات الزرع سنة على السنين وأما ثوب اللبس فيكفى فيه العام وأما أمة الوطء نوطاً بالفصل فتتوت بحصوله علماً ساكناً بلا عذر كاهو للوضع وكذا البيع والهبة والصدقة إلا أن البيع يجرى على بيع القضولى ومفهوم أقوله فى الأجنبي أن الحيازة فى الأقارب لا تنسرق بين عقار وغيره فلا بد من الزيادة فى الكل على الأربعين عاماً وهو كذلك على قول ولكن الرأى أن العقار لا بد فيه من ذلك ولا يشترط

المولى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فهم ثلاثة أقوال كلها لا بين القاسم الاول أنهم كالأقارب فلا تحصل الحيازة بينهم إلا مع الطول جداً بأن تزيد مدتها على أربعين سنة وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو كان بالاستغلال بالكرأ أو الانتفاع بنفسه بسكنى أو ازدراع وقيل إنهم كالأجانب غير الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف مطلقاً أى سواء كان بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو بالاجارة أو الاستغلال بنفسه بسكنى أو ازدراع وقيل كالأجانب الشركاء أى فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء وما يقوم مقام كل بالاستغلال أو بسكنى أو ازدراع واحترز الشارح بقوله الذين لا قرابة بينهم عن الأصهار الذين بينهم قرابة فيجرى فيهم ماجرى فى الأقارب الذين ليسوا بأصهار من القولين فى المتن ( قوله أى لا يصح حوز أحدهما عن الآخر ) أى سواء كانا شريكين أم لا ( قوله ونحوها ) أى كالعتق والتدير والسكابة والوطء ( قوله إلا أن يطول ) أى أمد الحيازة بين الأب وابنه طولاً بحيث يكون من شأنه تهلك فيه البيئات وهذا الاستثناء راجع للنفى وهو للسنتين منه وكان حقه عطفه على الاستثناء الذى قبله بالواو ( قوله معهما ) أى أومع أحدهما أومع ما ألحق بهما من قطع شجر أو غرس له والسكنى والازدراع والاستغلال والحاصل أن الحيازة لا تعتبر بين الأب وابنه إلا إذا كان تصرف الحائز منهما بما يفيت الذات أو كان بالبناء أو الهدم أو ما ألحق بهما وطالت مدة الحيازة جداً كالستين سنة والآخر حاضر عالم ساكت طول المدة بلا مانع له من التكلم ( قوله فى حيازة الأجنبي ) أى غير الشريك وأما الشريك فاستخدامه الرقيق وركوب الدابة لا يمنع من قيام شريكه ولو لعشر سنين كإمير وحيث فلا تكون حيازة الدابة وأمة الخدمة فى حقه بالسنتين ( قوله تستعمل فى ركوب ونحوه ) أى كالحرث والدرس والساقية والطاحون واحترز عن دابة لا تستعمل فى شيء من ذلك كالجاموس فانها كالعرض لا بد فيها من الزيادة على السنتين ( قوله ويزاد فى عبد ) أى سواء كان لخدمة أو لغيرها كعاجر ( قوله وأما أمة الوطء نوطاً الخ ) أى وأما إذا لم نوطاً فهل تكون كأمة الخدمة لا بد فى حيازتها من ستين أو يكفى فيها سنة لانها مظنة حصول الوطء ( قوله وكذا البيع ) أى وكذا فتوت بالبيع الخ ( قوله فى الأقارب ) أى غير الأب وابنه وكذا الحيازة بين الأب وابنه لا تنسرق من حيث المدة بين عقار وغيره فلا بد من مضي نحو الستين سنة ( قوله لا تنسرق ) أى من حيث المدة بين عقار وغيره أى وهو عروض والحيوان ( قوله ولا يشترط فيه ) أى فى العقار أى لا يشترط فى حيازته هدم أى التصرف بالهدم والبناء أى التصرف بخصوص ذلك ( قوله والاسكان ) أى وكذلك السكنى بنفسه والازدراع بنفسه ( قوله بالاجتهاد ) أى من الحاكم ( قوله وهذا فى غير الخ ) أى وهذا فى التصرف بغير العتق بأن كان بالكرأ أو باستعماله بنفسه ( قوله ونحوها ) أى كالبيع والكتابة والتدير والوطء ( قوله إلا أنه فى البيع الخ ) أى وأما الهبة والصدقة والعتق والتدير إذا حضر المالك مجلسها فسكت لم يكن له شيء وإن لم يحضر ثم علم فإن قام حينئذ

كان

فيه هدم ولا بناء إذ مثلهما الاجارة والاسكان وقطع الشجر وغرسه حيث كثر

فان لم يحصل شيء من ذلك فلا بد فى الحيازة من زمن تهلك فيه البيئات وينقطع فيه العلم وأما غير العقار من الدواب والعبيد والعروض التى تطول مدتها كالنحاس والبسط ونحوها تستعمل فيكفى فيها العشر سنين بخلاف مالا تطول مدتها كالثياب تلبس فينبى أقل من ذلك بالاجتهاد وهذا فى غير العتق والهبة والصدقة ونحوها فانها لا تنسرق فيها بين أجنبي وقريب كإمير إلا أنه فى البيع لربما أخذ الثمن إن لم يمسح عام فإن مضي فلا تمن له أيضاً إن كان حاضراً حين البيع فان كان غائباً فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمسح عام فان مضي فليس له الرد وله أخذ الثمن ما لم يمسح عام من البيع والإسقاط حقه منه أيضاً كذا ذكره وأما الديون الثابتة فى الذمم



قيل يسقط مضي عشرين عاما وهو قول مطرف وقيل مضي ثلاثين وقيل لا تسقط أصلا وقيل غير ذلك إلا أن القول بأنه يسقطها  
الستتان بعيد جدا وقد مر أن الاظهر في ذلك الاجتهاد النظر في حال الزمن (٢٣٧) وحال الناس وحال الدين فتح وعشر

صين أو أقل بالنسبة لبعض  
الناس تقتضي الاغضاء  
والترك ونحو خمسة عشر  
قد لا تقتضي ذلك والله أعلم  
بالصواب • ثم شرع  
يتكلم على أحكام الدماء  
والقصاص وهو أول  
المبحث الأخير من هذا  
الكتاب فقال رحمه الله

تعالى ونفعا به

[درس]

باب في أحكام الدماء  
والقصاص

وأركان القصاص ثلاثة  
الجاني وشرطه التكليف  
والعصمة والمكافأة والمجنى  
عليه وشرطه العصمة  
والجناية وشرطها العمد  
العدوان وأشار المصنف  
إلى ذلك وبدأ بالركن الأول  
وشروطه بقوله ( إن  
تلف مكلف ) أي بالغ  
عاقل ولو سكر حراما  
نفسا أو طرفا ( وإن رقى )  
المكلف فيقتل العبد بمثله  
وبحر إن شاء الولي وله  
استحياؤه كما سيأتي وأما  
الصبي والمجنون فلا يقتص  
منهما لأن عمدتهما خطأهما  
سواء على أنه لا عمد  
للمجنون ولذا لو كان يفيق  
أحيانا وجنى حال إفاقته  
اقتص منه حال إفاقته  
فإن جن بعد الجناية

كان له حقه من التخيير بين الإجازة والرد وإن قام بعدهم ونحوه من علمه فلا شيء له واختلف في  
الكتابة هل تحمل على العتق فيجزي فيها ما جرى فيه أو تحمل على البيع فيقال فيها ما قيل فيه قولان  
( قوله مضي عشرين عاما ) أي مع حضور ربهá وتمكنه من الطلب بها وليس له ما يمنعه منه ( قوله وقيل  
مضي ثلاثين ) أي وهو قول مالك والمراد مضيا مع حضور ربهá وتمكنه من الطلب بها ( قوله وقيل  
لا تسقط الخ ) هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البيان ونصه إذا تقرر الدين في الذمة وثبت فيها  
لا يبطل وإن طال الزمان وكان ربهá حاضرا ساكنا قادرا على الطلب به لعدم خبر لا يبطل حق امرئ  
مسلم وإن قدم أهوا واختار هذا القول التونسي والغبريني وفي المعيار مثل سيدي أبو عبد الله العبدوسى  
عمن له دين على رجل برسم والرسم المذكور مدة نحو أربعين سنة ولم يدع المدين قضاءه وربه  
حاضرا ساكنا من غير مانع يمنعه من الطلب به فهل يبطل الدين بتقادم عهده أم لا فأجاب طول المدة  
المذكورة لا يبطل الدين عن المدين للمذكور ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف إذا كان الدين برسم  
وطالت المدة جدا وادعى المدين قضاءه ولم يكن هناك ما يدل على عدم القضاء من غيبة أو اكراه أو  
انكار أو غير ذلك قيل يقبل قوله في القضاء مع يمينه وقيل لا يقبل وهو المشهور وإن كان بغير رسم  
ف قيل يقبل قوله في القضاء مع طول المدة مع يمينه على المشهور ولا سيما إذا كان رب الدين محتاجا والذي  
عليه الدين مليا وكانا حاضرين وليس بينهما ما يمنع من الطلب أهكلام المعيار.

#### ( باب في الدماء )

( قوله وأركان القصاص ) أي والأركان التي يتوقف عليها تحقق القصاص ( قوله الجاني ) أي لأنه  
لا يقتص إلا من جان ( قوله وشرطه التكليف والعصمة ) أي بإيمان أو أمان فالمراد عصمة مخصوصة  
وقوله والمكافأة أي بأن يكون غير رائد على المجنى عليه بحرية أو اسلام وليس المراد بها المساواة من كل  
وجه بل المراد بها مكافأة مخصوصة وهي المساواة في الحرية والاسلام للمجنى عليه أو قصه عنه  
فيهما ( قوله وأشار المصنف إلى ذلك ) أي إلى ما ذكر من الأركان الثلاثة وشروطها ( قوله نفسا أو  
طرفا ) الأول حذف ذلك لأن هذا هو المراد بقول المصنف فيما يأتي معصوما على أن السلام هنا في  
النفس فقط والأطراف والجراحات سيذكره المصنف بعد فلا معنى لذكره هنا ( قوله فيقتل  
العبد بمثله ) أي ولو كان في القاتل شائبة حرية إذ لا عبرة بها فيقتل أم الولد مثلا بالخن والعكس  
( قوله إن شاء الولي ) أي ولي الحر والعبد ( قوله وله استحياؤه ) أي ولولي الحر والعبد المقتول إن يستحي  
ذلك العبد القاتل وحينئذ فيخير سيده في اسلامه في الجناية وفي فدائه بقيمة العبد ودية الحر  
( قوله وأما الصبي الخ ) هذا محترز قوله مكلف ( قوله فلا يقتص منها ) أي والدية على عاقلتهما  
( قوله انتظرت إفاقته ) أي واقتص منه بعدها ( قوله كالمجنون ) أي فلا يقتل والدية على عاقلته  
( قوله فالحر لا يقتل قصاصا ) أي لعدم التزامه أحكام الاسلام ( قوله بل يهدر الخ ) أي بل يقتل  
بسبب هدر دمه وقوله وعدم عصمته عطف تفسير ( قوله ولذا ) أي ولأجل أن قتله إنما هو بسبب  
هدر دمه وعدم عصمته لوجاء أي بعد جنايته وقوله بإيمان أي ملتبسا بإيمان وقوله لم يقتل أي بمن  
قتله قبل توبته ( قوله ولا زائد حرية ) بالرفع بعطف لا على غير لأن لاسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما  
بعدها أو بالجر عطف على حربي ولا زائدة لتأكيد النفي ( قوله بأن كان مساويا له فيهما ) فيقتل الحر  
المسلم بمثله ولو كان القاتل زائدا بمزية كعلم أو شجاعة ونحوهما يقتل الحر الكافر بمثله ولو كان القاتل

انتظرت إفاقته فإن لم يفق فالدية في ماله والسكران محلال كالمجنون ( غير حربي ) وصف للمكلف فالحر لا يقتل قصاصا بل يهدر دمه  
وعدم عصمته ولذا لو جاء تابيا بإيمان أو أمان لم يقتل ( ولا زائد حرية ) على المجنى عليه ( أو ) زائد ( اسلام ) بأن كان مساويا له فيهما

أو أقصص إن كان الجاني زائداً حين الجناية فيما ذكر فلا قصاص فلا يقتل مسلم ولو عبداً بكافراً ولو حراً ولا حر بريق إلا أن يكون المقتول زائداً إسلاماً فيقتل حركته بريق مسلم كما سيأتي ترجيحاً لجانب الإسلام على الحرية (حين القتل) ظرف لقوله غير حربي وما بعده أي يشترط في الجاني للكف للقصاص (٢٣٨) منه أن يكون غير حربي ولا زائداً حرة ولا إسلاماً وقت القتل فلو قتل

كنايياً والمقتول مجوسياً ويقتل العبد المسلم بعثله ولو كان القاتل فيه شائبة حرية كما مر (قوله أو نقص) أي أو أقصص منه فمما يقتل الحر الكافر بالحر المسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم إن شاء ولي الحر كما مر (قوله فيما ذكر) في معنى الباء أي فإن كان الجاني زائداً بما ذكر حين الجناية فلا قصاص فلا يقتل الحر بالعبد إلا أن يكون العبد المقتول زائداً إسلاماً لما يأتي من قتل الحر المسلم بالعبء المسلم ولا يقتل مسلم ولو عبداً بكافراً ولو حراً لأن الحرية لا توازي الإسلام (قوله حين القتل) المراد به الموت لا الضرب (قوله ظرف لقوله غير حربي وما بعده) أي ولا يرجع لمكافئ لأنه لو رجع له لا يقتضى أن من حصل منه سبب القتل وهو بالغ عاقل ثم جن فأتى المضروب ثم أفاق المجنون أنه لا يقتصص منه مع أنه يقتصص منه حين إفاقته كما مروا من حصل منه سبب القتل وهو غير مكلف ثم حصل الموت وهو مكلف أنه يقتل مع أنه لا يقتل (قوله للقصاص منه) أي بالنسبة للقصاص منه (قوله ولو بلغ أو عقل) الأولى حذفهما والاقتصار على قوله ولو أسلم الحربي بآثر ذلك لأن قوله حين القتل إنما جعل ظرفاً لقوله غير حربي وما بعده فهو مكلف قبل وقت القتل لا المكلف فتأمل وهو حاصله أنه لو قتل حربي غيره فلا يقتصص منه ولو أسلم ذلك الحربي بآثر القتل لأن شرط القصاص كون الجاني غير حربي حين الموت وهو متخلف هنا لأنه حربي حين الموت ثم اعلم أن شرط القتل قصاصاً أن لا يكون القاتل حرياً ولا زائداً حرية أو إسلاماً حين السبب والموت وبينهما فالشروط معتبرة حين السبب أيضاً فإن تخاف شيء منها عند السبب أو المسبب فلا قصاص وظاهر المصنف أنها إنما تعتبر حين المسبب وهو الموت فقط فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالقاية كما قل بعد بأن يقول إلى حين القتل وإن كان يمكن الجواب عنه بحمل كلامه على ما إذا لم يتأخر القتل عن سببه فإن تأخره اعتبر حصول الشروط عند السبب أيضاً كما يعتبر حصولها عند المسبب (قوله مثله) تنازع عرماً وجرح (قوله وهو القتل لاخذ المال) أي سواء كان القتل خفية كما أودعده فذهب به لحل قتلته في أخذ المال أو كان ظاهراً على وجه يتعذر معه انقوت وإن كان الثاني قد يسمى حراً (قوله من قوله غير حربي) الأولى من قوله ولا زائداً حرية ولا إسلاماً (قوله ولذا) أي لاجل كون القتل لليلة للفساد لا قصاصاً قال مالك لا عفو فيه ولو كان قصاصاً قبل العفو والصالح فيه (قوله ولا عفو فيه) أي في قتل الليلة (قوله معصوماً) صفة لموصوف محذوف أي شيئاً معصوماً فيشمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالقود ولا تقتل شخصاً ولا آدمياً لقصورهما على النفس ولا عضواً لقصوره على الطرف والجرح كذا ذكر عقب والأولى أن يقدر شخصاً آدمياً لأن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتي الكلام عليه (قوله غير ناقص حرية أو إسلاماً) أي بل مساو للجاني فيهما أو أزيد منه (قوله أي يشترط الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن قول المصنف للاتف بالنسبة للنفس وإن قوله والاصابة بالنسبة للجرح وفيه أن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتي في قوله والجرح كالنفس فيلزم التكرار في كلامه على هذا الحل والأولى جعل الكلام هنا كله في النفس وإن المعنى معصوماً إلى التلف أي لا إلى حين الجرح فقط وقوله والاصابة أي لا إلى حين الرمي فقط اه بن (قوله والاصابة) أي وإلى حين الاصابة في الجرح (قوله فيشترط في النفس) أي في القصاص بالنسبة للنفس وقوله العصمة

غيره وهو حربي أو زائداً حرية أو إسلاماً فلا قصاص ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحربي بآثر ذلك ولو رمى عبداً وجرح مثله ثم عتق الجاني فمات المجنى عليه لم يقتصص من الجاني لأنه حين القتل زائد حرية وكذا لو رمى رمى مثله أو جرحه وأسلم قبل موت المجنى عليه (إلا لفيلة) بكسر الفين المعجمة وهي قتل لاخذ المال فلا يشترط فيه الشروط للتقدمة بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر والاستثناء من قوله غير حربي النخ وهو منقطع لأنه لم يقتل به قصاصاً بل للفساد ولذا قال مالك ولا عفو فيه ولا صلح وصلح الولي مردود والحكم فيه للإمام وسيأتي ذلك له صنف في محله وهو ذكر الركن الثاني وهو المجنى عليه مع شرطه بقوله (معصوماً) وهو معمول لقوله أتلّف فلا قصاص على قاتل مرتد لندم عصمته لأنه يصير حرياً بمجرد رده أي له حكمه في الجلة ولو جعل المصنف المكافأة

أي

شرطاً في المجنى عليه دون الجاني بأن يقول معصوماً غير ناقص حرية أو إسلاماً إلا لفيلة

وحذف قوله غير زائد الخ كان أي (للتلف والاصابة) اللام بمعنى إلى لانهاء القاية أي يشترط في المجنى عليه أن يكون معصوماً إلى حين تلف النفس أي موتها والاصابة في الجرح فيشترط في النفس العصمة من حين الضرب أو الجرح إلى حين الموت وفي الجرح من حين الرمي إلى حين الاصابة فلا بد من اعتبار الحالين معاً في النفس والجرح

أى حال البدء وحال الانتهاء ومى ذمى مرتدا وقبل وصول الرمية اليه أسلم المرتد اعتبر حال الرمى فلا يقتل القسوى به وإن مات لآته غير معصوم حال الرمى وإن صار معصوما حال الإصابة وكذا لو جرحه ثم أسلم وتزاولات لم يقتل القسوى الجارح به مراعاة لحال الجرح ولو رمى مسلماً أو جرحه فارتد الرمى قبل وصول السهم اليه أو ارتد الجرح قبل موته (٢٣٩) منه فلا قود نظراً لحال اللوث نعم ثبت

القصاص في الجرح فلو قطع يده وهو حر مسلم ثم ارتد للقطوع ومات مرتدا ثبت القصاص في القطع لأنه كان معصوماً حالة الإصابة ثم بين أن الصمة تكون بأمرين بقوله (بإيمان) أى إسلام (أو أمان) من السلطان أو غيره ومراده بالأمان ما يشمل عقد الجزية ومثل للمصوم كما هو شأنه أن يمثل بما خفى بقوله (كالمقاتل) عمداً وعدوفاً فإنه معصوم (من) غير المستحق (لده) وأما بالنسبة لمستحق دمه وهو ولى للقتول فليس معصوم سكن إن وقع منه قتل لآته أو قتل بلا إذن الامام أو نائبه فإنه يؤدب لآتياته على الامام بقوله (وأدب) راجع لمفهوم غير المستحق فلو قال لا من المستحق وأدب كان أمين (كرتد) تشبيهه في أدب قاتله أى كالمقاتل شخص مرتد بغير إذن الامام فإنه يؤدب ولا يقتل به سواء قتل زمن الاستتابة أو بعدها وإنما عليه دية ثلاث خمس دية

أى كون المجنى عليه معصوماً من حين ضربه أو جرحه إلى حين موته وقوله وفى الجرح أى ويشترط فى القصاص بالنسبة للجرح وقوله من حين الرمى أى أن يكون المجنى عليه معصوماً من حين الرمى إلى حين الإصابة وقوله فلا بد أى فى القصاص وقوله من اعتبار الحالين أى من اعتبار الصمة فى الحالين حال الابتداء وحال الانتهاء (قوله أى حال البدء وحال الانتهاء) أى والصنف ترك المبدأ وذكر حالة الانتهاء للعلم بالمبدأ منه من غايته لأن كل غاية لها مبدأ (قوله اعتبر حال الرمى) أى اعتبر فى القود حالة الرمى (قوله مراعاة لحال الجرح) أى لأنه غير معصوم حين الجرح وإن كان معصوماً حين اللوث (قوله نظراً لحال اللوث) أى إذ الصمة لم تستمر اليه (قوله ثبت القصاص فى القطع) أى لا فى النفس لأن اللوث كان وهو مرتد فلم تستمر الصمة اليه وأما فى القطع فقد كان معصوماً من حين الرمى إلى حين الإصابة (قوله أى إسلام) هذا جواب عما يقال إن الإيمان هو التصديق وهو أمر قلبى لا يوجب الصمة فى الظاهر وإن كان متنجياً عند الله تعالى والوجب للصمة فى الظاهر إنما هو الإسلام أى الاتقياء ظاهراً للأعمال فالأولى للصنف أن يقول بإسلام بدل قوله بإيمان وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد للصنف بالإيمان الإسلام وصح التعبير به عنه لما بينهما من التلازم فى الماصدق فتأمل (قوله من غير) أى بالنسبة لغير الخ (قوله لآتياته الخ) أى فلو أسلمه الامام المستحق الدم قتلته فلا أدب عليه لعدم لآتياته كما أنه إذا علم أن الامام لا يقتله فإنه لا أدب عليه فى قتله وكما يسهط الأدب إذا كان الامام غير عدل قاله أبو عمر (قوله وأدب) أى المستحق فى قتله للجاني بغير إذن الامام (قوله وإنما عليه دية) أى سواء قتل بعد الاستتابة أو فى زمنها ولا يمنع من اجتماع الأدب والدية على قاتل (قوله ثلاث خمس دية مسلم) أى ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً فهذا دية قتل عمداً أو خطأ فى زمن الاستتابة أو بعدها (قوله وقاتل زان أحسن) أى وأما قاتل الزانى الغير المحصن فإنه يقتل به إلا أن يقول وجدته مع زوجتى وثبت ذلك بأربعة ويرويه كالمروء فى المكحلة فقتله فإنه لا يقتل بذلك الزانى كان محصناً أو بكراً لآذره بالفيرة التى صيرته كالمجنون قال ابن فرحون فى تبصرته وعلى قاتله الدية فى ماله إن كان بكراً عند ابن القاسم فى المدونة وقال ابن عبد الحكم إنه هدر مطلق أى لاشىء فيه ولو بكراً فإن لم يكن إلا مجرد قوله وجدته مع زوجتى قتل به إلا أن يأتى بطلع أى شاهد واحد أو لقيف من الناس يشهدون برؤية المروء فى المكحلة فلا يقتل به لدرته بالشبهة وانظر إذا قتله لآقراره بالزنا بزوجه أو قتله عند ثبوت زناه بأربعة بينته أو أخته (قوله يد شخص) أى ذكر أو أنثى ولو قال الصنف أو عضو سارق لكان أحسن لأن العضو يشمل اليد والرجل (قوله ثبتت سرقة) أى قبل القطع أو بعده (قوله فالقود) أى فالواجب القود حالة كونه متنجياً وإنما سمى القتل قصاصاً بذلك لأنهم كانوا يقدون الجاني لمستحقها بجبل ونحوه هذا وقد اختلف هل العلم هل القصاص من القاتل يكفر عنه ثم القتل أم لا فهم من ذهب إلى أنه يكفر عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الحدود كفارت لاهلها فعمم ولم يخص قتل من غيره ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفره عنه لأن المقتول المظلوم لا منفعة له فى القصاص وإنما القصاص منقمة للأحياء ليتأذى الناس عن القتل

مبطل كدية المجوسى المستأمن (و) قاتل (تران أحسن) بغير إذن الامام فيؤدب (و) قاطع (يد) شخص (سارق) أى ثبتت سرقة بيته أو إقراره فيؤدب لآتياته على الامام وقوله (فالقود عيناً) جواب قوله إن أتلّف مكلف وقوله عينا أى متعينا فليس لأولى أن يلزم الدية للجاني جيراً وإنما لأن جفوعنا أو يقتص وجاز البغوى على الدية أو أكثر أو أقل منها برضا الجاني

وقال أشهب له التغير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وهو ضعيف فبني المصنف أن المكلف إن ألتف فليس لأولى إن أود أخذ جزاء الجناية إلا القود لا الدية وهذا لا ينافي أن له العفو مجاناً أو أخذ الدية برضا الجاني وبالغ على ثبوت القود لأولى بقوله (ولو قال) المقتول لقائله (إن قتلني أبرأتك) فقتله وكذا إن قال له جرحه قبل انفاذه قتلته أبرأتك من دمي فلا يبرأ القاتل بذلك بل لأولى القود لانه أسقط حقاً قبل وجوبه ولذا أنابراه بعد انفاذه مقتله أو قاله له إن مت فقد أبرأتك برى لانه أسقط شيئاً بعد وجوبه وكذا إن قال له أقطع يدي ولا شيء عليك (٢٤٠) فله القصاص إن لم يستمر على البراءة بعد القطع مالم يترام به القطع حتى مات منه

ولكم في القصاص حياة ويخص الحديث على هذا بما هو حق لله تعالى ولا يتعلق به حق لمخاوق (قوله وقال أشهب له) أي لولى الدم التخيير (قوله وهذا لا ينافي الخ) الحاصل أن ولى الدم له القصاص وله العفو مجاناً وله العفو على الدية أو أكثر منها أو أقل برضا الجاني باتفاق وهل له جبر الجاني على الدية أولاً فمذهب ابن القاسم ليس له أن يجبر الجاني على دفع الدية إذا امتنع وسلم نفسه ومذهب أشهب له جبره على دفعها (قوله ولو قال القاتل لقائله) أي قبل ضربه له (قوله وكذا إن قال له بعد جرحه) أي أو بعد ضربه قبل انفاذه مقتله أبرأتك من دمي أي فقتله بعد ذلك (قوله لانه) أي البت أسقط حقاً قبل وجوبه أي قبل ثبوته لعدم حصول السبب وهو انفاذ المقاتل (قوله أو قال له إن مت الخ) أي وكان ذلك القول بعد انفاذه مقاتله (قوله إن لم يستمر الخ) أي بأن رجع عنها وأما لو استمر على البراءة فليس على القاطع إلا الأدب والذي يفيد كلام التوضيح وابن عرفة وغيرهما أنه ليس على القاطع إلا الأدب من غير تفصيل بين استمرار المقطوع على البراءة والرجوع عنها انظر بن وكل هذا إذا لم يترام به القطع حتى مات به وإلا كان لولى القسامة والقتل كما قاله الشارح (تبييه) لو قال له اقتل عبيدي ولا شيء عليك أو لك كذا فقتله ضرب كل منهما مائة وحبس عاماً وهل للسيد قيمة أو لا قولان الأول لأشهب والثاني لابن أبي زيد وصوب كقوله أحرقت نوبى أو آله في البحر فلا قيمة عليه إن لم يكن المأذون مودعاً بالفتح للأمر والإضمن لكونه في أماته (قوله ويقول) أي بأن يقول بالحضرة الخ (قوله فان لم يقل ذلك بالحضرة الخ) ما ذكره من أن القيام بالحضرة قيد نحو لت وفيه نظر فان ظاهر المدونة الإطلاق أي سواء قام بالحضرة أو بعد طول فالمدار على ظهور إرادتها عند العفو بالقرائن وقال مالك وابن الماجشون وأصبح لا يقبل إلا إذا قام بالحضرة وظاهر الباجي أنه خلاف للشهور ولا تقييد له اه طفى (قوله فلا شيء له) أي من الدية وقوله وبطل حقه أي من القصاص (قوله لمنافاة الطول الإرادة المذكورة) فيه نظر إذ قد تظهر إرادتها حين العفو ثم يتأخلف عن ذلك زماناً طويلاً قاله طفى (قوله وقال) أي لولى المامى إنما عفوت لأخذه أي العبد وقوله أو أخذ قيمته أي فيما إذا قتل العبد عبداً مثله وقوله أو دية الحر أي فيما إذا قتل العبد حراً (قوله وغير الخ) حاصله أنه إذا كان القاتل عبداً خير سيد العبد القاتل بين أن يدفعه أو يدفع لهم قيمته أو يدفع قيمة المقتول فان كان المقتول حراً خير سيد العبد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته أو يدفع لهم الدية هذا محصل كلام الشارح (قوله وقيل منجمة) أي وهو ما في العتبية والموازية (قوله ولى المقتول) أي عمداً وقوله قتل قاتله أجنبي أي عمداً أيضاً (قوله وحذف الخ) أي فالأصل واستحق ولى دم من قتل القاتل ويد من قطع يد القاطع قال شيخنا والظاهر أن في الكلام حذف أو مع ما عطف ولما وشرأ مرتباً والأصل واستحق ولى أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يد من قطع القاطع وعلى هذا فلا يجوز في كلام المصنف تأمل (قوله تقديره

فلولى القسامة والقصاص أو الدية) ولما ذكر أن القود متميز رتب عليه قوله (ولا دية لمات) أي لولى حاف عن الله تعالى (مطابق) في عفو بكسر اللام اسم فاعل بأن لم يصرح حال العفو بدية ولا غيرها (لا أني تظهر) بقرائن الاجوال (إرادتها) ويقول بالحضرة أو بعد عفو على الدية (فيحلف) أي فيصدق يمين (ويبقى على حقه) في القتل (إن امتنع) القاتل من اعطاء الدية فان لم يقل ذلك بالحضرة يل بعد طول فلا شيء له وبطل حقه لمنافاة الطول الإرادة المذكورة (كعفو) أي لولى (عن العبد) الذى قتل عبداً مثله أو حراً وقال إنما عفوت لأخذه أو أخذ قيمته أو أخذ قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء له إلا ان تظهر إرادة ذلك فيحلف وغير سيد العبد الجاني بين دفعه أو دفع قيمته أو قيمة المقتول أو

دية الحر ويدفعها حاله كما في المدونة وقيل منجمة والخلاف في العمد وأما في الخطأ فتتجم قطعاً كما يأتي (واستحق ولى) المقتول لقتل قبل قاتله أجنبي (قام من) أي دم الأجنبي الذى (قتل القاتل) فلو قتل زيد عمراً فقتل أجنبي زيداً فولى عمرو ويستحق دم الأجنبي القاتل لزيد فان شاع قتل الأجنبي وان شاء عفا عنه (أو قطع) أي واستحق مقطوع يده مثلاً عمداً وعدواناً فقطع أجنبي يد القاطع عمداً وعدواناً قطع يده من قطع (يد القاطع) فالمصنف أطلق لولى على ما يشمل المقطوع مجازاً وحذف اللطوف على دم مع متعلقه تهدره قطع يده من كما قدرنا (كدية خطأ) تشبيه في الاستحقاق أي من استحق دم شخص لكونه قتل أباه مثلاً عمداً وعدواناً

فقتل شخص القاتل خطأ فاستحق الدم يستحق الدية من القاتل خطأ على عاقلته وليس لأوليائه مقال معه لأنه لما استحق دمه صار كأنه الولي وكذا لو قطع شخص يد آخر هذا قطع يده القاطع خطأ فلم يستحق القطع دية يده من القاطع خطأ لقاطع يده وكلام المصنف يشمله (فإن أرضاه) أى أرضى المستحق (ولى) المقتول (الثاني) فله أى يصير دم القاتل الثاني لولى المقتول الثاني إن شاء قتل وإن شاء عفا (وإن قمت عين القاتل) عمداً (أو قطعت يده) مثلاً (ولو) حصل ذلك (من الولي) المستحق لقتله (بعد أن أسلم له) من الحاكم فأولى قبل أن يسلم له الداخل فيها قبل البالغة (فله) أى لاقتل (القود) (٢٤١) من الولي لأن أطراف القاتل معصومة حتى بالنسبة

لولى الدم فأولى غيره الداخل فيما قبل البالغة أيضاً (وقتل الأدنى) صفة (بالأعلى كحر كتابي) يقتل (بعيد مسلم) الحرية في السكتاني أدنى من الاسلام في العبد لشرف الاسلام على الحرية بخلاف العكس فلا يقتل عبد مسلم بحر كتابي كما مر (و) يقتل (الكفار) مطلقاً (بعضهم ببعض) لأن الكفر كله ملة واحدة وبين الكفار بقوله (من كتابي) يهودي أو نصراني (ومجوسي) مؤمن) اسم مفعول وهو من داخل دار الاسلام بأمان وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وخروج به الحربى فلا قصاص فيه كما تقدم ودخل في الاطلاق للشركون والدهريون والقاتلون بالتناسخ أو بدم العالم وغيرهم من قطع يد الخ) الأولى تقديره يد من قطع يد القاطع (قوله) وليس لأوليائه (أى أولياء القاتل عمداً المقتول خطأ وقوله مقال معه أى مع مستحق الدم بأنه إنما له قصاص لآمال والمال إنما هو لهم وقوله لأنه أى لأن ولى المقتول الأول لما استحق دم هذا المقتول الثاني (قوله) كأنه الولي (أى كأنه وليه والولى له أن يرضى بالمال (قوله) وكذا لو قطع شخص الخ) بقى ما لو قتل شخص القاطع عمداً وصالح ذلك القاتل أولياء المقتول القاطع على مال أو قتله خطأ ووجب فيه الدية قبيل لاشئ المقطوع في العمد وقيل له وأما في الخطأ فله اتفاقاً وهو داخل في كلام المصنف (قوله) أى أرضى المستحق (أى وهو ولى المقتول الاول ودل قوله فإن أرضاه الخ على أن التخيير لولى الاول وهو مذهب المدونة لأن الرضا إنما يكون مع التخيير والحاصل أن ولى المقتول الأول محير إما أن يتبع القاتل الثاني فيقتله أو يعفوه عنه وإما أن يتبع ولى القاتل الاول فإن أرضاه كان أمر القاتل الثاني لذلك الولي إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه (قوله) ولو من الولي (أى هذا إذا حصل ذلك من أجني غير الولي أو حصل ذلك من الولي قبل أن يسلم اليه بل ولو حصل ذلك من الولي بعد أن سلم اليه من الحاكم لقتله (قوله) فله القود من الولي (أى وله العفو عنه وإذا قيد له من الولي فلولي أن يقتله وإنما قيد الشارح الفقه والقطع بالعمد لاجل قوله فله القود لأنه إذا كان خطأ فليس له في ذلك إلا دية خطأ (قوله) كحر كتابي الخ) ذكر في التوضيح أن مقتضى مذهب ابن القاسم تعين القتل هنا وليس لسيد العبد المقتول أخذ قيمته جبراً وإنما بآني التخيير على قول أشهب وحكى ابن رشد الاتفاق على أن للسيد أخذ القيمة في هذا لأن المجنى عليه مال نظير ما يأتي فيما إذا كان القاتل عبداً فإنه لا يتعين قتله اهـ بن (قوله) يقتل بعبد مسلم (أى وأولى بحر مسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم ان لم يستحيه لأوليائه (قوله) كما مر (أى في قوله ولا زائد حرية أو اسلام (قوله) لأن الكفر كله ملة (أى في هذا الباب وأما في باب الارث فهو ملل (قوله) من كتابي ومجوسي (أى مؤمنين بدليل ما مر من أن غير المؤمن كالحربي لا يقتص منه (قوله) الحربى (أى سواء كان كتابياً أو مجوسياً أو غيرهما (قوله) فلا قصاص فيه (أى سواء قتل مسلماً أو كافراً (قوله) وهذا (أى اذ ذكره من قتل الكفار بعضهم ببعض بشرط الخ (قوله) فلا يقتل حر (أى كافر وقوله بعبد أى كافر (قوله) يقتص لبعضهم من بعض (أى فلو كان للعبد عبد قتل ذلك العبد عبده ففي قتله قولان وفي الزاوى لابن شعبان لا يقتل سيد بعبد ولو كان ذلك السيد عبداً انظر (قوله) وذكر (هو بالجر عطف على ذوى الرق وبالرفع عطف على الأدنى (قوله) وضدهما بهما (أى تقتل الانثى بالذكر ويقتل المريض بالصحيح (قوله) مطلقاً (أى في الحر والعبد (قوله) في الحر (أى لا في العبد لأن العبد لا قسامة فيه كما يأتى (قوله) خير الولي (أى ولى المقتول (قوله) اسلامه (الولى) (أى في جنائيه (قوله) أو القاتل (قال بن الصواب حذف قوله أو القاتل اذ لم ار من ذكره (قوله) أنه ليس للولى (أى ليس لولى المقتول استحياءه أى على أن يأخذه لاتهام العبد على تواطئه مع

٣١ - دسوقي - رابع \* أصناف أهل الكفر وهذا بشرط التكافؤ في الحرية أو الرقية فلا يقتل حر بعبد أخذاً مما قدمه بقوله ولا زائد حرية (كذوى الرقى) يقتص لبعضهم من بعض وإن بشأبة حرية فيقتل ببعض وإن قل جزء رقة ومكاتب وأم ولد بقن خالص ولا يقتص من الحر المسلم لهم لنقصهم عنه (وذكر) بأنثى (وصحيح) بمرضى (وضدتها) بهما (وإن قتل عبد) عبداً مثله أو حراً (عمداً) وثبت (بينة) مطلقاً (أو قسامة) في الحر (خير الولي) ابتداء في قتل العبد واستحيائه (فإن) اختار قتله فواضح وإن (استحياءه فلسيده) الخيار ثانياً في أحد أمرين (إسلامه) للولى (أو فداؤه) بدية الحر أو هيمة العبد المقتول أو القاتل ومفهوم بينة أو قسامة أنه لو ثبت باقرار القاتل أنه لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه ليس للولى استحياءه

فان استحياء بطل حقه إلا  
أن يدعى الجهل ومثله يجهل  
ذلك فانه يحلف ويبقى على  
حقه في القصاص  
وكلام المصنف في العمد  
وأما في الخطأ فيخبر خبره  
في الدية واسلامه ثم شرع  
في بيان الركن الثالث وهو  
الجنابة التي هي فعل الجاني  
للوجب للقصاص وهو  
ضربان مباشرة وسبب  
وبدا بالأول فقال (إن  
قصد) المكلف غير الحربى  
(ضرباً) للمعصوم بمحدد  
أو مثقل (وإن بقضيب)  
وسوط ونحوهما مما لا  
يقتل غالباً وإن لم يقصد  
قتلاً أو قصد زيدا فإذا  
هو وعمرو وهذا إن فعله  
لعداوة أو غضب لغير  
تأديب وأما إن كان على  
وجه اللعب أو التأديب  
فهو من الخطأ إن كان  
بنحو قضيب لا بنحو  
سيف وهذا في غير الأب  
وأما هو فلا يقتل بولده  
ولو قصد مالم يقصد إزهاق  
روحه كما يأتي وشبهه  
بالضرب في وجوب  
القصاص قوله (كخزق  
ومنع طعام) أو شراب  
قاصداً به موته فمات  
فان قصد مجرد التعذيب  
فالدية ومن ذلك الأم  
تمنع ولدها الرضاع حتى  
مات فان قصدت موته  
قتلت وإلا فالدية على  
ما قلنا (ومثقل) كعبر

ولى المقتول على الفرار من ملك سيده كذا في عقب (قوله فان استحياء) أى لاجل أخذه وقوله  
بطل حقه أى فلا يمكن من أخذه وبطل حقه في القتل إذا طلبه (قوله إلا أن يدعى الجهل) أى  
إلا أن يدعى أنه يجهل أن الاستحياء يمنع من القصاص كالغفو وقوله فانه يحلف أى على  
ما ادعاه من الجهل المذكور وقوله ويبقى الخ أى وحينئذ فلا يمنع من قتل ذلك العبد المقر بالجنابة  
(قوله وكلام المصنف في العمد) أى كما صرح به بقوله وان قتل عبد عمداً (قوله فيخبر سيده)  
أى سيد القاتل من أول الأمر ولا خيار لولى المقتول وقوله في الدية واسلامه هذا إذا كان  
المقتول خراً فان كان عبداً خير سيد القاتل بين اسلامه ودفع فدية المقتول (قوله بيان الركن  
الثالث) أى من أركان القصاص (قوله مباشرة) أى إتلاف مباشرة وقوله وسبب أى وإتلاف  
بسبب (قوله ان قصد ضرباً للمعصوم) أى مع علمه بذلك احترازاً عما إذا قصد ضرب شيء معتقداً  
أنه غير آدمى أو أنه آدمى غير محترم لكونه حرياً أو زانياً محصناً فتبين أنه محترم فلا قصاص ولو  
مكافئ له وهو من الخطأ في الدية (قوله وان بقضيب) أى هذا إذا كان الضرب بما يقتل غالباً  
كالحد والمثقل بل وان كان بما لا يقتل غالباً كالقضيب وهو العصى (قوله وان لم يقصد قتلاً) أى  
هذا إذا قصد بالضرب قتله بل وان لم يقصد قتلاً وإنما قصد مجرد الضرب (قوله أو قصد زيدا الخ)  
أى قصد قتل شخص معتقداً أنه زيد فتبين أنه عمرو أو معتقداً أنه زيد بن عمرو فتبين أنه زيد بن بكر  
ولزوم القود فهما هو الصحيح وبه جزم ابن عرفة ولا خلافاً لما نقله بعده عن مقتضى قول الباجي  
وأما ما وقع في ح وتبعه خش من أنه إذا قصد ضرب شخص فأصاب الضربة غيره انه عمد فيه القود  
ففيه نظر فقد نص ابن عرفة وابن فرحون في التبصرة وغيرهما على أن حكمه حكم الخطأ لا قود فيه  
فانظر اهـ بن واقتر في الملح على مافي ح (قوله وهذا) أى وحمل هذا وهو القود ان قصد ضربه ان  
حصل ذلك الضرب لعداوة أو غضب لغير تأديبه (قوله ان كان بنحو الخ) أى أن الضرب المقصود  
إذا كان على وجه اللعب أو الأدب فهو من الخطأ ان كان الضرب بآلتهما والا فهو عمد فيه القود  
واعلم أن القتل على أوجه الأول أن لا يقصد ضربه كرميه شيئاً أو حرياً فيصيب مسلماً فهذا خطأ  
باجماع فيه الدية والكفارة الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللاب فهو خطأ على قول ابن القاسم  
وروايته في المدونة خلافاً لمطرف وابن الماجشون ومثله إذا قصد به الأدب الجائر بأن كان بآلة  
يؤدب بها وأما ان كان الضرب للتأديب والغضب فالمشهور أنه عمد يقتص منه الا في الأب ونحوه  
فلاقصاص بل فيه دية مغلظة الثالث أن يقصد القتل على وجه الغيلة فيتحتم القتل ولا عفو قاله ابن رشد  
في المقدمات اهـ بن (قوله وهذا) أى لزوم القود ان قصد ضربه بقضيب في غير الأب الخ (قوله مالم  
يقصد إزهاق روحه) أى مالم يقصد قتله (قوله قاصداً به موته) فيه انه تقدم أن قصد القتل ليس  
شرطاً في القصاص وحينئذ فيقتص عن منع الطعام والشراب ولو قصد بذلك التعذيب ولقظ  
ابن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافراً  
علماً بأنه لا يحل له منعه وأنه يموت ان لم يسقه قتل به وان لم يل قتله بيده اهـ فظاهره انه يقتل به  
سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه فان قلت قد مر في باب الزكاة أن من منع شخصاً فضل طعام أو  
شراب حتى مات فانه يلزمه الدية قلت ما مر في الزكاة محمول على ما إذا منع متأولاً وما هنا غير  
متأول أخذاً من كلام ابن يونس المذكور انظر بن (قوله ومن ذلك الأم) أى ومن منع الطعام  
أو الشراب منع الأم ولدها من لبنها (قوله فان قصدت موته قتلت الخ) أى فلا تقتل بمنعه مطلقاً  
بل حتى تقصد موته قياساً على ما مر في الأب من انه لا بد مع الضرب من قصد الموت والا لم يقتل

وخشبة عظيمة وفي الحقيقة هذا داخل تحت قوله إن قصد ضرباً صريح به الرد على الخفية القائلين لأشخاص في القتل ولا في ضرب  
بكفضيب (ولا قسامة) على أولياء القاتل (إن أئخذ مقتله شيء) محامر (أو مات) منه حال كونه (مغموراً)

لم يتكلم ولم يبق من حين  
الفعل حتى مات بل يقتل  
بدونها فإن لم ينفذ مقاتله  
كالو قطع رجله مثلاً  
ولم يموت مغموراً بأن  
أفاق إفاقة بينة فالقسامة  
في العمد والخطأ ولو لم يأكل  
أو يشرب لأنه يحتمل أن  
موته من أمر عرض له  
(وكطرح) (إنسان غير  
محسن للعوم) في هر (عداوة)  
ومثله من يحسنه وكان  
الغالب عدم النجاة  
لشدة برد أو طول مسافة  
ففرق (وإلا) بأن كان  
يحسن العوم طرحة عداوة  
أم لا أو لا يحسنه  
وطرحه لا لعداوة بل  
للبا (فدية) محسنة لا مغلظة  
خلاف لابن وهب وهذا  
ظاهر المصنف وهو  
ضعيف والمعتمد أن الفدية  
في صورة فقطع وهي ما إذا  
طرح محسناً للعوم على وجه  
الامع فلو قال وكطرح غير  
محسن للعوم طلقاً كمحسنه  
عداوة وإلا فالدية لأفاد  
المراد \* ولما فرع من  
الضرب الأول وهو  
الاتلاف مباشرة شرع في  
الضرب الثاني وهو  
الاتلاف بالسبب فقال

(قوله وخشبة عظيمة) أي سواء كان لها حد أو لا ومثل ذلك عصر الاثنين أو هدم بناء عليه أو ضبطه  
أي حصنه حتى كسر عظمه أو خبص لحمه ومات من ذلك (قوله لاقصاص في القتل ولا في ضرب  
بكفة ضيب) أي أو كبراج وظاهره عندهم ولو قصد قتله به وإنا القصاص عندهم في القتل بمجدد أي  
بالشيء الذي له حد يجرح به سواء كان ذلك الشيء حديداً أو كان حجراً له حد أو خشبة كذلك  
أو بما كان معروفاً يقتل الناس كالجنين والالقاء في النار (قوله إن أئخذ مقتله شيء محامر) أي بضربه  
بالحديد أو القتل هذا هو الرد لا بكل شيء محامر لأن أفاذ القاتل لا يكون بمنق ولا بمنع طعام وشراب  
وقوله إن أئخذ مقتله شيء محامر أي ثم مكث مدة ومات (قوله أو مات منه) أي محامر بدون أفاذ  
مقاتل (قوله حتى مات) أي بعد مكثه مدة (قوله بل يقتل بدونها) أي بل يقتل من أئخذ مقاتل  
الشخص ومن مات مضروبه مغموراً بدون قسامة وظاهره ولو أجهز شخص آخر على منفوذ  
المقاتل وهو كذلك ويؤدب ذلك المجهز فقط على أظهر الأقوال والحاصل أن الذي يغتصم بالقتل  
هو من أئخذ المقاتل كما هو سماع يحيى من ابن القاسم وسماع أبي زيد منه أن الذي يقتل هو الثاني وهو المجهز  
وعلى الأول الذي أئخذ المقاتل الأدب لانه بعد إفاذها معدود من جملة الأحياء يرث ويورث  
ويوصى بما شاء من عتق وغيره واستظهر ابن رشد الأول وهو ما في سماع يحيى (قوله بأن أفاق إفاقة  
بينة) أي بأن كان يتكلم مع الناس ويقف أو يجلس سواء أكل أو شرب أولاً ثم مات بعد ذلك  
(قوله ولو لم يأكل أو يشرب) مرتبط بقوله وأفاق إفاقة بينة (قوله وكان الغالب عدم النجاة) أي ولا يكون  
الطرح في هذه الحالة إلا عداوة (قوله وإلا بأن كان يحسن العوم) أي وكان الغالب نجاته  
(قوله فدية محسنة) أي في هذه الصور الثلاثة بلا قسامة كما إن القصاص بلا قسامة في صورتين  
(قوله مطلقاً) أي عداوة أو لعباً (قوله وإلا) أي بأن كان يحسنه وكان الطرح لعباً فدية  
(قوله لأفاد المراد) أي من أن الصور أربع القود في ثلاثة وهي إذا طرح غير محسن للعوم عداوة أو لعباً أو  
طرح محسنه عداوة والدية في واحدة وهي إذا طرح محسنه لعباً وهذا وبعضهم تفصيل آخر  
\* وحاصله أنه إما أن يطرحه عالماً بأنه يحسن العوم أو عالماً بأنه لا يحسنه أو يشك في ذلك والطرح إما  
على وجه العداوة أو اللعب فإن طرحه عالماً بأنه يحسن العوم إن ظن عدم نجاته فالقصاص ولا  
يكون الطرح في هذه الحالة العداوة لا لعباً وإن ظن نجاته فالدية طرحة عداوة أو لعباً وإن طرحه  
عالماً بأنه لا يحسن العوم فالقصاص طرحة عداوة أو لعباً وإن طرحه شاكاً في كونه يحسن العوم  
أولاً يحسنه فإن كان الطرح عداوة فالقصاص وإن كان لعباً فالدية فجملة الصور سبع (قوله أو وضع  
مزلق كاه) أي ويقدم الراش لانه مباشر على الأمر لانه متسبب (قوله قيد) أي قوله بطريق  
قيد في صورتين قبله وهما وضع مزلق وربط دابة (قوله شأنه العقر) أي بلا سبب (قوله ويعلم  
ذلك) أي كون الكلب عقوراً (قوله عند حاكم أو غيره) أي فيكفي إسهاد الجيران وقيل يمين الحاكم  
(قوله قصد الضرر) أي يمين فهذا قيد لا بد منه والحاصل أن القود في المسائل الأربع المذكورة قيد  
بقود ثلاثة أن يقصد الفاعل بفعله الضرر وأن يكون من قصد ضرره معينا وأن يهلك ذلك المعين  
والمصنف ذكر الشرط الأول والثالث دون الثاني (قوله فيقتص من الفاعل) أي حيث كان مكافئاً

(وكحفر بر وإن يبيته أو وضع مزلق) كاه أو قشر بطبخ (قوله وبطريق) أي في صورتين قبله (أو اتخذ كلب عقور)  
أي شأنه العقر أي الجرح ويعلم ذلك بتركه منه (تقدم لصاحبه) أي إنذار عند حاكم أو غيره ولو صرح بالفاعل لكان أوضح ولكنه  
اتكل على المعنى (قصد الضرر) في الأربع مسائل بالاتلاف (وهلك للصوص) المعين بسبب الحفر به فقتص من المعين



(وإلا) يهلك المقصود للمعين بل هلك غيره أو قصد ضرر غير معين فملك بها إنسان أو غيره (فالدية) في الإنسان الحز على الدائلة والقيمة في غيره ومفهوم قصد الضرر أنه ان (٣٤٤) لم يقصد ضرراً فلا شيء عليه وهو كذلك ان حفر البئر بملكه أو بموت للنفعة ولو

لعامة الناس فان حفرها بملك غيره بلا إذن أو بطريق أو بموت للنفعة فالدية في الحر والقيمة في غيره وكذا الدابة في بيته أو بطريق لا على وجه العادة بل اتفاقاً فان ربطها بطريق على جرى عادته فالدية واعترض قوله تقدم لصاحبه أى الكلب بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرر معين كاهو موضوع المصنف وأما يعتبر مفهومه بالنظر لقصد الضرر أى فان لم يقصد ضرراً أصلاً لمحترم فان اتخذه بوجه جائز كدفع سائل أو سبيع فلا شيء عليه إن لم يتقدم له إنذار فان تقدم له أو اتخذه لا بوجه جائز ضمن (وكلا كراه) عطف على كحفر وأعاد الكاف لطول الكلام أى فيقتل المسكره بالكسر أى لتسببه كالمسكره لما بشرته وانما يكون المأمور مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة لخوف قتل الأمر له وإلا فسيأتي له في قوله فان لم يخف المأمور اقتصر منه فقط فلا إجمال في كلامه (وتقديم مسموم) لغير عالم فتناوله ومات

للمقتول أو كان المقتول أظلى (قوله وإلا فالدية) راجع للأخير وهو قوله وهلك المقصود كما أشار له الشارح وليس راجعاً لقوله قصد الضرر لأنه إذا لم يقصد الضرر لا شيء عليه على التفصيل المذكور في الشارح وقد علم من كلامه أن القصاص في صورة واحدة وفى ما إذا قصد الضرر بشخص معين وهلك ذلك المعين وان الدية في صورتين أن يقصد ضرر معين فيهلك غيره أو يقصد ضرر غير معين كاتنا من كان من آدمى محترماً أو دابة (قوله أو بطريق) أى وكان حفره بالطريق مضراً بها بأن كان يضيّقها فان لم يضر بها فلا غرم عليه لما عطف به انظر بن (قوله وكذا الدابة في بيته) أى يربطها في بيته (قوله بل اتفاقاً) أى كما لو أوقفها بباب المسجد ودخل للصلاة فالتفت شيئاً فلا ضمان عليه (قوله واعترض النخ) حاصل الفقه أنه إذا اتخذ الكلب العقور بقصد قتل شخص معين وقته فالتقود أنذر عن اتخاذه أم لا وان قتل غير للمعين فالدية فان اتخذه لقتل غير للمعين وقتل شخصاً فالدية أيضاً أنذر أم لا وأما إذا اتخذه ولم يقصد بذلك ضرر أحد قتل انساناً فان كان اتخذه لوجه جائز فالدية ان تقدم له إنذار قبل القتل وإلا فلا شيء عليه وان اتخذه لا لوجه جائز ضمن ما ألتف تقدم له فيه إنذار أم لا حيث عرف أنه عقور وإلا لم يضمن لأن فعله حينئذ كفعل العجماء (قوله بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرر معين) أى لأنه يقتل به حينئذ تقدم له فيه إنذار أم لا (قوله أو اتخذه لا بوجه جائز) أى سواء تقدم له فيه إنذار أم لا حيث عرف أنه عقور وإلا لم يضمن لان فعله حينئذ كفعل العجماء (قوله والا فسيأتي له) أى وإلا بأن كان يمكنه المخالفة فسيأتي له الخ (قوله فلا إجمال في كلامه) مفرغ على قوله وانما يكون للمأمور الخ أى إذا علمت أن المأمور إنما يكون مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة ثم لم أن كلام المصنف نص في المقصود ولا إجمال فيه وقصد الشارح بهذا الرد على ما قبله بعض الشراح من أن كلام المصنف هنا مجمل لان قوله وكلا كراه يقتضى القصاص في كل من المأمور والأمر مطاقاً سواء كان المأمور يمكنه مخالفة الأمر أو لا وليس كذلك بل القصاص منهما مشروط بكون المأمور لا يمكنه مخالفة الأمر بدليل قوله فيما يأتي فان لم يخف المأمور اقتصر منه فقط فكلامه هنا مجمل بفصله قوله الآتي وإن لم يخف المأمور الخ ، وحاصل الرد أن المأمور إنما يتحقق كونه مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة وحينئذ فكلامه هنا نص في الراد ولا إجمال فيه (قوله وتقدم مسموم) أى من طعام أو شراب أو لباس عالماً مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم به الآكل فان لم يعلم مقدمه بذلك أو علم به الآكل فلا قصاص قال في المج وفي حكم التقديم قوله له كله فلا ضرر فيه ولا يخرج على الفرر القول على الظاهر اه (قوله والا) أى وإلا يلزم التقدم فلا شيء عليه سواء علم به المتناول أم لا (قوله فهو القاتل لنفسه) أى ولا شيء على التقدم بكسر الدال (قوله وإن لم تلدغه) أى بل مات من فزعه (قوله فالدية) أى إن رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة وإلا فالتقود والحاصل أنه إذا كانت الحية التي رماها حية وكانت كبيرة شأنها أنها تقتل ومات فالتقود سواء مات من لدغها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللعب وإن كانت صغيرة ليس شأنها أن تقتل أو كانت ميتة ورماها عليه فمات من الخوف فان كان الرمي على وجه اللعب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالتقود (قوله وكما شرته الخ) حاصله أنه إذا أشار إليه باله القتل فهرب فطلبه فمات فاما أن يموت بدون سقوط أو بسقط

فيقتصر من التقدم إن علم أنه مسموم والا فلا شيء عليه لان المتناول إذا علم فهو القاتل لنفسه وإذا لم يعلم للتقدم فهو معذور (ورميه عليه حية) وهي حية ومن شأنها أن تقتل فأتوا إن لم تلدغه فالتقاص ولا يقبل منه أنه قصد اللعب وأما الميتة وما شأنها عدم القتل لصغر فالدية (وكما شرته) عليه (بسيوف) أو رمح أو نحو ذلك (فهرب وطلبه وبينهما عداوة) وفي

فمات من غير سقوط فالقصاص راكبين أو ماشيين أو مختلفين (وإن سقط) حال (٢٤٥) هروبه منه (فبقامة) لاحتال

أنه مات من السقطة  
وموضوعه أن بينهما  
عداوة والا فالدية  
(وإشارته) به (فقط) من  
غير هروب وطلب فهو  
(خطأ) فالدية مخمسة بلا  
قسامة (وكالامساك  
للقتل) أي أمسك شخصه  
ليقتله غير المسك ولولا  
امساكه لما أدركه القاتل  
مع علمه بأنه قاصد قتله  
فقتله الطالب فيقتص منه  
لتسبيه كما يقتص من  
القاتل لمباشرته وكذا الدال  
الذي لولا دلالته ما قتل  
الدلول عليه قياساً على  
المسك (ويقتل الجمع)  
غير المالكين (بواحد) إذا  
ضربوه عمداً وعدواناً ومات  
مكانه أو رفع مغموراً  
واستمر حق مات أو  
منفوذ القاتل ولم تميز  
الضربات أو تميزت  
واستوت أو اختلفت ولم  
يعلم عين من ضربته هي التي  
ينشأ عنها الموت فإن  
تأخر موته غير منفوذ  
مقتل ولا مغمور قتل واحد  
فقط بقسامة إذ لا يقتل  
بالقسامة أكثر من واحد  
وان تميزت جنابات كل  
واحد واختلفت قدم  
الاقوى ان علم (و) يقتل  
(للتالون) على القتل أو  
الضرب بان قصد الجميع  
الضرب وحضروا وان لم

رفى كل اما أن يكون بينهما عداوة أولاً فان لم تكن معهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أولاً وان كان  
بينهما عداوة فان لم يسقط فالقصاص بدون قسامة وان سقط فالقصاص بقسامة (قوله) فمات من غير  
سقوط أي بان مات وهو قائم مستند لحائط مثلاً وقوله فالقصاص أي من غير قسامة (قوله) فبقسامة  
أي فيحلف ولادة الدم خمسين مينا متوالية بناء على أنه مات من خوفه منه لا من سقوطه  
(قوله) وإشارته فقط أي وان مات مكانه بمجرد إشارته عليه بالسيف من غير هروب وطلب والحال أن  
بينهما عداوة فهذا خطأ فيه الدية على العاقلة بغير قسامة كما هو الظاهر من كلام تن وانظر اذا لم يكن  
بينهما عداوة هل الدية بقسامة أو لدية أصلاً عبق (قوله) ولولا امساكه لما أدركه أي وكان في  
الواقع لولا امساكه لما أدركه سواء علم للمسك بذلك أم لا (قوله) مع علمه أي للمسك بان الطالب  
قاصد قتله (قوله) فيقتص منه أي من المسك لتسبيه كما يقتص من القاتل الخ حاصله انهما يقتلان  
جرماً بقيود ثلاثة معتبرة في المسك وهي أن يسكه لأجل القتل وان لم يعلم أن الطالب قاصد قتله لرؤيته  
آلة القتل يده وأن يكون لولا امساكه لما أدركه القاتل فان أمسكه لأجل أن تضربه ضرباً متاداً أو لم  
يعلم أنه يقصد قتله لمدمر رؤيته آلة القتل معه أو كان قتله لا يتوقف على امساكه له قتل المباشر وحده  
وضرب الآخر وحبس سنة وقيل باجتهاد الحاكم وقيل بمجلد مائة فقط (قوله) وكذا الدال أي  
وكذا يقتل الدال إذا علم أن طاله يقتله وكان لولا دلالته ما قتل للدلول عليه (تنبيه) يقتص من  
العائن القاتل عمداً بعينه إذا علم ذلك منه وتكرر وأما من قتل شخصاً بالحال فلا يقتص منه عند  
الشافعية وفي عبق وغيره أنه يقتص منه إذا تكرر منه ذلك وثبت قياساً على العائن المجرب واستبعد  
ذلك بن (قوله) غير التماثلين أي غير المتفقين على قتله بل كل واحد منهم قصد قتله في نفسه من غير  
اتفاق منهم على قتله ثم انهم قتله مجتمعين فلو قصد كل واحد ضربه بدون تمالؤ ولم يقصد أحد منهم  
قتله ثم انهم ضربوه مجتمعين ومات من ضربهم فانهم لا يقتلون لان قصد الضرب ليس مثل قصد  
القتل بالنسبة للجماعة بخلاف الواحد كما قال عجاج ورده طفلي بان النقل أن قصد الضرب مثل  
قصد القتل مطلقاً (قوله) ولم تميز الضربات أي ضربة كل واحد منهم سواء كان الصوت يشأ  
عن كل واحدة أو عن بعضها وما ذكره من قتل الجميع في هذه الحالة هو ما في النوادر وفي الاخمى  
خلافه وأنه إذا أنفذ أحداها مقاتله ولم يدر من أي الضربات مات فانه يسقط القصاص إذا لم  
يتأكدوا على قتله والدية في أو لهم اه بن (قوله) او تميزت أي الضربات بأن علمت ضربة كل واحد  
وقوله واستوت أي في القوة كذا يقال في قوله او اختلفت (قوله) قدم الاقوى ان علم أي قدم  
الاقوى للقتل وقوله ان علم أي موته من تلك الضربة القوية والاولى ان يقول وان تميزت الضربات  
وعلم موته من أحداها فانه يقتص بمن علم انه مات من ضربته واقتص من الباقي مثل فعله  
(قوله) وللتالون أي المتعاقبون والمتفقون وقوله على القتل أو الضرب هذا هو المناسب لما تقدم  
في قوله ان قصد ضرباً من انه لا يشترط قصد القتل واشترط عجز في قتل الجماعة بالواحد  
الذي قتله كانوا تماثلين على قتله أو لا قصد القتل وخص ما تقدم بما إذا كان القاتل واحداً  
لشدة الخطر في قتل الجماعة بالواحد وايد بن بمواقفة ابن عبد السلام وما قاله شارحنا تبع فيه  
شيخ عجاج البدر القرافي وارتضاء طفلي رادا على ما قاله عجاج (قوله) وان بسوط أي هذا  
إذا ضربوه بألة يقتل بها بل وان حصل الضرب منهم له بألة ليس شأنها القتل بها بأن ضربوه  
بسوط سوط بل ولو لم يل القتل الا واحد منهم بشرط أن يكون بحيث لو استعين بهم اعانوا  
ومحل قتل الجماعة للتالمة بالواحد إذا ثبت قتلهم له بيينة أو اقرار واما القسامة فسيأتي انه يعين واحد

يتوله الا واحد منهم اذا كان غير الضارب لو لم يضرب غيره لضرب (وإن) حصل الضرب (بسوط سوط) أو يدا وقضيب حتى مات

(و) يقتل (التسبب مع المباشر) كحافر بئر لمعين فرداه غيره فيها (كسكرو) بكسر الراء (ومكروه) بفتحها يقتلان معا هذا التسبيه وهذا المباشره فهذا مثال للتسبب (٢٤٦) مع المباشر وليس في كلامه تكرار مع ما تقدم لأنه ذكر فيما تقدم مثال السبب

بقوله كحفر بئر وقوله وكاكراه وقوله وكاساك بعد ما ذكر الباشرة وأفاد هنا أى فى بحث قتل الجماعة بواحد أنه إذا اجتمعت الباشرة والسبب فالقصاص عليهما معا لا يختص بواحد منهما دفعا لتوهم اختصاصه بالمباشرة أو بالتسبب وهذا صنيع عجيب (وكأب) أمر ولدًا له صغيرا (أو معلم أمر ولدًا صغيراً) بقتل حر قتلته فالقصاص على الأب أو المعلم دون الصغير لعدم تكليفه (وسيد) بالجر عطف على أب (أمر عبدًا) له بقتل شخص (مطلقاً) صغيراً كان العبد أو كبيراً فيقتل السيد لتسبيه ويقتل العبد أيضاً إن كان مكلفاً فالإطلاق راجع لقتل السيد لعدم قتل العبد (فإن لم يغف المأمور) المكلف من الأمر سواء كان المأمور المكلف ابناً للأمر أو متعلماً أو أجنبياً (اقص منه) أى من الأمور (فقط) إذا كراه حقيقة عند عدم الخوف وضرب الأمر مائة وحبس سنة والاصل عدم الخوف عند

(قوله) ويقتل التسبب مع المباشر (أى ولو لم يجتمعا فى وقت الهلاك (قوله) فرداه غيره فيها) أى ولو من غير تمالؤ من الحافر والمردى (قوله) كسكروه ومكروه يقتلان معا (عجل قتل المكروه بالفتح ان لم يكن أباً للقتول وإلا قتل المكروه بالكسر وحده وأمالو أكره الاب شخصاً على قتل ولده فقتله فيقتل المكروه بالفتح وكذا الاب ان أمره بذبحه أو شق جوفه سواء قتله بتلك الكيفية أو بغيرها كأن قتله بحضرته أولاً وكذا إذا أمره بمطلق قتل فذبحه أو شق جوفه بحضرته مع قدرته على منعه من تلك الكيفية ولم يمنع لان حضر ولم يقدر على منعه منها ولان فلم يأتى غيبته (قوله) وليس فى كلامه تكرار الخ) أى حاصله أن الجناية أى الاتلاف الموجب للقصاص ضربان اتلاف بمباشرة واتلاف بالسبب فذكر المصنف أولاً أمثلة الاتلاف بالمباشرة بقوله ان قصد ضرباً كخنى ومنع طعام وشراب ومثقل وكطرح غير محسن للعموم ثم ذكر أمثلة الضرب الثانى وهو الاتلاف بالسبب بقوله وكحفر بئر الخ وكاكراه وكاساك لقتل ثم ذكر هنا أنه إذا اجتمعت الباشرة والسبب فالقصاص على كل من المباشر والتسبب ولا يختص بواحد منهما (قوله) وكأب أو معلم الخ) قال ابن مرزوق هذا الفصل من قوله ويقتل الجميع بواحد كله فى قتل الجماعة بواحد فحقه أن لا يذكر فيه الا مسئله السيد فى عبده الكبير ويقدم مسئله الاب والمعلم والسيد فى عبده الصغير قبل هذا عند ذكر الاكراه اه بن (قوله) أمر ولدًا صغيراً أى أمر كل منهما ولدا صغيراً ولو دراهقاً فالمراد بالصغير غير البالغ (قوله) فالقصاص على الاب أو المعلم دون الصغير الخ) أى وعلى عاقلة الصغير إذا كان حراً نصف الدية فإن كثر الصبيان الاحرار كان نصف الدية على عواقبهم وان لم تحمل كل عاقلة ثلثاً وهذا مستثنى من كون العاقلة لا تحمل ما دون الثلث (قوله) أمر عبدًا له التقييد بعبده مخرج الامر عبد غيره فيقتل العبد البالغ دون الأمر لكن يضرب مائة ويحبس سنة وكذا إن أمر الاب أو المعلم كبيراً وكل هذا من مشمولات قول المصنف وان لم يغف المأمور اقتص منه فقط (قوله) ويقتل العبد أيضاً ان كان مكلفاً أى لا ان كان صغيراً فلا يقتل وعليه نصف الدية جناية فى رقبته فيخير سيده الوارث له بين أن يفديه بنصف الدية أو يدفعه فى الجناية كذا فى عبق والذى ذكره شيخنا فى حاشية خشي أن الصغير لا شيء عليه على ظاهر النقل (قوله) فان لم يغف المأمور اقتص منه فقط) هذا إذا لم يكن الأمر حاضراً للقتل والاقتل أيضاً هذا المباشره وهذا لقدرته على خلاصه (قوله) عند الخوف بالقتل الخ) أشار بهذا إلى أن خوف المأمور الموجب لقتل الأمر فقط إنما هو الخوف بالقتل لا بشدة الاذى وغيره خلافاً لما فى خشي فهو كالخوف المجوز للقدوم على قذف المسلم (قوله) فان لم يتألاً على قتله وتمدا قتله الخ) حاصله أن المكلف والصبي إذا تعمد كل منهما قتل ذلك الشخص وقتلاه من غير تمالؤ وانفاق منهما على قتله فلا قتل على المكلف المشارك للصبي فى القتل لاحتمال كون رضى الصبي هو القاتل وانما عليه نصف الدية فى ماله ونصفها الآخر على عاقلة الصبي الا ان يدعى أولياء المقتول انه مات من فعل المكلف فانهم يقسمون عليه ويقتلونه فيسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي لان القصاص إنما يقتل بها ويستحق بها واحد فقول الشارح فان لم يتألاً على قتله وتمدا قتله أو الكبير فله الخ مقيد بما إذا لم يدع

الجهل وتقدم انه عند الخوف بالقتل قتلا معا للاكراه (و على) المكلف (شريك الصبي) فى قتل شخص (القصاص) الأولياء وحده دون الصبي لعدم تكليفه (إن تمالأ على قتله) عمداً وعلى عاقلة الصبي نصف الدية لأن عمده كخطئه فان لم يتألاً على قتله وتمدا قتله أو الكبير فله نصف الدية فى ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان قتلاه أو الكبير خطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية

(لا) على (شريك مخطئ) بالهمز وترسم ياء (و) لاشريك (مجنون) فلا يقتص منه وعلى التعمد الكبير نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المخطئ أو المجنون نصفها (وهل يقتص من شريك سبع) نظراً لتعمده (٢٤٧) قتله (و) من شريك (جارج نفسه)

جرحا يكون عنه الموت

غالباً ثم ضربه مكلف

قاصدا قتله نظرا لقصده

(و) من شريك (حربي)

لم يتألا على قتله والا اقتص

من الشريك قطعا (ومرض

بعد الجرح) بأن جرحه

ثم حصل للمجروح مرض

ينشأ عنه الموت غالباً مات

ولم يدبر أمات من الجرح

أو من المرض (أو) لا

يقتص وإنما (عليه) في

الأربع مسائل (نصف

الدية) في ماله ويضرب

مائة ويحبس عاماً

(قولان) والقول

بالقصاص في الأربع

بقسامة والقول بنصف

الدية بلا قسامة والراجع

في شريك المرض القصاص

في العمد والدية في الخطأ

بالقسامة (وإن تصادما)

أى للكفان أو غيرهما

(أو تجاذبا) حبلا أو

غيره كأن جذب كل منهما

يد صاحبه فسقطا (مطلقاً)

سواء كانا راكبين أو

ماشين أو مختلفين ولو

بسفينتين على الراجع

(قصداً) منهما (فأنا)

معاً فلا قصاص لقوات

الأولياء موته من فعل المكلف كما علمت (قوله لاشريك مخطئ) أى لا يقتص على تعمد شريك مخطئ (قوله فلا يقتص منه) أى لا شك لاحتمال أن يكون الموت من رمى المخطئ أو المجنون وظاهره أنه لا يقتص منه ولو أقيم الأولياء على أن القتل منه وهو كذلك كما في عج لأنه لا صارف لفعلهما فيمكن حصول الموت من فعلهما معا لشدة فعل المخطئ والمجنون بخلاف فعل الصبي (قوله وعلى التعمد الكبير) أى المشارك للمخطئ والمجنون (قوله من شريك سبع) أى أنشب أظفاره في الشخص بالفعل ثم جاء انسان فأجهز عليه (قوله ومرض بعد الجرح) أى وهل يقتص من شريك مرض حدث ذلك المرض بعد الجرح (قوله أو لا يقتص) أى أولاً يقتص من واحد من الأربعة إذا لا يدري من أى الأمرين مات وجعل المصنف محل الخلاف في الرابعة إذا حدث المرض بعد الجرح احترازاً عما إذا كان المرض قبل الجرح فانه يقتص من الجارج اتفاقاً أنفذ الجرح مقتله أم لا إلا أنه في الأول بغير قسامة وفي الثاني بقسامة هذا ما استظهره الشيخ أحمد الزرقاني وارتضاء بن قائل لأنه صحيح قتل مريضاً وقد مر للمصنف وذكره صحيح وضديهما خلافاً لقول عج إن مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لأن الغالب أن الموت من المرض والجرح به (قوله والراجع في شريك المرض النخ) أى إن الراجع في شريك المرض الحادث بعد الجرح القسامة ويثبت القود في العمد وكل الدية في الخطأ أى وأما للسائل الثلاثة الأول فالقولان فيها على حد سواء كما قرره شيخنا (قوله وإن تصادما النخ) حاصل هذه المسئلة أن يقال إذا تصادما قصداً أى عمداً فالقود مطلقاً ولو بسفينتين على الراجع بمعنى أنه إذا مات أحدهما فالقود على من بقى وأما إذا ماتا معا فالقود ولا دية وإن تصادما خطأ فالدية على العاقلة ولو بسفينتين بمعنى أن دية كل منهما على عاقلة الآخر إن ماتا معا وإن مات أحدهما فديته على عاقلة من بقى منهما وإن كان عجزاً فيحمل في غير السفينتين على الخطأ وفي السفينتين يكون هدرا هذا هو الراجع وقيل يكون هدرا مطلقاً حتى في غير السفينتين وإن جعل الحال حمل في غير السفينتين على العمد وفيهما على العجز (قوله ولو بسفينتين على الراجع) أى كما قاله أبو الحسن واختاره ح خلافاً لما قاله بعضهم من أنه لا قود في السفينتين ولو كان تصادمهما عمداً نعم إن تصادما عمداً فدية عمد وإن تصادما خطأ فدية خطأ وقد استشكله ح بأنه يقتضى أنه إذا تعمد أهل سفينة اغراق أهل سفينة أخرى ليس عليهم إلا الدية والظاهر أنه يجب في ذلك القصاص لأنه كطرح غير محسن للعموم في البحر (قوله قصداً) أى عمداً بأن كان على وجه اللعب ولذا قال العلامة بن تيمية بقصداً يفيد أن التجاذب بغير مصاحبة صنعة وإلا فلا قصاص ولا دية كما يقع بين صنائع الحبال فإذا تجاذب صانعان حبلا لأصلاحه فماتا أو أحدهما فهو هدرا (قوله جواب المسئلتين) أى ما إذا ماتا أو أحدهما (قوله وهو على حذف مضاف) أى حتى يصح أن يكون جواباً للمسئلتين (قوله فلا قصاص على الصبي) أى إن مات البالغ وعلى عاقلة دية الكبير الليت كما أنه لو تصادم الصبيان فدية كل منهما على عاقلة الآخر إن ماتا وإن مات أحدهما فديته على عاقلة من لم يمت • والحاصل أن الدية على عواقل الصبيان مطلقاً حصل التصادم أو التجاذب منهم قصداً أولاً ركبا بأنفسهما أو أركبهما أولياءهما وذلك لأن فعل الصبيان عمداً حكمه كالخطأ (قوله فلا يقتص للريق من الحر) أى بل يلزم

محله (أو) مات (أحدهما) فقط (فالقود) جواب للمسئلتين وهو على حذف مضاف أى فأحكامه ثابتة بينهما وحكمه في موتها نفيه وفي موت أحدهما ثبوته ومن أحكامه أنه إذا كان أحدهما بالئاً والآخر صيباً فلا قصاص على الصبي أو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً فلا يقتص للريق من الحر ويحكم بحكم القود أيضاً فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب

موت أحدهما فقط  
للقصاص من الحى  
(عكسُ السفينتين) إذا  
تصادمتا فتأفتا وأحدهما  
وجهل الحال فيحملان على  
عدم القصد فلا قود ولا  
ضمان لأن جريهما بالريح  
وليس من عمل أربابهما  
وهذه العلة تدل على أن  
المراد بعدم القصد هو  
العجز لا الخطأ وهو كذلك  
على الراجح وأما الخطأ  
ففيه الضمان فظهر أن لقوله  
عكس السفينتين فائدة  
حيث حمل على العجز وأما  
التصادمان ففي العمد  
القود كما قال وفي الخطأ  
الضمان ولو سفينتين فيهما  
ولاشئ في العجز بل هدر ولو  
غير سفينتين كما أشار له بقوله  
(إلا لعجز حقيقى)  
أى إلا أن يكون تصادمهما  
لعجز حقيقى لا يستطيع  
كل منهما أن يصرف نفسه  
أودابته عن الآخر فلا  
ضمان بل هدر ولا يحملان  
عند الجهل عليه بل على  
العمد كما تقدم لكن  
الراجح أن العجز الحقيقى  
في التصادمين كالخطأ  
فيه ضمان الدية في النفس  
واقم في الأموال بخلاف  
السفينتين فهدر وحمل عند  
الجهل عليه لأن جريهما  
بالريح كما تقدم (لا  
ليخوف غرق أو ظلة)  
مخرج من قوله عكس السفينتين أى فانهما يحملان على العجز عند الجهل فلا قود ولا ضمان

الحريته حيث مات (قوله دون الآخر) أى يقتصر من القاصد إن مات غيره وإن مات القاصد  
فعليلة غير مدية (قوله عند جهل الحال) أى بأن لم يدرك ما وقع بينهما صدر عن قصد أولاً (قوله وإنما  
يظهر في موت أحدهما فقط) أى وإنما تظهر ثمرة حملهما على العمد عند جهل الحال في موت أحدهما  
فقط كذا قال الشارح وفيه نظر بل تظهر أيضاً في موتهما معاً لأن حملهما حينئذ على القصد يوجب  
إهدار دمهما لقوات محل القود ولا دية وإن حملا على الخطأ لوجب دية كل على عاقلة الآخر اه بن  
(قوله عكس السفينتين) راجع لقوله وحمل عليه كما أشار له الشارح لآله ولقوله فالقود بناء على ما ذكره  
أبو الحسن وارتضاء ح من أن التصادم بالسفينتين عمداً فيه القود أما على ما قاله بعضهم من أن  
السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما عمداً فيصح رجوعه لقوله فالقود ولقوله وحمل عليه والمعنى  
حينئذ وإن تصادما عمداً فالقود عكس السفينتين فإنه لا قود فيهما إذا تصادما ولو قصداً وحمل  
التصادمان على القصد عند جهل الحال عكس السفينتين فانهما يحملان على العجز عند جهل الحال  
(قوله فيحملان على عدم القصد الخ) الأولى أن يقول فلا يحملان على العمد بل على العجز  
وحينئذ فيكون هدر لا دية فيه ولا ضمان للأموال وإنما كان الأولى ذلك لأن عدم القصد  
يصدق بالخطأ والسفينتان لا يحملان على الخطأ عند جهل الحال وإن كان الشارح قد بين المراد من  
عدم القصد بعد • والحاصل أن السفينتين لا يحملان عند جهل الحال على العمد ولا على الخطأ بل  
على العجز (قوله وليس من عمل أربابهما) أى بخلاف الفارسين وهذا إشارة للفرق بين الفارسين  
والسفينتين إذا تصادما وجهل الحال حيث حمل الفارسان على العمد والسفينتان على العجز (قوله وأما  
الخطأ) ذكر حكم التصادم عمداً وحكمه عند جهل الحال أشار لحكمه إذا وقع خطأ بأن كان من  
فعل النواتية أوراكب الفرس من غير قصده فقال وأما الخطأ أى وأما التصادم الخطأ ففيه الضمان  
أى لقيم الأموال ولديات النفوس وهذا القسم سيأتى في كلام المصنف فلا داعى لذكر الشارح  
له هنا إلا ضم الأقسام بعضها لبعض لسهولة الضبط (قوله حيث حمل) أى التصادم فيهما عند  
جهل الحال على العجز أى وأما إذا حمل على الخطأ فلا فائدة فيه وفيه نظر لأن له فائدة مطلقاً لأنه إن حمل  
على الخطأ كان موجباً للضمان وإن حمل على العجز كان موجباً لسقوطه فالأولى للشارح أن يخذف  
قوله فظهر الخ تأمل (قوله وأما التصادمان الخ) هذا شبه حاصل لما تقدم فكأنه قال والحاصل  
أن التصادمين في العمد الخ (قوله ولا شئ في العجز) أى وهو ما كان من الريح بالنسبة للسفينة ومن  
الفرس لا من رآكبها (قوله ولو غير سفينتين) أى لقول ابن عبد السلام إذا جمع الفرس ولم يقدر ربه  
على صرفه فلا ضمان (قوله إلا لعجز حقيقى) هذا الاستثناء راجع للتصادمين أى وإن تصادما  
قصداً فتأتا أو أحدهما فالقود إلا لعجز حقيقى فيكون من مات هدرأ وهو منقطع لأن ما قبل إلا  
مقيد بالقصد والتصادم عند العجز لا يقال فيه أنه قصد ولا يصح رجوعه لقوله عكس السفينتين  
لقصد المعنى إذ يصير المعنى عكس السفينتين أى فانهما يحملان على العجز عند الجهل إلا لعجز حقيقى  
فانهما يحملان على القصد وهو فاسد (قوله لكن الراجح أن العجز الحقيقى) أى وهو ما كان بالريح  
أو الفرس مثلاً وقوله في التصادمين أى بغير السفينتين وقوله كالخطأ فيه ضمان الدية الخ أى  
لقول ابن عرفة قول ابن عبد السلام إن جمع الفرس ولم يقدر رآكبها على صرفه فإنه لا يضمن  
يرد بقول المدونة إذا جمعت دابة براكبها فوطئت إنساناً فهو ضامن وبقولها إن كان في  
رأس الفرس اغترام فحمل بصاحبه فصدم فراكبها ضامن (قوله وحمل عند الجهل عليه) أى

( إلا السخوف غرق أو ظلمة ) فالضمان أى لا إن قدروا على الصرف فلم يصرفوا خوفاً من غرق أو نهب أو أسراو وقوع في ظلمة حتى تلفتا أو إحداهما أو ما فيها من آدمى أو متاع ف ضمان الأموال في أموالهم والدية على عواقبهم لأن هذا ليس من العجز الحقيقي لقدرةهم على الصرف وليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم ( وإلا ) يكن التصادم في غير السيفيتين أو فيهما أو التجاذب قصداً بل خطأ (فدية كل ) من الآدميين ( على عاقلة الآخر ) للخطأ (و) قيمة ( فرسه ) مثلاً وإعما خص الفرس لأن ( ٢٤٩ ) التصادم غالباً يكون في ركوب

وحملت السفينتان عند الجهل على العجز (قوله إلا لكخوف غرق) أى إلا أن يكون تصادمهما لكخوف غرق (قوله بل خطأ) أى بل حصل التصادم خطأ منهما فدية كل النخ وبق ما إذا تعدد أحدهما التصادم وأخطأ الآخر فإن مات أحدهما وكان ذلك الميت هو المتعمد فالدية على عاقلة المخطئ وإن كان الميت هو المخطئ انتص من المتعمد وإن ماتا معاً فقال البساطى دية المخطئ في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة المخطئ ولا يقال التعمد دمه هدر فمقتضاه أنه لا يلزم عاقلة المخطئ دية لأننا نقول إنما يكون دمه هدر إذا تحقق أن موت المخطئ من فعل ذلك المتعمد وحده وهنا ليس كذلك إذ يحتمل أن يكون من فعلهما معاً أو من فعل المخطئ وحده أو من المتعمد وحده لا يقال من حال على شخص قاصداً قتله وعلم الموصول عليه أنه لا يتدفع عنه إلا بالقتل فقتله كان دمه هدر الأشيء فيه فمقتضاه أن قاصد المصادمة دمه هدر لا يلزم عاقلة المخطئ دية لأننا نقول قاصد المصادمة لم يقصد القتل ولا يلزم منها القتل ففرق بينهما (تنبيه) من الخطأ على الظاهر أن يزلق إنسان فيمسك آخر ثم هو يمسك ثانياً وهكذا فيقع الجميع ويعتون فالأول هدر ودية الثاني على عاقلة الأول ودية الثالث عليهما (قوله وإنما خص الفرس) أى بالذكر مع أن مثلها كل ما تلف بسبب التصادم (قوله لأن التصادم النخ) كان عليه أن يزيد والغالب أن الذى يتلف عند المصادمة هو المركوب فتأمل (قوله فإن تصادما) أى العبد والحر عمداً أو خطأ فماتا ففيهما ما ذكر ويتفاضل فإن زادت النخ (قوله وإن تعدد المباشر للضرب معاً) أى كان ضربهم معاً أو ضرباً (قوله ففي المائة يقتل الجميع) هذا إذا لم تتميز الضربات بل ولو تميزت وكان بعضها أقوى (قوله بل ولو لم يحصل من أحدهم ضرب) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم لقوله تعدد المباشر وإنما هو فرض مشقة إذ مع التماثل على القتل يقتل الجميع لا فرق بين أن تحصل مباشرة من الجميع أو لا تحصل إلا من واحد ولو حذف المصنف قوله وإن تعدد المباشر وقال من أول الأمر وفي المائة يقتل الجميع كان أولى (قوله فإت) أى فضر به فإت (قوله قدم الأقوى فعلاً) أى وهو من مات من فعله بأن أفقد مقتلاً وإن لم يكن فعله أشد من فعل غيره (قوله أو حكماً) أى بأن أفقد مقتله أو رفع مغموراً واستمر مدة ومات وقوله وإلا فواحد النخ أى والا يمت مكانه حقيقة أو حكماً بأن رفع حياً غير مغمور ولا منقوذ المقاتل فيقتل واحد بقسامة وهذا ما في النواذر وهو المتمد خلافاً لقول اللخمي إذا لم يعلم الأقوى سقط القصاص سواء مات مكانه أو رفع حياً غير مغمور ومات بعد ذلك (قوله ولا يسقط القتل) أى لا يسقط ترتب القتل الكائن عند المساواة (قوله ومثل القتل الجرح) أى فلا يسقط ترتبه عند المساواة بزوالها بعد ذلك فإذا قطع رجل يد حر مسلم بمائل له ثم ارتد المخطوطة يده فالقصاص في القطع لأن حصول المانع بعد ترتب الحكم لا أثر له واعلم أن ما تقدم من قول المصنف ولا زائد حرية أو إسلام حين القتل شرط في القصاص وقوله هنا ولا يسقط النخ يبان لعدم سقوطه بعد ترتبه فما هنا مغاير لما مر بل هو في الحقيقة مفهوم قوله حين القتل (قوله وضمن النخ) - تقدم

السبب فمن رمى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية اليه حتى عتق العبد أو أسلم الكافر فإنه يضمن عوض جرح حر أو مسلم ومن جرح من ذكر فوات بعد العتق أو الاسلام فدية حر لأن العبرة بوقت الإصابة أو الموت وقال أشهب قيمة عبد ودية كافر فكلامه هنا فيها فيه مال وما مر أول الباب في عهد فيه قصاص \* ولما أنهى الكلام على الجنابة على النفس شرع في الجنابة على ما دونها من جرح أو قطع أو ضرب أو كسر أو تعطيل (٢٥٠) منعمة وعبر المصنف عنه بالجرح فقال [درس] (والجرح) بضم الجيم (كالنفس في الفعل)

بأن يقصد الضرب عدواناً (و) في (الفاعل) أى الجراح من كونه مكلفاً غير حربى الخ (و) في (المفعول) أى المجرور بأن يكون معصوماً بالتلف أو الإصابة بإعانة أو أمان والجرح بالفتح الفعل ولا تصح إرادته هناك لا يلزم اتحاد الشبه ووجه الشبه واستثنى من الفاعل وكان الأولى تأخيرهُ ليتصل به قوله (إلا ناقصاً) كعبسبب أو كافر (جرح كاملاً) كحر أو مسلم فلا يقتص من الناقص لأنه كجناية ذى يد سلاء على صحيحة وإن كان يختص منه في النفس كامر ودية الجرح في رقبة العبد ودية الكافر فإن لم يكن فيه شيء بمقدور فحكمه إن يرى على شين وإلا فليس على الجاني إلا الأدب (وإن تميزت جنائيات) من جماعة ولم يمت (بإعماله فمن كل) يقتص (كفعله) أى بقدر فعله بالمساحة ولا ينظر لتفاوت العضو بالرقبة والفظ وبقي النظر فيها إذا لم تميز

أنه لا بد في القود من المكافأة في الحالات الثلاث حالة الرمي وحالة الإصابة وحالة الموت ومتى فقد التكاثر في واحد منها سقط القصاص ويثبت هنا أنه في الخطأ والعمد الذى فيه مال إذا زالت المكافأة بين السبب والسبب أو عدمت قبل السبب وحدثت بعده وقبل للسبب ووجب الدية كان المعتبر في ضمانها وقت السبب وهو وقت الإصابة في الجرح ووقت التلف في الموت ولا يراعى فيه وقت السبب وهو الرمي على قول ابن القاسم ورجع إليه سخنون خلافاً لأشهب (قوله فمن رمى عبداً أو كافراً الخ) المساواة هنا غير موجودة حالة الرمي الذى هو السبب وإنما وجدت قبل الإصابة وهى للسبب وقوله فمن رمى عبداً أى خطأ فنشأ عنه جرح أو رماء عهداً فنشأ عن الرمي أمة أو مقلعة أو غيرها من الجراحات التى لا قصاص فيها لكونها من المتألف (قوله فإنه يضمن عوض جرح حر أو مسلم) أى اعتباراً بوقت المسبب لا عوض جرح كافر ولا أرش العبد اعتباراً بوقت السبب كما قال أشهب (قوله ومن جرح من ذكر) أى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية اليه حتى أسلم الكافر وعتق العبد ثم مات بعد وصول الرمية اليه فالمساواة غير موجودة وقت السبب وهو الرمي ووجدت بعده وقبل المسبب وهو الموت وترك الشارح مثال ما إذا كانت المساواة موجودة حين السبب وزالت قبل المسبب وذلك كما لو جرح مسلم مسلماً فارتد المجرور ونزاع جرحه فمات فلا توفى في النفس قطعاً لما عدت أن شرط القود وجود المساواة حين السبب والمسبب معاً اتفاقاً وكذا لا قصاص ولا دية في الجرح عند ابن القاسم لا يعتبره وقت السبب والمجرور وقته غير معصوم فلا قصاص وقال أشهب بثبوت الدية في الجرح لوجود المساواة حين السبب (قوله بضم الجيم) أى وهو أثر فعل الفاعل (قوله بأن يقصد الضرب عدواناً) أى تعدياً فنشأ عنه جرح لا للعب ولا للأدب فنشأ عنه جرح فلا قصاص فيه (قوله الخ) أى وغير زائد حرية أو اسلام من حين الرمي إلى حين الجرح (قوله بأن يكون معصوماً) أى بأن يكون المهل المجنى عليه معصوماً (قوله بالتألف) أى من حين الرمي إلى حين التلف أو إلى حين الإصابة فالأول بالنسبة للقطع والثاني بالنسبة للجرح حقيقة (قوله وكان الأولى تأخيرهُ) أى تأخير الفاعل وقوله ليتصل به أى ليتصل المستثنى بالمستثنى منه وذلك بأن يقول والجرح كالنفس في الفعل والمفعول والفاعل إلا ناقصاً جرح كاملاً (قوله كما مر) أى في قوله وقتل الأذن بالأعلى (قوله فحكمه) أى في رقبة العبد ودية الكافر (قوله فليس على الجاني) أى فليس على العبد أو الكافر الجاني إلا الأدب (قوله ولم يمت) وأما إذا مات فقد تقدم أنه يقدم الأقوى فعلاً فيقتص منه قتلاً بقسامة ويقتص من غيره جرحاً مثل ما فعل فإن لم يكن فيها أقوى قتل الجميع كما إذا لم تميز (قوله ولا ينظر لتفاوت الخ) أى بل يقتص من كل واحد بمساحة ما جرح ولا يضر كون المساحة قد تكون ثلث عضو المجنى عليه ونصف عضو الجاني وبالعكس (قوله فيما إذا لم تميز) أى والفرض أنهم لم يتألوا (قوله دية الجميع) أى جميع الجراحات (قوله اقتص من كل بقدر الجميع) فإذا تعدد العضو المجنى عليه بأن قلع واحد عينه وواحد قطع رجله وكانا متماثلين على قلع عينه وقطع رجله فإنه تعلق عين كل واحد منهما وقطع رجله

وإذا

فهل يلزمهم دية الجميع أو يقتص من كل بقدر الجميع لكن الثاني بعيد جداً إذ لو كانوا

ثلاثة قلع أحدهم عينه والثاني قطع يده والثالث قطع رجله ولم يميز فعل كل واحد قلع عين كل واحد وقطع يده ورجله مع أنه لم يميز إلا على عضو فقط وأما أن تماثلوا اقتص من كل بقدر الجميع تميزت أم لا كما تقدم أنهم إن تماثلوا على قتل نفس قتلوا \* ثم انتقل يتكلم على ما يقتص منه من الجراح وما لا يقتص والجراح عشرة اثنان يختصان بالراس وهما الآمة والدائمة



ولا قصاص فيها وثمانية تكون في الرأس أو الحد وهي للنفلة والوضحة وما قبلها وهي ستة وفيه القصاص إلا منقلة الرأس فقال (واقص من موضحة) بكسر الضاد وبينها بقوله وهي ما (أوضحت عظم الرأس) أي أظهرته (و) عظم (الجهة والحدين) والواو فيها بمعنى أو فما أوضح عظم غير ما ذكر ولو أنقأ أو لحيا أسفل لا يسمى موضحة عند الفقهاء (٢٥١) وان اقتص من عمده ولا يشترط في موضحة

ماله بالبل (وإن) أو وضحت (كأبرة) أي قدر مغرزها (و) اقتص من (سابقها) أي اللوضحة أي ما يوجد قبلها من الجراحات وهي ستة ثلاثة متعاقبة بالجلد وثلاثة باللحم ورتبها على حكم وجودها الخارجى فقال (من دامية) وهي التي تصنف بالجلد فيرشد منه دم من غير شق الجلد (وحارصة شقت الجلد) وأضحت للحم (ومسحق) بالكسر (كشطته) أي الجلة أي أزالته عن محله وذكر الثلاثة المتعلقة باللحم بقوله (وباضعة شقت اللحم ومتلاحمة غاصت فيه) أي في اللحم (بمعدد) أي في عدة مواضع ولم تقرب من العظم (وملأطة) بكسر الميم (قربت للعظم) ولم تصل له (كضربة السوط) فيها القصاص بخلاف اللطمة كما يأتي لأنه لا انضباط لها ولا ينشأ عنها جرح غالبا بخلاف السوط والضرب بالعصا كاللطمة في الشهور إلا أن ينشأ عما ذكر جرح وأشار لما يفرق فيه الجسد من

وإذا أخذ العضو المجنى عليه كما إذا نال جماعة على قطع شخص فانه يقطع كل واحد (قوله) ولا لقصاص فيها (أي لأنهما من المتالف (قوله) وما قبلها) أي في الوجود وقوله وهي ستة أي وهي الدامية والحارصة والسمحاق والياضعة والمتلاحمة والملأطة بالحمزة كما يأتي (قوله) وفيه القصاص أي سواء كانت في الرأس أو الحد (قوله) وهي ما أوضحت عظم الرأس الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن أوضحت صلة موصول محذوف خبر عن مبتدأ محذوف لا أنه صفة لموضحة لثلاث يوهم التخصيص بهذه الأماكن الثلاثة وأن غيرها يسمى موضحة لكن لا يقتص منه وليس كذلك قال البساطي إنما يظهر تعريف اللوضحة بما ذكر باعتبار الدية وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها من موضحة الحد واللحم الأسفل فمن حقه أن لا يذكر تفسيرها هنا إذ ليس شرطاً في القصاص بل يقول أوضحت العظم وإنما يحسن تفسيرها بما ذكر في الديات وأجاب الشارح عن ذلك بأن ما أوضح عظم غير ما ذكر ليس موضحة عند الفقهاء وإن كان يسمى عند اللغويين لأنها عندهم ما أوضح العظم مطلقاً فتفسير المصنف هنا إنما هو لبيان معناها في الاصطلاح وإن كان فيها القصاص مطلقاً (قوله) وان اقتص من عمده (أي من عمده ما أوضح عظم غير ما ذكر (قوله) ولا يشترط في اللوضحة) أي لا يشترط في القصاص في اللوضحة (قوله) قدر مغرزها (أي في أي موضع من المواضع الثلاثة المذكورة في المتن أو غيرها وكذا كل جرح كان مما يقتص فيه أو تعين فيه الدية لا يشترط أن يكون له بالبل وإن كان قدر مغرز إبرة (قوله) وسابقها (أي السابق عليها في الوجود الخارجى (قوله) وحارصة) بخلاف مهملته فألف فراء فصاد مهماتين وقوله شقت الجلد صلة لموصول محذوف خبر مبتدأ محذوف أي وهي التي شقت الجلد أي قطعته وكذا يقال فيما بعده (قوله) أي في عدة مواضع (أي بأن أخذت فيه يميناً وشمالاً (قوله) قربت للعظم ولم تصل له) حاصله أن الملأطة هي التي أزال اللحم وقربت للعظم ولم تصل إليه بل بقي بينه وبينها ستر رقيق فان أزال ذلك الستر وصلت للعظم كانت موضحة (قوله) كضربة السوط (تشبيهه بقوله) واقص من موضحة الخ (قوله) والضرب بالعصا كاللطمة (أي في عدم القصاص وذلك لحظها وعدم انضباطها فربما زادت على الأولى بخلاف السوط (قوله) إلا أن ينشأ عما ذكر (أي من اللطمة والضرب بالعصا جرح فان نشأ عنه جرح فالقصاص (قوله) واقص من جراح الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وجراح الجسد عطف على موضحة (قوله) غير الرأس (أي وأما جراح الرأس فقد سبق الكلام عليها (قوله) وان منقله (صوابه) وان هاشمة فقد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن النفلة لا تكون إلا في الرأس والوجه انظر للواقف بن (قوله) ويصبر بالمساحة (أي ويصبر القصاص في هذه الأمور وهي جراحات الرأس المذكورة والجسد بالمساحة بكسر الميم (قوله) وهذا ان تمد المحل (أي واعتبار القصاص بالمساحة إنما يكون إن تمد المحل وهذا في الجرح الذي لم يحصل به إزالة عضو أو ما إذا حصل به إزالة عضو فلا ينظر للمساحة بل يقطع العضو الصغير الكبير المائل له وعكسه (قوله) فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني)

غيره فقال عاطفاً على موضحة (و) اقتص من (جراح الجسد) غير الرأس (وإن منقلة) ويأتي له تفسيرها وخصها بالذكر لدفع توهم أنه لا يقتص لها كمنقلة الرأس ويعتبر (بالمساحة) فيقاس الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً فقد يكون نصف عضو المجنى عليه وجل عضو الجاني أو كله وبالعكس وهذا (إن تمد المحل) فلا يقتص من جرح عضو أعين في أيسر ولا عكسه ولا تقطع سبابة مثلاً بها م ولو كان عضو المجنى عليه طويلاً وعضو الجاني قصيراً فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني وشبهه في القصاص قوله (كطبيب)

المراد به من باشر القصاص من الجاني (زاد) على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما زاده فلو نقص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً فان مات المقتص منه فلا شيء على الطبيب إذا لم يزد عمداً (وإلا) يتجدد المحل أو لم يعتمد الطبيب الزيادة بل أخطأ (فالقول) على الجاني وسقط القصاص فان كان عمداً أو دون الثلث ففي ماله وإلا فلي العاقلة (كذى שלא عمدت النفع) جنى عليها فيؤخذ عقلم (الصحيحة) أى من ذى صحيحة جنى عليها (وبالعكس) أى جنى صاحب الشلاء عادمة النفع على الصحيحة فلا قصاص ويتعين العقل ويجوز أن يكون المعنى كذى שלא عمدت النفع (٢٥٣) جنى على صحيحة فلا يقتص منها بالصحيحة وبالعكس والمراد واحد وظاهره

ولورضى صاحب الصحيحة بقطع الشلاء المذكورة وهو كذلك ومفهوم عمدت النفع أنه لو كان فيها نفع لكانت كالصحيحة في الجناية لها وعليها وهو كذلك (وعين أعمى) أى حدقه جنى عليها ذو سائلة بأن قلعها فإن السائلة لا تؤخذ بها لعدم المعاملة بل يلزمه حكومة بالاجتهاد وفي العكس الدية (ولسان أبكم) لا يقطع بناطق ولا عكسه وفي قطع الناطق الدية وفي عكسه الحكومة وعطف على ما يتعين فيه العقل وينتفى فيه القصاص قوله (وما بعد الموضحة) لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ان يرى لأنه من المتألف وبينه بقوله (من منقولة) بكسر القاف مشددة في الرأس وهى التى (طاراً) أى زال (فراش العظم) بفتح الفاء وكسرها أى العظم الرقيق كقشر البصل أى يزيله

أى بل تسقط تلك البقية قصاصاً وعقلاً (قوله) المراد به من باشر القصاص من الجاني (أى وأما الطبيب بمعنى الدواى فيسذكره المصنف في باب الشرب بقوله كطبيب جهل أو قصر وانما سمى للبشر للقصاص طيباً لأن الأصل فيه أن يكون من أهل الطب (قوله) بقدر ما زاد (أن بقدر مساحة ما زاد (قوله) فلو نقص (أى عن المساحة المطلوبة وقوله فلا يقتص ثانياً أى من الجاني وقوله فان مات المقتص منه أى الذى زاد الطبيب في جرحه عن الجناية وقوله فلا شيء على الطبيب أى لا يقتص منه فلا يناق أن الدية على عاقلة وقوله إذا لم يزد عمداً أى بل زاد خطأ فان كانت الزيادة عمداً فانه يقتص منه (قوله) (وإلا يتجدد المحل) أى محل الجناية ومحل القصاص أعنى عضو المجنى عليه وعضو الجاني بل اختلفا بأن قطع ذو عين قطع ذى يسرى (قوله بل أخطأ) أى بل زاد خطأ (قوله) فالقول على الجاني وسقط القصاص (فلا تقطع معنى يسرى حيث كان لا يسرى للجاني ولا وسطى بسبابة حيث كان لسبابة له وهكذا لعدم اتحاد المحل (قوله) فان كان عمداً) أى فان كان الجرح عمداً أى والفرض عدم اتحاد المحل وقوله دون الثلث أى أو كان خطأ وكان عقله دون ثلث الدية الكاملة وقوله ففي ماله أى فالقول في ماله وأما إذا زاد الطبيب خطأ ومات الجاني فعقل ذلك على عاقلة (قوله كذى שלא) تشبيه في لزوم العقل دية أو حكومة وعدم القصاص (قوله عمدت النفع) اسناد عدم النفع ليد مجاز عقلى لأن الذى يهدم النفع صاحبها فحق الكلام ان عدم صاحبها النفع بها فحول الاسناد اليها (قوله) فيؤخذ عقلاً (أى عقل الشلاء وهو حكومة من ذى الصحيحة (قوله) فلا قصاص) أى فلا يقتص من الشلاء للصحيحة (قوله) ويتعين العقل (أى عقل الصحيحة (قوله) ويجوز أن يكون النخ) حاصل هذا الاحتمال جعل الباء في قوله بصحيحة بمعنى على وحاصل الأول جعلها بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف (قوله) وظاهره ولو رضى النخ) أى ظاهره أنه لا يقتص من الشلاء بالصحيحة ولو رضى النخ (قوله) وهو كذلك) أى كما صرح به ابن شاس (قوله) لكانت كالصحيحة في الجناية لها وعليها) أى وحينئذ فتقطع بالصحيحة من غير تعقيد برضا المجنى عليه وهذا هو الذى نقله اللواتى عن ابن شاس لكنه تعقبه بعده بنقله عن ابن يونس ان ذلك مقيد بارضا فانظره ابن (قوله) وفي العكس) أى وهو ما إذا جنى أعمى على ذى عين سائلة فقلعها (قوله هى التى) أى الجراحات التى طار فراش العظم منها لأجل الدواء (قوله) ما شأنها ذلك) أى وان لم يحصل قتل بالفعل (قوله) وآمة) هى التى تلى المقلعة في الوجود الخارجى (قوله) وهى ما) أى وهى الجراحة التى أفضت أى وصلت للدماغ وقوله أى لأم الدماغ أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف وحاصله أن الآمة هى الجراحة التى أفضت أى وصلت لأم الدماغ ولو بغيرزبرة ولم تخرقها وإلا كانت دامة كما قال بعد (قوله) خريطته) هى المعبر عنها سابقاً بأم الدماغ (قوله) وإلا مات) أى وإلا فالموت يكون يكشفها عنه بالمرءة وأما خرقها فلا يوجب الموت (قوله) لا قصاص فيها) أى سواء كانت عمداً أو خطأ (قوله) الم يترتب عليها جرح) أى فان ترتب عليها جرح اقتص منه بالجرح بدون ضرب وأما

الطبيب (من) أجل (الدواء) لتلتم الجراح فالمراد أن المقلعة هى التى أطار أى أزال الطبيب ونقل صفار العظم منها لاجل الدواء أى ما شأنها ذلك (وآمة) بفتح الهمزة محدودة وهى ما (أفضت للدماغ) أى المنخ أى لأم الدماغ وأم الدماغ جلدة دقيقة مفروشة على الدماغ متى انكشف عنه مات (وآمة) بفتح الهمزة (بغين معجمة) خرفت خريطته) أى الدماغ ولم تنكشف بل بنحو قدر مغرز زبرة وإلامات فما بعد الموضحة ثلاثة أشياء (ولطمة) أى ضربة على الخد ياطن الكف لا قصاص فيها ولا عقل أيضاً وانما في عمدها الادب قطع وهذا الم يترتب عليها جرح أو ذهب منفعة وإلا اقتص منه على ما سيأتى وفي نسخة كلطمة بكاف التشبيه

أى فى عدم القصاص وهى أولى لأن العطف يوم أنه من جملة بيان ما بعد الوضحة ( وشعر عني ) لاقصاص فيه وهو بطم الشين المعجمة  
الهدب النات بأطراف الجفن ( وحاجب وحية ) لاقصاص على من تنه أو حلقه ( وعمدة ) أى ماذ كرما لاقصاص فيه ( كالخطأ إلا  
فى الأدب ) فيجب على العتد واستثنى من قوله وجراح الجسد قوله ( وإلا أن يعظم ( ٢٥٣ ) الخطر ) بفتح الخاء المعجمة والطاء

المهملة الحوف والاشراف  
على الهلاك ( فى غيرهما )  
أى غير الجراح التى بعد  
الوضحة أى جراح الجسد  
غير ما بعد الوضحة فيها  
القصاص إلا أن يعظم فيها  
الخطر فلا قصاص ولو  
ترك الواو لكن أولى لأن  
إثباتها يقتضى أنه معطوف  
على الاستثناء قبله وهو  
ليس بصحيح ( كمظم  
الصدر ) أى كسره فلا  
قصاص فيه وكذا عظم  
الصلب أو العنق ويجب  
فيها العقل كاملا ( وفيها  
أخاف فى رضى الاثنين  
أن يتأف ) الجاني لو اقتص  
منه فيأزم أخذ نفس فيما  
دونها وإنما فيه العقل  
كاملا ومفهوم رضى أن فى  
قيامها وأجرحها القصاص  
لأنه ليس من التآف  
وضمير أخاف للإمام  
أو ابن القاسم ( وإن ذهب  
كبصر ) من المأني كسمع  
وشم وذوق وكلام ( بجرح )  
أى بسبب جرح من  
شخص عمدا لآخر فيه  
قصاص كالوضحة ( اقتص  
منه ) أى من الجاني بمثل ( فان  
حصل ) للجاني مثل الذاهب

إذا ترتب عليها ذهاب معنى فإن أمكن اذهاب ذلك المعنى من الجاني بحيلة بدون ضرب فعل والافالعقل  
كما يأتي له فى قوله وان ذهب كبصر والعين قائمة الخ ( قوله الهدب ) أى الشعر النات بأطراف الجفن من  
فوق وأسفل بغير جلد ولا لحم ( قوله لاقصاص فيه ) أى سواء كان فيه عقل وهو ما أشار له بقوله وإلا  
فالعقل وما ذكره بعده إلى الدأفة أو كان فيه حكومة وهو فوقه صحيح العين عين الأعمى وقطع ناطق  
اللسان لسان الأبكم أو كان لا عقل فيه ولا حكومة كالطمة وتنف هدب العين أو الحاجب أو اللحية  
أو حلق ذلك ان عاد ذلك لما كان ولا كان فيه الحكومة ( قوله فيجب على العتد ) أى باجتهاد الحاكم  
وكما يجب الأدب فى عمد مالا قصاص فيه يجب الأدب أيضا فى عمد ما فيه القصاص فتقطع يد الجاني  
مثلا ويؤدب كما فى ح ( قوله وإلا أن يعظم ) النسخة التى حل عليها خش وكأن يعظم الخطر فى  
غيرها كمظم الصدر قال وهذا تشبيه بما قبله فى وجوب العقل وعدم القصاص ( قوله لكان أولى )  
لا يقال انه عطف على قوله والافالعقل لانا نقول ان الا فيه شرطية وإلها استثنائية ولا تعطف الجملة  
الاستثنائية على الشرطية ( قوله كمظم الصدر ) تمثيل لما قبله أو أنه تشبيه بما قبله فى وجوب العقل وعدم  
القصاص ( قوله فى رضى الاثنين ) أى كسر الاثنين أو أحدهما ( قوله فيأزم الخ ) أى وحينئذ فلا  
يفعل ذلك بالجاني وإنما فيه العقل ( قوله ان فى قطعهما أو جرحهما القصاص ) هذا والمعتمد خلافا  
لظاهر الرسالة من جعل ذلك كرضهما ( قوله للإمام الخ ) يمين أن فاعل أخاف ابن القاسم لانه الذى فى  
التهديب لامالك خلافا لتجويز الشارح ذلك أيضا انظر تن ( قوله وان ذهب كبصر ) الكاف اسم  
بمعنى مثل فاعل ذهب أى ان ذهب مثل بصر أى ان ذهب بصر وما مثله من المأني كسمع وشم وذوق  
ولمس وكلام وثل ذلك قوة اليد والرجل كفى بن ( قوله كالوضحة ) أى كما لو جرحه عمدا فأوضحه  
فذهب بذلك سمعه أو عقله أو هما ( قوله اقتص منه ) أى من الجاني بمثل أى بان يوضح بعد بره المجنى  
عليه ( قوله فان حصل للجاني مثل الذاهب الخ ) أشار الشارح إلى ان ضمير حصل عائد على الذاهب  
على تقدير مضاف وأما ضمير زائد فهو عائد عليه من غير تقدير ( قوله بان ذهب شىء آخر مع الذاهب )  
أى سواء كان من غير جنس الذاهب أو من جنسه كما لو ذهب بإيضاحه له السمع فاقص منه فذهب  
بصره زيادة على سمعه أو ذهب بإيضاحه بعض سمعه فاقص منه فذهب بسمعه بالمره ( قوله بان لم يحصل شىء )  
أى أو حصل بعض الذاهب أو حصل غيره أى كما لو ذهب بإيضاحه سمعه بالمره فاقص منه فلم يذهب  
له شىء أو ذهب بعض سمعه أو ذهب بصره فقط ( قوله حقه فدية ما ذهب ) أى من المجنى عليه فيه نظر  
لاقتضائه أخذ جميع الدية وان حصل للجاني بعضه وليس كذلك ابن ( قوله فى ماله ) أى الجاني  
هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب انها على عاقبته ( قوله فدية بمائل مالم يذهب ) أى ومائل مالم يذهب  
أى نظيره ما قام بالمجنى عليه لا ما قام بالجاني لأن الذى لم يذهب هو القائم بالجاني فان قلت ما المانع من بقاء  
كلام المصنف على حاله ويراد بمالم يذهب من الجاني قلت للنافع اقتضاؤه انه إذا كان الجاني  
امراة على رجل فذهب بصر احد عينيه فاقص منها فلم يذهب بصر عينها فانه يؤخذ دية  
عينها وليس كذلك إذ دية عينها نصف ديتها ودية عين الرجل نصف ديته ( قوله أى امكن كذلك )

من المجنى عليه ( أو زاد ) بأن ذهب شىء آخر مع الذاهب فالأمر ظاهر ( وإلا ) يحصل مثل الذاهب ان لم يحصل شىء أو حصل غيره ( فدية  
مالم يذهب ) حقه فدية ما ذهب فى ماله أو هو على حذف مضاف أى فدية بمائل مالم يذهب ( وإن ذهب ) البصر ونحوه بما لاقصاص فيها  
كطمة أو ضربة بقضيب ( والعين قائمة ) لم تنخسف ( فان استطع ) أى أمكن ( كذلك ) أى اذهاب بصره بحيلة من الجبل

لا خصوص اللطمة أو الضرب لأن الضرب لا يقتض من الجروح كافي الآية فعل به ما يستطاع ( وإلا فالعقل ) متعين فالمسئلة السابقة ذهب نحو البصر بشئ فيه القصاص وهذه ذهب بشئ لا تخاص فيه فالترقا ولا نظر لكون العين قائمة فلو قال المصنف وإن ذهب بكلطمة فإن استطاع وإلا فالعقل أو في المراد ويخذف قوله كذلك لأنه يومئذ لا بد أن يفعل به مثل الفعل الذي فعله وليس كذلك كما تقدم ( كأن شلت يده بضربة ) ( ٢٥٤ ) يخرج عمدا على رأسه ، ثلثا يقتض منه فإن شلت يدا الجاني وإلا فالعقل ( وإن

قطعت ) بعد الجنابة ( يد قاطع ) يد غيره عمداً ( بساوى أو سرقة أو قصاص للغير ) أى غير المجنى عليه كقطعه يداً آخر فاقص منه ( فلا شئ للمجنى عليه ) من قصاص ولادية كموت القاتل عمداً بساوى أو غيره فلا شئ للقتول لأن حقه إنما تعلق بالعضو المخصوص فلما زال سقط حق المجنى عليه وكذا في النفس بخلاف مقطوع اليد قبل الجنابة فعليه الدية ( وإن قطع أقطع الكف ) يد غيره ( من الرقيق ) فاللمجنى عليه القصاص ( بأن يقطع الناقصة من الرقيق ) أو الدية ( ولم يخير لأن الجاني لما كان ناقص العضو لم يتعين القصاص لأنه أقل من حق المجنى عليه ولم يجوز الانتقال لعضو آخر ولم يتعين الدية لأنه جنى عمداً فثبت الخيار بين القصاص والدية وليس له القصاص

أنى يمكن أن يفعل به كذلك ( قوله لا خصوص اللطمة أو الضرب ) أى لا بخصوص ما فعل الجاني من الضرب أو اللطمة ويدل لذلك قضية سيدنا على رضى الله عنه حيث وقع في خلافة عثمان أن رجلاً اطم شخصاً فأذهب بصره والمجنى قائمة فأراد عثمان أن يقتص له منه فأعيا ذلك عليه وعلى الناس فتحيل على رضى الله عنه بادئاً امرأة عمه من عين الجاني وقيل استقبل بها الشمس ووضع كرسفاً أى قطناً على الحدقة لئلا تسيل فاخطف بصره ( قوله وإلا فالعقل ) أى والا يستطاع ذلك فالعقل متعين لأنه بمنزلة ماسقط فيه القصاص لعدم امكانه ويكون العقل فى ماله لا على عاقلته ( قوله ولا نظر ) أى في اختلاف المسئلتين لكون العين في الثانية قائمة أى بخلاف الأولى فإنه لم يذكر فيها ذلك لان العين في المسئلتين قائمة والذهاب فيهما إنما هو للنفعة تأمل ( قوله كأن شلت يده الخ ) قرره الشارح على أنه تشبيه بالمسئلة الأولى وهى قوله وإن ذهب كبصر الخ ويصح جعله تشبيهاً بما يليه أعنى قوله والا فالعقل فى تعيين العقل وعلى هذا فيقيد بما اذا حصل الشلل بما لا قصاص فيه وعلى الأول بما فيه قصاص وثلث بفتح الشين أنفسح من ضمها بل قيل إنه خطأ ( قوله يخرج ) أى . متبسة يخرج فيه القود كموضحة وأما ان ضربه على رأسه بعضاً فثلث يده فلا قود فيه وعليه دية اليد ولا ينظر لكون الضرب يمكن أن يحصل به الشلل فيضرب على رأسه حتى يحصل أو لا يحصل به الشلل فيحكم بالدية ( قوله والا فالعقل ) أى فى مال الجاني لا على عاقلته ( قوله وإن قطع يد قاطع الخ ) حاصله أن من قطع يد غيره عمداً ثم قطعت يداً قاطع قبل القصاص منه بساوى أو سرقة أو قصاص لغير هذا المجنى عليه فلا شئ لهذا المجنى عليه على ذلك الجاني ( قوله بخلاف مقطوع اليد ) أى المائلة لما قطعها وقوله فعليه الدية أى لعدم محل القصاص ( قوله من الرقيق ) احتراز بذلك عما اذا قطع أقطع الكف يد غيره من الكوع فإنه تميز الدية لعدم محل القصاص ( قوله فاللمجنى عليه القصاص أو الدية ) قال أبو عمران الفرق بين هذه واليد الشلاء حيث تعينت الدية على صاحبها إذا كان جانياً ان الشلاء كالميتة بخلاف هذه فإن في الساعد منفعة ( قوله لانه ) أى لان الباقي من عضوه ( قوله مع أخذ الدية ) أى مع أخذه باقى دية يده ( قوله يقطع ذكر غيره ) أى بتمامه ( قوله وأخذ الدية ) أى دية ذكره هو ( قوله الناقصة أصبعاً ) أى فقط أو أصبعاً وبعض آخر سواء كان التقص بجنابة أو غيرها وقوله الناقصة أصبعاً أى من الجاني وقوله بالكاملة أى من المجنى عليه ( قوله بلا غرم على الجاني ) أى لأرض الاصبع الناقصة من يده ( قوله فى نقص الاصبع ) أى بل يتعين قطع الناقصة لذلك بالكاملة لان هذا نقص يسير لا يمنع المائلة ( قوله وفى أخذ الدية ) أى وليس له ان يقتص ويأخذ أرض الناقص من تلك اليد المقتص منها ( قوله أى دية المجنى عليها ) أى السكاملة وقوله لا الجاني أى لادية يد الجاني الناقصة ( قوله فالقود على الجاني الكامل الاصابع ) أى ولا يفرم المجنى

عليه مع أخذ الدية معتلاً بأن في الساعد حكومة إذ لا يجمع بين دية وقصاص ( كقطوع الحشفة ) يقطع عليه ذكر غيره فيخير المجنى عليه بين القصاص بأن يقطع الباقي من ذكر الجاني وأخذ الدية ( وتقطع اليد ) أو الرجل ( الناقصة أصبعاً بالكاملة بلا غرم ) على الجاني ولا خيار للمجنى عليه فى نقص الاصبع ( وخير إن نقصت ) يده أو رجله ( أكثر ) من أصبع ( فيه ) أى فى القصاص ( وفى ) أخذ ( الدية ) أى دية المجنى عليه لا الجاني ( وإن نقصت يد المجنى عليه ) أو رجله ( أصبعاً ) فالقود على الجاني الكامل للأصابع ( ولو ) كان الناقص من المجنى عليه ( إيهاماً ) والأولى تقديم البالغة على جواب الشرط ( لا ) ان نقصت يد المجنى عليه

(أكثر) من إصبع بأن قصت إصبعين فأكثر فلا يقتض لها من كاملة جئت ثم إن كان الباقي من المجنى عليها أكثر من إصبع فله دية ولا شيء للكف لاندراجها في الأصابع وإن كان إصبعاً قطعية وفي الكف حكومة فله الواو عن ابن رشد فإن لم يكن له إلا الكف فليس عليه إلا الحكومة وإنما خير المجنى عليه إذا كانت يد الجاني ناقصة أكثر من إصبع وتعين العقل فيما إذا كانت يد المجنى عليه ناقصة أكثر لان المجنى عليه إذا اختار القود بقطع الناقصة من الجاني فقد رضى بترك بعض حقه وذلك له وإذا كانت يده هي الناقصة أكثر وأراد القصاص من الجاني ذي اليد الكاملة لم أن يأخذ أزيد من حقه (ولا يجوز) القصاص (بكوع) أي منه (لدى مرفق) أي لمجنى عليه من مرفق (وإن رضى) معابدك فأولى إذا لم يرضيا فإن وقع أجزاً ولا يعاد القصاص (٢٥٥) وإنما منع مع أن المجنى عليه قد رضى بترك بعض حقه

عليه الباقي الأصابع للجاني أرض إصبعه (قوله أكثر من إصبع) أي بأن كان الباقي اثنين أو ثلاثة (قوله لم أن يأخذ أزيد من حقه) أي فيخالف قوله تعالى والجروح قصاص أي يفعل بالجاني مثل ما جنى مع الامكان (قوله لا يجوز الخ) حاصله أنه لا يجوز أن يقتص لمن قطعت يده من المرفق بأخف من ذلك بأن يقطع يد الجاني من الكوع ويترك الباقي (قوله من مرفق) أي جناية حصلت من مرفق (قوله ولا يعاد القصاص) أن لانه بمنزلة العفو يمنع من وقوع قصاص بعده وظاهر قوله فإن وقع أجزاً ولا يعاد سواء وقع برضا المجنى عليه أو بغير رضاه وانظره (قوله لان المائلة مع الامكان حقه) أي إذا أراد المجنى عليه عقوبة الجاني فلا ينافي أنه يجوز له أن يعفو عنه مجاناً والحاصل أن العقوبة أصلها حق المخلوق لجواز العفو فإن أريدت فتحديدتها حق الله لا يتعدى (قوله وتؤخذ العين السليمة) حاصله أن العين السليمة تؤخذ بالعين الضعيفة سواء كان ضعفها خلقاً أو لكبر صاحبها أو لجدرى أولرية ونحوها كطرفة ولو أخذ صاحبها لها عقلاً حيث كانت الجناية على تلك الضعيفة عمداً كما هو الموضوع فإن كانت الجناية خطأ فالدية كاملة إذا كان ضعفها بغير رمية بأن كان خلقاً أو لكبر أو لجدرى أو كان رمية ولم يتمكن صاحبها من أخذ عقلها من الرمي الأول وأما إذا تمكن من أخذ عقلها منه ولو لم يأخذها بالفعل غرم الجاني الخطي لها بها بحساب ما بقي من نورها بعد الرمي الأول (قوله بالضعيفة) أي المجنى عليها (قوله ولجدرى أو لكرمية فالقود) ما ذكره من القود في هذين هو مذهب الدولة ولو أخذ لها عقلاً وقيل لا قصاص فيهما وقيد ابن الساجشون بما إذا كان النقص فاحشاً قاله ابن الحاجب انظر التوضيح اهـ بن (قوله للاستغناء عنه) أي عن رجوعه لما قبله (قوله وإنما رجعناه للجدرى) أي ولما بعده ولم نرجعه لما بعده فقط ويجعل قوله ولجدرى عطفاً على ما قبله (قوله بما تقدم) أي من الجدرى والرمية والكبر والخلقة (قوله وهذا) أي الأخذ من الجاني بحساب ما بقي وقوله إن أخذ لها أولاً عقلاً الأولى أن تمكن من أخذ عقلها أخذه بالفعل أم لا وقوله والافالدية أي والالتمكن من أخذ عقل لها فالدية كاملة (قوله مع اخلال ما هنا) أي لان ظاهره أن الجاني خطأ على العين الضعيفة بكرمية بغيرم بحساب ما بقي من نورها مطلقاً سواء كان ربهما أخذ لها عقلاً أولاً قبل الجناية أولاً (قوله فله القود وله أخذ الدية) ما ذكره للصف من أن في عين الأعور القصاص أو الدية كاملة ظاهراً مطلقاً ولو كان الأعور أخذ دية الأولى وهو كذلك على الصواب للسنة ولان عين الأعور بمنزلة عينين في الاتضاع بها ثم إن ما ذكره من تغيير الأعور المجنى عليه إذا كان الجاني سالم العينين أو سالم المائنة للمجنى عليها نحوه ابن عرفة عن ابن القاسم وأشهب ولذا

لاني يؤخذ من الجاني بحساب ما بقي بعد الرمي الأول فله الخطي والآن نصف الدية وعلى هذا القياس وهذا ان أخذها أولاً عقلاً وإلا فالدية كاملة كما يأتي في قوله وكذا المجنى عليها ان لم يأخذها عقلاً فقوله وإلا الخ راجع لقوله أو لكرمية ثم لا حاجة لقوله فالقود مع قوله وتؤخذ العين ولا لقوله ان تعمد لأن الكلام في العمد ولا لقوله وإلا الخ مع قوله الآتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلاً مع اخلال ما هنا بالشرط الآتي وركه الكلام (وإن قأ) أي قلع (سالم) أي سالم العينين أو سالم المائلة للمجنى عليه (عين أعور فله) أي للأعور (القود) بأخذ نظيرتها من السالم (و) له (أخذ الدية كاملة) لأن عينه بمنزلة عينين (من ماله) لأنه متعمد (وإن قأ أعور من سالم مماثلته) أي بمائلة عينه السالمة

أي يؤخذ من الجاني بحساب ما بقي بعد الرمي الأول فله الخطي والآن نصف الدية وعلى هذا القياس وهذا ان أخذها أولاً عقلاً وإلا فالدية كاملة كما يأتي في قوله وكذا المجنى عليها ان لم يأخذها عقلاً فقوله وإلا الخ راجع لقوله أو لكرمية ثم لا حاجة لقوله فالقود مع قوله وتؤخذ العين ولا لقوله ان تعمد لأن الكلام في العمد ولا لقوله وإلا الخ مع قوله الآتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلاً مع اخلال ما هنا بالشرط الآتي وركه الكلام (وإن قأ) أي قلع (سالم) أي سالم العينين أو سالم المائلة للمجنى عليه (عين أعور فله) أي للأعور (القود) بأخذ نظيرتها من السالم (و) له (أخذ الدية كاملة) لأن عينه بمنزلة عينين (من ماله) لأنه متعمد (وإن قأ أعور من سالم مماثلته) أي بمائلة عينه السالمة

(أفله) أي لسالم العيين المجنى عليه (القصاص) من الأعور فيصير أعور (أودية ماترك) من غين الأعور وهي دية كاملة ألف درهم على أهل الذهب لما ر (و) إن قفا الأعور من السالم (غيرها) أي غير المائلة لئنه بأن قفا مائلة العوراء (نصف دية فقط) تلزمه (في ماله) لعدمه (وإن قفا) الأعور (عيني السالم) محمد في مرة واحدة أو أهداها بعد الأخرى (فالقود) في المائة لئنه (ونصف الدية) في المغيرة لها (وإن قلمت من) الكبير (٢٥٦) أي مشفر بدليل ذكره الصغرى بما أتى وأعيدت مكانها (ثبتت) وكذا إن

اضطربت خد كما أتى ثم ثبتت (فالقود) في العمد ولا يسقطه ثبوتها لأن المعتر في القصاص يوم الجرح ولأن المقصود تألم الجاني بعقل ما فعل وفي جناية (الخطأ) ثبتت يلزمه دية خطأ خمس من الإبل وكالخطأ أي كبايزمه دية الخطأ في غيرها بما له عقل مسمى كوضعة ومنقلة يؤخذ عقله ثم يبرأ على غير شين فلا يسقط العقل اتفاقا (والاستيفاء) في النفس (للعاصب) الذكر فلا دخل فيه لزوج ولا لأخ لأم أوجد لها وقدم ابن فانبته (كالولاء) يقدم الأقرب فالأقرب من العصبية في أرثه إلا الجدة والاختوة فسيان هنا في القتل والنفو بخلاف أرث الولاء فتقدم الاختوة وبنوم عليه وأشهر الاستثناء بسقوط بنهم مع الجد لأنه بمنزلة أنهم ولا كلام لهم مع الأب وإنما قال كالولاء ولم يقل كإرث ويستثنى عن

قال للسناوى الفقه صحيح لكن تخير المجنى عليه بين الدية والقصاص مشكل لأن مشهور الذهب تختم القصاص في العمد وأجيب بأن اللوجب للتخير هو عدم مساواة عين الجاني والمجنى عليه في الدية لأن دية عين المجنى عليه ألف دينار بخلاف عين الجاني كمن كفه مقطوعة وقطع يد رجل من الرفق اه وهذا الجواب يقوى اشكال التخير في الصورة الثانية وهي ما إذا قفا سالم المائة للمجنى عليها لوجود المساواة اه بن (قوله فله القصاص من الأعور) أي بفقه عينه وإنما خير المجنى عليه السالم لعدم المساواة لأن عين المجنى عليه فيها نصف دية وعين الجاني فيها دية كاملة فلم يتساويا في العقل (قوله ماترك) أي السالم وقوله من عين الأعور يان لما تركه السالم (قوله لما مر) علة لقوله وهي دية كاملة والذي مره هو قوله لأن عين الأعور بمنزلة عينين (قوله فنصف دية فقط) أي وليس للسالم المجنى عليه القصاص من الأعور لانعدام محله (قوله فالقود ونصف الدية) أي سواء قفاهما في مرة واحدة أو أهداها بعد الأخرى وبدأ بالتي ليس له مثلها أولا أو بالتي له مثلها على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال أشهب ان بدأ بالتي له مثلها وثنى بالأخرى فبالقصاص وألف دينار لتعين القصاص بالمائلة وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة وإن قفاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها فالقود في المائة ونصف الدية في غيرها (قوله ثبتت) أي قبل أخذ عقلها (قوله لأن المعتر في القصاص يوم الجرح) أي ويوم الجرح لم تكن ثابتة (قوله وفي الخطأ) أي وفيما إذا قلها شخص خطأ ثم أعيدت ثبتت قبل أخذ عقلها (قوله فلا يسقط العقل اتفاقا) المناسب لقوله يؤخذ عقله أن يقول فلا يرد العقل اتفاقا (قوله والاستيفاء للعاصب) أي واستيفاء القصاص من الجاني لعاصب المقتول لا لغيره ولذا قالوا لا يجوز القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه الحاكم بأن أقربا المقتول أو شهدته بينة بأنه قتل ولم تعين المقتول بل يحبس لاحتمال أن للمقتول عاصبا يعفو وقوله للعاصب أي من النسب ان وجد والافعاصب الولاء إن وجد والا فالأمام (قوله للعاصب الذكر) أي وهو للعاصب بنفسه خرج العاصب لغيره أو مع غيره (قوله فلا دخل فيه لزوج) أي إلا ان يكون ابن عم لزوجته المقتولة (قوله كالولاء) أحوال ما هنا على مراتب الولاء ولم يذكرها هناك فالاولى الاحالة على النكاح لقوله فيه وقدم ابن فانبته فأخ فانبته فجدهم فانبته الخ اه بن (قوله لان المراد بالجد في باب الارث) أي الذي يرث مع الاختوة (قوله وفي باب الولاء) أي والمراد بالجد الذي يقدم عليه الاختوة وبنوم في باب الولاء الجدنية (قوله ان المراد بالجد القريب) أي أن المراد بالجد الذي يساوى الاختوة في الاستيفاء الجد القريب (قوله فان لم يكن له عاصب أصلا) أي لا من النسب ولا من الولاء (قوله وليس له العفو) أي لا يجوز له أن يعفو عن الجاني بعد ثبوت جنايته كما قال ابن الحاج إلا أن يصكون كل من القاتل والمقتول كافرا ثم يسلم القاتل كما قال ابن رشد (قوله حلف النصف) أي كما يحلف الأخ النصف الثاني لأن ميراث كل واحد في تلك الحالة النصف فحلف كل واحد منهما بقدر إرثه (قوله وهل إن زادت الاختوة على مثله) أي بأن كانوا ثلاثة فأكثر (قوله مطلقا) أي في العمد والخطأ (قوله أو الا في العمد) أي أو يحلف الثلث الا في العمد

الاستثناء لان المراد بالجد في باب الارث الجد ولو علا في باب الولاء الجدنية فبين بالاستثناء من الولاء ان المراد بالجد القريب وان العالي لا كلام له معهم كما ان بين الاختوة لا كلام لهم معه فان لم يكن له عاصب أصلا فالأمام يقتضى وليس له العفو ويحلف (الجد) الثلث من أيمان القسامة حيث كان يرث الثلث بان كان معه أخوان فان كان مع أخ حلف النصف والعمد والخطأ سواء في هاتين الصورتين اتفاقا (وهل) ان زادت الاختوة على مثله يحلف الثلث مطلقا أو (إلا في العمد)

فكأن ( أي بقدر أخا زائد على غدد الأخوة فإن كانوا ثلاثة حلف زرع الإيمان وإن كانوا أربعة حلف لحسها عشرة إيمان وهكذا  
( تأويلان ) فحملهما في العمد ومعه أكثر من مثليه ( وانتظر غائب ) من العصابة ( لم تبعده غيبته ) ( ٢٥٧ ) جدابل كانت قرية بحيث

تصل إليه الأخبار إن أراد  
الحاضر القصاص فان  
أراد الغو فله ذلك ولا  
ينتظر الغائب بل له إذا  
حضر نصيبه من دية عمد  
كما سيأتي فان بعدت غيبته  
جدا بحيث يتعذر وصول  
الخبر إليه لم ينتظر كاسير  
ومفقود ( و ) انتظر  
( مغمى ) أي افاقة  
( ومبرسم ) جرح السنين  
اسم مفعول لقصر أمد  
البرسام غالباً بموت أو  
صحة وهو ورم في الرأس  
يثقل معه الدماغ ( لا )  
مجنون ( مطبق ) بخلاف  
من يفوق أحياناً فتنظر  
افاقة ( و ) لا ( صغير ) لم  
يتوقف الثبوت عليه )  
بأن يكون من العصابة  
اثنان فأكثر ولو أبعد  
منه أو واحد مساو له أو  
أبعد ويستعين بعاصبه  
فلم القسامة والقصاص  
بلا انتظار الصغير ولو  
تعدد كما لو كان للقتول  
ابن أو ابنان صغيراً وله  
أولها أخوان أو عمان  
فأكثر أو أخ كبير مع  
عم أو عم مع ابن عم  
يستعين به وأما لو توقف  
القصاص على بلوغ  
الصبي بان لم يوجد  
من العصابة غيره انتظر

( قوله تأويلان ) أي لقولها وإن كانوا عشرة أخوة وجدا حلف الجد ثلث الإيمان والأخوة ثلثها  
فحملها ابن رشد على ظاهرها من العمود والخطأ وحملها بعض شيوخ عبدالحق على الخطأ وأما  
في العمد فتقسم الإيمان بينهم على عددهم ( قوله فحملهما في العمد ومعه أكثر من مثليه ) أي والحال  
أن معه أكثر من مثليه وأما في الخطأ إذا كان معه أكثر من مثليه فإنه يحلف ثلثها اتفاقاً كما إذا كان  
معه مثله فإنه يحلف ثلثها في العمد والخطأ اتفاقاً ( قوله وانتظر غائب من العصابة ) أي له حق في  
الاستيفاء بأن كان مساوياً للحاضر في الدرجة ليعفو أو يقتل ويحبس القاتل مدة الانتظار ويحدد لأن  
المادة الفرار في مثل ذلك ولا يطلق بكفيل إذا تصح الكفالة في القود وينفق عليه من ماله إن كان له  
مال والا فمن بيت المال فان استغيا ففي ح يطلق ولا يحبس حتى يموت جوعاً وفي البدر اتعرقا ينفق  
عليه الولي الحاضر ويرجع على أخيه إذا قدم إن قام بحقه ( قوله لم تبعده غيبته ) هذا قول ابن القاسم  
في المجموعة وكان المصنف فهم أنه تقييد للمدونة وظاهر المدونة عند ابن رشد وأبي عمران أن الغائب  
ينتظر وإن بعدت غيبته وقال سحنون ينتظر الغائب إلا أن يبعد جداً أو يئأس منه كالأسير ونحوه  
وقيد به ابن يونس المدونة وجرى عليه ابن الحاجب واختار ابن عرفة أن كلام سحنون مقابل للمدونة  
لا تقيدها وأنها باقية على إطلاقها كما قال ابن رشد وأبو عمران انظر ح وبه تعلم ما في قول الشارح  
تبعا لبق إذا لم تبعده غيبته جداً ابن ثم قال وعمل الخلاف المذكور إذا غاب بعض العصابة  
دون بعض فلو غابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطاقاً ولو بعدت غيبتهم وفي مختصر الوقار ما يشهد لذلك اه  
والحاصل أنهم إذا غابوا كلهم انتظروا مطلقاً قرب الغيبة أو بعدت وأما إذا غاب بعضهم  
فظاهر المدونة كذلك ولابن القاسم في المجموعة ينتظر الغائب إذا لم تبعده غيبته فإن بعدت لم ينتظر  
وظاهره ولو كان البعد لا جسداً وقال سحنون ينتظر الغائب إن لم يبعد جداً ولم يئأس منه فاختلف  
الإشياخ هل كلام سحنون تقييد للمدونة وهو ما قاله ابن يونس وجرى عليه ابن الحاجب أو مقابل  
للمدونة والمدونة باقية على إطلاقها وهو ما قاله ابن رشد وأبو عمران واختاره ابن عرفة ( قوله وإن  
أراد الحاضر القصاص ) هذا شرط في انتظار الغائب وكذا هو شرط في انتظار من يأتي فيقال إن عمل  
انتظار البرسم والمغمى عليه إذا طلب الصحيح القصاص ( قوله وانتظر مغمى ) أي وانتظر افاقة  
عاصبه مغمى لقرب افاقة ( قوله ومبرسم ) أي وانتظر افاقة عاصبه مبرسم ( قوله يثقل معه  
الدماغ ) التي في عبارة غيره يثقل معه الدماغ ( قوله لا مجنون أي لا ينتظر افاقة عاصبه مجنون  
مطبق لم تعلم افاقة ( قوله ولا صغير ) أي ولا ينتظر بلوغ عاصبه صغير واحد أو متعدد  
( قوله لم يتوقف الثبوت ) أي ثبوت القتل عليه بحلف إيمان القسامة ( قوله ولو أبعد ) أي  
هذا إذا كانوا مساوين له في الدرجة بل وإن كانوا أبعد منه في الدرجة ( قوله وله ) أي لابن  
الصغير وقوله أولها أي للابنين الصغيرين وقوله أخوان أو عمان الخ أي فيحلف من ذكر ويشب  
الدم فان اقتضا فظاهر وإن عفا أو واحد سقط القتل والصغير أو الصغيرين دية عمد هذا هو  
المرتضى والموافق للمدونة خلافاً لقول ابن رشد بانتظار بلوغ الصغار فالصنف ماش على كلام المدونة  
وعمل الخلاف المذكور فيما إذا كان ثبوت القتل يحتاج لقسامة كما قال الشارح وأما لو ثبت القتل ببينة  
أو إقرار فلا ينتظر بلوغ الصغير اتفاقاً ولو تعدد للكبار القصاص حالاً فان عفا بعضهم فلا قصاص ولمن  
لم يعف نصيبه من الدية ( قوله وأما لو توقف القصاص ) الأنسب وأما لو توقف ثبوت القصاص على  
بلوغه ( قوله وكذا إن وجد واحد معه كبير ) أي ولم يكن له عاصبه يستعين به ( قوله ويثبت القصاص )

( ٣٣ - دسوقي - ج ) وكذا إن وجد واحد معه كبير كائناً أحدهما كبيراً كان الكبير يحلف حصته مع احضار  
الصغير معه ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف البستاني ويثبت القصاص فحمل المصنف فيما يحتاج إلى القسامة وأما ما ثبت ببينة أو إقرار



ففيه القصاص بلا انتظار من غير خلاف ( وللنساء ) عطف على الماصب أى والاستيفاء أيضاً للنساء بشرطين أولهما قوله ( ان ورثن )  
 للقتول فخرجت العمة والحالة ونحوها والثانى قوله ( ولم يساوهن عاصب ) فى الدرجة بأن لم يوجد أصلاً أو يوجد عاصب أنزل منهن  
 كهم مع بنت أو أخت فتخرج البنت مع الابن أو الأخت مع الأخ فلا كلام لها معه فى عفو ولا قود بخلاف أخت شقيقة مع أخ لأب  
 فهل السلام معه لأنه أنزل منها ( ٢٥٨ ) بالقوة فكلام المصنف يشملها وأورد عليه الأخت للأُم والجدة لها والزوجة إذ كل

منهن يرث ولا استيفاء  
 لمن فكان عليه زيادة  
 شرط ثالث لأخراجهن  
 وأجيب بأن السلام فى  
 امرأة لو ذكرت عصب  
 كما يدل عليه قوله ولم يساوهن  
 الخ لأن نفي الشيء فرع  
 ثبوته كأنه قال ولا امرأة  
 وارثة لم يساوها عاصب  
 المقتول فيميد أنه لو ساواها  
 ذكر لكان عاصباً ولكن  
 الأولى التصريح بزيادة  
 هذا الشرط وأما الأُم  
 فداخله فى كلام المصنف  
 فلها الاستيفاء لأنها لو ذكرت  
 كانت أبا لها والددة  
 لكن لا كلام لها مع وجود  
 الأب لمساواة الماصب  
 لها ( ولكل ) من النساء  
 الوارثات والمصعب غير  
 المساوى ( القتل ) أى من  
 طلبه من الفريقين أجيب  
 له ولا عبرة بمن عفا من  
 الفريقين ( ولا عفو إلا  
 باجتماعهم ) حقيقة أو  
 حكماً كواحد من هذا  
 الفريق وواحد من الآخر  
 ولذا عبر باجتماع دون جميع  
 وشبه فى الحكمين قوله

أى فإن شاء بعد ذلك انتص أو عفا ( قوله فيه القصاص ) أى حالا بلا انتظار ( قوله أى والاستيفاء  
 أيضاً للنساء بشرطين ) اعلم أن الشرطين المذكورين لثبوت أصل الاستيفاء لمن وأما كونهن ينفردن  
 به عن العصبية من الرجال أو تقع المشاركة بينهم فيه فهذا مبحث آخر سيأتى فى قوله المصنف ولكل القتل الخ  
 ( قوله لأنه أنزل منها بالقوة ) أى وإن ساواها فى الدرجة لأن درجة الأخوة جامعة للكل ( قوله فكلام  
 المصنف يشملها ) لأن قوله ولم يساوهن عاصب صادق بما إذا كان عدم المساواة فى الدرجة  
 أو فى القوة فإذا علمت أن الأخت الشقيقة مع الأخ للأب لها حق فى الاستيفاء وإن كلام المصنف  
 يشملها تعلم أن الأولى للشارح أن يقول بعد قول المصنف ولم يساوهن عاصب أى فى الدرجة أو  
 القوة ولا يقتصر على الدرجة ( قوله فكان عليه زيادة شرط ثالث ) أى بأن يقول وكفى لو كان فى  
 درجتين رجل ورث بالمصعب فتخرج الأخت للأُم والزوجة والجدة للأُم ( قوله ولكل القتل )  
 هذا إذا كان المستحقون للدم نساء ورجالا أنزل منهن وسيأتى ما إذا كان المستحقون للدم رجالاً فقط  
 فى قوله وسقط أن عفا رجل الخ وسيأتى ما إذا كان المستحق للدم نساء فقط فى قوله وإن عفت بنت  
 نظر الحاكم وهو حاصل ما يتعلق بالقسم الأون وهو ما إذا كان مع النساء عاصب لم يساوهن أن تقول  
 انهن إما أن يحزن الميراث كله أو لافان لم يحزنه كالبنات والأخوات فكل من طلب القتل من الفريقين  
 أجيب له ولا عفو إلا باجتماعهم ثبت القتل بقسامة أو غيرها وهذا مراده بقوله ولكل القتل ولا  
 عفو إلا باجتماعهم وإن حزن الميراث كالبنات والأخوات والأعمام فإن ثبت القتل بقسامة فلا  
 عفو إلا باجتماعهم أيضاً ولكل منهما القصاص إن طلبه وإن ثبت بغيرها فلا حق للعصبية معهم لا فى  
 عفو ولا فى قود بائنا كما فى التوضيح وهذا مراد المصنف بقوله كأن حزن الميراث ( قوله فلكل  
 القتل ) أى فمن طلبه من الفريقين أجيب لذلك وأما العفو فلا يكون إلا باجتماعهم ( قوله فانه لا كلام  
 للعصبية ) أى لا كلام لهم معهم لا فى عفو ولا فى قود ( قوله والحق فى القتل ) أى وكذلك فى العفو ( قوله فلكل  
 القتل ) أى فلكل من النساء والعصبية القتل فلكل من طلبه من الفريقين أجيب له ( قوله سواء  
 ثبت بينة أو قسامة ) أى أو اقرار ( قوله وهو داخل فى قوله الخ ) الأولى أن يقول هذا مراده بقوله  
 ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم ( قوله والوارث ) أى لمن له ولاية الاستيفاء ومراده بالوارث من كان  
 عاصباً بالعدل ومن لو ذكر عصب فلا يدخل الزوج والزوجة فى كلامه ( قوله ينتقل له من الكلام فى  
 الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه ) سواء كان ذلك الوارث الذى ورث من له الاستيفاء ذكراً أو أنثى  
 حتى لو كان الوارث المذكور ذكراً أو أنثى كان الكلام لها معاوان استوت درجاتهما كوت ابن المقتول  
 عن ابن ريث فلها السلام مع أخيها ولا يرعى فى وارث ولى المقتول الا انى عدم مساواة عاصب لها كما  
 روى ذلك فى أولياء المقتول وإذا كان الكلام لبنت المقتول وعمها وماتت عن بنت كان لها السلام مع  
 العم ( قوله والصغير ) أى مع كبار كلهم مستحقون للاستيفاء ( قوله ولوليه النظر ) اللام للاختصاص أى إن  
 الولي مختص بالنظر فى قتل الجاني وأخذ الدية وهذا لا ينافى أن فعل الصالح منهما واجب عليه فإذا رأى

( كأن حزن الميراث ) كيف وأخت شقيقة أو لأب وثبت قتل مورثين ( بقسامة ) من أعوام مثلاً فلكل القتل المصلحة  
 ولا عفو إلا باجتماعهم وأما لو ثبت القتل بينة أو اقرار فانه لا كلام للعصبية غير الوارثين والحق فى القتل للنساء وأما إذا لم يحزن الميراث  
 كالبنات مع الأخوة فلكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم سواء ثبت بينة أو قسامة وهو داخل فى قوله وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب  
 ( بالوارث كمورثه ) أى ينتقل له من الكلام فى الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه ( وللصغير إن عفى ) البناء للفعول أى ان حصل عفو  
 من أكبر وسقط القتل ( نصيبه من الدية ) أى دية عمد ولا يسرى عفو الكبير عليه فى إسقاط حق منها ( ولوليه ) أى الصغير من أب أو وصي

أو غيرها إذا استحق الصغير فصاحا وحده بلا مشاركة كغير فيه (النظر) بالمصلحة (في القتل) وفي أخذ الدية كاملة) فيجب عليه فذل  
الاصح فإن امتوت المصلحة خير ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع إهلاك الجاني (كقطع (٢٥٩) يده) تشبيه تام أى لوقطع جان

يد صغير محمداً فلوليه  
النظر في القطع أو أخذ  
ديته كاملة وليس له أن  
يصلح على أقل من الدية  
(إلا لمسر) من الجاني  
وكذا الصغير (فيجوز  
بأقل) في السلتين (خلاف  
قتله) أى الصغير من  
إضافة المصدر لمفعوله  
(فلعاصبه) النظر لآلويه  
لاقطاع نظره بالموت  
(والأحب) أى الأولى  
لولى الصغير أو السفية  
(أخذ المال) أى القيمة أو  
الأرض (في) قتل أو جرح  
(عبد) أى عبد الصغير  
محمداً دون القصاص إذ  
لا تقع للمجور في القود ما  
ليتمتع لمصلحة (ويقتص)  
أى يباشر القصاص (من)  
يعرف (ويكون عدلا وهو  
متعذر الآن) (بأجره  
الاستحق) أى يدفعها  
الاستحق للقصاص من ماله  
(وللحاكم رد القتل فقط  
لولى) بأن يسلمه له (ونهى)  
لولى حينئذ (عن العت)  
بالجاني فلا يشدد عليه ولا  
يعتدل ويصح قراءة نهى  
بالبناء للفاعل وضميره  
عائد على الحاكم أى يجب  
على الحاكم أن ينهى الولي  
عن العت وظاهر المصنف أن  
غير القتل من الجراحات

المصلحة في أخذ الدية أخذت من الجاني قهرا عنه ولو أبى من دفعها وقال ليس لكم إلا القصاص أو  
المفو عجانا هكذا فهم ابن رشد وقال إن ابن القاسم خالف أصله وذلك لأن المحل ضرورة لأجل الصغير  
فقوله القود متمين ما لم تدع الضرورة وهنا دعت الضرورة لعدم (قوله أو غيرها) أى كقدم القاضى  
(قوله إذا استحق الصغير الخ) أى كالتقتل أم الصغير وليس لهاولى غيره أموالو كان مع الصغير كبير  
استقل من وصى الصغير بالقتل على المتمد وقيل يتوقف على نظر الوصى معه والفرض أن القتل  
ثبت بينة أو اقرار (قوله ولا يجوز له أخذ الخ) أى فإن صالح وللى الصغير الجاني على أقل من الدية مع  
ملاء الجاني رجع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على الولي بشيء (قوله أو أخذ ديتها  
كاملة) أى ولو أبى القاطع (قوله وليس له أن يصلح الخ) أى فإن صالح على أقل منها رجع الصغير بعد  
رشده على الجاني ولا يرجع الجاني على الولي بشيء (قوله وكذا الصغير) قال بن الصواب حذفه لأن  
المصلحة لا تقتضى صلحه له بأقل (قوله فيجوز بأقل) أى فيجوز صلحه بأقل من الدية أى ويجوز له  
القتل في الأولى والقطع في الثانية والموضوع أن المصلحة مستوية في كل من الصلح بالأقل والقصاص  
(قوله والأحب أخذ المال الخ) أى أنه إذا تعدى شخص على عبد الصغير الولي عليه وكذا السفية  
وقته أو جرحه وكان الجاني مائلا فلاولى لولى الصغير وكذا وللى السفية أن يأخذ القيمة من الجاني  
في القتل وأرض قصه في الجرح ولا يقتص من ذلك الجاني المائل إذا لم تقع للصغير ولا للسفيه في  
القصاص من الجاني (قوله أى الأولى) أشار الشارح بذلك إلى أن الأحب ليس صفة لمحدوف وأن  
المعنى والقول الأحب الشعر بأن السئلة ذات خلاف إذا لا خلاف فيما ذكره المصنف (قوله ويقتص  
من يعرف) في بن قال مالك وأحب إلى أن يولى الأمام على الجرح رجائين عدلين ينظران ذلك  
ويقيسانه فإن لم يجد إلا واحداً فأرى ذلك مجزيا إن كان عدلا وفي لا يطلب أن يكون القصاص بما  
جرح به فإذا أو ضحه بجرح مثلا أوضح بالموسى لا بجرحه وفي عقب شمل قوله ويقتص من يعرف  
الجرح والقتل ومحل في الثانى ما لم يسلم الجاني لولى المجنى عليه فله قتله وإن لم يعرف لأن الاختلاف في  
القتل يسير كذا استظهره الشيخ أحمد الزرقاني وهو ظاهر البساطى ونقل المواق نحوه عن ظاهر المدونة  
(قوله يدفعها المستحق للقصاص من ماله) هذا هو المشهور وقيل إن أجرة القصاص على الجاني لأنه ظالم  
والظالم أحق بالحمل عليه وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو هل الواجب على الجاني التمسكين  
من نفسه فقط وحينئذ فالقطع ونحوه أمر زائد على الواجب فيكون أجر ذلك الزائد على مستحقه  
أو الواجب عليه التسليم بمعنى القطع كما تسلم الحقوق المالية وحينئذ فأجرة القصاص عليه (قوله بأن  
يسلمه له) أى لأجل أن يستوفى منه (قوله فلا يشدد عليه) أى عيسى أو تخشيب أو تكتيف قبل الجناية  
منه (قوله لا يردها الحاكم للمجنى عليه الخ) إن قلت أى فرق بين الجرح والقتل قلت الأصل عدم تمكين  
الإنسان من استيفاء حقه بنفسه لأن من وظيفة الحكام تخليص الناس من بعضهم خرج القتل عن  
الأصل بدليل خاص وهو تسليمه صلى الله عليه وسلم المائل للمستحق وبقي ما عداه على أصله (قوله أن  
اللام في الحكم للتخير) أى فالحاكم مخير بين أن يقتل الجاني وأن يسلمه لولى المقتول ليستوفى منه  
لكن ظاهر المدونة في غير موضع يدل على طلب ذلك من الحاكم أى يجب عليه رد القتل للولى فالأولى  
جعل اللام في كلام المصنف للاختصاص ليوافق ظاهر المدونة (قوله وآخر القصاص) أى وجوبا  
(قوله فبادون النفس) أى وأما الجاني على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر (قوله أى لزوالها) هذا

التي فيها القصاص لا يردها الحاكم للمجنى عليه بل يتولاها هو وجوبا وظاهره أن اللام في الحكم للتخير (وأخر) القصاص فيها دون  
النفس (لبرد أو حر) شديدين أى لزوالها ثلاثا يموت فيلزم أخذ نفس فيما دونها (كالبراء) أى كأيؤخر القصاص

فيما دون النفس لبرء المجرع لاحتمال أن يأتي جرحه على النفس فيكون الواجب القتل بفسامة ويحتمل أن يؤخر القصاص لبرء الجاني إن كان مريضاً والاحسن التعميم (٣٦٠) (كديته) أي الجرح (خطأ) فانها تؤخر حتى يبرأ خوف أن يسرى للنفس فتؤخذ الدية كاملة

(ولو) كان (كجائفة) وآمة وموضحة ثمانية شيء مقدر من الشارع عمداً أو خطأ فان العقل يؤخر خوف السريان الى النفس فينتقل الى القصاص أو الى ما عمله العاقلة (و) تؤخر (الحامل) الجانية على طرف أو قس عمداً للوضع ووجود مرض بعده حذر أن يؤخذ قساً في نفس (وإن) كان القصاص (بجرح مخيف) عليها أو على ولدها فان كان غير مخيف فلا تؤخر وهذا ان ظهر حملها بقرينة للنساء وان لم تظهر حركته (لا بدعواها) الحمل (و) اذا أخرت (حبست) ولا يقبل منها كفيل (كالحد) الواجب عليها قذفاً أو غيره تؤخر وتحبس (و) تؤخر (المرضع لوجود مرضع) ترضع ولدها (و) تؤخر (الوالدة في) قطع (الاطراف) اذا خيف التلف من جمعها في آن واحد فيعرق في أوقات (كحدين) وجبا (له) تعالى كشرب وزنا بكر (لم يقدر) عليهما في وقت واحد بأن خيف عليه من اقامتهما في فور (وبدىء بأشد لم يخف عليه) الموت منه

يقتضى أن اللام في قوله لجرعني الى التي لانتها الغاية وان في الكلام حذف مضاف وهو غير متعين بل يصح جعل اللام للتعديل ولا حذف ولا شيء (قوله) ويحتمل أن يؤخر القصاص (أي فيما دون النفس لبرء الجاني ولو تأخر البرء سنة (قوله) كديته) أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع وذلك لأن جرح الخطأ إذا لم يكن فيه شيء مقدر يؤخر أخذ عقله للبرء فان برى على شين أخذ فيه حكومة وإن برى على غير شين فلا شيء فيه (قوله) كديته خطأ (ولو كجائفة أي كما تؤخر دية الخطأ للبرء هذا إذا كانت تلك الدية لا تحملها العاقلة لكونها أقل من الثلث كدية الموضحة بل ولو كانت تحملها العاقلة كدية الجائفة وهذا مذهب ابن القاسم في الدونة ورد بلو على أشهب القائل متى ما بلغ عقل الجرح الخطأ ثلث الدية فلا تأخير لوجوب ذلك على العاقلة ساعة الجرح انظر بن (قوله) وموضحة الأولى ابدالها بالداعية لان دية الموضحة لا تحملها العاقلة لأنها أقل من الثلث لما سيأتي من أن في الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وأما عمداً ففيها القصاص بخلاف الجائفة والآمة والداعية فان في كل ثلث الدية في العمد والخطأ (قوله) فينتقل إلى القصاص (الخ) أي في جرح العمد وفيه أن موضوع الكلام الجرح الخطأ ولقصاص فيه وقوله أو الى ما عمله العاقلة أي في الخطأ وفيه أنه يقتضى أنه إذا لم يحصل سريان تكون دية الجائفة وما معها على الجاني مع انها على العاقلة فالأولى في التعليل أن يقول خوف السريان الى النفس فتؤخذ الدية كاملة (قوله) الجانية على طرف أو نفس (الأولى) حذف قوله على طرف لأنه قوله وان يجرع مخيف فما قبل للبالغة خصوص الجناية على النفس إذ المعنى وتؤخر الحامل الجانية هذا إذا كان القصاص منها بسبب نفس بل وان كان بسبب جرح يخاف عليها أو على الولد إذا قل بها مثله (قوله) وهذا (أي وعمل هذا وهو تأخيرها (قوله) ان ظهر حملها بقرينة للنساء) أي كغير ذاتها وطلبها لما تشبه الحامل وقوله وان لم تظهر حركته أي هذا إذا ظهر لهم حركة الحمل بل وان لم تظهر لهم حركته (قوله) وإذا أخرت) أي لأجل حملها حبست الخ (قوله) كالحل الواجب عليها) أي فانها تؤخر فيه لأجل حملها وتحبس ولا يقبل منها كفيل (قوله) وتؤخر المرضع (أي الجانية على نفس عمداً أي أو يجرع مخيف (قوله) لوجود مرضع) أي حيث كان يقبل غيرها والا وجب تأخيرها لمدة الرضاع وتأخير المرضع لوجود مرضع واجب كما هو حقيقة الفعل فقول عقب وتؤخر المرضع جواز فيه نظر قاله شيخنا العدوي (قوله) وتؤخر الموالاة الخ) أي ان الجاني اذا قطع طرفين وخيف عليه إذا قطعاً منه مالم يقطع فانه يقطع أحدهما ويؤخر قطع الثاني لبرء الأول وليس المراد أنه يؤخر قطعهما معاً يقطعان معاً إذ لا فائدة في التأخير حينئذ (قوله) لم يقدر عليهما) أي لم يقدر من وجبا عليه (قوله) بأن خيف عليه من اقامتهما في فور) أي فلا يجمع بينهما في وقت واحد بل يقام عليه أحدهما ثم يؤخر إلى أن يقدر على الثاني فيقام عليه (قوله) والا انتظرت الاستطاعة) أي قدرته أو يموت (قوله) فالتبديئة بالقرعة) أي ولا ينظر لشدة ولا لطف (قوله) ولو كان أحدهما والآخر لآدمي) أي كما إذا زنى وكان بكر أو قذف آخر أو قطع يده وتوله بديء بما لله أي ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن والابديء بما لآدمي مجعلاً أو مفرقاً ان أمكن والا انتظرت قدرته أو موته وسكت هما اذا كان الحقان لشخص واحد كمالو قذفه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله فيقدم الآسد

إن

فيبدأ بحد الزنا على حد الشرب فان خيف عليه بديء بالاخف وهو حد الشرب فان خيف

عليه أيضاً بديء بالاشد مفرقاً ان أمكن تفرقه والابديء بالاخف مفرقاً ان أمكن والا انتظرت الاستطاعة ومفهوم قوله لله انهما ان كانا لآدميين كقطع لزيد وقذف لعمرو فالتبديئة بالقرعة ولو كان أحدهما لله والآخر لآدمي بديء بالله لانه لا عفو فيه

( لا ) يؤخر جان ( بدخول الحرم ) فزاراً من القصاص ولو المسجد الحرام ويؤخذ من المسجد ليقام عليه الحد خارجوهو محرماً ولا ينظر لاتعانه ولما كان القائم بالدم إما رجال فقط أو نساء فقط أوهما تكلم على هذه الثلاثة على هذا الترتيب فقال ( وسقط ) القصاص ( أن عفار رجل ) من المستحقين ( كالباقى ) نستلرجل أى مماثل للباقي في الدرجة والاستحقاق ( ٣٦١ ) كائناً أو أخوين أو عيين

فأكثر وأولى أن كان العاقى  
أعلى كغفوا بن مع أخ أو أخ  
مع عم فإن كان أنزل درجة  
لم يعتبر عفوه إذ لا كلام له  
كغفو أخ مع وجود ابن  
وكذا إذا كان العاقى لمساو  
الباقى في الاستحقاق  
كلاخوة للام مع وجود  
الاخوة للأب إذ لا  
استحقاق للاخوة للام  
وأشار للرتبة الثانية  
بقوله ( والبن ) أوبنت  
الابن ( أولى ) أى أحق  
( من الأخت في عفوه  
وضده ) إذ لا كلام للاخت  
معا ولا يلزم من مساواتها  
لها في الإرث مساواتها  
في العفو وعدمه عند ابن  
القاسم وهذا إذا ثبت القتل  
بينه أو اقرار وأما لو  
احتاج القصاص لقسامة  
فليس لها أن يقسم لأن  
النساء لا يقسمن في العمد  
وإنما يقسم العصبه فان  
أقسموا وأرادوا القتل  
وعفت البنت فلا عفولها  
وإن عفوا وأرادت القتل فلا  
عفولهم إلا باجتماع الجميع أو  
بعض من البنات وبعض منهم  
على ما تقدم وسيأتى أيضاً  
( وإن عفت بنت بمن بنات )

ان لم يغف عليه على ما تقدم للشارح ( قوله لا يؤخر جان ) أى لا يؤخر قصاص على جان على نفس أو عضو  
وكذا من تلف المال بدخول الحرم بل يقتص منه فيه فان لجأ للمسجد الحرام أو البيت أخرج منه واقتص  
منه خارجه ( قوله ولو المسجد الحرام ) أى هذا إذا كان ذلك الحرم الذى دخله الجاني غير المسجد  
الحرام بأن دخل الحرم المحدود وهو الذى لا يجاوز حلا بدون إحرام ولا يصاد منه بل ولو كا ذلك  
الحرم الذى دخله الجاني المسجد الحرام أو البيت ( قوله ويؤخذ من المسجد ) أى ويخرج ذلك  
الجاني من المسجد الحرام ليقام عليه الحد خارج المسجد ولو في الحرم ولا يقام عليه الحد في المسجد  
لثلا يؤدي إلى تنجيسه وإخراجه من المسجد لاقامة الحد عليه مطلقاً أى سواء كان فعل موجب ذلك  
الحد في الحرم أو فعله خارجه ولجأ اليه وأما قوله تعالى ومن دخله كان آمناً فقل انه اخبرهما  
كان في زمن الجاهلية بدليل أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم وقيل  
ان الآية منسوخة بآية فانتلوا الشركين حيث وجدتموهم وقيل المراد ومن دخله كان آمناً من  
العذاب في الآخرة وقيل ان الجملة انشائية معنى أى أمنوه من القتل والظلم إلا لو جوب شرعى ( قوله ولو  
محرماً ) مبالغة في قوله ويؤخذ من المسجد ( قوله وسقط القصاص ) أى المفهوم من قوله يقتص من  
يعرف ( قوله ان عفار رجل النخ ) حاصله انه إذا كان القائم بالدم رجلاً لا فقط مستوفى في الدرجة  
والاستحقاق فان اجتمعوا كلهم على القصاص اقتصوا وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم العفو  
فالقول لمن طلب العفو متى حصل العفو من أحدهم سقط القصاص ولمن لم يعف نصيبه من دية عمر  
( قوله والاستحقاق ) أى استحقاق الدم ( قوله إذ لا استحقاق للاخوة للام ) أى في الدم لما تقدم ان  
الاستيفاء للعاصب وهم غير عصبه ( قوله وأشار للرتبة الثانية ) أى وهى ما إذا كان القائم بالدم نساء  
فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لمن في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً أو وجد وكان أنزل منه  
درجة وقد حزن اليراث وثبت القتل بغير قسامة ( قوله ولا يلزم من مساواتها في الإرث ) أى إذا لم  
يكن وارث إلاها ( قوله عند ابن القاسم ) راجع لقول المصنف والبنات أولى من الأخت في عفوه وضده  
( قوله فلا عفولها ) أى والقول للعصبه في القصاص ( قوله فلا عفولهم ) أى والقول قولها في طلب  
القصاص ( قوله على ما تقدم ) أى من أن البنات إذا حزن اليراث وثبت القتل بقسامة فالقول لمن طلب  
القتل من الرجال أو النساء ولا عفوا إلا باجتماعهم وأما إذا ثبت بغيرها فلا حق للعصبه معهن لا في عفوا  
ولا في قود والحق للنساء ( قوله أو عاصب لا كلام له ) أى لكون القتل ثبت بينه أو اقرار ( قوله نظر  
الحاكم في العفو وضده ) أى أيهما أصح فعله وذلك لأنه كالعصبه عند فقدتها لارثه لبيت المال ما بقى  
من مال للقتول وإذا مضى الامام بنظره عفوا بعض البنات فلمن بقى منه نصيبه من الدية ومفهوم  
بنت من بنات أنهن لو عفون كلهن أو أردن القتل لم يكن للامام نظر ( قوله وفي اجتماع رجال ) أى  
مطلقاً سواء كانوا وارثين كبنات وعصبات توقف الثبوت عليهم أم لا أو غير وارثين وتوقف  
الثبوت عليهم لاجل القسامة كبنات وأخت وعصبه انظر بن وشارحنا قصر كلام المصنف على الثاني  
حيث قال وكان للرجال كلام بأن ثبت القتل بقسامة ولو قال الشارح وكان للرجال كلام لكونهم

أو بنت ابن من بنات ابن أو أخت من أخوات ولم يكن عاصب أو عاصب لا كلام له ( نظر الحاكم ) في العفو وضده إن كان عدلاً وإلا  
فجاعة المسلمين وأشار للرتبة الثالثة بقوله ( وفي ) اجتماع ( رجال ونساء ) أعلى درجة منهم وكان للرجال كلام بأن ثبت  
القتل بقسامة ( لم يسقط ) القصاص ( إلا بهما ) أى بعفو الفريقين ومن أراد القتل من الفريقين فالقول له ( أو يعرضهما ) أى بعض  
كل من الفريقين وقولنا ونساء أعلى درجة من الرجال احترازاً عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لمن والاستبناء

للعاصب وحده كما مر وهذه للسئلة مكررة مع قوله فيما سبق وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب ولكل القتل الخ كررها لأجل قوله أو ببعضهما المقيد لما مر كما تقدم (٢٦٢) ولأجل جمع المراتب الثلاثة (ومها إسقاط) أي عفا (البعض) أي بعض مستحق

الدم مع تساوى درجاتهم بعد ثبوت الدم بينة أو اقرار أو قسامة سقط القود وإذا سقط (فلن بقى) ممن لم ينف وله التكلم أو هو مع غيره (نصيه من الدية) أى دية عمه وكذا إذا عفا جميع من له التكلم مترتبة فلن بقى ممن لا تكلم له نصيه من دية عمه كولد بن وزوج أو زوجة لأنه مال ثبت بعفو الأول بخلاف ماله عفو فى فور واحد فلا شئ لمن لا تكلم له كما إذا كان من له التكلم واحداً وعفا وشبه فى سقوط القصاص قوله (كارئه) أى الدم (ولو قسطاً من نفسه) فيسقط القصاص لأن إرثه له كلاً أو بعضاً كالمفو مثال ما قبل المبالغة ما لو قتل أحد ولدين أباه مات غير القاتل ولا وارث له سواء فقد ورث القاتل جميع دم نفسه ومثال ما بعدها ماله لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم فقد ورث القاتل بعض دم نفسه فيسقط القصاص ولن بقى نصيه من الدية (وارئه) أى القصاص (كالل) أى كارت المال

وارثن ثبت القتل بيينة أو اقرار أو قسامة أو كانوا غير وارثن ولكن ثبت القتل بقسامة لسكان ذلك أولى وعليه يظهر ما ذكره من التكرار تأمل (قوله مكررة مع قوله فيما سبق وللنساء ان ورثن) الأولى أن يقول مع قوله ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم كأن حزن الميراث وثبت القتل بقسامة إذ قوله وللنساء ان ورثن لا تكرر فيه (قوله ومها إسقاط الخ) هذا راجع لجميع ما قدمه من قوله وسقط ان عفا رجل كالباقى إلى هنا خلافا لما يؤممه ظاهر الشارح من قصره على قوله وسقط ان عفا رجل كالباقى ثم ان جواب الشرط محذوف قدره الشارح بقوله سقط القود لأن هذا هو الذى يترتب على الإسقاط يعنى العفو وأما قوله فلن بقى الخ فلا يترتب إلا على السقوط وحينئذ فهو جواب لشرط مقدر كما أشار له الشارح (قوله وله التكلم أو هو مع غيره الخ) يعنى أن من عفا سقط حقه من الدم ومن الدية وما بقى منها يكون لمن بقى من له التكلم ولغيره من بقية الورثة كالزوج أو الزوجة والاخوة للأم \* قال فى المدونة وان عفا أحد اثنين سقط حظه من الدية وبقيتها لمن بقى تدخل فيه الزوجة وغيرها (قوله وكذا إذا عفا الخ) كما لو كان للمقتول بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا بعض البنين ثم بلغ من بقى من له التكلم فعفا فلا يضر ذلك من منهم من أخواتهم والزوج أو الزوجة (قوله كولد بن وزوج) أى فعفا أحد الوالدين ثم عفا أخوه فلا يضر ذلك من معهما من الزوجة أو الزوج (قوله بخلاف ماله عفو) أى جميع من له التكلم (قوله كما إذا كان من له التكلم واحداً الخ) وكما لو كان للمقتول بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا البنون فى فور واحد فيسقط حق البنات والزوج أو الزوجة من الدية واعلم أن ما ذكره الشارح من التفعيل محمول على ما إذا وقع الإسقاط مجاناً أما إذا وقع على مال فلن بقى من الورثة نصيه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الإسقاط من بعضهم أو من كلهم مترتبة أم لا (قوله ولو قسطاً) أى هذا إذا ورث دم نفسه كله بل ولو ورث فسطاً أى جزءاً منه \* قال فى المدونة ان ورث القاتل أحد ورثة القاتل بطل قوده لأنه ملك من دمه حصة وقال أشهب لا يسقط القود عن الجاني إذا ورث جزءاً من دم نفسه إلا إذا كان من بقى يستقل الواحد منهم بالعفو كما فى المثال الذى ذكره الشارح وأما إذا كان الباقى لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا بد فى العفو من اجتماعهم عليه وكل من طلب القتل فانه يجب فلا يسقط القود عن الجاني الوارث لجزء من دمه كمن قتل أخاه شقيقه وترك للمقتول بنتين وثلاثة أخوة أشقاء غير القاتل فمات أحدهم ولا وارث له إلا أخوته الثلاثة القاتل والأخوين فقد ورث القاتل قسطاً من نفسه ولا يسقط القصاص عنه حتى يعفو البنات والأخوة الباقون أو البعض من كل وقد رد للصنف على أشهب بلو ومقتضى رده عليه أن كلام أشهب خلاف لابن القاسم وان كلامه باق على إطلاقه لا أنه وفاق له كما قاله بعضهم (قوله مات أحدهم) أى ولا وارث له إلا أخوته (قوله فإذا مات ولى الدم) أى كائن المقتول أو أخيه أو عمه (قوله ويكون لمن العفو الخ) أى ولو كان معهن ذكور فى درجتهم فليس بنات ولى الدم كبنات القاتل (قوله هذا مذهب ابن القاسم) الإشارة راجعة لارث القصاص كارت المال وقال أشهب ارث القصاص كالاستيفاء فإذا مات ولى الدم فالذى ينزل منزله إنما هو عصبته فيكون لهم العفو والقصاص وأما بناته وأمهاته فلا كلام لمن فى ذلك (قوله لزوجة ولى الدم) أى فإذا مات ولى الدم قام ورثته مقامه إلا زوجته (قوله ولا لزوج الخ)

فإذا

لا كالاستيفاء فإذا مات ولى الدم فينزل ورثته منزله من غير خصوصية للعصبة منهم على ذوى

الفروض فيرثه البنات والأمهات ويكون لمن العفو والقصاص كما لو كانوا كلهم عصبية لأنهم ورثوه عن من كان ذلك له هذا مذهب ابن القاسم نعم لا يدخل فى ذلك لزوجة ولى الدم ولا زوج من لها كلام فقوله كالل أى فى الجملة بخلاف المال المأخوذ عن دية عمه

فيدخلان فيه كما مر. ولما قدم أن العمد لا يقتل فيه مسمى وإنما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم هنا على أنه يجوز الصلح فيه بمقتضى  
الولى بقوله ( وجاز صلحه ) أى الجاني ( فى ) جنابة ( عمد ) قتل كان مع دية الدم أو جرحاً مع ( ٢٦٣ ) الجنى عليه ( بأقل ) من دية المجنى

عليه ( أو أكثر ) منها حالاً  
ولأجل قريب أو بعيد  
وبين وعرض وغيرها  
وقد قدم هذا فى الصلح  
بقوله وعن العمد بأقل أو  
أكثر ( والخطأ كبيع  
الدين ) مبتدأ وخبر أى أن  
الصلح فى الخطأ فى النفس  
أو الجرح حكمه حكم  
بيع الدية إذ دية الخطأ مال  
فى الذمة وما صولح به  
عنها مال مأخوذ عنها  
فيجب مراعاة بيع الدين  
فيه فلا يجوز أخذ ذهب  
عن ورق وعكسه لأنه  
صرف مستأخرولاً أحدهما  
عن إبل وعكسه لأنه  
فسخ دين فى دين ويدخل  
فى الصلح باقلى من الدية  
ضع وتبطل بوا أكثر لا بعد  
من أجلها سلف بزيادة  
وجاز بما حل معجلاً فى  
جميع الأقسام ( ولا يعضى )  
الصلح من الجاني خطأ  
( على عاقلة ) بغير رضاها  
( كمكسه ) أى لا يعضى  
صلح العاقلة على الجاني بغير  
رضاه ويلزم كلا الصلح  
فىما ينوبه ( فان عفا ) المجنى  
عليه خطأ قبل موته  
( فوصية ) أى فالعفو  
كالوصية بالدية للعاقلة  
والجاني فتكون فى ثلثه وإن

فاذا ماتت بنت القتل قام ورثتها مقامها إلا زوجها ( قوله ) يدخلان فيه  
( قوله ) ولما قدم الخ ) أشار بهذا الدخول إلى عدم معارضة قوله وجاز صلحه الخ لقوله فيما مر فالقود عينا وذلك  
لأن مدتها مع راضيتها أى الجاني وولى الدم وتعين القود فيما مر عند عدم التراضى ( قوله ) أن العمد لا عقل  
فيه ( أى سواء كان قتلاً أو جرحاً وإنما يتعين فيه القود أى إذا لم يكن الجرح من التالف وإلا فلا قود  
فيه بل فيه الدية كالآمة والدائمة ومقتلة الرأس كما مر ( قوله ) وجاز صلحه ( من إضافة الصدر  
لفاعله أى جاز أن يصلح الجاني ولى الدم أو الجروح فى جنابة العمد بأقل الخ ) ( قوله ) وقد قدم هذا الخ  
أى وحيث ذكرنا ما هنا تكرار مع ما تقدم له فى باب الصلح ( تنبيه ) لوصال الجاني ولى الدم على شىء بشرط  
أن يرحل من البلد ولا يعود إليها أصلاً أو بعد مدة فأقول ابن كنانة الشرط باطل والصلح جائز وقال  
ابن القاسم لا يجوز الصلح وينقض ويرجع لدية كاملة وقال ابن نافع ينقض الصلح وينقض وقال  
المغيرة الشرط جائز والصلح لازم وكان سحنون يعجبه قول المغيرة وراه حسناً فان التزم القاتل أنه  
إن عاد للبلد فلهم القود أو الدية كان لهم ذلك أنظر البدر القرافي ( قوله ) مال فى الذمة ( أى فهو دين  
( قوله ) فلا يجوز أخذ ذهب ( أى مؤجل عن ورق وكذا يقال فى العكس ) ( قوله ) ولا أحدهما  
أى ولا يجوز أخذ أحدهما أى الذهب أو الورق حال كونه مؤجلاً عن إبل ومثل أخذ أحدهما  
مؤجلاً أخذ عرض مؤجل عن إبل ( قوله ) ويدخل فى الصلح باقلى من الدية ضع وتبطل ( أى إذا  
محل الأقل ( قوله ) وجاز بما حل معجلاً الخ ) أى وجاز الصلح عن دية الخطأ بحال معجل فى جميع  
الأقسام المذكورة فيجوز أخذ ذهب معجل عن ورق وعكسه وكذا أخذ أحدهما معجلاً عن  
إبل والمراد بالتعجيل الدفع بالفعل وإنما اشترط ذلك لأن الحلول من غير تعجيل لا يخرج عنه كونه  
ديناً فيلزم المدور ( قوله ) ولا يعضى على عاقلة ( أى بالنسبة لما يلزم العاقلة من الدية لأنه فضولى وقوله  
كمكسه أى بالنسبة لما يلزم منها \* والحاصل أن صلحه عنهم فيما يلزمه من دية الخطأ لا يعضى  
وصلحهم عن الجاني فيما يلزمه منها لا يعضى ويمضى صلحهم بالنسبة لما ينوبهم وكذا صلحه يعضى  
بالنسبة لما ينوبه ( قوله ) فان عفا المجنى عليه خطأ ( أى عن دية الخطأ وأما لو قال لا تغفوا عن قاتلى  
عمداً فان ثبت القتل بقسامة فلا وليانه العفو ولهم القصاص وان ثبت ببينة أو اقرار فلا عفو لهم قاله  
أصابع ولو وكل القاتل وكذا على أن يغفوا فان ثبت القتل بقسامة فالأمر للولياء وان ثبت ببينة  
أو اقرار فالأمر للوكيل فى العفو وكذا فى البدر قلا عن الغريانى على المدونة ( قوله ) فتكون فى ثلثه ( أى  
أى فاذا لم يكن له مال أصلاً حط عن الجاني وعن عاقلة ثلثها ودفعوا الورثة المجنى عليه ثلثها  
( قوله ) ضمت لاله ( فإذا كان ماله أثنى دينار ضمت لها وحطت عن العاقلة والجاني لأن ثلث الجميع يحتملها  
وان كان ماله ألفاً حط عنهم منها ثلث الألفين وهو ستمائة وستة وستون وثلثان وثلثمائة وثلاثة وثلاثون  
وثلثون وثلث ( قوله ) وتدخل الوصايا فيه ( أى وتدخل الوصايا فى دية الخطأ أى فى ثلثها مضافاً لثلث  
ماله ان كان له مال فضمير فيه عائد على دية الخطأ على حذف مضاف كما علمت وإنما ذكر الضمير نظراً  
لكونها أمراً واجباً كما أشار له الشارح وانظروا لكونها مالا ( قوله ) فيما وجب من ثلث الدية ( أى دية الخطأ  
( قوله ) ومن ثلث الدية ( أى لأن الدية تضم لاله وتصير مالا وينظر ثلث الجميع فان حمل الدية الموصى  
بها فقط نفذت الوصية بها وان كان هناك وصايا أخر اشترك الجميع فى الثلث فان حمل الجميع فلا

كان له مال ضمت لاله ودخلت فى ثلث الجميع ( وتدخل الوصايا ) التى أوصى بها المجنى عليه ( فيه ) أى فيما وجب من ثلث الدية ( وإن ) أوصى  
( بعد سببها ) أى الدية وسببها الجرح أو انفاذ للقاتل يعنى أن المجنى عليه إذا أوصى بوصايا غير العفو المذكور أو معه فان الوصايا تدخل  
فى ثلثه ومنه ثلث الدية ولا فرق فى الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية أو بعده إلا أن التوهم إنما هو الوصايا قبل السبب

فكان على المصنف أن يبالغ عليه بأن (٢٦٤) يقول وان قبل سبها (أو) أوصى لرجل ثلاثاً (بثقة) قبل السب فتدخل الوصية

في ثلث الدية لأنها مال موروث عنه (أو) أوصى (بشيء) كدار أو عشرة دنائير أو عشرة أبواب ولم يعين ثلثاً ولا غيره ثم جنى عليه فتدخل الوصية في الدية ومحل دخول الوصية من حيث هي في الدية حيث أوصى قبل السب (إذا عاش) المجنى عليه (بعداً) أي بعد الجنابة (ما) أي زماناً (يمكنه) فيه (التغيير) بأن كان صحيح الذهن (فلم يفسر) في وصيته فان رفع مغموراً بعد الجرح أو مات مكانه لم تدخل الوصية في الدية (بخلاف) دية (العمد) لا تدخل فيها الوصايا وإن عاش بعد الجرح ما يمكنه فيه التغيير لأنها مال طرأ للوارث بعد الموت بالصلح عليها فلا تدخل الوصية فيها (إلا) أن ينفذ مقتله وقبل وراثته الدية وعلم) قبول وراثته لها ولم يغير فتدخل الوصايا فيها لأن علمه قبول وراثته الدية مع عدم تغييرها كإحداثها بعده وهذا بخلاف ما توفى ان قبل وارث الدية فوصيقي فيها أو قد أوصيت بثلاث فلا يعمل بقوله ولا يدخل منها في ثلثه شيء وكذلك لو قال تدخل وصيقي فيما علمت

إشكال وان ضيق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لضيق الثلث الخ (قوله فكان على المصنف الخ) أصل هذا الاعتراض لابن غازي وهو مبني على أن بعد في كلام المصنف بضبط يسكون العين ظرفاً وأما ان ضبط بضم العين بصيغة الماضي فلا يتوجه هذا الاعتراض على المصنف (قوله قبل السب) أي أو بعده أيضاً (قوله فتدخل الوصية في ثلث الدية) أي فإذا لم يكن له مال أصلاً دفع له ثلثها وان كان له مال ضم للدية ودفع ثلث الجميع للوصي له (قوله أو أوصى بشيء) أي معين كدار أو دابة معينة وأما غير العين فهو قوله وتدخل الوصايا فيه فقول الشارح كدار الخ ينبغي حمل ذلك على المعين (قوله ومحل دخول الوصية) أي في ثلث الدية وقوله من حيث هي أي سواء كانت بثلثه أو بشيء معين أو غير معين كالوصية لزيد بعشرة ولعمرو بمائة وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف إذا عاش الخ شرط في قوله وتدخل الوصايا فيه وفيما بعده بالنظر لما قبل المبالغة (قوله حيث أوصى بها قبل السب) أي وأما إذا أوصى بعده فانها تدخل في ثلث الدية من غير شرط (قوله يمكنه فيه التغيير) أي لو وصيته (قوله فلم يفسر) أي الوصية الحاصلة منه قبل الجنابة مع تمكنه من تغييرها فلما عاش بعد السب مدة يمكنه فيها التغيير ولم يغير نزل ذلك منزلة إحداثها بعده (قوله بخلاف العمد) مخرج من قوله وتدخل وصاياه فيه كما أشار له الشارح وحاصله أن من قتل عمداً ولم يعرف عن قاتله وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصاياه لا تدخل في الدية لأنها مال لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل إلا فيما علم للميت حين موته قال في كتاب محمد ولو أن الموصى قال ان قبل أولادي الدية فوصيقي فيها أو أوصى بثلاث لم يجوز ولا يدخل شيء من وصاياه في ثلثها لعدم علمه بها حين موته وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي مما علمت وما لم أعلم لم يدخل في ذلك الدية لأنها مال لم يكن بل طرأ للوارث بعد الموت اه فظهر لك من هذا أن دية العمد قيل إنها مال من أموال الميت وعدم دخول الوصايا فيها لعدم علمه بها حين الموت وقيل انها ليست ماله وانما هي إذا قبلت مال طرأ للورثة بعد الموت قال ابن وفي الثاني نظر لاقتضائه أنه لا يقضى بها دينه وليس كذلك بل يقضى بها دينه كافي والمواق فالصواب القول الأول وشارحنا قد جنح لما قاله ابن رشد حيث قال لانها مال طرأ للوارث الخ (قوله وان عاش بعد الجرح ما يمكنه) أي مدة يمكنه فيها التغيير لو وصيته ولم يغيرها (قوله فلا دخل للوصية فيها) أي لأنها ليست بمال للميت (قوله إلا أن ينفذ مقتله) أي بقطع نخاع أو ثقب مصران وحاصله ان الجاني عمداً إذا نفذ مقتلاً من مقاتل المجنى عليه الموصى بوصايا قبل الجنابة ثم إن أولياءه قبلوا الدية من الجاني وعلم المجنى عليه بذلك القبول ولم يغير وصاياه الحاصلة منه مع تمكنه من ذلك فانها تدخل في ثلث تلك الدية لأنها مال له علم به قبل موته وسكوته عن تغييرها مع تمكنه بمنزلة إحداثها بعد العلم (قوله كإحداثها) أي الوصايا بعده أي بعد العلم (قوله فلا يعمل بقوله) أي لا عند محمد ولا عند ابن رشد اما عند ابن رشد فلانها مال طرأ للوارث إذا قبلها واما عند محمد فلان الموصى لم يعلم بكونها ماله لا حين الموت (قوله ولا يدخل منها) أي من الدية شيء في ثلثه ولو قال ولا تدخل وصيته في شيء منها كان احسن (قوله فلا تدخل وصيته في دية العمد) أي بغير الشرط المذكور في المصنف وهو قوله إلا ان ينفذ الخ وذلك لأن الدية ليست من ماله وهو انما اراد ما لم اعلم من مالي ثم ان عدم الدخول مبني على ما لابن رشد واما على كلام محمد فتدخل الوصية فيها فقول الشارح كافي النقل أي عن ابن رشد تأمل (قوله او صالح عنه بمال) أي واخذه منه (قوله فلا ولياته القسامة الخ) افاد المصنف ان الخيار للأولياء لا للجاني فاذا اراد الجاني الرجوع فيما اخذ منه صلحا وطلب القسامة من الاولياء والقود فيه وابتى

الأولياء

ومالم أعلم فلا تدخل وصيته في دية العمد كافي النقل (وإن عفا) مجروح عمداً أو خطأ

(عن جرحه) مجانا (أو صالح) عنه بمال (فإن) من جرحه (فلا ولياته القسامة والقتل) في العمد والدية في الخطأ ولهم امضاء العفو أو الصلح



(ورجع الجاني) ان أقسموا (فما أخذ منه) وهذا إن صالح عنه فقط وأما لو صالح عنه وعما يؤول اليه فغلاف كما تقدم في الصالح بهما هنا (وللقاتل) ان ادعى العفو عنه وأنكر الولي (الاستحلاف على) عدم (العفو فإن) (٣٦٥) حلف الولي أنه لم يصف فله القود

وإن (نكل حلف) القاتل.  
 يمينا (واحدة) (لاحسين  
 (وربىء) فان نكل قتل  
 بلا قسامة وإذا ادعى أن  
 له يمينه على العفو غائبة حلفه  
 الحاكم على ذلك (وتأويله)  
 بالاجتهاد (في يمينه الغائبة)  
 قربت غيبتها أو بعدت  
 على ظاهر المدونة وحملها  
 عليه عياض وغيره (وقتل)  
 القاتل (بما قتل) به (ولو)  
 نارا (وهذا ان ثبت القتل  
 يمينه أو اعتراف فان ثبت  
 بفسامة قتل بالسيف كما  
 قال ابن رشد (إلا) أن  
 ثبت القتل (بمحرم أو  
 لواط) أقر به وأما لو ثبت  
 بأربعة شهود فحده الرجم  
 (وسحر) ثبت بينة أو  
 اقرار (وما يطول) كنهه  
 طعاما أو ماء حتى مات أو  
 نخسه بإبرة ونحو ذلك  
 فيتمين السيف في هذه  
 الأربعة (وهل والنم) (و)  
 بفتح الميم في الأكثر  
 والكسر لغة تميم والضم لغة  
 أهل العالية أي لا يقتل  
 به (أو) يقتل به (ويجهد  
 في قدره) أي في القدر الذي  
 يموت به من السم (تأويله)  
 وإذا قتل بما قتل (فيغرق)  
 ويخنق ويحجر) ان فعل  
 بالمقتول ذلك أي ان قتل  
 بحجر قتل به وكذا ما قبله

الأولياء من ذلك وطلبوا إمضاء الصلح فلا كلام للجاني والكلام إنما هو للأولياء (قوله ورجع الجاني) أي وإذا نقض الأولياء الصلح الحاصل من وليهم وأقسموا رجوع الجاني بما أخذه منه المجنى عليه صلحا أي رجوع بذلك على تركه المجنى عليه (قوله إن صالح عنه) أي عن الجرح (قوله الاستحلاف) أي تخليف الولي أنه لم يصف عنه وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب ليس له تخليف الولي بل إما أن يثبت الجاني ما ادعاه من العفو وإلا قتل وفي بن عن ابن عاشر استشكل تخليف الجاني لولي الدم مع قولهم كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاء وعدوا من ذلك العفو (قوله على عدم الخ) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف وهو غير متعين لجواز جعله على التعليل كما في قوله تعالى «ولتسكروا الله على ما هداكم» (قوله حلف القاتل يمينا واحدة) أي ان ولي الدم عفا عنه (قوله للاحسين) أي لان الولي إنما يحلف يمينا واحدة انه لم يصف وقد ردها على الجاني (قوله فان نكل قتل بلا قسامة) أي لان دعوى القاتل أن ولي الدم عفا عنه تتضمن اعترافه بالقتل (قوله حلفه الحاكم على ذلك) أي على أن له يمينه غائبة تشهد له بعفو الولي عنه (قوله وتلوم له بالاجتهاد الخ) أي فاذا مضت مدة التلوم ولم تأت تلك البينة اقتصر منه فان اقتصر الحاكم منه بعد التلوم قدمت وشهدت بالعفو فينبغي أن تكون الدية في مال الولي ولا يقتصر منه ولا يكون من خطأ الامام فان اقتصر الحاكم من غير تلوم فعلى عاقلة قطعاً وانظر إذا قتله الولي من غير تلوم فما كذلك على عاقلة أو يقتصر منه اه عبق (قوله وقتل بما قتل به الخ) فهم منه أن الجراح ليست كذلك إذ يطلب فيها القصاص من الجاني بأرفق مما جنى به فاذا أوضحه بحجر أو عصا اقتصر منه بالامسوى (قوله ولو نارا) لكن لا يشترط المائلة في الصفة ورد بلو على من قال لا يقتصر بالنار ممن قتل بها وعلى المشهور يكون القصاص بالنار مستثنى من النهي عن التعذيب بها (قوله الا أن ثبت القتل بمحرم) أي الا أن ثبت بينة أو اقراره على أنه أكرهه على الاكثر من شربه حتى مات فلا يقتل بما قتل به بل يقتل قصاصا بالسيف (قوله أو لواط أقرب به) أي أنه إذا أقر بأنه لاط به فمات وثبت ذلك الاقرار باليمين فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف والفرض أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ولا يقال إن من أقر بالنار ورجع عن إقراره يقبل رجوعه لان قبول رجوعه من حيث عدم رجوعه فلا ينافي أنه يقتل بالسيف لاقراره بالقتل لأن اقراره بالقتل لا ينفع فيه رجوعه قال البساطي معنى قولهم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له خشبة تحرك في دبره حتى يموت لفحش ذلك وإلا فاللواط لا يقتل عادة وموت المجنى عليه فرض اتفاق (قوله وأما لو ثبت بأربعة شهود الخ) أي أو باقرار واستمر على إقراره (قوله ثبت بينة أو اقرار) أي فيقتصر منه بالسيف ولا يؤمر ذلك الساحر أن يفعل السحر لنفسه بحيث يموت به لأن الأمر بالمعصية معصية خلافا للبساطي القائل إنه إذا أقر به يؤمر بفعله لنفسه فان مات وإلا فالسيف (قوله وهل والسم) أي إذا قتل الجاني به شخصاً فانه لا يقتل به وإنما يقتل بالسيف كالماتنيتين الأربع والسم في كلام المصنف بالجرح عطف على خمر (قوله أو يجهد) عطف على قدر كما أشار له الشارح (قوله وتأويله) الأول لأبي محمد بن أبي زيد والثاني لابن رشد (قوله أي ان قتل بحجر قتل به) أي فيضرب به في محل خطر بحيث يموت بسرعة لا أنه يرمى بالحجارة حتى يموت (قوله وكذا ما قبله) أي فمن قتل شخصا بالتغريق أو بالخنق فانه يفعل به مثل ذلك (قوله كذا عصوين) أي كذا ضربة عصوين وقوله أي ضربه بالعصامرتين أي فمات من ذلك (قوله وممكن مستحق) للقصاص (من السيف مطلقاً) سواء قتل الجاني به

أوبغيره (واندرج طرف) كيدورجل وعين في قتل النفس (إن تعمدت) الجاني ثم قتله وإن كان الطرف (غيره) أي لغير المقتول كقطع  
 يد شخص ونحوه عين آخر وقتل (٢٦٦) آخر عمدا فيندرجان في النفس لأنها تأتي على الجميع ولا تقطع يده ثم تنفذ عينه

ثم يقتل (لم يقصد) القاتل  
 (مثلة) بالمقتول فإن قصدها  
 قتل به ما فعل ثم يقتل بقوله لم  
 يقصد الخ أي بطرف الجاني  
 عليه المقتول وأما طرف  
 غيره فيندرج ولو قصد  
 المثلة على الرجوع واحترز  
 بقوله إن تعمدت عن الخطأ  
 فإن فيه الآية (كلا أصابع)  
 تقطع عمدا تدرج (في)  
 قطع (اليدين) عمدا بعد  
 الأصابع مالم يقصد مثلة  
 • ولما أنهى الكلام على  
 القصاص شرع في الكلام  
 على الدية وذكر أنها  
 تخلف باختلاف الناس  
 بحسب أموالهم من إبل  
 وذهب وورق فقال  
 [درس]  
 (ودية الخطأ) في قتل  
 الذكر الحر المسلم (على  
 البادية) هو خلاف  
 الحاضر مائة من الإبل  
 (خمسة) رقعا بمؤديها  
 (بنت محاض وولد ابون)  
 أي بنت لبون وابن لبون  
 (ورقة وجذعة) من كل  
 نوع من الخمسة عشرون  
 (وربعت في عمدة)  
 لا قصاص فيه كأن يحصل  
 عفو عليها مبهمة أو يعفو  
 بعض الأولياء مجازاة  
 فلباق نصيبه من دية عمده  
 (بمخلف ابن اللبون)

الدم إذا طلب أن يقتص من الجاني بالسيف فانه يحاب لذلك سواء كان الجاني قتل بالسيف أو غيره  
 من الوجوه السابقة وسواء قتل بأخف من السيف أم لا هذا هو العمد خلافا لابن عبد السلام القائل  
 إن محل ذلك مالم يكن الجاني قتل بأخف من السيف كالجرح فليس ولا يفعل به ذلك ولا يقتل بالسيف  
 ونشعر كلام المصنف هنا أن القتل بما قتل به حق لولي المجني عليه لا لله فلذا كان لولي المجني عليه أن  
 يختار السيف دون غيره (قوله إن تعمدت) أي إن تعمد الطرف أي إن تعمد تلفه (قوله أي بطرف  
 الجاني عليه) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وقد تبين الشارح  
 في ذلك ابن مرزوق والواق وكلام التوضيح يقتضيه أنه قيد فيهما واستظهره بن (قوله ولو قصد المثلة)  
 أي بصاحب الأطراف التي قطعها (قوله كلا أصابع تقطع عمدا) أي وأما لو قطعت خطأ فلا تدرج  
 فإذا قطع أصابع شخص خطأ ثم قطع كفه عمدا أخذ دية الأصابع وفي الكف حكومة وأما قول  
 عبيد بن ربيعة كنت أخذ دية الأصابع واتص للكف فقد اعترضه طفي بأن يد المجني عليه إذا كانت  
 ناقصة أكثر من الإصبع لا قصاص فيها سواء كان النقص بعناية عمدا أو خطأ وسواء كان الجاني ثانيا  
 هو الجاني أولا أو غيره (قوله تدرج في قطع اليد) أي سواء كانت يد من قطعت أصابعه أو يد غيره  
 فإذا قطع أصابع شخص عمدا ثم قطع كفه عمدا بعد ذلك قطع الجاني من الكوع أو قطع أصابع  
 رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من اللفق قطع لهم من اللفق إن لم يقصد مثلة والا لم تدرج  
 الصورتين بل تقطع أصابعه أولا ثم كفه في الأولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من  
 اللفق (قوله شرع في الكلام على الدية) مأخوذة من الودي بوزن الفى وهو الهلاك سميت بذلك  
 لأنها مسببة عنه فسميت باسم سببها ودية كعدة محذوفة الفاء وهى الواو وعوض عنها هاء التأنيث  
 (قوله في قتل الذكر الحر المسلم) قيد بذلك لأنه سيأتي في كلام المصنف لزوم القيمة لقاتل الرقيق  
 وإن زادت على دية الحر ودية غير المسلم وأن الاتي على النصف من الذكر (قوله على البادية) أي على  
 القاتل البادية من أي إقليم كان (قوله مائة من الإبل) أي فإن لم يكن عند أهل البادية إبل بل خيل مثلا  
 كافوا بما في حاضرهم كما قاله بن وقيل يكافون قيمة الإبل (قوله خمسة) أي تؤخذ من خمسة أنواع  
 (قوله وربعت في عمدة) أي على أهل البادية لأن الكلام فيهم والشهور أن دية العمد حالة إلا أن  
 يشترط الأجل وقبل أنها تنجم في ثلاث سنين كدية الخطأ وأما إذا صالح الجاني على دنائير أو دراهم  
 أو عروض فلا اختلاف في أنها تكون حالة كافي بن (قوله مبهمة) أي بأن قال الأولياء عفوونا أو نصالحكم  
 على الدية وأما إذا قيدوا بشيء بأن قالوا عفوونا أو نصالحكم على الدية من كذا تعين أخذه وقوله كأن  
 يحصل الخ وكذلك العمد الذى سقط فيه القصاص لعدم وجود مثله في الجاني (قوله من الأصناف  
 الأربعة) بنت المحاض وبنت اللبون والحقة والجذعة (قوله والأم كذلك) أي وإن علت من مال  
 كل (قوله ولو مجوسيا) أي ولو كان الوالد القاتل لولده مجوسيا واعلم أن الخلاف في تغليظها على الأب  
 للمجوسى إنما هو فيما إذا قتل ولده للمجوسى فقال عبد الملك لا تغلظ عليه لأن دية المجوسى تشبه القيمة  
 وأنكره سحنون وقال أصحابنا يرون أنها تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن علة التغليظ سقوط القود  
 وأما إذا قتل ولده المسلم فاتها تغلظ عليه اتفاقا أنظر بن (قوله وتما كوا الينا) لا يحتاج للتعاكم إذا كان  
 الولد مسلما بل يلزمه ذلك تما كوا الينا ولا بخلاف ما إذا كان الولد غير مسلم فلا تخمك بينهم بذلك إلا إذا

من الأصناف الخمسة فتكون المائة من الأصناف الأربعة الباقية من كل خمس وعشرون (وثلاث) أي غلظت  
 مثلة (في الأب) أي عليه وإن علا والأم كذلك فلو قتل في الوالد لكان أشمل (ولو) كان الوالد (مجوسيا) وتما كوا الينا والتلثت في حقه  
 بحسب دينه وهى ثلث خمس واتكل المصنف في ذلك على وضوحه ومرفقه بما يأتي له فالتلثت فيه جذعتان وخلفتان

وثلاثا خلفه (في) قتل (محمد) لولده (لم يقتل) الأب (به) وضابطه أن لا يقصد إزهاق روحه فان قصده كان يرعى عنه بالسيف أو بضربه فيأخذه ونحو ذلك فالقصاص فان عفى عنه على الدية مبهمة ثلاث وشبهه في التخليط بقوله (كجره) أي فسكمان التعليل يكون في النفس كذلك يكون في الجرح من ترييع أو ثلاث ولا فرق في الجرح بين ما يقتص منه كالموضحة وما لا يقتص منه بلع ثلث الدية كالجائفة أم لا فالعمد في الجراح كالعمد في النفس في التخليط بنسبة ماله كل جرح (٢٦٧) من الدية في النفس ثم بين التخليط

بالتثليث في النفس بقوله (بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه) فتصح الحاق المعجمة وكسر اللام الحامل من الابل (بلا حرسن) فالمدار على أن تكون حاملا سواء كانت حقة أو جذعة أو غيرها (وعلى الشامي والصرى والشرقي) من دينار) شرعية وهي أكبر من الدينار المصرية كما تقدم في الزكاة وأهل الروم كأهل مصر وكذا مكة والمدنية (وعلى العراقي) والفارسي والحراساني (اثنا عشر ألف درهم) شرعية بناء على أن صرف الدينار اثنا عشر درهما ولا يزداد على ذلك (إلا في الثلاثة) وهي ماعلى الابل في قتل ولده عمداً (في زاد) في الذهب أو الورق (بنسبة ثمانية الدينين) يزداد على قيمة الخمسة بقدر نسبة زيادة قيمة الثلاثة إلى قيمة الخمسة فالمراد بالدينين الخمسة والثلاثة وفي الكلام حذف المستثنى به وحذف مضاف من الأول

ترافعوا اليها (قوله) وثلاثا خلفه (أي فيكون شريكاً لورثة ولده في خلفه بالثلث والثلاثين) (قوله) ولده أي السلم أو الجوسي (قوله) أن لا يقصد إزهاق روحه (أي كرميه بمحبة أو سيف أراد بذلك أدبه أو لم يرد شيئاً) (قوله) فان قصده (أي حقيقة أو حكماً فالحقيق كان يرعى عنه بالسيف أو يضربه بمصا أو سيف قاصداً بما ذكر إزهاق روحه ولا يعلم ذلك إلا منه والحكمى كما إذا أضجه وشق جوفه وقال فمات ذلك حرقاً ولم أقصد إزهاق روحه فلا يقبل ذلك منه ويقتل الأب بن (قوله) فالقصاص (محله ما لم يكن المستحق للدم ابناً آخر وإلا فليس له قتله بالأولى من تخليفه انظر بن (قوله) كجره) أي كجر جرح العمد أي كما تغلظ في جرح العمد سواء كان الجراح الأب أو كان أجنبياً فان كان الأب فالدية مثله وار كان أجنبياً فمربعة (قوله) كذلك يكون في الجرح (أي عمداً إذا كان لا قصاص فيه لكونه صادراً من الأب أو من أجنبي وحصل من المجنى عليه عفو عنه على الدية مبهمة ولو لكونه من التالف وعلم من قولنا لكونه صادراً من الأب أن الأب لا يقتص منه في الجرح مطلقاً ولو قصد جرح ولده بخلاف القتل فانه يقتص منه إذا قصد إزهاق روحه وهذا هو التحقيق (قوله) من ترييع) أي إذا كان الجرح من أجنبي وعفا عنه المجنى عليه على الدية مبهمة (قوله) أو تثليث) أي إذا كان الجرح من الأب (قوله) كالجائفة (أي فان فيها ثلث الدية وقوله) أم لا أي كالموضحة (قوله) بنسبة ماله كل جرح الخ) فالجائفة مثلاً فيها ثلث الدية فيؤخذ مغلظاً وكيفية تغلظه أن تنسب الأربعين خلفه للمائة تجدها خمسين فيأخذ خمس الثلث من الخلفات وذلك ثلاثة عشر وثلث وتنسب الثلاثين حقة للمائة تجدها خمسين وعشراً فيؤخذ خمس وعشر الثلث من الحقائق وذلك عشرة وكذلك الجذعة (قوله) بلا حرسن) أي في الخلفة (قوله) وعلى العراقي الخ) استفيد من المصنف أن الدية إنما تكون من الابل أو الذهب أو الفضة فلا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض فإذا لم يوجد في البلد خلاف ذلك فالذي استظهره بعضهم أنهم يكافون ما في أقرب البلاد إليهم الوجود فيها شيء من الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافاً لما في عبق حيث قال ولا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض وحيث لم يوجد في البلد خلاف ذلك فينبغي التحويل عليه أي ينبغي التحويل على ما وجد عندهم والأخذ منه (قوله) إلا في الثلاثة) استثناء من مقدر كما أشار له الشارح (قوله) أي يزداد على قيمة الخمسة) فيه نظر فان الزيادة على دية الذهب أو الفضة فالأولى أن يقول أي يزداد على ما يجب عليه من ذهب أو فضة بقدر نسبة الخ (قوله) حذف المستثنى منه) أي وهو قوله ولا يزداد على ذلك وقوله وحذف مضاف أي وهو قدر وقوله من الأول أي الذي هو قوله بنسبة وقوله والثاني أي الذي هو قوله الدينين والمضاف المحذوف من الثاني هو قيمة وفيه حذف مضاف أيضاً وهو زيادة (قوله) وحذف المزيد عليه) أي الذي هو قوله على قيمة الخمسة على ما فيه كما علمت وقوله والنسب إليه أي الذي هو الخمسة (قوله) مازادته للثلاثة) أي مازادته قيمة الثلاثة وقوله على الخمسة أي على

والثاني وحذف المزيد عليه والنسب إليه \* وحاصله أن تقوم الثلاثة حالة وتقوم الخمسة على تأجيلها ويؤخذ مازادته الثلاثة على الخمسة وينسب إلى الخمسة بما بلغ بالنسبة يزداد على دية الذهب أو الفضة بذلك النسبة مثاله لو كانت الخمسة على أحوالها تساوى مائة والمائة على أحوالها تساوى مائة وعشرين ونسبة العشرين إلى المائة قيمة الخمسة الخمس فيزداد على الدية مثل خمسها لتكون من الذهب ألفاً ومائتين ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربع مائة وعلم من الاستثناء أن الدية المربعة لا تغلظ في الذهب والورق (والسكتاني)

الذمي (و) الكتابي (العاهد) (أي الحرى المؤمن) (نصف دية) (أي الحر المسلم) (والجوسى) (المعاهد) (والمرتد) (ذبة كل منهما) (ثلث خمس) (فكون من الابل ستة أبيرة وثلثي بعير ومن الذهب ستة وستين ديناراً أو ثلثي دينار من الورق غرامة قدرهم وقيل لادية للمرتد وانما على قاتله الأدب وهو الذى مشى عليه (٣٩٨) المصنف أول الباب بقوله كترتد (و) ذبة (أنثى كل) (بمن ذكر) (كنصفه) (ذبة الحرة

للسلعة نصف الحر المسلم وهكذا (وفى) قتل (الزريق قيمته) (قنا ولو مديراً أو أم ولد أو مبعوضاً كعمتي لأجل لذلك الأجل (وان زادت) (قيمتها على ذبة الحر لأنه مال ألقه شخص كسائر الاموال (وفى) إلقاء الجنين وان علقه) (بضرب أو تخويف أو شتم ربيع عشر) (واجب) (أمر) (من زوج أو زنا وأما من سيدها فسيأتي (ولو) (كانت أمه أمة) (وواجب أمه إن كانت حرة الذية وإن كانت أمة القيمة وسواء كانت الجنابة عمداً أو خطأ من أجنبي أو أب أو أم كالأشربة ما يسقط به الحمل فأقطعته وأشار بلورد قول ابن وهب في جنيتها ما قصها لانها مال كسائر الحيوان (نقد) (أي معجلاً من العين) فاستعمل النقد في الحول والعين ويكون في مال الجاني إلا أن تبلغ ثلث دية فعلى العاقلة كما لو ضرب مجوسى حرة مسلمة فألقت جنيناً ميتاً (أو غرة) (بالرفع عطف على عشر والتخيير

قيمة الخمسة (قوله الذمي) (أي وأما الحربى فلا قود فيه ولا ذبة لما تقدم من اشتراط العصمة (قوله والجوسى المعاهد) (أي والذمي) (قوله والمرتد) (أي سواء قتل زمن الاستتابة أو بعدها) (قوله ثالث خمس) (أي ثلث خمس ذبة الحر المسلم (قوله وقيل النخ) (هذا قول سحنون ومما مشى عليه المصنف هانمان أن على عاقلة ثلث خمس ذبة الحر المسلم فهو قول ابن القاسم وقال أشهب فيه ذبة أهل الدين الذى ارتد اليه (قوله كترتد) (أي يلزم قاتله الأدب ولا ذبة عليه مراعاة لمن لا يرى استتابة بل يقتل فوراً (قوله بمن ذكر) (أي الحر المسلم والكتابى الذمي والمعاهد والجوسى والمرتد) (قوله وهكذا) (أي ذبة الحرة الكتابية سواء كانت ذمية أو معاهدة ربع ذبة الحر المسلم وذبة الحرة المجوسية أو المرتدة سدس خمس ذبة الحر المسلم من الابل ثلاثة أبيرة وثلث بعير ومن الذهب ثلاثة وثلثون ديناراً وثلث دينار من الورق أربعة درهم (قوله وفى الرقيق قيمته) (أي إذا قتله حر مسلم عمداً أو خطأ لا إن قتله مكافئ أو حر كافر عمداً فيقتل به (قوله وفى إلقاء الجنين وإن علقه) (أي هذا إذا ألقته مضغاً أو كاملاً بل وإن ألقته علقه أى دماً مجتمعا بحيث إذا صب عليها الماء الحار لا يذوب لا الدم المجتمع الذى إذا صب عليه الماء الحار يذوب لأن هذا ليس فيه شيء خلافاً لما يفيد كلامه (قوله أو شتم ربيع) (أي كشم رائحة مسك أو سمك أو جبن مقلى فإذا شممت رائحة ذلك من الجيران مثلاً فطلبها الطلب فان لم تطلب ولم يملأوا بحملها حتى ألقته فطلبها الفرة لتقصيرها وتسببها فإذا طلبت ولم يعطوها ضمنوا علواً بحملها لا وكذا لو علوا به وبأن ربيع الطعام أو المسك يستطها ولم يعطوها وسقطت فانهم يضمنون وإن لم تطلب ويضمن من العادة تنبيهه على كالحقة والسراب إذا لم ينبه عليه (قوله من زوج) (أي حالة كون ذلك الجنين ناشئاً من زوج حر أو رقيق أو من زنا وكان الأولي للشارح أن يؤخر هذا البيان عن قول المصنف ولو أمة (قوله وأما من سيدها) (أي وأما جنين الأمة من سيدها فسيأتي في قول المصنف والأمة من سيدها أى أن فيه عشر ذبة الحرة لا عشر واجب أمه لأن الواجب في أمه القيمة وهى قد تكون قدر ذبة الحرة أو أقل أو أكثر (قوله وإن كانت أمة القيمة) انظر هل تعتبر القيمة يوم الاتقاء أو يوم سببه الذى هو الضرب وشتم الرائحة والتخويف (قوله معجلاً من العين) (أي لا من العروض) \* والحاصل أن عشر واجب الام للأخوذ في الجنين يكون حالاً ولا يكون منجاً كالذية ويكون ذهباً أو ورقاً فلا يكون من الابل ولو كانوا أهل ابل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب القائل تؤخذ الابل من أهلها خمس فرائض حالة (قوله ويكون) (أي عشر واجب الام في مال الجاني أى في العمد مطلقاً وكذا في الخطأ إلا أن يبلغ ثلث ذية فأكثر فعلى عاقلة (قوله فألقت جنيناً ميتاً) (أي فذبت على عاقلة الجاني لانها أكثر من ثلث ذية لان ذبة الجاني المجوسى ستة وستون ديناراً وثلثا دينار ثلثها اثنان وعشرون ديناراً وسدس وثلث سدس والام ديتها خمسمائة دينار عشرها خمسون ديناراً وهى أكثر من ثلث ذبة الجاني (قوله وأما جنين الأمة) (أي من زنا أو من زوج ولو كان حراً مسلماً وكذا جنينها من سيدها (قوله فيتمين فيه النقد) (أي العين ولا غرة فيه لكن إن كان من زوج أو من زنا ففيه عشر قيمة الام نقداً وإن كان من سيدها ففيه عشر ذبة الحرة نقداً (قوله أقل منها سبع سنين) (أي وهى سن الافتقار وانما اعتبر فيها ما ذكر لاجل أن يصح التفريق

للجاني لا المستحقها وهو في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيتمين فيه النقد (قوله (عبد أو وليدة) (بدل من غرة والوليدة الأمة قاله الصميرة أقل منها سبع سنين ولداً عبر بوليدة دون أمة كالأيتام اشتراط كبيرها (قوله (نساويه) (نعت لقرعة وضيمه يعود على العشر أى نساوى عشر ذبة أمه الحرة وتقدم أن جنين الأمة يتمين فيه النقد (والأمة) (الحاملة (من سيدها) (الحر المسلم جنينها كالحرة المسلمة فيه

عشر ديتها (و) الحرة (النصرانية) أو اليهودية لوقال الدمية كان أشمل (من) زوجها (البدل المسلم كالحرة) أي المسلمة لأنه حر من جهة أمه مسلم من جهة أبيه وأما لو كان زوجها كافراً أو كان الجنين من زنا فكالحرة من أهل (٣٦٩) ديتها وحمل وحوب العشر أو

القرة (إن ذابها) أي انفصل عنها (كله) ميتا حاله كونها (حية) فإن انفصل كله بعد موتها أو بضموهي حية وباقيه بعد موتها فلا تنافي فيه ويتعلق الكلام بأمه ثم استثنى من وجوب القرة قوله (إلا أن يحيا) أي انفصل عنها حيا حياة مستقرة بأن استهل صارخا أو رضع كثيرا ونحو ذلك سواء ذابها حية أو ميتة فلا استثناء منقطع ثم مات (فالدية) إن أفسدوا أي أولياؤه أنه مات من فعل الجاني (وكومات) الجنين بعد عقق حياته (عاجلا) فإن لم يفسدوا فلا غرة كما لادية (وإن تمده) أي تتمد الجاني الجنين (بضرب بطن أو ظهر أو رأس) لأنه فنزل مستهلا ثم مات (في القصاص) بقسامة أو الدية بقسامة في ماله للتمد (خلاف) الراجح في تمد البطن أو الظهر القصاص وفي تمد الرأس الدية في ماله كتمد ضرب يد أو رجل (وتعدد الواجب) من عشر أو غرة إن لم يستهل ودية إن استهل (بتدده) أي الجنين (وورث) الواجب المذكور (على

قاله شيخنا) قوله عشر ديتها أي عشر دية الحرة المسلمة لا عشر واجب الأمة التي هي أمه ثم أنه لا مفهوم لقول المصنف من سيدها يل حيث كان ولدها حرا كالغارة للحر وكامة الجد إذا تزوجها ابن ابنه أو ابن بنته وحملت منه فحكمها كذلك أي في جنتها عشر دية الحرة المسلمة لا عشر قيمة أمه (قوله والحرة النصرانية) أي وجنين الحرة النصرانية من زوجها البدل المسلم وأولى الحر المسلم كجنين الحرة المسلمة فيه عشر دية الحرة المسلمة قد أو ولادة تساوى ذلك (قوله أي المسلمة) دفع بهذا ما يقال إن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه إذ النصرانية حرة (قوله لأنه حر من جهة النخ) أي لأن جنين الحرة النصرانية من زوجها البدل المسلم حر من جهة أمه مسلم من جهة أبيه أي وحينئذ فيكون فيه مافي جنين الحرة المسلمة وهو عشر دية الحرة المسلمة أو ولادة تساوى ذلك لا عشر واجب أمه واحتترز بقوله من زوجها الخ أي عن جنينها من زنا ولو كان الزاني بها مسلما فإن الواجب فيه عشر واجب أمه لا عشر دية الحرة لأن ابن الزنا مقطوع النسب عن أبيه وحينئذ فلا ينظر لحاله وإنما ينظر لحال أمه فقط هذا هو الظاهر كما قرره شيخنا خلافا لمبق (قوله ثم استثنى من وجوب القرة) الأولى ثم استثنى من وجوب أحد أمرين فقط وهو عشر واجب الأم أو القرة (قوله فلا استثناء منقطع) أي لأن ما قبل إلا انفصل الجنين عن أمه ميتا وهي حية وما بعد إلا انفصل عنها حيا وهي حية أو ميتة (قوله ولومات عاجلا) ردبوا قول أشهب بنى القسامة مع لزوم الدية إذا مات عاجلا واستحسنه الأحمي قائلا إن موته بالغور يدل على أنه من ضرب الجاني مات قال في التوضيح ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود أضفه يخشى عليه الوت بأدنى الأسباب فيمكن أن موته بغير ضرب الجاني اهـ بن (قوله فلا غرة) أي لأن الجنين إذا استهل صار من جملة الأحياء فلم يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقفها على القسامة وقد امتنع الأولياء منها وما قاله الشارح هو قول عبد الحق وهو المتمد وقال بعض أشياخه إن لم يفسدوا لهم القرة فقط كمن قطعت يدهم نزاهات وأبوا أن يفسدوا فلم يدي دية اليد وردبأنه قياس مع الفارق لأن من قطعت يده ثم نزاهات دية اليد قد تقررت بالقطع والجنين إذا استهل صار من جملة الأحياء فلم يكن فيه غرة والحاصل أن موجب القرة مفقود باستهلاله ووجب الدية في قطع اليد وجودا ففرق بينهما فلا يصح قياس أحدهما على الآخر (قوله وإن تمده الخ) يعني أن ما تقدم من أنه إذا خرج حيا ومات فالدية إن أفسدوا محله إذا كانت الجنابة خطأ وأما إن تمدها وكانت بضرب ظهر أو بطن فنزل حيا ثم مات فقال أشهب لا قود فيه بل يجب الدية في مال الجاني بقسامة قال ابن الحاجب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال في التوضيح وهو مذهب المدونة والمجموعة قال وألحق ابن شاس ضرب الرأس بالظهر والبطن في جريان الخلاف بخلاف الرجل وشبهها ونص ابن أبي زيد في مختصره على أن ضربها في الرأس كفرها في الرجل في نفي القصاص ووجوب الدية في مال الجاني ولا يجري فيه الخلاف الذي في ضرب البطن والظهر ورجحه ابن عرفة اهـ (قوله فنزل مستهلا ثم مات) احترز به عما إذا نزل ميتا فالقرة فقط (قوله كتمد ضرب يد أو رجل) أي فإن فيه الدية بقسامة قولاً واحداً (قوله من عشر أو غرة الخ) أي قال للعهد الذكري (قوله وورث على الفرائض) أي فلا لب الثلثان وللأم الثلث ما لم يكن له أخوة وإلا

الفرائض) المعلومة الشاملة للفرض والتعصيب (وفي الجراح) أي جراح الخطأ التي ليس فيها دية مقررة أو العمد التي لا قصاص فيها وليس فيها شيء مقدر كعظم الصدر وكسر الفخذ (حكومة) أي شيء محكوم به أي يحكم به الحاكم العارف وبينها بقوله (بنسبة) أي صورة من جنس (نقصان الجنابة) وقوله (إذا برىء) متعلق بقوله (من قيمته عبداً) والأولى تأخير عنه لأن الأصل العمول أن يتأخر

عن عاله أى أن العامل فيه قيمة وجاز أيضاً أن يتلقى بنفسه أى ثمنه وقت برئه فيكون وانما في مرگزه وقوله من قيمته متعلق بنفسه على أنه حال أى حال كون النقصان معتبراً من قيمته عبداً وعبداً حال من الضمير البارز في قيمته ومعنى قوله ( فرضاً ) تقدير أى حال كونه مقدراً ( ٢٧٠ ) عبداً وانما وجب التقويم بسبب برئه أى صحته خوف أن يتراعى إلى النفس أو إلى

ما تحمله العاقلة وقوله ( من الدية )

ملاحظاً فيه المقدر قوله

أى مثل نسبة النقصان

من الدية فيقوم بعد البرء

عبداً ماله بعشرة مثلاً ثم

يقوم مالياً بقسمة مثلاً

فالتفاوت بين القيمتين

هو الشر فيجب على

الجاني بنسبة ذلك من

الدية وهو عشرهائى برؤه

لا يستلزم عوده كما كان

لكن إن عاد كما كان فانما

على الجاني الأدب في العمد

ولا شيء عليه في الخطأ

فالحكومة انما هى فيما إذا

برىء على شين وهذا إذا

لم يكن فيه شيء مقدراً

ما فيه شيء مقدراً شرعاً فيه

ما قدره الشارع كما رأى

في قوله وان بشين ( كجنين

الهيبة ) تضرب على ظها

مثلاً فتأذى جنيناً حياً أو

ميتاً تنقص بسبب ذلك

قدراً حكومة أى أرض

منقص من قيمتها سليمة

وأما الجنين فان نزل ميتاً

فلا شيء فيه وإن نزل حياً

ومات بقيمته مع ما نقص

أمه واشتدنى من قوله وفى

الجراح حكومة اعتناء

مقطعة قوله ( إلا العزيمة )

عمداً أو خطأ وهى عصاة البطن والظهر

كان للام السدس خلافاً للربعة حيث قال تختص بها الأم لأنها كالأموس عن جزء منها وخلافاً لقول ابن هرمز للام والأب على الثلث والثلاثين ولو كان له إخوة وكان مالك أولاً يقول بذلك ثم رجع للأول واعلم أنه إذا كان النزل للجنين من الأبوين أو الإخوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً واعلم أيضاً ان قول المصنف وورث على الفرائض لا يخالف قولهم ان الجنين إذا لم يستل حارخاً لا يرث ولا يورث لأن مراده لا يورث عنه مال يملكه والورث هنا عوض ذاته ( قوله أى أن العامل فيه قيمة ) أى لما فيه من معنى الفعل أى وانما يقوم وقت برئه أى صحته ( قوله متعلق بنسبة الخ ) أراد بالمتعلق الارتباط المعنوى فلا ينافى أنه متعلق بمحذوف حال منه أى بمثل نسبة نقصان الجنانية من قيمته مأخوذ ذلك المثل من الدية ويصح تعلق قوله من الدية بفعل مقدر أى يؤخذ بذلك النسبة من الدية وهو حاصل الكلام أن في الجراح شيئاً محكوماً به مصوراً بمثل نسبة نقصان الجنانية من قيمته حال كونه مفروضاً عبوديته ناقصاً إلى قيمته مفروضاً عبوديته كاملاً مأخوذاً ذلك المماثل للنسبة المذكورة من الدية ( قوله فبها قدره الشارع ) أى سواء برىء على شين أو لاثم ان الذى استحسنه ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الجرح شيء مقدر القول بأن على الجاني أجرة الطبيب وعن الدواء سواء برىء على شين أم لا مع الحكومة في الأول وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برىء على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع القدر فيها أجرة الطبيب وعن الدواء ( قوله فلا شيء فيه ) أى واللازم للجاني الحكومة في الأم فقط ( قوله مع ما نقص أمه ) أى مع الحكومة التى فى نقص أمه ( قوله منقطعا ) لأن ما قبل الا فى الجرح الذى ليس فى شيء مقدر وما بعدها فيما فيه شيء مقدر قال بن وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الجرح يشمل ما فيه شيء مقدر وما ليس فيه شيء مقدر فكانه قال وكل جرح فيه حكومة الا الجائفة لما قبل الا عمومته مراد تناولا لا حكماً مثل قام القوم الا زيدا ( قوله وهى مختصة بالخ ) أى لأنها كما يأتى ما أنضت للجوف أى دخلت فيه ولو قدر إبره لما خرق جلد البطن ولم يصل للجوف فليس فيه الحكومة ووراده بالظهر والبطن ما يشمل الجنب ( قوله والآمة ) أى عمداً أو خطأ إذ لانقص فيها وكذا يقال فى الدامغة وقد تقدم أن الآمة هى التى تنفض لحريطة الدماغ ولم تخرقه والا كانت دامغة ( قوله فثلث ) أى وهو على العاقلة ان كانت الجنانية خطأ وإلا فى مال الجاني ( قوله من الدية الخمسة ) اعلم أن الدية خمسة فى جراحات الخطأ جزءاً كدية القتل خطأ وأما جراح العمد الذى لانقصا فيه لخطره كآلة والجائفة أو لعدم المماثل أو لافق على الدية مبهمة أو لكون الجاني الاب فانها تغلظ بالترييع ان كان الجاني غير الاب بالثلث ان كان الجاني أبا كما مر ( قوله ومثلها الدامغة ) أى على العمد وقيل فيها حكومة وهو ظاهر المصنف حيث حكى عنها عند ذكر ما فيه شيء مقدر ( قوله والا الموضحة ) تقدم أنها التى توضح عظم الرأس أو الجبهة أو الحدين ( قوله والا المنقاة ) أى عمداً أو خطأ إذ لانقصا فيها حيث كانت فى الرأس وتقدم أنها التى يطير فرائس العظم منها لاجل الدواء ( قوله عطف مرادف ) أى عطف مرادف لا أراها الا المنقاة

( قوله )

عمداً أو خطأ وهى عصاة البطن والظهر

( والآمة فثلث ) من الدية الخمسة فى كل منهما ومثلها الدامغة ( و ) الا ( الموضحة ) خطأ ( فنصف عشر ) وتقدم ان فى عمد

النقصان ( و ) الا ( الموضحة ) عطف مرادف ( فثلث ونصف ) أى نصف العشر خمسة عشر بعبارة أو مائة وثمانون ديناراً

ولا يزداد على ما ذكر في هذه الجراح شيء ( وإن ) برئت ( بشين ) أى على قمع ( فحين ) أى على الجراح المذكور ودفع بالمائة ما يتوهم منها إذا برئت بشين أنه يزداد على ما قدره الشارع ولو أنه بالغ على نفي الشين لدفع توهم النقص لصح أيضا شرط أخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة ( إن كن برأس أو على أعلى ) وهو ما يثبت عليه ( ٣٧١ ) الاثنان العليا وهذا راجع لاعد الجافة فانها

مختصة بالظهر أو البطن كما تقدم فالضمير في كن راجع للمجموع لا لجميع وقوله أو على أى لا يتأتى في الآمة لانها مختصة بالرأس فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له ( والقيمة لا بعد كالدية ) للحرف فيها فيه شيء مقدر كالموضحة في الحر فيؤخذ من قيمته بقدر ما يؤخذ من دية الحر ففي موضحة نصف عشر قيمته وفي جافة أو أمته ثلث قيمته وهكذا ( وإلا ) يمكن شيء من الجراح المذكورة برأس أو على أعلى بل في غيرها كيد أو رجل ( فلا تقدير ) أى فليس فيه شيء مقدر من الشارع وإنما فيه حكومة باجتهاد الحاكم والمراد أنه يقوم سالما ومعييا ويؤخذ من ذلك النسبة ( وتعدد الواجب ) وهو الثلث ( بحاففة نفذت ) من جانب للآخر أو من الظهر للبطن فيكون فيها دية جافتين ( كستدء الموضحة والنقطة والآمة

( قوله ولا يزداد على ما ذكر في هذه الجراح شيء وإن برئت بشين ) يستثنى من هذه الموضحة فانها اذا برئت على شين وكانت في الوجه أو الرأس فانه يدفع مع ديتها حكومة لما حصل بالشين على للشهور ( قوله اصح أيضا ) أى لكنه اعنى بالشين قبالة على لان النقص يقتضى المخالفة لما ورد وما ورد لا يتوهم النقص عنه بخلاف الزيادة فالنقص فيها أكثر بدليل وجوده في الموضحة ( قوله في الجراحات المذكورة ) أى وهي الجافة والآمة والدائمة والموضحة والنقطة ( قوله ما يثبت عليه الاثنان العليا ) أى وهو كرسى الحد ( قوله لا يتأتى في الآمة ) بل في الموضحة والنقطة وقوله لانها مختصة بالرأس أى وحيث نفذ فاشتراطه فيها لبيان الواقع ( قوله فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له ) أى قوله ان كن برأس راجع للآمة والموضحة والنقطة وقوله أو على أعلى راجع للموضحة والنقطة لا للآمة ( قوله وهكذا ) أى ففي منقلته عشر قيمته ونصف عشر قيمته ( قوله بل في غيرها كيد الخ ) الذى يتأتى من الجراح المذكورة في غيرها كاليد والرجل إنما هو الموضحة والنقطة ( قوله باجتهاد الحاكم ) فيه نظر لما تقدم أنه يقوم عبداً فرضاً ناقصاً وكاملاً وينظر ما بين القيمتين أى قيمته سالماً ومجروحاً ويؤخذ من الدية بنسبة ما بين القيمتين بقول أهل المعرفة لا باجتهاد الامام وأوجب بأن مراد الشارع باجتهاد الحاكم يعنى مع أهل المعرفة في التقويم والنسبة فلا يخالف ( قوله من جانب للآخر ) أى كأن يضربه في جنبه فتنفذ من الجانب الآخر ( قوله أو من الظهر للبطن ) أى كأن يضربه في بطنه فتنفذ ظهره وبالعكس ( قوله دية جافتين ) أى وذلك ثلثا دية النفس ( قوله كتعدد الموضحة ) أى كما يتعدد الواجب اذا تعددت للموضحة الخ ففي الموضحتين عشر الدية الكاملة وفي المقتلين خمسها وعشرها وفي الآمتين ثلثها ( قوله ان لم تتصل ) أى تلك للذكورات ببعضها وهذا راجع لما بعد السكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو نفوذ الجافة لجهة أخرى لأنه لا يتأتى الاتصال ( قوله منفصلاً عن الآخر ) أى بأن يكون ما بين الموضحتين ثلاثاً سالماً يبلغ العظم سواء انسلخ الجلد ام لا ( قوله والا بأن اتصل ما بين الموضحتين الخ ) اتصال ما بين الموضحتين هو أن يصل ما بينهما للعظم حتى يصير الموضحتان شيئاً واحداً واتصال ما بين المقتلين ان يطير فراش العظم الذى بينهما للدواء حتى يصير شيئاً واحداً واتصال ما بين الآمتين ان يصل ما بين الآمتين لأم الدماغ حتى تصير آمة واحدة ( قوله فلا يتعد الخ ) ذكر هذا وان كان مفهوم شرط ليرتب عليه قوله وان بفور الخ ( قوله وان بفور ) أى وان كان تعددها على وجه الاتصال بفور الخ ( قوله بل بالعكس ) أى لان الفور وان كان بمعنى التسارع لكن المراد به الزمن للتتابع فيه فلذا صح جملة ظرفاً وقد عجب عن المصنف بأن البناء للظرفية وفي السببية ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح الأولى ولم يقل الصواب ( قوله فلكل حكمه ) أى فلكل جرح دية وحاصل هذه المسئلة ان الواجب يتعدد بتعدد الجرح ان لم تتصل الجراحات او اتصلت وكانت على التراخي لا ان اتصلت وكانت في فور سواء كانت بضربة او ضربات ( قوله أو الصوت الخالى عن الحروف ) أى فيمن ليس له الصوت

إن لم تتصل ) ببعضها بل كان كل واحد منها منفصلاً عن الآخر فيتعد الواجب بتعدد كل ( وإلا ) بأن اتصل ما بين الموضحتين أو للمقتلين أو الآمتين ( فلا ) يتعدد الواجب لانها واحدة ممتدة إن حصلت بضربة واحدة بل ( وإن بفور في ضربات ) الأولى وإن ضربات في فور إذ الضرب ليس ظرفاً للفور بل بالعكس فلو تعددت بضربات في زمن متراخ فلكل حكمه ولو اتصلت ( والدية ) الكاملة كما تكون في النفس تكون في ذهاب كل واحد مما يأتى فتجب ( فـ ) ذهاب ( العقل أو السمع أو البصر أو النطق ) وهو صوت بحروف ( أو الصوت ) الخالى عن الحروف ( أو الدوق )



وهو معنى في اللسان ومثل ذلك الثمن ويقاس على ذلك اللبث وهو قوة منبثة على سطح البدن يدرك به الحرارة والبرودة والنعمونة والحشونة ونحوها عند اللمسة ولا يلزم من كون المصنف لم يذكره فيما فيه شيء . فقدّر أن يكون فيه الحكومة وقياسه على الذوق مثلاً ظاهر والمراد أن من فعل بانسان (٢٧٢) فعلاً من ضرب أو غيره عمداً أو خطأ فذهب بسببه شيء عما ذكرناه يلزمه الدية

كاملة والمراد ذهاب المنفعة بتامها فلو ذهب البعض فعليه من الدية بحساب مذهب ولو أوضحه فذهب عقله فعليه واجب كل على المشهور وقيل عليه دية كاملة للعقل فقط (أو) ذهاب (قوة الجماع) بأن أفسد انعاظه ولا تدرج فيه دية الصلب وإن كانت قوة الجماع فيه فلو ضرب صلبه فابطله وأبطل جماعه فعليه ديتان (أو) ذهاب نسله بأن فعل به فعلاً أفسد منه فالدية (أو) في حصول (تجديده) أو تبريئه (أو) تسويده) وهو نوع من البرص فإن جذمه وسوده فديتان وهو ظاهر (أو) قيامه وجلسه) معابدليل العطف بالواو وكذا في ذهاب قيامه فقط على التمدد وأما ذهاب جلوسه فقط ففيه حكومة ففي مفهومه تفصيل \* ولما فرغ من الكلام على تعطيل المنافع ذكر الدوات فقال (أو الاذنين) ففي قطعهما الدية ومذهب للدونة أن فيها حكومة إذا لم يذهب سمعه

قطع كالأخرس (قوله وهو معنى في اللسان) أي قوة منبثة في العصب المقروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة الاعاوية التي في الفم ووضوحها للعصب (قوله ولا يلزم الخ) هذا رد على عبق القائل إن فيه حكومة واستدل لذلك بكون المصنف لم يذكره فيما فيه شيء . فقدّر (قوله أو غيره) أي كاطعام أو شق أو جرح أو نحو ذلك من الأفعال (قوله عمداً أو خطأ) اعلم أن لزوم الدية في ذهاب ما ذكره بالفعل الخطأ ظاهر وأما إذا كان الفعل عمداً فيمد بما إذا كان الفعل لا قصاص فيه كالاطعمة ولم يمكن التحيل على ذهاب المنفعة والالتحيل على ذهابها كما مر فإن كان ذهاب المنفعة بفعل فيه القصاص كجرح اقتص مثله من الجاني فإن زال المعنى منه فواضح ولا أخذ منه دية مذهب كما مر (قوله فذهب بسببه شيء) مما ذكر (أي من العقل وما بعده في كلام المصنف والشارح (قوله بحساب مذهب) أي فإذا ضرب به فصار يعتريه الجنون في كل شهر يوماً مع ليلته كان له جزء من ثلاثين جزءاً من الدية وإن صار يعتريه الجنون في كل شهر يوماً فقط أو ليلة فقط كان له جزء من ستين جزءاً من الدية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يعتريه الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عادتهما ما يأتي في ليل قصير ونهار طويل صار أمر الليل والنهار متساوي (قوله فعليه واجب كل) أي يلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية للوضحة (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور من أن محل العقل القلب لا الرأس (قوله وقيل الخ) هذا مبنى على مقابل المشهور من أن محل العقل الرأس وقوله وعليه دية كاملة للعقل فقط أي لقول المصنف إلا المنفعة بمحلها (قوله بأن أفسد الخ) أي بأن فعل به فعلاً أفسد انعاظه أي انتصاب ذكره (قوله ولا تدرج فيه) أي في إبطال قوة الجماع أي لا تدرج في دية (قوله وإن كانت قوة الجماع فيه) أي وإن كانت قوة الجماع التي فسدت مندرجة فيه أي في الصلب الذي أفسده (قوله أفسد منه) أي بحيث صار لا يحصل منه نسل (قوله أو في حصول تجديده) أي بأن فعل به فعلاً فحصل بسبب ذلك تجديده الخ (قوله أو تسويده) ظاهره وإن لم يعم السواد أو البرص جسمه وهو كذلك على الظاهر قاله عجم (قوله ففيه حكومة) أي كما أنه لو أذهب بعض كل فالظاهر أن في ذلك حكومة (قوله ففي قطعها الدية) أي في مجرد قطعها بدون ذهاب سمع الدية (قوله ومذهب للدونة أن فيها حكومة) أي وهو المشهور كما قاله ابن عرفة ومأقوله المصنف من وجوب الدية في مجرد قطعها فقد تبسّع فيه تصحيح ابن الحاجب انظر بن (قوله إذا لم يذهب سمعه) أي والإفالدية اتفاقاً (قوله أو الشوى) يعني أن من فعل بشخص فعلاً أذهب به جلد رأسه بتامه فإنه يلزمه دية كاملة . وأما إن أذهب بعضها فعليه بحسابه من الدية الكاملة وقيل يلزمه حكومة (قوله جلد الرأس) بتامه وقوله جلدة الرأس أي القطعة من جلدها (قوله أي في قلعهما) أي إخراجهما من محلها وتصويرها بارزتين كالزور وقوله أو طمسهما أي قلعهما (قوله بأن أغلقت الحدة) أي بقفثها وهذا تفسير للطمس (قوله ليس فيها) أي في طمس الحدة وذهاب البصر دية وحكومة أي بل الواجب فيها دية فقط

(قوله)

(أو الشوى) بفتح الشين المعجمة جلد الرأس جمع شواة وهي جلدة الرأس فإن أذهب بعضها

فبحسابه (أو العينين) الباصرتين أي في قلعهما أو طمسهما بأن أغلقت الحدة الدية وليس هذا مكرراً مع قوله سابقاً أو البصر لأن التاهب فيما تقدم مجرد البصر والعين قائمة وهنا طمس الحدة مع ذهاب البصر أو قلعته وأتى به للإشارة إلى أنه ليس فيها دية وحكومة وإن كان يعلم من قوله الآتي إلا المنفعة بمحلها (أو عين الأعور) الباصرة إذا تلفت فيها الدية كاملة

(السنّة) قد قسّى بذلك عمر وعثمان وطى وابن عباس (بخلاف كل زوج) كالمدين والرجلين والأذنين والشفنتين (فان في أحدهما نصفه) أى نصف الواجب في الزوج ولو لم يوجد إلا ذلك الأحد (٢٧٣) لذهاب الآخر قبله (و) الدية

(في قطع) (اليدن) من السكوعين أو من الساعدين (و) في (الرجلين) ولو من آخر الفخذ وفي الشفتين (د) في (مارن الأنف) وهو مالان منه دون العظم (و) في قطع (الحشفة) وفي قطع (بعضها بحسابها) أى الدية (منهما) أى من المارن والحشفة فيقاس بما فيه الدية منهما (لا) يقاس (من أصله) أى من أصل المارن أو الحشفة وأصل الأول الأنف والشان الذكر لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب إليه لا إلى أصله (وفي الاثنين) مطلقاً أى سلمها أو قطعها أو رضها فلو قطعها مع الذكر فديتان (وفي ذكر العينين قولان) بالدية والحكومة والراجع الدية (و) الدية كاملة (في شفرى الرأفان) بدا العظم من لرجها وإلا لحكومة وفي أحدهما إن بدا العظم نعيمها والشفران بضم الهين المعجمة وسكون الفاء الاعمان المحيطان بالفرج المغطيان له (وفي ثديها)

(قوله لسنّة) بحث فيه بعضهم بأن ظاهر السنّة مع المخالف القائل في العين الواحدة نصف الدية سواء كانت عين صحيح أو أعور لعموم ما في كتاب عمرو بن حزم الذى أرسله له النبي صلى الله عليه وسلم فانه ذكر له فيه أن في العين الواحدة نصف الدية وهذا عام في عين الأعور والصحيح واجب بأن فعل الصحابة خصص عموم الحديث (قوله بخلاف كل زوج) فان في أحدهما نصفه دخل في هذا الاثنان أيضاً كما دخل ما ذكره الشارح ففي أحدهما نصف الدية سواء قطعها أو سلمها أو رضها والفرق بين عين الأعور والواحد من كل زوج مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض بخلاف إحدى اليدين والرجلين مثلاً فلذا ألزم في عين الأعور دية كاملة وفي الواحد من كل زوج نصفها وأيضاً عين الأعور وردت السنّة بالدية كاملة فيها بخلاف غيرها (قوله ولو من آخر الفخذ) أى هذا إذا قطعها من السكعين أو من الركبتين بل ولو قطعها من آخر الفخذين (قوله وفي مارن الأنف) أى والدية كاملة في مارن الأنف وفي الحشفة أى وهى رأس الذكر وفي قطع ما بقى منها بعد ذلك حكومة فلو قطع الأنف أو الذكر من أصله ابتداء فدية فقط (قوله فيقاس) أى ذلك البعض الذى قطع منهما أى من المارن والحشفة مما فيه الدية (قوله لا يقاس) أى ذلك البعض المقطوع أى لا ينسب ذلك البعض لأصل المارن والحشفة وإنما ينسب لنفس المارن والحشفة (قوله فلو قطعها مع الذكر فديتان) أى سواء قطعها فى مرتين أو فى مرة واحدة كفى المواق وهذا ان فعل ذلك بحر فان فعله بعبد أدب في العمد ولا غرم ان لم ينقصه فإن نقصه غرم أرش نفسه (قوله وفي ذكر العينين) وهو من لا يتأنى له به جماع لصغره أو لعدم انماظه لسكبر أو علة عن جميع النساء وقوله قولان أى للمالك قال في الذخيرة للذكر ستة أحوال تحب الدية فى ثلاثة وتسقط فى حالة وتختلف فى اثنتين فالثلاثة التى تحب فيها الدية قطعها جملة أو قطع الحشفة وحدها أو أبطل النسل منه بطعام أو شراب وان لم يبطل الانماظ وتسقط الدية إذا قطع بعد قطع الحشفة وفيه حكومة ويختلف إذا قطع بمن لا يصح منه النسل وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن اتیان النساء لصغره أو لعله كالشيخ الفانى قليل دية وقيل حكومة والقولان للمالك (قوله والراجع الدية) أى وأما ذكر المترض عن بعض النساء ففيه الدية اتفاقاً وفي ذكر الخنى المشكل نصف دية ونصف حكومة لانه على احتمال ذكوريته فيه دية كاملة وعلى احتمال أنوثته فيه حكومة والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الامام لهذا العداء لا ما سبق في تقويمه لان قطع ذكر المرأة لا ينقصها (قوله وفي ثديها) أى وفي قطع ثديها أى المرأة الدية وأما قطع ثدى الرجل ففيه حكومة لا دية (قوله ان بطل اللين) أى بأن التقطع وقوله أو فسد أى بان صار وما وهذا شرط فى قطع الخنتين فان قطعها ولم يبطل اللين ولم يفسد فحكومة (قوله وكذا ان بطل) أى وكذا تلزم الدية كاملة ان بطل اللين أو فسد من غير قطع للخنتين ولا لغيرها وحديث فالدية للين لا لتقطع الحامتين فمن ثم استظهر ابن عرفة أن فى قطع حلقى المعجوز حكومة كاليد الغلاء (قوله فان عاد) أى اللين لحاله بعد فسادة أو بعد انقطاعه فى مسألة قطع اللين أو فساده من غير قطع للخنتين (قوله إذا قطع ثديها) أى فيان الدية فى قطع الثديين مطلقاً سواء بطل اللين أو فسد أو لا فلا يحتاج لاعتناء بالأولى الأقصرار على قطع

(٣٥ - دوقى - بع) بطل اللين أم لا (أو حلفتها) أى الثديين وفى بعض النسخ حلفتها بالافراد أى المرأة الدية (ان بطل اللين) أو فسد وكذا ان بطل أو فسد بغير قطع فان عاد ردت ما أخذت (واستوى بالصغيرة) التى لم تبلغ إذا قطع ثديها أو حلفتها فتختبر هل بطل لبنها أم لا (و) استوى فى قلع (رسن الصغير الذى لم يشفر) بضم التحتية وهككون المثلة أى لم تنسقط راضه (للايسر)

في الخطأ (كالقود) في العمد فإن ثبت فلا كلام ( وإلا ) ثبت ( انتظر ) بالعقل أو القود ( سنة ) كاملة نقوله وإلا شرط في مقرر تقديره  
فإن ثبت كان عليه أن يصرح به والمعنى أن حصل يأس قبل السنة انتظر تمامها وإن مضت سنة قبل الإياس انتظر الإياس فينتظر  
أقصى الأجلين وليس المراد ما يفيد ظاهره من أن معناه وإن لم يحصل الإياس انتظر سنة كما علمت أنه إذا مضت سنة ولم يحصل الإياس  
انتظر الإياس فإن مات قبل ( ٢٧٤ ) الإياس وتمام السنة لم يقتص من الجاني إذ لا قصاص بالشك ( وسقط ) أي

القصاص والدية ( إن  
عادت ) من الصغير لحيثها  
قبل قلعها ( وورثا إن مات )  
أي إن مات الصغير بعد  
تمام السنة واليأس أي  
فورثته يستحقون ماله  
من قود أو دية ( وفي عود  
السن ) أصغر مما كانت  
عليه ( بحسابها ) فإن نقص  
نصفها فنصف ديتها كما  
في نقص السمع ولا يقوم  
عبدًا عليها ومعياً كما تقدم  
في الحكومة ولما كان  
لزوال ما فيه الدية علامة  
يعرف بها زوال الكل أو  
البعض شرع في بيان ذلك  
بقوله ( وجرب العقل )  
المشكوك في زواله  
( بالحوادث ) ولا بد من  
تكرار الحوادث وتجسس عليه  
فيها هل يفعل أفعال العقل  
أو غيرهم ويحتمل أن يجلس  
معه فيها ونهادته ونسايره  
في الكلام حتى تعلم خطاه  
وجوابه لأن علم أهل المعرفة  
ما يقص منه بالجناية حمل  
بذلك وإن شكوا أنقص  
الربع أو الثلث حمل

الجلتين بأن يقول إذا قطع حلقة ثديها والحاصل أنه يستأنى في قطع حلمي الصغيرة بأخذ الدية إلى  
اليأس من حصول الابن فإن حصل الابن في مدة الاستبراء فالمرطاهر وهو عدم الدية لزوم الحكومة  
وإلا أخذت الدية ( قوله في الخطأ كالتود ) الأوضح أن يقول بأخذ الدية وفي الخطأ كالتود في  
العمد ( قوله واستؤنى في قلع سن الصغير الخ ) حاصله أن سن الصغير الذي لم يشتر إذا قلعت عمداً  
أو خطأ فإنه يستأنى بأخذ ديتها في الخطأ وبالقصاص لها في العمد لأقصى الأجلين وهما اليأس  
من عودها والسنة من يوم قلعها فكل ما كان أبعد منهما فإنه يستأنى له فإذا حصل اليأس من  
عودها قبل السنة انتظر تمامها وإن مضت سنة بعد قلعها قبل اليأس من عودها انتظر اليأس بقول  
المنصف واستؤنى سن الصغير لليأس أي إلى أن يحصل يأس من عودها فإن ثبت في مدة الاستبراء  
قبل اليأس فلا كلام وإن حصل اليأس ولم تثبت انتظر تمام سنة من حين قلعها إذا حصل  
اليأس قبل السنة عذا يحصل كلام الشارح ( قوله شرط في مقرر الخ ) الأولى مقابل لمقرر هذا  
والأحسن أن يقال في حل المتن أن المعنى واستؤنى في قلع سن صغير لم يشتر للإياس أي لسن الذي  
ثبتت فيه وإلا بأن جاوز السن الذي ثبتت فيه ولم تنقض سنة انتظرت بقية السنة ووجبت الدية في  
الخطأ والقصاص في العمد ( قوله فينتظر أقصى الأجلين ) أي وتجعل الدية في الخطأ حال  
الانتظار تحت يمينين إلا أن يكون الجاني مأموماً كما في بن عن الأعمى ( قوله فإن مات ) أي  
الصغير المحي عليه بقلع سنه ( قوله لم يقتص من الجاني ) أي إذا كان متممداً وأما إن كان مخطئاً  
فتؤخذ منه الدية ( قوله وورثا ) أي القود والدية إن مات أي الصغير قبل نبات سنه وبعد تمام السنة  
واليأس ( قوله وفي عود السن ) أي سن الصغير التي قلعت قبل انقضاء ( قوله أصغر ) أي وأما إذا  
عادت أكبر مما كانت فالظاهر أن فيها حكومة قاله عبق ( قوله وجرب العقل ) أي الذي زواله  
بحماية مع الشك في ذلك أي جربه أهل المعرفة باستفاله في خلواته بأن يتجسس عليه فيها وينظر  
هل يفعل أفعال العقل أو أفعال غيرهم ( قوله المشكوك في زواله ) أي بحماية ( قوله انقص سنه الخ )  
أي من عقله من كونه نصفه أو ربعه أو زال كله ( قوله على الثاني ) أي على الأكثر وقوله على الأول  
أي وهو الأقل ( قوله أن للدعي هنا ) أي زوال عقل المجني عليه وقوله ولي المجني عليه أي  
أبوه أو وصيه أو من قدمه القاضي للنظر في شأنه وقوله أو من يقوم مقامه أي كولي أبيه إذا  
كان أبوه مفياً ( قوله وجرب السمع ) أي للدعي زوال بعضه من إحدى الأذنين مع الملك في  
ذلك ( قوله بدليل ما يأتي ) أي وهو قوله مع سن الصغيرة ( قوله مع سكون الريح ) أي لأن كان  
الريح غير هائجة عليه من الجهة التي فيه الريح هائجة ما كن وأخرق الأخرى إلى أن يسكن ( قوله من  
الجهات الأربع ) أي وهي الشرق والمغرب والجنوب والشمال ( قوله في كل جهة ) أي من تلك

الجهات

في العمد على الثاني لأن الظالم أعنى بالجل عليه وفي الخطأ على الأول لأن

الأهل براءة الذمة فلا تكلف بمشكوك فيه وظاهر أن للدعي هنا هو ولي المجني عليه أو من يقوم مقامه ( وجرب السمع ) أي  
اختبر تقصانه حيث ادعى المجني عليه النقص من إحدى أذنيه بدليل ما يأتي ( بأن يحتاج ) مع سكون الريح ( من ) أما كن مختلفة ) يعنى من  
الجهات الأربع ووجه الصانع لوجهه في كل جهة ( مع سن ) الأذن ( الصغيرة ) شداً تحكما ويكون النداء من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئاً  
لمحيطاً عن يمين ويسار الفسك أي يصاح عليه من مكان قريب ثم يتباعد الصانع شيئاً فشيئاً حتى لا يسمع ثم تفتح الصغيرة وتند الأخرى

ويصاح به كذلك ثم ينظر أهل المعرفة ما شئ من جمع الجني عليها (ونسب لسمعة الآخر) السكائن في الصبيحة ويؤخذ من الدية النسبة (والإ) تسكن الجنابة في إحدى الأذنين بل فيهما معا ولكن فيها بقية أوفى إحداها أو كانت الجنابة على إحداها والثانية ليست صحيحة قبل ذلك (فسمع وسط) يعتبر ويقضى له بالدية بالنسبة إليه أي يعتبر مع وسط لافى غاية الحدة ولا الثقل من رجل مثل الجني عليه في السن والزواج فيوقف ومكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سماعه (٢٧٥) ثم يوقف الجني عليه في مكانه

فيصاح عليه هكذا وينظر ما قص من سمعه عن جمع الرجل المذكور ويؤخذ من الدية بتلك النسبة وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الجنابة وإلا عدل على ما علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار مع وسط قوله (وله نسبتة) راجع للمثليتين أي له من الدية بنسبة سمعه الصحيح إن كانت أذنه الأخرى صحيحة أو بنسبة سمع وسط إن لم تكن الأخرى صحيحة لكن بشرطين الأول (إن حلف) على ما ادعى من أن هذا غاية ما انتهى سمعه إليه والثاني أشار له بقوله (ولم يختلف قوله) في ذلك اختلافا بينا (والإ) يختلف أو يختلف قوله اختلافا بينا بأن يكون من جهة قدر مبلغ ومن الأخرى لصفه بيله (فقد ر) أي لا شيء له لظهور كذبه (و) جربه (البصر) بإغلاق العين (الصبيحة

الجهات الأربع (قوله ويصاح به كذلك) أي من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئا فشيئا حتى يسمع أو من مكان قريب ثم يتباعد الصائح شيئا فشيئا حتى لا يسمع وقوله ويصاح به كذلك أي ولو من جهة واحدة فيما يظهر قاله عبق (قوله ويؤخذ من الدية النسبة) أي تلك النسبة فإن كان الناقص نصف سمع الصبيحة أعطى ربع دية كاملة وإن كان الناقص ثلث سمع الصبيحة أعطى سدس الدية الكاملة (قوله ولكن فيهما) أي لكن بقي فيهما بقية من السمع أوفى في إحداها بقية منه وأما لو ادعى ذهاب جميعه في الجنابة عابها وأنه لم يبق فيهما بقية فإنه يجرب بالأصوات القوية كالوق والطليل بالقرب منه بفعله فإن انزعج فلا يصدق وإلا صدق (قوله ليست صحيحة قبل ذلك) أي قبل الجنابة بل كانت معدومة أو ضعيفة (قوله ويصاح عليه) أي من الجهات الأربع (قوله وهذا) أي ما ذكر من أنه يقضى له بالدية بالنسبة لسمع وسط (قوله وإلا عدل على ما علم) أي فيعطى من الدية بنسبة ما قص لما علم هذا هو الراد (قوله لكن بشرطين) أي لكن إعطاؤه من الدية بنسبة سمعه الصحيح أو بنسبة سمع وسط مشروط بشرطين (قوله إن حلف على ما ادعى الخ) هذه اليمين بين تهمة فلا ترد على الجاني إذا نكل المحي عليه وإنما كانت يمين تهمة لأن الجاني لم يحقق كذب المحي عليه وإنما بينهما (قوله ولم يختلف قوله في ذلك اختلافا بينا) أي بأن لم يختلف قوله أصلا أو اختلف اختلافا متقاربا (قوله وجرب البصر) أي الدعي ذهاب بعضه من إحدى العينين فإن ادعى ذهاب جميعه من إحداها أو منهما معا اختبر بالاشعة التي لا تلبث البصر معها أو يشار إلى عينه على حين غفلة أهله (قوله بإغلاق الصبيحة) أي وينظر إلى انتهاء ما أبصرت به الصابة من أماكن مختلفة (قوله وتعرف النسبة) أي بين ما انتهى إليه بصر الصابة وما انتهى إليه بصر الصبيحة وتلك النسبة يعطى من الدية (قوله الدعي زواله) أي بتمامه (قوله لا يكاد يصبر الخ) أي فإن صبر كان صادقا في دعوته وإلا كان كاذبا (قوله ونسب لسمعة وسط) فإذا قل أنهم لعشرة أذرع فقط صدق يمين من غير اختبار بمشموم حاد الرائحة ونسب لسمعة وسط فإذا كان من مسافة عشرين ذراعا أعطى نصف الدية وهكذا وإنما لم يمتحن هنا بمثل ما مر في البصر والسمع لانه لا يقل صد الجزء الباقي من الشم حتى يختبر ما ذهب من الشم من أماكن مختلفة ولشدة تفريق الريح للرائحة فليست كالصوت والأجرام البصرة (قوله وجرب النطق) أي للدعي ذهاب بعضه بالجنابة (قوله من ثلث الخ) أي فإذا كان قبل الجنابة يقرأ ربع القرآن مرة لا في ساعة وبعدها صار لا يقدري إلا على قراءة عنه مرة لا في الساعة فإنه يقضى له بنصف الدية وهكذا (قوله فإن شكوا) أي في أن الذاهب بالجنابة وبيع نطقه أو ثلثه وقوله أو اختلفوا أي بأن جزم بعضهم بأن الذاهب بالجنابة ثلث نطقه وجزم بعضهم بأن الذاهب ربعه وقوله عمل بالأحوط أي وهو العمل على الكثير

كذلك (أي كما مر في تجربة السمع من أماكن مختلفة ثم تعلق بالصابة وينظر انتهاء ما أبصرت الصبيحة وتعرف النسبة فإن بقي عابها وفيهما بقية اعتبر بصر وسط وله من الدية بنسبة ذلك (و) جرب (الشم) الدعي زواله (برائحة خادئة) أي منفرة للطبع كرائحة خيفة وأمر بالمشكك عندها مقدار كذا من الزمن ليعلم غاله إذ انصف بالشم لا يكاد يصبر للذة الطويلة عندها فإن ادعى زوال بعضه صدق بيمينته ونسب لسمعة وسط كما قال ابن غازي (و) جرب (السطق بالكلام) من الجني عليه (اجتهاداً) أي بالاجتهاد من أهل المعرفة أي يرجع إلى ما يقوله أهل الموافقة واجتهادهم فيها قص من ثلث أو ربع أو غير ذلك فإن شكوا أو اختلفوا وانما قص عمل بالأحوط

(أو صدق) بالنون (مدح)  
ذهاب الجميع (مدح)  
(يمين) فمن ادعى ذهاب  
جميعه - معه أو جميع صره  
أو جميع شمه ولم يمكن اختياره  
بما مر فإنه يصدق يمينه  
(والضعيف من عين  
ورجل ونحوهما) كيد  
(خلقة) أو لكبر  
أوبسوى (كغيره)  
من القوى في القصاص  
والدية كاملة وفيه تكرار  
مع قوله وتؤخذ العين  
السليمة بالضعيفة خلقة الخ  
إلا أن يعمل ما هنا على  
الخطأ وذلك على العمدا كما  
حمل قوله وذكر وصحيح  
وضديهما على الجنابة في  
النفس لدفع التكرار  
(وكذا) العين أو الرجل  
(الجنسى عليها) خطأ قبل  
ذلك فمى كالصحيحة في  
القود والعقل كاملاً (إن لم  
يأخذها) في الجنابة الأولى  
(عقلاً) فإن كان أخذها  
عقلاً ثم حصل لها جنابة  
ثانية فليس له من دينها إلا  
بحسب ما بقى منها وأما  
المجنى عليه أعمدا فقد تقدم  
في قوله وتؤخذ العين  
السليمة بالضعيفة خلقة  
ومن كبر أو لجدرى  
أو لكرمية فالقود إن  
تفمده وإلا فبحسبه  
وتقدم أنه يقيد قوله  
فبحسبه بما هنا أى حيث  
أخذ عقلاً وقوله إن لم يأخذ

فيعطى ثلث الدية في المثال المذكور (قوله والظالم أحق الخ) علة لما قبله من العمل بالأحوط وهو الحمل  
على الكثير وهذا التعليل ظاهر فيما إذا كانت الجنابة عمداً وأما إذا كانت خطأ فإنه يحتمل على الأقل  
كالربع في المثال المذكور لأن الدية لا تنزيم بمشكوك فيه (قوله وجرب الذوق) أى المدعى ذهاب  
كله بالجنابة مع الشك في ذلك فإن ادعى زوال بعضه صدق يمينه ونسب لذوق وسط مثل ما مر في القسم  
(قوله أى بالشئ المر الذى لا صبر عليه عادة) أى كالخنظل والصبر فإذا أكل الخنظل ونحوه ولم يحصل  
له من ذلك تأثير صدق في دعواه وإلا حمل على الكذب (قوله محاسن) أى من السمع والبصر  
والشم ولا يشمل كلام المصنف العقل لأن من ذهب عقله لادعوى له فإن قلت يراد بالمدعى ما يشمل  
المجنى عليه وولي كافي مسألة العقل قلت ولي لا عين عليه إلا يحلف الشخص ليستحق غيره (قوله ولم  
يكن اختياره بما تقدم) قرعلت أن ذهاب السمع كله يختبر بالأصوات المزججة على غفلة كالقود  
والطبل وذهاب البصر كله يختبر بالاشعة التي لآليات البصر معها وذهاب جميع الشم يختبر بالرائحة  
الحادة وهذا قد تقدم دون الأولين فلم يتقدم للمصنف ولا للشارح فتأمل (قوله والضعيف) أى  
والعضو الضعيف الذى لم يذهب جل نفعه حالة كونه ضعيفه ليس بجناية بل خلقة (قوله في القاص)  
أى إذا كانت الجنابة عليه عمداً وقوله والدية كاملة أى إذا كانت الجنابة عليه خطأ وإنما قيدنا العضو  
الضعيف بكونه لم يذهب جل نفعه لأن الذاهب جل نفعه ليس فيه الدية إلا بحسب ما بقى فيه من  
النفعة (قوله على الجنابة في النفس) أى وذهابها على الأطراف (قوله المجنى عليها خطأ) أى جنابة لم  
تذهب جل منفعتها وقوله قبل ذلك أى قبل الجنابة الثانية (قوله في القود) أى إن كانت الجنابة الثالثة  
عمداً وقوله والعقل كاملاً أى إن كانت الجنابة الثانية خطأ وقوله إن لم يأخذ لها عقلاً راجع لقوله  
والعقل كاملاً (قوله) فليس له من دينها إلا بحسب ما بقى منها) أى كما أنه لو أذهبت الجنابة الأولى جل  
منفعتيها ليس له من الدية إلا بحسب ما بقى منها (قوله وأما المجنى عليها) أى ولا عمداً (قوله أول كرمية)  
صادق بكون الرمية عمداً أو خطأ وقوله وإلا بحسبه أى والا يتعمده فبحسبه (قوله أى حيث  
أخذ) أى أولاً عقلاً أى إن لم يأخذ فالدية كاملة (قوله أى لم يجب لها عقل بأن كان عمداً الخ) فى  
أن هذا يقتضى أن الجنابة الأولى عمده وهو مخالف لما ذكره في أول الحل فالأولى أن يقول وقوله إن لم  
يأخذ لها عقلاً أى إن لم يتمكن من أخذ عقلها فإن أخذ لها عقلاً بالقول أو عقفاً عنه فله بحسب ما بقى  
وحوامل كلام المصنف هنا وفيما مر مع زيادة أربع صور الأولى ما إذا كانت الجنابة الثانية عمداً وحاصل  
القول فيها أنه يقتضى من الجنابة الأولى عمداً سواء كانت الأولى خطأ أو خطأ أخذ لها عقلاً أم لا ما لم تكن  
الأولى أذهبت جل النفعة وإلا فلا قود كما قال ابن رشد وله من الدية بحسب ما بقى الثانية أن  
تكون الثانية خطأ والأولى كذلك وأخذ لها عقلاً فله في الجنابة الثانية بحسب ما بقى وهذه مفهوم  
المرط هنا الثالثة أن يكون كل خطأ ولم يأخذ عقلاً للأولى فإن كان لتعذر الأخذ من الجنابة استحق  
بالجنابة الثانية كل الدية وهذه داخلة في منطوق المصنف إلا أن تذهب الأولى جل النفعة فله بالجنابة  
الثانية بحسب ما بقى وإن كان عدم أخذ عقلاً للأولى لغفوه عن الجنابة فله بحسب ما بقى لانه تبرع به  
للجنابة فكأنه أخذ الرابعة أن تكون الجنابة الثانية خطأ والأولى عمداً فإن كانت الجنابة الأولى  
أذهبت جل النفعة فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى وإن كانت الجنابة الأولى لم تذهب جل النفعة فإن  
لم يصلح عنها بشئ فله في الثانية العقل كاملاً وإن صولح عنها بشئ فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى  
(قوله والدية كاملة) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف وفي لسان الخ عطف على قوله سابقاً في العقل أى

( في ) قطع ( لسان الناطق ) حيث نعمة النطق ( وان لم يمنع النطق ما قطعه ) من اللسان ( فحكومة كلسان الآخرس ) ففي قطعه الحكومة بالاجتهاد ( واليد الشلاء ) أو الرجل أى الذى لا تقع فيه أصلاً في قطعها الحكومة ( ٢٧٧ ) فان كان ما قطع دخلت في قوله

والضعيف من عين أو رجل ( و ) كقطع ( الساعد ) وهو ما عدا الأصابع من اليد التى منهاها للنسب فيه حكومة بالاجتهاد وسواء ذهب الكف بملاوى أو جناية أخذها عقلاً أم لا ( و ) قطع ( ألقى المرأة ) بفتح المعزة خطأ فيه حكومة قياساً على ألقى الرجل وقال أشهب فيهما الدية وفي العمدة القصاص ( وسن مضطربة جداً ) بحيث لا يرجى ثبوتها فان كانت مضطربة لا جد فيها العقل ( و ) قطع ( عسيب ذكر ) أى قصبتة فيها الحكومة ( بعد ) ذهاب ( الحشفة ) لأن الدية إنما هي في الحشفة ( و ) قطع شعر ( حاجب أو هذب ) بضم الهاء الواحد أو المتعدد فيه الحكومة إن لم ينبت فان نبت وعاد لهيئته فلا شيء فيه إلا الأدب في العمدة وكذا شعر الرأس والاحية ( و ) قطع ( ظفر ) خطأ فيه الحكومة ( وفيه ) أى قطع الظفر ( القصاص ) إن كان عمداً بخلاف محمد غيره ففيه

والدية في العقل والسمع الخ وفي لسان الناطق ( قوله في قطع لسان الناطق ) أى كله أو بعضه ( قوله وإن لم يمنع النطق ما قطعه ) أى وأما إن منع ما قطعه بعض النطق فله من الدية الكاملة بحسبه وكلام المصنف فيها إذا كان القطع خطأ وأما إن كان عمداً ففي المدونة أن اللسان إذا كان يغطى فيه التلف فلا قصاص فيه وإلا كان فيه القصاص اه وظاهرها أنه لا فرق في ذلك بين أن يمنع النطق أو لا انظر بن وقولها فلا قصاص فيه أى وإنما فيه حكومة ( قوله كلسان الآخرس ) فى قطعه الحكومة ( أى إذا لم يذهب بذلك صوت الآخرس وإلا فالدية أى وأما لسان الصغير قبل نطقه فهل كذلك فيه حكومة لأن الدية لا تلزم بمشكوك فيه أو فيه الدية كاملة ويكون من مشمولات قول المصنف والدية في لسان الناطق بناء على أن المراد الناطق ولو بالقوة لأن الغالب نطقه بعد والخرس أمر نادر ولا نهم لم يذكروا الحكومة إلا في لسان الآخرس واستظهر بعضهم الثانى ( قوله واليد الشلاء أو الرجل الخ ) كانت الجناية عمداً أو خطأ وظاهره كغيره ان في كل من لسان الآخرس واليد والرجل الشلاء حكومة ولو كان الجاني متعمداً مماثلاً للمجنى عليه في الخرس أو الشلل خلافاً لما يؤخذ من كلام بت عند قول المصنف وفي الأصابع الزائدة الخ من لزوم القصاص حينئذ ( قوله دخلت في قوله والضعيف الخ ) أى فان كان النفع الذى بها جل نفعها كانت كالتسليمه فيها القصاص في العمدة والدية كاملة في الخطأ وان كان النفع الذى بها أقل من جل نفعها فله من الدية السكاملة بحسب ما كان فيها ( قوله وهو ما عدا الأصابع الخ ) يعلم من هذا أن الساعد من المنكب إلى الأصابع باخراج الغاية ( قوله وسواء ذهب الكف الخ ) أى وقطع ما عداه من الذراع أو قطعه مع الذراع فاللازم حكومة واحدة على كل حال ( قوله وقال أشهب فيهما ) أى ألقى المرأة خطأ الدية أى لانهما أعظم عليها من ثدييهما والخلاف إنما هو في ألقى المرأة خطأ وأما ألقى الرجل خطأ ففيهما حكومة اتفاقاً ( قوله وفي العمدة ) أى وفي قطع الاليتين عمداً من رجل أو امرأة ( قوله وسن مضطربة جداً بحيث لا يرجى ثبوتها ) أى إذا تركت فإذا جنى عليها انسان فقلعها ففيها حكومة ولو كان أخذها أولاً لاضطرابها عقلاً وذلك لان قلعها ينقص الجمال وهذا هو الصواب كما في بن ( قوله ففيها العقل ) أى إذا جنى عليها إنسان وقلعها ( قوله وعسيب ذكر بعد ذهاب الحشفة ) إطلاق العسيب على الباقى بعد الحشفة مجاز باعتبار ما كان إذ قصبة الذكر إنما يقال لها عسيب مع وجود الحشفة وما ذكره المصنف من أن في عسيب الذكر حكومة نحوه في المدونة قال في التوضيح وقد يقال الظاهر لزوم الدية لانه يجمع به وتحصل به اللذة انظر بن ( قوله فيه حكومة ) أى قلعه عمداً أو خطأ ( قوله وكذا شعر الرأس والاحية ) أى في قلع كل الحكومة سواء كان عمداً أو خطأ كان قلعه محقق أو تنف إن لم ينبت فان نبت وعاد لهيئته فلا شيء فيه إلا الأدب في العمدة وكذا شعر الرأس أى بالنسبة لرجال غير معتادين لحلقها أو لنساء وأما بالنسبة لرجال معتادين لحلقها فالذى يظهر أنه لا شيء فيه ( قوله بخلاف عمد غيره ) أى غير الظفر وهو الحاجب وما بعده وقوله ففيه الأدب أى مع الحكومة إن لم ينبت وأما إن نبت فالأدب فقط ( قوله وإفضاء ) أى فيه حكومة ابن الحاجب في الإفضاء قولان حكومة ودية قال في التوضيح والقبول بالحكومة مذهب المدونة والقول بالدية لابن القاسم

الأدب كما مر ( وإفضاء ) قال ابن عرفة للراد به رفع الحاجزين مخرج البول ومحل الجماع حتى يكون المخرجان مخرجاً واحداً وقوله الشارح أيضاً وكذا اختلاط مسلك البول والغائط فيه حكومة ومعنى الحكومة هنا أن يغرم أرش ما شأنها عند الأزواج بأن يقال ما صدقتها على أنها مفضاة وما صدقتها على أنها غير مفضاة فيغرم النقص

(ولا يندرج) الانضاء (تحت مهر) سواء كان من زوج أو من أجنبي اغتصبها (بخلاف) ازالة (البكارة) من زوج أو غاصب فتندرج تحت المهر لأنها من لواحق الوطء إذ لا يمكن وطء بدونها بخلاف الانضاء قال ابن عرفة (إلا) أن أزالها (بإصبعه) فلا تندرج تحت مهر والزوج والأجنبي سواء (٢٧٨) إلا أن الزوج يلزمه أرض البكارة التي أزالها بإصبعه مع نصف الصداق إن طلق قبل

البناء فإن بنى بها وطلقها اندرجت (وفي) قطع (كل إصبع) من يد أو رجل من ذكر أو أنثى مسلم أو كافر (عشر) بضم العين أى عشر دية من قطعت إصبعه فيشمل من ذكر ودية الأبل وغيرها والرابعة والخمسة بخلاف قراءته بالفتح (و) في قطع (الأصبع ثلثة) أى العشر (إلا في الإبهام) من يد أو رجل (فنصفه) وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً لأهل الذهب وهذه إحدى المستحقات الأربع كما تقدم في الشفعة وتقدم فيها اثنتان الشفعة في الشجر أو البناء بأرض محبسة أو معارة والشفعة في الثمار والزامة ستأتى آخر هذا الباب وهى القصاص بشاهد وعين في جرح العمد (وفي) قطع (الإصبع بالزائدة) على الخمس في يد أو رجل (القوية) كقوة الأصلية (عشر) قياساً على الأصلية قطعت عمداً أو خطأ ولم يقتص في العمد لعدم المساواة وسواء قطعت وحدها أو مع غيرها فإن لم

وهو الأقرب وعلة ابن شعبان بأنه عتقها من اللذة ولا تمسك الولي ولا البول إلى الخلاء ولأن مصيبتها أعظم من الشفرين وقد نصوا على وجوب الدية فيهما ١٥ بن (قوله) ولا يندرج الانضاء تحت مهر) يعنى أن الزوج أو الغاصب إذا أفضاها بالجماع فإنه يلزمه حكومة للانضاء زيادة على المهر ولا تندرج حكومة الانضاء في المهر اللازم بالوطء (قوله) أو من أجنبي اغتصبها) مفهومه أنه لو فطعه أى الوطء بها الأجنبي طامعة لم يكن لها شيء في الانضاء وهو الذى نقله في التوضيح والواق عن المدونة ونحوه في ابن عرفة ثم قال الصقلى الفرق بين الزوجة والأجنبية أن طوع الزوجة واجب لا تقدر على منعه والأجنبية يجب عليها منعه فطوعها كما لو أذنت له أن يوضحها ١٥ بن (قوله) إلا بإصبعه) كتب شيخنا العدوى أنه حرام ويؤدب (قوله) أن يقطع قبل البناء) أشار بهذا إلى أن لزوم الأرض في الزوج مقيد بما إذا طلقها قبل الدخول وإلا اندرج وأصله لابن رشد وقيد به ح وعج ١٥ بن ويتصور ازالها بإصبعه قبل البناء بأن يفعل بها ذلك بحضرة نساء لا في خلوة اعتداء (قوله) اندرجت) أى سواء أزالها بإصبعه كما هو الموضوع أو يذكره (قوله) وفي قطع كل إصبع) أى خطأ أو عمداً وكان لا قصاص فيه إما لعدم المائنة أو لعدم على الدية (قوله) من ذكر أو أنثى) لا يقال الشمول للأنثى يتأق ما سأتى للمصنف من قوله وسأوت المرأة الرجل ثلث دية فتخرج لديها لأن ما سأتى كالأستثناء مما هنا (قوله) والرابعة) أى في العمد الذى لا قصاص فيه وقوله والخمسة أى في القطع خطأ لكن الذى في ح نقلا عن النوادر أن دية الإصابع والاسنان والجراح تؤخذ بمحمدة ولا ترجع دية العمد إلا في النفس وما قاله الشارح هو الموافق لما مر في المصنف (قوله) بخلاف قراءته بالفتح) أى فانه خاص بدية للذكر الحر المسلم من الأبل (قوله) إلا في الإبهام) أى خلافاً لأقية الأئمة حيث قالوا فى الأئمة ثلث العشر ولو فى الإبهام (قوله) فنصفه) أى العشر (قوله) أو خمسون ديناراً لأهل الذهب) أى وستائة درهم لأهل الفضة (قوله) عشر) أى عشر دية من قطعت منه (قوله) لعدم المساواة) أى فلو كان للجاني زائدة بمائنة لما جنى عليها لاقتص منها في العمد (قوله) أو مع غيرها) أى من الأصلية (قوله) وإلا فلا شيء فيها) أى وإلا تفرد بالقطع بل قطعت مع الكف أو مع غيرها من الإصابع الأصلية فلا شيء فيها (قوله) هو المفهوم) أى وإيس شرطاً فى اللطوق لما علمت أن الزائدة القوية فيها عشر الدية المحبى عليه مطلقاً سواء أفردت بالقطع أو قطعت مع غيرها ١٥ والحاصل أن هذا الشرط أن رجع للفظوق كما هو ظاهر المصنف فلا مفهوم له وإن رجع للمفهوم كان مفهومه معتبراً (قوله) مطلقاً) أى قطعت عمداً أو خطأ قطعت وحدها أو مع غيرها (قوله) خمس من الأبل) أى أو خمسون ديناراً على أهل الذهب أو ستائة درهم على أهل الورق وإذا أخذت دية السن والإصابع والجراح فتؤخذ بمحمدة قاله فى النوادر انظر ح قاله بن (قوله) نصف عشر) أى نصف عشر دية المحبى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً ويخصص عموم ما هنا بقوله فيما يأتى وسأوت المرأة النخ كما مر فى الإصابع (قوله) ليشمل النخ) أى بخلاف قوله خمس من الأبل فانه قاصر على الحر المسلم (قوله) لفساده) أى لانه يقتضى أن على صاحب الذهب إذا جنى على حر مسلم

نحو كالأصلية فحكومة (إن) أفردت) بالقطع وإلا فلا شيء فيها بقوله أن أفردت شرط فى مقدر هو المفهوم فلو قال قطع وفى الإصبع الزائدة عشر مطلقاً فإن قويت وإلا فحكومة أن أفردت لطابق النقل (وفي كل بين خمس) من الأبل فهو بفتح المعجمة ولو قال نصف عشر ليشمل الحر المسلم أو غيره كما مر لكان أولى ولا يصح قراءته بالضم لفساده وأراد بالسنة ما يشمل الثياب والفرس



( وإن ) كانت السن ( سوداء ) خلقه أو جناية أولسكير في الجناية عليه خمس من الابل ان كان الجاني عليه حراً مسلماً ثم بين في الجناية عليها تكون بأحد أمور بقوله ( قلع أو اسوداد ) فقط بعد ياضها ( أو بهما ) معا بأن ( ٢٧٩ ) حتى عليها فاسودت ثم اقلعت

( أو بجمرة أو بصفرة )  
بعد ياضها ( إن كان ) أي  
الجمرة أو الصفرة ( عرفاً )  
أي في العرف ( كالسواد )  
أي يذهب بذلك جمالها  
وإلا فبحساب ما نقص  
( أو باضطرابها جداً )  
لذهب منفعها ما لم تثبت  
فان تثبت فليس فيها إلا  
الادب في العمد فان  
اضطربت لا جدا فانه  
يلزمه بحساب ما نقص  
منها ( وإن ثبتت ) سن بعد  
قلعها ( لكبير ) أي لمن  
تبدلت اسنانه وان لم يبالغ  
( قبل أخذ عقلها ) من  
الجاني ( أخذته ) منه بخلاف  
ثبوتها بعد اضطرابها جدا  
كما مر وهذا مكرر مع قوله  
وان قلعت سن تثبت الخ  
ومفهوم قبل أخرى  
( كالجراحات الأربع )  
للقلة والآمة والدائمة  
والحافضة فيها العقل وان  
برئت على غير شين في العمد  
والخطأ وأما اللوضحة ففى  
عمدها القصاص كما تقدم  
( ورد ) العقل للجاني من  
الجني عليه ( في عود )  
البصر بعد ذهابه بالجناية  
( و ) في عود ( قوة الجماع و )  
عود ( منفعة الابن ) كما كانت

قلعت سنه مائتي دينار وإذا كان الجاني على من ذكر من أهل الابل فعليه عشرون بغيراً وهذا باطل لأنه  
ليس على الجاني على من ذكر إلا خمسون ديناراً ان كان من أهل الذهب وخمس من الابل ان كان من  
أهلها فتعين قراءة المتن بفتح الحاء وان كان ذلك قاصراً على دية الحر المسلم من الابل والقصور أخف  
من الفساد ( قوله وإن كانت السن سوداء ) هذا في الجناية عليها خطأ وأما لو تمهّد قلعت سن سوداء أو  
حمر أو صفراء خلقه وكان عرفاً كالسواد فهل كذلك فيها خمس من الابل لكونها غير مساوية لسن  
الجاني أو فيها قصاص للتعهد قال بن وظاهر الثاني بدليل وجوب العقل فيها في الخ أ  
( قوله بقلع ) أي فإذا كانت الجناية عليها باقاع ( قوله أو اسوداد فقط ) أي مع بقائها لأن ذلك يذهب جمالها  
( قوله بأن حتى عليها فاسودت ) كذا صوري في التوضيح الجناية بهما وضوره ابن عبد السلام ما إذا  
كسر البعض وسود الباقي قال بن وهو مسلم فقها ( قوله ثم اقلعت ) أي بنفسها من غير جناية أخرى  
عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما اختاره المصنف في التوضيح لاديان خلافاً لبعضهم انظر بن  
( قوله والا فبحساب ما نقص ) أي والابن كان لا يذهب بذلك جمالها بل ينقصه فقط فيلزم الجاني  
بحساب ما نقص من جمالها ( قوله أو باضطرابها ) عطف على قوله بقلع أي أو كانت الجناية عليها  
باضطرابها أي بصيرورتها مضطربة جداً فيلزم خمس من الابل لذهب منفعها ( قوله فان ثبتت الخ )  
بالمثلثة أي بعد اضطرابها وهذا بخلاف من قلعت سن لشخص كبير أي بدل اسنانه ثم ردها صاحبها  
ثبتت قبل أن يأخذ عقلها فانه يأخذ ( قوله فليس فيها إلا الادب الخ ) أي فليس فيها شيء لافي العمد  
ولا في الخطأ إلا الادب في العمد ( قوله فانه يلزمه بحساب ما نقص منها ) أي فإن طرحها للجاني أو غيره  
بعد ذلك ففيها حكومة بقدر ما نقص من جمالها كما قاله ابن عرفة انظر بن ( قوله بخلاف ثبوتها بعد  
اضطرابها ) أي فانه لا يأخذ عقلها ( قوله تثبتت الخ ) أي فالعود في العمد ودينها خمس من الابل في  
الخطأ ( قوله أخرى ) أي فلا يرد صاحبها ما أخذته من الجاني اذا ثبتت بعد أخذ عقلها وهذا ما ذكره  
المصنف من أن السن اذا ثبتت بعد قلعها يؤخذ عقلها ولا يسقط بثبوتها هو مذهب ابن القاسم خلافاً  
لمن قال ان السن اذا ثبتت بعد قلعها فلا شيء فيها وأما الجراحات الأربع فيؤخذ عقلها ولو برئت  
على غير معين اتفاقاً كذا قرر شيخنا المدوني رحمه الله ( قوله فيها العقل وان برئت الخ ) أي وحينئذ  
فلا يرد ما أخذته من دينها اذا برئت بعد أخذها واذا برئت قبل أخذها فله أخذها ( قوله ورد  
العقل الخ ) أي سواء كان الجاني عليه أخذته بحكم حاكم أم لا وقوله ورد العقل في عود البصر الخ هذا  
في الجناية خطأ أو عمداً ولم يمكن التحيل على زوال المعنى من الجاني وأما لو كانت الجناية عمداً أو  
اقتص من الجاني ثم عاد للمعنى عليه ما ذكر بعد ذهابه منه ولم يعد ذلك للجاني فما حصل للجاني يكون  
هدراً لأمن خطأ الامام بحيث تكون دية ذلك على عاقلته وأما ان عاد ذلك للجاني دون المعنى عليه  
فلم يقتصر منه ثانياً فيما يظهر ( قوله وفي رد عقل الاذن الخ ) حاصله أنه اذا قطع أشرف الاذنين فردهما  
صاحبهما تثبتا فهل يرد المعنى عليه ما أخذته من الجاني أولاً يرد تأويلان قال بن فعلى أن في  
أشرف الاذنين حكومة كما هو المتمد يرد ما أخذته ولا شيء له وعلى أن فيها الدية وهو ما تقدم  
للمصنف تبعاً لابن الحاجب لا يرد ما أخذته ويكون له الدية كالسن ( قوله بحملها ) مراده بحملها على

قبل قطع الخلتين وكذا في عود السمع والكلام والعقل وكذا النوق والشم والامس ( وفي رد عقل الاذن ) إن ثبتت بعد قلعها الجناية  
وعدمه ( تأويلان وتصدت الدية بعد دها ) أي الجناية فلا قطع يديه فزال عقله فدينان ولو زال مع ذلك بصره ثلاث وهكذا ( إلا  
المنفعة ) السكّانة ( بحملها ) أي محل الجناية فلا تعدد الدية في ذهابها مع ذهاب محلها كقطع أذنيه فزال سمعه فدية واحدة

أو قلع عينه فزال بصره فواحدة ولا حكومة في محل كل فان تعددت المنفعة في المحل كما لو قطع لسانه فذهب ذوقه ونطقه فدية واحدة (وساوت المرأة الرجل) (٢٨٠) من أهل دينها في قطع أصابعها مثلاً (ثلاث ديتة) باخراج الغاية فإذا قطع لها ثلاثة

لا توجد إلا به فان وجدت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تمددت الدية كما لو كسر صلبه فأقدمه وذهبت قوة الجماع فله دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع وان كان أكثرها في الصاب (قوله أو قلع عينه الخ) أى أو قطع أنفه فزال شمه وما ذكره من لزوم دية واحدة فيما إذا قطع أذنه فزال سمعه أو قطع أنفه فزال شمه أو قلع عينه فزال بصره هو الصواب كما هو للنقول في ابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة والواق وابن غازي وح وأما ما في عبق في آخر العبارة المقتضى للزوم ديتين فقير صواب (قوله في قطع أصابعها مثلاً) أى أو منقلتها أو بقية جراحاتها (قوله ففيها ثلاثون من الابل الخ) أى وإذا قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أكلة كان لها أحد وثلاثون وثلاثان وان قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث أصبع أى أكلة أو قطع لها أربعة أصابع رجعت لديتها فلها في الأربعة أصابع عشرون من الابل كما قال الشارح ولها في الثلاثة أصابع وثلاث ستة عشر بعيراً وثلاثان لأنها بلوغها ثلثة رجعت لديتها وهى على النصف من دية الرجل من أهل دينها وقد روى مالك عن ربيعة أنه قال قلت لابن السيب كم في ثلاثة أصابع المرأة قال ثلاثون قلت وأربعة قال عشرون فقلت سبحان الله عظم جرحها قل عقلها فقال أعراقى أنت قلت لا بل جاهل متعلم أو عالم مثبت فقال تلك السنة يا ابن أخى (قوله وهى كالرجل فى منقلتها وهاشمتها) أى لان فى كل منهما عشر ونصف عشر وذلك خمسة عشر من الابل وهو أقل من الثلث وقوله ووضعها أى لأن فيها نصف العشر وذلك خمسة من الابل وهو أقل من ثلث دية الرجل فإذا تعددت الموضعات أو للناقل أو الموائم فإنها تساوى الرجل إلى ثلث ديتة ثم ترجع لديتها (قوله فترجع فيهما لديتها) أى فيعتبر فيهما ديتها من أول الأمر (قوله أى ما ينشأ عن الفعل المتحد) فيه إشارة إلى ان قول المصنف متحد الفعل من اضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتحد وان فى الكلام حذف مضاف أى ضم أثر الفعل المتحد أى ما ينشأ عنه وهو الجراحات إذ الفعل نفسه لا يضم وقوله وضم أثر الفعل المتحد أى فى كل شىء من الاصابع والاسنان والمواضع والمناقل فيضم الاصابع بعضها لبعض وكذا تضم مع الاسنان والمواضع والاسنان تضم بعضها لبعض وضم مع غيرها وكذا للناقل الخ (قوله أو فى معناها) أى كضربات فى فور واحد فالاول مثال للفعل المتحد والثانى لما فى حكمه (قوله من يدين) مثال لاتحاد المحل وقوله او من يد ورجل مثال لما إذا تعدد المحل وقوله من يدين صادق بما إذا كان من كل يد اصبعان وبما إذا كان من يد ثلاثة أصابع ومن الأخرى اصبعان (قوله فلم فى الأربعة عشرون) أى ولها فى الثلاثة ثلاثون (قوله وكذا الاسنان) أى وكذا يقال فى الاسنان فلها فى الستة ثلاثون ولها فى السبعة سبعة عشر ونصف من الابل وكذا يقال فى المواضع ولها فى المتثلين ثلاثون من الابل وفى الثلاثة اثنان وعشرون ونصف (قوله وفائدة الضم رجوعها) أى المرأة لديتها إذا بلغت الجراحات ثلث دية الرجل أى ومساواتها للرجل اذا لم يتباغ ثلث ديتة (قوله ولو تراخى الفعل) الجملة حالية أى وضم متحد المحل والحال انه تراخى الفعل (قوله فى الاصابع) راجع للمحل واعتراض طفى على المصنف فى تخصيصه المحل بالاصابع بأن السمع والبصر وما قطع من الانف ونحوه كالاصابع كما يفيد اللفظى وأبو الحسن فإذا قطع لها من انهما ما يجب فيه سدس الدية فأخذته ثم قطع لها بعد ذلك ما يجب فيه سدس الدية فإنها ترجع لعقلها لأنها بلغت الثلث وكذلك الحكمة فى السمع والبصر اهـ بن (قوله ففيها ثلاثون ايضاً) أى ولا تضم الثلاثة

أصابع فيها ثلاثون من الابل فإذا قطع لها أربع أصابع (فترجع لديتها) فلها عشرون من الابل لأنها على النصف من دية الرجل من أهل دينها وهى كالرجل فى منقلتها وهاشمتها ووضعها لا فى جائفها وأتمتها لان فى كل ثلث الدية فترجع فيهما لديتها فيكون فيهما ثلث ديتها ستة عشر بعيراً أو ثلثا بعير (وضم متحد الفعل) أى ما ينشأ عن الفعل المتحد ولو تعدد المحل (أو) ما (فى حكمه) أى حكم المتحد كضربات فى فور فان ضربها ضربة واحدة أو ما فى معناها قطع لها أربعة أصابع من يدين أو من يد ورجل فلها فى الأربعة عشرون من الابل وكذا فى الاسنان والمواضع والمناقل وفائدة الضم رجوعها لديتها إذا بلغت ثلث دية الرجل فقوله وضم الخ أى فى كل شىء أصابع أو غيرها وقوله متحد على حذف مضاف أى أثر متحد وهو من اضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتحد (أو) متحد (المحل) ولو تراخى الفعل

فهم وعطف على الفعل (فى الاصابع) فإذا قطع لها ثلاثاً من يد ففيها ثلاثون ثم إذا قطع لها ثلاثاً من الثانية الأخرى ففيها ثلاثون أيضاً لاختلاف المحل مع التراخى فى الفعلين ثم إذا قطع لها اصبعاً أو اصبعين من أى يد كانت

كان لها في كل اصبع خمس من الابل لاتحاد المحل ولو قطع لها أصبعين من يدهم بعد تراخ قطع اصبعين من تلك اليد كان لها في الأولين عشرون وفي الآخرين عشرة لاتحاد المحل ولو كانا من اليد الاخرى لكان فيهما عشرون لعدم الضم لاختلاف المحل (لا) يضم متحد المحل في (الاسنان) أي لا يضم بعضها لبعض اذا كان بين الضربات تراخ فلها في كل (٣٨١) سن خمس من الابل بخلاف ما اذا كانت

ضربة أو ضربات في فور يضم كالمرو محل الاسنان متحد ولو كانت من فكين ولو قال المصنف كالمحل ليكون قوله في الاصابع قاصراً على ما بعد الكاف

جرباً على قاعدته كان أحسن

(و) لا في (الواضح

والناقل) أي فلا يضم

بعضها لبعض كالواضحها

موضعتين فأخذت عقابها

ثم أوضعتها مواضع

متعددة فلها عقلمها كالرجل

مالم يبلغ ذلك في المرة

الواحدة أو مافي حكمها

الثلث وإلا رجعت لعقلها

كالمرو وكذا الناقل فلو ضربها

فقطها ثم أخرى فلها في كل

ذلك مالمالرجل اذا لم يكن

في فور واحد ولغ الثلث

وهو الحاصل أن الفعل المتحد ومافي

أو مافي حكمه يضم في

الاصابع والاسنان وغيرها

وأما اذا اتحد المحل يضم

في الاصابع دون غيرها

(و) لا يضم (محمد لخطأ

وإن عفت) كما اذا لم تعف

فاذا قطع لها ثلاثة أصابع

عمداً ثم قطع لها ثلاثة

أخرى خطأ فلها في كل

الثانية للاولى لاختلاف المحل لأن كل يد محل مستقل (قوله كان لها في كل اصبع) أي بالنسبة لما يستقبل لا بالنسبة للماضي فلا ترد ما أخذت (قوله خمس من الابل) أي يضم المقطوع ثانياً للاول لاتحاد الخ (قوله لا يضم متحد المحل في الاسنان) قال ابن يونس قال ابن الرزاز اختلف قول ابن القاسم في الاسنان فجعلها مرة كالاصابع تحاسب بما تقدم الى ثلث دية الرجل ثم ترجع لدينها وقوله الاول في كل سن خمس من الابل ولا تحاسب لما تقدم وإن أتى على جميع الاسنان مالم يكن في ضربة واحدة بخلاف الاصابع والى هذا القول الاول رجع ابن القاسم أصبغ وهو أحب إلى وعلى هذا القول اقتصر المصنف والفرق بين الاصابع والاسنان على هذا القول للتعهد أن الاصابع لما كانت أجزاء من اليد صارت بمثابة العضو الواحد بخلاف الاسنان وأيضاً اشتباك الاسنان بعضها ليس كاشتباك الاصابع لأن قطع بعض الاصابع قد يبطل منفعة بقيتها بخلاف الاسنان فلذا صارت بمثابة أعضاء (قوله فلها في كل سن) أي قلعت من تلك الضربات للتراخية خمس من الابل فاذا ضربها ضربات متراخية وبعضها أذهبت لها سناً وبعضها سنين وبعضها ثلاثاً وبعضها أربعاً وبعضها خمساً فلها في كل سن خمس من الابل (قوله في فور) أي أذهبت لها أسناناً وقوله يضم أي بعضها لبعض حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم ترجع لدينها (قوله ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكين) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني القائل إن الفكين محلان وأنت خير بأن هذا الخلاف لا نعمة له على مامشي عليه المصنف من عدم الضم وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالضم الذي رجع عنه كما تقدم (قوله أي فلا يضم بعضها لبعض) أي حيث كان الضرب متراخياً (قوله كالرجل) أي ولو بلغت ثلث دية أو زادت عنه (قوله اذا لم يكن الخ) أي وأما اذا كانت في فور واحد وبلغت ثلث دية الرجل فانها ترجع لدينها (قوله أن الفعل المتحد ومافي حكمه يضم في الاصابع الخ) أي سواء اتحد المحل أولاً (قوله وأما اذا اتحد المحل) أي دون الفعل لكونه ليس فوراً \* والحاصل أن الفعل المتحد ومافي حكمه يضم أثره اتحاد المحل أو تعدد وغير المتحد ومافي حكمه وهو المتراخي لا يضم أثره ان تعدد المحل مطلقاً وإن اتحد ضم في الاصابع دون غيرها من الاسنان والمواضع وبقي الجراحات (قوله ومحمد لخطأ) عطف على الاسنان (قوله كما اذا لم تعف) أي بأن اقتصت أو أخذت دية (قوله ثم قطع لها ثلاثة أخرى) أي خطأ (قوله وسواء اتحد المحل كبد واحدة أو تعدد) أي وسواء كان الفعل الثاني متراخياً عن الاول أو كان الفعلان في حكم المتحد فليس هذا كالذي قبله في الضم حيث نشد لاختلاف المعايين هنا بالعمد والخطأ (قوله ونجمت دية الحر) قد تسمح المصنف فأراد بالدية مطلق الواجب لأن الواجب في العبد قيمة لاديه \* وحاصل كلام المصنف أن الجناية على الحر اذا كانت خطأ ثابتة بينة أو لو شواء كان ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً تنجم دية على عاقلة الجاني والجاني كواحد منهم وأعلم أن مثل الدية في التجميع الحكومة والفرقة حيث بلغ كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ولكن وجب مع دية وكذا موضحة ومنقلة مع دية (قوله كما يأتي) أي في قول المصنف إلا مالم يقتص منه من الجراح لثلاثة فلها

(٣٦ - دسوقي بع) أصبغ عشر من الابل اقتصت في العمد أو عفت أو أخذت دية وسواء اتحد المحل كبد واحدة أو تعدد \* ثم شرع في بيان من يحمل الدية في الخطأ والعمد في النفس أو الأطراف ويان شروطهم افعال [درس] [ونجمت دية الحر] وأما فوق فلا دية له وإنما على الجاني قيمته حالة وسواء كان الحر ذكراً أو أنثى مسلماً أولاً (الخطأ) احترازاً عن العمد فلا تحملها العاقلة بل هي حالة على الجاني ان عفى عنه عليها في حكم الخطأ العمد الذي لا تقاص فيه كالمأمومة والبالغة كما يأتي ان ثبتت (بلا اعتراف) من الجاني بل بينة أو لو

فلا يحمل ما اعترف به من قتل أو جرح بل هي حالة عليه ولو كان مدلياً مأموئلاً لا يتم قبول الرشوة من أولياء القاتل على اليمين وكلام الطبخي ضعيف ( على الماقلة (٢٨٢) والجاني ) الذكرا البالغ العاقل الملى كما يأتي للمصنف فهو كواحد منهم وشرط تنجيها على

الماقلة والجاني (إن باع) ما ينجم (ثلاث) دية (المجنى عليه) أو ثلاث دية (الجاني) فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث ديتها كان أجابها أو ثلث ديته بأن تعدت الجناية حملته عاقلته وإذا جنى مجوسياً أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلث دية الجاني حملته عاقلته (ومالم يبلغ) ثلاث أحدها (فجاء عليه) أي على الجاني في ماله (كشتم) أي كدية عمد على نفس أو طرف عفى عنه عليها فانها حالة عليه في ماله (ودية غلظت) عطف خاص على عام إذ اللفظة انما تكون في العمد وآتى به ثلاثون هم ان القصاص لما كان ساقطاً صار كالخطأ وشمل جرح عمد لا قصاص فيه وقتل كذلك لكون الجاني زائد لإعلام مثلاً (و) دية عضو (ساقط) فيه القصاص (العمد) أي لاجل عدم مجازاة كما لو قتل أعور العينين المجنى عين شخص عني عمداً فدينها عليه حالة في ماله (إلا مالا يقتص منه من الجرح) كالجائفة والسأمومة (لأنه) أي لحوف

(قوله فلا يحمل الخ) أي ولداتهم مولون لا يحمل الماقلة غير أولاداً وعمداً ولا اعترافاً (قوله فلا يحمل ما اعترف به) أي دية ما اعترف به من قتل أو جرح أي خطأ (قوله وكلام الطبخي الخ) أي حيث قال إن كان القاتل خطأ مأموئلاً وليس بذى قرابة للمقتول ولا صديقاً لمقتله ولم يتم في اغناء ورثة مقتوله ولا رشوة منهم على إقراره فإن إقراره لو لم يخلف بسببه أولياء المقتول خمسين يمينا وتحملها الماقلة فحملها للقسامة مع اللوث لا مجرد إقراره (قوله ضعيف) أي والمعتمد أنه يلزمه بذلك الإقرار الدية في ماله ولا قسامة على أولياء المقتول كما قال شيخنا (قوله والجاني الذكرا البالغ العاقل) أي وأما المرأة والصبي والمجنون فلا يعقلون عن أنفسهم ولا عن غيرهم هذا هو الصواب كما في خلافها في عقب من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم ومثل المرأة ومن معها المعدم فلا يعقل عن نفسه ولا عن غيره (قوله وشرط تنجيها الخ) فيه نظرا هذا شرط في حمل الماقلة في التنجيم كما قرر شيخنا (قوله فلو جنى مسلم على مجوسية الخ) قد تقدم أن دية المجوس ثلث خمس دية الحر المسلم فهي ستة وستون ديناراً وثلاثاً وثلثاً والمجوسية على النصف من ذلك فدينها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار (قوله ما يبلغ ثلث ديتها أي بأن أجابها أو أمها فيلزم الماقلة أحد عشر ديناراً وتسع دنانير وقوله أو ثلث ديته أي بأن جنى عليها جنايات تبلغ ثلث ديته بأن أذهب حواسها الخمسة وصلها وقوة جماعها ويديها ورجلها وشفرها فإن في هذه ثلثاً وثلاثون وثلاثين وثلثاً (قوله ما يبلغ ثلث دية الجاني) أي وإن لم يبلغ ثلث دية المجنى عليه الذي هو الحر المسلم وقوله ومالم يبلغ الخ هذا مفهوم الشرط الذي قبله وصرح به لأنه لا يعلم عند عدم التصريح به هل هو أي الذي لم يبلغ الثلث حال غلبه عليهم أو ينجم عليه فقط دفع احتمال ذلك بالتصريح بالمفهوم وحكمه (قوله أي كدية عمد) هذا عام لا يشترط الربعة لأن التغليظ سواء كان بالتربيع أو التثليث خاص بالعمد دون الخطأ لأن دية دائماً خمسة وحينئذ يقول المصنف ودية غلظت أراد بها اللفظة بالتثليث فهو من عطف الخاص على العام والتغليظ بالثبات إنما يكون في قتل الأب لولده أو جرحه له من غير قصد لزهاق روحه كما مر (قوله صار كالخطأ) أي في كون الدية على الماقلة (قوله وشمل) أي قوله كدية العمد وقوله جرح عمد أي دية جرح عمد لا قصاص فيه لكونه من الثأف وقوله وقتل أي وشمل أيضاً دية قتل لا قصاص فيه (قوله كالجائفة والسأمومة) أي والدائمة وكذا كسر النخذ وعظم الصدر إذا باغت الحسنة منهم الثلث (قوله فالاستثناء من قوله كعمد) أي لما علمت من شمولها ذكر (قوله أي الماقلة) أي التي تحمل الدية وتنجم عليها وأشار الشارح بقوله عدة أمور إلى أن خبره للبتداء محذوف وأن قوله العصبة بدل من ذلك الخبر وفي الكلام حذف الواو مع ما عطف أي العصبة وأهل الديوان الخ والمجوز لذلك صحة الإخبار لأن الماقلة ليست هي العصبة فقط بل العصبة ومن عطف عليها (قوله وبدي الديوان الخ) نحوه لأن الحاجب وابن شاس وهو مالك في الموازية والعتية قال الأحمي والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان ضعيف والمعتمد أنهم ليسوا من الماقلة وإنما يرادى عصبة القتال كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب المدونة انظر (قوله إزال الديوان اسم الخ) أي وإنما قدرنا أهل لأن الديوان اسم الخ أي ولا معنى للبداة به في حمل الدية (قوله اسم للدقتر الذي يضبط فيه أسماء

الجنود (قطبها) أي فالدية على الماقلة في العمد كالخطأ إن بلغ ثلث دية المجنى عليه أو الجاني الجنود فالاستثناء من قوله كعمد ثم شرع في بيان الماقلة التي تحمل الدية بقوله (وهي) أي الماقلة عدة أمور (العصبة) وأهل الديوان والموالي الأعلون والسلفون فثبت المال بدليل ما يأتي له (وبدي الديوان) أي بأهله على عصبة الجاني إذا الديوان اسم للدقتر الذي يضبط فيه أسماء

الجند وعددهم وعطاؤهم (إن أعطوا) هذا شرط في التبدلة لا في كونهم عائلة - (٢٨٣) لانهم عائلة مطاقا حتى أنه يبدأ بالعبد

بأهل الديوان حيث كان  
الجاني من الجند ولو كانوا  
من قبائل حتى ومحل التبدلة  
بهم إذا كانوا يعاونون  
أرزاقهم العيلة لم في الدفتر  
من العلوفا والجامكيات  
(ثم) إن لم يكن ديوان أو  
كان وليس الجاني منهم أو  
نهم ولم يعطوا بدى  
(بها) أى العصبية (الأقرب)  
فالأقرب (من العصبية) (ثم)  
إن لم يكن للجاني عصبية  
ولا أهل ديوان أو  
(الموالي الأعلون) على  
الترتيب الآتى في الولاء  
(ثم) إن لم يكونوا قدم  
الموالى (الأسفلون) على  
بيت المال (ثم) بيت المال إن  
كان الجاني مسلماً (لأن  
بيت المال لا يعقل عن كافر  
وهل على الجاني بقدر قوته  
معه أو لا محل نظره ولا يظهر  
الأول فإن لم يكن بيت مال  
أو تمذر الوصول اليه فعلى  
الجاني في ماله والحق أن  
هذا الشرط راجع لجميع  
قبله بدليل قوله (وإلا)  
يكن الجاني مسلماً كافر  
(فالقضى) يعقل عنه (دوو  
دينه) الذين معه في بلده  
النصارى عن النصارى  
واليهود عن اليهودى ولا  
يعقل نصراني عن يهودى  
ولا عكسه والمراد بنى  
دينه من يحمل معه الجزية  
أن لو ضربت عليه ولا لم  
يكونوا من أقاربه فيشمل

الجند وعددهم وعطاؤهم) أى فيقول يخط عددهم وعطاؤهم بدفتر بمنزلة النسب لما جئوا عليه من  
التعاون والتناصر واعلم أن البلد إذا كان جندها طوائف كل طائفة مكتوب عددها وعطاؤها بدفتر  
هل يكون جند تلك البلد كلهم أهل ديوان أو كل طائفة منهم أهل ديوان فذهب بعضهم للأول قائلين  
المراد بأهل الديوان أهل ديوان اقليم واستظهر غيره الثانى فجند مصر أهل ديوان واحد وإن كانوا  
طوائف سبعة عرب وانكشارية الخ ففى الأول تعقل الطوائف السبعة عن جنى من أى طائفة وعلى  
الثانى لا يعقل عن الجاني إلا طائفته اه تقرين شيخنا (قوله لانهم عائلة مطاقا) أى سواء أعطوا أو لم  
يعطوا ففى فرض أنهم لم يعطوا يعقلون ولكن تعينهم عصبية الجاني ولا يبدون عليهم هذا كلامه  
وفيه نظر بل الحق أن الاعطاء شرط في كون أهل الديوان عائلة يؤذى بعضهم عن بعض كافر به  
ابن مرزوق والشارح بهرام وهو صريح التوضيح ونص ابن شاس في الجواهر فإن لم يكن عطا فاعلم  
يعمل عنه قومه انظر بن (تنبية) إذا لم يكن في أهل الديوان من يحمل لقاتهم وقصمهم عن  
السمائة بناء على أن أقل العائلة سبعمائة أو على الألف بناء على مقابلة ضم اليهم عصبية الجاني الذين  
ليسوا معه في الديوان هذا هو الصواب المقول في الذهب لا عصبية أهل الديوان كما فهمه عجم  
من كلام ابن الحاجب انظر بن (قوله ثم بها الأقرب فالأقرب) يعنى أن الجاني إذا لم يكن من  
أهل ديوان فصعبت يعقلون عنه ويبدأ بالعشيرة وهم الاخوة ثم بالفصيلة ثم بالبطن ثم بالعارة  
ثم بالقبيلة ثم بالشعب ثم أقرب القبائل وله ابن الحاجب وهو مراد للصف بقوله الأقرب فالأقرب  
هو اعلم أن أسماء طبقات قبائل العرب ستة الشعب بالفتح ثم القبيلة ثم العارة بالفتح والكسر ثم  
البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة وزاد بعضهم العشيرة ويوضح ذلك بذكر نسبه عليه السلام فهو سيدنا محمد  
ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن  
لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر  
ابن نزار بن معد بن عدنان فأولاد الجد الرابع عشر خزيمية شعب وأولاد الجد الثالث عشر  
مثل كنانة قبيلة وأولاد الجد الثانى عشر مثل النضر الملقب بقريش عمارية وأولاد الجد الرابع مثل  
قصي بطن وأولاد أبى الجد كهاشم يقال لهم غنم وأولاد العم كأولاد العباس فصيلة والاخوة يقال  
لهم عشيرة (قوله الأعلون) أى وهم العتقون بكسر التاء ولا يدخل فيهم المرأة المباشرة لاعتق  
(قوله الأسفلون) أى ولا يدخل فيهم المرأة العتيقة أخذان كلام المصنف الآتى (قوله بقدر قوته) الأولى  
بقدر ما يئوبه أن لو كان هناك عائلة سبعمائة اه بن وقوله أولاً أى أولاً شئ على الجاني والريّة كلها  
تؤخذ من بيت المال (قوله فعلى الجاني في ماله) أى وتنجم عليه على الظاهر لأن الكلام في القتل الخطأ  
فهو في هذه الحالة قائم مقام العائلة اه شيخنا (قوله راجع لجميع مقابلة) أى كما قال اللوق لا نه شرط  
في بيت المال فقط كما قال ابن مرزوق حيث قال وإلا بأن كان الجاني كافراً أو الفرض انه لا عصبية ولا  
ديوان ولا موالى فأهل دينه يعقلون عنه وعليه فالذى كالمسلم في أن عاقلته أهل ديوانه وعصبته ان  
وجد له ذلك ثم الموالى الأعلون ثم الأسفلون فإن لم يكن له أحد ممن ذكر فأهل دينه كان المسلم إذا لم  
يكن له أحد ممن ذكر يعقل عنه بيت المال (قوله بل كافر) أى كان المجنى عليه مسلماً أو كافراً  
(قوله ذوو دينه) أى سواء كانوا عصبية أم لا أهل ديوان أم لا فلا يفصل في القضى تفصيل المسلم  
وهذا ما قرره المواق (قوله الذى معه في بلده) أى لملة التناصر (قوله ولا يعقل نصراني عن  
يهودى الخ) أى لعدم التناصر وان كان الكفر كله ملة واحدة من حيث المقاص (قوله فيشمل  
المرأة إذا جنت) نى فيشمل الجاني المذكور المرأة الكافرة إذا جنت فإنها يعقل عنها أهل دينها

المرأة إذا جنت وأما العبد الكافر إذا اعتقه مسلم فالذى يعقل عنه إذا جنى بيت المال لانه الذى يرثه لامن اعتقه لانه لا يرثه كفى المدونة

ولا أهل دينه فان لم يكف بأهل بلده ضم اليهم أقرب القرى اليهم وهكذا حتى ما يحصل فيه الكفاية من تمام العدد الآتي بيانه كما أشار له بقوله (و) إذا قصر ما في بلد الجاني عن الكفاية (ضم ككسور مصر) الكسور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهي المدينة أى البلد التى يسكنها الناس والأولى أن يحمل كلامه على ما يعم اليهم وغيره ولا يقصر على الاول أما الذى فقد علمت المراد منه وأما السلم فمعناه أنه يبدأ بأهل الديوان من أهل بلده إن كان الجاني من الجند فان كان فيهم الكفاية فظاهره وإلا كمل العدد من أقرب بلد فيها (٢٨٤) أهل الديوان وهكذا فاذا كان الجاني من أهل القاهرة ولم يكن في أهل ديوانه كفاية كمل

من أهل بولاق فان لم يكن فيهم كفاية كمل منى أقرب البلاد اليها مما فيها ديوان لا طاقى لبلد ولو كان الجاني من أهل منفوط بديء بأهل ديوانهم وكمل من أهل أسبوط وهكذا وكذا يقال في العسبة والموالى وقوله ككسور مصر أى كور مصر ونحوها من الاقاليم فمصر اقليم وفيها كور الشام اقليم آخر وفيه كور والحجاز اقليم وفيه كور ولا يضم أهل اقليم لاهل اقليم آخر كما يأتى في قوله ولا دخول لبدوى مع حضرى ولا شامى مع مصرى (والصلحى) يؤدى عنه (أهل صلحه) من أهل دينه ولا يعتبر فيهم ديوان ولا عسبة ولا موالى ولا بيت مال إن كان لهم ذلك على الراجح ماداموا كفارا كالذى (وضرب على كل) بمن لزمته الدية من أهل ديوان وعسبة وموالى وذى صلحى (والأى يضرب)

الدين يحملون معها الجزية على فرض لو ضربت عليها وإن كانت للمرأة لا تؤدى الجزية (قوله ولا أهل دينه) خلافاً لبق (قوله فان لم يكف بأهل بلده) أى من أهل دينه وذلك لقلتهم ونقصهم عن السبعائة بناء على أن أقل العاقلة سبعائة أو عما زاد عن الألف بناء على أن أقلها مازاد على الألف (قوله ضم اليهم أقرب القرى اليهم) أى ضم اليهم أهل دينه من أقرب القرى اليهم (قوله من تمام العدد الآتى بيانه) أى وهو السبعائة أو الزيادة على الألف (قوله بضم الكاف وسكون الواو) أى لقول الخلاصة \* وفعل جمعا لقلة عرف \* وأما قول عجب انه جمع كورة بفتح الكاف فتح الكاف فتحريف (قوله البلد التى يسكنها الناس) أى وعلى هذا فالمراد بكور مصر هنا البلاد التى تحت عملها وكذا المراد بكور الشام (قوله أن يعمل كلامه) أى قوله وضم ككسور مصر (قوله فقد علمت المراد منه) أى وهو أن من فى بلد الذى من أهل دينه إذا لم يوفوا بعدد العاقلة فانه يضم اليهم ما فى أقرب البلاد اليهم من أهل دينهم وهكذا حتى يحصل تمام عددها (قوله فان كان فيهم الكفاية) أى بعدد العاقلة (قوله من أهل بولاق) أى من أهل ديوان بولاق وكذا قوله كمل من أقرب البلاد اليها أى من أهل ديوان أقرب البلاد اليها (قوله وكذا يقال في العسبة) أى انه اذا كان الجاني ليس من أهل ديوان فانه يعقل عنه عسبته ويبدأ بعسبته من أهل بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمل العدد من العسبة التى بأقرب البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد وقوله والموالى أى فاذا كان الجاني لادىوان له ولا عسبة فالذى يعقل عنه مواليه ويبدأ بالموالى الذين فى بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمل العدد من مواليه الذين بأقرب البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد (قوله أهل صلحه) أى سواء كانوا عسبة له أو لا كانوا أهل ديوانه أم لا كانوا مواليه أم لا (قوله ولا بيت مال) يعنى لنفس الصلحى كما هو سياقه لان بيت مال المسلمين لا يعقل عن كافر وقوله إن كان لهم أى لاهل صلحه ذلك أى بيت مال (قوله كالذى) أى كما أن الذى يعقل عنه أهل دينه ولا يعتبر فيهم كونهم عسبة ولا أهل ديوان ولا موالى ولا يعقل عنهم بيت مالهم إن كان لهم ذلك كما مر (قوله وذى صلحى) أى عما حكم كل الينا (قوله وامرأة) أى وكذلك خنى مشكل وإنما لم يجره على إرثه فيغرم نصف ما يطبق لان شأنه أنه لا ينصر كالمرأة (قوله أخص من الفقير) اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر على غير قوته والغارم من عليه الدين بقدر ما يديه أو يفضل بعد القضاء ما يكون به من عداد الفقراء فان بقى بعد القضاء مالا يده به فقيرا فهذا يعقل عن غيره اه بن وعلى هذا فالغارم اعم من الفقير لا أخص منه تأمل (قوله ولا عن انفسهم) أى خلافا لما فى عقب تبغا للشيخ احمد الزرقانى من ان كل واحد منهم يعقل عن نفسه أن كل واحد من العاقلة فى الغرم لمباشرته للاتلاف ولا مستندله فى ذلك كما قال طي (قوله والمعتبر وقت الضرب) المتبر مبتدأ ونائب الفاعل ضمير عائذ على أل ووقت الضرب بالرفع خبره وفى الكلام حذف مضاف أى والوصف المتبر وصف وقت الضرب أى الوصف الموجود وقت الضرب (قوله وضدهما) أى البسولغ والعقل (قوله أى التوزيع على العاقلة) أى متى كان وقت توزيعها صيبا

مجنونا

وعقل عن صبي

به بل على قدر طاقته لانها مواساة وطريقها عدم التكاف فقد راجع لجميع ما تقدم (وعقل عن صبي) مجنون وامرأة وفقير وغارم) إذا جنوا والغارم أخص من الفقير (ولا يعقلون) من غيرهم ولا عن انفسهم كما هو ظاهر النقل لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة للمرأة مستغنى عنه بقوله وهي العسبة إذ تخرج منه المرأة وجوابه انه ذكره بالنسبة الى الموالى فانها تشمل الاناث (والمعتبر) فى الصبا والمجنون وضدهما والعسر والبسر والفتية والحضور (وقت الضرب) أى التوزيع على العاقلة

( لا إن قدم غائب ) غيبة انقطاع وقت الضرب ولا إن بلغ ضي أو عقل مجنون أو تحرر عبد أو انصحت ذكورة نحش مشكل بعد الضرب فلا شيء عليه ( ولا يسقط ) ما ضرب على واحد منهم بقدر حاله ( استره أو موته ) بعد ضربها عليه ولا لعنونه ولا لعنيتها راضاً سكنى بلده بعد الضرب ( ولا دخول ليدوى ) من عمة الجاني ( مع ) ( ٣٨٥ )

عكسه لعدم التأخر بينهما ( ولا شامى ) مثلاً ( مع مصرى ) مثلاً من العصة أو أهل الديوان ( مطلقاً ) أحمد جنس المأخوذ عند كل أم لا استندت القرابة كابن وأب أم لابل الدية على أهل قطره الدية ( السكالة ) ذكر أو أنى مسلم أو كافر تنجم ( فى ثلاث سنين ) تحل بأواخرها ( أى محل كل نجم منها وهو الثلث بآخر سنته أولها ) من يوم الحكم ( لامن يوم القتل على المشهور ) ( والثالث ) كدية الجائفة والمأمومة ( والثاني ) كجائفتين أو جائفة مسع مأمومة ( بالنسبة ) للدية السكالة فالثالث في سنة والثاني في سنتين ( ونجم في النصف ) كيد أو عين ( د ) فى ( الثلاثة الأرباع بالتبليغ ثم ) يحل ( للزائدة ) فى النصف يجعل للثالث سنة وللحدس الباقى سنة أخرى وفى الثلاثة الأرباع لكل ثلث سنة ونصف السدس الباقى فى سنة ثالثة فتصير هذه كالسكالة وما ذكره

أو مجنوناً أو غارماً أو غائباً غيبة انقطاع فلا شيء عليه ولو بلغ الضي بعد ضربها أو عقل المجنون أو استغنى الفقير بعد ضربها أو قدم الغائب غيبة انقطاع بعد ضربها وقبل قبضها فلا يجعل عليه شيء وإن كان وقت ضربها بالعاقل وسراً حاضراً ضرب عليه ولا يسقط عنه ما ضرب عليه بطرو عسر أو جنون أو موت أو سفر ( قوله لا إن قدم غائب غيبة انقطاع وقت الضرب ) أى فلا تضرب عليه لأنه صار بالنية المذكورة كأهل إقليم آخر واحتراز بغيبة الانقطاع من غائب لحج أو غزو أو فراراً منها وقت الضرب فإنه إذا قدم يجعل عليه ما يخصه وهذا التفصيل فى العاقلة وأما الجانى فالتقالة غير معتبر فتضرب عليه مطلقاً والحاصل أن الجانى تضرب عليه مطلقاً سواء انتقل من البلد قبل ضربها أو بعده سواء كان انتقاله بقصد الفرار منها أو لرفض سكنى بلده التى انتقل منها وأما انتقال أحد من العاقلة فإن كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه سواء كان فاراً أو رافضاً سكنى بلده وإن كان قبل ضربها ضربت عليه إن كان فاراً أو كان انتقاله لحاجة كحج أو غزو لا إن كان راضاً سكنى البلد انتقل منها ( قوله لستره ) أى الطارىء بعد الضرب وحينئذ فينتظر ويحبس لثبوت عسره لأجل الانظار وقوله أو موته أى الطارىء بعد الضرب وتحل عليه بموته أو قبله ( قوله ولا شامى مع مصرى ) أى ولا دخول لشامى من عصة الجانى مع مصرى من عصبته أيضاً ولا عكسه لأن العلة فى توزيعها على العاقلة التناصر والشامى لا ينصر من فى مصر وعكسه فلو كانت إقامة الجانى فى أحد القطرين أكثر أو مساوية فينتظر محل جنايته كما هو ظاهر النصف ثم إن قول النصف ولا دخول ليدوى الخ كالقييد لقوله ثم بها الأقرب فالأقرب أى بمن هو مقيم معهم فى الحاضرة أو البادية أوفى قطر ( قوله السكالة فى ثلاث سنين ) هذه الجملة مستأفة استئنافاً بياناً جواباً لسؤال مقدر نشأ من قوله ونجمت دية الخطأ على العاقلة والجانى فكانه قيل فى كم من الزمن تنجم وجملة محل بأواخرها صفة أولى لثلاث سنين وقوله من يوم الحكم صفة ثانية ( قوله ذكر أو أنى مسلم أو كافر ) أى سواء كانت نفس أو طرف كقطع يدين أو قلع عينين أو ذهاب عقل خطأ ( قوله أولها ) أى السنين الثلاثة ( قوله من يوم الحكم ) أى بتجميعها ( قوله والثالث ) أى وينجم الثالث ( قوله فالثالث فى سنة ) أى فالثالث ينجم فى سنة ( قوله وفى الثلاثة الأرباع ) أى كيد وخمس أستان ( قوله بالتبليغ ) أى باعتبار التبليغ فى السكالة بأن يجعل للثالث سنة كاملة ( قوله وللحدس الباقى سنة أخرى ) أى فيكون حكم النصف حكم الثلثين ( قوله والراجع الخ ) هذا القول هو ظاهر المدونة وانظر إذا زاد النصف نصف عشر كدية عين ومن أو زادت الثلاثة الأرباع عشر كدية يد وخمسة أحضان وإصبع هل يكون لذلك الزائد سنة على هذا القول أو بالاجتهاد وهو الظاهر كما فى مع ( قوله حكم العاقلة الواحدة ) أى حكم ما وجب على العاقلة الواحدة من حيث التبعيض فى ثلاث سنين ( قوله ما ينوب كل عاقلة ) أى من دية ذلك القتل ( قوله وإن كان دون الثلث ) أى ولو اختلفت دياتهم التى يؤدونها بأن كانت إحدى المواقف من أهل الابل والأخرى من أهل الورى وهذا كالتخصيص للمامر من أن العاقلة لا تعمل مادون الثلث ومن أن الدية لا تكون من صنفين كذهب وإنا أو ورق فإن هنا تدفع كل عاقلة قدر الذى لزمها ولو أقل من الثلث من نوع ما عندها

فى الفرع على ضعف والراجع أن النصف ينجم فى سنتين لكل سنة ربع والثلاثة الأرباع فى ثلاث سنين لكل سنة ربع ( وحكم ما وجب على عواقل ) متعددة ( بخاتمة واحدة ) كشرة رجال من قبائل عشق قتلوا رجلاً خطأ كحملهم صغيرة فسمطت عليه ( حكم ) العاقلة ( الواحدة ) فينجم ما ينوب كل عاقلة وإن كان دون الثلث فى ثلاث سنين محل بأواخرها



(كشده الجانيات عليها) أي على العاقلة الواحدة كالوقتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلة ثلاث ديات تنجم في ثلاث سنين (وهل حدها) أي حد العاقلة أي أقل حدها الذي لا ينقص عنه (سبعمئة أو) أقل حدها (الزائد على ألف) زيادة بينة كعشرين رجلا (قولان) على الأقل لو وجد قل من السبعمئة ولو كان منهم كفاية كل من غيرهم بمعنى أنهم يفرمون أين نوبهم على تقدير وجود العدد اعتبر ثم يكمل العدد من غيرهم فإذا كان العصابة سبعة يكمل من الوالي الاعلون مايفي بالسبعمئة فإن لم يوجد الوالي الاعلون أو وجد ما لا يكمل السبعمئة كل

(٢٨٦)

(قوله كعدد الجانيات) هذا مشبه بقوله وحكم ماوجب الخ وحاصله أنه شبه الجانيات المتعددة الواجب عقلمها على عاقلة بالجناية الواحدة الواجب عقلمها على عواقل في أن كلا ينجم عقلمه في ثلاث سنين مجامع أن التمدد كالتحد في كل (قوله كعدد الجانيات عليها) أي الواجب عقلمها عليها (قوله تنجم في ثلاث سنين) أي تنجم تلك الديات الثلاث في ثلاث سنين (قوله أي أقل حدها) أي الذي يمنع من ضم من بعدهم اليهم بعد بلوغهم له فإذا وجد هذا العدد في أهل الديوان فلا يضم اليهم عصابة الجاني وإن يبايع أهل الديوان ذلك العدد ضم اليهم العصابة فإن لم يكن الجاني من أهل ديوان وقتنا ان العصابة يقولون عنه فإذا وجد هذا العدد في العشرة فلا يضم اليهم الفصيلة وإلا ضمت اليهم فإن لم يكمل العدد بذلك ضم اليهم الفخذ وهكذا وليس المراد أن هذا العدد حصد لمن يضرب عليهم بحيث إذا قصروا عنه لم يضرب عليهم وإذا زادوا عليه فلا يضرب على الزائد (قوله أو الزائد على ألف) أي مع زيادة عشرين عليه كما قال ابن مرزوق أو مع زيادة أربعة كما قال عج (قوله قولان) سكت المصنف عن القول بأنه لا حد لها وظاهر ابن عرفة أنه للذهب لأنه صدر به ونصروا الباجي لاحد لمن تقسم عليه الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد وقال سحنون سبعمئة رجل ابن عات المشهور عن سحنون إذا كانت العاقلة ألفا فهم قليل فيضم اليهم أقرب القبائل اليهم اه بن (قوله لادم صحة عقلمه) أي لأنه لا ولأولاه وهذا التمايل قاصر على عدم تكفيره بالعق ولامانع من تكفيره بالصوم كالظهار وفي كلام ابن عبد السلام مايفيد أنه يكفر بالصوم كالظهار انظر بن (قوله لان الكفارة) أي لان الخطاب بالكفارة الخ (قوله من خطاب الوضع) أي جعل الشيء سببا فالشارع جعل القتل خطأ سببا ولو من صى أو مجنون والواجب على الولي واعترضه في التوضيح بأن جعل الصوم أحد قسميها يقتضي أنها من باب خطاب التكليف لاشتراط التكليف في الصوم إلا أن يقال إنها من خطاب الوضع بالنسبة للقدم المالى فيعتق عنه وليه فإن عجز آخر الصوم لبلوغه انظر بن (قوله كموض التلغات) أي لأنها كموض التلغات لكونها عوضا عن النفس (قوله أو كان القاتل شريكا لصي الخ) بل لو كان القاتل صبي أو مجنونين لوجب على كل منهما كفارة كاملة (قوله على كل كفارة كاملة) أي لأنها لا تقبض (قوله إذا قتل مثله) لاحاجة للجمع بين قاتل وقتل فسكان الأولى أن يقول وعلى الحر إذا قتل أو على القاتل الحر مثله ويكون مثله ممدولا للقاتل (قوله خرج المرتد) أي لان المراد بقوله مثله أي في الحرية والاحلام بقوله خرج المرتد أي وكذلك العبد (قوله خطأ) من ذلك كما في ح لو اتبعت المرأة فوجدت ولدها ميتا ليومها التكفارة ودينه على عاقلة لاها اقبلت عليه وهي نائمة ثم ذكر مايفيد أنهما إذا اتبعا فوجداه ميتا بينهما كان همدرا (قوله لا عهدا عفى عنه) إنما لم تجب التكفارة في العدد ووجه في الخطأ مع أن مقتضى الظاهر العكس لانهم رأوا أن العاد لا تتكفيه الكفارة لجانيته لانها أعظم من أن يصكف كما قالوا في البين الموعى وأيضا فقد أوجبوا عليه ضرب مائة وخمسة مائة اه بن

الاخوة فهم العدد المذكور لا ينقل للاعمام وأولادهم وإلا انتقل للتكميل منهم على الترتيب المعلوم أي الأقرب فالأقرب فإذا كل لم ينتقل لغيرهم وليس المراد بعدها أنه لايزاد على ذلك لظهور أن العصابة المتساوية أو أهل الديوان إذا كانوا ألوفنا يلزم كل واحد ما يثوبه وكذا على القول الثاني فالخاصل ان حد العاقلة الذي لا يضم من بعده له إن وجد هل هو سبعمئة أو مازاد على ألف زيادة بينة بحيث لو وجد الأقل في البلد انتقل للتكميل من غيرهم على الترتيب المتقدم ولا ينتقل للأبعد بعد التكميل ممن هو دونه لأن قالوا لم يوجد غير الجاني لزمه ما يثوبه على تقدير وجود العدد ولم يثبت المال للقاتل لأن لم يكن يثبت ما لزم الجاني الجامع

(قوله)

في ماله كاتقدم ثم انتقل يتكلم على حكم كفارة

القتل خطأ وانها واجبة ومربية كافي الآية الكريمة فقال (وهي القاتل الحر) لا القيد لعدم صحة عقلمه (المسلم) لا الكافر لأنه ليس من أهل القرب (وإن) كان (حييا أو مجنونا) لأن الكفارة من خطاب الوضع كموض التلغات (أو) كان القاتل (شريكا) لصى أو مجنون أو غيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثرت الشركاء (إذا قتل مثله) خرج المرتد فلا كفارة هي قاتله (معتصما) خرج الزنديق والزواني المحضن فلا كفارة هي لقاتلها (خطأ) لا عهدا عفى عنه فلا تجب بل تندب كما يأتي

(عَنْ رُقِيَّةَ) وَمِنْ سَلِيمَةَ (وَلَمْ يَجْزِهَا) أَيْ وَعِنْدَ الْمَجْزِئَةِ (سَهْرَانِ) أَيْ هُوَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (كَالظَّهَارِ) أَيْ يَشْتَرِطُ فِي الْحَرْبِ وَصُومِ الشَّهْرَيْنِ هُنَا مَا يَشْتَرِطُ فِيهَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (لَا صَائِلًا) أَيْ لَا كَفَّارَةَ عَلَى مَنْ قُتِلَ صَائِلًا عَلَيْهِ عَيْثُ لَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ إِلَّا الْقَتْلُ وَأَمَّا نَصُّ عَلَيْهِ وَإِنْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ مَعْصُومًا خَطَأً ثَلَاثًا يَتَوَصَّلُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ لَدَمِ الْقَعَصِ فِيهِ كَالْخَطَأِ (وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ) لِحُطْأِ وَأَوَّلِهِ عَمْدًا لَدَمِ الْخُطَابِ بِمَوْتِهِ (كَدَيْتِهِ) أَيْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ الصَّائِلِ وَقَاتِلَ نَفْسَهُ فَتَقَطُّ وَالْأَظْهَرُ رُجُوعُ الصَّخِيرِ لِقَاتِلِ نَفْسِهِ خَطَأً أَيْ فَلَا دِيَّةَ عَلَى عَائِلَتِهِ لَوْلَا رُتْبَتُهُ لَا نَفَاةٌ لَهُمْ (وَنَدَبَتْ) الْكَفَّارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ (فِي) قَتْلِ (جَنِينٍ وَرَقِيقٍ) (٢٨٧) لِقَرْنِهِ (وَعَمْدًا) لِمَقْتُلِهِ لِقَوْلِهِ أَوَّلَهُ لَدَمِ

مَكَافَاةً (وَعَمْدًا) لِقَوْلِهِ أَوَّلَهُ لَدَمِ تَكَرَّرَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِدَلِّ عَمْدٍ ذِي أَيْ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَعَلَيْهَا يَفْعَلُ فِي قَوْلِهِ وَرَقِيقٌ وَهَذِهِ النُّسخَةُ أَحْسَنُ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ عَمْدًا الْبَالِغَ إِذَا لَمْ يَقْتُلْ لِقَوْلِهِ أَوْ لِيَزِيدَ حُرِّيَّةَ أَوْ إِسْلَامَ (مُطْلَقًا) كَانَ الْقَاتِلُ حُرًّا أَوْ رَقًّا قَامِلًا أَوْ كَافِرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى (جَلْدًا) ثَلَاثِينَ وَخَمْسِينَ سَنَةً وَإِنْ كَانَ قَتْلُهُ الْعَمْدَ مُتَبَسِّرًا (يُقْتَلُ بِمُجَرِّسٍ أَوْ) قَتْلُ (عَمْدَةٍ) وَتَعْدَمُ أَنْ لِعَارِضٍ عَمْدًا يُؤَدِّبُ لَوْ أَقْبَضَ مِنْهُ (أَوْ نَكَلًا لِلدَّمَى) بِالْحَرْبِ عَطْفٌ عَلَى قَتْلِ مَنْ هُوَ بَرٌّ كَانَ الْقَتْلُ الْعَمْدَ الدَّمَنِيَّ بِمُتَبَسِّرٍ أَوْ نَكَلًا لِلدَّمَنِ مِنْ جَلْدِ ثَلَاثِينَ وَخَمْسِينَ سَنَةً (عَلَى ذِي الْقَوْتِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ (وَجَلْدُهُ) (أَوْ أَوْجَعِي) مَعَ أَيْ مَعَ حَالِ الدَّمَنِ الْقَوْتِ وَهُوَ لِلدَّمَنِ عَلَيْهِ وَأَوَّلُهُ مَعَ نَكَلِهِ وَأَمَّا جَمْعُ حَلْفِهِ بِالْأَمْرِ فَكَانَ لِيَكُونَ دَاخِلًا

(قَوْلُهُ عَنْ رُقِيَّةَ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ عَلَى الْقَاتِلِ (قَوْلُهُ كَالظَّهَارِ) أَيْ حَالَةُ كَوْنِ الرُّقْبَةِ وَالشَّهْرَيْنِ كَالظَّهَارِ أَيْ حَالَةُ كَوْنِ حَالِمَا هُنَا كَحَالِمَا فِي الظَّهَارِ (قَوْلُهُ مَا يَشْتَرِطُ فِيهَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ) أَيْ مِنْ إِسْلَامِ الرُّقْبَةِ وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْعِيُوبِ وَخُلُوعِهَا عَنْ شَوَائِبِ الْحَرْبِ وَتَابِعِ الصُّومِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فِي الظَّهَارِ (قَوْلُهُ لَا صَائِلًا) عَطْفٌ عَلَى مَعْصُومٍ أَيْ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قُتِلَ صَائِلًا عَلَيْهِ أَيْ قَاصِدًا الْوُثُوبَ عَلَيْهِ وَلَوْلَا اخْتِلَافُ (قَوْلُهُ وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ) أَيْ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ عَيْثُ تَخْرُجُ الْكَفَّارَةُ مِنْ تَرْكِهِ (قَوْلُهُ لَدَمِ الْخُطَابِ) أَيْ بِهَا يَسَبُّ مَوْتَهُ (قَوْلُهُ كَدَيْتِهِ) أَيْ كَمَا لَا تَجِبُ دِيَّتُهُ (قَوْلُهُ فَلَا دِيَّةَ عَلَى عَائِلَتِهِ) أَيْ لِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي عَقْلَ نَفْسِهِ فَكُذِّبَ غَيْرُهُ لَا يَقُولُ عَنْهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ التَّوَصُّمُ) أَيْ بِخِلَافِ الصَّائِلِ وَقَاتِلَ نَفْسَهُ عَمْدًا فَإِنْ كَانَ مِنْهَا مَقْتُولٌ عَمْدًا وَلَا دِيَّةَ فِي الْعَمْدِ (قَوْلُهُ وَرَقِيقٌ) أَيْ وَنَدَبَتْ الْكَفَّارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ رَقِيقًا مَمْلُوكًا لِقَرْنِهِ وَفِي قَتْلِهِ لِشَخْصٍ عَمْدًا (قَوْلُهُ لَمْ يَقْتُلْهُ) أَيْ وَمَا إِذَا قُتِلَ بِهِ فَلَا كَفَّارَةَ (قَوْلُهُ ذِمِّي) أَيْ وَنَدَبَتْ الْكَفَّارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ ذِمِّيًّا (قَوْلُهُ فَيَعْمَدُ فِي قَوْلِهِ وَرَقِيقٌ) أَيْ بِحَيْثُ قِيلَ تَنْدَبُ الْكَفَّارَةُ لِلْحَرِّ فِي الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ رَقِيقًا - وَهِيَ كَانَتْ مَمْلُوكًا لِقَرْنِهِ أَوْ مَمْلُوكًا لَهُ (قَوْلُهُ أَحْسَنُ) أَيْ لَا فَاةَ حِكْمًا زَائِدًا عَلَى الذِّخَّةِ الْأُولَى وَهُوَ نَدَبُ الْكَفَّارَةِ فِي قَتْلِ الذَّمِيِّ (قَوْلُهُ جَلْدًا ثَلَاثِينَ وَخَمْسِينَ سَنَةً) أَيْ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيبٍ كَأَيِّ الزَّنا وَخِطَافٍ فِي الْمَقْدَمِ مِنْهَا قَلِيلُ الْجَلْدِ وَقِيلَ الْحَبْسُ وَلَمْ يَشْطَرُوهَا بِالرَّقِّ لِأَنَّهُ عَقُوبَةٌ وَالرَّقُّ وَالْحَرْبُ فِيهَا - وَهِيَ أَهْلُ بَنٍ (قَوْلُهُ أَنْ الْجَارِحَ عَمْدًا يُؤَدِّبُ) أَيْ وَإِنْ أَقْبَضَ مِنْهُ وَأَخَذَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ فِي الْمُتَتَابِعِ (قَوْلُهُ عَلَى ذِي الْقَوْتِ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ الْقَوْتُ بِأَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَاحِدَةً (قَوْلُهُ لِيَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ الْبَالِغَةِ) أَيْ لِيَكُونَ مِنَ الْبَالِغِ عَلَيْهِ وَالْبَالِغُ عَلَيْهِ أَمَّا يَكُونُ مَتَوَصِّلًا وَالدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا حَلَفَ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ عَمْدًا حَبْسَهُ وَأَمَّا إِذَا نَكَلَ فَلَا تَوَصُّلَ بِهِ عَمْدًا ذَلِكَ بَلْ يَحْزَمُ فِيهِ بِالْحَبْسِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ وَأَوَّلِي إِنْ لَمْ يَحْلَفْ) أَيْ لِيَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ الْبَالِغَةِ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ إِذَا رَدَّتْ عَلَيْهِ أَيْ بَعْدَ الْقِسَامَةِ وَلَمْ يَحْلَفْ لَا يَقْتُلْ بِحَبْسٍ حَتَّى يَحْلَفَ (قَوْلُهُ وَالْقِسَامَةُ سَبَبُ قَتْلِ الْحَرْبِ الْخَفِيِّ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَعْوَالِهِ أَيْ سَبَبُهَا أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلُ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ فَلَا قِسَامَةَ فِي جَرَحٍ وَلَا فِي قَتْلِ عَمْدٍ وَلَا كَافٍ (قَوْلُهُ بِجَرَحٍ) أَيْ لَا خُصُوصَ جِزِ الرُّقْبَةِ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ الْخَفِيُّ) هَذَا التَّعْرِيفُ فِي التَّوَضُّعِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ قَبْرُ مَنَعَ لَصَدَقَةٍ بِالْبَيْتَةِ وَقَدْ يَجِبُ أَنْ قَرِيبَةُ الصَّبَا تَخْرُجُهَا إِلَّا بِحُتَّاجٍ لِيَأْمَنَ مِنْهَا فَالْمُرَادُ غَيْرُ الْبَيْتَةِ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمِينَ جَوَازُ التَّعْرِيفِ بِالْأَمْرِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْصِ لَامَ الدَّلَةِ) لِيَهْ نَظَرُ أَنَّ الدَّمِيَّ يَقْتُلُ لِقِيَامِ الْقَوْتِ الْقَاتِلَ وَكَلا مَعْنَى قَتْلِ الْقَتْلِ لَأَوَّلِي جَعَلَ فِي مَعْنَى مَعَ أَيْ حَبْسَهُ بِالْقَتْلِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ الْمُصَاحِبِ لِلْقَوْتِ أَيْ الْأَمْرِ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِصَدَقِ الدَّمَنِ بِالْقَتْلِ (قَوْلُهُ نَفْسُهُ أَمْلَةٌ) أَوْ هَذَا الْقَوْلُ الدَّمَنِيُّ الْبَالِغُ الْقَاتِلُ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ دَمِي عَمْدًا لِأَنَّ مَعَ وَجُودِ الْجَرَحِ تَوَاضُّعُ الْقَرْنِ وَنَفْسُهُ

تَحْتَ الْبَالِغَةِ وَأَمَّا أَنْ لِكُلِّ فَلَا يَتَوَصَّلُ عَمْدًا هَذَا الْحَبْسُ الَّذِي هُوَ الْجَلْدُ وَالْحَبْسُ يَعْنِي أَنْ قَامَ لَهُ لَوْثٌ مِنْ أَوَّلِيهِ الْقَتْلُ عَلَى لُحْصَى فَلَا يَنْشَأُ عَلَيْهِ فَيُطْلَبُ مِنَ الدَّمَنِ أَيْ بَعْدَ الْقِسَامَةِ فَكُلُّ وَرَدِهَا عَلَى الدَّمَنِ عَلَيْهِ فَيَحْلِفُ وَأَوَّلِيهِ إِنْ لَمْ يَحْلَفْ بِأَنَّ الدَّمَنِ عَلَيْهِ جَلْدًا ثَلَاثِينَ وَخَمْسِينَ سَنَةً نَظَرًا لِلْقَوْتِ (وَالْقِسَامَةُ) أَيْ تَوْجِعُ الْقِصَاصِ فِي الْعَمْدِ وَالدِّيَّةِ فِي النُّفْسِ (سَبَبُ قَتْلِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ) وَإِنْ غَرِبَ بِالْجَرَحِ أَوْ غَرِبَ أَوْ سَمٌ أَوْ غَوْدُوكَ لَا الرَّقِيقَ وَالسَّكَانَةَ (فِي تَحْتَ الْقَوْتِ) يَخْتِجُ الْأَمْرَ وَسَكُونُ الْوَاوِ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِتَوْجِعِ الدَّمَنِ بِالْقَتْلِ لِلطَّلُوعِ وَفِي الْحَقِيقَةِ سَبَبُهَا نَفْسُ الْقَوْتِ أَيْ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِأَنَّهُ قَتَلَ وَإِضَافَةُ قَتْلِ الْقَوْتِ لِيَأْمَنَ لَامَ الدَّلَةِ أَيْ لِيَتَوَصَّلَ الْقَوْتِ وَتَذَكُّرُ الْقَوْتِ الَّذِي تَسَبَّبَتْ عَنْهُ الْقِسَامَةُ لِحَقِّقَةِ أَمْلَةٍ أَوْ هَذَا الْقَوْلُ (كَانَ بِقَوْلِهِ) حَقِيقٌ (بِالْيَمِينِ) فَكُلُّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَانْزِعَ عَنْهَا

وإن وجبت فيه القسامة بغير قوله ولا يحنون إذ لا عبرة بقوله شرعاً (حر مسلم قتلى فلان) أودى عند فلان ونحو ذلك (ولو) قال قتلى (خطأ أو) كان القاتل (مسخوطاً) أى فاسقاً ادعاءً (على ورع) بكسر الراء أى قال قتلى فلان وهو ورع فانه يكون لو أن شهد على قوله عدلان واستمر على إقراره فإن (٣٨٨) رجع عن قوله بأن قال بل فلان آخر أو قل ما قتلتى بل غيره أو لا أدري من الذى قتلتى

بطل الماثوث والقسامة (أو) ادعى (وكان على والده أنه) أضجه (ذبحه) فيقسمون بذلك ويقتل الوالد (أو) زوجة على زوجها (أى قالت قتلى زوجي فيقسمون ويقتل وإنما يقبل قول البائع المذكور (إن كان خرج به ويسمى التسمية الحمراء وأثر الضرب أو السم منزل منزلة الجرح وأما التسمية البيضاء فالمشهور عدم قبولها فالخاص ان شروط كون قوله المذكور لو أن ثلاثة الجرح ونحوه والتمادى على إقراره وشهادة عدلين عليه وعطف على قوله خطأ ما هو في حيز المبالغة فقال (أو) أطاق) في قوله المذكور أى لم يشيده بعد ولا خطأ (و) بينوا أى وأما قوله أنه عدل أو خطأ فلم يسم القسامة على ما بينوا ولهم القصاص في العمدة والدية في الخطأ (لا خالفوا) مضاف على أطاق أى لأنه قيد وخالفوا بأن قاله قتلى فلان عددا وقالوا بله خطأ أو العكس ليطلق الدم ولا يصح عظمه

وقوله قتلى فلان الثانى شهادة عدلين على معاية الضرب أو الجرح أو على إقرار المدعى بأن فلان اضربه أو جرحه مع وجود الجرح أو أثر الضرب الثالث شهادة واحد على معاية الجرح أو الضرب الرابع شهادة واحد على معاية القتل الخامس أن يوجد القاتل وقربه شخص عليه أثر القتل (قوله) وإن وجبت فيه (أى فى الصبي أى فى قتله وقوله بغير قوله أى كعناية شاهد الجرح أو الضرب أو القتل (قوله حر مسلم) إنما أتى بذلك مع أنه يفى عنه قوله صبيها قتل الحر المسلم لأنه لا يلزم من كون المقتول حراً مسلماً حين القتل أن يكون كذلك حين القول مع أنه لا بد منه وقوله حرأى وأما المبد فلا يقبل قوله لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والمجنون والكافر وأما المسخوط والمرأة فهم ممن أهلهم فى الجملة فلذا قبل قولهما (قوله عند فلان) سواء كان فلان هذا حراً أو عبداً بالغا أو صبياً ذكراً أو أنثى عدلاً أو مسخوطاً مسلماً أو كافراً (قوله) ولو قال قتلى خطأ (أى هذا إذا قال قتلى عدداً بل ولو قال قتلى خطأ قل فى المقدمات إن قل قتلى خطأ فهم ذلك روايتان عن مالك أحدهما أن قوله يقبل ويكون معه القسامة ولا يثم وهذه أشهر والثانية لا يقبل قوله لأنه يثم على أنه أراد إغناء ورثته فهو شبهه بقوله عند الموت لى عند فلان كذا وكذا وهذه الرواية أظهر فى القياس وقد أشار المصنف لردّها بلو انظر بن (قوله) واستمر على إقراره (أى الموت (قوله) أو ادعى ولد على والدته أنه أضجه الخ) أى ادعى الولد على أبيه أن دمه عنده أضجه وذبحه أو دمه عند أبيه رماه بحجر أو بحديدة (قوله) ويقتل الوالد (أى فى الصورة الأولى وتجب الدية مغالطة فى الثانية (قوله) إن كان جرح به) قد أتى كثير من أهل العلم بالعمل بالتسمية الحمراء ورأوا أن قول المقتول دى عند فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعواهم والأيمان لا تثبت الدعاوى وإنما تردّها من المنكر ورأى علماؤنا أن الشخص عند موته لا يجاسر على الكذب فى سفك الدم كيف وهو الوقت الذى يندم فيه الندام ويقلع فيه الظالم ومدار الأحكام على غلبة الظن وايدوا ذلك بكون القسامة خمسين يمينا مغالطة احتياطاً فى الدماء ولأن الغالب على القاتل إخفاء القتل على البيّنات فافتضى الاستحسان ذلك اهـ (قوله) وأما التسمية البيضاء (أى وهى التى ليس معها جرح ولا أثر ضرب فالمشهور عدم قبولها فإذا قال الميت فى حال مرضه وليس به جرح ولا أثر ضرب قتلى فلان أو دى عند فلان فلا يقبل قوله إلا بالبينّة على ذلك على المشهور خلافاً للسيورى وعبد الحميد الصائغ القائلين بقبول قوله ويكون لو أن يخلف الولاية معه أيمان القسامة ابن عرفة فى التسمية البيضاء التى ليس بها أثر ضرب ولا جرح اضطراب وقال المنطلى الذى عليه العمل وبه الحكم قوله إن القاسم انه إذا لم يكن به أثر جرح أو ضرب لا يقبل قوله قتلى فلان إلا ببينة على ذلك انظر بن (قوله) قوله المذكور (أى دى عند فلان أو قتلى فلان (قوله الجرح) أى وجود الجرح ووجود نحوه وهو أثر الضرب (قوله) أى لا أن قيد وخالفوا (أى كلامهم أو بعضهم فانهم لا يسمون ويسير الدم هدرأى (قوله) فيطلق الدم) أى لأنه فى الصورة الأولى أبرأ العاقلة وهم أبرأ القاتل وفى الثانية عكسه القاتل أبرأ القاتل وهم أبرأ العاقلة (قوله) أتوله الميت (أى بقوله قتلى عدداً أو خطأ (قوله) خلاف ذى الخطأ) أى والموضوع أن الدمى قال

على بينوا كما هو ظاهره لأنه يصير التقدير لا يطلق وخالفوا مع أنه لا مخالفة مع الإطلاق (ولا يقبل رجوعهم) بعد دى الخالقة لقول الميت (ولا إن) أطاق (قال بمعنى) منهم قتله (عمداً) (قال آخر) (بعض) آخر (لا نعلم) هل قتله عدداً أو خطأ ولا نعلم من قتله (أو) قالوا كلامهم قتله عمداً أو (نكلوا) عن القسامة فيطلق الدم فى الثلثين ما فى الأولى فلاهم لم ينفقوا على أن وليهم قتل عمداً حتى يستحقوا القود ولا على من قتله فيقسمون عليه وأما فى الثانية فللكول (بخطأ) أى بخلاف ما إذا قاله بعض خطأ

وبعض لا تعلم (فله) أي المدعى الخطأ (الحالف) لجميع إيمان القسامة (وأخذ نصيبه) (٢٨٩) من الديلو لا شيء لمن قال لا تعلم

دمى هند فلان وأطلق فلم يقيده بعد ولا خطأ (قوله) وبعض لا تعلم أي صفة قتله هل قتله عمداً أو خطأ ومثله أيضاً ما إذا قال بعضهم خطأ والبعض الآخر قال لا علم لنا بعين قاتله كما في بن عن أبي الحسن (قوله) ولا شيء لمن قال لا تعلم أي لا تعلم صفة قتله أو لا تعلم عين قاتله (قوله) ونكل البعض الخ أي وحلف البعض الثاني جميع إيمان القسامة (قوله) ولا شيء لمن نكل أي إذا خلفت عاقلة القاتل إيمان القسامة كلها فإن نكل بعضهم دفعت حصته للناكل من أولياء القتول وأما لو قالوا كلهم خطأ ونكلوا كلهم عن جميع الإيمان ردت على عاقلة القاتل فإن حلقوها كلهم سقطت الدية وإن نكل بعضهم دفعت حصته لأولياء القتول الناكلين (قوله أي البعض) هذا جواب عما يقال لم نفي الضمير أولاً في قوله اختلافاً وجمعه ثانياً في قوله واستووا مع أن مقتضى الظاهر مطابقة الثاني للأول بأن يقال واستويا وحاصل الجواب أنه ثناء أولاً باعتبار كونهما طائفتين أحدهما تدعى العمد والآخر تدعى الخطأ وجمع ثانياً نظراً لعدم أفراد كل من الطائفتين كما في قوله تعالى «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا» (قوله) وقد أطلق الميت أي والحال أن الميت أطلق (قوله واستووا) أي المتخالفان وقوله في الدرجة أي في درجة القرابة للميت وإن لم يستوعد ذى العمد وذى الخطأ وقوله استووا في الدرجة أي وفي كون كل واحد له التكلم كما مثل الشارح ومفهوم قوله استووا في الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واختلفت مرتبتهم قريباً وبعداً وكان الجميع له التكلم كبنات وأعمام فإن قالت العصابة عمداً والبنات خطأ كان الدم هدرأ لا قسامة فيه ولا دية ولا قود وذلك لأن البنات يدعين الخطأ ولهن الحلف فيه في أعمال قول أحدهما تخم وإن قالت العصابة خطأ والبنات عمداً خلفت العصابة خمسين مينا وكان لهم نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنات لأنه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصابة كما يأتي فإن اختلفا في العمد والخطأ واستوت درجاتهم ولم يكن للجميع التكلم كبنات مع بنين فالعبرة بكلام البنين كما أنه لا عبرة بكلام الأعمام مع البنين (قوله) وبطل حق ذى العمد أي في القسامة والدية والموضوع أنهم مستوون في الدرجة (قوله) بنكول غيرهم الخ انظر لو حلف بعض مدعى الخطأ ونكل الباقي فهل للمدعى العمد الحلف تبعاً لحلف بعض مدعى الخطأ أم لا وبالأول جزم الشيخ يوسف الفيثي وتبعه بعضهم وربما يشمل التعليل بالتبعية لحلف ذوى الخطأ فإذا كان مدعو الخطأ اثنين ومدعو العمد اثنين وحلف واحد من مدعى الخطأ كان للمدعى العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم فيدخل مدعى العمد في حصة من حلف من مدعى الخطأ ويبطل حقهم في حصة من نكل منهم (قوله) لأنه لدعواه الدم إنما يحلف أي ليأخذ من الدية تبعاً لذي الخطأ والأوضح لأنهم إنما كانوا يأخذون من الدية بطريق التبع للمدعى الخطأ لأن من ادعى العمد إنما يدعى الدم فيصيرون الخ (قوله) فتحلف عاقلة الجاني أي جميع إيمان القسامة (قوله من نكل منهم غرم) أي ما ينوبه ويقسم ما غرم الناكل من العاقلة على مدعى العمد والخطأ من ورثة القتول وعلى هذا فقول المصنف وبطل حق ذى العمد أي في القسامة والدية المرتبة على قسامتهم كذا ذكر شيخنا (قوله) الحر مسلم أي كما يفيد قول المصنف والقسامة سببها قتل الحر المسلم (قوله أي على معانية ذلك) أي الجرح أو الضرب وإن لم يكن هنالك أثر لها (قوله) مطلقاً حال من جرح وضرب أي حالة كون كل منهما مطلقاً عن التقيد بالعمد أو الخطأ (قوله) أو باقرار المقتول عطف على جرح أي كشاهدين بجرح أو باقرار المقتول أي على اقراره بأن فلانا جرحه أو ضربه أي والبالدان أثره موجود ولا يعمل بشهادتهما على اقراره وإعلم أن هذا غير مكر مع قوله بأن يقول بالغ الخ لأن ما تقدم شهدت البينة على قول المدعى قتل فلان وكان هنالك جرح أو أثر ضرب موجود وما

ومثل ذلك ما لو قالوا كلهم خطأ ونكل البعض فلن حلف نصيبه ولا شيء لمن نكل وأما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمداً فتحكمه ما أشار له بقوله (وان اختلفا) أي البعضان وقد أطلق الميت (فيهما) أي في العمد والخطأ بأن قال بعض عمداً وبعض خطأ (واستووا) في الدرجة كأولاد وأخوة أو أعمام (حلف كل) أي كل واحد من مدعى العمد ومدعى الخطأ على طبق دعواه على قدر أثره (والجميع دية خطأ) على عاقلة الجاني ويسقط القتل (وبطل حق ذى العمد) أي مدعيه (بنكول غيرهم) أي ذى الخطأ فلا قسامة لدى العمد ولا دية لأنه لدعواه الدم إنما يحلف تبعاً لذي الخطأ ويصيرون حينئذ بمنزلة ما لو ادعى جميعهم الخطأ ونكلوا فتحلف عاقلة الجاني ومن نكل منهم غرم وأشار المثال الثاني من أمثلة اللوث بقوله (وكشاهدين بجرح أو ضرب) الحر مسلم أي على معانية ذلك (مطلقاً) أي عمداً أو خطأ فيقسم الأولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ (أو) شهدا (باقرار المقتول) بأن فلانا العمد والدية في الخطأ

قوله وكشاهدين عطف على قوله كأن يقول بالغ على حذف مضاف أي وكشهادة شاهدين لأن الذي من أمثلة اللوث هو قول البالغ وشهادة الشاهدين لا الشاهدان (ثم يتأخر الموت) راجع لمسئلة الشاهدين بالجرح أو الضرب فلو يتأخر الموت استحقوا الدم أو الدية بغير قسامة لا لمسئلة الشهادة باقرار المقتول بذلك لأن فيها القسامة. طلقاً تأخر الموت أم لا والأولى حذف قوله مطاقاً لاستغناؤه عنه بقوله عمداً أو خطأ وبين (٢٩٠) كيفية القسامة بقوله (يقسم) أي كيفيتها أن يقسم الولي بالله الذي لا إله إلا هو (لن

هنا شهدت البيئة على قوله إن فلانا جرحني أو ضربني والحال أن أثر ذلك موجود فأتقدم شهادة على إقرار المقتول بالقتل وما هنا شهادة على إقراره بالجرح أو الضرب (قوله قوله الخ) مفرع على قوله وأشار للمثال الثاني الخ (قوله راجع لمسئلة الشاهدين) أي أنه راجع لقوله وكشاهدين شهدا على معاينة الجرح أو الضرب (قوله لا لمسئلة الشهادة باقرار المقتول بذلك) أي بالجرح أو بالضرب المشار لهما بقول المصنف أو شهدا باقرار المقتول بأن فلانا جرحه أو ضربه (قوله وهذا في شهادة الشاهدين) أي على معاينة الضرب أو الجرح أما شهادتهما على إقرار الجاني عليه فيحلفون لقد ضربه ولمن ضربه مات إن شهدا على إقراره بالضرب أو لقد جرحه ولمن جرحه مات إن شهدا على إقراره بالجرح (قوله وأما في الشاهد) أي وأما كيفية القسامة في مثال ما إذا كان اللوث شاهداً واحداً شهد بمعاينة القتل (قوله لأنه آخر قوله أو بشاهد بذلك عنه) أي عن قوله يقسم لمن ضربه مات وهذا على لكونه عنه (قوله وأما في المثال الأول) أي وأما كيفية القسامة في المثال الأول (قوله فيحلفون لقد قتله) أي بأن يقول الولي أقسم بالله لقد قتله فلان (قوله مشتمل على ست مسائل) أي لأن الشاهد الواحد إما أن يشهد على معاينة الجرح أو الضرب أو على إقرار المقتول بالجرح أو الضرب فهذه أربعة وإما أن يشهد على معاينة القتل مع إقرار المقتول بالقتل وشهادة الشاهدين على إقراره وإما أن يشهد على معاينة القتل خطأ مع إقرار القاتل بالقتل خطأ (قوله أو بشاهد) عطف على قوله وكشاهدين والباء زائدة وكان الأولى حذفه (قوله أي عمداً أو خطأ) أي سواء كان المجرع أو المضروب بالغا أم لا تأخر الموت أم لا (قوله إنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين) هذا بناء على أن البين المسئلة تجمع مع أيمان القسامة وهو المشهور كما في الحج (قوله مكلمة للصاب) أي نصاب الشهادة التي جعلت لونا وقوله أنهم لا يحلفون قبل التحمين يعني مكلمة أي بل تجمع المسئلة مع أيمان القسامة ولا تفرد فيحلفون خمسين يعني فقط لقد ضربه ولمن ضربه مات أو لقد جرحه ولمن جرحه مات فقوله لقد ضربه أو لقد جرحه ناظر لليمين المكلمة للصاب وقوله ولمن ضربه أو جرحه مات ناظر لليمين القسامة قوله أي يحلف واحد منهم يعني بمكلمة أي فيقول فيها بالله الذي لا إله إلا هو لقد ضربه أو جرحه وأيمان القسامة بعدها بالله الذي لا إله إلا هو لمن ضربه أو لمن جرحه قد مات انظر بن وانظر على هذا القول أي فرق بين ما هنا حيث قيل إن اليمين المكلمة يحلفها واحد وما تقدم من أنه إذا ادعى ورثة ميت على شخص بدين لمورثهم وشهد به شاهد واحد فلا يأخذ واحد حقه إلا إذا حلف قتأمل (قوله إن ثبت الموت) أي وإمسا تكون القسامة إن ثبت الموت في جميع صور اللوث وقوله لا قبله أي لا تكون القسامة قبله أي قبل ثبوت الموت (قوله وأما التي قبلها) أي وهي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقاً الخ (قوله أو بشاهد باقرار المقتول البالغ) أي أن شهادة الشاهد على إقرار المقتول أن فلانا ضربه أو جرحه عمداً إنما تكون لونا إذا كان المقر بالضرب أو بالجرح بالغا بخلاف شهادة الشاهد على معاينة الضرب أو الجرح فانها لو كانت مطلقاً كان المقتول بالغا أم لا كما مر

ضربه) أو جرحه (مات) أي بتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر وفي معناه إتمامات من ضربه أو مامات إلا من ضربه أو جرحه وهذا في شهادة الشاهدين بما ذكر وأما في الشاهد الآتي فسكت عنه لأنه آخر قوله أو بشاهد بذلك عنه وسيأتي كيفية القسامة فيه وأما في المثال الأول وهو ما إذا قال قتلني فلان وشهد عدلان على قوله فيحلفون لقد قتله وأشار للمثال الثالث وهو مشتمل على ست مسائل بقوله (أو بشاهد) واحد (بذلك) أي بمعاينة الجرح أو الضرب (مطلقاً) أي عمداً أو خطأ فيحلفون خمسين يعني لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أو نصه أنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل يمين من الخمسين أي لقد جرحه أو ضربه ولقد مات من جرحه أو ضربه وظاهره أنهم لا يحلفون قبل التحمين يعني

واحدة مكلمة للصاب وقيل يحلفون أي يحلف واحد منهم يعني بمكلمة وسيأتي ما إذا شهد شاهد على إقرار المقتول بالجرح (قوله أو بالضرب في قوله أو باقرار المقتول عمداً أو بها ثم استمعنا نال) (إن ثبت الموت) لا قبله لا احتمال حياته وهذا راجع لجميع صور اللوث ويحتمل رجوعه لمسئلة الشاهد أو ما التي قبلها فذكر فيها ثبوت اللوث بقوله ثم يتأخر الموت إذ معرفة تأخر الشيء فرع ثبوته (أو) بشاهد (باقرار المقتول) البالغ بجرح أو ضرب (عمداً) أي قال جرحني فلان أو ضربني عمداً فيكون لونا يحلف الأولياء معه خمسين يعني

ولا بد من بين مكمل للضاب مع الشاهد أولاً وأما لو قال جرحني أو ضربني خطأ فلا يكفي الشاهد الواحد ولا بد من الشاهدين كما تقدم ومثل جرحني أو ضربني قتلني فكيف الواحد في العمد دون الخطأ والحاصل أن (٢٩١) الشاهدين بالاقرار لو ثبت في

العمد والخطأ وأن الواحد لو ثبت في العمد فقط واعترض على المصنف بأن هذه التفرقة لم يقل بها أحد وإنما في المسئلة قولان التوقف على الشاهدين مطلقاً في العمد والخطأ أو الاكتفاء بالشاهد مطلقاً (كأقراره) أي بالقتل وثبت أقراره بشاهدين كما هو عين المثال الأول (مع شاهد) بمعاينة القتل (مطلقاً) أي عمداً أو خطأً فهو لو ثبت بمحلف الأولياء معه خمسين يمينا ولم يستغن عن هذا بالمثال الأول لأنه ربما يتوهم أنه في هذا يثبت الدم أو الدية بغير قسامة (أو إقرار القاتل في الخطأ فقط) بأن قال قتلته خطأ (بشاهد) أي مع شاهد على معاينة القتل خطأ ولو لم يكن إلا مجرد إقراره بالخطأ فغير لوث ويؤخذ بأقراره وتكون الدية عليه في ماله دون عاقلة كما تقدم (وإن اختلف شاهداه) أي اختلف الشاهدان بمعاينته في صفته (قوله بطل الدم) أي سواء تأخر موته المختلف في صفته عن ضربه أو مات بغوره فليس للأولياء أن يقسموا على شهادة أحدهما لتعارض الشهادتين فلما تعارضتا سقطتا (قوله وكالعدل الواحد) أي من غير اقرار القاتل ولا كان تكرار مع قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً لأن موضوعه أنه قال قتلني فلان وشهد واحد على معاينة القتل بخلاف ما هنا فانه وإن شهد عدل على معاينة القتل إلا أن القاتل لم يقل قتلني فلان (قوله فيقسم الأولياء) أي ما لم يقل الشاهد أنه قتلته غيلة وإلا فلا يقسمون معه لأنها لا يقبل فيها إلا عدلان على الاعتماد ولا يكفي العدل والقسامة بخلاف العمد الذي ليس بنبيلة فانه يكفي فيه ما ذكر (قوله ويستحقون الدم) أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ

(قوله ولا بد من بين مكمل للضاب مع الشاهد أولاً) أي قبل إيمان القسامة ظاهره أن اليمين المكملة تفرد عن إيمان القسامة وهو أحد قولين وقيل إنما يحلفون خمسين يمينا يجمع معها اليمين المكملة وهو الشهور كما مر (قوله ولا بد من الشاهدين) والفرق بين العمد والخطأ حيث كانت شهادة الواحد على الاقرار بالجرح عمداً لو ثبت دون شهادته على الاقرار به خطأ أن قول الميت في الخطأ جار مجرى الشهادة لأنه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه إلا اثبات بخلاف العمد فإن النقول عنه وهو المقر إنما يطالب بثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص فلم يكن شاهداً على العاقلة فصح أن ينقل عنه واحد (قوله والحاصل أن الشاهدين بالاقرار) أي على الاقرار أنه جرحه أو ضربه أو قتله (قوله وإن الواحد) أي وأن الشاهد الواحد على الاقرار بأنه جرحه أو ضربه أو قتله (قوله مطلقاً في العمد والخطأ) أي وشهادة الواحد على الاقرار بالضرب أو الجرح لا تكفي لا في العمد ولا في الخطأ (قوله أو الاكتفاء بالشاهد) أي بشهادة الشاهد على اقرار الميت بالضرب والجرح وقوله مطلقاً أي في العمد والخطأ (قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً) يعني أن القاتل إذا قال قتلني فلان عمداً أو خطأً وشهد على أقراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معاينة القتل فإن ذلك يكون لو ثبت بمحلف الولاية معه خمسين يمينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ (قوله وثبت أقراره بشاهدين) أي أو بشاهد واحد على الظاهر لأن شهادة واحد على معاينة القتل لو ثبت كما سيأتي وانضم لذلك شهادة واحد على الاقرار خلافاً لبعي (قوله ولم يستغن هذا بالمثال الأول) وهو أن يقول القاتل قتلني فلان وشهد على قوله عدلان لأنه إذا كان هذا بمجرد لو ثبت فإولى إذا انضم له شاهد على معاينة القتل (قوله أو اقرار القاتل في الخطأ فقط) حاصله أنه إذا أقر القاتل أنه قتل خطأً وشهد شاهد على معاينة القتل خطأً كان ذلك لو ثبت بمحلف ولاية الدم معه خمسين يمينا ويستحقون الدية وقد يقال لا حاجة لذكر هذا الفرع للاستغناء عنه بقوله سابقاً أو بشاهد بذلك مطلقاً لأنه إذا كان شهادة الواحد بمعاينة الجرح أو الضرب لو ثبت فإولى شهادته بمعاينة القتل وقد انضم لذلك اقرار القاتل إلا أن يقال نص عليه دفعتاً لتوهم أن أخذ الدية هنا لا يحتاج لقسامة واحتراز بقوله في الخطأ عما لو أقر القاتل بالقتل عمداً فإن استمر على أقراره أو رجع عنه وشهد عليه بذلك الاقرار عدلان فانه يقتل من غير قسامة وإن رجع عنه وشهد عليه به واحد فهو لو ثبت كما في ابن غازي (قوله وتكون الدية عليه في ماله) أي لأن العاقلة لا تحمل عبداً ولا عمداً ولا اعترافاً (قوله وإن اختلف شاهداه) أي اختلف الشاهدان بمعاينته في صفته (قوله بطل الدم) أي سواء تأخر موته المختلف في صفته عن ضربه أو مات بغوره فليس للأولياء أن يقسموا على شهادة أحدهما لتعارض الشهادتين فلما تعارضتا سقطتا (قوله وكالعدل الواحد) أي من غير اقرار القاتل ولا كان تكرار مع قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً لأن موضوعه أنه قال قتلني فلان وشهد واحد على معاينة القتل بخلاف ما هنا فانه وإن شهد عدل على معاينة القتل إلا أن القاتل لم يقل قتلني فلان (قوله فيقسم الأولياء) أي ما لم يقل الشاهد أنه قتلته غيلة وإلا فلا يقسمون معه لأنها لا يقبل فيها إلا عدلان على الاعتماد ولا يكفي العدل والقسامة بخلاف العمد الذي ليس بنبيلة فانه يكفي فيه ما ذكر (قوله ويستحقون الدم) أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ

بطلت شهادتهما وأشار للمثال الرابع من أمثلة اللوث بقوله (وكالعدل) الواحد (فقط) يشهد (في معاينة القتل) أي بمعاينته عمداً أو خطأً فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدم أو الدية والرايان العدلتان كالعدل في هذا وفي سائر ما قلنا ان شهادة الشاهد فيه لو ثبت

وهذا المثال يفهم من قوله أو يشاهد بذلك مطلقاً بالأولى وأشار للخامس بقوله (أو رآه) أى رأى العدل المقتول (يتشخط) بالخاء والطاء المهملتين أى يتحرك ويضطرب (في دمه والتمه) بالقتل (قربة وعليه) أى التهم (آثاره) أى الدم أى أماراة القتل وشهد العدل بذلك فلوث (ووجب) (٢٩٣) القسامة (وإن تعدد اللوث) كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول.

قتلنى ثلثان فلا يكون تعدده موجبا للقصاص أو الدية بلاقسامة (وليس منه) أى من اللوث (وجوده) أى المقتول (قربة قوم) ولو مسلم بقرية كفار وهذا إذا كان يخالطهم فيها غيرهم وإلا كان لوثا يوجب القسامة كما في قضية عبد الله بن سهل حيث قتل بخير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة لاتبى عنه حويصة ومحيسة لأن خير ما كان يخالط اليهود فيها غيرهم (أو دارهم) لجواز أن يكون قتله إنسان ورماه فيها ليلوث أهلها به (ولو شهد اثنين) على شخص (أنه قتل) آخر (ودخل في جماعة) ولم يعرف استخفاف كل منهم (خمسین) عينا لتناول التهمة كل فرد منهم (والدية عليهم) في أموالهم إن حلفوا أو نكلوا من غير قسامة على أولياء المقتول (أو على من نكل) دون من حلف إن حلف بعضهم (بلاقسامة) على الأولياء

(قوله وهذا المثال يفهم من قوله أو يشاهد بذلك مطلقاً بالأولى) لأنه إذا كانت شهادة العدل على معاينة الضرب أو الجرح لوثاً فأولى شهادته على معاينة القتل وقد يقال لما كان ربما يتوهم أن شهادة العدل بمعاينة القتل ليست لوثاً وأنه إنما يخلف الولي مع ذلك الشاهد عينا واحدة لتكلمة الشهادة ويستحق الدم أو الدية بخلاف شهادته بمعاينة الجرح أو الضرب يترى له كراه الحكم في هذا الفرع دفعا للتوهم (قوله أى رأى العدل المقتول) أى رآه بصره فرأى هنا بصرية تعدى لمفعول واحد وحينئذ فجعلته يتشخط حال وأشار الشارح إلى أن فاعل رأى ضمير العدل ولا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك إذا رآه على هذه الحالة عدلان أو أكثر إذ ليس الموجب للقسامة انفراد العدل كاتوهمه عبارة المصنف بل قوة التهمة وعدم التحقيق كما يفهمه ابن عرفة اهـ (قوله والتمه قربة) أى أواخر جاز من مكان المقتول ولم يوجد فيه غيرة ثم إنه لا مفهوم لقوله يتشخط ولا لاجمع في قوله آثاره بل متى رآه العدل بقرب المقتول وعليه أثر القتل كان لوثاً (قوله ووجب الخ) الراد بالوجوب أن الأولياء إذا أرادوا القصاص أو الدية فلا يمكنون إلا بالقسامة أما إذا أرادوا الترك فلا يكفون أيمانها وإن في كلام المصنف لدفع التوهم لا رد قول لأن وجوب القسامة عند تعدد اللوث متفق عليه ثم إن قول المصنف ووجب وإن تعدد اللوث يستغنى عنه بما مر من قوله كافراره مع شاهد مطلقاً لأن المعنى كما مر كافراره بالقتل وثبت الإقرار بشاهدين مع معاينة شاهد على القتل ولا شك في تعدد اللوث في ذلك إلا أن يقال القصد مما مر إفادة أن اجتماع الأمرين لوث والقصد مما هنا إفادة أن تعدد اللوث لا يغنى عن القسامة كذا قيل وفيه نظر فتأمل (قوله وهذا) أى كون وجود القتل بقرية قوم - واما كانوا مسلمين أو كفارا ليس لوثاً إذا كانوا الخ (قوله فجعل النبي ﷺ فيه القسامة لاتبى عنه) أى فكلما عن أيمانها فوداه النبي ﷺ من عنده وقوله حويصة ومحيسة كل منها مصغر بحاء مهمللة وصاد كذلك وياء مشددة على الأشهر وقد تخفف كذا في شرح الوطأ (قوله لجواز الخ) أى ولأن الغالب أن من قتله لا يدعه في مكان يتهم هو به وليس الموت في الزحمة لوثاً بوجوب القسامة بل هو هدر وعند الشافعي يجب فيه القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع (قوله كل منهم) أى من الجماعة الذين دخل فيهم القاتل (قوله لتناول التهمة كل فرد منهم) أى ويمين الدم لا تكون إلا خمسين (قوله والدية عليهم الخ) إنما كان الغرم على جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين (قوله أو على من نكل الخ) يعنى أنه لو حلف بعضهم ونكل الباقيون فالدية بتأمرهم على من نكل بلا قسامة من أولياء المقتول (قوله لكانت على عواقلهم) أى إن حلفوا كلهم أو نكلوا كلهم فإن حلف بعض فالدية على عاتقه من نكل (قوله أنه لو شهد واحد) أى على شخص أنه قتل عمداً أو خطأ ودخل في جماعة (قوله والحكم أنهم) أى أولياء المقتول (قوله ويستحقون الدية على الجميع) أى بعد حلفهم كلهم أو نكلهم كلهم وإلا فعلى الناكل كما سبق في الشاهدين انظر بن (قوله وإن كانوا تحت طاعة الامام) أى هذا إذا كانوا خارجين عن طاعة الامام بل وإن كانوا تحت طاعته (قوله عن قتل) أى من الطائفتين أو من أحدهما

لأن البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أنهما شهدا بالقتل همداً فلو شهدا بالخطأ لكانت على عواقلهم ومفهوم اثنان أنه لو شهد واحد لم يكن الحكم كذلك والحكم أنهم قسمون خمسين مينا أن واحداً من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا ينافي هذا ما يأتي أن القسامة إنما تكون على واحدتين لها لأن ذلك بالنسبة للقتل وهذا بالنسبة للدية (وان انفصلت بقاء) أى جماعة بغنى بعضهم على بعض لعداوة بينهم وإن كانوا تحت طاعة الامام (عن قتل



ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود ( فيكون هدرًا ) ( مطلقاً ) أي سواء قال المقتول قتلني فلان أم لا قام له شاهد من البغاة أم لا إذ لو كان من غيرهم لكان لو ثابلاً خلاف كافي النقل وهو قول الامام في المدونة (أو) لا قسامة ولا قود (إن تجرد) (عن تدمية و) عن (شاهد) وأما لو قال دمي عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فاقسامة والقود وبه قسر ( ٢٩٣ ) ابن القاسم قول الامام في العتبية (أو)

لا قسامة إن تجرد قوله (عن الشاهد فقط) بل مجرد قوله قتلني فلان وكذا إذا لم يكن إلا مجرد قول الولاة بالأولى وعليه فلو قام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين لكان لو ثابراً وجب القسامة والقود وهو تأويل بعض الأشياخ للمدونة (تأويلات) ثلاثة المذهب الأول ولكن رجح بعضهم الثاني ومفهوم لم يعلم القاتل أنه لو علم ببينة لا تقص منه وهو كذلك (وإن تأولوا) أي الجماعة الطائفتان بأن قام لكل شبهة تقتضي جواز المقاتلة (فهدر) أي فالمقتول من كل طائفة هدر ولو تأولت إحدى الطائفتين فهدم التأولة قصاص والأخرى هدر وأولى ظالمة رحفت على غيرها فدفقوا عن أنفسهم قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة. قصاص كما أشار به بقوله (زاحفة) (ظلمة) (على دافعة) (عن نفسها) ولما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله (وهي) أي القسامة من البالغ العاقل (خمسون يميناً متوالية)

أو من غيرها (قوله ولم يعلم) أي بشهادة عدلين القاتل لهم من الفريقين (قوله فيكون هدرًا) نحو في عقب وخش وقته بعضهم عن أبي الحسن في شرح الرسالة وقته طفى عن القسا كمانى واعترضه طفى قائلاً لم أر من صرح به من أهل المذهب ممن يعتمد عليه والذي حمل عليه عياض والأبي قول المدونة لا قسامة ولا قود في قتل الصنفين أنه فيه الدية على الفئة التي نازعته وإن كان من غير الفئتين فديته عليهما فقول الصنف فهل لا قسامة ولا قود يعني وتكون الدية على الفئة التي نازعته كما حملت المدونة على ذلك لأنه هدر (أو) (قوله إذ لو كان) أي الشاهد من غيرهم وهذا تعليل لتقييد الشاهد بكونه من البغاة (قوله وهو قول الامام) أي القول بأنه لا قسامة ولا قود هو قول الامام في المدونة وقد علمت أنه محتمل لكون المقتول هدرًا أو فيه الدية (قوله أولاً قسامة ولا قود إن تجرد عن تدمية وشاهد) هذا القول هو الذي رجح اليه ابن القاسم كما صرح به ابن رشد وهو قول الأخوين وأصبح وأشهب وتأويل الأكثر فكان ينبغي للصنف الاقتصار عليه (أو) (قوله أو شهد بالقتل شاهد) قيده في البيان بكونه من الطائفتين أما إن كان من غيرهما فهو لو ثابراً خلاف انظر بن ومفهوم شاهد أنه لو شهد بمعاينة القتل شاهدان فالقود بلا خلاف (قوله المذهب الأول) فيه نظربل المذهب الثاني لا الأول كما قال بن وقال شيخنا انه هو الملقى به (قوله تقتضي جواز المقاتلة) أي تقتضي جواز مقاتلتها للأخرى ككونها أخذت مالها وأولادها ونحو ذلك (قوله والأخرى هدر) أي ودم الأخرى وهي غير التأولة هدر (قوله كزاحفة على دافعة) الكاف للتشبيه لأن ظاهر قوله تأولوا أن التأويل من الفريقين كما حمل الشارح وتقدير كلامه كاهدار دماء طائفة أو جماعة زاحفة باغية على دافعة فقوله على دافعة متعلق بمحذوف وهو باغية كما قررنا (قوله قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص) انظر لو قتل أحد من الجماعة الدافعة هل يقتل به جميع الجماعة الباغية لأنهم متماثلون وهو الظاهر أم لا (أو) بن (قوله متوالية) أي في نفسها لأنه أربها وأوقع في النفس فلا تفرق على الأيام ولا في أوقات ولكن في العمد يخاف هذا يميناً وهذا يميناً حتى يتم أيمانها ولا يخلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل الدم وإذا بطل بنكول واحد فلو حلف كل حصته ونكل ذاك ذهب أيمانهم بلا فائدة فلذا قلنا هذا يميناً وهذا يميناً وأما في الخطأ فيحلف كل واحد جميع ما ينوبه قبل حلف أصحابه لأن من نكل لا يبطل على أصحابه ولكن في العمد إن وقع وحلف كل ما ينوبه قبل أصحابه صح لكن في ابن مرزوق لم أقف على قيد التوالى لأحد غير ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما الصنف انظر بن (قوله بتا) أي لا على نفي العلم (قوله واعتمد البات) أي الحالف بتا في جزمه في اليمين (قوله على ظن قوى) أي نائيه من قرآن الأحوال (قوله ولا يكفى قوله أظن) أي لا يكفى قوله بالله الذي لا إله إلا هو أظن أنه مات من ضربه أو أنه مات من ضربه في ظني أولاً أعلم أن أحداً قد غلب هذا (قوله وإن أعمى أو غائباً) أي وإن كان الولي الحالف أعمى أو كان غائباً (قوله لا اعتماد كل على اللوث الخ) أي والعلم كما يحصل بالمعاينة يحصل بسمع الخبر وحينئذ فالعتبة والعنى لا ينعان حصول العلم (قوله وتوزع الخ) أي إذا

فلا تفرق على أيام أو أوقات (بتاً) أي قطعاً بأن يقول بالله الذي لا إله إلا هو لمن ضربه مات أو لقد قتله واعتمد البات على ظن قوى ولا يكفى قوله أظن أو ظني (وإن أعمى أو غائباً) حال القتل لا اعتماد كل على اللوث المتقدم بيانه (محلفها في الخطأ من يرث المقتول) من الكلفين (وإن واحداً أو امرأة) ولو أختالام وتوزع على قدر الميراث لأنها سبب في حصوله فإن لم يوجد إلا واحد أو امرأة في الخطأ حلف الجميع واخذ حظه من سدس أو غيره وسقط ما على الجاني من الدية

لتعذر الحلف من بيت المال (وجبرت اليمين) إذا وزعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (على أكثر كسرها) ولو كان صاحبه أقل نصيباً كبرت مع ابن فتحاف (٢٩٤) سبعة عشر يمينا وهو ثلاثة وثلاثون وكأم وزوجة وأخ لأم وعاصب على الزوجة

اثنا عشر يمينا ونصف وعلى الأخ للأُم ثمانية وثلاث وعلى الأم ستة عشر وثلاثون فتعذر سبعة عشر لان كسرها أكثر ويسقط الكسر الذي على الأخ للأُم ويكمل كل من الزوجة والعاصب يمينا للتساوي (والا) بأن تساوت الكسور كثلث يمين على كل ستة عشر وثلثان (ففي الجميع) أي على كل منهم تكميل ما انكسر عليه (ولا يأخذ أحد) شيئا من الدية (إلا) بعدها) أي بعد حلف جميعها (ثم) بعد حلف الحاضر جميع أيمان القسامة وكان بعضهم غائبا أو صيبا (حلف من حضر) من غيبته أي أو الصبي إذا بلغ (حصته) من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية (وإن نكلوا) أي الورثة (أو) نكل (بعض) منهم حلف البعض الآخر جميع الأيمان وأخذ حصته فقط (حلفت العاقلة) أي عاقلة القاتل يحلف كل واحد منهم يمينا واحدة ولو كثروا جدا ما يكونوا

تعدد الوارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) فيه أن المراد ببيت المال الشخص المتولى عليه وهذا لا يتعذر حلفه فالأولى أن يقول ولا يطالب متولى بيت المال بالحلف لأن القاعدة أن الشخص لا يحلف ليستحق غيره ومتولى بيت المال إنما يجوز لغيره (قوله وجبرت اليمين الخ) هذا أعني قوله وجبرت إلى قوله فعلى الجميع كالنخصيص لقوله وهي خمسون يمينا أي مالم يكن كسر وإلا فترد في بعض الصور وذلك إذا تساوت الكسور (قوله على أكثر كسرها) أي على ذي أكثر (قوله كبرت مع ابن) أي فعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلث وعلى البنت ستة عشر وثلثان فتحلف سبعة عشر يمينا والابن ثلاثة وثلاثين كما قال الشارح وهذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسران (قوله وكأم) أي للمتول زوجة وأخ لام وعاصب وهذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسور (قوله على الزوجة اثنا عشر يمينا ونصف) أي وهي ربع أيمان القسامة وعلى الأخ للأُم ثمانية وثلاث أي وهي سدسها وعلى الأم ستة عشر وثلثان أي وهي ثلثها وما بقي من أيمان القسامة وذلك اثنا عشر ونصف يحلفه العاصب (قوله فتحلف) أي الأم سبعة عشر الخ وقوله ويسقط الكسر الذي على الأخ أي لأنه تكملة لكسر الأم وقد كملته (قوله ويكمل كل من الزوجة والعاصب يمينا) أي لان كلا من نصف الزوجة ونصف العاصب يكمله صاحبه لانهما كسران متساويان من يمين واحدة كما أن كسري الأم والأخ للأُم من يمين واحدة أخرى فالانكسار وقع في يمينين في هذا المثال والحاصل أن الانكسار إذا وقع في يمينين فكل يمين ينظر لها على حدتها في كان فيها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كالأكثرها وترك أقلها متى كانت كسورها متساوية كمل كل من كسورها وكذا إذا وقع الانكسار في يمين واحدة فإنه يكمل كل من كسورها إذا كانت متساوية فإن لم تستوكل الأكثر ويسقط ما عداه ولو تعدد كمال للدونة ففيها إن لزم واحداً نصف اليمين وآخر ثلثا وآخر سدسها حلفها صاحب النصف فزورت بيت وأُم وزوج وعاصب ويأنه أن على الأم سدس الأيمان وهو ثمانية وثلاث وعلى الزوج الربع اثنا عشر ونصف وعلى العاصب نصف السدس أربعة أيمان وسدس فيكمل النصف على الزوج ويسقط الكسران وهما الثلث والسدس عن الأم والعاصب لان الانكسار إنما وقع في يمين واحدة (قوله أي على كل منهم تكميل ما انكسر عليه) أي فيحلف كل واحد منهم سبعة عشر يمينا في مثاله ولو كان للبنت ثلاثون ابنا كان على كل واحد يمين وثلثا يمين فيحلف كل واحد منهم يمينين فالجمله ستون يمينا يجبر الكسور كلها لتساويها (قوله أي بعد حلف جميعها) أي من الورثة الحاضرين أو من كان حاضراً منهم لو غاب بعضهم وذلك لأن العاقلة لا يلزمها شيء من الدية إلا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت إلا بعد حلف جميعها (قوله حلف من حضر حصته) أي ما ينوبه من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية وظاهره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في قول ابن عرفة لان حلفه قبل ذلك حكم مضي فإن مات الغائب أو الصبي قبل قدومه وبلوغه وكان الحالف الذي حلف جميع أيمانها قبل ذلك وارثه فهل لابد من حلفه ما كان يحلفه مورثه أو يكفي بأيمانه السابقة قولان رجع ابن رشد ثانيهما كما في بن (قوله وإن نكلوا) أي ورثة للمتول خطأ (قوله ولو كثروا جدا) أي ككثرة آلاف مثلاً (قوله غرم) أي حصته إن وجد بيت المال الذي يغرما معه وإلا غرم الدية بتامها وما غرمه الجاني يكون لنا كلين من ورثة المتول واعلم أن محل حلف العاقلة إذا نكل جميع الورثة أو بعضهم مقيد بما إذا لم يكن على المتول

أقل من خمسين وإلا حلفوا الخمسين كل واحد ما ينوبه فان لم يكن عاقلة حلف الجاني  
الخمين وبرى فان نكل غرم (فمن) حلف من عاقلة الجاني برى ولا غرم عليه ومن (نكل) منهم (فحصته) فقط من الدية

يفرهما لنا كلين من ورثة المقتول (على الاظهر) عند ابن رشد من أقوال خمسة وهو راجع لقوله (٢٩٥) وأن نكأوا الخ (ولا يحلف)

أيمان القسامة (في العمد  
أقل من رجلين عصبه) من  
النسب سواء ورثوا أم لا  
وأما النساء فلا يحلفن في  
العمد لعدم شهادتهن فيه  
فان انفردن صار المقتول  
كمن لا وارث له فترد الايمان  
على المدعى عليه (والإلا)  
يكن له عصبه نسب (فوالى)  
اعاون ذكور اثنان فأكثر  
لا سفلون ولا أنثى ولو  
مولاة النعمة إذ لا دخل  
لها في العمد (والولى)  
واحد أو أكثر (الاستعانة)  
في القسامة (بما صبه) أى  
عاصب الولي وان لم يكن  
عاصب المقتول كامرأة  
قتلت ليس لها عاصب غير  
ابنها وله إخوة من أبيه  
فيستعين بهم أو ببعضهم  
أو يستعين بعمه مثلا فقوله  
بعاصبه أى جنس عاصبه  
واحدا أو أكثر واللام في  
لولى بمعنى على ان كان  
واحدا ولا تخيير ان تعدد  
(والولى فقط) إذا استعان  
بعاصبه (حلف الأكثر)  
من حصته التي تنوبه  
بالتوزيع (إن لم تزد)  
الايمان التي يحلفها (على  
نفسها) أى المحسين فان  
زادت على خمس وعشرين  
فليس له حلف الأ أكثر فلو  
وجد الولي عاصبا حلف  
كل خمس وعشرين ولا يمكن

دين ولا وصية له أما إذا كان عليه دين أو له وصية فليرب الدين أو الوصية له عند نكول الأولياء حلف  
أيمان القسامة وأخذ دينه أو الوصية من العاقلة كالنصي على ذلك ابن فرحون في التبصرة ولا يفرمها  
مزا على الدين أو الوصية من باقي الدية للورثة النا كلين (قوله يفرمها لنا كلين) أى سواء كانوا كل  
الورثة أو بعضهم بأن حلف بعضهم ونكل بعضهم وأما من حلف جميعها وأخذ حصته فلا يدخل  
ثانيا فيارد على النا كلين بسبب نكول العاقلة كلا أو بعضا (قوله وهو راجع الخ) أى ان قول الصنف  
على الاظهر راجع لقوله وإن نكأوا أو بعض حلفت العاقلة لانه محل الخلاف والاستظهار وليس  
راجعا لقوله ومن نكل حصته وعبرة ابن رشد فان نكل الأولياء عن الايمان أو نكل واحد منهم  
ففي ذلك خمسة أقوال أحدها أنها ترد الايمان على العاقلة فيحلفون كلهم ولو كانوا عشرة آلاف والقائل  
كواحد منهم فمن حلف لم يلزمه شيء ومن نكل لزمه ما يجب عليه وهو أحد قولي ابن القاسم وهذا  
القول أيمن الأقاويل وأصحها في النظر الثاني يحلف من العاقلة خمسون رجلا كل واحد منهم يحلف  
يمينا فان حلفوا برئت العاقلة من الدية كلها وإن حلف بعضهم برىء ولزم بقية العاقلة الدية كلها حتى  
يتموا وخمسين يميناً وهو قول ابن القاسم الثالث أنهم إن نكأوا فلا حق لهم ونكل بعضهم فلا حق لمن  
نكل ولا يعين على العاقلة لان الدية لم تجب لهم إلا إذا حلفوا وهو قول ابن الجاشون الرابع أن الذين ترد  
على المدعى عليه وحده فان حلف برىء وإن نكل غرم ولا يلزم العاقلة بنكوله شيء لأن العاقلة  
لا تحمل الاقرار والنكول كالاقرار وهو رواية ابن وهب الخامس أن الايمان ترد على العاقلة فان  
حلفت برئت وإن نكلت غرمت نصف الدية قاله ربيعة اهـ بن (قوله عصبه) أى للمقتول أو عصبه  
له ولعاصب المقتول بدليل قول المصنف وللولى الاستعانة بعاصبه (قوله سواء ورثوا أم لا) الأول  
كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما والثاني كعمين للمقتول والحال أنه يرثه بنت وأخت مثلا  
(قوله فان انفردن) أى أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به أو وجد لكن لم يحلف ذلك  
المستعان به (قوله فترد الايمان على المدعى عليه) أى فان حلف برىء وإلا حبس حتى يحلف ولو طال  
سجنه (قوله فوالى أعلنون) المراد بالوالى الأعاون معق القتل وعصبته وأشار الشارح بقوله اثنان  
فأكثر إلى أن مراد المصنف بالجمع ما فوق الواحد فيحلف الاثنان أو الأكثر ايمان القسامة بتأيمها  
وما ذكره المصنف من الترتيب بين عصبه النسب والوالى لا يخالف قول اللوطأ قال مالك في الرجل  
يقتل عمدا إذا قام عصبه المقتول أو مواله فقالوا نحلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم اهـ لان كون  
الموالى لهم التكامل لا ينافى تأخيرهم عن عصبه النسب فليس المراد بقوله فذلك لهم أى على وجه  
الاستواء في الحكم بل المراد على طريق البدلية المقيدة بالترتيب (قوله وللولى الاستعانة بعاصبه)  
هذا في العمد وأما في الخطأ فيحلفها وان واحدا بشرط كونه وارثا والحاصل انه لا يحلفها  
في الخطأ الا الورثة ذكورا كانوا أو اناثا اتحد الوارث أو تعدد وأما في العمد فلا يحلفها  
إلا العدد من العصبه سواء كانوا كلهم عصبه المقتول أو بعضهم عصبه المقتول والبعض عصبه  
عصبه المقتول سواء كان عاصب المقتول وارثا له أو غير وارث له (قوله فيستعين بهم أو ببعضهم أو  
يستعين بعمه) هذا لا يخالف قولهم الانسان لا يحلف ليستحق غيره لان قولهم المذكور في الاموال  
وقول المصنف وللولى الاستعانة بعاصبه ولو أجنبيا من المقتول في الدماء (قوله إن كان واحدا)  
أى لان الولي إذا كان واحدا كانت استعانتة بعاصبه واجبة وان كان الولي متعددا أجاز لذلك المتعدد  
أن يحلف جميع أيمان القسامة ولا يستعين بأحد وجاز له أن يستعين بعاصبه في حلفها  
(قوله وللولى فقط إذا استعان بعاصبه الخ) حاصله ان الولي إذا استعان بعصبته فانه يجوز له ان يحلف

من أكثر وان وجد عاصبين أو أكثر وزعت عليهم وله فقط ان يزيد على ما ينوبه إلى خمسة وعشرين ولا يمكن من الزائد كالا يمكن غيره  
ان يزيد على ما ينوبه بالتوزيع كما أشار له بقوله فقط يريد من نصيب الولي

واما من حصه مستعان به  
 آخر فله ذلك (ووزعت)  
 الايمان على مستحق الدم  
 فان زادوا على خمسين  
 اجتزى منهم بخمسين  
 لأن الزيادة على ذلك  
 خلاف سنة القسامة  
 (واجتزى) في حلف جميعها  
 (بائنين طاعمن أكثر)  
 غيرنا كلين (و'نكول'  
 للمعين غير مبصر) إذلاحق  
 له في الدم (بخلاف) نكول  
 (غيره) من أولياء الدم  
 فيقتبر إذا كانوا في درجة  
 واحدة كبنتين أو إخوة  
 (ولو بعدوا) في الدرجة  
 عن المقتول كبني عم إذا  
 استووا درجة ولا عبرة  
 بنكول أبعد مع أقرب فان  
 نكل بعض من يعتبر وسقط  
 الدم (فترد) إيمان (على  
 المدعى عليهم) بالقتل  
 (فيحلف كل) منهم  
 (خمسین) يمينان تعددوا  
 لأن كل واحد منهم  
 منهم بالقتل وإن كان  
 لا يقتل بالقسامة إلا واحد  
 فإذا كان المتهم واحدا  
 حلفها (ومن نكل حبس  
 حتى يحلف) أو يموت في  
 السجن (ولا استعانة)  
 لمن ردت عليه بغيره ولو  
 واحدا ورجع بعضهم  
 الاستعانة هنا أيضا كالولي  
 (وإن أكذب بعض)

من إيمان القسامة أكثر من غيره ان لم تزد الايمان التي يحلفها على نصف القسامة فاذا وجد الولي عاصبا  
 فقط من عصبته حلف كل واحد منها خمسة وعشرين عينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من حصته  
 لم يكن له ذلك وإن وجد رجلين أو أكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان أرادوا أن يحملوا عنه  
 أكثر مما يخصهم لم يجز وإن أراد هو أن يحمل منها أكثر مما يخصه فذلك له وإن لم يرضوا بشرط أن  
 لا يزيد عن خمسة وعشرين إذ لا يجوز أن يحلف أكثر منها وهذا كله إذا استعان بعاصبه وأما إذا لم  
 يكن هناك استعانة بأن كانوا كلهم عصبه لامة طول فليس لواحد منهم أن يحلف أكثر مما يخصه إلا أن  
 يرضى الباقي بشرط أن لا يزيد على نصفها خمسة وعشرين (قوله) وأما من حصه مستعان به آخر (أى  
 فيما إذا كان المستعان بهم اثنين أو أكثر فله ذلك فاذا استعان الولي باثنين فللولى سبعة عشر عينا ولكل  
 منهما سبعة عشر ولهما أن يحلف أحدهما عشرين والثاني أربعة عشر وظاهر قول الشارح فله ذلك ولو لم يرض  
 المستعان به الآخر وانظر هل هو كذلك أو لا بد من رضاه تقرير شيخنا عدوى (قوله) على مستحق  
 الدم) أى على عدد الرؤوس وهذا في العمد وأما في الخطأ فتوزع على قدر الارث (قوله) اجتزى منهم  
 بخمسين) فاذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمن يحلفها منهم عند المشاحة (قوله) خلاف  
 سنة القسامة (أى من تعديدها بالخمسين والتحديد بذلك تعبدى (قوله) غيرنا كلين) أى حالة كون  
 الأكثر غيرنا كلين\* وحاصل الفقه أن أولياء المقتول إذا كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم في درجة  
 كإخوة أو أعمام فطاع منهم اثنان يحلف جميع إيمان القسامة فانه يجتزى بذلك بشرط أن يكون الذى  
 لم يحلف غيرنا كل فلو كان نا كلا بطل الدم ولا يجتزى بحلف من أطاع وللوضع أن الجميع في درجة  
 واحدة وإلا فلا عبرة بنكول من نكل إن كان بعيدا وإن كان الناكل قريبا بطل الدم (قوله) ونكول  
 للمعين) أى وكذا تكذيبه (قوله) غير معتبر) أى وحيث أنه إن وجد غيره أن يستعين به والإسقاط الدم  
 حيث كان الولي واحدا فان رجح المعين بعد نكوله ليحلف برضا الولي فالظاهر عدم تمكينه كإفئده  
 قول المصنف في الشهادات ولا يمكن منها إن نكل (قوله) ولو بعدوا) مبالغة في قوله بخلاف غيره (قوله) ولا  
 عبرة بنكول أبعد) أى كائن عم وقوله مع أقرب أى كآخ أو عم أى مع إطاعة الأقرب بالحلف (قوله) أو  
 يموت في السجن) هذا هو الذى استظهره المصنف في التوضيح خلافا لما في الجلاب من أنه إذا ردت  
 الايمان على المدعى عليهم ونكل منهم واحد فانه يحبس حتى يحلف فان طال حبسه بالزيادة عن سنة  
 ضرب مائة وأطلق مالم يكن متمردا وإلا خلد في السجن (قوله) ولا استعانة لمن ردت عليه بغيره  
 ولو واحدا) أى بخلاف عاصب المقتول فان له ذلك كإمر وعدم استعانة من ردت عليه هو قول مطرف  
 واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر ما في الدونة من قول ابن القاسم وروايته عن مالك نقله ح وبه  
 سقط اعتراض اللواق وابن مرزوق على المصنف اهـ بن (قوله) ورجح بعضهم) المراد به اللواق  
 وابن مرزوق (قوله) بعد الحلف) أى بعد تمام حلف القسامة وقوله أو قبله أى قبل تمام حلف إيمان القسامة  
 بأن كذب نفسه فدعواه أن هذا قاتل قبل الحلف أصلا أو كان التكذيب بعد حلف بعض الايمان  
 وقول المصنف وإن أكذب بعض الخ أى والحال أن القسامة في عمد وأما إن كانت القسامة في خطأ  
 وأكذب بعض نفسه بعد أن حلف حظه من الايمان فيستحق غيره نصيبه من الدية بعد أن يحلف مقدار  
 ما ينوبه من الايمان فقط كافي ابن عرفة بناء على عدم إلغاء الايمان الصادرة من المكذب نفسه وهو  
 الظاهر ويحتمل أنه أعما يستحق بعد تميمه الخمسين بناء على إلغاء إيمان المكذب نفسه وانظر إذا  
 كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستيفاء بالقيود فهل يقتضى بمن كذب نفسه أو حكمه حكم من رجع

ولا دية وترد إن أخذت ( بخلاف عفوه ) أى البعض بعد القسامة ( فللباق نصية من الدية ) وأما قبل القسامة فكان الكذب فلا شيء.  
لغير العاقى ( ولا ينتظر ) فى القسامة ( صغير ) معه كبير مساو له فى الدرجة فيقسم الكبير إذا تعدد أو يستعين بعاصبه ويقتل الجاني أثر  
القسامة ( بخلاف القمى عليه والمرسم ) ينتظران لقرب افتقهما ( إلا أن ) ( ٢٩٧ ) لا يوجد غير ( أى غير الصغير من ولى

ولا معين ويحتمل عود  
الصغير على الكبير وهو  
أقعد معنى أى إلا أن لا  
يوجد غير الكبير مع  
الصغير ( يحلف الكبير  
حصته ) خمساً وعشرين  
من الآن ( والصغير ) حاضر  
( معه ) لأنه أربب فى  
النفس . وحضوره مع  
الكبير مندوب لا شرط  
لأن هذا منكر من أصله  
فى المذهب ولا يؤخر  
حلف الكبير الى بلوغ  
الصغير ويحبس المدعى  
عليه لبلوغ الصبي فيحلف  
خمساً وعشرين مائناً  
ويستحق الدم ما لم ينف  
فإن مات قبل البلوغ بطل  
الدم ( ووجب بها ) أى  
بالقسامة ( الدية فى الخطأ )  
على الوجه المتقدم ( و )  
وجب بها ( القود فى العمد  
من واحد ) . يتعلق بالقود  
( تعين لها ) أى للقسامة  
بتعين المدعى على جماعة  
استووا فى العمد مع وجود  
الثبوت يقولون لمن ضربه  
مات ولا يقولون لمن  
ضربهم ولا يقتل بها  
أكثر من واحد ولا غير

عن الشهادة فيغرم الدية ولو متعمدا وهو المستفاد من كلام بعضهم قاله عبق ( قوله ولا دية )  
أى لو أحد منهم ( قوله وأما قبل القسامة ) أى وأما العفو قبل تمام القسامة ( قوله فلا شيء لغير العاقى )  
أى ولا للعاقى بالاولى ( قوله ولا ينتظر صغير ) \* حاصله أن الأولياء إذا كانوا فى درجة واحدة  
وفهم صغير لا يتوقف عليه الثبوت للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصبه فإن ذلك الصغير  
لا ينتظر لافى القسامة ولا فى القود بل للكبار أن يقسموا ويقتلوا ( قوله بخلاف القمى عليه والمرسم )  
أى بخلاف ما إذا كان فى الأولياء المتساوين فى الدرجة مسمى عليه أو مبرسم أى لا يتوقف عليه  
الثبوت كما هو للوضوح بالاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصبه فإنهما ينتظران وظاهر المصنف  
أنهما ينتظران فى حلف بعض القسامة ولو وجد من يحلف غيرها كما هو للوضوح وهو غير صحيح  
لم يتل به أحد إذ لا معنى لانتظارها مع وجود من يحلف غيرها وحمله المواق وعج على الانتظار  
للاقتل إذا أراد غيرهما وهو صواب إلا أنه تكرار مع قوله سابقاً وانتظر غائب لم تبعده عنه ومعنى  
ومبرسم انظر بن ( قوله أى غير الصغير ) يعنى مع الكبير ( قوله ولا معين ) أى فينتظر بلوغه وإذا  
انتظر فيحلف الكبير الخ ( قوله لا شرط ) أى فى الاعتداد بإيمان الكبير ( قوله لأن هذا ) أى حضور  
الصغير حين حلف الكبير منكر من أصله فى المذهب فعلى فرض صحته يحمل على النذب إذ لا مقتضى  
للو جوب ويحتمل لأن هذا أى القول بالشرطية منكر من أصله فى المذهب والاحتمال الاول أظهر  
لأنه المستفاد من كلام بعض الشراح ( قوله ولا يؤخر حلف الكبير الى بلوغ الصغير ) أى بحيث  
يحلف هو وأخوه فى وقت واحد لاحتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم ( قوله فان  
مات ) أى الصبي قبل البلوغ ولم يجد الكبير من يحلف معه وقوله بطل الدم أى وردت الايمان على  
الجاني فاما أن يحلف أو يحبس ( قوله أى بالقسامة ) يعنى على جميع المتهمين وذلك لأن القسامة  
فى الخطأ تقع على جميع المتهمين وتوزع الدية على عواقلهم فى ثلاث سنين كالمس وأما فى العمد فيعينون  
واحد من القاتلين ويقسمون عليه ( قوله على جماعة استووا فى العمد ) أى سواء أعمد نوع الفعل أو  
تعدد واختلاف والحاصل أن المعتمد أنه لا يقتل بالقسامة فى العمد الا واحد ولو تعدد نوع الفعل  
واختلاف كما هو ظاهر المواق وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر  
من واحد فهو ضيف انظر بن . معلوم أن القسامة بلوث كقوله قبل موته قتلى فلان وفلان  
وأما مع ثبوت ما ذكر بالبيئة فيقتلان مما اتفاقاً بلا قسامة ( قوله ولا غير معين ) أى ولا واحد غير  
معين ( قوله خطأ أو عمداً ) الاولى قصره على الخطأ لقول المصنف حلف واخذ الدية إذ جرح  
العمد إذا أقام به شاهداً حلف معه واقتص ( قوله فيه شيء مقدر شرعاً ) أى كالجففة والآمة والدافعة  
( قوله كان القاتل ) أى لكل من الكافر والعبيد ( قوله أولاً ) أى بأن كان كافراً حراً لأنه لا  
يقتل بشاهد معين ( قوله أو جنين ) أى أقام شاهداً على ضرب جنين حر عمداً أو خطأ وقد  
زل ميتاً وأما لو زل الجنين حياً ومات بعد ذلك فإن شهد الشاهد أنه مات من ضربه خطأ فالدية  
بقسامة وإن شهد أنه مات من ضربه عمداً فالقود بقسامة ( قوله مينا واحدة الخ ) هذا إذا كان  
مقيم الشاهد واحداً فإن تعدد ولى الكافر أو الجنين حلف كل واحد مينا كما قال ابن عرفة والظاهر

( ٣٨ - دسوقى - ج )  
معين لها \* ولما قدم أن القسامة سببها قتل الحر الحلم ذكر حكم مفاهيم ذلك  
بقوله ( ومن أقام شاهداً ) واحداً ( على جرح ) خطأ أو عمداً فيه شئ مقدر شرعاً ( أو قتل كافراً أو عبداً ) عمداً أو خطأ كان القاتل  
مسلياً أو عبداً أولاً ( أو جنين ) القته امه ميتاً ( حلف ) مقيم الشاهد مينا ( واحدة ) فى الجميع ( وأخذ الدية ) من الجاني

ومراد بالدية للزدي فيشمل دية الجرح والكافر وقيمة العبد وغرة الجنين فان كان الجرح عمدا ليس فيه شيء مقدر اقتصر فيه بالشاهد واليمين كاتقدم (وان نكل) المدعى عن اليمين مع الشاهد (بريء الجرح) ومن معه (إن حلف) المدعى عليه من جارح أو غيره (ولا) يحلف غرم ماوجب عليه (٢٩٨) في جميع الصور إلا في جرح العمد فانه إن نكل فيه (حبس) فان طال

حبسه عوقب وأطلق فمبارته تومم خلاف المراد ولما قدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فرع على ذلك قوله (فلو قلت) امرأة حامل (دعى وجنيني عند فلان) وماتت (ففيها القسامة) لأن قولها لوث (ولا شيء في الجنين ولو استهل) لأنه أن لم يستهل فهو كالجرح لا قسامة فيه وإن استهل فهو بمنزلة قولها قتلني فلان وقتل فلانا معي وذلك ملحق في فلان

[درس]

باب ذكر فيه البني وما يتعلق به وهو لغة التعدى وبني فلان على فلان استطال عليه وشرا قال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير عصية بمخالفة ولو تأولا اه وقوله في غير معصية متعلق بطاعة ومقتضاه أن من امتنع عن طاعته في مكروه يكون باغيا وقيل لا تجب طاعته في المكروه أي الجميع على كراهته فالمتنع لا يكون باغيا وهو الاظهر لأنه من الاحداث في الدين ما ليس منه وهو رد فاذا أمر الناس بصلاة ركعتين

أن سيد العبد كذلك إذا تعدد اهبط (قوله ومراذه بالدية الخ) أي فمراذه بالدية الاغوية لا الشرعية (قوله وان نكل للمدعى) أي مدعى الجرح وقتل الكافر والعبد والجنين (قوله ومن معه) أي وهو المدعى عليه بقتل الكافر أو العبد أو الجنين وقوله إن حلف أي يمينا واحدة (قوله وإلا يحلف) أي هذا المدعى عليه (قوله غرم ماوجب عليه في جميع الصور) أي من غير حبس سنة ولا ضرب مائة (قوله عوقب وأطلق) أي ما لم يكن متمردا وإلا خلد في السجن (قوله تومم خلاف المراد) أي لأن ظاهر عبارته أن المدعى عليه إذا لم يحلف بحبس في جميع الصور ولا يغرر شيئا (قوله ولو استهل) أي حيايم مات (قوله وذلك ملحق في فلان) أي وذلك القول ملحق في فلان بخلاف العدل للعابن للضرب إذا قال دمها ودم جنينها عند فلان فلا يكون لقوا بل إن كان خطأ كانت القسامة متعددة في النفس والجنين وتؤخذ دية المرأة والجنين.

### باب ذكر فيه البني

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح أتبع ذلك بالكلام على ما يوجب الحد والعقوبة بسفك الدم مادونه وهي سبع البني والردة والزنا والقذف والسرقة والحراة والشرب وبدأ بالبني لانه أعظمها مفسدة إذ فيه إذهاب النفس والأموال غالبا (قوله وبني فلان) أي لانه يقال بني فلان الخ وقوله استطال عليه أي تعدى عليه (قوله ولو تأولا) أي هذا إذا كان ذلك الامتناع غير متأول فيه بل ولو كان متأولا فيه (قوله متعلق بطاعة) أي كما أن قوله بمخالفة متعلق بالامتناع (قوله يكون باغيا) أي لان طاعته فيها امر به من مندوب أو مكروه واجبة (قوله فالمتنع) أي من اطاعته في المكروه وقوله لانه أي المكروه (قوله من الاحداث في الدين) أي من الامور المحدثه على الدين التي ليست منه وقوله وهو رد أي مردود على فاعله غير مقبول منه (قوله واستغنى المصنف عن تعريفه) أي تعريف البني وقوله لاستلزامه أي لاستلزام تعريف الباغية تعريف البني وذلك لان الباغى مشتق من البني ومعرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق منه لان المشتق ذات ثبت لها المشتق منه فالمشتق منه جزء من مفهوم المشتق ومعرفة السكل تستلزم معرفة الجزء (قوله خالفت الامام) اعلم أن الامامة العظمى تثبت بأحد أمور ثلاثة إما بإصاء الخليفة الاول لمسهل لها واما بالتغلب على الناس لان من اشتدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته ولا يراعى في هذا شروط الامامة إذ المدار على دره الفساد وارتكاب أخف الضررين واما يعية أهل الحل والعقد وهم من اجتمع فيهم ثلاثة أمور العلم بشروط الامام والعدالة والرأى وشروط الامام الحرية والعدالة والقطانة وكونه قريشيا وكونه ذا نجدة وكفاية في العضلات انظر بن ويعة أهل الحل كما في ح بالحضور والباشرة بصفقة اليد واشهاد الغائب منهم ويسكنى العامى اعتقاد أنه تحت أمره فان أضمر خلاف ذلك فسق ودخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام : من مات وليس في عنقه يعة مات ميتة جاهلية (قوله وزيد الخ) جواب عما يقال إن الامام الحسين خالف يزيد وخرج عن طاعته والحال أن يزيد هو الامام في وقته فيلزم أن يكون الامام الحسين وأتباعه بقاء وهو باطل (قوله ونائب الامام مثله) أي في كونه مخالفة تعد بنيا (قوله كركاة) أي أمرم

بأدائها

بعد أداء فرض الصبح لم يتبع واستغنى المصنف عن تعريفه شرعا بتعريف الباغية

لاستلزامه تعريفه فقال (الباغية فرقة) أي طائفة من المسلمين (خالفت الامام) الذي ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه وزيد بن معاوية لم تثبت إمامته لأن أهل الحجاز لم يسلخوا له الامامة لظلمه ونائب الامام مثله (لنح حق) أنه أولادى وجب عليها كركاة وكأداء ما عليهم

فما جبهوه لبيت مال المسلمين كخراج الأرض ونحو ذلك (أو خلعه) أي أو خالفته لارادتها خلعه أي عزله لحرمة ذلك عليهم وإن جار  
إذ لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتطيل الحقوق بعد انقضاء إمامته وإنما يجب (٢٩٩) وعظه وقوله فرقة جري على الغالب ولا

فالواحد قد يكون باعياً  
وقوله خالف الامام يفيد  
أنها خرجت عليه على  
وجه المغالبة وعدم المبالاة به  
فمن خرج عليه لا على  
سبيل المغالبة كالاصوص  
لا يكون باعياً (فللملح)  
قتالهم وإن تأولوا الخروج

عليه لشبهة قامت عندهم  
ويجب على الناس معاوته  
عليهم وأما غير العدل فلا  
تجب معاوته قال مالك  
رضي الله عنه دعه وما يراى  
منه ينتقم الله من الظالم  
بظالم ثم ينتقم من كل واحد  
كما أنه لا يجوز له قتالهم  
لاحتمال أن يكون خروجهم  
عليه لفسقه وجورهم وإن  
كان لا يجوز لهم الخروج  
عليه (كالكفار) أي  
كقتال الكفار بأن يدعوهم  
أولاً للدخول تحت طاعته  
مالم يعاجلوه بالقتال  
ويقاتلهم بالسيف والرمي  
بالنبل والمجنيق والتعريق  
والتحريق وقطع الميرة  
والماء عنهم إلا أن يكون  
فيهم نوسة أو ذراري فلا  
ترميمهم بالدار لكن لأنبي  
ذراريهم ولا والله لأنهم  
مسلمون كما أشار لذلك بقوله  
(ولا يسترقوا ولا يحرقوا)

بأدائها فامتنعوا (قوله مما جبهوه لبيت مال المسلمين) أي وكأن يأمرهم بوفاء ما عليهم من الدين  
فيتمتعون (قوله كخراج الأرض) أي العنوية الذي أمرهم بدفعه لبيت المال فامتنعوا ويؤخذ من  
تعريف المصنف أن الامام إذا كاف الناس بمال ظله فامتنعوا من إعطائه فأتى لقتالهم فيجوز لهم أن  
يدفعوا عن أنفسهم ولا يكونون بغاة بمقاتلته لأنهم لم يمتنعوا حقاً ولا أرادوا خلعه (قوله لحرمة ذلك  
عليهم) أي وإنما كانوا بغاة إذا خالفوه لأجل إرادة خلعه لحرمة خلعه وإن جار (قوله إذ لا يعزل الملح)  
بل ولا يجوز الخروج عليه تقديماً لأخف المفسدين اللهم إلا أن يقوم عليه امام عدل فيجوز الخروج  
عليه وإعانة ذلك القائم (قوله وعدم المبالاة) هذا عطف تفسير أي أنه لا بد أن يكون الخروج على  
وجه المغالبة والمراد بها إظهار القهر وعدم المبالاة وإن لم يقاتل كما استظهره بعض (قوله لا على سبيل  
المغالبة كالاصوص) أي وكمن يعتزلوا الاثمة ولا يبايعهم ولا يعاندهم كما اتفق لبعض الصحابة أنه مكث  
شهرًا لم يبايع الخليفة ثم بايعه (قوله فللملح قتالهم) اللام بمعنى على أو أنها للاختصاص (قوله وإن  
تأولوا الخروج عليه لشبهة) أي بدليل قتال أبي بكر مانعي الزكاة زعم بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام  
أوصى بالخلافة للملح وزعم بعضهم أن الخطاب بأخذها المصطفى بقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة»  
الآية والمبالغة راجعة لقوله خالف الامام ولقوله فللملح قتالهم (قوله كما أنه لا يجوز له قتالهم) أي مع  
إصراره على الفسق بل يجب عليه أن يتوب ويقاتل (قوله بأن يدعوهم أولاً للدخول تحت طاعته)  
أي ومواقفة جماعة المسلمين (قوله مالم يعاجلوه) أي والا فلا تجب الدعوى (قوله والمجنيق) هذا هو  
للعتمد خلافاً لابن شاس القائل لا تصب عليهم الرعادات أي المجانيق (قوله وقطع الميرة) الميرة في  
الأصل الابل التي تحمل الطعام أو يدها تنافس الطعام (قوله لكن لأنبي ذراريهم الخ) خلافاً لظاهر  
تشبيه المصنف قتالهم بقتال الكفار فإنه يفيد سيئهم ويفيد أنهم إذا ترسوا بذرية تركوا إلا أن يخاف  
على أكثر المسلمين وهو مسلم في الثاني دون الأول (قوله ولا يسترقوا) أي إذا ظفرنا بهم لأنهم أحرار  
مسلمون وحذف المصنف النون مع لانا في وهو جائز على قلة ومنه خبر لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تحابوا وليست لا في كلام المصنف ناهية لأن النبي من الشارع والمصنف مخبر بالحسنة  
لأنه عبق (قوله ولا غيره) أي كزرعهم ويوتهم (قوله ولا ترفع رؤوسهم بأرماع) أي لا يحمل  
قتلهم ولا يغيره هذا ظاهر الشارح تبعاً لعقب وقت قال بن وفيه نظر بل إنما يمنع حمل رؤوسهم  
على الرماح لحل آخر كبلد أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتالهم فقط فبما ذكره كالسكفار فلا فرق بين  
السكفار والبغاة في هذا ولهذا لم يذكره ابن شاس في الامور التي يمتاز فيها قتالهم عن قتال الكفار ونصه  
يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يكف عن  
مسيرهم ولا يحجز على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تقم أسوأهم ولا تسبي ذراريهم ولا  
يستمان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تصب عليهم الرعادات ولا تحرق مساكنهم  
ولا يقطع شجرهم (قوله فانه يجوز بحملهم فقط) أي ولا يجوز حمل رؤوسهم لبلد أخرى أو لوال  
(قوله بفتح الدال) كذا ضبطه ابن غازي ومعناه أنهم إذا انكفوا عن إقيم بعد دعوتهم للدخول تحت

شجرهم) ولا غيره فالمراد ولا ينفك ما لهم (ولا ترفع رؤوسهم) إذا قتلوا (بأرماع) أي يحرم لأنه مثله بالمسلمين بخلاف الكفار فانه يجوز  
بحملهم فقط كما تقدم في الجهاد (ولا يدعوهم) بفتح الدال المهمة أي لا يتركوهم لامام ونوابه ولو أقر الضمير العائد على الامام لكان  
أنسب أي لا يتركوهم (بمال) يؤخذ منهم كالجزية أي لا يحل ذلك بل إن تركهم يتركوهم مجاناً إن كفوا عن إقيمهم وأمن منهم (واستعين



مالهم) من سلاح وكراع (بضم الكاف أى خيل) عليهم) أى يجوز ذلك (إن احتيج له) أى لمالهم أى للاستعانة به عليهم (ثم) بعد الاستعانة به والاستعانة عنه (رد) اليهم (كغيره) أى كما يرد غير ما يستعان به من الأموال كغنم ونحوها أى على فرض لو حيز عنهم وأن القدرة عليهم بمنزلة حيازته فلذا عبر بالرد (وإن) (٣٠٠) أمنوا) بضم الهمزة وكسر الميم مخففة أى حصل الأمان للامام بالظهور

عليهم (لم) يتبع منهمهم ولم يذقق) بإعجام الدال وإجمالها أى لم يجهز (على جريحهم) ومفهوم الشرط أنه إن خيف منهم أتبع منهمهم وذقق على جريحهم (وكره) للرجل قتل أبيه (وإن قتله ورثته) إن كان مسلماً لانه وإن كان عرياناً لانه غير عدوان ولا يكره قتل جده أو أخيه أو ابنه (ولم يضمن) باغ (متأول) في خروجه على الامام (أثاف نفساً أو مالا) حال خروجه لغذره بالتأويل بخلاف الباغي غير المتأول (ومضى حكم قاضيه) فلا ينقض ويرتفع به الخلاف (و) مضى (حدث أقامه) من عطف الخاص على العام نص عليه لعظم شأنه لانه من حقوق الله فلا يعاد على المحدود وإن كان غير قتل ولادية على القاضى إن كان قتلًا ونحوه (ورد ذمى) مع أى مع الباغي المتأول (لذمته) فلا يبرم ما أتلفا من نفس أو مال ولا يعد خروجه معه تقضاً للمهد

طاعة الامام أو بعد مقاتلتهم وطلبوا الأمان فلا يجوز تركهم فى محلهم على مال يؤخذ منهم بل يتركون مجاناً وضبطه ابن مرزوق بسكون الدال مضارع دعا فقال أى لا يعطيهم السلطان أو نوابه مالا على الدخول تحت طاعته لان خروجهم معصية (قوله من سلاح وكراع) أى وغيرها فلو قاتلونا على إبل أو بغال أو فيلة وظفرنا بهم وأخذناها منهم لجاز الاستعانة بها عليهم ان احتيج لذلك (قوله على فرض لو حيز عنهم) أى لان الامام إذا ظفر لهم بحال المقاتلة فإنه يوقفه حتى يرد اليهم كافى المواق عن عبد الملك (قوله فلذا عبر بالرد) أى فاندفع ما يقال الرد فرع الاخذ وهو متفق فأين الرد (قوله أى حصل الامان للامام) الاوضح أى حصل الامن للامام والناس منهم (قوله بالظهور عليهم) أى بسبب ظهورنا عليهم وانهم اذمهم (قوله قتل أبيه) أى دية حالة كون ذلك الاب من البغاة سواء كان مسلماً أولاً بارزاً ولده بالقتال أم لا ومثل أبيه أمه بل هى أولى لما جبلت عليه من الحنان والشفقة ولضعف مقاتلتها عن مقاتلة الرجال (قوله أثاف نفساً الخ) أى كلاً أو بعضاً فلا دية عليه لنفس أو طرف ولا يقتص منه بعد انكشافه عن البغى والدخول تحت طاعة الامام ولا يضمن أيضاً مهر فرج استولى عليه حال خروجه ولحق به الولد ولا حد عليه لأنه متأول اه بن وفهم من قوله أثاف أنه لو كان للمال موجوداً لرد له لربه وهو كذلك والدليل على أن الباغي المتأول لا يضمن أن الصحابة أهدرت الدماء التى كانت فى حروبهم ومن العلوم أنهم كانوا متأولين فيها فدل ذلك على عدم ضمان المتأول النفس وأولى المال (قوله قاضيه) الضمير للباغى المتأول أى أن الباغى المتأول إذا أقام قاضياً فحكم بشىء فإنه ينفذ ولا تصفح أحكامه بل تحصل على الصحة وأما غير المتأول فأحكامه التى بها قاضيه تعقب فما وجد منها صواباً مضى وإلا رد اه شيخنا عدوى (قوله فلا يعاد على المحدود) أى فلا يعاد الحد ثانياً على المحدود (قوله ورد ذمى) أى بعد القدرة عليه وانكشافه عن البغى (قوله معه) أى خرج على الامام مع ذلك الباغى المتأول مستعيناً به (قوله فلا يبرم) أى بل يوضع عنه ما يوضع عن المتأول (قوله من نفس) أى أو جرح أو طرف أو يراد بالنفس كلاً أو بعضاً (قوله والمال) أى فيرده ان كان قائماً وإن كان قد فات فيضمن قيمته ان كان مقوماً ومثله إن كان مثلياً (قوله والذمى) أى والذمى الخارج على الامام مع ذلك الباغى (قوله ناقض للعهد) أى ناقض لعهد ومحلها ما لم يكن المعاند أكره ذلك الذمى على الخروج معه على الامام وإلا فلا يكون ناقضاً لكن إن قتل ذلك الذمى أحداً قتل به ولو كان مكرهاً انظر بن (قوله كالتأول) أى والذمى الخارج على الامام معه غير ناقض لعده (قوله يجوز قتلها) أى إذا ظفر بها حال المقاتلة ولو لم يقتل أحداً كانت متأولة أولاً (قوله بخلاف مالو قاتلت بغير سلاح) أى كما لو قاتلت بالحجارة (قوله مالم تقتل أحداً) أى بخلاف الرجل فإنه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره قتل أحداً أولاً (قوله هذا فى حال القتال) أى هذا إذا ظفرنا بها حال القتال وظاهره كانت متأولة فى قتالها أم لا (قوله فلا تضمن شيئاً) أى لا نفساً ولا مالا (قوله وإن كانت غير متأولة ضمنت) أى المال والنفس فيقتص منها

(وضمن) الباغى (المعاند) وهو غير المتأول (النفس) والطرف فيقتص منه (والمال) لعدم عذره (والذمى) معه ناقض للعهد يكون هو وماله فيثا وهذا كله فى الخروج على الامام العدل وأما غيره فالخارج عليه عسلاً كالخسأول (والمرأة المقاتلة) بالسلاح (كالرجل) يجوز قتلها بخلاف مالو قاتلت بغير سلاح فلا تقتل مالم تقتل نفسها وهنذا فى حال القتال وأما بعده فإن كانت متأولة فلا تضمن شيئاً وإن كانت غير متأولة ضمنت ورفت إن كانت ذمية لنقضها

( الردة كفر العلم )

المتقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين

بأحد أمور ثلاثة

( بصريح ) من القول

بأنه ( أو لفظ ) أي قول

( يقتضيه ) كقوله الله

جسم متعين وكجده

حكماء علم من الدين بالضرورة

كوجوب الصلاة وحرمة

الزنا ( أو فعل يتضمنه )

أي يقتضي الكفر ويستلزمه

استلزاما بينا ( كإلقاء

مصحف بقدر ) ولو

طاهرا كبصاق أو تلطيخه

به وبالراد بالمصحف ما فيه

قرآن ولو كاة ومثل ذلك

تركه به أي عدم رفعه إن

وجده به لأن الدوام

كالاتداء فأراد بالفعل

ما يشمل الترك إذ هو فعل

نفسى ومثل القرآن أسماء

الله وأسماء الأنبياء وكذا

الحديث كما هو ظاهر

وحرق ما ذكر إن كان على

وجه الاستخفاف فكذلك

وان كان على وجه صيائه

فلا ضرر بل ربما وجب

وكذا كتب الفقه ان كان

على وجه الاستخفاف

بالثريعة فكذلك وإلا فلا

( وشد زنا ) بضم الزاي

وتشديد النون حرام ذو

خيوط ملونة بشده الذمي

وعطه ليعين به عن السلم

والراد به ملبوس الكافر

الحاسي به أي إذا فعله حيا فيه وميلا لأهله وأما ان لبسه لبعا فحرام

( قوله المتقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين ) ظاهره أن الإسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين عتقارا ولو لم يقف على الدعائم وليس كذلك بل لا بد في تقرر الإسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين فمن نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مرتدا وحينئذ فيؤدب فقط ( قوله ويكون ) أي كفر المسلم بأحد أمور ثلاثة أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح الخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف محتأف أي ويكون بصريح الخ وإلا لزم أن يكون التعريف غير جامع لأنه لا يشمل الشك في قدم العالم وبقائه مثلا إلا أن يقال إن الشك إما أن يصرح به أولا فإن كان الأول كان داخلا في قوله أو لفظ يقتضيه وإن كان الثاني كان داخلا في قوله أو فعل يتضمنه لأن الشك من أفعال القلب وعلى الأول يكون قول المصنف الآتي أو شك في ذلك عطفا على قوله قدم العالم وعلى الثاني يكون عطفا على إلقاء مصحف ( قوله بصريح ) أي بقول صريح في الكفر ( قوله أو لفظ يقتضيه ) أي يقتضي الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله جسم متعين فان تحيزه يستلزم حدوثه لافتقاره للجزء والقول بذلك كفر أو تضمنية كما إذا أتى بلفظ له معنى مركب من كفر وغيره كقوله زيد خدأى إذا استعمله في الإله المعبود بحق ولاجل هذا التعميم عبر بيقضيه دون يتضمنه لايهاه أن العتبر في اللفظ دلالة التضمن فقط ( قوله كقوله الله جسم متعين ) أي وكقوله العزيز أو عيسى ابن الله ( قوله أو فعل يتضمنه ) إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى للوضوح له ( قوله ويستلزم الخ ) أي وأما قولهم لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم الحقي ( قوله كإلقاء مصحف بقدر ) أي فيما يستقدر وظاهره ولو كان الإلقاء لحوف على نفسه وهو كذلك إذا كان بدون القتل لا به فاذا سرق مصحفا وخشى على نفسه من بقاءه عنده فألقاه في القدر فيكفر بذلك إذا كان خوفا بدون القتل لا به ( قوله أو تلطيخه به ) أي بالقدر ولو طاهر أو هذا بخلاف تلطيخ الحجر الأسود أو البيت فإنه لا يكون ردة إلا إذا كان التلطيخ بالنجاسة وما ذكره من أن تلطيخ المصحف بالقدر ولو طاهر ردة ظاهر إذا لم يفعل ذلك لضرورة أمان بل أصابعه بريقه بقصد قلب أوراقه فهو وإن كان حراما لكن لا ينبغي أن يتجاسر على القول بكفره وردته بذلك لأنه لم يقصد بذلك التحقير الذي هو موجب للكفر في مثل هذه الأمور ومثل هذا من رأى ورقة مكتوبة مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فانه يحرم عليه تركها مطروحة في الطريق لتوطأ بالأقدام وأما ان علم أن فيها آية أو حديثا وتركها كان ذلك ردة كما قاله المسنوي اهـ بن ( قوله ومثل ذلك ) أي مثل إلقاء المصحف في القدر في كونه ردة تركه أي المصحف به أي بالقدر ( قوله ان وجده به ) أي وحينئذ فيجب ولو على الجنب رفعه منه ( قوله ومثل القرآن ) أي مثل إلقاء القرآن في كونه ردة إلقاء أسماء الله الخ وأسماء الأنبياء إذا كان ذلك بقصد التحقير والاستخفاف بها بأن يلقها من حيث كونها اسم نبي لا مطلقا وقوله وأسماء الأنبياء أي القرونة بما يدل على ذلك مثل عليه الصلاة والسلام لا مطلقا ( قوله وان كان على وجه صيائه ) أي أو كان حرقه لأجل مريض فلا ضرر فيه كما في اللج ( قوله والراد به ملبوس الكافر الخاص به ) أي فيشمل برنيطة النصراني وطرطور اليهودي ( قوله إذا فعله حيا فيه وميلا لأهله ) أي سواء سعى به للسكنية ونحوها أم لا سواء فعله في بلاد الإسلام أو في بلادهم فالمدار في الردة على فعله حيا فيه وميلا لأهله كما في ابن مرزوق خلافا لن قيد كلام المصنف بالسعي به للسكنية وبفعله الخاص به أي إذا فعله حيا فيه وميلا لأهله وأما ان لبسه لبعا فحرام

وليس بكفر ( وسحر ) عرفه ابن العربي بأنه كلام يعظم به غير الله وينسب إليه التقادير والكائنات ذكره في التوضيح وعلى هذا تقول الامام رضى الله عنه ان تعلم السحر وتعليمه كفر وإن لم يعمل به ظاهر في الغاية إذ تعظيم الشياطين ونسبة الكائنات اليها لا يستطيع عاقل يؤمن بالله أن يقول فيه انه ليس ( ٣٠٣ ) بكفر وأما ابطاله فان كان بسحر مثله فكذا وبالأفلاوي يجوز الاستنجار على ابطاله

حينئذ والسحر يقع به تغيير أحوال وصفات وتلبس حق فان وقع ما ذكر بآيات قرآنية أو أسماء إلهية فظاهر ان ذلك ليس بكفر لكنه يحرم أن أدى إلى عداوة أو ضرر في نفس أو مال وفيه الادب وإذا حكم بكفر الساحر فان كان متجاهرا به قتل وماله في ماله يتب وان كان يسره قتل مطلقا كالزندقا يأتى (وقول بقدّم العالم) وهو ما سوى الله تعالى لأنه يؤدي إلى انه ليس له صانع أو أن واجب الوجود تعالى علة فهو هو يستلزم نفي القدرة والإرادة وهو ظاهر في تكذيب القرآن وتكذيب الرسول (أو بقاءه) وان اعتقد أنه حادث لما فيه من تكذيب الله ورسوله (أو شك في ذلك) أى أنى بما يدل على شك في ذلك من قول أو فعل فهو داخل في قوله أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه (أو) قول (بقتل الأرواح) بمعنى ان من مات فان روحه تنتقل إلى مثله أو أعلى منه ان كانت من طليح فان كانت من عاص انتقلت

في بلاد الاسلام كسبق ( قوله وليس بكفر ) أى وان فعل ذلك لضرورة كآسير عندهم يضطر إلى استعمال ثيابهم فلا حرمة عليه فضلا عن الردة كما قاله ابن مرزوق ( قوله وسحر ) أى وبباشرة سحر سواء كانت تلك الباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمله ( قوله ظاهر في الغاية ) أى في غاية الظهور خلافا لاستشكال عقب له ( قوله والا فلا ) أى والا يكن ابطاله بسحر بل بآيات أو دعوات نبوية فلا يكون كذلك ( قوله ويجوز الاستنجار على ابطاله حينئذ ) أى حين اذ كان ابطاله بغير سحر ( قوله تغيير أحوال ) أى تغيير حال الشخص من الصحة للمرض ( قوله وقلب حقائق ) أى كقلب الانسان حمرا أو تمساحا ( قوله فان وقع ما ذكر ) أى من تغيير الأحوال والصفات ( قوله فظاهر أن ذلك ليس بكفر ) أى لأنه ليس بسحر وان حصل بها ما يحصل بالسحر ( قوله ان أدى إلى عداوة ) أى بين الزوجين أو الصديقين مثلا وفرقة بينهما ( قوله أو ضرر في نفس ) أى كتسليط حمى أو رمد أو ضارب أو ربط زوج عن زوجته ( قوله أومال ) أى كتسليط رجم على البيت بكسر أو أنيه مثلا ومفهوم قوله إن أدى لعداوة الخ انه ان أدى لعطف ومحبة بين الزوجين ونحوهما فلا حرمة فيه ( قوله مالم يتب ) أى فان تاب فلا يقتل ولا يؤخذ ماله ( قوله كالزندق ) أى فانه تقتل ولا يقبل له توبة ( قوله وقول بقدّم العالم ) أى سواء قال انه قديم بالذات أو بالزمان كما يقول الفلاسفة والحاصل ان القدم عند الفلاسفة قسما قدم بالذات وهو الاستغناء عن اللزوم وهذا لا يكون الا لله تعالى وقدم زمانى وهو عدم المسبوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا فالثانى أعم من الأول فالولى عندهم قديم بالذات والزمان والأفلاك والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات وانما كانت هذه عندهم غير مسبوقه بالعدم لان ذات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا اول لها ( قوله لانه ) أى قدم العالم وقوله يؤدي إلى انه ليس له صانع أى أصلا ان كان القدم ذاتيا وقوله أو أن الخ أى أو يؤدي إلى ان واجب الوجود الذى هو صانعه علة فيه أى ان كان القدم زمانيا لا ترى ان الفلاسفة القائلين بقدّم العالم قدما زمانيا يقولون ان واجب الوجود علة فيه ( قوله وهو يستلزم الخ ) أى لأن الفاعل بالعلة عندهم غير مختار فيجب وجود معلوله مع وجوده ألبتة ( قوله أو بقاءه ) أى أو قول بقاءه وان لا ينفى كما تقول الدهرية وانما عطف بقاءه بأو وان استلزمه القدم لانه يكفر بقول احدهما ولو مع عدم ملاحظته للآخر وانما كان القدم مستلزما للبقاء لان كل ما ثبت قدمه استحجال عدمه وكل ما استحجال عدمه وجب بقاءه واما البقاء فلا يستلزم القدم إذ الجنة والنار باقيتان مع انهما مخلوقتان ( قوله أو شك في ذلك ) أى سواء كان ممن يظن به العلم والا لان الحق انه لا يعذر في موجبات الكفر بالجهل كما صرح به ابو الحسن في شرح الرسالة ( قوله بمعنى ان مات الخ ) هذا تفسير لتناسخ الأرواح ( قوله وهكذا إلى غير نهاية ) أى فيستوفى الروح جزاءها من خير أو شر في القالب الذى انتقلت اليه ولا حشر ولا نشر ولاجنة ولا نار على هذا القول وهو تكذيب للشريعة ( قوله وقيل ) أى فى معنى تناسخ الأرواح ( قوله إلى ان تصل الاولى ) أى روح الطليح أى انها تنتقل بعد موت صاحبها لمائل له أو أعلى وهكذا إلى ان تصل للجنة وقوله والثانية أى روح العاصى تنتقل بعد موت صاحبها لمائل أو أدنى وهكذا إلى ان تصل إلى النار وقوله

مكافئة وهو خلاف الإجماع وإلى أن نوصف أنبياء هذه الأجناس بأوصافهم القديمة وليه ازدهاء بهذا النصب الشريف (أو ادعى شركاً مع نبوته عليه الصلاة والسلام) كدعوى مشاركة على رضى الله عنه (٣٠٣) وأنه كان يوحى اليهامما (أو بحاربة

نبي) أى قال بجوازاها  
وكفره ظاهر (أو جوز  
اكتساب النبوة) لأنه  
خلاف إجماع المسلمين  
ولأنه يستلزم جواز  
وقوعها بعد النبي صلى الله  
عليه وسلم (أو ادعى أنه  
يصعد) بحسبه (للسماء)  
أو يدخل الجنة ويأكل من  
ثمارها (أو) ادعى أنه  
(يعاقب الحور) العين يقظة  
فكفر لأنهم نساء الجنة فلا  
يظهرون في الدنيا لإجماع  
فقهاء (أو استحل)  
حراما علمت حرمة من  
الدين ضرورة (كالشرب)  
للخمر أو جسد حل جمع  
على إباحته أو وجوب جمع  
على وجوبه أى بما علم من  
الدين ضرورة فلو قال  
أو جسد حكما علم من الدين  
ضرورة لكان أحسن  
فخرج ما أجمع عليه ولم يكن  
معلوما بالضرورة  
كوجوب إعطاء السدس  
لبنت الابن مع وجوبه  
البنت وما علم ضرورة  
وليس من الدين ولا  
يتضمن تكذيب قرآن  
أو نبي كانكار قتل عثمان أو  
خلافه على أو وجود بغداد  
بخلاف إنكار المسجد  
الحرام أو المسجد الأقصى

فهم أى القائلون بتناسخ الأرواح على القول الثانى فيكفرون البعث والخسر أى ولا ينكرون الجنة والنار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت الروحاني وأما على القول الأول فيكفرون البعث والخسر والجنة والنار وهى طريقة من ينكر البعث من أصله سواء كان روحانيا أو جسمانيا ولا شك أن ذلك تكذيب لما ثبت عن الشارع (قوله وهو خلاف الإجماع) أى أن إجماع المسلمين على خلافه فيكون خلافه معلوما من الدين بالضرورة فيكفر القائل بذلك وإن ادعى عدم العلم (قوله وإلى أن توصف الخ) فيه أن هذا التعليل يقتضى القتل بلا استئابة والمصنف جعله مرتداً يقتل إن لم يقب إلا أن يقال لازم للذهب ليس بمذهب كذا قيل وفيه أن هذا في اللازم غير البين ولا يخفى أن اللازم هنا بين فليست بذلك (قوله مع نبوته) مع معنى فى أو أنها على بابها أى ادعى شريكاً صاحباً لنبوته (قوله كدعوى مشاركة على) أى ادعى أن النبوة شركة بينهما وإنهما بمثابة نبي واحد وقوله أو أنه كان يوحى اليهامما أى ادعى أن كل واحد منهما نبي مستقل جميعها زمن واحد (قوله أى قال بجوازاها) أشار الشارع بهذا إلى أن قول المصنف أو بحاربة نبي عطف على بقدم العالم وأن في الكلام حذف مضاف ومثل القول بجواز المحاربة في كونه ردة اعتقاد جوازاها (قوله أو جوز اكتساب النبوة) أى قال ذلك أو اعتقد جواز اكتسابها بالبلوغ لمرتبها بصفاء القلب بالمجاهدات (قوله لأنه خلاف إجماع المسلمين) أى لا نعتقد إجماعهم على أنها لا تكتسب بحال وأما الولاية فأنها قد تحصل بالكسب وقد تكون وهية كذا قال عجم وقال الشيخ إبراهيم الأقاني الولاية لا تكتسب بحال كالنبوة (قوله أو ادعى أنه يصعد للسماء) أى وكذا إذا ادعى مجالسة المولى سبحانه وتعالى أو مكالمته فهو كافر كما في الشفاء وهذا إذا أراد بالمسكاة المعنى المتبادر منها وكذلك المجالسة لا المسكاة عند الصوفية من القاء الدور في قلوبهم والهامهم سرراً لا يخرج عن الشرع فدعوى المسكاة بهذا المعنى لا يضر ومن ثم كان الشاذلى يقول قيل لى كذا وأحدث بكذا أى ألحقته وكذا إذا أريد بالمجالسة التذلل والخضوع وملاحظة أنه بين يدي الله فلا يضر (قوله بحسبه) أى وأما لو ادعى صعود روحه للسماء فلا يكفر بذلك (قوله أو يدخل الجنة) أى والنار كما يحثه الشرع (قوله فتأمل) كأنه أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه لا وجه للقول بكفر من ادعى أنه يصعد للسماء أو يعاقب الحور العين لكن النقل متبع (قوله أو استحل كالشرب) أى اعتقد بقلبه حل كالشرب (قوله جمع على إباحته) أى كحل العنب وقوله مجمع على وجوبه أى كالزكاة والصلوات الخمس (قوله فلو قال أو جسد حكما) الأولى أمراً علم الخ لأجل المخرجات الآتية فإن بعضها حكم وبعضها غير حكم (قوله علم من الدين ضرورة) أى علم ضرورة حالة كونه من الدين أى علم علماً يشبه العلم الضروري في معرفة العام والخاص له لأن أحكام الدين نظرية في الأصل لا ضرورية (قوله ولا يتضمن) أى جده تكذيب قرآن الخ (قوله أو وجود بغداد الخ) أى فإن هذه الأمور معلومة بالضرورة وليست من الدين إذ لا يتضمن جدها تكذيب قرآن ولا نبي (قوله أو فرعون) أى أو غزوة بدر أو أحد أو صحبة أبي بكر (قوله لأنه تكذيب للقرآن) أى فوجود ما ذكر معلوم بالضرورة من الدين يجب الإيمان به لأن إنكاره يؤدي لتكذيب القرآن لا يقال هذا ظاهر في إنكار غير صحبة أبي بكر لأنها لا ينفك عنه تعالى إذ يقول لصاحبه لا تحزن ليس فيه تعيين له لأننا نقول انقضاء إجماع الصحابة على أن الرادبة أبو بكر والحق أن إنكار وجود أبي بكر ردة لأنه يلزم من إنكار وجوده إنكار صحبته لزوماً وقد علمت

أو فرعون فإنه كفر لأنه تكذيب للقرآن (لا) يكفر داعياً على غيره (بأمانته الله كافرأ على الأصح) ومقابلته يكفر لأنه من الرضا بالكفر ورد بأنه لم يرد إلا التخليط عليه في الشتم وهذا التعليل ظاهر في أنه إذا دعا على نفسه بهت

يكون كفراً وهو محالاً ينبغي أن (ع. ٣) يتوقف فيه (وفصلت الشهادة فيه) أي في الكفر وجوباً فلا يكتفى القاضي بشول الشاهد

انه كفر بل لابد من بيان ما كفر به بياناً واضحاً لا اجمال فيه بأن يقول كفر بقوله كذا أو بفعله كذا لا احتمال أن يكون الشاهد يعتقد أن واقع منه كفر وهو في الواقع ليس كذلك (واستتيب) المرتد وجوباً ولو عبداً أو امرأة (ثلاثة أيام) بلياليها من يوم الثبوت لأن يوم الكفر ولا يوم الرفع ويلقى يوم الثبوت إن سبق بالفجر (بلا جوع وعطش) بل يطعم ويؤتى من ماله ولا ينفق على ولده وزوجته منه لأنه يوقف فيصكون معسراً برده (و) بلا (معاوية) بكسر ب (وإن) لم يقب (أي وإن لم يعد بالتوبة أو أن الواو للحال) (فإن تاب) ترك (والا) يقب (قتل) بالسيف ولا يترك بحرية ولا يسترى (واستبرئت) ذات زوج أو سيد وهي من ذوات الحيض (بحضة) قبل قتلها خشية أن تكون حاملاً فإن حاضت أيام الاستتابة انتظر تمامها فينظر أنقص الأجلين فإن ظهر بها حمل أخرت حتى تضع إن وجد من يرضع ولدها وقبلها الولد والا أخرت لتام رضاعه (ومال العبد) ولو كان مبعوضاً (لسيده

أن قولهم لازم المذهب ليس بمذهب في اللازم غير البين كذا قرر شيخنا (قوله يكون كفراً) أي لأنه إنما دعا على نفسه بذلك لرضاء به (قوله وهو محالاً ينبغي أن يتوقف فيه) أي بل الذي ينبغي الجزم بكفره ولا وجه لتوقف البساطي في ذلك لكن الذي قاله العلي أن دعاؤه على نفسه بذلك كدعائه على غيره في أنه ليس بكفر واقتصر على ذلك في الحج لارتضائه له وهذا كله إذا دعا على نفسه في غير عين وإلا لم يكفر قط كما قدمه المصنف في بابه (قوله وفصلت الشهادة فيه) يعني أن من شهد بكفر شخص فلا بد أن يفصل ويبين الوجه الذي كفر به ولا يجعله بأن يقول كفر بقوله كذا أو بفعله كذا فقوله وفصلت أي وجوباً دوناً للدماء (قوله واستتيب المرتد) أي يجب على الإمام أو نائبه استتابة ثلاثة أيام وإنما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر لعلمهم أن يتوبوا فيه فكون أيام الاستتابة ثلاثة واجب فلو حكم الإمام بقتله قبلها مضي لأنه حكم بمخالف فيه لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات ولو في يوم واحد (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم يطلب منه التوبة مرة واحدة (قوله من يوم الثبوت) أي من يوم ثبوت الكفر عليه (قوله ويلقى يوم الثبوت الخ) أي ولا يلقى الثلاثة الأيام احتياطاً لمظلم الدماء خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني القائل أن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلقى إذا كان الثبوت مسبوقاً بالفجر (قوله لأنه يوقف) أي لأن ماله يوقف ولا يمكن من التصرف فيه (قوله وإن لم يقب) مبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع أي هذا إذا وعد بالتوبة بل وإن لم يعدها وليس المراد هذا إذا تاب حقيقة بل وإن لم يقب لاقضائه أنه يتطلب منه التوبة ثلاثة أيام إن تاب بالفعل وليس كذلك (قوله أو أن الواو للحال) دعي هذا فالمراد بالتوبة المنفية التوبة الحقيقية (قوله فإن تاب) أي في أي وقت من الأيام الثلاثة ترك (قوله والقتل) أي بعد غروب شمس يوم الثالث (قوله واستبرئت ذات زوج أو سيد وهي من ذوات الحيض بحضة) أي أن مضى للماء يبطنها أربعين يوماً ولورضى الزوج أو السيد بإسقاط حقه أو لم يرضى له أربعين ولكن لم يرضى بإسقاط حقهها والالم تؤخر وهذا التفصيل كما يجري في ذات الزوج والسيد يجري كذلك في المطلقة ولو بائناً كما كتبه الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه ابن علق وكان استبراء الحرة بحضة لأن ماعداتها تعبد لا يحتاج اليه هنا لأنها بردها صارت ليست من أهل التعبد وظاهره أنها تستبرأ بحضة وكانت ممن تحيض في كل خمس سنين مرة فإن كانت ممن لا تحيض لضعف أو إياس مشكوك فيه استبرئت بثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها إلا أن تحيض أثناءها فلا تكمل الأشهر الثلاثة فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعده الاستتابة بثلاثة أيام فإن لم يكن لها زوج ولا سيد بان كانت مطلقة طلاقاً بائناً أو مات زوجها وكان مدة بعد عنها أربعين يوماً فأكثر أو لم تتزوج لم تستبرأ بحضة إلا أن ادعت حملاً واختلف أهل المعرفة أو شكوا فيه فتستبرأ بها (قوله تمامها) أي تمام أيام الاستتابة وهي الأيام الثلاثة (قوله ومال العبد) أي المرتد إذا قتل أو مات زمن الاستتابة (قوله ولو كان مبعوضاً) أي هذا إذا كان قتيلاً ولو بشائبة حرية كبيعته قال الأقفسي في شرح الرسالة ولو ارتد المالك بقتل على رده وترك ولداً كان معه في عقد الكتابة أو حدث له بعدها فهل ينتفع الولد بذلك المال الذي خلفه أبوه فيخرج به حراً أولاً ينتفع به ويسعى في نجوم الكتابة فإن أدى خرج حراً وإن عجز رجع رقيقاً قولاً وعلى أنه لا ينتفع به فهل يكون ذلك المال لسيده بناء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه مات حراً قولاً (قوله لسيده) أي مملوكاً لا إرثاً (قوله وإلا يكن) أي للمرتد المقتول أو الميت زمن الاحتتابة عبداً (قوله قبل القتل) أي في زمن الاستتابة (قوله ففيه) أي قتله في (قوله محله بيت المال) أي ولا ترته ورثته ولو كانوا كافراً ارتد لدينهم ولا يتهم أحد

وإلا) يكن عبداً بأن كان المرتد حراً وقتل برده أو مات مرتداً قبل القتل (ففي) محله بيت المال وظاهره ولو ارتد له دين وارثه

(وَبَقِيَ وَلَدُهُ) الصَّغِيرُ (مُسْلِمًا) وَلَوْ لَدَّحَالَ رَدَّتْهُ أَيْ حُكْمُ بِإِسْلَامِهِ (٣٠٥) وَلَا يَتَّبِعُهُ فَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ أَنْ أَظْهَرَ خِلَافَهُ

(كَأَنَّ تَرْكَ) وَلَدَهُ أَيْ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ حَتَّى بَلَغَ وَأَظْهَرَ خِلَافَ الْإِسْلَامِ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ وَلَوْ بِالسَّيْفِ (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ مَالِ الْمُرْتَدِّ إِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رَدَّتِهِ (مَا جَنَى) أَيْ أَرَشَ جَنَابَتَهُ (عَمْدًا عَلَى عَبْدٍ) وَكَذًا خَطَأً وَلَوْ جَنَى عَلَيْهِ قَبْلَ رَدَّتِهِ (أَوْ) مَا جَنَى عَمْدًا عَلَى (ذِمِّيٍّ) لَا خَطَأَ فَمَلَى بَيْتَ الْمَالِ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا وَبَيْتَ الْمَالِ لَا يَحْمِلُ عَبْدًا وَلَا عَمْدًا فَالتَّقْيِيدُ بِقَوْلِهِ عَمْدًا بِالنِّسْبَةِ لِلذِّمِّيِّ فَقَطْ (لَا) إِنْ جَنَى الْمُرْتَدُّ عَمْدًا عَلَى (حُرٍّ مُسْلِمٍ) فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ لِذَلِكَ لِأَنَّ حُدَّ الْقَوْدِ وَهُوَ يَسْقُطُ بِقَتْلِهِ لِرَدَّتِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ مَطْلَقًا وَدِيَّةُ الْحُرِّ الذِّمِّيِّ إِنْ جَنَى عَلَيْهِ عَمْدًا وَلَا يُوْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي جَنَابَتِهِ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ (كَأَنَّ هَرَبَ) الْمُرْتَدِّ (لِدَارِ الْحَرْبِ) بَعْدَ أَنْ قَتَلَ حُرًّا مُسْلِمًا فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ فَإِنْ رَجَعَ قَتَلَ لِرَدَّتِهِ إِنْ لَمْ يَسْلَمْ فَإِنْ أَسْلَمَ قَتَلَ قَوْدًا (إِلَّا أَحَدَ الْقَرِيَةِ) أَيْ الْقَذْفَ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ هَرَبُ بِلَدِ الْحَرْبِ أَمْ لَمْ يَهْرَبْ إِنْ وَقَعَتْ مِنْهُ يِلْدُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّ الْقَذْفَ يِلْدُ الْحَرْبِ ثُمَّ أَسْرَ فَيَسْقُطُ عَنْهُ حُسْدهُ (وَالْخَطَأُ) مُبْتَدَأُ أَيْ جَنَابَةٍ

أَنَّهُ ارْتَدَّ لِثَلَاثِ بَرَاهِنٍ أَحَدُهَا مِنْ وَرَثَتِهِ كَزَوْجَتِهِ أَوْ عَمِّهِ مَثَلًا (قَوْلُهُ وَبَقِيَ الْخ) أَيْ وَإِذَا قَتَلَ الْمُرْتَدُّ وَلَدَهُ صَغِيرًا وَلَدَهُ حَالِ إِسْلَامِهِ أَوْ حَالِ رَدَّتِهِ بَقِيَ ذَلِكَ الصَّغِيرُ مُسْلِمًا أَيْ حُكْمُ بِإِسْلَامِهِ وَحِينَئِذٍ فَيُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ أَظْهَرَ خِلَافَهُ (قَوْلُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ) أَيْ لِأَنَّ تَبِيْعَةَ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ لِأَبِيهِ فِي الدِّينِ إِمَّا تَسْكُونُ فِي دِينٍ يَقَرُّ عَلَيْهِ فَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ حُكْمُ بِإِسْلَامِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ بِتَبِيْعَتِهِ فِي الدِّينِ (قَوْلُهُ كَأَنَّ تَرْكَ وَلَدَهُ) أَيْ الْوَلُودُ لَهُ حَالِ رَدَّتِهِ (قَوْلُهُ أَيْ لِيَطْلُعَ عَلَيْهِ حَتَّى بَلَغَ) أَيْ وَأَوَّلَى إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَكَانَ مَظْهَرًا لِخِلَافِ الْإِسْلَامِ (قَوْلُهُ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ وَلَوْ بِالسَّيْفِ) أَيْ عَلَى الْمُتَعَدِّ وَفَاقًا لِلْجَوَاهِرِ وَخِلَافًا لِقَوْلِ النَّوَادِرِ وَابْنِ يُونُسَ إِنْ وَلَدَهُ حَالُ كُفْرِهِ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهِ لَمْ يَجِبْ بِخِلَافِ مَنْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ فَيُجْبَرُ (قَوْلُهُ وَأَخَذَ مِنْهُ مَا جَنَى الْخ) أَيْ وَكَذَلِكَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّيُونِ الثَّابِتَةِ وَمَا ذَكَرَهُ الصَّنِيفُ مِنْ أَنَّهُ يُوْخَذُ مِنْهُ أَرَشَ مَا جَنَى عَلَى الْعَبْدِ وَالذِّمِّيِّ مَبْنًى عَلَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَقْتُلُ عَبْدًا وَلَا كَافِرًا قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ وَفِي قَتْلِهِمَا اضْطِرَابُ أَهْلِ بَنْ \* وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الصَّنِيفُ أَنَّ الْمُرْتَدَّ الْحُرَّ إِذَا جَنَى عَلَى غَيْرِهِ وَمَاتَ أَوْ قَتَلَ عَلَى رَدَّتِهِ فَتِلْكَ الْجَنَابَةُ إِمَّا فِي مَالِهِ وَإِمَّا فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ جَنَى عَمْدًا عَلَى ذِمِّيٍّ أَوْ جَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً عَلَى عَبْدٍ مِنْ زَمَنِ رَدَّتِهِ أَوْ قَبْلَهَا فَإِنَّهُ يُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَدِيَّةُ الذِّمِّيِّ وَأَمَّا لَوْ جَنَى عَمْدًا عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يُوْخَذُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ لِأَنَّ حُدَّ الْقَوْدِ وَهُوَ يَسْقُطُ بِقَتْلِهِ لِرَدَّتِهِ وَأَمَّا لَوْ جَنَى خَطَأً عَلَى ذِمِّيٍّ أَوْ مُسْلِمٍ كَانَتْ دِيَّةُ ذَلِكَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ (قَوْلُهُ عَلَى عَبْدٍ) أَيْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ عَلَى كُلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الذِّمِّيِّ وَفِي الْحُرِّ الْمُسْلِمِ (قَوْلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلذِّمِّيِّ) أَيْ إِمَّا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُوْخَرَ قَوْلُهُ عَمْدًا بَعْدَهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّ حُدَّ الْقَوْدِ الْخ) فَلَوْ رَجَعَ الْمُرْتَدُّ الْجَانِي عَمْدًا عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ لِلْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَقْتَصُّ مِنْهُ كَمَا فِي بَنْ (قَوْلُهُ كَأَنَّ هَرَبَ الْمُرْتَدِّ لِدَارِ الْحَرْبِ) تَشْبِيهُ فِي عَدَمِ الْأَخْذِ مِنْ مَالِهِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ أَنْ قَتَلَ حُرًّا مُسْلِمًا أَيْ وَبَقِيَ فِيهَا غَيْرُهُ قَدُورٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ أَيْ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَالَ أَشْهَبُ لَهُمْ إِنْ عَنُوا الدِّيَّةَ قَالَ فِي التَّوْضِيحِ وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنًى عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْعَمْدِ هُوَ هَلِ الْقَوْدُ فَقَطْ أَوِ التَّخْيِيرُ أَهْ فَيُوْخَذُ مِنْهُ كَمَا قَالَ بَنْ أَنَّ الْمُسْأَلَةَ مَفْرُوضَةٌ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ هَذَا مَحَلُّ الْخِلَافِ وَأَمَّا لَوْ هَرَبَ لِدَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ قَتْلِهِ حُرًّا مُسْلِمًا ثُمَّ أَسْرَ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ وَأَنَّهُ يَقْتُلُ بِرَدَّتِهِ إِنْ لَمْ يَسْلَمْ وَإِنْ أَسْلَمَ قَتَلَ قَوْدًا (قَوْلُهُ أَيْ الْقَذْفُ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَرِيَةِ الْقَذْفُ وَالْقَرِيَّةُ فِي الْأَصْلِ السَّكْنُ بِحَسْبِ الْقَذْفِ فَرِيَّةٌ لِأَنَّهُ كَذِبٌ عِنْدَ الشَّارِعِ وَإِنْ احْتَمَلَ كَوْنُهُ حَقًّا فِي نَفْسِهِ \* وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرْتَدَّ إِذَا قَذَفَ شَخْصًا فِي بِلَدِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ رَدَّتِهِ أَوْ فِي زَمَنِ رَدَّتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ حُدِّهِ لِقَذْفِ مَطْلَقًا عَادَ لِلْإِسْلَامِ أَمْ لَا فَإِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ حِينَئِذٍ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ ثُمَّ قَتَلَ هَذَا إِذَا لَمْ يَهْرَبْ لِبِلَدِ الْحَرْبِ بَلْ وَلَوْ هَرَبَ لَهَا ثُمَّ أَسْرَ وَأَمَّا إِنْ قَذَفَهُ وَهُوَ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ ثُمَّ أَسْرَ سَقَطَ عَنْهُ الْحُدُّ سِوَا أَسْلَمَ أَوْ لَمْ يَسْلَمْ (قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ) أَيْ لَمَّا يَلْحَقُ الْقَذْفُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَيُحْدِثُ قَبْلَ قَتْلِهِ وَأَمَّا عَكْسُهُ وَهُوَ ارْتِدَادُ الْقَذْفِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الْحُدُّ عَنْ قَاضِيهِ كَمَا فِي عَجٍّ (قَوْلُهُ هَرَبَ لِبِلَدِ الْحَرْبِ أَمْ لَمْ يَهْرَبْ) أَشَارَ الشَّارِحُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ السَّكْفِ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُهُ لَا حُرْمَةَ لِلْإِنْ جَنَى عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ فَلَا يُوْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَحَدَ الْقَرِيَةِ وَإِنْ هَرَبَ لِدَارِ الْحَرْبِ فَلَا يُوْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَحَدَ الْقَرِيَةِ فَإِنَّهُ يَسْتَوْفَى مِنْهُ إِذَا أَسْرَ (قَوْلُهُ وَالْخَطَأُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ) أَيْ سِوَا كَانَتْ الْجَنَابَةُ عَلَى نَفْسِ أَوْ طَرَفٍ (قَوْلُهُ كَأَنَّ خَذَهُ جَنَابَةً عَلَيْهِ) أَيْ أَرَشَ جَنَابَتِهِ عَلَيْهِ مِمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ وَلَا يَقْتَصُّ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْجَانِي عَبْدًا كَافِرًا لِأَنَّ شَرْطَ الْقَضَائِ أَنْ يَكُونَ الْحَيُّ عَلَيْهِ مَعْصُومًا كَأَمَّا أَوَّلُ بَابِ الدِّمَاءِ وَتَقَدَّمَ أَنْ عَلَى قَاتِلِهِ الْإِدْبَ وَالدِّيَّةَ وَهِيَ ثَلَاثُ خُمْسِ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ سِوَا قَتْلِهِ مِنْ الزَّمَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ بَعْدَهَا وَقَبْلَ قَتْلِ الْإِمَامِ لَهُ (قَوْلُهُ وَإِنْ تَابَ الْمُرْتَدُّ) أَيْ الْحُرُّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَيْسَ بِهِ نَزْعُ

(٣٩ - دَسُوفِي - بَع) الْخَطَأُ مِنَ الْمُرْتَدِّ عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ (عَلَى بَيْتِ الْمَالِ) خَبَرُهُ (كَأَخَذَهُ) أَيْ بَيْتَ الْمَالِ (جَنَابَةً عَلَيْهِ)

مِمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ يَرْمِي عَنْهُ بِأَخْذِ مَالِهِ فَعَلِيهِ مَا عَلَيْهِ وَلَهُ مَالُهُ (وَإِنْ تَابَ) الْمُرْتَدُّ بِالرَّجُوعِ لِلْإِسْلَامِ (فَالْهُ) يَرْجِعُ (لَهُ) وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الرَّاجِعِ

من أن المرتد يكون مجبوراً عليه بالارتداد فيوقف ماله لينظر حاله فإن أسلم رده (وقدر) الرد الجاني عمداً أو خطأ حال رده ثم تاب (كالمسلم فيها) أى في العمد والخطأ فإن جنى حال رده على حر مسلم عمداً كان عليه القود إذا تاب وخطأ فالدية على عاقلته وإن جنى على ذمى ثم تاب ففي ماله في العمد وعلى (٣٠٦) عاقلته في الخطأ (وقُتل المستتر) للكفر والسين والتناء زائدتان أى من أسرت الكفر

وأظهر الاسلام (بلا استتابة) بعد الاطلاع عليه بل ولا تقبل توبته (إلا أن يجيء) قبل الاطلاع عليه (ثائباً) فتقبل توبته ولا يقتل لأنه لما أطلعنا على ما كان مخفياً عنده وأنه رجع عنه قبل منه (وماله) إن مات قبل الاطلاع عليه ثم ثبتت زندقته أو بعد أن جاء ثائباً أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته لدم قبولها منه (لوارثه) فإن ظهر عليه فلم يثبت ولم ينكر ما شهد به عليه حتى قتل أو مات فليت المال (وقبل عذر من أسلم) من الكفار ثم رجع (وقال) عند ارادتنا قتله لردته كنت (أسلمت) عن ضيق) من خوف على نفس أو مال أو عذاب (إن ظهر) عذره بقرينة وإلا لم يقبل وحكم فيه بحكم الرد فإن رجع للاسلام وإلا قتل (كأن توضحاً وصلى) ثم أظهر الكفر واعتذر بأنه إنما فعل ذلك خوفاً على نفس أو مال أو من عذاب فيقبل عذره إن

ماله بنفس الارتداد وإن شاء تركه كافي ابن الحاجب وابن عبد السلام انظرين (قوله من أن الرد يكون مجبوراً عليه بالارتداد) هذا بيان للراجع وظاهره أن المقابل للراجع أنه لا يكون مجبوراً عليه بنفس الارتداد وأنه لا ينزع منه ماله وفيه نظر فإن وقف ماله بمجرد الردة متفق عليه وإنما الخلاف هل يرجع له إذا تاب وهو المشهور أو يكون شيئاً مطلقاً كالأخوذ من الحربى والأول مذهب المدونة والثاني لسحنون وفائدة الوقف عليه مع أنه لا يعود اليه مطلقاً احتمال أن تظهر عليه ديون فتؤخذ منه ولأنه إذا رأى ماله موقوفاً لعله يتوهم أننا وقفناه له فيعود للاسلام انظرين (قوله وقدر الرد الجاني عمداً أو خطأ حال رده كالمسلم) أى الجاني المسلم الذى صدرت منه الجناية عمداً أو خطأ أى وأما لو جنى عليه حال رده فلا يقدر مسلماً بل مرتداً فيه ثلث خمس دية الحر المسلم كانت الجناية عليه عمداً أو خطأ (قوله إذا تاب) الأولى حذفه لأنه الموضوع كما أشار له الشارح أولاً فموضوع هذه المسئلة أنه جنى حال رده وتاب ومامر في جنايته على عبد أودى أحر مسلم عمداً أو خطأ فموضوعه أنه مات على رده (قوله أى من أسرت الكفر وأظهر الاسلام) أى وهو للمسمى في الصدر الأول مناقفاً ويسميه الفقهاء زنديقاً (قوله بلا استتابة) أى بلا طلب توبة منه (قوله إلا أن يجيء ثائباً) أى عما كان عليه من غير خوف (قوله ثم ثبتت زندقته) أى ولو بشهادة بينة على إقراره بها (قوله أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته) أى وكذا إذا قتل بعد الاطلاع عليه وأنكر ما شهد به عليه من استمرار الكفر فإنه لو ارثته فأنسكاره لا يدفع قتله وإنما يثبت له الوارثه (قوله ثم رجع) أى عنه بعد الوقوف على الدعائم والتزامه لأحكام الاسلام فهذا هو الموضوع (قوله وقال أسلمت عن ضيق) أى ثم رجعت بعد زوال الضيق (قوله وإلا لم يقبل) أى ذلك الاعتذار (قوله كأن توضحاً) أى شخص كافر أسلم من الكفار (قوله وأعاد مأمومه) أى مأموم من قبل عذره ولو أسلم بعد ذلك حقيقة وظاهره أن مأموم من لم يقبل عذره لاعادة عليه والذي استظهره في التوضيح أن عليه الاعادة أيضاً لأنه لا يؤمن أن يكون غير متحفظ على ما توقف صحة الصلاة عليه فراجع وهو الحق اهـ بن (قوله كما قدمه الخ) أى حيث قاله وبطلت باقتداء بمن بان كافراً ومن لوازم البطلان طلب الاعادة (قوله وأدب من تشهد) أى ثم رجع عن الاسلام والحال أنه لم يوقف على الدعائم (قوله أى لم يلتزم الخ) هذا الحسل قريب من قول ابن مرزوق أن معنى كلام الصنف ولم يوقف أى لم يعلم بالدعائم حين التشهد فلما علم بها بعد التشهد أبى من التزامها ورجع عن الاسلام فيؤدب ولا يحكم عليه بحكم الرد (قوله وهو كذلك) أى لأن نطقه بعد علمه بها بعد التزامها كما فى بن (قوله إن لم يدخل ضرراً على مسلم) أى إن سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً فإن أدخل عليه ضرراً خسر الامام بين قتله واسترقاقه ما لم ير الصلحة في قتله وإلا تحتم قتله إن لم يسلم وأما ان سحر كافراً فإن لم يدخل عليه ضرراً فلا أدب وإن أدخل عليه ضرراً أدب ما لم يقتل أحداً بسحره وإلا قتل (قوله وإلا قتل) أى وإلا بأن أدخل عليه ضرراً قتل أى قتله الامام إن شاء بدليل قوله وللإمام استرقاقه فهو غير بين الأمرين وقوله إلا أن يتبين قتله أى لكونه الملح في قتله وقوله فيقتل أى فيتحم قتله إلا أن يسلم

(قوله)

ظهرت قرينة صدقه وإلا قتل بعد الاستتابة (وأعاد مأمومه) أبداً كما قدمه في باب الجماعة (وأدب من تشهد)

من تشهد أى نطق بالشهادتين (ولم يوقف على الدعائم) أى لم يلتزم أن كان الاسلام من صلاة وغيرها حين أطلع عليها بعد تشهده فليس حكمه حكم المرتد ومقتضى هذا أن من علمها قبل تشهده كالدعى بين أظهرنا ثم رجع بعد التشهد أنه مرتد وهو كذلك إلا أنه مذبذب كما تقدم (كساحر ذمى) يؤدب (إن لم يدخل ضرراً على مسلم) وإلا قتل لنقض عهده وللإمام استرقاقه إلا أن يتبين قتله فيقتل إذا لم



يسلم فان أدخل ضرراً على أهل الكفر أذب مالم يمتثل منهم أهداً بغيره ولا قتل (وأسقطت) الردة (صلاة وصياماً وزكاة) (كأنه يمتثل قبل رده فلا يطلب بها إن عاد للإسلام وإن كان فعلها سقطت ثوابها ولا إعادة أن أسلم بعد (٣٠٧) وقتها (و) أسقطت بمعنى أبطلت

(حجاً تقدم) منه فيجب عليه اعادته إذا أسلم لبقاء وقته وهو العمر كالو صلى صلاة فارتد ثم رجع للإسلام قبل خروج وقتها (ونذراً وكفارة) ويعيناً بالله أو بعقوبة أو ظهار (أي أنه لا يطلب بها بعد إسلامه وكذا يسقط الظهار كالو قال لها أنت على كظهر أمي ثم ارتد وكذا اليمين بالطلاق كان فعات كذا فأنت طالق ثم فعله بعد رده أو توبته (و) أسقطت (إحصاناً ووصية) بمعنى أبطلتها وينبغي أن تقيد هذه الأمور بما إذا لم يقصد بالردة إسقاطها والا لم تسقط معاملة له بقبض قصده (لا) تسقط الردة (طلاقاً) صدر منه قبلها فلا تحل مبتوتة إلا بعد زوج ولو زمن رده وهذا ما لم ترد معه والا حلت بعد إسلامهما (و) لا تسقط (ردّة محلل) إحلاله فالحل محمول على محض ولو قال واحلال محلل كان أوضح يعني إذا ارتد المحلل للمبتوتة فردته لا تبطل إحلاله لها بل إحلالها لمن طلقها ثلاثاً مستمر فله تزويجها سواء قتل محللها برده أو

(قوله فان أدخل ضرراً على أهل الكفر أذب) أي كما يؤذب لو سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً (قوله وأسقطت صلاة وصوماً وزكاة) أي أسقطت قضاءها إن لم يكن فعلها قبلها لعدم مطالبته بها حينئذ وأسقطت ثوابها إن كان فعلها قبلها لبطانها حينئذ (قوله وحجاً) أي فرضاً فلوارتد في إحرام نفل لأفسده ولا يجب عليه قضاؤه إذا رجع للإسلام كالصوم والصلاة (قوله بمعنى أبطلت) أي قد استعمل المصنف الإسقاط في معنى عدم المطالبة وفي معنى الإبطال وهذا الاستعمال الثاني بالنظر للحج والإحصان والوصية (قوله ونذراً) أي فإذا قال لله على التصديق بدني سأر أو إن فعات كذا فعلى التصديق بدني أرتد سقط عنه النذر فلا يطلب به بعد إسلامه (قوله وكفارة) أي سواء كانت كفارة صوم أو عين أو ظهار (قوله أو بعقوبة أو ظهار) أي بان علق العتق أو الظهار أو الطلاق (قوله أي أنه لا يطلب بها) أي بالمذكورات من النذر واليمين والكفارة مطلقاً فإذا حلف بالله أو بالعتق أو بالظهار ثم ارتد فسقط نفس اليمين إن كان لم يحنث قبل الردة وكفارته إن حنث قبلها وظاهره سقوط اليمين بالعتق ولو كان العبد الذي علق عتقه على أمر وفعله زمن الردة معينا وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن يونس وهو القمى خلافاً لحمل ابن السكيت لها على غير العين وأما العين فلا يسقط الخلف به وقوله وكذا يسقط الظهار تشبيهه في الحكم وليس تمثيلاً للمصنف لأن الظهار في كلام المصنف معاق وهذا منجز لا تعليق فيه كما قال (قوله) ثم فعله بعد رده وتوبته) أي وأما فعله قبل الردة فقد لزمه الطلاق قبل الردة وهي لا تسقطه كما سيقول المصنف (قوله وأسقطت إحصاناً) أي فإذا عقد مسلم بالغ عاقل على امرأة عقداً صحيحاً ووطئها وطأ مباحاً ثم ارتد فقد زال إحصانها فإذا زنى فانه مجلد ولا يرجع (قوله ووصية) أي فإذا أوصى بوصية ثم ارتد فانها تبطل ولو رجع للإسلام كما في ح وفي اللواقح عن المدونة أن محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأقره بن (قوله أن تقيد هذه الأمور) أي من قوله وأسقطت صلاة وصوماً إلى هنا (قوله لا طلاقاً) أي ثلاثاً أو أقل منه ولا اعتقاد حصوله بغير تعليق وقوله فيما تقدم ويعيناً بالله أو بعقوبة أو ظهار أي أو بطلاق فقيه احتباك لكن بتعليق (تنبيه) قد علم أن عتقه الصادر منه قبل الردة لا يبطل بها بسائر أنواعه كان تدبيراً أو منجزاً أو وجلاء عاد للإسلام أو قتل على رده ومثل الطلاق والعتق في عدم البطلان بهما الهبة والوقف إذا حيزا قبلها عاد للإسلام أو مات على رده وأما لو تأخر الحوز حتى ارتد وقتل على رده بطلاق وانظر لو تأخر الحوز بعدها وعاد للإسلام هل يحكم بالبطلان أو بعدمه (قوله فلا تحل مبتوتة) أي بتها قبل الردة (قوله ولو زمن رده) أي ولو كان دخول الزوج بها في زمن رده (قوله) وإلا حلت بعد إسلامهما (لا يشوق حلها على نكاحها لزوج آخر وهذا مذهب ابن القاسم وهو المعتبر خلافاً لابن المواز حيث قال لا تحل إلا بعد زوج ولو ارتد ما تم عاد للإسلام ووجه ما قال ابن القاسم أن الطلاق نسبة بينهما فالزوج مطلق والزوجة مطلقة فإذا ارتد أحدهما زال وصفه وبقي على الآخر وصفه فإن ارتد ما زال وصفهما معا وبطل بالردة محل الخلاف إذا لم يقصد بردهما التحليل وإلا لم تحل اتفاقاً كما هو ظاهر فتوى ابن عرفة (قوله بخلاف ردة المرأة فانها تبطل تحليلها) وذلك لأن الردة إنما تبطل وصف من تلبس بها لا وصف غيره وإن نشأ عن وصف من تلبس بها فردة الزوج إنما تبطل إحصانها وكذلك العكس وردة المحلل إنما تبطل وصفه وهو كونه محللاً ولا تبطل وصفها وهو كونها محللة بالفتح وإن كان ناشئاً عن وصفه وكذا العكس

رجع للإسلام (بخلاف ردة المرأة) فانها تبطل تحليلها لمطلقها ثلاثاً فمن طلق زوجته ثلاثاً فتزوجت بغيره ثم ارتدت فلا تحل للأول إذا أصغت إلا بعد زوج لانها أبطلت فعلها في نفسها وهو نكاحها الذي أحلها كما أبطلت

نكاحها الذي أحصنها ( وأقر كافر انتقل للكفر آخر ) أى فلا تعرض له ولو قلنا ان الكفر ملل وحديث من بدل دينه فاقتلوه محمول على دين الاسلام اذ هو الدين المعتبر شرعا ( وحكم بسلام من لم يميز لصغر أو جُنُون ) ولو بالغ إذا كان جنونه قبل البلوغ ( بسلام أيه ) دنية ( فقط ) لا بسلام جده أو أمه ( كأن ( ٣٠٨ ) ميمز ) فيحكم بسلامه تبعاً لسلام أيه أى عقل دين الاسلام أى عقل أنه

دين يتدين به وفائدة الحكم بسلام من ذكر أنه إن بلغ وامتنع من الاسلام جبر عليه بالقتل كمرتب به بالبلوغ ( الـ ) الميمز ( المراهق ) حين اسلام أيه ( و ) إلا غير المراهق ( التروك لها ) أى للمراهقة بأن غفل عنه قبل المراهقة فلم يحكم بسلامه لاسلام أيه حتى راهق أى قارب البلوغ كان ثلاثة عشر سنة فلا يحكم حينئذ بسلامه وإذا لم يحكم به ( فلا يجبر ) على الاسلام ( يقتل إن امتنع ) منه بل بالتهديد والضرب فعلم أن محل الحكم بسلام الميمز أو غيره إذا لم يترك حين راهق يميزا ولم يكن الميمز مراهقا حين اسلام أيه وإلا لم يجبر على الاسلام بالقتل ( و ) إن مات أبو المراهق أو للتروك لها الذي أسلم ( وقف إرثه ) فان أسلم بعد بلوغه أخذه وإلا لم يرثه وكان لبيت المال وإن أسلم قبل البلوغ لم يدفع له لأنه لو رجع

( قوله وأقر كافر ) أى بكفر خاص كاليهودية مثلا وقوله انتقل أى علانية أو سرا وقوله لكفر آخر أى كالنصرانية أو المجوسية أو للمذهب المعطلة أو الدهرية ولا مفهوم لكفر آخر بل لو انتقل للاسلام فانه يقر بالأولى ، فالصنف نص على التوهم ومفهوم كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل للكفر ( قوله وحكم بسلام من لم يميز الخ ) أى حيث لم يغفل عنه حتى راهق وكذا يقال فى قوله كأن يميز كما يأتى بعد وحاصله أن الكافر إذا أسلم وله ولد غير يميز أو يميز ولم يراهق فانه يحكم بسلامه تبعاً لاسلام أيه فان كان مراهقا حين اسلام أيه أو غير مراهق وغفل عن الحكم بسلامه تبعاً لسلام أيه حتى راهق فانه لا يجبر بالقتل على الاسلام ان امتنع منه بل يجبر بغيره كالتهديد والضرب ( قوله إذا كان جنونه قبل البلوغ ) أى وأما إذا كان جنونه بعد البلوغ فلا يحكم بسلامه تبعاً لسلام أيه إذا كان اسلام ذلك الأب طارئا ( قوله بسلام أيه ) الباء للشيء وأما الباء الأولى فهى للتمعية وكلامها تعلق بحكم فام يتعلق حرفا جر متحدا للفظ والعنى بعامل واحد ( قوله كأن يميز ) أى من أسلم أبوه وذكر الصنف هذا مع أنه مفهوم ما قبله لانه مفهوم غير شرط وليرتب عليه ما بعده ( قوله أى عقل أنه دين الخ ) أى وان لم يميز الثواب والعقاب والقربة والمعصية فلا يشترط ذلك ( قوله المراهق ) أى المقارب للبلوغ ( قوله فلا يحكم حينئذ بسلامه ) أى لاجل اسلام أيه كالمراهق حين اسلام أيه ( قوله وإذا لم يحكم به ) أى بسلام كل منهما وأشار الشارح بذلك إلى أن قول الصنف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر ( قوله أن محل الحكم بسلام الميمز أو غيره ) أى المشار له بقول الصنف وحكم بسلام من لم يميز لصغر أو جنون بسلام أيه كأن يميز ( قوله وان مات الخ ) حاصله أن الكافر إذا أسلم وكان له ولد مراهق أو غير مراهق وغفل عن الحكم بسلامه تبعاً لسلام أيه حتى راهق ثم مات ذلك الأب الذى أسلم فان ارث من ذكر من المراهق ومن ترك للمراهقة من أيه يوقف بلوغه فان أسلم بعده أخذه والالم يأخذه وكان لبيت المال فان أسلم قبل البلوغ لم يدفع له حتى يبلغ ويستمر على الاسلام فقد ألفوا لسلامه قبل البلوغ هنا ولم يعتبروه ( قوله أو للتروك لها ) أى للمراهقة وقوله الذى أسلم نفث لابي المراهق ( قوله وقف ارثه ) أى ارث من ذكر من المراهق والتروك لها بلوغه ولو قال الآن لا أسلم اذا بلغت ( قوله مجوسى صغير ) أى غير يميز كما فى عقب والظاهر ان المراد به غير المراهق وأن المراد بسايبه مالكة مطلقا سواء كان سايباً له أو مشترياله مثلا وانما حكم بسلامه تبعاً لسلام مالكة لأن له جبره على الاسلام اتفاقا ومفهوم صغير أنه لا يحكم بسلام المجوسى الكبير تبعاً لسلام مالكة وهو كذلك بناء على أنه ليس له جبره على الاسلام اما على الراجع من ان له جبره على الاسلام فانه يحكم بسلامه تبعاً لسلام سايبه فتحصل ان المجوسى يحكم بسلامه تبعاً لسلام سايبه مطلقا سواء كان صغيراً أو كبيراً لكن الأول اتفاقا والثانى على الراجع ومفهوم مجوسى ان الكتابى لا يحكم بسلامه تبعاً لسلام مالكة مطلقا سواء كان صغيراً أو كبيراً لكن الأول على الراجع والثانى اتفاقا ( قوله انه لا يحكم بسلامه ) أى الصغير ( قوله لعله ) أى لجل ما فى الجنائز على الكتابى الصغير أى لأنه لا يجبر على الاسلام

على

عنه قبل بلوغه لم يجبر عليه بالقتل ( و ) حكم بسلام مجوسى صغير ( لاسلام

سايبه ان لم يكن معه أبوه ) المجوسى فان كان معه أبوه فى السبي فى ملك واحد لم يحكم بسلامه تبعاً لسلام سايبه بل يجبر أبوه على الاسلام لانه مجوسى كبير يجبر على الراجع ويحكم بسلام الصغير تبعاً لسلام أيه فالكلام هنا فى مجوسى صغير فلا ينافى ما قدمه فى الجنائز بما يفيد أنه لا يحكم بسلامه تبعاً لسلام سايبه ولو نوى به سايبه الاسلام لعله على الكتابى الصغير وأما الكتابى الكبير

فلا يحكم باسلامه اتفاقا لعدم جبره عليه • والحاصل أن المجوسى يحبر على الاسلام اتفاقا إن كان صغيرا وعلى الراجح إن كان كبيرا أو أن  
الكتابى لا يحبر مطلقا اتفاقا فى الكبير وعلى الراجح فى الصغير (والتنصير) (٣٠٩) مثلا (من كاسير) ودخل بلد الحرب

لتجازه ونحوها يحصل  
(على التطوع) فله حكم  
المرتد (إن لم يثبت  
إكراهه) على الكفر فإن  
ثبت حمل على الاسلام  
فيرث ويورث (وإن  
سب) مكلف (تبتا  
أو ملكا مجمعا على نبوته  
أو ملكيته) (أو عر من)  
بواحد منهما بأن قال عند  
ذكره إما أنا أو فلان  
فلست بزان أو ساحر (أو  
لعنه أو عابه) أى نسبة  
ليلى (أو قذفه أو  
استخف بحقه) كأن  
قال لا أبالى بأمره ولا نهيه  
أو لولجاءى ما قبلته (أو  
غير) صفته كأسود أو  
قصير (أو الحق به نقصا  
وإن فى بدنه) كأعور  
أو أعرج (أو خصلته)  
بفتح الخاء العجمة أى  
شيمته وطبيعته كبخيل  
(أو غص) أى نقص  
(من مرتبته) العلية (أو)  
من (أو فور علمه أو زهده  
أو أضاف له مالا يجوز  
عليه) كعدم التبليغ (أو  
نسب إليه مالا يليق  
بمنصبه على طريق الذم)  
بخلاف تربى يتبى للإشارة

على الراجح (قوله فلا يحكم باسلامه) أى تبعا لاسلام سائيه اتفاقا (قوله يحبر على الاسلام) أى يحبره  
مالكة (قوله وعلى الراجح إن كان كبيرا) مقتضاه أنه يحكم باسلام المجوسى تبعا لاسلام سائيه ولو  
كان كبيرا بناء على ذلك الراجح تأمل (قوله يحمل على الطوع) أى لأنه الأصل والا كراه خلافه  
وقوله فله حكم المرتد أى فلا يرث ولا يورث وماله الذى عندنا يكون فينا لبيت المال وقوله إن لم يثبت  
إكراهه على الكفر أى بأن جهل الحال (قوله وإن سب الخ) السب هو الشتم وهو كل كلام قبيح  
وحينئذ فالتنصير والاستخفاف بحقه وإلحاق النقص به كل ذلك داخل فى السب ومكرر معه قاله شيخنا  
العمدوى وقوله مكلف أى سواء كان مسلما أو كافرا واحتراز بالمكلف عن المجنون وعن الصغير الغير  
المميز فلا يقتل بسبب السب وكذا إن كان الصغير مميزا حيث تاب بعد بلوغه (قوله أو عرض) أى  
قال قولا وهو يريد خلافه اعتمادا على قرائن الأحوال من غير واسطة فى الانتقال للدراد (قوله بأن  
قال عند ذكره الخ) أى كما لو قال له شخص النبى أمر بكذا فقال دعنى ما أنا بساحر ولا كاذب  
(قوله أى نسبة لىلى) العيب خلاف المستحسن شرعا أو عرفا أو عقلا وقوله أى نسبة لىلى أى سواء كان فى  
خلفه بأن قال انه أسود أو أعور أو فى خلقه بأن قال إنه أحمق أو جبان أو بخيل أو فى دينه بأن قال انه  
قليل الدين تارك الصلاة مانع الزكاة (قوله أو قذفه) أى نسبة للزنا أو نقاه عن أبيه بأن قال انه زان  
أو ابن زنا (قوله كأن قال) أى لمن قال له النبى أمر بكذا أو نهاك عن كذا (قوله أو غير صفته)  
الضمير لمن ذكر من نبى أو ملك (قوله كأسود الخ) أى كأن يقول النبى فلان كان أسودا أو كان قصيرا  
جدا أو جبريل كان ينزل على المصطفى فى صفة عبد أسود أو فى صفة شخص قصير جدا (قوله أو إلحق  
به نقصا) أى هذا إذا كان النقص الذى ألحقه به فى دينه كشارك الصلاة بل وإن كان فى بدنه  
(قوله أو غص من مرتبته) أى بأن قال تربى يتبى أو مسكينا أو كان خادما عند الناس (قوله أو من  
وفور علمه) أى بأن قال لم يكن على غاية من العلم أو الزهد (قوله أو أضاف له) أى نسب له مالا يجوز عليه  
وعبر أولا بأضاف وثانيا بنسب تنفنا ولو حذف قوله أو نسب إليه وقال أو أضاف إليه مالا يجوز  
أو مالا يليق بمنصبه أى كالطمع فى الدنيا وعدم الزهد فيها والطفالة وشراهة النفس كان أخصر  
(قوله على طريق الذم) رجمه بعض الشراح للمساائل الثلاثة وهى أو غص من مرتبته أو أضاف له مالا يجوز أو  
نسب له مالا يليق ولا مفهوم لقوله على طريق الذم بل وكذا إن لم يكن على طريق الذم بأن صدر منه  
ذلك لجهل أو سكر أو تهور فى الكلام لأن المصنف لم يعتبر مفهوم غير الشرط ويبدل له ما يأتى فى قوله وإن  
لم يرد ذمه (قوله بخلاف تربى الخ) أى بخلاف قوله تربى يتبى للإشارة الخ وإما لو قال تربى يتبى فقط  
فهذا يقتل ولا يقبل قوله أردت بقولى تربى يتبى للإشارة إلى أنه كالدرة البقية فقد صرح  
شيخنا العلامة السيد محمد البلدى فى حاشيته على عبق انه لا يقبل منه فى مسكين إرادة المعنى  
المراد فى حديث: اللهم احببى مسكينا وأمتى مسكينا واحشرنى فى زمرة الساكين. والمراد بالمساكين  
فى الحديث المتواضعون تتأمل (قوله فلا يقبل قوله) راجع لقوله أردت المقرب وإنما لم يقبل منه  
ذلك لظهور حقوق السب بذلك (قوله أو بلا قبول توبة) أى إذا حصلت من غير طلب بأن جاء تابا قبل  
الإطلاع عليه (قوله إن تاب) أى أو أنكر ما شهدت به عليه البيعة (قوله إلا إن أسلم الكافر فلا يقتل)

إلى أنه كالدرة البقية المنفردة عن أجناسها أو رعى الغنم ليعلمه الله كيف يسوس الناس (أو قيل له بحق رسول الله) لا تفعل كذا  
أو افعله (فلن وقال أردت) بمعنى (المقرب) لأنها مرسله لمن تلدغه فلا يقبل قوله (قتل ولم يستتب) أى بلا طلب أو بلا قبول توبة  
منه (حدّا) إن تاب وإلا قتل ككفر ولا يخفى أن ما قدمه المصنف يفتى به عن بعض ولكن مراده التنصيص على أعيان المسائل التى  
نصوا عليها (إلا أن أسلم الكافر) فلا يقتل أى أن الساب يقتل

مطلقا ما لم يكن كافرا فيسلم لأن الاسلام يجب ما قبله وبالعقوبة على قتل الساب مسلما أو كافرا بقوله (وإن ظهر أنه لم يرد ذمه الجهل أو مكر أو تهور) في الكلام وهو كثرته من غير ضبط إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهل أو السكر أو التهور ولا بدعوى زلل اللسان (وفي من قال) حين غضبه (لا صلى الله على من) أي على شخص (صلى عليه) أي على النبي (جوابا أصل) على النبي قولان بالقتل وعدمه ووجه الأول أن فيه سباً للملائكة (٣١٠) والانبيا الذين يصلون على النبي ووجه الثاني أنه حين غضبه لم يكن قاصدا إلا نفسه

ولكنه يؤدب ويطال سجنه (أو قال) غاطبا لغيره (الانبيا يهتمون جوابا لتسهمي) أي لقوله له أتممني فحذف همزة الاستفهام فيه قولان هل يقتل بلا قبول توبة لبشاعة الافظ وإن لم يكن على طريق الذم أولا لأن قصده الاخبار عما وقع من الكفار لكنه يعاقب (أو) قال (جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله عليه وسلم) هل يقتل بلا قبول توبة نظر الظاهر اللفظ أولا لا احتمال أنه اخبار عما قاله الكفار ولكنه ينكل ويطال سجنه (قولان) في كل من الفروع الثلاثة \* ولما فرغ من الكلام على ما يوجب القتل بلا استتابة وما اختلف العلماء فيه هل يقتل بلا استتابة أولا يقتل وإنما فيه العقوبة ذكر ما يوجب القتل إن لم يتب بقوله (وَأَسْتَيْبَ فِي) قوله النبي عليه الصلاة والسلام (هزم) أي يكون

أي ولو كان اسلامه لاجل أن لا يقتل (قوله مطلقا) أي سواء كان مسلما أو كافرا وإنما لم يجعل سببه من جملة كفره بحيث أنه لا يقتل بذلك السب إذا لم يتب لانا لم نعظم العهد على ذلك ولا يحق قتل أحد منا فلو قتل أحدا منا أو سب نبيا قتلناه به وإن كان في دينه استحلال ذلك (قوله وإن ظهر أنه لم يرد ذمه) ما ذكره المصنف هنا من البالغة هو الموعول عليه دون قوله قبل على طريق الذم فان فهموه غير موعول عليه اه عبق (قوله أو سكر) أي أدخله على نفسه ولا يرد قول حمزة للنبي ﷺ هل اتهم إلا عبيد أبي كما في البخاري لانه كان قبل تحريم الخمر كما في الشفاء والسكران إذ ذلك يحكم عليه بحكم المجنون (قوله وفي من قال لا صلى الله على من صلى عليه الخ) أي وأما لو قال لا صلى الله عليه فانه يقتل قولاً واحداً بلا استتابة كما أنه يقتل قولاً واحداً قال وهو غير غضبان لا صلى الله على من صلى عليه (قوله لم يكن قاصدا إلا نفسه) أي الدعاء على نفسه بعدم صلاة الله عليه نفسه إن صلى على النبي (قوله لبشاعة الافظ) أي من حيث نسبة النقص للانبيا عليهم الصلاة والسلام وقوله وإن لم يكن على طريق الذم أي قصداً أي بان لم يكن قاصداً ذمهم (قوله أولا) أي أولاً يقتل (قوله لان قصده الخ) الأولى لاحتمال أن يكون قصده الاخبار عما وقع من اتهام الكفار لهم وهو لا يعتد ذلك كما هو ظاهر من حال المسلم (قوله لكنه يعاقب) أي بالضرب وطول السجن (قوله نظرا لظاهر الافظ) أي لان ظاهره غوق النفس للانبيا عموما والنبي خصوصا بالإغيا (قوله لاحتمال الخ) قال الشيخ أحمد بابا في هذا التعليل بعد ولذا قال الشارح بهرام الأظهر من القولين في الفرع الأخير القتل (قوله لكنه ينكل) أي بالضرب ويطال سجنه بعده (قوله قولان) في كل من الفروع الثلاثة أي والظاهر من القولين في الفروع الثلاثة القتل بلا استتابة كما في اللج (قوله وإنما فيه العقوبة) أي بالضرب وطول السجن (قوله واستتابة في هزم) هذا قول ابن الرابطة والعجب من ابن الرابطة في قوله ذلك مع قوله من قال هزمت بعض جيوشه يقتل ولا تقبل توبته والمراد بهم من كان فيهم وإنما قتل قاتل ذلك لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فريوم أحد وهذا نادر والنبي ﷺ وغالب الجيش لم يفر وقد جمع بعضهم بين كلامي ابن الرابطة بحمل هذا على قاتله بقصد التنصيص والاول الذي عليه المصنف لم يقصد تنقيصا فيستتاب فان تاب وإلا قتل لكن الذي عليه مالك وعامة أصحابه أن من قال إن النبي هزم يقتل ولا تقبل توبته وهو المذهب وظاهر الاطلاق أي قصد القاتل بذلك التنقيص أم لا وإنما قتل لان الله عصمه من الهزيمة فنسبة الهزيمة اليه فيه إلحاق قص به (قوله والحق أن الاعلان الخ) هذا هو الذي اختاره ابن مرزوق كما يأتي وقوله مطلقا أي سواء تاب أولم يتب (قوله إلا أن يجيء) تائبا قبل الظهور عليه (أي وإلا قبلت توبته ولا يقتل (قوله من حيث الحكم) أي وذلك لانه إذا أعلن بالتكذيب يستتاب فان لم يتب قُلت وإن أسر به قتل بلا استتابة إلا أن يجيء تائبا كما أنه إذا ادعى النبوة كذلك (قوله في هذا الفرع)

مرتدا يستتاب ثلاثا فان تاب والا قتل وهذا خلاف ما عليه مالك وأصحابه من أنه يقتل ولا تقبل منه توبة (أو أعلن) أي بتكذبه) فانه يستتاب ثلاثا فان لم يتب قتل ومفهوم أعلن أنه إن أسره فزندق يقتل بلا استتابة إلا أن يجيء تائبا قبل الظهور عليه والحق أن الاعلان بتكذيب النبي ﷺ من أعظم السب فيقتل به مطلقا (أو تنبأ) أي ادعى أنه نبي يوحى اليه فانه يستتاب فان تاب وإلا قتل (إلا أن يُسر) أي يدعى النبوة سرا فزندق يقتل إلا أن يجيء تائبا قبل الظهور عليه (على الأظهر) فالاستثناء قاصر على الأخير من حيث النسبة لابن رشد وإن كان الذي قبله كذلك من حيث الحكم والذي اختاره ابن مرزوق في هذا الفرع الذي قبله أنه يقتل بلا توبة

كما في الاول لما فيهما من السب فكان على المصنف درج الثلاثة في مسائل السب المتقدمة ويجوز ان يكون الاستثناء راجعا لهما وقوله على الظاهر راجع للثاني إلا أنه لا دليل عليه ( وأدب اجتهداً ) أي بما يراه الحاكم ( في ) قول ظالم كعشار طلب أخذ شيء ظالم فقال له المظلوم إن أخذت مني شكوته للنبي ( أدوا شكك للنبي ) ولا يقتل بخلاف لو قال ان سألت ( ٣١١ ) أو جهلت فقد سأل النبي أو جهل

أو قال لا أبالي بالنبي فيقتل (أو) قوله (لوسبني ملك) أو نبي (لسببته) فيؤدب بالاجتهاد لأنه لم يقع منه سب وانما علقه على شيء لم يقع (أو) قوله (يا ابن ألقب كلب أو خنزير) فيؤدب اجتهداً لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه وان كان لفظه لا يخلو من دخول نبي (أو غير بالفقر فقال) لمن عبره به (يعني به) والنبي قد رعى الغنم (مالم يقله تنقيصاً وإلا قتل) (أو) قال للضبان كأنه وجه منكر أو مالك (خازن النار فيؤدب اجتهداً لأنه جرى مجرى التحقير لمخاطبه وليس فيه تصريح بسب الملك وكذا دخل علينا كأنه عزرائيل (أو استشهد ببعض) شيء (جائز عليه) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) من حيث النوع البشري حال كون ذلك الشيء المستشهد به (حجة له) أي لذلك القائل (أو) لغيره (ولم يرد تنقيصاً ولا عيباً ولا تأسيلاً بل ليرفع

أي وهو قوله أو تنبأ والذي قبله هو قوله أو أعلن بتكذيبه (قوله كافي الاول) أي وهو قوله هزم بناء على التعمد وهو قول مالك وأصحابه (قوله راجعاً لهما) أي لقوله أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ (قوله أد) أي إلى العشرة مثلاً (قوله بخلاف لو قال) أي المشار زيادة على ما قال المصنف (قوله فيقتل) أي ولا تقبل له توبة كما أفني به ابن عتاب لأجل ما زاده على ما قاله المصنف (قوله أو قوله) أي القائل (قوله فيؤدب بالاجتهاد) أي ولا يقتل (قوله لأنه لم يقع منه سب وانما علقه على شيء لم يقع) يستفاد من هذا أن من قال لآخر لو جئتني بالنبي على كنتك ما قبلتك أنه يؤدب ولا يقتل لأنه دون قوله لسببته في إيهام التنقيص فاذا كان لا يقتل فيما هو أشد في إيهام التنقيص فمن باب أولى لا يقتل فيما هو دونه في إيهام التنقيص نعم إن قامت قرينة على قصد التنقيص فإنه يقتل في المسائلين وأما لو قال لو جئتني بالنبي على كنتك ما قبلته فالظاهر تعيين قتله لأنه لفظ فيه تنقيص وإن لم يرد انظر عقب (قوله لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه) أي فإن علم أنه قصد الدخول كان سباً فيقتل ولا تقبل له توبة وانما لم يقتل مع عدم قصده مع أن لفظه لا يخلو من دخول نبي لا احتمال أن يريد المبالغة والكثرة لا حقيقة الألف وأما لو قال لمن الله آباءك إلى آدم فإنه يقتل كما نقله عياض عن ابن شاس لأن في آباءه نبياً وهو نوح إذ هو أب لمن بعده ولم يعتبروا إرادة التخصيص في هذا الفرع كما في حاشية الشيخ الامير على عقب (قوله فقال لمن عبره به) أي قال له بقصد رفع نفسه ودفع النقص عنه وكذا إذا لم يكن له قصد أصلاً وأما إذا قال ذلك بقصد التنقيص فإنه يقتل كما قال الشارح (قوله والنبي قدر عى الغنم) أي وشأن رعى الغنم والفقر ومثل قدر عى الغنم قدر عى بدون ذكر الغنم كافي الواق (قوله مالم يقله تنقيصاً والاقتل) أي ولا تقبل توبته كما لو قال يقيم أبي طالب أو ولد من مخرج البول وانما قتل بذلك وإن كان الواقع أنه كذلك أي ولد من مخرج البول لما في هذا اللفظ من الاستخفاف بحقه قال سيدي محمد الزرقاني في شرح الواهب لم يثبت من طريق صحيح ولادته صلى الله عليه وسلم أو ولادة غيره من الانبياء من السرة (قوله أو قال للضبان الخ) أي وكذا إذا قال قوم جارين كأنهم الزبانية (قوله لأنه جرى مجرى التحقير لمخاطبه) أي بتحويل أمره بفضبه (قوله وليس فيه تصريح بسب الملك) أي وانما السب الواقع على المخاطب (قوله أو استشهد) أي على فعله أو فعل غيره ببعض جائز عليه (قوله ولا تأسياً) أي تأسياً (قوله لا على التأسي) أي لا على وجه التأسي بل لرفع نفسه من حقوق النقص (قوله فقد كذبوا) أي الانبياء وكقوله كيف أسلم من ألسنة الناس ولم يعلم منهم أنبياء الله ورسله أو إن قيل في المكروه فقد قيل في النبي المكروه أو أنا في قومي غريب كصالح أو أنا صبرت على البلاء كأيوب (قوله ومسئلة الحجة) أي ومسئلة الاستشهاد للحجة ومسئلة التشبيه يرجعان لشيء واحد (قوله ولكنه أراد الخ) الاولى في الجواب أن يقال ان الاحتجاج يكون على خصم مثلاً والتشبيه أعم فتدبر (قوله أدب بالاجتهاد) أي ويسجن ايضاً كما في الشفاء وهذا إذا أراد رفعة نفسه ودفع النقص عنه لا تنقيص النبي ولا التأسي (قوله أو أراد التنقيص قتل) قد

نفسه من حقوق النقص كقوله ان قيل في المكروه فقد قيل في النبي أو ان أحبت النساء فقد كان النبي يحسن (أو شبه) نفسه بالنبي (لنقص لحقه لا على التأسي) أي التأسي به ﷺ (كان كذباً فقد كذبوا) أو إن أذيت فقد أذوا أو لأصبرن على كذا كما صبروا ومسئلة الحجة ومسئلة التشبيه يرجعان لشيء واحد فاحداهما تنفي عن الأخرى ولكنه أراد بيان أنه ان وقع منه شيء من ذلك أدب بالاجتهاد فإن قصد التأسي فلا أدب أو أراد التنقيص قتل

وإن تاب (أو لمن العرب أبو هاشم وقال) في السلتين (أردت الظالمين) منهم فيؤدب بالاجتهاد فإن لم يقل أردت الخ قتل وقيل قوله وقال الخ راجع للثانية وأما الأول فيؤدب مطلقاً ولم يقل ما ذكر وعزى للنوادر (وشدد عليه) بالضرب والسجن والقيود ولم يقتل (في) قوله (كل صاحب (٣١٢) فندق) أي خان (قرنان) ممنوع من الصرف لوصفة وزيادة الألف والنون

(ولو كان نبياً) فلم يقل ولو كان نبياً فلا شيء عليه (و) شدد عليه أيضاً (في) نسبة شيء (قيح) من قول أو فعل (لأحد ذريته) عليه الصلاة والسلام مع العلم به (وذريته عليه الصلاة والسلام) انحصرت في أولاد فاطمة الزهراء وأما آل البيت من غيرها مع العلم بهم فالظاهر أنه كذلك (كأن انتسب له) أي للنبي عليه الصلاة والسلام بغير حق بالقول أو بفعل كأن يتعمم بهامة خضراء (أو احتمل قوله) الانتساب كأن يقول معرضاً بنفسه من أشرف من ذريته عليه الصلاة والسلام وقال لمن آذاه أنت شأنك تؤذي آل البيت (أو شهد عليه) بالسب (عدل) فقط (أو ليفي) من الناس أي غير مقبولين في شهادتهم (فما) بسبب ذلك (عن القتل) أي لم يقتل لعدم تمام الشهادة بمن ذكر فيشدد عليه في الأدب (أوسب من) لم يجمع على

علم أن كلامن الاستشهاد والتشبيه له أحوال ثلاثة إما أن يقصد به رفع نفسه ودفع النقص عنها وإما أن يقصد به التأسى والتسلى وإما أن يقصد به التنقيص في الحالة الأولى يؤدب ويسجن وفي الثانية لا شيء عليه وفي الثالثة يقتل وبقي ما إذا لم يكن له قصد شيء مما ذكر والذي ينبغي كما في عبق أن يعمل على قصد ترفع نفسه فيؤدب كما أنه يعمل على ذلك في مسألة أو عبر بالفقر (قوله) فإن لم يقل أردت الخ قتل أي فإن لم يقل ذلك في السلتين قتل كذا في ابن مرزوق والشفاء وظاهره من غير استتابة وقال الشيخ أحمد الزرقاني يكون مرتداً ولم يدع به نقل (قوله قرنان) أي معرض لأنه يقرن بين الأجنبي وبين زوجته مثلاً (قوله) في نسبة شيء قيس الخ) أي كما إذا نسبة للتعريض أو للعوانة عند الظلة أو للكذب مثلاً (قوله مع العلم به) أي مع العلم بأنه من ذريته (قوله بالقول) أي بأن يقول أما شريف من ذريته عليه السلام (قوله) كأن يتعمم بهامة خضراء (فإذا تعمم بها غير شريف فإنه يؤدب لأن ذلك استخفاف بحقه عليه الصلاة والسلام \* واعلم أن لبس الهامة الخضراء في الأصل لمن كان شريفاً من أيه وقد قصرها عليه السلطان الأشرف وحينئذ فلا يجوز لمن هو شريف من أمه لبسها وأدب الآن العرف الآن قد جرى بلبسه لها وعمت البلوى بذلك فلا أدب عليه وإن كان لا ينبغي له لبسها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله) أو احتمل قوله الانتساب) أي له عليه الصلاة والسلام وقوله كأن يقول الخ أي جواباً لمن قال له أنت شريف وإنما كان قوله المذكور محتملاً لا صريحاً في الانتساب له صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن يكون قصد القائل هضم نفسه وأن ذريته عليه السلام هم الذين لهم مزيد الشرف ولم يقصد الانتساب له (قوله) أو سب من لم يجمع على نبوته) مثله من لم يجمع على ملكيته كماروت وماروت وأما قول القرافي يقتل سائهما ولا تقبل توبته فهو خلاف المذهب كما في عبق (قوله) وخالد بن سنان) الراجح نبوته وكذلك الخضر وأما لقمان ومريم فالراجح عدم نبوتهما كما ذكر شيخنا (قوله) انه نبي أهل الرس) هو اسم بر كانوا قوداً حولها فانهارت بهم وبمنازلهم وقوله الذي قيل فيه انه نبي أهل الرس أي وقيل إن نبهم شعيب وأما خالد بن سنان فكان نبياً غير رسول بين عيسى وسيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام (قوله) أوسب صحابياً) قال عجب أي جنسه فيشمل سب الكل ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة بل كلام السيوطي في شرحه على مسلم المسمى بالآمال يفيد عدم كفر من كفر الأربعة وأنه للتعتمد فيؤدب فقط خلافاً لقول سحنون أنه يرتد وأما من كفر جميع الصمابة فإنه يكفر كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله (قوله) بما برأها الله) أي منه وهو الزنا وقوله فيقتل أي فإذا سبها بما برأها الله منه بأن قال زنت فيقتل لردته لتكذيبه للقرآن وأما لو سبها بغير ما برأها الله منه فإنه يؤدب فقط (قوله) وفي استتابة السلم الخ) هذا كالاتثناء من التشبيه أي وسب الله كسب النبي صريحه كصريحه ومحملة كحملة إلا أن في قبول توبة السلم الساب له صريحاً وعدم قبول توبته خلاف والشهور قبولها (قوله) كن قال لقيت الخ) من هذا القيل كما قال بعض مالو قال لو بلى نبي بهذا

المرض

نبوته) (الخضر ولقمان ومريم وخالد بن سنان الذي قيل فيه انه نبي أهل الرس) (أو) سب (صحابياً)

الاعاشة بما برأها الله به فيقتل لردته (وسب الله كذلك) أي كسب النبي صريحه كصريحه ومحملة كحملة فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل بالاجتهاد فإن كان الساب ذمياً قتل مالم يسلم (وفي استتابة السلم) أي هل يستتاب فإن تاب وإلا قتل أو يقتل ولو تاب كسب النبي (خلاف) والراجح الاستتابة وقوله (كن قال) متضجراً (لقيت في مرضي) أي مرضاً (لو قتلت أباً بكر وعمر

لم أستوجبهُ) تشبيه في مجرد الخلاف وإن لم يتعدا الخلاف فيه إذا الخلاف في الأول في قبول توبة السلم وعدمها وفي هذا في قتل القاتل لنسبة  
الباري تعالى لجور فهو كالصريح في السب وفي استنابته الخلاف المتقدم (٣١٣) وعدم قتله بل يؤدب ويشد عليه

لان قصده الشكوى

[درس]

(باب)

ذكر فيه حد الزنا

وأحكامه \* وهو بالقصر

لغة أهل الحجاز وبالمد

لغة أهل نجد والنسبة

للمقصود زنوى وللمدود

زنأى فقال (الزنا) شرعا

وهو ما فيه الحد الآتى

بيانه (وطء مكاف) حرا

أو عبدا (مسلم) وإضافة

وطء لمكاف من إضافة

المصدر لفاعله ويراد

بالفاعل من تعلق به الفعل

فيشمل الواطء والموطوء

فيشترط في كل التكليف

والإسلام فلا يحصى

ولا مجنون ولا كافر إذ

وطؤهم لا يسمى زنا شرعا

والوطء تعقيب الحشفة

أو قدورها ولو بمائل

خفيف لا يمنع اللذة أو بغير

انتشار (فرج آدمى) قبلا

أودبرا لا غير فرج كمين

فخذين ولا فرج بهيمة

ولا جنى إن تصور بصورة

غير آدمى (لامالك له) أى

لواطىء (فيه) أى فى

الفرج أى لا تسلط له عليه

شرعا فالملوك الذكر لا

تسلط له عليه شرعا من

جهة الوطء (باتفاق) من

الأئمة لأهل المذهب فقط

المرض الذى ابتليت به أو ابتلى به فلان مصر اه قال العلامة الأمير فى حاشية عقب وفيه أن هذا  
تنقيص بمرتبة الاتيئاء فالظاهر القتل فى هذا من غير خلاف وانظره (قوله لنسبة البارى تعالى للجور)  
أى وهو كافر وقد كفر بإبليس بذلك حيث أمره الله بالسجود لآدم فخالف وقال أنا خير منه  
(قوله وفى استنابته الخ) أى أنه يتفرع على القول بأنه يقتل خلاف وهو أنه هل تقبل توبته أولا والظاهر  
الأول كما قال شيخنا

### باب ذكر فيه حد الزنا

(قوله وهو بالقصر لغة أهل الحجاز) وبه جاء القرآن وعليه فيكتب بالياء لا لتقلب الألف عنها  
(قوله وبالمد لغة أهل نجد) أى وهم تميم وعليه فيكتب بالألف ولكون الزنا يد ويقصر جعل يابن  
المقصود والمدود من صيغ القذف (قوله الزنا شرعا) خرج الزنا الذى لاحد فيه كالنكاح بدون ولى ومن  
لا ط بنفسه ووطء الصبي والمجنون فان كل هذا وان كان زنا فى اللغة لكن لا يسمى زنا شرعا وكل هذه  
خارجة من المصنف بذكر الشروط وحين إذ كان لا يسمى مذكرا شرعا فلا يعترض على المصنف  
بذكر الشروط بحيث يقال ان المصنف ذكر أمرا عاما وهو الزنا ثم بينه بخاص \* وحاصل الجواب  
أن المصنف لم يذكر أمرا عاما بل خاصا بقريته ذكر الشروط فذكرها قريته على أن أُل فى الزنا لا العهد  
العلمى أى الزنا للعهد عند أهل الشرع (قوله وهو ما فيه الحد الآتى) أى أهم من كونه رجما أو جلدا  
(قوله مكاف) أى ولو سكران حيث ادخل السكر على نفسه والا فسكالحجون (قوله ولا كافر) أى  
سواء وطى كافر أو مسلمة وان كانت المسلمة تحد لأنه يصدق عليها ووطء مسلم كما أنها تحد إذا كانت  
مجنونا أو أدخلت ذكر نائم فى فرجها ورجم النبي ﷺ لليهوديين حكم بينهم بما فى التوراة  
لعدم دخولهم إذ ذاك تحت الذمة (قوله فرج آدمى) أى غير ختنى مشكل فلاحد على واطئه فى قبله  
لأنه كشفة فازوطىء فى دبره فالظاهر أنه يقدر أنى فيكون فيه الجدار كاتيان أجنبية بدبر ولا يقدر  
ذكر ملوطا به بحيث يكون فيه الرجم ولاحد عليه إن وطىء وهو غيره للشبهة إذ ليس ذكر محققا لا  
أن يعنى فلا اشكال (قوله قبلا أودبرا) أى لان المراد بالزنا هنا ما بهم اللواط (قوله كمين فخذين) أى أوفى  
هوى الفرج وكما خرج ماذ ذكر بقوله فرج آدمى خرج أيضا من لاط بنفسه فلاحد عليه ووجه  
خروجه به أن آدمى نسكرة ومكاف نسكرة والنسكرة بعد النسكرة غيرها (قوله إن تصور بصورة غير  
آدمى) أى وأولى ان لم تصور بصورة شئ لان ذلك مجرد تخيل وأما اذا تصور بصورة آدمى كان  
وطؤه زنا شرعا ويحد الواطىء وكذا يقال فى وطء الجنى لآدمى (قوله شرعا) أى من حيث ذاتها  
خرج بذلك من حرم وطؤها لعراض كحيض ونحوه فان وطأها لا يسمى زنا شرعا لان هذه لزوجها  
أوسيدها تسلط عليها شرعا من حيث ذاتها لولا العارض (قوله لا تسلط له) أى لالمالك عليه من جهة  
الوطء وحينئذ فاذا وطىء مملوكه الله كحد حد اللواط لاحداث الزنا (قوله باتفاق) راجع للنفى أى  
اتفق تسلطه عليه شرعا باتفاق العلماء (قوله فخرج النكاح المختلف فيه) أى كىلا ولى فاذا وطىء فيه فلا يسمى  
زنا شرعا فلاحد فيه وخرج أيضا ووطء الرجل أمته وزوجته بدبرها فان فيه قولاً بالاباحة وان كان  
شاذاً أَوْضِعْفاً فلاحد فيه ويؤدب (قوله لكان أحسن) أى لانه أعم تأمل (قوله ووطء حليته) أى  
زوجته وأُمته (قوله خرج به الغائط) أى وهو من قصد زوجته فوقع على غيرها غلطاً (قوله والجاهل)

فخرج النكاح المختلف فيه فلا يسمى زنا ولو قال بدله بلاهية لكان أحسن

\* ٤٠ - دسوقى - بيع \*

لاخراج ووطء حليته بدبرها وأمة الشركة والقراض واللبضة (تعمداً) خرج به الغائط والجاهل والناسى كمن نسي طلاقاً



وبائع على وطني، الكفاف بقوله (وإن). (٣١٤) كان وطء الكفاف المسلم فرج الآدمي (لواطاً) أي إدخاله الحشفة في دبر ذكرك فدمي

زنا شرعا وفيه الحد الآتي ذكره (أو) كان (إتيان أجنبية يدبر) وأما حليته من زوجة أو أمة فلا يحد بل يؤدب (أو) كان (إتيان أجنبية) في قلمها أو دبرها حال كونها أو كونه (غير زوج) فيحدد بخلاف لو كانت زوجا وإتيان النائمة أو المحبونة أولى بالحد من الميتة (أو) إتيان (صغيرة يمكن وطؤها) عادة لو اطمأنت في قلمها أو دبرها فيحد الواطئ لها وإن كانت غير مكلفة لصديق حد الزنا عليه دونها كالنائمة والمحبونة (أو) إتيان حرة أو أمة (مستأجرة) أجزت نفسها أو أجزها ولها أو سيدها (لو طئ أو غيره) كخدمة فيحد واطؤها المستأجر ولا يكون الاستئجار شبهة تدرأ عنه الحد إلا إذا أجزها سيدها لاوطئ فلا يحد نظرا لقول عطاء (أو) إتيان (مملوكة) له بشراء ثلاث (تعتق) عليه بنفس الملك كبت وأخت فيحد إن علم بالتحريم وشمل قوله تعتق ما إذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء (أو) إتيان من (يعلم حرّيتها) وحرمتها عليه فيحد وسواء علم

أى جاهل المصن وجاهل الحكم فالأول من يتفقدتها زوجته أو أمته ثم تبين له أنها أجنبية وجاهل الحكم من يعتقد وطء حل الأجانب لكونه حديث عهد بالاسلام وهو طارىء من بلاد بعيدة عن بلاد الاسلام ولا يخفى أن الغالط هو عين جاهل العين فأحدهما مكرر مع الآخر فاما ان يقصر الجاهل على جاهل الحكم وإما أن يحمل الغالط على الشاك لما يأتي من أن من وطئ امرأة شاكا في كونها زوجته فتبين أنها أجنبية فانه لا حد عليه وكما خرج من ذكر بقوله تعمدنا خرج أيضا المكروه على القول بأنه لا حد عليه كما يأتي (قوله وبالغ الخ) قال السنائى لو حذف المصنف هذه المبالغة كان أولى لانها تقتضى اشتراط الاسلام في حد اللواط الذى هو الرجم وليس كذلك كما يأتي والقول بأنه مبالغة فيما قبل قوله مسلم بعيد اهـ بن هـ والحاصل أن المشترط في حد اللواط وهو الرجم بالنسبة للفاعل تكليفه وأما بالنسبة للمفعول فتكليفه وتكليف الفاعل معا وأما الاسلام فلا يشترط في واحد منهما كما يأتي في قول المصنف وإن عشرين أو كافرين (قوله وان لواطاً) أى لان الفرج يشمل الدبر (قوله فيسمى زنا شرعاً وفيه الحد) أى خلافاً لمن قال ليس فيه إلا الأدب كالمساحقة وفاقاً لأبى حنيفة وداود وقد أقاد المصنف بالمبالغة الرد على من ذكر وأنه يقال له زنا لكن بالمعنى الاعم وقد يقابل به (قوله فلا يحمد بل يؤدب) أى لأن له التسلط على دبرها شرعاً عند بعضهم وان كان قولاً شاذاً (قوله بخلاف لو كانت زوجاً) أى وبخلاف ادخال امرأة ذكر ميت غير زوج في فرجها فلا تحمد فيما يظهر لعدم اللذة كالصبي (قوله يمكن وطؤها عادة لواطها) أى وإن لم يمكن لغيره وأما مالا يمكن وطؤها إذا وطئها المكلف فلا حد عليه (قوله ولا يكون الاستتجار شبهة الخ) أى سواء كان الاستتجار من نفسها حرة أو أمة أو من وإلى الحرية للوطء أو للخدمة أو من سيد الأمة للخدمة وقال أبو حنيفة لا حد في وطء المستأجرة للوطء لأن الاجارة عنده عقد شبهة يدرأ الحد وان حرم عنده الاقدام على ذلك العقد وبذلك يندرج في قول المصنف لا مملك له فيه باتفاق وإلا لكان خلاف أبى حنيفة شبهة تدرأ عنه الحد (قوله نظراً لقول عطاء) أى يجوز نكاح الأمة المحللة أى التى أحل سيدها وطئها للواطىء وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه وحينئذ المستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها اهـ بن (قوله أو أتيان مملوكة تمتق عليه بنفس المالك) أى إلا أن يكون مجتهداً يرى أن عتق القربة إنما يكون بالحكم لا بنفس المالك أو قلد من يرى ذلك والا فلا حد عليه بقوله في التوضيح عن اللغضى وانظر لم لم يدرأ عنه الحد إذا لم يكن مجتهداً ولا مقلداً لمن يرى ذلك مراعاة للقول بذلك وقد استشكله ابن مرزوق وكذا المصنف في التوضيح عن شيخه اهـ بن (قوله أو أتيان من يعلم حريتها) أى أو أتيان أمة بملك لا بنكاح من يعلم حريتها وحرمتها عليه والحال انها من لا تمتق عليه سواء كانت من أقاربه كعمته وخالته أو أجنبية (قوله فيجد) أى لانه وطئ من ليست زوجته ولا مملوكة (قوله وكذا ان وطئها) أى وكذا يحمد ان وطئها بملك والحال انه يعلم أنها ملك للغير بخلاف ما إذا تزوجها وهو يعلم انها ملك للغير فلا يحمد لاحتمال أن سيدها وكل زوجها فزوجها فيدرأ الحد بذلك (قوله واختلف في حدها هى الخ) أى إذا علمت بحرية نفسها دون للشترى على قولين فقيل بعدم حدها لانها تقول قدأ كذب إذا قلت أنا حرة ولا يثبت على فى معذورة في تمكينها وقيل بحدها نظراً إلى أنه قد يصدقها إذا ادعت الحرية والأول للابهري والثاني لابن القاسم (قوله أو أتيان محرمة بصهر مؤبد بنكاح) أى ومن باب أولى وطء المحرمة بنسب أو رضاع بنكاح لأنها لا يكونان إلا مؤبدين بخلاف الصهر فاتصر عليه لأجل تقييده بمؤبد وأما لو وطئ المحرمة بالنسب أو الرضاع

**بالمملك**

بحریتها بعد ان اشتراها أو حال اشترائها وکذا ان وطنها

وهو عالم بأنها ملك لاغير واختلف في حدها هي إذا كانت عالمة بجهنمها وطاعت به (أو) اتيان (عمره بصهر مؤيد) بنكاح

بالمك فلا يحد وإنما يؤدب إذا كان عالماً وحاصل المسئلة أن الحرمة بسبب الرضاع أن وطئها بنكاح حد وإن وطئها بملك أدب والحرمة بالنسب إن كانت ممن تتفق عليه بالملك حد لو وطئها بالملك وأولى بالنكاح وإن كانت لا تتفق بالملك حد لو وطئها بالنكاح لا بالملك فيؤدب فقط وأما الحرمة بسبب الصهارة فإن كان تحريراً مؤبداً حد أن وطئها بنكاح لا بملك فيؤدب وإن كان تحريراً غير مؤبد فلا حد سواء وطئها بنكاح أو بملك وإنما يؤدب فقط أن وطئها بنكاح (قوله بصهر مؤبد) أي مؤبد تحريراً لأن الذي يتصف بالتأييد ثقباً وإثباتاً إنما هو التحريم لا الصهارة لأنها متى حصلت لا تكون إلا مؤبدة وزاده مؤبد لأن تحريم الصهر منه مؤبد ومنه غير مؤبد فالأول كالعقد على البنت فإنه يؤبد تحريم الأم فإذا عقد على الأم ودخل بها حد والثاني كالعقد على الأم فإنه لا يؤبد تحريم البنت فله طلاق الأم قبل مسها والعقد على البنت فإذا عقد على البنت ودخل بها بعد أن عقد على الأم وقبل أن يمسه لم يحد وبعد مسها يحد (قوله بعد العقد على بنتها) ظاهره سواء دخل بالبنت أم لا وهو ظاهر المدونة في النكاح الثالث لأنه نص فيها على الحد وأطاق وفصل اللخمى في باب القذف فقال وكذلك إذا تزوج بأمر زوجته فإن كان دخل بالبنت حد والا فلا لاختلاف الناس في العقد على البنت هل يحرم الأم أو بمنزلة العدم لا يحرمها واعتمد ابن عرفة كلام اللخمى مكتابه على ابن الحاجب وشارحه اهـ بن (قوله بخلاف لو وطئها بملك وهي لا تتفق عليه) أي كأم زوجته التي هي عمته أو خالته أو أجنبية منه (قوله أو اثنيان خامسة) أي أو وطء خامسة بنكاح (قوله ولا التفات الخ) يعني أن القول بحد الخامسة بعقد ضعيف جداً لا أثر له فلا يجعل شبهة تدرك الحد (قوله والا لم يحد) أي لأنها أمة محملة (قوله أو اثنيان أمة ذات منعم) أي أو اثنيان من له سهم في الغنيمة أمة ذات منعم (قوله بناء على أنها لا تملك الخ) أي بناء على القول بأن الغنيمة لا يملكها الجيش إلا بالقسم أي وأما على القول بأن الغنيمة يملكها الجيش بمجرد حصولها فلا يحد لأنه شريك وظاهر المصنف حد الواطيء قل الجيش أو كثر وقيد ابن يونس بالجيش العظيم دون السرية اليسيرة فلا يحد اتفاقاً واقتصر عليه المصنف في توضيحه وقال القلتاني تبعاً للخمى الأظهر أن الخلاف في كون الغنيمة تملك بمجرد الحصول أو لا تملك إلا بالقسم جار في الجيش الكثير واليسير وهذا كله فيما إذا كان الواطيء له سهم في الغنيمة وأما من لا سهم له فيها فإنه يحد اتفاقاً مطلقاً قل الجيش أو كثر (قوله أو مبتوتة) أي مطلقة بلفظ البت وكذا بلفظ ثلاثاً في مرة أو مرات بدليل القسابل (قوله أو بعد العدة) أي بنكاح أو بدونه (قوله وهل يحد مطلقاً) أي هذا إذا أبتا في مرات متفرقات بأن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيده أو طلق ثم راجع ثم طلق ثم راجع ثم طلق بل وإن أبت في مرة (قوله أو إنما يحد إذا أبتا في مرات) أي فهذه الصورة محل اتفاق وسواء وطئها في العدة بعقد أو غيره أو وطئها بعدها بعقد نكاح وسواء كانت في الثلاث صور حرة أو أمة (قوله تأويلان) أي على المدونة وهما قولان في المذهب والاعتماد منهما الأول ولذا ذكره المصنف أولاً ثم بين مافي المسئلة بعد ذلك من الخلاف (قوله دون الغاية) أي دون الثلاث (قوله بلا عقد فيهما) أي إذا كان وطؤه غير مستند لعقد في المستثنين مسألة وطء الطائفة قبل البناء ووطء العتقة ومحل الحد في المستثنين إلا أن يعذر بحمل كما يأتي وليس عليه لها صدق موتف لأجل الوطء وأما صدقها الذي وجب نصفه بالطلاق فإنه يكمل كما في المدونة (قوله لا فيها) محل عدم حده في وطء البائنة في العدة إذا كانت البينونة بلفظ الخلع بغير عوض مراعاة لمن يقول إنه رجعي كذا في بن قلا من كبير خش ثم قال وهو حسن والله أعلم (قوله أو يطؤها مجنون أو كافر) أي إذا كان بالغاً ومثلها ما لو أدخلت ذكر نائم

مملوكها (بلاعقد فطئها الحد لا بعقد للشبهة وإن كان فاسداً (أو يطؤها) مجنون) أو كافر (بخلاف الصبي) يطؤها فلا حد عليها ولو أنزلت

بملك وهي لا تتفق عليه فلا يحد كما يأتي (أو) اثنيان (خامسة) علم بتحريمها ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج (أو مرهونة) خبر بدن الراهن والالم بعد كما تقدم في بابه (أو) اثنيان أمة (ذات منعم) قبل القسم حيزت أم لا بناء على أنها لا تملك الغنيمة إلا بالقسم (أو حرية) يلاذ الحرب أو دخلت عندنا بأمان وأما لو خرج هو بها من بلاد الحرب أو دخلت عندنا بأمان فجازها فقد ملكها (أو) اثنيان (مبتوتة) له (وإن) وطئها (بعدة) أي في عدتها منه بنكاح وأولى بلا نكاح أو بعد العدة (وهل) يحد مطلقاً (وإن أبت في مرة) واحدة كقوله أنت طالق ثلاثاً أو البتة ولا التفات لقول من قال بلزوم الواحدة حينئذ لشذوذه وإنما يحد إذا أبتا في مرات إذ لا شبهة له بوجه وأما لو أبتا في مرة فلا يحد نظراً لوجود الخلاف (تأويلان أو) اثنيان (مطلقة) له (قبل البناء) دون الغاية فيحد (أو معتقة) له (بلاعقد) فيهما وأما للعلاقة بعد البناء بائناً دون الغاية فيحد وإن وطئها بعد العدة لا فيها (كان) يطؤها

لأنها لا تنال منه لذة كالجنون ( إلا أن يجهل العين ) للوطوء بان يظن أنها حليلته فتبين خلافها ( أو ) يجهل ( الحكم ) أى التحريم مع عنه عين الموطوء ( أن ) جهل مثله ( كقريب عهد بإسلام فلا يعد أعذره بالجهل ( إلا ) الزنا ( الواضح ) فلا يعذرفيه بجهل العين كاتيانه لكبيرة ادعى الغلط بها وامرأته صغيرة ( ٣١٩ ) أو العكس ولا يجهل الحكم كمرتهن أو مستعير ادعى ظن الجواز

وكقريب عهد بإسلام  
مخالط للمسلمين قبل  
اسلامه وهذا الاستثناء  
ينفى عنه قوله ان جهل  
مثله فالأولى حذفه ( لا  
مساحقة ) بالرفع عطف  
على وطء أى الزنا وطء  
لا مساحقة لعدم الإيلاج  
وهو فعل النساء بعضهن  
ببعض فلا حد على فاعله  
منهن ( وأدب اجتهداً )  
أى بالاجتهاد من الحاكم  
( كبهيمة ) أى كواطىء  
بهيمة يؤدب اجتهداً  
ومدخلة ذكر بهيمة  
بفرجها أو ممكنة صبي  
وكذا الصبي المميز يوطئ  
أو يزنى أو يفعل فيه  
فيؤدب ويثبت الجميع  
بعدلين أو باقرار مكلف  
( وهى ) أى البهيمة  
الموطوءة ( كغيرها فى  
الدبج والأكل ) فلا تحرم  
ولا تكره ( و ) كواطىء  
( من حرم ) وطؤها ( عليه )  
من زوجة أو أمة ( لمرض  
كحائض ) وقضاء  
ومحرمة بنسك ومعتكفة  
فيؤدب بالاجتهاد ( أو )

بالغ فى فرجها ( قوله ) لأنها لا تنال النخ ) مثل الصبي فى عدم لزوم الحد للمرأة بوطئه إدخالها ذكر ميت  
بفرجها لما ذكره من العلة ( قوله ) إلا أن يجهل العين ( هذا راجع لجميع ما تقدم وقوله أو الحكم كذلك  
راجع لجميع النساء المتقدمات غير المهرونة وحاصله أن ما ذكر من وجوب الحد بوطء النساء  
المقدمات محله إذا كان عالماً بالتحريم وعين الموطوءة وأما إن جهل الحكم أو العين فلا حد وقبل  
قوله بدعوى جهله العين أو الحكم بشرط أن يظن به ذلك الجهل وأما إذا كان الزنا واضحاً فلا يقبل  
قوله ( قوله ) بأن يظن أنها حليلته ( أى زوجته أو أمته وقوله فتبين خلافها أى فتبين بعد وطئها أنها  
أجنبية ومفهوم يظن أنه لو قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء أنها أجنبية فظاهره أنه يجد  
وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنه لا حد عليه مع الحرمة عليه انظر عبق ( قوله ) إن جهل مثله ( أى  
إن كان مثله يجهل الحكم والعين ( قوله ) كقريب عهد ( أى أو كان الوقت ليلاً مظلماً والنساء مختلطات  
والمرأة التى وطئها بمائلة لحليلته فى النحافة أو السمن ( قوله ) إلا الزنا الواضح ( أى من العين أو الحكم  
( قوله ) كاتيانه لكبيرة ( النخ ) أى أو كانت حليلته فى غاية النحافة والى ادعى انه ظن انها هى فى  
غاية السمن أو العكس ( قوله ) فلا يعذرفيه بجهل ( أى وحينئذ فيحد ( قوله ) ينفى عنه قوله إن جهل مثله )  
أى لأن قوله إن جهل مثله يفهم منه أنه إذا لم يجهل مثله يحد ومن المعلوم أن الواضح من العين أو الحكم  
لا يجهل مثله ( قوله ) وأدب ( أى فاعل المساحقة ولو وقعت بين رجل وامرأة أو بين رجلين أو أمير  
( قوله ) أو مدخلة ذكر بهيمة بفرجها ( أى وكذا مدخلة ذكر ميت بالغ بفرجها ( قوله ) ويثبت  
الجميع ( أى جميع ما ذكر حق للمساحقة بعدلين لا بأربعة لأن هذا ليس زنا ولا بشاهد وامرأتين  
أو أحدهما مع عين لأن ذلك ليس بمال ولا آيل له ( قوله ) كغيرها فى الدبج ( أى فى جواز الدبج والأكل  
ولا تقتل ولا تشافى قول بقتلها بغير ذبح وتحرق قيل لأن بقاءها يذكر الفاحشة فيعبر بها وأنت  
خير بأن هذه العلة لا تنتج قتلها بل إزهاق روحها ولو بذكاة تأمل ( قوله ) فلا تحرم ( أى أكلها ولا يكره  
أى حيث كانت مباحة ( قوله ) فيؤدب أحد الشريكين وسيد البعضة ( النخ ) أى وكذا يؤدب  
إلا أن لا يقدرن على المنع ( قوله ) أو واطىء مملوكة ( أى من محارمه لا تعتق عليه بنفس الملك ( قوله ) أو  
صهر ( أى كعمة زوجته وخالتها وبنت أخيها وبنت أخيها ( قوله ) ويلحق به الولد ( أى وتباع عليه  
خشية أن يعود لوطئها ثانية ولا تكون أم ولد بذلك الولد لأنه من شبهة ( قوله ) بنكاح أو ملك ( أى  
سواء كان الملك طارثاً أو أصلياً فالأول وهو وطؤها بنكاح كأن يتزوج معتدة من غيره ويطأها زمن  
العدة والثانى وهو ما إذا وطئها بملك طارىء كالمواشترى أمة معتدة من طلاق أو وفاة ووطئها فى  
عدتها والثالث وهو ما إذا وطئها بملك أصلى كما إذا كانت مملوكة له فزوجها ثم طلقها أو مات زوجها  
فلما شرعت فى العدة ووطئها فى العدة ومثل وطء أمته المعتدة فى عدم الحدوطء أمته المتزوجة كافى ابن غازى  
( قوله ) والفرق ( النخ ) حاصله ان وطء المعتدة فيه شبهة فلذا سقط عنه الحد وانشرت الحرمة ووطء  
الخامسة لما لم يكن فيه شبهة لزم الحد ولم ينشر حرمة لكونه زنا محض وأصل المعارضة بينها للخمى

والجواب  
مشركة ( فيؤدب أحد الشريكين وسيد البعضة والمعتقة لاجل ( أو ) واطىء مملوكة ) له ( لا تعتق ) عليه  
بنفس الملك كعمة وخالة وبنت أخ أو أخت من نسب أو رضاع أو صهر فيؤدب ان علم بالحرمة ويلحق به الولد ( أو ) واطىء معتدة )  
من غيره فى عدتها بنكاح أو ملك يؤدب اجتهداً ولا يعد وفرق بينهما ولا تحل أبداً كاتقدم فى النكاح والفرق بينهما وبين الخامسة ان  
نكاح المعتدة ينشر الحرمة فلا تحل لأصله ولا لقرعه بشبهة النكاح بخلاف الخامسة واللبتوة قبل زوج فهو زنا محض قال أبو الحسن  
والراجع انه بعد لصديق حد الزنا عليه وما مشى عليه المصنف ضعيف

منه فالوجه حمله على ذات  
سيد أو زوج معتدة من  
غيره أو على معتدة منه وهي  
غير مبتوتة أخذاً مما تقدم  
(أو) واطيء (بنت)  
بنكاح (على أم لم يدخل  
بها) فيؤدب ولا يحد وأما  
عكسه فيحد كما شمله قوله  
أو بصهر مؤبد فلو دخل  
بالأم ثم عقد على بنتها  
ووطئها حد (أو) واطيء  
(أختاً) تزوجها (على  
أختها) فلا حد وأدب  
اجتهاداً (وهل) عدم الحد  
مطلقاً كانت الأخت من  
النسب أو الرضاع أو (إلا  
أخت النسب) أي أخت  
زوجته من نسبها فيحد  
فيها (لتحريمها بالكتاب)  
بخلاف أختها من الرضاع  
فتحررها بالسنة (تأويلان)  
حقه قولان اذهذه المسئلة  
ليست في المدونة (وكأمة  
محللة) أي وكواطي، أمة  
حلالها سيدها بأن قال له  
أبعت لك وطأها أو  
أذنت لك أو نحو ذلك  
فيؤدب اجتهاداً ولا يحد  
مراعاة لقول عطاء بجواز  
التحليل بخلاف واطيء  
أمة زوجته من غير اذنها  
له في وطئها فيحد  
(وقومت) المحللة عليه  
بمجرد وطئه يوم الوطء  
حملت أم لا

والجواب بالمرق المذكور لا بن يونس واعترضه في التوضيح بأن نشر التحريم في وطئه المعتدة مبنى  
على ثبوت الشبهة المسقطة لاحد وحينئذ فلا يحسن التفريق بذلك بينها لأن فيه رائحة مصادرة ولعل  
الأحسن في الفرق أن تحريم الحامسة أشهر من تحريم العدة فلذا كان وطئه الأولى زنا موجباً لاحد  
دون الثانية اهـ بن (قوله) وتقدم الكلام على المعتدة، منه (حاصل مامر أنها ان كانت مبتوتة ووطئها  
في العدة أو بعدها فانه يحد كان الوطء بنكاح أولاً وان كانت غير مبتوتة فلا حد عليه كان الطلاق  
رجعياً أو بائناً بدون الثلاث (قوله) فالوجه حمله على ذات سيد أو زوج معتدة) فيه أن هذا هو عين  
الحمل الأول المقترض عليه فالأولى أن يقول فالوجه حمله على ذات سيد أو على معتدة منه وهي غير  
مبتوتة تأمل (قوله) على ذات سيد (أي بأن واطيء السيد أمة المعتدة (قوله) أو على معتدة منه وهي غير  
مبتوتة) أي بأن كانت رجعية أو بائناً ووطئها في العدة ولم ينوطئه الرجعية الرجعة وكان وطؤه  
للبنان بغير عقد جديد فلا حد عليه وإنما يؤدب فقط والحاصل أن المعتدة منه ان كانت رجعية  
ونوى بوطئه لها الرجعة أو غير رجعية وتكحها بعقد جديد فلا حد ولا أدب ولا حرج وان واطيء  
الرجعية أو البائن ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائن ففي الرجعية الأدب وكذا في  
البائن ولا حد عليه وطئها في العدة أو بعدها لأن العصمة باقية في الجملة كذا في عقب والصواب أن  
عدم الحد إن كان وطؤه في العدة وأما ان واطيء بعدها فانه يحد كما في ابن مرزوق وتقدم ذلك  
لشارحنا حيث قال وأما للطلاق بعد البناء بائناً دون الغاية فيحد إن وطئها بعد العدة لافها انظر بن  
(قوله) وأما عكسه (أي وهو وطؤه الأم مع كونه قد عقد على بنتها ولم يدخلها وقوله) فيحد أي كما  
هو ظاهر المدونة وجعل الاخمي أن هذا العكس لاحد فيه كذلك لوجود الخلاف في كون مجرد  
العقد على البنت يؤبد تحريم الأم أو هو بمنزلة العدم فلا يؤبد الا إذا انضم له دخول وقد تقدم عن بن  
أن ابن عرفة اعتمد ما قاله الاخمي خلافاً لما في عقب من تضعيفه (قوله) فلو دخل بالأم ثم عقد على بنتها  
ووطئها حد) أي اتفاقاً وكذا عكسه وهو ما إذا دخل بالبنت ثم عقد على أمها ودخل بها فيحد اتفاقاً  
ولا يجرى فيه خلاف الاخمي لأن موضوعه ما إذا عقد على الأم ودخل بها بعد عقده على البنت ولم  
يدخل بها (قوله) أو واطيء اختاً على أختها) أي وكذا امرأة على عمها أو على خالتها اتفاقاً نسباً أو  
رضاعاً فلا حد فيه وإنما فيه الأدب حيث كان الوطء بالبنكاح كما قال الشارح وأما ان كان بالملك فلا  
شئ فيه وينبغي من وطئها بعد ذلك حتى يحرم فرج الأولى كما مر في باب النكاح (قوله) أو الاخت  
النسب) أي او عدم الحد إلا إذا كانت تلك الأخت التي وطئها أخت زوجته من النسب وحينئذ  
فيحد (قوله) لتحريمها بالكتاب (أي وهو «وأن تجمعوا بين الأختين» (قوله) فتحررها بالسنة) أي  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. أي والتحريم بالكتاب أقوى  
من التحريم الثابت بالسنة وأما قوله تعالى «وأخواتكم من الرضاعة» فعناه أخت الشخص نفسه  
رضاعاً وكلام المصنف في أخت الزوجة (قوله) اذهذه المسئلة) أي وهي الجمع بين الأختين باعتبار  
الحد وعدمه (قوله) ليست في المدونة) أي وحينئذ فما الذي يؤول (قوله) وكأمة محللة) الكاف  
للتشبيه لا تدخل شيئاً وسواء كانت تلك الامة قنا أو كان فيها شائبة حرية كمديرة ومعتقة لأجل  
وقوله حلالها سيدها أي سواء كان ذلك السيد المحلل زوجة الواطيء أو قريه أو اجنيا  
(قوله) فيؤدب اجتهاداً ولا يحد) أي سواء كان ذلك الواطيء يعلم تحريمها على مذهب الجمهور  
أم لا وسواء كان عالماً بالتحليل أو جاهلاً به كما لو وطئ أمة زنا فظهر بعد ذلك ان سيدها كان حلالها  
قبل الزنا اهـ شيخنا عدوى (قوله) يوم الوطء) أي وتعتبر القيمة يوم الوطء لاجل ان تتم له الشبهة

(وان أيا) أى اشترى كل من الحمل والحمل له من التقويم لما يلزم على تركه من صحته ما قصد من إعاره الفروج وتؤخذ القيمة من الواطى. ان أيسر والا بيعت عليه لم يحمل وله الفضل وعليه النقص فان حملت فالقيمة فى ذمته والولد حراً لحق به وتكون به أم ولد (أو) امرأة (مكرهه) أى لا حد عليها ولا أدب أيضاً ولا يضره العطف على ما فيه الأدب لأنه قصد العطف من حيث نفي الحد (أو) وطى. زوجة حرة أو أمة (٣١٨) (مبيعة) باعها زوجها على أنها أمة (بغلاء) أى بسببه أو لأجله فوطئها المشتري

فلاحد عليها ولا أدب لعذرهما بأطوع وقد بانث من زوجها بمجرد البيع ومثل البيع تزويجها لغيره ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن ان وجدته والا فعلاها لانها غرته قولاً وفعلًا فان باعها لالهاجة عدت اذلا شبهة لها وقيل لا تحد نظراً للشراء واستظهر وفيه نظر ثم شبه في عدم الحد على الأظهر والأصح قوله (والأظهر) عند ابن رشد (والأصح) عند غيره (كان ادعى) أى كمالا حد على وأطى ادعى (شراء أمة) وانما وطئها المكونه اشتراها من مالكها فانكر المالك البيع (ونكل البائع) عن البيهقي حيث توجهت عليه حين أنكر البيع (وحالف الواطى) انه اشتراها منه حيث توجهت عليه بنكول البائع فان نكل الواطى حد كالأو حلف البائع ولا يثنى حلف الواطى حينئذ ثبت قول البائع بحلفه فالحد فى نكولها وفى حلف البائع وعده فى صورة المصنف

ويقدر انه وطى ملكه (قوله وان أيا) مبالغة فى محذوف أى ويلزم التقويم وان أيا (قوله وله الفضل) أى ما زاد من الثمن الذى بيعت به على القيمة التى قومت بها عليها فان قلس الحمل له الواطى لها قبل دفع القيمة كان ربحها احق بها وبيعت عليه لئلا يعود لتحليلها وان مات ذلك الواطى قبل أداء قيمتها فصاحبها الذى حللها اسوة الغرماء كما قاله ابو عمران (قوله وتكون به أم ولد) أى وتستثنى هذه من قول المصنف فى باب ام الولد لا يولد من وطء شبهة (قوله وقد بانث من زوجها) أى البائع لها (قوله ومثل البيع) أى فى عدم الحد وعدم الادب إذا كان ذلك لجوع والبيوتة من زوجها (قوله ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن) أى وكذا يرجع عليه الزوج الذى يتزوجها بالصداق ان وجدته والا يرجع به عليها إلا ربع دينار فيترك لها لئلا يخلو البضع عن عوض (قوله لانها غرته قولاً وفعلًا) أى لانها قالت انا أمة ومكنت المشتري او المتزوج لها من نفسها (قوله نظراً للشراء) أى نظراً لكون المشتري يملكها بشرائه كالامة فتكون مكرهه فى وطئه لها إذ لو امتنعت لا كرهها (قوله واستظهر) أى استظهر ابن رشد هذا القول ووجهه بما ذكره وتعبه ابن عرفة بأن يكون اصل فعلها فى البيع طوعاً ينبى عنها كونها مكرهه واجاب ابن مرزوق بأن اصل البيع وان كان طوعاً لكن بعد انعقاده صارت مكرهه (قوله والاظهر والأصح) أى وهو قول ابن القاسم فى المدونة ومقابله لاشبه ان كانت الامة يبد المشتري فلاحد عليه وان كانت بيد البائع حد اه عدوى (قوله فان نكل الواطى) أى كان نكل البائع (قوله كما لو حلف) أى كما يحلف البائع وقوله حينئذ أى حين إذ حلف البائع (قوله وعده فى صورة المصنف) أى وعدم الحد فى صورة المصنف وهو ما إذا نكل البائع وحلف الواطى لانه قد تبين بحلفه مع نكول البائع انه انما وطئها وهى على ملكه فالصور ثلاث ولا يتصور هنا حلفهما لانه متى حلف البائع ثبت قوله ولا يتوجه على الواطى. عمن كما قال الشارح (قوله والمختار) أى عند الأئمة وهو مذهب المحققين كابن العربى وابن رشد كما فى خش (قوله والأكثر على خلافه) وانه يحد أى مطلقاً سواء انتشر أم لا كما فى ابن عرفة والشامل وظاهره انه يحد على قول الأكثر ولو كانت هى المكرهه له على الزنا بها وهو كذلك الا انه لا صدق لها عليه اذا كانت هى للمكرهه له وان اكرهه غيرها غرم لها الصداق ورجع به على مكرهه وحلف الخلاف إذا اكرهه على انزنا بها وكانت طائفة ولازوج لها ولا سيد وإلا حد اتفاقاً نظراً لحق الزوج والسيد والى انها مسكنة لا يجوز ان يقدم عليها ولو بسفك دمه (قوله وهو للشهور) أى لكن الذى به الفتوى ما قاله الأئمة وهو الاظهر فى النظر اه شيخنا عدوى (قوله باقرار مرة) لم يأت المصنف بولائه يشير بالخلاف المذهبى وليس فى ذلك خلاف فى المذهب بل الخلاف فى ذلك لابي حنيفة والامام احمد حيث قال لا يثبت الزنا بالاقرار الا اذا اقر اربع مرات (قوله الا ان يرجع الخ) استثناء من مقدارى فاذا اقر به حد الا الخ (قوله رجع لشبهة اولاً) أى بأن كان رجوعه لتكذيب محض فاذا قال كذبت ولم يبد

على الاظهر والأصح (والمختار أن) الرجل (المكره) بالفتح على الوطء (كذلك) أى لا يحد ولا يؤدب لعذره بالا كراه المرأة عذراً (والأكثر على خلافه) وانه يحد وهو للشهور (ويثبت) الزنا بأحد أو ثلاثاً (باقرار) ولو (مرة) ولا يشترط أن يقر أربع مرات (الا أن يرجع) عن اقراره (مطلقاً) حال الحد أو قبله رجوعاً لشبهة أو لا كقوله كذبت على نفسى أو وطئت زوجتى وهى محرمة فظننت أنه زنا ومثل الرجوع ما إذا قامت بينة على اقراره وهو يتكرر فلا يحد (أو) الا أن (يهرب) بضم الراء (وإن فى الحد) الأولى حذف وانه

يعني أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد أي تمامه ولا يناد عليه لتكمله بخلاف (٣١٩) هروبه قبل إقامة الحد عليه

فبيع ليقام الحد عليه ما لم يرجع عن إقراره كذا ذكره الشارح ومن تبعه ورد بأن النكاح عدم الحد مطلقا كما ذكره المصنف (و) ثبت (بالبينة) العادلة أربعة رجال يروونه كالمرود في السكينة رؤيا وزمن أعدا كما مر وإذا ثبت بها (فلا يسقط) الحد عن امرأة بعد الثبوت عليها (بشهادة أربع نسوة يكرهها) أو بانها رتقاء تقديم لشهادة الرجال على النساء (و) ثبت (بمحمل) أي بظهوره (في) امرأة (غير متزوجة و) غير ذات سيد مقربة (أي بوطنها) بأن أسكر وطأها فتحد وخرج ظموره بمزوجة وذات سيد أقر بوطنها والراد بالزوج زوج يلحق به الحمل فخرج الصغير وللمحبوب أو أنت به كاملا لدون ستة أشهر من العقد فتحد (ولم يقبل) دعواها (أي من ظهر بها) الحمل (النصب بلا قرينة) تصدقها فتحد وأما مع قرينة تصدقها فيقبل دعواها ولا تحد كتعلقها بالمدعى عليه على ما مر عند قوله وإن ادعت استكراهها على غير لائق بلا تعلق

عذرا فإنه لا يحد عند ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ورأوا أن ذلك شبهة لاحتمال صدقه ثانيا وقال أشهب لا يحد إذا رجع لضمة وروى عن مالك وبه قال عبد الملك الظنبي وأعلم أن رجوعه عن الإقرار بالزنا إنما يقبل بالنسبة لسقوط الحد لا بالنسبة لعدم لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر المصوبة التي أقر بوطنها رجوعه (قوله) يعني أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد (أعلم أن سقوط الحد بالهروبه إنما هو إذا كان ثبوت الزنا عليه بإقراره أما لو كان ثبوت بينة أو حمل فلا يسقط عنه الحد هروبه ما لم يأت بدليل ذكرهما بعد (قوله) ومن تبعه (أي وهو عجم وعقب والشيخ أحمد الزرقاني) (قوله) وعدم الحد مطلقا (أي سواء كان هروبه قبل الحد أو في أثناءه) وحيث قلنا لا يحد على حقيقتها لثلاث يومين أن قراره في الحد من هذه الأمل لا رجوعا منه عن الإقرار كما قرر ابن مرزوق والحق كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ما عز بن مالك لما هرب في أثناء الحد فاتبعوه فقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجعوه حتى مات ثم أخبروا النبي بقوله فقال هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه . أن الهارب سواء كان قبل الحد أو في أثناءه يستغفر فان كذب إقراره ترك لأن كان لجرد الخوف أو الإلم بالظن (قوله) أي يشهدون له برؤية واحدة في وقت واحد (قوله) وإذا ثبت بها (أي وإذا ثبت الزنا بشهادة البينة المذكورة) وادعت المرأة أنها بكر أو رتقاء ونظر إليها أربع نسوة وصدقها على ذلك فلا يسقط الحد للترتب عليها بشهادة الرجال الأربع (قوله) فلا يسقط الحد بشهادة أربع نسوة يكرهها (بل ولا بشهادة أربع رجال بها كما هو مذهب الدونة لاحتمال دخول البكارة فلا تجمع من تعيب الحشفة وللرجال النظر إليها كما يقيد ابن مرزوق عن ابن القاسم وأسقط الأحمى الحد بشهادة الرجال وشهادة النساء بالبكارة لأن شهادتهن شبهة كما في بن قلا عن التوضيح وابن عرفة فقد علمت أن من أسقط الحد بالرجال أسقطه بالنساء ومن لم يعتبر شهادة النساء وقال بالحد لم يعتبر شهادة الرجال فإني عجب وخش من اعتبار شهادة الرجال بالبكارة وسقوط الحد دون شهادة النساء فهو تفرق لم يقل به أحد (قوله) تقديم لشهادة الرجال على النساء (فيه أنه) حيث علل عدم قبول شهادة النساء بالعذرة بضعف شهادتهن فلا تقاوم شهادة الرجال يقال عليه شهادتهن وإن لم تقاوم شهادة الرجال فلا أقل من أن تكون شبهة تدرك الحد تأمل فالأولى التعليل بما قلناه من احتمال دخول البكارة فلا معارضة بين الشهادتين (قوله) أي بظهوره (في امرأة) أي سواء كانت حرة أو أمة وقوله غير متزوجة أي لا يعرف لها من زوج يلحق به الولد بأن لا يعرف لها زوج أصلا أو يعرف لها زوج لكن لا يلحق به (قوله) وغير ذات سيد الخ (أي وفي أمة غير ذات سيد مقربة) (قوله) لدون ستة أشهر (أي بكثير من يوم العقد) (قوله) ولم يقبل الخ) يعني أن المرأة إذا ظهرت بها حمل ولم يعرف لها زوج أو كانت أمة وكان سيدها منكرا لوطنها فإنها تحد ولا يقبل دعواها النص على ذلك بلا قرينة تشهد لها بذلك ولا دعواها أن هذا الحمل من منى شربه فرجها في الحمام ولا من وطئ جنى القرينة مثل كونها عذراء وهي من أهل الفقة (قوله) كتعلقها بالمدعى عليه (أي سواء كان صالحا أو مجموها الحال أو فاسقا والراد بالتعلق أن تأتي مستغنية منه أو تأتي البكر تدمى عقب الوطء وإن لم تستغث وتقول أكرهني فلان (قوله) أنواع الحد (أي المترتب على الثبوت) (قوله) وجله بلا تغريب (هذا خاص بالنساء والعبد) (قوله) وجله بتغريب (أي وهذا خاص بالبكر الجوارح كرك

حدث له وأولى أن شهدت لها بينة بالإكراه \* ولما فرغ من الأمور الثلاثة التي بها الثبوت شرع في بيان أنواع الحد وأنها ثلاثة رجم وجله بلا تغريب وجله بتغريب وبدأ بالأول فقال

(يرجم للمكاف الحر المسلم إن (٣٢) أصاب) أي وطى. (بعدهن) أي بعد الأوصاف المذكورة والأولى بعدها (بتكاح)

متعلق بأصاب والياء  
حبيبة أي من وطى زوجته  
بسبب عقد لازم (بتكاح)  
أودوا فخرج من أصاب  
ذلك وزنا وخرج نكاح  
غير لازم ككناح عند  
حره بلا إذن سيده ومعيب  
وقاسد يفسخ إذا أو بعد  
طول وفسخ قبل الطول  
(صح) أي حل الوطء  
فخرج ما إذا وطئها بعد  
عقد لازم وهي حائض  
مثلا فلا يكون محصنا فإذا  
زنى بعد جلده والمصنف  
أشار بما ذكره لشروط  
الاحصان العشرة فكانه  
قال يرمم المحسن وهو  
المكاف الخ ويقى من  
شروطه الانتشار وعدم  
المنكرة فكان عليه أن  
يزيد بانتشار بلا منكرة  
والحاصل أن شروط  
الإحصان عشرة إذا انحاف  
شرط منها لم يرمم وهي  
بلوغ وعقل وحرية  
وإسلام وإصابة في نكاح  
لازم ووطء مباح بانتشار  
وعدم منكرة (بمحاربة)  
متعلق بيرجم (معتدلة)  
بين الصفر والكبر (ولم  
يعرف) الإمام مالك  
رضي الله عنه (بداءة  
البينة) بالرجم (ثم)  
من يدمم (الإمام) أي

(قوله يرمم المكاف الخ) أي يرممه الإمام وليس له أن يرمم نفسه لأن من فعل موجب القتل لا يجوز  
له أن يقتل نفسه بل ذلك للإمام والأولى له أن يستتر على نفسه ولا يقر وأعاد المصنف هذه الأوصاف  
وإن تقدمت غير الحرية في تعريف الزنا لأجل قوله إن أصاب بعدهن وقوله يرمم عشاء تحمية على  
أن الجملة مستأنفة وجوز بعضهم قراءته بياء موحدة وهي متعلقة بقوله أول الباب الزنا وهي  
للمصاحبة أي الزنا مصحوب بجرم المكاف وجلد البكر وتغريب الحر الذكر أي هذا الحكم  
مصحوب بهذا الحكم (قوله أي وطى) أي أن حصل منه قبل الزنا وبعد اتصافه بالأوصاف  
المذكورة وطء زوجته التي عقد عليها عقدا لازما وكان ذلك الوطء مباحا وغير بأصاب إشارة إلى أنه  
لا يشترط في الإحصان كمال الوطء للزوجة بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها  
(قوله ابتداء أودوا) هكذا بأو على الصواب لا بالواو لأجل أن يشمل الفاسد الذي يغشى بالدخول ففي  
الواقع قال ابن عمر ما يفسخ بعد البناء لا يحسن وطءه بخلاف الذي لا يفسخ بعد البناء فإن الوطء فيه  
إحصان انظر بن (قوله فخرج) أي بقوله بتكاح من أصاب أي قبل الزنا بملك أو زنا أي قبل زناه  
ثانياً وقوله وخرج نكاح غير لازم أي وخرج بقوله لازم من أصاب زوجته قبل الزنا بتكاح غير  
لازم (قوله ككناح عبد) أي فلا تكون زوجته محصنة بوطئه لها فإذا زنت لم ترمم أما إذا كان نكاح  
العبد لتلك الحره باذن سيده أو إجازة السيد ووطئها بعد إجازته فإن ذلك النكاح يكون محصنا لموطئاته  
الحره والعبد لا يرمم إذا زنى على كل حال لأن العبد نفسه لا يكون محصنا مطلقاً لأن من شروط  
الاحصان الحرية (قوله ومعيب) عطف على عبيد أي ككناح عبد ونكاح شخص معيب  
(قوله وقاسد يفسخ أبداً) عطف على قوله غير لازم أي خرج نكاح صحيح غير لازم ونكاح قاسد يفسخ أبداً  
أي فلا يكون الوطء المعتقد لتلك النكاح محصنا لواحد من الزوجين وكذا يقال فيما بعده (قوله أو بعد  
طول) لعل الأولى أو قبل طول (قوله صح) فاعله ضمير عائد على النكاح بمعنى الوطء على طريق  
الاستخدام (قوله فإذا زنى بعده جلده) أي ولا يرمم لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد الصحيح  
اللازم (قوله ويقى من شروطه الانتشار) أي على المعتد خلافاً للشاذلي والحاصل أنه لا بد في  
الاحصان من الانتشار على المعتد كما أنه لا بد منه في الإحصان بخلاف الزنا فإنه لا يشترط فيه كما مر  
(قوله وإصابة) أي ووطء بعد هذه الأوصاف (قوله ووطء مباح) أي وكون ذلك الوطء مباحا  
(قوله وعدم منكرة) أي بين الزوجين في الوطء بأن يعترفوا بمحصله لأن أقر أحدهما بمحصله  
وانكره الآخر (قوله معتدلة بين الصفر والكبر) أي لا بمحاربة عظام خشية التشويه ولا  
محصيات صفار خشية التعذيب بل بقدر ما يحمل الرأى بلا كافة كما قال ابن شعبان لسرعة  
الأجهاز عليه ويخص بالرجم المواضع التي هي مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى فوق ويتقى  
الوجه والفرج والشهوات أنه لا يحفر للمرجوم حفرة وقيل يحفر للمرأة فقط وقيل للمشهدود  
عليه دون المقر لأنه يترك أن يهرب ويحذر أعلى الرجل دون المرأة لأنه عورة ولا يربط للرجوم  
ولا بد من حضور جماعة قيل ندبا وقيل وجوبا لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين  
فانه في مطلق الزاني وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قيل لبشهر الزجر وقيل ليدعوا لهما  
بالرحمة والتوبة وقيل ليشهدوا بزوال العفة ثلاثا يقذف الزاني بعد (قوله بداءة البينة بالرجم) أي يرمم  
الزاني قبل الحاكم والمراد أنه لم يعرف ذلك في حديث صحيح ولا سنة معمول بها (قوله كلائط)

تشبيه

الحاكم ثم الناس عقبه والحديث الدال على ذلك وقد تمسك به أبو حنيفة لم يصح عند الإمام (كلائط)

وملوط به فيرجمان (مطلقاً) أحصنا أم لا



(وان عبيد أو كافرين) كالحرين المسلمين ويغتمل أن يكون معنى لا ليطذا لواط من باب النسب كما مر أي ذي ثم يشمل الفاعل والمفعول لا اسم فاعل من لاط حتى يحتاج إلى تقدير معطوف مع عاطفه وإنما يشترط (٣٢١) التكليف فيها ويزاد في المفعول

طوعه وكون الفاعل به بالغا والا لم يرحم وأدب المميز الطائع أدبا شديدا ولا يسقط عن كافر باسلاؤه كحد القرية والسرقه والقتل بخلاف حد الزنا والشرب وأشار للنوع الثاني بقوله (وجلد) المكاف (البكر الحر) ذكر أو أنثى (مائة وتشطر) الجلد (بالرق وان قل) كبعض وكذا من فيه شائبة حرية كمكاتب وأم ولد ومعتق لاجل ومدبر أما الأنثى فلقوله تعالى فاعلمين نصف ما على الحصنات من العذاب وأما الذكر فبالقياس عليها إذ لافرق (وتحصن كل) من الزوجين الرقيقين على البديلة بدليل قوله (دون صاحبه بالتق والوطء بعده) بشروطه المتقدمة فإذا عتق وزوجه مطيعة غير بالغ أو أمة أو كافرة وأصاها تحصن دونها فان عتقت فقط تحصنت دونها أن أصاها وهي بالغة مسلمة عاقلة والحاصل أن الذكر المكاف الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته المطيعة ولو صغيرة أو كافرة

تصبيه في الرجم (قوله وإن عبيد أو كافرين) أي هذا إذا كان غير المحصنين حرين مسلمين بل وإن عبيد أو كافرين وإنما صرح بهذا مع دخوله تحت الإطلاق للرد على من يقول أن العبد لا يوطئ بجلد خمسين وإن الكافر يرد إلى حكم ملته (قوله حتى يحتاج الخ) أي لأن لا يوطئ اسم فاعل قاصر على الفاعل فيحتاج لتقدير وموطئ به لأجل صحة المبالغة بقوله وإن عبيد أو كافرين (قوله وإنما يشترط التكليف فيهما الخ) أي وحينئذ فلا يدخل في الإطلاق بالعين أو غير بالعين طائعين أو مكبرهين والحاصل أنه يشترط في رجم الفاعل كونه مكلفا فحق كان مكلفا رجم سواء كان المفعول به مكلفا أم لا ويشترط في رجم المفعول تكليفه وطوعه وكون واطئه بالغا كما قال الشارح (قوله ويزاد في المفعول طوعه) أي وأما الفاعل فلا يشترط فيه ذلك بل متى كان مكلفا رجم ولو مكرها بناء على المشهور المتقدم لا على ما اختاره الأحمي (قوله وأدب المميز الطائع) أي اللاتط فاعلا أو مفعولا (قوله كحد القرية) المكاف اسم بمعنى مثل فاعل يسقط أي ولا يسقط عن الكافر باسلاؤه حد القرية والسرقه والقتل وما ما ثلها في كونه حقا مخلوق لأنها لازمة له كالدين وقوله بخلاف حد الزنا والشرب أي فانه يسقط عنه باسلاؤه لأن الحق لله وأراد بالزنا المعنى الأعم الشامل للواط وبالحد ما يشمل الأدب لأن الكافر إذا شرب أو زنى زنا غير لواط وإنما يؤدب ولا يحد ولو حذف الشارح المكاف من قوله كحد القرية لكان أوضح ليهام عبارته أن فاعل يسقط ضمير عائد على الرجم وليس كذلك كما يدل له عبارة ابن يونس التي قلها عقب (قوله البكر) المراد به غير المحصن وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم بأن لم يتقدم له وطء أصلا أو تقدم له وطء في أمته أو في زوجته لكن في حيزها أو في نكاح فاسد لم يفت وفسخ (قوله الحر) أي السكائن من أفراد جنس الحر فيشمل الذكر والأنثى كما قال الشارح والمراد الحر المتقدم وهو المكاف المسلم (قوله بالرق) أي ذكر أو أنثى فيلزم كلاهما خمسون جلدة إذا زنى (قوله وان قل) أي الرق في تلك الرقبة (قوله فاذا عتق) أي الزوج الذكر المكاف المسلم (قوله وزوجه مطيعة) أي حرة مسلمة مطيعة (قوله وأصاها) أي بعد عتقه (قوله تحصن) أي ولو كانت مجنونة وقوله فان عتقت أي الزوجة المسلمة المكاف وقوله تحصنت دونها أن أصاها أي بعد عتقها ولو كان مجنونا فوطء المجنون يحصن الزوجة العاقلة كما أنه يحلها لمبتها ووطء المجنونة يحصن زوجها العاقل وإن كان لا يحلها لمبتها لانه يشترط في الإحلال علم الزوجة بالوطء (قوله والحاصل) أي حاصل ما استفيد من كلام المصنف هنا ومن قوله سابقا يرحم المكاف الخ (قوله يتحصن بوطء زوجته) أي وطئا مباحا بشار في نكاح لازم وكذا يقال فيما بعد (قوله والأنثى) أي الحرة المسلمة المكاف (قوله اطاقه موطأته) قديقال هذا يغني عنه اشتراط كون الوطء مباحا إذا وطء غير المطيعة ليس مباحا تأمل (قوله زيادة على العشرة) أي وأما البلوغ المذكور في العشرة فبلوغ من اعتبر تحصيله كالمرأة فلي هذا لا بد في تحصيلها من بلوغها واطئها هذا وقد يقال لا نسلم أن بلوغ واطئها زائد على العشرة المتقدمة لأن المراد بالبلوغ المتقدم في الشروط ما يشمل بلوغ من اعتبر تحصيله وبلوغ غيره جهالة نسبة التحصين الرجل يعتبر بلوغه فقط وبالنسبة لتحصيل المرأة يعتبر بلوغ كل منهما تأمل (قوله وغرب الحر الذكر) أي بعد الجلد مائة وإنما غرب عقوبة له لأجل أن ينقطع عن أهله وولده

(٤١ - دسوقي - ج) أو أمة أو مجنونة والأنثى تحصن بوطء زوجها إن كان بالغا ولو عبدا أو مجنونا فلم أن شرط تحصين الذكر زيادة على العشرة المتقدمة اطاقه موطأته وشرط تحصين الأنثى بلوغ واطئها فقط زيادة على العشرة ولا يقال واسلاؤه لأن الكافر لا يصح نكاحه المسلمة فهو خارج بالنكاح للصحيح وأشار للنوع الثالث بقوله (وغرب) البكر (الحر الذكر فقط)

دون العبد ولورضى سيده ودون الأثني ولورضى سيده (عاما) كاملا من يوم سجنه في البلد التي غرب اليها فلا بد من سجنه بها وكان الأولى التصريح به بأن يقول يسجن بها عاما ويكتفى به عما سيأتي له (وأجره عليه) أى أجره حمله ذهاباً وإياباً ومؤنته بموضع سجنه وأجرة الموضع عليه لانه من تعلقات الجناية (وان لم يكن له مال فمن بيت المال) ان كان والا فلي المسلمين (كفدك) بفتح الفاء والدال المهملة قرية من قرى خير بينها (٣٢٣) وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة مراحل (وخير) بينهما وبين المدينة ثلاثة أيام (من المدينة)

للتوبة وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نفى من المدينة اليها (فيسجن سنة) من حين سجنه كما مر (وان عاد) الذي غرب إلى وطنه قبل مضي السنة (أخرج) مرة (ثانية) إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة ويحتمل أن المضي وان عاد للزنا بعد تقريسه ورجوعه لوطنه أخرج بعد جلده مرة ثانية إلى البلد التي نفى اليها أو إلى غيرها أو أمان زنى في الموضع الذي غرب اليه أو زنى غريب بغير بلده فاستظهر بعضهم أنه ان تأنس أهل السجن لطول الإقامة معهم وتأنس الغريب بأهل تلك البلد غرب لموضع آخر بعد الجلد والاكتفى السجن في ذلك الموضع ويستأنف لمن زنى في السجن عاما ويلقى ما تقدم له (وتؤخر) الزانية ذات الحيض (المتزوجة) أو السرية بالرجم أو الجلد (لحيضة) فقط بعد الزنا خشية ان يكون بها حمل من زوجها

ومعاشه وتلقه الدلة ومحل تغريب الحر الذكر إذا كان متوطنا في البلد التي زنى فيها وأما الغريب الذي زنى بفور نزوله يلد فانه يجلد ويسجن بها لان سجنه في المكان الذي زنى فيه تغريب له وأشعر قوله غرب أنه لو غرب نفسه لا يكفي لان تغريبه نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون زجرا له (قوله دون العبد والأثني) أى فلا يغربان ولا يسجن واحد منهما يلد الزنا لان السجن تبع للتغريب وهما لم يغربا وهذا هو المعتمد لانه قول مالك وعامة أصحابه كما قاله ابن رشد في القدمات (قوله ولو رضيت هي وزوجها) أى لا يغشى عليها من الزنا بسبب ذلك التغريب وظاهره أنها لا تغرب ولو مع حرم وهو المعتمد خلافا لقول الأحمي تنفى المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج فان عدم جميع ذلك سجن بموضعها عاما لانه إذا تعذر التغريب لم يسقط السجن هذا كلاله وقد علمت ضعفه (قوله عاما كاملا من يوم سجنه) ظاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك لان الدين يؤخذ من ماله ان كان له مال والا فهو معسر ينظر على كل حال (قوله ومؤنته) أى ومن مؤنته من طعام وشراب وفي هذا إشارة إلى أن الصنف استعمال الأجرة فيما يشمل ثمن المأكل والشرب من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو من عموم المجاز (قوله فيسجن) أى بعد الجلد سنة من حين سجنه في البلد الذي نفى اليه كما مر فذكر العام فيما مر لا فائدة فيه على أن سجنه قد يتأخر بعد دخول بلد التغريب فيكون التغريب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا وذكر السجن فيا تقدم وحذف ما هنا كان أنسب (قوله غرب لموضع آخر) أى سنة كاملة وألقى ما مضى من الأولى فلا يكمل عليه ولا يحتسب منها شيء فقوله الشارح ويستأنف لن زنى في السجن أى سواء غرب لموضع آخر أو لم يغرب (قوله لحيضة) أى ان مكث ماء الزنا يطنها أربعين يوما هذا إذا كان الزوج أو السيد لم يستبرأ قبل الزنا بل وان كان استبرأها قبله وسواء قام بحقه من الوطء بأن قال يمكن أنها حملت مني أو لم يتم بحقه فهذه أربع صور يجب فيها تأخيرها للحيضة وكذا يجب تأخيرها لها إذا مكث ماء الزنا يطنها أقل من أربعين يوما حيث لم يستبرأ قبل الزنا وقام بحقه في الوطء خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها أو لم يستبرأها لكن لم يتم بحقه فلا تؤخر إذا لم يمض مائه هو أربعين يوما وانتقل طوره عن النطفة وإلا أخرت لان اعتبار مائه أولى من اعتبار ماء الزنا ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحض ثلاثة أشهر حيث لم تحض فيها وكل هذا إذا لم يظهر حملها (قوله اعتدال الهواء) أى وكذا زوال المرض كنفاس (قوله بأن تزوج) أى الرقيق بحرأى بشخص حر كالأول تزوج العبد بحرأة أو الأمة بحر (قوله أو بمملوك الخ) أى أو تزوج الرقيق بمملوك لغير سيده كأن تزوج العبد بأمة مملوكة لغير سيده أو تزوجت الأمة الزانية بجد مملوك لغير سيدها (قوله ومحل الخ) أشار الشارح إلى أن إقامة الحاكم الحد له شرط واحد وهو ثبوت موجب بغير علمه وإقامة السيد الحد له شرطان أن لا يكون الرقيق متزوجا بغير ملكه والثاني أن لا يكون موجب الحد ثابتا بجلده والأول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثاني قيد فيه وفي الحاكم (قوله بغير علمه) أى إذا كان موجب وهو الزنا ثابتا بغير علمه

أو سيدها فان كانت ظاهرة الحمل أخرت لوضعه ووجود من يرضع الطفل وغير ذات الزوج والسيد لا تؤخر الا إذا (قوله) ظهر بها حمل فوضعه ووجود مرضه أو مكث ماء الزنا في رحمها أربعين يوما ولم تر حيضا فتؤخر لحيضة ثلاثا تكون حملت من الزنا ولا تؤخر الآيسة (و) انتظر (بالجلد اعتدال الهواء) بالمد فلا يجلد في برد أو حر مفرطين خوف الهلاك (وأقامه) أى حد الزنا رجما أو جلدا (الحاكم) دون غيره (و) كذا (السيد) في رقيقه (إن لم يتزوج) رقيقه الذكر أو الأثني (بغير ملكه) بأن لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه فان تزوج بغير ملكه بأن تزوج بغير السيد لم يمه الا الحاكم ومحل إقامة الحاكم أو السيد الحد ان ثبت الزنا (بغير علمه)

أى علم الحاكم أو السيد بأن ثبت بأقرار أو ظهور حمل أو بأربعة عدول ليس الحاكم أحدهم أن أقامه الحاكم وليس السيد أحدهم أن أقامه السيد وتسكفى شهادة السيد عند الحاكم والعكس ومثل حد الزنا في ذلك حد الحرق والقذف لا السرقة فلا يقيمها إلا الحاكم فإن قطعه سيده أدب للافتيات على الحاكم ثم إن السيد لا يقيم على رقيقه إلا الجلد دون الرجم فالضمير في أقامه للخدمين حيث هو بالنسبة للحاكم وبقيد الجلد بالنسبة للسيد (وإن) زنت ذات زوج و(أنكرت الوطء) من زوجها (بعد) أقامة (٣٣) (عشرين سنة) منه (وخالفها الزوج) وادعى وطأها فيها (فالحذف)

أى الرجم وكان الأولى التصريح به ولا عبرة بدعواها عدم الوطء وانها بكر لأن العادة في هذه المدة تكذبها (وعنه) أى الامام رضى الله عنه (في الرجل) يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد عليه بينة بالزنا فينكر الوطء (يسقط) الرجم عنه ويجلد (مالم يُقر به) أى للوطء (أو) مالم (يؤدله) منها أو يظهر حمل رجم أقربه أو يظهر بها حمل رجم وظاهره كغيره ولو بعد الجلد ولا يغنى جلد عن رجم ثم اختاف الاشياخ في الحلين فمزم من حملها على الخلاف كما أشار له بقوله (وأولاً) أى الحلان (على الخلاف) إذ قبل قوله دونها ومنهم من وفق بينهما واليه أشار بقوله (أو) انما رجعت الزوجة (خلاف الزوج) أى لخالفته لانه ادعى الوطء (في) المسئلة (الأولى فقط) فقد كذبها ولو لم يكذبها لسقط عنها الرجم كما أنه في المسئلة الثانية لو خالفته

(قوله وتسكفى الخ) يعنى أنه إذا ثبت الزنا بعلم السيد فليس له أن يقيم الحد على العبد وإنما يقيمه الحاكم وتسكفى شهادة السيد عند الحاكم وكذا إذا ثبت الزنا على شخص بعلم الحاكم فلا يقيم الحاكم الحد على ذلك الزانى بل يرفع الامر للحاكم آخر أو جماعة المسلمين أو للسيد إذا كان له حده وتسكفى شهادة الحاكم يعنى مع غيره من العدول (قوله) ومثل حد الزنا في ذلك أى في أقامه الحاكم أو السيد له (قوله) فلا يقيمها إلا الحاكم أى لثلاث يمثل الناس برقيقهم ويدعون سرقتهم وهذا لا يتأتى في غير السرقة لأن حد السرقة فيه تمثيل بالقطع بخلاف غيره (قوله) وإن أنكرت الخ) حاصله أن المرأة الثابت زوجها إذا أقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت تزنى وقالت ما جامعتنى زوجى في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطئها فانها ترجم لانها محصنة ولا عبرة بانكارها الوطء (قوله) أى الامام صوابه أى ابن القاسم كما في الواقع اهـ بن وهـ وحاصله أنه روى عن ابن القاسم أن الرجل إذا تزوج امرأة وطال مكثه معها ثم شهدت العدول عليه بالزنا فقال ما جامعت زوجتى منذ تزوجتها وأنا الآن غير محصن فانه يقبل قوله ولا يرجم بل يحمد حد البكر مالم يقر بوطئها أو يظهر بها حمل فانه يرجم (قوله) مالم يقر به أى مدة كونه لم يقر بوطء زوجته بل قال عند شهادة البينة عليه بالزنا لم أطأ زوجتى منذ تزوجتها (قوله) ولو بعد الجلد أى ولو كان اقراره بوطئها أو بظهور حملها بعد الجلد (قوله) إذ قبل قوله دونها) أى والحال أنه لا فرق وحيث أنه قولان متقابلان عامان في الرجل والمرأة الأول عدم قبول قولها والثانى قبول قولها ولا يرجحان بل يجلدان فقط (قوله) أو الخلاف الخ) حاصله أنه انما رجعت الزوجة في مسئلتها لصف انكارها مخالفة الزوج وتكذيبه لها لانها تقول ما جامعتنى زوجى في هذه المدة وهو يقول بل جامعتها ولم يرجم الزوج في المسئلة الثانية لعدم ضعف انكاره وذلك لعدم تكذيب الزوجة له فلو لم يكذبها في مسئلتها فانها لا ترجم وصارت مسئلة المرأة موافقة لمسئلة الرجل في عدم الرجم ولو كذبت المرأة في مسئلته فانه يرجم وتصير مسئلة الرجل موافقة لمسئلة المرأة في الرجم (قوله) أو لانه يسكت الخ) حاصله انه انما قبل قول الزوج في مسئلته ولم يقبل قول الزوجة في مسئلتها لان الزوج إذا حصل له ما يمنع الجماع لزوجه الشأن أنه يسكت عنه بخلاف الزوجة إذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أنها لا تسكت عنه بل تظهر ذلك وتبديه فسكوتها وعدم ابدائها إلى الآن دليل على تكذيبها والأنسب بالتأويل قبله أن يقول للصف أو لانها لا تسكت أى أنها انما رجعت المرأة في مسئلتها مخالفة الزوج لها أو لان الشأن أنها لا تسكت هذه المدة عن ابداء عدم وطئها (قوله) أو لأن الثانية لم تبلغ الخ) حاصله ان كلام المسلتين وقع فيه تكذيب من أحد الزوجين لصاحبه لكن حكم الامام في مسئلة الرجل بقبول قوله لان موضوعها أن المدة لم تبلغ عشرين سنة وحكم بعدم قبول قول المرأة في مسئلة زناها لأن موضوعها أن مدة اقامتها تحت زوجها عشرين سنة فلو كانت المدة في مسئلة الرجل عشرين أو في مسئلة المرأة أقل لاتفق المسلتان في الحكم (قوله) تأويلات قال ابن غازى

وقالت بل وطئ رجم (أو) يوفق بانه انما سقط عنه الرجم في الثانية دونها في الأولى (لانه يسكت) أى لان شأن الرجل إذا منعه مانع من الوطء ان يسكت ولو طالقت للمدة بخلاف المرأة فان شأنها عدم السكوت فسكوتها المدة الطويلة دليل على أنه كان يطؤها فلم تصدق في انكارها فلم يسقط عنها الرجم أو يوفق بأنه انما سقط عنه الرجم (لان) المسئلة (الثانية) وهى مسئلته (لم تبلغ) مدة اقامته معها (عشرين) سنة فلذا صدق ولم يرجم ولو بلغت المدة عشرين لرجم ولم يصدق كما أنها رجعت في مسئلتها بلوغها العشرين ولو لم تبلغها سقط عنها هذه (تأويلات)

والثلاثة بعده بالوفاق والمذهب تأويل الخلاف وعليه فاختلف في تعيين المذهب فبينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وعينه سحنون في حكم الاولى والله أعلم ( وإن قالت ) امرأة ( زنيته فادعى الوطء والزوجة ) ولا يثبت ( أو وجدا ) معا ( بيت وأقربا ) أي بالوطء ( وادعى ) ما ( النكاح أو ادعاه ) الرجل ( فصدقه ) ( هي وولها وقال ) أي المرأة وولها حين طولها بالبينة ( لم تشهد ) أي عقدنا بلا إشهاد ( حدا ) إلا أن يكونا طارئين أو يحصل فشو في المسئلة الثانية وأما الثالثة فيحدان ولو طارئين مالم يحصل فشو لاتفاقها على أنهما دخلا بلا إشهاد ولم يحصل ما يقوم مقامه في درء الحد وهو الفشو

[درس]

باب في أحكام القذف

وهو لغة الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل في الرمي بالمسكاره ويسمى أيضا فرية بكسر الفاء كأنه من الافتراء والكذب وشرا قال ابن عرفة القذف ااعم نسبة آدمي غيره زنا أو قطع نسب مسلم والاخص لإيجاب الحد نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالنا

يعنى عن قوله تأويلات قوله وأو لا على الخلاف أو لخلاف الزوج لأن قوله أو لخلاف الزوج بمثابة الوفاق فلو لم يأت بتأويلات كان المعنى أو لا على الخلاف والوفاق وتمداد وجه الوفاق يدل على أنها ثلاث وأجاب شيخنا العلامة العدوى بأنه لو حذف تأويلات لتوهم أنهما تأويلان اثنان أحدهما بالخلاف والثاني بالوفاق بأحدث تلك الأوجه لابعينه تأمل ( قوله ) والمذهب تأويل الخلاف ( أى لان ممن قال به سحنون ويحيى بن عمرو أبو عمران الفاسى والاحمى وابن رشد ) ( قوله في تعيين المذهب ) أى من القولين هل هو اتقول بعدم قبول قول كل من المرأة والرجل وبينه فيرجمان وهو قول سحنون أو القول بقبول قول كل منهما وبينه فلا يجرمان بل يجلدان وهو قول يحيى بن عمر واستظهره في الملح ( قوله في حكم الثانية ) أى وهو للوفاق لما سبق من اشتراطهم في الاحصان عدم النكارة في الوطء ( قوله وعينه سحنون في حكم الاولى ) لعله يرى أن اشتراط عدم النكارة إذا لم يطل الزمان فإن طال الزمان فلا تضر النكارة في ثبوت الاحصان وانظر اه تقرير شيخنا عدوى ( قوله فادعى الوطء ) الاولى حذفه لانها متفقان عليه فالاحسن أن يقول فاعترف بالوطء وادعى الزوجة فكذبته فيها وصورته أن المرأة إذا قالت زنيته مع هذا الرجل فأقر بوطئها وادعى أنها زوجته فكذبته ولا يثبت له على الزوجة فانهما يحدان أما حدها فظاهر لاقرارها بالزنا وأما حده فلانهم لم يوافقوه على النكاح والاصل عدم السبب للبيح ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء إن أحبا وظاهره ولو كانا طارئين ولو حصل فشو وهو كذلك كما في عقب وخش ( قوله أو وجداً معا بيت ) حاصله أنه إذا وجد رجل وامرأة في بيت أو طريق والحال أنهما غير طارئين وأقرا بالوطء وادعى النكاح والاشهاد عليه ولا يثبت لموتها أو غيبتها ولا فشو يقوم مقامها فانهما يحدان لان الأصل عدم السبب للبيح للوطء ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء إن أحبا فان حصل فشو أو كانا طارئين قبل قولها ولا حد عليهما لانهم لم يدعيا شيئا بخلاف المعروف ( قوله أو ادعاه فصدقه ) صورته أن الرجل ادعى وطء امرأة وانها زوجته فصدقه المرأة وولها على الزوجة ولما طلبت منهما البينة قالوا عقدنا النكاح ولم نشهد ونحن نشهد الآن والحال انه لم يحصل فشو يقوم مقام الاشهاد فان الزوجين يحدان لدخولهما بلا إشهاد ( قوله وأما الثالثة الخ ) أى وأما الاولى فيحدان فيها ولو طارئين أو حصل فشو وكفى عقب وخش ( خاتمة ) إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بفسد لوطئه من غير ثبوت له كأن قالت عقدت عليهما علما بأنها رقيقة أو أنها خامسة فانه يحد لخلق الله ويلحق الولد به مع عدم البينة قال النفر اوى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لان مقتضى الحد انه زنا ومقتضى الحقوق انه ليس زنا انظر الملح

باب في أحكام القذف

( قوله ونحوها ) أى كالحصاء وقوله ثم استعمل أى على جهة المجاز لملازمة الشبهة بين الحجارة والمسكاره في تأثير الرمي بكل ( قوله ويسمى ) أى الرمي بالمسكاره وقوله أيضاً أى كما يسمى قذفاً ( قوله كأنه من الافتراء والكذب ) أى والقذف هكوى عليه بأنه كذب شرعاً وإن احتمل المطابقة للواقع ( قوله الااعم ) أى الصادق بما يوجب الحد وما لا يوجبه وذلك لان آدمى الناسب صادق بكونه مكلفاً أولاً ولا حد في الثاني والغير صادق بكونه حراً مسلماً بالناً عفيفاً وصادق بغيره ولا حد في الثاني ( قوله نسبة آدمى مكلف ) من إضافة المصدر لفاعله أى أن ينسب آدمى للكلف سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً غيره ( قوله حراً عفيفاً ) أى حالة كونه ذلك الغير للنسب حراً عفيفاً وأورد على التعريف المذكور بأنه غير مانع وذلك لصدقه بما إذا نسب

أو صغيرة تطبق الوطء لئلا أوقطع نسب مسلم وأشار المصنف لما يفيد تعريفه بقوله (قذف) (٣٢٥) أي رمي (الكف) ولو كافرا

أو سكران وهو من إضافة الصدر لقاعله وخرج به الصبي والجنون فلا حد عليهما إذا قذفا غيرهما وذكر مفعول المصدر وهو القذف بقوله (حرا مسلماً) لوقت إقامة الحد فان ارتد القذوف فلا حد على قاذفه ولو تاب كما لاحد على قاذف عبد وكافر أصلي (بنى نسب عن أب أو جد) وإن علا من جهة الأب ولو كان الأب عبداً أو كافراً كما في المدونة والنبي أعم من أن يكون صريحاً أو تلويحاً كقوله له أنا معروف بنى ابن فلان أو إشارة كما يأتي (لا) عن (أم) لأن الأمومة محققة لا تنتفى وإنما عليه الأدب للأيذاء كما لو قال له يا كافر وأما الابوة فتأبته بالظن والحكم الشرعي فلا يعلم كذبه في نفيه فتلحقه بذلك للمرة (ولاً إن نبذ) يعني النبذ إذا نفى مكاف نسبه لأب أو جد معين ككست ابن زيد فلا حد على قاذفه بذلك وأما الوفى نسبه مطلقاً كابن الزانية أو الزاني أو ابن الزنا فيجد لانه يلزم من كونه منبوذاً ان يكون ابن زنا وقول العتبية عن مالك من

الكف حراً عفيفاً مسلماً بالغا لئلا والحال أنه مجنون فيقتضى ان النسب المذكور محذور وليس كذلك وغير جامع لعدم صدقه بما إذا نسب الكف ذكراً حراً مسلماً عفيفاً غير بالغ بل مطبق للزنا فيه فيقتضى أن ذلك النسب لا يحد وليس كذلك فلو قال مسلماً عفيفاً بالغا ومطبقاً للزنا لكان أولى ويكون قوله بالغا فيما إذا قذفه بكونه فاعلاً وقوله أو مطبقاً فيما إذا قذفه بكونه مفعولاً سواء كان ذكراً أو أنثى وقوله أو قطع نسب مسلم عطف على قوله نسبة أدى وأو للتويع فلا ضرر في دخولها في التعريف لا للشك والتردد وكان عليه أن يزيد حر بعد قوله مسلم وإلا لو رد عليه أنه غير مانع لصدقه بما إذا قطع نسب المسلم العبد عن أبيه فيقتضى أنه يحد مطلقاً وليس كذلك بل لا حد عليه إلا إذا كان أبوه حراً مسلماً كما يأتي (قوله المكلف) أي البالغ العاقل سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً فالشرط في حد القاذف التكليف (قوله ولو كافراً) أي إذا كان القذف صادراً منه ببلد الاسلام وأما الكافر يولد الحرب إذا قذف مسلماً فيها ثم أسلم أو أسير فلاحد عليه اتفاقاً (قوله وأسكران) أي بسكر أدخله على نفسه وإلا فلاحد عليه لأنه كالجنون (قوله ولو تاب) أي ذلك القذوف بأن رجع للإسلام (قوله كما لاحد على قاذف عبد) أي زنا أو بنى نسبه إلا أن يكون أبواه حرين مسلمين فيجدلها اتفاقاً وكذا إن كان أبواه حراً مسلماً وأمه كافرة أو أمة عند ابن القاسم لأنه إذا قال له لست ابناً لفلان فقط قذف فلان بأنه أجل أمه في الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه انه قذف حراً مسلماً وقد توقف مالك في الحد في هذه الصورة نظراً لاحتمال اللفظ أن أم ذلك القذوف حملت به من غير أبيه فلان فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة (قوله أو جد) أي فإذا قال شخص لآخر لست ابن فلان الذي هو جده فانه يحد ولو قال أردت لست ابنه من صلبه لأن بينك وبينه أبا فلا يصدق كما قاله في المدونة إلا لقرينة تعين ان مراده ذلك كما في اللج (قوله من جهة الأب) أي حالة كون الجد كائناً من جهة الأب لا من جهة الأم فإن نفيه عن جده لانه فانه يؤدب فقط (قوله كما في المدونة) أي نقول خش قوله حراً مسلماً ما لم يكن أبواه رقيقين أو كافرين مخالف للمدونة قال بن ولم ار من صرح بذلك غيره (قوله صريحاً) أي كقوله له لست ابناً لفلان (قوله أو تلويحاً) أي مفهماً لنفى النسب بالقرائن كالخصام وكذا يقال في قوله أو إشارة أي يعين أو حاجب أو يد (قوله كما يأتي) راجع للتصرع والتلويح (قوله لان الأمومة محققة لا تنتفى) أي قول القاذف له لست ابناً لفلانة مقطوع بكذبه فلا يلحق القذوف معرفة بذلك فلذا لم يحد القاذف (قوله فلا يعلم كذبه في نفيه) أي لا يعلم هل هو كاذب في نفيه عن أبيه أو ليس بكاذب في نفيه عنه فيلحقه بذلك للمرة فلذا حد القاذف (قوله ولا ان نبذ) أي ولا ان نفى نسب من نبذ أي طرح فلم يدركه أب ولا أم فلا يحد وفيه صورتان الأولى ان ينفيه عن اب معين ككست ابن فلان ولاحد عليه في هذه اتفاقاً الثانية ان يقول له يا ابن الزنا وفيها قولان قال اللخمي لا يحد لان الغالب في النبذ ان يكون ابن زنا وقال ابن رشد محذور لان يكون نبذ مع كونه من نكاح صحيح ومعلوم ان قول ابن رشد هو القدم وظاهر المصنف خلافه فينبغي استثناء هذه من كلام المصنف وأما لو قال له يا ابن الزاني أو يا ابن الزانية فهذا قذف بزنا أبويه لا ينفي النسب فلا حد على القاذف اتفاقاً وعليه ابن رشد بجمل أبويه وهذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف إذ ليس فيها قذف بنفى نسب وكلامنا فيه وبذلك تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لعقب وخش وأما لو نفى نسبه مطلقاً كابن الزانية أو الزاني أو ابن الزنا فيجد من ان الصواب حذف قوله كابن الزانية أو الزاني والاقتصار على قوله أو ابن الزنا وتعلم ان الحذف قول ابن رشد وهو المعتمد انظر بن (قوله مطلقاً) أي من غير تعيين للنفي عنه (قوله لانه لا يلزم النفي) أي لجواز ان ينبذ وهو من نكاح صحيح (قوله ضعيف) قد علمت انه هو النقل ولا خلاف

قال لمنبوذ يا ابن الزانية لاحد عليه ويؤدب لان أمه لم تعرف ضعيف وإن كان

ظاهر المصنف والأوجه ما قاله بعضهم من أنه إذا قال له يابن الزنا حد قطعاً وإن قال له يابن الزانية أو الزاني لم يحد كما في العتبية وقوله إن نبد أي مادام لم يستحقه أحد فإن استلحقه أحد لحق به وحد قاذفه حيثئذ والحاصل أن القذف نوعان قذف بنفى نسب وقذف بزنا وأن الشروط ثمانية اثنان في القاذف وطائفا وهما البلوغ والعقل وقد أشار المصنف لهما بقوله قذف المكلف واثنان في المقدوف مطائفا قذف بنفى نسب أو زنا وهما الحرية والاسلام وأربعة تخص الثاني أي المقدوف بالزنا وهى البلوغ والعقل والعفة والآلة وقد أشار إلى النوع الثاني والشروط المختصة به بقوله (٣٣٦) (أو زنا) عطف على نفى أى قذف المكلف حرام مسلماً بنفى نسب أو زنا (إن كلف)

المقدوف أى كان بالغا عاقلاً أى بزيادة على شرطى الحرية والاسلام (وعف) أى كان عفيفاً عن الزنا أو اللواط قبل القذف وبعده لإقامة الحد على قاذفه وهو المراد بقوله (عن وطء يوجب الحد) واحترز بقوله يوجب الحد عن وطء لا يوجبه وإن أوجب الأدب كوطء بهيمة أو وطء بين فخذين أو فى دبر امرأته فشمّل كلامه صورتين عدم وطء أصلاً وارتكاب وطء لا يوجب حداً فيحد قاذفه إذ هو عفيف عما يوجب الحد ومفهومه أن من ارتكب وطئاً يوجب الحد لم يحد قاذفه لأنه غير عفيف فلو قال وعف عن زنا لكان أخصر وأوضح (بآلة) حال من نائب فاعل كلف أى حال كون المقدوف ملتبساً بآلة الزنا فن قذف مجبواً أو مقطوع ذكر بالزنا فلا حد عليه إذا قطع قبل البلوغ أو بعده

فيه (قوله حد قطعاً) لأولى على المعتمد لما علمت أن المسئلة ذات خلاف وأن القائل بالحد ابن رشد واللخمي قائل بعدم الحد وأشار الشارح بقوله والأوجه ما قاله بعضهم لما قاله العلامة عجم قال شيخنا فى حاشية خش الذى فى عجم وهو الحق عدم الحد فى الأولين لكون أبوهم غير معينين وفى الثالث قولان بناء على أن الغالب أنه ابن زنا أو عدم لزوم ذلك (قوله وحد قاذفه حيثئذ) أى بنفى نسبه عنه (قوله وأن الشروط) أى المعتبرة فى لزوم حد القاذف (قوله مطلقاً) أى قذف بنفى نسبه أو زنا (قوله أى المقدوف بالزنا) أى دون المقدوف بنفى النسب (قوله أى كان عفيفاً عن الزنا) أى سالماً أنه قال ابن عرفة وعفاف المقدوف الموجب لحد قاذفه كلام المدونة وغيرها واضح فى أنه السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن ثبوت حده لاستلزامه إياه هذا هو المعتمد كما فى ح وارتضاء شيخنا وابن أن كل مسلم محمول على العفة ما لم يقر بالزنا أو يثبت عليه بأربعة عدول أو ظهور حمل إذا علمت ذلك تعلم أنه إذا قذفه بالزنا فالمطالب باثبات الزنا وعدم العفة هو القاذف لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» الآية وأما المقدوف فلا يطالب باثبات العفاف لأن الناس محمولون على العفاف حتى يثبت القاذف خلافه وما فى عقب من أن على المقدوف أن يثبت العفاف فيه نظر وفى التفراوى لا ينفع القاذف عدلان بل يحد هو والشاهدان وإنما ينفعه أربعة يشهدون على الفعل وفيه أيضاً أنه إذا شهد شاهد بأنه قذفه يوم الجمعة وآخر بأنه قذفه يوم الخميس لفق كالتق والطلاق انظر المج (قوله لإقامة الحد على قاذفه) أى فإن زنى الشخص بعد أن قذف وقبل إقامة الحد لم يحد قاذفه (قوله عن وطء لا يوجبه) أى فلا يشترط العفة والسلامة منه (قوله كوطء بهيمة) أى قبل القذف أو بعده وقبل الحد (قوله لأنه غير عفيف) أى وإذا أقر شخص بالزنا فقفزه آخر ثم رجع لم يحد قاذفه بخلاف ماله قذفه بعد رجوعه فيحد (قوله فإن رماه بالزنا قبل الحب حد كما هو ظاهر) قال عجم والظاهر أن قذف الخنى المشكل تابع لحده كما سبق فإذا رماه شخص بالزنا بفرجه الذكراوى فى فرجه الذى للنساء فلا حد عليه لأنه إذا زنى بهما فلا حد عليه وإن رماه بأنه أتى فى دبره حد رمايه لأنه إذا زنى به حد حد الزنا لما مر أنه يقدر أن يكون أتيانه كاتيان اجنبية بدبر لاجل درء الحد اللواط وهو الرجم بالشبهة ولا يحد الحد اللواط بتقدير ذكر كورته (قوله فاعلاً أو مفعولاً به) الأولى حذف قوله أو مفعولاً به والاقتصار على قوله إذا كان فاعلاً لأن المقدوف إذا كان مفعولاً فلا يشترط بلوغه بل إطاقته الوطء كما يأتى للشارح عن قرب (قوله بنفى عنه قوله كلف) أى لأن التكليف يستلزم البلوغ (قوله فلم أن المفعول به) أى المقدوف بكونه مفعولاً به وقوله شرطه أى شرط حد قاذفه إطاقته ذلك القذف للوطء سواء قذف بزنا أو لواط فيه أى وأما المقدوف بكونه فاعلاً فشرط حد قاذفه بلوغ ذلك المقدوف سواء قذف بكونه فاعلاً للزنا أو اللواط (قوله والصحيح) أى كما فى التوضيح حيث قال المحمول هو المسمى وأما المجهول النسب فهو

ورماه بوقت كان فيه مجبواً فإن رماه بالزنا قبل الحب حد كما هو ظاهر (وإن) (المقدوف فاعلاً أو مفعولاً به وهذا) أعم بنفى عنه قوله كلف لكنه أتى به ليرتب عليه قوله (كأن بلفظ) (المقدونة) (الوطء) (وإن لم تبلغ الحيض فيحد قاذفه للحرق للمرة كما لكبيرة) والذكر المطبق كهمى كما قال المصنف فلم أن المفعول به شرطه إطاقته الوطء ولولم يبلغ (أو) (كان المقدوف) (محمولاً) بالحاء المهمل ثم والمحمولون جماعة يرسلهم السلطان لحراسة محل كذا قيل والصحيح

انهم السيون فمن قذف واحداً منهم بزنا أو نفي نسب حد بالمطوف محذوف تقديره كان مطوف على بلغت (وان ملاعنة وابنها) فمن قذفها بالزنا أو قذف ابنها بنفي نسب حد فقوله ملاعنة راجع لقذف الزنا (٣٢٧) وقوله وولداه راجع لنفي النسب على طريق

الف والنشر المشوش ولم  
يحملوا اللعان شبهة تدرأ الحد  
(أو عرض) بالقذف  
(غير أب) فيحد (إن)  
أفهم (تعريضه القذف  
بالقرائن كالحصام كأن  
يقول أما أنا فليست بزنا  
أو أنا معروف الأب وأما  
تعريض الأب لابنه والمراد  
به الجنس الشامل للجد فلا  
حد فيه وأما تصريحه  
بالقذف لابنه فيحد على  
مأسياتي للصنف في قوله  
وله حد أيه وفق  
والراجع أنه لا حد عليه  
أيضا (يوجب) القذف  
للمذكور (ثمانين جلدة)  
هذه الجملة خبر عن قوله  
قذف المكاف قال تعالى  
«فاجلدوهم ثمانين جلدة  
ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً  
وأولئك هم الفاسقون»  
(وإن كرر) القذف  
مراراً (لواحد أو جماعة)  
فلا يتكرر الجلد بتكرار  
القذف ولا يتعدد القذف  
وصورته في الجماعة أن  
يقول كلكم زان أو قال لهم  
يا زناة أو قال لكل واحد  
منهم في مجلس أو متفرقين  
يا زاني أو فلان زان وفلان  
زان (إلا) أن يسكره  
(بعده) أي بعد الحدف

أعم منه فيشمل السبي والنزوة والقرية \* وحاصل ما في الجميع من التفصيل أنه ان نفي شخص واحداً  
من ذكر عن أب معين فلاحد عليه وإن نفاه عن أب مطلقاً بأن قال له يا ابن الزنا فإنه محذوف بقاؤه عند  
ابن رشد قائلاً لأننا إنما منعناهم من التوارث بالنسب لجهلنا بأبائهم لا لأنهم أبناء زنا وقال اللخمي لا يحد  
قاذفه بذلك لأن أنسابهم لم تثبت ولا يتوارثون بها وأما إذا رمى واحداً من ذكر بالزنا فيحد قاذفه  
اتفاقاً إذا علمت هذا فقول الشارح أو نفي نسب أي عن أب مطلقاً لأن أب معين (قوله) فمن قذف  
واحداً منهم أي حالة كونه حراً مسلماً لأن شرط حد القاذف أن يكون القذوف كذلك (قوله) وان  
ملاعنة (هذا مبالغة في قوله سابقاً أو زنا فالنفي قذف المكلف حراً مسلماً بزنا يوجب ثمانين جلدة  
هذا إذا كان القذوف بالزنا غير ملاعنة بل وان كانت ملاعنة (قوله) وابنها (الواو بمعنى أو وهو  
مبالغة في قوله بنفي نسب والمعنى هذا إذا كان القذوف بنفي النسب ليس ابن ملاعنة بل وإن كان  
ابن (قوله) فمن قذفها بالزنا حد) محل حد قاذف الملاعنة إذا كان غير زوج أو كان زوجاً وقذفها بغير  
ملاعنها به وأما لو قذفها ولو بعد اللعان بملاعنها به فلا يحد قاله ابن الحاجب (قوله) أو قذف ابنها بنفي  
النسب (أي عن أبيه الذي لاعنها فيه وإنما حد القاذف بذلك لأنه لم يحزم بنفي نسبه لصحة استلحاق  
أبيه الذي لا عن فيه له وأما لو قال لابن الملاعنة يامني أو يا ابن الملاعنة أو يا ابن من لو عنت فلاحد  
عليه كما ذكره عن مختصر الوفاقان قال له لا أب لك حد ان كان على وجه المشائمة  
لا الاخبار كقوله أبوك ثقاك إلى لعانه قاله في المدونة وشرحها وإن قال لغير ابن الملاعنة يامني  
حد (قوله) أو عرض بالقذف أي باحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا واللواط ونفي النسب  
عن الاب أو الجدة (قوله) غير أب أي ولو زوجاً عرض زوجته (قوله) أما أنا فليست بزنا أي أو  
ليست بلائط (قوله) والمراد به أي بالاب والجنس أي جنس الوالد (قوله) الشامل للجد أي وللجدة  
سواء كان من جهة الاب أو من جهة الام (قوله) فلاحد فيه أي ولا أدب لبعده عن التهمة في ولده  
(قوله) والراجع انه لا حد عليه أي في التصريح وقوله أيضاً أي كما أنه لا حد عليه في التعريض  
(قوله) وإن كرر القذف مراراً لواحد أي قبل إقامة الحد عليه كان القذف المكرر بكلمة  
واحدة أو بكلمات ابن الحاجب ولو قذف قذفان لواحد فحد واحد على الاصح وهو مذهب  
المدونة ومقابله يحد بعد ما قذف سواء كان بكلمة أو كلمات اه بن (قوله) أو جماعة أي أو كان  
القذف لجماعة فهو عطف على كرر وسواء قذفهم في مجلس أو في مجالس بكلمة أو كلمات فلا يتكرر  
الجلد بتكرار القذف على الاصح قال في المدونة من قذف جماعة في مجلس أو مفترقين في مجالس  
شقي فعليه حد واحد فان قام به احدهم وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حد  
لن قام منهم بعد ذلك ومقابل الاصح انه يحد بعدد من قذف سواء كان بكلمة أو كلمات (قوله) وصورته  
في الجماعة أي وصورة القذف للجماعة ان يقول الخ احتز بذلك عما إذا لم يقذف الجميع بل  
قذف واحداً منهم لا بعينه كما اذا قال لجماعة احدهم زان فإنه لا حد عليه كما يأتي (قوله) فان كرر في اثناء  
الجلد أي قبل مضي اكثره ألغى الخ (قوله) إلا أن يكون ما بقي الخ أي إلا أن يكون كرر القذف بعد  
مضي اكثر الجلد بحيث صار الباقي من الجلد قليلاً فيكمل الاول ثم يبتدأ بالثاني (تنبية) لا يندرج  
حد القذف في قتل لردة كما مر ولا في قتل لغيرها كحرابة أو زنا محصن أو قصاص للحقوق العرة

عليه ولا فرق في تكراره بعد الحد بين التصريح وغيره كأن يقول ما كذبت أو لقد صدقت فيما قلت فان كرر في أثناء الجلد ألغى ما مضى  
وابتدى العدد إلا أن يكون ما بقي قليلاً فيكمل الأول ثم يتبدي الثاني كما يأتي للصنف (و) يوجب (نصفه) على



العبد) أى الرقيق ذكرنا أو أنى إذا قذف حراما مسلما في جلد أربعين وان تحرر قبل إقامة الجلد عليه ثم شرع في بيان صيغ القذف وهى قسمان تعريض وتصريح وذكر الاول فقال (كلمتُ بزان أو) قال له (زنت عينك) أويديك أو رجلك ووجه التعريض في ذلك أن لذة الوطء تحصل لجميع أجزاء البدن فإذا (٣٢٨) قال زنت عينك مثلا لزم منه التعريض بزنا الفرج ولذا قال زنت عينك لا فرجك أو

قامت قرينة انه ارسل ناظره فقط لم يحد (أو) قال لامرأة اجنبية زنت (مكرهة) فيجد فان قال ذلك لامرأته لا عن والاحد (أو) قال لغيره في مشاعة انا وأنت (عفيف الفرج) فان لم يذكر لفظ الفرج ادب فقط كما يأتى فان لم يكن في مشاعة فلا شيء عليه (أو) قال (لعربي) حر مسلم (ما أنت بجحر) لانه نفي نسبة (أو) قال لعربي (يارومى) أو يافارسى ونحو ذلك حد لانه قطع نسبه والمراد بالعربي من كان من اولاد العرب وان طرأت عليه العجمية بخلاف من قال لأعجمي ياعربي فلا حد عليه لان القصد أنه عربي الحاصل من الجود والشجاعة (كأن نسبه لعجمي) فيجد لانه قطع نسبه عن أيه ما لم تقم قرينة على أنه قصد الشفقة والحنان أى كآبته في الشفقة (بخلاف) نسبه إلى (جده) لان الجد يسمى أباعلى ان شأن الجد لا يزنى في حليلة ابنه أو ابنته (وكان قال) في حق نفسه (أنا نقل)

بالمقذوف ولو كان المقتول ظلما هو المقذوف فيحد له فاذنه ثم يقتل به (قوله ذكرنا أو أنى) سواء كان خالص الرقيه أو كان فيه شائبة حرية وان قل رقه (قوله وان تحرر قبل إقامة الجلد عليه) أى فالمداز في جلد أربعين على رقيقته حين القذف سواء استمر على ذلك حتى جلد أو تحرر قبل إقامة الجلد عليه فتحريره لا ينقله لحد الحر كما أن تحرير الامة بعد حصول موجب عدتها لا ينقلها لعدة الحرية أما ان قذفه وهو عبد فتبين أنه حين القذف كان حرا فانه يعمل بما تبين (قوله أو زنت عينك) أى العنصر المخصوص وأما لو أراد بالعين اللوات بتمامها كان هذا من التصريح كزنى فرجك وما ذكره المصنف من الحد إذا قال له زنت عينك أى أويديك أو رجلك هو والاعتماد من المذهب هو قول ابن القاسم وقال أشهب بعدم الحد لانه أضاف الزنا للاعضاء مع احتمال تصديق الفرج لذلك وتصكيه واستظهره ابن عبد السلام انظر الميج (قوله أو قال لامرأة اجنبية زنت مكرهة) أى وكذبت (قوله فيجد) أى سواء قامت قرينة على ان قصده نسبتها للزنا أو لم تقم لانه لما قدم قوله أنت زنت عد قوله مكرهة من باب التعقيب برفع الواقع فلا يعتبر فان قامت قرينة على أن قصده الاعتذار عنها لم يحد فان قدم الاكراه بان قال لها أنت أكرهت على الزنا حد بان قامت قرينة على ان قصده نسبتها للزنا فان لم تقم بشيء أو قامت بالاعتذار فلا حد (قوله والاحد) أى ما لم يقم بینه بالاكراه والا فلا حد عليه (قوله فان لم يذكر لفظ الفرج أدب) أى لسكثرة جهات العفة ما لم تقم قرينة على القذف أو يحرقى العرف باستعمال ذلك في القذف والا حد (قوله لانه نفي نسبة) أى فيجد لانه نفي نسبة ابن مرزوق انظر هذا مع صحة الرقية في العرب وأنهم كفبرهم على المشهور من صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم قال ولم أر من ذكر ما أنت بحرمن صيغ القذف سوى المصنف وابن الحاجب وأجاب ابن عاشر بان كلام المصنف محمول على زمان لا يسترى فيه العرب والقذف بما راعى فيه العرف بحسب كل زمن انظر بن (قوله من كان من اولاد العرب) أى الذين يتكلمون بالعربية سجية سواء كانوا عرب عرياء أو مستعربة (قوله لان القصد أنه عربي الحاصل) أى لان القصد وصفه بصفات العرب وخصاله المحموده من الجود والشجاعة لا قطع نسبه (قوله على أنه قصد) أى بنسبه لعله (قوله بخلاف نسبه إلى جده) أى لأبيه أو لأمه سواء كان في مشاعة ام لافانه لا يحد كما قال ابن القاسم في المدونة وقال أشهب اذا نسبه لجدته فانه يحد بان عرفه قال محمد وقول ابن القاسم أحب الى ومحل الخلاف ما لم يعرف انه أراد القذف مثل أن يتهم الجد بأمر ذلك الولد المقذوف والاحد اتفاقا كما في التوضيح اه بن (قوله فلام القيام) أى فلام المرض به القيام ولو عفا هو عنه فان لم يصف حد لأم المرض به وعوقب للمرض به (قوله الا إذا قاله لغيره) أى في حق غيره لا على جهة الخطاب (قوله وكذا) أى يكون من الصريح (قوله أو قال لا امرأة كياتجة) أى فيجد بهذه الالفاظ الثلاثة إذا قال شيئا منها لامرأة سواء كانت زوجة له أو اجنبية منه وكذا إذا قالها لأمرء وأما ان قال ذلك لرجل كبير نظر للقرائن فان دلت على ان القصد رميه بالابنة حد والا فلا هذا ما استحسنته شيخنا العدوى (قوله كياتجة) المراد بها الزانية والقبح في الاصل فساد الجوف أو السعال اطلق هذا اللفظ على الزانية

لأنها

بكسر العين للجمعة أى فاسد النسب (أو) قال انا (والزنا) لانه قذف لأمه وكذا إذا قاله معرضا بغيره فلا ملام

القيام ولو عفا هو لكن لا يكون ما ذكر من التعريض الا إذا قاله لغيره وأما في حق نفسه فهو من التصريح وكذا لو خاطب به النير بان قال له يا نعل أو يا ولده الزنا (أو) قال لامرأة (كياتجة) أى يا قبحه ونحوه كياتاهر ويا فاجرة (أو قرنان) وهو الذى قرن

بينه وبين غيره في زوجته فالقيام بالحد لزوجه (أو) قال له (يا ابن منزلة الركبان) لأنه نسب أمه لزنا وذلك لأن المرأة الباغية كانت في الجاهلية إذا أرادت الفاحشة أنزلت الركبان عندها لذلك (أو) قال لها ابن (ذات الرأية) (٣٣٩) لأنه عرض لأمه الزنا وقد كانت

العاهر تجعل على باها راية علامة للنزول عندها (أو) قال في امرأة (فعلت بها في عكبتها) جميع عكبة كغرفة وغرف وهي طيات البطن

(لا) يحد (إن نسب)

أي أسند وأضاف (جنسا

لغيره) المراد بالجنس

الصف أو القبيلة (ولو)

جنسا (أبيض لأسود) أو

عكسه والمراد أن ينسب

فردا من جنس لجنس آخر

كقوله لرومي يازنجي أو

يازبري وعكسه (إن لم

يكن) المنسوب لغيره (من

العرب) فإن كان منهم حد

ولو كان كل منهما من العرب

والفرق بين العرب وغيرهم

أن العرب أنسابهم محفوظة

دون غيرهم من الأجناس

(أو قل مولى) أي متقى

بالفتح (لغيره أنا خير)

منك فلا حد لأن وجوه

الخير كثيرة إلا أن يكون

في الكلام دلالة على خيرية

النسب فيحد كما قاله أنا

خير منك نسباً (أو) قال

لغيره في مشاعة أو لا (مالك

أصل ولا فصل) فلا حد

لأن القصد معنى الشرف إلا

لقربة نعى النسب فيحد

وكذا في كل لا حد

فيه قال في النخبة

لأنها ترمز لأصحابها بالقبح الذي هو السعال (قوله بينه) أي بين نفسه (قوله فالقيام بالحد لزوجه) أي لأنه قذف لها (قوله لذلك) أي لفعلها الفاحشة بها (قوله وقد كانت النخ) أي ولم يزل ذلك الأمر في بعض البلاد الآن كالقصور (قوله للنزول) أي لأجل النزول عندها بالفعل بها (قوله في امرأة) أي في حق امرأة (قوله فعلت بها في عكبتها) أي فيجد لأنه أشد من التعريض ولا يخالف هذا ما ذكره في شهود الزنا من أنه إذا قال ثلاثة رأيتاه كالمرود في المسجلة حدوا حيث قال الرابع رأيت به مجامعها في عكبتها أو طيات بطنها أو بين فخذيها وعوقب ذلك الرابع فقط لحمل ما هنا من حده على ما إذا قاله في مشاعة فان هذا قرينة على قصد الرمي بالنزول فإن قاله على وجه الشهادة عوقب فقط قاله ابن مرزوق (قوله المراد بالجنس الصف) أي لأن الإنسان نوع من الحيوان فأنحته كالعرب والروم والبربر والزنج أصناف أو المراد بالجنس الجنس العرفي لأنه يقال في عرف الناس لكل صنف جنس فيقال الروم جنس والبربر جنس والمغاربة جنس وهكذا (قوله ولو أبيض لأسود) أي هذا إذا نسب جنسا أبيض لأبيض أو أسود لأسود بل ولو نسب جنسا أبيض لأسود وعكسه (قوله والمراد أن ينسب النخ) أشار بهذا إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف والاصل لا إن نسب ذا جنس لغيره أي صاحب جنس وهو الفرد أي وليس المراد ما يعطيه ظاهر المصنف من أنه نسب جنسا لجنس آخر كقوله الروم بربر أو الفرس روم أو بربر (قوله إن لم يكن من العرب) هذا شرط فيا قبل البالغة وما بعدها (قوله ولو كان كل منهما من العرب) أي ولو كان كل من النسب والمنسوب إليه من العرب كما لو نسب فردا من قبيلة من العرب لقبيلة أخرى منهم وظاهره ولو نسب لأخيه من قبيلته إلا إذا كان العلوي في الشرف (قوله فإن كان منهم حد) أي إذا نسب واحدا منهم لغيرهم حدوا ولو نسبوا لظاهره ولو قصد بقوله للعربي يارومي أو يازبري أي في البياض أو السواد في مشاعة أم لا (قوله والفرق بين العرب) أي حيث حد من نسب واحدا منهم لغير قبيلته وقوله وغيرهم أي حيث لم يحد من نسب واحدا منهم لغير جنسه (قوله أن العرب أنسابهم محفوظة) أي لأنهم يعتنون بمعرفتها حتى جعل الله ذلك سجية فيهم فتجد الواحد منهم يعد من الآباء العشرة أو أكثر فمن نسب واحدا منهم إلى غير قبيلته حد لأنه قطع نسبه وأما غيرهم فلا يلتفت لمعرفة نسبه فاذا نسب لغير جنسه أو قبيلته فلا يحد ناسبه لأنه لم يحدقه أنه قطعه عن نسبه فيحتمل أنه في نفس الأمر كان نسبه والحدود تدرأ بالشبهة (قوله أو قل مولى النخ) ابن الجاحظ لو قال مولى لعربي أنا خير منك فقولان أه التوضيح لو قال ابن عم لابن عمه أنا خير منك أو قال ذلك مولى لعربي فقولان وقد ذكرهما ابن شميان واختار وجوب الحد فيهما والأقرب خلافه لأن الأفضلية قد تكون في الدين أو في الخلق أو الخلق أو في المجموع أو في غير ذلك إلا أن يدل البساط على إرادة النسب أه بن (قوله لأن وجوه الخير كثيرة) وذلك لأن الخيرية تصدق بالخيرية في الدين أو الخلق أو الخلق أو المجموع أو نحو ذلك (قوله فيحد) أي لأنه قذف المخاطب بأن نسبه لا خير فيه وحينئذ فيكون ابن زنا (قوله أو قال لغيره) أي ولو كان ذلك الغير عربيا (قوله لأن التصديق الشرف) أي لأن العرف استعمال ذلك اللفظ في ذم الافعال (قوله في كل مالا حد فيه) أي كقول المولى لغيره أنا خير منك أو نسب فرد جنس لجنس آخر نعمت قامت قرينة على أن قصده نعى النسب حد وكذلك قوله الآتي يا ابن الفاسقة أو الفاجرة أو يا حمارا أو يا ابن الحمار نعمت قامت قرينة على أن قصد القذف حد (قوله حاتم) أي أنه ما أراد القذف ولا يحد

(٤٢ - دسوقي - مع -) ضابط هذا الباب الاشتهارات العرفية والقرائن الحالية متى فقد حلف ومتى وجد أحدهما حد وإن استقل

العرف وبطل بطل الحد وبخلاف ذلك باختلاف الأعصار والامصار وبهذا يظهر أن يا ابن منزلة الركبان وذات الرأية لا يوجب حدا

وأنه لو اشتهر ما لا يوجب حسدا الآن في القذف أوجب الحد ( أو قال لجماعة أحدكم زان ) أو ابن زانية فلا حد ولو قاموا  
كلهم لعدم تعيين المرة وهذا إذا كثرت الجماعة كأن زادوا على ثلاثة فإن كانوا ثلاثة أو اثنين حد إن قاموا أو قام بعضهم  
إلا أن يحلف ما أراد القائم ( وحده في ( ٣٣٠ ) مأبون إن كان ) القول له ( لا يتأنت ) أى لا يتكسر في كلامه كالنساء

وإلا لم يحسد والذي في  
النقل انه يحسد مطلقا (و)  
حد ( في ) قوله لآخر  
( يا ابن النمراني ) أو  
اليهودي أو الكافر (أو)  
يا ابن (الازرق) أو الأحمر  
ونحو ذلك ( إن لم يكن في  
آبائه ) من هو ( كذلك )  
فإن كان لم يحسد والعرف  
الآن على خلافه لأن القصد  
التشديد في الشتم (و) حد  
( في ) قوله لآخر ( مُحْنَثِ  
إن لم يحلف ) انه لم يرد  
القذف وإنما أراد انه  
يتكسر في القول والفعل  
كالنساء وهذا إن لم يخصه  
العرف بمن يؤتى كما هو  
الآن وإلا حد مطلقا  
( وأدب ) في ابن الفاسقة  
أو الفاجرة ( لأن الفسق  
الخروج عن الطاعة فليس  
نصا في الزنا والفجور  
كثرة الفسق وقبل كثرة  
الكذب لكن هذا يعارض  
ما تقدم في كياقبة من ان  
يا فاجرة مثله إلى ان يعمل  
ما مر على ما إذا كان العرف  
فيه القذف (أو يا حمار) أو  
( يا ابن الحمار ) فيؤدب (أو)  
قال لغيره ( أنا عفيف ) أو  
ما أنت بهيف بدون ذكر

( قوله وأنه لو اشتهر الخ ) أى مثل علق فانه في الأصل الشيء النفيس واشتهر الآن في القذف بالمفعولية  
ففيه الحد ولو حلف أنه لم يقصد قذفا ( قوله ولو قاموا كلهم ) فإن ادعى أحد منهم أنه أراد به فلا يقبل  
منه إلا ببيان أنه أراد به قاله في الجواهر وما ذكره من عدم الحد ولو قاموا هو ما في الوازية وقال ابن  
رشد ما حكاه ابن اللواز من انه لا يحسد إذا قاموا كلهم بعيد لأنه معلوم أنه قاله لأحدهم فلا حجة له  
إذا قام به كلهم انظر التوضيح اهـ بن ( قوله لعدم تعيين المرة ) أى لو احدى منهم إذا يعرف من أراد  
والحد إنما هو للمرة ( قوله أو قام بعضهم ) أى وعفا الباقي ( قوله إلا أن يحلف ما أراد القائم )  
أى فإن حلف والحال أن غيره قد عفا لم يحسد سقوط حق الباقي بعفو وسقوط حق القائم بحلفه أنه لم يرد  
القائم وإن لم يحلف حد ومثل ما إذا قال لاثنتين أو ثلاثة أحدكم زان أو ابن زانية أولا بئلهما إذا قال  
لدى زوجتين أو ثلاث يزوج الزانية وقامتا أو إحداهما وقد عفت الأخرى ولم يحلف ما أراد القائمة  
فيحد فإن حلف ما أراد القائمة فلا حد لسقوط حق الباقي بعفوها وسقوط حق القائمة بحلفه أنه لم يرد  
القائمة ( قوله وإلا ) أى وإلا بان كان يتأنت في كلامه كالنساء لم يحسد ( قوله والذي في النقل ) أى كما  
قال ابن مرزوق ( قوله أنه يحسد مطلقا ) أى سواء كان يتأنت في كلامه أولا وما قاله المصنف من التفصيل  
ضعيف بل لا وجود له كما قال ابن مرزوق ( قوله وحده في قوله لآخر ) أى سواء كان ذلك الآخر عربيا  
أم لا ( قوله ونحو ذلك ) كيا ابن الأسود أو الأعور أو الأعمى ( قوله إن لم يكن في آبائه الخ ) أى إن  
لم يثبت أن في آبائه من هو كذلك لأنه نسب أمه للزنا وهذا صادق بما إذا ثبت خلاف ذلك أو جهل  
الأمر كما في بن ( قوله فإن كان لم يحسد ) أى فإن ثبت وجود أحد من آبائه كذلك لم يحسد القائل  
فالنافي للحد إنما هو الثبوت ( قوله لأن القصد ) أى بهذه الألفاظ التشديد في الشتم أو في الذم والتوبيخ  
ولم تشتهر عرفا في القذف بنفى النسب ( قوله إن لم يحلف أنه لم يرد الخ ) أى فإن حلف أنه لم يرد القذف  
فلا حد عليه ( قوله وإنما أراد الخ ) أى الذى هو المعنى الأصلي لتلك اللفظ ( قوله مطلقا ) أى  
سواء حلف أولم يحلف ( قوله مثله ) أى مثل قبة في لزوم الحد ( قوله إلا أن يعمل ما مر على ما إذا كان  
العرف فيه القذف ) أى وما هنا على خلافه ( قوله أو يا ابن الحمار ) أى ويا خنزيرا أو يا ابن الخنزير  
أو يا كلب أو يا ابن السكلب ( قوله أو أنا عفيف أو ما أنت بهيف ) أى إذا قال ذلك لامرأة واما إن قال  
ذلك لرجل فانه يحلف فإن نكل عن البين حد كما في التوضيح فقوله عبق أو قال لرجل فيه نظر اهـ بن  
( قوله بدون ذكر الفرج ) أى فيؤدب ولو في مشاعة ( قوله لأن العفة تكون في الفرج وغيره ) أى  
كالطعم ونحوه فلما اسقط الفرج احتمل العفة في الطعم والفرج ولم يكن نصا في الفرج ( قوله أو يا فاسق الخ )  
أى وإن كان متصفا بالفسق بمعنى الخروج عن الطاعة ( قوله إلا لقرينة إرادة الزنا ) أى  
وذلك كما لو قاله يا فاجر بفلانة فانه يحسد لأن ذكرها قرينة القذف إلا لقرينة تدل على عدم  
إرادة الفاحشة كمطله بحق امرأة أو جود حقها فقال له يا فاجر بفلانة تريدان فاجر على أيضا فيحلف  
ما أراد فاحشة وإنما أراد ذلك ولا شيء عليه كفى للدونة زاد اللحيى فان نكل عن البين لم يحسد لانها  
عين استظهار ( قوله أو يا يهودى ) أى أو يا آكل الربا ( قوله وإن قلت امرأة ) أى أجنبية أى واما  
الزوجة إذا قال لها أنت زنت أو يا زانية فقالت له زنت بك فلا حد عليها باتفاق لانها قد تربد  
النكاح والخلاف في الزوج فقال ابن القاسم يحسد إلا ان يلاعن وقال عيسى لاحد عليه ولا لعان كذا

الفرج لأن العفة تكون في الفرج وغيره إلا ان تقوم قرينة إرادة الفرج فيحد ( أو أنك ) بكسر الهمزة  
وتشديد النون وكسر الكاف ( عفيفة ) فيؤدب ( أو ) قاله ( يا فاسق أو يا فاجر ) فيؤدب الا لقرينة إرادة الزنا وكذا يؤدب  
في نحو يا شارب الخمر أو يا كافر أو يا يهودى ( وإن قالت ) امرأة ( بك جوابا لزنت ) أى تقول رجل لها أنت زنت

(حدث) حدين لازنا لتصديقهما وهو إقرارهما ما لم ترجع عنه (والقذف) للرجل لأنها قذفه قولها بك (وله) أي للمقذوف حد (أي به) وأمه القاذف كل منهما له (وفسق) بحده لاتقبل له شهادة وكذا اذا وجب له قبل (٣٣١) أي عين فله تخليفه ويصير بذلك فاسقاً

في ابن عرفة والتوضيح والمتمد كلام ابن القاسم انظر بن (قوله حدث) أي ولا يحد الرجل لأنها صدقته قاله في الدونة اه بن (قوله ما لم ترجع عنه) أي فان رجعت عن قولها حدث لقذف الرجل فقط (قوله والقذف للرجل) أي وحدث لقذف الرجل أيضا وظاهره ولو رجعت عن إقرارها وقالت لم أورد إقرارا ولا قذفا وإنما أردت بقولي زنيته بك مجرد المجاورة وهو كذلك عند ابن القاسم ونص ابن عرفة من قال لامرأة يازانية فقالت له بك زنيته فقال مالك تحذل الرجل ولزنا ولا يحد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتحد للرجل فقط وقال أشهب إن رجعت وقالت ما قلت ذلك إلا على وجه المجاورة ولم أورد قذفا ولا إقرارا فلا تحد ويحد الرجل اه فانت تراه جعل كلام أشهب مقابلا لمذهب المدونة انظر بن (تنبيه) لو قال شخص لآخر يازاني فقال له الآخر أنت أرنى متى لم يحد القائل الأول لأنه قذف غير عفيف وحد الثاني للزنا والقذف فان قال له يامعرض فقال له أنت أعرض متى حد الأول لزوجة الآخر وأدب وحد الثاني لزوجته ولزوجة الأول حداً واحداً وأدب له هذا إذا لم يلاعن الثاني لزوجته فان لا عن لها حد ولزوجة الأول إن قامت به بعد ما لا عن زوجته فان قامت به قبل فحد له أحد لزوجته (قوله القاذف كل منهما له) أي تصريحاً وأما قذفها له بالتعريض فلا حد فيه ولا أدب كالم (قوله وفسق) أي الولد المقذوف بحده أي لأبيه أو أمه (قوله فكيف يكون فاسقاً) أي مع انه غير عاص (قوله وهو قد يحصل بالمباح) أي الخلل بالمرأة (قوله ليس لابن حد أبيه ولا تخليفه) أي وكذلك أمه ليس له حدها ولا تخليفها فلا يمكن من ذلك إن طلبه (قوله وإن علمه من نفسه) أي وإن علم أن مارماه به صدر من نفسه بل له القيام به ولو علم بأن القاذف رآه يزني لأنه مأثور بالستر على نفسه ولأنه وإن كان في الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله أبو الحسن وليس للقاذف أن يخلع المقذوف أنه ليس بزاني كما في المدونة (قوله كوارثه له القيام بحق مورثه المقذوف الخ) مثل وارث المقذوف في القيام بحق الميت وصى الميت المقذوف الذي أوصاه بالقيام باستيفاء الحد كما في الشامل (قوله وبين الوارث) أي الذي له القيام بحق مورثه (قوله من ولد وولده) أي سواء كان كل من الوالد أو ولده ذكراً أو أنثى (قوله وهكذا) أي باقي الورثة من العصبة والأخوات والجدات إلا الزوجين فان المذهب أنه لاحق لهما في ذلك كما هو ظاهر كلام المدونة انظر بن (قوله ولكل من الورثة) أي الذين ذكرهم المصنف وغيرهم على الظاهر (قوله وإن حصل) أي وجد من هو أقرب منه هذا يدل على أن المراد بالوارث في قوله كوارثه الوارث بالقوة لا بالفعل لأن ابن الابن لا يرث بالفعل مع وجود الابن وحينئذ فيشمل ما لو كان الوارث قاتلاً أو عبداً أو كافراً فله القيام بحد من قذف مورثه الحر المسلم سوا كان ذلك للمورث أصلاً لذلك الوارث أو فرعاً له أو غيرها (قوله خلافاً لأشهب) أي القائل يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق المورث المقذوف كالقيام بالدم (قوله وللمقذوف العفو الخ) أي وأما الوارث القائم بقذف مورثه فليس له العفو إذا كان الميت أوصاه بالقيام بالحد وإلا فله العفو قال ابن عرفة لا يخفى إن مات المقذوف وقد عفا فلا قيام لوارثه وإن أوصى بالقيام لم يكن لوارثه عفو فان لم يعف ولم يرث فالحق لوارثه إن شاء قام وإن شاء عفا اه بن (قوله إن أراد ستراً على نفسه) قيد في قوله أو بعده ومفهوم الشرط أن المقذوف إذا كان عفيفاً فاضلاً لا يخفى

لا يقال إباحة القيام بحقه تقتضي عدم المعصية فكيف يكون فاسقاً على ما مشى عليه المصنف لأننا نقول لا يلزم من تفسيقه كونه عن معصية لأن المراد بالتفسيق عدم قبول شهادته وهو قد يحصل بالمباح كالأكل في السوق كما أشرنا له ثم ما مشى عليه المصنف ضعيف والمذهب أنه ليس لابن حد أبيه ولا تخليفه (و) للمقذوف (القيام) أي محذوفه (وإن علمه) أي مارمى به (من نفسه) قال فيها حلال له أن يحد لانه أفسد عرضه (كوارثه) له القيام بحق مورثه المقذوف قبل موته بل (وإن) قذف (بعده) و (وإن) الوارث بقوله (من ولد وولده) وإن سفل (وأي) وإن علمه (وإن علمه) فاسقاً فعم فاسقاً وهكذا (ولكل) من الورثة (القيام) بحق المورث (وإن حصل) أي وجد (من هو أقرب) منه كابن الابن مع وجود الابن لان المعرفة تلحق الجميع ولا سيما إذا كان المقذوف أنثى فليس كالدم يختص به الأقرب خلافاً

لأشهب (و) للمقذوف (العفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) أو نأيمه (أو بعده) إن أراد (المقذوف) (ستر) على نفسه كأن يخشى أنه ان ظهر ذلك قامت عليه بينة بما رماه به أو يقال لم حد فلان يقال بقذفه فلان فيشتهر الأمر ويكثر لفظ الناس أو نحو ذلك (وإن حصل) القذف وفي نسخة وإن قذف (في) أثناء (الحد) المقذوف أولاً وغيره (أجدي) الحد (لها) أي للقذفين حداً واحداً

والنبي مامضى (إلّا أن يلقى) (٣٣٢) من الأول (يسير) كخمسة عشر سوطا فدون (فيكمل الأول) ثم يستأنف للثاني حد

[درس]

(باب) ذكر فيه أحكام السرقة فقال (تقطع) يد السارق (اليمين) من السكوع (وتحسم) أي تنكوي (بالنار) وجوبا خوف تتابع سيلان الدم فيه لك وظاهر المصنف أنه من تمام حد السرقة فيكون واجبا على الإمام ويحتمل أنه واجب مستقل وأنه على الكفاية يقوم به الإمام أو المقطوعة يده أو غيرهما والمراد أنه يغلى الزيت على نار وتحسم به لتندسد أفواه العروق فينقطع الدم وأصل الحسم القطع استعمال في السكي مجازا لأنه سبب في قطع الدم (إلا لشلل) باليمين أو قطع بساوي أو قصاص سابق لاسرقة سابقة (أو نقص أكثر الأصابع) من اليمين كثلثة فأكثر (فرجله اليسرى) وهو المذهب وأخذ به ابن القاسم (ومحا) الإمام رضى الله عنه أي أمر بمحو القول بقطع رجله اليسرى (ليده) أي القول بقطع يده (اليسرى) فيمن لا يمين له أوله يمين شلاء وقيس عليه ناقصة أكثر الأصابع والمعتمد ما جاء كما تقدم دون ما أثبتته ولذا رتب المصنف كلامه الآتي على الممحو فقال (ثم) أن سرق ثانيا بعد

من إقامة بينة تشهد عليه بما رماه به القاذف ولا يخفى من لفظ الناس والتكلم فيه إذا حد قاذفه فإنه لا يجوز عفو بعد بلوغ الإمام ويستثنى من قوله إن أراد ستر ما إذا كان القاذف أباه أو أمه أو جده فله العفو وإن لم يرد ستره ويجوز العفو عن التعزير والشفاعة فيه ولو بلغ الإمام كافي ح وظاهره ولو كان التعزير لمحض حق الله انظر عقب (قوله والنبي مامضى) أي من الحد قبل القذف الثاني (قوله) إلا أن يبقى يسير) حدوه كما قال شيخنا العدوي بما دون الثلث

(باب) ذكر فيه أحكام السرقة

(قوله تقطع يد السارق) أي المكاف سواء كان مسلما أو كافرا حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى وقطعها بواحد من ثلاثة أشياء سرقة طفل أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم كما يأتي ذلك (قوله اليمين) ظاهر ولو كان أعسر قال عقب وهو كذلك وقال اللخمي إن الأعسر تقطع يسراه واقهر عليه في كفاية الطالب وتحقيق المباني والتوضيح وابن غازي ولم يذكر ما قبله وكتب الشيخ عبد الله عن شيخه سيدي محمد الزرقاني أن مقاله اللخمي هو المذهب اه والظاهر أن كلام اللخمي محمول على أعسر لا يتصرف باليمين إلا نادرا بدليل ما يأتي في الشلل وأما الاضبط فتقطع عنه اتفاقا (قوله من السكوع) أي كما بينته السنة بسبب الاجمال في قوله تعالى « فاقطعوا أيديهما » لاحتمال أن القطع من السكوع أو من المرفق أو من النكبة (قوله فيكون واجبا على الإمام) أي فإن تركه أثم (قوله ويحتمل النخ) الذي استظهره رح أنه واجب على الإمام والمقطوعة يده أي وجوبا كفائيا فمضى فعله أحدهما سقط عن الآخر أي وأما من قطعت يده ظلما كمسئلة وإن تعمد إمام الآتية فلا خلاف أن الحسم واجب على الإمام ولا يلزم صاحب اليد المقطوعة ظلما التداوى كما نقله الأبي عن ابن عرفة \* ونصه قال ابن عرفة من قطعت يده بحق لا يجوز له ترك المداواة ومن ترك حتى مات فهو في معنى قتل النفس بخلاف من قطعت يده ظلما فله ترك المداواة حتى يموت وائمه على قاطعه انظر ح اه بن (قوله أو غيرها) أي فمضى قام به أحد سقط عن الباقي (قوله إلا لشلل باليمين) أي لا فساد فيها وظاهره ولو كان ينفع بها وهو كذلك خلافا لابن وهب لكنه مقيد بما إذا كان الشلل بينا وأما إن كان خفيا فلا يمنع القطع قاله ح (قوله لاسرقة النخ) أعاقيد القطع بكونه بغير سرقة لاجل الخلاف المشار له بقوله ومحا النخ إذ ما قطعت بسرقة يتفق على أنه إذا سرق ثانية تقطع رجله اليسرى بخلاف من سرق وفي عنه شلل أو قطعت في قصاص أو سقطت بساوي فإن فيه خلافا هل تقطع رجله اليسرى أو يده اليسرى (قوله ومحا الإمام النخ) ضمن المصنف محامعي غير فلذا عداه بالإمام أي وغير الإمام القول بقطع رجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى (قوله فيمن لا يمين له) أي أن المحو إنما وقع فيمن لا يمين له لقطعها بقتاص أو سقوطها بساوي أوله يمين شلاء وقيس على ما ذكر ناقصة أكثر الأصابع فهي لا يحوفها صراحة خلافا لظاهر المصنف وبهذا اندفع الاعتراض على المصنف \* وحاصله أن ظاهره أن المحو وقع في الشلل والنقص معامع أن اللدونة لم تذكر في النقص محوا ولا رجوعا ولا خلافا ونصها وإن لم يبق من يمين يديه إلا أصبع أو أصبعين قطعت رجله اليسرى اه وحاصل الجواب أن مسألة النقص وإن كان لا يحوفها صراحة لكنه فيها قياسا وحيث فلا اعتراض على المصنف هذا وظاهر كلام ابن مرزوق أن المحو إنما وقع صراحة في الشلل ولم يقع في ناقصة أكثر الأصابع ولا فيمن لا يمين له ونصه ظاهر كلام المصنف أن المحو في الشلل ونقص أكثر الأصابع وظاهر كلام التهذيب أنه فيمن لا يمين له وفي اليد الشلاء وليس كذلك فيهما وإنما المحو في الشلل خاصة كافي الامهات لكن الحكم واحد انظر بن (قوله ولذا) أي لأجل ضعف المثبت وقوله رتب المصنف كلامه الآتي على المحو أي لكونه المعتمد

قطع رجله اليسرى ابتداء لما عالج المتقدم تقطع (يده) اليسرى (ثم) إن سرق ثالثا قطعت (رجله) اليمين والقول في الرجلين (قوله) من مفصل الكمين كالحرابة ولو أخر قوله وتحسم بالنار إلى هنا ليفيد رجوعه للرجل أيضا كان أولى وقد علمت أن قوله ثم النخ مفرع

هي المستثنى فقط لا على المستثنى منه أيضا لأن سالم الأعضاء الأربع إذا لم يترك قطع يده اليمنى فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليمنى  
ليكون القطع من خلاف (ثم) إن سرق بعد ذلك (عزير وحبس) إلى أن تظهر توبته أو يموت كذا يظهر ( وإن تعمد أمام أو غيره )  
كجلاد (يسراه أولا) مع علمه بأن سنة القطع ابتداء في اليد اليمنى (فالقود) على من قطع (٣٣٣) اليسرى لانه تعدى حدودا

(والحد) على السارق

(باق) فقطع يده اليمنى ولو

قال المصنف بدل يسراه

غير محل القطع كان أحسن

ليشمل جميع الصور في

أول سرقة وثاني سرقة

وثالث سرقة (و) إن

قطعها أولا (خطأ أجزأ)

عن قطع اليمنى ولا دة

وعلمه إذا حصل الخطأ بين

عضوين متساويين وأما

لو أخطأ فقطع الرجل

وقد وجب قطع اليد أو

عكسه فلا يجزىء وعلمه

أيضا ما إذا كان الخطأ

هو الامام أو أموره وأما

إذا كان أجنبيا فلا يجزىء

والحد باق وعلى القاطع

الدية واعترض ابن مرزوق

على المصنف التابع لابن

الحاجب بأن أئمة المذهب

لم يصرحوا بالتفصيل بين

العمد والخطأ فالتجبه

الاجزاء مطلقا ولو عمدا

(فرجله اليمنى) هذا مع

على قوله وخطأ أجزأ أى

وإذا قلنا بالاجزاء فلو

سرق ثانية قطعت رجله

اليمنى ليكون القطع من

خلاف فإذا سرق ثالثة

قطعت يده اليمنى (بسرقه

طفله) متعلق بقوله فقطع

(قوله على المستثنى فقط) أى وهو قوله لا لاشل (قوله لا على المستثنى منه) أى وهو سالم اليمنى (قوله ليكون  
القطع من خلاف) وأما لو سرق ثالثة على القول المرجوع اليه وهو قطع يده اليسرى ابتداء فيحن لا  
يمين له أوله يمين شلاء أو ناقصة أكثر الاصابع فهل تقطع رجله اليسرى لأنها تقطع ثانية في صحيح  
الأعضاء وهو الظاهر كما قل هرام أو تقطع اليمنى ليحصل القطع من خلاف ينظر في ذلك كذا  
في عقب وغيره من الشراح (قوله ثم ان سرق) أى سالم الأربعة بعد قطع جميعها بسرقات أربعة مرة  
خامسة أو سرق الاشل أو ناقص أكثر الاصابع مرة رابعة عزير الخ (قوله وحبس) أى ونفقة وأجرة  
الحبس عليه ان كان له مال والا فن بيت المال ان وجدوا لا فلى المسلمين (قوله كذا يظهر) أى لا انه  
يجب مدة معينة باجتهاد الحاكم كما قال بعضهم لاحتمال انه لا يرجع بحبسها عن أذية الناس ولا تظهر  
توبته فلا تحصل الثمرة المقصودة من حبسه (قوله ليشمل جميع الصور في أول سرقة) أى وهى المدول  
عن قطع اليد اليمنى ابتداء لقطع الرجل اليسرى أو لقطع اليد اليسرى أو لقطع الرجل اليمنى (قوله وثانى  
سرقة) أى وهى المدول من قطع الرجل اليسرى أولا لقطع اليد اليسرى أو لقطع الرجل اليمنى  
(قوله وثالث سرقة) أى وهى المدول عن قطع اليد اليسرى أولا لقطع الرجل اليمنى (قوله وخطأ) المراد به  
ما يشمل الجهل كما في المدونة (قوله فلا يجزىء) أى ويقطع للعضو الذى ترتب عليه القطع ويؤدى  
القاطع دية الآخر (قوله وأما إذا كان أجنبيا فلا يجزىء) أى سواء وقع الخطأ بين عضوين متساويين  
اولا وقوله والحد باق أى فيقطع العضو الذى ترتب عليه القطع وعلى القاطع الدية (قوله واعترض  
ابن مرزوق على المصنف) أى فى قوله وان تعمد امام او غيره يسراه أولا فالقود والحد باق وخطأ  
أجزأ (قوله لم يصرحوا بالتفصيل بين العمد والخطأ) أى والذي صرح به إنما هو الغزالي من الشافعية  
في وجيزه وتبعه في ذلك تلميذه ابن شاس وقد تبع ابن شاس في ذلك ابن الحاجب المختصر لكتابه  
الجواهر والمصنف تبع ابن الحاجب المختصر لكتابه (قوله الاجزاء مطلقا ولو عمدا) أى ولا فودى العمد  
كالخطأ (قوله وإذا قلنا بالاجزاء) أى باجزاء قطع يده اليسرى أولا خطأ او عمدا بناء على ما قال  
ابن مرزوق (قوله قطعت يده اليمنى) أى فإذا سرق مرة رابعة فرجله اليسرى (قوله حر) قيد به مع أن  
العبد مثله لدخوله في قول المصنف الآتى او ما يساويه (قوله وكذا المجنون) أى وسواء انتفع السارق  
بكل من الطفل والمجنون أم لا ولو قال المصنف بدل طفل غير مميز لكان أولى لشعوله للمجنون  
(قوله او مع كبير) أى سواء كان ذلك الكبير خادما له أولا كما لو كان ذلك الكبير سارقا له كما يأتى من عموم  
السرقه من السارق والانسان حرز لما معه اه شيخنا (قوله او ثلاثة دراهم شرعية) مثلهما أقل منها إن كان  
التعامل بالوزن وكانت القلة لاختلاف الموازين فان نقصت بغير اختلاف الموازين لم يقطع وإن  
كان التعامل بالعدد فان لم يرج السروق الناقص ككاملة لم يقطع كان النقص لاختلاف الموازين  
أم لا وان راج ككاملة قطع أى انت كان النقص لاختلاف الموازين والا فلا فاقطع  
في صورتين وعدمه في باقىها ولم يجز هذا التفصيل في الربع دينار لعدم حصول التعامل به  
غالبا كما في عقب (قوله خالصة من الفس) وصف للدراهم ويشترط ذلك أيضا في الربع  
دينار فلعل المصنف حذف من الأول لدلالة الثانى (قوله ما يساويه) أى ما يساوى الثلاثة

أى تقطع اليمنى إلى آخر ما تقدم بسبب سرقة طفل ذكر أو أنثى حر ومخدع وكذا المجنون (من حرز مثله) كدراهمه أو مع كبير حافظه فان  
كان الطفل كبيرا واعيا ولم يكن في حرز مثله لم يقطع سارقته (أو) بسرقه (ربع دينار) شرعى (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة) من الفس  
كانت لشخص أو أكثر (أو) بسرقه (ما يساويه) من المروض والحيوان رقيقا أو غيره قيمة وقت إخراجه من حرز مثله لا قبله أو بعده

ولو ذبحه أو أفسده في حرزه فنقص فأخرجه لم يقطع كما لو كان وقت الأخراج لا يساويها ثم حصل غلاء كما أنه يقطع إن ساواها وقت ثم حصل رخص وتعتبر القيمة (بالبلد) التي (٣٣٤) بها السرقة والعبرة بالتقويم (شرعا) بأن تكون النفعة التي لأجلها بالتقويم شرعية لا كالة

لها أو حمام عرف بالسبق أو طائر عرف بالاجابة إذا دعى وقيمة دون اللهم ولا تساوى ثلاثة دراهم ومما تساوي فلا قطع على سارقها وما ذكره المصنف من أن التقويم بالدرهم لا يربيع الدينار هو المشهور فإذا كان السرور يساوى ربع دينار ولا يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع اللهم إلا أن لا يوجد في بلد ثم إلا الذهب فيقوم به وأما ما لا يوجد فيه أحد التقدين وإعتناهم بغيرهما كبلاد السودان اعتبر التقويم بالدرهم في أقرب بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم فيقطع سارق ما قيمته ثلاثة دراهم (وإن كان محقرا بين الناس) (كما) وحطبت وتين (أو جارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمه) الصيد لأنه نعمة شرعية (أو جلده) عطف على تعليمه والضمير يعود على جارح بمعنى السبع وقد ذكره أولا بمعنى الطير ففي كلامه استخدام أى أو سرق سبعا يساوى جلده (بذبحه) ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محرم نظر السكراته أو لا قول بمهرته فسارق لحمه فقط لا يقطع وإن ساوى

دراهم (قوله أو أفسده في حرزه) أى كما هو خرق الثوب في داخل الحرز ثم أخرجهما خروقة (قوله وتعتبر القيمة) أى بالدرهم وقوله بالبلد التي بها السرقة أى سواء كان التعامل فيها بالدرهم أو الدينار أو العروض أو كان التعامل فيها بالثلاثة خالة كونها أغلب من العروض أو من غير غلبة وفائدة اعتبار القيمة ببلد السرقة أن السرور إن كانت قيمته في البلد ثلاثة دراهم فالقطع ولو كانت قيمته أقل منها في غير بلد السرقة إن كانت قيمته فيها أقل منها فلا قطع ولو كانت قيمته في غيرها ثلاثة دراهم أو أكثر (قوله وقيمته دون اللهم) أى ودون مائة من السبق والاجابة (قوله ومما) أى ومع اعتبار المذكورات من اللهم والسبق والاجابة (قوله هو المشهور) قال في التوضيح وأما أن سرق غيرهما أى غير الربع دينار والثلاثة دراهم فالمشهور أنه يقوم بالدرهم لأنه أعم إذ قد يقوم بها القليل والكثير وهكذا صرح الباجي وعياض بمشورية هذا القول فإن ساوى السرور ثلاثة دراهم قطع سارقها وإن لم يساوى ربع دينار وإن لم يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساوى ربع دينار ابن (قوله اللهم) إلا أن لا يوجد في بلد ثم إلا الذهب فيقوم به (كذا في عقب استظهرنا قال بن وفيه نظر بل ظاهر كلامهم أن مذهب المدونة أن التقويم لا يكون إلا بالدرهم ولو عدت ولم يوجد إلا غيرها (قوله كبلاد السودان) أى فاتهم إنما يتعاملون بالعرض وليس عندهم ذهب ولا فضة (قوله اعتبر التقويم) أى تقويم العرض السرور بالدرهم في أقرب بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم كذا قال عبد الحق تقي الدين بعض شيوخ صقلية وقال ابن رشد تعتبر قيمة السرور في بلد السرقة لا في أقرب البلاد وصوب ابن مرزوق ما قاله عبد الحق وهو أعلم أنه يكفى في التقويم واحد إن كان وجهها من القاضى لأنه من باب الخبر لا الشهادة فإن لم يكن المقوم موجهها من طرف القاضى فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن خولنا بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب المدونة ولا يقال مقتضى دره الحد بالشبهات عدم القطع إذا خولنا لأن النص متبع ولأن الثبوت مقدم على النافي (قوله وإن كما) هذا مبالغة في القطع فيها قيمته ثلاثة دراهم أى وإن كان ما يساوى الثلاثة دراهم محقرا في نظر الناس كما وحطبت أى لأنه متمول ويجوز بيعه وسواء كان ذلك المحقر مباحا للناس وحازه شخص في حوزة الخاص به كالماء والحطب أولم يكن مباحا كالثمن وسواء كان يصرع له التغيير والفساد بابقائه كالأشياء الرطبة المأكولة كالفاكهة أم لا خلافا لأبي حنيفة فهما وخلافا للشافعي في الأول (قوله أو جارح) أى من الطير كالصقر وقوله لتعليمه الصيد أى وإن كان لا يساويها بالنظر لاجمعه وريشه فإن لم يكن معلما قطع سارقها إن ساوى لحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معا نصابا والا فلا (تنبيه) مثل تعليم الجارح الصيد تعليم الطير حمل السكت للبلدان قال ابن عرفة اللخمي إن كان القصد من الحمام ليأتى بالأخبار لا لمب قوم على ما علم من الوضع الذي يبلغ السكاتية اليه ومثله للتونسي اه بن (قوله أو سرق سبعا) أى حيا أو بعد ذبحه (قوله ولا يراعى قيمة لحمه) أى فإذا سرق سبعا حيا وكان جلده بعد ذبحه لا يساوى ثلاثة دراهم وقيمة لحمه أكثر من ذلك فإنه لا يقطع (قوله فسارق لحمه فقط) أى بعد ذكاته وقوله لا يقطع وإن ساوى النخ أى لما مر من النظر لسكراته أو من مراعاة القول بالحرمية (قوله أو جلد ميتة) أى للاستفاد به بعد الدبغ في اليابسات والماء وإن كان الدبغ لا يطهره على الاعتماد (قوله فإذا كان قيمته النخ) قال في التوضيح أبو عمران وينظر إلى قيمته يوم دبغ ولا ينظر إلى ما ذهب منه بمرور الأيام لأن الدباغ هو الذي أجاز للناس

لها أو حمام عرف بالسبق أو طائر عرف بالاجابة إذا دعى وقيمة دون اللهم ولا تساوى ثلاثة دراهم ومما تساوي فلا قطع على سارقها وما ذكره المصنف من أن التقويم بالدرهم لا يربيع الدينار هو المشهور فإذا كان السرور يساوى ربع دينار ولا يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع اللهم إلا أن لا يوجد في بلد ثم إلا الذهب فيقوم به وأما ما لا يوجد فيه أحد التقدين وإعتناهم بغيرهما كبلاد السودان اعتبر التقويم بالدرهم في أقرب بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم فيقطع سارق ما قيمته ثلاثة دراهم (وإن كان محقرا بين الناس) (كما) وحطبت وتين (أو جارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمه) الصيد لأنه نعمة شرعية (أو جلده) عطف على تعليمه والضمير يعود على جارح بمعنى السبع وقد ذكره أولا بمعنى الطير ففي كلامه استخدام أى أو سرق سبعا يساوى جلده (بذبحه) ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محرم نظر السكراته أو لا قول بمهرته فسارق لحمه فقط لا يقطع وإن ساوى

الاستفاد

ثلاثة دراهم وسارق جلده فقط يقطع إن ساواها (أو جلد ميتة) ولو

غير مأكولة يقطع سارقها بعد دبغها (إن زاد دبغها) على قيمة أصله (نصابا) فإذا كانت قيمته قبل دبغها درهمين على تقدير



جواز بيعه وقيمته بعد دفعه خمسة قطع فان لم يزد دفعه نصاباً لم يقطع سارقه كما لو سرق قبل الدفع ولو تساوى النصاب (أو ظناً) بالبناء للفعول أى الربع دينار أو الثلاثة دراهم (فولساً) نحاساً حال السرقة فاذا هو أحدهما (٣٣٥) فيقطع (أو ظن) الثوب

المسروق (فارغاً) فاذا فيه نصاب ان كان مثله يوضع فيه ذلك لان كان خلقاً ولا ان سرق خشبة أو حجرأ يظنها فارغة فاذا فيها نصاب فلا قطع إلا أن تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها نصاباً (أو) سرق نصاباً مع (شركة صغرى) له في السرقة يقطع المكاف فقط ومثل الصبي المجنون (لا) شركة (أب) عاقل أو أم أو جد لرب المال فلا قطع على شريكه لدخوله مع ذى شبهة قوية (ولا) يقطع سارق (طير لاجابته) أى مجابته كالبلابل والعصافير والندرة التى تدعى فتجواب إذا كانت لا تساوى النصاب إلا لتلك اللفعة لأنها غير شرعية (ولا) قطع (ان) تسكمل (اخرج النصاب من حرزه) (بمرار في ليلة) حيث تعدد قصده فان قصد أخذه فأخرجه في مرار قطع ويسم ذلك من اقراره أو من قرائن الأحوال (أو اشتراكاً) أى السارقان أو أكثر (في حمل) لنصاب فلا قطع على واحد منهم باهرطين (ان) استقل كل (بأن كان كل واحد له قدرة على حمله باقراده) ولم

الانتفاع به واختار اللاحقى النظر إلى قيمته يوم سرق وهو الأظهر اهـ بن (قوله) فان لم يزد دفعه نصاباً (أى بأن كانت قيمته بعد دفعه أربعة) (قوله) فاذا هو أحدهما فيقطع (أى ولا يندر بظنه أى وأما إن ظن السارق أن المسروق فلوس فسرقتها فتبين أنها فلوس كما ظن فانه لا يقطع ولو على القول بمجرى الفلوس مجرى النقود إلا ان تبلغ قيمتها نصاباً (قوله) أو ظن الثوب للمسروق (أى الذى لا يساوى نصاباً) (قوله) يوضع فيه ذلك (أى فيقطع سواء أخذها ليلاً أو نهاراً) (قوله) إلا إذا كان خلقاً (أى فاذا كان خلقاً ليس الشأن أن يوضع فيه وقال السارق لا أعلم بما فيه حلف ولم يقطع أخذه ليلاً أو نهاراً اهـ بن (قوله) فلا قطع (أى لأن مثل ذلك لا يجعل فيه ذلك) (قوله) إلا أن تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها نصاباً (أى فانه يقطع في قيمتها دون ما فيها ومثل الثوب التى يظنها فارغة فاذا فيها نصاب في القطع العاص إذا كانت معوضة بما يدل ثلاثة دراهم حيث سرفت نهاراً من محل غير مظلم لا من مظلم أو ليلاً فيصدق السارق أنه لم يعلم بما فيها من الفضة (قوله) ومثل الصبي المجنون (أى ولو كان ذلك المجنون المصاحب للسارق صاحب النصاب المسروق أو أباً لصاحبه وأما قطع السارق المصاحب لصاحبه المجنون لأن المجنون كالأدم (قوله) فلا قطع على شريكه (أى ولا عليه ولو سرقاً من محل حجره الفرع عن أصله لأن الحجر المذكور لا يقطع شبهة الأصل في مال فرعه (قوله) حيث تعدد قصده الخ) هذا التقييد مبنى على قول ابن رشد حيث جعل قول سجنون وفاقا لابن القاسم \* وتوضيح ذلك أن ابن القاسم قال لا قطع على من أخرج النصاب في مرار وقال سجنون ان كان اخراجه النصاب على مرار في فور واحد قطع فحمله اللاحقى على الخلاف لقول ابن القاسم وحمل ابن رشد قول سجنون على ما إذا قصد السارق أخذ النصاب كله ابتداء عند دخوله الحرز ثم أخرجه شيئاً فشيئاً سواء كان يمكنه اخراجه دفعة وأخرجه على مرار أو كان لا يمكنه اخراجه دفعة كالمجموع والتبين وأخرجه على مرار لأنه سرقة واحدة وحمل قول ابن القاسم على ما إذا لم يقصد أخذ النصاب ابتداءً وانه إنما عاد مراراً لينظر كل مرة ما يسرقه فما أخذه كل مرة مقصود على حدته كذا في بن عن التوضيح (قوله) ويعلم ذلك (أى قصد أخذه كله ابتداء) (قوله) أو من قرائن الأحوال (أى كما إذا أخرج من المجموع ما لا يقدر إلا على اخراجه فأخرجه منه فقط (قوله) في حمل لنصاب (أى مسروق لأجل اخراجه من الحرز) (قوله) له قدرة على حمله (أى لا اخراجه من الحرز) (قوله) فان لم يستقبل الخ) أى فاذا لم يقدر كل واحد على اخراجه (قوله) ولو ناب كل واحد نصاب قطعا الخ) (فحاصله انه ان ناب كل واحد نصاب قطعا استقل كل واحد باخراجه أم لا وإن لم ينب كل واحد نصاب بل ناب كل واحد أقل من نصاب فان استقل كل واحد باخراجه من الحرز فلا قطع والا فاقطع عليهما وكذا القطع على جماعة رفعوه على ظهر أحدهم في الحرز ثم خرج به إذا لم يقدر على اخراجه الا برفعه معه ويصيرون كأنهم حملوه على دابة فانهم يقطعون إذا تعاونوا على رفعه عليها وأما لو حملوه على ظهر أحدهم وهو قادر على حمله على ظهره دونهم كالثوب قطع وحده ولو خرج كل واحد منهم من الحرز حاملاً لشيء دون الآخر وهم شركاء فيما أخرجه ولم يقطع منهم إلا من أخرج ما قيمته ثلاثة دراهم ولو دخل اثنان الحرز فأخذ أحدهما ديناراً وقضاه لآخر في دين عليه أو أودعه اياه قطع الخارج به ان علم أن الذى دفعه له سارق والا لم يقطع ولو باع السارق ثوباً في الحرز لا يخرج من المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منها قاله الباجي (قوله) ملك غيره (أى مملوك لغير السارق كان ذلك الغير واحداً أو متعدداً فلا يشترط اتحاد المالك للنصاب واحترز بذلك عما إذا سرق مملوك كما أشار له المصنف بقوله لا يسرق مملوك من مرتين الخ

يئنه (أى كلا باقراده) (نصاب) فان لم يستقل أحدهما باخراجه قطعا ولم ينب كل واحد نصاب ولو ناب كل واحد نصاب قطعا استقل كل واحد باخراجه أم لا (ملك غيره) هذا نعت لنصاب الذى هو معنى قوله ربع دينار الخ فكأنه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير

ولعمل من سرق من سارق أو من أمين ونحو ذلك فيقطع (ولو كذبه ربه) السروق منه إذا أقر السارق بالسرقة أو ثبت بينه وبين السروق  
يد السارق ما لم يدعه ربه (أو أخذ ليلًا) خارج الحرز ومعه النصاب أخرجه منه (وإذا عني الإرسال) من ربه فيقطع ولو صدقه ربه في  
دعواه الإرسال لاحتمال شتره عليه (٣٣٦) والرحمة به إلا لقرينة تصدقه ككونه في عياله أو من أتباعه كما أشار

له بقوله (وصدق) في  
دعواه الإرسال (إن  
أشبه) ودخل من مداخل  
الأسلحة وخرج من مخارجهم  
(لا بسرقة) ملكه من  
مرتبه ومستأجر (ومعار  
وودع) ملكه (له قبل  
مخروجه) به من الحرز  
يلتزم أو صدقة تم خرج به  
فلا يقطع بخلاف ملكه بعد  
خروجه به (مُحْتَرَم) دخل  
في مال حربي دخل عندنا  
بأمان فيقطع سارقه السلم  
(لا خمر) أو خنزير ولو لكافر  
سرقه سلم ودمى فلا قطع  
ويغرم قيمتها لدمى إن أتلفها  
وإلا رد عنها عليه لا  
إن كانت لمسلم لوجوب  
إراقتها عليه (وطبور)  
ونحوه من آلات اللهو فلا  
قطع على سارقه (إلا أن  
يساوى بعد كسره) تقديرًا  
(نصابا) فيقطع (ولا)  
بسرقة (كلب مطلقاً)  
أذن في اتخاذه أم لا معدا  
أم لا ولو ساوى تعليمه  
نصاباً فهو كالمستنى  
من قوله السابق وجارح  
لتعليمه والفرق أنه لا يباع  
بحال لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن بيعه

(قوله وعمل من سرق من سارق) قولوا ولا يقبل قول السارق الثاني أنه سرقة ليرد له به أهله (قوله أو  
من أمين) أي كالوكيل والوصى والمودع والرتن (قوله ونحو ذلك) أي وشمل نحو ذلك كالسرقة  
من آلة السجد وسرقة بابه بناء على أن الملك لا وائف كما للمصنف تبعاً للوارد لا على ما لأقرافى من أن الملك  
له فلا يقطع السارق المذكر (قوله ولو كذبه ربه) يعني أن السارق إذا أقر بالسرقة من مال شخص أو  
قامت عليه بينة بذلك وكذبه ذلك الشخص فإنه يقطع ولا يفيدته تكذيبه ذلك الشخص الفقراء  
للينة (قوله ويبيع السروق بيد السارق) أي على وجه الحيازة واستظهر بعضهم أنه يجعل في بيت المال  
لأن كلاً من السارق وربه يفيد عن ملكه ومن المعلوم أن المال المحبوس أربابه بحله بيت المال اهتدوا  
شيخنا عدوى (قوله ما لم يدعه ربه) أي بعد ذلك (قوله أو أخذ) أي قبض عليه وأمسك (قوله إلا  
لقرينة تصدقه) أي في دعواه الإرسال فإنه لا يقطع (قوله وصدق) أي أخذ للناع في دعواه  
الإرسال أي والحال أن ربه صدقه على ذلك (قوله إن أشبه) أي بأن كان من عياله أو من خدمه (قوله من  
مرتبه ومستأجر) يصح فتح الماء والجيم ويكون بياناً للسروق ويصح كسرها على أن من ابتدائية  
وقوله من مرتبه ومستأجر علم من هذا أن سرقة الرهن والمؤجر ملكه من المستأجر والمرتن لا  
يوجب القطع وأما عكسه وهو سرقة المرتن الرهن من الرهن قبل قبضه منه والمستأجر من المؤجر  
قبل قبضه فإنه يوجب القطع (قوله بخلاف ملكه بعد خروجه به) أي فإنه يقطع فإذا سرق نصاباً  
وأخرجه من حرزه ثم وهبه له صاحبه فإن القطع لا يرتفع عنه لكن قيد هذا بعضهم بما إذا وهبه  
له صاحبه بعد أن بلغ الإمام وإلا فلا قطع كما وقع لصفوان فإنه سرق درعا وقال صاحبه هو صدقة  
عليه فقال عليه الصلاة والسلام: هلا كان ذلك قبل أن يأتينا (قوله محترم) هو الذي يجوز ملكه ويبيعه  
فالمحرر وما بعده ليس بمحترم إذ لا يجوز بيعها ولا تملكها (قوله فلا قطع) أي عليه ولو كثرت قيمتها  
عندهم إلا إذا ساءت الوعاء نصاباً وإلا قطع لذلك كما في الحج (قوله ويغرم) أي السارق مسلماً كان أو  
كافراً (قوله قيمتها لدمى) أي إن كانت مملوكة لدمى (قوله لا إن كانت لمسلم) أي لا إن كانت مملوكة  
لمسلم وأتلفها السارق فلا يغرم قيمتها (قوله وطبور) هو بضم الطاء ويقال طبار أيضاً وهو فارسى  
معرب اه بيدي (قوله تقديرًا) أشار بهذا إلى أنه يكفي في اعتبار قيمته بتقدير كسره وإن لم  
يكسر بالفعل إذ قد تفقد عينه وهذا هو الذى يفيد ظاهر كلام ابن شاس كما قال بن (قوله ولا  
بسرقة كلب مطلقاً) وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لأشهب القائل بالقطع في المأذون في اتخاذه  
وأن عدم القطع إنما هو فيها لا يملك فقط (قوله والفرق) أي بين الكلب وغيره من الجارح الملعن (قوله لا قبله  
فيقطع) أي إن ساءت نصاباً (قوله أو مهدى له) أي أو من غنى مهدى له وقوله لجواز بيعه له  
أي لجواز بيع ذلك لمن أعطيه (قوله فيقطع) أي إن ساوى السروق نصاباً (قوله تام الملك لا شبهة له فيه)  
الحق أنهما شرطان كما في التوضيح وذكر أنه احترز بأولهما عن سرقة ماله فيه شركة واحترز  
بأنيهما من سرقة الأب ونحوه اه بن \* والحاصل أنه لا بد في القطع من كون النصاب مملوكاً لغير  
السارق وإن يكون ذلك الغير يملكه بتمامه وإن لا يكون للسارق فيه شبهة قوية بأن لا يكون له فيه شبهة  
أصلاً أو يكون فيه شبهة ضعيفة ومن هذا يعلم أن من ورث بعض النصاب قبل خروجه من الحرز

وورث

بخلاف غيره (و) لا قطع في سرقة (أضحية بعد ذبحها) لأنها وجبت

بذبحها وخرجت منه لا قبله فيقطع ولو نذرها لأنها لا تتعين بالنذر والفدية كالأضحية في الوجع (مخلاف) حرقة (لحمها) أو جلدها  
(من فقير) تصدقه عليه أو مهدى له فيقطع لجواز بيعه (تام الملك) للسروق منه (لا شبهة له) أي للسارق (فيه) قوية فيقطع

(وان) سرقى (من بيت المال) ومنه الشون (أو) من (الفتح) بعد حوزها إن عظم الجيش لضعف الشبهة كأن قل وأخذ فوق حقه نصابا بخلاف السرقة قبل الحوز فلا يقطع (أو) من (مال شركة) أن حجب عنه (بأن أو دعاه عند أمين أو جعل المفتاح عند الآخر أو قال له لا تدخل المحل إلا معي) (و) إن سرق فوق حقه نصاباً (كأن سرق من اثني عشر درهما بينها تسعة فيقطع (لا الجدة ولو) (لأم) إذا سرق من مال ابن ولده فلا يقطع للشبهة القوية في مال الولد وإن سفل فالولي الأب والأم بخلاف الولد يسرق من مال أصله فيقطع لضعف الشبهة ولذا حد ابن وطىء جارية أبيه بخلاف الأب يطلأ جارية ابنه (ولا) إن سرق قدر حقه أو فوقه دون نصاب (من) مال (جاحد) لحقه (أو) من مال (مأطل) لحقه (إذا ثبت أن له عنده مالا وجده أو ماطله فيه وكذا إن أقر رب المال بذلك فلا يقطع وليس من أفراد قوله فيما رولو كذبه ربه لأن ذلك لم يدع السارق أنه أخذ حقه

وورث أخوه مثلاً باقية لم يقطع ولا وجه لتظهير عبق في ذلك تأمل (قوله وان من بيت المال) أى سواء كان منتظماً أو غير منتظم (قوله إن عظم الجيش) أغار بهذا لما قاله العلامة بن الصواب أن جماعة الجيش إذا كثروا قطع السارق إن أخذ نصاباً وإن قلوا لا يقطع إلا إذا سرق نصاباً فوق حقه كالشريك الآتي كما قال ابن يونس خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف من أن السارق من الغنمية نصاباً يقطع مطلقاً عظم الجيش أو قل ومنى عبق على ظاهر المصنف وقد علمت ما فيه (قوله لضعف الشبهة) أى إذا كان السارق من الجيش والا فلا شبهة له أصلاً (قوله أن حجب عنه) أى إن حجب السارق عن مال الشركة أى لم يكن له فيه تصرف (قوله بأن أو دعاه عند أمين) أى أجنبى منهما (قوله وجعل المفتاح الخ) أى أو جعل السارق المفتاح بيد الآخر للحفاظ والاخرار (قوله أو قال له لا تدخل المحل إلا معي) أى والحال أن المفتاح بيد السارق (قوله وسرق فوق حقه نصاباً) عطف على قوله حجب عنه فهو شرط ثان في القاطع بالسرقة من مال الشركة وحاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصاباً من جميع مال الشركة ماسروق ومالم يسرق إن كان مثلياً كما إذا كان حصة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم وأما إذا كان مقوماً ككتاب يسرق منها ثوباً فالمعتبر أن يكون فيما سرق نصاب فوق حقه في السروق فقط فإذا كانت الشركة في عروض ككتب جعلتها تساوى اثني عشر فسرق منها كتاباً معيناً يساوى ستة فيقطع لأن حقه في نصفه فقط قد سرق فوق حقه فيه نصاباً والفرق بين المثلى والمقوم حيث اعتبروا في المثلى كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ماسروق ومالم يسرق واعتبروا في المقوم كون النصاب المسروق فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه إلا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ماسرقة بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقى كذلك وأما المثلى فلما كان له أخذ حظه منه وإن أبى صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً فلم يمتنع أن يكون مأخذه منه مشتركاً بينهما وما بقى كذلك (قوله لا الجدة ولو لأم) قال ابن الحاجب وفي الجدة قولان قال في التوضيح اختلاف الاجداد من قبل الأب والام فقال ابن القاسم أحب إلى أن لا يقطع لأنه أب ولأنه بمن تغلط عليه الدية وقد ورد ادرؤا الحدود بالشبهات وقال أشهب يقطعون لأنهم لا شبهة لهم في مال أولاد وأولادهم ولا نفقة لهم عليهم وتأول بعضهم قول ابن القاسم أحب إلى على الوجوب ولا خلاف في قطع باقى القرابات اهـ وقد تبين به أن الخلاف في الجدة مطلقاً لا في خصوص الجدة للام خلافاً لظاهر المصنف اهـ بن (قوله ولذا) أى لأجل ضعف شبهة الولد في مال أبيه حد الولد ابن وطىء جارية أبيه أى أو أمه (قوله بخلاف الأب يطلأ جارية ابنه) أى فإنه لا يحد لقوة شبهة الأصل في مال فرعه (تنبيه) لو سرق العبد من مال ابن سيده قطع لعدم شبهة العبد في مال ابن سيده وإن سرق من مال سيده فلا يقطع لأنه مال سيده فلو قطع لزادت مصيبة السيد لا أن عدم قطعه لشبهته في مال سيده إذ لا شبهة له في مال سيده كما أنه لا شبهة له في مال ابن سيده (قوله ولا إن سرق قدر حقه) أى ولو من غير جنس شيء (قوله من مال جاحد لحقه) أى سواء كان ذلك الحق الذى جمعه ودية أو غيرها كدين من قرض أو بيع كما هو مقتضى الفقه وإن كان النص في الوديعة كما قاله ابن مرزوق وصورة المسئلة أنه إذا كان له مال على إنسان من دين أو ودية فجمعه أو ماطله فيه وأخذ منه بقدره وثبت الأخذ عليه فقال الأخذ إنما أخذت حقى الذى جمعه أو ماطلت فيه وثبت إن له عنده مالا وجده أو قال المأخوذ منه أنه أخذ حقه وأنا كنت جاحداً له كاذباً في جمعى فيعتبر إقرار رب المال ولا قطع وليس هذا مخالفاً لقوله ولو كذب ربه لأن ذلك كان الأخذ مقرأ بالسرقة ورب المال ينفيها وههنا انفكاكاً فيها (قوله وليس) أى إقرار المالك بذلك أى يكون

بعد ثبوت السرقة وهنا ادعى أنه لم يسرق وإنما أخذ حقه ليجد غريمه أو مطلقه فصدقه رب المال فتأمل (مخرج من حرز) ولا يشترط دخول السارق فيه بل لو أدخل نحو عصا وجر النصاب به قطع والحرز في كل شيء بحسبه وفسره بقوله (بأن لا يعد الواضع فيه مضيقاً) عرفاً (وإن لم يخرج هو) فالمدار على إخراج النصاب دخل هو في الحرز أم لا خرج منه إذا دخل أم لا (أو ابتلع) في الحرز (دراً) أو غيرهما لا يفسد بالابتلاع وكان فيه النصاب ثم خرج فقطع بخلاف ما يفسده الابتلاع كالطعام والعنبر فلا يقطع وإنما عليه الضمان كما لو أحرق شيئاً في الحرز أو أظفاه ويؤدب فلو أكله خارج الحرز أو أحرقه قطع (أو أذهن) في الحرز (بما يحصل منه) بعد خروجه من الحرز إذا ملئت كمشك وزباد وعطر (نصاب) أى قيمة نصاب (أو) كان خارج الحرز (وأشار إلى الشاة) مثلاً (باللفظ) فخرجت (فأخذها قطع) (أو) سرق (الأحد) فهو منصوب

الآخذ وإنما أخذ ماله الذى كنت جاحداً له أو بما طلاله فيه وقوله من أفراد قوله فيما مر ولو كذب أى حتى يقصر الثبوت هنا على الثبوت بالبينة ولا يهم فيه بحث يجعل شاملاً للثبوت بالبينة أو باقرار رب المال حتى يلزم مخالفة هنا من عدم القطع لما تقدم من القطع (قوله بعد ثبوت السرقة) أى بل أقرباً به سرق فقط (قوله مخرج من حرز) أى واحد فلو أخرج النصاب من حرز من لم يقطع سواء كان الحرز من المال واحد أو لا أكثر والحاصل أن النصاب متى كان مخرجاً من حرز واحد قطع، مخرجه ولو تعدد ماله وإن أخرج من حرز من أو أكثر فلا قطع فيه ولو تعدد المال ومن هذا يعلم أن أخذ النصاب من مجموع غرائر بسوق لا يقطع لأن كل غرارة حرز بالنسبة لما فيها وبذلك أفنى الامام مالك وخالفه الفقهاء ثم رجعوا إليه وأول من رجع إليه ربيعة اه من ح (قوله ولا يشترط دخول السارق الخ) أى كما لا يشترط بقاء النصاب خارج الحرز فإذا أخرجه منه فتاف بنار أو أظفاه حيوان أو كان زجاجاً فانكسر فانه يقطع (قوله وفسره الخ) أشار بذلك إلى أن الباء في قوله بأن لا يعد الخ للتصوير أى بصور بما لا يعد الخ (قوله وإن لم يخرج هو) أى السارق من الحرز وأبرز الضمير لجرى هذه الحال على غير من هو له بيان ذلك أن قوله مخرج من أو صاف السروق وقوله وإن لم يخرج حاله من ضميره مع أن هذه الحال من أو صاف السارق وقد جرت على للسروق فلذلك أبرز الضمير لكن مع عدم اللبس على مذهب البصريين (قوله فالمدار) أى فى القطع على إخراج النصاب من الحرز حتى إن السارق لو أخرج النصاب من الحرز ثم عاد به فأدخله فيه فانه يقطع كفى البدور عن الذخيرة وفيه بعد ذلك نقلاً عن التبصرة أن رب الدار إذا قتل السارق وهو يخلص متاعه منه فهدروا إلا فالدية فإن قتله بعد انفصاله عن البيت وبعده عنه فانه يقاد له من رب الدار (قوله أو غيره) أى كدينار (قوله ويؤدب) أى زيادة على الضمان (قوله فلو أكل الخ) أى فلو أخرج النصاب السكاكين من الطعام من الحرز وأكله أو أحرقه خارجه قطع (قوله أو أذهن في الحرز) أى أو دهنه غيره فيه باختباره (قوله إذا سلت) مثل السلت الفصل فيطفو منه على الماء فإذا أدهن بما يحصل منه بعد غسله خارج الحرز ما قيمته نصاب قطع (قوله أو كان) أى السارق خارج الحرز (قوله أو أشار إلى الشاة) أى واقفة في الحرز (قوله مثلاً) أى فالمراد الدابة مطلقاً وفى ابن مرزوق أن إخراج الباز بغير علف كإخراج الشاة بهاء وهو يفيد أن إخراج الدابة بغير العلف كإخراجها بهاء كنداء بعض البقر باسمه فلو قال الصنف أو أشار لحيوان فخرج لكان أحسن (قوله فأخذها) أى فان لم يأخذها فلا يقطع فأخذها قيد معتبر في القطع لأن الإشارة ليست كالإخراج الحقيقي كما ذكره ابن مرزوق نقلاً عن الأحمى وذكر فى النوادر ما يفيد عدم اعتباره وهو الذى ينبغي التعويل عليه لموافقة لقول الصنف مخرج من حرز وإن لم يخرج هو فان ظاهره التعميل فى القطع على خروج النصاب من الحرز أخذه بعد ذلك أم لا (قوله والمراد بالاحد غشاء القبر الخ) بهذا المراد يندفع ما فى اللواق وغيره من البحث وحاصله أن المراد بقوله أو الاحد أى أو سرق ما فى الاحد والذى فيه هو الكفن لأن الاحد هو القبر حيث ينبغي أن يكون ما هنالك مكرراً مع ما يأتى لكن بحث ابن مرزوق فى هذا الجواب بأنه يتوقف على صحة تسمية غشاء القبر لحداً وإعاز الشارح لجوابه بقوله سماه لحداً مجازاً الخ وعلوم أن المجاز لا يشترط فيه جماع الشخص بل يكفى فيه جماع نوع العلاقة ونص ابن مرزوق هكذا رأيت هذه اللفظة فيما رأيت من النسخ ولا أعقق معناها لأن الاحد يفتح اللام ضد الشق فان أراد حقيقته وأنه حرز لما فيه كان مكرراً مع ما يأتى وإن أراد اللابن التى تنصب على الميت فيصح لكن يتوقف على صحة تسميتها بذلك لنة وعلى صحة الحكم للذكور وما رأيت فى ذلك نصاً إلا ما اقتضاه قول النوادر القبر حرز لما فيه كالبنت اه أى ومن جملة ما فيه اللابن التى تنصب

أى ما يبدبه اللحد من حجر أو خشب صماء لحدا مجازا لملاقة المجاورة وأما ما فيه من السكّن فسيأتي (أو) سرق (الحباء) أى الحيمة المنصوبة في صفر أو حضر كان أهلها بها أم لا (أو) سرق (ما فيه) من الأمتعة لأن الحباء حرز لنفسه ولما فيه ولا مفهوم للغباء بل كل محل اتخذ منزلا وترك به متاع وذهب صاحبه لحاجة مثلا فسرقة إنسان أو سرق ما فيه قطع (أو) حرق من (حانوت أو) من (فناء محدا) أى الحباء والحانوت لأن الفناء حرز لما يوضع فيه عادة (أو) حرق من (محمل) (٣٣٩) كمنفعة وعقد أو سرق المحمل نفسه

كان على ظهر الدابة أم لا (أو) سرق ما على (ظهر دابة) من غرارة أو خرج أو سرج ونحو ذلك أو درام أو دنائير هذا إذا كان أصحابها حاضرين معها بل (وإن غيب) أى غاب أصحابها (عشهن) أى المذكورات من الحباء وما بعده (أو) سرق قمرا أو حبا (بجربن أو) سرق شيئا من (ساحة دار) بالنسبة (لأجنبي) أى غير شريك في السكنى شركة ذات أو منفعة فقير الساكن أجنبي ولو شريكا في الذات إذا كان لا يدخل إلا باذن كما قال (إن حجر عليه) أى على الأجنبي فإن لم يحجر عليه لم يقطع ومفهوم أجنبي أن الشريك في السكنى لا يقطع أن سرق من الساحة ما الشأن أن لا يوضع فيها كالثياب ولو أخرجه من الدار وأما لو سرق ما يوضع فيها كالعادة فيقطع ولولم

على الميت (قوله أى ما يبدبه اللحد) أى ما يبدبه القبر على الميت (قوله وأما ما فيه) أى وأما سرقة ما فيه من السكّن (قوله أو سرق الحباء أو ما فيه) هذا قيد بما إذا ضربت الحباء في مكان لا يبعد ربه بضربه فيه مضيقا له قال ابن مزيق اه بن (قوله بل كل محل اتخذ منزلا) أى كتش من بوس أو عن طين أو غير ذلك وهكذا أهل العصف في التوضيح عن الأحمى وكذا ابن عرفة ونصه والرفعة في السفر ينزل كل واحد على عدته إن سرق أحدهم من الآخر قطع ومن ألقى ثوبه في الصحراء وذهب لحاجة وهو يريد الرجعة لأخذه فسرقة رجله فإن كان منزلا له قطع شارقة والالم يقطع اه بن (قوله أو ظهر دابة) أى سواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على ظهر الدابة إذا كانت الدابة بحرز مثلها وإن لم تكن حرزا لما عليها كأن كانت في قطار مثلا فإن لم تكن الدابة في حرز مثلها فلا قطع (قوله ونحو ذلك) أى كالبرذعة (قوله وما بعده) أى من الحانوت والمحمل وظهر الدابة (قوله بجربن) أى كائن في جربن سواء كان قريبا من العمران أو بعيدا منه وفي الدونة قال ابن القاسم وإذا جمع في الجربين الحب أو التمر وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من سرق منه اه بن وفي حاشية شيخنا السيد البليدى على عبق سرقة القول ونحوه من الساحل مفتى بحصير فيها القطع ليلا أو نهارا غاب عنه ربه أم لا كافى للدونة وقال محمد لا قطع ثم قل راجع التوضيح اه أمير (قوله بالنسبة لأجنبي) أى حالة كون السرقة معتبرة بالنسبة لأجنبي (قوله فقير الساكن أجنبي) ولو شريكا في الذات إذا كان لا يدخل إلا بإذن أى وحينئذ فيقطع ذلك الأجنبي فيما سرقه من الساحة وأخرجه من جميع الدار سواء كان مما يوضع في الساحة أولا كالثوب (قوله أن حجر عليه) أى بأن كان لا يدخل إلا باذن (قوله ولو أخرجه من الدار) أى لأنه في غير حرز بالنسبة للشريك في السكنى (قوله اتفاقا في الشريك) لأن ما أخرجه للساحة صار في غير حرز بالنسبة إليه وبهذا يظهر وجه الخلاف في الأجنبي اه أمير (قوله وأما المختصة الخ) في حاشية السيد البليدى ما صورته (فرع) في التوضيح عن ابن عبد البر أن السارق المجهول عليه قيسارية تغلق بأبواب ويحيط بها ما يمنع وذلك كالجلون والشرب والتريمة بمصر لا يقطع سارق من حوائته إلا إذا أخرجه خارج القيسارية لأنه حرز واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع مهم اه أمير (قوله كالسفينة) أى كما يقطع من سرق منها وأما سرقها نفسها فسيأتي لله صنف (قوله أن كان السارق أجنبيا) أى من غير ركابها (قوله وأخرجه منها الخ) فهذه خمس صور فيها القطع (قوله لم يقطع مطلقا) أى ولو أخرجه منها لأنه أخذ من غير حرز عند غيبة ربه عنه وهذه ثلاث صور لا قطع فيها (قوله إذا أخرجه منه) أى وإن لم يخرج من السفينة لأنه كبيت مستقل فالأخراج منه لظاهرها كالأخراج من الحرز (قوله في الصور الثمانية) أى كانت السرقة بمحضرة ربه أولا كان السارق أجنبيا أو من الركاب أخرج المروق من السفينة أم لا ومثل الخن في القطع بالسرقة منه مطلقا كل

يخرجها من الدار حيث أزالها من مكانها المذهب لها إزالة يذنه كما قال الأحمى وأما السرقة من بيوتها فيقطع مخرجها من البيت لساحتها اتفاقا في الشريك وعلى الراجع في الأجنبي وقيل حتى يخرج بالمروق من الدار وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا أخرجه من جميع الدار سواء سرقه من بيتها أو من ساحتها وسواء كان مسرقا من ساحتها غائبا أن يوضع فيها أم لا (كالسفينة) يقطع من سرق منها بمحضرة ربه المتاع مطلقا خرج منها أم لا كان من ركابها أم لا كان سارق بغير حضرته إن كان السارق أجنبيا وأخرجه منها لأن لم يخرجها فإن كان من الركاب لم يقطع مطلقا وهذا كله في غير السرقة من الخن والاختصاص مطلقا إذا أخرجه منه في الصور الثمانية (أو) ساحة (خان) حرز (للاقتال) يقطع سارقها إذا أزالها من

هو ضلها ولولم يخرجها منها إذا كانت تباع فيها وإلا فباخراجها عنها كالسفينة ومفهوم الانتقال ان الأشياء الخفيفة كالثوب لا يقطع سارقها لان الساحة ليست حرزا له لا بجني أو ساكن والسرقة من بيوتها كالسرقة من خن السفينة (أو زوج) ذكر أواني يقطع كل سرقة من مال الآخر (فما) أي في مكان (حجر عنه) أي السارق من أحد الزوجين بمجرد إزالته من حرزه كصدوق أو خزانة أو طبقة والحجر انما يعتبر بخلق لا بمجرد منع بكلام فلوسرق محال بمجرد عنه لم يقطع لانه خائن لا سارق (أو وقف دابة) يقطع سارقها منه وقت (ليبع أو غيره) كسكان بزقاق اعتيد ووقوفها وبطلان به كان معها صاحبها أم لا بإبانتها عن موقعها (أو قبر أو بحر لمن رُمى به الكفن) فالقبر والبحر حرز للكفن فيقطع سارقها منه واحترز بقوله رمى به عن الفريق فلا يقطع على سارق ما عليه (أو سفينة) سرق (عمرامة) بفتح الميم يقطع سارقها به لانه حرز لها سواء اعتيد للارصاء أم لا قريبا من العمران أم لا (أو كل شيء) سرق (بحضرة صاحبها) فيقطع لانه حرز له ولو كان في فلاة من الارض او كان نائما (أو

مكان حجر عليه في السفينة كالقمرة والطارئة (قوله ولولم يخرجها منها) أي من ساحة الحان (قوله إذا كانت) أي الانتقال تباع فيها أي في ساحة الحان وهذا شرط في قطع الأجنبي بإزالتها من محلها (قوله وإلا فباخراجها) أي وإلا تكن الانتقال تباع في الساحة فلا يقطع ذلك الأجنبي حتى يخرجها عن الساحة ولا يقطع بمجرد إزالتها عن مكانها (قوله كالسفينة) أي فانه لا يقطع السارق منها حيث كان أجنبيا من الركاب وكان رب اللعاب غير حاضر إلا إذا أخرج للسروق منها (قوله ليست حرزا له) أي للثوب وقوله لا لأجنبي أي لا بالنسبة لأجنبي ولا بالنسبة لساكن (قوله والسرقة من بيوتها) أي الحان وقوله كالسرقة من خن السفينة أي فيقطع إذا أخرجه من البيت ولولم يخرجها من الحان (قوله يقطع كل سرقة من مال الآخر) أي وحكم أمة الزوجة في السرقة من مال الزوج كالزوجة وحكم عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج (قوله فيما حجر عنه) في معنى من أي من السكان الذي حجر عن السارق حالة كون ذلك السارق من أحد الزوجين وسواء كان ذلك السكان الذي حجر عن السارق منهما خارجا عن مسكنهما أو كان فيه بلا خلاف في الأول كافي التوضيح عن عياض وعلى قول ابن القاسم في الثاني خلافا لما في الوازية الاخرى وعدم القطع أحسن إن كان القصد بالخلق التحفظ من أجنبي وإن كان لتحفظ كل منهما من الآخر قطع اهـ بن (قوله وقت لبيع) أي بالسوق أو غيره كانت مربوطه أم لا كان ربه معها أم لا (قوله كسكان بزقاق اعتيد) هذا مثال للغبر وانما قطع لأن ذلك حرز لها وانما أخذها من موقف غير معتاد ووقوفها وبطلان به فلا يقطع فيه ما لم يكن معها ربه أو خادمه هذا وسيأتي للمصنف الكلام على أخذ الدابة الواقعة بباب المسجد والواقفة في السوق لغير بيعها بل لا تتطارد ربه فلذا حمل الشارح قول المصنف هنا أو غيره على خصوص الدابة الواقعة في الزقاق (قوله بإبانتها عن موقعها) متعاق بقوله يقطع سارقها (قوله لكفن) أي كل منها حرز بالنسبة للكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بغير كفن وظاهر قوله لكفن ولو كان غير مأذون فيه شرعا وهو ظاهر الدونة والرسالة والجلاب والتلفين وقيد بعضهم الكفن بكونه مأذونا فيه شرعا فغير المأذون فيه لا يكون ماذ كحرز له فمن سرق من كفن شخص كفن بشرة أبواب ما زاد على الشرعى يقطع على الاول لا على الثاني واقصر في اللج على الثاني واعلم أن القبر سواء كان قريبا من العمران أو بعيدا عنه حرز للكفن ولو في البيت وبقي الكفن وأما البحر فظاهر كونه حرز للكفن مادام الميت فيه فان فرقه للوج عنه ودلت قرينة على أنه كفن به فانظر هل يكون البحر حرز له أم لا (قوله بفتح الميم) أي من الثلاثي المجرى ويجوز أيضا ضمها من الرباعي الزيد كافي القرآن والمراد بها عمل الرمي (قوله يقطع سارقها به) أي منه وكما يقطع إذا سرق السفينة من المرساة يقطع إذا سرق المرساة بكسر الميم أي الآلة كانت السفينة مائرة أو راسية (قوله قريبا من العمران أم لا) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب في الموازية لا يقطع إذا كانت راسية في محل بعيد من العمران كالدابة إذا ربطت بمحل لم تعرف بالوقوف فيه انظر التوضيح (قوله بحضرة صاحبها) أي الحى المميز ولونا كما لا ان كان صاحبه الحاضر ميتا أو مجنونا أو غير مميز ويشير لما ذكر من الشروط قول المصنف بحضرة صاحبها لان الحضرة تقتضى الشعور ولو حكما كالنائم لسرعة انتباهه ولما لم يقل أو كل شيء معه صاحبه مع انه أخصر ولاقتضائه قطعه إذا سرق المال وصاحبه كالدابة كرها والسفينة بأهلها وهم نيام مع انه لا يقطع لانه لم يخرجها عن حرزه وهو مصاحبة ربه وذكر ابن عاشر أن قول المصنف وكل شيء بحضرة صاحبه محله إذا لم يكن صاحبه في حرز والا فلا يقطع السارق الا بعد خروجه به من الحرز فحرز الاحضار إنما يعتبر عند فقد حرز الامكنة اهـ بن واعلم انه يستثنى مما قاله المصنف المواشى إذا كانت بالمرعى فانه لا يقطع على من سرق منها بحضرة

سرق طعاما (من مطمر) محل يحمل في الأرض لحزن الطعام ان (قرب) من المساكن بحيث (٣٤١) يكون نظره عليه وإفلا

(أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار) بكسر القاف وهو ربط الابل بعضها ببعض (ونحوه) كابل مجتمعة لكن القطار ان حل السارق منها واحدا قطع وان لم يبن به وقول للدونة وبان به قال ابن ناجي لا مفهوم له أي وإنما وقع التقيد به في اختصار البرادعي والافلام ليس فيها وبان به كما قاله ابن مرزوق واعترض بان تقييد البرادعي بالابانة مثله في الامهات كما نقله أبو الحسن فالظاهر اعتباره فأولى غير المقطورة (أو) أزال باب المسجد (أو) باب الدار ونحوها (أو) أزال (سقفه) وان لم يخرج به لانه أزال كالأعن حرزه (أو) أخرج قنابله (أو) حصره) كان على المسجد غلق أم لا وكذا بلاطه على الأرجح (أو) أخرج (بسطه) لكن الأرجح ان أزالها عن محلها كاف في القطع كالذي قبله فكان عليه حذف قوله أخرج ليكون ماثبا على ما به الفتوى وقيد البسط بقوله (إن تركت به) ليلا ونهارا حتى صارت كالحصر وأما لو كانت ترفع قتركت مرة فسرقت فلا قطع لانه لم يعمل حرزاً لها والحصر

صاحبها كما هو ظاهر الرسالة والنوادر بل صرح بذلك أبو الحسن نقلا عن الأحمي ونصه عند قول المدونة ولا قطع في شيء من الموائى إذا سرقت في مراعيها حتى يأويها المراح النخ الأحمي إذا كانت في المريع لم يقطع وان كان معها صاحبها وان أواها المراح قطع وان لم يكن معها أحد واختلف إذا سرق منها وهي سائرة الى المريع أو راجعة منها للمراح ومعها من يحرسها قليل يقطع سارقها لانه ليست في المريع وقيل لا يقطع لقوله عليه الصلاة والسلام فإذا أواها المراح الحديث فلم يعمل فيها قطعا حتى تصل للمراح اه فقد علمت ان الاحوال ثلاثة انظر بن ومثل الموائى في المريع الثياب ينشرها الغسال وتسرق بحضرته فلا قطع كما في أبي الحسن على المدونة ونصه ابن يونس اختلف النقل عن مالك فيما ينشر على جبل الصباغ أو القصار المدود على قارعة الطريق يمر الناس من تحته فقال لا قطع فيه وروى عنه ان فيه القطع وقال في الغسال يخرج الثياب للبحر يغسلها وينشرها وهو معها فيسرق منها فلا قطع عليه وهو بمنزلة النعم في مرعاها الأحمي وأظن ذلك لما كانت العادة ان الناس يمشون فيما بين التاع فيصيرون بذلك كالامناء على التصرف فيما بينها فيرجع الى الحيانة (قوله والا فلا) أي والا يكن المطمر قريبا من الساكن بل كان بعيدا عنه فلا يقطع السارق منه لعدم الحرز اه ولعل الفرق بين المطمر والجرين حيث لم يشترط فيه القرب ان الجرين مكشوف فيكون أقوى في الحرزية ولو بعد والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرزاً مطلقاً أن القبر تأخذ النفوس في الغالب عن سرقة ما فيه بخلاف المطمر لانه مأكول وحينئذ فلا يكون في البعد حرزاً (قوله أو) سرق بعيراً من قطار) أي يقطع سواء سرقه من القطار وهو سائر أو نازل (قوله وهو ربط الابل) أي وهو الابل أو غيرها للربوط بعضها ببعض فإضافة ربط للابل من إضافة الصفة للوصف (قوله فالظاهر اعتباره) أي اعتبار قيد الابانة في قطع السارق من القطار وأولى اعتباره في السرقة من الابل المجتمعة (قوله أو أزال باب المسجد) أي عن مكانه (قوله وان لم يخرج به) أي عن المسجد أو الدار (قوله أو أخرج قنابله أو حصره) أي ليلا أو نهارا كان على المسجد غلق أم لا وهذا قول مالك وهو استحسان فيما يظهر ولا بن القاسم قول لا قطع الا إذا تسور عليه بعد غلقه كما في ح وهو أقيس لانه في غير ذلك خائن اه بن (قوله على الأرجح) أي وهو قول مالك وقال أشهب لا يقطع لسرقة بلاطه أصبغ وقطعه لسرقة بلاطه أولى من قطعه لسرقة حصره وهذا يفيد ترجيح قول مالك (قوله كالذي قبله) أي وهو القناديل والحصر فازالتها عن محلها كاف في القطع وان لم يخرج بها على الأرجح وعمل الخلاف في القناديل إذا لم تكن مسمرة والاقطع بازالتها عن محلها انفاة (قوله وأما) لو كانت ترفع قتركت مرة فسرقت فلا قطع) أي على سارقها وان كان على المسجد غلق لانه لم يكن لاجلها كما أنه لا قطع على من سرق متاعا نسيه به بالمسجد ومن سرق شيئا من داخل الكعبة ان كان في وقت أذن له بالدخول فيه لم يقطع والا قطع اذا أخرجه لحل الطواف وما فيه القطع حليها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الاساطين انظر ح (قوله فان سرقت) أي البسط أو الحصر من خزائنها (قوله قطع بمجرد اخراجها منها) أي لانه أخرجاها من حرزها (قوله ان دخل للسرقة أو قنب أو تسور) أي وسواء في هذه الثلاثة خرج منه بما سرقة أم لا وسواء كان له حارس أم لا فهذه اثنتا عشرة صورة يقطع فيها وقوله أو يحارس لم يعمل على ما إذا دخل من بابه بقصد التحم وحاصل ما فيه أنه إذا دخل من بابه بقصد التحم وسرق فاما ان يكون في الحمام حارس لم يأذن له في التقلب أو يأذن له فيه أولا يكون فيه حارس أصلا وفي كل إمام ان يخرج للسروق من الحمام ولا يخرج منه ستة أحوال يقطع في واحد منها فان كان فيه حارس لم يأذن له في التقلب فانه يقطع ان أخرج السروق

كذلك فان سرقت من خزائنها قطع بمجرد اخراجها منها (أو) سرق من (حمام) من ثياب الداخلين أو آلاته (ان دخل) من بابه (السرقه)



باعتراؤه وسرق فيقطع (أو ثقب) الحمام (أو تسور) عليه وسرق وإن لم يخرج بما سرقه كان للحام حارس أم لا في هذه الثلاثة والأدق بالمذهب أنه لا يقطع إلا إذا أخذ خارجة أو أخرج النصاب منه في الثلاثة (أو) دخل من بابها للمحموم وكان (محارس لم يأذن له) الحارس (في انقلاب) الثياب فيقطع إن خرج به (٣٤٢) فإن أذن له في الانقلاب فلا قطع والمراد بالاذن في الانقلاب أن يأذن له في أخذ ثيابه كما

قال اللخمي لا ما يعطيه ظاهر كلام المصنف من انقلاب ثياب متعددة وإنما لم يقطع لأنه خائن لا سارق وإذا جرى المرف بأن رب الثياب يأخذ ثيابه بنفسه من غير إذن الحارس كما في مصر فهو بمنزلة الاذن فلا يقطع بسرقة (وصدق مدعى الخطأ) أن أخذ ثياب غيره إن دخل من بابها واشبهه كان له حارس أم لا (أو حمل) حبله لم يميز أو خدعه (ولو يميز كأن يقول له سيدك بعني لك لتذهب معي إلى مكان كذا أو إليه فخرج معه طوعا من حرزه فالقطع (أو أخرجه) أي النصاب من بيت محجور عن الناس (في) بيوت (ذی الاذن العام) لجميع الناس كبيت الحاكم والعالم والسكران الذي يدخله عامة الناس بلا إذن خاص (لحله) أي محل الاذن العام واللام بمعنى عن متعلقه بأخرج أي أخرجه عن المحل العام خارج بابها أي من سرق من بيت محجور من بيوت

فإن لم يخرج فلا يقطع كما أنه لا يقطع إذا كان فيه حارس وأذن له في الانقلاب أولم يكن فيه حارس أصلا ولو خرج بالمسروق فهما لأنه خائن وهذا حاصل النكح كما قال شيخنا العدوي (قوله باعتراؤه) أي باعتراؤه بدخوله للسرقة لأنه إذا اعترف أنه لم يدخل الحمام إلا للسرقة فقد اعترف بأنه لا إذن له في الدخول فاندفع ما يقال إن الموضع المأذون فيها لكل أحد لم يفسد في السرقة منها بل فهو النقطع مطلقا وقالوا في الحمام إذا دخل للسرقة قطع فأي فرق (قوله والأدق بالمذهب الخ) فيه نظر فإن الذي في التوضيح عن ابن رشد أنه إذا دخل للسرقة فأخذ قبل أن يخرج بالشيء المسروق فانه يجري على الخلاف في سرقة الأجنبي من بعض بيوت الدار المشتركة إذا أخرجه لساحتها فقط ولم يخرج به منها وتقدم أن الرجوع القطع فيكون الأدق بالمذهب ما ذكره أولا من التعميم (قوله لم يأذن له في انقلاب الثياب) أي لم يأذن له في أخذ ثيابه بل أمره أن يصبر حتى ينالها له غلاف وأخذ غير ثيابه (قوله فإن أذن له في الانقلاب) أي في أخذ ثيابه فقط فسرق ثيابه آخر فلا قطع ولو أوم الحارس أنها ثيابه لأنه خائن لا سارق فإن ناوله الحارس ثيابه فبيده لغيرها غير علم الحارس قطع لأنه أخذ للشيء بمحضرة نائب صاحبه (قوله وأما لم يقطع) أي إذا أذن له الحارس في الانقلاب (قوله وصدق مدعى الخطأ) حاصله أنه إذا دخل الحمام من بابها وأخذ ثياب غيره وادعى أنه إنما وقع منه ذلك خطأ فانه يصدق كان للحام حارس أم لا إذن له في أخذ ثيابه أم لا وهل يمين أم لا محل نظر (قوله إن دخل من بابها) أي وأما لو تب أو تسور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله واشبه) أي وأما إذا لم يشبه كالأول كان ثوبه جبة فأخذ فروا أو كشميرا فلا يصدق في دعوى الخطأ (قوله أو حمل عبدا) عطف على قوله أو ابتلع دراهمه داخل في جيز البالغة وقوله لم يميز أي لصغره أو عجمته أو جنونه وحيث كان لم يميز فلا يتأني أنه خدعه لأن الخداع إنما يكون للميز (قوله أو خدعه) أي أو لم عمله لكنه خدعه والضمير للبيد لا بريد عدم التمييز لأن الخدع إنما يكون للميز يقول الشارح ولو لم يميز أو لا لاجل ولو زائدة لا للبالغة لفساد ما قبلها وأعلم أن في كلام المصنف أنها كحيث حذف قيد التمييز في الثاني لدلالة ذكر مقابله وهو عدم التمييز في الأول عليه وحذف قيد الإكراه في الأول لدلالة ذكر ما يدل على مقابله في الثاني لأن الخدع يدل على خروجه معه طوعا (قوله في بيوت ذی الاذن العام) في بمعنى من وهو حال من بيت الذي قدره الشارح أي أخرجه من بيت محجور عن الناس حالة كون ذلك البيت من بيوت المحل ذی الاذن العام (قوله فإن لم يخرج من بابها) أي بأن القاه في عرصتها أو قبض عليه به وهو في عرصتها فلا يقطع (قوله فلو سرقه من ظاهرها) هذا محترز قوله أو أخرجه من بيت محجور عن الناس في دخوله ومثل السرقة من ظاهرها في عدم القطع السرقة من بيت منها غير محجور عليه وقوله لم يقطع أي ولو أخرجه من بابها وظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك للمسروق في المحل العام (قوله لادار ذات إذن خاص) أي لأن سرق من دار ذات إذن خاص أي مختص ببعض الناس (قوله ولو خرج به) أي للمسروق وقوله من جميعه أي من جميع الدار (قوله ولا أن تقله) أي ولا قطع إن نقل النصاب من مكان لآخر حالة كونه باقيا

دار مأذون في دخوله لعموم الناس فلا يقطع حتى يخرج النصاب من محل الاذن العام بأن يخرج من بابها لأنه من عام والحوز الحرز فإن لم يخرج من بابها لم يقطع فلو سرقه من ظاهرها المأذون في دخوله للناس لم يقطع لأنه خائن لا سارق قاله ابن رشد (لا) دار ذات (إذن خاص كضيف) أو مرسل لحاجة أو قاصد مسألة فسرق (عما) أي بيت (حجر عليه) في دخوله فلا يقطع وأولى أن أخذ محال معجز عليه (ولو خرج به من جميعه) لأنه لا يدخل باذن فسرق كان خائنا لا سارقا حقيقة (ولأن تقله) أي النصاب في الحرز من مكان إلى آخر

(ولم يخرجهُ) عن الحرز فلا يقطع وهذا مفهوم قوله قبل مخرج من حرز (ولا) قطع (فبا) أى فى سرقة ما (على صي) غير محيز من حلى وثياب (أو معه) لأن غير المميز لا يمد حافظا لما عليه أو معه بشرط أن لا يكون معه من يحرسه وأن لا يكون بدار أهله والا قطع فان كان محيزا فهو داخل فى قوله وكل شيء بحضرة صاحبه لأن المراد به المصاحب للمميز وأن لم يكن (٣٤٣) مالا كالدا عبه صاحبه دون ربه مع

انه أخصر ومثل الصبي المحنون (ولا) قطع (على داخل) فى حرز (تناول) النصاب (منه الخارج) عنه بأن مديده لداخل الحرز فناوله الداخل وانما يقطع الخارج لأنه الذى أخرجه من حرزه فان لم يمد الخارج يده وانما نأوله الداخل بمد يده لخارج الحرز قطع الداخل قطع لأنه الذى أخرجه من الحرز وسيأتى وان التقيا وسط النقب قطعا (ولا) قطع (ان اختلس) أى أتى جهرا أو سرا وأخذ النصاب على غفلة من صاحبه ويذهب جهرا فإرا وحاصله ان المختلس هو الذى يخطف المال بحضرة صاحبه فى غفلة ويذهب بسرعة جهرا (أو) أخذ نصابا من صاحبه و (كأبر) بأن ادعى انه ملكه فلا قطع لأنه غاصب والغاصب لا قطع عليه (أو هرب) بالمسروق (بعد أخذه) أى بعد القدرة عليه (فى الحرز) (ولو) تركه ربه فيه وذهب (ليأتى بمن يشهد عليه) بانه سرق التاع ولو شاء لخلص

فى الحرز ولم يخرج منه (قوله أو معه) أى فى جيبه أو كفه (قوله بشرط ان لا يكون الخ) بهذا يفتى التعارض بين ما تقدم من القطع فى سرقة ما على الدابة وبين ما هنا من عدم القطع فى سرقة ما على الصبي غير المميز مع أن الصبي المذكور والدابة اشتركا فى عدم التميز وحاصل الجواب ان ما ذكرهنا من عدم القطع مقيد بما إذا لم يكن معه أحد يحرسه ولم يكن بدار أهله وإلا فالقطع وما مر من القطع فى سرقة ما على الدابة مقيد بما إذا كان معها أحد أو كانت فى حرز مثلها وإلا فلا قطع كما هنا (قوله وإلا قطع) أى سارق ما عليه أو معه (قوله فهو داخل فى قوله وكل شيء بحضرة صاحبه) وذلك لأن الحضرة تقتضى الشعور ولو حكما كالتائم (قوله ولذا) أى لاجل كون المراد بالصاحب المصاحب للمميز وان لم يكن مالا (كأبر) أى فى كونه لا قطع فى سرقة ما عليه وما معه المحنون وكذلك السكران إذا كان سكره بحلال لانه كالمجنون وأما مجرم فوقع فيه حيث لم يميز وباع تردد فى صحة يمينه وعدم صحته فعلى الاول يقطع من سرق منه لا على الثاني (قوله تناول منه) أى من الداخل وقوله الخارج عنه أى عن الحرز (قوله بأن مد) أى ذلك الخارج (قوله ولا قطع ان اختلس) قال ابن مرزوق الاختلاس ان يستغل صاحب المال فيخطئه بهذا فسرره الفقهاء اه وهو معنى ما فى الشارح (قوله على غفلة من صاحبه) أى المصاحب له فيشمل القائم مقام ربه كمن يترك حانوته مفتوحا ويذهب لحاجته ويوكل أحدا يمنع من يأخذ منه فيغافله انسان ويأخذ منه ويفر بسرعة جهرا (قوله بان ادعى انه ملكه) ليس هذا بل لازم بل ولو اعترف بالنصب وحاصله ان المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء ادعى انه ملكه أو اعترف بأنه غاصب فقول المصنف وكأبر أى فى أخذه بان أخذه من صاحبه بقوة من غير حراية وأما لو كأبر وادعى انه ملكه بعد ثبوت أخذه من الحرز فانه يقطع كما فى التوضيح (قوله بعد أخذه) أى بعد أخذ السارق وقوله فى الحرز متعلق بأخذ أى انه بعد أن قدر على مسكه فى الحرز بالمال هرب منهم بالمال المسروق (قوله أى بعد القدرة عليه) يشير الى انه ليس المراد بالاخذ الاخذ والمسك بالفعل بل يكفى القدرة على ذلك بدليل البالغة بعده إذ ليس فيها أخذ بالفعل كما هو ظاهر (قوله ولو تركه ربه) أى هذا إذا هرب من غير أن يرى أن رب المال خرج لىأتى بشاهد بل ولو الخ وما شئ عليه المصنف من عدم القطع للمالك وابن القاسم بناء على أن أخذه على الوجه المذكور اختلاس وأشار المصنف بلو لخلاف أصبغ القائل بالقطع بناء على أنه سرقة وهناك قول ثالث نسبته ابن شاس لبعض التأخرين ولعله ابن يونس وحاصله ان السارق ان رأى رب المال خرج لىأتى له بالشهود فأخذ المال وهرب كان مختلسا لا يقطع وان هرب بالمال من غير ان يرى رب المال خرج لىأتى بشاهد فهو سارق يجب قطعه ابن عبيد السلام وهذا هو التحقيق انظر بن (قوله أو سوق) يمتثل عطفه على باب أو مسجد (قوله وغير حافظ) سكت المصنف عن التقييد به للعلم به من قوله أو كل شيء بحضرة صاحبه (قوله وكذا ان اخذ دابة برعى) أى فلا قطع عليه ولو بحضرة الراعى أو مالكتها كما مر واحترز بقوله برعى عما اذا أخذها من المراح فانه يقطع ولو لم يكن معها احد وان اخذ منها وهى سارحة للرعى أو مروحة للمراح ومعها من

التاع منه كما يشعر به قوله بعد أخذه ثم لما ذهب لىأتى بمن يشهد خرج به السارق من الحرز فلا يقطع لأنه صار حال خروجه كالمختلس (أو أخذ دابة) أو قمارها (باب مسجد أو سوق) لغير بيع وبغير حافظ فلا قطع على سارقها لانه موقف غير معتاد وكذا إن أخذ دابة برعى (أو) أخذ (ثوباً) منشورا على حائط بعضه بداخل الدار و (بعضه بالطريق) أو ملقى على الأرض

كذلك فلا قطع تغليبا الجانب دره الحد بالشبهة وهي هنا كون بعض الثوب بغير حرز مثله والبعض صادق بالنصف والاقل والاكثر وأما جذبه من داخل الدار فيقطع فيه (٣٤٤) فيه لأنه أخرجه من حرزه ثم عطف بالجذر على ما من قوله فيما على صبي فقال (أو) في

سرقه (عمر) بمثلثة من نخل أو غيره (معاق) على شجرة خاتمة (إلا) أن يكون للملق خلقه في بستانه ملتبسا (بئلق) بفتح اللام وسكونها (فقولان) في قطع السارق منه وعدمه وهو المنصوص فمحلها في غير النخل بالدار وأما هو فيقطع اتفاقا لأنه في حرزه وقولنا على شجرة خلقه احترازا عما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو بئلق (وإلا بعد حصده) أي جذبه ووضعه في محل اعتيد وضعه فيه قبل وصوله إلى الجرين فإذا سرق منه سارق (فتألفها) أي الاقوال يقطع (إن كدس) أي جمع بعضه على بعض حتى صار كالشيء الواحد وإن لم يعمل بمجوة لأنه بتكديسه أشبه ما في الجرين لا أن لم يكدس بل بقى على شجرة تحت الشبهة بما فوقها والاول يقطع مطلقا والثاني لا مطلقا ومحلها إذا لم يكن له حارس وإلا قطع قول واحد كالسارق منه في الطريق حال حمله للجرين نص عليه ابن رشد (ولا يقطع (إن) قب) الحرز (قط) من غير إخراج

يحرسها فقولان بالقطع وعدمه كما مر (قوله كذلك) أي بعضه بداخل الدار وبعضه بالطريق (قوله فلا قطع) أي إذا جذبه من الطريق بدليل قوله وأما جذبه من داخل الدار فيقطع به (قوله معلق على شجرة خلقه) أي فلا قطع في سرقة هذا اتفاقا إن لم يكن عليه غلق وإلا نقولان كما قال بعد وان قطع ثم علق فلا قطع اتفاقا ولو بئلق كما قال الشارح (قوله وهو المنصوص) أي أن القول بعدم القطع هو المنصوص وأما القول بالقطع فهو غير منصوص بل مخرج للخصم على السرقة من الشجرة التي في الدار فكان من حق المصنف أن لا يساويه بمقابلته (قوله لشبه بما فوقها) أي وما فوقها لا يقطع سارقه كما مر (قوله والاول النخ) اعلم ان هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في الثمر تجري فيما حصده من قبح مصر وقولها وقرطها ووضع في موضعه ليس ثم ينقل للجرين فإذا سرق منه قبل نقله للجرين ففيه الاقوال المذكورة فقد نقل بن عن ابن رشد في البيان ان في الزرع بعد حصده ثلاثة أقوال كالتمر الاول يقطع من سرقة بعد ان حصل ضم بعضه لبعض أم لا والثاني لا يقطع ضم بعضه لبعض أم لا حتى يصل للجرين والثالث الفرق بين ان يسرق جد ضم بعضه لبعض أو قبل ذلك وهذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس والا فلا خلاف في قطع سارقه انظر بن (قوله حال حمله للجرين) أي فانه يقطع لأجل كونه محمولا على ظهر الدابة سرق ليلا أو نهارا كما مر (قوله نص عليه ابن رشد) أي وكذلك ابن فرحون في التبصرة (قوله إن لم يكن معه ربه) أي فان كان معه ولو ناعما فلا ضمان عليه كما يفيد قول المصنف في القصب عطفًا على ما فيه الضمان أو فتح بابا على غير عاقل الا بمصاحبة ربه (قوله يقطع على الغير المخرج له) صوابه ولا قطع على الغير المخرج له أيضا وحاصل المسئلة كما في خش وأقره شيخنا في حاشيته واقصر عليه في المجل أن السارق إذا قب الحرز فقط ولم يخرج النصاب منه فانه لا يقطع فلو أخرج غيره النصاب من ذلك النقب فلا قطع على ذلك الغير أيضا لأن النقب يصير المال في غير حرزه إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينقب والآخر يخرج من الحرز فان اتفقا على ذلك قطع المخرج فقط على مذهب المدونة ولا يقال إنه أخرج المال من غير حرز لأن النقب يبطل حرزية للسكان لانا نقول قطع المخرج في هذه الحالة معاملة به بتقيض مقصوده حفظا لمال الناس ومقابل مذهب المدونة أنهما يقطعان عند الاتفاق وعليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب حيث قال فلو قب وأخرج غيره فان كانا متفقين قطعا والا فلا قطع على واحد منهما قال ابن عرفة ولا أعرف هذا القول لأحد من أهل المذهب وإنما ذكره الغزالي في وجيزه بناء على أصلهم من أن النقب لا يبطل حرزية للسكان فتبعه تلميذه ابن شاس في كتابه الجواهر على ذلك وابن الحاجب تبع ابن شاس انظر بن (قوله ولا مجنون) أي مطبق أو يفيق أحيانا وسرق في حال جنونه فان سرق في حال افاقته فجبن فانه يقطع الا أنه تنتظر افاقته فان قطع قبل افاقته اكتفى بذلك فان شك في سرقة مجنون بغيره أحيانا هل سرق حال جنونه أو افاقته فالظاهر كما في عقب حمله على الأول لدرو الحد بالشبهة (قوله ولا مكره) أي على السرقة واعلم أن القطع يسقط بالاكرام مطلقا ولو كان بضرب أو سجن لأنه شبهة تدرأ الحد وأما الاقدام على السرقة أو على القصب فلا ينفع فيه الاكرام ولو بخوف القتل كما صرح به ابن رشد وحكى عليه الاجماع وكذا صرح به في معين الحكام ونقل ذلك عن ح في باب الطلاق خلافا لما ذكره عقب هنا من جواز القدوم عليها إذا كان الاكرام بخوف القتل انظر بن

شيء منه وان خرج بنفسه وأخرجه غيره وعليه ضمان ما خرج بنفسه بسبب النقب ان لم يكن معه ربه والقطع على الغير المخرج له انظر (وإن التقيا) أي بأيديهما في الناقلة (وسط النقب) أي في اثنتائه فأخرجه الخارج بمناولة الداخل (أو ربطه) الداخل بمجل ونحوه (فجذبه الخارج) عن الحرز (قطعا) معاق السلتين (وشرطه) أي القطع المفهوم من قطع العيني (التكليف) فلا يقطع صبي ولا مجنون ولا مكره

ولا سكران بحلال ( فيقطع الحر والعبد وإن ) سرقوا ( لثامهم ) أى من مثلهم لان السرقة من الفساد فى الأرض والحق فى القطع لله تعالى فلا يستثنى أحد ( الا الرقيق ) يسرق ( لسيده ) نصا فلا يقطع ولو ( ٣٤٥ ) رضى السيد وكذا إن سرق من

مال رقيق سيده لان مال العبد للسيد فكأنه لم يخرج من حرزه وكلا يجتمع على السيد عقوبتان ضياع ماله وقطع غلامه وأشهر قوله لسيده أنه لو سرق مال أصل سيده أو فرعه قطع وهو كذلك ولا فرق بين العبد القن وغيره ( وثبتت ) السرقة ( باقرار إن طاع ) به كما ثبتت بالبينة ( وإلا ) بأن أكره على الاقرار من حاكم أو غيره ولو بسجن أو قيد ( فلا ) يلزمه شيء منهما أملا عند ابن القاسم ( ولو أخرج السرقة ) لاحتمال وصول اسم المسروق اليه من غيره ( أو عين القاتل ) الذى أكره على الاقرار بقتله فأقر وأخبرجه كما فى النقل لاحتمال أن غيره قتله فلا يقطع ولا يقتل الا أن يقر بعد الاكراه أما كما فى المدونة وقال سحنون يعمل باقرار المتهم باكراهه وبه الحكم أى إن ثبت عند الحاكم أنه من أهل الزم فيجوز سجنه وضربه ويعمل باقراره وتؤولت فى محل عليه والأول هو الشهور

وأما الاكراه على أن يقر بأنه سرق فيكون بالقتل والضرب والسجن والقيود فإذا خوف بشيء من ذلك فأقر بها فلا تلزمه السرقة على ما يأتى ( قوله ولا سكران بحلال ) أى لانه كالحجرون وأما السكران بمحرام اذا سرق حال سكره أو قبله فانه يقطع لكن ينتظر صحوه فان قطع قبل صحوه اكتفى بذلك والظاهر حمل على أنه بمحرام حيث شك لانه الأغلب الا أن تكون حاله ظاهرة فى خلاف ذلك حمل على الأول لدرء الحد بالشبهة ( قوله فيقطع النخ ) أى فإذا وجد التكليف فيقطع الشخص الحر النخ ذكر أكان أو أنى ( قوله وإن لثامهم ) اعترض بعدم صحة المبالغة بالنسبة لسرقة الحر من مثله إذ لا يتوهم عدم القطع حتى يبالغ عليه والشأن انه إنما يبالغ على الحكم التوهم خلافه وأجيب بأن المبالغة غير راجعة للحر بل للعبد والمعاهد وحينئذ فجمعهم للضمير باعتبار أفراد المعاهد والعبد ( قوله والحق فى القطع لله تعالى ) أى لا للمسروق منه ( قوله الا الرقيق ) استثناء من عموم قوله فيقطع العبد فظاهره ولو سرق من سيده ( قوله فلا يقطع ) أى لا يجوز قطعه ( قوله ولو رضى السيد ) أى بقطعه ولا يضمن المال الذى سرقه لسيده إذا اعتقه لان قدرته على استثناء ماله عند عتقه وتركه دليل على براءته له منه ( قوله من مال رقيق سيده ) أى من مال رقيق آخر لسيده ( قوله لأن مال العبد للسيد ) هذا تعليل لكلام المصنف ( قوله وهو كذلك ) أى لأن العبد لا شبهة له فى مال فرع سيده ولا فى مال أصله وكذا لا شبهة له فى مال سيده وعدم قطعه بسرقة من ماله لئلا يجتمع على السيد عقوبتان كما قال الشارح لا لكونه له شبهة فى ماله ( قوله ولا فرق بين العبد القن وغيره ) هذا تعميم فى قول المصنف الا الرقيق النخ والمراد بغير القن من فيه شائبة حرية كأم ولد ومكاتب وسواء سرق من محل حجر عليه فيه أم لا ( قوله كما ثبتت بالبينة ) ترك المصنف هذا لوضوحه فلو قلت قبل القطع ومنا بل هو هذا لم يقطع واحد منهما لاشك وان لم أن القطع يثبت بشهادة البينة ولو لم يقرب للتاع وترك متاعه وذلك لتحقيق السبب لان الشهادة بالسرقة سبب فى لزوم القطع ويازم من وجود السبب وجود المسبب ( قوله فلا يلزمه شيء ) أى إذا أقر بها وقوله ولو أخرج السرقة أى التى أقر بها مكرها ( قوله باكراهه ) متعلق باقرار والباء للسببية ( قوله وبه الحكم ) أى القضاء كما فى معنى الأحكام ومن التحفة لابن عاصم ونسبه فيها لما لك حيث قال :

وان يكن مطالباً من يثم \* فما لك بالسجن والضرب حكم  
وحكموا بصحة الاقرار \* من ذاعر بحبس لاختبار

والداعر بالدال المعجمة الخائف قال عقب واعتمد ما لسحنون وحمل ما فى المدونة على غير المتهم على أنه وقع فيها محلان أحدهما صريح فى عدم العمل باقراره لمسكره ثانيهما حلف المتهم وتهديده وسجنه فاستشكله البرزلى بأنه لا فائدة فى سجنه لعدم العمل باقراره المسكر كما هو مفاد المدونة أولا قال ويجمع بينهما بحمل أول كلامهما على غير المتهم وآخره على المتهم كقول سحنون وجمع القرطبي أيضا بحمل أول كلامهما على ما إذا كان المسروق لا يعرف بعينه لاحتمال أن يأتى بشيء غير المسروق من خوفه وحمل آخر كلامهما على ما إذا كان المسروق يعرف بعينه فيهدد المتهم ويسجن رجاء أن يقر وبهذا علم أن ما لسحنون موافق للمدونة على أحد التأويلين انظر عج فادا أقر مكرها على ما للمصنف وأخرج بعض المسروق أخذ بما أقرب من السرقة ان كان مما يعرف

( ٤٤ - دسوقى - بع ) والأوفى بقواعد الشرع وفى نسخة وان عين السرقة وأخرج القاتل وعلى كل حال فالأولى حذف عين لان المراد اخراج كل واطهاره فكان مراده تعيين محل ما ذكر

(و) إذا أقر طالعا ورجع عن إقراره ('قبل رجوعه') عنه فلا يحدو كذا يقبل رجوع الزاني والشارب والمخارب (ولو) رجع (بلا شبهة) في إقراره نحو كذبت في إقرارى كما لو رجع لشبهة نحو أخذت إلى الزهون أو للودع خفية فسميته سرقة ويلزمه المالان عين صاحبه نحو أخذت دابة زيد بخلاف (٣٤٦) سرقت أو سرقت دابة أى وقع منى ذلك ولو ادعى شخص بسرقة على متهم

أو مجهول حاله على أحد قولين قدمها في القصب إذ السرقة مثله فاليمين على المدعى عليه فإن حلف برئ ( وإن ردَّ اليمين ) على الطالب ( فحلف الطالب ) أى المدعى فالغرم على المدعى عليه بلا قطع ومحل الرد إن حقق للمدعى الدعوى فإن اتهمه غرم المدعى عليه بمجرد نكوله ولا قطع لأن القطع إما هو فى البتة بالبينة أو الاقرار طوعا بلا رجوع فإن ادعى على صالح لم تقبل دعواه وأدب كما تقدم فى القصب ( أو شهد ) على السارق بالسرقة ( رجل وامرأتان ) فالغرم بلا قطع ( أو شهد واحد ) رجل فقط أو امرأتان ( وحلف ) معه المدعى فالغرم بلا قطع ( أو أقر السيد ) بسرقة عبده ممن شخص ( فالغرم ) أى غرم المال المدعى به لازم للمدعى عليه فى المسائل الأربع ( بلا قطع وإن أقر العبد ) بأنه سرق ( فالعكس ) أى القطع بلا غرم لاقراره

بالسرقة وإنما لم يفرم لأن العبد لا يعتبر إقراره بالنسبة عليه  
للمال لأن الفرم في الحقيقة على سيده فإن شهد بها شاهد وحلف معه للدعي أو شهد عليه رجل وامرأتان فهو داخل في قوله  
أو شهد رجل الخ ولو شهد عليه شاه أن الفرم والقطع وإذا قلنا بالفرم فالسيد يفرمه من مال العبد إن كان له مال وإلا خبر في  
فدائه وتسليمه (وَوَجِبَ) على السارق (رَدُّ الْمَالِ) بعينه إن وجد أو قيمة المقوم ومثل المثلث إن لم يوجد (إن لم يقطع) مانع

كعدم كمال النصاب الشاهد عليه بالسرقة بأن شهد عليه عدل وامرأتان أو أحدهما وحلف معه المدعى أو عدم كمال النصاب السارق من الحرز أو لكونه من غير حرز ونحو ذلك أو سقط العضو بساوى أو جناية (مطلقاً) أيسر أو أعسر بقى السروق أو تلف ويحاصص به ربه غرماء السارق إن كان عليه دين (أو قطع) للسرقة في غرم (إن أيسر) أى استمر يساره بالسروق كله أو بعضه (إليه) أى إلى القطع (من) يوم (الأخذ) لأن اليسار اتصل كلالاً القائم فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع قسط فلو أعسر فيما بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أيسر بعد كلالاً يجتمع عليه عقوبتان قطعه واتباع ذمته (٣٤٧) والحاصل أن السروق إن كان

موجوداً بعينه وجب رده لربه إجماعاً بلا تفصيل وإن تلف فإن أيسر فكذلك ويرد مثل المثلث وفيه القوم وإن أعسر ولو فى بعض الدة فكذلك إن لم يقطع وإلا فلا غرم (وسقط الحد) أى القطع (إن سقط العضو) الذى يجب قطعه (بساوى) بعد السرقة أو قطع فى قصاص أو بجناية أجنبي عليه بعد السرقة وليس على الجاني إلا الأدب إن تكرر ان تكرر فإن سقط شيء مما ذكر قبل السرقة اتفق القطع للعضو الذى بعده كما مر (لا) يسقط الحد (بتوبة) وعدالة وإن طال زمانها ولو صار أعدل أهل زمانه بقى بالغ الإمام وينبغى أن لا يرفع إلا م ولا بأس بالشفاقة لسارق وقعت منه السرقة فله ما لم يبلغ الإمام ولا يذنبى الشفاقة فى معروف

عليه رجل وامرأتان أو أقل بذلك سيده (قوله كعدم كمال النصاب) أى نصاب الشهادة (قوله أو سقط العضو بساوى) أى سقط بعد ثبوت السرقة بساوى أو جناية عليه عمداً أو خطأ وأما حملنا السقوط على كونه بعد ثبوت السرقة لأن سقوط العضو بساوى أو جناية قبل السرقة لا يسقط القطع كما مر (قوله أو جناية) أى على العضو عمداً أو خطأ (قوله أو تلف) أى كان التلف باختياره أو غير اختياره (قوله فلم يجتمع عليه عقوبتان) أى وهما القطع واتباع ذمته (قوله وجب رده لربه إجماعاً) أى وليس للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره وقوله بلا تفصيل أى سواء قطع السارق أم لا (قوله وإن تلف) أى باختياره أو غير اختياره وقوله فإن أيسر أى فإن استمر يساره من حين الأخذ حين القطع فكذلك يجب الرد سواء قطع أم لا (قوله وإن أعسر) أى فى كل الدة بل ولو فى بعضها (قوله فكذلك) أى يجب رده (قوله بعد السرقة) أى بعد ثبوتها (قوله وليس على الجاني إلا الأدب) أى لا فتياه على الإمام (قوله كما مر) أى فى قوله إلا لشلل (قوله لا يسقط الحد) أى حد السرقة وكذلك الزنا والقتل (قوله بتوبة) لو حذف ذلك ما ضير إذ يعلم من عدم سقوطه بالعادلة عدم سقوطه بالتوبة إذ لا عدالة إلا لمن تاب إذ تأخير التوبة كبيرة يقدح فى العدالة (قوله وعدالة) أى وكذلك لا يسقط باتيان الإمام طائفاً (قوله زمانها) أى التوبة والعدالة (قوله وينبغى الخ) أى وينبغى عدم الرفع للإمام حيث تاب السارق وحسنت حاله لأنه إذا رفع له حده (قوله وهو الحد) فى إشارة إلى أن النصف قد وضع الظاهر موضع المضمحل فحذف الأولى حذف ذلك الظاهر ويقول وتداخلت الحدود إن أحدث وأجيب بأن الموجب بالفتح وإن كان هو الحد لا أن المراد به القدر الواجب مجازاً وحينئذ فالعنى وتداخلت الحدود إن اتفق القدر الذى أوجب سبب كل منهما أهـ شيخنا عدوى (قوله أى كحد قذف الخ) أما قدر حد أو لا وثانياً لانهما الوجبان بالفتح للتحدان وأما القذف والشرب فوجبان بالكسر (قوله إذ موجب كل منهما) أى كل من القذف والشرب (قوله فإذا أقيم عليه أحدهما) أى حد أحدهما وقوله سقط الآخر أى حد الآخر (قوله ولو لم يقصد إلا الأول) بل ولو قال هذا لهذا لا لهذا لانه خلاف ما جعله الشارع فليس كإخراج الحدث فى نية الرضوء وأما الضرب بلا نية حد أصلاً فلا يصح صرفه لحد بعد قذف أهـ أمير (قوله لاحدهما) أى الجناية والسرقة (قوله كما لو سرق وشرب) أى أو سرق وزنى أو سرق وقذف وكانوا شرب وهو رقيق ثم قذف وهو حر أو عكسه فلا تداخل (قوله وكل حد يدخل فى القتل الخ) فإذا زنى وكان بكراً أو سرق أو شرب وترب

بالدعاء (وتداخلت) الحدود على شخص (إن أحدث الموجب) بفتح الجيم وهو الحد (كقذف) أى كحد قذف (و) حد (شرب) إذ موجب كل منهما ثمانون جلدة فإذا أقيم عليه أحدهما سقط الآخر ولو لم يقصد إلا الأول أو لم يحصل ثبوت الآخر إلا بعد النزاع من الأول وكذا الوجوب على إنسان فقطع بعينه ثم سرق أو العكس فيكفى القطع لاحدهما (أو تكرر) موجباتها بالكسر كأن يسرق مراراً أو يذنب مراراً فيكفى حد واحد عن الجميع ولو لم يثبت الثانى إلا بعد الحد لاحدهما ما لم يعد بعد الحد فإن عاد بعده عید عليه وفى بعض النسخ والا تكرر أى وإن لم يتجدد الموجب كما لو سرق وشرب وتكرر الحدود بأن يقطع ويحمله وكل حد يدخل فى القتل لردة أو قصاص أو حرابة إلا حد القذف فلا بد منه ثم يقتل كما مر

[درس] (باب) في الحراية وما يتعلق بها من الأحكام وعقوبات السرقة لا شترأ كما معها في بعض حدودها وهو مطلق القطع وليكون للشبه به في قوله الآتي واتباع كالسارق (٣٤٨) معلوما وعرف المحارب المشتق من الحراية فيعلم منه تعريفها بقوله (المحارب قطع

الطريق لمنع سلوك) علة للقطع أي من قطعها لأجل عدم الانتفاع بالمرور فيها ولو لم يقصد أخذ مال السالكين والمراد بالقطع الاخافة لا النزع وإلا لزم

تعليق الشيء بنفسه وسواء كانت الطريق خارجة عن العمران أو داخلية كالأزقة (أو أخذ) بالمد اسم فاعل معطوف على قاطع (مال مسلم أو غيره) ذى ومعاهد ولو لم يتباغ نصا (على وجه يتعذر معه الفوت) أي شأنه تعذر الفوت فإن كان شأنه عدم تعذره فغير محارب بل غاصب ولو سلطانا وقراءة أخذ بالمد اسم فاعل أولى من قراءته مصدرا لإفادة أنه محارب ولو لم يحصل منه قطع طريق فيشمل مسئلة سقى السكران ومخادعة الصبي أو غيره ليأخذ ما معه وجباية أمراء مصر ونحوهم يسلبون أموال المسلمين ويمنونهم أرزاقهم ويغيرون على بلادهم ولا تنسب استخانة منهم بلاء ولا بغيرهم ولا يشترط تعدد المحارب ولا قصده عموم الناس بل يعد محاربا (وان انفرد بمدينة)

### (باب في الحراية)

(قوله وهو مطلق القطع) أي لأن الذي يقطع في الحراية عضوان وفي السرقة عضو واحد (قوله فيعلم منه تعريفها) أي لأن الحراية جزء من مفهوم المحارب ويلزم من معرفة الكل معرفة كل جزء من أجزائه (قوله لمنع سلوك) خرج قطعها لطلب إمرة أو لثائرة أي عداوة بينه وبين جماعة كما يقع في بعض عسكر مصر مع بعضهم فليس بمحارب (قوله والمراد بالقطع الاخافة) أي وحيتئذ فالمعنى أن المحارب وهو من أخاف الطريق لأجل أن يمنع الناس من سلوكها أي من أخاف الناس في الطريق لأجل أن يمنعهم من السلوك فيها والانتفاع بالمرور فيها وان لم يقصد أخذ مال من السالكين بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها سواء كان للنوع من الانتفاع بالمرور فيها خاصا كفلان أو كان كل مصري أو عاميا كما إذا منع كل أحد يمر فيها إلى الشام مثلاً قاله شيخنا العدوي (قوله أو أخذ مال مسلم أو غيره) والبضع أخرى من المال كما للقرطبي وابن العربي فمن خرج لأخافة السبيل قصدا للغبلة على الفروج فهو محارب أقبح ممن خرج لأخافة السبيل لأخذ المال انظر بن (قوله يتعذر معه الفوت) أي لعدم الناس المقيمين منه وظاهره وان لم يقصد قتله وهو كذلك فقد صرح في اللدونة بأنه إذا خرج بدون سلاح بل خرج متلصا لكنه أخذ مكبرة يكون محاربا (قوله أي شأنه تعذر الفوت) أي وان أمكنه تخليصه منه بقتال لأن شأنه تعذر الفوت وفي البدر القرافي ان من أخذ وظيفة أحد لاجنحة فيه بتقرير سلطان فهو محارب لانه يتعذر الفوت منه مادام معه تقرير السلطان قال البدر سمعته من شيخنا الصالح سيدي محمد البنوفري ثم ذكر ترددا بعد في كون الدين يأخذون للسكوس محاربين بمنزلة قطاع الطريق أو غاصبين فانظره (قوله ولو سلطانا) أي لأن العلماء وهم أهل الحل والعقد يتكرونها عليه ذلك ويأخذون عليه (قوله من قراءته مصدرا) أي علقا على منع والمعنى أن المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو لأجل أخذ مال (قوله لإفادته) أي أخذ المال على الوجه المذكور محارب (قوله وجباية أمراء مصر) أي ويشمل جباية أمراء مصر فهم محاربون لا غصاب لانهم يسلبون الخ (قوله وان انفرد بمدينة) هذا مبالغة على كون قاطع الطريق وأخذ المال على الوجه المذكور محاربا أي وان كانت حرايته خاصة بأهل المدينة أي بأن يقصد بمنع السلوك في الطريق أو أخذ المال كل واحد من أهلها أو يقصد بعضهم فقط والذي يشير إليه قول الشارح ولا يشترط الخ ان في كلام المصنف مبالغتين أي هذا إذا لم ينفرد بأن كانوا جماعة بل وان انفرد هذا إذا كانت حرايته أي قطعه للطريق واخذة للمال على الوجه المذكور لعموم الناس بل وان كانت خاصة بأهل مدينة كلهم أو بعضهم (قوله ثبت معلوم) أي وهو المسمى بالحشيشة يؤكل جبه وهو المسمى بالشرابق

قصد جميع أهلها (لا كسقى السكران) بضم الكاف ثبت معلوم (لذلك) أي لأجل أخذ المال وأشد منه في تعيب العقل (قوله البنج وأشد منه ثبت يسمى الداتورة والبنج بفتح الباء للوحدة وسكون النون ثبت معروف والكاف للتمثيل ان قرىء أخذ اسم فاعل وللتشبيه ان قرىء مصدرا (ومخادع الصبي) أي الميزاذ هو الذي يخدع (أو غيره) أي غير الصبي وهو الكبير أي خدعه حتى أدخله مكانا



(لأخذ مامعه) ولو لم يقتله وقتله من قتل الغيلة (والغائل) عطف على منشى أى وكأله اخل (ق ليل أو نهار في زقاق أو دار) حال كونه (قاتل) حين الأخذ (لأخذ المال) وأخذه على وجه يتعذر معه القوث واحترز بقول قاتل لأخذ عمالوا أخذه ثم علم به فقاتل لينجوبه فلا يكون محاربا بل هو سارق إن علم به خارج الحرز لا قبله فمختلس إن نجح به ثم شرع في بيان حد الحارب وأنه أحد أنواع أربعة كما في الآية بقوله (فيقاتل بعد المناشدة) والمناشدة عندوبة كما في الخطاب ويندب (٣٤٩) أن تكون ثلاث مرات يقال له ناشدناك

الله إلا ما خليت سبيلنا ونحو ذلك (إن أمكن) فان عاجل بالقتال قاتل بلا مناشدة بالسلاح أو غيره مما فيه هلاكه فعلم من قوله يقاتل أنه يقتل وهو أحد حدوده الأربع والقاتل له إمارب المال حال جرابته له وإما الحاكم ولو بعد جرابته إذا ظفر عليه قبل توبته كما يأتي (ثم يصاب فيقتل) عطف على مقدر أى فيقتل ثم النج ونحو للترتيب الاخبارى ولو قاتل أو يصاب النج كان أحسن وأو في الآية للتخيير والمعنى أن الامام مخير بين أن يقتله بلا صلب أو يصلبه على خشبة ونحوها حيا غير منكوس الرأس ثم يقتله مصلوبا قبل نزوله على الأرجح وهذا هو النوع الثاني من أنواع حده وأشار للثالث بقوله (أو ينفسى) الذكركر (الحرز) البالغ العياقل (كالزنا) في سافة البعد كعدك وخير من المدينة ولكنه يسجن هنا حتى

(قوله لأخذ مامعه) أى على وجه يتعذر معه القوث سواء قتله أم لا وتقييد الصبي هنا بالمعز تندفع المعارضة بين ما هنا وبين قوله في السرقة ولا قبله على صبي ومعناه لأنه في غير الميز أو فيه وأخذ مامعه سرقة وما هنا في الميز وأخذ منه على وجه يتعذر معه القوث وكذا لا يهاشده قوله أو حمل عبدا لم يعز أو خدعه أى الميز لأنه فيما لا يتعذر معه غوث وما هنا فيمن يتعذر (قوله وقتله) أى قتل ذلك الحادع لأخذ مامعه من قتل الغيلة أى وقتل الغيلة من الحرابة ونص الجوهر قتل الغيلة من الحرابة وهى أن يقتال رجلا أو صبيا فيخدعه حتى يدخله موضعه فيأخذ مامعه فهو كالحرابة اه قال طفى تفسيرها الغيلة بما ذكر يدل على أن القتل ليس شرطا فيها وأن قتل الغيلة من الحرابة اه بن (قوله وأخذه الخ) تصوير لكونه محاربا فان لم يأخذه لم يكن محاربا (قوله فقاتل لينجوبه) أى ومن ذلك من قتل شخصا بعد أن أخذ ماله خوفا من شكايته فليس محاربا كما صرح به عج (قوله إن علم به خارج الحرز) أى لأنه في هذه الحالة يقال إنه قاتل لينجوبه لا لأخذه (قوله لا قبله فمختلس الخ) فيه أنه إذا اطلع عليه قبل الخروج به من الحرز فقاتل لينجوبه يقال له محارب لأنه قاتل لأخذه فتأمل كذا بحث شيخنا المدوى نعم ان علم به وهو في الحرز وقدر عليه فخرج فاراً بالذل من غير قتال كان مختلسا (قوله والمناشدة مندوبة) أى وأما القاتلة فهى واجبة على من تعرض له إذا خاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح والفاحشة بأهله وإلا كان جائزا (قوله إلا ما خليت الخ) ما صدرية والاستثناء من محذوف أى ناشدتك بالله أن لا تفعل شيئا بالإخلية سبيلنا (قوله فان عاجل) أى المحارب بالقتال (قوله انه يقتل) أى لانه لا فائدة لقتاله إلا قتله (قوله والقاتل له إمارب المال) الاولى والقاتل للمحارب إما من تعرض له لأخذ ماله أو لئنه من سلوك الطريق وفي غاية الامانى لو قتل المحارب أحد ورثته فقيل يرثه وقيل لا يرثه اه قال عبق قات ينبغي أن يكون الراجح الاول قياسا على ما مر في الباغية من قوله وكره للرجل قتل أبيه وورثه (قوله عطف على مقدر) أى بعد قوله فيقاتل بعد المناشدة (قوله أو يصلبه على خشبة) أى بأن يربط جميعه بهالا من أعلى فقط كابطيه ووجهه أو ظهره لها (قوله ثم يقتله مصلوبا) أى ثم ينزل إذا خيف تغيره ويصلب عليه غير فاضل (قوله على الأرجح) أى خلافا لمن قال انه يصاب مدة بالاجتهاد ثم ينزل فيقتل بعد نزوله (قوله أو ينفسى الخ) أى وأجرة حمله للمحل الذى ينفى فيه ونفقته عليه فان لم يكن له مال فمن بيت المال فان لم يكن فعلى جماعة المسلمين (قوله حتى تظهر توبته) ظاهره وان قبل سنة وقال بعضهم ينتظر لأقصى موز سنة وظهور التوبة واعتمده شيخنا واقتصر عليه في الحج (قوله فلمله أخذه منه) أى من القرآن وقوله من المعنى أى بالنظر للمعنى أى العلة في جزائه ذلك الجزاء وهى التشديد عليه من أجل افساده في الارض (قوله ومجرد صلب بلا قتل) أى ونفى بلا ضرب ليس الخ (قوله انه لا بد من قتله بعده) أى بعد الصلب

تظهر توبته أو يموت وأما في الزنا فيسجن سنة فالتشبيه ليس يتم ويكون النفي بعد الضرب باجتهاد الامام ولم يذكره المصنف (والقتل) مع الصلب والضرب مع النفي ظاهر القرآن خلافة فلمله أخذه منه من المعنى وذلك لان الحرابة أحد من الزنا بدليل أن الحد فيها أشد والزنا قرن النفي فيه بالجلد ومجرد صلب بلا قتل ليس فيه كبير ردع للمعتدين في الارض فعمل أنه لا بد من قتله بعده وأما في الرابع بقوله (أو) تقطع يمينه أى يده اليمنى من السكوع (ورجله اليسرى) من مفصل اليكبين (ولاه) بلا تأخير ولو خيف عليه الموت لان القتل احد حدوده

لأن كان مقطوع الجني أو أصلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ليكون القطع من خلاف وكذلك إن كان أنقطع الرجل اليسرى فمقطوع يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن له إلا يداً أو رجل قطعت فإن كان له يداً أو رجلان فقط قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط وهذه الحدود الأربعة يغير الإمام (٣٥٠) فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال الأحرار وأما المرأة فلا تصلب ولا تنبت

وأما حد القتل أو القطع من خلاف وأما العبد فحدّه ثلاثة وهي ماعد النقي كما أشار له المصنف رحمه الله تعالى بقوله أو في العر (وبالقتل يجب ثلثة) بخردا أو مع شلب ولا يجوز قطعه أو ثلثه بقتل حر مسلم بل (ولو بكافر) أو جبد (أو باعانة) على القتل بمسك أو شارة بل ولو بتقو بجاهه إذ لولا جاهه مآجرأ القاتل على القتل فجاهه اعانه عليه حكما (ولو جاء) المحارب القاتل (تائباً) قبل القدرة عليه إذ نوبه لا تسقط حقوق الآدميين (وليس الولي) أي ولي القتل (العفو) عن القاتل قبل بريمة تائباً لأن الحق لله وأما بعد بريمة تائباً فله العفو لأن قتله حينئذ قصاص لا حراة (ونذب) للإمام النظر بالمصلحة ولا يمين عليه شيء بخصوصه لأن أو في الآية للتخيير فالأولى (لذي التدبير) من المحاربين (القتل) لأن القطع مثلاً لا يدفع ضرره (و) لذى

أي وأنه لا بد من هزيمة قبل النفي (قوله فإن كان مقطوع الجني) أي في جناية أو سرقة أو خلق ناقصها أو حقت بساوى (قوله قطعت اليد اليمنى فقط) أي إذا لم يكن له إلا يداً أو رجلان فقط أو الرجل اليسرى فقط أي إذا لم يكن له إلا رجلان ففي كلامه لف وتشر مرتب (قوله وبالقتل يجب قتله) أي ما لم تكن المصلحة في إبقائه بأن يغشى بقتله فمعد أعظم من قبيلته المتفرقين فلا يجوز قتله بل يطلق ارتكاباً لأخف الضررين كما أفق به الشيبى وأبو مهدي وتليهما ابن ناجي اه عبق (قوله بل ولو بكافر) لو قال المصنف ولو بغير مكافئ. لكان أحسن لشموله للعبد والكافر معا (قوله أو باعانة) يعني أن أحد المحاربين إذا أمان غيره على قتل شخص بمسكه له أو إشارة له فإنه يمين قتلها ولو كان المقتول غير مكافئ لها (قوله بل ولو بتقو بجاهه) أي وإن لم يأمر بقتله ولا تسبب فيه وذلك كما لو انحاز شخص لقاطع الطريق وقتل ذلك الشخص المنحاز أحداً فيقتلان معا (قوله ولو جاء تائباً) هذا مبالغة في وجوب قتل المحارب إذا قتل أي هذا إذا ظفرنا به فهرا عنه بل ولو جاء تائباً (قوله ولي المقتول) أي الذي قتله ذلك المحارب (قوله قبل بريمة تائباً) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وليس للولي العفو راجع لما قبل المبالغة (قوله لأن قتله حينئذ قصاص الخ) أنت خير بأنه إذا كان قصاصاً يكون ما أفاده المصنف من تعين قتله إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه محمولاً على ما إذا طلب الولي قتله وإلا فله العفو \* وأعلم أنه حيث كان القتل في هذه الحالة قصاصاً فإن قتل من لا يقتل به كذمي أو عبد لم يقتل به عند بريمة تائباً بل عليه دية الأولى وقيمة الثاني (قوله ونذب للإمام النظر) أي في حال المحارب الذي لم يصدر منه قتل \* وحاصله أن الحدود الأربعة واجبة لا يخرج الإمام عنها مخيرة لا يمين واحد منها إلا أنه يندب للإمام أن ينظر ماهو الأصلح واللائق بحال ذلك المحارب فإذا ظهر له ماهو اللائق ندبه فعله فإن خالف وفعل غير مظهر له أنه الأصلح أجزأ مع الكراهة (قوله لدى التدبير) أي في الحروب وفي الخلاص منها (قوله ولدى البطش) أي القوة والشجاعة (قوله ولغيرها) أي من لا تدبير له ولا بطش (قوله ولمن وقعت منه ثلثة) وذلك بأن أخذ بفور خروجه ولم يقتل ولا أخذ مالا وأما حصل منه أخافة الطريق وما ذكره المصنف من أن ما حصلت منه الحراة فله يجرى عليه أحكام المحاربين هو الذي في الدونة علم اختصار ابن يونس خلافاً لقول اللخمي أنه يؤدب فقط ولا يجرى عليه شيء من أحكام الحراة (قوله وما ذكره المصنف من النذب) أي من ندب فعل ما هو الأصلح واللائق بالمحارب من أنواع العد وقوله هو للذهب أي ومقابل قول القرائي إذا يمين للإمام الأصلح بالمحارب من أنواع الحد وجب على الإمام فعله ولا يجوز له العدوله عنه (قوله والتمين الخ) حاصله أن الإمام هو الذي يمين ما يفعله بالمحارب غير القاتل من العقوبات الأربع وأما من قطعت يده ونحوها بجناية المحارب فلا يمين له في ذلك إذ لا خلق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما فعله في حراة من إغارة واخذ مال وجرح (قوله وغرم كل عن الجميع) أعلم أن محمل غرمه عمن عده حيث لزم

(البطش) إذا لم يقتل أحد (القطع) من خلاف (ولغيرها ولمن وقعت منه) (فلتة) بلا قتل أحد (من النفي والضراب) بالأختاء وما ذكره المصنف من النذب هو المذهب (والتمين) فيما يندب فعله (للامام لأن قطعت يده ونحوها) من جرح واخذ مال فلا كلام له لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما وقع منه في حراة من إغارة واخذ مال وجرح وغير ذلك لا لخصوص ما وقع لهذا الشخص (وغرم كل) أي كل واحد باقراده من المحاربين إذا أخذوا شيئاً

من الأموال (عن الجميع) لأنهم كالحملاء فكل من قدر عليه منهم أخذ بجميع ما أخذوه وأصحابه (مطلقاً) أي سواء كان ما أخذوه أصحابه  
باقيا أم لا جاء المحارب تائباً أم لا نابه شيء مما نهبه أم لا تقوى بعضهم ببعض فكانوا كالحملاء كما تقدم ومثلهم البغاة والغصاب  
والأصوص (واتبع) المحارب (كالسارق) فان سقط عنه الحد بمجيبته تائباً أغرم (٣٥١) مطلقاً أيسر أو أعسر وإن قتل أو

قطع أغرم إن أيسر من  
الأخذ إلى القطع أو القتل  
فيؤخذ من تركته لأن  
اليسار المتصل بقيام المال  
وإلا فلا غرم والنفي  
كالقطع على الراجح  
وقيل كسقوط الحد  
فيغرم فيه مطلقاً (ودفع  
مأبأيديهم لمن طلبه) أي  
ادعاه إن وصفه كما توصف  
اللقطة (بعد الاستيناء و)  
بعد اليمين) من الطالب  
خوف أن يأتي غيره بأثبت  
مما أتى به ولا يؤخذ منه  
حميل وإنما يدفعه الإمام  
ويشهد عليه فان جاء غيره بأثبت  
منه نزعه منه ودفعه لذلك  
الغير (أو بشهادة رجلين)  
عدلين (من الرقعة) وأولى  
من غيرهم بلا استيناء ولذا  
أخر البيهقي عن الاستيناء  
فتجوز شهادة بعضهم  
لبعض ما لم يشهد العدل  
لأبيه أو ابنه أو نحوهما  
وأولى لنفسه على أن  
ما يصدر من الشخص  
لنفسه لا يسمى شهادة وإنما  
هو دعوى فلاحاجة لقوله  
(لا لأتقهما) وبقي  
الرجل والمرأتان أو

من عداه القرم إما لدم إقامة الحد عليه بأن سقط عنه الحد لمجيبته تائباً أو هرب ولم يظفر به أو أقيم عليه  
الحد وكان يساره متصلاً من حين أخذ المال لوقت الحد فان كان من عداه أقيم عليه الحد أو كان  
معسراً بعد الحراية وقبل الحد فلا يغرم عنه هذا المأخوذ وذلك لأن المأخوذ إنما يغرم عن غيره  
بطريق الضمان والضمان يقتضي لزوم الضمون (قوله من الأموال) أي المحترمة سواء كانت  
لمسلم أو لعمى أو لمعاهد (قوله ومثلهم البغاة) أي مثل المحاربين في أنه إذا ظفر بواحد يغرم  
عن الجميع البغاة والغصاب والأصوص كما في الرسالة ومتى عليه ابن رشد في صراح عيسى  
ونقله ح ومثله في التوضيح وقال بعضهم حكم المحارب مخالف لحكم السارق وأن الواحد  
من السراق لا يضمن ما سرقه من معه ابن عبد السلام وهو ما حكاه بعض الشيوخ انظر بن  
(قوله واتبع كالسارق) أي اتبع يغرم مثل المال حيث لم يكن موجوداً وأما إذا كان موجوداً  
تعين أخذه مطلقاً سواء سقط عنه الحد أم لا (قوله أغرم مطلقاً) أي سواء تلف المال باختياره  
أم لا كان موسراً أو معسراً (قوله وإلا فلا غرم) أي وإلا بأن أعسر فيما بين الأخذ وإقامة الحد  
فلا غرم عليه ولو أيسر بعد ذلك (قوله على الراجح) أي لأن النفي حد من جملة الحدود كالقطع  
(قوله فيغرم فيه مطلقاً) أي سواء كان موسراً أو معسراً (قوله إن وصفه الخ) الحاصل أن مدعى  
المال الذي بأيدي المحاربين إذا أخذ منهم لا يدفع له إذا لم يشته بالبينة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيناء  
وبعد اليمين وبعد وصفه كاللقطة والشرط الأخير أهمله للصف هنا وذكره في توضيحه تبعاً  
لأبي الحسن والأخمي ومحل أخذ المدعى به تلك الشروط كما قاله ابن شاس نقلاً عن أشهب إذا  
أقر الأصوص أن ذلك التاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أهوالنا كان لهم وإن كان كثيراً  
لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتصرًا عليه انظر بن (قوله خوف الخ) علة للاستيناء (قوله ولا  
يؤخذ منه حميل) قال في التوضيح هو ظاهر المدونة وقال سحنون بل حميل وقال في مختصر الوقار  
أن كان من أهل البلد فبحميل وإن كان من غيرهم فلا حميل لأنه لا يجد حميلاً بن (قوله ويشهد  
عليه) أي عند دفعه له بأنه يسيده على وجه الحوز لا الملك (قوله نزعه منه) أي إن كان  
موجوداً وضمنه قيمته إن تلف (قوله أو بشهادة رجلين) اشترط في المدونة عدالتهما كما في الواقع  
وغيره وقول التحفة ومن عليه وسم خير قد ظهر الخ يقتضي أن العمل على الاكتفاء بتوسم  
الحبر اه بن (قوله من الرقعة) أي المقاتلين للمحاربين (قوله أو نحوهما) أي كبهدة مكاتباً أم لا  
(قوله لا لأنفسهما) في ح إلا أن يكون ما لأنفسهما يسيراً فتجوز شهادتهم لأنفسهم بذلك  
القليل وغيرهم بكثير أو قليل ولعله قياساً على الوصية وهذا هو الملول عليه خلافاً لما في عبق  
من النع مطلقاً انظر بن (قوله على رجل اشترى بالحراية) أي ثم رفع للحاكم (قوله عند الناس)  
أي لمرفقهما له بعينه (قوله ثبتت) أي كما ثبتت باقراره بها وبشهادة العدلين على معانية صدورهما  
منه (قوله وسقط حدها) أي ولو كان قتل أحداً لأن قتله حينئذ إذا جاء تائباً إنما هو للأصاص لا أنه

أحدهما مع يمين الطالب والظاهر أنه كالعدلين لثبوت الأموال بذلك فكانت احتسب بالرجلين عن الرجل بلا يمين معه من الطالب  
(ولو شهد اثنان) عدلان عند الحاكم على رجل اشترى بالحراية (أنه) أي هذا الشخص هو (المشترى بها) أي بالحراية عند الناس  
(ثبتت) الحراية بشهادتهما (وإن لم يميئناها) منه فلإمام قتله بشهادتهما (وسقط حدها) أي الحراية دون غيرها كالزنا والتدني  
والضرب والقتل

(بإتيان الإمام طائفاً) قبل القدوة عليه لأن ثاب جداً القدوة عليه (أوترك ما هو عليه) من الحرابة وأن لم يأت الإمام وإنما عليه حرم ما أخذه مطلقاً يسراً أو عبريق ما أخذه أم لا كما قدمه [درس] (باب) ذكر فيه حد الشارب وشروطه وأشياء توجب الضمان ودفع الفائل فقال (بشرب المثل) أي يجب بسبب (٣٥٢) شرب المثل الحر (المكاف) أو الشرب لا يكون إلا بالغم إذا وصل لحلقه ولو لم

يصل لجوفه لا الأنف ونحوه فلا حد فيه ولو وصل لجوفه وخرج بالمثل التكاف وبالمكاف الذي والمخون وأدب حسي لا زجر وذمى أن أظهره (ما يسكر جنسه) وإن لم يسكر بالمثل لقلته مثلاً لا ما لا يسكر جنسه وإن اعتقه مسكراً وإنما عليه إثم الجرأة (طوعاً) لأن أكره على شربه فلا يحد والمسكر ليس بمكلف فلا حاجة لذكر الطوع (بلا عذر) فلا حد على من شربه غلطاً بأن ظنه غيراً كما يأتي (و) بلا (ضرورة) لأن شربه لإساعة غصة إذا لم يجد ماء ونحوه وإن حرم على قول والراجع عدمها والأولى حذف بلا عذر للاستغناء عنه بالضرورة أو بقوله (و) بلا (ظنه) أي المسكر جنسه (غيراً) أي غير مسكر بأن ظنه خلا مثلاً فصره فإذا هو خمر فلا حد عليه لعذره كمن وطئ أجنبية يظنها زوجته وصدق أن كان مأموناً لا ينهم ويجب الحد على شارب المسكر (وإن قل)

خدا حاجة (قوله بإتيان الاسم طائفاً) أي مقلداً لأخيه وإن لم تظهر توبته وفهم منه أن إقراره بأنه يأتى طائفاً ويترك ما عليه من الحرابة أي وعدة بذلك لا يسقط عنه عداها وهو كذلك (قوله وإنما عليه الخ) مرتبط بقوله وسقط عداها بإتيان الإمام أو ترك ما هو عليه

### باب ذكر فيه حد الشارب

(قوله بشرب المثل الخ) لفظ شرب يفيد أن الحد مختص بالمأثمت أما اليابسات التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنها لا يعرّم منها إلا القدر الذي يؤثر في العقل لا ما قل كما أنها ظاهرة قليلها وكثيرها بخلاف الحر في جميع ذلك اهـ بن (قوله ولو لم يصل لجوفه) أي بأن رده بعد وصوله لحلقه (قوله لا الأف) أي أن وصل من الأنف ونحوه كالأذن والعين هذا إذا وصل لحلقه مما ذكر بل ولو وصل لجوفه وظاهره ولو أسكر بالفعل (قوله وخرج بالمثل المكاف) أي فلا يحد ولو كال ذمياً (قوله أن يظهره) أي أن أظهر شرب المسكر المقوم من المقام (قوله لا ما لا يسكر جنسه) أي فإذا شرب شيئاً يعتقد أنه خمر فتبين أنه غير خمر فلا يحد وعليه إثم الجرأة (قوله طوعاً) حال من فاعل المصدر أي حالة كون ذلك للمكاف طائفاً (قوله فلا حاجة لذكر الطوع) أي للاستغناء عنه بالمكاف (قوله فلا حد على من شربه غلطاً) هذا يشير إلى أن الراد بالعذر الغلط أي مع خلو الدهن عن ظنه غيراً لئلا يسكر مع ما يأتي وهذا تعلم أن العذر غير الضرورة لأن الراد بها إزالة الغصة وحيث فلا يستغنى عن قوله بلا عذر بقوله بعد ولا ضرورة ولا ظنه غيراً فقول الشارح والأولى حذف قوله بلا عذر للاستغناء عنه بالضرورة فيه نظر نعم الاستغناء إنما يظهر على أن الراد بالعذر إزالة الغصة وأن الضرورة كذلك كما حل به عبق (قوله وإن حرم) أي شربه لإساعة الغصة على قول ضعيف وهو لابن عرفة (قوله والراجع) عدمها أي عدم حرمة شربه لإساعة الغصة (قوله بأن ظنه خلا مثلاً) أي أولنا أو ماء أو عسلاً وقوله فلا حد عليه أي ولو سكر منه قال عبق والظاهر كراهة قدمه على شربه مع ظنه غيراً وأما مع شكه في كونه غيراً فيحرم والظاهر أنه لا يحد لعذره بشبهة الشك (قوله كمن وطئ) أي كمن وطئ أجنبية (قوله ويصدق) أي شارب الحر في دعواه أنه ظن أنه غير وكذا يصدق واطئ الأجنبي في دعواه أنه ظنها زوجته إن كان يتأق الاشتباه على ما مر في الزنا بأن كان كل من زوجته والأجنبية رفيعة أو حبيبة لا إختلافاً (قوله بل قد قيل الخ) هذا القول ذكره ح في شرح الرحالة عن الفاكهاني في شرح العمدة وارتضاء عيج وقال الشيخ إبراهيم اللقاني أنه لا حد في ذلك لأن مثل هذا لا يسمى شرباً والقول بحد من التعمق في الدين (قوله أي يرى حل شربه) أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكر منه وحاصل الفقه أن الحر وهو ما أخذ من عصير العنب ودخلته القدة المطرية هربه من السكائر وموجب للحد ولورد الشهادة إجماعاً لافرق بين شرب كثيره وقليله الذي لا يسكر وأما النبيذ وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو البلع ودخلته القدة المطرية فشرب القدر المسكر منه كبيرة وموجب للحد وترد به الشهادة إجماعاً وأما شرب القدر الذي لا يسكر منه لقلته فقال مالك أنه كبيرة وموجب للحد ولورد الشهادة وقال الشافعي أنه

صغيرة

جد بل قد قيل أو خمس إبرة في خمر ووضعها على لسانه أي وابتلع ريقه حدان لم يستلمه

لظاهره لا يسمى شرباً (أو جهل وجوب الحد) مع علمه الحرمة (أو جهل) الحرمة لقرب عهد (بإسلام) فيحد (ولو) كان الشارب (خفتاً بشرب النبيذ) أي يرى حل شربه إذا لم يسكر القليل منه ويسكر كثيره وعرب منه القدر الذي لا يسكر

فيجد إذا رفع لسانه وأما الحر وهو المتخذ من عصير العنب فيجذبه عنده ولولم يسكر بالفعل وكذا إذا شرب القدر المسكر من النبيذ فيجد عنده أيضاً وقيل لأحد فيما لا يسكر منه وتقبل شهادته وصححه غير واحد من المتأخرين وإليه أشار بقوله (وصحح فيه) أي الحد (ثمانون) جلد على الحر ذكر أو أنثى وهذا فاعل الفعل المحذوف المتعلق به بشرب (٣٥٣) تقديره يجب كما تقدم تقديره (بعد صحوه) فإن جلد قبله اعتد

به أن كان عنده تمييز وإلا أعيد عليه (وتشطر بالرق وان قل) الرق بذكر أو أنثى فيجد أربعين ثم أشار إلى شرط الحد على من اجتمعت فيه الشروط السابقة بقوله (ان أفر) بالشرب (أو شهدا) أي شهد عدلان (بشرب أو شتم) رائحته في فيه وعلمت رائحته إذ قد يعرف رائحتها من لا يشربها وكذا لو شهد عدل برؤية الشرب وآخر برائحتها أو بتقايؤها فيجد فإن رجع بعد إقراره ولو لغير شبهة قبل (وان خولفا) أي خالفهما غيرهما من العدول بأن لا ليس رائحته رائحة خمر بل خل مثلاً فلا تعتبر مخالفة ويحد لان المثبت يقدم على النافي (وإن شربها لا كراه) على الشرب وأراد بالجواز في هذا لآزمه وهو عدم الحد إذا لم يسكره غير كلف ولا يوصف بجواز أو غيره من الأحكام الخمسة إلا أفعال المكافئين والأكراه يكون بالقتل أو بضرب

صغيرة فلا يوجب حداً ولا ترد به الشهادة وعند أبي حنيفة لا يثم في شربه بل هو جائز فلا حد فيه ولا ترد به الشهادة فإذا كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقذاح فلا يحرم عنده إلا القذخ الرابع وقيد بعض الحنفية الجواز بما إذا كان الشرب للتعوي على الجهاد ونحوه لا مجرد الامور (قوله فيجد إذا رفع لسانه) وذلك لضعف مدرك حله (قوله فيجد فيه عنده) أي عند أبي حنيفة وقوله أيضاً أي كما أنه يحد عندنا (قوله وقيل لا حد الخ) أي عندنا وإن كان حراماً فهذا القول عندنا موافق لمذهب الشافعي (قوله على الحر) أي المسلم المكلف كما مر وظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه لا يزاد مع الحد سجن ولا غيره كحقاق رأس أو لحية أو طواف به في السوق ابن ناجي وبه العمل وفي ابن عرفة عن ابن حبيب أنه لا يزاد مع الضرب غيره إلا المدمن المتاد المشهور بالفسق فلا بأس أن يتأذى به ويشهر واستحب مالك أن يلزم السجن اهـ (قوله والأعيد عليه) أي الحد من أوله وهذا إذا لم يحصل له احساس حال الضرب أصلاً وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنا حسبه له من أول ما أحس كذا قال اللخمي ونحوه لأبي الحسن وظاهر التوضيح أن تفصيل اللخمي تقييد للمذهب لأنه مقابل له كما قال بعضهم \* والحاصل أن عبارات أهل المذهب أنه ان حد طالحاً أعيد عليه الحد فظاهرها الاطلاق فقيدها اللخمي بما إذا لم يحصل احساس حال الضرب أصلاً (قوله وتشطر) أي حد الشرب (قوله وإن قل الرق بذكر أو أنثى) أي فيجد الرقيق في الشرب أربعون جلد سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله إذ قد يعرف الخ) جواب عما يقال أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقاً وإن تاب وحد فلا تقبل شهادته فيما حد فيه وحاصل الجواب أننا لا نسلم أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها بل قد يعرف رائحتها من لم يكن شربها فقط كمن رأى ما مراقبه مع علمه بها أو رأى إنساناً يشربها مع علمه بها ثم رائحتها وعلمها (قوله وان خولفا) أي وكذا ان خالفهما الشارب ولو حلف بالطلاق ما شربها فيجد ولا طلاق عليه ان حلف بالله أنه ما حلف بالطلاق كذا (قوله أي خالفهما غيرهما من العدول) أي فيما شربه بأن قال شرب خلا لا خمر أو في رائحته فبه بأن قال رائحته رائحة خل لا خمر فقول المصنف وإن خولفا راجع لسلك من المستثنين قبله أعنى الشهادة بالشرب والشهادة بالرائحة لا للثانية فقط كما يوهمه كلام الشارح (قوله وأراد بالجواز في هذا لآزمه وهو عدم الحد) أي فكأنه قال لأحد في إكراهه فغير بالمزوم وهو جواز الشرب وأراد لآزمه وهو عدم الحد (قوله والإكراه يكون بالقتل) أي بخوفه وخوف ما بعده والراد بالخوف بما ذكر ظن حصوله أو الجزم به (قوله وإساعة لفصة) إنما جاز شرب الخمر لذلك ولم يجز شربه لخوف موت مجموع أو عطش لزوال الفصة بالخمر تحقيقاً أو ظناً قوياً بخلاف الجوع والعطش فانهما لا يزالان به بل يزيدان لما في طبعه من الحرارة والمهضم (قوله في عدم الجواز) أي وان كان لا حد عنده أيضاً (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن إساعة الفصة بالخمر واجبة إذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره واعلم أنه تقدم الإساعة بالنجس على الإساعة بالخمر لحرمته استعماله دواء للضرورة وحيد شاربه بخلاف النجس فيها (قوله لا يجوز استعمال الخمر لأجل دواء ولو لخوف الموت) أي فان وقع ونزل وتداوى به شرباً حد ابن العربي تردد علمنا في دواء فيه خمر والصحيح المنع والحد اهـ وما ذكره من الحد

(٤٥ - دسوقي - بع) يؤدي إليه وكذا باتلاف عضو من أعضائه أو بضرب يؤدي إليه أي بحد أو سجن شديدين على أظهر القولين لسجنون (واساعة) لفصة خاف على نفسه الهلاك منها ولم يجد ما يزيلها به خلافاً لابن عرفة في عدم الجواز والجواز في الإساعة على حقيقته والمراد به نهي الحرمة الصادق بالوجوب (لا) يجوز استعمال الخمر لأجل (دواء) ولو لخوف الموت

(ولو طلاءً) به في جسده ولو خاط بشيء من الدواء الجائز ويحد إن شربه لا إن طلى به (والحدود) للزنا والنفذ والشرب تكون (بسوط) جلد له رأس لين لا رأسان لا يقضيب وشركه ودرة ودره عمر رضى الله عنه إنما كانت للتأديب ويقضض الضارب به عليه بالخنصر والبصر والوسطى دون السبابة والابهام بل يقضضها فوق السوط فارغين وغرغ السوط من بين السبابة والوسطى (وضرب معتدلين) أى متوسطين لا شديدتين ولا خفيفين فاعتدال السوط بامر من كونه لينا له رأس لا رأسان واعتدال الضرب بكونه ضرباً بين ضربين ليس بالمربح ولا بالخفيف حال كون المضرروب (قاعداً) فلا يمد على ظهره ولا بطنه (بلا ربط) إلا أن يضطرب المضرروب اضطراباً لا يصل الضرب له في موضعه (٣٥٤) فربط (و) بلا (شد) أى ربط (يد) ويكون الضرب (بظهره وكتفيه) أى عليها

إذا سكر بالفعل وإلا لم يحد ولا يرد قول المصنف ما يسكر جنسه وإن لم يسكر بالفعل فإن هذا يقتضى حده لأن كلام المصنف في غير المخلوط بدواء (قوله ولو طلاء) أى هذا إذا تدأوى به شرباً بل ولو تدأوى به طلاء ولكنه لا يحد إذا تدأوى به طلاء بخلاف ما إذا تدأوى به شرباً فإنه يحد (قوله ولو خلط بشيء من الدواء الجائز) أى هذا إذا طلى به منفرداً بل ولو طلى به مخلوطاً بشيء من الدواء الجائز ومحل منع الطلاء بمنفرداً أو مخلوطاً بدواء جائز ما لم يخف الموت بتركه والإجازة كافية عقب (قوله للزنا) أى السكاته للزنا وما عطف عليه فهو من مقابلة الجمع بالجمع فيفيد أن لكل واحد منهما حداً واحداً (قوله لا يقضيب) أى ولا يكون يقضيب وهو النصف المقضوب من الشجر أى المقطوع منه كالذوت والشراك أى السير من الجلد والدرة سوط رفيع مجدول من الجلد فإن وقع وضرب في الحد يقضيب أو شرارك أودرة لم يكف وأعيد (قوله إنما كانت للتأديب) أى وكانت من جلد مراكب بعضه فوق بعض (قوله بظهره وكتفيه) أى بخلاف التعزير فينبغى أن يوكل بحمله للام (قوله لا على غيرها) أى فلو جلد على إتيه أو على رجله لم يكف والحد باق بعد ثانياً فإن تعذر الجلد بظهره وكتفيه لم يرض ونحوه ما أخر ولو فعل بهما شيئاً فشيئاً فإن تعذر فعله بهما دفعة واحدة سقط وإن لم يتعذر فإنه يعاد ولا يسقط قاله شيخنا العدوى (قوله وجره الرجل) أى من كل شيء فلا يبق عليه شيء فإن لم يجره الرجل مطلقاً ولا المرأة مما يبقى الضرب فانظر هل يجترى بذلك حيث أحس به أو إن أحس به كما يحس المجرى أو قريباً منه اعتبر وإلا فلا قاله عقب والظاهر كما قال شيخنا الثانى (قوله لكل أحد) أى فلا ينظر في الحدود لشرف ولا لغيره ومن قذف جماعة كمن قذف واحداً ومن يشرب كأساً كمن شرب قطاراً تعبد (قوله بل تختلف باختلاف الناس) أى المستحقين لها وقوله وأقوالهم الفخ الأولى من جهة أقوالهم وأفعالهم الموجبة للعقوبة وقوله وذواتهم أى قوة وضعفاً وقوله وأقوالهم أى ومن جهة أقوالهم وسفالتهم (قوله أو نائبه) أى أو السيد بالنسبة لعبده أو والد الصغير وعلمه وقوله أو نائبه أى ولو بواسطة يندخل مشايخ الحرف كما عندنا بمصر (قوله وتأخير الصلاة) أى عن وقتها ولو اختيارياً (قوله إلا أن يجيء نائباً) أشار بهذا إلى أن التعزير المتمحض لحق الله يسقط عنه مستحقه إذا جاء نائباً بخلاف التعزير لحق الآدمى فإنه لا يسقط بذلك نعم يسقط لعوض صاحب الحق عنه (قوله وإن كان فيه) أى فيها ذكر من السب وما بعده (قوله أو غيره) أى بمن له التأديب وقوله لمن أى التعزير باللعن وما بعده (قوله بما) أى بمدة أى في مدة يظن حصول الأدب له به فيها (قوله وبالأقامة من المجلس) يحتمل أن المراد بالأقامة من المجلس إقامته فيه أى أمر الحاكم له بوقوفه على قدميه ثم قعده ويحتمل أن المراد أمره بالتهاب من المجلس

النجاسة ونحوها في طريق العامة إلا أن يجيء نائباً (أو لحق آدمى) وهو ما له إسقاطه كالسب والضرب والأيذاء (قوله بوجه ما وإن كان فيه حق لله تعالى لأنه ما من حق لآدمى إلا وقت فيه حق إذ من حق الله على كل مكلف ترك أذية غيره من المصومين. واعلم أنه لا يجوز لأحد تأديب أحد إلا الإمام أو نائبه أو السيد في رقيقه في مخالفته أوله أو الزوج للنشوز أو تركها نحو الصلاة إذا لم ترفع للإمام أو والد الولد الصغير أو معلماً ولا يجوز للإمام أو غيره لمن ولا قذف ولا سب فاحش ولا سب الآباء والأمهات ولا تعمد كسر عظم وإتلاف عضو أو تمثيل أو ضرب وجه وذكر أنواع التعزير التي يرجع فيها الاجتهاد الإمام باعتبار القائل والمقول والقول والفعل بقوله (حسباً) عما فيه ظن الأدب وردع النفس (ولو ما) أى تويغاً بالكلام منصوباً بنزع الخافض بدليل قوله (وبالأقامة) من المجلس

لا على غيرها (وجرد الرجل) ما عدا ما بين السرة والركبتين (والمرأة) مجرد (مما يبقى الضرب) أى أنه من الثياب الغليظة بأن تلبس ثوباً واحداً رقيقاً (وندب جعلها) حال الضرب (في قفة) فيها ترابيل بماء للستر ويوالى الضرب عليها ولا يفرق إلا لحسوف الهلاك عليها فيفرق. ولما فرغ من الكلام على الحدود التي جعل الشارع فيها شيئاً معلوماً لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التي ليس فيها شيء مقدر من الشارع بل تختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم وذواتهم وقادراً فقال (وعزراً للإمام) أو نائبه فمن ذلك (لمصيبة الله) وهي ما ليس لأحد إسقاطه كالأكل في نهار رمضان وتأخير الصلاة وطرح

( ونزع المأمة ) من رأسه ( وضرب بسوط أو غيره ) كضرب ودره وخضع بالقفا وقد يكون بالنبي كالمزورين وقد يكون بالأخراج من الحارة كأهل الفوق للضرين بالجيران وقد يكون بالتصدق عليه بما باع به ماغشه وقد يكون بغير ذلك كما يعلم من المواطن التي للحكم النظر فيها ( وإنه زاد على الحد ) بالجلد كأن يزيد على المائة سوط ( أو أتى على ) النفس ( بأن أدى للموت فلا

إثم عليه ولا دية إذا لم يقصد ذلك وإنما قصد التشديد فيما يقتضى التشديد كذب الصحابة أو آل البيت ونحو ذلك فأدى الى الهلاك فان ظن عدم السلامة أو شك منع ( وضمن ) في الشك ( ماسرى ) على قس أو عضواً وجرح أى ضمن دية ماسرى لكن على العاقلة وهو كواحد منهم وأما لو ظن عدم السلامة وأولى ان جزم فالقود \* والحاصل أنه ان ظن السلامة فغاب ظنه فمدر عند الجمهور وإن ظن عدمها فالقصاص وإن شك فالدية على العاقلة وهو كواحد منهم وسواء في الثلاثة الأقسام شهد العرف بالتلف منه أم لا هذا هو الراجح ويعلم الظن والشك من إقراره ومن قرائن الأحوال \* ثم شرع يتكلم على بعض أشياء توجب الضمان فقال ( كطبيب جهل ) التشبيه في الضمان أى أن الطبيب

( قوله وضرب بسوط أو غيره ) أى بخلاف الحد فإنه لا يكون إلا بالسوط فان حد بغير السوط فإنه لا يجزى كإمر ( قوله وقد يكوى ) أى التعزير ( قوله بالأخراج من الحارة ) أى وسيع ملكه عليه ( قوله وقد يكون بغير ذلك ) أى كأنه لما علمه كرامة الدين على من غشه حيث كان يسيراً ولا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعاً وما روى عن الإمام أبى يوسف صاحب أبى حنيفة من أنه جوز للسلطان التعزير بأخذ المال فمعناه كما قال البرزاقى من أئمة الحنفية أن يمسك المال عنده مدة لينزجر ثم يعيده اليه لأنه يأخذه لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعى أى كسر أو هبة ( قوله وإن زاد على الحد الخ ) أى وإن زاد الضرب بالسوط على الحد المصور بالجلد \* والحاصل أن الإمام إذا أداه اجتهاده إلى أن يمزره بما يزيد على الحد ولا يأتى على النفس كأتى سوط أو بما يأتى على هلاكه كألف كرايح مثلاً فإنه يفعل ويجوز له القدوم على ذلك ولا ضمان عليه إذا مات حيث لم يظن الهلاك ابتداء بل ظن سلامته أو جزم بها أو أمان لم يظنها ولم يجزم بها فإنه يمنع من التأديب بما يأتى على النفس فان فعل ضمن النفس قوداً ان جزم بدمها أو ظن عدمها وإن شك في السلامة وعدمها فالدية على عقلته ( قوله فان ظن عدم السلامة أو شك منع ) أى تأديبه بما يأتى على النفس ( قوله أنه ان ظن السلامة ) أى ابتداء وقوله فخاب ظنه أى بأن مات وقوله وإذا ظن عدمها أى ابتداء وأولى ان جزم بدمها ابتداء ( قوله شهد العرف بالتلف ) أى بأن قال أهل المعرفة ان هذا الفعل ينشأ عنه التلف ولا تنافي بين ظن الإمام السلامة مع قول أهل المعرفة انه ينشأ عنه تلف أو عيب لأنه قد غيب ظنه ( قوله في زعمه ) اشارة بهذا الدفع الى ما يقال ان في كلامه تنافياً اذ مقتضى كونه طيباً ان يكون عالماً بالطالب لاجل اهلا به ( قوله اذا جهل علم الطب في الواقع ) أى وعالج مريضاً فمات بسبب معالجته ( قوله أو قصر في المعالجة ) أى كأن أراد قلع سن ففعل غيراً خطأ أو تجاوز بغير اختياره الحد للمعلوم في الطب عند أهل المعرفة كأن زلت أو ترامت يد خاتن أو ستمى على ادواء غير مناسبة للداء معتقداً أنه يناسبه وقد اخطأ في اعتقاده ( قوله فانه يضمن ) وإنما لم يقتصر من الجاهل لأن الفرض أنه لم يقصد ضرراً وإنما قصد نفع المليل أو رجاء ذلك وأما لو قصد ضرره فانه يقتصر منه والأصل عدم العداء ان ادعى عليه ذلك ( قوله كما في النقل ) فيه ان الذى يفيد النقل ان في كل من الجاهل والمقصر قولين قيل الضمان عليه لا على عائلته وقيل ان الضمان على العاقلة انظر بن ( قوله اذا لم يقصر وهو عالم ) أى بأن فعل ما يناسب المرض في الطب ولكن نشأ عنه عيب أو تلف ( قوله بأن كان بلا اذن اصلاً ) كالأول ختن صغيراً ففهرأ عنه أو كبيراً وهو نائم أو اطعم مريضاً دواء ففهرأ عنه فنشأ عن ذلك تلف ( تنبيه ) مثل المداواة بلا اذن معتبر في الضمان اذن الرشيد في قتله لا انتقال الحق لوليه لا ان اذن في جرحه أو اتلاف ماله فلا ضمان الا الودية اذا اذن رهساً من هى عنده في اتلافها فانه يضمن اذا اتلفها لا للترامه حفظها بالقبول ( قوله أو ختان ) أى فنشأ من ذلك عيب أو تلف ( قوله وكتأجيج نار ) أى اشعالها ( قوله شديد الريح ) اشارة الشارح بذلك الى أن اسناد المصنف لليوم من قبيل المجاز الفعلى لان المصنف عبارة عن الهبوب والتصويت وهذا إنما يتصف به الريح لا اليوم ويجوز ان يكون عاصف صفة مضاف الى يوم مقدر أى في يوم رجع عاصف وحينئذ فلا تجوز في الاستناد

في زعمه إذا جهل علم الطب في الواقع ( أو ) علم ( و ) قصر ( في المعالجة حتى مات المريض بسبب ذلك فانه يضمن والضمان على العاقلة في المستثنين إلا فيأدون الثلث ففي ماله كما في النقل لأنه خطأ ومفهوم الوصفين أنه إذا لم يقصر وهو عالم أنه لا ضمان عليه بل هدر ( أو ) داوى ( بلا إذن معتبر ) بأن كان بلا إذن أصلاً أو باذن غير معتبر شرعاً كأن داوى صبياً باذنه فانه يضمن ولو علم ولم يقصر ( ولو ) إذن عبد بفسد أو حجارة أو ختان فيضمن ماسرى لأن اذنه غير معتبر ( وكتأجيج نار في يوم عاصف ) أى شديد الريح فأحرقت شيئاً



فيضمن المال في ماله والدية على عاقلته إلا أن يكون في مكان بقيد لا يظن فيه الوصول إلى المحروق عادة فلا ضمان (وكسقوط جدار) على شيء. فأنلفه فيضمن صاحبه بشروط ثلاثة أشار لها بقوله (مال) بعد أن كان مستقما (وأنذر صاحبه) بأن قيل له أصلح جدارك ويشهد عليه بذلك عند حاكم أو جماعة (٣٥٦) المسلمين ولومغ إمكان حاكم كالجزيري (وأمكن تداركه) بأن يتسع الزمان الذي

يمكن الإصلاح فيه ولم يصاح فيضمن المال والدية في ماله ومفهوم مال أنه لو بناء مائلا ابتداء فسقط على شيء. أنلفه لضمن بلا تفصيل ومفهوم أنذر أنه إذا لم ينذر أي مع الاشهاد فلا ضمان عليه إلا أن يعترف بذلك مع تفریطه فيضمن وخبرج بقوله صاحبه المرتهن والمستعير والمستأجر فلا يعتبر فيهم الانذار إذ ليس لهم هدم ومفهوم أمكن تداركه أنه إذا لم يمكن بأن سقط قبل زمن يمكن فيه التدارك لم يضمن (أو عضه فسل يده فقلع أسنانه) فيضمن الدية في ماله وهذا إن قصد بسل يده قلعها وأما إن قصد تخليص يده أولا قصد له فلا ضمان وهو محل الحديث هذا هو الراجح (أو نظره له من كوة) أو غيرها كباب (قصد عينه) أي رميها بحجر ونحوها ففقاها ضمن يعني اتص من على المتمد لا ضمن الدية كما هو مقتضى عطفه على ما قبله (وإلا) يقصد بالرمي

(قوله فيضمن المال) أي الذي أحرقت النار وقوله والدية أي دية من مات بالنار (قوله إلا أن يكون) أي تأجيخ النار وقوله لا يظن فيه الوصول أي وصول النار للشيء المحروق فتخلف الظن ووصلت إليه فأحرقت (قوله فيضمن صاحبه) أي المال والدية في ماله كما قال الشارح بعد وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم وهو المتمد ورواية زوزان عن ابن وهب أن العاقلة تحمل من ذلك ما بلغ الثلث وهو قول مالك ورواه عنه أشهب وابن عبد الحكم وقصر عليه أبو القاسم الجزيري في وثاقته (قوله بشروط ثلاثة) ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب الجدار إلا إذا قضى عليه الحاكم بالهدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب وقيل إن بلغ حدا كان يجب عليه عدة لشدة ميلانه فتركه فهو ضمان وإن لم يكن أشهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسحنون انظر ح والتوضيح (قوله وأنذر صاحبه) المراد به مالكة المكف أو وكيله الخاص أو العام والوكيل العام هو الحاكم إذا كان رب الجدار غائبا ولم يكن له وكيل خاص ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف ووصي الصغير والمجنون فإذا سقط الجدار مع وجود الشروط الثلاثة ضمن وصي غير المكف في ماله ولو كان لغير المكف مال وضمن ناظر وقف ووكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتقصيرهما فإن لم يكن له مال وأمكنهما الساف على ذمته وهو ملء وتركا حتى سقط ضمنا فيما يظهر انظر عقب (قوله بذلك) أي بالانذار (قوله كما للجزيري) قال الشيخ كريم الدين البرموني وينبغي التعويل عليه خلافا لمن قال لا بد في ضمانه من الاشهاد بالانذار عند الحاكم وأما الاشهاد بالانذار عند جماعة المسلمين مع إمكان الحاكم فلا يكفي في الضمان (قوله ومفهوم انذار أنه إذا لم ينذر) الاوضح أنه إذا انتفى الانذار والاشهاد (قوله الا أن يعترف بذلك) أي بالميلان فما ذكر من قيد الانذار والاشهاد عليه محله إذا كان منكرا لليلان وأما إذا كان مقرا به فلا يشترط ذلك (قوله فيضمن الدية) أي فيضمن العضوض دية أسنان العاض (قوله قلعها) أي قلع أسنان العاض له (قوله وهو محل الحديث) وهو أن رجلا عض آخر فنزع العضوض يده فقلع سنه فقال عليه الصلاة والسلام أبيض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية له (قوله قصد عينه) أي قصد المنظور إليه رمى عين الناظر ففقاها وقوله اقتص منه على المتمد أي خلافا لهرام وتمت حيث قال لا يترجم الدية إن قصد بالرمي فقه عينه وإن قصد به الزجر فلا شيء عليه اخذا بظاهر المصنف (قوله لكن على العاقلة على المتمد) أي كما يجيده ح فإن ادعى المرمي أن الرامي قصد عينه وادعى الرامي عدم قصد ما ولا بينة ولا قرينة تصدق الرامي فإنه يعمل بدعواه لأن القصد لا يعلم إلا من جهته ولأنه لا قصاص بالشك (قوله ومثله الظلة) أي وكذلك البئر والسرب للماء في داره أو أرضه فإذا سقطت الظلة أو سقط البئر أو السرب أي محل جريان الماء على من يحفرهما مثلا فلا ضمان على صاحب الظلة ولا على من استأجر لحفر البئر أو السرب (قوله قال المصنف) أي في التوضيح وقوله ينبغي عدم الضمان أي في مسألة سقوط الميزاب (قوله بما في مسألة الجدار) أي بما إذا انتفى بعض الشروط المعبرة في الضمان في مسألة الجدار بأن يقال عدم الضمان هنا حيث انتفى ميلان الميزاب أو أنه مال ولم يحصل انذار لصاحبه

والإشهاد

عنه بل قصد زجره (فلا) ضمان بمعنى لا قود فلا ينافي أن عليه الدية لكن على العاقلة على المتمد

(كسقوط ميزاب) متخذ للطير على شيء. فأنلفه من نفس أو مال فلا ضمان على ربه أصلا مطلقا بل هدر ومثله الظلة قال المصنف وينبغي أن يقيد عدم الضمان بما في مسألة الجدار (أو بفت) بفتح الفين المعجمة فصل. امض (وبيع) فاعله أي فباعا ويجوز اسكانها على أنه

مصدر مجرور و ربيع مضاف اليه ( النار ) أو قدھا إنسان في وقت لا ربح فيه فأصابها الریح ( ٣٥٧ ) بقية فرفقها إلى شيء وثالث فإلحان

لأنه غير متعد ( كحرقها )  
أي النار شخصا ( قاتلاً )  
لطفها ( خوفاً على زرع  
أو نفس أو مال فهدر  
وظاهره سواء كان فاعلها  
يضمن ما أتلفت كما إذا  
أجبتها في يوم عاصف  
أم لا وهو ظاهر حل  
البساطي ثم شرع في بيان  
دفع الصائل بقوله ( وجاز  
دفع صائل ) على نفس  
أو مال أو حريم والرد  
بالجواز الاذن فيصدق  
بالجواب ( بعد الانذار )  
ندبا كما في المحارب ( للفاهم )  
أي الإنسان العاقل بأن  
يقول له ناشدتك الله  
إلا ما تركتني ونحو ذلك أي  
إن أمكن كما تقدم في المحارب  
فإن لم ينكف أو لم يمكن  
جاز دفعه بالقتل وغيره  
( وإن ) كان الدفع ( عن  
مال ) وبالغ عليه للثبوت  
أن قتل المعصوم لا يجوز  
إلا إذا كان الدفع عن  
نفس أو حريم لسهولة  
المال بالنسبة لقتل المعصوم  
ومفهوم الفاهم أن الصائل  
إذا كان غير فاهم بأن كان  
مجنونا أو بهيمة فانه يعاجل  
بالدفع لعدم فائدة الانذار  
( و ) جاز ( قصد قتله )  
ابتداء ( إن علم أنه ) أي  
الصائل ( لا يدفع ) إلا به  
ويثبت ذلك بيينة لا بمجرد  
قول المصول عليه إلا إذا لم

ويشهد عليه بذلك أو مال وحصل الانذار لئلا يمكن تدارك اصلاحه بأن سقط قبل مضي زمن  
يمكن فيه التدارك وأما لو مال وأنتذر صاحبه وأشهد عليه بالانذار وأمكن تدارك اصلاحه لاتساع  
الزمان فلم يصلح وسقط على شيء فأتلفه فانه يضمن الدية والمال ( قوله مصدر مجرور ) أي عطفاً على  
سقوط ميزاب ( قوله وظاهره سواء الخ ) أي وظاهره أنه هدر سواء كان الخ لأنه ذهب لها بنفسه  
قال شيخنا العدوي والظاهر الضمان إذا كان هيجها في يوم عاصف ( قوله وجاز دفع صائل ) أي  
سواء كان مكلفاً أو صبياً أو مجنوناً أو بهيمة والمراد بالصائل مريد الصول ( قوله فيصدق بالجواب )  
أي لأن دفع الصائل واجب كما في بهرام وثت والتوضيح ونصه قد يقال ينبغي أن يكون الدفع  
هنا واجباً لأنه يتوصل به إلى نجاة نفسه لا سيما إن كان الصائل غير آدمي اهـ وذكر القرطبي وابن  
الفرس في الوجوب قولين قالوا والقول بالوجوب أصح وابن العربي صرح بأن الدفع جائز لا واجب  
فإن شاء أسلم نفسه وإن شاء دفع عنها ونقله ابن شاس والقراقي قاتلاً الساكت عن الدفع عن  
نفسه حتى يقتل لا يعدأ ثم ولا قاتلاً لنفسه انظر طفي وفي بن القول بالوجوب أظهر القولين  
والخلاف المذكور في دفع الصائل على النفس أو على الحريم وأما على المال فإن ترتب على أخذه هلاك  
أو شدة أدى كان كدفع الصائل على النفس فيه الخلاف وإلا لم يجب انشاقاً وقولهم حفظ المال واجب  
أي عن اتلافه بلا انتفاع أحد ( قوله بعد الانذار ) أي التخويف بوعظه وزجره وإنشاد الله عليه لعلة  
ينكف وبالحاصل أن الصائل إذا كان ممن يفهم فانه ينشده أولاً ثم بعد الناشدة يدفعه شيئاً فشيئاً أي  
يدفعه بالأخف فالأخف فان أبي إلا الصول قتله وأما إن كان ممن لا يفهم كالبهيمة فانه يعاجله بالدفع  
من غير انذار ويدفعه بالأخف فالأخف فان أبي إلا الصول قتله وكان هدرأ ( قوله كما في المحارب )  
أي كما في مناشدة المحارب فانها مندوبة كما مر ( قوله أي إن أمكن الخ ) أي وإنما يندب إنذار الفاهم إن  
أمكن انذاره ( قوله فان لم ينكف ) أي بالانذار وأبي إلا الصول ( قوله أولم يمكن ) أي انذاره لمبادرته  
بالصول والحرب ( قوله جاز دفعه بالقتل ) المراد بالجواز الاذن كما ذكر الشارح ( قوله وإن عن مال ) أي  
هذا إذا كان دفع الصائل عن نفسه أو حريم بل وإن عن مال ( قوله ابتداء ) أي بدون انذار ومدافعة  
بالأخف فالأخف ( قوله إن علم أنه لا يدفع إلا به الخ ) أي إن علم المصول عليه أن الصائل لا يدفع  
إلا بالقتل وظاهره كإبْن الْحَاجِب أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ بَأَنَّ شَيْءَ كَوْنِهِ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ أَوْ يَنْدَفِعُ بغيره  
لا يجوز قتله ابتداء مع أن الناشدة أولاً عند امكانها والدفاع أولاً بالأخف مندوبة وأصل المسئلة  
لابن العربي غير أنه إنما عبر بيبغى كما في ابن عرفة وابن شاس اهـ بن ( قوله ويثبت ذلك ) أي كون  
الصائل لا يدفع إلا بالقتل ( قوله إلا إذا لم يحضره أحد الخ ) فإذا حال جمل مثلاً على أحد فخاف منه على  
نفسه فقتله فلا شيء عليه إن قامت له بيينة أنه صالح عليه وأنه لم يدفع عنه إلا بقتله فان لم تقم له بيينة ضمن  
ولا يصدق في دعواه أنه صالح عليه ولم يدفع عنه إلا بقتله إلا إذا كان بموضع ليس بحضوره الناس  
فانه يصدق بيمينه ( قوله لا يجوز للمصول عليه جرح للصائل الخ ) أي حيث كان ذلك الصائل غير  
محارب والإجاز للمصول عليه جرحه وقله ولو قدر على الحرب من غير مشقة كما في الحج ( قوله جاز له  
ما ذكر ) أي من الجرح والقتل ( قوله من الزرع والحوائط ) أي وأما لو أتلفت غيرهما كإدمي أو عضو  
منه أو مال كدمته بضمها أو رتمته برجلها فإن كانت عادية ضمن ربهما أتلفت ليلاً أو نهاراً حيث فرط في  
حفظها وإن كانت غير عادية فلا يضمن ما أتلفت بذيها أو قرنها أو برجلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يربطها  
أو يلق عليها باباً وهذا إذا لم يكن من فعل واحد معها وإلا ضمن كما يضمن الساقط من فوقها المال في ماله

يحضره أحد فيقبل قوله بيمينه ( لا يجوز للمصول عليه ) ( جرح ) للصائل فضلاً عن قتله ( إن قدر على الحرب منه ) أي من الصائل نفسه  
وأهله وماله ( بلا مشقة ) فان كان يمكنه الحرب لكن بمشقة جاز له ما ذكر ( وما أتلفته البهائم ) ما كولة اللحم أم لا من الزرع والحوائط

وهي غير معروفة بالعداء ولم تربط ولم يغفل عليها بما يمنعها ( لئلا فعلى ربها وإن زاد ) ما أتلفته من زرع ونحوه ( على قيمتها ) معتبراً ( بقيمتها على الرجاء والخوف ) أى يقوم مرتين مرة على فرض تمامه ومرة على فرض عدم تمامه ويجعل له قيمة بين القيمتين بأن يقال ما قيمته على فرض تمامه فإذا قيل ( ٣٥٨ ) عشرة قيل وما بقيته على فرض عدم تمامه فإذا قيل خمسة فاللزم سبعة ونصف

لأنك تضم الخمسة إلى العشرة تكون خمسة عشر نصفها ما ذكر والأصح أنه يقوم تقويعاً واحداً على تقدير الرجاء والخوف بأن يقال ما قيمته الآن على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالماً وعلى تقدير جائحته كلاً أو بعضاً فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع لهيئته سقطت القيمة وهذا إذا كان له بد صلاحه فان بد صلاحه ضمن قيمة التلّف على البت وفهم من قوله وإن زاد الخ أنه ليس لرب الماشية أن يسلمها في قيمة ما أفسدت بخلاف العبد الجاني والفرق أن العبد مكلف فهو الجاني حقيقة بخلاف الدابة ( لا ) ما أتلفته غير العادية ( نهارة ) فليس على ربها بشرطين ذكرهما بقوله ( إن لم يكن معها راع ) أو يحجز عن دفعها ( وسرحت بعد المزارع ) بحيث يغلب على الظن أنها لا تذهب للزرع ( وإلا ) بأن كان معها راع أو سرحتها معها قرب المزارع ( فعلى الراعى ) في الأول إن كان له قدرة على منعها كانت بقرب المزارع أولاً وعلى

والدية على عاقلته ففى المدونة من قاذ قطاراً فهو ضامن لما وطىء البعير فى أول القطار أو فى آخره وإن نفخت رجلاً أى ضربته يدها أو رجليها لم يضمن القائد إلا أن يكون ذلك من شيء فعله بها وقول الرسالة والسائق والقائد والراكب ضامنون لما وطئت الدابة أى كل واحد منهم ضامن معناه إن جاء العطب من فعل المذكور فوافق ما مر عن المدونة فإن شك فى كون التلف من فعل الدابة أو من فعل من معها ممن ذكر فالتلف هدر كما فى اللج وثل ما أتلفته بوطنها فى كون ضمانه على من معها ممن ذكر إذا جاء العطب من فعله ما أتلفته بحجر اطارته حال سيرها فيضمنه القائد أو السائق أو الراكب ولو أنذر لهدم لزوم التنجى إذ من سبق لمباح كطريق لا يلزمه التنجى لغيره فإن اجتمع الثلاثة قدم السائق وإن اجتمع السائق أو القائد مع الراكب قدم الأولان حيث لم يحصل من الراكب فعل كخنس وإلا فالضمان منه فقط إن لم يبيناه والاشراكه فى الضمان فإن ركب اثنين فإن كانا على ظهرها فالضمان من المتقدم وإن كانا على جنبها اشتركا فى الضمان ( قوله ولم يغفل عليها بما يمنعها ) أى والحال أنها بما يمكن التحرز منه لا كطير ونخل ( قوله وإن زاد الخ ) رد بهذه اليبالة على يحيى بن يحيى القائل أنما يلزم ربها الأقل من قيمتها وقيمة ما أفسدت ( قوله معتبراً ) أى ما أتلفته ( قوله أى يقوم مرتين الخ ) هذا التقرير لابن مرزوق ( قوله على فرض عدم تمامه ) أى بأن رعى من الآن ( قوله والأصح الخ ) هذا التقرير للشيخ أحمد بابا وأيده عجاج بن وهو الصواب وهو ظاهر قول المصنف كابن الحاجب على الرجاء والخوف إذ معناه أن يقال ما قيمة هذا الزرع على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالماً وعدم تمامه بأن يجاح ولا شك أن هذا نظر تنقص القيمة بسببه وهكذا عبارة أهل المذهب وبه يعلم أن ما ذكره ابن مرزوق غير صواب ثم اعلم أنه لا خلاف فى وجوب تقويعه إذا أيس من عوده لهيئته وأما إن رعى صغير ورجى عوده لهيئته فاختلف هل يستأنى به أم لا فقال مطرف إنه يقوم ولا يستأنى به وذهب سحنون إلى أنه يستأنى به واختلف إن حكم بالقيمة ثم عاد لهيئته فقال مطرف وضمت القيمة لرب الزرع وقيل ترد والراجح قول مطرف كما فى التوضيح انظر بن ( قوله أو يحجز عن دفعها ) أى أو كان معها راع أو يحجز عن دفعها ( قوله وسرحت بعد المزارع ) أى بأن أخرجها لمسكان بعيد عن الزرع بحيث يغلب على الظن أنها لا ترجع منه للزرع ( قوله قرب المزارع ) أى فى مكان قريب من الزرع بحيث يغلب على الظن رجوعها منه الى الزرع ( قوله فعلى الراعى ) أى قيمة ما أتلفت على الرجاء والخوف ( قوله إن كان له قدرة على منعها ) أى وفرط فى حفظها وسواء كان الراعى مكلفاً أو صبياً ( قوله وعلى ربها ) أى قيمة ما أتلفت ( قوله فى الثانى ) أى وهو ما إذا سرحت قرب المزارع ( قوله كالأول ) سرحت بعد المزارع الخ كل هذا إذا كانت البيعة بما يمكن التحرز منها فإن كانت مما لا يمكن التحرز منها ولا الحراسة منه كحيام ونخل ودجاج يطير ففى منع أربابها من اتخاذها إن آذى الناس وهو قول ابن حبيب ورواية مطرف عن مالك وعدم منعهم من اتخاذها ولا ضمان عليهم فيما أتلفه من الزرع وعلى أرباب الزرع والشجر حقه ظمها وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصيب قولان وصواب ابن عرفة الأول لإمكان استثناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع والشجر ويؤيده قاعدة ارتكاب أخف الضررين عند التقابل ولكن المتمد كما قال شيخنا قول ابن القاسم واقصر عليه فى اللج

باب

ربها فى الثانى وقد حذفه المصنف لظهوره وكذا إن كانت عادية فعلى

ربها ليس إلا نهاراً إلا مع راع قادر على منعها فعليه فان ربطت ربطاً محكماً أو قفل عليها قفلاً محكماً فاتفق اغلاتها فليس على ربها ضمان مطلقاً عادية أم لا فى ليل أو نهار كما لو سرحت بعد المزارع بلا راع وبعد بضم الباء أى بعيداً أى فى مكان بعيد

[درس] باب ذكر فيه أحكام العتق وما يتعلق به . يقال عتق يعتق من باب ضرب (٣٥٩) ودخل وهو لازم بتعدي الممزة فلا

### باب في العتق

(قوله إما وجوبا) أي في قتل الخطأ وقوله أو ندبا أي في قتل العمد كإمراء (قوله لتكون له كفارة) أي لما جناه (قوله كافي الحديث) أي الوارد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج كذا في الصحيحين (قوله وأركان) أي العتق الذي هو تحرير مكلف رقيقاً لم يتعلق به حق لازم والمراد بأركانه ما توقف عليها حقيقة المذكورة لا ما كان داخل في ماهيته وإلا لكان كل من الممتق والعتق جزءاً للعتق وهو باطل إذ لا يعملان عليه كما يعمل الحيوان والناطق على الإنسان (قوله أي إنما يلزم الخ) دفع الشارح بهذا بحث ابن مرزوق حيث قال لو قال المصنف إنما يلزم كان أولى لصحة عتق بعض المحجور عليهم إذا أجازهم من له الحق ولو كان غير صحيح ابتداء لمساتم اه قال ح ويرد على صكون يصح بمعنى يلزم الكافر فانه إذا أعتق عبده الكافر لا يلزمه عتقه مع أنه يصدق عليه أنه مكلف لا حرج عليه لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة انظر بن . والحاصل أن الذي يلزمه عتقه إنما هو المكلف السلم الذي لا حرج عليه وأما الكافر فله الرجوع في عتق عبده الكافر إلا إذا بان منه العبد أو أسلم أحدهما والا لزم العتق (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي بحرام لا بجلال لأنه كالجنون اتفاقاً (قوله فيصح عتقه على المشهور) أي وقيل لا يصح والخلاف في السكران المختلط الذي عنده ضرب من العقل وأما الطافح الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا خلاف في أنه كالجنون في جميع أحواله وأقواله فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين الناس إلا ما ذهب وقته من الصلوات فانه لا يستقط عنه بخلاف المجنون كما نقل ذلك ح عن ابن رشد أول البيوع وذكر ح أيضاً أن التفصيل الذي في قول القائل :

لا يلزم السكران اقرار عقوده بل ما جنى عتق طلاق وحدود

إنما ذكره ابن رشد في السكران المختلط الذي معه ضرب من العقل قال وهذا مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولها بالصواب انظر بن (قوله وتقدم أنه يلزم طلاقه) أي كما يلزمه عتقه ويلزمه أيضاً الجنائيات والحدود (قوله ولا تصح هبته) أي وكذا سائر عقوده وأقراراته (قوله وخارج بالمكاف الصبي والمجنون فلا يصح عتقهما) أي فلو علق الصبي العتق على شيء وحصل للعلق عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق قطعاً نظراً لكونه حين التعايق غير مكلف (قوله ووصف المكاف الخ) أي وحينئذ فالمنع إنما يصح إعتاق مكاف ملتبس بعدم الحجر عليه فيما يعتقه فلو عاق السفية العتق على شيء فحصل للعلق عليه وهو رشيد فغلاظ ولا يظهر لا يلزمه (قوله فالزوجة والمريض الخ) أشار الشارح بهذا إلا أنه ليس مراد المصنف بقوله بلا حرج نفي الحجر من كل وجه وإلا كان قوله واحاطة دين مكرراً معه لأن الحجر أعم من احاطة الدين إذ كل من احاط الدين بماله فهو محجور عليه في التبرعات ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص وإنما المراد نفي الحجر الخاص بالسفيه والزوجة والمريض فيما زاد على ثلثهما حينئذ فلا يفتى قوله بلا حرج عن قوله واحاطة دين (قوله فيصح عتقهما في الثلث) أي يلزم فيه وأما فيما زاد عليه فلزومه متوقف على الإجازة وإن كان صحيحاً بدونها (قوله ولا يصح عتق السفية) أي لا يلزم وإن كان صحيحاً فله امضاءه إذا رشد مالم يكن رده وله قبله (قوله لانه ليس له فيها الخ) أي وحينئذ فهو غير محجور عليه في عتقها (قوله بمعنى لم يلزم) أي وإن كان صحيحاً فإن كانت الديون التي استقرت ذمته من تبعات لا يعلم أربابها بمعنى العتق ولا يرد ويكون

يصح عتق السفية إلا لام ولده لانه ليس له فيها إلا الاستمتاع وسير الخدمة (و) بلا (احاطة دين) بماله فإن أحاط به لم يصح عتقه بمعنى لم يلزم كما تقدم (ولتبريحه) أي غريم من احاط الدين بماله (ردّه) أي العتق

يقال عتق السيد عبده بل أعتقه ولا يقال عتق العبد بضم اللهمزة بل أعتق بضم الميم والعتق مندوب وهو من أعظم القرب ولذا جعل كفارة القتل وكثير من الفقهاء يذكره بعد ربع العبادات نظراً لأقربة والمصنف كغيره ذكره بعد الدماء والحدود لأنه يكون كفارة للجنائيات إما وجوباً أو ندباً وللإشارة إلى أنه ينبغي لمن وقعت منه جنابة وتاب أن يعتق رقبة لتكون له كفارة كما في الحديث . وأركانه ثلاثة معتق بالكسر ومعنى بالفتح وصيغة وأشار للاول بقوله (إنما يصح) أي صحة تامة بمعنى الأزوم أي إنما يلزم (إعتاق مكاف) من إضافة المصدر لفاعله ويدخل في المكاف السكران فيصح عتقه على المشهور لتشوف الشارع للحرية وتقدم أنه يلزم طلاقه ولا تصح هبته وخارج بالمكاف الصبي والمجنون فلا يصح عتقهما ووصف المكاف بقوله (بلا حرج) عليه فيما أعتقه فالزوجة والمريض محجور عليهما فيما زاد على ثلثهما فيصح عتقهما في الثلث لا فيما زاد عليه ولا

إن استغرق الدين جميعه (أو) رد (بعضه) إن لم يستغرق الجميع كأن يكون عليه عشرة وعنده بعد يساوى عشرين فأعتقه فلرب الدين أن  
 برد ما قبل دينه وهو عشرة فيباع من الرقيق بقدر العشرة قل أو أكثر إن وجد من يشتري البعض وإلا رد الجميع (إلا إن يعلم) رب الدين  
 المحيط بالعتق ولم يرد (أو يطول) زمن العتق وإن لم يعلم فإن العتق يصح والطول عندما لك أن يشتر بالحرية وتثبت له إحكامها بالموارنة  
 وقبول شهادته وعند ابن عبد الحكم (٣٦٠) أن يزيد زمنه على أربع سنين بخلاف هبة للدين وصدقته فيردان ولو طال الزمان والفرق

أن الشارع في العتق متشوف  
 للحرية (أو) إلا أن (يفيد)  
 السيد (مالاً) يبقى بالدين  
 الذي عليه ولم يرد العتق  
 حتى أعسر فلارده (ولو)  
 كانت إفادة المال (قبل  
 نفوذ البيع) كما إذا كان البيع  
 على الخيار بأن رد السلطان  
 عتق للذيان وباع عليه  
 العبد ومعلوم أن يسه على  
 الخيار ثلاثة أيام قبل مضى  
 أيام الخيار أفاد السيد مالا  
 يبقى بدنيه فإن عتقه يعضى  
 وليس للترميم رده وهذا مبنى  
 على أن رد الحاكم رد  
 إيقاف وكذا رد الغرماء  
 وأما رد الوصى فيرد بإبطال  
 وكذا السيد على المشهور  
 وأما رد الزوج تبرع  
 زوجته بزائد الثلث  
 فقال أشهب بإبطال وقال  
 ابن القاسم لا بإبطال ولا  
 إيقاف لقولها في النكاح  
 الثاني لورد عتقها ثم طلقها  
 لم يقض عليها العتق ولا  
 ينبغي لها ملكة انتهى أى  
 فلو كان إبطالا لجاز لها  
 ملكة ولم يطلب منها تنفيذ  
 عتقه وقد يقال هو بإبطال  
 كما قال أشهب ولكن

الأجر لأرباب الديون والولاء لجماعة المسلمين كذا في بن عن ابن رشد (قوله) إن استغرق الدين  
 جميعه ( أى جميع العبد المعتق (قوله) إن لم يستغرق الجميع) أى جميع العبد من هذا تعلم أن قول الصنف  
 وبلا احاطة دين معناه وبلا احاطة دين بالعبد أو بعضه وإن قوله ولغريمه رده أو بعضه على التوزيع  
 من باب صرف الكلام لما يصلح له. وأعلم أن الاحاطة به وعدمها تعتبر يوم العتق كما يفيد كلام المدونة  
 لا يوم رده خلافاً لعقب النظر بن (قوله) فيباع من الرقيق بقدر العشرة ( أى ويعتق الباقي (قوله) قل)  
 أى ما قبل العشرة من العبد أو أكثر (قوله) ولم يرد ( أى حين علمه فلارده به وذلك (قوله) أو يطول  
 زمن العتق ( أى مع حضور رب الدين وعدم غيبته (قوله) وإن لم يعلم ( أى والحال أنه لم يعلم أى الغريم  
 فالطول وحده كاف ولا ينظر لقول الغرماء لم يعلم كافى ابن عرفة وغيره إمالان الطول مظنة للعلم وإما  
 لاحتمال أن السيد استفاد مالا في تلك الددة (قوله) بخلاف هبة الدين وصدقته ( أى ومثلها وقفه  
 (قوله) ولو كانت إفادة المال قبل نفوذ البيع ( أى فليس للغريم رد العتق بل يعضى (قوله) قبل مضى أيام الخيار (الخ)  
 وأما لو استفاد المال بعد نفوذ البيع بأن استفاده بعد مضى أيام الخيار فلا يرد البيع ويرد العتق  
 وهذا كله إذا كان البائع السلطان كما صور به الشارح ومثله إذا كان البائع المفسد أو الغرماء  
 باذن السلطان وأما لو كان البائع المفسد أو الغرماء بغير إذنه فيرد البيع حتى بعد نفوذه أيضاً حيث استفاد  
 المدين ( وهذا ) أى ما ذكره الصنف من رد البيع ونفوذ العتق حيث استفاد  
 المدين مالا قدر الدين قبل نفوذ البيع مبنى على أن رد الحاكم أى تبرع للمدين رد إيقاف وقد أشار ابن  
 غازي لضبط جميع أقسام الرد بقوله :

أبطل صنيع العبد والسفيه برد مولاة ومن يلبسه  
 وأوقف رد الغريم واختلف في الزوج والقاضى كبذل عرف

(قوله) وكذا رد الغرماء ( أى لتبرع المدين (قوله) وأما رد الوصى (أراد به ولى السفيه أى وأما رد ولى  
 السفيه لتبرعه وليس المراد به وصى الصغير لأن تبرع الصغير باطل من أصله فلا يحتاج لرد من الوصى  
 (قوله) وأما رد الزوج (الخ) ومثل رد الوارث تبرع المريض بزائد الثلث إذا كان الرد قبل الموت  
 (قوله) لورد عتقها ( أى لورد الزوج عتقها لعبدها (قوله) أى فلو كان (الخ) حاصله أنه لو كان رد  
 الزوج إبطالا لعتقها لم يقض عليها بالعتق بعد طلاقها وكان لها ملك ذلك العبد ولو كان إيقافا  
 لقضى عليها بالعتق ولم يكن لها ملكة فلما حكم بعد القضاء عليها بالعتق وبعدم التملك  
 علم أن ذلك الرد ليس إبطالا ولا إيقافا ( قوله) أو تعلق به ( أى برقبته وقوله) حق للسيد (الخ)  
 الأوضح أو تعلق برقبته حق غير لازم بأن كان للسيد إسقاطه وذلك كما لو أوصى به سيده لفلان  
 ثم نجح عتقه فان عتقه صحيح ماض لأنه وإن تعلق به حق للغير وهو الوصى له به إلا أن هذا الحق  
 غير لازم لأن الوصى أن يرجع في وصيته وتجز العتق هنا بعد رجوعه عن الوصية (قوله) واحترز  
 بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه ( الأنسب أن يقول واحترز به عما إذا تعلق

لما كانت تجز عتقه حال الحجر طلب منها ندبا تنفيذ عند زوال الحجر ورد السلطان إن كان للغرماء إيقاف  
 وإن كان للسفيه فإبطال لتزله منزلة الوصى وذكر الركن الثاني بقوله ( رقيقاً ) وهو منصوب باعتاق المضاف لقاعله وسواء كان قنا  
 أو فيه شائبة حرية ووصفه بقوله ( لم يتعلق به ) أى بذلك الرقيق أى برقبته (حق لازم) بأن لم يتعلق به حق أصلا أو تعلق به حق للسيد  
 إسقاطه فانه غير مضر لعدم لزومه لعينه واحترز بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه كالأو كان مرتها أو كان ربه مدينا أو تعلق به جنابة

أى ورية معسر في الثلاثة فلو كان مليا صح العتق وعجل الدين والأرش ولوطراً اللاء بعد العتق وقبل يمه أو بعده وقبل تبوذه كما قدمه  
 إلا أن التمثيل بالأولين يفتى عنه ما قدمه بقوله وبلا احاطة دين وذكر الركن الثالث وهو الصيغة مقبها لها لصريح وهو ما لا يتصرف  
 عنه بنية صرفه إلا بقرينة كما سيذكره وكناية ظاهرة وهي ما لا تتصرف عنه إلا بنية وخفية وهي ما لا تتصرف اليه إلا بنية وبدأ  
 بالاول فقال (به) متعلق باعتاق أى انما يصح اعتاق مكلف به أى بالعتق أى بتصرفه (٣٦١) به أى باللفظ الدال به صرفه

وأى بالمصدر ليصرف سائر  
 تصاريفه من الصريح نحو  
 عتقتك وأنت معتوق  
 وعتيق ومعتق (وبك  
 الرقة) نحو فككت رقتك  
 أو أنت مفكوك الرقة  
 (والنحرير) كأنك حر  
 وحررتك والواو بمعنى  
 أو وهذا ان اطاق بل  
 (وان) قد بزمن كأنك  
 حر أو معتوق (في هذا  
 اليوم) أوفى هذا الشهر  
 فحر أبدا (بلا قرينة مدح)  
 تصرف الصريح عن  
 ارادة العتق فان وجدت  
 صرفته عن ظاهره كما إذا  
 عمل عملا فاجب سيده  
 فقال له ما أنت الا حر أو  
 أنت حر ولم يرد بذلك  
 العتق وانما اراد انك في  
 عملك كالحرف لا يلزمه عتق  
 في الفتيا ولا في القضاء كما  
 في المدونة (أو) بلا قرينة  
 (خلف) بضم الخاء  
 المعجمة بمعنى الخالفة  
 والعصيان يبقى إذا خالقه  
 في شيء فقال له يا حر أو  
 أنت حر أو ما أنت الا حر  
 قاصدا بذلك تهديده وانه  
 في مخالفته له كخالد الحر  
 فلا يعتق عليه (أو) بلا  
 قرينة (دفع مكس)

برقته حق لازم قبل عتقه (قوله أى ورية) أى الذى اعتقه معسر في الثلاثة أى فلا يلزم بعتقه  
 (قوله إلا أن التمثيل) أى لما تعلق برقته حق لازم (قوله يفتى عنه ما قدمه بقوله وبلا احاطة دين)  
 وذلك لأن العبد المهرهون إذا اعتقه سيده وكان معسرا فالعتق غير ماض لاحاطة الدين بحال السيد  
 وكذلك الدين المعسر إذا اعتق عبده كان عتقه غير ماض لاحاطة الدين بحاله وقد تقدم أن شرط صحة  
 عتق المالك أن يكون ملتبسا بعدم احاطة الدين بحاله وإذا علمت أن التمثيل بالأولين يفتى عنه ما قدمه  
 بقوله وبلا احاطة دين فالأولى عدم التمثيل لما تعلق برقته حق لازم بذلك وانما يمثل لذلك بالعبد  
 الجاني كفى للمدونة وأورد على قوله متعلق به حق لازم للمدبر والمكاتب والقاطع فانه قد تعلق بهم  
 حق لازم ومع ذلك يصح عتقهم وأجيب بأن المراد لم يتأق به حق لازم لأدمى غير سيده والمكاتب  
 ومن ذكره قد تعلق به حق لازم لسيده لا لغيره (قوله ما لا يتصرف عنه) أى عن العتق لغيره بنية  
 صرفه وكان الأولى أن يقول ما لا يتصرف عنه الى غيره ولو بنية صرفه وقوله الا بقرينة استثناء منقطع  
 أى لكن يتصرف عنه لغيره بالقرينة (قوله ما لا يتصرف عنه) أى لغيره وقوله الابنية أى أو قرينة  
 بالاولى (قوله متعلق باعتاق) أى وهو محط الحصر لأنه هو العمول المؤخر مثل له تعالى وانما أشكوا  
 بى وحزنى الى الله ولا يلزم من كونه محط الحصر أن يكون هو المقصود بالكربل المعمولات كلها  
 مقصودة بالذكر نعم الآخر منها هو المقصود بالحصر فاندفع ما يقال ان جعل الأخير مقصودا بالحصر  
 يقتضى ان المقصود بالذكر ركنية الصيغة والقاء ركنية العتق والعتق لانهما وان ذكرنا قبل لكن  
 ذكرهما بطريق التبعية لا بالذات مع اتفاق الشراح على أن المصنف أشار لكونهما ركنين (قوله وأى  
 بالمصدر) أى وأى المصنف بضمير المصدر ليفيد ان سائر الخ (قوله وبك الرقة) أى فكها عن  
 الرقة (قوله فحر أبدا) أى ولو قيده فقط كما لو قال فككت رقتك في هذا اليوم فقط أو بهذا العمل كما  
 لو قال فككت رقتك من هذا العمل الا ان يخالف حين تقيده فقط أو بهذا العمل اذا اراد فك  
 رقبته في هذا اليوم فقط أو فك رقبته من هذا العمل الخاص ولم يرد بذلك عتقه فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله  
 في هذا اليوم ولا في هذا العمل (قوله بلا قرينة مدح) أى حاله كون التصريح بالعتق وبما معه  
 ملتبسا بعدم القرينة الدالة على مدح ذلك الرقيق (قوله قاصدا بذلك تهديده) أى لا حرية  
 وعتقه (قوله فلا يعتق عليه) أى لا فى الفتوى ولا فى القضاء (قوله ولو خافه) أى المكس  
 بأن قال له لا ادعك من اخذ المكس الا ان تقول ان كان رقيقا فهو حر فقال ذلك بغير بنية العتق  
 فلا يلزمه شيء فى الفتوى والقضاء لقرينة الاكراه واما ان نوى به العتق وهو ذا كرأن له ان لا يتوبه  
 فهو حر لانه لم يكره على النية (قوله لقرينة الاكراه) أى ان الاكراه قرينة على انه لم يرد بقوله هو  
 حر فك رقبته من الرق وانما اراد غير ذلك أى انه كالحرف في انه لا مكس عليه ونحو ذلك (قوله ولا  
 يصدق في عدم ارادة العتق) ظاهره انه لا يصدق في نيته عدم ارادة العتق بهما وفيه انه يخالف ما مر له  
 من ان الكناية الظاهرة يصرفها عن العتق النية والقرينة فلعل الاولى ولا يعتبر عدم ارادته للعتق فأمل  
 (قوله فقال له احد هذين اللفظين) أى جوابا لكلامه والمراد باللفظين المتقدمين لا ملك لى عليك

(٤٦ - دسوقى - بيع) كما إذا طلب منه المكس مكس عبده فقال له سيده هو حر فلا يعتق عليه ولو خافه فحلف لقرينة الاكراه  
 ثم شرع في الكلام على الكناية الظاهرة بالعطف على قوله وبك الرقة بقوله (وبلا ملك) لى عليك (أو) لا (سبيل لى عليك) ولا  
 يصدق في عدم ارادة العتق (إلا) أن ان يكون ذلك (الجواب) عن كلام قبله وقع من العبد كأن يكلم سيده بكلام لا ياق فقال له أحد هذين  
 اللفظين المتقدمين وقال لم أرد العتق فيصدق (وبكوهبتك فك تملك) أو خدمتك أو عملك في حياتك أو تصدقت عليك بخراجك

عياك أو أوعطيتك فحك فيعتق ولا يضر بجهل ولا يحتاج في هذا إلى نية وأشار إلى الكناية الخفية بقوله (وبكاسفني) الماء (أو اذهب أو اعزب) أي ابد ودخل بالكاف كل (٣٦٣) كلام ولكن إنما ينصرف للعتق (بالبنية) أي بنية العتق أي بنيت بما ذكر العتق والإفلا

بقوله بنية راجع لقوله وبكاسفني الخ لا لما قبله أيضا لأن الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لنية (واعتق) العبد (على البائع) دون المشتري (إن عاق) عتقه (هو) أي البائع (والمشتري على البيع والشراء) بأن قال السيد إن بنيه فهو حر وقال المشتري إن اشتريته فهو حر ثم باعه سيده لذلك المشتري الذي عاق عتقه على شرائه فيعتق على البائع ولو تهدم القبول من المشتري على الإيجاب من البائع فإنه سبق صوري ويرد البائع الثمن إن قبضه على مشتريه وأتبع به في ذمته أن أعسر (و) عتق على المشتري (بالاشتراء الفاسد) قوله لعبد (إن اشتريتك) فانت حر وعليه قيمته يوم الشراء لأن عتقه عليه بغير رده على بائه ومثل شرائه شراء بفضه وإنما عتق بالفاسد لأن الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها كصحيحها (كأن اشتري) العبد (نفسه) من سيده شراء (فاسداً) فإنه يعتق لتشوف الشارع للحرية ويأخذ السيد من العبد

ولاسمبل لي عليك (قوله) ولا يحتاج في هذا إلى نية (أي تصرف تلك الألفاظ للعتق بل متى قال لفظاً من هذه الألفاظ لعبد لزمه العتق نواه أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل فان نوى شيء من هذه الألفاظ غير العتق لم يلزمه العتق (قوله أو اعزب) بضم الزاي المعجمة قال تعالى ولا يعزب عنه مثقال ذرة (قوله) ودخل بالكاف كل كلام ظاهره حق صريح الطلاق فإذا قال لرفيقه أنت طالق ونوى به العتق فإنه يلزمه إذا هو أولى من أسقى الماء لكن يمكن على ذلك قولهم كل ما كان صريحاً في باب لا يكون كناية في غيره وانظره (قوله) لأن الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لنية (أي وإنما يترقان من جهة أن الصريح لا ينصرف للغير ولو بالبنية بل بالبساط والقرينة وأما الكناية الظاهرة فتصرف عنه للغير بالبنية أو القرينة ولا فرق في ذلك بين بابي الطلاق والعتق والحاصل أن الصريح في بابي الطلاق والعتق هو ما لا ينصرف للغير ولا بالبنية بل بالقرينة والبساط والكناية الظاهرة في البابين ما لا ينصرف عنه إلا بالبنية أو القرينة ولا يتوقف صرفهما على نية والكناية الخفية في البابين لا تنصرف لهما إلا بالبنية هذا هو التحقيق خلافاً لما في عقب من مخالفة الكناية الظاهرة هنا للكناية الظاهرة في الطلاق تأمل (قوله) وعتق على البائع (ظاهره) ولو كان البيع فاسداً أو بخيار بعد ضيه (قوله) والمشتري (أي مريد الشراء (قوله) فيعتق على البائع) أي بمجرد قوله بعت ولو قبل أن يقول للمشتري اشتريت وإن كان العقد يتوقف على الطرفين الإيجاب والقبول لأن البائع إنما علق على فعل نفسه وما ذكره المصنف من عتقه على البائع هو المشهور وقيل أنه يعتق على المشتري قال اللخمي وهو القياس لأن العتق إنما يقع بتمام البيع وهو حينئذ قد انتقل ملك المشتري انظر بن ومحل الخلاف إذا حصل التعاقب من كل من البائع والمشتري كما قال المصنف فإن علق البائع فقط عتق بالبيع ولو فاسداً اتفاقاً وينقض البيع ويرد البائع الثمن وأما لو قال إن بعت السلمة الفلانية فهي صدقة فلا ظهر وجوب التصديق بتمتعها وقيل يندب وعلى كل حال لا ينتقض البيع بخلاف العتق (قوله) وأتبع به في ذمته أن أعسر (أي ولا يرد العتق (قوله) الفاسد) أي وأولى الصحيح (قوله) في قوله لعبد إن اشتريتك فانت حر (أي فبمجرد شرائه يعتق عليه ولو كان الشراء فاسداً ولو جمعا على فسادهما (قوله) وعليه) أي على المشتري لبائعه قيمته وظاهره كان الشراء متفقاً على فسادهما أو مختلفاً في فسادهما مع أن القاعدة أن البيع المختلف في فسادهما إذا فاق بعضه بالثمن فله كل الشارح محمول على التفق على فسادهما أو أنه من جملة المستثنى من القاعدة كالبيع وقت نداء الجمعة فتأمل (قوله) شراء بعضه (أي في كونه يعتق عليه بمجرد الشراء (قوله) لأن الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها الخ) فإذا قال إن اشتريتك فانت حر اشتراه شراء فاسداً صدق عليه أنه اشتراه شرعاً وإن قلت البيع الفاسد لا ينتقل به للملك فمقتضاه عدم لزوم العتق للمشتري شراء فاسداً لعدم دخول العبد في ملكه قلت روعي تشوف الشارع للحرية مع تسليط البائع للمشتري على إيقاع العتق فأوقعه (قوله) ويأخذ السيد من العبد ما اشتري به نفسه (أي إذا كان غير حر ونحوه) وأما إذا كان الذي اشتري به نفسه حراً أو خنزيراً فإن كان مضموناً في ذمة العبد عتق وغرم قيمته لسيده يوم عتقه وإن كان معينا أريق الحجر وسرح الخنزير أو قتل ولزم العتق ولا يتبع العبد بقيمة ولا غيرها (قوله) والشقص الخ) أي أنه إذا قال إن فعلت كذا فكل عبيدي أحرار أو كل مملوكي أحرار أو كل عبيد أو مملوك أملكه حر أو كل حر أو كل عبد لي أو مملوك حر وفعل ذلك الشيء فإنه يعتق عليه كل عبد يملكه ويعتق عليه أيضاً الشقص

ما اشتري به نفسه وكأنه أنزعه منه واعتقه (و) عتق على السيد (الشقص) الذي يملكه من عبد وكل عليه (فيه) إن كان ملياً (و) عتق عليه (الدبر) وأم الولد (أي ينجز عليه عتقهما وكذا مكاتبه كافي للدونة (و) عتق عليه (وله عبيد) الكائن



(من أمته) أي أمة العبد (وان) حدث الولد (بعد يمينه) وقبل حنثه فحكمه كمن وجد قبل يمينه لكن هذا في صيغة الحنث كقوله على عتقي عبيدي لا دخلن الدار أو إن لم أدخلها فعبدي أحرار وأما في صيغة البر فهو على بر فلا يدخل ما حدث حمله بعد اليمين كما لو حدث ملكه بعده بخلاف الحل السابق فيدخل في يمينه في البر أيضا لوجوده (٣٦٣) في الجملة وعتق عليه النقص وما بعده في

العتاق (والإنشاء)

بشئين موصية فهو

بالجر عطف على مقدر

كما ذكرنا ويصح

رفعه على أنه مبتدأ حذف

خبره أي والإنشاء فها ذكر

كالتمليك (فيمن يملكه)

راجع لجميع ما قبله أي

والنقص وما بعده في قوله

كل مملوك أملكه حر (أو)

كل مملوك (لي) حر

(أو رقيق أو عبيدي

أو مملوكي) أحرار

أي فانه يعتق عليه من

ذكر (لا) يعتق (عبيد

عبيده) إذا قال واحدا

ذكر لعدم تناوله عبيد

العبيد إذ ليسوا مملوكين له

بل لعبيده والعبد يملك

عندنا حتى يتزوجه ماله

(كأملكه أبدا) أي أن

من قال كل عبد أملكه

أبدا أو في المستقبل فهو

حر فلا يلزمه عتق لافيمن

عنده ولا فيمن يتجدد في

المستقبل لا يمين خرج

ومشقة كقوله كل امرأة

أ تزوجها طالق وسواء عاق

كقوله إن دخلت الدار فكل

عبد أملكه حر أبدا أو

في المستقبل أولم يعاق

(ودرج) معتق (بالنذر)

مطلقا كأن فعلت كذا

الذي يملكه من عبد وينجز عليه عتق مديره وأم ولده ومكاتبه ويعتق عليه أيضا ولد عبده الكائن من  
أمة العبد أو من أمة السيد (قوله أي أمة العبد) أي وأولى من أمة السيد واحترز بقوله من أمة عن ولد  
عبده من حرة أو من أمة أجنبي (قوله وأما في صيغة البر) أي كأن دخلت الدار فعبدي أحرار (قوله فهو  
على بر) أي حتى يدخل فإذا دخل حنث بخلافه بصيغة الحنث فانه على حنث حتى يدخل فإذا دخل بر  
(قوله كما لو حدث ملكه بعد) أي بعد يمينه فانه لا يلزم فيه شيء أصلا سواء كانت الصيغة صيغة بر  
أو حنث كما في البدونة ولا يقاس على الأولاد الحادث حملها بعد اليمين فيفرق فيها بين صيغة الحنث  
والبر كما قال الشيخ كريم الدين البرموني لأن القروع تعد كاتمة في الأمهات انظر بن (قوله بخلاف  
الحل السابق الخ) حاصله أن ما كان حلالا حين اليمين يعتق في كل من صيغة البر والحنث وإنما يفترقان  
فيما حدث الحل به بعد اليمين فيعتق في صيغة الحنث لأن الأمهات مرتبات باليمين لا يستطيع وطأهن  
ولا يمين ولا يعتق في صيغة البر على الأصوب الذي رجح إليه ابن القاسم (قوله عطف على مقدر) أي  
وهو في التعليل \* إن قلت عطف الإنشاء على التعليق يوم أن التعليق ليس من الإنشاء مع أنه منه \* قلت  
هو من عطف العام على الخاص أو يراد بالإنشاء ما قابل التعليق (قوله كل مملوك الخ) هذا مثال للإنشاء  
وأما مثال التعليق فنحو إن دخلت الدار فكل مملوك أملكه حر (قوله لا عبيد عبيده) عورضت هذه  
المسئلة بما في نذور البدونة فيمن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فانه يحنث ورأى بعضهم  
أنه اختلاف قول وفرق الأخير بأن الأيمان يراعى فيها النيات والقصد في هذه اليمين عرفا دفع المنة  
والمنة تحصل بركوب دابة العبد انظر بن (قوله إذا قال واحدا ما ذكر) أي من قوله كل مملوك أملكه  
حر الخ (قوله لعدم تناوله) أي كل واحد من هذه الألفاظ المذكورة (قوله كقوله كل امرأة أ تزوجها  
طالق) أي لا يلزمه طلاق فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها وسواء كان هناك تعليق أولا (قوله أولم  
يعاق) أي كل مملوك أملكه أبدا أو في المستقبل فهو حر فانه أربعة وذلك لأنه إيمان يقيد بأبدا أو في  
المستقبل أولا يقيد وفي كل منهما إما أن يعاق أولا يعاق فإن قيد فلا يلزمه فيها عتق لأن في ملكه  
ولأن يتجدد ملكه اتفاقا وأما إذا لم يقيد بأبدا ولا بقوله في المستقبل فلا يلزمه شيء فيمن يتجدد  
اتفاقا سواء علق أولا كقوله كل مملوك أملكه حر أو إن دخلت الدار فكل مملوك أملكه حر وأما من  
عنده وفي ملكه فيلزمه عتقه سواء كان الحلف تعليفا أم لا على أحد قولين حكاهما ابن عرفة فهما  
والثاني عدم لزوم عتقه بهما وعليه مثنى الشارح فيما يأتي وهو التمسك بالخلاف إنما هو فيمن عنده  
لا فيمن يتجدد هذا هو الصواب كما في بن خلافا لما في عتق (قوله كأن فعلت كذا فله على عتق رقبة)  
أي أو عتق عبيدي مرزوق مثلا (قوله كقوله الله على عتق رقبة) أي أو عتق عبيدي فلان \* والحاصل  
أن العتق يجب بالنذر سواء كان معينا أم لا سواء كان هناك تعليق أولا بأن كان بتا (قوله ولم  
يقض إلا بيت معين) أي ولم يقض عليه بالعتق إلا إذا كان النذر ملتبسا بيت أي بعتق معين سواء  
كان هناك تعليق أم لا وأما لو كان النذر ملتبسا بيت غير معين كقوله على عتق رقبة أو إن فعلت كذا

فله على عتق ربه وفعل الملق عليه أو غير مدق كقوله فله على عتق رقبة (ولم يقض) عليه به بل يجب عليه تنفيذه في نفسه من غير  
قضاء كندره صلاة أو صوما أو غيرهما من أنواع البر (إلا بيت معين) بالإضافة ومعين صفة لمحدوف أي عبيد معين إما بالضمير  
أو بالإشارة أو بالإضافة أو بالملكية أو بالاسم للوصول فيقضى عليه به

بأن يحكم عليه القاضي بتجزئه وسواء عاقى كقوله إن دخلت الدار فأتت حرأو إن دخل عبدى فلان الدار فهو حر أو إن دخلت أنا  
فلان حر وحصل الملق عليه أو لم يعلق كقوله أنت حر أو عبدى فلان حر (وهو) أى العتق (فى خصوصه وعمومه) كالطلاق فيلزم  
فى الأول دون الثانى فإذا قال إن ملكك عبدا من الزنج أو من البلد الفلانى فهو حر أو كل عبد ملكته فى هذه السنة فهو حر أو من الصنف  
أو من البلد الفلانى فيلزمه عتق من ملكه من ذلك لتخصيصه ولو قال كل عبد أملكه فهو حر لم يلزمه شىء قيد بأبدا أو أطلق للخرج  
والشفقة فى التعميم (و) فى (منع من) (٣٦٤) وطء (و) من (بيع فى صيغة حنث) كالطلاق كإن لم أفعل كذا فعبدى حر أو أمتى حر أو

فلان أو فلانة من رقيقى حر  
فيمنع من وطء الأمة ومن  
بيعها أو بيع العبد حتى  
يفعل فإن مات قبل الفعل  
عتق من الثلث وأما صيغة  
البرئ نحو إن دخلت الدار  
فأتت حر أو قفلانة حرة  
فله البيع والوطء لانه على  
برئ حتى يحصل الحلوف  
عليه وسواء قيد أو أطلق  
بخلاف صيغة الحنث  
المقيدة بأجل نحو إن لم  
أدخل الدار فى هذا الشهر  
فعبدى حر فيمنع من  
البيع دون الوطء إلا أن  
يضيق الوقت بحيث لو  
وطء لفرغ الأجل فيمنع  
أيضا والفرق أن البيع  
يقطع العتق ويضاده  
بخلاف الوطء (و) هو فى  
(عتق عضو) ولو حكما  
كشهر وجمال وكلام  
كالطلاق فإذا قال يدك أو  
رجلك حرة أو شرك أو  
كلامك حر عتق الجميع  
لكن بالحكم كاستدركه  
ووقوع الطلاق فى قوله

فعل عتق رقية وفعل الملق عليه فلا يقضى عليه به بل هو فى ذمته (قوله بأن يحكم عليه القاضي بتجزئه)  
أى بوقوعه حالا إذا لم يكن هناك تعليق أو بعد وقوع الملق عليه إذا كان هناك تعليق (قوله إن  
دخلت الدار فأتت حر) أى أو فهذا العبد حر أو فعبدى حر ولا عبده إلا واحدا معين أو عبدى زيد حر  
أو عبدى الذى فعل كذا حر (قوله فيلزمه عتق من ملكه من ذلك) أى فيلزمه عتق من هو فى ملكه ومن  
يتجدد له بعد ذلك وسواء عاقى أولا هذا إذا لم يقيد بالأبدا ولا كافى أمثلة الشارح فإن قيد بالآن ككل  
مملوك أملكه من الصقالبة الآن فهو حر لزمه فبمن عنده وقت اليمين فقط علق أم لا لا فيمن يتجدد  
ملكه من الصقالبة مثلا وإن قيد بأبدا ونحوه فالعكس أى يلزمه فبمن يتجدد لا فيمن عنده مملقا  
فيهما أم لا • والحاصل انه إما أن يقيد بأبدا أو الآن أو لا يقيد وفى كل منها إما أن يعلق أولا  
فالمصور ست (قوله لم يلزمه شىء) أى لا فيمن عنده ولا فيمن يتجدد ملكه ومثل كل عبد أملكه  
فهو حر كل رقيق أملكه فهو حر بخلاف كل مملوك أملكه فهو حر فإنه يلزمه عتق من عنده حين اليمين  
كذا فرق عبق وخش بين رقيق ومملوك وكأنه نظر إلى أن مملوك وصف حقيقة الحال فلا يعم إلا  
إذا قال أبدا بخلاف رقيق وعبد فعام بذاته وهو ظاهر ولكن الذى استصوبه بن أن رقيق كمملوك  
فى أنه يلزمه عتق ما فى ملكه لا ما يتجدد (قوله فى صيغة حنث) أى مطلقه غير مقيدة بأجل (قوله فيمنع  
من وطء الأمة ومن بيعها) أى لأنه لما كان على حنث حتى يفعل ومن الجائز أن لا يفعل فيحكم عليه  
بالعتق والبيع مخرج للعبد عن ملكه والوطء قدينا شأ عنه حمل منع من البيع والوطء (قوله فله البيع  
والوطء) أى وإن مات لم يخرج العبد ولا الأمة من ثلث ولا من غيره بل يكون ميراثا والظاهر أن الخالف  
إذا مات فى صيغة الحنث المقيدة بأجل كذلك (قوله فيمنع أيضا) أى فاما أن يفعل أو يخلف (قوله والفرق)  
أى بين الوطء وبين البيع حيث منع من الثانى دون الاول (قوله إن البيع يقطع العتق) أى لانه يخرج عن  
الملك وقوله ويضاده أى مع احتمال وقوعه بالحنث (قوله ويأتى قوله فى الطلاق وأدب الجزىء هنا  
أيضا) فى بن أن التجزئة فى العتق مكروهة فقط ولا أدب فيها وأما قول الثلقين ولا يجوز تبعض  
العتق ابتداء فقد قال ابن شاس ليس عدم الجواز على حقيقة من التحريم بل معناه السكراهة وحينئذ  
فلا أدب (قوله أو تفويضه) أى له أمر نفسه (قوله وفى جوابه) أى إذا ملكه أمر نفسه أو فوض له  
أمرها كذا فهم الشارح قال بن يحتمل أن الصنف أشار به لقوله فى باب الطلاق أو قال بإحصاء  
فأجابته عمرة فطلقها فالدعوة وفى العتق أربعة أقوال يعتقان ، لا يعتقان ، تعتق الدعوة ، تعتق الحمية  
وخرجها الأئمة فى باب الطلاق (قوله فيعتق إن قال) أى العبد جوابا لقول سيده ملكتك  
أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك كما أن الزوجة تطلق إذا قالت طلقت نفسى أو قبلت طلاق  
جوابا لقول الزوج ملكتك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك)

يدك طالق مثلا لا يتوقف على حكم فالتمشيه فى هذا تشبيه فى الجملة ويأتى قوله فى الطلاق وأدب الجزىء هنا أيضا (و) هو  
فى (عليك العبد) أمر نفسه أو تفويضه كتمليك الزوجة أمر نفسها (و) فى (جوابه كالطلاق) فيعتق إن قال أعنتت نفسى أو قبلت  
عتقى فلو قال اخترت نفسى فقال أشهب كذلك كالطلاق وقال ابن القاسم لا يعتق إلا إذا قال نويت به العتق بخلاف الزوجة للملكة  
إذا قالت اخترت نفسى فأنها تطلق وإن لم تدع أنها أرادت الطلاق وقرئ بأن الزوج أنما ملكها فى أن تقيم أو تفارق وفراقها لا يكون إلا طلاقا  
فإذا قالت اخترت نفسى علنا أنها أرادت الطلاق وإن لم تقل نويت به الطلاق وأما العبد ففراقه

قد يكون بالعتق وغيره كالبيع والهبة والمذهب ما قاله ابن القاسم وإن كان الأوجه قول أشهب فالصنف إماما على ما لأشهب وإماما على ما لابن القاسم ويراد بقوله وجوابه أي الجواب النصريح ولا يقال هذا لا قرينة عليه لأنه لا قول الشيء عند الإطلاق إنما ينصرف للفرد الكامل والجواب الكامل في الإطلاق هو النصريح (إلا العتق لأجل) فلا يساوى الإطلاق لصحة العتق لأجل يبلغه عمره ظاهراً فلا ينجز عليه حتى يأتي الأجل بخلاف الطلاق فينجز عليه من وقته (و) إلا إذا قال (٣٦٥) لأمتيه (إحداكما) حرة ولا نية له

(فله الاختيار) أي عتق واحدة منهما وإمساك الأخرى بخلاف الطلاق فإذا قال إحداكما طالق فيطلقان معا عليه حيث لانية أو نسيها (و) إلا إذا قال لأمتي (إن) وإذا أومق (حملت) منى (فأنت حرة) فله وطؤها في كل طهر مرة (حتى) تحمل فإن حملت عتقت بخلاف قوله لزوجه إن حملت فأنت طالق فله وطؤها مرة فإن وطئها ولو قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه حنث وتطلق عليه ولو عزل (وإن جعل) المالك (عتقه) أي عتق عبده (لاثنين) فإن فوض ذلك لهما (لم) يستقل أحدهما (بعقه) فلو أعتقه أحدهما لم يقع عليه عتق بل لابد أن يجتمعا عليه معا وكذا الطلاق ومعنى التفويض أن يقول لهما عتقا عبدي أو جعلت لكما عتقه أو وإن شئتما فأعتقاه أو فوضت لكما أسرعتقه أو نحو ذلك مما يفيد عدم استقلال أحدهما وسواء

أي يعتق بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق كالطلاق لأنه لا معنى لاختياره لنفسه إلا إرادة العتق في نفس الأمر (قوله) قد يكون بالعتق وغيره كالبيع (أي) فيتحمل أن يكون قوله اخترت نفسي بمعنى اخترت مفارقتك بالبيع أو الهبة (قوله الجواب النصريح) أي كقوله أعتقت نفسي أو قلت عتق (قوله حتى يأتي الأجل) أي وإن كان يمنع من البيع ومن وطئ الأمة بذلك لأجل (قوله) فينجز عليه من وقته (لأن عدم تنجزه يشبه نكاح التمتع وهو النكاح لأجل (قوله ولا نية له) أي يعتق واحدة بعينها (قوله) فله الاختيار (أي) في عتق واحدة وإمساك الأخرى فإن ماتت إحداها قبل أن يختار عتقت الثانية فإن امتنع من الاختيار سجن فإن أصر على الامتناع من الاختيار أعتق الحاكم عليه أدناهما (قوله) فإذا قال (أي) لزوجتي (قوله) فيطلقان معا عليه (أي) الآن وليس له اختيار واحدة وخبره الدينون كالعتق وهو ضعيف وعلى المذهب وهو طريقة المصريين فالفرق بين الطلاق والعتق أن الطلاق فرع السكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار فلا يجوز أن يتزوج بتامن بنات رجل بمائة على أن يختار منهن واحدة بعد العقد والعتق فرع للملك وهو يجوز فيه الاختيار فيجوز أن يشتري أمة بمائة على أن يختارها من أماء (قوله أو نسيها) أي إذا نوى واحدة معينة ونسيها فاتها يطلقان معا حالا وكذلك يعتقان فالخالف بين الطلاق والعتق على طريقة المصريين إنما هي عند عدم النية (قوله) والا إذا قال لأمتي إن حملت الخ (أي) والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لهما وهن حامل إن حملت فأنت حرة لم تعتق إلا بحمل مستأنف وأما إذا قال لزوجه الحامل إن حملت فأنت طالق ففي بهرام عن ابن القاسم ينجز طلاقها وذكر ابن الحاجب أن الطلاق كالعتق أي فلا تطلق إلا بحمل مستأنف (قوله) بخلاف قوله لزوجه الخ \* حاصله أنه إذا قال لزوجه إن حملت فأنت طالق فإنه يجوز له وطؤها مرة إذا كان لم يحصل منه وطء لها في الطهر الذي حلف فيه ومق وطئها نجز عليه طلاقها كما أنه ينجز عليه إذا كان وطئها قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه لا حنثا حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله) فله (أي) فيجوز له وطؤها مرة خلافا لما في عقب من حرمة وطئها (قوله) حنث وتطابق عليه (أي) ينجز طلاقها عليه لا حنثا حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله) ولو عزل (أي) خلافا للحنث القائل بعدم الطلاق مع العزل (قوله) بل لابد أن يجتمعا عليه (أي) على العتق سواء كان اجتماعهما عليه في المكان الذي فيه العبد أو في غيره فلا يشترط أن يذهب إليه في مكانه ويبلغاه إنما أعتقاه (قوله) وكذا الطلاق (أي) إذا جعله الزوج لاثنتين تفويضاً لم يستقل به أحدهما ولا يقع إلا باجتماعهما معا عليه وأشار الشارح بهذا إلى أن الطلاق مثل العتق في هذه المسئلة والتي بعدها فلو ذكرهما للصنف في مسائل الواقعة كان أولى (قوله) بأن خاطب كلاهما بما يفيد الاشتراك (كما لو قال لكل واحد على انفراد جعلت لك ولفلان عتق عبدي

كان ذلك في مجلس أو مجلسين بأن خاطب كلاهما بما يفيد الاشتراك فإن خاطب كلاهما بما يفيد الاستقلال بأن قال لكل في مجلس أو مجلسين أعتق عبدي أو جعلت لك عتقه إذا وصلت إليه أو أذهب فأعتقه فلكل الاستقلال وهو معنى الإرسال الفارغ إليه بقوله (إن) لم يكونا رسولين (كانه) قال إن لم يحمل لكل منهما عتقه وإلا فله الاستقلال بعقه وهذا هو معنى قول المدونة من أمر رجلين يعتق عبده فأعتقه أحدهما فإن فوض ذلك لهما لم يعتق العبد حتى يجتمعا وإن جعلهما رسولين عتق عليه بذلك انتهى ومعنى قولها أمر جعل بدليل التفصيل بوجه فلذا عبر الصنف بحمل (وإن) قال (لأمتي) (إن) دخلتا الدار مثلاً فأنتا حرتان (فدخلت واحدة) منها فقط (فلأنتي عليه) أي

في الأثنين حتى يدخلها جميعا عند ابن القاسم لظهور أن المراد أن اجتماعهما في الدخول وقال أشهب تعتق الداخلة لأختال أن دخلت أنت فجمع في اللفظ أي فقال (٣٦٦) أن دخلتا فكأنه قال أن دخلت إحداهما وقال ابن يونس في توجيه كلام ابن القاسم

كأنه إنما كره اجتماعها فيها لوجه ما أي خيفة ما يحدث بينهما من الشر فدخلوا إحداهما لا يضر وعلى هذا لو لم يكن الحامل له كراهة الاجتماع لتعتق الداخلة فيكون الحالف لفظيا ولو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه وهو مقتضى أبي الحسن والزوجتان في ذلك كالأمتين ثم أشار إلى ثلاث مسائل العتق بالقرابة والعتق بالشيخ والعتق بالسراية وربها هكذا فقال (وعتق بنفسه للملك) أي بذات الملك والإضافة للبيان أي بالملك أي بمجرد الملك من غير توقف على حكم (الأبوان) نسبة لأرضاعها (وأن علوا والوكلة) نسبة (وأن سفلا) مثلث الفاء (كبنات) بكاف التثنية وفي نسخة باللام أي وإن سفلا حال كونه لبنات وهي أولى للنسب على التوهم (و) عتق بالملك (أخ وأخت) نسبة مطلقا خفيفين أو لأب أو أم وضابط ما ذكره المصنف أنه يعتق بالملك الأصول والفروع والحاشية القرية ومحل العتق في الجميع أن كان المالك رشيدا

(قوله في الأمتين) أي التي دخلت والتي لم تدخل (قوله حتى يدخلها جميعا) أي مجتمعين بأن يدخلهما أو تدخل الثانية على الأولى بحيث يحصل اجتماعهما في الدار لا مترتين في الدخول بأن تدخل الثانية بعد خروج الأولى على الراجح كما يأتي في آخر العبارة عن أبي الحسن وقوله حتى يدخلها الخ أي فإن دخلتا عتقتا وإن دخلت واحدة فقط فلا تعتق واحدة منهما أما الداخلة فلظهور أن مراد الحالف أن اجتماعهما في الدخول وأما غيرها فاعدم دخولها وهذا بخلاف ما لو قال لأمتي أن دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت واحدة منهما فاعتق على قاعدة التجنيث بالعض وكذلك الحكم إذا قال لزوجتي أن دخلت هاتين الدارين فأنت طالق فتطلق عليه إذا دخلت إحداهما (قوله لأختال إن دخلت أنت) أي لأختال أن تصده أن دخلت كانت حرة وإن دخلت أنت فأنت حرة فاختصر اللفظ وقال أن دخلتا فأتتا حرتان (قوله كأنه) أي الحالف إنما كره اجتماعهما أي الأمتين وكذا يقال في الزوجتين فيما يأتي وقوله فيها أي في الدار (قوله فيكون الحالف لفظيا) وذلك لأن قول ابن القاسم لا شيء عليه إذا دخلت واحدة محمول على ما إذا كانت بمنتهى لكرهه اجتماعهما في الدار لأمر وقول أشهب تعتق وتطلق الداخلة محمول على ما إذا لم تسكن العين لكرهه اجتماعهما في الدار بل لكرهه صاحبها أو جيرانها مثلا ولا شك أن كلام الشيخين يقول بقول الآخر في مسئلته (قوله بعد أخرى) أي بعد أن دخلت الأخرى وخرجت (قوله والزوجتان الخ) أي فإذا قال لزوجتي أن دخلتا الدار فأتتا طائفتان فدخلت واحدة فلا يلزمه طلاق في واحدة منهما حتى يدخلهما فيقطعان (قوله بكاف التثنية) أي حينئذ فالولد شامل للذكر والأنثى ويصح جعل السكاف للتشبيه وعلى هذا فيكون الولد خاصا بالذكر لتشبيهه البنات به والعنف حينئذ والولد الذكر وإن سفلا ولده كبنات وإن سفلا ولدها (قوله للنسب على التوهم) أي ويصح جعل قوله لبنات على نسخة اللام فبالغة ثانية أي والولد وإن سفلا هذا إذا كان الولد السفلا لابن بل وإن كان لبنات (قوله والحاشية القرية) أي لا عماته وخالاته إلا أن يولد محرما جاهلا فينجز عليه عتقها لأن القاعدة أن كل أم ولد حرم وطؤها يحجز عتقها لأن يسير الخدمة لغو كما في خش عند قول المصنف في باب النكاح وملك أب جارية ابنه بتأذنه القيمة (قوله إن كان للمالك رشيدا) فيه نظر بل لا فرق بين الرشيد وغيره في العتق بالقرابة وسيقول المصنف أو قبله ولي صغير أو لم يقبله انظر بن (قوله وإن حصل بهية الخ) أي هذا إذا حصل الملك بميراث أو بمعاوضة كالبيع بل وإن حصل بغيرهما كهبية أو صدقة أو وصية ولا يشترط في البيع أن يكون صحيحا بل يعتق بالفساد ويكون فوتا وفيه القيمة كما قاله أشهب وابن القاسم قال الأخمي يحمل كلام ابن القاسم على ما إذا كان البيع مختلفا في فسادته وأما المجمع على فسادته فإنه لا يعتق إذا ينقل ملكا ولا ضمنا وليس كذلك عتق المشتري لأجنبي منه فإنه ماض ولو مجمعا على فسادته لأن البائع ساطع على إيقاع العتق فأوقمه وهذا لم يقع عتقا وإنما يقع حكما إذا ملكه وهو لم يملكه بهذا الشراء فله العتق في أم (قوله على المالك) أي الذي هو الموهوب له أو للوصي له أو للتصدق عليه (قوله أن علم للمعطى) ظاهر المصنف أن علم المعطى شرط في عتق القريب مطلقا أي سواء كان على المعطى دين أم لا وليس كذلك وإنما هو شرط في عتقه إذا وهب له وعليه دين كما ذكره في التوضيح وبذلك اعترض ابن مرزوق على المصنف وأشار الشارح للجواب بتقديره قبله ولا يباع في دين على المالك فجعله شرطا في مقدر. والحاصل أنه إذا وهب له قريه أو تصدق به عليه أو وصى له به فإن لم يكن على

وكان هو والرقيق مسلمين أو أحدهما لا كافرين إذا لا تعرض لها إلا إذا ترافعا ليتا وحصول الملك مطلقا (وأن) حصل للمعطى بهية أو صدقة أو وصية (في عتق ولا يباع في دين على المالك) (إن علم المعطى) بالسكينة أنه يعتق على المعطى بالفتح ولا يكتفى العلم بالقرابة

هنا على المتعمد بخلاف باب القراض والوكالة والصداق فيكفي العلم بالقراءة فيها كما مر وإن لم يعلم بالعق والفرق للمأوضة فيها بخلاف ما هنا (ولو لم يقبل) المعطى بالفتح (وولاؤه له) أي للمعطى بالفتح ولو لم (٣٣٧) يقبل فالأولى تأخير هذا يرجع لكل من

العق والولا مع علم المعطى بالسكسر ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعلم المعطى بالسكسر بأنه يعتق فإن قبل المعطى بالفتح عتق عليه إن لم يكن عليه دين وإلا يبيع فيه وإن لم يقبل لم يعتق ولم يبع في دين عليه لعدم دخوله في ملكه وهو ظاهر إلا أن الثقل أنه إذا لم يكن عليه دين عتق عليه مطلقا قبل أو لم يقبل علم المعطى أولم يعلم ولو أعطاه جزء فريه عتق ذلك الجزء (ولا يكمل) عليه العتق (في) إعطاء (جزء) من فريه (لم يقبله كبير) رشيد ولا عبرة بقول صغير أو سفيه بل يقتصر على عتق الجزء المعطى فإن قبله الكبير الرشيد قوم عليه بآية وعتق الكل أو قبله (ولي صغير) أو سفيه فلا يكمل (أو لم يقبله) الولي إذا يلزمه القبول لمجوره والجزء المعطى حر على ما تقدم (لا) أن ملك من يعتق عليه كله أو بعضه (بإرث أو شراء وعليه دين) أي والحال أن عليه دين (فبيع) في الدين ولا يعتق ولو علم بأنه يعتق على المشتري إذا يستقر في ملكه وهو مدين حتى يعتق عليه فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس

المعطى بالفتح دين يجوز عتق ذلك العبد علم المعطى بالسكسر أنه يعتق على المعطى بالفتح أم لا قبل المعطى له العبد أو لم يقبله وإن كان على المعطى دين فإن علم المعطى بالسكسر أنه يعتق على المعطى عتق ذلك العبد ولا يباع في ذلك الدين قبل المعطى العتية أولم يقبلها لأن الواجب لم يبره له ولم يصدق عليه به حيث لا ليمتق لا لبيع في الدين الذي عليه وإن لم يعلم المعطى أنه يعتق على المعطى فإنه لا يعتق ويباع في الدين ولو علم المعطى بالقراءة هذا إذا قبل المعطى بالفتح العتية فإن لم يقبلها لم يعتق ولم يبع في الدين لعدم دخوله في ملك المعطى فتحصل أنه إذا كان على المعطى دين فلعبد أحوال ثلاثة تارة يعتق وتارة يباع في الدين وتارة لا يباع ولا يعتق (قوله فيكفي) أي في عتقه على عامل القراض وعلى الوكيل على شراء عبد وعلى الزوج وقوله العلم بالقراءة أي علم العامل والوكيل والزوج بالقراءة لرب المال والموكل والزوجة وإن لم يعلم بالعق فإن لم يعلموا بالقراءة عتق على رب المال والموكل والزوجة (قوله فالأولى تأخير) أي تأخير قوله ولو لم يقبل وقوله هنا أي بعد قوله وولاؤه له (قوله وإن لم يقبل لم يعتق) أي إذا كان لادين عليه وقوله ولم يبع فيما إذا كان عليه دين (قوله وهو) أي التعليل بعدم دخوله في ملكه حيث لم يقبله ظاهر (قوله إلا أن الثقل الخ) استدراك على قوله وإن لم يقبل لم يعتق (قوله عتق ذلك الجزء) أي إذا لم يكن عليه دين مطلقا أو كان عليه دين وعلم المعطى بالسكسر أنه يعتق على المعطى فإن لم يعلم وقبله المعطى يبيع في دينه فإن لم يقبله لم يعتق عليه ولم يبع في دينه (قوله ولا يكمل الخ) حاصله أن الشخص الكبير الرشيد إذا وهب له جزء من عبد يعتق عليه أو تصدق به عليه أو وصاه به فإن قبله قوم عليه بآية وإن لم يقبله فلا يقوم عليه بآية ويعتق ذلك الجزء على كل حال سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله أولم يقبله كافي بخلاف لما في عقب من التفصيل فيه وهو العتق مطلقا إن علم المعطى وكذا إن لم يعلم وقبله المعطى وعدم العتق إن لم يقبله وإن وهب ذلك الجزء لصغير أو سفيه فإنه لا يقوم عليه بآية قبله الصغير أو السفيه أولا قبله وليه أولا والجزء حر على كل حال أي سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله الصغير والسفيه أو وليهما أولم يقبله هذا كله إذا لم يكن عليه دين فإن كان عليه دين فيجوز على ما مر من التفصيل أن علم المعطى بأنه يعتق على المعطى فلا يباع ويعتق وإن لم يعلم وقبله المعطى يبيع للدين وإن لم يقبله لم يعتق ولم يبع للدين (قوله أو لم يقبله) لو حذف قوله أو لم يقبله كان أخصر لفهمه من قوله أو قبله ولي صغير (قوله إذا يلزمه القبول الخ) هذا ظاهر حيث لم يكن على المحجور دين أو كان عليه دين وكان بحيث لا يباع فيه الجزء المعطى لتكون المعطى عالما بأنه يعتق على المعطى وأما لو كان الدين بحيث يباع فيه الجزء المعطى لتكون المعطى لا يعلم بعتقه فإنه يلزم الولي قبوله لما فيه من المصلحة المالية لمجوره من قضاء دينه أو بعضه (قوله والجزء المعطى حر) أي والولا للمعطى بالفتح (قوله لتقيده ما قبل المبالغة) أي هذا إذا كان الملك بشراء أو إرث بل وإن كان بهبة أو صدقة أو وصية (قوله وعتق بالحكم) أي وعتق العبد على السيد بالحكم إن تعمد الجناية عليه وقصدها لأجل شينه إذا كان ذلك السيد رعيدا حرامسا أو ذميا لم يمثل بمثله وكان صحيحا غير زوجة أو كان مريضا أو زوجة وقيمة العبد الممثل به ثلث مالها ولا يتبع العبد ماله على أحد قولين في الشارح بهرام والذى اقتصر عليه الاقتصار أنه يتبعه (قوله ويدل على قصد المثل) أي ويدل على أن العبد قصد بالجناية عليه المثل

الملك وقوله لا بإرث عطف على بهية وفيه إشارة لتقيده ما قبل المبالغة أي الشراء والإرث بعدم الدين نعم أعار للعق بالشين وهو للمثله بقوله (و) عتق وجوبا (بالحكم) لا بمجرد التمثيل (إن عمد) عبيده بفتح الهم أي تعمد (لتثيق) أي عيب ومثله ويدل على قصد المثل

فرائن الأحوال واحترق بالعمد عن الخطأ وعن حمد الأدب أو مداواة (برقيقه) ولو لم ولده أو مكاتبه (أو رقيق رقيقه) الذي ينتزع مالا وقيق مكاتبه (أو) (٣٦٨) مثل أب برقيق (لولد) له (صغير) أو كبير ففيه فيعتق بالحكم على الأب ويغرم

ليتمسه لهجوره والولد الكبير الرشيد كأجنبي (غير صفيه) فاعل عمده (و) غير (عبد و) غير (ذمي) مثل (مثله) أي مثل مسلم بعبدته الذي أو المسلم أو مثل الذمي بعبدته المسلم فقوله مثله بكسر الهمزة واللام آخره هاء الضمير راجع للذمي أي وغير ذمي بذمي ومنطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة وهي مثل ذمي بذمي وكأنه قال إن مثل الرشيد الحر المسلم برقيقه ولو كافراً عتق عليه بالحكم ومفهومه أن الصبي والمجنون والصفيه والعبد إذا مثلوا برقيقهم لم يعتقوا عليهم وكذا الذمي بذمي مالم يترافعوا البينا (و) غير (زوجة ومريض في زائد الثالث) منطوقه صورتان مثل صحيح غير زوجة برقيقه فيعتق عليه بالحكم مطلقاً إذا كان متصفاً بالصفات للتقدمة أو مثلث زوجة أو مريض برقيقه في محمل الثالث لا يزيد ومفهومه صورة وهي تمثيلها فيما زاد عليه فلا يعتق إلا أن

(قوله واحترق بالعمد) الأولى أن يقول واحترق بالعمد لشين عن الخطأ الخ (قوله أو مكاتبه) أي ويرجع المكاتب على سيده بما يزيد أرض الجنابة على السكتة فإن زادت السكتة على أرض الجنابة سقط الزائد لعتق المكاتب على سيده (قوله لا رقيق مكاتبه) أي إلا إن مثل برقيق رقيقه الذي لم ينتزع ماله كعبد مكاتبه فلا يعتق عليه ولزمه أرض جنابته إلا أن تكون مثله مفقطة للمقصود من ذلك العبد فيضمن قيمته ويعتق عليه (قوله أو لولد صغير) عطف على المضاف إليه من قوله أو رقيق رقيقه وصرح مع المنطوق باللام المقدرة في المنطوق عليه لأن الإضافة فيه على معنى اللام (قوله والولد الكبير الخ) أي فإذا مثل الأب برقيق ولده الكبير أو مثل شخص برقيق أجنبي أو برقيق زوجته فلا يعتق عليه ويغرم لصاحبه أرض الجنابة إلا أن يطل منافعه فيعتق عليه ويغرم لصاحبه قيمته واعلم أن المسئلة ليست من خواص العتق فإذا مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فثبت ذلك ويطلق عليه فقد سبق أن لها التطلاق بالضرر ولولم تشهد البينة بتكرره وما في عقب هنا ففيه نظر (قوله مثل مثله) أي مثل ذلك الذمي بمثله (قوله ومنطوقه) أي منطوق غير ذمي مثل ذمي ثلاث صور وهي ما إذا مثل مسلم بمسلم أو بكافر أو بكافر بمسلم فيصدق على السيد في كل صورة منها أنه غير ذمي مثل بذمي فيعتق العبد في هذه الصور الثلاث (قوله ومفهومه صورة واحدة) أي فلا يعتق فيها (قوله وكأنه قال الخ) فيه أن منطوق هذا صورتان وهما ما إذا مثل الرشيد الحر المسلم بمثله أو بكافر ولا يشمل ما إذا مثل الرشيد الحر الكافر برقيقه المسلم مع أن كلام المصنف صادق بالثلاث صور كما عرفت فكان الأولى للشارح أن يقول وكأنه قال إن مثل الحر الرشيد المسلم برقيقه ولو كافراً أو مثل الرشيد الحر الكافر برقيقه المسلم عتق عليه تأمل (قوله وكذا الذمي بذمي) أي وكذا لا عتق على الذمي إذا مثل بعبدته الذي بخلاف ما إذا مثل بعبدته المسلم واعلم أن المصنف ليس كالذمي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعبدته سواء كان مسلماً أو كافراً فإنه لا يعتق عليه لأنه ليس ملتزماً لأحكامنا فلا تتعرض له (قوله إذا كان متصفاً بالصفات للتقدمة) أي بأن كان رشيداً حراً غير ذمي مثل بذمي (قوله في محمل الثالث) أي في عبد يحمل الثلث قيمته بأن كان ذلك العبد الممثل به قيمته قدر ثلث مالها فأقل (قوله فيما زاد عليه) أي في عبد قيمته أزيد من الثلث (قوله ويقت عليه) أي من ذلك العبد الممثل به الذي قيمته أزيد من الثلث ولم يجز الورثة أو الزوج غنة وحاصل كلام الشارح أن العبد الذي مثل به المريض أو الزوجة إذا كانت قيمته أزيد من ثلث مالها فإنه يعتق على المريض والزوجة من ذلك العبد محمل ثلث مالها لا يزيد سواء كان محمل ثلث المال من ذلك العبد ثلثه أو أقل من ثلثه إلا أن يجيز الورثة أو الزوج عتقه ولا عتق وظاهره أن الزوج إذا لم يرض بعتقه بتمامه ليس له إلا رد ما زاد على الثلث فقط لتشوف الشارع للحرية وليس له رد الجميع كابتداء عتقها ورجع هذا القول بعض الأشياخ لكن الذي في ابن عرفة عن ابن القاسم أن له رد الجميع ووجهه أنه لما كان أزيد من ثلثها حمل تمثيلها به على أن قصدها إضرار الزوج فيكون له رد الجميع انظر عقب (قوله لم يعتق عليه) أي ويصاح في الدين (قوله فلغرمائه) أي إذا حكم الحاكم بعتقه وقوله رده أي رد الحكم بعتقه ويصاح في الدين (قوله على مقتضى كلام أبي الحسن) أي حيث قال إنه أي العبد الذي مثل به يورث بالرق قبل الحكم ويرد الحكم بعتقه الدين فظاهره كان الدين قبل

غير (مدين) فإن مثل مدين بعبد لم يعتق عليه وظاهره ولو طرأ الدين بعد الثلة وقبل الحكم عليه بالعتق فلغرمائه رده وهو هكذا على مقتضى كلام أبي الحسن ثم شرع في أمثلة الثلة التي توجب الحكم بالعتق بقوله (كفعل ظفر)

لأنه لا يختلف غالبا إلا بقضه وهو شين (وقطع بتض أدن) أو شرطها كما في ابن عرفة (أو) قطع بعض (جسد) من أي، وضع ويدخل فيه الحياء والجب ولو قصد بذلك استزادة الثمن فيعتق بالحكم فلولم يحصل حكم كاهو شأن زماننا فهو على رقة ويضعه صحيح (أو) قطع (سن) أي قلعه (أو سعلها) أي بردها بالمبرد ويسمى المسخل بكسر الميم وما ذكره في (٣٦٩) الحسن ومثله السنان هو الراجح

وأما الأكثر فباتفاق (أو خرم أنف) ولو لأنني إلا لزينة (أو خلق شعر) رأس (أمقرقة أو الحية) عبد (تاجر) لكن الاعتماد أنهم لا يعتقدان به فكان الأولى أن لا يذكر خلق ما ذكر من أمثلة المثلة لعودها لأصلها في زمن قليل (أو) رسم وجه بنار لا غيره (أي الوجه من الأعضاء بالنار فليس بمثلة وهو ضعيف والراجح مذهب المدونة أنه مثله أن تقا حش (وفي غيرها) أي غير النار (فيه) أي في الوجه كوسمه في وجهه بمداد وبرة على ما يفعله الناس (قولان) بالعتق وعدمه لأنه يفعل للزينة وهو قول ابن القاسم والراجح أنه مثله أن كان بالوجه وإلا فلا (والقول للسيد) يمين إذا مثل بعبد (في نفي العمد) وأنه وقع منه خطأ أو لتداو وادعى العبد أنه عمد به المثلة وكذا الزوج إذا ادعى الخطأ أو الأدب لزوجته وادعت العمد بجامع الاذن في كل قالة

المثلة أو بعدها (قوله لأنه لا يختلف غالبا إلا بقضه وهو شين) كذا نسخة الشارح بخطه والأولى كما في عبارة غيره لأنه لا يختلف غالبا وهو شين لا بعضه أي فليس قلعه مثله (قوله ولو قصد بذلك استزادة الثمن) أي على المعتمد كما هو ظاهر اطلاق الدونة وابن أبي زمين في القرب والمختب وابن أبي زيد في مختصره كذا قال حنيفة ذكر أنه يفهم من كلام الأحمي أنه إذا خصه ليزيد منه لا بقصد التعذيب أنه لا يعتق عليه وإن كان ذلك لا يجوز باجماع انظر بن (قوله فيعتق بالحكم) أي على المعتمد خلافا لأشهب حيث قال إذا خصى عبده أو جبه فانه يعتق عليه بغير حكم (قوله أي بردها بالمبرد) أي حتى أزال منفعتها وقوله ويسمى أي المبرد (قوله وما ذكره في السن) أي من أن قلعه أو سعلها أمثلة يوجب الحكم بالعتق ومثله السنان هو الراجح أي وهو قول مالك في كتاب محمد وقل أصبح أنه لا يوجب الحكم بالعتق هذا وظاهر الشارح أن الخلاف مصرح به في قلع السن وبردها وفيه نظر إذ لم يذكر الأحمي وعياض وابن عرفة والتوضيح الخلاف إلا في قلع السن أو السنين ولم يتعرضوا لذلك في السجل في الواحدة أو الاثنين انظر بن (قوله لكن للتعبد الخ) كذا قال الشارح تبعاً ليعق قال بن انظر من أين أتى له أنه المعتمد وقد اقتصر ابن الحاجب وابن عرفة على ما عند المصنف ونص ابن عرفة ابن رشد روى ابن الماجشون خلق لحية العبد النبيل ورأس الامة الرفيعة مثله لافي غيرها ولم يذكرها مقابلاً له اه كلامه (قوله أو رسم وجه بنار) ظاهره سواء كان كتابة أو كيا لأنه يشين وهو ظاهر ابن الحاجب أيضاً واختاره شيخنا لكن اعترضه في التوضيح بأن ظاهر النقل أن التفصيل بين الوجه وغيره إنما هو فيما كان كتابة ظاهرة وأما ما كان مجرد علامة بالنار في الوجه أو غيره فليس بمثلة وهذا أيضاً ظاهر نقل ابن عرفة عن الأحمي اه بن \* وحاصله أن الوسم بالنار إذا كان مجرد علامة فلا يكون مثله سواء كان في الوجه أو غيره وأما أن كان كتابة ظاهرة أو كان غير كتابة وكان متفاحشاً فإن كان في الوجه فهو مثله اتفاقاً وإن كان في غيره فقولان ظاهر المصنف أنه غير مثله ومذهب المدونة أنه مثله وهو الراجح (قوله لا غيره) أي ولا رسم غيره من الأعضاء بالنار (قوله وفي غيرها) أي وفي الوسم بغيرها (قوله والراجح أنه مثله) قال بن انظر من أين جاء هذا الترجيح وظاهر ابن الحاجب والتوضيح وابن عرفة عن الأحمي أنهما قولان متساويان (قوله والا فلا) أي والا يكن بالوجه بل كان بغيره فليس بمثلة اتفاقاً (قوله والقول للسيد في نفي العمد) أي وكذا القول قوله نفي قصد الشين إذا اتفقا على العمد واختلفا في قصده لأن الشأن أن الناس لا يقصدون المثلة بعيدهم (قوله وادعت العمد) أي وأرادت الطلاق عليه للضرر أو أرادت تأديبه (قوله بجامع الاذن) أي في الادب لكل منهما (قوله فلا يصدق) أي وحينئذ فيحكم عليه بعتق الرقيق ومطلاق الزوجة (قوله لأن الأصل الخ) أي لأن السيد مقر بالعتق والأصل فيه عدم المال (قوله وعتق بالحكم الخ) ما ذكره من توقف العتق على الحكم إذا أعتق جزأ من عبده وكان الباقي له أو لغيره هو المشهور من المذهب كما قال ابن رشد وقال الأحمي هو الصحيح من المذهب وقيل يكمل الباقي

{٧} - دوقى - بع - سحنون إلا أن يكون السيد أو الزوج معروفاً بالعداء والجرأة فلا يصدق (لا في عتق) لبعده (بمال) أي عليه فليس القول للسيد بل للعبد يمين أنه أعتقه مجاناً لأن الأصل عدم المال في العتق بالسراية بقوله (و) عتق (بالحكم جميعه) أي العبد (إن أعتق) سيده الحر السكف السلم الرشيد (جزأ) من رقيقه القن أو الدبر أو الملتق لأجل أو أم ولد أو المكاتب



(والباقى له) أى سيده المعتق موسرا أو معسرا فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فيمن يعتق عليه بالملك فاذا أعتق الذى يهض عبده الذى لم يكمل عليه وكذا الدين والزوجة والريض في زائد الثلث (كأن بقى لغيره) أى لغير سيده المعتق للجزء بأن كان الرقيق مشتركين اثنين أو أكثر (٣٧٠) فأعتق أحد الشركاء نصيبه فانه يقوم عليه باقية يعتق بشروط ستة أشار للاول بقوله

من غير حكم وقيل ان كان الباقي لغيره فبالحكم وإلا فبدونه والاقوال الثلاثة لما تكلف قول المصنف جميعه مسامحة وذلك لأن التوقف على الحكم بقيته لاجمعيها بن (قوله والباقى له) جملة حاله من فاعل عتق (قوله موسرا أو معسرا) أى والحال أنه لا دين عليه يستغرق الباقي منه وإلا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم (قوله فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية) أى فيعتبر في السيد الذى يعتق عليه بالسراية ما يعتبر في السيد الذى يعتق عليه بالملك من كونه رشيداً حراً مسلماً أو ذمياً لم يعتق جزاً من مثله وكونه صحيحاً غير زوجة أو مريضاً أو زوجة وقيمة المعتق منه الجزء ثلث مالهما (قوله لم يكمل عليه) أى وانما يكمل عليه إذا كان كل من السيد والعبد مسلماً أو كان السيد مسلماً والعبد كافراً أو بالعكس (قوله في زائد الثلث) أى فاذا اعتق كل منهما جزاً أو كان تكميل العتق يزيد على ثلث كل منهما فلا يكمل (قوله فأعتق أحد الشركاء نصيبه) أى أو اعتق بعضاً من نصيبه وصار الباقي بلا عتق له ولغيره كعبد بين اثنين مناصفة فيعتق أحدهما ربعه فيكمل عليه بالحكم ربه الباقي من نصيبه ونصف شريكه (قوله ان دفع القيمة يومه) أى حاله كونها معتبرة يومه (قوله لا يوم العتق) أى حصته (قوله انه لا يشترط الدفع بالفعل) أى وانما الشرط دفعها بالقوة بأن يكون موسراً بها ولا يقال إن قول المصنف ان دفع القيمة معناه ان أيسر بها دفعها بالفعل أم لا لأنه يصير قوله الآتى وأيسر بها مكرراً مع ما هنا ولوحذف المصنف قوله ان دفع وقال بالقيمة يومه ان كان المعتق مسلماً الفخ كان أولى لمروره على ما هو الاظهر من عدم اشتراط دفع القيمة بالفعل (قوله وان كان السيد المعتق للجزء مسلماً) سواء كان العبد مسلماً أو كافراً وكذلك الشريك (قوله الا أن يرضى الشريك بحكمنا) فان رضايه نظر فان أبان المعتق العبد أى أبعد عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كما في عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وان لم يبنه فلا يحكم بتقويمه عليه وليس المراد أن الشريكين إذا رضيا بحكمنا فانه يحكم بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح (قوله وان أيسر بها) لا يقال هذا يعنى عنه قوله ان دفع القيمة بناء على ما هو ظاهره من اعتبار الدفع بالفعل شرطاً لأن دفعها لها يستلزم يسارها لانا نقول الاستلزام ممنوع اذ قد يدعيها من مال غيره لسكونه غير موسر بها فان كان معسراً بها فلا يكمل عليه ويعرف عسره بأن لا يكون له مال ظاهري وينسل عنه جيرانه ومن يعرفه فان لم يعاموا له مالا حاف ولم يسجن قاله عبد الملك وسجنون وقاله جميع أصحابنا الا الجوين فلا يستلزم انظر بن (قوله أو يعضها) أى وان أيسر ببعض القيمة فقابلها أى فقابل قيمة البعض التى أيسر بها حتى عليه وهذا أى قوله أو يعضها فقابلها كلام مستأنف مذكور في خلال الشروط ولو قرنه بأن وأسقطها من جميع المعطوفات كان أخصر وأبين (قوله ما أعسره) أى البعض الذى أعسر بقيمته (قوله تفسير لما قبله) أى وهو قوله ان أيسر بها (قوله ويدل على هذا) أى على كون المصنف قصد به تفسير ما قبله ولم يسله شرطاً مستقلاً (قوله وان حصل عتقه) أى الجزء وقوله باختياره أى باختيار المعتق (قوله ولو ملياً) أى ولو كان ذلك الذى دخل الجزء فى ملكه بالميراث ملياً (قوله خمسة) أى باسقاط قوله وفضلت عن متروك المفسر لما علمت انه تفسير لما قبله وليس شرطاً مستقلاً بل الشروط أربعة على ما حققه ابن مرزوق

(ان دفع القيمة يومه) أى يوم الحكم عليه بالعق. أى انها تعتبر يوم الحكم لا يوم العتق والاظهر أنه لا يشترط الدفع بالفعل كما هو ظاهره كابن الحاجب وغيره فاعتق حصه الشريك بقيمتها يوم الحكم وان لم يقبضها إلا بعد العتق كما قاله ابن مرزوق ولثانها بقوله (وان كان) السيد (العتق) للجزء (مسلماً أو العبد) مسلماً وعتقه كافر وشريكه كذلك نظراً لحق العبد المسلم فان كان الجميع كافراً لم يقوم إلا أن يرضى الشريك بحكمنا ولثالثها بقوله (وان أيسر) المعتق (بها) أى بقيمة حصه شريكه (أو يعضها فقابلها) هو الذى يعتق فقط ولا يقوم عليه ما أعسره ولورضى الشريك باتباع ذمته واراها بقوله (وفضلت) قيمة حصه الغير (عن متروك المفسر) وتقدم أنه يترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته وياع عليه الكسوة ذات المال إلى آخر ما تقدم وجعل هذا شرطاً مستقلاً

فيه مسامحة إذ هو فى الحقيقة تفسير لما قبله كأنه قال بأن فضلت الفخ ويدل على هذا انه لم يقرنه بان كفى الذى قبله والذى بعده ولحامسها بقوله (وان حصل عتقه باختياره لا) جبراً كدخول جزء من يعتق عليه فى ملكه (بارث) فانه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ولو ملياً ولسادسها بقوله (وان ابتداء العتق) لافساد الرقبة باحداث العتق فيها (لان كان) العبد (حر البعض) قبل العتق فلا يقوم على من أعتق البعض الرق لانه لم يبتدىء العتق كالمالك العبد بين ثلاثة فأعتق أحد الشركاء حصته وهو معسر فلم يقوم عليه ثم أعتق الثانى حصته فلا يقوم عليه حصه الثالث ولو كان الثانى ملياً وقد علمت أن الشروط فى الحقيقة خمسة

كما قاله الثاني والله أعلم ثم رتب على الشرط الأخير قوله (و) لو أعتق الأول فالثاني (قوم) (٣٧١)

من أن الدافع بالفعل لا يشترط والمدار على يسره بها دفعت بالفعل أولا (قوله ولو أعتق الأول فالثاني) أي لو أعتق كل منهما نصيبه وكان العتق مرتبا وكان كل منهما موسرا وأما لو كان الأول معمرا فإنه لا يقوم حصة الثالث لا على الأول لعدم يسره ولا على الثاني ولو موسرا لأنه لم يبتدئ العتق (قوله قوم نصيب الثالث على الأول) أي جبراً عليه (قوله ولو طلب الأول التقويم على نفسه هذا مبالغة في تقوية على الثاني إذا رضى بذلك (قوله ولا مقال له) أي لأنه لاحق للأول في الإكمال وأما الحق في الاستكمال للعبد وقوله نص عليه المصنف أي في توضيحه (قوله يقوم الجميع) أي جميع نصيب الثالث (قوله وعجل في ثلث مريض الخ) حاصله أن المريض إذا أعتق جزءاً من عبيد وباقية له أو لغيره فمن المعلوم أن تبرع المريض إنما ينفذ من ثلثه فإن كان ماله مأمونا وثله يعمل العبد المذكور عجل عتق العبد من الآن وقوم عليه حصة شريكه وإن كان لا يعمل إلا بعضه عجل عتق ذلك البعض كان قدر الجزء الذي أعتقه أو أقل أو أكثر ووقف ببقية فإن صح المريض أو مات وظهر له مال يحمل ذلك الباقي عتق ذلك الباقي والا فلا وإن كان مال المريض غير مأمون لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فانت حمل الثلث العبد بتمامه عتق كله والا عتق محمله ورق الباقي (قوله ويقوم عليه الباقي) أي يقوم عليه حالاً قبل موته ليخرج حراً من الآن (قوله أي أن شرط تعجيل العتق) أي مع التقويم بالنسبة للصورة الأولى أو وحده بالنسبة للصورة الثانية (قوله لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه) أي من العبد الذي يملك بعضه أو يملك جميعه (قوله فإن حمله الثلث) أي فإن حمل الثلث كل العبد عتق وقوله والاعتق منه أي من العبد محمله أي حمل الثلث سواء كان يحمل الثلث قدر الجزء الذي أعتقه فقط أو أكثر أو أقل (قوله ولم يقوم على ميت الخ) حاصله أن من أعتق في حال صحته أو مرضه شقصا له في عيد وباقية لغيره ولم يطلع على ذلك إلا بعد موته ولم يوص بتقويم باقي ماله فإنه لا يقوم عليه حينئذ لأنه بمجرد الموت انتقلت التركة للأورثة فصار كمن أعتق جزءاً من ماله والمعسر لا يقوم عليه هكذا صورته المواق وصوره ابن مرزوق بما إذا أوصى بعتق شخص له في عيد وباقية لغيره أوله ولم يوص بتقويم باقي العبد في ماله فإنه لا يقوم عليه ببقية والجزء الذي أوصى بعتقه ينفذ من الثلث (قوله لأنه بموته) علة لقول المصنف ولم يقوم على ميت لم يوص (قوله فلو أوصى بالتقويم) أي فلو أوصى بتكميل ما أعتقه في صحته أو مرضه ولم يطلع عليه إلا بعد موته فيهما كل عليه من الثلث فقط (قوله رأياً لو اطلع عليه قبل الموت) أي بأن أعتق في حال مرضه أو في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه قبل موته وهذا مفهوم قوله ولم يطلع الخ وحاصل فقه المسئلة أنه لو أعتق جزءاً في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه فإنه يمضي ما أعتقه من الجزء حالاً من رأس المال ويكمل عليه عتق الباقي حالاً من الثلث إن كان المال مأمونا والأآخر تقويم باقي العبد بعد الموت فيعتق من ذلك حمل الثلث سواء كان الباقي أو بعضه ولو أعتق جزءاً في حال مرضه قبل موته فإنه يعجل عتق ذلك الجزء الذي أعتقه في المرض من ثلثه وكذلك يعجل تقويم الباقي الآن عليه من ثلثه إن كان ماله مأمونا ولا آخر عتق الجزء وتقويم الباقي من العبد بعد الموت فيعتق منه محمله الثلث فقول الشارح

نصيب الثالث (على الأول) لأنه الذي ابتداء العتق إلا أن يرضى الثاني بالتقويم عليه فيقوم عليه ولو طلب الأول التقويم على نفسه ولا مقال له نص عليه المصنف (وبإلا) يكن العتق مرتباً بأن أعتقه معاً أو مرتباً وجهل الأول قوم نصيب الثالث عليهما وإذا قوم عليهما (فعلی) قدر (حصرهما إن أيسراً) معاً (والأفعلى للوسر) بينهما يقوم الجميع (و) لو أعتق في حال مرضه شقصا له في عيد أو أعتق بعض عبيد يملك جميعه (عجل) عتق العبد كله في الصورة الثانية وجزئه ويقوم عليه الباقي في الأولى قبل موته (في ثلث مريض) أعتق في مرضه (أمن) ذلك الثلث ويلزم منه كون جميع ماله مأمونا أي أن شرط تعجيل العتق قبل موته أن يكون ماله مأمونا بأن كان عقاراً فإن كان غير مأمون لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فإن حمله الثلث عتق والا عتق منه محمله ورق باقية

فلو كان مأمونا ولم يعمل إلا بعضه عجل عتق ذلك البعض ووقف الباقي فإن صح للمريض أومات وظهر له مال بمحملة لم عتق الباقي (ولم يقوم على ميت) أعتق في صحته أو مرضه شقصا له في عيد وباقية لغيره ولم يطلع عليه فيهما إلا بعد موته إذا (لم يوص) البيت بالتقويم في ذلك العبد لأنه بموته انتقلت التركة للأورث فصار كمن أعتق وهو معسر والمعسر لا تقويم عليه فلو أوصى بالتقويم كل عليه بالتقويم في الثلث فقط وأمالو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله

(وقوم) المتق بعضه في جميع مسائل التقوم على الشريك المتق في ضخته أو مرضه (كاملاً بماله) أي معه لأن في تقوم البعض لحظراً على الشريك الذي لم يتق والتقوم (٣٧٢) إنما هو (بعد امتناع شريكه من المتق) فيؤمر به أولاً من غير جبر (وتنقض له)

أي للتقوم (بيع) صدر (منه) أي من الشريك الذي لم يتق وكذا لمن بعده ولو تعددت البياعات هو علم الشريك بالمتق أم لا إلا أن يعتقه المشتري (و) نقض (تأجيل) الشريك (الثاني) أي عتقه مؤجلاً (أو تدبيره) أو كتابته ويقوم قنا في الثلاثة على المتق الموسر بتأويله وير أحد الشريكين أولاً ثم أعتق الثاني بتلا قوم نصيب المدبر على من أعتق بتلا (و) إذا اختار الشريك الذي لم يتق عتق نصيبه أو التقوم على من أعتق (لا يتنقل) أي ليس له الانتقال (بعد اختياره أحدهما) بعينه لغيره مالم يرض الآخر وسواء كان الذي خيره شريكه أو الحاكم أو اختار أحدهما من قبل نفسه لأنه إذا اختار التقوم فقد ترك حقه من المتق فليس له رجوع إليه إلا برضا صاحبه وإن اختار المتق ابتداء لم يكن له اختيار التقوم ثانياً بلا خلاف (وإذا حكم) أي حكم الحاكم (بمنعه) أي منع التقوم على من أعتق

فهو ما قبله أي في الجملة يعني بالظن لما إذا أعتق في المرض واطلع عليه في المرض قبل موته وأما حكم ما إذا أعتق في صحته واطلع على ذلك في مرضه فهو ما يقرر لما تقدم كما علمت وفي قوله الشارح وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله إشارة لجواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله أن بين مفهوم قول أمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع تخالف إذ مفاد الأول التقوم بعد الموت وإن لم يوص ومفاد الثاني خلافه وحاصل الجواب أن الأول فيما إذا اطلع عليه قبل الموت والثاني فيما إذا اطلع عليه بعد الموت كما قرر الشارح وحينئذ فلا مخالفة (قوله وقوم كاملاً) أي على أنه رقيق لا أعتق فيه وما ذكره المصنف من أن المتق بعضه يقوم على المتق كاملاً مطلقاً أي سواء أعتق بعضه باذن شريكه أم لا هو الذي عليه اتفاق الأصحاب وهو المشهور من المذهب وقيل يقوم عليه نصفه مثلاً على أن النصف الآخر حر وهو قول أحمد بن خالد وفصل بعضهم فقال إن أعتق باذن شريكه فكقول أحمد وإن أعتق بغير اذنه فكالمشهور قال ابن عبد السلام وينبغي على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المتق بقيمة عيب نفس المتق إذا منع العسار من التقوم عليه قوله في التوضيح اهـ بن ثم إن محل تقويمه كاملاً أن اشتريه معاً ولم يبيع الثاني حصته بالمتق فإن اشتريه في صفقتين بأن اشتري كل واحد حصته مفردة لم يقوم كاملاً بل يقوم حصته الشريك على انفرادها وكذا لو أعتق الشريك بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فإنه يقوم على الأول ما بقي من حصته الثاني فقط ولا يقوم كاملاً (قوله بماله) أي لأنه يتق بعضه يمنع انتزاع ماله لأنه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ولا يقوم بغيره إن لم يلتزم المتق حصته شريكه من ماله ويعتبر من ماله يوم تقويمه على المتق السكان في محل العتق فإذا كان له حين التقوم مال موجود بمصر ومال بمكة اعتبر المال الموجود في محل العتق فيقوم معه دون غيره (قوله ضرراً على الشريك) أي بكساده حصته بتقويمه مفردة لقيمة نصف العبد أقل من نصف قيمته لقلّة الرغبة في شراء الحصة وكثرة الرغبة في شراء الكامل (قوله ونقض الخ) غلة النقض ما فيه من الغرر لأن التقوم وجب فيه قبل البيع فدخل المشتري على حالة مجهولة ومفهوم قوله يبيع أن الصدقة والحبة لا ينقضان ويقوم على المتق ويكون الثمن الدعوى بالنقض إلا أن يحلف الواهب أنه ما ذهب لتسكون له وهو ب له القيمة فإن حلف كان أحق بها كذا قالوا لها اه عبق (قوله ولو تعددت البياعات) لا يقال البيع من مفوتات البيع الفاسد لانا نقول لا يكون البيع مفوتاً إلا إذا كان صحيحاً وهنا لا يكون إلا فاسداً لا يقرر كما علمت (قوله سواء علم الشريك) أي الذي قد باع بالمتق قبل بيعه أم لا (قوله إلا أن يعتقه المشتري) أي أو يموت يده بمفوت من مفوتات البيع الفاسد كنقص في سوق أو بدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمته فإذا حصل في العبد مفوت مما ذكر فلا ينقض البيع في الجزء ويلزم المشتري بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المتق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه (قوله ويقوم قنا في الثلاثة على المتق الموسر بتلا) أي على المتق الذي أعتق في الحال ويكون لسيد حصته من القيمة لأنه لما نقض عتقه وما بعده فكأنه لم يحصل منه ذلك (قوله مالم يرض الآخر) أي وهو الشريك المتق بالتقاله (قوله فليس له رجوع إليه) أي على المعتمد (قوله إلا برضا صاحبه) أي وهو الشريك المتق (قوله لم يكن له اختيار التقوم ثانياً بلا خلاف) أي الم يرض به صاحبه وإلا كان له اختياره (قوله وفي نسخة يبيعه) أي وعليها فالمتق وإذا حكم الحاكم ببيع

الشريك

(لغيره مضي) حكمه فلا يقوم عليه بعد ذلك إن

أيسر وفي نسخة يبيعه أي يبيع ما بقي من العبد لعسر المتق مضي البيع ولا ينقض الحكم إن أيسر وإن لم ييسر بالقول ويجوز يبيعه والحكم بالبيع يستلزم منع التقوم فهو بمثابة الحكم بمنع التقوم فقد ساوت هذه النسخة النسخة الأولى

(كفيله) أى الحكم أى كسره قبل الحكم عليه بمنع التقويم (ثم أيسر) بعد ذلك أى بعد العسر فإنه لا يقوم عليه بشرطين أشار لأولهما بقوله (إن كان) المعلق لحصته (بين) أى ظاهر (العسر) عند الناس وعند الشريك الذى لم يعتق وقت العتق إذا عبرة يوم العتق ولثانيهما بقوله (وحضر العبد) أى وكان العبد حاضرا حين العتق فإن لم يكن بين العسر قوم لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر هو الذى كان حين العتق إذا الفرض أنه ظهر له يسر وإنما اشترط حضور العبد لأن محضوره يعلم (٣٧٣) ان عدم التقويم إنما هو للعسر لا لتعذر

الشريك حصته لغير العتق لعسر المعلق مضى ولا ينقض الحكم بيسر المعلق بعد الحكم ولو لم يسع بالفعل (قوله كفيله) تشبيهه في عدم التقويم على المعلق وحاصله أن المعلق إذا أعسر بقيمة حصته شريكه يوم العتق فلم يقومها الشرع عليه لعسره ثم حصل له يسر بعد ذلك فإنها لا تقوم عليه بشرطين إن كان المعلق لحصته بين العسر يوم العتق وكان العبد حاضرا إذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف كفيله الأولى أن يقول كفيله أى كفى الحكم أى أنه إذا انتفى الحكم رأسا وكان معسرا وقت العتق ثم أيسر فلا تقويم إن كان بين العسر وحضر العبد (قوله) وكان العبد حاضرا حين العتق) أى حين عتق المعلق لنصيبه والقيام عليه (قوله) لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر (أى حين القيام عليه وقوله هو الذى كان حين العتق الأولى أن يحذف قوله الذى بأن يقول لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر كان موجودا حين العتق وأخفاء لأنه ليس ثم يسر معهود حين العتق وإنما يحتمل أنه كان موجودا وأخفاء تأمل (قوله) بخلاف الغائب) أى غيبة بعيدة فإنه يتعذر تقويمه لأنه لا بد من نقد قيمته على ما مر للمصنف والنقد فى الغائب لا يجوز سواء علم بموضعه وصفته أو كان مفقودا (قوله) ومثل حضوره) أى حين العتق أى في كونه بمنع من التقويم إذا حصل اليسر بعد العتق ما إذا كان غائبا حين العتق غيبة يجوز فيها اشتراط النقد لقربها وقوله قال ابن القاسم الخ الأولى حذفه لأن كلام ابن القاسم في حال اليسر بدليل قوله لزم تقويمه ولو حمل على العسر كما هو موضوع كلام المصنف لم يناسب قوله لزم تقويمه بل حقه لزم عدم تقويمه إلا أن يقال كلام ابن القاسم أفاد أن قرب الغيبة مع اليسر كالحضور في لزوم التقويم فيؤخذ منه أن قرب الغيبة مع العسر كالحضور في منع التقويم تأمل (قوله) واستمر إعساره) أى فلم يحصل له يسر أصلا بعد العتق (قوله) وأحكامها) أى بأن كان غائبا غيبة قريبة يجوز فيها اشتراط النقد (قوله) والإقوم عليه) أى وإلا يكن حاضرا حقيقة أو حكما بأن كان غائبا حين العتق غيبة بعيدة قوم عليه بعد حضوره (قوله من شهادة) أى من رد شهادة (قوله) وغيرها) أى كعدم صحة إمامته في الجمعة (قوله) فلا يجوز) أى فإن وطئها لم يعد كافى في المدونة في كتاب القذف ونصها فإذا أعتق أحد الشريكين في الأمة حصته وهو ملء ثم وطئها التمسك بالرق قبل التقويم لم يعد لأن حصته في ضمانه قبل التقويم (قوله) فما له للمالك بعضه) أى ولا يكون منه شيء للمعتق ولا لورثته كفى في المدونة قال ابن عرفة فيها وإذا أعتق أحد الشريكين وهو موسر فلم يقوم عليه حتى مات العبد على مال فالملك للمتمسك بالرق دون المعلق لأنه يحكم عليه بحكم الأرقاء حتى يعتق جميعه اهـ بن (قوله) أى لا يلزمه ان يسمى الخ) أى وكذا إن طلب العبد السعى لا يلزم السيد إجابته لذلك وكلام المصنف محتمل للوجهين الوجه الذى قاله الشارح والوجه الذى قلناه وذلك لان الاستسعاء فاعل على كلا الوجهين والمفعول على الاول العبد وعلى الثانى السيد فالمدنى على الاول لا يلزم العبد استسعاؤه وعلى الثانى لا يلزم السيد استسعاء العبد أى

التقويم إذا الحاضر لا يتعذر تقويمه بخلاف الغائب فإذا قدم والمعتق موسر قوم عليه وكأنه أعتقه الآن في حال يسره ومثل حضوره ما إذا كان غائبا غيبة قريبة يجوز النقد فيها قال ابن القاسم وإن كان العبد قريب الغيبة مما يجوز في مثله اشتراط النقد في بيعه لزم تقويمه إذا عرف موضعه وصفته وبتنقد القيمة لجواز بيعه انتهى وحاصل المسئلة أنه إذا لم يوجد حكم من الحاكم بمنع التقويم بعسره فإن كان موسرا وقت العتق قوم عليه وإن كان معسرا واستمر إعساره لم يقم عليه كالتقدم وإن أيسر بعد العتق لم يقوم عليه أيضا بشرطين أن يكون حين العتق بين العسر وأن يكون العبد حاضرا حقيقة أو حكما حين عتقه وإلا قوم عليه بعد حضوره (وأحكامه) أى أحكام المعلق بعضه وباقية له أو لغيره (قوله) أى قبل الحكم

عليه يعتق الباقي أو قبل تمام عتقه (كالقن) أى كالحكم القن الذى لا عتق فيه أصلا من شهادة ومنع من ارث وحدود وغيرهما ماعدا واطء الأثنى فلا يجوز لأنها مبيعة فإذ مات فإله للمالك بعضه (ولا يلزم استسعاء العبد) الذى أعتق بعض الشركاء فيه حصته منه ومنع من التقويم عليه مانع كسره أو فقد شرط من الشروط المتقدمة وأبى الشريك الثانى من عتق منابه أى لا يلزمه أن يسعى لتحصيل قيمة بقيته ليدفعها لسيد المتمسك بالباقي ليخرج جميعه حرا إن طلب سيده منه ذلك

حصته (قبول مال الغير) ليدفعه في قيمة حصته شريكه وكذا لا يلزم شريكه ولا العبد ذلك (ولا) يلزم (تخليد القيمة في ذمة) للعتق (المعسر برضا الشريك) الذي لم يعتق الى أجل معلوم واما الى يسره فظاهر انه لا يجوز للجعل بأجل الثمن (ومن أعتق حصته لأجل قوم عليه) الآن ليدفع قيمة حصته شريكه الآن (ليعتق جميعه عنده) أى الاجل إذ قصد تساوى الحصتين (إلا أن يئتم الثاني) عتق نصيبه أو يفتقه لأجل الاول أو دونه (فنصيب الأول على حاله) فإن أعتقه الثاني لأجل أبعد من الاول بطل أجل الثاني عند أجل الاول وقوم على الاول عنده إلا أن يئتم الثاني (وان دبر) وسرا (حصته) دون الثاني (تقاويه) ولا يقوم على من دبر قال مطرف معناه ان يقوم قيمة عدل ثم يقال لمن لم يدبر أتسلمه لمن دبره هذه القيمة أم تزيد فان زاد قيل لمن دبر أتسلمه لصاحبك بهذه القيمة أم تزيد وهكذا حتى يقف على حد (ليرق كله أو يدبر)

كله وهذا ضعيف

الاجابة لاستساعته وانما لم يلزم العبد السعاية في مسألة المصنف عند طلب السيد ولزمه المال إذا أسير والاتباع به إن أسير في قوله أنت حر على أن عليك ألفا أو وعليك ألف فانه يلزم العتق والمالك كيانى المصنف لان العتق في هذه ناجز بخلاف ما هنا فانه لا يعتق ناجزاً قبل السعى (قوله ولا يلزم من أعتق حصته) أى وكان معسرا (قوله وكذا لا يلزم شريكه) أى قول مال الغير ليعتق به العبد (قوله ولا العبد) أى لا يلزمه قبول مال الغير ولو صدقة ليعتق به نفسه (قوله ولا يلزم تخليد القيمة) أى لا يلزم الشريك العتق أن يخلد قيمة نصيب شريكه الذي لم يعتق في ذمته لأجل معلوم حالة كون التخليد برضا شريكه الذي لم يعتق وحاصله أن الشريك الذي أعتق حصته من العبد إذا كان معسرا فانه لا يلزمه أن يخلد قيمة نصيب شريكه في ذمته لأجل معلوم برضا شريكه باتباع ذمته لان من شرط وجوب التقويم أن يكون العتق موسرا كامرا (قوله قوم عليه) أى ذلك العبد من الآن (قوله إذ قصد تساوى الحصتين) أى في العتق في وقت واحد فلا يجعل عتق نصيب العتق الآن لأنه خلاف الواقع ولا نصيب شريكه لأنه تابع وظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه يقوم عليه الآن ولو بعد الاجل ونصها على مافي بن فان أعتق أحسد الشريكين حظه لأجل قوم عليه الآن ولم يعتق حتى يحل الاجل اه وفي ثمت وروى اصبح عن ابن القاسم أن بعد الأجل أخر التقويم لانتهائه قال عبق وانظر هل هو وفاق في يديه ظاهر المدونة والمصنف أم لا (قوله إلا أن يئتم) بكسر الباء وضمها من باب ضرب وقتل (قوله فنصيب الاول على حاله) أى بقى حاله من كونه لا يعتق الا عند أجله ولا يقوم على الثاني الذي عجل عتق حصة نصيب الاول لأجل أن تساوى الحصتان في العتق في وقت واحد (قوله بطل أجل الثاني عند أجل الاول الخ) أى انه يعمل للأجل الاول فإذا جاء الاجل الاول قومت حصته شريكه للعتق لأجل أبعد على العتق الاول قال بن بل الظاهر أنه يبطل تأجيله الآن ويقوم عليه من الآن ليعتق عند أجله كما قال المصنف (قوله وإن دبر حصته) أى باذن شريكه أو بغير اذنه تقاويه أى ولا يقوم على من دبر نصيب شريكه ليكمل عليه تدبيره وليس لشريكه الرضا بذلك التدبير والتمسك بحظه بل لابد من التقاوة وهذا القول هو للشهور كما في التوضيح ورواه ابن حبيب عن الاخوين ورواه أيضا محمد عن أشهب عن مالك قال في التوضيح وروى عن مالك أيضا انه يقوم على المدبر ليكون مدبرا كله تنزيلا للتدبير منزلة العتق وكل من القولين في المدونة في كتاب التدبير وفيها أيضا في العتق الأول إن دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا تقاويه انظر بن (قوله تقاويه) أى تزايد فيه حتى يقف على حد يلتزمه أحدهما به والتقاوى مأخوذ من القوة لأن كل واحد من الشريكين يظهر قوته (قوله ولا يقوم على من دبر) أى نصيب شريكه ليكمل عليه (قوله مماناه) أى التقاوى (قوله أتسلمه لصاحبك) أى التمسك بالرقية (قوله حتى يقف على حد) أى يلتزمه أحدهما به (قوله ليرق كله) أى ان وقف على الشريك الذي لم يدبر وقوله أو يدبر كله أى إذا وقف على من دبر ثم انه إذا وقف على الشريك الذي لم يدبر وبقي كله رقيقا جاز لمديره أخذ من حصته وبفعل به ماشاء (قوله وهذا ضعيف) أى قول المدونة في كتاب العتق الأول ان دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا تقاويه وكانت المقاواة عند مالك ضعيفة ولكنها شئ ذكر في كتبه اه وانما كانت ضعيفة لان فيها نقص التدبير إذا وقف على الذي لم يدبر وكذا في طفى فقد اقتصر على هذا القول في النسبة للمدونة وأما بن فقد نسب الأقوال

والراجع أن الدبر الموسر يقوم عليه نصيب شريكه ليكون كله مدبراً كالنجيز (٣٧٥) سواء وكلامه في العبد المشترك

هو ظاهر من كلامه، وأما المختص بشخص فأعتق بعضه لأجل أودر بعضه فيسرى العتق أو التدبير للجميع كالنجيز (وان ادعى العتق) لحصته (نحية) أى عيب العبد المعتق بعضه عيباً خفياً كسرة وإباق لتقل قيمته ولا يثبت له على ذلك وادعى أن شريكه يعلم ذلك ولم يصدق (فه) أى للمعتق (استحلافه) بأنه لا يعلم فيه العيب المذكور فإن نكل حلف المدعى بأن فيه ذلك العيب ويقوم معياً (وان أذن السيد) لعبده في عتق عبد مشترك

بينه وبين آخر (أو) لم يأذن له ولكن (أجاز عتق عبده جزءاً) له في عبده (قوم) نصيب الشريك (في مال السيد) الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أذن أو أجاز والولاء له فإن كان عند السيد ما يفي بالقيمة فظاهر (وان احتج لبيع العبد المعتق) بالكسر لعدم ما يوفي بالقيمة عند سيده (بيع) ليوفي منه قيمة شريكه ولا مفهوم لقوله وان احتج لأن عبده من جملة ماله يتصرف فيه كيف شاء

الثلاثة لها وحكى عن التوضيح تشهير القول بالمقاواة وهذا اقتصر المصنف عليه هنا (قوله) والراجع أن الدبر الموسر الخ (أى وأما لو دبر أحد الشريكين حصته وهو معسر خير شريكه ان شاء أمضى صنيعه وان شاء رد تدبيره وهذا قول ابن الماجشون وسحنون وذكره بهرام وذكر أقوالاً آخر لكنه صدر بهذا القول (قوله) فيسرى العتق (أى لذلك الأجل في جميع العبد وكان الأولى أن يعبر بباقيه بدل الجميع لأن سريان التدبير والعتق لأجل أنما هو لباقيه (قوله) وادعى أن شريكه يعلم ذلك) هكذا فرض المسئلة في التوضيح وكذا هي في الجواهر ولم يفرضها ابن عرفة كذلك بل ظاهره كظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا ونصه الباسجى لو ادعى المعتق عيباً بالعبد وأنكره شريكه نفى وجوب حلفه قولان الأول ثانى قولى ابن القاسم مع أصح وابن حبيب والثانى أول قوله اه بن (قوله) ولم يصدق (أى في العلم بعيبه بأن أنكر علمه بالعيب (قوله) فله استحلافه) أى على المعتمد وقيل ليس له تخليفه ولا يخلف ذلك المدعى أيضاً ويقوم العبد سلباً (قوله) في عتق عبد) أى في عتق جزء من عبده مشترك الخ (قوله) قوم في مال السيد الأعلى (أى فلو قال ذلك السيد قوموه في مال العبد المعتق بالكسر فإنه لا يجاب لذلك إذا خص التقويم بمال العبد المعتق بحيث لا يكمل من عنده إذا احتج لتكميل وأما إذا قال قوموه في مال العبد المعتق وكان ماله يفي بالقيمة أولاً نفى وكل السيد من ماله فإنه يجاب لذلك لأن قوله قوموه بمال العبد انتزاع له انظر بن (قوله) وان احتج لبيع العبد المعتق يبيع ليوفي منه قيمة شريكه (أى قيمة الجزء الذى لشريكه ويجوز للمعتق شراؤه إذا يبيع وهذه المسئلة كثيراً ما تقع في المعاينة فيقال في أى موضع يباع السيد في عتق عبده وفي هذا المعنى قال بعضهم :

يحق لجفن العين ارسال دمه • على سيد قد يبيع في عتق عبده  
وما ذنبه حتى يباع ويشترى • وقد بلغ المملوك غاية قصده  
ويملكه بالبيع ان شاء فاعلمن • كذا حكموا والعقل قاض برده  
فهذا دليل أنه ليس مدركاً • لحسن ولا قبح قف عند حده

(قوله) لأن عبده من جملة ماله (أى ولا فرق بينه وبين غيره) تنبيه (مفهوم المصنف أنه إذا لم يعلم السيد حتى عتق العبد الذى أعتق الجزء فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذى أعتق الجزء نفذ عتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وان كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد للجزء (قوله) وان أعتق شخص أول ولد الخ) حاصله أنه إذا قال لأمته أول ولد تلدينه من غيرى فهو حر فولدت من غيره أولاداً مترتين في بطن أو بطون فإن أول ولد منهم يكون حراً ولو نزل ميتاً ولا يعتق الثانى ولو مات الأول حال نزوله من بطنها (قوله) فولدت ولدين (أى أحدهما بعد الآخر سواء كانا في بطنين أو بطن (قوله) ولو مات الأول) أى ولو نزل أول التوأمين ميتاً ورد بلوقول ابن شهاب الزهرى وهو من أشياخ مالك وخلافه خارج المذهب وإنما أشار لرده بلوقوله المذكور في المدونة والقاعدة أنه لا يذكر في المدونة إلا ماله أصل في المذهب وقد قال ابن حبيب قد ارتضاه غير واحد من أشياخ المذهب اه بن (قوله) ولا يصح عوده للثانى (أى وان كان أقرب مذكور لأن المعنى يأتى ذلك إذا لا يتوهم عتق الثانى إذا نزل ميتاً حتى يبالغ عليه (قوله) عتقا معاً) أى لوصف كل منهما بالأولية (قوله) كما إذا لم يعلم الأول (أى كما إذا تربتا ولم يعلم الأول (قوله) وان أعتق جدينا الخ) حاصله أن صور

(وان أعتق) شخص (أول ولد) من أمته فولدت ولدين عتق الأول (ولم يفرق الثانى ولو مات) الأول حال خروجه فضمير مات عائداً على الأول ولا يصح عوده للثانى فإن خرجا معاً من بطنها عتقا معاً كما إذا لم يعلم الأول منهما دفعا للترجيح بلامرجح (وان أعتق جدينا)

في بطن أمته (أود بره فعره) بمجرد الولادة في الأول ومدة في الثاني إن لم يتأخر لاكثر الحمل بل (وان) تأخر (لاكثر) أمه (الحمل) من وقت انقطاع ارسال الزوج عليها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا (إلا لزوج مرسل عليها) وهي غير ظاهرة الحمل وقت العتق أو التدبير (فلاقله) أي فلا يمتق (٣٧٦) أولا يسكون مدبرا الا ما وضعته لاقل أمه الحمل وهو ستة أشهر والصواب فلاقل

أقله بأن وضعته في شهر أن شهرين أو ستة الاسنة أيام فان وضعته في ستة الا خمسة أيام فاكثر فلا يكون حرا ولا مدبرا لاحتمال أن لا يكون حال قوله المذكور موجودا وإنما تكون بعد ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الا إذا أتت به لأقل من الستة وما في حكمها بأن أنت به لأقل من ستة أشهر بستة أيام فدون أو كانت ظاهرة الحمل (و) لو أعتق مافي بطن أمته من غيره وعليه دين محبط وقام عليه غرماءه (يعت) الأمة فيه كما هو ظاهر إذا لم يمتع بها عتق ولا هي أم ولد (إن سبق العتق) لجنينها (دين) وكذا إن حدث بعد عتقه كما في المدونة فلذا قال ابن غازي صوابه ويعت وإن سبق العتق ديناً باذخال أو النكاح على إن ورفع العتق على الفاعلية ونصب ديناً على المفعولية وبذلك يوافق المدونة فتباع سواء كان الدين سابقا على عتق جنينها أو متأخرا عنه وسواء قام

هذه المسئلة ثمانية لان تلك الأمة التي أعتق سيدها جنينها أو دبره إما أن يكون لها زوج. سترسل عليها أولا وفي كل إما أن تكون ظاهرة الحمل حين العتق أو التدبير أولا وفي كل إما أن تلد الأمة ذلك الولد لأقل أمه الحمل أو لاكثره فان كانت ظاهرة الحمل فيلزمه العتق أو التدبير فيما تلده بمجرد الولادة مطلقا أي سواء كان لها زوج مرسل عليها أم لا ولدت له لاقل الحمل أو لاكثره وكذا إذا كانت خفية الحمل وليس لها زوج مرسل عليها بأن مات أو كان غائبا فانه يلزمه العتق أو التدبير فيما تلده بمجرد الولادة ولو لا قصى أمه الحمل وأما ان كانت خفية الحمل ولها زوج مرسل عليها فلا يلزم العتق أو التدبير الا فيما تلده لاقل من أقل أمه الحمل وهذه الصورة هي التي استثناه المصنف والاستثناء في كلامه. متصل لأن ما قبل الا لا يقيد بظاهرة الحمل وما بعدها يجب ان يقيد بخفيته (قوله في بطن أمته) أي التي ليست بفراشه بأن كانت متزوجة بأجنبي أو بعبد أو اشتراها حاملا من زنا أو زنت عنده (قوله ظاهرة الحمل أم لا) لكن ان كانت ظاهرة الحمل حين العتق أو التدبير فلا فرق بين أن يكون لها زوج مرسل عليها أم لا وإن كانت خفية الحمل فتقيد بما إذا لم يكن لها زوج مرسل عليها كما علمت (قوله ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الخ) من هذا يعلم أنه إذا مات شخص وولدت أمه بعد موته من غير أبيه ولدا فهو أخوه لأمه فان وضعته لسته أشهر من موته أو أكثر أو أقل من الستة بخمسة أيام لم يرثه إن لم يكن الحمل به ظاهراً حين موته وإلا ورث كما لو وضعته لاقل من ستة أشهر بستة أيام لتحقق وجوده حال حياة أخيه في هاتين الحالتين دون الأولى (قوله ويعت ان سبق العتق) حاصله أنه إذا اعتق مافي بطن أمته من غيره في حال صحته وعليه دين وقام عليه غرماءه فإما أن يقوموا عليه قبل وضعها أو بعده فإن قاموا عليه قبل الوضع يمت الأمة بجنينها إذا لم يكن له مال غيرها مطلقا سواء كان الدين سابقا على العتق أو كان الدين سابقا على الدين والجنين رقيق في الحالتين وسواء كان ثمنها وحدها في الدين أم لا وإن قاموا عليه بعد الوضع فان كانت العتق سابقا على الدين يمت الأم وحدها ولدها حر سواء وفي ثمنها وحدها بالدين أم لا لكن الولد لا يفارقها وإن كان الدين سابقا على العتق يبع الولد معها في الدين ان لم يوف عنها بالدين فان وفي به ثمنها وعدها يمت وحدها والولد حر (قوله حيث يمت الخ) أي متى قام عليه الغرماء ويعت قبل وضعها رقيق جنينها ويبع معها مطلقا سواء كان ثمنها وحدها في الدين أم لا سواء كان العتق سابقا على الدين أو كان الدين سابقا على العتق (قوله يمت وحدها والولد حر من رأس المال) أي يمتق من رأس المال سواء كان ثمنها في الدين أم لا (قوله ولو ولدته بعد موته) أي هذا إذا ولدته قبل موت السيد في حال صحته أو مرضه بل ولو ولدته بعد موته (قوله ولا يستثنى ببيع) أي لا يصح استثناء الجنين ببيع أو عتق فاذا باع حاملا أو أعتقها واستثنى جنينها كان الاستثناء باطلا لا يعتد به ويكون الجنين معها للمشتري في البيع ويكون حرا معها في العتق هذا هو المراد وليس المراد بطلان البيع والعتق كما يوجهه كلام الشارح (قوله بخلاف الوصية الخ) أي إذا

والغرماء عليه بعد وضعها أو قبله وجنينها كجزء منها فيساع معها ولذا قال (ورق) جنينها المعتوق أو المدبر حيث يمت أو وصى قبل وضعه في الدين وكذا لو قاموا عليه بعد وضعه ان سبق الدين عتقه ولم يوف ثمنها بالدين فان وفي لم يبع وكان حراً فان كان العتق هو السابق يمت وحدها والولد حر من رأس المال ولو ولدته بعد موته ولكن لا يفارقها (ولا يستثنى) الجنين (بيع أو عتق) لأمه أي لا يصح بيع حامل ويستثنى جنينها ولا عتقها ويستثنى جنينها بخلاف الوصية والهبة والصدقة فيجوز استثناء الجنين فيها



فان أعتقها المعطى بفتح الطاء فحرة حاملة برقيق وهى من مسائل المعاينة (ولم يحجز اشتراءه) (أب أو غيره) (من يعتق على ولد صغير) أو مجنون أو سفیه (بماله) أى بمال المحجور لما فيه من اتلاف عليه فان وقع لم يتم البيع سواء علم الولي أنه يعتق على محجور أم لا (ولا يعتد لم يؤذن له) أى لا يجوز له شراء (من يعتق على سيده) لديه من اتلاف مال سيده فان اشتراه لم يعتق عليه إلا أن يحجزه ومفهوم لم يؤذن له أنه ان أذن له في شرائه بعينه عتق على سيده لأنه كالوكيل عنه وان كان الاذن له في التجارة (٣٧٧) فان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده

وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والا فلا لأنه إذا كان عالمًا لزم اتلاف مال السيد بغير إذنه لو قيل بالعنق وإذا كان على المأذون دين محيط به لحق حق الثمن بما دفعه من المال في ثمنه وان كان الاذن له في شراء عبد ما فاشتري من يعتق على سيده عالمًا لم يعتق على سيده مالم يحجزه كالذى قبله كذا استظهروا ومن العلوم أنه لا يعتق على المأذون ولا غيره بمال من الأحوال إذ العبرة بسيد العبد ولا ينشأ عن الرقيق حرية بغير إذن سيده (وان دفع عبدًا مالا) من عنده (لمن يشتريه به) من سيده فلا يخلو من أحوال ثلاثة ان يقول اشتري لنفسك أو لتعتق أو لنفسى (فان قال اشتري لنفسك) فاشتراه (فلا شيء عليه) أى على المشتري أى لا يلزمه ثمن ثان للبايع والبيع لازم (ان استثنى المشتري ماله)

أوصى بأمة لانسان وهى حامل أو وهبها له وتصدق بها عليه فيصح استثناء جنيها (قوله فان أعتقها المعطى) أى في الصور الثلاث (قوله وهى من مسائل المعاينة) أى بأن يقال امرأة حرة حاملة برقيق (قوله لم يتم البيع) أى فردد ولا يعتق على الولي ولا على المحجور وسواء كان الولي عالمًا بأنه يعتق على المحجور أم لا فالولي ليس كالوكيل على شراء عبد ما وبمضهم أجرى الولي على الوكيل وحينئذ فيعتق على المحجور إذا لم يعلم الولي بالقرابة أو علم بها وجهل لزوم العتق فان علم الولي أنه يعتق على المحجور عتق على الولي ومثل الوكيل على الشراء في هذا التفصيل عامل القراض والزوج كامر (قوله من يعتق على سيده) أى لو ملكه (قوله فان اشتراه لم يعتق عليه) أى على سيده ولا على العبد أيضا وسواء علم العبد بقرابة ذلك العبد الذى اشتراه لسيده بعينه أم لا وسواء كان على العبد دين أم لا (قوله الا أن يحجزه) أى الا أن يحجز سيده شراءه لذلك العبد فانه يعتق على سيده (قوله أنه ان أذن له في شرائه بعينه عتق على سيده) أى من غير تفصيل وقوله كالوكيل أى على شراء عبد بعينه (قوله والا فلا) أى والا بأن اشتراه عالمًا بعينه على سيده كان على ذلك العبد دين محيط بماله أم لا واشتراه غير عالم بعينه على سيده وكان عليه دين محيط فلا يعتق على السيد في هذه الأحوال الثلاثة ولا على العبد أيضا (قوله عالمًا) أى وأما ان كان غير عالم فان كان ليس على المأذون دين محيط عتق على السيد والا لم يعتق عليه (قوله كالذى قبله) أى وهو قوله وان كان الاذن له في التجارة فيجوز فيه تفصيله من أنه إذا اشتراه غير عالم بالعنق على السيد وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والا فان كان عالمًا بعينه على سيده أو غير عالم لكن عليه دين محيط فلا يعتق على السيد الا أجاز (قوله فلا شيء عليه ان استثنى ماله وإلا غرمه) ما ذكره من لزوم البيع وعدم غرم المشتري لثمن مرة ثانية ان استثنى مال العبد وغرمه ثانيًا ان لم يستثنه محله اذا كان الثمن عينًا أو عرضًا موصوفًا وأما ان كان عرضًا معًا ولم يستثن المشتري مال العبد فلسيد العبد أن يرجع في عين عبده ان كان قائمًا فان فات فعلى المشتري قيمته وذلك لأن المشتري قد اشترى سلعة فاستحققت السلعة التى دفعها للسيد فله أن يرجع في عين عبده ان كان قائمًا وقيمته ان فات وهذه من أفراد قول المصنف سابقا وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته أى ورجع في استحقاق عرض بيع بعرض بما خرج من يده أو قيمته (قوله بمال السيد) أى الذى دفعه العبد له ليشتريه به من سيده (قوله لا يتبعه ماله في البيع) أى بل يبقى لسيده الذى باعه (قوله بخلاف العتق) أى فانه يتبعه ويكون له دون سيده (قوله ان لم يوجد عند المشتري) لا مفهوم له بل وكذا لو وجد الثمن به لأن العبد صار مملوكًا له ولذا لا يتصرف في ملكه بما أراد (قوله فان لم يوف الخ) أى وأما ان تساوى الثمنان فالأمر ظاهر وان وفى بعض ثمنه الآن بضمنه الأول بقى الباقي ملكًا للمأثور بالشراء (قوله لان هذا شيء لا يتوهم) وذلك لأن الموضوع

(٤٨ - دسوقى - بيع) أى اشترط دخول مال العبد معه في عقد الشراء (والأ) يستثنى المشتري ماله (غرمه) أى الثمن ثانيًا لئلا ياله لانه لما لم يستثن ماله في البيع فقد اشتراه بمال السيد لان العبد لا يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق (و) إذا لزمه غرم الثمن لكونه لم يستثن ماله (بيع) العبد (فيه) أى في الثمن ان لم يوجد عند المشتري فان لم يوف ثمنه الآن بالثمن الأول بأن يبيع بأقل منه اتبع المشتري بالباقي في ذمته (ولا رجوع له) أى للمشتري (على العبد) بما غرمه لسيده لانه إنما اشتراه لنفسه (والاول له) أى للمشتري ان أعتقه وكان الأولى حذف قوله ولا رجوع له الخ لأن هذا شيء لا يتوهم حتى ينص عليه مع إيهام قوله والاول له ان هنا ولا وليس كذلك

إذا العبد ملك لمشتريه وفي نسخة ابن غازي بعد قوله وإلا غرمه زيادة لفظ (كلتعتني) وهو إشارة للقسم الثاني من الأقسام الثلاثة والتشبيه تام يعني أن العبد إذا دفع مالا لشخص على أن يشتريه من سيده به ويعتقه ففعل فالبيع لازم فإن كان المشتري استثنى ماله فإنه يعتق ولا يغرم للمشتري الثمن ثانية للبائع وإن لم يستثن ماله غرم الثمن ثانية للبائع ولا يرجع شيء على العبد وقد تم عتقه بمجرد الشراء وقوله ويبيع فيه يرجع للصورتين وهما قوله اشتري لنفسك أو اشتري لتعتني وقوله ولا رجوع له على العبد والولاء له راجع للثانية أي مسألة العتق لأنه إذا اشتراه بماله على (٣٧٨) أن يعتقه ففعل عتق عليه بمجرد الشراء ويكون الولاء له سواء استثنى ماله أو لم

يستثنى لغرمه الثمن ثانية إذا لم يستثنى ولا يرجع على العبد شيء وعلى هذه النسخة فالنص على قوله ولا رجوع له الخ ظاهر لكن الاعتماد أن العبد لا يكون حراً بمجرد الشراء بل يتوقف على تجديد عتق وعليه قوله والولاء له أي إن أعتقه وأشار للقسم الثالث بقوله (وإن قال) العبد له شترى اشتري (لنفسه) ففعل (فجر) بمجرد الشراء للملكة نفسه بعد صحيح (وولاءه) لبائعه لأن المشتري وكيل عن العبد فيما يصح مباشرة له (إن استثنى) للمشتري (ماله) عند اشتراؤه (وإلا) يستثنى ماله (رُق) لبائعه أي بقي على رقه لأن المال ماله (وإن أعتق) سيد (عبيداً) أي بطل عتقهم (في مرضه) ولم يحملهم الثلث (أو أوصى بعقهم ولو سماهم) أي عيّنهم بأسمائهم (ولم يحملهم الثلث) في المسثلين (أو

أنه قال له اشتري لنفسك فاشتره كذلك فهو ملك له وحينئذ فلا يتوهم أنه يرجع عليه بما دفعه فيه من الثمن حتى يحتاج للنص على فيه (قوله إذا العبد ملك لمشتريه) أي ولذا احتاج الشارح إلى حمل قوائمه ولا رجوع له والولاء له على ما إذا أعتقه بعد ذلك (قوله وقد تم عتقه بمجرد الشراء) هذا ضعيف وسيأتي أن الاعتماد أن عتقه يتوقف على تجديد العتق بعد الشراء (قوله يرجع للصورتين) هذا ظاهر في الأولى وأما في الثانية فلا يظهر إلا على القول بالاعتدال من أنه لا يكون حراً بمجرد الشراء بل يتوقف على إنشاء العتق ثم إنه إذا بيع وفضل عن الثمن الأول قدر كان للمشتري في مسألة اشتري لنفسك وعتق منه ما زاد على الثمن في مسألة اشتري لتعتني (قوله وولاءه لبائعه) أي لا للمشتري (قوله وكيل عن العبد الخ) أي فهو لم يشتر لنفسه بل لغيره وهو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فإذا كان الولاء للبائع (قوله فيما يصح مباشرته له) أي لأن العبد يجوز له أن يشتري نفسه من سيده فيجوز له أن يوكل على ذلك فأن دفع ما يقال هذه وكالة من العبد وتوكيله باطل فبطل الشراء من أصله وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن توكيل العبد ليس باطلاً مطلقاً بل هو صحيح فيما تصح مباشرته فيه كاهنا (قوله أي بطل عتقهم) أي نجز عتقهم في الحال (قوله وأوصى بعقهم) بأن قال أوصيت بعق عبيدي سواء سماهم أي عيّنهم بأسمائهم بأن قال فلان وفلان أو لم يسمهم ورد المصنف بلو قول سحنون إذا سماهم ولم يحملهم الثلث فإنه يعتق من كل واحد جزء بقدر عمل الثلث من غير قرعة (قوله وأوصى بعقهم) أي ولم يعين من يعتق ولا مفهوم للثلث بل مثل قوله أوصيت بعق ثلث عبيدي أوصيت بعق نصفهم مثلاً (قوله ومثله إذا بطل الخ) أي بأن قال في مرضه ثلث عبيدي أو نصفهم أحرار فلامفهوم لثلثهم (قوله أي في مرضه) أي وأما إذا بطل عتق ثلثهم في صحته فله الخيار في التعيين ولا قرعة كما إذا أعتق عدداً من أكثر في صحته فإن لم يعين حق مات انتقل الخيار لورثته كما كان له وقيل يعتق ثلثهم بالقرعة انظر التوضيح اهـ بن (قوله أو أوصى بعدد سماهم من أكثر) بأن قال أوصيت بعق ثلاثة من عبيدي والحال أن عنده تسعة (قوله ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة) لا حاجة لكتابة القيمة في الورقة مع الاسم ولم يذكر ابن عرفة إلا كتابة الاسم انظر بن (قوله عتق) المناسب تأخيره بعد قوله فإن كانت قدر ثلث الميت والأوضح أن يقول فمن وجد فيها اسمه نظر إلى قيمته مع ثلث الميت فإن كانت قدر ثلث الميت عتق وإن زادت عتق منه بقدر الثلث وإن قصت عن الثلث عتق ويخرج ورقة أخرى فمن وجد فيها اسمه نظر إلى قيمته مع ما بقي من الثلث ويعتق منه بقدر ما بقي من الثلث ورق الباقي (قوله وينظر إلى قيمته) أي وإلى ثلث الميت أيضاً (قوله وإن زادت) أي قيمته عن الثلث (قوله وإن قصت) أي قيمته عن الثلث (قوله فمن خرج له حر) أي

أوصى بعق ثلثهم أي ثلث عبيده ومثله إذا بطل عتق ثلثهم أي في مرضه (أو أوصى) (بعدد) أي بعق عدد (سماهم من أكثر) فالثلاث عشرة من تسعة (أفرع) في المسائل الأربع (كالقسمة) وصفة القرعة في الأوليين أن يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة مفردة وتخلط الأوراق بحيث لا تميز واحدة من الباقي ثم تخرج ورقة وتفتح فمن وجد فيها اسمه عتق وينظر إلى قيمته فإن كانت قدر ثلث الميت أقصر عليه وإن زادت عتق منه بقدر الثلث وإن قصت أخرجت أخرى وعمل فيها كما عمل في الأولى وهكذا وصفتها في الثالثة أن يجرءوا ابتداءً ثلاثاً ويكتب في ورقة حر وفي اثنتين رقب ثم تخلط الأوراق وتخرج واحدة ترمى على ثلث فمن خرج له حر

نظر فيه فإن حمله الثالث فواضح والا عمل فيه ما تقدم وأما الرابعة فإن عين العدد الذي صاه كزيد وعمر من جملة أكثر وحمله الثالث فواضح والإسلاك فيه ما تقدم وإن لم يعين كثلثة من عبيدي فإنه ينسب عدد من صاه إلى عدد جميع رقيقه وبذلك النسبة يحجزون فإذا كانوا ثلاثة من تسعة جزئوا أثلاثاً ومن اثني عشر جزئوا أرباعاً ويحمل كل جزء على حدته من غير نظر لقيمة كل جزء ويكتب أوراق بقدر عدد الأجزاء واحدة فيها حروا الباقي كل ورقة فيبارق ويعمل مثل ما تقدم في المسئلة الثالثة (إلا أن يكتب) أي محل التركة ما لم يرتب فإن رتب فلا قرعة والترتيب إما بالاداء كاعتقوا فلاناً ثم فلاناً وهكذا أو بالزمان (٣٧٩) كاعتقوا فلاناً الآن وفلاناً في غد

أو بالوصف كالأعلم فالأعلم (فيتبع) فيقال ويقدم من قدمه إن حمله الثالث أو محله فإن حمل جميعه وبقية منه بقية عتق من الثاني يحمل الثالث أو جميعه وهكذا إلى أن يبلغ الثالث (أو يقول) أعتقوا (ثلاث كل) من عبيدي فيتبع (أو) أعتقوا (أنصافهم أو أثلاثهم) فيتبع ويحق من كل نكح في الأولى والثالثة ومن كل نصفه في الثانية إن حمل الثالث ما ذكر وإلا عتق محل الثالث من كل ولو قل (وتبع) العبد (سيده بدين) له على سيده قبل أن يعتقه (إن لم يستثن) السيد (ماله) حال عتقه لأن القاعدة أن مال العبد يتبعه في العتق دون البيع ما لم يستثنه السيد فإن استثناه كاشهدوا أني قد استزعت مال عدي أو الدين الذي لعبيدي أو أني أعتقه على أن ماله لي فإنه

فالثالث الذي خرجت له الورقة التي فيها حر (قوله نظر فيه) أي نظر إلى قيمته مع الثالث (قوله وإلا عمل فيه ما تقدم) أي بأن يكتب اسم كل واحد من ذلك الثالث مع قيمته في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر (قوله فإن عين العدد) بأن قال أوصيت بعتق ثلاثة من عبيدي وهم زيد وعمر وبكر وعبيده تسعة مثلاً (قوله وإلا سلك فيه ما تقدم) أي من كتابة كل واحد مع قيمته في ورقة على ما قال الشارح وفعل بهم ما مر (قوله وإن لم يعين) أي ذلك العدد بأسمائهم وإنما يسمى العدد فقط ولم يحمله الثالث (قوله ويعمل مثل ما تقدم الخ) أي بأن تخلط الأوراق ثم يرمى كل ورقة منها على جزء فمن وقعت عليه ورقة الحرية من الأجزاء عتق كله إن حمله الثالث فإن لم يحمله عتق منه محله بالطريق المتقدمه بأن يكتب اسم كل واحد من ذلك الجزء مع قيمته في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما تقدم (قوله إلا أن يرتب) الظاهر أنه راجع للصورتين الأولىين وقال ابن عاشر الظاهر رجوعه للأولى (قوله والترتيب إما بالاداء كاعتقوا فلاناً الخ) هذا مثال للترتيب في الصورة الثانية ومثاله في الأولى عبيد فلان حر ثم فلان وهكذا إلى آخرهم أو فلان حر الآن وفلان في غد وفلان بعد غد (قوله كالأعلم فالأعلم) أي بأن يقول أعتقوا من عبيدي الأعلم فالأعلم أو الأصالح فالأصاح وهكذا (قوله إن حمله الثالث) أي بتمامه وقوله أو محله أي وأما محله منه إن لم يحمله كله (قوله وهكذا) أي فإن بقيت من الثالث بقية أيضاً عتق من الثالث محل الثالث أو جميعه وهكذا (قوله أو يقول) أي في وصيته وهذا عطف على المستثنى وهو يرتب (قوله ما ذكر) أي وهو ثلث كل أو نصف كل (قوله ولو قل) أي ولو كان أقل مما صاه للوصي كإذا كان الثالث يحل عشر قيمتهم فإنه يتق من كل عشرة (قوله وتبع العبد سيده بدين) يعني أنه إذا أعتق عبداً أو أعتق عليه بالحكم لتثيله به وللعبد دين على سيده فإن العبد يتبع سيده بدينه الذي له عليه إن لم يستثن السيد ماله حين العتق فإن استثناه سقط الدين الذي على السيد للعبد (قوله وهو يدعى الحرية) أي إصالة أو أنه عتق لغيره (قوله إن شهد شاهد بركة) أي فإن لم يشهد شاهد بركه وإنما كانت من المدعى مجرد دعوى فإنه لا يتوجه على العبد عين عند ابن القاسم وهذه تخصص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا عين بمجرد ما (قوله ومعناه الخ) الحق أن كلام المصنف محتمل للصورتين كلفظ المدونة أحدهما أن يكون الدين ثابتاً فيشهد شاهد بتقدمه على العتق والثانية أن يكون الدين غير ثابت فيشهد شاهد بدين متقدم على العتق وشارحنا قصر كلام المصنف على الصورة الأولى ولا وجه له انظرين (قوله وكان القول له) فإن نكل العبد في الأولى رق وهذا حيث لم يكن أعتقه آخر والا فاليمين على العتق عند نكول مدعى الرق فإن نكل المتق رد العتق ولا يخاف العبد

يكون للسيد وسقط عنه الدين الذي عليه (و) إن ادعى شخص على آخر أنه رقيقه وهو يدعى الحرية (رق) للمدعى (إن شهد) له (شاهد بركه) وحلف معه المدعى أنه رقيقه لأنه مال يثبت بشاهد ويمين (أو) شهد شاهد للغير على (تقدم دين) على العتق فيرق العبد للغير (و حلف) الغريم معه بأن الدين الذي على السيد متقدم على عتقه للعبد ومعناه أن السيد أعتق عبده وعليه دين فادعى رب الدين أن دينه سابق على العتق وأقام شاهداً على ذلك والمدين يدعى أن عتقه للعبد قبل الدين فالدين يخلف مع شاهده ويرد عتق العبد ليأبى الدين فضمير وحلف عائد على المدعى الذي أقام شاهداً على دعواه الشامل لمدعى الرقية ولمدعى تقدم الدين فإن نكل حلف العبد في الأولى والعتق في الثانية وكان القول له

(و) إن ادعى شخص إرث ميت بالولاء أو بالنسب (استؤنى بالمال) ولا يجعل باعطائه للمدعى (إن شهد) للمدعى (شاهد) واحد (بالولاء) أو بالنسب (أو اثنان) بالسماع أى (أنهما لم يزلوا يسمعان أنه) أى المدعى (مولاه) أى مولى الميت (أو) أنه (وارثه) فإن جاء أحد بأثبت منه استحق المال ومنعه وإلادفع له (وحاشا) عند الدفع مع شاهده أو مع بيعة السماع ولا يثبت بذلك نسب ولا ولاء كما سيأتى له ذلك فى باب الولاء لكنه يخالف (٣٨٠) ما قدمه فى باب الشهادات من أن الولاء يثبت بيعة السماع ومثله النسب وأجيب بحمل

ما فى الشهادات على ما إذا كان السماع فاشياً وهو يفيد القطع وما هنا كقولنا على ما إذا كان سماعهما لا يفيد العلم بأن كان غير فاش بين الثقات وغيرهم (وإن شهد أحد الورثة) عند حاكم (أو) أقر أن أباه أعتق (قبل موته عبداً) معينا من عبيده فى صحته أو مرضه والثالث يحمله وأنكر ذلك غيره من الورثة (لم يجز) ذلك أى شهادة الشاهد أو إقراره بل يلقى (ولم يقوم) العبد (عليه) أى على الشاهد أو المقر وحصته من العبد تكون رقالة لأنه مقر لغيره ولا يمين على العبد مع شهادته هذا الشاهد نعم إن ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبد فتابه العبد عتق عليه كما يفيد قوله فى باب الاستلحاق كشاهد ردت شهادته (وإن شهد شريك على شريكه) فى عتق (يعتق نصيبه) والشريك يكذبه (فصيب الشاهد حر) إن أسير شريكه (الشهود

كما فى ابن مرزوق (قوله واستؤنى بالمال إن شهد بالولاء شاهد أو بالنسب) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب لا يدفع له الشاهد الواحد قال فى التوضيح وهما مبنيان على القاعدة المختلف فيها بينهما وهى الشهادة بما ليس بمال إذا أدت إليه كالأول فأقامت المرأة بعد الموت شاهداً على الزوجية هل يثبت بتلك الشهادة المال أولاً فإن القاسم يقول بالأول وأشهب يقول بالثانى لأن الشهادة بغيره لا به (قوله ولا يثبت بذلك نسب) أى وحينئذ فلا يترفع عليه حرمة ما ثبت تحريره من النسب (قوله كما سيأتى له ذلك فى باب الولاء) أى وكما هو مستفاد من قوله واستؤنى بالمال إذ لو ثبت الولاء أو النسب لما استؤنى بالمال إذ لا وجه للاستثناء (قوله أحد الورثة) أى سواء كان ابناً أو غيره وأما لو شهد عدلان من الورثة بذلك كانت شهادتهما مقبولة (قوله أو أقر) أى عند غير حاكم والأول وهو الشاهد يشترط فيه العدلون الثانى وهو المقر وانما يشترط رشده (قوله بل يلقى) أى لأنه فى الأولى شهادة واحد وهى لا تكفى فى العتق وفى الثانية إقرار على الغير (قوله تكون رقالة) أى ولا تكون حرة ويقوم عليه الباقي لأنه ليس هو للعتق حتى يلزمه التقويم وانما هو مقر على غيره (قوله وإن شهد شريك أى فقط) وحاصله أنه إذا شهد أحد الشريكين فى عبد أن شريكه أعتق حصته وكذبه الآخر لم تعتق حصة المشهود عليه اتفاقاً وأما الشاهد ففيه تفصيل فإن كان شريكه المشهود عليه معسراً لم تعتق حصته أيضاً اتفاقاً وإن كان موسراً فلا بد عليه الأقل أنها تعتق حصته وهو الراجح والذى عليه الأكثر أنها لا تعتق وأما لو شهد أحد الشريكين مع عدل آخر على شريكه بعتق نصيبه فإنه يعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشريك الشاهد أيضاً ولا يرجع بقيمته لدعواه لنفسه أنه يستحق قيمته على المشهود عليه كذا قيل وبحث فيه بعضهم بأن مقتضى القياس أنه مخلف ويأخذ قيمة حصته لأن معه شاهداً عدلاً (قوله يعتق نصيبه) أى نصيب المشهود عليه (قوله حر) أى يعتق مجاناً (قوله كعسره) أى كما اتفق على عدم عتق نصيب الشاهد فى عسر المشهود عليه

#### باب فى التدبير

(قوله تعليق مكلف) أى ولو كان سكران بحرام إذا كان عنده نوع تمييز وأما إذا كان طافحاً فهو كالبهيمة لا يلزمه شيء اتفاقاً وما فى عقب فقيه نظر وأما السكران بحلال فكالجنون (قوله خرج الصبي والجنون والمكره) أى فإن تدبيرهم باطل من أصله وكذا يقال فى تدبير العبد والسفيه فيما يأتى أما بطلانه من الجنون والمكره والعبد فباتفاق وأما بطلانه من الصغير والسفيه فلى الراجح كما فى حاشية شيخنا على خش وقال بعضهم إنه من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة وحينئذ فيخرج من الثلث ولهما الرجوع فيه بعد البلوغ والرشد واستظهره فى اللج (قوله خرج العبد) أى لأن تدبيره باطل لأنه محجور عليه بالأصالة وقوله والسفيه أى سواء كان مولى عليه أو كان مهنلاً فلا يصح تدبيره من حيث كونه تدبيراً وإن صح على أحد القولين السابقين من جهة أنه يكون وصية يخرج من الثلث بالأولى من الصغير انظر

عليه ولا يعتق نصيب المشهود عليه إلا يثبت العتق إلا بشاهدين وانما عتق نصيب الشاهد عند يسار شريكه لأن شهادته تضمنت اعترافه بعتق نصيب نفسه على شريكه وإن شريكه قد ظلمه فى عدم دفع قيمة نصيبه له بانكاره عتق نصيبه (والأكثر) من العلماء (على نصيبه) أى تفى عتق نصيب الشاهد مع يسر الشريك فلا يعتق من العبد شيء (كعسره) المتفق عليه والراجح الأول وإن كان قول الأقل [درس] باب فى التدبير واحكامه وهو لغة النظر فى عواقب الأور لتقع على الوجه الأكمل وشرعا قال المصنف (التدبير تعليق مكلف) خرج الصبي والجنون والمكره (رشيد) خرج العبد والسفيه فلا يصح تدبيرهما

(وان) كان المكاف الرشيد (زوجة) دبرت (في زائد الثالث) أي فجازا على ذلك ما لها وان لم يكن لها غير ذلك العبد فيحصى ويلزمها وليس لزوجها رده بخلاف العتق وسائر التبرعات إذ لا ضرر على زوجها في ذلك لأن العبد (٣٨١) في رقها إلى الموت وأما تديرها في الثالث

فما دونه فلا خلاف في نفوذه (العتق) مفعول تعليق أي تعاقبه نفوذ العتق لأن العاق أنا هو نفوذه وأما انشاؤه فمن الآن (بموته) أي موت المعلق بكسر اللام خرج المعلق على دخول دار مثلا أو زمن أو موت غيره فلا يسمى تديرا (لا على وصية) خرج ماعلقه على موته على وجه الوصية فانه عقد غير لازم يجوز الرجوع فيه بخلاف التدير ومثل الوصية بقوله (كأن) مت من مرضي (هذا فأنت أو فبدي حر) إن مت من (سفرى هذا) فأنت حر (أو) قال في صحته أنت (حر بعد موتي) ولم يقيد بتدير ولا غيره فوصية في الثلاثة غير لازمة وأما إن قال أنت مدبر بعد موتي فتدير قطعا والحاصل أن التدير ما كان على وجه الانبرام والازوم لا على وجه الانعزال كأن يكون على وجه يكون أو لا يكون كالمت في المرض والسفر فانه وصية ولو أتى بلفظ التدير وكذا بعد موتي إذا لم يقيد بلفظ التدير

وعدم صحته من المجهل هو قول ابن القاسم وأما عند مالك فيصح لأن تعترفه قبل الحجر محمول على الاجازة عنده (قوله وان زوجة دبرت في زائد الثالث) أي دبرت عبداً فيحتمل أن يرد من ذلك ما لها ولو عبر المصنف بل رد قول سخنون أن قول ابن القاسم يصح من الزوجة في زائد الثالث خطأ كان أحسن ابن رشد وروى عن مالك مثل قول سخنون انظر المواقيت ابن وقوله وان زوجة الخ أي هذا إذا كان المكاف الرشيد غير زوجة أعم من كونه رجلا أو امرأة أو كان زوجة دبرت في ثلثها بل وان كان زوجة دبرت الخ (قوله فيحصى) أي التدير أي يحصى عقده من الآن وإن كان لا يخرج حرا إلا بعد موتهما من ثلثها (قوله بخلاف العتق) أي ولو لاجل (قوله وسائر التبرعات) أي فان لزوجها ردها حيث زاد التبرع على الثالث (قوله لان العبد في رقها إلى الموت) أي فلما استخدمه والتجمل به وفي هذا منفعة للزوج فلم يخرج العبد بالتدير عن تمتع الزوج به إلى موتها وبعد الموت الزوج كبقية الورثة بخلاف العتق فان العبد يخرج به عن تمتع الزوج (قوله بموته) أي على موته فالباء بمعنى على لان التعليق يتمدى بعلى أو على حالها لئلا يكون مع تقدير عامل تتعلق به أي رابطا له أي للعتق بموته (قوله أو زمن) أي كأن مضت سنة فأنت حر أو ان مات زيد فأنت حر (قوله لا على وصية) أي لا على وجه الوصية ولما شمل تعريفه الوصية بالعتق كأنت حر بعد موتي أو ان مت فأعتقوا عبدي فلانا أخرجها بهذا القيد فهم من تمام التعريف لئلا يكون غير مانع (قوله بخلاف التدير) أي فانه عقد لازم ثم ان من المعلوم ان الفرق بين الوصية والتدير بالازوم وعدم الازوم فرع عن افتراق حقيقتهما وحاصل الفرق بينهما الذي نقله بن عن المعيار أن العتق في التدير ألزمه ذمته وأنشأه من الآن وان كان معلقا على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعتق بعد موته ولم يقيد على نفسه عتقا الآن فالعتق انما يقع على العبد بعد موت الموصي فلذا كان له ان يرجع كمن وكل رجلا ليبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك بما شاء من قول أو فعل ما لم ينفذ الوكيل ما أمر به (قوله كأن مت من مرضي أو سفرى هذا) انما يكون هذا وصية إن جعل الجواب فأنت حر كما فعل الشارح فان جعل الجواب فأنت مدبر كان وصية أيضا على قول ابن القاسم وفي الموازية إنه تدير لا رجوع فيه ووجه الأول أعني كونه وصية أنه لما علقه على أمر محتمل لان يكون أولا لا يكون لم يلزمه انظر بن (قوله ولا غيره) أي بما يدل على التدير كإتيان (قوله واما ان قال أنت مدبر بعد موتي) أي أو قال أنت حر بعد موتي بالتدير فهو تدير فيها قطعا (قوله ما كان على وجه الانبرام والازوم) أي من الآن كدبرتك أو أنت مدبر أو أنت حر عن دبر مني وان كان معلقا على الموت كأنت مدبر بعد موتي أو أنت حر بعد موتي بالتدير (قوله لا على وجه الانعزال) أي لا ما كان على وجه الانعزال وقوله كأن يكون على وجه أي معلقا على وجه وقوله يكون أي محتمل لأن يكون أولا يكون (قوله ولو أتى الخ) أي بأن قال إن مت من مرضي هذا أو من سفرى هذا فأنت مدبر (قوله إذا لم يقيد بلفظ التدير) أي كأن قال أنت حر بعد موتي أي وأما ان قيد به كأنت مدبر بعد موتي أو أنت حر بعد موتي بالتدير كان تديرا (قوله ومحل كونه) أي ما ذكر من الصبيغ الثلاثة (قوله ما لم يرد) أي مدة كونه لم يرد بأن خلا لفظه عن نية أو قرينة فان أراد به نية أو قرينة لزمه هذا محصل كلام الشارح وفي بن ان لم يرد أي بالنية وأما إذ أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فبدي فلان حر لا يغير الخ فهذا من قبيل التدير الصريح لا بالارادة

ومحل كونه وصية يجوز الرجوع فيه (ما لم يرد) أي ما لم يقصد به التدير فان قصد التدير بأن أتى بما يدل عليه كأن يقول حر بعد موتي بالتدير أو ان مت من مرضي فبدي حر ولا رجوع لي فيه ولا يغير عن حاله ونحو ذلك فهو تدير لازم

ومثل ذلك ما إذا أقر بأنه أراد بهذه الألفاظ (٣٨٢) التديير (و) ما لم يعلقه على شيء فان علقه على شيء كان تدييراً نحو إن كنت زيدا

(قوله ومثل ذلك) أى مثل ما إذا أتى بما يدل على التديير (قوله وما لم يعلقه) أى والم يعلق. اذكر من الصيغ الثلاث على شيء فان علق واحدة منها على شيء كان تدييراً (قوله فأنت حر إن مت من مرضى أو من سفرى هذا) أى وإن كملت أو دخلت الدار فأنت حر بعد موتى (قوله لزم المعلق) أى وهو الحرية بعد الموت من هذا المرض (قوله واللازم تديير لا وصية) فيه أن الحرية معلقة في الصيغتين الأولتين من صيغ الوصية فلم يقل إنها تلزم بمحصل المعلق عليه واللازم تديير لا وصية وأجيب بأن المعلق عليه هنا اختياري والمعلق على الاختياري يلزم بمحصله على قاعدة الحث بخلاف قوله إن مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فأنت حر فان المعلق عليه فيها الموت من هذا المرض أو من هذا السفر فانه غير اختياري فلا يلزم فيها التديير إلا بإرادته (قوله أو نحو ذلك) أى أو شهرين أو نصف شهر (قوله وظاهره ولو أراد الخ) أى ظاهره أن هذا وصية غير لازمة سواء أراد بذلك التديير أو لم يردده علقه أو لم يعلقه وإنما كان ظاهره ذلك لتأخيره قوله أو أنت حر بعد موتى يوم عن قوله إن لم يردده أو لم يعلقه إلا أنه إن أراد بذلك التديير كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية إذا التزم عدم الرجوع فيها فيها قولان بالازم وعدمه وهذا القول هو ما اختاره الشيخ ابراهيم القاني (قوله وقيل حذف الخ) هذا التقرير هو ما اختاره عيج وحاصله أنه إذا قال أنت حر بعد موتى يوم أو شهر أو بأكثر من ذلك أو أقل فهو وصية غير لازمة إن لم يرد بذلك التديير أو يعلقه وإلا كان تدييراً فالصنف حذف أن لم يردده أو يعلقه من هنالدلالة ما قبله عليه (قوله أو حر عن دبر منى) لما كان هذا اللفظ صريحاً في الباب لم يحتج إلى الإرادة بخلاف حر بعد موتى فانه لما كان غير صريح في التديير لم يصرف له إلا بالنية أو القرينة (قوله والجازحة) أى والدبر بمعنى الجازحة بالضم أكثر من الاسكان قوله إذا لم يصرفه للوصية) أى ولم يعلقه على إن مت من مرضى هذا أو سفرى كاسم وقوله إذا لم يصرفه للوصية أى بما يدل عليها كما مثل أوبالنية وقوله وإلا كان وصية أى وإلا بأن صرفه لها بما يدل عليها أو بالنية كان وصية وإنما انصرف صريح التديير لغيره وهو الوصية لقوة شبهها بها (قوله إذا أراد به التديير) أى بالنية أو بالقرينة الدالة عليه كما مر (قوله أو بعده) أى بأن دبره وهو كافر فأسلم وهذا يشمله قول المصنف لمسلم لأنه مسلم مآلاً (قوله لزومه وعدم فسحه) أى لأنه نوع من العتق وعتق الكافر للمسلم لازم (قوله أى عليه) أشار إلى أن اللام بمعنى على لا أنها على حالها للتعدينية أى لأن ملك الشخص لا يؤجر له أى وأجر عليه لمسلم وكلام المصنف يشرب أنه لا يتولى الإيجار وهو كذلك بل يتولى الحاكم إيجاره ويدفع له ما أوجبه شيئاً فشيئاً لأن منتهى أجل السيد لا يعلم (قوله عتق من ثلثه) أى من ثلث ماله ولو خيراً وخزيراً إذا كانت ورثته نصارى فلو ترك ولدين فأسلم أحدهما بعد موته وقيمة الدبر مائة وترك مائة ناضة وخمراً قيمته مائة عتق نصف المدبر على الذى لم يسلم لأنه أخذ خمسين ناضة وخمسين خمراً ونصف المدبر خمسون فخرج نصف الدبر من ثلث ما نائب النصارى والذى أسلم لم يتم له إلا خمسون ناضة وقيمة نصف المدبر خمسون وأهريق نصيبه من الخمر فيعتق من النصف الثاني ما قابل ثلث المائة وذلك سدماً العبد فصار جميع ما يعتق منه خمسة أسداسه ويرق منه سدس لا ولد الذى أسلم (قوله وولاؤه للمسلمين) أى على تفصيل وحاصله أن الكافر إذا اشترى مسلماً ثم دبره أو أسلم عنده ثم دبره فالولاء للمسلمين مطلقاً ولو كان لذلك السيد عصبة مسلمون ولو أسلم ذلك السيد بعد التديير فلا يهود له الولاء وأما إن دبره في حال كفره ثم أسلم فالولاء للمسلمين مالم يسلم سيده أو يكون له عصبة مسلمون وإلا كان الولاء لسيده أو لعاصبه (قوله الحمل معها) أى الحمل للصاحب لها يوم تديرها

أو دخلت الدار فأنت حر إن مت من مرضى أو سفرى هذا أى وحصل الملقى عليه كالدخول إذ بمحصله الملقى عليه لزم الملقى واللازم تديير لا وصية (أو) ل (أنت حر) بعد موتى يوم أو شهر أو نحو ذلك فوصية لا تديير لكونه غير معلق على الموت وظاهره ولو أراد أوعاق وقيل حذف من هنا قوله مالم يردده ولم يعلق للدلالة الأول عليه وذكر صريحه بثلاث صيغ مطلقاً لما يصدر وهو تعليق بقوله (بدبرك) وأنت مدبر أو حر عن دبر منى) ودبر كل شيء ما ورأه يسكون البناء وضمها والجازحة بالضم أكثر وأنكر بعضهم الضم في غيرها وعمل كونه تدييراً لازماً إذا لم يصرفه للوصية كأن يقول ولّى الرجوع أو الفسخ في ذلك وإلا كان وصية كما أن صريح الوصية نحو أعتقه إذا مات أو هو حر إن مت أو بعد موتى إذا أراد به التديير أو علقه انصرف للتديير كما قدم (وتقد تديير نصرائى) أو يهودى (الحمل) أى لبعده المسلم حيوان اشتراه

مسلماً أو أسلم عنده قبل التديير أو بعده ومعنى نفوذ لزومه وعدم فسحه (وأوجر له) أى عليه ثلاثا يكون مستولياً وهو على المسلم وتدفع أجرته لسيده فإذا مات عتق من ثلثه وولاؤه للمسلمين (و) من دبر أمته الحامل (تناول) التديير (الحمل معها)

وأولى إن حملت به بعد التدبير لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلها (كولد المدبر) حصل خله (من أمته بعده) أي بعد تدبير أبيه فالحل مدبر بما لا يسه وأما إن حملت به قبل تدبير أبيه فلا يدخل في التدبير (٣٨٣) لانفصال مائه عنه قبل تدبيره

(وصارت أمته به) أي

بولدها الحاصل حملها

به بعد تدبير أبيه (أم ولد)

للمدبر (إن عتق) الوند

بأن حمله الثلث مع أبيه

(وقدم الأب عليه في

الضيق) لالثث عن الأب

ولده لتقدم تدبيره على

تدبير الولد فلا يلزم من عتق

الأب عتق الولد وهي إنما

تصير أم ولد بعته لا بتق

أبيه والمعتمد أن الأب

لا يقدم عند الضيق بل

يتحاصن عنده وعليه

فضمير إن عتق للأب أو

للولد إذ يلزم من عتقه

عتق ولده فإذا عتق بعض

الولد للتحاصن فلا تكون

أمة أم ولد لأن أم الولد

هي الحر حملها أي كله من

وطء مالكتها وكذا

تتخاصص المدبرة وولدها

عند الضيق (وللسيد زرع

ماله) وله وطء المدبرة ومحل

الاتزاع (إن لم يمرض)

السيد مرضاً مخوفاً وإلا لم

يجزله ابتزاعه لأنه ينتزعه

لغيره ما لم يشترط السيد

عند التدبير ابتزاعه وإلا عمل

بشرطه (و) للسيد (رهنة)

أي رهن رقبة المدبر ليبيع

للفرماء ولو في حياة

السيد إن سبق الدين على

التدبير فإن تأخر عنه فأما

يجوز رهنة لبيع

بعد موت السيد حيث لا مال له (و) للسيد (كتابته)

فإن أدى عتق وإن عجز رجع مدبراً وإن مات سيده قبل الأداء عتق من ثلثه

وسقط عنه باقي النجوم (لا) يجوز للسيد (إخراجاً بغير حرية) كبيع هبة وصدقة لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه

وهو الذي حملت به قبل التدبير (قوله وأولى إن حملت الخ) أي بخلاف ما انفصل عنها قبل تدبيرها فإنه رقيق للسيد (قوله وأما إن حملت به قبل تدبير أبيه الخ) أي سواء وضعته قبل تدبيره أيضاً أو وضعته بعده والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رقيق سواء كان التدبير للامة أو للعبد المسترسل على أمة وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر سواء كان التدبير للامة أو للعبد وأما ما كان حملها حين التدبير فهو مدبر إن دبرت أمة لا إن دبر أبوه وإنما دخل ولد المدبرة الذي حملت به قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره لأن الولد كجزء منها حتى تضع فإذا دبرها فقد دبره وإذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا حملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب (قوله وصارت به أم ولد) يعني أن العبد المدبر إذا عتق ولده الذي حملت به أمته بعد التدبير وذلك العتق بعد موت السيد الذي دبر أباه بأن حمله الثلث هو وأبوه وعتقهما فإن الأمة التي حملت به تصير أم ولد بذلك الولد فتعتق من رأس مال سيدها وهو المدبر المذكور (قوله وقدم الأب عليه في الضيق) هذا هو الذي استظهره ابن عبد السلام فجري عليه المصنف هنا مع اعتراضه في التوضيح على ابن عبد السلام بأن مذهب للدونة وغيرها انهما يتحاصن وقد اعترضه عوج ومن تبعه بذلك ابن (قوله فلا يلزم من عتق الأب عتق الولد) أي ويلزم من عتق الولد عتق الأب (قوله بعته) أي بعث الولد من ثلث السيد (قوله بل يتحاصن عنده) أي فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة الولد والأب معا ثلاثين فإنه يعتق من كل مقدار خمسة وهو سدسه (قوله إذ يلزم من عتقه عتق ولده) أي وكذا يلزم من عتق الولد عتق أبيه (قوله فلا تكون أمة أم ولد) هذا هو المتيقن خلافاً لجزم به الشيخ أحمد الزرقاني من كونها أم ولد (قوله) والسيد نزاع ماله إن لم يمرض (أراد المصنف ماله ما وهب له أو تصدق به عليه أو اكتسبه بتجارة أو بخلع زوجة وأما ما نشأ من عمل يده وخراجه أي غلته وأرض جنابة عليه فللسيد نزاعه ولو مرض مرضاً مخوفاً من غير احتياج لشرط على أن إطلاق الاتزاع عليه مجاز اذ هو للسيد أمانة (قوله ما لم يشترط السيد عند التدبير ابتزاعه) أي وإن مرض مرضاً مخوفاً (قوله لبيع للفرماء) أي عند العجز عن وفاء الدين (قوله لبيع بعد موت السيد) أي لا في حال حياته وقول المصنف في باب الرهن لا رقبته محمول على هذه الصورة أي لا يجوز رهن رقبته على أن تباع في حياة السيد في الدين الطارئ على التدبير فلا تخالف بين ما هنا وما مر في الرهن (قوله وللسيد كتابته) أي سواء قلنا إن الكتابة من قبيل العتق أو من قبيل البيع أم اجواز كتابته على الأول فظاهر وأما على الثاني فلأن مرجعها للعتق (قوله فإن أدى) أي نجوم الكتابة (قوله عتق من ثلثه) أي فإن لم يحمله الثلث عتق منه عمله وأثر ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عايه بقدر ما عتق منه فإن عتق منه نصفه وضع عنه نصف كل نجم وإن لم يترك غيره عتق لثمة ووضع عنه ثلث كل نجم ولا ينظر لما أداه قبل موت السيد ولو لم يبق عليه غير نجم عتق ثلث المدبر وحط عنه ثلث ذلك النجم ويسعى فيما بقي فإن أداه خرج حراً (قوله لا يجوز للبيد إخراج) أي إخراج المدبر عن التدبير (قوله بغير حرية) الباء بمعنى اللام كما في نسخة (قوله كبيع هبة وصدقة) أي ورجوع عن تدبيره وما ذكره المصنف من عدم جواز إخراج المدبر عن التدبير لغير الحرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب وقال ابن عبد البر كات بعض أصحابنا يفتي ببيعه إذا تخلف على مولاه وأحدث أحدنا قبيحة لا ترضى اه وأراد بالعض ابن لبابة كما قال ابن عرفة قال في التكميل وقد افتى شيخنا القوري مرة بما نقله ابن عبد البر اه بن (قوله لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه) أي والشارع متشوف للحرية

بعد موت السيد حيث لا مال له (و) للسيد (كتابته) فإن أدى عتق وإن عجز رجع مدبراً وإن مات سيده قبل الأداء عتق من ثلثه وسقط عنه باقي النجوم (لا) يجوز للسيد (إخراجاً بغير حرية) كبيع هبة وصدقة لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه



(ولفسخ يمه) ان وقع كتمته وصدقته (ان لم يعتق) فان أعتقه المشتري أو الوهوب له قبل الفسخ مضي (والولاء له) أي لمن أعتقه للملن ذبيرة ولا يرجع المشتري إذا أعتقه بالثمن على من ذبيرة (كالمكاتب) لا يجوز بيعه وفسخ إن لم يعتق فان أعتقه فمشتريه فلا فسخ والولاء لمن أعتقه فاللشبيه تام (وان بجنى) (٣٨٤) للدر فان كان له مال يبي بجنائته دفعه فيها وبقي مديراً لسيده ولا خيار له كافي النكاح خلافاً لظاهر

(قوله ان لم يعتق) أي قبل الفسخ (قوله فان أعتقه المشتري) أي ولو كان العتق لأجل (قوله ولا يرجع المشتري إذا أعتقه بالثمن على من ذبيرة) أي لأن عتقه له فوت للبيوع والبيع المختلف في فسادته إذا فات بعض الثمن وعلم أن محل مضي عتق المشتري وثبوت الولاء له المبتأخر عتقه إلى موت المدير بالكسر فان تأخر فاته لا يعضى عتقه لأن الولاء قد انعقد لمديره أما لحل الثلث لكاه فعتق كله أو لبعضه فاعتق بعضه وحيث كان الولاء قد انعقد لمديره قبل عتق المشتري أو الوهوب له صار عتق المشتري لم يصادف محلاً وحيث فلذلك المشتري الذي لم يعضى عتقه أن يرجع بالثمن على تركه المدير (قوله دفع فيها) أي دفع ماله في تلك الجنابة (قوله ولا خيار له) أي لا خيار لسيده بين فدائه وإسلام خدمته الدجنى عليه ليستوفى منها أرش الجنابة تقاضياً (قوله خلافاً لظاهر النكاح) أي فان ظاهر إطلاقه يقتضى أن السيد مخير في إسلامه وفدائه مطاقاً كان له مال يبي بالجنابة أم لا (قوله وان لم يكن له مال يبي الخ) أي بأن لم يكن له مال أصلاً أو له مال لكن لا يبي بجنائته (قوله أسلم خدمته الدجنى عليه) أي ليستوفى منها أرش الجنابة (قوله حتى تستوفى الجنابة) أي أرشها وبعد أن يستوفى الجنى عليه أرشها ترد الخدمة لسيده على أنه مدير وما ذكره المصنف من أن السيد يسلم خدمة المدير الدجنى عليه تقاضياً هو المشهور وقيل انه يسلمها له ملكاً لول السيد (قوله فلو جنى جنابة ثانية على شخص) أي قبل أن يستوفى الأول من الخدمة أرش جنابته (قوله وحاصه بجنى عليه ثانياً) أي وحاصه بجنابته عليه أولاً بجنى جنى عليه العبد ثانياً (قوله فيما بقي من الخدمة) متعلق بقوله وحاصه بجنى عليه (قوله من يوم ثبوت الخ) صفة لمخاصة الثاني أي السكينة من يوم الخ (قوله القسمة نصفين) أي ولو كانتا على الثلث والثلاثين (قوله الظاهر الثاني) بل قال بن هو الصواب فلذا كان أرش كل جنابة من الجنابتين عشرين إلا أن صاحب الأولى أخذ من خدمته عشرة قبل أن تحصل الجنابة الثانية وبقيت له عشرة فانهما يتحصان خدمته اثلاثاً على ظاهر كلام المدونة وبه جزم ابن مرزوق لأن الخدمة يقتسمانها مناصفة انظر بن (قوله ورجع مديراً) أي كما كان قبل الجنابة (قوله ان وفي أرش الجنابة) أي أو الجنابتين (قوله وان عتق هذا الجاني بموت سيده) أي لحل الثلث له (قوله بعد إسلامه) احترز بذلك عما لو مات سيده قبل إسلامه وفدائه فانه لا شيء للدجنى عليه كما إذا جنى وهو صغير لا خدمة له وانتظرت قدرته على الخدمة فمات سيده وحله الثلث وكذلك المدبرة التي لا عمل عندها ولا صنعة كما في ابن مرزوق (قوله وقبل استيفاء أرش الجنابة) أي من خدمته (قوله اتبع) أي للعتق بعضه بالأرث وقوله فيما عتق منه أي بالنظر لما عتق منه (قوله بمحضته) أي بمقابل حصته أي بمقابل الجزء الحصة فالباء في قوله بمحضته على حالها وفي الكلام حذف مضاف أي أو أنها بمعنى في ولا حذف أي يتبع بالأرث في حصته أي الحصة التي صار بها حراً (قوله وخير الوارث في اسلام مارق منه) ملكاً للدجنى عليه الخ) إما خير الوارث بين الفداء والتسليم للرقبة ملكاً مع أن مورثه إنما خير بين الفداء والإسلام للخدمة لأن المورث لا يملك الرقبة وهي الآن ملك للوارث (قوله وقوم بماله) محل هذا إذا كان السيد لم يستثن ماله عند تدبيره وإلا قوم بدونه (قوله والعبرة بالتقويم يوم النظر) أي سواء كان المال يوم النظر مساوياً له يوم الموت أو زيداً أو نقص (قوله على أنه من المال كذا وكذا)

إطلاق المصنف وإن لم يكن له مال يبي بجنائته خير سيده بين فدائه وإسلامه (فان فدائه) بقى مديراً (والا) يفده (ألم خدمته) له جنى عليه (تماضياً) أي شيئاً بعد شيء حتى تستوفى الجنابة فلو جنى جنابة ثانية على شخص آخر فلا يخص الأول بالخدمة (وحاصه) أي الأول (بجنى عليه) من العبد (ثانياً) بعد اسلام خدمته في الجنابة الأولى فيما بقي من الخدمة ويخص الأول بما استوفاه قبل محاسبة الثاني من يوم ثبوت الجنابة الثانية وهل معنى الخاصة القسمة نصفين أو على حسب مال كل الظاهر الثاني وهو ظاهر المدونة (ورجع مديراً) (إن وقى) أرش الجنابة (وان عتق) هذا الجاني (بموت سيده) بعد اسلامه خدمته وقبل استيفاء أرش الجنابة (اتبع) ماله في من الأرض في ذمته (و) عتق (بعضه) ورق باقيه للوارث لضيق الثلث اتبع فيما عتق منه (بمحضته) أي بما يقابل الجزء الحر لان ما بقي من أرش الجنابة يتعلق ببعضه

بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق فلذا كان الرق عشرة ورق نصفه اتبع بخمسة (وخير الوارث) لبعضه الرق (في اسلام مارق) منه ملكاً للدجنى عليه (أو فسكه) بقدر ما يخصه من أرش الجنابة وهو خمسة في مثالا (وقوم) المدير بموت سيده (بماله) أي ماله لانه صفة من صفاته والعبرة بالتقويم يوم النظر لا يوم موت السيد فيقال كم يساوى هذا العبد على أن له من المال كذا وكذا فإذا قيل مائة قيل

وكم ترك سيده فاذا قيل ماثنين فأكثر خرج حكمه حرًا لحمل الثلث له وبعه ماله (وإذا لم يعمل الثلث إلا بعضه عتق) ذلك البعض وررى  
الباقى (وبقى ماله) كله (بيده) مملوكا فاذا كانت قيمته بلامال مائة وماله مائة وترك السيد مائة فانه يعتق نصفه ويقر ماله بيده مملوكا عند  
مالك وابن القاسم ووجه عتق نصفه أنه بماله مائتان وهما مع مائة السيد ثلثا وثلثها مائة وهى نصف قيمته مع ماله فيعتق نصفه لحمل الثلث  
لنصفه فان لم يترك السيد إلا العبد مجزأ عتق ثلثه ولو كان قيمته بلامال مائتين وللسيد مائة عتق نصفه لان ثلث السيد مائة وهى نصف  
قيمة العبد \* والحاصل أن الثلثان حمل الدبر خرج حرًا وإن لم يعمل عتق منه محمله ورق (٣٨٥) باقية ووجه العمل فيه أن تنظر نسبة

ثلث المال من قيمة رقبة  
العبد وبذلك النسبة يعتق  
من العبد كما لو ترك  
مدبراً قيمته مائة وترك  
مائة وأربعين فمجموع  
التركة مائتان وأربعون  
وثلثها ثمانون نسبتها من  
قيمة العبد أربعة أخماس  
فيعتق منه أربعة أخماسه  
مثال آخر مدبر قيمته  
خمسون وترك سيده  
عشرة فالمجموع ستون  
ثلثها عشرون نسبتها  
لقيمة العبد خمساً فاعتق  
منه خمساً (وإن) ضاق  
الثلث (وكان لسيده دين  
مؤجل على) شخص  
(حاضر ملى ببيع الدين  
بالنقد) أى معجلاً فان  
ساوى الدين عشرين  
ومال السيد عشرون  
وقيمة الدبر عشرون  
عتق كله لحمل الثلث له  
وذكره فهو حاضر بقوله  
(وإن) كان الدين على  
غائب (قرُبْت غيبته)  
كاليومين والثلاثة والدين

أى سواء كان المال عيناً أو عرضاً أوهما (قوله لحمل الثلث له) أى مع ماله (قوله وبقي ماله كله بيده  
مملوكاً) هذا هو مذهب الدونة والوطأ والوثائق المجموعة والذى فى التوضيح أنه لا يبقى بيده شيء  
من المال إلا مقدار ما عتق منه لأنه لو بقي المال كله بيده لكان فيه غبن على الورثة لأنه حينئذ يكون عتقه  
قد خرج من أكثر من الثلث فالقياس أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه واعترضه مع مخالفته  
لمذهب الدونة قائلاً وقوله ابن عرفة وغيره وأن ما فى التوضيح سهو اه وشبهة ما فى التوضيح  
جوابها أن بقاء نصف المدبر مثلاً رقاً للورثة مع كل ماله أكثر خطأ لهم إذا باعوه بما إذا كان نصفه  
رقاً لهم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين (قوله فإن لم يترك)  
أى فان لم يترك إلا ذلك العبد فقط ولم يترك مالا سواه (قوله ووجه العمل فيه) أى فيما إذا لم يحمل  
الثلث المدبر أى بأن كان أقل من قيمته (قوله أن تنظر نسبة الخ) الاوضح أن يقول أن تنسب ثلث  
المال لقيمة المدبر وبذلك النسبة يعتق من العبد (قوله من قيمة العبد) أى التى هى مائة (قوله أربعة  
أخماسه) أى لأن خمس المائة عشرون فالثمانون أربعة أخماس للمائة (قوله نسبتها لقيمة العبد خمساً)  
أى لأن قيمة العبد خمسون وخمسها عشرة والعشرون خمساً للخمسين (قوله وإن ضاق الثلث) أى  
عن عتق المدبر بتمامه (قوله مؤجل) أى لأجل قريب أو بعيد (قوله يبيع الدين) مراد بالنصف بالبيع  
التقويم (قوله معجلاً) أى لاه ووجلاً وأشار الشارح الى أن مراد النصف بالنقد المعجل لا العين لأن  
الدين إذا كان عيناً بما يقوم بالعرض \* وحاصله أن الدين إذا كان على حاضر ملى فانه يقوم حالا  
إلا أنه إن كان عيناً يقوم بعرض وإن كان عرضاً قوم بعين (قوله استؤنى قبضه) أى انظر يعتق العبد  
الى قبض الدين (قوله يبيع للفرما) الأولى لأجل القسم على الورثة لأن الدين يبطل بالدينير مطلقاً  
إذا مات السيد (قوله عتق منه أى من ثلث السيد بنسبة ذلك) مثلاً لو كان ترك السيد مائة مائة  
والدبر يساوى مائة وكان الدين على العسر أو على بعيد القية أو قريبها وبعد أجله مائة قطع  
النظر عن تلك المائة فصار كأن السيد أعتق مائتين فيعتق من المدبر عمل الثلث وهو ثلث الدبر لأن  
ثلث مال السيد ستة وستون وثلثان وهى ثلثا قيمة الدبر ويبع ثلث المدبر الذى لم يحمله الثلث لأجل  
القسم على الورثة فان حضر الدين الغائب أو أيسر لعدم ودفع المائة بتمامها عتق ثلث الدبر الذى قد بيع  
ونقض بيه وإن دفع منها ستين عتق من ذلك الثلث البيع خمس الدبر فيصير العتق منه أربعة أخماسه  
وثلث خمسة وثلثا خمسة رقيقان (تنبيه) قوله عتق منه بنسبه ذلك أى ولو أعتقه المشتري والفرق بينه  
وبين قوله وفسخ بيه إن لم يعتق انه هناك يرجع من عتق لتدبيره وهو أضعف وهنا يرجع من عتق  
لآخر وهو واضح إن كانت يعتق جميعه بما حضر من المال فان كان يعتق بعضه وكان قد أعتق المشتري

٤٩ - مسوق - بع \* حال أو قرب حاله (استؤنى قبضه) أى الدين أى استؤنى يعتق العبد حتى يقبض ذلك

الدين فيعتق منه بقدر ثلث الحاضر وثلث ما قبض من الدين (والا) بأن كان الدين على معسر أو على غائب بعيد القية أو على قريبها وبعد  
أجله (يبع) للفرما من المدبر مالم يحمله ثلث الحاضر (فان حضر) الدين (الغائب) غيبة بعيدة كقرية مع بعد أجله (أو أيسر) الدين  
(لعدم بعد بيه) أى يبيع المدبر لأجل الفرما (عتق منه) أى من ثلث السيد بنسبة ذلك (حيث كان) المدبر أى سواء كان بيد  
الورثة أو بيد مشتربه ولو تداولته الاملاك (و) إن قال لبيده (أنت حر قبل موتى بسنة) مثلاً صح العتق

لكن موته غير معلوم فالواجب النظر (ان كان السيد مليئا) حين قال لعبد ما ذكر (لم يوقف) العبد عن خدمة سيده بل يستمر بخدمة فان مات السيد بعد ذلك (نظر) إلى حاله قبل موته بسنة (فان صح) السيد أى كان صحيحا في أول السنة أو في أثنائها (اتباع) البناء للفاعل وضميره عائدا على العبد أى اتبع العبد تركه سيده ويجوز بناؤه للمفعول ونائبه ضمير العبد والمعنى واحد أى اتبع العبد تركه سيده (بالخدمة) أى بأجرة خدمته التى خدمها له سنة قبل موته لأنه تبين أنه كان حرا من أولها فهو مالك لأجرته من أول السنة وعق (من رأس المال) لأنه بضعة سيده في السنة (٣٨٦) ولو في آخرها صحة بينة تبين أنه معتق في الصحة ولا يضره ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة وإذا

رجع بالخدمة سنة اتبع الوارث بالنفقة عاياه في تلك السنة (والا) يكن صحيحا في السنة بأن مرض مرضا مخوفا من أولها واستمر مريضا للهوت (فمن الثلث) يعتق لأنه تبين أنه أعنته في المرض (ولم يتبع) تركه سيده بخدمة سنة قبل موته لأن كل من يعتق من الثلث فقاته السيد إذا نظر فيه بالتقويم إغما يكون بعد الموت وصرح بمفهوم مليئا وان كان مفهوم شرط لما فيه من التفصيل فقال (وان كان السيد غيره لى) وقت قوله أنت حر قبل موتى بسنة (وقف خراج سنة) من يوم قوله المذكور على بدعدل باذن الحاكم سواء كان الخدم له السيد أو غيره (ثم) إذا تمت السنة وخدم العبد سيده أو غيره من السنة الثانية زمنا كيوم أو جمعة أو شهر على ما يقتضيه الحال يعطى السيد بما وقف من خراج السنة الماضية (ماخدم نظيره)

جميعه تقضى من عتقه بقدر ما عتق بما حضر ومضى عتقه في الباقي ويحل للشترى ما أخذه في نظير ما تقضى من العتق وان أراد الشترى رد عتق ما بقى لا تقاض البيع في بعض ما عتق جرى على استحقاق بعض البيع اه عبق (قوله) لكن موته غير معلوم (أى) حينئذ فأول السنة التى قبل موته التى يعتق عندها غير معلوم وقوله فالواجب النظر الخ الأولى فالخلص من تلك الورطة أن ينظر الخ (قوله) ونائبه ضمير السيد أى اتبعت تركه بأجرة خدمة السنة التى خدمها له العبد قبل موته فأخذتلك الاجرة من رأس المال (قوله فهو) أى العبد مالك الخ (قوله من رأس المال) تنازعه عتق واتبع فيعمل فيه عتق ويعمل في ضميره اتبع أى اتبعه بالخدمة منه أى من رأس المال كما ذكره ابن عرفة وابن شاس اه بن (قوله ولا يضره الخ) أى لأنه معتق قبل الدين من أول السنة نعم يضره الدين السابق على أول السنة وقوله ولا يضره أى من جهة عتقه من رأس المال وان كان ذلك الدين يضره من جهة قيمة خدمته في السنة لأنه يحاخص بها مع الفرما ولا يقدم عليهم كما قال ابن رشد انظر بن (قوله اتبعه الوارث الخ) أى ويتقاضان فان زاد للعبد شىء من خدمة السنة على تقضه رجع بها وانظر إذا زادت النفقة على قيمة خدمته هل يسقط ذلك الزائد أو يتبعه الورثة به كما يتبع هو بما زاد له من خدمة السنة على قيمة السنة (قوله) لأنه تبين أنه أعنته في المرض (أى) الذى هو في أول السنة ومن المعلوم أن العتق في المرض يخرج من الثلث لا من رأس المال (قوله على يدعدل) أى لا على يد السيد ولا على يد العبد (قوله ماخدم نظيره) أى أجرة خدمة زمن خدم العبد نظيره أى مقداره من السنة الثانية \* وحاصله انه إذا تمت السنة فانه يوقف ما يحدث من الخارج في السنة الثانية ويعطى السيد نظيره أى مقداره من خراج السنة الماضية سواء كان خراج شهر أو جمعة أو يوم سواء تساوى الخراج فيها مع المستقلة أو تخالف وهكذا في سنة ثالثة ورابعة وخامسة إلى مالا نهاية له كلما حصل خراج بعد السنة اخذ السيد نظيره أى مقداره من الموقوف ووقف الخراج الحاصل بعد السنة ليعطى للعبد خراج سنة محفوفا لاحتمال ان يكون السيد في أول السنة التى اتصلت بموته صحيحا بحيث يخرج من رأس المال ويكون له خراج تلك السنة (قوله نظيره) أى أجرة نظير القدر الخ (قوله في السنة الثانية) أى ويوقف أجرة ما خدمه في السنة الثانية (قوله وان شهرافشهر) أى وما حدث من خراج للمستقلة يوقف عوضا عما اخذ من خراج الماضية (قوله فان مات السيد نظر الخ) هذا ظاهر فيما إذا مات السيد بعد سنة فأكثر من يوم قال له أنت حر قبل موتى بسنة وأما لو مات قبل مضى سنة من قوله فهل يراعى كونه صحيحا أو مريضا حال القول ويعتق من رأس المال في الأول ومن الثلث في الثانى أولا يعتق أصلا لأنه علقه في المعنى على شىء لم يحصل وذلك لان قوله أنت حر قبل موتى بسنة فى معنى قوله ان مضت سنة قبل موتى من هذا الوقت فأنت حر ولم تمض

أى يدفع لسيده من القدر الموقوف وهو أجرة السنة الأولى نظير القدر الذى خدمه العبد في السنة الثانية وهكذا السنة في سنة ثالثة ورابعة وخامسة إلى أن يموت السيد فالسيد نائب فاعل يعطى وفي نسخة يعطى بما وقف باسقاط لفظ السيد فثابت الفاعل ضمير يعود عليه وما وقف متعلق يعطى وما مفعول يعطى الثانى وفاعل خدم ضمير العبد ونظيره مفعول خدم ولو قال المصنف نظير ما خدم لكان أوضح وأخصر أى يعطى السيد بما وقف في السنة الماضية نظير ما خدمه العبد في السنة المستقبلية ان يوما فيوما وان شهرا فشهر مثلا فان مات السيد نظر إلى حاله قبل موته بسنة فان صح فيها اخذ العبد ما بقى لانه أجرة سنة وان مرضها عتق من الثلث

والوفوف للسيد يستحقه الورثة (وبطل التدبير بقتل سيده) أي بقتل العبد لسيده (عمداً) عدواناً لا في باغية ويقتل به فإن استحياء الورثة بطل تدبيره وكان رقاهم فلو قتله خطأ عتق في مال سيده لا في دينه التي تؤخذ منه وليس على عاقلته منها شيء لأنه إنما قتل وهو لمهلك (و) بطل التدبير (استغراق الدين له) أي للمدبر أي لقيمته (وللتركة) وسواء (٣٨٧) كان الدين سابقاً أو لاحقاً إن مات السيد وأما في حياته

فإنما يبطله السابق فإذا كان عليه مائة والعبد يساوي خمسين وترك خمسين فأقل بطل التدبير كله (و) بطل (بعضه) أي التدبير (بمجاورة الثلث) من إضافة المصدر لمفعوله أي بمجاورة البعض لثالث الميت لأنه إنما يخرج منه كما لو كانت قيمته خمسة وترك سيده خمسة ولا دين فثلث التركة ثلاثة وثلث هي قيمة ثلث المدبر فيعتق ثلثه ويرق ثلثه لمجاورة ذلك الثلث لثالث الميت أي زيادته عليه \* والحاصل أن ثلث التركة إذا كان أقل من قيمة المدبر فإنك تنسب ذلك الثلث لقيمة المدبر وبذلك النسبة يعتق منه ويرق باقيه كما تقدم (قوله وحدوده) أي فيحد في القذف والشرب أربعين جلدة وفي الزنا خمسين (قوله وغير ذلك) أي كعدم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً (قوله في حياة سيده) متعلق بقوله وله حكم الرق أي هذا إذا كان سيده حياً بل وإن مات (قوله وما ينوب المدبر) أي وبعد معرفة ما ينوب للمدبر من ذلك (قوله وعتق من الثلث) أي إن حمله \* وحاصله أنه إن مات السيد أولاً قوم ونظر هل يحمله الثلث أم لا فإن حمله الثلث كان كالمعتق لأجل فيستمر للورثة في الخدمة إلى أن يموت فلان فيعتق كله وإن لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وإن مات فلان أولاً استمر يخدم السيد حتى يموت وعتق من الثلث كله إن حمله وإن حمل بعضه عتق يحمل الثلث ورق الباقي (قوله أي كما يعتق المدبر) أي غيره وإلا فمداً مدبر أيضاً لأنه لما علق عتقه على موت الاجنبي لم يكن وصية إذ لا تعلق الوصية عليه ولم يحمل من باب العتق لأجل لأنه علقه على موته وهو لا يعلق عليه انظر بن (قوله ولا رجوع له) قد رحمه الشارح للمدبر في هذه المسئلة لا للمدبر في الباب للاستثناء عن ذلك بقوله سابقاً ولا يجوز إخراجها لتغير حرية تأمل (قوله في صحته) إنما لم يقيد المصنف بذلك اتكالا على ما اشتهر من أن التبرعات في الرض مخرجها الثلث (قوله يعتق عند وجود الداق عليه) أي وهو انقضاء الشهر بعد موت فلان في صورة المصنف وموت فلان في صورة الشارح وسواء استمر السيد حياً مدة الاجل أو مات إلا أنه إن استمر السيد حياً كانت الخدمة للاجل له فإن مات كانت الخدمة للاجل لورثته

الخدمة قبل موته من هذا الوقت والثاني هو ما استظهره عجب والاول هو ما استظهره غيره (قوله وبطل التدبير بقتل سيده) أي بخلاف ما لو عاق السيد عتق عبده على موت شخص أو دابة تقتل العبد ذلك الشخص أو الدابة فلا يبطل عتقه بل يعتق كذا قرر اه عتق (قوله لا في باغية) محترز قوله عدواناً أي لأن قتله حاله كونه من جملة جماعة باغية فلا يبطل تدبيره ويعتق من ثلث مال سيده (قوله ويقتل به) أي إذا قتله عدواناً (قوله التي تؤخذ منه) أي من المدبر بعد عتقه (قوله وليس على عاقلته) أي المدبر وقوله منها أي من دية السيد (قوله وهو مملوك) أي والعاقلة لا تعمل جناية الرقيق (قوله وللتركة) عطف عام على خاص لأن المدبر من جملة التركة إلا أن يقال المراد للتركة سواء ولو حذفه واقتصر على قوله له كان أحسن لأنه لا يستغرقه الدين إلا إذا استغرق التركة (قوله إن مات السيد) أي وقام الغرماء بعد موته (قوله وأما في حياته) أي وأما إذا قام الغرماء على السيد في حال حياته (قوله فأنما يبطله السابق) أي فإن كان الدين سابقاً على التدبير فإن المدبر يباع للغرماء لبطلان التدبير وإن كان التدبير سابقاً على الدين فإنه لا يساع في ذلك الدين (قوله بطل التدبير) أي لاستغراق الدين للمدبر وللتركة لأن الدين مقدم على كل ما يخرج من الثلث (قوله كما لو كانت قيمته خمسة الخ) أي وكما لو ترك السيد عشرة وقيمة المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة ثلث المدبر فيعتق ثلثه ويرق ثلثه لمجاورة ذلك الثلث لثالث الميت أي زيادته عليه \* والحاصل أن ثلث التركة إذا كان أقل من قيمة المدبر فإنك تنسب ذلك الثلث لقيمة المدبر وبذلك النسبة يعتق منه ويرق باقيه كما تقدم (قوله وحدوده) أي فيحد في القذف والشرب أربعين جلدة وفي الزنا خمسين (قوله وغير ذلك) أي كعدم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً (قوله في حياة سيده) متعلق بقوله وله حكم الرق أي هذا إذا كان سيده حياً بل وإن مات (قوله وما ينوب المدبر) أي وبعد معرفة ما ينوب للمدبر من ذلك (قوله وعتق من الثلث) أي إن حمله \* وحاصله أنه إن مات السيد أولاً قوم ونظر هل يحمله الثلث أم لا فإن حمله الثلث كان كالمعتق لأجل فيستمر للورثة في الخدمة إلى أن يموت فلان فيعتق كله وإن لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وإن مات فلان أولاً استمر يخدم السيد حتى يموت وعتق من الثلث كله إن حمله وإن حمل بعضه عتق يحمل الثلث ورق الباقي (قوله أي كما يعتق المدبر) أي غيره وإلا فمداً مدبر أيضاً لأنه لما علق عتقه على موت الاجنبي لم يكن وصية إذ لا تعلق الوصية عليه ولم يحمل من باب العتق لأجل لأنه علقه على موته وهو لا يعلق عليه انظر بن (قوله ولا رجوع له) قد رحمه الشارح للمدبر في هذه المسئلة لا للمدبر في الباب للاستثناء عن ذلك بقوله سابقاً ولا يجوز إخراجها لتغير حرية تأمل (قوله في صحته) إنما لم يقيد المصنف بذلك اتكالا على ما اشتهر من أن التبرعات في الرض مخرجها الثلث (قوله يعتق عند وجود الداق عليه) أي وهو انقضاء الشهر بعد موت فلان في صورة المصنف وموت فلان في صورة الشارح وسواء استمر السيد حياً مدة الاجل أو مات إلا أنه إن استمر السيد حياً كانت الخدمة للاجل له فإن مات كانت الخدمة للاجل لورثته

بعد موت فلان) قيد بشهر مثلاً لا توقف عتقه على موتهما معا وكأنه قال إن مات فلان فأنت حر بعد موت فلان فأنت حر بعد موت فلان فكان علق عتقه على موت الأخير منهما (و) عتق من الثلث أيضاً أي كما يعتق المدبر من الثلث (ولا رجوع له) أي لسيده فيما عده فيه من الحرية بل يبقى بعد موت سيده يخدم ورثته حتى يموت فلان فإن مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد (وإن قال) في صحته لسيده أنت حر (بعد موت فلان بشهر) مثلاً وكذا إن لم يقل بشهر (فاعتق لأجل) يعتق عند وجود الداق عليه (من رأس المال) ولا

يلحمه دين ويخدم إلى الأجل فان قال ما ذكر في مرضه عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل يموت فلان واخبر  
بقوله بعد موت فلان بشهر عما إذا قال بعد (٣٨٨) موثي بشهر مثلاً فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم

[درس] (باب في أحكام الكتابة والمكاتبة مأخوذة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب كافي قوله تعالى إلا ولها كتاب معلوم أي أجل أو من الكتب بمعنى الالتزام كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام أي ألزمكم وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ألزم نفسه والعبد التزم سيده أداء النجوم وهي شرعا عرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فخرج ما على مال معجل فقطاعة ومؤجل على أجنبي ومالم يكن على مال أصلاً كالعتق المبطل والذي لأجل والتدبير ولم يعرفها للمصنف وإنما بين حكمها فقال (ندب مكاتبة أهل التبرع) بكل ماله أو ببعضه كالزوجة والمرض أي ندب لأهل التبرع أن يكتب عبده فكاتبة مصدر مضاف لفاعله وعمل الندب إن طلب الرقيق ذلك والالم تندب ومفهومه أن غيرهاه التبرع لا تندب مكاتبة وما وراء ذلك شيء آخر فان كان صبياً أو سفياً

(قوله فان قال ما ذكر في مرضه) حاصله أنه إذا قال في مرضه لعبده أنت حر بعد موت فلان ثم مات نظر هل يحمله الثلث أم لا فان حمله كان كالمعتق لأجل فيستعير بخدم الورثة إلا أن يموت فلان فيعتق كله وان لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين استرقاقه وعتق عجل الثالث بتلاوين عتق ذلك الجزء وإنقاذ الوصية (قوله من الثالث) أي بعد موت السيد فان لم يحمله الثلث خير الورثة في إنقاذ الوصية وعتق عجل الثالث بتلا (قوله مالم يرد به التدبير أو يعلقه) أي والا كان تدبيراً على ما اختاره عجل خلافاً لما في (قوله كما تقدم) أي في قول المصنف أو حزن بعد موته بيوم .

### باب في الكتابة

(قوله والعبد التزم الخ) هذا تعليل لقوله أو من الكتب بمعنى الالتزام أي لأن العبد الخ وكان الأنسب أن يقول لأن العبد ألزم نفسه أداء النجوم لسيد (قوله عتق على مال) قال ابن مرزوق صوابه عقد يوجب عتقاً على مال الخ لأن الكتابة سبب في العتق لا نفسه اهـ بن (قوله فقطاعة) أي فهي مغيرة للكتابة ولذا قال في الدونة لا يجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها على مال معجل وقد كانت الكتابة معارف قبيل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم بعده قاله ابن التين وابن خزيمة وقول الرمانى الكتابة اسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح قيل أول من كتب في الاسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوا أبا المؤمل فأعين قضى كتابته وفضلت عنده فضلة فقال له النبي ﷺ أنفقها في سبيل الله وقيل أول من كتب في الاسلام سلمان الفارسي ثم بريرة أنظر الزرقاني على اللوطا (قوله ندب مكاتبة أهل التبرع بكل ماله الخ) أي ندب لمن هو أهل لأن يتبرع بكل ماله أو ببعضه أن يكتب عبده فالأول هو الرشيد غير الزوجة والمرض والثاني الزوجة والمرض (قوله والا لم تندب) أي مكاتبة بل تباع فقط \* فان قلت ظاهر قوله تعالى : والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً يقتضى وجوبها إذا طلبها الرقيق \* قلت الأمر ليس بالوجوب لأن الكتابة إما يسع أو عتق وكلاهما لا يجب والأمر جاء في القرآن لغبر الوجوب قال تعالى : وإذا حللتم فاصطادوا . والصيد بعد الاحلال لا يجب إجماعاً وقال تعالى : فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله والانتشار والابتغاء لا يجبان بعد انقضاء الصلاة إجماعاً فالامر فهما للإباحة وكذا قوله فكاتبوهم وذلك لان الكتابة عقد غرر فلا صلح أن لا تجوز فلما أذن المولى فيها للناس بقوله فكاتبوهم الخ كان أمراً بعد منسحب والامر بعد المنع للإباحة ولا يرد أنها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى كعموم قوله تعالى : وافعلوا الخير لعلكم تفلحون . (قوله لا تندب مكاتبة) أي ولو طلب الرقيق منه ذلك (قوله وما وراء ذلك) أي هل هي صحيحة أو باطلة شيء آخر (قوله أو زوجة) أي في زائد الثلث (قوله كالمعتق) تشبيه في المنق (قوله وأما على أنها يسع فتكون صحيحة) أي كما أنها تصح من السكران بناء على أنها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على أنها يسع على ما مر في باب البيع فالسكران على العكس من الصبي والسفيه \* واعلم أن ما ذكره الشارح من مساواة السفيه للصبي هو الممول عليه كما لشيخنا بن خلافاً لما في عبق (قوله وندب أن يكون آخراً) أشار الشارح إلى أن آخراً خبر لكان المحذوفة مع اسمها والاصل وحط جزء يكون آخراً ويصح جعله حالاً من جزء وان كان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلاً أو كثيراً محولاً عن المفعول مفسراً

لأجل

كانت مكاتبة باطلة وان كان مريضاً أو زوجة كانت صحيحة

موقوفة على إجازة الورثة والزوج لا باطلة كالمعتق لأنها هنا بعوض وبطلانها من الصبي والسفيه مبنى على أنها عتق وأما على أنها يسع فتكون صحيحة متوقفاً لزومها على إجازة وليها (و) ندب لسيد (حط جزء) من أجزائها عنه وندب أن يكون (آخرأ)

من نجومها ليحصل به الاستعانة على العتق فالأولى للمصنف أن يقول وآخرها بالواو ليفيد أنه مندوب آخر ( ولم يجبر العبد عليها )  
أي على الكتابة أي على قبول كتابته سنده ( والمأخوذ منها ) أي من المدونة ( الجبر ) وقيل ( ٣٨٩ ) إذا جعل عليه سيده مثل خراجه

والأولى أن يقول وأخذ  
منها الجبر لأنه كما أخذ  
منها الجبر أخذ منها عدمه  
وكلامه يفيد الحصر وأركان  
الكتابة أربعة سيد مكاتب  
بالكسر وشرطه أن يكون  
من أهل التبرع ورقبي  
مكاتب بالفتح وقد أفادها  
بقوله ندب الخ وصيغة  
وأشار لها بقوله ( بكتبتك  
ونحوه ) كأنك مكاتب  
ومكاتب به واليه أشار  
بقوله ( بكذا ) أو بعتك  
نفسك بكذا أو معتق على  
كذا قل أو كثر واختلف  
في لزوم تنجيحه قيل  
يلزم تنجيحه فاذا وقعت  
الكتابة بغير تنجيح فهي  
صححة وتنجم لزوما  
وهذا هو الراجح وقال ابن  
رشد الصحيح جوازها  
حالة ولا يجب التنجيم لكنها  
ان وقعت حالة فقطاعة  
وإلى هذا الخلاف أشار  
بقوله ( وظاهرها اشتراط  
التنجيم ) وصحح خلافه  
واعترض على المصنف  
بأن مقتضى كلامه أن ظاهر  
المدونة أن التنجيم شرط  
صححة فاذا لم ينجم فسدت  
وليس كذلك بل هي  
صححة قطعا وبصار  
إلى التنجيم وجوبا فكان  
عليه ابدال اشتراط بلزوم

لإجمال نسبة حظ إلى جزء أي وحط السيد آخر جزء ( قوله ليحصل به ) أي يحط الجزء الأخير  
الاستعانة على العتق أي لأن به يخرج حراً بخلاف ما قبله من النجوم فانه قد يعجز بعد حظه فيرق  
وأشار المصنف بقوله وندب الخ لقوله تعالى: وآتوهم من مال الله الذي آتاكم . فقد أمر المولى سبحانه  
وتعالى للمولى أن يبذلوا لهم شيئا من أموالهم قال مالك سمعت من بعض أهل العلم أن ذلك أن يكاتب  
الرجل غلامه ثم يحط عنه من آخر كتابته شيئا يسمى والأمر للندب عند مالك وجماعة لأن ذلك في معنى  
صدقة التطوع والاعانة على العتق وكل منهما لا يجب والوجوب عند بعضهم ( قوله ولم يجبر الخ )  
أي عند ابن القاسم وهو المشهور من المذهب وبه القضاء كافى بن وكان الأولى للمصنف أن يقول ولا  
يجبر بل لأنه ليس الموضع للم وذلك لأن الفقيه إنما يتكلم على الأحكام المستقبلية لا الماضية إلا أن يقال  
انه عبر بلم نظراً لما سبق فقرر الأحكام تأمل ( قوله وقيل إذا جعل الخ ) أي وقيل يجبر على الكتابة إذا  
جعل الخ وهذا قول ثالث للخمى غير مأخوذ من المدونة لأن المأخوذ منها الجبر مطلقا كافى بن خلافا  
لما في عقب ( قوله إذا جعل عليه سيده مثل خراجه ) أي مثل أجرته التي يقدر على تحصيلها في أجل  
الكتابة كما لو كاتبه على عشرين ديناراً في عشرين شهراً وكان العبد يقدر على الخدمة في كل شهر بدينار  
وأما ان جعل عليه أزيد من ذلك بكثير فليس له جبره عليها لانه يتكلف مشقة ذلك ثم يعجز فيذهب  
سعيه باطلا ( قوله لانه كما أخذ منها الخ ) والذي أخذ منها الجبر هو أبو اسحق التونسي والذي أخذ  
منها عدم الجبر هو ابن رشد ومحل الخلاف ان لم يكن العبد غائبا كوتب مع حاضر والازمت الغائب  
اتفاقا وان كره ذلك ففي المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبده لاسيد غائب لزم العبد الغائب  
وان كره لأن هذا الحاضر يؤدي عنه ( قوله وكلامه يفيد الحصر ) أي لأن تعريف البتداء بلام الجنس  
يفيد انحصاره في الخبر فالمعنى حينئذ المأخوذ منها إنما هو الجبر قال خش ولعل أخذ ابن رشد عدم  
الجبر منها لم يقو عند المصنف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا ينافي أنه أخذ منها أيضا عدمه  
( قوله بكذا ) انظر لوترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على انها بيع وهو يبطل بمحل الثمن أو تصح  
ويكون على العبد كتابة مثله بناء على انها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض ولا يقال لم لم يجزم  
بالأول لان المكاتب به ركن من أركانها والمالية تنعدم بانعدامه لانا نقول يمكن أن المراد بركنيتها أنه  
لا يشترط عدمه أهم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض لا  
أن يشترط ذكره فتأمل ( قوله واختلف في لزوم تنجيحه ) أي وعدم لزوم تنجيحه والضمير راجع  
للعوض للمكاتب به والمراد بلزومه وجوبه وتنجيحه تأجيله لأجل معين فكأنه قال واختلف  
في وجوب تأجيل العوض لأجل معين وعدم وجوب تأجيله ( قوله فاذا وقعت الكتابة بغير تنجيم الخ )  
أي بأن سكت العبد وسنده عن بيان حلول العوض وتأجيله ( قوله فهي صححة ) أي مع الانتم  
وقوله وتنجم أي بعد ذلك لزوما لأن العرف فيها كونها مؤجلة ( قوله ولا يجب التنجيم ) أي إذا  
وقعت بغير تنجيم ( قوله فقطاعة ) أي فيقال لها فقطاعة كما يقال لها كتابة فقطاعة عنده من  
أفراد الكتابة ( قوله بل هي صححة ) أي إذا وقعت غير منجمة ( قوله لانه لا بن رشد ) ذكر ابن عاشر  
ان هذا القول لبعض الأصحاب وصححه عبد الوهاب وغيره وحينئذ فلا اعتراض على المصنف  
في تعبيره بصحح انظر بن ( قوله لا جعلها نجوما الخ ) أي لاقتضائه أنه لا يجوز أن يجعل نجما واحدا مع  
ان ذلك جائز ( قوله ثم محل لزوم التنجيم ) أي على القول بالراجح إذا وقعت بغير تنجيم ( قوله وإلا فلا ) أي

بأن يقول وظاهرها لزوم التنجيم والا ظهر خلافه لانه لا بن رشد والمذهب الأول والمراد بالتنجيم التأخير لأجل معلوم ولو نجما  
واحداً لأجعلها نجوما متعددة ثم محل لزوم التنجيم ما لم يتم قرينة على أن مراد السيد فقطاعة وإلا فلا ( وجاز ) عقد الكتابة

( بفر ) ان لم يشهد الفرر بأن يقدر ( ٣٩٠ ) على تسليمه في الجملة قياسا على الخلع لا النكاح إذا اصر في العتق أن يكون مجانا فلا

يضر كونه على شيء . . . . .  
الوجود ( كآق ) . . . . .  
شارد وثمر لم يبد صلاحه  
( وجنين ) حيوان ناطق  
أوغیره ( وعبد فلان ) وهو  
غير آق والا فلا لاشتداد  
الفرر ( لاؤلؤ ) جمع لؤلؤة  
( لم يوصف ) فلا يجوز  
ولا تصح الكتابة عليه  
لشدة الفرر لعدم الاطاعة  
بصفة اللؤلؤ ( أو كخمر )  
أو خنزير لأنه غير متمول  
فلا تجوز الكتابة به  
( ورجع ) ان وقعت بالحر  
ونحوه ( لكتابة مثله )  
وأما بالؤلؤ الذي لم يوصف  
فباطلة ولا يرجع فيه لكتابة  
مثله على الارجح ( و ) جاز  
لسيده ( فسخ ماعليه ) أى  
على المكاتب من نجوم  
الكتابة ( في مؤخر ) أى  
في شيء يتأخر قبضه كمنافع  
دار أو دابة يستوفى النجوم  
من أجرها لتشوف الشارع  
للحرية ( أو كذهب )  
يؤخذ ( عن ورق ) كوتب  
به ( وعكسه ) مؤجلا  
للتشوف المذكور وكذا  
يجوز ضعه وتعبله ويسع  
طعام من نجوم الكتابة  
قبل قبضه ( و ) جاز ( مكتابة )  
ولى ( أب أو غيره ) ( ما ) أى  
رقيقا ( لمجوره ) صبي أو  
سفيه أو مجنون ( بالصلحة )  
والالم يجوز وأشعر قوله

وإلا ما بأن قامت قرينة على أن مراد السيد القطاعة فلا يلزم تنجيمها إذا وقعت حالة وتكون في هذه الحالة  
قطاعة لا كتابة وظهرك من هذا أن الخلاف بين القولين معنوى وذلك لأن الأول يرى أن التنجيم  
ابتداء واجب وأنها إذا وقعت بدونه لزم تنجيمها بعد ذلك حيث لم تقم قرينة على القطاعة والثاني  
يرى أن التنجيم ابتداء ليس بواجب وإذا وقعت غير منجمة لم يلزم تنجيمها في المستقبل وفي هذه  
الحالة يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة وما تقدم في أول الباب من مغايرتهما فهو مبنى على القول الأول  
( قوله بفر ) أى حالة كونه ملتبسا بعوض ذي غرر رأى محتمل لأن يتم أولا يتم ( قوله ونعزم ببد صلاحه الخ )  
لا بد من كون الآبق وما بعده وهو البعير والثمر في ملك المكاتب والا لم يجوز ولا يعتق المكاتب  
إلا بعد قبض السيد لما ذكر من الآبق ومامه ( قوله وجنين ) أى أمه في ملك المكاتب والا لم يجوز  
وظاهر قوله جنين أنه سبق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسمى جنيئا فلو كتابته على ما عمل  
به أمته منع وانظر هل الجنين لا يحصل العتق إلا قبض السيد له أو قال أنه دخل في ملك السيد بالعقد  
فضمانه منه ولو نزل ميتا واستظهر بعضهم الأول ( قوله والا فلا ) أى وإلا فلا يجوز ولم يصح وإذا  
كان غير آبق فعلى المكاتب تحصيله من فلان ولا يعتق إلا بعد قبض السيد له ( قوله لاؤلؤ لم يوصف )  
أى وأولى منه في عدم الجواز كتابته على ما يفيد من غير أن يعلم هل هو متمول أم لا لأن الفرر في هذا  
أشد من الفرر في اللؤلؤ الذي لم يوصف ولا وجه لتظير عقب في ذلك انظرين ( قوله ولا تصح الكتابة  
عليه ) أى فإذا وقع ونزل فسخت كما هو ظاهر للدونة خلافا لأشهب القائل لا تجوز الكتابة بلؤلؤ  
لم يوصف وإذا وقعت به مضت بكتابة الثل قاله ابن مرزوق وحينئذ فقول للصف الآتى ورجع الخ  
ليس راجعا لحده ( قوله أو كخمر الخ ) أى سواء كان الخمر مما يملكه العاقدان عند عقد الكتابة  
ككتابة ذمى عبده الذي يخرم ثم أسلما أو أسلم أحدهما أو كان لا يملكه العاقدان ككونهما ما أو أحدهما  
مسلم عند عقدها ( قوله ورجع لكتابة مثله ) محل ذلك إذا كانت الكتابة بالحر من كافرين ثم أسلما  
أو أحدهما وأما ان وقعت بالحر وأحدهما مسلم أوهما بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة الثل وعمله  
أيضا إذا وقعت على خمر موصوف في التمة فإن وقعت على مدين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة الثل لكن  
عزا بعضهم لأبي الحسن أنه يخرج حرا في هذه ولا يتبع شيء وانظر وعمله أيضا إذا كان العبد لم يؤد  
شيئا من الخمر قبل الاسلام وأما ان أدى بعضه قليلا كان أو كثيرا قبل الاسلام ثم أسلما أو أحدهما فان  
السيد انما يرجع عليه بنصف كتابة مثله فان أداه كله قبل اسلام أحدهما ثم أسلما أو أحدهما خرج حرا  
ولا يتبع شيء ( قوله على الارجح ) أى خلافا لأشهب كما علمت ( قوله وجاز لسيد فسخ ماعليه  
في مؤخر ) أى فليست الكتابة كغيرها من الديون الثابتة في التمة فانه يتمتع فسخها في شيء يتأخر  
قبضه وقد أشار الشارح للفرق بقوله لتشوف الشارع للحرية ( قوله مؤجلا ) أى وأما ان أراد  
السيد أن يأخذ منه حالا في نظير ماعليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها في الجواز ( قوله وكذا  
يجوز ضعه الخ ) وذلك بأن يجعل ماعلى العبد من نجوم الكتابة على أن يضع عنه بعض ذلك ( قوله ويسع  
طعام الخ ) أى بأن يبيع السيد الطعام الذي كاتبه به قبل أن يقبضه منه وكما يجوز ما ذكر في  
الكتابة يجوز فيها أيضا سلف جر نفعا للقرض كأن يسلف المكاتب شيئا لسيد لاجل أن يسقط  
عنه شيئا من الكتابة وظاهر للصف والشارح جواز ما ذكره كل منهما وان لم يجعل السيد  
العتق وهو قول مالك وابن القاسم وقال سحنون لا يجوز شيء مما ذكر إلا إذا عجل عتقه ( قوله أو غيره )  
أى كوصى ومقدم قاض ( قوله ما لمجوره ) أى بما اتى لغير العاقل تنزيلا للراقيق منزلة ما لا يسقط لعدم  
تمام تصرفه ( قوله بالصلحة ) أى المستوية في الكتابة وعدمها فان ائتردت المصلحة في أحدهما وجب

( قوله )

مكتابة ان عتقه على مال معجل لم يجوز لعدم المصلحة إذ لو شاء لا تنزع له ( و ) جاز للسيد ( مكتابة أمية ) بالفة



برضاها (و) مكتابة (صغير) ذكر أو أنشئ بناء على القول بجبر العبد على الكتابة لا على عدمه إذ لا بد من رضا ورضا الصغير غير معتبر أشار له أبو الحسن فهو مشهور مبنى على ضعف (وان بلا مال) لها (٣٩١) (و) لا (كسب) لها لكن لا بد من

قدرتهما على الكسب والامحيز (و) جاز للسيد (بيع كتابة أو جزء) منها معين كربعها وهي معلومة أو نجم معلوم فيباع القدر بعرض حال والعرض بعرض مخالف أو بعين حال لا لأجل لئلا يلزم الدين بالدين أى ان باعها لغير العبد وأما له فجاز على كل حال قاله عبد الوهاب قال ابن عرفة ولا بد من حضور المكاتب ولا يكفي قرب غيبته كما في الدين لأن رقبته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها (لا) بيع (نجم) من نجومها فلا يجوز لكثرة الفرر وهذا حيث لم يعلم قدره أو علم وجهلت نسبته لباقي النجوم فان علم قدره ونسبته لباقيها جاز يبعه لان الشراء وقع على معين معلوم كما أشرنا له آنفا وحيث جاز بيع كل الكتابة أو جزئها فإن (وفي) ذلك المشتري وخرج حراً (فأولاه) لأول (وهو البايع لا تنقاده) له والمشتري قد استوفى ما اشتراه (وإلا) يوف (رق) المشتري (ان) اشترى الكتابة كلها وقدر ما

(قوله برضاها) التقييد بذلك مبنى على القول للمشهور من عدم جبر العبد عليها أما على الجبر فلا يشترط رضاها (قوله ومكتابة صغير ذكر أو أنشئ) أى وان لم يبلغ عشر سنين عند ابن القاسم كما هو ظاهر نقل الباجي عنه وقال أشهب يمنع مكتابة ابن عشر سنين كذا في بن قنبل عن ابن عرفة (قوله لا على عدمه) أى وتقدم ان هذا هو المشهور (قوله غير معتبر) أى وحينئذ فلا يجوز مكتابته على القول بعد جبر العبد على الكتابة (قوله فهو مشهور) أى فإما قاله المصنف من جواز كتابة الصغير مشهور مبنى على ضعف وهو القول بجبر العبد على الكتابة (قوله وهي معلومة) أى للمشتري كما لو كانت الكتابة أربعين واشترى الشخص ربعها حال كونه عالما بقدرها (قوله لا لأجل) أى ولا يجوز بيع النقد بعرض لأجل ولا يبيع العرض بمرض أو عين لأجل (قوله لئلا يلزم الدين بالدين) أى يبيع الدين بالدين (قوله ولا بد) أى في جواز بيع الكتابة أو جزء منها لأجنبي من حضور المكاتب الخ أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره وإقراره لأن الفرر في الكتابة مغتفر فيه نظر لان الاعتقار انما هو في عقدها لأنه طريق للمتنق لا في بيعها (قوله كافي الدين) أى فانه يكفي في جواز بيعه حضور الدين أو قرب غيبته (تذيه) لو اطاع مشتري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فان أدى فلا رجوع للمشتري بشئ لأنه قد حصل له ما اشتراه وان عجز كان له رد البيع ويرد جميع ما أخذه من الكتابة ولو لم يكن له ذلك كالعلة هذا ما اختاره ابن يونس وقيل انه لا يرد ذلك بل يفوز به كالعلة (قوله لا يبيع نجم) أى كأن يقول شخص لسيد المكاتب اشترى منك النجم الذى يدفعه العبد في شهر كذا أو النجم الأول أو الوسط أو الأخير مثلا (قوله لكثرة الفرر) أى لأنه اذا عجز عن اقتضاء ذلك النجم أخذ ما يقابله من الرقبة وإذا كان النجم لم يعلم قدره أو جهلت نسبته لم يعلم ما يقابله من الرقبة (قوله حيث لم يعلم قدره) أى لكون النجوم مختلفة القدر أو متفقتة لكن جهل المشتري قدر النجم منها لعدم علمه بقدرها (قوله أو علم وجهلت نسبته لباقي النجوم الخ) أى بأن لم يعلم المشتري ان ذلك النجم الذى اشتراه ربع الكتابة أو ثلثها الخ (قوله وقع على معين) أى وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة (قوله والا يوف) أى بأن عجز قبل أن يوفى المشتري ما اشتراه (قوله وقدر ما يقابل الخ) أى ورق قد رما يقابل الخ فهو بارفع عطف على الضمير المستتر في رق أى رق هو أى كله وقدر الخ (قوله وعجز) أى عن الثمن الذى اشتراه به وأما ان وفاه لسيدة خرج حرا وكان الولاء لسيدة (قوله وإقراره بقبضها) قال في المدونة قال ابن القاسم وان كاتب في صحته وأقر في مرضه بقبض الكتابة منه جاز ذلك ولم يهتم ان ترك ولدا وان كانت ورثته كلاله أى غير ولد والثلث لا يحمله لم يصدق إلا بيينة وان حمله الثلث صدق لأنه لو أعتقه جاز عتقه وقال غيره ان آهم بالميل معه والمحاباة لم يجز إقراره حمله الثلث أم لا قال العوفي محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره إذا آهم بالميل له وحمله الثلث فابن القاسم يراه كأنه الآن أوصى له بالثلث وهو ممن تجوز له الوصية فلذا قال يصدق وغيره يرى أن إقراره بقبضه لم يكن على وجه الوصية بل انما هو على معنى اخراجه من رأس المال فلا يكون من الثلث إلا ما أريد به الثلث فلذا قال انه لا يصدق وقد اتفق ابن القاسم وغيره فيما إذا آهم ولم يحمله الثلث انه لا يصدق في إقراره ولا يجوز من ثلث ولا غيره ويبطال إقراره ولا يصدق الا بيينة هكذا فسر التونسي كلام ابن القاسم ونقله الطخيشي قول المصنف والا ففى ثلثه يحتمل عوده للمسئلة الثانية

يقابل ما اشترى إن اشترى بعضها ولو النجم الاخير فان اشترى المكاتب كتابته وعجز رق لسيدة (و) جاز (إقرار مريض) كاتب عبده في صحته (قبضها) أى الكتابة من مكاتبه فيخرج حرا (إن ورث) القر حال كونه (غير كلاله) بأن ورثه

ولد ولو أننى لعدم التهمة حينئذ فالكلالة ما ليس فيها ولد ولو كان فيها أب على المعتمد وغيرها ما فيها ولد فان كان الثلث يحمله صدق أيضا لأنه يجوز له أن (٣٩٢) يعتقه حينئذ وإلا لم يصدق فلا يستحق حتى يؤدى الجور للورثة أو تشمله بينة

بالأداء لسيده فلو كان كاتبه في مرضه وأقر قبضها فيه فان حمله الثلث عتق والا عتق منه محمله الا ان يجز الورثة الجميع (و) جاز (مكاتبته) أى المريض لعبد (بلا محابة) في كتابته (والا) بأن كاتبه بمحابة أى رخص بأن كانت كتابته في الواقع عشرين فكاتبته بعشرة فقد حابه بعشرة (في ثلثه) فان حمل الثلث تلك المحابة عتق والاعتق محمله فاذا كانت المحابة بعشرة وترك اليت عشرين فالمجموع ثلاثون فانه يعتق كله ولو ترك خمسة كان المجموع خمسة عشر فيعتق منه ما قابل خمسة وهو ربع العبد زيادة على نصفه الذى في مقابلة العشرة التى وقع عليها الكتابة وأداها فيعتق حينئذ ثلاثة أرباعه ويرق ربه للورثة فقلوه والا الخ راجع لصورة المحابة فقط لهما ولصورة المريض إذا ورث كلالة لأنه إذا لم يحمله الثلث فيها لم يعتق إلا إذا أدى جميع النجوم للورثة كما تقدم (و) جازت (مكاتبته جماعة) من عبيد (لمالك) واحد بقدر واحد فاذا وقع

خاصة ويكون مفهوم الشرط في الأولى لا يجوز اقراره ولو حمله الثلث ويكون مثنى على قول غير ابن القاسم ويحتمل أن يعود إلى السائلين لكن عوده للأولى فيها إذا حمله الثلث وفي الثانية حمله كله أو بعضه لأن ابن القاسم وغيره يتفقان على أنه إذا لم يحمله الثلث في الأولى لا يجوز اقراره ويختلفان فيها إذا حمله الثلث كما علمته من كلام العوفي وهذا كله إذا كاتبه في الصحة وأقر في المرض أنه قبضها منه وأما إذا كاتبه في المرض وأقر قبضها فيه فانه في الثلث مطلقا ورثه ولد أم لا فان حمله الثلث عتق سواء ورث كلالة أم لا وان لم يحمله الثلث خير ورثته اما أن يعضوا كتابته وإما عتقوا منه محمل الثلث انظر ابن (قوله لعدم التهمة) لأنه لا يحرم أولاده لاجل عبده (قوله ما ليس فيها ولد) أى الفريضة التى ليس فيها ولد (قوله وغيرها ما فيها ولد) أى الفريضة التى فيها ولد (قوله لأنه يجوز له أن يعتقه حينئذ) أى مجانا لأنه لا يحجر على المريض في تبرعه في الثلث (قوله ومكاتبته بلا محابة) هذا مقيد بما اذا قبض الكتابة كما فرضها في الدونة وحاصل المسئلة انه إذا كاتبه في مرضه وقبض الكتابة ثم مات السيد ولم يحاب فقولان لابن القاسم أحدهما ان الكتابة مثل البيع فيكون حرا ولا كلام للورثة وعلى هذا درج المصنف والثاني انها كالتتق فان حمله الثلث مضى وان كانت قيمته أكثر من ثلث الميت خير الورثة بين أن يعضوا الكتابة أو يعتقوا منه محمله الثلث بتلا وأما إذا حابه وقبضها فقال عبد الحق عن بعض شيوخه تجعل قيمة الرقبة كعلم في الثلث فان كان الثلث يحعمل قيمة رقبته جاز ذلك وخرج حرا وان كان لا يحملها خير الورثة بين دهم النجوم المقبوضة إلى يد العبد ثم اعتق محمل الثلث من رقبته بماله بتلا وبين اجازة ما فعله المريض وأما إذا مات السيد قبل قبض الكتابة فذلك في ثلثه مطلقا كان فيها محابة أم لا فان حمل الثلث قيمته مضى عقد الكتابة وان كانت قيمته أكثر من الثلث خير الورثة بين امضاء كتابته أو عتق محمل الثلث بتلا فقد علمت الاقسام الأربعة المتعلقة بكتابة المريض وهى اما أن تكون بمحابة أو بدونها وفي كل اما أن يموت السيد بعد قبض الكتابة أو قبل قبضها انظر ابن (قوله فان حمل الثلث تلك المحابة الخ) هذا يقتضى أن الذى يكون في ثلثه محاباته وفيه نظر فقد علمت مما سبق عن عبد الحق أن الذى في ثلثه في هذه المسئلة قيمة رقبته لا محاباته اه بن (قوله لأنه إذا لم يحمله الثلث فيها) أى في المسئلة الأولى لم يعتق قديقال انه إذا حمله الثلث فيها فانه يعتق كما تقدم له وحينئذ فقلوه والا راجع للصورتين لكن رجوعه للأولى فيها إذا حمله كله الثلث ولكل ثلث حمله كله أو بعضه فتأمل (قوله لمالك واحد) مفهومه انه لو تعدد المالك للجماعة من العبيد ولم يكن بينهم شركة فيجوز جمعهم بعقدان لم يشترط حمالة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عبده فان شرط حمالة بعضهم عن بعض منع ومضى بعد الوقوع عند سجنون وهو المعتمد وبطل الشرط وقال بعضهم لا يجوز جمعهم بعقد اذا تعدد المالك لأنه إذا عجز أحد العبيد أو مات أخذ سيده ما للآخر بغير حق فيكون من كل أموال الناس بالباطل وظاهره اشتراط حمالة بعضهم عن بعض أم لا لما علمت انهم يحملون على الحالة سواء اشتراط ذلك عليهم في صلب العقد أم لا وسجنون يرى ان محل حملهم على الحالة مطلقا اذا كانوا لملك واحد كذا قرر شيخنا (قوله ولا على عديم) أى ولا توزع على عديم ولا على قيمتهم وهذا مقابل لقول المصنف فتوزع على قدر قوتهم على الاداء (قوله فلو انقذت) مفرع على قوله وتعتبر القوة يوم العقد لا بعد يوم العقد

(قوله فتوزع على قدر قوتهم على الاداء) وتعتبر القوة (يوم العقد) لكتابتهم لا بعد يوم العقد وان تغير الحال الأول ولا على عديم ولا على قيمتهم فلو انقذت عليهم ومعهم صغير لا قدرة له على الاداء لم يتبع بشئ ولو قدر بعد قبل انقضائها

(وهم) (أي جماعة المبيد المذكورين) (وإن زمن أحدهم) أي طرأت زمائمه أي عجزه (محملاً) بعضهم عن بعض (مطلقاً) (اشترط ذلك عليهم في صلب العقد أم لا بخلاف جملة الديون إتماماً كون بالشرط وأما الزمن يوم العقد فلا شيء عليه أصالة ولا حمالة كما هو معنى ما قبله (فيؤخذ من المثل) منهم (الجميع) ولا يمتنع واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الجملة وأنهم قوله من المثل أنهم لو كانوا كلهم أمالياً لم يجز للسيد أن يأخذ من أحدهم ما على الآخر بل يتبع كلاهما يئوب وهو المشهور (و) إذا أخذ (٣٩٣) من المثل جميع ما عليه وعلى أصحابه

فالمؤدى منهم أو وارثه (يرجع) على من أدى عنه حكم التوزيع ومحل الرجوع (إن لم يمتنع) المدفوع عنه (على الدافع) فإن كان يمتنع عليه كإصله أو فرعه أو أخيه لم يرجع عليه شيء (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجاً) للدافع والالم يرجع (ولا يسقط عنهم شيء) من النجوم (موت واحد) أو أكثر منهم أو عجزه بل لو لم يبق منهم إلا واحد لقرم الجميع لكونهم محلاً عن بعضهم) والسيدي عتق قوميهم (نعم) على الأداء أي تجيزه مجاناً بشرطين (إن رضى الجميع) بذلك (وقووا) على الأداء وتسقط حينئذ عنهم حصته فإن لم يكن لهم قوة لم يجزله عتقه ولا عبرة برضاهم كما أنه لا عبرة برضاهم ولا قوتهم إذا أعتق ضعيفاً لا أقدرة له على سعي ولا مال عنده ولو طرأ عليه العجز فيجوز مطلقاً نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم منابه وأما العاجز أصالة فلا شيء عليه حتى يسقط وذكر مفهوم

(قوله وهم وإن زمن أحدهم محلاً مطلقاً) فإن وقع عقد الكتابة على أنه لا يضمن بعضهم بعضاً قبل يقدح ذلك في العقد أو يصح العقد ويدل الشرط انظره (قوله فيؤخذ من المثل الجميع) أي فيأخذ السيد ووارثه من المثل جميع نجوم الكتابة (قوله إلا بأداء الجميع) أي الإتمام الأداء عن الجميع (قوله زوجاً) أي ذكر أو أنثى وأما يؤتى بالباء عند خوف اللبس كافي للبراث (قوله والالم يرجع) أي والا بأن كان المدفوع عنه زوجاً لم يرجع عليه الدافع وظاهره وأوامره بالدفع عنه فهو مخالف لفداء أحد الزوجين للآخر من الكفار فإنه إذا دفع عنه باذنه رجع عليه وإن دفع عنه بغير إذنه فلا يرجع عليه (قوله أو عجزه) أي أو أسرته أو غصب أحد لداته وأما لو استحق واحد منهم بملك أو حرية فإنه يسقط عنهم نصيب من استحق لكشف الغيب أن السيد كاتب من لا يملك (قوله فإنه يقرم الجميع) أي جميع النجوم (قوله والسيد عتق قوى منهم) أي من الجماعة الذين كاتبهم دفعة واحدة بعقد وحاصل أسام هذه المسئلة ثلاثة إن كان ذلك العبد الذي تجز السيد عتقه له قوة على الأداء ولا يقدر على وفاء الكتابة إلا به لم يجز عتقه مطلقاً سواء رضوا بعتقه أم لا وإن كان لا قوة له جاز عتقه مطلقاً رضوا بعتقه أم لا وإن كان له قوة ويقدر على وفاء الكتابة بدونه جاز عتقه إن رضوا والا فلا يجوز (قوله فإن لم يكن لهم قوة) أي على الوفاء بدونه سواء ساوهم في القوة أو كان أقوى منهم أو أقل عند ابن القاسم (قوله ولو طرأ الخ) أي هذا إذا كان عجزه وضعفه سابقاً على عقد الكتابة بل ولو طرأ عجزه وضعفه بعد عقدها (قوله نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم منابه الخ) الذي في الحرشي وعقب عن الشيخ أحمد الزرقاني أنه إذا أعتق القوي منهم بالشرطين المذكورين سقطت حصته عن أصحابه وأما إذا أعتق من حدث له الضعف لم تسقط حصته عن أصحابه ووزعت عليهم على قدر قوتهم كمن مات منهم وسلم ذلك شيخنا العدوي (وإن) (قوله الشرط الأول) أي وهو أن رضى الجميع (قوله لكشف الغيب الخ) أي لأنهم إنما ردوا الحقهم وقد كشف الغيب أنه لاحق لهم فإن كان هذا الذي ردوا عتقه أدى عنهم شيئاً قبل الحكم بعتقه فهل يرجع به على سيده أولاً قولان والصواب الأول كما قال أبو حفص بن العطار لأنه تبين أنه إنما أدى في حال عتقه (قوله لأحدهما) أي السيد والكاتب وقوله لصاحبه راجع لقوله لأحدهما وقوله أو لأجنبي راجع لقوله وألحما على سبيل الف والنشر للرتب (قوله بخلاف البيع) أي فإنه لا يجوز فيه الخيار إلا إذا كان أمده قريباً على التفصيل السابق في البيوع وقوله بخلاف البيع أي لأنه يخاف فيه أن يكون المشتري زاد في الثمن لوجود ضمان البائع البيع مدة الخيار فيكون ضماناً يجعل وهو ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لله (قوله ومكاتبة شريكين الخ) وذلك بأن يكتباه بمائة محبوب لكل واحد خمسون منها منجمة ثلاثة نجوم في ثلاث سنين كل نجم في سنة فالعقد واحد وكذلك المال متعدد جنساً وصفة وأجلاً وقدراً ودخلاً على اعتماد الاقتضاء أي القبض فلو تعدد العقد بأن عقد كل شريك على حصته بخمسين أو اختاف القدر بأن عقداً معاً على أن لأحدهما خمسين والآخر مائة لم يجز وهذا معنى قوله الآتي أو بما لين (قوله واقتضاء) أي لا بد

(٥٠ - سدوق - بيع) الشرط الأول للمافيه من التفصيل بقوله (فإن رُدَّ) عتق القوي. نعم بأن لم يرضوا به (ثم عجزوا) عن الوفاء (سحق عتقه) لكشف الغيب أنه لا عبرة بردهم (و) جاز (الخيار فيها) أي الكتابة أي في عقدها بمعنى أنه يجوز لأحدهما أو لهما أن يجعل الخيار لصاحبه أو لأجنبي في حال عقدها وفي إجازته قبل الزمن الذي جعل ظرفاً للخيار أو أكثر ولو زاد على الشهر بخلاف البيع (و) جاز (مكاتبة شريكين) في عبد صفقة واحدة (عالم واحد) أي متحد قدراً وصفة وأجلاً واقتضاء والامنع فإن شرط كل واحد أن يقتضى لنفسه

دون صاحبه فسد الشرط وما قبضه بينهما على قدر نصيب كل (لا) كتابة (أحدهما) دون شريكه فلا يجوز ولو أذن له شريكه (أو) كتابتهما  
(بما لين) مختلفين (٣٩٤) بأن غاير أحدهما صاحبه في القدر أو في الجنس أو في الصفة والعقد متحد فلا يجوز

(أو بتحد) أي بمال متحد  
(باعتدين) فلا يجوز  
وإذا لم يجز (فيفسخ) في  
المسائل الثلاثة لأنه يؤدي  
لعتق بعض العبد دون  
تقويم لبقية على من أعتق  
نصيبه لأن التقويم إنسا  
يكون على من أنشأ العتق  
دون من أنشأ سببه وهو  
الكتابة (و) جاز (رضا  
أحدهما بتقديم الآخر)  
بنجم حل على أن يأخذ  
الآخر نظير حصته فيه  
عما بعده من غير اشتراط  
ذلك في صلب العقد وإلا  
منع وفسد كما قدمه فالضرر  
الدخول على ذلك أما  
الرضا به بعد العقد الجائز  
فلا ضرر فيه لانه من باب  
المعروف فإن وفي العبد  
فواضح (و) أن عجز (رجع)  
من رضى بتقديم صاحبه  
(لعجز) من المكاتب  
(بعصته) أي بالخصه من  
النجم الأول الذي قبضه  
صاحبه لانه سلف منه  
له وكان العبد مشتركاً  
بينهما وشبه في الجواز إن  
رضى الشريك قوله (كأن  
قاطعه) أي قاطع أحد  
الشريكين العبد (بأذنه) أي  
بأذن شريكه (من عشرين)

أن يدخل على اتحاد الاقتضاء أي القبض أي كل ما يقبض من العبد فهو بينهما ولا يختص به أحدهما  
وهذا لا ينافي أن لهما تركه بعد ذلك وهو قول المصنف الآن ورضى أحدهما الخ (قوله فسد الشرط) أي  
والعقد صحيح كما هو مذهب ابن القاسم في الدونة (قوله وما قبضه بينهما) أي وما قبضه أحدهما  
لنفسه يقسم بينهما (قوله في القدر) أي كالأوكاتبه بخمسين ديناراً عشرون منها لزيد وثلاثون منها  
لعمرو (قوله أو الجنس) أي كالأوكاتبه على عشرين ديناراً لزيد وعشرة أنواب لعمرو (قوله أو في  
الصفة) أي كالأوكاتبه على عشرة خمسة لزيد وخمسة لمحمد لعمرو (قوله أو بتحد بعقدين) أي  
بأن يكاتبه كل منهما بخمسين ديناراً لكن كل واحد كاتبه بعقد (قوله لأنه يؤدي الخ) أي أنه لو قيل  
بالجواز لأدى لما ذكر وهو مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة  
العدل كذا في اللوطاً وهذا التعليل ظاهر في المسئلة الأولى وأما فيما بعدها فلا لأنه ربما أدى لعتق بعض  
العبد وهو حصه من قبض نجومه دون أن يقوم عليه حصه شريكه \* والحاصل أن التعليل محقق  
بالنسبة للمسئلة الأولى وبالمظنه بالنسبة لما بعدها (قوله دون من أنشأ سببه وهو الكتابة) أي كافي  
مسألتنا (قوله وجاز رضا أحدهما الخ) أي جاز بعد دخولهما على الاتحاد في الاقتضاء رضا أحدهما  
بتقديم الآخر ويلزم من جواز الرضا بالتقديم جواز قدوم الآخر على الأخذ فالمصنف تكلم على  
الطرفين أحدهما صراحة والآخر التزاماً وقوله بتقديم الآخر أي بتقديم الآخر فهو من التعدي  
أو بتقديمه للآخر فهو من اللازم (قوله على أن يأخذ الآخر نظير حصته فيه عما بعده) أي بحيث يأخذ  
ما بعده كله إن كان العبد بينهما مناصفة أو يأخذ ثلثه إن كان له ثلثه ولمن أخذ النجم الأول ثلثاه  
(قوله وفسد) أي الشرط لا العقد وقوله كما قدمه الأولى كما قدمناه لأنه إنما تقدم ذلك للشارح لا  
للمصنف (قوله فالضرر الدخول على ذلك) أي على تقديم أحدهما (قوله فإن وفي العبد) أي الشريك الذي  
لم يتقدم فواضح (قوله ورجع لعجز بصحته الخ) اعلم أن الكتابة إذا حلت كلها فأخذ أحد الشريكين  
جميع حظه منها بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فلا رجوع للشريك على القابض كما في الدونة لأنه  
إنما قبض الذي له بأذن شريكه وتركه له خلافاً لإطلاق المصنف وإذا حل نجم واحد وآتى المكاتب  
بجميعه فقال أحد الشريكين للآخر آثرني به وخذ أنت النجم المستقبل فأثره به ثم عجز المكاتب  
فلا إذن الرجوع على الآخر بعصته لأنه سلف له وإذا حل نجم واحد وآتى المكاتب ببعضه ففيه  
تفصيل فإن قال الشريك آثرني به وخذ أنت حقلك من النجم الثاني فهذا سلف يرجع به الشريك على شريكه  
إن عجز المكاتب وإن قال آثرني به وانظر للمكاتب بحقلك الباقي من هذا النجم الحال أو طلب المكاتب  
ذلك ففعل الشريك فلا رجوع له على شريكه إن عجز المكاتب كذا في التوضيح عن ابن يونس وبه  
يتضح لك في كلام المصنف من الاجمال وفي كلام عبق وخش من التخليط انظر بن (قوله ورجع  
من رضى بتقديم صاحبه) أي على صاحبه الذي قد أخذ (قوله وشبه في الجواز) أي دون الرجوع  
لأن الرجوع هنا ليس كالرجوع في المسئلة السابقة ولذا صرح المصنف بقوله فإن عجز خير اه بن  
(قوله في كتابة منجمة) صفة لعشرين أي كاتبة في كتابة منجمة (قوله كأن قاطعه الخ) حاصل هذه  
المسئلة أن العبد إن كان شركة بين اثنين وكاتبه بأربعين مؤجلة ثم أن أحدهما استأذن شريكه في أن  
يقاطع العبد على عشرة معجلة عوضاً عن عشرينه المؤجلة فأذن له شريكه في ذلك فدفعها له العبد ثم عجز

فلا

حصه المقاطع بكسر الطاء في كتابة منجمة (على عشرة) معجلة وصورتها انهما كاتباه بعقد

واحد بمال واحد هو أربعون ديناراً مثلاً عشرون منها تحمل على رأس المحرم والأخرى على رأس رجب أو كانت كلها لأجل  
واحد فطلب أحد الشريكين أن يستقل بالعشرين الأولى ويترك الأخرى لصاحبه وأن يقاطع العبد بعشرة من العشرين ليأخذها

معلقة فأذن له شريكه في ذلك فان ذلك لا يجوز فاذا أخذ العشرة عن العشرين فلا يخلو إما أن يوفي العشرين الباقية للشريك الثاني أولا (إن عجز) المسكتب عن أداء العشرين الأخرى للشريك الآخر (خبر المقاطع) بكسر الطاء (٣٩٥) (بين رد ما فضل به شريكه) وقد

فضله بخمسة فبردها له  
ويبقى العبد رقاً له (وبين  
اسلام حصته) من العبد  
(رقاً) للذي أذنه قطع فبصر  
العبد كله رقاً له والموطوع  
أن الأذن لم يقبض شيئاً  
فإن قبض دون المأذون  
دفع له المأذون بما قبضه ما  
يساويه فيه فاذا قبض  
الأذن ستة دفع له المأذون  
اثني ليكمل لكل ثمانية  
وأما لو قبض مثل ما قبض  
للمقاطع أو أكثر فلا خيار  
للمقاطع ويرجع العبد  
بيهما رقاً وهذا هو معنى  
قوله (ولا رجوع له) أي  
للمقاطع (على الأذن وإن  
قبض الأكثر) فليس هذا  
من متعلقات التخيير لأنه  
إنما ثبت إذا لم يقبض  
الأذن شيئاً أو قبض الأقل  
وكان الأولى حذف الواو  
وان أجب بأنها للحال  
وإن مثل قبض الأكثر  
قبض المساوي بالأولى  
ولو قال لا إن قبض مثله  
فأكثر لكان أخصراً وأوضح  
أي فلا يخبر (إن مات)  
للمسكتب بعد أخذ المقاطع  
ما قطع به عن مال (أخذ  
الأذن ماله) أي جميع  
ماله أي للأذن وهو

فلا يخلو حال العبد ما إن يعجز قبل أن يدفع للأذن شيئاً أو بعد أن دفع له أقل مما دفع المقاطع أو بعد  
أن دفع له مثله أو أكثر ففي هذه الأولى يخبر الشريك بالمقاطع أما أن يدفع للأذن نصف العشرة التي  
قبضها ويكون العبد رقاً بينها أو يسلم حصته رقاً للأذن فيكون العبد كله رقاً للأذن وفي الحالة الثانية  
يخبر المقاطع بما أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساوى ويكون العبد رقاً لها وإما أن يسلم  
حصته للأذن فيكون العبد كله رقاً له والتخير في هذه الحالة هو ما في الوطأ وشب وعقب والمج  
خلافاً لما يفيد كلام خش من أنه لا تخيير في هذه الحالة وأنه يتعين على المقاطع أن يدفع للأذن مما  
أخذ على ما قبض حتى يتساوى وفي هذه الحالة الثالثة والرابعة لا خيار للمقاطع ولا رجوع له على الأذن  
بشيء والعبد رق بينهما أما عدم رجوعه عليه في الثالثة بشيء فظاهر لأن الذي قبضه الأذن قدر ما  
قبضه المقاطع وعدم رجوعه عليه في الرابعة مع أن الأذن قد قبض أكثر مما قبضه المقاطع لأن المقاطع  
قد رضى ببيع نصيبه بأقل مما عقد عليه الكتابة وهذا كله إذا قاطع أحد الشريكين بأذن شريكه  
فإن قاطع بغير إذنه فلا يجوز وتبطل القطاعة إن أطلع عليها قبل عجز المسكتب فإن لم يطلع عليها إلا بعده  
فإن قبض شريكه الذي لم يقاطع مثله فواضح وإن قبض أقل ولم يقبض شيئاً خيراً بين أن يساوى المقاطع  
فيما قبضه وبين أن يتملك حصته فإن اختار الثاني انقلب الخيار للأخر الذي قاطع بين أن يسلم له ذلك  
وبين أن يدفع له حصته بما قبضه والاشتراك في العبد (قوله ما فضل به شريكه) أي ما زاد به على  
شريكه (قوله فإن قبض) أي الأذن وقوله دون المأذون أي أقل مما قبضه المأذون (قوله دفع له  
المأذون بما قبضه ما يساويه) أي إن أحب ذلك وإن شاء لم يدفع وسلم حصته للأذن خلاف لما يفيد  
كلام خش من أنه لا خيار للمأذون في هذه الحالة ويتعين أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى  
يتساوى (قوله وكان الأولى حذف الواو) أي من قوله وإن قبض الأكثر لأن للتبادر من الكلام  
جعلها للبالغة وجمالها للبالغة فاسد وذلك لشمولها لقبض الأقل الذي فيه التخيير والمساوى ومن  
المعلوم أنه لا يصح نفي الرجوع بالنظر لها لأن نفي الشيء فرع عن صحته ثبوته (قوله بأنها للحال)  
أي والمعنى لا رجوع للمقاطع على الأذن في حال قبضه أكثر من المقاطع (قوله وإن مثل قبض  
الأكثر قبض المساوي بالأولى) فيه أنه لا يتوهم رجوع المقاطع على الأذن عند المساواة حتى ينفي  
تأمل (قوله فإن مات الخ) الموضوع بحاله وهو أن المسكتب كاتبه سيده على أربعين ثم إن أحدهما  
قاطعه على عشرة بدل عشرينه بأذن شريكه وقبضها منه إلا أن المسكتب قد مات عن مال بعد أداء  
القطاعة فالحكم ما ذكره المصنف من أن الأذن يأخذ من ذلك المال جميع ماله من الكتابة فإن فضل  
بعد ذلك شيء قسم بين المقاطع والأذن على قدر حصصهما وأما لو مات قبل أداء القطاعة عن مال  
أخذ المقاطع ما قطع به وأخذ الأذن حصته من النجوم واشتركا فيما بقي فإن لم يف مال  
المسكتب الذي تركه بما للمقاطع وما للأذن تحاصفاً به بحسب مال كل فيحاصص المقاطع بعشرة  
القطاعة والآخر بعشرينه (قوله عن مال) متعلق بقوله فإن مات (قوله وعق أحدهما) أي وإني  
أحدهما بصيغة العتق وقوله وضع لماله أي يعمل على وضع ما يوبه من النجوم فاذا قال نصيب  
من المسكتب حر أو قال أعتقت نصيب في عبدي فلان وهو مكاتب فانه يعمل على وضع ما يوبه  
من نجوم الكتابة وهذا إذا لم يقصد بذلك العتق وفك الرقبة من الرقية بل قصد وضع المال

العشرون (بلا نص) حلت الكتابة أو لم تحل لأنها تحل بالموت (إن تركه) أي ترك المال ثم يكون ما فضل بعد ذلك بين الذي قطعه  
وبين شريكه على قدر حصصهما في المسكتب (وإلا) يترك مالا (فلا شيء له) أي للأذن على المقاطع سواء قبض القطاعة كلها  
أو بعضها قبض الأذن شيئاً أولاً (وعق أحدهما) أي الشريكين نصيبه من المسكتب

في صحته (وضع لالة) بفتح اللام أى الذى له من النجوم وليس بعنق حقيقة فإذا كان الكتاب بينهما نصفين سقط عنه نصف كل نجم وتظهر فائدة ذلك فيألو عجز عن أداء نصيب الآخر فانه يرق كله لأنه إنما كان خفف عنه لتتم له الحرية فلهذا تم رجوع رقيقة وقد حل له ما أخذه منه (إلا إن قصد العتق) بأن يصرح بأن قصده العتق حقيقة لا الوضع أو يفهم منه ذلك بقرينة فيعتق الآن ويقوم عليه حصة شريكه بشرطه قوله وعتق أحدهما (٣٩٦) وضع أى إذا قصد الوضع أولاً قصده وقوله إلا إن قصد العتق أى فك الرقة لفظ

صريح أو قرينة فلم يكن فيه استثناء الشيء من نفسه (كان فعلت) كذا ففتح التاء وضمها (فنفصك حر) تشبيه فيما قبل الاستثناء غير تام (فكاتبه ثم فعل) العلق عليه (وضع) عن المكاتب (النصف) أى نصف الكتابة ولم يكتب عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب ان التشبيه غير تام إذ يوضع النصف في هذا ولو قصد فك الرقة لانه في حال النفوذ لم يكن في ملك سيده حقيقة لتعلق البيع به بناء على أن الكتابة يسع فلم يكن لنية العتق تأثير حال النفوذ ثم إن أدى النصف الذى بقى من الكتابة خرج حراً (ورق كله إن عجز) راجع له سلتين ما بعد الكاف وما قبلها بما قبل الاستثناء ولما كانت تصرفات المكاتب كالحر لأنه أحرز نفسه وماله إلا في التبرع والمهابة التي تؤدي إلى عجزه فيمنع منها لان الكتابة عقدي ترقب به

أولاً قصد له أصلاً ما إذا قصد بذلك العتق وفك الرقة من الرقة فسيأتى أنه يعتق عليه نصفه ويقوم عليه حصة شريكه إن عجز وكان موسراً بقيمتها (قوله في صحته) أى وأما لو أعتق أحدهما نصيبه في مرضه فانه يكون عتقا حقيقة لا وضماً لأنه لو عجز ورق للورثة لم ينفذوا وصية الميت وهو قد أراد اتفادها وأن لا يعود لهم شيء منه وأما الصحيح فأنما أراد التخفيف عن المكاتب وأنه إن عجز كان رقاً له قاله ابن يونس اه عبق (قوله وتظهر فائدة ذلك) أى كونه ليس عتقا حقيقة (قوله فانه يرق كله) أى لهما (قوله وقد حل له) أى للشريك الذى لم يعتق حصته ما أخذه من المكاتب فلارجوع لمن أعتق عليه بشيء (قوله إلا إن قصد) أى بصيغة العتق حقيقة (قوله ويقوم عليه حصة شريكه بشرطه) أى وهو يساره بقيمتها وإنما يقوم عليه إذا عجز عن أداء ما للشريك كلاً أو بعضاً كما قال اللخمي لأن الولاء قد انعقد لشريكه الآخر بالكتابة وان توقف على أداء النجوم فلو قومناه الآن لكان فيه ثقل للولاء وهو لا يصح انظر التوضيح (قوله كأن فعلت الخ) أشعر قوله كأن فعلت إلى أن محل وضع نصف الكتابة عن المكاتب الذى علق عتق نصفه على أمر ثم كاتبه ثم حصل العلق عليه إذا كانت الصيغة صيغة بر فإن كانت صيغة حث كنفك حر لأفعلن أو إن لم أفعل كذا فنصك حر ثم كاتبه ولم يفعل أى عزم على عدم الفعل فانه يكون عتقا قاله اللخمي أى انه يعتق كله بعضه عملاً بالصيغة وبعضه بالسراية (قوله فيما قبل الاستثناء) في معنى الباء أى ان هذا مشبهه بما قبل الاستثناء في مطلق وضع النصف عن العبد (قوله وضع النصف) أى حمل ذلك على وضع نصف الكتابة ولم يعمل على عتق نصفه وإن كان قاصداً به العتق (قوله لافادته بالجواب الخ) أى ولو تركه لاقتضى تمام التشبيه لأنه الأصل فيه (قوله إذ يوضع النصف في هذا) أى ولا يعتق منه شيء ولو قصد الخ أى وأما في المشبه به فانه يوضع عنه ولا يعتق منه شيء إذا لم يقصد فك الرقة (قوله ولو قصد فك الرقة) الواو للحال إذ لا يتأتى هنا إلا قصد العتق لا قصد وضع المال إذ هو لم يكاتبه إلا بعد (قوله لأنه في حال النفوذ الخ) حاصله أن العبد وإن كان حال الصيغة في ملك سيده قطعاً ونية العتق حصلت حينئذ إلا أنه حال النفوذ الذى هو للمعبر لم يكن في ملك سيده فلم يكن لنية العتق تأثير في حال النفوذ فلذا حملت الصيغة على الوضع لا على العتق (قوله ولما كانت تصرفات المكاتب) أى بالبيع والشراء مثلاً (قوله كالحر) أى في عدم الحجر عليه فيها (قوله فما كان بعوض جاز) أى فما كان من تصرفاته بعوض جاز لأنه يعين على العتق (قوله وما لا فلا) أى وما كان من تصرفاته بلا عوض فلا يحسوز لانه يؤدي لعجز (قوله بلا إذن) متعلق بما بعده أعنى قوله يبيع واشتراء الخ (قوله ومقارضة) بالقاف والراء هذا هو الصواب وأما نسخة ومفاوضة بالقاء والواو فيغنى عنها قوله ومشاركة ونسخة ومفاوضة بالعين يغنى عنها يبيع واشتراء (قوله لا ابتغاء الفضل) أى لأجل طلب الزيادة كأن يكاتبه بأكثر من قيمته (قوله وعتق) أى ذلك الأسفل (قوله وولاؤه له) أى للسيد الأعلى (قوله واستخلاف الخ) الأولى وتزوج أمته أى واستخلف عاقداً لها لأن الخبر فيه تزويجها وأما

عتق العبد فما كان بعوض جاز وما لا فلانه المصنف على ذلك فقال (وللمكاتب بلاذن) من سيده (بيع واشتراء ومشاركة ومقارضة ومكاتبة) لرققه لا ابتغاء الفضل وإلا لم يحذفان عجز الأعلى أدى الأسفل إلى السيد الأعلى وعتق وولاؤه له ولا يرجع للسيد الأسفل ان عتق بذلك (واستخلاف عاقد لأمته) أى له أن تزوج أمته ويستخلف أى يوكل من يعقد لها وجوباً لانه لا يباشر ذلك لشأبة الرق فيه (و) له (إسلامها) أى الذات المملوكة له ولو ذكرنا في جنابها (أو فداؤها) بغير إذن سيده (إن جئت) تلك الذات وقوله (بالنظر) راجع لجميع ما قدمه

جميع ما قدمه الا في تزويج  
أعته فلا بد من اثباته لأن  
النكاح نقص قاله أبو الحسن  
(و) له (سفر) قريب بغير  
إذن (لا يحل فيه نجم) له  
(اقرار في رقبة) أي  
ذمته كدين وكذا في بدنه  
كعدو تعزير (و) له (اسقاط  
شفعة لا عتق) (رقبة  
فليس له بغير إذن) (وإن  
قريباً) له كولد ولا حيدر  
(و) لا (هبة) من ماله لغير  
ثواب (و) لا (صدقة) إلا  
بإتافه ككسرة (و) لا  
(تزوج) بغير إذن لسيده  
رده ولو بعد دخوله ولها  
حينئذ ربع دينار ولا تبعه  
بما زاد ان عتق والصواب  
تعزيره بتزوج دون تزويج  
لأن التزويج فعله بالغير  
والتزوج فعله لنفسه وأشعر  
قوله تزويج أن له التسري  
وهو كذلك لأن التسري لا  
يعيه بخلاف التزوج (و) لا  
اقراره بجناية خطأ (و) لا  
سفره به (و) أن لم يحل فيه  
نجم كغريب يحل فيه نجم  
(إلا بإذن) راجع للجميع  
حتى الصدقة والعتق ولما  
كانت الكتابة من العفو  
اللازمة فليس للسيد ولا  
للعبد حلها إلا لعذر قال (وله  
تعزير نفسه) بعد حلول  
الكتابة كلفه أقر جمع رقيقاً  
(ان اتفقا) أي إلى السكينة  
وسيده عليه) ولم يظهر له  
مال (لأن حق الله قد

الاستخلاف فهو واجب خلافاً لظاهر المصنف \* والحاصل أنه يغير إن شاء زوجها وإن شاء لم زوجها  
وإذا أراد أن يزوجه فيجب عليه الاستخلاف (قوله وهو) أي المكاتب محمول عليه أي على النظر  
فلا يحتاج لإثباته بينة (قوله فلا بد من اثباته) أي النظر بينة والارد من يده نكاح (قوله وله سفر قريب  
بغير إذن لا يحل فيه نجم) أي وليس للسيد منعه منه لا بعيد مطلقاً حل فيه نجم أولاً أو قريب حل فيه  
نجم فليس له السفر ولسيده منعه منه (قوله أي ذمته) هذا تفسير مراد وقد صوب ابن غازي  
كلام المصنف به لأنه الذي يختص به المكاتب دون القن وأما الاقرار في الرقبة فان كان محدوداً قطع فيقبل  
حتى من القن أيضاً وان كان عال كالجناية خطأ فلا يقبل منها كما يأتي \* والحاصل أن الأقسام ثلاثة ما يرجع  
للمال في الذمة كالدين وهذا يقبل الاقرار به من المكاتب دون القن وما يرجع للمال في الرقبة وهذا  
لا يقبل من واحد منهما وما يرجع للرقبة فقط من حد وقطع وهذا يقبل منها معاهين (قوله كدين)  
أي كالاقرار بدين لمن لا يتهم والا أنى كما يلحق إقراره بالقتل عمداً إذا استجابه ولي القتل على أن  
يأخذه لأن العبد يتهم على توأطئه مع الولي على الفرار من سيده بإقراره المذكور وحينئذ فلا يمكن  
الولي من أخذه ويطلق حق ذلك الولي المقر له من القصاص إذا طلبه بعد أن منع من أخذه ما لم يكن مثله  
يجعل ذلك ويدعى الجهل فيحلف ويقتضيه منه كما مر (قوله وله اسقاط شفعة) أي بالنظر كما في الدونة  
فاذا أسقط الأخذ بالشفعة وكان في الأخذ بها نظر كان لسيده الأخذ ولا عبرة بأسقاطه انظر بن  
(قوله وان قريباً) أي لأن المكاتب لا يلزمه عتق قريبه لأن شرط العتق بالقرابة كون المالك حراً كما مر  
(قوله وللسيد رده) أي رد عتقه ولو أقره (قوله ولا تزويج بغير إذن) أي سواء كان نظراً أو غير نظراً لأن  
ذلك يعيه (قوله ولسيده رده) أي التزويج بطلقة بائنة أي وله إجازته وإذا أجازته جاز أن لم يكن  
معه أحد في عقد الكتابة فان كان معه غيره لم يجز إلا برضام فان كانوا صفاراً نسخ تزوجه على كل حال  
رضوا أم لا أجازته السيد أم لا ولا عبرة برضام ولا بإجازة السيد (قوله ولها حينئذ) أي حين رده  
السيد بعد الدخول ربع دينار أي وأما ان رده قبله فلا شيء لها (قوله ولا تبعه بما زاد ان عتق) أي إذا  
كان لم يفرها والا تبعته به بعد العتق ما لم يسقطه عنه السيد أو السلطان كما مر في النكاح (قوله والتزوج فعله  
لنفسه) أي وهو المراد هنا (قوله ولا اقرار الخ) أي وليس للمكاتب اقرار بجناية خطأ فان أقربها فلا  
يلزمه شيء سواء عتق أو عجز ولولم لا يتهم عليه كما هو الصواب كما في بن خلافاً لما قاله بهرام من أنه  
إذا أقر بجناية خطأ لمن لا يتهم عليه فانه يتبع بالدية إذا عتق (قوله وله) أي للمكاتب المسلم تعجيز  
نفسه أي اظهار العجز وعدم القدرة على الكتابة وذلك بأن يقول عجزت نفسي لكن أنما يقول ذلك  
بعد اتفاقهما على فك الكتابة والرجوع رقا وعند عدم ظهور مال له وإذا علمت ان المراد بالتعجيز  
الذي يشرع عليه الرقبة ما ذكرتم ان قوله بذلك فيرق ليس تكراراً مع قوله وله تعجيز نفسه (قوله بعد حلول  
الخ) أنما قيد بذلك لأجل قوله كأن عجز عن شيء (قوله ان اتفقا) أي تراضيا (قوله عليه) أي على  
التعجيز وفك الكتابة والرجوع رقا (قوله ولم يظهر له مال) الواو للحال أي ان اتفقا عليه في حال  
عدم ظهور مال للمكاتب ولا بد أيضاً أن لا يكون معه ولد في الكتابة والا فلا تعجيز له ويؤمر بالسعي  
عليهم قهراً عنه وان تبين لده وامتناعه من السعي عوقب (قوله ولا يحتاج في ذلك) أي في تعجيز  
العبد نفسه عند اتفاقهما عليه (قوله وان اختلفا) هذا مفهوم قوله ان اتفقا على التعجيز أي وان  
اختلفا بأن طلب العبد التعجيز وامتنع السيد أو بالعكس (قوله فليس لمن أراد تعجيز) أي سواء كان  
ذلك المريد الذي أراد السيد أو العبد (قوله وأنما ينظر الحاكم) أي فان وجد المصلحة في تعجيزه حكم به وان  
وجد المصلحة في عدمه حكم بعدمه وهذا ما في التوضيح وهو الموافق لظاهر اطلاق قوله هنا إن اتفقا عليه  
ارتفع بالعذر وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك للرفع إلى الحاكم ولا اختلفا فليس لمن أراد تعجيز وأنما ينظر الحاكم بالاجتهاد



وفصل ابن رشد بين أن يريد العبد فله ذلك من غير حاجته أو يريد السيد فلا بد من الحاجته ولو ظهر له مال منع ولو انتفا عليه لحق الله تعالى وإذا عجز نفسه بالشرطين (فريق) أي يرجع قنا لاشائبة فيه (ولو ظهر له) بعد التعجيز (مأ) أخفاء عن السيد ولم يعلم به ورد بالو على من قد يرجع مكاتباً (كأن عجز عن شيء) من النجوم وان رددها فريق لأن عجزه عن الشيء كعجزه عن السكك (أو غاب) بغير إذن سيده (عند المحل) أي حلول الكتابة (وكلامه) جملة (٣٩٨) حاله أي والحال أنه ليس له مال يؤخذ منه النجوم أو الباقي منها وظهره قربت

غيبته أو بدت كان ماله هناك أم لا وهو ظاهر لا احتمال ثالث ما بيده فان غاب بآذنه لم يعجزه بذلك وظهره ولو طالت غيبته (ولو فتح الحاكم) كتابته في المثلثين لأنها لا تنسخ حينئذ إلا بالحكم لكن إن أتى العبد الحاضر في الأولى فان اتفق مع سيده على التعجيز لم يحتاج لحكم وكذا إن أراد العبد التعجيز وأباه السيد لم يحتاج لحكم على ما تقدم لأن رشد وأما المسئلة الثانية وهي غيبة العبد بلا إذن عند المحل فلا بد في التعجيز من الحكم قرب الغيبة وبعده وقوله (وتلوم لمن رجوه) راجع للمشتكين أيضاً أي لمن يرجو يسره في الحاضر العاجز عن شيء وفي الغائب ان قربت غيبته ورجى قدومه لا ان بدت أولم يرج له يسار أو جهل حاله (كالقطاعة) بكسر القاف أفصح من فتحها وهو تشبيه تام أي إذا عجز العبد عما قوطع عليه فان الحاكم يفسخ عقد القطاعة بعد

(قوله وفصل ابن رشد الخ) تفصيل ابن رشد هذا هو ما اعتمدته الشيخ إبراهيم الأتاني وكذا غير واحد من الأشياخ كما قاله شيخنا العدوي (قوله فريق) أي فيصير رقيقاً لاشائبة فيه بعد أن كان فيه شائبة حرية فلا تدفع ما يقال انه رقي في الأصل فلا معنى لقوله فريق اه وقوله فريق بالنصب عطف على تعجيز الذي هو اسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أي ويستمر على رقيقته بعد التعجيز ولو ظهر له مال سواء كان ذلك العبد مالاً بذلك المال وأخفاء عن السيد أولم يكن عالماً به (قوله على من قال يرجع مكاتباً) أي إذا ظهر له مال بعد التعجيز لتشوف الشارع للحرية (قوله كأن عجز عن شيء) أي عند حلوله والحال أنه حاضر فانه يرقى ويفسخ الحاكم كتابته وكذا ان غاب عند حلول الكتابة من غير إذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر فانه يرقى ويحكم الحاكم بفسخ كتابته لكن محل حكم الحاكم بفسخ كتابته في الأولى إذا طلب سيده التعجيز أو أتى العبد لأن الحاكم يحكم بفسخها مطلقاً لأنه لو رضى العبد بالتعجيز كالسيد فلا يحتاج لفسخ الحاكم هذا حاصل كلامه (قوله عند المحل) هو بكسر الحاء بمعنى الحلول وأما فتحها فمكان الحلول والمراد هنا المعنى الأول وحذف المصنف قوله عند المحل من التي قبلها أعنى قوله كأن عجز عن شيء دلالة هذا عليه (قوله لم يعجزه بذلك) الأولى لم يرق بذلك (قوله فلا بد في التعجيز من الحكم) أي لأن تعجيزه لا يتوقف على قدومه على الصواب بل يعجز ولو في غيبته فلا بد من الحكم به (قوله وتلوم) أي الحاكم لمن رجوه أي لمن يساره في مدة التلوم بالنسبة للحاضر أو يرجى قدومه ويسره بالنسبة للغائب غيبة قريبة وحاصله أن الحاضر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة إنما يحكم الحاكم بفسخ كتابته إذا طلب سيده ذلك وأتى العبد بعد التلوم له أن كان يرجى يساره في مدة التلوم وإن كان لا يرجى يساره فيها حكم بالفسخ من غير تلوم وأما الغائب عند الحلول بلا إذن فقيل يحكم الحاكم بفسخ كتابته من غير تلوم مطلقاً وقيل ان قرب الغيبة لا يحكم بالفسخ إلا بعد التلوم ان كان يرجى قدومه ويسره في مدة التلوم فان لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تلوم كعبد الغيبة ومجهول الحال (قوله كالقطاعة) أي كاتلوم ويحكم بالفسخ في القطاعة وصورته ان يقول السيد لعبد ان اتقني بعشرة حالة فأنت حر أو يكاتبه على مائة مثلاً على ثلاثة نجوم مثلاً ثم يقاطعه على ثلاثين مثلاً حالة أو مؤجلة لأجل أقرب من الأول فعجز عن أداء ما قاطعه به فان الحاكم يفسخ عقد القطاعة بعد التلوم لمن يرجى يسره وإنما مسمى العقد على الوجه المذكور مقاطعة لأن العبد قطع طلب سيده عنه بما أعطاه له أو لأن سيده قطع له تمام حرية بذلك أو قطع له بعض ما كان له عنده قاله عياض (قوله وهو تشبيه تام) أي انه تشبيه في مجموع الأمرين التلوم والفسخ بعده (قوله ولا بد منهما) أي من التلوم والفسخ بعده (قوله وقبض الحاكم ان غاب سيده) أي ويخرج المكاتب حراً بمجرد انقضاءه (قوله وان قيل مجله) أي هذا إذا أتى بها المكاتب بعد الاجل بل وان أتى بها قبل أجلها

التلوم بالنظر سواء وقت القطاعة على مؤجل أو حال ولها صورتان أحدهما ان يعتقه على مال حال والثانية ان يفسخ ماله من نجوم الكتابة في شيء وان كان مؤجلاً وقوله (ولو شرط) السيد (خلافه) مبالغة في التلوم لمن يرجو يسره في القطاعة وفيها قبلها من المشتكين وفي فسخ الحاكم أي يفسخ الحاكم بعد التلوم لمن يرجو يسره ولو شرط السيد على عبده خلاف التلوم بأن شرط عليه أنه متى عجز عن شيء أو غاب بلاذن أو عجز عما قاطعه عليه فهو رقيق بغير تلوم وفسخ من حاكم فلا ينفقه شرطه ولا بد منهما (وقبض) الحاكم وجوباً الكتابة من المكاتب (ان غاب سيده) ولا وكيل له خاصي لأن الحاكم وكيل من لا وكيل له (وان) أراد المكاتب تعجيلها (قبل مجله) أي حلولها وسواء

كانت عيناً أو عرضاً لأن الأجل فيها من حق المكاتب اذ القصد بتأجيل الكتابة التخفيف عن المكاتب (وفسخت) الكتابة (ان مات) المكاتب قبل الوفاء وقبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الاشهاد عليه بأن أتى به السيد فلم يقبلها يلد لاحاكم به يجبره على قبولها (وإن) مات (عن ماله) يقضى بكتابتها فيكون رقيقاً وماله للسيد فان حكم الحاكم على سيده بقبضها أو أحضرها للسيد فلم يقبلها، نه فاشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسخ ويكون حراً تنفذ وصاياه وماله لورثته (إلا الولد) (٣٩٩) أو غيره) كاجني (دخل) كل

(معه) في الكتابة (بشرط أو غيره) فلا تفسخ أما دخول الولد بشرط فمكان يكاتب عبده وأمه حامل منه قبل عقد الكتابة فلا يدخل معه في الكتابة الا بشرط ادخاله معه وأولى لو كان مولوداً عنه عقدها وأما دخوله بلا شرط فمكان يحدث في بطن أمته بعد عقدها وأما دخول الأجنبية بشرط فظاهر وأما دخوله بلا شرط فمكان يشترى المكاتب من يتق عليه في زمن الكتابة باذن سيده وصار كمن عقدت الكتابة عليه كافي المدونة وإذا لم تفسخ فان ترك ما يقى بها (تتوذي حالة) مما تركه لأنه يحل بالموت ما أجل كما مر (و) اذا أدبت حالة وفضل بعد الأداء شيء مما تركه (ورثته من) كان (معه في الكتابة فقط) دون من ليس معه ولو ابنا (من يتق عليه) كفرعه وأصله واخوته

(قوله لأن الأجل فيها) أي في الكتابة (قوله من حق المكاتب) أي فله أن يسقط حقه في الأجل ويعجلها (قوله وفسخت ان مات المكاتب قبل الوفاء الخ) أي بأن مات قبل اتيانه بها للسيد أو بعد اتيانه بها فلم يقبلها منه ولم يحكم عليه حاكم بقبضها ولم يشهد السيد عليه على انه أحضرها له وأبى من قبولها وحاصله ان العبد اذا مات قبل اتيانه بالكتابة أو بعد اتيانه بها فلم يقبلها السيد ولم يجبره الحاكم على قبولها لعدم وجوده بالبلد ولم يشهد العبد على سيده أنه أحضرها له وأبى من أخذها ومات العبد فان الكتابة تفسخ فتكون وصاياه باطلة وماله للسيد لا لوارثه لأنه مات رقيقاً حينئذ وفي صورتين يصدق عليه أنه مات قبل الوفاء وقبل حكم الحاكم على السيد بقبضها وقبل الاشهاد على الاتيان بها (قوله بأن أتى بها لسيد) أي بأن أتى العبد بالنجوم للسيد ولم يقبلها منه يلد لاحاكم بها يجبره على قبولها فمات العبد ولم يشهد عليه أنه أحضرها له وأبى من قبولها وكان على الشارح أن يقول بأن أتى بها لسيد الخ أو مات قبل الاتيان بها لما علمت أن كلامه السابق صادق بصورتين (قوله وماله لسيد) أي لانه مات قبل حصول الحرية له (قوله فأشهد عليه بذلك) أي بانه أحضرها له وأبى من قبولها (قوله الا لولد أو غيره الخ) أي فاذا دخل معه في عقد الكتابة ولداً واجني بشرط أو غير شرط فلا تفسخ كتابته بل تحمل كتابته بموته ويتمجلها من ماله حيث ترك ما يقى بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما قال المصنف (قوله باذن سيده) هذا هو الصواب خلافاً لقول خشي تبعاً للمفشي بغير اذن سيده لانه اذا اشتراه بغير اذن سيده لم يدخلوا معه في كتابته وله ييمهم انظرين (قوله فتوذي حالة) أي يؤدي جميع ما بقى من النجوم على الميت وعلى من معه وانما حل الجميع بموته وحده لانه مدين بالجميع بعضه بالاصالة عن نفسه وبعضه بالحالة عن غيره لانهم حملا وحيث أدى جميع ما بقى من النجوم ما على الميت وما على غيره ممن معه في عقد الكتابة يرجع وارث المكاتب بما أدى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب كما يرجع هو عليه لو كان حياً كما سبق وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً فلو كان الوارث هو السيد تبع الأجنبي بالحصة المؤداة عنه من مال الميت وحاص به غرماءه بعد عتقه كما في بن عن ابن عرفة (قوله ولو ابنا) أي حراً أو في عقد كتابة أخرى (قوله ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كلهم ممن يعتق عليه) أي بأن كان معه ابنة وابن ابنة وأبوه وجدته وأمه وجدته وأخوه (قوله وهكذا) أي ويحبب ابن الابن والابن والجد بالأم (قوله وان لم يترك وفاء) أي وان مات ولم يترك وفاء (قوله الذي معه في الكتابة) أي وحده أو مع أمه (قوله ولا مفهوم لولده) أي وانما يفرق الولد وغيره في اعطاء ما تركه مما لا يقى فلا يعطى للاجنبي وانما يعطى لولده وأمه كما أشار له بقوله وترك متروكه للولد الخ (قوله وترك متروكه) أي الذي لا يقى بما على ذلك الميت وبما على من معه وقوله للولد أي خاصة فلا يعطى لغيره ولو قريباً بل يتعجله السيد من الكتابة ويسعون في بقيتها خلافاً

دون من لم يعتق عليه فلو كان له ولد ليس معه في الكتابة وأخ معه فيها فالذي يرثه الأخ الذي معه فزوجته لا يرثه ولو كانت معه في الكتابة لانها لا تمنق عليه وكذا عمه ونحوه ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كلهم ممن يتق عليه فالارث بينهم على فرائض الله تعالى فيحبب الاخ بالأب او الابن والجد بالأب وهكذا (وإن لم يترك وفاء) بالنجوم بأن لم يترك شيئاً أصلاً وترك شيئاً قليلاً لا يوفي بها (وقوى ولده) الذي معه في الكتابة ولا مفهوم لولده قال وقوى من معه ليشمل الاجنبى كان أحسن (على المعنى) على أداء النجوم (سعوا) وأدوها وعتقوا وإلارقوا (وترك متروكه) ان كان (للولد) الذكر والانثى (إن أمن) وقوى على السعي

والأرق ولا يدفع له شيء (كأن ولد له شيء) التي مع في الكتابة أن أمنت وقويت على السعي يدفع لها متروكة لتستعين به على أداء النجوم أي إذا لم يكن الولد الذي معها قوة وأمانة فإن كان له ذلك فلا يدفع المتروكة إلا أنه وهي حينئذ تبغ له فإن لم يكن في واحد منها أمانة وقوة رقا لا سيد ولا يدفع لها شيء إلا أن يكون في غيرها ما يفي بالنجوم فتباع ليعتق الولد كما إذا لم يترك السكاتب شيئا ولم يكن لها ولا لأخذها قوة فتباع الأم ليعتق الولد إن كان في غيرها (هـ هـ) وفاء والحاصل أن السكاتب إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من

دفعه يطالب بالسعي إن قوى مطلقا ترك شيئا إلا في أم لا كان من معه يعتق عليه أم لا وإنما متروكة لما ليس فيه وفاء فأنما يترك للولد إن قوى وأمن والأفلا به إن كانت وقويت وأمنت والأستغناء سيد المكاتب وباع أم الولد ليكمل عليه ما يوفي بالنجوم ليعتق الولد فإن لم يوف عنها فالسكاتب رقيق فلو كانت النجوم مائة وترك المكاتب خمسين ولم يكن فيمن معه في الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الحسين ولا يتركها لأحد ويقال لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا والا فزريق (وإن) اعتق عبده القن أو كاتبه أو طع عن كتابة مكاتب على مال معين ووصوف ثم (ووجد العوض) عن المذكورات الثلاثة (معينا واستحق) من يد السيد حال كون ماذكر من المعيب أو المستحق (موصوفا) فهو حال منها وجواب أن محذوف تقديره يرجع بثله ولو قوموا كسب وشاة

لقولنا حتى مراد المصنف بالولد مطابق الوارث ولدا أو غيره انظر بن (قوله وإلا رقي) أي والا يؤمن ولم يبق على السعي رقي وكذلك إذا لم يبق على السعي وأمن على المال وأما إذا قوى على السعي ولم يؤمن على المال فإن السيد يأخذ المال من السكاتب ويؤمر الولد بالسعي ولا يرق (قوله ولا يدفع لها شيء) أي لما تركه ذلك الميت المكاتب (قوله فتباع الأم الخ) أي بخلاف ما لو كان مع أم الولد أجنبي في الكتابة فلا تباع هي لأجله وتفسخ الكتابة في الأجنبي وأم الولد إذا عجز عن السعي ويرقان (قوله أم لا) أي أولم يترك شيئا (قوله والاستغناء الخ) أي وبالأمان انتفت القوة والأمانة من الولد ومن أمه استوفى ذلك المتروك سيد المكاتب (قوله فإن لم يوف عنها) أي بالنجوم (قوله فالسكالب) أي فكل من الولد وأمّه (قوله فسيده يأخذ الحسين) أي من الكتابة (قوله ولا يتركها لأحد) أي من معه في عقد الكتابة يستعين بها على أداء الكتابة (قوله فاموا) أي لتحصيل الحسين الباقية (قوله والافريق) أي والا فكل منكم رقيق (قوله وإن وجد العوض معينا) حاصل ما قرره الشارح كلام المصنف أنه إذا اعتق عبده على مال أو كاتبه على مال أو قطعه على مال فوجد السيد العوض معينا أو استحق منه فإن كان موصوفا في الذمة رجع السيد على العبد بثله سواء كان مقوما أو مثليا وإن كان ذلك العوض معينا رجع السيد بثله إن كان مثليا وبقيته إن كان مقوما ولا فرق بين أن يكون العبد له شبهة فيما دفعه أولا وهذا كله إذا كان العبد موسرا له مال فإن كان معسرا لا مال له فكذلك إن كان له شبهة فيما دفعه معينا كان أو موصوفا فإن لم يكن له شبهة فيما دفعه رجع لما كان عليه من رقي أو كتابة وبطلت القطاعة سواء كان ذلك العوض الذي دفعه من غير شبهة معينا أو موصوفا (قوله على مال) تنازعه أعتق وكاتب وقاطع (قوله فهو حال منها) أي وأفرده لأن العطف بأو (قوله ولو مقوما) أي هذا إذا كان مثليا بل ولو كان مقوما (قوله على العتد) أي وهو نص للدونة وأيضا القاعدة أن الموصوف يرجع بثله مطلقا كما في السلم وغيره (قوله لا بقيعة المقوم الموصوف) أي كما ذكره بهرام وتنت وح وهو قول ابن رشد واعتمده المصنف في التوضيح وهو مشكل إذ الفرض أنه غير معين فكيف يرجع بقيته (قوله وقع عقد العتق أو الكتابة الخ) حقيقة الكتابة أن تكون على غير معين وما على معين فقطاعة لا كتابة كما في التوضيح وغيره انظر بن وانظر هذا مع ما مر من جواز الكتابة بالعبد الآبق والبعر الشارح فاموا معين وجعلوه كتابة لأن يقال هذا الجمل تسمع (قوله بل في مطلق الرجوع) أي لا في الرجوع به (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الرجوع بالمثل في الموصوف مطلقا مثليا أو مقوما استحق أو وجد معينا ومن الرجوع بالمثل في المثلي والقيحة في المقوم إذا كان معينا استحق أو وجد معينا (قوله إن كان لا بعد مال) أي سواء كان له فيما دفعه شبهة أم لا (قوله فإن كان له فيما دفعه شبهة) أي كما لو كان مستأجرا له أو مستعيرا له وقوله فكذلك أي يرجع عليه بمثل الموصوف مثليا أو مقوما وبقيعة المقوم المعين وبثله (قوله عند ابن القاسم وأشهب) أي وقال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة أو رقي مثا ما إذا لم يكن له شبهة فيما دفعه

صفتها كذا على العتد لا بقيعة المقوم للموصوف وذكر مفهوم موصوفا الرجوع لكل من المعيب (قوله والمستحق بقوله) (كعين) من مثلي أو قوم وقع عقد العتق أو الكتابة أو القطاعة عليه كعقدا الثوب بعينه أو هذا القطن بعينه فوجد معينا أو استحق ف يرجع بثله إن كان مثليا وبقيته إن كان مقوما فالتشبيه ليس بشام بل في مطلق الرجوع وهذا كله إن كان لا بعد مال فإن لم يكن له مال فإن كان له فيما دفعه شبهة فكذلك عند ابن القاسم وأشهب والأكثر واليه أشار بقوله وإن بشبهة فبما دفعه السيد في نظير العتق

(إن لم يكن له) أي للعبد (مال) بل كان مفسراً وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة فان (٤٠١)

لم يكن له فيه شبهة ولا لاله  
رجع لما كان عليه من  
رق أو كتابة وتبطل  
القطاعة وأما إن كان موسراً  
فيبقى على حاله ويرجع سيده  
عليه بعوضه في حال عدم  
الشبهة فالتفصيل بين ماله  
فيه شبهة ومالا شبهة له فيه  
جار في الممين والموصوف  
في الذمة على الراجح وإن  
كان خلاف قاعدته من  
رجوع مثل ذلك لمابعد  
الكاف لأنها أغلبية هذا ما  
عليه أكثر الشراح وتقريره  
على هذا الوجه هو الموافق  
لالتقل وإن كان فيه تكاف  
حذف جواب إن ولا  
دليل عليه (ومضت كتابة  
كافر لمسلم) اشتراه كذلك  
وكاتبه أو أسلم عنده قبل  
الكتابة (و) حيث مضت  
(يعت) على سيده الكافر  
لمسلم فإن عجز رقب لمشتريه  
وإن أدى عتق وكان  
ولاؤه للمسلمين ولا يرجع  
لسيده إن أسلم (كأن)  
كاتبه كافر أو (أسلم) السيد  
بعد الكتابة فتمضي  
وتباع لمسلم فإن عجز رقب له  
وإن أدى فولأؤه لأقارب  
سيده المسلمين فإن لم يكونوا  
فلمسلمين وعاد لسيده إن  
أسلم لأنه قد كان ثبت له حين  
عقد كتابته والعبد كافر  
(ويصح معه) أي مع كتابة  
المسلم (من) أي كتابة من

(قوله إن لم يكن له مال) أي إن ثبت أنه لم يكن له مال فلم يجتمع أداها مضى واستقبال ولم يتوارد  
عاملاً جزم على عجزوم واحد (قوله وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة) فيه نظر بل المبالغ عليه هو  
قوله إن لم يكن له مال وقوله وإن بشبهة قيد فيه والاصل وإن لم يكن مال أي هذا إن كان له مال بل وإن  
لم يكن له مال إن كان دفع العبد له بشبهة فيه (قوله يرجع لما كان عليه) أي سواء كان العوض الذي دفعه  
موصوفاً أو معينا (قوله ويرجع سيده عليه بعوضه) أراد بعوضه المثل في الموصوف ولو مقوماً  
والمثل في الممين إن كان مثلياً والقيمة إن كان مقوماً وقوله في حال عدم الشبهة أي كما أنه يرجع به في  
حال وجودها (قوله) التفصيل بين ماله فيه شبهة ومالا شبهة له فيه (أي بالنظر لمن لآماله لأن  
التفصيل إنما هو فيه وحاصله أنه إذا كان له شبهة فيما دفعه يرجع عليه بمثل الموصوف مطلقاً وبمثل  
المثلي وقيمة المقوم إن كان المدفوع معينا وإن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان المدفوع  
موصوفاً أو معينا (قوله على الراجح) قال شيخنا بل هذا خلاف الراجح والراجح أنه إن لم يكن له  
شبهة في الممين يرجع لما كان عليه له مال أولاً وفي الموصوف يتبعه السيد بمثله (قوله) هذا ماله  
أكثر الشراح) أي كح وغيره وذكر الشيخ شرف الدين الطخيشي أن الموصوف سواء كان مثلياً  
أو مقوماً يتبعه بمثله ولو كان لاشبهة له فيه ولا مال له بخلاف الممين فإنه يرجع لما كان عليه من رقب أو  
كتابة حيث كان لاشبهة له فيما دفعه كان له مال أولاً وحاصل كلامه أنه إذا كان موصوفاً اتبعه بمثله  
كان له مال أولاً كان له شبهة فيما دفعه أولاً وإن كان معينا يرجع بمثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان  
مقوماً إذا كان له شبهة فيما دفعه كان له مال أولم يكن فإن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه من  
كتابة أو رقب كان له مال أولاً فقول المصنف وإن بشبهة إن لم يكن له مال راجع لما بعد الكاف  
وهو الممين أي كابر رجع عليه بالممين إن كان له شبهة فيما دفعه هذا إذا كان له مال بل وإن لم  
يكن له مال ومفهوم أن كان له شبهة أنه إن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان له مال أولاً قال  
شيخنا العدوي والتقل ماقاله شرف الدين الطخيشي (قوله ومضت الخ) معناه أنه ليس له تقضها  
بل يعضها عليه قهراً عنه ويبيعها له من مسلم وليس المراد أنه لا يجوز له ابتداء بل هو جائز لأن  
الراجح خطاب الكفار بفروع الشريعة (قوله ولا يرجع لسيدته إن أسلم) أي ولا يكون لأولاد سيده  
المسلمين وذلك لأن الولاء لم يتعد لسيدته حين عتقه إذ لا ولاية لكافر على مسلم (قوله) كأن كاتبه كافر  
وأسلم) أي كما أنها تمضي إن كاتبه كافر أو أسلم قهراً عنه ولا تمكنه من تقضها والرجوع فيها وأما إن  
كاتبه كافر أو أسلم السيد دون العبد فقال الأخمي له فسخ كتابته عند ابن القاسم دون غيره  
(قوله) فإن لم يكونوا فله المسلمين) أي فولأؤه للمسلمين والمراد بالولاء هنا الميراث وأما الولاء الذي هو  
لمحة كلامه التسبب فلا ينتقل عمن ثبت له وهو السيد المعتقد فلا يلزم من انتقال المال انتقال الولاء  
وفائدة ثبوت الولاء بمعنى الإحمة للسيد الكافر أنه إذا أسلم كان له حق في تفصيل العتق والعلاوة  
عليه وتولى عقد نكاحه إن كان أنثى (قوله) لأنه قد كان الخ) أي لأن الولاء قد ثبت له حين عقد كتابته  
في حال كثر العبد بـ تنبيه قد علم من كلامه حكم ما إذا أسلم العبد بعد كتابة سيده الكافر وأما  
لو أسلمت أم ولد الكافر فهل ينجز عتقها وإليه يرجع مالك أو يبقى إلى إسلامه أو يموت وكأن  
يقول تباع لأن إيلاد الكفر ليس له حرمة كذا في البدر القرافي وأما إن وطئ الكافر أمة مسلمة  
وأولدها نجز عتقها لقاعدة كل أم ولد حرم وطؤها نجز عتقها ويكون الولد كافرًا تبعاً لآبيه كذا  
في البدر عن شيخه الجيزي في آخواب الجهاد (قوله) كتابة من دخل معه) أي وإن لم يلم ذلك الداخل

دخل معه (في عتقه) فإن عجز رقب لمشتريه

وإن أدى فولأوه على ما تقدم (٤٠٣) (و) إن وجبت على السكاتب كفارة (كفر بالصوم) لا يعتق ولا اطعام لمنه من

التصرف بالمال بلا عوض (واشتراط وطء المكتبة) حال كتابتها لغو فلا يفيد وكذا وطء المعتقة لأجل (واستثناء حملها) الوجود حال الكتابة يبطئها لغو لا يفيد (أو) استثناء (ما يولد لها) من حمل حدث بعد عقد الكتابة لغو (أو) ما يولد لمكاتب من أمته بعد (عقد الكتابة) لغو (و) اشتراط (قليل كخدمة) عليه للسيد (إن وفى) الكتابة كأن يخدمه بعد أداء ما عليه نحو شهر (لغو) لا يفيد ولا يعمل بشرطه في الجميع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفى فلا يلقى لأن كثرتها تشع بالاعتناء بها فكأن عقد الكتابة وقع عليها مع المال وهذا قول عبد الحق عن بعض شيوخه ولكن ظاهر المدونة للنوع مطلقا في القليل والكثير وعليه الأكثر (وإن عجز عن شيء) وإن قل (أو) عجز (عن) دفع (أرض جناية) صدرت منه (وإن على سيده رُق) كالقن (الأصل فيخير سيده في فدائه وإسلامه بعد العجز فإن أدى الارش رجع مكاتبها كما

وقوله فإن عجز أى ذلك السكاتب المسلم وقوله رق أى الداخل معه لمشتريها كما يرق هو (قوله) وإن أدى فولأوه على ما تقدم (أى وإن أدى المكاتب المعلم عتق وعتق من دخل معه وولأوه يجرى على ما تقدم في تفصيل المكاتب المسلم أى أنه ينظر في ذلك المسلم الذى دخل معه غيره في الكتابة إن كان أسلم قبل الكتابة فيكون ولاؤهم للسيد ولا لأقاربه المسلمين وإن كان أسلم بعد الكتابة فيكون ولاؤهم لأقارب سيده المسلمين فإن لم يكن له أقارب مسلمون فالولاء لجميع المسلمين (قوله) كفر بالصوم (أى فهو كالقن في الكفارات وقوله لا يعتق أى ولو باذن السيد له فيه وقوله ولا باطعام أى مالم يأذن له فيه السيد (قوله) واشتراط وطء المكتبة حال كتابتها (أى اشتراط السيد ذلك عند عقد الكتابة أو بعده وقوله لغو أى لا يوفى به (قوله) وكذا وطء المعتقة لأجل (أى اشتراطه عليها لأجل لغو (قوله) يبطئها (أى من زوجها (قوله) لا يفيد (أى وحينئذ يكون حراً (قوله) ولا يعمل بشرطه في الجميع (أى وتبقى الكتابة على حالها (قوله) ولكن ظاهر المدونة (الخ) نصها وكل خدمة اشترطها السيد بعد أداء الكتابة فباطل وإن اشترطها في زمن الكتابة فأدى العبد قبل تمامها سقط اه عبد الحق عن بعض الاشياخ إنما ذلك في الخدمة اليسيرة لأنها في حيز التسع وحملها الأكثر على ظاهرها قليلة أو كثيرة اه وعلى ما لبس الحق درج المصنف ولم يرتضه ابن مرزوق فلو أسقط لفظ قليل لكان مطابقا لما عليه الأكثر انظر ن (قوله) وإن عجز عن شيء (أى مما كوتب به وأعاد المصنف هذا مع تقدمه في قوله كأن عجز عن شيء لا يرتب عليه ما بعده (قوله) أو عجز عن دفع أرض جناية) حاصله أن المكاتب إذا جنى على سيده أو على أجنبي إن دفع أرض الجناية فهو باق على كتابته وإن عجز عنه رق ثم إن كان الجنى عليه سيده رق ولا كلام وعجزه عن أرض الجناية عليه كعجزه عن الكتابة وإن كانت الجناية على أجنبي وعجز عن أرضها خير السيد إما أن يدفع أرض الجناية ويرق له العبد أو يدفعه في الجناية فيرق للجنى عليه (قوله) وإن على سيده (أى هذا إذا صدرت منه على أجنبي بل وإن صدرت منه على سيده (قوله) كالقن (فائدة قوله كالقن بعد قوله رق افادة التحير أى رقى وكان كالقن إذا جنى (قوله) فيخير سيده في فدائه (أى بأرض الجناية ويرق لسيده وقوله وإسلامه للجنى عليه فيكون رقاله هذا في جنايته على أجنبي وأما إذا جنى على سيده فانه بمجرد عجزه عن أرض الجناية عليه يرق له لأن عجزه عن ذلك كعجزه عن الكتابة وإن أدى أرض الجناية اليه استمر مكاتباً على ما كان عليه قبل الجناية (قوله) فإن أدى الأرض (هذا مع محوم قول المصنف وإن عجز (قوله) لأنه ماله (أى وقد جنى عليه (قوله) وأدب إن وطئ مكاتبته (أى زمن كتابتها لا ارتكابه أمراً محرماً وإنما منع من وطء مكاتبته دون مدبرته مع أنه أن كلاماً المكتبة والتدبير عقد يؤدى للحرية لأن الأجل في الكتابة معلوم والوطء لأجل معلوم غير جائز قياساً على نكاح للتمة والمهلة وأجل الحرية في التدبير موت السيد فإذا مات زال ملكه فكانت الحرية تنفع في وقت لا ملك له فيها (قوله) بلا مهر عليه لها (أى لا يلزمه مهر لها في وطئها إياها سواء كانت بكرًا أو ثيباً طائفة أو مكرهة نعم إذا كانت بـصـكـرا وأكرهها على الوطء فانه يلزمه ما قصها كما أشار له المصنف بعد بقوله وعليه نفس المكرهة بخلاف ما إذا كانت ثيباً فلا شيء عليه وكذا لو كانت بكرًا ووطئها طائفة ثم إن قوله بلا مهر ليس راجعاً للأدب ولألو طئ وإنما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع فكأن قائل قال له ما حكمه بعد الأدب فقال حكمه لا مهر فيقف القارئ على وطئ ويبتدىء بقوله بلا مهر

كان قبل الجناية وقوله وإن عجز عن شيء مكرر مع ما تقدم من قوله كأن عجز عن شيء وبالغ على (قوله) السيد لدفع نومه انه لا ارش عليه في جنايته عليه لأنه ماله لا يدفع خلاف (وأدب) السيد (إن وطئ) مكاتبته (بلا مهر) عليه لها

إلا أن ينفذ بحمل فلا أدب ولا خد عليه للشبهة فإن وظلها بقدر الأداء حدا لأنها صارت حرة (وعليه نفس السكره) إن كانت بكم أو بلا فلا شيء عليه في إكراهها كالطائفة مطاعاً (وإن حملت) من وطئ (خبرت في البقاء) على كتابتها وثقتها للحمل على السيد فان أدت عتقت وان عجزت صارت أم ولد تعتق بعد موته من رأس المال (و) في انتقالها عن الكتابة إلى (أمومة الولد) فيجوز وطؤها وتعتق بموته من رأس المال (إلا لضفاء معها) أي كوتبوا معها في عقد كتابتها أي (٤٠٣) لا قدرة لهم على الأداء بدونها

وسواء رضوا أم لا (أو أقوياء) على الأداء كوتبوا معها (لم يرضوا) بانتقالها عن الكتابة لأمومة الولد فلا خيار لها في الصورتين ويتمين فيهما بقاؤها على الكتابة فان رضا باختيارها أمومة الولد جاز لها الانتقال إليها (وخط) عنهم إذا انتقلت إليها (حصتها) من الكتابة (إن اختارت الأمومة وإن قتل) الكاتب أي قتله شخص ووجب قيمته لبطان كتابته (فالقيمة للسيد) يخص بها ولا نحسب لمن معه في الكتابة إلا أن يكون ولداً أو وارثاً يعتق عليه كذا في المدونة قال فيها والكاتب إذا قتله أجنبي فأدى قيمته عتق فيها من كان معه في الكتابة ولا يرجع عليه شيء إذا كان ممن لا يجوز له ملكه انتهى (وهل) يقوم (فناً أو) يقوم (مكاتباً) وقيمة القن أكثر لأن الرغبة فيه أكثر (تأويلان) وأما لو جنى

(قوله إلا أن ينفذ بحمل) أي بحمل الحكم وهو حرمة الوطء ومثل الجهل في العذبة الغلط (قوله للشبهة) أي لحبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (قوله خبرت في البقاء الخ) أي لصيرورتها مستولدة ومكاتبه (قوله فان أدت) أي ولو قبل وضعها عتقت أي وتستمر ثقتها على السيد حينئذ لو وضعها كالبائن (قوله وان عجزت صارت أم ولد الخ) أي وحينئذ فله وطؤها عند عجزها (قوله وفي انتقالها عن الكتابة إلى أمومة الولد) أي بأن تعجز نفسها وتنتقل إلى أمومة الولد (قوله وخط حصتها) أي كما يحيط عنها ما لزمها بطريق الحماله ممن معها إذا عجز عن الأداء (قوله لبطان كتابته) أي بموته قبل الوفاء (قوله يخص بها) أي ولا تكون لوارثه لموته على الرق (قوله إلا أن يكون) أي من معه في الكتابة ولداً الخ (قوله عتق فيها) في معنى من أي عتق منها أي عتق عتقنا شتامها (قوله ولا يرجع عليه شيء) أي ولا يرجع على من معه في عقد الكتابة بشيء عوضاً عن القيمة التي عتق منها (قوله إذا كان) أي من معه وقوله ممن لا يجوز له أي للكاتب ملكه كفرعه وأصله وحاشيته القريسة (قوله وتأويلان) أي عن المدونة وروايتان أيضاً عن الامام (قوله أي ويكون الأرض له) أي للكاتب يستعين الخ هذا استظهار ليج وتمتبه طفي بنص المدونة على أن السيد يأخذه ويقاصه به في أحد النجوم وحينئذ فلا استظهار قصور ونقصها ومن اغتصب أمة فان نقصها غرم ما نقصها وكان ذلك للسيد إلا في الكتابة فان سيدها يأخذها ويقاصها به في أحد نجومه انظر بن (قوله صح) الصحة أعم من الجواز وعدمه وحينئذ فلا تقتضي أحدهما بعينه فلا يقال مقتضى قوله صح أنه لا يجوز له ابتداء إذا كان عالماً بأنه يعتق على سيده مع أنه قد صرح في التوضيح بالجواز (قوله ولو اشتراه عالماً) أي بأنه يعتق على سيده (قوله ان عجز عن الأداء) أي ان عجز المكاتب عن أداء كتابته لا قبل عجزه فلا يعتق على واحد منهما كما تقدم للشارح فليس المكاتب كالأذنون في التجارة لما تقدم أنه إذا اشترى من يعتق على سيده غير عالم ولا دين عليه محيط فانه يعتق على سيده وان كان عالماً لم يعتق على واحد منهما وان كان عليه دين محيط وهو غير عالم فان غرماءه يبيعونه في دينهم والفرق أن المكاتب أحرز نفسه وماله فلا يتزعزعه ماله بخلاف المأذون له في التجارة (قوله لليلة المذكورة) أي وهي أن الكتابة من قبل العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرها وفيه أن هذه العلة لا تأتي هنا لأن المدعى هنا هو السيد والعتق بيده فدعواه الكتابة اقرار بالعتق ودعوى عبارة ذمة العبد بالمال فليس هنا دعوى العتق أصلاً وإذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن السيد مدعى يريد همار ذمة العبد بمجرد قوله إلا أن مقتضى هذا التحليل أن يكون القول قول العبد يمين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بمال فتوجه اليمين على المدعى عليه بمجرد (قوله) خلافاً لمن قال القول للسيد أي في شأن الكتابة سواء ادعى ثبوتها أو نفيها وهذا القول

عليه فيما دون النفس فالأرض على أنه مكاتب قطعاً لأن حكم الكتابة لم يطل بقاء ذاته أي ويكون الأرض له يستعين به على الكتابة لا لسيد لأنه أحرز نفسه وماله (وإن اشترى) الكاتب (من يعتق على سيده صح) وله يمينه وله وطؤها إن كانت أمة ولا تعتق عليه ولا على سيده ولو اشتراه عالماً (وعتق) على السيد (إن عجز) عن الأداء (والقول للسيد في) نفي (الكتابة) عند التنازع بلا يمين لأنها من العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاءه أن يصرح بنفي لأن السيد إذا ادعى الكتابة وأنكرها العبد فالقول للعبد بلا يمين للعلة المذكورة فتحصل أن القول لمن أنكرها منهما خلافاً لمن قال القول للسيد نفياً وإثباتاً وأبني المصنف على ظاهره

(و) في نفي (الاداء) لنجوم الكتابة يمين كما جزم به ابن عرفة فان نكل حلف للكتاب وعق فان نكل فالقول لسيد (لا انقذر) كأن يقول بعشرة وقال العبد (٤٠٤) بأقل كخمسة فليس القول للسيد بل للعبد يمين ان أشبه أشبه السيد أم لا فان انقذر

السيد بالشبه قوله يمين فان لم يشبه واحد منهما حلما وكان فيه كتابة للثل ونكولها كحلفهما وقضى لاجال على الناكل (و) لا (الجنس) فالقول للعبد وظاهره مطلقا ونقله ابن شاس عن ابن القاسم والذي اتفق عليه المازري والاضمى أنهما يتحالفان ويرد إلى كتابة للثل ونكولهما كحلفهما ويقضى لاجال على الناكل ولا يراعى شبه ولا عدمه كما في اختلاف التبايعين وقال الاضمى إلا أن يدعى أحدهما أنها وقتت بعين والآخر بعرض فالقول لمدعى العين لأنها الصالب في المعاوضات ما لم ينقذر الآخر بالشبه فالقول له يمين (والأجل) فالقول للعبد أي إذا اختلفا في قدره أو انقضائه ما لم ينقذر السيد بالشبه على ما تقدم في القدر والحاصل أن المسائل الثلاثة تجري على اختلاف التبايعين كما قال بعضهم وإن كان ظاهر المصنف أن القول للعبد مطلقا في الثلاثة (وإن أعانه جماعة) أو واحد

مشى عليه خش تبعا لافيشي وسله شيخنا العلامة العدوي ولم يتعقبه والذي اقتصر عليه في المج ما مشى عليه شارحنا تبعا لشب وعقب ذكر القولين وصدر بما مشى عليه الشارح (قوله وفي نفي الاداء) أي والقول للسيد في نفي الاداء ككل النجوم أو بعضها ان ادعى العبد الاداء كلاً أو بعضاً (قوله كما جزم به ابن عرفة) أي لأن دعوى العبد الاداء دعوى بمال وهي تثبت بشاهد ويمين فتوجه التبيين على المدعى عليه وهو السيد هنا مجردا ومحل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكتابة التصديق بلا يمين والاعمل به كما في وثائق الجزيري (قوله فالقول لسيد) أي فالقول قوله إذا حلف أو نكل (قوله أم لا) أي بأن انقذر العبد بالشبه (قوله حلما) أي حلف كل واحد منهما على اثبات دعواه ونفي دعوى الآخر (قوله ولا الجنس) فإذا قال العبد وقتت الكل بعشرة ريات وقال السيد بل بعشرة أريد قبح فليس القول قول السيد بل القول قول العبد يمين وكذا إذا ادعى أحدهما أنها ثوب مثلا والآخر بكتاب فالقول قول العبد يمين (قوله وظاهره مطلقا) أي سواء انقذر العبد بالشبه أو أشبهها معا أو أشبه السيد فقط (قوله ويرد إلى كتابة للثل) أي من العين وهذا إذا اتفقا على أن الكتابة وقتت بعرض واختلفا في جنسه بأن قال أحدهما ثوب والآخر قال بكتاب مثلا وأما إذا قال أحدهما وقتت بعين وقال الآخر إنها وقتت بعرض فمذ المازري كذلك وقال الاضمى القول قول مدعى العين ما ينقذر الآخر بالشبه وإلا كان القول قوله يمين هذا محصل كلام الشارح (قوله أنها يتحالفان) أي يحلف كل على ثبوت دعواه ونفي دعوى صاحبه (قوله أي إذا اختلفا) أي السيد والعبد في قدره وانقضائه وكذا في أصله وعدمه فالقول للعبد سواء انقذر العبد بالشبه أو أشبهها معا فان انقذر السيد بالشبه فالقول قوله يمين فان لم يشبه واحد منهما حلما ورجما لأجل المثل ونكولهما كحلفهما ويقضى لاجال على الناكل (قوله على اختلاف التبايعين) أي عند فوات البيع من الرجوع للشبه في الاختلاف في القدر والأجل لا في الاختلاف في الجنس (قوله إن القول للعبد مطلقا) أي سواء انقذر أفرادا بالشبه أو أشبهها معا أو انقذر السيد بالشبه (قوله وإن أعانه جماعة) أي على العتق (قوله رجعوا بالفضلة على العبد) أي رجعوا على العبد بالفضلة الباقية بيده بعد أداء كتابته وظاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدت بالكثير واستشهد له بما قالوه في رد فضلة الطعام والعلف المأخوذ من القيمة في الجهاد وتقدم للمصنف فيه رد الفضل ان كثر فاليسير لغو يتساهل فيه وكذا فضلة من دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها ثم مات أحدهما وفضلة مؤنة عامل القرض قال الجزولي فان دفع اليه اثنان فدفع مال أحدهما وخرج حراً فانه يرد مال الآخر اليه فان لم يعلم مال من بقى فانهما يتحاصان فيه على قدر ما دفع اليه وقال الجزولي أيضا وكذا من دفع له مال لكونه صالحا أو عالما أو فقيراً ولم يكن فيه تلك الحصة حرم أخذه اه بن وفي حاشية شيخنا العدوي وهو في البدر القرافي أيضا ما صورته من وهب لرجل شيئا ليستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا في ذلك وأما من دفع لفقير زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لأنه ملكها بوجه جائز (قوله وإلا فلا رجوع لهم بالفضلة) أي بما فضل عنده بعد أداء النجوم وكان الأولى للمصنف حذف قوله وإلا فلا إذ لا حاجة له لظهوره مع أنه مفهوم شرط ولا نكتة في التصريح به فان تنازع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو

صدقة

فأدى وفضلت فضلة أو عجز (فان لم يقصدوا) بما أعانوه به (الصدقة) بأن قصدوا فك الرقية أولا

قصد لهم (رجعوا بالفضلة) على العبد (و) رجعوا (على السيد بما قبضه) من مالهم (إن عجز) لعدم حصول غرضهم (وإلا) بأن قصدوا الصدقة على المسكين فلا رجوع لهم بالفضلة ولا بما قبضه السيد إن عجز لأن القصد بالصدقة ذات العبد وقد ملكها بهوزها



(وإن أوصى) السيد لعبد (عكاتبه) أى بأن يكتب (فكتابة المثل) أى يلزم الورثة (٤٠٥) أن يكتبوه بكتابة مثله على

قد رفته على السعى وقدر أدائه (إن حمله) أى المكاتب أى حمل قيمة رقبته (الثالث) وفى بعض النسخ إن حمل أى حمل قيمته لا الكتابة لأنه خلاف النقل وإنما اعتبروا كون الثالث يحمله نظراً إلى أنه أوصى بقتله بناء على أن الكتابة عتق فهذا معنى على هذا القول فإن لم يحمله الثالث خبر الورثة بين أن يكتبوه كتابة مثله أو يستقوا منه ما حمله الثالث بتلاقياس على ما يأتي بعده (وإن أوصى له) أى لمكاتبه أو وجهه أو تصدق عليه بتلا وهو مريض (بنجم) معين أو كانت النجوم متساوية لابهيم وهى غير متساوية بدليل قوله (فإن حمل الثالث قيمته) أى النجم إذ تقويمه فرع معرفته (جازت) الوصية وعتق منه ما يقابل من ثلث أو نصف أو غير ذلك واستمرت عليه بقية النجوم على تبجيمها فإن وقها خرج حراً وإلا رق منه ما عدا ما حمله الثالث (وإلا) بأن لم يحمله الثالث قيمة ذلك النجم (فعلى الوارث) أحد الأمرين حذراً من إبطال الوصية

صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقبة فإن كان عرف عمله وإن جرى عرف بالأمرين أولم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته (قوله وإن أوصى السيد) أى فى صحته أو فى مرضه إذا الوصية إنما تنفذ بعد الموت انظر بن (قوله إن حمله الثالث) أى إن حمل قيمة رقبته على أنه من الثلث كما لو كانت قيمة الرقبة ثلاثين وخاف السيد ستين فثلث الجميع ثلاثون قدر قيمة العبد . واعلم أنه إذا حمله الثلث وكتب كتابة أمثاله إن أدى النجوم خرج حراً وإن عجز عن البعض فهل يرجع كله قنأ لأن المكاتب عبداً بقى عليه درهم أو يعتق منه بقدر ما أدى ويرق مقابل المعجوز عنه تنفيذاً لفرض الوصى بقدر الامكان فليحرق النقل فى ذلك كذا نظر بعضهم اهـ واقتصر شيخنا العدوى على الأول (قوله قيمة رقبته) أى على أنه قن (قوله لا الكتابة) أى أن ضمير حملها راجع لقيمة الرقبة لا للكتابة كما قال ت لا لأنه خلاف النقل فى الدونة ومن أوصى بكتابة عبد والثالث يحمله رقبته جاز (قوله وإنما اعتبروا كون الثالث يحمله) أى مع أن الكتابة فيها عوض فليست من التبرع (قوله فهذا مبنى على هذا القول) أى وأما على القول بأن الكتابة بيع فيلزم الوارث أن يكتبه كتابة مثله مطلقاً حمل الثلث قيمته أولم يحمله (قوله فإن لم يحمله الثلث الخ) أى كما لو كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف ثلاثين غير العبد فالجملة ستون ثلثها عشرون نسبتها لقيمة العبد ثلثاها فقد حمل الثلث ثلثي قيمة العبد فيغير الورثة إما أن يكتبوا هذا العبد كتابة مثله وإما أن يعتقوا ثلثه حالاً ويكون ثلثه رقيقاً لهم وإذا كاتبوه كتابة مثله فإن أدى خرج حراً وإن عجز ولوعن البعض رق لورثة (قوله وهو مريض) راجع لقوله أو وجهه أو تصدق عليه وأما الوصية فالفرق بين كونها فى صحته ومرضه لأنها إنما تنفذ بعد الموت على كل حال (قوله بنجم معين) أى كالنجم الأول أو الثانى (قوله أو كانت النجوم الخ) أى أوصى له بنجم مبهم إلا أن النجوم متساوية كما لو كان كل نجم عشرين وهى ثلاثة وأوصى له بنجم منها غير معين (قوله إذ تقويمه الخ) أى وإنما كان قوله فإن حمل الثلث قيمته دليلاً على أن النجم الموصى به له معين أو من نجوم متساوية لأن تقويمه فرع معرفته (قوله فإن حمل الثلث قيمته جازت) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة فالجملة ستون وترك السيد ثلاثين وأوصى له بالنجم الأول فلا يخفى أن ثلث السيد ثلاثون فقد حمل قيمة ذلك النجم ثلث التركة ونسبته للنجوم بنأماها النصف فيعتق من العبد نصفه هذا معنى قوله فإن حمل الثلث قيمة النجم جازت الوصية أى قدت وعتق ما يقابل أى ما يقابل ذلك النجم (قوله ما عدا ما حمله الثلث) أى وهو النصف فى المثال (قوله وبالأبأن لم يحمله الثلث قيمة ذلك النجم) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة ولم يترك السيد شيئاً غير نجوم الكتابة وقيمتها ستون فثلث السيد عشرون حينئذ وهى لا تحمله قيمة النجم الأول ونسبة ثلث السيد لقيمة العبد وهى مجموع قيمة النجوم الثلث وحينئذ فيعتق ثلث العبد ويسقط من كل نجم ثلثه وبعد الإسقاط أن أدى ما بقى عليه بعده خرج حراً وإن عجز عن شىء منه رق ما عدا محمل الثلث وهو ثلثاه فى المثال المذكور هذا إذا لم تجز الورثة الوصية وأما إن أجازتها فيعتق منه ما يقابل ذلك النجم وهو نصفه لأن قيمة ذلك النجم بالنسبة لقيمة النجوم بنأماها التى هى قيمة العبد النصف هذا محصله (قوله الإجازة للوصية) أى وحينئذ فيعتق منه ما يقابل ذلك النجم (قوله وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه) وذلك لأن العبد حيث عتق ثلثه

(إما الإجازة) للوصية أى تنفيذاً ما أوصى به (أو عتق محمل الثلث) وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه فلو عتق منه الثلث حط من كل نجم ثلثه وإذا عجز فى هذه الحالة عن قيمة ما عليه رقبته ما عدا ما حمله الثلث

وأما لو كان النجم غير معين فيحط عنه من كل واحد ثلثه وإن كانت أربعة فن كل ربعه وهكذا (وإن أوصى لرجل) معين (بمكاتبه) أى بكتابة مكاتبه لا بنفس رقبته وإن قال أوصيت بمكاتبى لزيد فالمنظور إليه الكتابة لا الرقبة (أو بما عليه) من نجوم الكتابة ويرجع لما قبله فى المعنى (أو بعتقه) أو بوضع ما عليه (جازت) الوصية (إن حمل الثلث) أقل الأمرين (قيمة) كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتبه) فإذا كانت الكتابة عشرة وقيمة الرقبة على أنها مكاتبه خمسة أو بالعكس وترك عشرة جازت لحمل الثلث الحصة إذ هي مع العشرة ثلث فإن لم يحمل الثلث الأقل من الأمرين خير الوارث بين إجازة ذلك وبين إعطاء الموصى له من الكتابة بحمل الثلث فى الأولين وعتق محله فى الوصية بعتقه فإن عجز رقبته منه للموصى له قدر محمل الثلث والباقي للوارث وإن أدى خرج حرا ويعتق منه محله فيما إذا أوصى بعتقه (و) إذا قال شخص لبعده (أنت حر على أن عليك ألفا)

(٤٠٦)

واختلفت النجوم فإنه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد إلى عددها فإذا كانت ثلاثة

مثلا كما فى المثال الذى قلناه فقد سقط عنه ثلث الكتابة المقابل لما عتق ولا يتوصل لاسقاطه إلا بما ذكر وكان مقتضى الظاهر أن يحط ثلث جميع الكتابة من النجم المعين الموصى به ويقتى غيره من النجوم على حاله لكنه خولف ذلك لأن الوصية قد خرجت عن وجهها لما لم يجزها الورثة (قوله) وأما لو كان النجم غير معين واختلفت النجوم) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة وقد أوصى بنجم غير معين فانسب واحدا هوأيا لثلاثة تجده ثلثا فيحط عنه من كل نجم ثلثه فتكون الوصية بعشرين وهى ثلث قيمة الجميع فقد حمل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فإن أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا والارق ثلثاه (قوله) فإنه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد) أى هوأى إلى عددها أى النجوم وهذا ظاهر إذا حمل الثلث قدر النسبة كما فى المثال المتقدم فإن لم يحمل الثلث قدر النسبة فإن أجاز الورثة الوصية فحكمه حكم ما لو حمله الثلث والاعتق من العبد محمل الثلث وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه وإذا عجز عن أداء ما بقى رقبته ماعدا ما عتق منه بموجب الوصية مثلا لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين والثانى عشرين والثالث عشرة وأوصى بنجم غير معين ولأمال للموصى سوى ذلك وعليه دين قدره عشرون فيكون ما خلفه السيد أربعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فإن أجاز الورثة الوصية فالأمر ظاهر من أنه يعتق ثلثه وإن لم يجزوها عتق منه مقدار ثلاثة عشر وثلث من قيمة النجوم التى هى ستون ونسبة ثلاثة عشر وثلث للستين سدس وثلث سدس فيعتق منه سدسه وثلث سدسه ويسقط من كل نجم ذلك القدر فإن أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا وإلارق ثلثاه وثلثا سدسه (قوله) أو بما عليه) أى أوصى لرجل بما عليه فهو عتاق على قوله بمكاتبه (قوله) ويرجع لما قبله فى المعنى) أى فالقصد ذكر الصيغ التى تقع من الموصى وإن أئخذ معناها (قوله) أو بعتقه) أى أوصى بعتقه أو بوضع ما عليه فهو عتاق على لرجل وليس المراد أنه أوصى لرجل بعتقه كما يقتضيه العطف على قوله بمكاتبه (قوله) أو قيمة الرقبة) أى وإن لم يذكرها فى صيغته لتشوف الشارع للحرية (قوله) جازت لحمل الثلث الحصة) أى وحينئذ فالنجوم فى المثلثين الأولين للموصى له فإن أدى العبد النجوم له خرج حرا وإلارق له وفى المثلثين الأخيرتين يخرج حرا (قوله) اذهب مع العشرة ثلث) أى إن الحصة قيمة الرقبة إذا اعتبرتها من العشرة قيمة الكتابة أو مع العشرة التروكة تكون ثلث المجموع وهو خمسة عشر (قوله) فإن لم يحمل الثلث الأقل من الأمرين) أى كما لو كانت قيمة الكتابة ثلاثين وقيمة الرقبة ثلاثين ولم يترك شيئا سوى ذلك فجعله ما تركه الموصى ثلاثون ثلثها عشرة فالثلث إنما حمل ثلث الرقبة وثلث الكتابة (قوله) بين إجازة ذلك) أى الذى أوصى به الموصى وقوله وبين إعطاء الموصى له من الكتابة محمل الثلث أى وهو ثلثها لكن لا يعتق من العبد شيء الآن بل ينتظر لأدائه الكتابة فإن أدى عتق وإلارق كما أشار لذلك بعد بقوله فإن عجز الخ (قوله) وعتق محله فى الوصية بعتقه) أى أو بوضع ما عليه وبوضع عنه من النجوم بقدر ما عتق كما فى خش (قوله) فإن عجز رقبته منه للموصى له قدر محمل الثلث) أى فى مسألة ما إذا أوصى لمعين بمكاتبه أو بما عليه (قوله) ويعتق منه محله فيما إذا أوصى بعتقه) أى أو بوضع ما عليه والحال أنه قد عجز عن أداء ما عليه وكان الأولى أن يقدم قوله ويعتق منه محله فيما الخ قبل قوله وإن أدى الخ وحاصله أنه إن عجز رقبته منه للموصى له محمل الثلث فى المثلثين الأولين والباقي للوارث وعتق منه محمل الثلث فى المثلثين الأخيرتين ورق باقية للوارث وإن أدى خرج حرا فى المسائل الأربع (قوله) لزم العتق والمال) أى سواء زاد مع قوله أنت حر الساعة أو اليوم أو لم يزل بل أطلق كما فى أبى الحسن على المدونة

(قوله)

مثلا (أو) قال أنت حر (وعليك ألف)

أو حر على ألف (لزم العتق) معجلا (و) لزم (المال) للعبد فى المسائل الثلاثة معجلا إن أيسر وإلا اتبع فى ذمته لأنها قطعة لازمة

لحال فيعتق بعد أداء المال  
جبرا على السيد ( والرّد )  
لما قال السيد فيستمر رقيقا  
له ( في قول سيده ) أنت  
حر على أن تدفع لي كذا  
( أو تؤدى ) لي كذا  
( أو ) أنت حر ( إن  
أعطيت ) لي كذا ( أو

نحوه ) واقه أعلم

[ درس ]

( باب في أحكام أم الولد )

وهي الحر حملها من مالها  
وثبت أمومتها بأمرين  
أشار لأولها بقوله ( إن  
أقر السيد ) في صحته أو  
مرضه ( بوطء ) لأتمته مع  
الإنزال فلو ادعت الأمة  
أو غيرها أن ولدها منه  
وأنكر أن يكون منه فلا  
عبرة بدعواها المجردة  
( ولا يمين ) عليه ( إن  
أنكر ) وطأها إلا نادعوى  
عق لا تثبت إلا بعدلين فلا  
يمين بمجرد ادعائها وشبه في عدم  
اليمين اللازم منه كونها غير  
أم ولد بقوله ( كأن استبرأ )  
الأمة بعد وطئها ( بحیضة  
وقام ) أي الولد بان قال لم  
أطأها بعد الاستبراء وخالفته  
( وولدت ) ولدا ( لسته  
أشهر ) فأكثر من يوم  
الاستبراء كما في الدونة  
فلا يلحقه الولد ولا يلزمه  
يمين ( وإلا ) يستبرئ أو لم  
ينف أو ولدت لاقل من  
سته أشهر ( لحق ) الولد ( به )  
ولو أمته ( به ) لا أكثر

( قوله وخير العبد في الالتزام والرّد الخ ) محل التخيير إذا لم يقل الساعة أو ينوها وإلا لزمت العتق والمال كما قاله ح وما ذكره من لزوم العتق والمال إذا قيد بالساعة أو نواها إذا جعل الساعة ظرفا للحرية فإن جعلها ظرفا لتدفع أى تؤدى خير كما إذا لم يذكرها ويعلم ذلك من قوله كما يعلم أنه نواها من قوله ( قوله ولكن لا يبطال في الزمن ثلاثا بضر بالسيد ) أى ولا يضيق فيه ثلاثا بضر بالعبد ( قوله بعد أداء المال جبرا على السيد ) أى إذا أراد الرجوع فيما قال .

### ( باب في أحكام أم الولد )

( قوله وهي الحر حملها ) هذا جنس في التعريف صادق بالأمة التي حملت من سيدها الحر وبالأمة التي أعتق سيدها حملها من زوج أو زنا وبأمة الجديتزوجها ابن ابنه وتحمل منه فإن الحمل حر يعتق على الجد وبالأمة الفارة لحر فيتزوجها فإن حملها حر وبأمة العبد إذا أعتق سيده حملها وقوله من مالها متعلق بمخرج لما عدا الصورة الأولى أى التي نشأت الحرية لحملها من وطء مالها وإن جعل قوله من مالها نقتل حملها أى حملها الكائن من مالها احتيج لزيادة جبرا عليه لاجل اخراج أمة العبد إذا أعتق السيد حملها وذلك لأنه يصدق عليها أنها حر حملها الكائن من مالها وهو العبد لكن ذلك العتق لا يجبر عليه المالك الذي هو العبد ( قوله بأمرين ) أى بمجموعهما وإقرار السيد بوطئها مع الإنزال وثبوت إقامتها علقه ( قوله إن أقر السيد بوطء ) يعنى أن السيد إذا أقر في صحته أو مرضه بوطء أمته وأنه أنزل وأنت بولد كامل لسته أشهر فأكثر من يوم الوطء وادعت أنه منه وإن لم تثبت ولادتها له أو ثبت القاؤها علقه فانها تصير به أم ولد وتعتق من رأس المال ( قوله مع الإنزال ) أى لامع عدمه فكالعدم كما يأتى ( قوله فلا عبرة بدعواها المجردة ) أى عن إقراره بالوطء والإنزال ( قوله ولا يمين عليه إن أنكر وطأها ) أى وادعت أنه وطئها وإن هذا الولد أو الحمل منه بعد وطئها أى بعد إقراره بوطئها وقوله أى الولد الأولى أى الوطء وحاصله أن السيد إذا أقر بوطء أمته وادعى أنه استبرأها بحیضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك وادعت الأمة أنه وطئها بعد ذلك وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلحق به ولا يلزمه يمين على عدم الوطء ويتنفي عنه باللعان ولا حد عليها ( قوله من يوم الاستبراء ) كما في المدونة ) أى لا من يوم ترك وطئها السابق على الاستبراء ولو لم يكمل من يوم الاستبراء ستة أشهر كما قال عيج وتعقبه بن بانه يعلم بذلك أن الحیض الذى استبرأت به أتى في أثناء الحمل لان الحامل عندنا تحيض وحينئذ فيكون الاستبراء لغوا فهي بمنزلة من لم تستبرئ فيكون الولد لاحقا به ( قوله ولا يلزمه يمين ) أى على عدم الوطء بل يصدق في دعواه عدم الوطء من غير يمين وألزمه عبد الملك اليمين وهو ضعيف ( قوله واللاحق به ) أى والأب ان فقدوا حدم من الأمور الثلاثة السابقة وذلك بان أقر بوطئها ولم يستبرئها أى وادعى انه لم يستبرئها أو أقر بوطئها وأقر أنه استبرأها ولم ينف الوطء بعد الاستبراء أو أقر أنه وطئها وإنه استبرأها ونفى الوطء بعده لكنها أنت بولد لاقل من ستة أشهر أى لاقل من أقل من ستة أشهر بأن أنت به لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الاستبراء فانه يلحق به في الصور الثلاث إلا أنه في صورتين الأولىين يلحق به ولو أنت به لأكثر أمد الحمل فقول المصنف ولو لا أكثره مبالغة على غير الأخيرة ثم ان ظاهر كلام المصنف أنها اذا وضعت لاقل من ستة أشهر يلحق به ولو كان على طور لا يمكن أن يكون عليه حال وضعه من مدة وطئها كوضعها علقه بعد خمسة أشهر من وطئها وهو خلاف ما عليه القرافي من أنه في هذه الصورة ونحوها لا يلحق به وبواقعه خبر إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم ينفخ فيه الروح الحديث فننفخ

أى أكثر مدة الحمل أربع سنين أو خمس وأشار لثاني بقوله

(إن ثبت إلقاء علقه فوق) من (٤٠٨) مضمة أو ولد حي أو ميت والراد بالعاقلة الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار

لا يدوب كما مر في العدة (ولو) كان ثبوت الإلقاء (بامرأتين) إذا لم يكن معها الولد وسيدها مقرر بوطئها أو قامت بينة على إقراره بالوطء وهو منكر فإن لم يثبت إلا وهما بامرأتين بأن كان مجرد دعوى من الأمة وشهد لها امرأة فقط فلا تكون أم ولد إلا أن يكون الولد معها وسيدها مقرر بالوطء فتكون أم ولد ولا يحتاج لثبوت الإلقاء في مفهوم الشرط تفصيل فلا يعترض به وشبه في لحوق الولد قوله (كأدعائها) أي الأمة (سقطاً) أي أنها أسقطت سقطاً (رأين) أي النساء ولو امرأتين فأطلق ضمير الجمع على ما فوق الواحد (أثره) من تورم الحمل وتشققه أي والسقط ليس معها والسيد مقرر بوطئها فيلحق به وتكون أم ولد فلا وكان السقط معها لصدقت باتفاق فلو كان السيد منكر الوطء لم تكن أم ولد باتفاق وذكر جواب الشرط الأول وهو أن أقر بقوله (عتقت) بموت سيدها (من رأس المال) وأما الشرط الثاني أي أن ثبت فهو قيد في الأول كأنه قال إن أقر السيد بوطء

الروح فيه بعد أربعة أشهر فكيف تضعه علقه بعد خمسة أشهر (قوله) أن ثبت الإلقاء علقه فوق) أشعر كلام المصنف أن النساء إذا قلنا أنه قد مات في بطنها ولم ينزل فانها لا تكون به أم ولد اه بدر (قوله) ولو بامرأتين) أي هذا إذا ثبت الإلقاء برجلين بل ولو بامرأتين ويتصور ثبوت الولادة برجلين فيما إذا كانت معهما في موضع لا يمكنها أن تأتي فيه بولد تدعيه كسفينة وهي بوسط البحر فيحصل لها التوجه للولادة ثم يرى أثر ذلك ورد بلو على سحنون القائل أنها لا تكون أم ولد إلا إذا ثبت الإلقاء برجلين انظر حاشية شيخنا (قوله) إذا لم يكن معها الولد) أي واشتراط ثبوت الإلقاء ولو بامرأتين محله إذا لم يكن الولد معها والحال أن سيدها مقرر بوطئها أو منكر له وقامت البينة على إقراره به (قوله) فإن لم يثبت القاءها الخ) حاصل الفقه أن السيد إذا أقر بوطئها واستمر على إقراره وأنكر وقامت عليه بينة به فإن كان الولد موجوداً فلا حاجة إلى اثبات الولادة بل يكفي في ثبوت أمومتها أن تأتي بولد ولوميتا ونفسه له بأن تقول هو منك ولو لم تثبت ولادتها إياه وإن كان الولد معدوماً فلا بد من اثبات الولادة ولو بامرأتين فالإقرار والانكار مع البينة حكمهما واحد هذا ما يفيد كلام ابن عرفة والتوضيح والدونة إذا علمت هذا فقول الشارح فإن لم يثبت القاءها بامرأتين أي والحال أن الولد ليس معها كان الأولى أن يقول فإن لم يثبت القاءها ولو بامرأتين وقوله بأن كان أي الإلقاء بمجرد دعوى من الأمة وقوله أو شهد لها أي بالإلقاء امرأة فقط وقوله فلا تكون أم ولد أي سواء كان السيد مستمراً على الإقرار بوطئها أو أنكر وقامت عليه بينة بالإقرار وقوله الآن يكون الولد معها وسيدها مقرر بالوطء لا مفهوم له بل مثل ما لو كان مقرراً بالوطء ما لو أنكر الإقرار وقامت عليه بينة به (قوله) فتكون أم ولد) أي ولو لم تثبت ولادتها (قوله) في مفهوم الشرط) أي وهو إذا لم يثبت الإلقاء تفصيل بين كون الولد معها أو ليس معها ففي الأول تثبت أمومتها دون الثاني (قوله) والسيد مقرر بوطئها) أي وأنه لم يستبرئها وينكر كونه منه وقالت بل هو منك (قوله) لصدقت باتفاق) أي لما علمت أن الولد إذا كان حاضراً وكان السيد مستمراً على إقراره بالوطء أو أنكر وقامت عليه البينة كفى في ثبوت أمومتها نسبتها الولد إليه ولا يشترط ثبوت الولادة (قوله) لم تكن أم ولد) أي كان السقط موجوداً معها أم لا ولو أبدل الشارح قوله باتفاق في المحلين بقوله مطلقاً كان أولى ومعناه في الأول ثبتت ولادتها أم لا ومعناه في الثاني كان الولد موجوداً معها أم لا ووجه الأولية أن الحمل ليس محل خلاف فتأمل (قوله) وذكر جواب الشرط الأول وهو أن أقر بقوله عتقت الخ) هو في الحقيقة لازم الجواب لأن الجواب صارت أم ولد ومن لازمه عتقها فاستغنى المصنف باللازم عن اللزوم (قوله) عتقت بموت سيدها) أي ولو قتله وقتل به (قوله) فهو قيد في الأول) أي كما هو المرتضى من أقوال في توالي شرطين مع جواب واحد كقوله :

ان تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا • منا معاقدة عز زاتها كرم

أي أن تستغيثوا بنا مدعورين أي خائفين تجدوا الخ (قوله) كأنه قال إن أقر السيد بوطء مع ثبوت الإلقاء) أي حالة كون إقراره مصاحباً لثبوت الإلقاء عتقت ومثل ثبوت الإلقاء مع الإقرار بوطئها في ثبوت أمومة الولد لها موت السيد وهي حامل وكان أقر بوطئها فتعتق بمجرد موته عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون وسحنون لا تتفق حتى تضع والمشهور الأول كما قال ابن رشد وعليه فلا نفقة لها ولا سكنى في التركة كأم الولد الثابت أمومتها بموت سيدها وهي حامل وعلى الثاني نفقتها وسكنائها

(و) عتق أيضا (ولدها من غيره) أي غير السيد بعد ثبوت أمومتها بولدها منه سواء كان ولدها من غيره من زوج بأن يزوجها سيدها الذي أولدها الحر أو عبد بعد استبرائها أو من شبهة أو من زنا بعد الاستبراء (ولا يرد) أي عتقها بأمومة الولد (دين) على سيدها (سبق) استيلا دعاء حيث وطئها قبل قيام الغرماء وأولى الدين اللاحق بخلاف من أفلس ثم أحبلها فأنها تباع عليه وتقدم ان التدبير يرد دين سبق إن سيد حيا والا مطلقا وشبه في عتقها من رأس المال (٤٠٩) بأمومة الولد قوله (كاشترى زوجته) من

إضافة المصدر المفعول أي كاشترى زوج زوجته الرقيقة من سيدها حال كونها (حاملة) منه فأنها تكون أم ولد له تعق من رأس المال لأنه لما ملكها بالشراء حاملا كأنها حرة وهي في ملكه (لا يولد) من الزوج (سبق) الشراء فلا تكون به أم ولد وكذا إذا اشتراها حاملا يولد يعق على السيد كمنزوح بأمة أبيه وأجده فلا تكون به أم ولد (أو ولد من وطء شبهة) صوابه أو حمل الخ يعني ان من اشترى أمة حاملته بوطء شبهة بان غلط فيها فأنها لا تكون به أم ولد وان لحق به الولد لا انه اشتراها بعد وضعها كما يومه لفظ ولد دون حمل لأن هذا يعني عنه قوله لا يولد سبق مع إيهامه أنه ان اشتراها حاملا تكون به أم ولد وليس كذلك وإيهامه أيضا ان الاشتراء في قوله (الا أمة مكاتبه أو) أمة (ولده) معناه تكون أم ولد بعد ان ولدت وليس كذلك بل معناه ان من

من تركته حتى تضع وأما إذا لم يقر بوطئها وظهر حملها بعد موته فلا تعق به لاحتمال انه لو كان حيا لقتله وهذا مستفاد من قول المصنف ان أقر السيد بوطء الخ فإنه يفيد أن عتقها موقوف على اقرار السيد بالوطء مع ثبوت القاء عتقة أو ما يقوم مقامه من موت السيد وهي حامل وأما لو مات السيد وهي حامل ولم يقر بوطئها ولم ينكره فمفاد عتق أنها تكون به أم ولد وقال ابن عاشر مقتضى قول خليل كالدونة وغيرها ان أقر السيد الخ ان الأمة لو حملت ولم يقر سيدها ولم ينكر لمعالجة الموت لم يلحق به ولا تكون به أم ولد (قوله) وولدها من غيره أي وعتق أيضا ولدها الحاصل من غير سيدها بعد ثبوت أمومتها بولدها من سيدها (قوله) حيث وطئها أي ونشأ عن ذلك الوطء حمل قبل قيام الغرماء ولو قال حيث أحبلها قبل قيام الغرماء كان أولى (قوله) وأولى الدين اللاحق أي لاستيلا دعاء (قوله) بخلاف من أفلس الخ هذا محترز قوله ان أحبلها قبل قيام الغرماء (قوله) ان سيد حيا أي انه إذا كان السيد حيا فلا يبطل الدين التدبير إلا إذا كان سابقا عليه لان طرأ بعده وقوله وإلا أي وإلا يكن السيد حيا بل مات فان الدين يبطله مطلقا سواء كان سابقا عليه أو طارئا بعده (قوله) كاشترى زوجته حاملا منه فأنها تكون أم ولده أي ولو كان سيدها الذي باعها له قد اعتق ذلك الحمل قبل بيعها له ولا تحتاج للاستبراء كما مر في النكاح خلافا لأشهب وحمل عتق الأمة التي اشتراها زوجها وهي حامل منه من رأس ماله بأمومة الولد ما لم يكن الحمل يعق على سيدها البائع لها فلا تعق من رأس المال بشراء زوجها الجاهل وهي حامل منه فإذا تزوج بأمة جده وأحبلها ثم اشتراها منه حاملا فلا تكون به أم ولد كما قال الشارح بعد والفرق بين ما إذا اشتراها حاملا واعتق البائع حملها أي فأنها تكون أم ولد وما إذا اشتراها حاملا والحال ان حملها يعق على بائعها أن حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس للبائع استثناء لأنه لم يتم عتقه له الا بالوضع وقد اشتراه الزوج قبله كان عتقه كالا عتق فكان حملها حرا من وطء مالكها بخلاف أمة الجدة فليس له بيعها حاملا لغير زوجها لتخافه على الحرية (قوله) لا يولد سبق أي لا تكون الأمة أم ولد بولد من الزوج سبق شرائه لها (قوله) أو ولد من وطء شبهة أي ولا تكون الأمة أم ولد بولد من وطء شبهة من المشتري سبق شرائه لها هذا معناه (قوله) صوابه أو حمل أي وعليه فالمعنى لا تكون الأمة أم ولد بحمل من وطء شبهة من المشتري سبق شرائه لها بخلاف أمة المكاتب وأمة ولدها فأنها تصير أم ولد بالحمل الصادر من وطء سيد المكاتب ومن الوالد (قوله) يعني أن من اشترى أمة حاملا الخ هذا التقرير يتبع فيه الشارح ابن غازي وهو الصواب وانظره مع قول ابن مرزوق الذي يتحصل من نصوص أهل المذهب أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملا من وطء شبهة وقبله ابن عاشر انظر بن (قوله) لأن هذا يعني عنه قوله لا يولد سبق أي لأن قوله لا يولد سبق شامل لما إذا كان الولد ناشئا عن نكاح صحيح أو زنا أو وطء شبهة أو إكراه (قوله) معناه تكون أي أمة المكاتب أو أمة الولد أم ولد وان ولدت أي من سيد المكاتب أو من الوالد فظاهره أنها لا تكون أم ولد بمجرد الحمل منها بل لا بد من الولادة وليس كذلك (قوله) ويفرم قيمتها يوم حملت لمكاتبه أي فان لم تحمل فلا يفرم قيمتها ولا يملكها (قوله) وان قيمة أمة المكاتب أي التي وطئها سيده وحملت منه

(٥٢ - دسوقي - ج) وطئ أمة مكاتبه فحملت منه فأنها تكون أم ولده ولاحد عليه للشبهة ويفرم قيمتها يوم حملت لمكاتبه وان من وطئ أمة ولده الصغير أو الكبير الذكر أو الأنثى فحملت منه فأنها تصير به أم ولده ويفرم قيمتها ولده يوم الوطء موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها وكذا ان لم تحمل فأنها تقوم عليه وتعتبر القيمة يوم الوطء فلمن هذا ان السيد لا يملك أمة مكاتبه إذا وطئها إلا إذا حملت منه وان الأب يملك أمة ولده بوطئه إياها مطلقا حملت أم لا وان قيمة أمة المكاتب

تعتبر يوم الحمل وأمة الولد يوم الوطء. ومثل أمة الكتاب الأمة المشتركة والحللة والكتابية إذا اختارت أمومة الولد والأمة المتزوجة إذا استبرأها سيدها ووطئها وهي في (٤١٠) عصمة زوجها وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء والوطء فإنه يلحق به

وتكون به أم ولد وتستمر في عصمة زوجها (و) الولد (لا يدعوه) عن الواطئ (عزل) لأن الماء قد سبق (أو وطء بدبر) لأن الماء قد سبق للفرج (أو) وطء بين فخذين إن أنزل (أي أقر بالانزال ولا يعلم إلا منه فإن أنكر لم تكن أم ولد وصدق بيمينه فلا يلحق به الولد (وجاز) لسيد أم الولد (إجارتها برضاها) وإلا فسخت فإن لم تفسخ حتى تمت فالإجارة للسيد ولا يرجع المستأجر عليه بشيء ذكره في التوضيح عن ابن الجلاب (و) جاز برضاها (عق) على مال (مؤجل في ذمتها وأما معجل فيجوز وإن لم ترض وينجز عتقها فيها والعق على مال مطلقا غير الكتابة لاشتراط الصيغة فيها ولعدم تنجز العتق فيها ولأنه جرى خلاف في جبر العبد عليها كما مر فلا ينافي ما هنا قوله الآتي ولا يجوز كتابتها (وله) أي السيد في أم ولده (قليل خدمة) والمراد به ما فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم القن واللازم للزوجة ولو

(قوله وأمة الولد يوم الوطء) أي والفرق أن أمة الولد بمجرد وطء أبيه حرمت على الولد وأمة المكاتبة لا يحصل تلفها عليه إلا بحملها من سيده فإن لم تحمل لم تقوم على السيد لعدم تلفها على سيدها (قوله ومثل أمة الكتاب) أي في صيرورتها أم ولد بالحمل (قوله الأمة المشتركة) أي إذا حملت من أحد الشريكين وقوله والحللة أي إذا حملت من حللها له سيدها وقوله والكتابية أي إذا وطئها سيدها وحملت منه واختارت الانتقال عن الكتابة لأمومة الولد (قوله إذا استبرأها سيدها ووطئها) أي مرتكبا للحرمة لأنه متى زوجها فلا يحل له وطؤها مادامت في عصمة ذلك الزوج فإن طلقها أو مات عنها حلت لسيدها بعد استبرائها بحضة (قوله من يوم الاستبراء والوطء) الواو بمعنى أو التي لتتويع الخلاف أي من يوم الاستبراء كما في المدونة أو من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء كما اختاره عجم وتقدم ذلك أول الباب (قوله ولا يدفعه عزل) أي فإذا كان بطأ أمته وعزل عنها فحلت وادعت أنه منه وأنكر ذلك مدعيًا أنه كان يعزل عنها فإن الولد يستحق به وتصير به أم ولد ولا يدفعه عنه العزل (قوله أو وطء بدبر) أي فإذا وطئ الأمة بدبرها وأنزل فأنث بولد وادعت أنه منه وأنكر ذلك فإنه يلحق به ولا يدفعه كون الوطء الذي حصل منه كان بدبرها لأن الماء قد سبق للفرج فحمل على أنه ناشئ من ما سبق للفرج لحبر الولد للفرش (قوله أو وطء بين فخذين) أي فإذا كان بطأ أمته بين فخذيها وأنزل فحملت وادعت أنه منه وأنكر أن يكون منه مع اعترافه بالانزال فإن الولد يلحق به وتصير به أم ولد (قوله إن أنزل) راجع الجميع ما تقدم وينبغي أن يكون مثل الانزال ما إذا أنزل في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل واعلم أن الانزال لا بد منه في كونها أم ولد ولو بالوطء في الفرج كما نقله بهرام عن ابن القاسم وهو في ح والتوضيح وأخذ من عبارة المصنف صراحة منتف وإرجاع قوله إن أنزل لجميع الباب استبعده شيخنا العلامة العدوي (قوله وجاز إجارتها) أي لخدمة أو رضاع (قوله فإن لم تفسخ الخ) أي إن الإجارة إذا حصلت بغير رضاها ولم تفسخ واستوفيت المنافع فإن الإجارة يفوز بها السيد ولا ترجع أم الولد ولا المستأجر عليه بشيء وما في عجم من أن الأجرة تكون لأُم الولد تأخذها من مستأجرها وإن قبضها السيد ورجع المستأجر بها عليه إن كان قبضها فقد تعقبه طفلي بأنه لم يره لغيره وقد نص اللخمي على أن السيد يفوز بالأجرة وكذلك ذكر في التوضيح عن ابن الجلاب (قوله وجاز برضاها عتق على مال) أي بأن يقول لها أنت حرة من الآن على مائة دينار مؤجلة لتحرر كذا أو معجلة الآن أي وأما عتقها على إسقاط حضانتها وأن الولد يكون عنده قليل لا يلزمها ذلك لأنه وقع الشرط عليها في حالة يملك السيد فيها جبرها وقيل يلزم كالحررة وهما روايتان عن ابن القاسم انظر بن (قوله والعق على مال) مبتدأ وقوله غير الكتابة خبره أي مغاير له وقوله مطلقا أي مؤجلا أو معجلا (قوله ولم يدم تنجز العتق) أي لتوقفه على أداء المال (قوله فلا ينافي الخ) قد يقال إن اللغاظة لا تتوهم لأن قوله ولا يجوز كتابتها يعني بغير رضاها وما وهما من جواز العتق على مال مؤجل فمقيد برضاها تأمل (قوله وله قليل خدمة) نية على ذلك دفع التوهم منعه من منع إجارتها بغير رضاها (قوله ذكره ابن رشد) أي وما في عقب من أن ولد أم الولد كأمه لا تصح إجارة السيد ولو أحدهما إلا برضا فهو خلاف النقل انظر بن والظاهر فسح إجارتها لعتقه بموت السيد وأما أمه إذا أوجرت رضاها ففي حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ لرضاها بذلك وقال أيضا وينسخ إجارة عبد بعتقه أمير

(قوله)

عليه هجن وكنس وإصلاح مصباح ونحو ذلك كما تقدم في باب النفقة

لا غزل وطعن وتمكسب ولو أمة أو دنيئة (و) له (كثيرها في ولدها) الحادث (من غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غلته وإجارتها ولو بغير رضا ذكره ابن رشد (و) له (أرض جناية عليهما) بضمير التثنية كافي بعض النسخ الراجع لأم الولد

وولدها من غيره وفي بعضها بضمير الافراد الراجح لام الولد ويعلم حكم ولدها بالمقابلة (وان مات) السيد بعد الجنابة وقبل قبض الارش (فلو ارثه) قوله الامام اى لانه حق ثبت لمورثه قبل موته ثم رجع الامام رضى الله عنه الى أنه لم يلزم لها حرمة ليست اغيرها واختاره ابن القاسم وقال ابن المواز القياس الاول ومقتضى أن الثاني هو المرجوع اليه مع استحسان ابن القاسم له أن يكون هو الراجح (و) له (الاستمتاع بها) ولو مرض وهو ظاهر (و) له (انتزاع مالها مالم يمرض) مرضا خوفا فان مرض فليس له انتزاعه لانه ينتزعه لغيره وكذلك انتزاع مال ولدها من غيره بالاولى منها لانه فيه من كثير الخدمة كالمال (١١٤)

ان كان أنق لانها بمنزلة الرية (وكره له تزويجها) من غيره (وان برضاها) الواو لا حال إذ بغير رضاها لا يجوز على الراجح فليست من ذوات الجبر على السكاح كما قدمه بقوله واختار ولا أنق بشائبة (ومصبتها إن بيعت) وماتت عند المشتري (من) بائعها (لان الملك فيها لم ينتقل للمشتري فبرد الثمن له إن قبضه البائع ولا يطالب المشتري به ان لم يقبضه (و) ان أعقمتها المشتري لها معتقدا أنها فن أو علما أنها أم ولد (رُدَّ) عتقها حيث لم يشترها على أنها حرة بالشراء أو بشرط العتق فان اشتراها على أنها حرة بالشراء تحورت بمجرد سواء علم حين الشراء أنها أم ولد أو اعتقد أنها فن ويستحق سيدها الثمن في الوجهين وإن اشتراها بشرط العتق وعتقها لم يرد عتقها لكن إن علم وقت الشراء أنها أم

(قوله وولدها من غيره) أى الحادث بعد ايلادها (قوله الراجح لام الولد) أى والمعنى والسيد أرض الجنابة على أم ولده وإذا قلت لزوم الجنابة قيمتها عند ابن القاسم (قوله وان مات الخ) أى وأما ان أعقمتها السيد بعد الجنابة عليهما وقبل قبض أرشها كان أرض الجنابة لهما وقيل للسيد والاول هو المذهب كما قال بعض وقال محمد بن المواز هو الاستحسان والثاني قول أشهب (قوله أن يكون هو الراجح) أى وقول ابن المواز في الرجوع عنه أنه القياس لا يقتضى ترجيحه وحينئذفا مثنى عليه المصنف خلاف الاعتماد (قوله وله الاستمتاع بها) فان منعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفقتها لانها تجب لها بشائبة الرق كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية بالسر بخلاف الزوجة (قوله وكره له تزويجها من غيره) أى لانه ليس من مكارم الاخلاق لمخافته للغيرة (قوله لا يجوز على الراجح الخ) مقابله قول عياض لسيدها جبرها على التزويج (قوله ومصبتها إن بيعت) أى إذا باعها سيدها مرتكبا للحرمة وماتت عند المشتري فمصبتها منه وقوله فبرد الثمن له أى للمشتري الخ هذا ثمرة كون مصبتها من البائع وما ذكره من ان مصبتها من البائع محله اذا ثبت أمومة الولد لها بغير إقرار للمشتري وإلا فمصبتها منه كما في المدونة لا من البائع (قوله ولا يطالب المشتري به إن لم يقبضه) أى ولا يلزم البائع شيء مما أنفقه المشتري عليها وليس له من قيمة خدمتها شيء على الاعتماد وقال سحنون يرجع للمشتري على بائعها بنفقتها ويرجع البائع على المشتري بقيمة الخدمة ويتقاضا انظر بن (قوله ورد عتقها) أى بخلاف المدبرة والساكنة والفرق أن أم الولد أدخل في الحرية لان المدبرة قد يرددها ضيق النكاح والساكنة قد تعجز (قوله ويستحق سيدها) أى الاول وهو البائع الثمن في الوجهين والولاء له فيهما (قوله فان اعتقد أنها فن) أى والموضوع أنه اشتراها بشرط العتق وأعتقها (قوله فالثمن له) أى للمشتري لا للبائع أى والعنق ماض لا يرد (قوله على كل حال) أى في الصور كلها (قوله أو أتلفت شيئا) أى بيدها أو بدابنها أو بحفر في مكان لا ملك لها فيه (قوله لان الشرع الخ) علة لحذف أى ولا يجوز له أن يسلمها للجنى عليه لان الشرع الخ (قوله وفديت إن جئت بأقل الامرين الخ) هذحك أم الولد إذا جئت وأما ولدها من غير السيد إذا جنى فجنايته في خدمته فيبقى على حاله وتسلم خدمته في الارش فان وفي رجع لسيدته فان مات سيده قبل أن يبي عتق وتابع بما بقى من الارش وانما سلمت خدمته في الجنابة لانها كثيرة بخلاف خدمة أمه فانها قليلة اه بن (قوله وان قال سيدها الخ) اعلم أن صور الاقرار في المرض اثنا عشر لانه اما أن يقول في مرضه أو لدتها في المرض أو في الصحة أو يطلق وفي كل اما أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن له ولد أصلا فان كان له ولد منها فقط أو منها ومن غيرها عتقت من رأس المال مطلقا كان له ولد من غيرها فقط على الأصح وهو قول ابن القاسم خلافا لاكثر الروايات لان لم يكن له ولدا أصلا فلا تعق لامن ثلث ولا من رأس مال بل تبقى رقا

ولد استحق سيدها منها أيضا لان المشتري حينئذ كأنه فكها والولاء لسيدها فان اعتقد أنها فن فالثمن له لا للبائع والولاء للبائع على كل حال (وفديت) أى جيب على سيدها فداؤها (إن جئت) على شخص أو أتلفت شيئا أو غصبته لان الشرع منع من تسليمها للجنى عليه كما منع بيعها فبيدها (بأقل) الامرين (القيمة) على أنها أمة بدون مالها يوم الحكم والأرض (وإن قال) سيدها (في مرضه) الخوف (ولدت منى) في المرض أو في الصحة (ولا ولد لها) ظاهر (صدق إن ورثه ولد) من غيرها ذكر أو أنق لانه حينئذ ورثه غير كلاله فتعق من رأس المال عند ابن القاسم إذ لا تهمة وقال أكثر الرواة لا تعق من رأس مال ولا ثلث



فان لم يكن له ولد فانه يتهم في إقراره ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث وهو معنى قول المصنف بعده وان أقر الخ ومفهومه ولا ولد لها مفهوم موافقة لانه لو كان لها ولد ملحق أو (١٢٤) استلحقه عتق من رأس المال أيضا سواء نسب ولادتها لصحته أو مرضه وسواء في هذا

(قوله فان لم يكن له ولد) أي لا منها ولا من غيرها (قوله ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث) أي وتبقى رد (قوله وهو معنى قول المصنف بعده وان أقر الخ) أشار الشارح بهذا لاجتماع هذه المسئلة والتي بعدها وحاصله أن الثانية مقيدة بما إذا لم يرثه ولد فهي مفهوم قوله في الأولى إن ورثه ولد وبهذا جمع ابن غازي والشيخ أحمد الزرقاني واختار الشيخ أحمد بابا وطني أن موضوعهما واحد وأن قوله في الأولى صدق قول ابن القاسم وقوله في الثانية لا يصدق قول الأكثر فيها قولان في المدونة في هذه المسئلة فكان على المصنف أن يقول فيها يأتي وفيها أيضا إن أقر مريض بإيلاد وإن ورثه ولد لأن المصنف تبع المدونة في ذكر هذه المسئلة والقولان فيها انظر بن (قوله وسواء في هذا القسم) أي وهو ما إذا كان لها ولد وقوله ورثه ولد أي من غيرها أيضا وقوله أولا بأن كان الوارث له ولدها فقط (قوله بالنسبة للإيلاد) أي لقوله إن ورثه ولد أي لا بالنسبة للقول في المرض إذ موضوع هذه كالتى قبلها القول في المرض (قوله وان أقر مريض) أي مرضا مخوفا (قوله ولو مع ولد) أي له على المعتمد وحاصله ان المريض لا يصدق في إقراره بالتعق في صحته سواء ورثه ولد أم لا وهذا قول أكثر الرواة في المدونة وقال ابن القاسم فيها ان ورثه ولد صدق وعتق من رأس المال ولا يلزم صدق مثل ما ذكر في الاقرار بالإيلاد فالخلاف في المدونة فيهما سواء كما سوى بينهما ابن مرزوق وقبل التسوية بينهما في التوضيح انظر بن وبهذا تعلم أن المصنف مشى في المسئلة الأولى على قول ابن القاسم وفي هذه على قول أكثر الرواة (قوله لانه لم يقصده) أي بهذا الاقرار الوصية حتى يعتق من الثلث (قوله وصرح المصنف بهذه المسئلة) أي وهى قوله وان أقر مريض بإيلاد (قوله لثلاث يتوهم عتقها) أي مع أنها لا تعتق من رأس مال ولا من ثلث (قوله ومفهوم قوله أو يعتق في صحته) أي ومفهومه وأقر المريض يعتق في صحته أنه لو أقر المريض أنه أعنتها في مرضه أو أطلق عتقت من ثلثه وان لم يرثه ولد وقد تحصل مما تقدم أن إقرار المريض بالإيلاد لا فرق فيه بين أن يسنده للصحة أو المرض بان يقول كنت أولدتها في صحى أو أولدتها في مرضى في جريان التفصيل للتقدم والخلاف وأما إقراره بالتعق فان أسنده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف من عدم العتق وان أسنده للرض فهو تبرع مريض بخروج من الثلث بلا اشكال بخلاف الإيلاد فانه ليس بتبرع وبهذا تعلم أن إقرار المريض بالتعق في الصحة مخالف لإقراره بإيلادها في الصحة لأن الاول لا يعتق ولو كان له ولد بخلاف الثانى فانها تعتق اذا كان له ولد على ما مر وسكت الشارح عن مفهوم اقرار المريض وحاصله أنه اذا شهدت بينة على إقراره في صحته أنه أولدها أو أعنتها فانها تعتق من رأس المال كان له ولد أم لا (قوله إن أقر بعنتها) أي يعتق الذات الثن ذكر آ كانت أو أنى (قوله لأن غرم نصيب الآخر) أي من غير ضرر يتضمن الخ فاندفع ما يقال ان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف لان تبويض الصنعة ينقص فأبن التضمن تأمل (قوله قومت أيضا) أي لاجل أن تتم له الشبهة (قوله وان لم يأذن له لم تقوم عليه) أي لم يمتنع تقويمها عليه بل للشريك الآخر ابتساؤها للشركة أو معاواتها وللزائدة فيها حتى يأخذ أحدها (قوله في الصور الثلاث) أي وهى ما إذا وطئها فحملت أذن له في وطئها أم لا أو لم تحمل وأذن له في وطئها (قوله وهذا كله) أي تعريجه القيمة عاجلا إذا أذن له شريكه في وطئها سواء حملت

القسم ورثه ولد أم لا ثم ذكر مفهوم الشرط بالنسبة للإيلاد بقوله (وإن أقر) سيد (مريض بإيلاد) لجاريته في صحته أو مرضه ولا ولد له منها ولا من غيرها (أو) أقر المريض (بعتق) لقن ذكر أو أنى (في صحته) ولو مع ولد (لم تعتق من ثلث) لانه لم يقصده الوصية (ولا من رأس مال) لان تصرفات المريض لا تكون في رأس المال وقد علم أن قوله في صحته خاص بمسئلة العتق وصرح المصنف بهذه المسئلة وان كانت مفهوم شرط وهو إن ورثه ولد لثلاث يتوهم عتقها من الثلث إذا لم يرثه ولد ومفهوم قوله أو يعتق في صحته انه ان أقر بعنتها في مرضه أو أطلق عتقت من ثلثه وان لم يرثه ولد لانه عتق حصل في مرضه فمخرجه الثلث (وإن وطئ شريك أمة للشركة) فحملت غرم نصيب الآخر (لانه افاتها عليه بالحل وسواء أذن له شريكه في وطئها أم لا وهل تقويمها على الواطئ يوم الوطء أو الحمل قولان ولاشئ عليه من قيمة الولد على القولين

ولم يقل قومت عليه أى بتامها لان غرم نصيب الآخر يتضمن تقويمها بتامها ومفهوم حملت أنها إن لم تحمل فان أذن له في وطئها أو قومت أيضا يوم الوطء وان لم يأذن له لم تقوم عليه كما مر في الشركة وبغرم له القيمة في الصور الثلاث عاجلا وهذا كله ان أيسر (فإن أعسر) وقد حملت (خير) أولا في إجابتها للشركة ويرجع عليه بنصف قيمة الولد لانه حر وفي تقويمها عليه فان اختار تقويمها

خبر ثانيا في (اتباعه بالقيمة) أي قيمة حصته منها (يوم الوطء) الناشئ عنه الحمل فإن تعدد الوطء اعتبر يوم الحمل فالقيمة تعتبر يوم الحمل خلافا لظاهر المصنف (أو بيعها) أي الحصة التي وجبت لغير الواطئ قيمتها (لذلك) أي لأجل القيمة التي وجبت له منها إن لم يزد ثمن الحصة على قدر ما وجب له من القيمة والا يبع له من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (و) إن نقص ثمنها عما وجب له (تبعه) أي تبع من لم يطاء الواطئ (بما بقي) له من حصته (و) يتبعه (٤١٣) (بنصف قيمة الولد) على

كل حال سواء أمسكها للشركة أو اتبعه بالقيمة بلا بيع أو اختار بيعها لذلك لأن الولد حر نسبي لا يباع وتقدم أنه إذا قوم عليه نصيبه منها في يسه لم يتبعه بنصف قيمة الولد لانه لما وطئ وهو موسر وجب لشريكه قيمة نصيبه منها بمجرد بيع الحشفة فتخلق الولد وهى في ملكه فلم يكن لشريكه فيه حق بخلاف العسرافانه تحقق انه وطئ وملكه وملك شريكه فتخلق الولد على ملكهما وقد علمت أن قوله فان أعسر النخ فيها إذا لم يأن له في وطئها فان أذن له فلا خيار له واتبه بالقيمة (وإن وطئها) معا أي الشريكان (بطهر) ومثلها البائع وللشترى بطأها في طهر بأن لم يستبرئها كل منهما وهى مسئلة كثيرة الوقوع لاسما في هذه الأزمنة وأنت بالولد لسته أشهر من وطء الثاني وادعاء كل منها (فالقافة) تدعى لها فمن الحقته

أولم تحمل أو وطئها بغير إذن شريكه وحملت إن أيسر (قوله خير) أي الشريك وهو غير الواطئ (قوله فالقيمة تعتبر يوم الحمل) أي على كل حال تعدد الوطء أم لا (قوله والا يبع له من حصته بقدر الخ) أي ولا تباع الحصة أو شيء منها إلا بعد الوضع كافي للدونة (قوله وإن نقص ثمنها) أي الحصة وقوله عما وجب له أي من القيمة (قوله بما بقي له من حصته) لعل الأولى بما بقي له من القيمة (قوله سواء أمسكها للشركة الخ) هذا بيان لكل حال (قوله أو اتبعه بالقيمة) أي قيمة حصته منها بلا بيع للحصة (قوله أو اختار بيعها لذلك) أي لأجل القيمة التي وجبت له منها وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع في هذه الاحوال الثلاثة المذكورة أي ما إذا أباقها للشركة وما إذا اتبعه بقيمة حصته منها وما إذا بيعت الحصة التي وجبت قيمتها لغير الواطئ (قوله لان الولد الخ) أي وانما كان يتبعه بنصيبه من قيمة الولد ولم يبع نصيبه منه لان الولد الخ (قوله وقد علمت) أي من تخيير الشريك أولا وثانيا أن قوله الخ (قوله وإن وطئها بطهر) أي وأما لو وطئها بطهرين وحملت فالحمل لاحق بالثاني حيث أنت بالولد لسته أشهر من وطئها فان أنت به لاقل من ستة أشهر من وطء الثاني كان لاحقا بالاول ان أنت به لسته أشهر من وطئها والا لا يلحق به واحد منهما ولا تدعى القافة في هذه الحالة (قوله بأن لم يستبرئها كل منهما) أي بأن وطئها البائع وباعها قبل أن يستبرئها ووطئها المشتري بمجرد شرائه ولم يستبرئها قبل وطئها (قوله فمن ألحقته به فهو ابنته) أي فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كالحى فتلحقه بأحدهما أو بهما فان لم تكن تعرفه معرفة تامة فانظر هل يلحق بالحى أو يكون بلائب أو يكون كمن إذا لم توجد قافة وهو الظاهر قاله شيخنا (قوله ولو كان أحدهما) أي احدا الواطئين ذميا أو عبدا أي فاذا ألحقته بالحر كان حرا وان ألحقته بالعبد كان رقوا وان ألحقته بالدمى كان كافرا وقوله ولو كان أحدهما ذميا أو عبدا خلافا لمن قال يكون ولد المسلم أو الحر حينئذ ولا يحتاج لقافة أصلا ولا عبرة بالحاقها ان ألحقته بدمى أو بعبد هذا ظاهر بمالغته بل لو كان ذكر ابن مرزوق انه لا يعلم خلافا في الحوة للدمى أو العبد إذا ألحقته القافة به فلعل لو هنا لمجرد دفع التوهم على غير الغالب لأنها للإشارة إلى خلاف مذهبي (قوله فان أشركتهما فيه) أي بأن قالت هو ابن لهما معا (قوله وعلى كل نصف نفقته وكسوته) أي إلى ان يبلغ ويؤلى واحدا (قوله لمتق نصفه عليه) أي بالنوة (قوله ويغرم لسيد العبد ذلك) أي قيمة نصف الولد لانه رقيق لسيد (قوله ووالى إذا بلغ أحدهما) يعنى ان شاء وله ان لا يؤلى أحدهما ولا غيرها عند ابن القاسم وقال غيره والى أحدهما لزوما وحاصله ان الصغير الذى ألحقته القافة بالشريكين أو بالسائغ والمشتري إذا بلغ فانه يؤلى واحدا منهما أي يتخذ وليا يؤى اليه ولا يؤلىهما معا لان الشركة لاتصح في الولد فاذا امتنع من موالاته أحدهما أجبر عليها عند غير ابن القاسم وقال ابن القاسم اذا بلغ كان له موالاته أحدهما وله ان لا يؤلى واحدا لانهما ولا من غيرها وحينئذ اذا مات ورثاه معا ميراث أب واحد يقسم بينهما والولد يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة (قوله اذا بلغ) أي وأما

به فهو ابنته (ولو كان) أحدهما (ذميا) والآخر مسلما (أو) أحدهما (عبدا) والآخر حرا (فإن أشركتهما) فيه (فلم) أي وحر أي مسلم فاما إذا كانا حرين أحدهما مسلم والآخر كافر وحر فاما إذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا تغليا للاشرف في الوجهين وعلى كل نصف نفقته وكسوته كما قاله ابن فرحون في تبصرته قال ابن يونس ان أشركت فيه الحر والعبد فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه ويقوم عليه نصف الثاني ويغرم لسيد العبد ذلك (ووالى) (الولد الملحق بهما) (إذا بلغ أحدهما)

فإن وإلى الكافر فسلم ابن كافروان وإلى العبد فحر ابن عبد لأنه بموالاة لشخص مشهما كان أبنا له فذكره ابن مرزوق وغيره وفائدة الموالاة الارث وعدمه فإن وإلى ( ٤١٤ ) موافقة في الحرية والاسلام توارثا والافلاكان استمر الكافر على كفره أو العبد

على رقه حتى مات الولد لم يرثه وكذا لا يرثه المسلم الحر لعدم موالاة له فإن مات الولد بعد أن أسلم أبوه الكافر أو عتق أبوه العبد ورثه دون الآخر لأنه بموالاة لشخص هسار ابنا له ( كأن لم توجد ) قافة أى فجر مسلم وله إذا بلغ موالاة أحدهما فهو تشبيه في الأمرين قبله ويجرى فيما إذا مات وقد وإلى أحدهما ما تقدم ( ووارثاه ) أى الابوان المشتركان فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها ( إن مات ) الولد ( أولا ) أى قبل موالاة أحدهما ميراث أب واحد نصفه للحر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر لأن نفقته قبل الموالاة عليهما بالسوية والتعبير بالارث بالنسبة لهما مجاز وإنما هو من باب مال تنازعاثنان فيقسم بينهما ولو قال وأخذ مالاً ان مات كان أظهر ( وحرمت ) على مرتد أم ولد حتى يسلم ( فإن أسلم حلت له وعاد له رقيقه وماله فإن قتل برده عتقت من رأس

قبل البلوغ فإنه يوالى كلا منهما لأن نفقته عليهما ( قوله ) فإن وإلى الكافر فسلم ابن كافر لما علمت أنها إذا كان ما أشركت فيه مسلماً وكافراً فإنه يحكم باسلامه تلقيناً للاشرف ولا يخرج بموالاة للكافر عما ثبت له من الاسلام ( قوله ) وإن وإلى العبد فحر ابن عبد ( أى لما علمت أنه يفتق على الأب الحر بعضه بالبنوة وبعضه بالتقويم وعتقه عليه لا يمنع من موالاة للأب الرقيق وبالجملة لا يخرج الولد بموالاة لأحدهما عما ثبت له من الحرية والاسلام وسكت الشارح عما إذا وإلى الحر المسلم لظهور أنه حر مسلم ابن حر مسلم ( قوله ) فإن استمر الكافر أى الأب الكافر الذى والاه الولد على كفره ( قوله ) أو العبد أى أو استمر الأب العبد الذى والاه الولد على رقه ( قوله ) بعد أن أسلم أبوه الكافر ( أى الذى والاه ) ( قوله ) دون الآخر ( أى دون الأب الآخر الذى لم يواله وهو الحر المسلم ) ( قوله ) كأن لم توجد قافة أى أو وجدت ولم تثن أباً ولم تشر كهما فيه كما قرر شيخنا العدوى ( قوله ) وله إذا بلغ موالاة أحدهما أى وله موالاة غيرها بخلاف ما إذا ألحقته القافة بهما فليس له أن يوالى غيرها بل إما أن يوالى واحداً منهما أولاً يوالى أحداً لا يوالى غيرها كما مر عند ابن القاسم لأن القافة لما أشركتهما فيه فليس له أن يوالى غيرها وأما قبل البلوغ فنفقته عليهما فيوالى كلا منهما ( قوله ) ما تقدم أى من جهة الميراث وعدمه ( قوله ) المشتركان فيه بحكم القافة الخ ( فيه إشارة إلى أن قوله وورثاه ان مات أولاً راجع لما قبل الكاف ولما بعدها كما قال بعضهم ( قوله ) إن مات أولاً ( أى قبل موالاة أحدهما سواء كان موته قبل بلوغه أو بعده وما إذا مات الأبوان قبل أن يبلغ في نوازل سجنون يوقف له ميراثه منهما جميعاً حتى يبلغ فيوالى من شاء منهما فريثه وينسب اليه ويرد ما وقف له من ميراث الآخر إلى ورثته كما في بن هذا إذا ماتا بعد إلحاقهما بهما وقبل بلوغه وأما إذا ماتا معا قبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما فريثهما وقال ابن الماجشون يبقى لأب له فلا يرث واحداً منهما وإن ماتا معا بعد بلوغه وقبل موالاة أحدهما فإنه يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة ( قوله ) وحرمت على مرتد أم ولده أى فتزجر من تحت يده بالردة كماله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعده فإن عاد للإسلام حلت له حيث أسلمت ومثله ما إذا ارتدت أم الولد دون سيدها فإنها تحرم عليه فإن عادت للإسلام حلت له كموده للإسلام ( قوله ) فإن أسلم حلت له ( أى بخلاف الزوجة فإن حرمتها لا تزول باسلامه وهذا هو مذهب المدونة ( قوله ) وقيل تعتق بمجرد رده ( أى ولا تحل له إذا أسلم كالزوجة وهذا القول لأشهب وهو مقابل للمذهب المدونة الذى مشى عليه المصنف ابن يونس وهذا أقيس لأن أم الولد إذا حرم وطئها وجب عتقها كنصرانى أسلمت أم ولده ( قوله ) ووقفت كدبره ( أى إن الشخص إذا ارتد وفر لدار الحرب وتعذرت استنابته فإن أم ولده ومديره يوقفان فإن أسلم عادا له وان مات على رده عتقت أم الولد من رأس ماله والمدير من ثلثه ( قوله ) وكذا مدبره ( أى فإن أسلم عاد له وان مات عتق من الثلث وهذا إذا كان تعلم موته وحياته وكان له مال ينفق عليهما منه فيعمل بذلك ولو زاد على أمد التعمير وأما إذا جهل حاله فإن أم الولد تبقى لأمد التعمير إذا كان له مال ينفق عليها منه ثم يحكم بعتقها من رأس المال فإن لم يكن له مال ينفق عليها منه فقولا ن قيل ينجز عتقها من الآن وقيل إنما تسعى في النفقة على نفسها إلى التعمير انظر بن وكذلك للمدير يبقى لأمد التعمير ان كان لسيده مال ينفق عليه منه ثم يحكم بعتقه من الثلث فإن لم يكن له مال فانظر ماذا فعل فيه ( قوله ) ونس على أم الولد ( أى مع أن أمته القن كذلك تحرم عليه برده حتى يسلم وإذا فر لدار الحرب فإنها توقف فإن

احتم

للال وقيل تعتق بمجرد رده كطلاق زوجته وأجيب بالفرق بأن سبب حل أم الولد الملك

وهو باق بعد الردة وسبب حل الزوجة العصمة وقد زالت بالردة ( ووقفت ) أم ولده ( كدبره إن فر ) المرتد ( لدار الحرب ) حتى يسلم فتعود له أو يموت كافراً فتعتق من رأس المال وكذا مدبره وسائر ماله الآن ماله يكون بعد موته فيأونس على أم الولد لفره

على من ثلثي بمجرد الردة ومن قال بتعجيل عقوبتها ولا فم يوم لقمر ولا لدار (٤١٥) الحرب لانه لو دخل دار الحرب مسلما ثم

ارتد أو هرب لغير دار الحرب فكذلك فالمدار على عدم التمكن من استنابته ( ولا تجوز كتابتها ) أى أم الولد أى بغير رضاها وأستخت ( وعقت إن أدت ) نجوم الكتابة وفات الفسخ حينئذ ولا رجوع لها فيما أدته إذله ائتراع مالها مالم يمرض وأما برضاها فيجوز على الراجح لان عجزها عن الكتابة لا يخرجها عما ثبت لها من أمومة الولد

[درس]

فصل في أحكام الولاء وعرفه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب والأحمة بضم اللام على الإفصح وقد تفتح أى نسبة وارتباط كنسبة وارتباط النسب كالبنوة والابوة فلا يصح نعه ولا هبته كما لا يصح بيع البنوة والابوة وقال صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق ولما قال المصنف رحمه الله تعالى (الولاء) ثابت (لمتق) تيجزا أو تأجيلا أو تديرا أو كتابة أو بسراية أو تخيل أو غير ذلك (وإن) كان (بيع) للعبد (من نفسه)

أعلم عادت له وإن مات كانت فتيما (قوله ومن قال) أى لارد على من قال بتعجيل عقوبتها بالحكم إذا فرلدار الحرب ولا توقف حتى يسلم أو يموت وأما قوله يعتق بمجرد الردة أى من غير توقف على حكم (قوله لأنه لو دخل دار الحرب) أى مكرها على دخولها (قوله فالمدار) أى فى الوقف على عدم التمكن من استنابته ففى ارتد ولم يتمكن من استنابته فان أم ولده وكذا أمته القن توقف وسواء كانت كل منهما مسلمة أو كافرة لا حجر عليه برده (قوله أى بغير رضاها) أعلم انه قال فى الدونة وليس للسيد أن يكتبها فظاهر برضاها أو بغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وحلم اللخمى على عدم رضاها ويجوز برضاها ونحوه فى التوضيح وعلى ذلك حمل الشارح تبعا لغيره كلام المصنف للوافق للدونة فى الاطلاق انظرين (قوله وعقت إن أدت نجوم الكتابة) أى قبل الاطلاع على تلك الكتابة القاسدة (فصل فى أحكام الولاء) (قوله كلمة كاحمة النسب) أى نسبة وارتباط بين العتيق ومعتقه وقوله كلمة النسب الاضافة بيانية أى كالارتباط الذى هو النسب أى كالنسب الذى بين الاب وابنه ووجه التشبه ان العبد حين كونه رقيقا كالعبدوم فى نفسه لكونه لا تقبل شهادته ولا يعامل معاملة الأحرار والعتق صيره موجودا كما أن الولد كان معدوما والاب تسبب فى وجوده (قوله وارتباط النسب) (الضافة بيانية) (قوله الولاء لمعتق) أى ولو نفاه عن نفسه فنيه عنه لقو كان قال أنت حر ولا ولا لى عليك خلافا لقول ابن القصار ان الولاء حينئذ للمسلمين كذا فى حاشية شيخنا . واعلم أن المبتدأ إذا كان معروفا بالجنسية وكان خبره ظرفا أو جارا ومجرورا أفاد الحصر أى حصر المبتدأ فى الخبر كالكرم فى العرب والأئمة من قريش أى لا كرم إلا فى العرب ولا أئمة إلا من قريش وحينئذ فمعنى كلام المصنف لا ولا إلا لمعتق لا لغيره ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولاء لمعصية المعتق ومن أعتق عنه غيره بلا إذن ويجاب بأن المراد بالمعتق والمعتق حقيقة أو حكما ومن أعتق عنه غيره بلا إذن والنجر اليه الولاء من عصبة المعتق فى حكم المعتق أو الحصر اضافى أى الولاء لمن أعتق لا لغيره ممن كان أجنبيا فإذا باع شخص عبدا وشرط على مشتريه ان يعتقه ويجعل الولاء له فلا يلزم ذلك الشرط والولاء لمن أعتقه لا للبايع الذى لم يعتقه وكون الاجنبى لا ولاد له لا ينافى ثبوت الولاء لمن أعتق عنه غيره ولمن انجرله من عصبة المعتق ويشتمنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق الذمة بالتبعات فلولاء من أعتقه للمسلمين وأجر العتق لأرباب التبعات وهذا إذا جهل أرباب التبعات فان علموا ان أجازوا عتقه مضى وكان الولاء لهم وان ردوه ردوا اقتسموا ماله (قوله لمعتق) أى ذكر أو أنثى (قوله أو بسراية) أى كافى عتق الجزء (قوله أو غير ذلك) أى كقراءة أو استيلاد (قوله وإن كان) أى العتق بسبب بيع للعبد من نفسه فإذا باع السيد العبد من نفسه بمال وخرج ذلك العبد حرا فالولاء لسيد الذى باعته لأنه قد اعتقه بسبب بيعه من نفسه وإنما بالغ المصنف على ذلك دفعا لما يتوهم انه لما أخذ منه المال فلا ولاد له عليه فأفاد بالمبالغة ان له الولاء عليه لقد رته على نزعه منه وبقائه رقيقا (قوله أو مؤجل) أى سواء رضى به العبد أم لا وما فى عقب من تقييد المؤجل بكون العبد رضى به فهو سهو كما قال ابن لان اشتراط الرضا إنما هو فى خصوص أم الولد أعتق على مال مؤجل وأما القن فعتقه على مال مؤجل أو معجل لا يتوقف على رضا (قوله فهذا داخل الخ) أى ان قوله بلاذن داخل فى الاغيا ويجعله داخلا فى الاغيا لم يأت المصنف بإن وحينئذ فيندفع قول البساطى (قوله بلاذن) ليس بجيد والاحسن لو قال وان بلاذن اه . واعلم أن الخلاف وجود فيما قبل للمبالغة وما بعدها أى سواء كان بأذنه أو بغير اذنه كما يفيد كلام ابن عرفة خلافا لما فى عقب من انه اذا اعتق عن غيره بأذنه فالولاء للمعتق عنه اتفاقا ونسب ابن عرفة أبو عمر

بعض من العبد يدفعه لسيد معجل أو مؤجل (أو) كان بسبب (عتق غير) أى غيره (عنه) بلاذن (فأولى باذن فهذا داخل فى الاغيا وعتق الغير يشمل الناجز ولأجل والكتابة والتدبير كأن يقول أنت حر أو معتق لأجل أو مكاتب أو مدبر عن فلان

ولشرط المتيقن عنه الحرية والاسلام فان أعتق عن عبد فالولاء لسيدته ولا يعود يعتق العبد عند ابن القاسم فقوله الولاء لا يقتضي أى حقيقة أو حكماً فيشمل من أعتق عنه غيره فهو معتق حكماً لأنه يقدر دخوله في ملك المعتق عندهم يعتق ويشمل الولاء بالحر كباقي وقوله (أوه لم يعلم) هيده بعقته حتى عتق (دأخل في حيز (٤١٦) البالغة أيضاً فهو عطفه على بيعه والمذخور مذكوف أى وإن ياعتق عبد معتق لعبد

ولم يعلم سيده بعقته أى ان العبد إذا اعتق عبده ولم يعلم عبده بذلك حتى عتق العبد فان الولاء في الاستقلال يكون لسيدته الذي اعتقه لا لسيدته وهذا ما لم يستثنى السيد الأعلى مال عبده عند عتقه له وإلا كان الولاء له ان رضى بعتق عبده فان رده بطل العتق وكان رقيقاً له لانه حينئذ من جملة ماله ومثل ما لم يعلم ماله علم وسكت حتى عتق وأما لو اذن السيد الأعلى لعبده أو اجاز فعله فالولاء في هذين للسيد الأعلى كما سيأتى له واستثنى من قوله الولاء لمعتق قوله (إلا كافراً أعتق مسلماً) سواء ملكه مسلماً أو أسلم عنده أو اعتق عنه فلا ولاء للكافر على المسلم بل ولاؤه للمسلمين ولا يعود له ان أسلم على المذهب وعكس كلام المصنف وهو مالو اعتق للمسلم كافراً كذلك كما في المدونة ففيها وإن اعتق المسلم كافراً فإنه لبيت مال المسلمين إن لم يكن للمسلم قرابة على دينه انتهى أى فان كان له قرابة ككفار فالولاء لهم ويذهب ماله إلى

من أعتق عن غيره باذنه أو بغير إذنه فمضموره مذهب مالك عن أصحابه أن الولاء للمعتق عنه وقال أشهب الولاء للمعتق وقوله الليث والأوزاعي وسواء في قولهم أمره بذلك أم لا انظر بن وقرر شيخنا القدوى أن قوله بلا إذن أى خلافاً للشافعي القائل الولاء للمعتق بالسكتر ان كان بلا إذن فتحصل أن المشهور من مذهب مالك أن الولاء للمعتق عنه أعتق الغير عنه باذنه أولاً ومذهب أشهب والليث والأوزاعي الولاء للمعتق فيها ومذهب الشافعي الولاء للمعتق إن أعتق بلا إذن وإن اعتق باذن فالولاء للمعتق عنه (قوله وشرط المتيقن عنه) أى وشرط كون الولاء للمعتق عنه الحرية والاسلام أى حرته واسلامه (قوله عند ابن القاسم) أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد المتيقن عنه اذا عتق (قوله وإن ياعتق عبد) أى وإن كان العتق بسبب اعتاق عبد الخ (قوله ولم يعلم سيده) أى سيد العبد الذي صدر منه العتق (قوله حتى عتق للعبد) أى الذي صدر منه العتق (قوله لسيدته الذي اعتقه) أى وهو العبد الأعلى (قوله وكان) أى ذلك العبد الأسفل رقيقاً لسيدته (قوله ما لو علم وسكت الخ) أى ما لو علم السيد الأعلى بعتق عبده لعبده وسكت فلم يردده ولم يحجزه حتى أعتق عبده المتيقن فالولاء للعبد المتيقن لا لسيدته (قوله وأما لو اذن الخ) يؤخذ من كلام الشارح أن في مفهوم قول المصنف لم يعلم سيده بعقته حتى عتق تفصيلاً وذلك لسدقه بما اذا علم بعقته علماً صاحبياً لا أنه لفي ذلك وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به أجزأه بعد وقوعه وقبل عتقه لعبد المتيقن وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به سكت فلم يردده ولم يحجزه حتى أعتق عبده المتيقن في الأولين الولاء للأعلى وفي الأخيرة الولاء للأسفل وهذا كله اذا كان العبد المتيقن ممن ينتزع ماله وأما غيره ككدير وأم ولد مرض سيدهما مرضاً مخوفاً ومكاتب ومعتق لاجل وقرب الاجل فولاء من أعتقه له مطلقاً لا لسيدته بدليل قول المصنف بعده أو رقيقاً ان كان ينتزع ماله (قوله سواء ملكه مسلماً) أى ثم أعتقه وقوله أو أسلم عنده أى ثم أعتقه (قوله أو أعتق عنه) أى أو أعتقه انسان عن ذلك الكافر باذنه أو بغير إذنه (قوله فلا ولا للكافر على المسلم) أى ولا لا قاربه المسلمين (قوله بل ولاؤه للمسلمين) أى قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً والمراد بالولاء هنا معنى الميراث لا بمعنى اللحمة اذ هو ثابت لمن أعتق ولو كافراً ولا يلزم من انتقال المال انتقالها (قوله ولا يعود) أى الولاء له إن أسلم بعد العتق على المذهب وعليه فلا يجر عتقه ولا ولده (قوله كذلك) أى يكون ولاء العتق الكافر للمسلمين (قوله فان أسلم عاد الولاء الخ) لعل الفرق بين عوده في هذه وعدم عوده في مسألة المصنف باسلام سيده قوة الاسلام الاصل في هذه دون مسألة المصنف (قوله في كتابته) أى في كتابة السيد المسلم لعبد الكافر (قوله ولا فرق) أى بين المكاتب وغيره (قوله فلا ولا له عليه) أى فلا ولاء لذلك الرقيق على من أعتقه ولو عتق ذلك (قوله ان كان سيده الخ) هذا شرط اول في كون الرقيق لا ولاء له ابداً وإن عتق بعد ذلك وإنما الولاء لسيدته وبقي شرط ثان أشار له الشارح بقوله وهذا ان اذن الخ وحاصله ان محل كون الرقيق لا ولاء له على من أعتقه وإنما الولاء لسيدته اذا كان عتقه باذن سيده أو اجاز فعله حين علم به وكان ذلك الرقيق ممن ينتزع ماله ومفهوم الشرط الاول انه لو كان عتقه بغير علم سيده ولم يعلم به حتى أعتقه أو علم به وسكت

العبد فان أسلم عاد الولاء لسيدته المسلم بل ذكره في المدونة في كتابته ولا فرق (و) الا (رقيقاً) قنا أو ذا شائبة اعتق رقيقه كان فلا ولاؤه عليه بل الولاء لسيدته (إن كان) عبده (ينتزع ماله) بأن كان قنا أو مدبراً لم يعرض سيده أو أم ولد كذلك أو معتق لاجل اذا لم يقرب الاجل وهذا إما أن له السيد في العتق أو اجاز فعله حين علم وأما اذا لم يعلم حتى عتق أو علم ولم يحجز فعله ولم يردده حتى عتق

فالولاء كما روي قوله أولم يعلم سيده حتى عتق ومفهوم الشرط انه إن لم يكن السيد انتزاع ماله فالولاء للمعتق بالسيد كالمسكاتب  
وكالمعتق لأجل إذا قرب الأجل وكأم الولد والمدر إذا مرض السيد لم يكن به عتق (٤١٧) من ذكر وأما مادام رقيقا فالولاء

لسيده (و) من قال لرقيقه أنت حر أو معتوق (عن المسلمين) جاز عتقه اتفاقا (والولاء لهم) فيكون ماله إن مات بلا وارث غير السيد لبيت المال للسيد الذي أعتقه لأنه بمثابة من أعتق عن الغير فيرونه ويقبلون عنه ويلون عقد نكاحه إن كان اثني وبعضنونه ولا يكون الولاء لمن أعتقه ولو اشترطه لنفسه كما لو أعتقه عن نفسه فالولاء له ولو اشترطه للمسلمين (كسائبة) أي من قال لعبد أنت سائبة وقصد به العتق عتق وولاؤه للمسلمين (وكره) لذلك لأنه من ألقاظ الجاهلية وكذا إن قال له أنت حر سائبة أو معتوق سائبة فيكره اقدام على ذلك على المتمدن والولاء للمسلمين وقال اصبح يجوز وقال ابن الماجشون يمنع فالولاء بقصد بسائبة فقط العتق لم يعتق فالتشبيه في كون الولاء للمسلمين ضم لذلك أنت حر مثلا أم لا (وإن) اعتق كافر عبده الكافر ثم أسلم العبد الذي أعتقه الكافر فالولاء للمسلمين إن لم يكن للمعتق بالكفر عصبه

كان الولاء للرقيق المعتق للسيد ومفهوم الشرط الثاني لو كان الرقيق لا ينتزع ماله فالولاء للسيد مطلقا أذن له سيده في العتق أم لا أجاز له أم لا (قوله فالولاء) أي للسيد الأسفل للأعلى (قوله فالولاء للمعتق بالسيد) أي سواء أذن له السيد في العتق أو أجاز فعله حين علم أولم يعلم حتى عتق أو علم ولم يحز فعله ولم يرد حتى عتق (قوله من ذكر) أي المسكاتب والمعتق لأجل والمدر وأم الولد (قوله) وأما مادام رقيقا فالولاء لسيد (أي لان فائدة ولاء الإرث والعبد لا يرث) (قوله) ومن قال لرقيقه الخ) أشار الشارح إلى أن قول المصنف وعن المسلمين فيه حذف أي وفي العتق عن المسلمين الولاء لهم والجملة مستأنفة وليس هو واقعا في خير الاستثناء لانه موافق لما قبل الاستثناء لا مخالف له والواقع في خير الاستثناء يجب مخالفته لما قبله وإنما كان ما هنا واقعا لما قبل الاستثناء لان من أعتق عن المسلمين بمثابة من أعتق عن الغير وقد مر أن الولاء للغير كما أنه هنالك للمسلمين (قوله والولاء لهم) أي سواء شرط ذلك أو شرط أنه لا ولاء لأحد عليه أصلا أو شرط لنفسه وذكر هذه المسئلة وإن استفيدت من قوله أو أعتق غير عنه بلا إذن لأجل أن يشبه بها ما بعدها في كون الولاء للمسلمين وهي قوله كسائبة (قوله فيرونه) أي يرثه بيت المال لدى منفعة لعامة المسلمين وقوله ويقبلون عنه أي يدفعون دية من جنى عليه ذلك العتق خطأ والمراد أن دينه تؤخذ من بيت المال (قوله ويلون عقد نكاحه) أي انه يتولى عقد نكاحه واحد من المسلمين وإذا تولى القاضي عقده فأنما هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا (قوله وبعضنونه) المراد أن نفقة ذلك المحضون تكون على بيت المال اه عدوى (قوله كالمسكاتب) أي عن نفسه أي عن نفس السيد وقوله فالولاء له أي للسيد وقوله ولو اشترطه للمسلمين بل ولو قال ولا ولا على عليك ولا لأحد وذلك لأنه بعته استحق ولاءه شرعا فقول ولا ولا على عليك ولا لأحد كذب باطل (قوله وقصد به العتق) أي فان لم يقصد به العتق فلا يعتق بخلاف ما لو قال له أنت حر سائبة فانه يكون حرا وولاؤه للمسلمين وإن لم يرد العتق (قوله وكره له ذلك) أي العتق بلفظ سائبة (قوله وقال اصبح يجوز) أي سواء قال أنت سائبة أو قال أنت حر سائبة أو معتوق سائبة والسائبة المنهى عنه في سورة المائدة في الانعام خاصة (قوله وقال ابن الماجشون يمنع) أي العتق بلفظ السائبة مطلقا سواء قال سائبة فقط أو حر سائبة وانظر هل يلزمه العتق على هذا القول اذا نواه مع حرمة الاندما على ذلك أولا يلزم (قوله والافالولاء لهم) أي والولاء للسيد مادام كافرا إذ لا يرث الكافر مسلما (قوله عاد الولاء بإسلام السيد) المراد بالولاء الموصوف بالعود الميراث وأما الولاء بمعنى الاحمة فهو ثابت للمعتق لا ينتقل عنه كالنسب فكما لا نزول الأبوة إن أسلم ولده فكذلك الولاء (قوله وكذا) أي يكون الولاء للمعتق إن أسلم الخ (قوله وجز العتق أو الولاء) أشار الشارح إلى ان فاعل جر ضمير عائد على العتق أو الولاء فالمنى على الأول جر العتق ولاء ولد المعتق والمنى على الثاني جر الولاء لعتق ولاء ولد المعتق (قوله ولد المعتق) أي ولو كان ذلك الولد حرا بطريق الاصله كمن أمه حرة وأبوه رقيق ثم عتق الأب فالولد حر بطريق الاصله لانه يتبع أمه في الرق والحرية ولاء ذلك الولد للمعتق أي (قوله ذكرنا أو أنتي) حال من ولد المعتق (قوله ولد ولد) أي وجز العتق ولاء ولد ولد المعتق حالة كون ولد الولد ذكرنا أو أنتي وقوله وهكذا أي يجر العتق ولاء ولد ولد ولد ولد ذكرنا أو أنتي وإن سفل الأولاد المذكور والانات جدا إلا أن جر العتق لولاء أولاد أولاد المعتق بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن لهم نسب من حر فان كان لهم نسب من حر فلا يجر عتق المعتق بالفتح الولاء عليهم لانهم من أولاد قوم آخرين والحاصل أن الولاء ثابت للمعتق على من أعتقه وكذا على ولده

(٥٣ - دسوقي - بع) مسلمون وإلا فالولاء لهم كما في المدونة فان أسلم السيد (عاد الولاء بإسلام السيد) له وكذا إن أسلم قبل اسلام العبد أو أسلمه مبالأولى (وجز) العتق أو الولاء أي سحب (ولد) العبد (المعتق) فتح التامه ذكرنا أو أنتي وولد ولد ذكرنا أو أنتي

وهكذا (كأولاد المعتقة) بالفتح وأولاد أولادها ذكوراً وإناثاً (إن لم يكن لهم نعمة من حر) بأن كانوا من زنا أو غصب أو حصل  
فيهم إيمان أو أصغر لهم أرقاء أو حريين (٤١٨) ومفهوم الشرط أنه إن كان لهم نسب من حر محقق الحرية ولو كافراً ذمياً

كانت الحرية أصلية أو  
عارضة بالعتق كان النسب  
بنكاح أو شبهة لم يجر عتقها  
ولاهم فمن أعتق أمة  
فتزوجها حر فأولادها أو  
وطئها بشبهة فولدت منه  
لم ينجر الولاء عليهم له  
واستثنى مما قبل الكف  
وبعدها قوله (إلا للنسب  
لرق) كمن زوج عبده  
بأمة آخر ثم اعتقه وهي  
ظاهرة الحمل أو أنت به  
لدون ستة أشهر من عتقها  
فإن الأب لا يجر عتقه ولأه  
هذا الولد لسيده لأنه  
قدمه الرق في بطن أمه  
لسيدها فهو ورق له وهذا  
ظاهر أيضاً فلو كان  
الأب حراً أصالة ولو  
اعتقها سيدها وهي حامل  
لسكان ولأولادها لسيدها  
ودخل في قوله (أو عتق  
آخر) كهمزة الصورة  
وضابط للسئلة أن يعتق  
إنسان عبده ويعتق آخر  
أولاد العبد لكونه يملكهم  
(و) جر (معتقهما) بفتح  
التاء وضمير التثنية عائد  
على الأمة والعبد اللذين  
وقع العتق عليهما يعني أن  
من أعتق عبداً أو أمة  
ثم أعتق العبد أو الأمة  
عبداً أو أمة وهكذا  
فإن ولأه الأسفل ينجر

ثم من كان من ولده أنثى فيوقف عندها ولا يمتد لها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب من حر ومن كان  
منهم ذكراً تعدى الولاء لأولاده ثم يقال من كان منهم أنثى وقف الولاء عندها ولا يمتد لها الولاء  
لأولادها إن كان لهم نسب من حر وإلا تعدى ومن كان منهم ذكراً تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال  
فيهم وليعن بعدهم (قوله كأولاد المعتقة) أي كما يجر ولأه أولاد المعتقة الذين حدثوا لها بعد عتقها  
(قوله إن لم يكن لهم النخ) هذا الشرط راجع لما بعد الكف ولما قبلها أيضاً باعتبار أولاد بنت المعتق  
بالفتح لما عات أن للمعتق الولاء عليهم إن لم يكن لهم نسب من حر فقول الشارح بأن كانوا أي أولاد  
المعتقة بالفتح وأولاد بناتها وكذا أولاد بنت المعتق بالفتح وأولاد بنات ابنه (قوله إن كان لهم نسب  
من حر) أي بأن كان لهم أب شرعي حر (قوله فمن أعتق أمة النخ) أي وكذا من أعتق عبداً فولد له  
بنت من أمة أو حرة ثم زوج بنته بغير فأت منه بأولاد فأولاد بنت ذلك العتق ولاؤهم لأبيهم وعصبته  
لا يعتق ذلك العتق لأن لهم نسباً من حر (قوله فتزوجها حر) أي أصالة أو عروضا بأن كان عتقاً  
(قوله لم ينجر الولاء عليهم) أي بل ولاؤهم لعصبة الأب إن كان الأب حراً أصالة أو لمعتق الأب  
وعصبته إن كان حراً عروضا فإن لم يكونوا فبيت المال (قوله إلا للنسب لرق) أي إلا الولد  
لنسب لرق فلا يجر ولأه العتق ولأولاد المعتقة ولأه (قوله كمن زوج النخ) هذا المثال ظاهر في  
رجوع قوله إلا لرق لما قبل الكف وهو أولاد العتق بالفتح وأما رجوعه لما بعدها وهو أولاد المعتقة  
فيتصور بما إذا أعتق جارية فحدث لها ولأه بعد العتق من زنا أو غصب ثم تزوج ذلك الولد بأمة آخر  
ولدت منه فليسيد الأمة التي أعتقها الولاء عليها وعلى ولدها لا على ولدولدها لأنه لسيد أمه (قوله ثم  
أعتقه وهي ظاهرة الحمل) أي وأما هي فلم يعتقها سيدها (قوله أو أنت به لدون ستة أشهر من  
عتقها) الأولى حذفه والاختصار على ما قبله لأنه لا ينبغي أن يصور كلام المصنف إلا بما إذا لم يعتقها  
سيدها وأما إذا أعتقها سيدها كان من صور قوله الآتي أعتق لآخر كما أشار لذلك الشارح بعد بقوله  
فلو أعتقها سيدها وهي حامل النخ (قوله لأنه) أي قبل العتق قدمه الرق النخ (قوله وهذا) أي  
كون الولد رقاً لسيد أمه ظاهر أيضاً إذا كان الأب حراً أصالة فإذا تزوج الحر بأمة فولدت منه  
ولداً فهو ورق لسيدها ولا يكون ولأه ولأه ولا لعصبة أبيه (قوله أو عتق لآخر) أي وإلا  
الولد الذي مسه عتق من شخص آخر غير العتق لأبيه فلا يجر ولأه أبيه ولأه (قوله كهمزة  
الصورة) الكف بمعنى مثل فاعل دخل وهي ما إذا زوج عبده بأمة آخر ثم أعتقه والأمة حامل  
ثم أعتقها سيدها فولدت لأقل من ستة أشهر من حين عتقها فولأه ولدها لسيدها لا لعتق أبيه لأن  
ذلك الولد قد مسه العتق من شخص آخر غير معتق أبيه وهو معتق أمه (قوله أن يعتق إنسان النخ)  
أي كما مثلنا وكما لو كان العبد متزوجاً بأمة رجل غير سيده وآتى منها بأولاد ثم إن سيد العبد  
أعتقه وسيد الأمة أعتقهم فإن ولأه الأب لا يجر ولأه أولاده لمعتقه بل ولأه الأولاد لسيد أمهم  
(قوله لكونه يملكهم) أي من حيث أنهم أولاد أمته (قوله وجبر معتقهما) أي وجبر ولأه العتق  
وللمعتقة ولأه معتقهما (قوله وكذا أولاده) أي أولاد الأسفل (قوله وإن سفلا) أي ينجر  
ولاؤهم لمن أعتق الأعلى (قوله إن لم يكن لهم نسب من حر) أي فإن كان لأولاد الأسفل نسب من  
حر فلا ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى كما لو تزوجت بنت العتق الأسفل بغير أصالة أو عروضا  
وأنت بأولاد فلهم نسب من حر فلا ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى بل ولاؤهم لعصبة الأب أو لمعتق  
الأب وعصبته فإن لم يكونوا فبيت المال (قوله بالبناء للمفعول) وذلك لأن أعتق الرباعي

لمن أعتق الأعلى وكذا أولاده وإن سفلا إن لم يكن لهم نسب من حر (وإن أعتق الأب) بالبناء للمفعول فهو  
بضم المعززة وكسر التاء (أو استلحق) الأب ولده الذي نجاه بل مانع فهو بفتح التاء والحاء بمعنى للفاعل (رجع الولاء لمعتق) أي لمن أعتق



الأب ( من معتق الجد والام ) أى جد الأولاد وامهم ونفى كلامه ان العتقة بفتح التاء اذا تزوجت بغيره أب عبد أيضا واث من باولاد وأبوم وخدم رقيقان فولاد أولادها لمن أعتقها لانه لا نسب لهم من حوران اعتق الجد رجوع الولاء لمعتقه من معتق الام لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر فان اعتق الأب رجوع الولاء لمن أعتقه من معتق ( ٤١٩ )

معتق دائما فلا رداة في بنيه لهجهول وأماعتق الثلاثى فيستعمل تاو ولازما وهو الأكثر وتارة معتقدا وهو قليل فبناؤه لهجهول لغة رديئة ( قوله لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر ) أى وقد قال المصنف كأولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر ( قوله رجوع الولاء لمن أعتقه ) أى لكونه أقرب من معتق الجد ( قوله فلو كان الخ ) هذا شروع في محل قول المصنف أو استلحق وقوله فلو كان أبوم الرقيق الخ أى والموضوع بحاله أن الام معتقة قبل ان تلد إذ لو تأخر عتقها عن الولادة لكان الولد قد منه حر وهو يمنع جرو لانه لمعتق جده أو أبيه والحاصل أن ولاد الولد إنما يرجع في المشتلتين لمعتق الجد أو لمعتق الأب اذا كان لم يمس الرق في بطن أمه بأن تزوجت الامه بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل ان تحمل وأما إذا مسه الرق في بطن امه كالأول تزوجت وهى قن ثم حملت وهى كذلك ثم عتقت بعد الولادة أو وهى حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الجد ثم الأب أو استلحق الأب الولد بعد الامان لما مر أن الولد النسب لرق أمه عتق لآخر لا يجر ولاد أبيه ولاد ( قوله أو قبله ) أى أو قبل عتق الجد يعنى ثم عتق الجد حتى ينجز الولاء لسيد ( قوله ولو كان الأب حرا وهو عتيق ) أى وتزوج بعتيقة وأنت منه باولاد ( قوله فالولاء يرجع لسيد من سيد الام التى أعتقها ) الحاصل أن هؤلاء الأولاد المذكورين ولاؤهم قبل الامان لسيد أبيهم وبعده ينتقل لسيد أمهم فاذا كذب الأب نفسه واستلحقهم انتقل الولاء لسيد الأب من سيد الأم ( قوله والقول لمعتق الأب ) أى وهل يمين أو بدونه احتمالان والظاهر الأول كما قال شيخنا العدوى ( قوله والقول عند تنازع الخ ) حاصله أن العبد المعتق إذا تزوج بامة وحملت منه وأعتقها سيدها فتنازع معتق الأب ومعتق الأم في حملها هل هو بعد عتقها أو قبله فقال معتق الأب إنه بعد عتقها وقال معتق الأم انه قبله ولا يثبت لواحد منهما فالقول لمعتق الأب ( قوله فقال سيده حملت بعد عتقها ) أى فالولاء لى لان أولاد العتيق ولاؤهم لمعتق أبيهم حيث لم يمسهم رق لغيره ( قوله وقال سيدها بل قبله ) أى فالولاء لى لان الرق قدمه في بطنها ( قوله لان الاصل عدم حملها وقت عتقها ) أى إذا ماكل وطه يكون عنه حمل ( قوله وما تنقصها عادة ) أى وهو خمسة أيام وحينئذ فدون السنة وما نقصها ستة أشهر الاستة أيام فأكثر ( قوله علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له ) أى لان الرق مسه في بطن أمه وعلم من هذا أن ما هنا من غمرات قول المصنف سابقا إلا لرق أى لا الولد النسب لرق فلا يجر ولاد المعتق ولاد ( قوله وأنه لا يكون ولاد الولد لمعتق الام إلا إذا تحقق مس الرق له ) يظن أمه فان شك قال قول لمعتق الأب كما قال المصنف ( قوله بالولاء ) أى بان شهد أن الدعوى مولى لهذا الميت أى أعتقه هو أو أعتقه ابوه مثلاً أو ان الميت ابن معتقه أو معتق معتقه ( قوله او بالنسب ) أى بان شهد ذلك الشاهد انه اخوه او عمه او ابن عمه ( قوله ويأخذ المال ) أى على وجهه رز لا على وجه الارث ( قوله بعد الاستيناء ) أى الاحتمال ان يأتى احداً ثبت مما اتى به ( قوله وتقدم الجواب ) أى عن المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكره في الشهادات وبعضهم اجاب بجواب آخر وحاصله ان المصنف مشى هنا

معتق دائما فلا رداة في بنيه لهجهول وأماعتق الثلاثى فيستعمل تاو ولازما وهو الأكثر وتارة معتقدا وهو قليل فبناؤه لهجهول لغة رديئة ( قوله لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر ) أى وقد قال المصنف كأولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر ( قوله رجوع الولاء لمن أعتقه ) أى لكونه أقرب من معتق الجد ( قوله فلو كان الخ ) هذا شروع في محل قول المصنف أو استلحق وقوله فلو كان أبوم الرقيق الخ أى والموضوع بحاله أن الام معتقة قبل ان تلد إذ لو تأخر عتقها عن الولادة لكان الولد قد منه حر وهو يمنع جرو لانه لمعتق جده أو أبيه والحاصل أن ولاد الولد إنما يرجع في المشتلتين لمعتق الجد أو لمعتق الأب اذا كان لم يمس الرق في بطن أمه بأن تزوجت الامه بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل ان تحمل وأما إذا مسه الرق في بطن امه كالأول تزوجت وهى قن ثم حملت وهى كذلك ثم عتقت بعد الولادة أو وهى حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الجد ثم الأب أو استلحق الأب الولد بعد الامان لما مر أن الولد النسب لرق أمه عتق لآخر لا يجر ولاد أبيه ولاد ( قوله أو قبله ) أى أو قبل عتق الجد يعنى ثم عتق الجد حتى ينجز الولاء لسيد ( قوله ولو كان الأب حرا وهو عتيق ) أى وتزوج بعتيقة وأنت منه باولاد ( قوله فالولاء يرجع لسيد من سيد الام التى أعتقها ) الحاصل أن هؤلاء الأولاد المذكورين ولاؤهم قبل الامان لسيد أبيهم وبعده ينتقل لسيد أمهم فاذا كذب الأب نفسه واستلحقهم انتقل الولاء لسيد الأب من سيد الأم ( قوله والقول لمعتق الأب ) أى وهل يمين أو بدونه احتمالان والظاهر الأول كما قال شيخنا العدوى ( قوله والقول عند تنازع الخ ) حاصله أن العبد المعتق إذا تزوج بامة وحملت منه وأعتقها سيدها فتنازع معتق الأب ومعتق الأم في حملها هل هو بعد عتقها أو قبله فقال معتق الأب إنه بعد عتقها وقال معتق الأم انه قبله ولا يثبت لواحد منهما فالقول لمعتق الأب ( قوله فقال سيده حملت بعد عتقها ) أى فالولاء لى لان أولاد العتيق ولاؤهم لمعتق أبيهم حيث لم يمسهم رق لغيره ( قوله وقال سيدها بل قبله ) أى فالولاء لى لان الرق قدمه في بطنها ( قوله لان الاصل عدم حملها وقت عتقها ) أى إذا ماكل وطه يكون عنه حمل ( قوله وما تنقصها عادة ) أى وهو خمسة أيام وحينئذ فدون السنة وما نقصها ستة أشهر الاستة أيام فأكثر ( قوله علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له ) أى لان الرق مسه في بطن أمه وعلم من هذا أن ما هنا من غمرات قول المصنف سابقا إلا لرق أى لا الولد النسب لرق فلا يجر ولاد المعتق ولاد ( قوله وأنه لا يكون ولاد الولد لمعتق الام إلا إذا تحقق مس الرق له ) يظن أمه فان شك قال قول لمعتق الأب كما قال المصنف ( قوله بالولاء ) أى بان شهد أن الدعوى مولى لهذا الميت أى أعتقه هو أو أعتقه ابوه مثلاً أو ان الميت ابن معتقه أو معتق معتقه ( قوله او بالنسب ) أى بان شهد ذلك الشاهد انه اخوه او عمه او ابن عمه ( قوله ويأخذ المال ) أى على وجهه رز لا على وجه الارث ( قوله بعد الاستيناء ) أى الاحتمال ان يأتى احداً ثبت مما اتى به ( قوله وتقدم الجواب ) أى عن المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكره في الشهادات وبعضهم اجاب بجواب آخر وحاصله ان المصنف مشى هنا

ظاهرة الحمل وقت عتقها أو (تضع) الولد (لدون ستة أشهر) وما تنقصها عادة (من) يوم (عتقها) فالقول لمعتقه ما يلا يمين لانه بالوضع في المدة المذكورة علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له (ز) (شهادة) عدل (واحد بالولاء) أو بالنسب (أو) شهد (اثنان بأنهما لم يزا الا يسمعان أنه مولاه أو ابن عمه) مثلاً (لم يثبت) بذلك ولاد ولا نسب (لكنه يحلف ويأخذ المال بعد الاستيناء) وقدم نحو ذلك آخر باب العتق وقدم في باب الشهادات ان شهادة الجمع يثبت بها النسب والولاء وتقدم الجواب

بأن هل الثبوت بها إذا كان فاشيا بأن تقول البيعة لم نزل لسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا ابن عم فلان مولاه أو وما هنا والعش  
فيا إذا لم يكن فاشيا (وقدم) في الارث به (عاصب النسب) على عاصب الولاء وهو المقتب بالكسر وعصبته (ثم) إذا لم يكن عاصب  
نفس قدم (المعتق) له مباشرة (٤٣٠) على عصبته (ثم) إذا لم يوجد المقتب مباشرة ورثته (عصبته) أي عصبه المقتب بالكسر

(كالعلاء) على الجنازة  
لكنه لم يذكر في الصلاة  
على الجنازة ترتيب محال  
عليه وإنما ذكر الترتيب  
في النكاح فكان الأولى  
أن يقول كالنكاح وقد قال  
فيه وقدم ابن فابنه فأب  
فأع فابنه فجدهم الح فقدم  
الاخ وابنه على الجدنية  
وهو مقدم على العم وابنه  
ثم بعدهما أبو الجد وهكذا  
وأما عصبه عصبه المقتب  
بالكسر فلا حق لهم في  
الولاء كالأول أعنت امرأة  
عبدا ولها ابن من زوج  
أجنبي منها فإذا ماتت  
المرأة فالولاء لولدها فإذا  
مات لم ينتقل الولاء لايه  
عند الأئمة الأربعة وميراثه  
للمسلمين (ثم) إذا لم يكن  
للمقتب بالكسر عصبه  
ورثته بالولاء (معتق)  
معتق (أي للمقتب بالفتح  
فالضمير عائد على الذي  
وقع عليه العتق ثم عصبته  
فإذا اجتمع معتق المقتب  
ومعتق أبيه قدم معتق  
للمقتب على معتق أبيه (و)  
الولاء (لا ترثه) أي  
لا تستحقه (أنى) مطلقا  
ولو كانت عاصبة بغيرها أو

وفي العتق على طريقة ومضى في الشهادات على طريقة أخرى وبعضهم أجاب بأن تبسوت النسب  
والولاء بشهادة السماع إذا كان السماع يولد للشهود عليه وإلا فلا يثبتان بها (قوله إذا كان فاشيا) أي  
سواء كان السماع يولد للشهود عليه أو بغير يله (قوله وقدم في الارث به الخ) أي بالولاء وفيه  
ان عاصب النسب ليس وارثا به فالأولى أن يقول وقدم في ارث المقتب بالفتح إذا مات عاصب النسب  
على عاصب الولاء فعاصب النسب مثل ابن العتيق وأبيه وأخيه وعمه وأبنائهما وعاصب الولاء  
هو المقتب بالكسر وعصبته واعلم أن عصبه الولاء كما يقدم عليهم عصبه العتيق من النسب كذلك  
يقدّم عليهم من يرث العتيق بالفرض بطريق الأولى لكن لما كان عصبه النسب مشاركين لعصبه  
الولاء في كونهم عصبه ربما يتوهم مشاركتهم لهم ذكر المصنف أن عاصب النسب يقدم عليهم وترك  
أصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصبه الولاء معهم لتقديمهم على العصبه مطلقا فلا يقال لم لم  
يتعرض المصنف لأصحاب الفروض مع عصبه الولاء وهلا قال وقدم أصحاب الفروض وعاصب  
النسب على عاصب الولاء (قوله ثم عصبته) أي المتعصبون بأنفسهم وأما العاصب بغيره أو مع غيره  
فلا شيء له (قوله ترتيب) أي للعصبه (قوله فيقدم الاخ وابنه على الجد) أي ولا يكون الجد مساويا  
للاخ ومقدما على ابنه كافي الميراث (قوله وهكذا) أي ثم ابنه وهو عم العم ثم ابن ابنه ثم جد الجد  
ثم ابنه ثم ابن ابنه (قوله وأما عصبه عصبه المقتب) هذا مفهوم قوله ثم إذا لم يوجد المقتب مباشرة ورثته  
عصبته (قوله لم ينتقل الولاء لأبيه) أي ولا يقال من مات عن حق فلو ارثته لأننا نقول هذا الخبر  
غير معروف أو أنه ليس عاما في كل حق بل مخصوص ببعض الحقوق (قوله عند الأئمة الأربعة) أي  
ونص عليه أيضا مالك في المدونة وغيرها (قوله معتق معتقه) أي معتق المقتب لذلك العتيق (قوله فإذا  
اجتمع الخ) التفريع غير مناسب لأن هذا الفرع من أفراد قوله سابقا أو عتق لآخر لأن أفراد  
قوله ثم معتق معتقه فالأولى التعبير بالواو أو يقول فلو اجتمع معتق العتيق أو عصبه معتقه ومعتق  
معتقه قدم الأول (قوله قدم معتق المقتب على معتق أبيه) أي لما تقدم من أن الولد إذا مسه عتق لآخر  
لا يجر ولاؤه ولا أبيه ولأن معتق العتيق يدلي له بنفسه بخلاف معتق أبيه فإنه يدلي له بواسطة (قوله ولا  
ترثه أنى ان لم تبشره بعتق) أي إن لم تبشر الشخص العتيق بعتق أورد على المصنف بأن يكون  
هذا شرطاً فيما قبله فيه نظر لانها مع مباشرتها للعتيق بالعتق لا ترث الولاء أيضا لان الولاء لا يورث  
أصلاً نعم يورث المال به واجاب شارحنا بحجواب وحاصله أن المراد بقوله لا ترثه أنى أي  
لا تستحقه أنى ان لم تبشر العتيق بعتق والا كان الولاء لها وأجاب غيره بحجواب آخر وحاصله ان  
كلام المصنف من باب الحذف والايصال والمعنى والولاء لا ترث به أنى ان لم تبشر الشخص  
العتيق بعتق والا ورثته به (قوله فإرثه) أي العتيق للمسلمين ولا حق فيه لبناته اى لبنات من اعتق  
(قوله ولو مات) أي العتق عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده وكذا إذا مات عن أخ وأخت فالولاء  
للاخ وحده (قوله ان لم تبشره) أي ان لم تبشر الانثى العتيق بعتق (قوله أو جره) أي الارث  
أي ارث الولاء بمعنى استحقاقه (قوله أو عتق له) الأولى أو عتق منه أي صدر ممن اعتقه

مع غيره فإذا مات من أعتق ولم يخلف عاصبا ذكرنا فإرثه للمسلمين ولا حق فيه لبناته ولا لأخواته انفراداً واجتمعن وقوله  
ولومات عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده ولو مات عن بنت وابن عم فلا ينعم قط وهذا بالاجماع كما قاله محضون (إن لم تبشره)  
الانثى (بعتق) منها فان أعتقت فالولاء لها ولو قال إن لم تبشر العتق كان أو ضح (أو جره) أي الارث اليها (ولا بولادة) لمن  
اعتقته (أو عتق) له أي فانها ترثه وقوله أو جره عطف على محذوف وهو مفهوم لم تبشره أي فان بشارته أو جره الخ ورثته أو عطف على

مدخول النفي من حيث النفي أى ان اتفق مباشرتها العتق أو جره ولو قال أو يجزه بالمضارع العتوف على مباشر كان أوضح يعنى أنه لاحظ لانتفى في الولاء الآن مباشر العتق أو ينجر إليها الولاء بولادة لمن أعتقته أو بعتق صدر من أعتقته وحاصل قوله بولادة ان ولد من أعتقته وولاءه لها ذكورا وإناثا وولد الولد كذلك إلا ان يكون ولد الولد أنثى فإن كان أنثى كبرت من أعتقته فإن أولادها ان كان لهم نسب من حر فلا ولاء لها وان لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء على ما قدمه (٤٢١) المصنف في قوله وجرو ولد العتق الخ

(ولو اشترى ابن بنت أباهما) فعتق عليه حاسوبة بنفس الملك (ثم اشترى الأب عبداً) أو ملكه بوجه من وجوه الملك وأعتقته ثم مات الأب وورثه الابن والبنت بالنسب للذكر مثل حظ الأنثيين لا بالولاء. ودية لتقدم الارث بالنسب على الإرث بالولاء كاعدم (فمات العبد بعد موت الأب) للعتق له (ورثه الابن) وحده دون البنت لأنه عصبه للعتق من النسب وهى معتقة لنصف للعتق وعصبه للعتق نسباً تقدم على معتق العتق بل لو اشترته البنت وحدها كان الحكم ما ذكر وكذا لو مات الولد قبل الأب أو لم يكن ابن أصلاً وكان للأب عم أو ابن عم لكان الارث من العبد للعم أو ابنة دون البنت لما علمت من ان الارث بالنسب يقدم على الإرث بالولاء ومفهوم بعد الأب انه او مات العبد قبل موت الأب ورثه الأب فإذا مات الأب بعد ذلك كان المال بين

وقوله فانها ترثه أى تستحق ولأه ذلك الشخص الذى انجر إليها بالولادة أو العتق (قوله مدخول النفي من حيث النفي) أى لا من حيث اللفظ لان لم لا تدخل على الماضي (قوله ذكورا وإناثا) تعميم في ولد من أعتقته وإنما جمع نظراً لكونه نسماً جنس وما ذكره ظاهر في ولد الذكر الذى أعتقته وأما أولاد الأمة التى أعتقته ان كان لهم نسب من حر فلا ولأه لها عليهم وان لم يكن لهم نسب من حر ثبت لها الولاء عليهم ذكورا وإناثا وقوله وولد الولد كذلك أى لها الولاء عليهم إلا ان يكون ولد الولد أنثى وحاصل فقه المسئلة أن أولاد من أعتقته المرأة إذا كان ذكراً لها ولأولادهم ذكوراً كانوا أو إناثا وكذلك أولاد ولد من أعتقته لها ولأولادهم ذكوراً كانوا أو إناثا إذا كان ولد العتق ذكراً وأما إذا كان ولد العتق أنثى فلا ولأه لها على أولادها ان كان لهم نسب من حر فان لم يكن لهم نسب من حر فلها ولأولادهم وهذا كله إذا كان من أعتقته المرأة ذكراً وأما ان كان أنثى فلا ولأه للمرأة على أولاد العتقة ان كان لهم نسب من حر وإلا كان لها الولاء عليهم ذكوراً أو إناثا (قوله لانه عصبه للعتق من النسب) أى لأن الابن عصبه للعتق من النسب والحاصل ان الابن والبنت اشتركا في أن كلا منهما معتق للعتق وزاد الولد على البنت بكونه عصبه للعتق وعصبه للعتق تقدم في الارث بالولاء على معتق العتق قد غلط في هذه المسئلة جماعة منهم أربعمائة فاض حيث جعلوا إرث العبد بين الابن والبنت سوية وهما منهم ان ذلك العبد جره لها الولاء بسبب عتق أيهما له ناسين ان عاصب المعتق نسباً مقدم على معتق العتق (قوله بل لو اشترته) أى الأب وحدها أى ثم عتق عليها واشترى الأب عبداً وأعتقته ومات الأب عن ابن وبنت ثم مات العبد وقوله لكان الحكم ما ذكر أى وهو اختصاص الابن بمراث العبد ولا ترث البنت منه شيئاً وأشار الشارح بذلك إلى أن كون الأب مشتركاً ليس شرطاً في اختصاص الأب بمراث العبد (قوله وكذا لو مات الخ) وأشار بهذا إلى ان مثل الابن في ارثه العبد للذكور دون البنت سائر عصبه الأب كعمه وابن عمه (قوله وكان للأب عم الخ) راجع لكل من الحالتين قبله (قوله لما علمت من أن الارث بالنسب الخ) فيه انه ليس هنا ارث بالنسب لأن العم وابن العم المذكورين لا نسب لها بالعبد فالأولى ان يقول لما علمت ان عصبه للعتق تقدم في الارث بالولاء على معتق العتق تأمل (قوله للذكر مثل حظ الأنثيين) أى لا بالسوية لأن ارثهما له بالنسب لا بالولاء لما علمت ان الارث بالنسب يقدم على الارث بالولاء (قوله وان مات الابن أولاً) أى بأن مات الأب أولاً ثم الابن ثم العبد وبقيت البنت (قوله فللبنت من مال العبد ثلاثة أرباعه) أى والرابع الرابع لموالى أم أخيها ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة (قوله لعتقها نصف أيها الخ) أى فلما أعتقت نصف أيها جرح عتقها له الولاء لنصف العبد الذى أعتقه أبوها (قوله والرابع) أى ولها الربع أيضاً لأن لها نصف ولأه أخيها انجر إليها بعتقها لنصف أبيه (قوله انها بعد أن أخذت النصف) أى من مال العبد (قوله نصف من أعتقه) أى من أعتق العبد (قوله لموالى أيها) أى لبقية موالى أيها (قوله فلها نصفه) أى نصف

الابن والبنت على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وهو ظاهر لأن متركه العبد صار مالا لأبيهما (وإن مات الابن أولاً) أى قبل موت العبد يريد وبعد موت الأب ثم مات العبد بعد الابن ولم يبق إلا البنت (فللبنت) من مال العبد ثلاثة أرباعه (النصف لعتقها نصف) أيها (المعتق) للعبد (والرابع) لأنها معتقة نصف أبيه (أى أبى الابن الذى هو أخوها أو أبوها) يعنى انها بعد أن أخذت النصف بالولاء لكونها أعتقت نصف من أعتقه يكون النصف الثانى لموالى أيها أى لمن أعتق نصفه الآخر وهو الابن وهو أخوها فلها نصفه وهو ربع جميع المال فصار لها ثلاثة أرباع التركة واعترض بأن الأخ قد مات قبل العبد

فلم يكن له في العبد حق فكيف ترثه الأخت وأجيب بأنه يموت أخيها استحققت نصف ما تركه ومن جملة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أخيها نصفه ويرد بأن الولاء لا ترثه (٤٢٣) أننى كاتقدم وأجيب أيضا بأن ارثها الربع بغرض حياته بعد موت العبد وليس شيء

ولا تكمل على ارثها من العبد أخذ يتكلم على ارثها من أبيها حيث مات بعد موت ابنه فقال (وإت مات الابن) وورثه الأب (ثم) ات (الأب) البنت من تركه أبيها سبعة أثمانها (النصف بالرحم) أى النسب فرضا) والربع بالولاء) الذى لها فى أبيها لأنها أعنت نصفه (و) لها (الثلث بجرم) أى بسبب جر الولاء إليها لأن الربع الباقي لأخيها الذى مات قبل أبيه ترث منه نصفه ونصف الربع ثمن وفيه الاشكال المتقدم

[درس]

باب ذكر فيه أحكام الوصايا وما يتعلق بها وأركانها أربعة موصى وموصى له وموصى به وصية وذكر أولها مع شروطه بقوله (صح إيصاء حر) لارقيق ولو بشأنة (مميز) لا مجنون وصغير وسكران غير مميزين حال الإيصاء (مالك) للموصى به مملوكا تاما فمستغرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيتهما (وإن) كان الحر للمميز (سفيها أو صغيرا) لأن الحجر عليهما لحق أنفسهما فلو منعا من الوصية لكان

النصف الآخر وهو الربع وذلك لأنه لما مات أخوها ولا وارث له بالنسب انتقل ارثه لموالى أبيه وأخته من جملة موالى أبيه إذ لها نصف ولاته وهي ترث من أخيها نصف ما ترك (قوله) وأجيب أيضا (الخ) حاصله أن القياس أن البنت ليس لها شيء من النصف الباقي ولكنه قدر حياة أخيها بعد موت العبد وارثه للنصف الباقي فلذا ورثت نصف ذلك النصف (قوله) ثم مات الأب) أى وقد كانت اشترته هي وأخوها وعنت عليهما بنفس الملك وسواء اشترى الأب عبدا فى هذه وأعتقه أولم يشتر عبدا كما فى ابن غازى وطى تقدير أنه اشترى فتصور المسئلة أن العبد مات أولا ثم الابن ثم الأب ولم يبق إلا البنت (قوله) سبعة أثمانها) أى والثلث الباقي لموالى أم أخيها إن كانت معتقة وليت للمال إن كانت حرة (قوله) لأنها أعنت نصفه) أى فلما أعنت نصفه أخذت نصف ما بقى للعاصب ونصف الباقي للعاصب ربع والربع الثانى لأخيها للشارك لها فى عنت الأب ينجر لها نصفه بعنتها لنصف أبيه (قوله) ترث منه نصفه) أى ينجر لها نصفه بعنتها لنصف أبيه بقوله سابقا وجرو لدالعنت (قوله) وفيه الإشكال المتقدم) أى وحاصله أن الابن هنا مات قبل الأب فكيف ترث منه البنت ما لم يرثه وجوابه ما مر

### باب ذكر فيه أحكام الوصايا

هى جمع وصية مأخوذة من وصيت الشيء بالشئ إذا وصلته به كأن الوصى لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله فى نفوذ التصرف يقال أوصيت له أى بمال وأوصيت إليه أى جعلته وصيا فهما مختلفان ابن عرفة الوصية فى عرف الفقهاء لا الفراض عقد يوجب حقا فى ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده أو وقوله أو نيابة عنه بالنسب عطف على حقا وقوله لا الفراض أى لأنها عندهم خاصة بالأول (قوله) مع شروطه) أى وهى ثلاثة (قوله) مميز) فى حاشية السيد على عقب أن الموصى مدع فعليه اثبات أن الوصية وقعت فى حالة التمييز (قوله) مالك للموصى به) أى وليس المراد مالكا لأمر نفسه لئلا يناقضه قوله بعده وإن كان سفيها (قوله) فمستغرق الذمة الخ) تعقبه شيخنا بأن مستغرق الذمة من أفراد غير المالك وليس خارجا بقيد التمام وإنما خرج به العبد لأن مملوكه غير تام وهو قد خرج بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد التمام وقد يقال بل مستغرق الذمة مالك لما بيده وإلا لما وفيت منه ديونه وتقدم أن عتقه ماض حيث جهل أرباب التبعات نعم يمنع من التصرف ولورزق بما يغنى لم يتعرض له تأمل (قوله) وإن سفيها) أى سواء كان مولى عليه أو غير مولى عليه كفى حقا فى التوضيح وإذا تدان للولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك إلا أن يوصى به فيجوز من ثلثه ولا ير القاسم إذا باع المولى عليه فلم يرد ييمه حتى مات يلزمه ييمه ابن زرقون فعلى هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمل ونحوه لابن مرزوق انظر بن (قوله) لأن الحجر الخ) أى وإنما صحت وصيتهما لأن الحجر الخ (قوله) ان لم يناقض قوله) اعلم أن هذا الشرط لا بد منه فى وصية البالغ أيضا وكأنه إنما خصص الصبي بذلك نظرا لشأنه من حصول التناقض منه اهـ بن (قوله) بأن تبين أنه لم يعرف الخ) أى كأن يقول أوصيت لزيد بخمسة أوصيت له بعشرة (قوله) أو محل الصحة إن أوصى بقرية) ظاهره ولو تناقض فى وصيته وليس كذلك إذ لا يقول بذلك أحد اذ مع التناقض لا يثبت للوصية ولو من بالغ (قوله) ان أوصى بقرية) المراد بها ما يشمل للباح بدليل القابلة بالحرم كأفاده بعضهم وهذا ظاهر على

ماناله

الحجر عليهما لحق غيرهما وهو الوارث (وهل) محل صحة وصية الصغير للمميز (إن) لم يناقض قوله) بأن لا يخلط

فى الكلام فان خلط بأن تبين أنه لم يعرف ما أوصى به ولم يعرف أوله من آخره لم تصح (أو) محل الصحة ان (أو) أى بقرية) فان أوصى بمصيبة

كشرب خمر لم تصح (تأويلان) في قولها وتصح وصية ابن عشرين فأقول مما يعارضها إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فالتأويلان في تفسير الاختلاط والحق ان كلا منهما معتبر وانه لا يخص الصبي فتأمل (و) تصح الوصية وان كان للموصى (كافراً إلا) ان يوصى (بكخمر) أو خنزير (لمسلم) وذكر الركن الثاني وهو الموصى له بقوله (لمن يصح تملكه) أى يصح الايصاء لمن يصح أن يملك ما أوصى له به ولو في ثاني حال (كمن سيكون) من حمل موجود أو سيوجد فيستحقه (إن استهل) صارخا ويقوم مقام الاستهلال كثرة رضه ونحوه مما يدل على تحقق حياته وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصى إذ الولد الموصى له لا يملك إلا بعد وضعه حيا حياة محقة (وورع) للموصى به ان ولدت أكثر من واحد (لعدده) أى على عدده الذكروالانثى سواء عند الإطلاق فان نص على تفضيل عمل به وذكر الركن الثالث بقوله (بلفظ) يدل (أو) إشارة مفهومة

مقاله اللقاني لا على مقاله غيره كما سيوضح لك (قوله) فالتأويلان في تفسير الاختلاط (أى هل المراد به التناقض وعدم معرفة ما أوصى به أو المراد به الايصاء بغير قرينة والأول تأويل أى عمران والثاني للخمى وأما قولها ان أصاب وجه الوصية فمعناه أن لا تزيد على الثلث باتفاقهما وأشار الشارح بقوله فالتأويلان في تفسير لفظ الاختلاط إلى أنه ليس خلافا واقعا في المذهب بل هو خلاف لفظي راجع لفهم لفظ المدونة وان كان الأمران لا بد منهما في الواقع فاذا أوصى بقرينة ولم يحصل منه تناقض كانت صحيحة اتفاقا وإذا تناقض أو أوصى بغير قرينة فباطلة اتفاقا كذا قرر الشيخ إبراهيم اللقاني تبعا لشيخه الشيخ سالم السنهوري وذكر شيخنا وابن أن الحق أن التأويلين على قولها أصاب وجه الوصية هل معناه أوصى بقرينة وهو ما قاله للخمى أو أن ما بعده تفسير له وعلى هذا فالخلاف حقيقي لاتفاق القولين على أنه لا بد من عدم التناقض في قوله واختلافهما في اشتراط كون الوصية بقرينة فاذا أوصى لسلطان مثلا فالوصية صحيحة على مألوف عمران وغير صحيحة على مقال للخمى كذا قرر العلامة عجم تبعا لغيره وعلى هذا التقرير فكان الأولى للمصنف أن يقول وهل ان لم يتناقض قوله أو أوصى بقرينة تأويلان أى هل ان لم يتناقض قوله فقط أو ان لم يتناقض ويوصى بقرينة تأويلان (قوله ان كلامنا) أى من معرفة ما أوصى به والايصاء بما فيه قرينة (قوله) إلا أن يوصى بكخمر (أى من كل مالا يصح تملكه للمسلم فان أوصى الكافر بذلك لكافر صحت الوصية لصحة تملكه لذلك ونمرة الصحة الحكم باتخاذها إذا تراءفوا بنا (قوله ولو في ثاني حال) أى هذا إذا كان يصح تملكه للموصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملكه للموصى له به في ثاني حال كما إذا كان غير موجود أو غير ظاهر حينها واليه أشار المصنف بقوله كمن سيكون فهو مثال لمن يصح تملكه في ثاني حال والحاصل انه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له بمن يصح تملكه ابتداء أى حين الوصية بل ولو في ثاني حال (قوله كمن سيكون) أى فاذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان فيكون لمن يولد له سواء كان موجودا بأن كان حملا أو كان غير موجود من أصله فيؤخر الموصى به للحمل والوضع أو للوضع فاذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء للموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لالولد الموجود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولدا أم لا وحيث تعلقت الوصية بمن يولد له في المستقبل كما في المثالين المذكورين فان كان حملا فانه يؤخر الموصى به لوضعه فان وضع واستهل أخذه والار دلورثة الموصى وان كان غير موجود من أصله انتظر بالوصية الى اليأس من الولادة ثم بعده ترد لورثة الموصى (قوله فيستحقه ان استهل الخ) أشار الشارح الى ان قوله استهل شرط في الاستحقاق لا في صحة الوصية وقرره عجم على انه شرط في الصحة والا بطلت فعلى التقرير الاول الصحة حاصلة بمجرد الوصية والموقوف على الاستهلال هو استحقاق الموصى به وأما على الثاني فالصحة لم تحصل بمجرد الوصية بل هى موقوفه على الاستهلال (قوله) وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصى (هذا أحد قولين والثاني أنها توقف فتدفع للموصى له اذا استهل كالموصى به والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف السابق من كون الاستهلال شرطا في الاستحقاق أو في الصحة واختلف أيضا إذا أوصى لولد فلان ومن يولد لولده فدخل الموجود من الاحفاد يوم الوصية ومن سيوجد منهم هل يستبد الموجود بالغلة الى أن يوجد غيره فيدخل معه وبه أقوى أكثر الأئمة أو يوقف الجميع الى أن ينقطع ولادة الولد وحينئذ يقسم الاصل والغلة فمن كان حيا أخذ حصته ومن مات أخذ ورثته حصته على قولين للشيخ انظرين (قوله بلفظ يدل) أى يدل عليها صراحة كما وصيت أو كان غير صريح في الدلالة عليها لكنه يفهم منه ارادة الوصية بالوصية بالقرينة كما أعطوا الشيء للفلان لفلان بعد موتى وقوله إشارة مفهومة دخلت الكتابة بالطريق الاولى فاندفع قول بعضهم بقى على

ولو من قادر على النطق (وقول) (٤٢٤) للموصى له البالغ الرشيد (المعين) أى الذى عنه الموصى كفلان (شرط) فى وجوبها

وتفويضها (بعد الموت) متعلق بقبول واحترز به عمالو قبل قبل موت الموصى فلا يفيد إذ للموصى أن يرجع فى وصيته ما دام حيا لأن عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الموصى له قبل موت الموصى فله القبول بعده وتجب له ولو مات المعين قبل قبوله فوارثه يقوم مقامه كما يقوم مقام غير الرشيد وله واحترز بالمعين من غيره كالفقراء فلا يشترط قبوله لتعذره وإذا قبل بعد الموت وقد تأخر القبول عن الموت (فالملك له) أى للموصى له (بالموت) لأن قبوله تبين أنه لم يكن من حين الموت فإذا كان الموصى به شجرا أثر بعد الموت أو غنما نبت عليها صوف بعده وقبل القبول وكذا سائر الفلوات تكون للموصى له بخلاف ما حدث من الفلوات قبل الموت فإنه من جملة مال الموصى فيقوم من جملة ماله لا نظرا فى ثلثه لكن مقتضى قوله فالملك له بالموت يناق مقتضى قوله (وقوم) الموصى به (بغلة حصلت) أى حدثت (بعده) أى بعد الموت وقبل القبول ويكون له ما حمله الثلث من ذلك ولا يختص الموصى

المصنف الكتابة فكان عليه أن يذكرها (قوله ولو من قادر على النطق) أى خلافا لابن شعبان (قوله وقبول المعين) أى لغير عتقه وأما العتق فلا يحتاج له بول (قوله قبل موت الموصى) أى ولم يستمر على القبول بعده (قوله حتى لو رد الموصى له قبل موت الموصى) أى ولو كان رده لها حيا من الموصى كما يقع كثيرا وأما إن ردها بعد موت الموصى فليس له قبولها بعد ذلك (قوله ولو مات المعين قبل قبوله) صادق بما إذا كان موته قبل موت الموصى أو بعد موته (قوله فوارثه يقوم مقامه) أى فى القبول سواء مات المعين قبل علمه بالوصية أو بعد علمه بها اللهم إلا أن يريد الموصى الموصى له بعينه فليس لوارثه القبول (قوله كما يقوم مقام غير الرشيد) أى فى القبول وليه فهو الذى يقبل له ولا عبرة بقبوله هو خلافا لظاهره فالقبول هنا مخالف للحوز فى الوقف والهبة إذ يكفي حوز الصغير والنفقة كالمكر (قوله فالملك له بالموت) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر كما أشار لذلك الشارح وقيل إن الملك له بالقبول ولما ذكر ابن شاس هذا الخلاف قال ويتخرج عليه أحكام الملك كصدقة الفطر إذا وجبت بعد الموت وقبل القبول وكما إذا أوصى له بزوجه أم ومات فأولدها ثم عام تقبل هل تصير أم ولدا أولا وكالنفقة على الوصية إذا كانت حيوانا فى المدة التى بين الموت والقبول إذا تأخر عنه انظر فى الأولى تجب زكاة الفطر فى المسألة الأولى وتصير الزوجة أم ولد فى الثانية وتجب النفقة على الموصى له بالحيوان فى الثالثة وعلى الثانى لا تجب زكاة الفطر ولا تصير أم ولد ولا تجب النفقة على الحيوان (قوله وكذا سائر الفلوات) أى الحادثة بعد الموت وقبل القبول (قوله تكون للموصى له) أى بناء على أن الملك بالموت أما على أن الملك بالقبول فالعلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول كالحادثة قبل الموت فى كونها من جملة مال الموصى (قوله يناق مقتضى قوله الخ وجه المناقاة أن مقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة الحادثة بعد الموت كلها للموصى له ومقتضى قوله وقوم بغلة الخ أنه ليس للموصى له من الغلة الحادثة بعد الموت إلا الحمل الثالث منها (قوله وقوم بغلة حصلت) أى قوم حالة كونه ملتبسا بغلة حصلت (قوله فإذا أوصى له بخائط الخ) هذا الكلام يتوقف فهمه على تقديم مقدمة وهو حاصلها أن غلة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كلها للموصى له وقيل كلها للموصى وقيل له ثلثها فقط وهو المشار له بقول المصنف وقوم بغلة الخ وسبب هذا الخلاف الواقع فى الغلة المذكورة الخلاف فى أن المعتبر فى تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول المعين لها إذ مقتضى كون قبول المعين بعد الموت شرطا فى تنفيذ الوصية أن يكون المعتبر فى تنفيذها وقت القبول فإذا تأخر القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتبر فى تنفيذها وقت الموت لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر فى تنفيذها الأمران معا وهما وقت القبول ووقت الموت ليكون القبول شرطا فى تنفيذها والملك بالموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر فى تنفيذها وقت قبول المعين لم ين له فقط ولعلها كلها للموصى ومن اعتبر فى تنفيذها وقت الموت فقط قال كلها للموصى له ومن رأى الأمرين معا أعطى للموصى له منها ثلثها ومراعاة الأمرين معا هو المشهور وأعدل الأقوال عند سحنون وهو معنى قول المج العبرة بيوم النفوذ فالغلة قبله بعد الموت تركت تسرى الوصية لثلاثها ، إذا علمت هذا فقول الشارح فلا يكون للموصى له إلا خمسة أسداس الحائط المراد بالخمسة الأسداس الأصول بتامها لخمسة أسداس منها كما هو المتبادر منه وهذا القول أى أخذ الموصى له الأصول فقط مبنى على أن المراعى فى الوصية وقت قبول المعين فقط فقول الشارح بناء على المشهور الخ فيه نظر لما علمت أن المشهور مراعاتهما والمراد بالأقوال الأقوال الثلاثة المتقدمة المبني عليها الخلاف فى الغلة الحادثة بعد

له بذلك فإذا أوصى له بخائط يساوى ألفا وهو ثلث للموصى لكن زاد لاجل عمرته بعد الموت ما تبين فانه لا يكون للموصى له الموت

الاخسة اسداس الحائط ووجهه ان الغلة لما حدثت بعد الموت لم تكن للموصى له بناء على المشهور الذي هو اعدل الاقوال عند سحنون وقال الشارح بل له على هذا القول خمسة اسداس الحائط ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى واجيب عن النفاة في المصنف بما لا يخلو عن نظر والأحسن ما قاله بعضهم انه متى أولا على قول وثانيا على المذهب وقولهم يكون له خمسة اسداس الحائط قال بعضهم المراد به الاصول بتمامها لانها خمسة اسداس بالنسبة لمجموعها مع الثمرة (٤٢٥) لاختص اسداس منها كما هو التبادر

من العبارة للاتفاق على ان الموصى له يأخذ الموصى به بتمامه متى حمله الثلث والنزاع انما هو في الثمرة وعليه فلا وجه لقول الشارح ومقدار ثلث المائتين لان النزاع في الثمرة هل هي للموصى له كما هو مقتضى ان الملك له بالموت او هي للورثة كما هو مقتضى القول بالتقويم بغلة حصلت فتدبر ولم يخرج (رق لإذن) من سيده (في قبوله) اوصية اوصى له بها بل له القبول بلاذن ويعتبر قبوله وتقدمت هذه المسئلة في باب الحجر بما هو أشمل مما هنا (كإيصائه) اى السيد (يعتق) اى عتق رقيقه لا يحتاج في نفوذه لاذن من العبد بل يعتق حمله الثالث أو يعتق منه محله (وخيرت جارية الوطء) اى التى تراد له ولولم يطأها سيدها وقد اوصى ببيعها للعتق بين الرضا بذلك وبين البقاء على الرق وانما خيرت لان الثائب ضياع جوارى الوطء بالعتق واما

الموت وقبل القبول وقوله بل له على هذا القول أى القول المشهور الذى هو اعدل الاقوال القائل بمراعاة الامرين وقت القبول ووقت الموت وأما على القول بمراعاة يوم الموت فقط فيكون الحائط كله بغلته للموصى له (قوله الاخسة اسداس الحائط) أى فقط لامع الغلة لانه الذى حمله الثلث لان الثلث انما حمل انما (قوله بناء على المشهور) مرتبط بقوله لم يكن للموصى له الاخسة اسداس أى لم يكن له الا ذلك بناء على المشهور وقد علمت ما فى هذا الكلام من النظر لان القول بانه لا يأخذ الاخسة اسداس الحائط ولا يأخذ شيئا من الغلة مبنى على القول باعتبار وقت القبول فقط وقد علمت انه خلاف المشهور (قوله ومقدار ثلث المائتين) أى وهو ستة وستون واحدا او ثلثا واحدا ان قلت ان الغلة لم تكن معلومة لليت والوصية انما تكون فيما علم كما يأتى \* وأجيب بان الغلة لما كانت كامنة فى الاصول فكأنها معلومة عادة فاذا لم يعط الموصى له ثلثها ازم نفسه من ثلث الميت يوم التنفيذ (قوله على قول) أى وهو ان العبرة يوم الموت وقوله على المذهب أى من اعتبار يوم القبول والموت معا (قوله المراد به) أى بقولهم المذكور الاصول بتمامها أى جميع اصول الحائط التى هى الاشجار بتمامها وقوله لا خمسة اسداس منها أى من الاصول (قوله بالنسبة لمجموعها مع الثمرة) وذلك لان الجملة ألف ومائتان بالغلة والالف خمسة اسداس الجميع (قوله أو هي للورثة كما هو مقتضى القول بالتقويم بغلة حصلت) فيه ان مقتضى التقويم بغلة حصلت ان يكون ثلث الغلة للموصى له وثلثاها للورثة لا أنها كلها للورثة وحينئذ فكل كلام بهرام وجهه واعتراض الشارح ساقط (قوله وتقدمت هذه المسئلة) أى مسئلة عدم احتياج الرقيق لاذن فى قبول الوصية وقوله بما هو أشمل مما هنا أى حيث قال ولغير من أذن له فى التجرة القبول بلاذن وهذا شامل لقبول الوصية والهبة والصدقة (قوله كإيصائه) تشبيه فى نفي مطلق الاحتياج لاذن وان كان الاول نفيًا لاحتياج اذن السيد والثاني نفيًا لاحتياج اذن الرقيق (قوله وأما من اوصى بعتقه فلا تخير الخ) هذا مذهب المدونة خلافا لاصبح القائل بانها تخير كالوصى ببيعها للعتق (قوله من جارية الخدمة) أى الموصى ببيعها للعتق (قوله ومثلها) أى فى نفوذ الوصية وعدم الخيار العبد الموصى ببيعها للعتق (قوله مالم ينفذ فيها الخ) أى بالحكم وكذا ان أوقفها الحاكم فاخترت أحدا لامرئ أو شهدت عليها الشهود باختيارها أحد الامرين فليس لها الانتقال انظر بن (قوله لعبد وارثه) اى وارث الموصى (قوله ولو بكثير) أى الى الثلث وقوله ان اتعد الوارث أى بان لم يكن لذلك الموصى وارث الاسيد هذا العبد وقوله وحاز جميع المال أى بالصوبة فصح اخراج البنت لان حورها لجميع المال بالقرض والرد على أن أصل المذهب عدم الرد وتوريث بيت المال وانما صحت الوصية لرقيق الوارث بما ذكر من الشرطين لانه لما كان جميع المال لسيدته لم يتهم الموصى على أنه أراد نفع وارثه الذى هو سيده (قوله والا لم تصح) أى والا يكن مشترك بينهما بالسوية أو كان مشتركا بالسوية ولم يرثوا جميع المال كابتين فلا تصح لانها كوصية لو ارث (قوله واذا صحح)

(٤٤) - دسوقى - بيع \* من اوصى بعتقها فلا تخير اذ ليس لها البقاء على الرق لان العتق حق فليس لها ابطاله بل الايصاء بعتقها نافذ ولا يحتاج لاذن كما هو ظاهر مما قبله واحترز بجارية الوطء من جارية الخدمة فلا خيار لها بل تباع لمن يبتاعها ومثلها العبد (ولها) أى لجارية الوطء التى اوصى سيدها ببيعها للعتق (الانتقال) مما اختارته من أحد الأمرين الى الآخر عند ابن القاسم مالم ينفذ فيها ما اختارته أولا (وَصَحَّحَ) الايصاء ولو بكثير (لعبد وارثه) كعبد ابنه (ان اتعد) الوارث وحاز جميع المال كالابن لا البنت ومثل المتعد المتعد والعبد مشترك بينهم بالسوية وورثوا جميع المال والا لم تصح لانها كوصية الوارث وإذا صحح فليس لسيدته انزعاعها قال ابن يونس لان



في اقتزاعها ابطالا لها اذا باعه الوارث (٤٣٦) باعه بماله وللشترى امتزاعه (أو) تعدد الوارث وأوصى لعبد بعضهم (بتافه)

لا تلتفت اليه النفوس كخليفة (أريد به) أي بالتافه (العبد) لا تنفع سيده وإلا لم تصح لأنه كوصية لوارث (و) صح الإيصاء (لمسجد) ونحوه كرباط وقنطرة (وصرف في مصالحه) من مرمة وحصر وزيت وما زاد على ذلك فعلى خدمته من امام ومؤذن ونحو ذلك كما لو لم يحتج لما مر احتاجوا هم أم لا (و) صح الإيصاء (ليت علم) الموصى (عوتق) حين الوصية (ففى دينه) تصرف إن كان عليه (أو وارثه) إن لم يكن عليه دين فإن لم يكن وارث بطلت ولا تعطى لبيت المال (و) صح الإيصاء (لدمي) وإن لم يكن قريبا ولا جارا الموصى للحربي (و) صح الإيصاء من مقتول (إلى قاتل) له (علم) الموصى بالسبب (أي بسبب القتل أي علم بانه هو الذي ضربه عمدا أو خطأ وتكون الوصية في الخطأ في المال والدية وفي العمد في المال فقط إلا أن ينفذ مقتله ويقبل وارثه الدية ويعلم القاتل بها فتكون فيها أيضا (وإلا) يعلم الموصى بالسبب بأن ضربه زيد ولم يعلم أنه الذي ضربه وأوصى له شيء (فتأويلان) في

أي الإيصاء لعبد الوارث بأن أعاد الوارث وحاز جميع المال (قوله ابطالا لها) أي لأن الوصى إنما أوصى للعبد ولم يوص للمسيء ومثل الإيصاء لعبد الوارث الإيصاء لعبد الأجنبي فلا ينتزع كما في بن جريان التعليل للذكور فيه (قوله أو بتافه) يريد به العبد (أي خدمته) للوصى مثلا (قوله والالم تصح) أي وإلا بأن أريد بها نفع سيده والفرض أنها بتافه لم تصح كما أنها لا تصح إذا كانت بكثير مطلقا أريد بها العبد أو نفع سيده ولا فرق في ذلك بين كون العبد قنا أو فيه شائبة حرية إلا مكاتب ولده فله الوصية له بما يزيد على التافه إلى مبلغ ثلث الوصى لأنه أحرز نفسه وماله ولأن القصد بذلك تحرير العبد قاله أبو الحسن (قوله وصح الإيصاء لمسجد) أي لصحة تملكه للوصية بخلاف الحيوان والحجر مثلا فلا تصح له (قوله كرباط وقنطرة) أي وسور على البلد (قوله وصرف في مصالحه) أي إن اقتضى العرف صرفها في ذلك فإن اقتضى العرف صرفها للجوارين به كالجامع الأزهر صرف لهم لا لمرمته وحصره ونحوهما (قوله ونحو ذلك) أي ككناس وفراش وبواب ووقاد (قوله كالم لم يحتج لما مر) أي كما أنها تصرف بتأمرها على من ذكر من الخدمة والامام والمؤذن إذا لم يحتج لما مر من الرمة والحضر والزيت (قوله ففى دينه الخ) ظاهره سواء علم الموصى أن على الوصى له دين أو له وارث أو لا وهو كذلك فالمدار في الصحة على العلم بموته (قوله أو وارثه) أي الخاص بدليل قوله ولا تعطى لبيت المال وأشار الشارح بقوله إن لم يكن عليه دين إلى أن أو للتبويب لا للتخيير وقوله فإن لم يكن وارث أي ولا دين بطلت كما تبطل إذا لم يعلم الموصى بموته حين الوصية (قوله ولا تعطى لبيت المال) أي على ما اختاره عجم وهو الظاهر بناء على أن بيت المال حائز وقال الشيخ سالم تدفع له بناء على أنه وارث قاله شيخنا الصدوق (قوله ولدمي الخ) أعلم أن كلام المصنف في الصحة وأما الجواز وعدمه فتشأن آخره وحاصله أن ابن القاسم يقول بالجواز إذا كانت على وجه الصلة بأن كانت لأجل قرابة والأكرهت وأجازها أشهب مطلقا لتمكن في التوضيح مانعه وقيد ابن رشد إطلاق قول أشهب بجوازها للدمي بكونه ذا سبب من جوار أو قرابة أو يد سبقت لهم فإن لم يكن ذا سبب فالوصية لهم محظورة لا يوصى للكافر من غير سبب ويترك المسلم إلا مسلم مريض الإيمان انظر بن (قوله لا لحربي) أي لا تصح له على ما قاله أصبغ وهو المتمدن خلافا لما يقتضيه كلام عبد الوهاب في الاشتراق من الصحة (قوله إلى قاتل له) سواء قتله عمدا أو خطأ (قوله علم بالسبب) أي بالسبب الفاعل وهو عين القاتل (قوله في المال) أي مال الموصى وقوله والدية أي المأخوذة من عاقلة القاتل أي فتكون الوصية في ثلثها وقوله في المال فقط أي في ثلثه (قوله فتأويلان في صحة إيصائه) أي لأن الوصية بعد الضرب فلا يتم على الاستعجال وقوله وعدمها أي عدم الصحة أي لأن الموصى لو علم أن هذا القاتل له لم يوص له لأن الشأن أن الإنسان لا يحسن لمن أساء إليه والظاهر من التأويلين الثاني وهو عدم الصحة كافي للمج ولا يدخل في التأويلين أعطوا من قتلن لصحتها اتفاقا على ما غيده قصر المواق وبهرام والتأويلين على ما صوره شارحنا (قوله وشمل الخ) الذي يفيد كلام التوضيح على ما نقله بن البطان قطعا في هذه الصورة لهمة الاستعجال كالارث وأما لو وهب في مرضه لأجنبي قتله لم تبطل الهبة قبض الموهوب له الهبة قبل موته أو لا علم الواهب به أولا عمدا أو خطأ فليس حكمه كالوصية في هذا وإن كان يخرج من الثلث مثله وذلك أنه أصغر بنفسه لأنه لو صح كان له ذلك من رأس المال (قوله ولم يغيرها) أي فإن علم بذى السبب صححت والا فتأويلان هذا مفاده وقد علمت ما فيه (قوله أي الموصى) أي والحال أنه مات عليها

صحة إيصائه له وعدمها وشمل كلامه في هذه والتي قبلها ما إذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها ثم شرع بشكلم على مبطلات (قوله

الوصية فقال (و) بطلت (الوصية) (برذته) أي الموصى

فإن رجع للإسلام فقال أصبح إن كانت مكتوبة جازت والأفلا وكذا تبطل بردة الموصى له وفي نسخة بردة بالتشكيك وهي شاملة لهما ولا تبطل بردة موصى به (و) بطل (إيضاء معصية) كأن يوصى بمال يشتري به خمر (٤٢٧)

نفسا بغير حق ومنه  
الإيضاء ببناء مسجد أو  
مدرسة في الأرض المحبسة  
على دفن الأموات فيها  
كقرافة مصر وكذا  
الإيضاء لمن يعلى عنه  
أو يصوم عنه وكذا الإيضاء  
بأخذ قديل من ذهب  
أو فضة ليعاق في قبر بني  
أولوي ونحو ذلك فإنه من  
ضياع الأموال في غير  
ما أمر به الشارع وللورثة  
أن يفعلوا به ما شاءوا وكذا  
ذكره (و) بطل الإيضاء  
(لوارث كغيره) أي  
كغير وارث (بزائد الثالث)  
ويعتبر الزائد (يوم التنفيذ)  
لا يوم الموت فإذا أوصى له  
بمائة وهي ثلث ماله يوم  
الموت وكان ماله يوم التنفيذ  
مائة وخمسين أعطى خمسين  
وكذا إذا قال أوصيت له  
بثلث مالي فالعبرة بماله يوم  
التنفيذ (وإن أجزرت)  
ما أوصى به للوارث أو  
الزائد على الثلث أي أجاز  
الورثة (فعطية) منهم أي  
ابتداء عطية لا تنفيذ  
لوصية الموصى فلا بد من  
قبول الموصى له وحيازته  
قبل حصول مانع للمجيز  
وأن يكون المجيز من أهل  
التبرع ثم بالغ على بطلان

(قوله فقال أصبح الخ) ما قاله أصبح هو المأخوذ من لفظ المدونة كافي بن ولا يقال كلام أصبح هذا  
مخالف لقول المصنف في الردة واسقطت صلاة إلى أن قال وإيضاء لأن السقوط عند الردة لا ينافي  
العود عند الإسلام (قوله وكذا تبطل بردة الموصى له) مثل ذلك في المسائل للمقوطة واستعد ذلك  
طفي بأن الوصية ليست من فعله حتى تبطل برده قال بن وهو ظاهر (قوله ولا تبطل بردة موصى  
به) أي بان كان عبدا (قوله وبطل إيضاء بمعصية) أشار الشارح إلى أن قوله إيضاء بالرفع عطفا على  
الضمير الفاعل لبطلت وصح العطف للفصل والمراد بالمعصية الأمر المحرم والوصية بالمكروه والباح  
يجب تنفيذها كما قال عج قال طفي وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية بالمكروه مكروه وفي تنفيذ  
الوصية بالباح وعدم تنفيذها قولان وكان عج قاس ما قام على اتباع شرط الواقف وإن صكره  
وأما الوصية بالمندوب فتنفذ وجوبا وما في تت من نذب تنفيذها فهو مردود اه وطى هذا  
فالمراد بالمعصية ما ليس بقربة (قوله ومنه الإيضاء الخ) أي ومنه أيضا الوصية بضياعه عليه أو بملكو  
محرم في عرس والوصية بضرب تبة على قبرها فكل ذلك تبطل الوصية به ولا ينفذ ويرجع ميراثا  
قال بن ومن أمثله أيضا أن يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة مولد  
على الوجه الذي يقع في هذه الأزمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من النكح  
وكان يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه في كنفه أو قبره اللهم إلا أن يجعله في صورة من  
نحاس ويجعل في جدار القبر لتثابة بركته كما قاله السنائي (قوله لمن يعلى عنه أو يصوم) أي بخلاف  
الوصية لمن يقرأ على قبره فإنها نافذة كالوصية بالجمع عنه (قوله وللورثة أن يفعلوا به ما شاءوا) أي فلا  
يلزمهم تنفيذها بل تنفيذها حرام (قوله وبطل الإيضاء لوارث) أي ولو بقليل زيادة على حقه فإن  
أوصى للوارث ولغيره بطلت حصص الوارث فقط (قوله كغيره بزائد الثالث) أي كما تبطل الوصية  
لغير الوارث بزائد الثالث فإذا أوصى لأجنبي بنصف ماله أو بقدر معين يبلغ نصف ماله نفذت الوصية  
بثلث ورد ما زاد عليه ولم يكن له وارث لحق بيت المال وهذا هو مذهب مالك والجمهور ومذهب  
أبو حنيفة وأحمد في أحد قوليه إلى صحته بجميع ماله إذا كان الموصى له أجنبيا وكان لا وارث للموصى  
اه بدر (قوله فعطية) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة قال في التوضيح ومذهب ابن القصار  
وابن المطار إلى أنه ليس ابتداء عطية وإنما هو تنفيذ لما فعله الميت وهو الذي نقله أبو محمد والباقي عن  
المذهب والحاصل أن الوصية بزائد الثلث أو لوارثه على هذا القول صحيحة متوقفة على الإجازة  
وعلى هذا فقولهم أن أجزرت فعطية أي فهي كمطية من حيث الافتقار لحوز ولا تحتاج لقبول ثان على  
هذا القول وتحتاج له على الأول وعلى القول الأول يكون فمل الميت محمولا على الرد حتى يحاز وعلى  
الثاني يكون محمولا على الصحة حتى يرد وعلى الأول لا يحسن أن يقال الوصية صحيحة ويحسن  
أن يقال ذلك على الثاني ومن ثمرات الخلاف أيضا لو أوصى بعق جارية ليس له غيرها فأجاز  
الوارث فهل الولاء كله للميت أو ثلثه وكذلك إذا أوصى بجارية لوارثه وهي زوجة لوارث فأجاز  
الوارث الوصية فهل يفسخ النكاح بالموت أو بعد الإجازة كذا في حاشية شيخنا السيد طي عبق  
(قوله فلا بد من قبول الموصى له) أي ثانيا بعد الإجازة وأما القبول الأول فهو كالمقدم قال  
طفي أما الافتقار إلى القبول فلم أره لغير عجب وأما الافتقار إلى الحوز فهو في التوضيح وغيره اه بن  
وما قاله عج أوفق بالقواعد لأن العطية تقتدر لقبول ولم تتحقق إلا بعد الإجازة فتأمل  
(قوله من أهل التبرع) أي بأن يكون رشيدا لا دين عليه (قوله فإنها تكون باطلة وترجع ميراثا)

الوصية للوارث ولو بقليل بقوله (ولو قال) من أوصى لبعض ورثته (إن لم يجيزوا) أي بقية الورثة (فلمسا كين) أو نحوهم فإنها  
تكون باطلة وترجع ميراثا (بخلاف العكس) وهو ما لو قال ثلث مالي مثلا لمسا كين إلا أن

يُهيّز الورثة لابن زيد مثلاً فانها وصية جائزة لابنه إن أجازها الورثة وإلا فهي للمساكين لبدته بهم بخلاف السابقة فانه بدأ بذكر ماتبطل به (و) بطلت الوصية (رجوع فيها) من الوصى سواء وقع منه الإيلاء في صحة او مرض بعق أو غيره لانها من العقود الجائزة اجماعاً فيجوز له الرجوع فيها مادام حياً (وإن) كان رجوعه (بمرض) أي فيه وظاهره ولو التزم عدم الرجوع وهو الذي به العمل وقيل ان التزم عدم الرجوع فلا رجوع له وصحيح لأن المؤمن عند شرطه والمتمتع الأول والبالغ على الرجوع في المرض دفعا لتوهم عدمه لما فيه من الاتزاع لغير فلا يعتبر واما ما به المريض (٤٢٨) في مرضه من صدقة أو هبة أو حبس فلا رجوع له فيه وإن كان

حكمه حكم الوصية في الخروج من الثلث كما في الدونة ثم ينما به الرجوع بقوله (يقول) أي والرجوع عن الوصية يكون بقول صريح كأبطالها أو رجعت عنها أو نحو ذلك (أو) بفعل مثل (بيع) لما أوصى به (وعتق) لرقبة أوصى بها لزيد مثلاً (وكتابة) إن أوصى به (وإيلاد) لأمة موسى بها (وحصد زرع) أوصى به أي ودرسه وصفاء لا مجرد الحصد كاهو ظاهره بل لابد من التذرية على المعتمد وجد الثمرة الموصى بها لا يطلها وظاهره ولو بعد بيعها (ونسج غزل وصوغ فضة) أوصى بها (وحشور قطن) أوصى به إذا كان لا يخرج منه بعد الحشوا لا دون نصفه كحشوه بثوب كالضربة وأما حشوه في نحو وسادة فلا يفتيه لخروج النصف وما قار به منها وأولى

أي لأنه لا يبدأ بذكر الوارث دل على قصد الضرر وما قصد به الاضرار لا يعضى لقوله تعالى في حق الوصى: غير مضار. ولحقه لا ضرر ولا ضرار وظاهره البطلان في هذه الصورة سواء أجازوا أو لا وهو قول ابن القاسم وذلك لأنه لما وقعت الوصية منها عنها لقصد الضرر حكم بقساده فلا يبيحها إجازتهم بل إجازتهم ابتداء عطية فيعتبر شروطها ككونهم رشداً بلا دين والقبول والحيازة (قوله لبدته الخ) أي وانما صحت الوصية في هذه الحالة لو ارثته إذا أجازها له الورثة لبدته الوصى بالمساكين الذين تصح الوصية لهم (قوله وهو الذي به العمل) أي كما صرح بذلك ابن ناجي في شرح الدونة وصرح غيره بمشهوريته (قوله وصحيح) فقد ذكر القوري في جوابه ان الذي به الفتوى ومضى به القضاء عند المتأخرين عدم الرجوع قال به كان يفتي شيخنا العبدوسى وتبعه من بعده انظر بن (قوله أو يبيع لما أوصى به) أي ولم يشتره بعده بدليل قوله الآتي أو يثوب قباعة ثم اشتراه (قوله وكتابة) أي فان عجز رجعت الوصية وعمل بها ولم يستغن عن ذكر الكتابة مع انها اما يبيع أو عتق فهي داخلة في أحدهما لكونها ليست بيعاً معضاً ولا عتقاً معضاً ولما كان البيع مع ما بعده مستويًا في انه فعله ما غير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركة في الفعل بالواو (قوله أي ودرسه وصفاء) أي سواء أدخله بيته أم لا (قوله بل لابد من التذرية على المعتمد) أي لزوال الاسم حينئذ وأما قبلها فلم يزل عنه اسم الزرع (قوله ونسج غزل) أي موصى به لأن الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية وكذا يقال فيما بعده (قوله أوصى بها بلفظ شقة) أي وليس مراد الصنف انه إذا أوصى بما يسمى شقة ولم يسمه بذلك بل سماه بثوب مثلاً ثم فصله ان ذلك يكون رجوعاً (قوله كقطع) أي أو بقة أو طاقة (قوله لزوال الاسم) أي لزوال اسم الشقة ونحوه كالمقطع والبقة والطاقة بالتفصيل (قوله فان أوصى بها بلفظ ثوب) أي أو قميص أو سروال بأن أشار لمقطع أو بقة وقال أوصيت له بهذا الثوب أو القميص ثم فصله بعد ذلك (قوله لعدم زوال الاسم) أي لعدم زوال اسم الثوب بالتفصيل (قوله قيد بمرض) أي قيد بموت بمرض أو سفر والحال انه انتفى حصوله فيهما (قوله يعني انتفى للوت فيهما) أشار بذلك إلى أن ثنية الصنف للضمير وإن كان مرجعه واحداً وهو اللوت نظراً لتعدد محله (قوله ان قال ان مت فيهما) ظاهره انه لابد من التصريح بالقيد وليس كذلك بل متى أشهد على وصيته في مرضه أو سفره وكانت بشير كتاب فلا تنفذ الا إذا مات فيه سواء صرح بذلك كالقوله ان مت من مرضي أو سفرى هذا فلفلان كذا أو لم يصرح به كالقوله ان مت فلفلان كذا أو قال يخرج من مالي فلفلان كذا ولم يقل ان مت أو لم يقل شيئاً من ذلك بل أشهد ان فلفلان كذا وصية لان المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعميم كمتي مت انظر بن (قوله بالوت) أي على اللوت (قوله ومات بعدهما) أي تبطل إلا أن يشهد على

في عدم الفوات خروج أكثره (وذبح شاة) أو نحوها أوصى بها (وتفصيل شقة) أوصى بها بلفظ شقة أو نحو ذلك كقطع فصلها بثوباً فافتى لزوال الاسم فان أوصى بها بلفظ ثوب فلا يفتيها بالتفصيل لعدم زوال الاسم (و) بطل (إيلاء) قيد (بمرض أو سفر انتفاء) أي المرض أو السفر يعني انتفى اللوت فيهما ان (قال إن مت فيهما) يعني انه اذا قال إن مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا فلفلان كذا فلم يمت بأن صح من مرضه أو قدم من سفره فان الوصية تبطل لأنه علق الإيلاء أي الوصية بالموت فيهما وهو لم يمت هذا ان لم يكتب إيلاءه بكتاب بل (وإن) كتبه (بكتاب ولم يخرجته) للنظر من يده حتى صح أو قدم من سفره ومات بعدهما



أن صرح كأن يقول ما أوصيت به أفلان هو أفلان فإنه يختص به الثاني (ولا) تبطل (رهن) لما أوصى به لأن الملك لم ينتقل وخلاصة على الورثة (و) لا (توزيع رقيق) موسى به (و) لا (تعليمه) سنة ويأخذ الوصى لأو يشاركه الوارث فيه قيمتها (و) لا (وظف) من الوصى لجارية أوصى بها الرئيد إن لم تعمل ووقفت بعد موتها فإن ظهر بها حمل طلت الوصية وصارت أم ولد وإلا أخذها الوصى له (ولا) تبطل (إن) أوصى بثلاث ماله فباعه (أي باع جميع المال ويعطى الوصى له ثلث ما يملكه عند الموت ولا يبقى له من الثمن وقت البيع وجعل الضمير عائداً على جميع أولى (٤٣٠) لأنه الذي يتوهم فيه الرجوع عن الوصية وأما بيع الثلث فلا يتوهم فيه ذلك (كشابه)

أى كيبه كتاب بدنه الذى أوصى بها (وا) - تخلف قبل موته (غيرها) فلا تبطل وأخذ الوصى له ما استخلفه إن لم يكن عينها الوصى والأبطلت بيدها كما إذا لم يمتها ولم يستخلف غيرها (أو) أوصى له (ثوب) معين (فباعه) ثم اشتراه (أو) ملكه ولو بارث له فلا تبطل وأخذ الوصى له (خلاف) شراء (مثل) فبطل فليس للوصى له ذلك المثل لأنه غير ما عين له وأما قوله واستخلف غيرها فهو فيها إذا لم يمتها كأم (ولا) تبطل (إن) جصص الدار أو صبغ الثوب أو لث السويق (ينحوسن وإذا لم تبطل (فله الوصى له) ذلك الشيء (بزيادته) أى مع ما زاده من جص أو صبغ أو سمن ولا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما زاده

أى يوم التنفيذ (قوله إن صرح) أى بالرجوع عن الوصية الأولى (قوله وخلاصة على الورثة) أى عند جهل الخاك بأن وطئها ومات ولم يلد هل حملت منه أم لا فإن قتلت حال الوقف فقال ابن القاسم قيمتها للورثة لأن الإيضاء سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم وقال ابن عبدوس للوصى له لأن الوطاء ليس بمنع من أخذها لها والمانع إعاهاو الحمل وقد تغذر الاطلاع عليه (قوله أى باع جميع المال) الأنسب أى باع ماله جميعه إشارة إلى أن الضمير راجع للمضاف إليه (قوله ثلث ما يملكه عند الموت) الأولى ثلث ما وجد وقت تنفيذ الوصية كما مر من أن العبرة بالموجود يوم التنفيذ سواء زاد على الموجود يوم الوصية أو الموت أو نقص (قوله عائداً على جميع) الأولى عائداً على ماله جميعه لا على المضاف الذى هو ثلث ماله (قوله فلا يتوهم فيه ذلك) أى لا يتوهم فيه أنه رجوع عن الوصية (قوله كشابه الخ) مثل ذلك ما لو كان له فى الواقع ثوب وقال أوصيت لزيد بثوبى ثم باع تلك الثوب واستخلفها (قوله واستخاف غيرها) أى من جنسها أو من غير جنسها (قوله وإلا بطلت) أى وإلا بأن عينها بأن قال أوصيت له بثيابي هذه أو بثوبى هذه فباعها واستخلفها وإلا بطلت بيدها أى كما قال المصنف بعد بخلاف مثله (قوله بخلاف مثله) أى بخلاف بيعه للثوب المعين وشراء أو هبة أو إرث مثله (قوله فهو فيما إذا لم يعينها) أى وحينئذ فلا تناقض فى كلامه وقد علمت أنه ليس من التمين أنه يوصى بثوب وليس له غيره كما يفيد بقول الواق (قوله ولا تبطل الخ) أى لأن زيادة هذه الأمور لا تعد رجوعاً فى الوصية (قوله كان أوضح) وذلك لأن العرصة اسم للأرض الحالية من البنيان وقد أطلقها المصنف هنا على الأرض مع ما فيها من البنيان تجوزاً (قوله خلاف مستو) لكن الذى استظهره شيخنا العلامة العدوى ثانيهما وهو أنه للوصى له اه هذا والأوفق باصطلاح المصنف فى تساوى القولين أن يضبط قوله وفى نقص العرصة بضم النون أى وفى منقوض العرصة الموصى بها مع بقاءها إذا هدمه الوصى قولان بل جعل عيج ذلك متعيناً انظر بن (قوله فالوصيتان له) أى بتامهما إن حملها الثلث أو ما حمله منهما وسواء كانتا بكتاب أو بدونه (قوله من نوع واحد) أى حالة كونهما من نوع واحد سواء اتحد صنفهما كما مثل الشارح أو اختلف كقمح وشعير وصيحاني وبرنى (قوله من نوعين) أى سواء عين كل من الوصيتين كعبدى فلان ودارى الفلانية أولم يعين كدينار من مالى وثوب من ثيابي كما مثل الشارح (قوله وذهب معلوم) أى معلوم العدد وقوله وفضة كذلك أى سبائك (قوله تفسير لنوعين) أى أن العطف للتفسير بناء على ما قاله من أن السبائك من ذهب لا من فضة

بخلاف الرقيق يعلم صنعة فإنه يشارك الوصى له بقيمته كأم والفرق أن الرقيق تزيد قيمته بالتعليم زيادة كثيرة (قوله وفى) بطلان الوصية بسبب (نقص) بفتح النون وسكون القاف وبالضاد المعجمة أى هدم بناء (العرصة) الموصى بها مع بقاءها ولو قال الدار ونحوها كان أوضح وعدم بطلانها به (قولان) العتمة الثانى فليس الهدم رجوع وعليه فهل النقص بضم النون أى المنقوض للوصى وورثته أو للوصى له خلاف مستو (إن) أوصى (لشخص) بوصية بعد وصية (أخرى فالوصيتان) له إذا تساوى من نوع واحد بل ما بعده كعشرة محمدية ثم عشرة محمدية (كنوعين) أى كما إذا أوصى له بوصيتين ولو فى آن واحد من نوعين كدينار وثوب (و) مرام (معدودة) وسبائك (من ذهب) وذهب (معلوم القدر) (وفضة) كذلك فيعطى الوصيتين معاقوله كنوعين تشبيه فيها قبله وقوله ودرام الخ تضمير لنوعين (وإلا) يكونا من نوعين

ولا متساويين بان كانا من نوع واحد متساويين بالثمة والكثرة كمثيرة ثم خمسة عشر من نصف واحد أو عكسه (فأكثرهما) له (وإن تقدم) الأكثر في الايصاء ولا يكون المتأخر ناسخا وسواء كانتا بكتاب أو بكتابين أخرجهما أم لا مانع يسترد الكتاب أو أحد الكتاتين فما استرده بطل حكمه كالو رجع بالقول لأن الرد قرينة الرجوع كما قدمه وان (٤٣١) أوصى له بعدد ثم بجزء كربع أو

عكسه اعتبر الأكثر وان تقدم (وإن أوصى لبعده بثلاثة) أي الوصى أو بجزء من ماله كربعه أو سدسه (عق) العبد الوصى له بما ذكر (إن حمله الثلث) أي ثلث المال الذي من جملة العبد فاذا ترك السيد مائتين والعبد يساوي مائة عتق العبد ولا ينظر لما يبد منه المال بل يأخذ ويخص به دون الورثة ولو ترك ثلثا للعبد يساوي مائة عتق له حمل الثلث له (وأما) العبد (بأية) أي الثلث يأخذ من المائة ثلاثة وثلثين وثلثا (والأ) يحمله الثلث كما إذا لم يكن للسيد مال سوى العبد ولا مال للعبد عتق ثلثه فلو كان للعبد مال (قوم) أي جعل ماله من جملة مال السيد فلو كان العبد له مائتان وقيمتها مائة عتق جميعه عند ابن القاسم ولا شيء له من ماله لأن عتق جميعه أهم من عتق بعضه وإبقاء ماله بيده وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذي يبد مائة

(قوله ولا متساويين) أي ولان نوعين متساويين (قوله أو عكسه) أي بأن أوصى له أولا بجمعة عشر ثم أوصى له ثانيا بعشرة حلة كونهما من صنف واحد (قوله ولا يكون) أي الأقل للتأخر وقوله ناسخا أي للأكثر التقدم وانما لم تلزم الوصيتان احتياطا لجانب الوصى ولأن الأقل كالمشكوك فيه والقيمة لا تلزم بمشكوك فيه عبق (قوله وسواء كانتا بكتاب أو بكتاتين) أي بهذا التعميم ردأ على المخالف إذ قد روى عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان والأقله الأكثر فقط وحكي الأحمي عن مطرف إن كانا في كتابين فله الأكثر منهما تأخر أو تقدم وان كانا في كتاب واحد وقدم الأكثر فلهما له معاوان تأخر الأكثر فهو له فقط وحكي ابن زرقون عن عبد الملك إذا كانا في كتابين فله الأكثر وإلا فلهما مما تقدم الأكثر أو تأخرهما شيخنا العدوي (قوله أو عكسه) بأن أوصى له أولا بجزء ثم أوصى له بعدد كامل (قوله وإن أوصى لبعده بثلاثة) أي بأن قال لبعده أوصيت لك بثلث مالي وقوله أو بجزء من ماله أي غير الثلث كأن يقول لبعده أوصيت لك بربع مالي أو سدسه (قوله إن حمله الثلث) هذا إن أوصى له بالثلث كما مر عن المصنف فان أوصى له بجزء غير الثلث كالربع فكذلك يعتق العبد من ذلك الجزء وبأية له كاله فان كان الجزء لا يحمله عتق من العبد حمل الجزء ويكمل باقيه من ماله وكذلك إذا أوصى له بعدد كائنه فانه يعتق من ذلك العدد وباقيه له كاله فان لم يحمله ذلك العدد عتق منه محمله وكمل من باقيه من ماله (قوله والا قوم في ماله) أي والا قوم تقويما منظورا فيه لانه أي مال نفسه فليست في معنى مع وذلك بأن يقال ما قيمته على أن له من المال كذا وكذا بحيث يحمل ماله كصفة من صفاته ويجعل تلك القيمة مع ماله من جملة مال السيد والحاصل أن معنى المصنف على ما قيل أنه يقوم تقويما منظورا فيه لانه حال كون تلك القيمة معدودة مع ماله من جملة أموال السيد (قوله فلو كان للعبد مال) أي ولا مال للسيد أصلا غير العبد أوله مال لا يحمله ثلثه العبد كله (قوله وقيمتها مائة) أي والحال أنه لا مال للسيد (قوله ولا شيء له من ماله) بل المائتان الباقيتان للوارث (قوله وكذا لو ترك الخ) أي وكذا يعتق جميعه ولا شيء له من ماله لو ترك الخ (قوله كذا قرر) أي قرره جماعة من الشراح كعقب وغيره وقوله واعترض الخ الاعتراض المذكور لطيفي وبن (قوله بأن مقتضى نص ابن القاسم) أي على ما نقله الموافق وقوله أنه لا يجعل الخ أي إذا كان له مال وكان ثلث السيد لا يحمله (قوله ثم يعتق باقيه من ماله) أي وهذا هو المراد بتقويمه في ماله جعل قيمته في ماله لا جعل ماله من جملة مال السيد كما قيل فظهر لك أنه يقوم بدون ماله سواء حمله الثلث أولا وكونه يقوم بدون ماله لا ينافي أنه يقوم في ماله لأن تقويمه بدون ماله أن يقال ما قيمة هذا العبد على أنه لا مال له وتقويمه في ماله أن يجعل قيمته في ماله كما قلنا ولذا عبر المصنف ببن دون الباء (قوله ففي المثال الأول) أي وهو ما إذا كان العبد له مائتان وقيمتها مائة ولا مال للسيد (قوله وهو مائة) أي وهو قيمته مائة (قوله ثم ثلثاه) أي ثم يعتق ثلثاه (قوله يأخذها) أي الستة والستين والثلاثين (قوله وما بقي) أي من مال العبد وهو مائة وثلاثة وثلثون وثلث (قوله وفي المثال الثاني) أي وهو ما إذا ترك السيد مائة وكانت قيمة العبد مائة وماله الذي يبد مائة (قوله وما بقي) أي

كذا قرر واعترض بان مقتضى نص ابن القاسم أنه لا يجعل ماله من جملة مال السيد بل يعتق منه ابتداء ما حمله مال السيد ثم يعتق باقيه من ماله هو وما بقي يكون للعبد للوارث ففي المثال الأول يعتق منه ابتداء ثلثه إذا مال للسيد الا هو وهو مائة ثم ثلثاه من المائتين، إلى في نظير مائة وستين وثلثين وبأخذها منه الوارث وما بقي للعبد وفي المثال الثاني يعتق ابتداء ثلثه النظر لمال السيد وهو مائتان ثم يعتق ثلثه الباقي من ماله وهو مائة في نظير ثلاثة وثلثين وثلث يأخذها منه الوارث وما بقي للعبد

(د) لو أوصى لمساكين أو فقراء (دخل الفقير في المسكين كملكه) لانه متى أطلق أحدهما لمحل الآخر لان العرف متى قيل مسكين أو فقير يقضى بأنه لا يملك قوت (ع ٣٣) عامه اعم من ان لا يملك شيئا أصلا أو ملكه الا يكفي المأمور لوجرى العرف بانقرائها اتبع (و)

لو أوصى لا ذؤب فلان أو اقاربه أو لذى رحم فلان أو رضى أو لأهله دخل (في) لفظ (الأقارب د) في لفظ (الأرحام د) في لفظ (الأهل أو ذؤب لأهله) كالأب الأم وعمها لأبيها أو لأمها وكأخيها وابن بنتها إلى غير ذلك ومحل الدخول (إن لم يكن) فلان (أقرب لأب) فان كان أقرب لأب لم يدخل أحد من اقارب أمه ويختص بها اقارب الأب لشبه الوصية بالارث من حيث تقديم العصبية على ذؤب الأرحام مع الدخول هنا الشمول أي لمحل الاقارب الخ اقاربه لأمه (والوارث) من أقارب الاجنب (كغيره) فيدخل الجميع (بخلاف) ايضا للذؤب رحم نفسه أو أهله أو (اقاربه) فلا يدخل وارثه في لفظ من هذه الالفاظ اذ لا وصية لوارث كالأقارب اقارب أمه حيث كان له اقارب لأب بل تختص بهم حيث كانوا غير ورثة (و) اذا دخل اقارب فلان أو أهله أو رحمه أو اقاربه هو أو أهله أو رحمه

وهو ستة وخمسون وثلاثون (قوله ودخل الفقير الخ) فالذا أوصى للمساكين دخل الفقراء وإذا أوصى للفقراء دخل المساكين فكل منهما يدخل في لفظ الآخر فيشتركان في الوصية والدخول نظراً للعرف من أنهما إذا ائتمرا اجتماعاً أي في الحكم مبني على القول بعدم تداخلهما أما على القول بتداخلهما فهو عينه فلا معنى للدخول ومحل الدخول حيث لم يقع من الموصي النص على المساكين دون الفقراء وعكسه أو جرى العرف بانقرائها (قوله لان العرف) أي وان كان الأصل أن المسكين لا يملك شيئا والفقير مأمول شيئا لا يكفي قوت عامه (قوله وفي الأقارب الخ) حاصله أنه اذا قال أوصيت لأهلي أو لأقاربي أو لذؤبي رضى بكذا اختص بالوصية أقاربه لأهله لانه غير ورثة للموصي ولا يدخل معهم أقاربه من جهة أمه وان قال أوصيت لأقارب فلان أو لأهله أو لذؤبي رضى اختص بها أقاربه لانه ان لم يكن له أقارب من جهة أبيه والا اختصوا بها مطلقا كانوا ورثة فلان أو ولا ولا يدخل معهم أقاربه من جهة أمه (قوله أو لأهله) أي فلان أو أهله هو (قوله أقاربه لأمه) أي أقارب الموصي ان كانت الوصية لأقاربه أو أقارب فلان لأمه ان كانت الوصية لأقارب فلان (قوله ان لم يكن اقارب لأب) هذا هو قول ابن القاسم هنا وفي الحبس وقال غيره بدخول أقارب الأم مع أقارب الأب هنا وفي الحبس والمصنف فرق بين المثلثين فدرج في الحبس على قول غير ابن القاسم ولكن تقدم في الحبس عن المتبسط ما يفيد ترجيح ما ذهب إليه المصنف في الحبس في قوله وأقاربي أقارب جهته مطلقا بن (قوله ان لم يكن فلان) الأولى ان لم يكن له ولا فلان أقارب لأب (قوله كغيره) أي كغير الوارث منهم وقوله فيدخل الجميع أي في قول الموصي لأقارب فلان أو لذؤبي رحم فلان أو لأهل فلان (قوله كالا يدخلها أقارب أمه) هذا هو نفس كلام المصنف السابق في مفهوم الشرط (قوله بل تختص) أي الوصية بهم أي بأقارب الأب (قوله وأثر المحتاج الخ) حاصله انه اذا أوصى لأهله أو أقاربه أو ذؤبي رحمه أو لأهل فلان أو أقاربه أو ذؤبي رحمه واختص بالوصية الاقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك اقارب من جهة الأب واختص بها الأقارب من جهة الأب عند وجودهم فان استوفوا في الحاجة سوى بينهم في الاعطاء وان كان منهم محتاج أو احوج فانه يجب اتياره على غيره بدفع زيادته عن غير سواء كان ذلك المحتاج اقرب أو ابعد قال السنائي انظر هذا مع ما ذكره في مفهوم قول المصنف الآتي ولم يلزم تميم كخزاعة من أنه إذا أوصى لمن يمكن حصره الا أنه لم يسمهم فانه يسوى بينهم في القسمة اه قال بن قد يقال محل ما يأتي إذا استوفوا في الحاجة والاثر المحتاج كما هنا (قوله فالأقرب المحتاج أولى) أي فلا مفهوم للبعد من كلام المصنف لكنه نص على التوهم (قوله كأعطوا الأقرب فالأقرب) أي كقوله أوصيت لأقارب فلان بكذا يعطى منه الأقرب فالأقرب (قوله بالفضل) أي بالاثار والزيادة (قوله وحينئذ) أي وحين اذ بين بأن قال أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله فيقدم الأخ وابنه) قد اشار عجاج لضبط المواضع التي يقدم فيها الأخ وابنه على الجد بقوله :

بفضل وإيلاء ولاء جنازة • نكاح اخا وابنا على الجد قدم

وعقل ووسطه يباب حضانة • وسوء مع الآباء في الارث والدم

(قوله ويقدم الشقيق على غيره) المراد بغيره الأخ للاب هو أما الأخ للام فلا دخوله أصلا حيث كان هناك

(أو أثر) أي خص بشي (المحتاج الأبعد) بان يزداد على غيره لا بالجميع وإذا أثر المحتاج الأبعد فالأقرب أحد المحتاج أولى (إلا لبيان) في وصيته كأعطوا الأقرب فالأقرب أو فلان ثم فلان فيقدم الأقرب بالتفصيل ولو غير محتاج لا بالجميع وحينئذ (فيقدم الأخ) الشقيق اولاب (وابنه) لانه لا يمتنع الأب (على الجد) لأب لانه لا يمتنع الأب والبنوة اقوى ويقدم الشقيق على غيره



(ولا يختص) القدم بالجميع فلا يؤدي الى ابطال الوصية لان الوصى قال لأقرب فلان الأقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب أب دخل الجد لام والابح لام وقدم على الجد للدلالة بينوة الام وقوله على الجد أى دنية احترازا عن أبي الجد فان العلم وابنه يقدمان عليه كما هو ظاهر (و) دخلت (الزوجة) مع زوجها المجاورين للموصى (في جيرانه) أى في (٤٣٣) وصيته لجيرانه وهم الملاصقون

له من أى جهة من الجهات أو القابلون له وبينهما زقاق أو شارع لطيف لا سوى أو نهر وأما زوجة الموصى إذا كان بها مانع من الارث فلا تدخل لانها لا تسحق جارة عرفا (لا) يدخل (عبد له مع سيده) في وصيته لجيرانه إلا أن يفرد عن سيده يبيت مجاور للموصى (وفي دخول (ولد صغير) مع أبيه (وبكر) مع أبيها وان كانت نفقة كل على أبيه وعدم دخولها وظاهره وان كانت نفقة كل على نفسه (قولان) واحترز بالولد الصغير عن الكبير وبالبكر عن الثيب بنكاح فيدخلان قطعا لان نفقةهما لا تجب على أبيهما والمعتبر في الجارية يوم الاعطاء فان انتقل بعضهم وحدث غيرهم أو بلغ صغير أو تزوجت بكر فلا شيء للانتقال ويعطى من حدث أو بلغ ولو كانوا يوم الوصية قليلا فكثر أو يوم الاعطاء أعطوا جميعهم (و) لو أوصى لشخص بجارية وهي حامل دخل (الحمل) في الجارية (الموصى بها لانه كجزء منها) (إن لم يستثنه) فان استثناه لم يدخل ولو

أخذ من الأقارب من جهة الاب (قوله ولا يختص الخ) لما كان يقوم من الاشارة الاختصاص نفاه وبين أن معناه أن يعطى ما يستحقه ولا يحرم غيره وليس هذا راجعا لقوله فيقدم بل هو راجع لأول المسئلة وهو قوله وأثر المحتاج اه بن وهو خلاف المتبادر من كلام الشارح من رجوعه لقوله فيقدم وكتب بعضهم أنه راجع لمعا وهو أولى (قوله فان لم يكن أقرب أب) أى والحال أنه أوصى لأقرب فلان واختص بالوصية أقارب الام دخل فيهم الجد للام والابح للام (قوله وقدم) أى الابح للام على الجد أى عند قوله أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله ودخلت الزوجة الخ) أى انه اذا أوصى لجيرانه فانه يعطى الجار وزوجته الساكنة معه بجوار الموصى لا الساكنة بجعل غير مجاور له وأما زوجة الموصى فلا تدخل كانت وارثة أم لانها غير جارة في العرف (قوله من أى جهة) أى من جهة الملو أو السفلى أو اليمين أو اليسار أو الامام أو الخلف (قوله أو القابلون الخ) لعل الاولى أو والمقابلون له الخ وهذه التفسير للجار الذي يستحق الوصية التي الكلام فيها وأما حديث: ألا إن أرباب دارا جار. ففي التكرمة والاحترام (قوله اذا كان بها مانع من الارث) أى كالأمة والسكينة وكذلك الوارثة لا تدخل في الوصية للجيران للام المذكورة ولعله الارث ايضا (قوله مع سيده) أى ساكن مع سيده. وحاصله انه اذا أوصى لجيرانه فلا يعطى عبد الجار الساكن مع سيده (قوله إلا يفرد) أى العبد يبيت مجاور للموصى أى فان انفرد دخل في الوصية وان لم يكن سيده جارا (قوله وظاهره وان كانت نفقة كل على نفسه) قال شيخنا العدوى النقل الاطلاق ولكن الظاهر أنه يقيد بما اذا لم تكن نفقة كل منهما على نفسه والا دخل كل منهما اتفاقا (قوله فان انتقل بعضهم) أى او كلهم بعد الموت وقبل الاعطاء وكذا يقال فيها بعده (قوله ولو أوصى لشخص بجارية) احتراز بذلك من الموصى بعتمها وهي حامل فانه يدخل الحمل ولا يأتي فيه قول المصنف ان لم يستثنه لعدم صحة الاستثناء اه بن فالموصى بعتمها مثلها مثل من أعطى بالملء فلا يصح منها استثناء الحمل وانما صح استثناءه من الموصى بها لشخص ولم يصح استثناءه مع عتمها لان الشرع كل عليه العتق إذا اعتق جزءا منها ولم يكمل عليه الهبة إذا وهب جزءا منها والوصية كالهبه (قوله وهي حامل) أى من زوج أو من زنا (قوله دخل الحمل) أى حيث وضعته بعد موت السيد (قوله ودخل المولى الاسفلون) أى مع الاعلين (قوله هذا ظاهر المصنف) أى وهو قول أشهب (قوله والمذهب أنها تختص بالاسفلين) أى ولا يدخل الاعلون معهم وهذا قول ابن القاسم ولا فرق بين الوصية لمولى زيد أو لمولى نفسه كما في بن خلافا لعق (قوله لانهم مظنة الحاجة) أى ولغلبة الطلاق المولى على الاسفلين (قوله أو بما ولدت ابدا) انما قيد الشارح بقوله ابدا اشارة الى انه لا بد أن يأتي مع اللفظ الماضي بقرينة تدل على قصد الاستقبال مثل أن يقول بما ولدت جاريتي ابدا كما في المواق والتوضيح والالام يدخل في لفظ الماضي إلا ما ولدت قبل الوصية اه بن (قوله فانه يدخل في ذلك جملة) أى الموجود قبل الوصية والحادث بعدها واذا مات السيد والأمة حامل فان كان الثالث يحملها وقتت حتى تضع فيأخذ الموصى له الولد فينبتقاون الأم والجنين ولا يفرق بينهما ولم يجز أن يعطى الورثة الموصى له شيئا على ان يترك وصيته

(٥٥ - دوقى - بع) وضعته في حياة سيدها لم يدخل في الوصية (و) دخل المولى (الاسفلون) في وصيته إلى (المولى) أى مولى نفسه أو مولى زيد هذا ظاهر للمصنف والمذهب انها تختص بالاسفلين لانهم مظنة الحاجة (و) دخل (الحمل) أى حمل الأمة (في الولد) أى في وصيته بالولد أى ولد الأمة كأن يقول أوصيت له بأولادى أوتى أو بما تلد أو بما ولدت ابدا فانه يدخل في ذلك حملها

وظاهرة ولو وضعت بعد موث تبدها وهو كذلك كماثلة الواقي عن ابن رشد وما قبلها أوصى بذات الأمة (و) اعتبر (للم يوم) أي وقت (الوصية في) وصيته الى (٤٣٤) (عبية المسلمين) وله عبيد مسلمون وكفار فمن أسلم بعد الوصية لم يدخل ولو في يومها

لان العبرة بوقت الوصية وقرر بعضهم كلام المصنف بأنه أوصى لزيد مثلاً بعبية المسلمين فأنما يدخل في الوصية من كان مسلماً وقت الوصية لا من أسلم بعد ذلك وكلا التقريرين صحيح (لا يدخل (الواقي) الا - فلون (في) وصيته الى (نعم أو بنهم) مثلاً ولو أوصى لرجل بنى فلان أو نسائه فالظاهر دخول الصغير من النوعين كافي الوقف فلو أوصى لمساكين بنى فلان دخل موالهم (ولا) يدخل ابن السبيل (الكافر في) وصية - لم الى (ابن السبيل) أي القريب لان المسلمين إنما قصدون بوصاياهم المسلمين ويؤخذ من هذا التعليق أن الوصى لو كان كافراً اختص بهم لان الكافر لا يقصد غالباً الا الكافر (و) ان أوصى بثله مثلاً لمجهول غير محصور (لم يلزم تعميم) أي تعميم الوصى لهم بالاغطاء (كفرزة) أو فقراء أو بنى نعم بخلاف خدمة مسجد أو ولي لمصرم وينبغي اشارة الاحوج في القسمين كما أشار له بقوله (واجتهد) متولى التفرقة من وصى أو حاكم أو وارث فيمن حضر

في الولد كافي للدونة وغيرها لانه من بيع الاجنة وان لم يعملها الثلث فللورثة أن يوقفوها حتى تضع وان كرهوا لم يجب ذلك عليهم وسقطت الوصية لأنها وصية فيها ضعف قاله ابن حبيب واختلف ان أعقق الورثة الأمة والثالث يعملها قيل يعتق ما في بطنها بعقها وتبطل الوصية وهو الذي في الدونة وقيل لا يعتق وهو قول أصح في الواضحة وان لم يعملها الثلث فعتقهم فيها غير جائز اهـ بن (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) أي وظاهره دخول الحمل في الوصية بالولد ولو وضعت بعد موث السيد أي وأولى قبله سواء كان الحمل موجوداً قبل الوصية أو حدث بعدها وفي بن الذي يفيد كلام ابن رشد أن الحمل للوجود يوم الوصية يكون للموصى له مطلقاً وضعت في حياة الموصى أو بعد موته وما حملته به بعد الوصية من الاولاد لا يكون له منهم الا ما ولدته في حياة الوصى (قوله ولو في يومها) أي واوكان اسلامه بعدها في يومها (قوله وقرر بعضهم الخ) أي وعلى هذا قول المصنف والمسلم الخ معناه وتعين المسلم يوم الوصية في وصيته بعبية المسلمين (قوله فأنما يدخل في الوصية الخ) فان لم يكن له حين الوصية عبيد أصلاً فاشترى مسلمين أو كان له حينها كفار فقط فأسلموا فهل يدخلون لان فيه اعمال الوصية ما امكن أو تبطل الوصية قولان والراجح الأول وظاهر المصنف الثاني (قوله لا يدخل الموالى الاسفلون في وصيته الى نعم أو بنهم أي وأما الارقاء منهم فالظاهر دخولهم كأن يتزوج نعيم بأمة آخرهم ويأتي منها بولد (قوله دخل موالهم) أي لأن الشأن في الموالى المسكنة ولانهم يضافون لبنى نعيم وان لم يكونوا منهم (قوله ولم يلزم تعميم كفرزة) أي ولا التسوية بينهم واجتهد متولى التفرقة في القدر الذي يعطيه لمن حضرهم القسم ولا شيء لمن مات قبله (تنبيه) من قبيل المجهول غير المحصور فقراء الرماط والمدارس والجامع الازهر فقد ذكر عقب في باب الوقف نقلاً عن العتبية عند قول المصنف أو لمجهول وان حصر أهل مسجد كذا من غير المحصور وأن قول الشيخ أحمد الزرقاني ان المجاورين بالمسجد الفلاني من المحصور به نظر (قوله بخلاف خدمة مسجد الخ) هذا مفهوم قوله كفرزة وذلك لأن قوله كفرزة مفهومه قسان أحدهما الايصاء لعين كفلان وفلان وأولاد فلان ويسمهم فيقسم المال الموصى به بينهم بالسوية ومن مات منهم بعد موت الموصى وقبل قسم المال الموصى به فقصيه لوراثته ثانيهما أن يوصى لمن يمكن حصره ولكن لمسمهم كأوصيت لأولاد فلان أو لاختوته أو لأولاد اختوته أو لاختوالى وأولادهم أو لخدمة المسجد الفلاني أو لخدمة الولي الفلاني وهذا القسم اختلف فيه على قولين كما في ح قيل انهم كالعنيين يقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل الموصى فلا شيء له ومن مات بعده استحق ويقوم وارثه مقامه اذا مات قبل قسم المال ومن ولد بعد موت الموصى لم يدخل وقيل انهم كالمجهولين من مات قبل قسم المال لم يستحق ومن ولد بعد موت الموصى استحق ويقسم بينهم بالاجتهاد لا بالسوية والاول قول مالك وهو مذهب ابن القاسم في الدونة وعليه مثنى الشارح فقوله بخلاف خدمة مسجد أو ولي أي فيجب تعميمهم لمصرم ويسوى بينهم في القسم اذا امتنوا في الحاجة (قوله في القسمين) أي ما اذا كانت الوصية على مجهول غير محصور كالكفرزة أو على مجهول يمكن حصره كخدمة المسجد (قوله واجتهد متولى التفرقة) فيمن حضرها من المجهول الغير المحصور كالكفرزة أي اجتهد في القدر الذي يعطيه لكل واحد فلا يلزم ان يسوى بينهم كما لا يلزم تعميمهم (قوله فيما يعطيه)

التفرقة فلا شيء لمن مات قبلها (كزيد معهم) أي إذا قال أوصيت لزيد وللقراء ثلثي مثلاً فانه يجتهد فيما يعطيه لزيد من قلة وكثرة بحسب القرائن والاحوال لأن القرينة هناك على أن الوصى أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجره على حكمه حيث ضمه اليه فلا يقال انه اذا اجتمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف (ولاشيء لوارثه) أي لو ارث زيد ان مات

( قبل القسم ) بخلاف مال أوصى لعينين كزيد ومهرو أولاد زيد العينين فيقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فوارثه يقوم مقامه ( وضرب ) أى أحسم ( المجهول ) دائم كوقيد مصباح على الدوام لطلبة العلم مثلاً بدرهم كل ليلة ( فأكثر ) كوقيد مصباح بدرهم ( شراء ) خبر يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين أى مع معلوم أيضاً ( ٤٣٥ ) كوصيته لزيد بكذا ولم يرد

بكذا ( بالثلث ) أى ثلث المال أى يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت فإذا كان ثلث المال ثلثاً جعل كله للمجهول المتعدد أو المتعدد ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان المعلوم ثلثاً فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم نصف الثلثة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة زيدت على الثلثة فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم ربع الثلثة ويبقى عليه ويبقى الباقي للمجهول ( وهل ) ما بقي للمجهول ( يقسم ) على الحصص فيجعل لجهة المصباح الثلث من الباقي ووجه الحزب الثلثان أولاً يقسم على الحصص بل على عدد الجهات بالسوية فيجعل لجهة المصباح نصفه وإن أوصى له بدرهم ووجه الحزب نصفه وإن أوصى له بدرهمين ( قولان ) واستشكل الثاني بأن الموصى جعل لأحدهما أقل مما للآخر

أى في قدر ما يعطيه له وكذا يجتهد في تقديمه في الاعطاء أو تأخيره ( قوله قبل القسم ) أى قبل قسم المال الموصى به وبعد موت الموصى وأما من مات منهم قبل موت الموصى فلا شيء له حتى يكون لوارثه ( قوله وضرب الخ ) لو قال وجعل للمجهول الثلث وحذف الباء من بالثلث كان أظهر وأخصر ولا يلزم من جعل الثلث له إعطاؤه الثلث بتمامه لأنه يسلك فيه سلك الأول كما قال الشارح ( قوله للمجهول ) أى واحد فأكثر كعجولين أو ثلاثة وقوله للمجهول دائم أى موصى به وقوله مع معلوم أى موصى به أيضاً ( قوله أى مع معلوم أيضاً ) أى كاشترى به قول المصنف وضرب لأن المضاربة والمخاصمة إنما تكون في متعدد وحاصله أنه إذا أوصى بمجهول أو أكثر على الدوام وأوصى بمعلوم فإن أجاز الوارث الوصية فالأمر ظاهر وإن أبى من تنفيذها كلها تعين تنفيذها من الثلث وطريق ذلك أن يجعل ثلث مال الميت للمجهول ويضم إليه الموصى به المعلوم وينسب المعلوم لمجموعهما وبتلك النسبة يعطى الموصى به بالمعلوم من الثلث وما بقي منه فهو للمجهول فإذا كان مال الميت كله تسعة ولم تجز الورثة الوصايا وتعين في الثلث أخذ ثلث المال وهو ثلثاً وضم إليها المعلوم وفعل ما ذكرنا ( قوله فكأنها عالت بثلثها ) وذلك لأنه إذا أريد معرفة ما عالت به المسئلة ينسب ما عالت به إليها بدون الأول وأما إذا أريد معرفة ما يخص الموصى به بالمعلوم من الثلث فننسب المعلوم لمجموع الثلث والمعلوم وبتلك النسبة يعطى الموصى به بالمعلوم من الثلث ( قوله ولو كان المعلوم مائة ) أى كما لو أوصى لزيد بخمسين ولم يرد بخمسين ( قوله ربع الثلثة ) أى وهو خمسة وسبعون وقوله يفيض عليه أى على المعلوم أى على أصحابه يأخذ كل واحد منهما سبعة وثلاثين ونصفاً ( قوله ويبقى الباقي ) أى وهو مائتان وخمسة وعشرون ولو كان المعلوم مائة وخمسين لزيدت على الثلثة فكأنها عالت بثلث نصفها ونسبة المائة والخمسين للاربع مائة والخمسين ثلث وحينئذ فيعطى الموصى به بالمعلوم ثلث الثلثة وذلك مائة وما بقي وهو مائتان للمجهول ( قوله وهل يقسم على الحصص ) أى على قدر الحصص ( قوله فيجعل لجهة المصباح الثلث ) أى لأنه أوصى له بدرهم وللخيز بدرهمين ونسبة الدرهمين للثلاثة ثلثان ونسبة الدرهم لما ثلث وإذا جعل لوقيد المصباح ثلث ما بقي فيصرف منه كل يوم القدر المسمى وهو درهم حتى يفرغ ( قوله ووجه الحزب الثلثان ) أى ويصرف منهما كل يوم القدر المسمى وهو درهمان حتى يفرغ الثلثان ( قوله فيجعل لجهة المصباح نصفه ) أى ويشتري منه كل يوم بالقدر المسمى حتى يفرغ ( قوله قولان ) الأول منهما لابن الماجشون والثاني للموازية واختاره التوسى واستظهره بعضهم ومحل القولين إذا عين ما لكل مجهول مع التخالف كما إذا أوصى بوقيد مصباح كل ليلة بدرهم وبخيز يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين وأما إذا عين ما لكل مجهول مع التساوى فإنه يقسم على عدد الجهات قولاً واحداً ( قوله وأجيب الخ ) حاصله أن كلامنا القليل والكثير إذا انفرد اختص بالثلث فلما اشتركا في أن كل واحد منهما إذا انفرد اختص بالثلث كانا إذا اجتمعا متساويين فيه وهو جواب ظاهر ولا نظير فيه أصلاً تأمل ( قوله لو انفرد ) أى عن المجهول الآخر ( قوله بأن قال أوصيك باشتراء عبد فلان وأعتقه ) أى فإن باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وقوله وإن أبى من يبعه فيزاد الخ

فكان ينبغي عدم التساوى بينهما مراعاة لجعله وأجيب بأنه لما كان له الثلث لو انفرد كان الثلث للجميع عند التعدد بالسوية وفيه نظر إذ ليس بينهما (و) العبد العين (الموصى بشرائه) من ماله (العتق) بأن قال أوصيك باشتراء عبد فلان وأعتق وأبى ربه من يبعه (يزاد) لبيد

بالتدريج (لثالث قيمته) أى زاد على قيمته ثلثها فإذا كانت قيمته ثلاثين زيد عليها عشرة فقط فان باعه فواضع (ثم) إذا لم يرض بزيادة الثلث (استؤنى) بالثمن المذكور لظن الاياس من بيعه أو للوفات بعق أو لموت له أن يبيعه (ثم) إذا لم يحصل منه بيع مدة الاستيناء (مورث) المال وبطلت الوصية وغلغ الزيادة إذا لم يكن العبد لوارث الموصى وإلا لم يزد على قيمته شيء لئلا يلزم الوصية لوارث (و) إن أوصى (بيعه) لعبد المفقين (يخن أحب) (٤٣٣) العبد فأحب شخصا ولم يرض بشرائه رجع العبد ميراثا (بعد النقص) لثالث قيمته (والأبادة) من شرائه ولا استيناء في هذه إذ لا عتق فيها (واشتراء) بالجر عطف على بيع أى وإن أوصى باشتراء عبد زيد من ماله ويعطى (لفلان) فان باعه سيده بقيته أو بزيادة الثلث حيث أبى من بيعه بالقيمة لا بخلاف لطلب الزيادة أعطى لفلان (و) إن (أبى) من بيعه (بخلاف) منه يبيع عبده (بطلت) الوصية ويرجع الثمن ميراثا (و) إن أبى (لزيادة) على ثلث القيمة (فلموصى له) جميع القيمة والثلث الزائد عليها والفرق بين كونها بخلاف فبطلت ولزيادة فلا تبطل ويكون الثمن والزيادة للموصى له أنه في البخل امتنع رأسا فلم يسم شيء يعطى للموصى له بخلاف الأبادة لأجل الزيادة فان الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمى مقدار قدره الشرع

أى أن أبى طالبا للزيادة لا بخلاف وبطلت الوصية قياسا على ما يأتي قريال له نصف (قوله بالتدريج) أى كما يشعر به قول المصنف لثالث قيمته ولم يقل يزداد ثلث قيمته لئلا يوم أن الثلث يزداد دفعة واحدة وانما طلب زيادة ثلث القيمة لأن الناس لما كانوا يتعاقبون في البيع ولم يجدوا لثالث قيمته شيئا يوقف عنده وجب أن يقتصر على ثلث ذلك لأن الثلث حد بين القليل والكثير (قوله بالثمن المذكور) أى وهو القيمة وما زيد عليها من ثلثها (قوله أو للوفات) أى لفوات بيعه بموت أو عتق والتعبير الأول هو الواقع في المدونة والثاني هو الواقع في رواية ابن وهب وقد حمل ابن يونس ذلك على الوفاق لأن الاياس من بيع العبد يحصل بالعتق والموت وبغير ذلك انظر بن والذى فى عقب عن ابن مرزوق وهل الاستيناء سنة أو بالاجتهاد قولان والحاصل أن المالك إذا لم يرض بزيادة الثلث فإنه يستأنى بالثمن المذكور لظن الاياس من بيعه بمحصول موته أو عتقه أو مضى مدة حدها بعضهم بسنة وبعضهم بالاجتهاد الحاكم ثم بعد الاستيناء يورث (قوله وإلا لم يزد على قيمته شيء) أى وبطلت الوصية (قوله وبيعه عن أحب) حاصله أنه إذا أوصى ببيع عبده فلان لمن أحبه العبد فأحب شخصا فإنه يباع له فان اشتراه بقيته فالأمر ظاهر وإن أبى فإنه ينقص له من قيمته قدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فإنه يورث من غير استيناء على الراجح قال في التوضيح ومحل كونه يصير ميراثا بعد النقص والأبادة إذا لم يوجد من يشتره بالكلية وإنما لو أحب العبد شخصا وأبى من شرائه فله أن ينتقل إلى ثان وإلى ثالث مالم يطل ذلك حتى يضرب بالورثة قاله أنشبه اهـ بن (قوله بعد النقص) أى للمشتري الذى أحبه العبد (قوله ولا استيناء في هذه) أى على الراجح خلافا لحش (قوله واشتراء لفلان الخ) حاصله أنه إذا أوصى أن يشتري عبد زيد من ماله ويعطى لعمرو مثلا فان باعه صاحبه بقيته فلا كلام وإن أبى أن يبيعه بذلك فان كانت إيبته لأجل البخل ببيع العبد فان الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثا وإن كانت إيبته من بيعه لأجل الزيادة في الثمن فإنه يزداد على قيمته ثلثها فان أبى أن يبيعه بذلك فان الثمن أى القيمة والزيادة يدفعان للموصى له (قوله وإن أبى من بيعه) أى من أول طلبه بثمنه أو بعد زيادة ثلثه (قوله ويرجع الثمن ميراثا) أراد بالثمن القيمة التى أشار لها بقوله فان باعه صاحبه بقيته الخ (قوله والفرق الخ) حاصله أنه إذا امتنع بخلاف لم يفسر الايتيان بالعبد فهو بمنزلة موته فتعذر تنفيذ الوصية فلذا بطلت بخلاف الأبادة لزيادة فإنه قد وجد طريق لتنفيذ الوصية لأن الشارع التفت لإلزام قدر معين والورثة قادرون على دفعه فلم تبطل (قوله أى أو لفلان) أشار إلى أن فى كلام المصنف حذف أو مع ما عطف (قوله خير الوارث في بيعه بما طلب المشتري) أى فى صورتين (قوله لأنه) أى عتق الثلث هو الذى أوصى به الميت فى العنى وذلك لأن إيصاءه ببيعه لا عتق يقتضى شرعا وضع قيمة ثلثه إن أبى المشتري فكأنه أوصى بعتق ثلثه بتلا مجانا والثلثان

وهو الثالث (و) إن أوصى (بيعه) أى ببيع عبده (لاعتق) أى لمن يبعه أى أول فلان بدليل آخر الآخرا كلامه فان اشتراه أحد بقيته فظاهر وإلا (نقص) عن المشتري (ثلاثة) أى ثلث قيمته (وإلا) يوجد من يشتره بنقص ثلث قيمته (خير الوارث في بيعه) بما طلب المشتري أن يشتره به (أو عتق ثلثه) بتلا في بيعه لا عتق لأنه الذى أوصى بعتقه فى العنى (أو القضاء به) أى بثلث العبد (لفلان فى له) أى فى قول الموصى ببعوه لفلان فصار حاصل المعنى أن الوارث غير فى الأولى بين بيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد وفى الثانية بين بيعه بما طلب فلان

وبين تملكك ثلث العبد له (و) ان اوصى (بعتق عبد) معين وله مال حاضر وغائب والعبد (لا يخرج من ثلث) المال (الحاضر) أى لا يحمله ثلثه ويخرج من ثلث الجميع (وقف) عتقه بدموته (إن كان) يرجى حضور الغائب (لأشهر يسيرة) كاربعة حتى يحضر فيعتق كله (وإلا) يرجى حضور الغائب لأشهر يسيرة بل كثيرة (عجل عتق ثلث) المال (الحاضر) أى ما قبل ثلث الحاضر (ثم تمم) عتقه (منه) أى من الغائب اذا حضر ولو تدرى بما يعتق من كل ما حضر محله حتى يتم عتقه (٤٣٧) (ولزم إجازة الوارث) ليس مراده أنه يلزمه أن يجيز وأنما مراده

أن الوارث إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فبإله رده بعده كما لو كانت لوارث أو أكثر من الثلث فتلزمه الإجازة وليس له رجوع بعد ذلك فبإجازته متمسكا بأنه التزام شيء قبل وجوبه وأنما تلزمه الإجازة بشروط أولها تكون الإجازة (بمرض) للموصى أى فيه سواء كانت الوصية فيه أوفى الصحة ولا بد من كون المرض مخوفا كما يؤخذ من الشرط الثاني وهو قوله (لم يصح) الموصى (بده) فإن أجازته في صحته أوفى مرض صح منه صحة بينتهم مرض ومات لم يلزم الوارث ما أجازته وأشار لثالث الشروط وهو أن لا يكون معذورا بقوله (إلا تبين عذر) للوارث في الإجازة (بكونه) أى الوارث (في نفقته) أى الموصى فأجاز مخافة قطعها عنه (أو) لأجل

الآخران جعل للمشتري عتقهما (قوله وبين تملكك ثلث العبد له) اعلم أن ما ذكره المصنف محله إذا حمل ثلث الميت جميع العبد للموصى بيمينه لا عتق أو لفلان أما إذا لم يحمله فإن الورثة يخيرون بين بيع جميع العبد ويحيط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين أن يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسئلة العتق لان الوصية به وأما في مسئلة البيع لفلان فيخيرون بين بيع جميع العبد ويحيط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين إعطاء فلان ثلث جميع ما ترك للميت من العبد وغيره مما يملكه من عرض ودار وغيرهما مثلا إذا كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف الموصى ثلاثين غيره فالجسلة ستون ثلثها عشرون فلم يعمل ثلث الميت العبد فيخير الورثة بين أن يبيعوا جميع العبد ويستقوا عن المشتري عشرين أو يعتقوا ثلثه في مسئلة العتق وأما في مسئلة البيع فيخيرون بين أن يبيعوا جميع العبد لفلان ويستقوا الثلث عنه وبين أن يدفعوا لفلان عشرين ثلث المال كله هكذا ذكره الطخيني عن العوفي (قوله وقف عتقه) أى وتجري عليه أحكام الرقية حتى يعتق ولو طلب العبد عتق ما يحمله ثلث الحاضر ويؤخر عتق بقية لم يجب لذلك (قوله فيعتق من كل ما حضر محله) فإذا كانت قيمة العبد مائة وثلث الحاضر خمسين وثلث الغائب كذلك خمسين وكان لا يرجى حضوره إلا بعد سنة عتق نصف العبد حالا وكل ما يأتي من الغائب ثلاثون يعتق من العبد عشرة (قوله ليس مراده أنه) أى الوارث يلزمه أن يجيز وصية مورثه (قوله فتلزمه الإجازة) ظاهره مطلقا سواء تبرع الوارث بها بأن أجاز قبل أن يطلبها منه الموصى أو طلبها منه الموصى وهو ما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق واختاره بعض الصقليين وقال بعض القرويين إن أجاز الوارث قبل أن يطلبها منه الموصى لم يكن له رجوع مطلقا كان في عيال الموصى أو لم يكن في عياله وإن جاز بعد أن طلب الموصى منه الإجازة كان له الرجوع وإليه نحا ابن يونس انظر بن (قوله وليس له رجوع بعد ذلك) أى بدموت الموصى (قوله لم يصح بعده) أى بعد ذلك للرض الذي أجاز فيه الوارث (قوله لم يلزم الوارث ما أجازته) أى في الصحة أو في المرض الأول (قوله أن لا يكون معذورا) أى فإن كان الوارث معذورا فلا تلزم إجازته (قوله في نفقته) أى سواء كانت واجبة أو متطوعا بها (قوله أول أجل دينه) أى فيخاف أن يطلبه به ويسجنه إذا لم يجز (قوله أن لا يكون المحيز من يحمل أن له الرد والإجازة) أى فإن كان من يحمل ذلك لم تلزمه الإجازة وكان له الرد إن حلف أنه يحمل أن له رد تلك الوصية وأنه إنما أجازها لاعتقاده لزومها له (قوله معمول الخ) خبر لمخوف أى هذا معمول يحلف والمشار إليه قول المصنف إن جعل الخ (قوله كالأدى يعلم الخ) أى كما أنها تلزم بالشروط المتقدمة الذى يعلم الخ (قوله وأنها في الثلث) أى وأن يعلم أن الوصية إنما تكون في الثلث

(دينه) الذى له عليه (أو) لحوف (سلطانهم) أى الموصى فأجاز مخافة سطوته عليه الشرط الرابع أن لا يكون المحيز من يحمل أن له الرد والإجازة وأشار بقوله (إلا أن يحلف من يحمل مثله) لزوم إجازته كمن شأنه التباعد عن أهل العلم (أنه جهل أن له الرد) معمول يحلف فهو صفة يمينه أى يحلف بالله الذى لا إله إلا هو أنى لا أعلم حين إجازتي أن لى الرد أى لاعتقادي أن ما أوصى به الموصى أمر لازم فإن حلف لم تلزمه الإجازة وله الرد فإن نكل لزمته كالأدى يعلم أنه لا وصية لوارث وأنها في الثلث

وأن له الاجازة والرد ولا يقبل منه يمين وبق شرط خامس وهو أن يكون الميز مكلفا بلا حرج وذكر مفهوم الشرط الاول ليرتب عليه المبالغة بقوله (لا) أن أجاز الوارث (بصحته) للموصي فلا تلزمه الاجازة (ولو) وقتت (بكسفرة) أو مرض خفيف أو سجن (والوارث) الموصي له بصحة أو مرض (بصير) حال الموت (غير وارث) بحجبه بمن هو أقرب منه كأخ يحجب بحدوث ابن أو زوال سبب أو شرط كالزوجة تطلق (٤٣٨) باثنا (وعكسه) أي غير الوارث يصير وارثا كوصيته لامرأة أجنبية ثم

لا يتردد عليه (قوله وأن له) أي ويعلم أن للوارث اجازة الوصية للوارث وبزائد الثلث وله ردها (قوله وبق شرط خامس الخ) قديقال هو المأخوذ من قول للصنف ولزم اجازة الوارث لان اللزوم إنما يكون للرشد (قوله لا بصحة) هذا قول مالك في الوطأ والعتبية قال لا يلزمهم ذلك لأنهم أذنوا في وقت لا منع لهم فيه أبو عمر هذا هو المشهور من المذهب وخرج ابن الحاج في نوازه عليه إن رد ما أوصى له به في صحة الموصي ثم قبله بعد موته صح قبوله لأنه لم يحجب الوصية إلا بموت الموصي اه بن (قوله فلا تلزمه الاجازة) أي سواء كانت الوصية لوارث أو لأجنبي بأكثر من الثلث وإذا كانت تلك الاجازة الواقعة في الصحة لا تلزم فلا وارث الرد بعد موت الموصي ولا عبرة بقول الموثق واطلع الوارث على ذلك وأجازه (قوله ولو بكسفرة) هذا قول ابن وهب قال اصبح وهو الصواب خلافا لابن القاسم في العتبية (قوله ما يؤول إليه الحال) أي حال الموصي له عند موت الموصي فإن آل أمر الموصي له عند موت الموصي لكونه غير وارث نفذت الوصية له وإن آل أمره لكونه وارثا عند موت الموصي بطلت الوصية له (قوله فلا شيء له) كذا قال ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد نفوذ الوصية سواء علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير الوصية أو لم تعلم (قوله لعدم وجود الخلاف فيها) بل بطلان الوصية فيها باتفاق فإذا كان له ابن وأوصى لأخيه ثم مات الابن فصار الأخ وارثا بطلت الوصية باتفاق سواء علم الموصي بموت ابنه ولم يغير الوصية أو لم يعلم بموته (قوله واجتهد في نفي عيب) أي قلة وكثرة بقدر المال فإن كان المال كثيرا اشترى العبد من على الرقيق والإف من دينه فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألف دينار الخ (قوله ولا بد أن يكون غير معيب في الأولى) أي فإن ظهر أنه معيب فيها رد لان ظهر أنه معيب في الثانية (قوله بحيث لا يسع) أي الثالث ما سماه وقوله ولا يفي أي الثلث برقبته كما لو سمى مائة والثلث عشرة فهي لاتسع المائة ولا تفي برقبته (قوله فأخر نجم مكاتب) هذا مبتدأ خبره محذوف أي يمان به فيه (قوله كفي) أي فإن عجز هذا دفع له رجوع على السيد فأخذ منه مائة مكاتبه وورث لأنه إنما دفع له إعانة على العتق ولم يحصل اه بن (قوله ورث) أي ورثه ورثة الموصي والضمير في ورث راجع للقدر الذي سماه إذا كان يسيرا أو الثلث إذا كان ما سماه كثيرا لا يسعه الثلث (قوله لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار الخ) مثل العتق على الظهار العتق عن غيره من الكفارات ككفارة القتل وقول الأحمى كفارة القتل كالنطوع ضعيف لمخالفته تقييد المصنف كابن يونس بالنطوع فإنه لما قال في المدونة فإن سمى قيده ابن يونس بالنطوع وجعل التسمية خاصة بالنطوع اللهم إلا أن يحمل كلام الأحمى على كفارة قتل العمد لانها مندوبة انظر عجم (قوله فلا يشارك) أي فيه لانه لا يعتق فيه الا رقبة كاملة (قوله ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة) أي ويشتري طعاما بما لم يبلغ شراء رقبة ويعطى للمساكين سواء وفي الاطعام كله أي ستين مدا أو وفي بعضه (قوله فإن فضل الخ) يعني أنه إذا اشترى بما

تزوجها (المعتبر ماله) أي ما يؤول إليه الحال في الصورتين فإذامات الموصي صححت في الأولى وبطلت في الثانية (ولو لم يعلم) الموصي بصيرورة الوارث غير وارث فالمبالغة راجعة للصورة الأولى قصد بها رد قول ابن القاسم في المرأة توصى لزوجها ثم يطلقها البتة فإن علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير فالوصية جائزة وإن لم تعلم فلا شيء له ولا يصح رجوعها للثانية لعدم وجود الخلاف فيها (واجتهد) من يتولى أمر الوصية من وارث أو قاض أو مقدم منه أو وصي (في ممن) (عبد) (مشتري لظهار) على الموصي بشرائه ليعتق أي لاجل عتقه عن ظهاره (أو) (مشتري للنطوع) أي أوصى بشراء عبد ليعتق عنه نطوعا ولم يسم ثمن في الحالين (بقدر المال) متعلق باجتهاد أي يجتهد بقدر المال قلة وكثرة ليشتري عبدا صغيرا أو كبيرا حاذقا أو بليدا فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألفا ولا بد

أن يكون العبد مسلمانا في المستثنين فإن ظهر كفره بعد الشراء رد ولا بد أن يكون غير معيب في الأولى (فإن لم سمى في نطوع) (قدرا) (يسيرا) لا يشتري برقبة (أو) سمى كثيرا (قل الثلث) (بحيث لا يسع ما سماه ولا يفي برقبة) (شوركة) أي باليسير الذي سماه أو بالثلث (في) (عبد) ليعتق أن وجد مشارك (وإلا) يوجد (فأخر نجم مكاتب) لأنه أقرب لعرض الموصي والتقييد بالآخر للندب لانه أقرب لاعتق إذ لو وضع في أول نجم كفي فإن لم يوجد نجم مكاتب ورث ومفهوم قوله نطوع انه لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار فلا يشارك ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة فان فضل عن الاطعام شيء ورث (وإن عتق) ما اشترى للنطوع

(فظهر) على الميت (دين برؤيه) أى العتق كله (أو بعضه رُقُّ القابل) للدين (٤٣٩) وهو السكلى فى الاولى وبطلت الوصية

والبعض فى الثانية وعتق  
الباقى بخلاف الظهار فيرق  
اذا لا يعتق عن ظهار بعض  
رقبة ويطعم عن ظهار الميت  
بما زاد على الدين (وإن  
مات بعد اشترائه) لاعتق  
(ولم يعتق) بأن مات قبل  
عتقه لانه لا يعتق بمجرد  
الشراء (اشترى غيره)  
ليعتق (لمبلغ الثالث) ولو  
قسمت التركة وهذا فيما اذا  
لم يسم ثمنًا في ظهار أو تطوع  
(و) أن أوصى (بشاة) من  
غنمه أو بعبد من عبيده  
(أو) أوصى (بعبد من  
ماله) غنمًا أو غيرها كاعطوه  
عشرة من غنمى أو من  
عبيدى أو من أبلى (شارك)  
للموصى له ورثة الميت  
(بالجزء) أى بنسبة الجزء  
الذى أوصى به إلى الموصى  
فيه من غنم أو غيرها فإذا  
أوصى بشاة وله يوم التنفيذ  
ثلاث شياه كان شريكًا  
بالثالث ولو كان له عشرة  
كان شريكًا بالعشر وإذا  
أوصى له بعشرة وله عشرون  
كان شريكًا بالنصف فلو  
كان له خمسة عشر شاة كان  
شريكًا بالثلثين والموضع  
أن ثلث الميت يجعل ذلك  
والعبرة بيوم التنفيذ زادت  
عن يوم الوصية أو نقصت  
(وإن لم يبق) يوم التنفيذ  
من غنم الموصى (الا  
مسمى) يوم الوصية

لم يبلغ شراء الرقبة طعاما فأطعم منه ستين مداً وبقي من ذلك الطعام بقية فانها تورث هذا هو القياس  
والاستحسان أن يتصدق بالباقي كذا قال الأحنفى (قوله فظهر دين يرد به أى العتق كله) أى بأن أحاط  
الدين بمال الموصى حتى العبد وقوله أو بعضه أى بأن كان الدين الذى يستغرق جميع المال غير  
العبد ويستغرق نصف العبد أيضا فينتق ثلث النصف الباقى ويرق ثلثه للورثة لان الوصية انما  
تكون فى الثلث كذا فى المدونة اذا علمت هذا فقول الشارح والبعض فى الثانية وعتق الباقى نحوه  
فى عتق وخشى وفيه نظر وصوابه وعتق ثلث الباقى وثلثه للورثة لان الوصية انما تنفذ فى الثلث  
والدين يبدأ به ومابقى بعده كأنه التركة انظر (قوله بخلاف الظهار الخ) أى أنه إذا عتق فى الظهار  
وظهر دين يرد بعض العبد فانه يرق جميعه ويقال لمتولى التركة أطعم عنه بما زاد على الدين ولا يقال  
إن الصوم مقدم على الاطعام فيكون للمولى لامتق هو الصوم لا الاطعام لانا نقول الصوم هنا معذور  
لانه انما يعتبر ذلك يوم التنفيذ وهو قطعاً بعد موت الموصى اه عيج (قوله لانه لا يعتق بمجرد الشراء)  
هذا اذا لم ينص الموصى على عتقه بمجرد الشراء اما ان نص على ذلك كاشتروا بعد موتى عبدا وان  
اشترى تموه فهو حر فان مات لم يلزم شراء غيره لحصول الحرية (قوله اشترى غيره لمبلغ الثلث) أى  
ثلث جميع مال الميت وقيل ثلث مابقى أبداً وكأنه لم يكن مال الا مابقى الاول مذهب المدونة والثانى  
لابن القاسم فى الموازية فاذا أوصى بشراء عبد يعتق تطوعاً أو عن ظهاره أو كفاارة العبد وقتل ومات  
وكانت التركة ثلثمائة مثلاً فاشترى عبداً بخمسين فمات قبل عتقه فانه يشتري عبداً آخر بخمسين بقية  
الثلث ولو قسمت التركة فان اشترى بالخمسين الباقية من الثلث فمات قبل عتقه لم يؤخذ من الورثة شيء  
لتام الثلث هذا على القول الاول وعلى الثانى يؤخذ ثلث المائتين الالفين عند الورثة مطلقاً مات بعد  
القسم أو قبله (قوله ولو قسمت التركة) هذا مبالغة فى قول المصنف اشترى غيره أى اشترى غيره  
ولو قسمت التركة على المشهور وعن ابن القاسم قول بالفرق بين أن يكون المال قد قسم فلا يشتري  
أولم يقسم فيشتري وهو قول اصبح ورده ابن رشد بأن الحقوق الطارئة على التركة لا يسقطها قسم  
المال انظر (قوله وهذا فيما اذا لم يسم ثمنًا فى ظهار أو تطوع) أى غير أن قوله لمبلغ الثلث يجرى فى  
الثانى مطلقاً سواء كان مبلغ الثلث يسع رقبة كاملة أو بعض رقبة وفى الاول إن كان مبلغ الثلث يشتري  
به رقبة كاملة فان كان لا يشتري به رقبة كاملة اشترى به طعام وأخرج للفقراء سواء كان قدر ستين  
مداً أو أقل ومفهوم قوله لم يسم ثمنًا أنه لو سمى ثمنًا فاشترى به العبد ومات قبل عتقه لم يشتري غيره لافى  
ظهار ولا فى غيره (قوله أو بعبد من عبيده) أى أو يبيع من ابله (قوله غنمًا أو غيرها) أشار الشارح  
بهذا الى أن المراد بماله فى قوله أو عدد بماله ما أوصى ببعضه لا جميع ماله كما هو ظاهر  
(قوله كان شريكاً بالثالث) أى سواء كانت غنم الموصى ضأنًا أو معزًا أو ماعزًا كله ذكوراً وإناثاً  
أو منهما كانت كلها صغاراً أو كباراً أو مختلفة أى ويعتبر الثلث بالقيمة لا بالعدد فإخذه بالقرعة  
بعد التقويم وكذا يقال فيما بعد (قوله ولو كان) أى للميت يوم التنفيذ عشرة (قوله كان شريكاً  
بالعشر) أى ولو كان للميت يوم التنفيذ مائة كان شريكاً بعشر والعشر وكذا يقال فى العبد والابل  
(قوله وله) أى للميت عشرون يوم التنفيذ (قوله والعبرة بيوم التنفيذ) أى والعبرة بعدد الغنم ونحوها كالابل  
والعبد يوم التنفيذ للوصية سواء زاد الموجود يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية أو نقص الموجود  
يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية فلو أوصى له بعشرة وكان له يوم الوصية خمسون فزادت بولادة  
وبلغت مائة يوم التنفيذ كان شريكاً بالعشر لا بالخمس وكذا ان أوصى له بعشرة وكان له مائة يوم  
الوصية واستمرت المائة باقية إلى يوم التنفيذ كان شريكاً بالعشر وان هلك منها خمسون وبقي منها



(فموت) أى الباقي (له) أى للموصى له يختص به (إن حمله الثلث) قال فيها من أوصى بعق عشرة من عبيده ولم يعيدهم وعبيده خمسون فمات منهم عشرون قبل التقويم عتق منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزء بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هللكوا إلا عشرة عتقوا وإن حملهم الثلث وكذا من (٤٤٠) أوصى لرجل بعدد من رقيق أو بعشرة من ابله انتهى واستشكل قوله بالجزء مع

قوله وإن لم يبق إلا مائة فمؤله لأن الحكم بالشركة يقتضى أن ما وجد يكون بينهم مع الحكم بالاختصاص متنافيان وأجيب بأن قوله شارك بالجزء فيما إذا كان عنده أكثر من العدد للموصى به فإن لم يكن عنده أكثر اختص به فإن لم يحمل الثلث إلا بعضه فله ماحمله (لا) أن قاله (ثلث غنمى) مثلاً (فتموت) أى يموت بعضها فليس له إلا ثلث ما بقى وإذا لم يبق إلا شاة فقط أعطى ثلثها ولا يقال ينظر إلى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العدد حتى إذا لم يبق إلا هو أخذه لأن الفرق بين هذه والسابقة أن الوصية في هذه بجزء معين وفي السابقة بعدد معين (وإن) أوصى له بشاة مثلاً (لم يكن له غنم) حين الوصية حتى مات (فله) شاة وسط أى قيمة شاة وسط لا عالية ولا دنية تعطى له تلك القيمة لأن التبادر من حاله ذلك (وإن) قال شاة (من غنمى)

خمسون يوم التنفيذ كان شريكاً بالحس لأن الداهب كالمدم وإن بقى منها ثلاثون يوم التنفيذ كان شريكاً بالثلث يأخذه بالقرعة بأن تحمل العبيد الثلاثون ثلاثة أكوام بالقيمة ولا يلتفت للعدد بل يقابل الواحد بالحصة مثلاً إن اقتضت القيمة ذلك ويكتب في ورقة اسم الموصى له وفي ورقتين اسم الورثة ثم ترمى الأوراق على الأكوام (قوله فهو له) أى ولو كانت قيمته تقابل جميع مال الموصى الذى هلك وهو الغنم مثلاً (قوله فمات منهم عشرون قبل التقويم) أى قبل تنفيذ الوصية واستمر ثلاثون منها باقية اوقت التنفيذ (قوله عتق منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً) أى وذلك لأنهم وقوله بالسهم متعلق بقوله عتق منهم والمراد بالسهم القرعة وقوله خرج عدد ذلك أى العشرة أجزاء وقوله إلا عشرة أى فانها بقيت لوقت التنفيذ (قوله لا أن قال له ثلث غنمى) أى لا أن قال في وصيته ثلث غنمى وأشار الشارح بهذا الحل إلى أن ثلث في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف والجملة مقول قول محذوف (قوله مثلاً) راجع لكل من ثلث وغنمى فمثل الثلث غيره من الأجزاء كالربع والخمس ومثل الغنم غيرها من البقر والأبل والعبيد (قوله فتموت) قال تحت والاستحقاق كال موت أى فإذا استحق بعضها فليس للموصى له إلا ثلث ما بقى وإذا استحق كلها فلا شيء للموصى له وفى عجم ينبى أن النصب مثله أى إذ لم يقدر على الناصب وإنما حمل الشارح قوله فتموت على موت بعضها مع أنه خلاف ظاهر كلام المصنف لافتادة الفرق بين مسألة ما إذا أوصى بعدد من ماله فمات بعضه ولم يبق إلا مائة فأقل وبين ما إذا أوصى بثلث غنمه فمات بعضها ففى الأولى يعطى جميع ما بقى إن حمله الثلث وفى الثانية يعطى ثلث ما بقى ولو كان الباقي واحدة أعطى ثلثها أى وإذا لم يبق شيء فلا شيء له (قوله يوم وجوب الوصية) أى وهو يوم القبول بعد الموت وقوله فيعطى الثلث أى فيعطى يوم التنفيذ ذلك العدد مادام أكثر منه (قوله لأن الفرق الخ) علة لقوله فليس له إلا ثلث ما بقى أى لا كله كما فى المسئلة السابقة (قوله أن الوصية فى هذه بجزء معين) أى شائع فى جميع الغنم وحينئذ فليس له إلا ثلث الباقي (قوله وفى السابقة بعدد معين) أى فلذا أخذه إذا لم يبق إلا هو (قوله وإن أوصى له بشاة) أى سواء قال من مالى أو أطلق ولا مفهوم للشاة بل مثلها الوصية بعدد كعشرة شياه سواء قال من مالى أو أطلق (قوله تعطى له تلك القيمة) أى ولا يشتري له بها شاة وهذا ما فى الوازية واقتصر عليه المواق وقال ابن الحاجب له شاة وسط تشتري له من ماله وكلام المصنف وإن كان ظاهراً فى موافقته لكن يتعين حمله على ما فى الوازية بتقدير مضاف كما فعل الشارح لأنه المعتمد (قوله وإن قال شاة) أى وإن قال فى وصيته له شاة من غنمى أو له عشرة شياه من غنمى مثلاً (قوله ولا غنم له) أى حين الوصية وقوله بطلت أى ولا ينظر لما يحدث له من الغنم بعد الوصية اه عدوى (قوله بخلاف ما لو قال من مالى أو أطلق) أى فإن له قيمة شاة وسط كما مر والحاصل أنه إن أوصى له بشاة مثلاً ولا غنم له فإن قال من مالى أو أطلق قضى للموصى له بشاة وسط وإن قال من غنمى كانت الوصية باطلة ولو حدث له غنم بعد الوصية مات عنها (قوله كعتق عبد) أى غير معين (قوله فماتوا قبل التنفيذ) أى بأن ماتوا فى حياته أو بعد موته وقبل النظر فى ثلثه ومثل موتهم استحقاقهم وغصبهم إذا لم يقدر على الناصب

واعلم

أو عبد من عبيدى (ولا غنم له) ولا عبيد (بطلت)

لأن التقييد بقوله من غنمى ولا غنم له صير كلامه كالحديثان بخلاف ما لو قال من مالى أو أطلق وشبه فى البطان قوله (كعتق عبد) أوصى به (من عبيد فماتوا) قبل التنفيذ فإن لم يكن إلا واحد فعين عتقه وتقدم كلام للدونة عند قوله إن حمله

إذا ضاق عنها فقال (و) لو  
أوصى بوصايا أو لزمه أمور  
تخرج من الثلث وضاق عن  
جميعها (قدم لصيق الثالث)  
عما يجب أخراجه، منه وصية  
أو غيرها (فك أسير)  
أوصى به ولم يتعين عليه  
قبل موته، وإلا فن رأس  
المال (ثم مدبر صحة) ومنه  
مدبر مريض صح من  
مرضه صحة يئنه (ثم صدق  
مريض) لمكروحة فيه  
ودخل بها ومات فيه وصى  
به أولا وتقدم في النكاح إن  
لها الأقل من السهمي  
وصداق المثل من الثلث  
(ثم زكاة) لعين أو غيرها  
(أو وصى بها) أي بأخراجها  
وقد فرط فيها وإنما قدم  
مدبر الصحة وصداق  
الريض عليها لأنها  
معلومات والزكاة لا يدرى  
أصدق في بقائها في ذمته  
وأنه فرط فيها أم لا فإن لم  
يوص بها فلا تخرج  
ويعمل على أنه كان أخرجها  
فمنها في زكاة اعترف بها  
عن عام ماض وأنها في  
ذمته وأوصى بها فلا استثناء  
في قوله (إلا أن يعترف  
بملولها) عليه أي في عام  
موته، منقطع لان الاعتراف  
بالحلول إنما يكون بالنظر  
للحاضر لا للماضي  
(ويوصى) بأخراجها

واعلم ان الوصية بالتق بحرى فيها جميع ما مر في قوله وبشأن الخ فإذا أوصى بعق عبد من ماله ولا عبيده  
أخذ من ماله قيمة عبد وسط واشترى واعتق وإذا قال أعتقوا عبدا من عبيدى ولا عبيد له حين  
الوصية بطلت وإذا أوصى بعق ثلث عبيده فيموت بعضهم لزمه عتق ثلث من بقى منهم ولو واحدا  
فان ماتوا كلهم يلزم عتق وإذا أوصى بمقت عدد من عبيده ولم يبق يوم التنفيذ الا العدد الذى سماه  
يوم الوصية تمين عتقه ان حمله الثلث وان بقى يوم التنفيذ أكثر مما سماه يوم الوصية شارك بالجزء  
(قوله ثم ذكر أمور) أى أحكام أمور أى ثم ذكر أحكام الأمور التى تخرج من الثلث اذا ضاق عنها  
من تقديم بعضها على بعض (قوله أو لزمه أمور الخ) أو مانعة خلو فتجوز الجمع لانه قد يوصى بوصايا  
ويضيق الثلث عنها وقد تازمه أمور تخرج من الثلث وان لم يوص بها ويضيق الثلث عنها وقد يوصى  
بوصايا وتلزمه أمور تخرج من الثلث يضيق عن جميعها (قوله وصية أو غيرها) أى كان ما يجب أخراجه  
منه وصية أو غيرها (قوله فك أسير أوصى به) أى بكه وظاهره سواء عين الوصى قد رمايك به أولا  
وظاهر اطلاق الصنف كان الأسير الوصى بكه مسلما أو كافرا وهو كذلك كقوله الشيخ ابراهيم الاقانى  
خلافا للشيخ احمد الزرقانى حيث قيد كلام الصنف بالمسلم وجعل الوصية بكه الأسير الذى  
من جملة الصدقة الآتية في قوله ومعين غيره وجزئه (قوله ولم يتعين عليه قبل موته) أى لوجود غيره  
من الاغنياء وقوله والا فمن رأس المال أى والا بان يتعين عليه لكونه ليس غنيا غيره أو ليس متمكنا  
من الاغنياء من فكه غيره (قوله ثم مدبر صحة) أى سواء أوصى بعقته أم لا وكذا يقال في صدق  
المريض أى سواء أوصى بدفنه أم لا وما ذكره من تقديم مدبر الصحة على صدق المريض هو المشهور  
من اقوال ثلاثة وذلك لان النكاح يحدث في المرض اختيارا وليس للانسان ان يحدث في مرضه  
شيئا يطله المرض وقيل يبدأ بصدق المريض عن مدبر الصحة لأنه أشبه بالمعاوضة ومن الناس من  
يراه من رأس المال وقيل انهما يتعاضدان لان لكل منهما وجها (قوله من الثلث) أى فان كان  
الثالث اقل منهما دفع لها الثلث فحصله ان الواجب للزوجة الاقل من الأمور الثلاثة (قوله ثم زكاة  
لعين أو غيرها) أى وجبت عليه لعام ماض وفرط فيها وأوصى بأخراجها في المرض أى او اشهد  
في مرضه ببقائها في ذمته فان لم يوص بأخراج تلك الزكاة التى فرط فيها ولم يشهد ببقائها في ذمته لم تخرج  
في الثلث ولا من رأس المال لملح على أنه كان أخرجها مالم يتحقق عدم إخراجها لها والا اخرجت من  
رأس ماله فاذا قال وجب على عشرة ريال او شاة او اردب قبح زكاة في سنة كذا ولم أخرجها  
أوصيتكم بأخراجها او اشهدوا ان ذلك باقى في ذمى الى الآن اخرج من ثلثه لأنه لا يدرى اصدق في  
بقائها أم لا واذا قال وجب على كذا وكذا زكاة عن السنة الفلانية للناضية ولم أخرجها ولم يوص  
بأخراجها ولم يشهد ببقائه في ذمته لم يخرج من ثلث ولا من رأس مال لملح على أنه كان أخرجها مالم  
يتحقق عدم إخراجها لذلك والا اخرجت من رأس المال كامر (قوله إلا ان يعترف بملولها الخ) أى  
ويبقائها في ذمته من غير إخراج لها وذلك بان يقول وجب على في هذه السنة زكاة عشرة دنائير وهى باقية  
في ذمى أوصيتكم بأخراجها وحاصل ما في المقام ان زكاة العين في عام الموت لها احوال اربعة ان  
اعترف بملولها وبقائها في ذمته وأوصى بأخراجها فمن رأس المال جبرا على الورثة وان اعترف بملولها  
ولم يعترف ببقائها ولم يوص بأخراجها فلا يجبرون على إخراجها لا من ثلث ولا من رأس مال وإنما  
يؤمرون من غير جبر إلا ان يتحقق الورثة عدم إخراجها فتخرج من رأس المال جبرا وان لم يعترف  
ببقائها وأوصى بأخراجها أخرجت من الثلث جبرا وان اعترف ببقائها ولم يوص بأخراجها لم يقض  
عليهم بأخراجها وإنما يؤمرون من غير جبر لا تخلف ان يكون أخرجها فان علموا عدم إخراجها أجبروا

إخراجها ولم تكن في ثلث ولا رأس مال اللهم إلا أن تعلم أنه لم يخرجها فمن رأس المال وهذا في زكاة العين بدليل قوله (كالحرث والماشية) فأنهما يخرجان من رأس المال (وإن لم يوصي بها) لانهما من الأموال الظاهرة فلم ان الزكاة الماضية مطلقا تخرج من الثالث ان اوصى بها والا فلا وان الحاضرة ان كانت عينا اخرجت من رأس المال ان اعترف واوصى والا فلا وان كانت حرثا او ماشية فمن رأس المالد وان لم يوصي لأن من ورث حيا قد طاب او في الجرين او ماشية قبل اخذ الساعي زكاتها فزكاتها على الميت من رأس المال وان لم يوصي بها الميت واما ان ورث ذلك قبل طيب الحب او قبل مجيء الساعي فالزكاة في الحب على الوارث وفي الماشية يستقبل الوارث فإن (٤٤٣) لم يكن ساع ومات ربهما بعد الحول وقبل اخراجها فمن رأس المال واما ان

ورث عينا فان اعترف الميت عليها من رأس المال اه شيخنا عدوى (قوله وان لم يوصي بها) أي باخراج زكاتها وسواء اعترف بيقائنها في ذمته أم لا (قوله مطلقا) أي زكاة عين أو ماشية أو حرث وقوله ان اوصى بها أي أو أشهد على قائنها في ذمته وقوله ان اعترف أي بحولها ويقائنها في ذمته (قوله فان اعترف الميت بحول حولها) أي وبقضاء زكاتها في ذمته فلا بد من هذا أخذنا مما تقدم (قوله أي ذكاته الماضية) أي التي اعترف بها والحال انه اوصى باخراجها فان اعترف بها فقط ولم يوص باخراجها أمر ورثته باخراجها من رأس المال من غير جبر هذا ان لم يشهد في حال صحته أنها في ذمته والا أخرجت من رأس المال جبرا (قوله تخرج من رأس المال) أي جبرا (قوله ان اوصى بها) أي أو أشهد في صحته أنها في ذمته (قوله احسن من نسخة ثم عتق ظهار) أي لانه يغوث عليها اطعام الظهار (قوله ويدخل في قوله الآتي) أي ويدخل في مرتبة قوله الآتي الخ وهذا تفسير لآخر المراتب كأنه قال ويدخل في آخر المراتب وهي مرتبة الوصية لشيء معين غير العتق (قوله أفرع بينهما أيهما يقدم) أي في الاخراج من الثلث • واعلم ان محل اخراجهما من الثلث ان فرط فيها بمضى مدة بعد نكح كفارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل وأوصى باخراجها ولم يعلم هل اخرجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فان لم يفرط فيها او علم انه لم يخرجها أو شك ولكن أشهد في صحته يقائنها عليه فأنهما يخرجان من رأس المال جبرا (قوله ثم لفطر رمضان) انما اخرجت عن كفارة اليمين لان كفارة اليمين واجبة بالقرآن وكفارة فطر رمضان واجبة بالسنة (قوله ثم السكفارة للتفريط) انما اخرجت عن كفارة الفطر في رمضان لان كفارة الفطر لحلل حصل في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخير قضائه عن وقته ولا شك أن الأولى أكد (قوله ثم محل الثلاثة) أي كفارة اليمين وكفارة فطر رمضان ومكفارة التفريط أي محل كون هذه الثلاثة تخرج من الثلث على الترتيب المذكور (قوله حيث لم يعلم الخ) أي اذا اوصى بها والحال انه لم يعلم الخ (قوله فان علم بانه لم يخرجها) أي فان اوصى والحال انه علم انه لم يخرجها (قوله ثم على كفارة التفريط النذر) انما أخر النذر عنها لان النذر أوجه على نفسه وكفارة التفريط وجبت بنص السنة فهي أقوى (قوله سواء نذره في صحته او مرضه) لكن ان كان في الصحة فلا بد من الايصاء به حتى يخرج من الثلث والا كان من قبيل الهبة لا يتم الا بالحوز قبل المانع وان كان النذر في المرض فانه يخرج من الثلث وان لم يوص به لأن التبرعات في المرض تخرج من الثلث وان لم يوص بها كذا قرر شيخنا وقوله وسواء نذره في صحته او مرضه الخ نحوه لت قالنا انه ظاهر كلام المصنف (قوله وخصه بعضهم) أي وهو

بغلول حولها وأوصى باخراجها اخرجت من رأس المال وعلم أيضا ان الزكاة الحاضرة ليست مما عمن يسدها وانما ذكرها للمصنف استطرادا وتتمها للفائدة لان كلامنا هنا فيما يخرج من الثلث (ثم) إلى الزكاة الماضية الموصى بها (الفطر) أي زكاته الماضية أي التي فات وقتها برؤب فمس يوم الفطر واما الحاضرة بأن مات ليلة الفطر على أنها يجب بالفروب أو يومه فكزكاة العين تخرج من رأس المال ان اوصى بها وان لم يوص امر الوارث باخراجها ولم يجبر عند ابن القاسم (ثم) إلى زكاة الفطر (كفارة ظهار وقتل) خطأ وكفارة الظهار تشمل اطعامه فهذه النسخة أحسن من نسخة ثم عتق ظهار واما القتل عمدا

فالتفق فيه ليس بواجب والسلام في ترتيب الواجبات فلا يراه هنا بل يكون في آخر المراتب ويدخل في قوله الآتي ومعين غيره (و) اذا لم يعمل الثلث الا رتبة واحدة وعليه عتق ظهار وعتق قتل خطأ (أفرع بينهما) أيهما يقدم (ثم) على عتق الظهار والقتل الخطأ (كفارة يمينه) واخرجت عنهما لأنها على التخيير وهما على الترتيب (ثم) كفارة (لفطر رمضان) عمدا باكل أو شرب أو جماع (ثم) السكفارة (للتفريط) في قضائه حتى دخل عليه رمضان آخر ثم محل الثلاثة التي ذكرها حيث لم يعلم هل اخرجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فان علم بانه لم يخرجها أو أشهد في صحته أنها في ذمته وأوصى بها فمن رأس المال وكذا يقال في عتق الظهار والقتل (ثم) إلى كفارة التفريط (النذر) الذي لم يوص به نذره في صحته او مرضه وخصه بعضهم بالنذر في الصحة واما نذر المرض

فرتبته رتبة ما يليه وهو قوله (ثم) (المتق) (البتل) في مرضه (ومدير المرض) (ثم) في مرتبة واحدة إذا كان في لفظ واحد أو لفظين وليس بينهما سكوت كأن يقول في مرض موته أعتقت عبدي فلانا ودبرت فلانا وإلا قدم ما وقع أولا وأما الصدقة والعطية المبتلن في المرض فيقدمان على الوصية بالمتق عند مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصي بعقبة عليهما (٤٤٣) عند ابن القاسم ويؤخذ من هذا أن

المتق المبتل في المرض يقدم على الصدقة المبتلة فيه (ثم) على المتق المبتل والمدير في المرض (الموصي بعقبة) إذا كان (معيناً عنه) كعبدي فلان (أو) معينا (بشترى) بعد موته كاشترى عبداً فلان واعتقه عنه حالاً (أو) لكشهر) أي أو بعد شهر بعد موت في الصورتين أي وهو المعين عنه أو يشترى (أو) أوصى بعقبة معين عنه (بمال) أي على مال يدفعه المبدل للورثة وسواء قديم بمجمل أو مؤجل أو أطلق (فمجهله) (العبء عقب موت سيده وهذه الحصة الصور في مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عند الضيق وأخرت عن المبتل والمدير بمرض لان له الرجوع فيهم بخلافهما (ثم) على الحصة المذكورة (الموصى بكتابتته) بعد موته (والمعتق بماله) أي على مال ولم يجعله عقب موت سيده (والمعتق إلى أجل بعد) أي زاد على شهر وأقل من سنة (ثم) يليه

المواق وابن مرزوق تبعاً لأبي الحسن (قوله فرتبته رتبة ما يليه) أي من الأمرين وهما المبتل بعقبة في المرض ومدير المرض وحينئذ يقع التحاوص عند الضيق بين هذه الثلاثة (قوله وإلا قدم ما يقع أولاً) أي وإلا بأن كانا بلفظين بينهما سكوت قدم ما وقع منهما أولاً (قوله فيقدمان على الوصية بالمتق) الأوضح على الموصي بعقبة ثم لا مفهوم له بل يقدمان على سائر الوصايا حتى على فك الأسير عند مالك وعامة أصحابه كما في عجم (قوله عليهما) أي على الصدقة والعطية المبتلن في المرض (قوله ويؤخذ من هذا) أي من تقديم الموصي بعقبة على الصدقة والعطية المبتلن في المرض على ما قال ابن القاسم (قوله يقدم على الصدقة المبتلة فيه) وذلك لأن المتق المبتل في المرض مقدم على الموصي بعقبة الذي هو مقدم على الصدقة المبتلة في المرض وهو معلوم أن المقدم على المقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء (قوله في الصورتين الخ) يعني أن الإيصاء بعقبة عنه حالاً أو بعد شهر من موته يجري فيما إذا وصى بعقبة معين عنه أو يشترى بعد موته فهذه أربعة (قوله أو بماله) أي كما لو قال للورثة أوصيكم أن تأخذوا من عبدي فلان عشرة وتعتقوه حالاً أو بعد شهر من موتي أو أطلق فعجل العبد ذلك المال عقب موت السيد (قوله وهذه الحصة) أي وهي الموصى بعقبة حال كونه معيناً عنه حالاً أو بعد شهر من موته أو يشترى بعد موته ويعتق حالاً أو بعد شهر والخامس المعين عنده الموصى بعقبة على مال وعجله وكان الأولى أن يقول وهذه السبعة لأن المعين الموصى بعقبة على مال إما أن يقيد عقبة بالمال أو بقوله بعد شهر أو يطلق أو يقول وهذه الثلاثة أي الموصى بعقبة حال كونه معيناً عنه أو يشترى والموصى بعقبة على مال فعجله لكن الشارح جعلها خمسة بحجاءة المتن تأمل (قوله لأن له الرجوع فيهم) الأولى فيها أي الخمس صور إلا أن يقال المراد لأن له الرجوع في الوصية بعقبتهم أي بعقبة كل واحد من هؤلاء الخمسة بخلاف مدير المرض والمبتل بعقبة فإنه لا يمكن من الرجوع في العتق والتدبير فيهما (قوله ثم الموصى بكتابتته بعد موته) أي ولم يجعل الكتابة كأن يقول أوصيكم أن تكاتبوا عبدي فلانا بعد موتي بكذا فكاتبوه بعد موته ولم يجعل الكتابة أما إن عجل الكتابة عقب موت السيد كان في مرتبة الموصى بعقبة على مال وعجله كما لابن رشد هذا هو الصواب في تقرير المتن كما في بن خلافاً لما في عجم من حمل قوله ثم الموصى بكتابتته على ما إذا عجل الكتابة بعد موته (قوله والمتق بماله) أي والذي أعتقه الميت على مال (قوله والمتق إلى أجل بعد الخ) أي فهذه الثلاثة في مرتبة ويقع التحاوص فيها عند الضيق (قوله أي زاد على شهر) أي بدليل ما مر من قوله أو لكشهر وقوله أو أقل من سنة أي بدليل قوله ثم المعتق لسنة (قوله وقبل السنة) أي ولم يبلغ سنة (قوله لم أره لأحد) أي أنه لم يقف على من زاده هذه الزيادة (قوله فكان يجب حذفه) أي حذف قوله والمتق لأجل بعد لا ندراجه في المعتق لشهر إذ المراد به ما نقص عن السنة (قوله ثم إن الرجوع ما قاله الخ) وأما ما قاله المصنف من تقديم الموصى بكتابتته والموصى بعقبة على مال ولم يجعله على الموصى بعقبة لسنة ولأكثر فقد تبع فيه ابن عبد الحكم وهو قول ضعيف (قوله أي العتق لسنة) أي الموصى بعقبة بعد سنة والموصى بعقبة بعد أكثر من سنة

(المعتق لسنة) وهو يقدم (على) المعتق إلى (أكثر) من سنة كسنتين فأكثر كما في القدمات فإنه ذكر فيها العتق لشهر ثم لسنة ثم لسنتين إلا أن زيادة المصنف هنا إلى أجل بعد وحمله على ما زاد على الشهر وقبل السنة بدليل ما بعده قال ابن غازي لم أره لأحد أي فكان يجب حذفه ثم إن الرجوع ما قاله ابن مرزوق من أن هاتين الأخيرتين أي العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وأنها

يلباز العتق بمال فجعله ثم يليهما (٤٤٤) العتق بمال ولم يجعله والموصى بكتابه فكان حقه أن يقول بعد انظره فجعله ثم العتق

إلى أجل ثم الوصى بكتابه (تم)  
والمعتق بمال لم يجعله (تم)  
وصيته (يعتق لم يعين)  
كقوله اعتقوا عني عبداً (تم)  
حج (أي ثم وصيته بحج عنه  
(إلا الصلوة فيتحاضن)  
أي الوصى بهتفه غير  
معين وحج الصلوة أي  
حجة الاسلام وشبهه في  
المحاضرة قوله (كعتق لم يعين  
ومعين غيره) أي غير  
العتق كأن يوصى بعتق عبد  
غيره معين ويثوب معين أو عبد  
معين أو بغير معين لزيد  
فيتحاضن (وجزئه) أي  
المعين كأن يوصى لزيد  
بنصف ثوب معين  
أو نصف عبد أو بغير معين  
فالثلاثة إذا اجتمعت  
أو الانسان منها في  
مرتبة واحدة وانما  
أعاد قوله كعتق لم يعين  
ليرتب عليه ما بعده وقد  
يقال العتق غير المعين الأول  
زاحمه حج والثاني زاحمه  
معين غيره أو جزؤه فلا  
تكرار (وللريش)  
مرضا مخوفاً (اشترأ  
من يعتق عليه) كابتا  
وأيه (بثله) فاقبل ويستق  
عليه ناجز أو يرث لتقدم عتقه  
على موته وأما بأكثر من  
ثله فلا يرث وخير الوارث  
ان كان لا يعتق عليه فيما

(قوله والموصى بكتابه) أي ولم يجعلها بعد موت السيد (قوله ثم العتق إلى أجل) أي سواء كان  
سنة أو أكثر (قوله ثم وصيته بعتق) أي ثم يلى الوصى بهتفه لأكثر من سنة الوصى بهتفه حال كونه  
غير معين (قوله أي ثم وصيته بحج عنه) أي إن لم يكن ذلك الحج حج ضرورة أي حجة الاسلام (قوله إلا  
لضرورة) أي إلا إذا كان ذلك الحج الوصى به لشخص ضرورة أي لم يحج حجة الاسلام (قوله كعتق  
لم يعين) أي كوصيته بعتق لعبد لم يعينه كأعتقوا عبداً (قوله وجزئه أي المعين) يصح أن يجعل  
ضمير وجزئه لغير المعين كما في ح ويراد بجزءه غير المعين كربع المال أو ثلثه ففى المدونة من أوصى  
بثلث ماله لقوم وبشيء بعينه لقوم نظرية المعين وإلى ما أوصى به من الثالث وتحاضن (قوله فالثلاثة الخ)  
أي الوصية بعتق غير المعين والوصية بمعين غير العتق والوصية بجزء معين أو غير معين  
كالوصية بربع ماله كما علمت (قوله في مرتبة واحدة) أي وفيها التحاضن عند الضيق (قوله الأول  
زاحمه حج) الأول أن يقول الأول لم يزاحمه شيء أو زاحمه حج (قوله والثاني زاحمه معين  
غيره) أي غير العتق (قوله وللريش اشتراء من يعتق عليه) أي سواء كان يعتق على وارثه أيضاً كأن  
يشترى الريش ابنه مع وجود ابن له آخر أو كان لا يعتق على وارثه كأن يشترى الريش أخاه  
وكان الوارث له ابن عمه (قوله ويرث) أي كل المال أو بعضه واعترض على النصف بأن في  
اشترائه من يعتق عليه في حال مرضه ادخال وارث وهو منهي عنه فمقتضاه عدم ارثه لأن للصدوم  
شرعاً كالمدوم حساً وأجيب بأن النهي عنه ادخال وارث بسبب من أسباب الارث التي تطرأ  
كنزوح الريش فإن الزوجة المنكوحه في المرض وارثة بسبب الكاح الطارئ وما هنالك كذلك  
إذ المشتري وارث قطما والشرع انما أوجب رفع المانع من الارث (قوله وخير الوارث ان كان) أي  
ذلك العبد المشتري في المرض لا يعتق عليه أي على الوارث بل يعتق على الريش فقط كما لو اشترى  
الريش أخاه وكان الوارث له ابن عمه وقوله فان أجازته أي فإن أجاز الشراء بزايد على الثلث  
وقوله فظاهر أي فعتقه ظاهر وان كان لا يرث وذلك لأن اجازة الوارث انما تكون معتبرة بعد الموت  
وحينئذ فزاد على ثلث المريض من ذلك العبد لا يعتق إلا بعد اجازة الكاتبة بعد الموت فيكون  
بعض ذلك العبد رقيقاً حين الموت فلا يرث واعترض بأن اجازة الوارث في المرض لازمة من  
حين اجازة وحينئذ فمقتضاه انه يرث وأجيب باننا لما لم نقطع باستمرار تلك الحالة لاحتمال صحة  
المورث أو تغير الوارث المميز قبل موت الوصى لم يحكم بالارث بالاجازة الأولى وقد يقال على هذا  
الجواب إذا مات الوصى بمرض وموته ولم يتغير الوارث فما السانع من الارث حينئذ بالاجازة  
الأولى لا لتفاء موافقه (قوله وإن رده) أي رد ما زاد على الثلث (قوله فان كان) أي ذلك العبد  
المشتري في المرض (قوله يعتق عليه) أي على الوارث (قوله كالابن والأخ) أي كما لو اشترى  
المريض ابنه مع وجود ابن آخر أو أخاه مع وجود أخ آخر هذا هو الراد وليس المراد انه اشترى ابنه  
مع وجود أخيه أو اشترى أخاه مع وجود ابنه لأن العبد المشتري لا يعتق على الوارث حينئذ بل على  
الميت فقط تأمل (قوله فلا خيار له) أي فلا خيار للوارث فيما زاد على الثلث ويعتق ما زاد  
على الثلث مطلقاً سواء أجاز أو لم يجز (قوله وعلى كل حال) أي سواء أجاز الوارث أم لا  
(قوله ولا يرث) وذلك لأن المريض إذا اشترى من يعتق عليه وعلى وارثه بماله كله مثلاً فإنه  
يعتق عليه بمجرد الشراء لثلهما زاد على الثلث لا يعتق إلا بعد الموت ودخوله في ملك الوارث حينئذ  
فذلك العتق كان بعضه وقت الموت رقيقاً فلا يرث (قوله وقيل بل إذا أجاز الوارث في المرض)

أي

زاد على الثلث فان أجاز فظاهر وان رده عتق منه محل الثلث فان كان يعتق عليه أيضاً كالابن

والأخ فلا خيار له وعتق الباقي عليه وعلى كل حال فالشرع صحيح لازم (د) لا يرث (و) قيل بل إذا أجاز الوارث في المرض وورث

لان اجازته في الارض،

لازمة لارجوع له فيها فقد تحقق عتقه قبل الموت نعم إن أجاز بعد الموت لم يرث (لأن أوصى بشراء ابنه) أدوية أو أخيه بعد موته فاشترى (وعتق) فلا يرث لان عتقه بعد الموت (وقدم الابن على غيره) يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يعتق عليه في المرض أو من يعتق عليه في المرض وبطل عتق غيره وضاق الثلث عن حمل الجميع فانه يقدم الابن أي من يعتق عليه في غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو وقتين وأما لو اشترى ابنه في المرض وغيره ممن يعتق عليه فيتحصان إن اشترى صفة واحدة والا قدم الأول على الراجح ثم ذكر مسألة تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثلث بأنواعها الثلاثة سواء كان فيها دين أو عرض غائب أم لا فقال (وإن أوصى لشخص بمنفعة) شيء (معين) مدة معينة كأن يوصي بخدمة عبده فلان أو سكنى داره أو يركوب دابته الفلانية تزيد مدة سنة مثلا (أو) أوصى له (بما) أي شيء كعبد أو بعير (ليس فيها) أي التركة بما ليس معنا كاشترى له عبدا أو أعطوه له (أو) أوصى (بعتق عبده) فلان (بعد موته بشهر) مثلا (و) الحال انه (لا يحمل الثلث) في الأنواع الثلاثة (قيمه)

أي ما زاد على الثالث سواء كان العبد المشتري في المرض يعتق على ذلك الوارث المميز أم لا (قوله لان اجازته في المرض) أي لان اجازة الوارث ما زاد على الثلث في المرض لازمة إذا كان لا عذر له في الاجازة وكان لا يجهل أن له الاجازة والرد كما مر وقوله فقد تحقق عتقه قبل الموت أي وحينئذ فيرث (قوله لم يرث) أي لان بعضه وقت الموت كان رقا وهذا القول ظاهر لسلامته من الاعتراض بخلاف القول الأول لكن ظاهر كلامهم اعتماد الاول وعليه اقتصر في المخرج (قوله وعتق) أي بمجرد شرائه فلا يفتقر الى صيغة عتق من الموصي لان الاب لا أوصى بشرائه فكأنه اشتراه (قوله لان عتقه بعد الموت) أي ووقت الموت كان غير وارث لانه كان رقيقا والرق حين الموت مانع من الارث (قوله يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يعتق عليه في المرض النسخ) أنما الشارح بهذا التقرير إلى أن قول المصنف وقدم الابن على غيره من تمة قوله وللريض النسخ وأنه لا مفهوم للابن ونحوه لابن مرزوق وقرره بهرام والبساطي وقت على أنهم من تمة قوله لا إن أوصى بشراء ابنه أي انه إذا أوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وضاق الثلث عن حملهما فيقدم الابن سواء وقعت الوصية بشرائهما في وقت واحد أو وقتين تقدمت الوصية بشراء الابن أو تأخرت وفيه نظر بل الذي ينبغي أن الحكم في هذه للحكم فيما إذا اشترى أي ابنه ومن يعتق عليه في المرض المذكور في الشارح وحينئذ فيتحصان إن أوصى بشرائهما صفة واحدة والا قدم صاحب الوصية الاولى (قوله ممن يعتق عليه) أي وضاق الثلث عن حملهما فيتحصان (قوله والا قدم الاول) أي والا بأن اشترى مرتبين قدم الاول على الراجح ومقابلته انه يقدم الابن مطلقا أي سواء اشترى صفة أو مرتبين وهو الحاصل ان الصور الثلاثة الاولى أن يشترى في المرض من يعتق عليه وبطل عتق غيره فيه والثانية أن يشترى في المرض ابنه ومن يعتق عليه غيره والثالثة أن يوصى بشرائهما وفي كل أي إما يتحمل الثلث الامرين أو يضيّق عنهما فان تحمل الثلث كلا من الامرين في كل مسألة فكذا وان ضاق عن تحمل الامرين قدم في الاولى من يعتق عليه وفي الثانية يتحصان ان اشترى صفة والا قدم الاول وفي الثالثة يتحصان ان أوصى بشرائهما صفة والا قدم الموصى بشرائه أولا على الراجح فهما وقيل يقدم الابن فهما مطلقا وهو ضعيف (قوله تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثلث) أي لان الوارث في الغالب لا يسلم الا الاقل وهو الثلث (قوله سواء كان فيها دين أو عرض النسخ) أي ان التخيير بين الامرين الآتين ولو كان في التركة دين أو عرض غائب خلافا لما قاله شرف الدين الطخيلي من أنهم لا يغيرون بين الامرين اذا كان فيها دين أو عرض غائب (قوله مدة معينة) أي وأما لو أوصى بمنفعة المعين ولم يعين لذلك مدة معينة فانه يجعل لذلك الثلث وكأنه أوصى له بالثلث فيعطاه بلا تخيير كما مر من انه يضرب للمجهول بالثلث (قوله أو سكنى داره) أي المعينة بالإشارة أو الوصف (قوله أو أوصى بعتق عبده فلان) أي بأن قال أوصيكم ان تعتقوا عبدي فلانا بعد موتى بشهر أو قال هو حر بعد موتى بشهر (قوله والحال انه لا يحمل الثلث قيمته) أي والحال ان ثلث الموصى أي ثلث التركة كلها ان كانت حاضرة أو ثلث ما حضر منها حيث كان بعضها حاضرا وبعضها غائبا لا يحمل قيمة الميعن الموصى بمنفعته في الاول ولا يحمل قيمة ما أوصى بشرائه للموصى له مما ليس في التركة بأن كان ثلث التركة لا يحمل قيمة عبدا مثلا وسط في الثاني ولا يحمل قيمة العبد الموصى بعتقه بعد موته بشهر هذا ظاهر كلام الشارح فكلامه يقتضي ان قول المصنف ولا يحمل الثلث قيمته شرط في تخيير الوارث بين الامرين المذكورين في الفروع الثلاثة وليس كذلك وانما هو شرط في الاول والثالث فقط دون

(أو) أوصى (بعتق عبده) فلان (بعد موته بشهر) مثلا (و) الحال انه (لا يحمل الثلث) في الأنواع الثلاثة (قيمه)

أى قيمة المعين الوصى بمنفطه وغير المعين الوصى بشرائه فما ليس فيها والصيد الوصى بثمنه بعد موته بشره فليس للراد قيمة منفطة للمعين فى الأولى كما قد يتبادر منه بل المراد بها قيمة ذى المنفعة ومفهوم قولنا بما ليس معنا أنه لو أوصى بهراء معين فهو ما قدمه بقوله واشترائه للذن وأبى بالأبطال الخ (حيز الوارث) فى الثلاثة (بين أن يحيز) وصية مورثه (أو يخلع ثلث الجميع) أى جميع التركة من الحاضر والغائب عرضاً أو عيناً (ع ٤٦) أو غيرهما أى يعطى من كل شيء للميت ثلثه فى المختلطين الأولين وأما الثالثة فيخير بين

الاجازة وبين أن يعطى من العبد بقدر ثلث جميع المال بإطلاق خلع الثلث عليها تغليب واعتوز بقوله بمنفعة معين مما إذا أوصى له بنصفى المدين كدار معينة ولم يجعلها الثلث فقال مالك مرة مثل ما تقدم ومرة أخرى يخير الوارث بين الاجازة وبين خلع ثلث جميع التركة من ذلك المدين خاصة وهذا هو الذى رجع إليه مالك قال ابن القاسم وهو أحب إلى قوله فى التوضيح (و) إن أوصى لشخص (بنصيب ابنه أو مثله) أى مثل نصيب ابنه (فالجيع) أى يأخذ الوصى له جميع نصيب ابنه وهو جميع المال ان انقرد الابن أى وأجاز الوصية أو الباقي بعد ذوى الفروض أو نصف المال أو نصف الباقي ان كان الابن اثنين وأجازها فان لم يحز الواحد أو الاثنان كان له ثلثه وان كانوا ثلاثة فقد أوصى بثلث ماله ولا يتوقف على اجازة فان كانوا أربعة فقد أوصى له بربع

الثانى فان الحكم ليه ما ذكره المصنف من التخيير وان حمل الثلث الموصى به كانه عليه ح وغيره انظرين وأما ان حمل الثلث قيمته فى الأول والثالث تعين تسليم الموصى به (قوله أى قيمة المدين الوصى بمنفطه) لدل وجهه مع أن القياس النظر للمنفعة الموصى بها أن الانتفاع مظنة تلف المدين (قوله بل المراد بها) أى بقيمة منفعة المدين المتبادرة من لفظه (قوله أنه لو أوصى بشراء معين) أى كاشترى له فلاننا عبد فلان وأعطوه له (قوله فهو ما قدمه) أى فم هذا لا تخير فيه وهو ما قدمه بقوله الخ وهو الحاصل أن قول المصنف هنا أو بما ليس فيها يعنى بما ليس معيناً وأمالو أوصى بشراء مالىس فى التركة من المعينات فهذا لا خيار فيه بل تطالب الورثة بشراءه من غير تخيير كما تقدم فان لم يقيد كلام المصنف هنا بما ليس معيناً تناقض مع ما تقدم (قوله أو يخلع الخ) أى أو يدفع للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عيناً كان أو عرضاً أو غير ذلك كالحبوان والطعام (قوله عرضاً أو عيناً) أى سواء كان كل من الحاضر والغائب عرضاً أو عيناً ناضاً أو ديناً (قوله الأولين) أى وهما النوعان الأولان من أنواع مشكلة خلع الثلث (قوله بإطلاق خلع الثلث عليها) أى على المسئلة الثالثة أى مع انه ليس فيها خلع ثلث وإنما فيها العتق من العبد بقدر الثلث (قوله مثل ما تقدم) أى من تخيير الوارث بين الاجازة أو تسليم ثلث من كل شيء من التركة (قوله من ذلك المدين) أى انه لا يدفع له ثلث جميع التركة من جميع التركة كما هو القول الاول بل يدفع له ثلث جميع التركة من ذلك المدين فقط فلو كان ثلث التركة يحمل ثلاثة أرباع العبد المدين أو الدار المعنية فانه يدفع للموصى له ثلاثة أرباعه (قوله وبنصيب ابنه أو مثله الخ) اعلم انه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له الجميع كما قاله المصنف وأما ان حذف مثل واقتصر على نصيب فقال ابن مردود لم أر ما للمصنف فيها الا عند ابن الحاجب وابن شاس تبعاً لوجيز النزالي والذى صرح به اللخمي فيه انه يجعل الموصى له زائدا وتكون التركة بينه وبين الابن نصفين اتفاقاً وقد نقل ابن عرفة كلام اللخمي اه بن (قوله فالجيع) أى بشرط ان يكون الابن موجوداً وأن يكون معيناً أى كونه ذكراً كما هو لفظه أو أنثى كما لو نطق بها وعدم قيام مانع به فخرج بالموجود وصيته بنصيب أو بمثل نصيب ابنه ولا ابن له فتبطل الا أن يقول لو كان موجوداً او يحدث له بعد الوصية وقبل الموت وخرج بالمعين مالمو قال اوصيت له بنصيب او بمثل نصيب احد ورثتى ولم يبينه وكان له ورثة يختلف اربهم فيسلكه بقوله وبنصيب أحد ورثته الخ وخرج بالقيد الثالث من قام به مانع فتبطل الوصية الا ان يقول أوصيت له بنصيب ابني لو كان يرث فيعطى نصيبه حينئذ (قوله ان انقرد الابن) أى عن ابن آخر ولم يكن هناك صاحب فرض وقوله او الباقي بعد ذوى الفروض أى ان انقرد الابن وأجاز الوصية وكان معه صاحب فرض (قوله او نصف المال) أى ان لم يكن هناك صاحب فرض وقوله او نصف الباقي أى ان كان هناك صاحب فرض (قوله لكان كرايع مع المذكور) أى اذا كانت الوصية المذكورة (قوله أى على مائله) أى فان كان الموصى له ذكراً قدر ذكراً زائداً

المال أو خمسة فبالخمس وهكذا وقد علمت أن ما زاد على الثلث يتوقف على اجازة بخلاف الثلث فدون (لا) إن قال (جعلوه) على وارثاً معه) أى مع ابني (أو) قال (الحقوه به) أو نزلوه بمنزله أو اجعلوه من عداؤى ونحو ذلك (فزائدا) أى يقدّر الموصى له زائداً وتكون التركة بينهما نصفين ان أجاز والا فالثلث فان كانوا ابنتين فله الثلث أجازاً أو لم يحيزاً ولو كانوا ثلاثة فهو كابن رابع وهكذا ولو كانوا ثلاثة ذكور وثلاث اناث لكان كرايع مع الذكور ولو كانت الوصية لأبى لكانت كراية من الاثلاث بقوله فزائداً أى على مائله



(د) إن أوصى له (بنصيب

أحد ورثته) أو بمثل  
نصيب أحدهم وترك  
ذكوراً أو إناثاً أو ذكراً  
واناثاً (فجزءه) أى  
فيحاسبهم بجزءه (من عدد  
رءوسهم) فإن كان عدد  
رءوس ورثته ثلاثة فله الثلث  
أو أربعة فله الربع أو خمسة  
فله الخمس وهكذا ولا  
نظر لما يستحقه كل وارث  
ثم يقسم ما بقى بينهم على  
فرائض الله تعالى (د) إن  
أوصى له (بجزءه) من ماله  
(أو سهمه) منه (فيسهم)  
أى حاسب بسهم (من)  
أصل (فريشته) ولو عائلة  
فاذا كان أصلها من أربعة  
وعشرين مثلاً وعالت  
لسبعة وعشرين فله جزء  
من سبعة وعشرين ولا  
ينظر لما تصح منه المسئلة  
على الأصح (وفي كون  
ضعفه) أى النصيب أى  
قال أوصيت له بضعف  
نصيب ولدى (مثله) أى  
النصيب (أو مثليه تردّدن)  
لابن القصار ولشيخه  
فهو يقول ضعف الشيء  
قدره مرتين وهو مذهب  
إليه أبو حنيفة والثاني  
وتقل عن شيخه خلاف  
ذلك أى أن ضعف الشيء  
ماساواة فإذا تعدد الابن  
حقيقة أو حكماً كان يكون  
معه ابنتان أو معه أم وزوجة  
وأوصى لشخص بضعف  
نصيب ابنه فعل القول

على الأولاد الذكور وإن كان أنثى قدر زائداً على الأولاد الإناث فلو كان الموصى له غنى متكللاً  
فالظاهر أنه يعطى نصف نصيب ذكر وأنثى كما نقله شيخنا شيخنا الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه  
سيدى محمد الزرقانى (قوله) وينصيب أحد ورثته) أى وكان له ورثة ولو مختلفاً ارثهم وكذا بنصيب  
أحد بنيه إذا كان له أولاد ولو مختلفاً ارثهم قال ح واختاف إذا أوصى بنصيب أحد بنيه وترك  
رجالاً ونساء على أربعة أقوال الأول قول مالك يقسم المال على عدد رءوسهم الذكور والأنثى فيه سواء  
ويعطى حظ واحد منهم ثم يقسم ما بقى على فرائض الله ثم ذكر بقية الأقوال ثم قال والمعتمد الأول  
للكونه مذهب المدونة اه وهو يفيد أنه لافرق بين أحد ورثتى وأحد بنى خلافاً لما ذكره عجب من  
الفرق بينهما قائلًا انه يعطى فى أحد بنيه حظ واحد من بنيه سواء كان مع بنيه أنثى فأكثر أم لا وهو غير  
صواب والصواب ما فى ح فانه تسكام فى المدونة على المسثلين وأفاد أن حكمهما واحد انظر بن  
(قوله أى فيحاسبهم بجزءه) وذلك بأن يقسم المال على عدد رءوسهم الذكور والأنثى فيه سواء يعطى  
حظاً من ذلك ثم يقسم الباقي على فرائض الله اما ان لم يترك إلا ابناً واحداً فهو قوله وينصيب ابنه  
(قوله رءوسهم) أى الورثة فقط وسواء كانوا كلهم عصبية أو كلهم أصحاب فروض أو كان بعضهم  
عصبية وبعضهم أصحاب فروض (قوله) ولا ينظر لما يستحقه كل وارث) أى وإنما ينظر لعدد الرءوس  
فى حد ذاتها من غير جعل الله كبر برأسين ولو حذف رءوسهم كان أولى وعند الشافعى له مثل نصيب  
أقلام لانه المحقق (قوله) ثم يقسم الخ) أى ثم بعد أخذه الجزء من عدد رءوسهم يقسم الخ وذلك بأن يجعل  
للورثة مسئلة ويقسم ذلك الباقي عليها وهو تارة تباينها أو يوافقها ويحتاج ذلك لعمل مذكور فى كتب  
الفرائض (قوله) فسهم من أصل فريشته) هذا ظاهر إن كان له فريضة فان لم يكن له فريضة بأن لم  
يكن له وارث حين الموت فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم لانه أقل عدد يخرج منه الفرائض  
للقدره لأهل النسب لان الستة مخرج للسدس وهو أقل سهم مفروض لأهل النسب أو من ثمانية  
وهو قول أشهب لانها مخرج أقل السهام التى فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام (قوله) فله جزء من  
سبعة وعشرين) أى ثم تقسم الستة والعشرون على الورثة لان يجعل للورثة مسئلة مستقلة وتقسم  
الستة والعشرون عليها وهى تارة تباينها وتارة توفقها ويحتاج لعمل مذكور فى كتب الفرائض  
(قوله) ولا ينظر الخ) هذا راجع لقول للشافعى فسهم من فريشته أى ان الموصى له بجزء من ماله أو  
بسهم منه يحاسب بسهم من أصل فريضة الميت سواء صحت من أصلها أم لا ولا ينظر لما تصح منه ان  
انكسرت ولم تصح من أصلها كما هو قول ابن القاسم خلافاً للعوفى والثلاثى حيث قال لا يحاسب بجزءه  
من أصل الفريضة ان صحت من أصلها ولو عائلة والا فله جزء مما تصح منه (قوله) مثله) أى كما هو الموافق  
لألفه وقوله أو مثليه أى كما هو العرف والعرف يقدم على اللغة فى الوصايا (قوله) تردّد لابن القصار ولشيخه  
الأول لشيخه والثانى لابن القصار (قوله) أو معه أم وزوجة) أى أو إحداهما أو أب فقط أو أب  
وأم أو أب وزوجة أو أب وأم وزوجة فكل من وجد مع ذلك الابن فهو بمنزلة ابن ثان فاذا كان له  
ابن واحد ومعه أم الميت أو أبوه فعلى القول الأول يعطى نصيب الابن فقط وهو الباقي  
بعد ذوى الفروض وعلى الثانى يعطى جميع التروك لان جميع من وجد مع الابن بمنزلة ابن  
ثان والابن ومن معه يأخذان للمال كله وقد قلنا انه يعطى مثلى نصيب الابن ومثلاً نصيب الابن  
هو المال كله (قوله) فيعطى نصف المال التروك) أى اذا تعدد الابن حقيقة ويجعل الباقي تركة يقسم  
على الولدين وقوله أو الباقي بعد ذوى الفروض أى ويعطى الباقي بعد ذوى الفروض أى إذا

الأول يعطى مثل نصيب الابن فيعطى نصف المال التروك أو الباقي بعد ذوى الفروض وعلى الثانى يعطى جميع التروك

بشرط الاجازة فان لم يكن له الا ابن واحد أعطى جميع التروك على كل من أقولين ان أجاز، لصار حاصل الوصي انه اذا قال أوصيت له بضمف نصيب اى هل هو منزلة قوله أعطوه مثل نصيب ابى او بمنزلة قوله أعطوه نصيبه ابى ومثله . ومظاهر أن هذا الخلاف إنما يكون عند تعدد الابن ولو عكسا كما ذكرنا فان أعيد فليس له الا جميع ما تركه الميت (و) ان الوصى له (عنا فخر عبد) كخدمته فاخذه الموصى له ومات (ورثت عن الوصى له) (٤٤٨) ان بقى من ذمها شيء . ومنها قد يحدد بوقت وقد يحدد بحياة العبد وقد يطلق فيحمل

على حياة العبد فتورثه  
الا ان يقوم دليل على ان  
المراد حياة الموصى له (وان  
حددها) الوصى (بزمان  
فكالمستأجر) (يفتح الجيم  
اى كالمستأجر يورث  
ما بقى من زمانه وليس له  
ان بقى من المدة كثلثة  
ايام لا الجمعة ويجوز كسر  
الجيم فيفيد أن للموصى له  
او وارثه اجارة ماله من  
الخدمة (فان قتل) العبد  
(فلوارث) له (القصاص)  
ممن قتله ان كان القاتل عبدا  
(او القيمة) ولا كلام  
للموصى له لان حقه انما  
كان في خدمته وقد سقطت  
بالتقتل وشبه في كون  
الكلام لو ارثه لا للموصى  
له قوله (كان جنى) العبد  
على احد فالكلام الموارث  
في اسلامه وفدائه وبطلت  
الخدمة (الا ان يفديه  
الخدم) بالفتح او وارثه (او  
الوارث) له (الخدمة) لا تبطل  
و (تستمر) لما حددت  
له في المستثنين والحاصل  
ان الكلام اولا للوارث له

تعدد الابن حكما بان كان معه ذور على ثم بعد ان يأخذ الموصى له ذلك يجعل الباقي نفس التركة ويقسم  
على مسئلة الورثة (قوله بشرط الاجازة) راجع لأخذه نصف التروك أو الباقي على القول الاول  
وأخذه جميع التروك على القول الثانى فان لم تكن اجازة فليس له الا الثلث على كل من القولين (قوله ان  
اجاز) أى والاثلث المال فقط (قوله بمنافع) عطف على منفعة معين وقوله ورثت جوابا للشرط  
المأخوذ من العطف وهو حاصله انه اذا أوصى بخدمة عبد من عبده لفلان ولم يحددها بزمان بدليل ما  
بعده بل حددها بحياة العبد أو أطلق فانه يخدمه طول حياته وان مات الموصى له فان ورثته يرثونها  
بعده لان الوصى لما لم يحددها علم أنه أراد خدمته حياة العبد (قوله قد يحدد بوقت) أى وسياى الكلام  
عليه (قوله على أن المراد) أى مراد الوصى (قوله وان حددها بزمان) أى وقبضه الموصى له ومات  
(قوله وليده) أى وهو وارث الموصى بالكسر (قوله ويجوز كسر الجيم) أى فوارث الموصى له أى  
كالشخص المستأجر (قوله فان قتل العبد) أى الموصى بمنافعه لزيد سنين معينة أو حياة زيد الموصى له  
(قوله فلوارث له) أى فلن ورث ذلك العبد من سيده (قوله أو القيمة) أى ان كان القاتل حرا وقوله  
فلوارث القصاص أو القيمة أى وله العفو مجانا فنشق التخيير الثانى محذوف للعلم به (قوله فالكلام  
لوارث) أى لو ارث سيده الموصى وقوله في اسلامه أو فدائه أى فان فداه استمرت الخدمة على  
ما كانت عليه قبل الجناية وان أسلمه خير الخدم أو وارثه بين امضاء ما فاصله ورث الموصى ويبطل  
حقهم في الخدمة أو يفدون وتستمر الخدمة الى موت العبد في المطلقة والى آخر المدة المقيدة (قوله وبطلت  
الخدمة) أى اذا سلمه الوارث لارباب الجناية اى والحال ان الخدم او وارثه رضى بذلك  
الاسلام (قوله الا ان يفديه الخدم بالفتح أو وارثه) أى فليس لو ارث سيده حينئذ اسلامه ولا  
تبطل الخدمة وتستمر (قوله او الوارث له) أى للسيد وكان الاولى حمله على وارث الخدم لئلا يكون  
فيه ركع مع احل به قوله كأن جنى (قوله ان الكلام اولا للوارث) أى وارث الموصى بالكسر (قوله فان  
فداه استمرت) أى الخدمة لموت العبد في المطلقة والى آخر المدة في المقيدة (قوله قبل استيفاء  
ما فداه) أى قبل ان يستوفى الخدم او وارثه من الخدمة قدر ما فداه به (قوله بقية الفداء) الصواب  
حذف لفظ بقية والذى في المدونة فان تمت خدمته فان دفع له سيده ما فداه به أخذه والا أسلمه  
رقا ابن ولا فرق بين كونها تمت قبل استيفاء ما فداه به أو بعد استيفائه كما هو ظاهرها اهمير  
(قوله وان لم يسلمه الوارث) أى وارث سيده الموصى وهذا مقابل لقوله وان أسلمه  
للجنى عليه (قوله وهى ومدبر إن كان مريض فيما علم) أى في ثلث ما علم به الموصى  
والمدبر من المال قبل موته لاقبا جهله فان تنازع الورثة والموصى له في العلم وعدمه فالقول للورثة  
بيمين فان نكلوا فللموصى له يمين وانظروا شكل (قوله ولو بعد الوصية) أى ولو كان عليه به بعد  
الوصية او التدبير (قوله واما مدر الصحة الخ) مثله صدق المريض (قوله فان صح من مرضه) أى

فان أسلمه للجنى عليه بطلت ما لم يفده الخدم فان فداه استمرت فان تمت المدة قبل استيفاء ما فداه به فان دفع  
له سيده بقية الفداء اخذه والا أسلمه له وان لم يسلمه الوارث للجنى عليه استمرت خدمته ايضا تمام المدة (وهى) اى الوصية بصحة او مرض  
(ومدبر إن كان) التدبير (مريض) مات منه كلاهما (فما علم) اى في المال الذى علم به الموصى قبل موته ولو بعد الوصية  
لانها جهل به قبل موته واما مدر الصحة في العلوم والجهول لان الصحيح قصد عتقه من ماله الذى يموت عنه ولو تجدد  
في المستقبل والمريض يتوقع الموت من مرضه فلا يقصد العتق إلا بما علمه من ماله اذ لا يترقب حدوث مال فان صح من مرضه

ثم مات فهو كمدير الصحة وإنما لم تدخل وصية الصحة في المجهول كمدير الصحة لانه عقد لازم بخلافها (ودخلت) الوصية المقدمة على التدبير (فيه) اى في المدير فيباع المدير لأجلها عند الضيق وسواء (٤٤٩)

ومعنى الدخول فيته أنه يبطل لأجلها التدبير عند الضيق فمن أوصى بذلك أمير وكان فكه يزيد على ثلث الميت الذى من جملته قيمة المدير بأن كان ثلث الميت الذى من جملته قيمة المدير بمائة وكان فكه الأسير مائة فأكثر فانه يبطل التدبير ويدخل فكه الأسير في قيمته (و) تدخل الوصية (في العمرى) الراجعة بعد موته ولو بسنين وكذا تدخل في الحبس الراجع بعد موته وفي غير شر ودعبد أبق ثم رجعا (وفي) دخول الوصية (في سفينة أو عبد) له وصى (شهر تلهفهما) قبل صدور الوصية (ثم) ظهرت السلامة (بعد موت الموصى وعدم دخولهما) (قولان) ولا مفهوم للسفينة والعبد (لا) تدخل الوصية (فيما أقرب به في مرضه) مما يبطل إقراره به كأن يقر في مرضه بدين لصديق ملاطف أو لزوجته ونحوهما بما بينهم فيه (أو أوصى) به (لوارث) ولم تجز بقية الورثة وإذا لم تدخل الوصية في ذلك بطل

الذى دبر فيه عبده (قوله كمدير الصحة) اى فيكون في المال للعلوم والمجهول (قوله ودخلت الخ) فإذا أوصى بمائة لملك أمير أو أوصى بفك أمير وكان فكه إنما يكون بمائة وخلف مائتين ومديرا يساوى مائة اعتبر المدير من جملة مال الميت الذى يؤخذ ثلثه ويفك به الأسير فيكون ماله ثلث مائة ويفك الأسير ويبطل التدبير وكذا إذا ترك خمسين ومديرا يساوى مائتين وخمسين وأوصى بمائة لملك أمير يسع المدير وأخذ من ثمنه خمسون وبطل التدبير وكذا يقال في كل مرتبة من الوصايا تأخرت فانها تبطل عند الضيق ويدخل السابق فيها (قوله المقدمة على التدبير) إنما حمل كلام المصنف على الوصية المقدمة على التدبير لأن الوصية المساوية له في الرتبة يقع التحاوص بينها وبينه في الثلث والوصية المتأخرة عنه في الرتبة المدير نافذ قبلها فلا يتأني دخولها فيه وقد يقال دخول الوصية المقدمة عليه فيه معلوم لما تقدم في المراتب فلا يحتاج للنص عليه وإلا لاحتيج للنص على ذلك في جميع المراتب (قوله لأجلها عند الضيق) اى وتدخل تلك الوصية المقدمة عليه رتبة في قيمته (قوله انه يبطل لأجلها التدبير) اى ويعتبر أن المدير من جملة مال الموصى ويؤخذ للوصية ثلث الجميع اى ثلث المدير وغيره من المال (قوله وتدخل الوصية في العمرى) اى الشيء المعمر كما لو أوصى لزيد بمائة ووجد ماله بعد موته مائتين ودار معمرة ترجع اليه بعد موته ولوسنين تساوى مائة فالوصية تدخل في العمرى بمعنى انه يلاحظ ان قيمة تلك الدار المعمرة من جملة مال الميت الذى يؤخذ ثلثه ويدفع للموصى له وحينئذ فيعطى للموصى له المائة بتمامها ولو قيل بعدم دخول الوصية في العمرى لم يعط المائة بتمامها (قوله في الحبس الراجع الخ) كأن يقول هذه الدار وقف على الفقراء أو على عمرو مدة حياته ثم بعد موته ترجع ملكا لورثتي فإذا أوصى لزيد بثلث ماله وترك مائة وهذه الدار الراجعة ملكا بعد موته فان الوصية تدخل في تلك الدار بمعنى انه يلاحظ ان قيمتها من جملة ماله (قوله ثم رجعا) اى بعد موته (قوله وفي دخول الوصية في سفينة أو عبد) بمعنى انه يلاحظ ان قيمتهما من جملة ماله الذى يؤخذ ثلثه ويدفع للموصى له نظراً لظهور كذب ما اشتر (قوله وعدم دخولها) اى وعدم دخولهما فيها نظراً لكون الموصى قاطع النظر عن ذلك (قوله قولان) اى للمالك رواهما عنه أشهب (قوله ولا مفهوم للسفينة والعبد) اى بل مثلهما في ذلك البضاعة والقراض يرسلهما ويشتر تلهفهما قبل الوصية ثم تظهر السلامة بعد موته (قوله أو أوصى به لوارث) عطف على أقرب به اى لا تدخل الوصية فيما أقرب في مرضه ولا تدخل فيها أوصى به لوارث قصد الموصى إخراج ذلك بخلاف مدير الصحة فانه يدخل فيها كما يفيد كلام ابن يونس واستظهر ح أن فك الأسير كذلك بالأولى لتقدمه على مدير الصحة ولا يقال فك الأسير من جملة الوصايا وقد صرح المصنف بعدم دخولها فيها لانا نقول كونه من الوصايا لا ينافي ذلك والإبطال مرة كونه مقدماً قاله طفى (قوله بطل ورجع ميراثا) الاولى وإذا لم تدخل الوصية في ذلك وبطل رجوع ميراثا (قوله والرد وقع بعد الموت) اى والفرض ان رد الورثة للوصية للوارث وقع بعد الموت (قوله قد يكون باطلا) اى كالو أقر في الصحة بدين لشخص وكذبه المقر له (قوله فالمراد الاقرار بالباطل) أى فمراد المصنف بقوله لا تدخل الوصية فيما أقرب في مرضه أنها لا تدخل فيما أقرب إقرارا باطلا كان في الصحة أو المرض (قوله ان عقدها) اى ان ما في عقدها (قوله أو قرأها) اى أثبتت انها غير خطه والحال انه قرأها على غيره (قوله أو لم يقل انقذوها) اى أو قرأها ولم يقل الخ أو كانت خطه ولم يقل الخ

(٥٧ - سوق - بيع)

ورجع ميراثا أى والرد وقع بعد الموت وأما لو حصل قبله وعلم بذلك الموصى فتدخل

الوصية فيه ولا مفهوم لقوله في مرضه فان اقرار الصحة قد يكون باطلا فالمراد الاقرار بالباطل (وإن كبت أن عقدها) اى وثيقة الوصية (خطه أو قرأها ولم يشهد) في الصورتين أنها وصية (أو) لم (يقل) أنقذوها لم تنفذ (فلا يعمل بها بعد موته

لا احتمال رجوعه عنها ولو كتب ( ٥٠ ) فيها أنفذوها ونظمه انه لو اشهدتها وصية أو قال أنفذوها نفذت و حمل بها ( وندب )

فيه ) أى فى الإيصاء  
( تقديمُ التشهد ) على المقصود  
بالذات فلا يتأى أنه يقدم  
الجملة والجملة عليه  
والمراد بالتشهد ذكر  
الشهادتين ( ولهمُ الشهادة )  
حيث اشهدهم بما فى كتاب  
وصيته أو قال أنفذوه ( وإن  
لم يقرأه ولا فتش )  
الكتاب ( وتنفذ ) حينئذ  
( ولو كانت الوصية )  
بمعنى كتابها ( عنده ) لم  
لم يخرجها الى ان مات ( وإن  
شهدا بما فيها وما بقى  
فانفلان ) على مقتضى  
ما اخبر بها ( ثم مات )  
الموصى ( ففتحت ) فإذا  
فيها وما بقى ( من الثلث  
فللمساكين قسم )  
الباقى من الثلث ( بينهما )  
أى بين فلان المعين وبين  
المساكين نصفين ولم  
تبطل هذه الوصية مع  
التأني لأنه بمنزلة ما إذا  
أوصى بشئ لزيد ثم به  
لمرو فيقسم بينهما ( و )  
ان قال ( كتبته ) ووضعها  
( عند فلان فصدقوه )  
صدق قوله هذه وصيته  
التي كتبها ولو كان الذي فيها  
لابنه فلا يرجع الشرط  
الآن لهذه ويحتمل ان  
للمراد أمرته بكتبتها  
فه صدقوه وعليه فيرجع  
الشرط الآن لهذه أيضا

قوله ولم يقل الخ أى فى الصورتين كالذى قبله وقوله أو يقل أنفذوها الخ من العلوم ان أوفى حيز النفي  
تفيد نفي الاحتمال بين الأمرين وتفيه بنفيها فكأنه قال لم تنفذ إذا انتهى الأمران اما إذا وجدا أو  
أحدهما فهي صحيحة بأن يقول للورثة أنفذوها أو يقول اشهدوا أن هذه وصيتي وأما كتابته فى الوثيقة  
أنفذوها فلا عبرة به ففرق بين قوله ذلك وكتابته ( قوله لا احتمال رجوعه عنها ) أى لان كلا من كتابتها  
أو قراءتها لها لا يحد عزمه عليها إذ قد يكتبها أو يقرأها غير عازم بل ليتروى ( قوله ومفهومة انه لو  
أشهد بها ) أى فى الصورتين أعنى ما إذا كانت خطه أو غير خطه وقرأها على غيره وكذا يقال فى قوله أو  
قال أنفذوها اه وفى تبصرة ابن فرحون إذا أشهد عليها ثم كتب نحتها أبطلت وصيتي إلا كذا لم تنفذ  
لكونه بلا إشهاد ( قوله وندب فيه تقديم التشهد ) أى انه يستحب للانسان اذا كتب وصيته ان  
يبدأ بالشهادتين بأن يكتب أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وكذا إذا أوصى  
بالقول من غير كتابة فانه يندب له البداء بالشهادتين قولاً بأن يقول أشهد أن لا اله الا الله الخ ( قوله ذكر  
الشهادتين ) أى ان كان الإيصاء بالقول وإن كان بالكتابة فالمراد كتابة الشهادتين ( قوله ولهم  
الشهادة الخ ) حاصله ان الموصى إذا كتب وصيته بخطه أو أملاها لمن كتبها وقال للشهود اشهدوا على  
ان مافى هذه الوثيقة وصيتي أو على انى أوصيت بما فيها ولم يقرأها عليهم فانه يجوز لهم القدوم على  
الشهادة بأنه أوصى بما انطوت عليه هذه الوثيقة بقول النصف ولهم الشهادة يعنى أنه يجوز للشهود  
القدوم على الشهادة بما انطوت عليه وصية الوصى بأن يقولوا نحن نشهد بأنه أوصى بما انطوت عليه  
هذه الوصية أى الوثيقة وان لم يقرأها عليهم ولا نتج الكتاب لهم ولو بقى الكتاب عنده الى ان مات  
بشرط أن يشهد بما فى كتاب وصيته أو يقول لهم أنفذوه وبشرط أن لا يوجد فى الوثيقة نحو  
ولا تغيير وأن يعرفوا الوثيقة بعينها كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله حيث أشهدهم بما فى كتاب  
وصيته أو قال أنفذوه ) أى بأن قال لهم إذا مات فاشهدوا بما فى كتاب وصيتي هذا أو أنفذوا ما فى كتاب  
وصيتي هذا ( قوله وتنفذ حينئذ ) أى وتنفذ وثيقته حين إذ شهدوا بما فيها ( قوله وان شهدا بما فيها )  
حاصله ان كتاب الوصية إذا كان مطبوعا عليه وقال الموصى للشهود اشهدوا بما فى كتاب وصيتي من  
الوصايا وأن مابقى من ثلثي بعد الوصايا المكتوبة فى الوثيقة لفلان فلان فانه يجوز لهم الشهادة  
بذلك وإذا شهدوا بذلك بعد موته ففتحت وثيقة الوصية فوجد فيها وما بقى من الثلث بعد الوصايا  
فهو للفقراء أو للمساكين مثلاً فان مابقى من الثلث بعد الوصايا يقسم بين فلان فلان وبين  
المساكين نصفين لانه مال تنازعه اثنان ( قوله وان قال كتبها ) أى بخطي ( قوله ولو كان الذى  
فيها لابنه ) أى ولو كان الذى فيها وصية لابن فلان للوضوعة عنده بكثير ( قوله ويحتمل أن المراد الخ )  
أى يحتمل أن المراد بقوله كتبها عند فلان أمرت فلانا بكتبتها وهى موضوعة عنده فصدقوه  
فيصدق فى قوله هذه وصيته التى أمرنى بكتبتها ان لم يكن فيها إيصاء لابنه بكثير وتنفذ الوصية فى  
مسئلة وكتبتها على كلا الاحتمالين وان لم يقل أنفذوها والفرق بينها وبين قوله وان ثبت ان عقدها  
خطه الخ أن هذه وكلها لغيره وأمر بتصدقها ( قوله أو قال أوصيته بثلثي الخ ) يعنى أنه إذا قال للورثة  
أوصيت فلانا بفرقة ثلثي فصدقوه فى محل صرفه فانه يصدق فيمن ينفذه إن لم يقل انما أوصيت باعطاء  
الثلث أو أكثره لاني فان قال ذلك لم يصدق حينئذ لانه بينهم وأما القليل وهو ما دون نصف الثلث فينبى  
أنه يصدق ( قوله وكذا فى الاولى الخ ) لكن القول بالنسبة لثانية حقيق وأما بالنسبة لاولى فهو مجاز  
لأن المراد ان يأتى بالورقة مكتوباً فيها وصيته لابنه بكثير ولم يثبت أنه خط اليت ( قوله جملها ) أى جمل

(أو) قال (أوصيته بثلثي) أى بفرقة (فصدقوه بصدق) فيمن ينفذه (إن لم يقل) فى الثانية وكذا  
فى الاولى على الاحتمال الثانى كما مر جملها ( لا يخفى ) او نحوه ممن بينهم فله فلا يصدق ويحتمل رجوع الشرط للأولى أيضاً حتى لا احتمال الأول

الوصي الوصية كلها بالثلث لا بنى (قوله لا احتمال أن يكون غير فيها) هذا ظاهر اذا كانت غير خط  
 للوصي واما اذا ثبت انها بخطه فلا تهمه وتنفذ حينئذ ولو كان فيها وصية لابنه بكثير كما قال اولاً  
 (قوله وان قال) أى الوصي فلان وصي فقط يعم هذا أول الكلام على الاوصياء واعلم ان طريقة ابن رشد  
 أن الوكالة كالوصية فاذا قال فلان وكيلي فانه يعم قال في القدمات وهذا هو قولهم في الوكالة اذا قصرت  
 طالت وان طالت قصرت ومضى المصنف في الوكالة على خلاف هذه الطريقة اذ قال لا بمجرد وكالتك  
 وهى طريقة ابن بشير وابن شاس فهى عندهم باطلة حتى يعم او يخص وكأنهم لاحظوا أن الموكل حتى  
 يمكنه الاستدراك بخلاف الوصي اهـ بن (فرع) لو قال فلان وصي وتبين ان فلانا ميت وله  
 وصي فان علم بوفاته كان وصيه وصيا والا فلا وبطلت كما تبطل ان علم بموته ولم يكن له وصي اهـ عج  
 (قوله حتى تزويج بناته البالغات باذنهن) أى ويقدم على العاصب كالاخ والعلم وحتى تزويج صفار بنيه  
 (قوله بشروطها) أى اذا خيف عليها الفساد فى مالها أو حالها والراد بالشروط الجنس لان الاول  
 عليه ان المدار على هذا الشرط فقط (قوله ان أمره به) أى بالإجبار أو عين له الزوج أى فله حينئذ  
 جبرهن سواء كن صفارا او كبارا (قوله وإلا فخلاف) أى والا بأمره الاب بالاجبار ولا عين له الزوج  
 فخلاف والراجح الجبر إن ذكر البضع أو النكاح أو التزويج بان قال له الاب أنت وصي على بضع بناتى  
 أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بنى تزويجهن أو تزويجهن اجبت وان لم يذكرك شيئا من الثلاثة  
 فالراجح عدم الجبر كما اذا قال وصي على بناتى أو على بعض بناتى أو على بنى فلانة وأما لو قال انت وصي  
 فقط أو على مالى أو على بيع تركتى أو على قبض ديونى فلا جبر له اتفاقا وهذه الصورة غير داخلية في قول  
 المصنف والا فخلاف فلزوج جبرا فاستظهر عج الامضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد النفاوى  
 وان زوج من غير جبر فسيأتى في قول للمصنف وان زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح  
 (قوله كما قدمه في النكاح) أى حينئذ فيبين اجمال ما هنا بما مر في النكاح (قوله ويمكن أن يدخل هذا  
 في الخلاف) أى قوله يعم أى كل شيء حتى الجبر بناء على أحد القولين والصواب حذف هذا الكلام  
 لما علمت أنه اذا قال له أنت وصي فلا جبر له اتفاقا وان هذه غير داخلية تحت قوله والا فخلاف  
 (قوله كوصي حتى يقدم فلان) هذا تشبيه في العموم والخصوص فالعموم من حيث الوصى به  
 والخصوص من حيث الزمن أي زمن قدوم فلان فهذا الفرع مشابه للمسئلة الاولى في العموم  
 وللاثنى في الخصوص (قوله ولو لم يقبل) أى فلان الوصية (قوله الا لقرينة) أى دالة على اعتبار  
 القبول في العزل وأن المراد أنت وصي حتى يقدم زيد ويقبل الوصية فان وجدت فلا ينزل الا اذا  
 قدم وقبلها (قوله فانه يعمل به) أى وكذا اذا أوصى لها أولام ولده بسكنى أو بعتة الى ان تزوج والا  
 ان تزوج فانه يعمل بما شرط فاذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ولا ينزع منها المأوى من الغلة  
 بزواجها ومثل الوصية ما شرط لها من غلة وقفه الى ان تزوج أو الا ان تزوج فلا فرق بينهما خلافا لما في  
 عقب انظر حاشية شيخنا السيد البليدى (قوله وقبض ديونه) أى أو على أحدهما (قوله باذنهن) أى مع  
 وجود عاصب او الحاكم (قوله ولم يجز ابتداء) أى فالواجب انه لا يزوجه حتى يعرض الامر على العصبة  
 فاما ان يتولوا عقدها بانفسهم أو يوكووه (قوله ولو شريفة) أشار الشارح بهذا الى أن الصحة هنا  
 أى في تزويج الوصى للذكور مطلقة بخلاف الاجنبى اذا زوج امرأة بولاية الاسلام مع وجود  
 عاصبها فان الصحة بعد الوقوع مقيدة بما اذا كانت المرأة دنيئة أو شريفة وحصل طول  
 بعد الدخول (قوله والا ففسخ ابداً) أى والا بان جبرهن ففسخ أبداً هذا ما استظهره

لا احتمال ان يكون غير فيها  
 (و) ان قال فلان (وصي  
 فقط) أى لم يقيد بشيء بان  
 اطلق فلنظفه هذا (يعم) كل  
 شيء حتى تزويج بناته  
 البالغات باذنهن وكذا  
 الصغيرة بشروطها ولا جبر  
 له لان التعميم لا يقتضيه  
 وانما يجبر إن أمره به او عين له  
 الزوج والا فخلاف كما  
 قدمه في النكاح ويمكن ان  
 يدخل هذا في الخلاف وهو  
 ظاهر (و) ان قيد بان قال  
 وصي (على كذا) لشيء عينه  
 فانه (يُخص به) ولا يتعداه  
 فان تعداه لم ينفذ (كوصي  
 حتى يقدم فلان) فانه يكون  
 وصيا في جميع الاشياء حتى  
 يقدم فلان فان قدم انعزل  
 بمجرد قدومه ولو لم يقبل  
 الا لقرينة فان مات قبل  
 قدومه استمر الاول  
 وصيا (او) قال فلان  
 وصي (الى) أو (لا أن)  
 يتزوج (هو فهو ياء تعية  
 (زوجتى) فلاحق له عمل  
 بذلك ويحتمل انه بالتاء  
 الفوقية أى قال زوجتى  
 وصيتى الى ان تزوج فانه  
 يعمل به (وان زوج) رجل  
 (موصى على بيع تركته  
 وقبض ديونه) بنات الميت  
 باذنهن (صح) النكاح ولم  
 يجز ابتداء فلا يفسخ قبل  
 الدخول ولو شريفة

وليس له جبرهن اتفاقا والا ففسخ ابداً ومحل الصحة مالم يحل التزويج لغیره والا ففسخ ثم شرع شكلم على الوصية على الأولاد المحجور

عليهم وأن ذلك خاص بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام والأخوة فقال ( وإنما يوصى على المحجور عليه ) لغرض أو صفه ( أب ) رشيد ( أم ) وصيه ( أى الأب أو وصى وصيه ولا كلام لتقديم قض ( كأم ) لها أن توصى على أولادها بشرط ثلاثه أشار لها بقوله ( إن قل ) المال الذى أوصى بسببه كستين ( ٤٥٢ ) ديناراً فلا وصية لها فى نكاح ولا فى كثير ( ولاولى ) لا ولا دمن أب

أو وصى أو قدم إذ لا وصية لها عند وجوده ( وورث ) المال القليل أى وورثه الأولاد ( عنها ) لا عن غيرها فلا كلام لها فان فقدت الشروط أو بعضها وأوصت فتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ وللوصى إذا رشد أو الحاكم دمه ما لم ينفعه عليهم فى الأمور الضرورية بالمعروف وبقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى ان يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوصى عليهم فتصرف فى أموالهم معهم أو أخوهم التكبير أو جدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماض أو لا والصغار إذا رشدوا إبطاله ذكر أشياخنا أنه ماض لجريان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب لا سيما فى هذه الأزمنة التى عظم فيها جور الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال اليتام ثم ذكر شروط الوصى وهى أربعة والمحصن منصب عليها أيضا بقوله ( لمكلف ) فلا يصح إصاء

الشيخ أحمد النجراوى وتقدم أن عيج استظهر الامضاء ( قوله ) وأن ذلك خاص بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام ( ما ذكره من أن الإصاء خاص بمن ذكر دون غيرهم إنما هو بالنسبة للوروث عن الوصى أو عن غيره أما إن تبرع شخص على محجور عليه فله أن يجعل ما تبرع به من ماله ناظر أو لو كان المحجور عليه أب أو وصى فقول الشارح دون الأجداد والأعمام والأخوة أى فلا يصح الإصاء منهم بالنسبة لما يورث عنهم أو عن غيرهم كما علمت انظر التوضيح ( قوله أو وصيه ) هو عدم حسن تصرف البالغ العاقل فى المال ( قوله أب رشيد ) أى وأما الأب السفيه فليس له أن يوصى على ولده وإنما ينظر له الحاكم ( قوله أو وصيه ) محل كون وصى الأب له أن يوصى ان لم يمنعه الأب من الإصاء كما لو قال له أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يجوز لو وصى الأب حينئذ إصاء ( قوله ولا كلام الخ ) أى فى الإصاء فليس له أن يوصى أحداً ينظر فى شأن المحجور عليه بعد موته وهذا لا ينافى أن له النظر بنفسه إن لم يكن وصى من طرف الأب فلو قدم القاضى ناظراً على يتم ثم ظهر له وصى من قبل أبيه كان له رد أفعال القدم من طرف القاضى كما فى فتاوى البرزلى ( قوله إن قل المال ) أى بالعرف فالمنظور له القلة بحسب العرف ولا خصوصية لكستين ديناراً كما فى بن ( قوله وورث عنها ) أى وأما لو وهبت مالا لأولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فلها أن تجعل ناظراً على ذلك من شاءت سواء كان المال قليلا أو كثيراً أو لو كان للأولاد أب أو وصى ( قوله ثم ذكر شروط الوصى ) أى على المحجور عليه لصغر أو سفه وهذه الشروط كما تقرر فى الوصى على المحجور عليه تعتبر فى الوصى على اقتضاء الدين أو إقضائه واشترط فيه العدالة خوف أن يدعى غير العدل الضياع وأما الوصى على تفريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة بل يجوز استناد الوصية المذكورة لغير العدل كما فى التوضيح نعم لا بد فيه أن يكون مسلماً مكلفاً قادراً على القيام بما أوصى عليه ( قوله وهى أربعة ) أى التكليف والاسلام والعدالة والقدرة على القيام بأمور الوصى عليه ( قوله لمكلف ) متعلق بقوله وإنما يوصى لخص من يوصى بهنى يستند الوصية وإلا فيوصى متعدد بنفسه ( قوله فلا يصح لحائن الخ ) أشار الشارح بذلك إلى أن مراد المصنف بالعدالة الأمانة والرضا فيما يشرع فيه ويفعله بأن يكون حافظاً لمال الوصى ويتصرف فيه بالمصلحة ومعلوم أن هذا لا يستلزم الاسلام فاندفع ما يقال أنه يستغنى بذكر العدالة عن الاسلام وحاصله ان الاستثناء إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية والمراد بها هنا غيرهما كما علمت ( قوله قادر على القيام بالموصى عليه ) احترازاً من العاجز ( قوله وإن أعشى ) مبالغة فى قوله لمكلف مسلم الخ ( قوله وإن عبداً ) شمل القن ومن فيه شائبة حرية وعبد الوصى وعبد غيره وقوله وتصرف باذن سيده فيما إذا كان عبد غيره ( قوله وتصرف العبد باذن سيده إن وقت الخ ) حاصله أنه إذا وقعت الوصية بغير اذن سيده فلا بد فى تصرفه من اذنه وإن وقت باذنه فلا يحتاج العبد فى تصرفه لاذنه فإذا جعل قوله باذن سيده متعلقاً بتصرف فيتعين حمله على ما إذا أوقعت الوصية بغير اذن سيده ( قوله أى وقبل الخ ) أى وجاز للعبد أن يقبل الوصية إذا أذن له سيده فى قبولها ( قوله والأولى التصريح )

صبي أو مجنون ( مسلم ) فلا يصح لكافر ( عدل ) فيما ولى عليه فلا يصح لحائن أول من يتصرف بغير المصلحة الشرعية ( أى كاف ) أى قادر على القيام بالموصى عليه ( وإن ) كان الوصى أعشى ( وامراً ) أجنبية أو زوجة للوصى أو مستولته أو مدينته ( و ) ان ( عبداً ) وتصرف ( العبد حينئذ ) باذن سيده ( ان وقت الوصية للعبد من غير اطلاع سيده وليس لصيده رجوع بعد اذنه فى القبول والأولى ان يأذن سيده متعلق بمقتضى أى وقبل باذن سيده والأولى التصريح بهذا القدر وحذف قوله وتصرف

للمعلم بهمن قوله كاف فيكون للمعلم وجازته القبول باذن سيده (وإن) أوصى عبداً له على أولاده الأصاغر (آراد) أولاده (الكبار) أي الكبار (بيع) عبد (موصى) على الأصاغر (اشترى) ذلك العبد (للأصاغر) (٤٥٣) من الأكابر أي يشتري حصة الأكابر

لهم إن كان لهم مال يحملها وإلا باع الأكابر حصتهم خاصة إلا أن ينقص منها أو لم يوجد من يشتريها مفردة فيباع العبد جميعه ثم إن أبقاه المشتري وصيا على حاله فظاهر وإلا بطلت (وطرو الفسق) على الوصى (يعزله) إذ تشترط عدالته ابتداء ودواما أي يكون موجبا لعزله عن الوصية لأنه ينزل بمجرد فتنصره بعد طرو الفسق وقبل العزل ماض (ولا يبيع الوصى عبداً) أو أمة (يعسن القيام بهم) أي لا يجوز له ذلك لأنه غير مصلحة ولا يجوز له تصرف بلا مصلحة (ولا) يجوز له أن يبيع (التركة) أو شيئاً منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية (إلا بحضرة الكبير) إذ لا تصرف للوصى في مال الكبير فإن غاب الكبير أو ابن من البيع نظر الحاكم (ولا يقسم) الوصى (على غائب بلا حاكم) فإن قسم بلا حاكم قضت والمشترون المالمون غصاب لا غلة لهم ويضمنون حتى السماوى إلا أن يكون البيع سداداً في أمضائه

أي لعدم القرينة الدالة عليه (قوله ناعلم بهمن قوله كاف) أي لاستلزام القدرة على القيام بالوصى عليه التصرف في أموره (قوله أي الكبير) المراد بهم البالغون (قوله أي يشتري حصة الأكابر لهم) أي بالقيمة فإن بيعت لغير الأصاغر فهل يرد البيع أو لا فإنه البدر (قوله يحملها) أي يحمل حصة الكبير أي يحمل قيمتها (قوله إلا أن ينقص منها) أي يبيعها مفردة وأبوا ذلك (قوله وإلا بطلت) أي فإن عتق لم يرجع وصيا عليهم إلا أن يراه القاضي فيجعله مقدماً أنظر بن (قوله وطرو الفسق) أي بمعنى عدم العدالة فيأولى فيه ومثل طرو الفسق طرو العداوة ابن رشد يعزل الوصى إذا عادى المحجور إذا لم يؤمن عدوه على عدوه في شيء من أحواله (قوله على الوصى) أي بن وكذلك طروه على الأب يعزله عن التصرف في متاع ولده والنظر فيه كما قاله يوسف بن عمر اه فلم منه أن طرو الفسق كما يجب عزل الوصى بوجوب عزل الأب (قوله أي يكون موجبا لعزله) أي لعزل الحاكم له (قوله لا أنه ينزل بمجرد) أي وهذا بخلاف القاضي فإنه ينزل بمجرد طرو الفسق لشرفه نصب القضاء اه شيخنا عدوى (قوله أي لا يجوز له ذلك) أي ويرد البيع ان وقع على الظاهر لأن الأصل فيها نهى عنه الرد والفساد قاله شيخنا (قوله ولا يجوز له) أي لوصى الميث الذي أوصاه وصاية مطلقة أو أوصاه بقضاء دينه أو تنفيذ وصيته وقوله ولا يجوز له أن يبيع التركة الخ هذا إذا كان في الحضر وأما إذا كان في السفر فله البيع فحق ما نصه فرع لومات شخص في سفر فلو صبه بيع متاعه وعروضه لأنه يتقل حمله قاله في النوادر بل ذكر البرزلى في كتاب السلم عن أبي عمران أن من مات في سفره بموضع لا قضاء به ولا عدول ولم يوص واجتمع السافرون وقدموا رجلاً فباع هناك تركته ثم قدموا بلد الميث فأراد الورثة نقض البيع إذ لم يبيع باذن حاكم أن ما فعله جماعة الرقعة من بيع أو غيره جائز وقد وقع هذا لعيسى بن عسكر وصوب فعله وأمضاه (قوله إذ لا تصرف للوصى في مال الكبير) أي لأنه لا نظره عليه (قوله فإن غاب الكبير) أي غيبة قريبة أو بعيدة (قوله أو ابن من البيع) أي أو كان حاضراً وأبى من حضور البيع (قوله نظر الحاكم) أي فاما أن يأمر الوصى بالبيع أو يأمر من يبيع معه للغائب أو يقسم ما ينقسم فإن لم يرفع الأمر للحاكم وباع رد يبيع إن كان المبيع قائماً فان فات ييد المشتري بهية أو صنف ثوب أو نسج غزل أو أكل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يفضى وهو المستحسن أو لا يفضى وهو القياس قولان انظر ح (قوله ولا يقسم الوصى على غائب) يعني إذا كان المقار مثلاً مشتركاً بين صغير وكبير فلا يجوز للوصى الصغير أن يقسمه من غير حضور الكبير أو وكيله أو القاضي (قوله والمشترون) أي للتركة أو لبعضها التي باعها الوصى من غير حضور الكبير أو وكيله ومن غير رفع الحاكم فهذا مرتبط بقوله ولا يبيع التركة إلا بحضرة الكبير فكان الأولى أن يقدمه قبل قوله ولا يقسم على غائب (قوله إلا أن يكون البيع سداداً) أي وفات ييد المشتري (قوله وإن أوصى لاثنتين الخ) أي وأما الوصى واحداً وجعل آخر ناظرًا ومشرفاً عليه فاعلم لذلك الشرف المشورة والنظر وليس له رد السداد من تصرف الوصى ولا نزاع المال منه كما في ح (قوله فلا يستقل أحدهما الخ) أي فان تصرف دونه كان له رده ولو كان التصرف سداداً (قوله أو غير ذلك) أي كترشيد (قوله ولم يجعلوا وصيته للشاني ناسخة للأول) بل قالوا إن قيد باجتماعهما في التصرف أو انفراد كل واحد في التصرف عمل بذلك وإن أطلق ولم يقيده ولو كانت كل من الوصيتين عامة وكانا في زمنين حمل على قصد

قولان والقياس عدمه (و) ان أوصى (لاثنين) بلفظ واحد كجملتكما وصيين أو بلفظين في زمن واحد أو زمنين من غير تفيد باجتماع أو اقرار (محمل على) قصد (التعاون) فلا يستقبل أحدهما ببيع أو شراء أو نكاح أو غير ذلك بدون صاحبه إلا بتوكيل منه أما إن قيد للوصى في وصيته بلفظ أو قرينة باجتماع أو انفراد عمل به ابن عبد السلام ولم يجعلوا وصيته للثاني ناسخة للأول



(وان مات أحدهما أو اختلفا) في أمر كبيع أو شراء أو تزويج أو غير ذلك (فالحاكم) ينظر فيما فيه الأصلح هل يبقى الحى منهما أو يجعل معه غيره في الأولى أو (٤٥٤) يرد فعل أحدها دون الآخر أو يردهما معاً في الثانية (ولا يجوز لأحدهما إيصاء)

في حياته دون إذن صاحبه وأما ياذنه فيجوز (ولا يجوز) لهما قسم المال بينهما ليستقل كل قسم منه يتصرف فيه على حده (ولا) بأن اقتسامه (ضمناً) لما تلف منه ولو بسماوى للتفريط فيضمن كل ما تلف منه أو من صاحبه لرفع يده عما كان يجب وضعها عليه (والوصى اقتضاء الدين) ممن هو عليه (وتأخيره بالنظر) في المصلحة فقد يكون التأخير هو الصواب واللام في كلامه للاختصاص فلا ينافي أن اقتضاء الدين مثلاً يجب عليه (و) له (النفقة على الطفل) أو السفية (المعروف) بحسب قلة المال وكثرته وبحسب حال الطفل من أكل وكسوة وغير ذلك فينظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيها ذكر (وفي خنته وعرسه) ولا حرج على من دخل فأكل لأنه مأذون فيه شرعاً بخلاف لو أسرف من مال اليتيم فلا يجوز لأكل منه (وعيد) فيوسع عليه بما يقتضيه الحال وأما ما يصرف للعائين في عرسه وخنته فلا يلزم

التعاون احتياطاً لمال اليتيم بخلاف الوكالة فإن الثانية تكون ناسخة للأولى إذا أطلق وكانت كل منهما عامة وكانتا بزمانين (قوله وان مات أحدهما فالحاكم) يريد إذا مات من غير أن يوصى لصاحبه أو لغيره بأذنه والا فلا نظر له حينئذ (قوله أو تزويج) أى للمحجور عليه وقوله أو غير ذلك أى كترشيده وقوله هل يبقى الحى منهما أى مستقلاً (قوله ولا يجوز الخ) أى لا يجوز لأحدهما أن يوصى في حال حياته وصياً يقوم بأمر الأولاد بدله إذا مات وفهم من قوله لأحدهما أنهما لهما ما أن يوصيا وهو كذلك وفهم أيضاً من قوله لأحدهما المفيد أنهما وصيان أن الوصى الواحد له الإيصاء وهو كذلك (قوله وأما ياذنه فيجوز) أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات (قوله ولا يجوز لهما قسم المال بينهما) ظاهره ولو اقتسما الصبيان وهو كذلك فإذا اقتسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصة من عنده من المال (قوله فيضمن كل ما تلف منه) أى لاستقلاله بالنظر فيه مع أن الوصى أشركه مع غيره في النظر فيه فهو مقيد باستقلاله ويضمن أيضاً كل ما تلف من صاحبه وذلك لتعديه برفع يده عما كان يجب وضعها عليه وما ذكره الشارح من ضمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو للمعتمد وقيل إن كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ودرج عليه ابن الحاجب والقولان لعبد الملك وكلام الصنف محتمل لكل من القولين والحاصل أن القولين متفقان على أن كل واحد يضمن ما سلمه لصاحبه والخلاف إنما هو في ضمان كل منهما ما تلف بيده وفائدة ذلك أن كل واحد غريم بجميع المال أو بما قبضه صاحبه فقط (قوله قد يكون التأخير هو الصواب) أى كخوف تلفه إن اقتضاه أو ضياعه ولا يقال إن التأخير حينئذ ممنوع لأنه سلف جرتقما وهو الضمان لأن النفع إنما هو مع الواطئة وإلا فلا منع كما في بن (قوله فلا ينافي أن اقتضاء الدين مثلاً) أى وكذا ما بعده إلا في الأخير وهو قوله ودفع مال قراضاً فإنه لا يجب (قوله وله النفقة على الطفل) وليس لوارث الطفل أن يتكشف على ما بيد الوصى ويأخذ وثيقة يعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا صار المال إليه فلا خاصة له في ذلك مع الوصى وعلى الوصى أن يشهد لبيته بماله الكائن بيده فإن أبى من ذلك أخذه الحاكم لبيانه فله ح عن ابن رشد (قوله بحسب قلة المال وكثرته) فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يوسع على فليس له (قوله وفي خنته) عطف على مقدر أى والنفقة على الطفل بالمعروف في مؤنته وكسوته وفي خنته وعرسه فقيد العرف معتبر فيهما أيضاً وقد أشار الشارح لذلك بقوله فينظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيها ذكر أى من الأكل والكسوة وفي خنته (قوله ولا حرج على من دخل فأكل) أى لا حرج على من دخل بدعوة من الوصى وإلا كان آثماً (قوله فلا يجوز الأكل منه) أى ومن أكل شيئاً ضمن قيمة ما أكله كذا قيل وقيل يجوز الأكل لأن ما أسرف من مال اليتيم ضمانه من الوصى بمجرد اتلافه بالطبخ فالأكل إنما أكل ملك الوصى نظير ما مر في القصب (قوله ودفع نفقته له) تنازع قوله له دفع نفقة وربما أشعر قوله له بأن الوصى لا يدفع للمحجور نفقة زوجته وولدها وأم ولده ورقيقه وهو كذلك على الراجح الذى أقامه ابن الهندي من المدونة بل يسلم نفقة كل واحد منهم له في يده وقال ابن القصار نفقة أم ولده ورقيقه يدفعان إليه دون نفقة زوجته وولدها (قوله وعمن تلزمه نفقته) أى كزوجته وعبيده وأولاده الصغار (قوله وزكاته الخ) أى الوصى أن يخرج زكاة محجوره إن كان الوصى مالِكاً كان الولد كذلك أم لا فإن كان

اليتيم ويضمنه الوصى (و) للوصى (دفع نفقة له قلت) كنفقة شهر ونحوه مما يعلم أنه لا يتلفه فإن خافه اتلافه نفقة يوم يوم (و) له (إخراج) زكاة (فطرية) من ماله عنه وعمن تلزمه نفقته (وزكاته) المالية من عين وحرث وماشية

(ورفع) الوصى (لحاكم) الذى يرى زكاة المال فى مال الصبي ليحكم باخراجها فيرفع الخلاف خوفا من رفع الصبي بعد رشده  
لحنفى لا يرى الزكاة فى مال الصبي فيضمن الوصى له ما أخرجه عنه ولقد قال (إن كان) (٥٥) هناك (حاكم حنفى) يرى سقوطها

عن الصبي والمراد وجد  
بالفعل أو غشى توليته (د) له  
(دفع ماله) لمن يعمل فيه  
(قراضاً وبضاعة) الواو  
بمعنى أو وله عدم دفعه  
إذ لا يجب عليه تنميته على  
المذهب (ولا يعمل هو  
به) للإيجاف لنفسه والنهى  
للكراهة كما فسر ابن رشد  
فإن عمل الوصى به مجانا  
فلأنه بل هو من المعروف  
الذى يقصد به وجه الله  
سبحانه وتعالى (ولا)  
يجوز له (اشتراء) لنفسه  
شيئا (من التركة) لأنه ينهم  
على المحابة أى يكره كما فى  
النقل (وتعقب) أى  
يتعقبه الحاكم فى عمله به  
قراضاً أو بضاعة أو اشتراء  
لنفسه (بالنظر) فيمضى  
ما فيه مصلحة لليتيم ويرد غيره  
(إلا) اشتراءه (كحجارين)  
من التركة (قل ثمنهما) الذى  
انتهت له الرغبات فيهما  
كثلاثة دنانير (وتسوق  
بهما الحضر والسفر) أى  
شهر فى السوق للبيع هذا  
مراده وذكر الحضر والسفر  
لسؤال وقع فيه ذلك فالمراد  
الإشياء قليلا انتهت إليه  
الرغبات بعد شهرته للبيع  
فى سوقه فيجوز اشتراؤه  
للوصى (وله) أى للوصى

الوصى حنفيا لم يجب عليه اخراجها ولو كان الولد مالكا فالعبرة بمذهب الوصى لا بمذهب الطفل أو  
أبيه (قوله ورفع الوصى) أى إذا كان مالكا وقوله لحاكم الذى يرى الزكاة فى مال الصبي أى مطلقا  
المين والماشية المملوكة والماملة وغيرهما والحرق السكائن بأرض خراجية أو غيرها (قوله) إن كان هناك  
حنفى (أى وكان لا يغنى عليه أمر اليتيم أو غشى من رفعه اليه وإلا أخرج من غير رفع) (قوله والمراد  
وجد بالفعل أو غشى توليته) أى فإن لم يوجد ولم يغش توليته كبعض بلاد المغرب وبلاد السودان  
أخرج زكاته من غير رفع (قوله لمن يعمل فيه قراضا الخ) أى ولو كان عمل القراض أو شراء البضاعة  
لا يحتاج لسفر فى البر أو البحر ولا يجوز للوصى تسليفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهنا إذ  
لا مصلحة لليتيم فى ذلك وأما تناسف الوصى نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وفاء انظر  
ونص فيه على منع تسليف مال اليتيم بنفع كما يقع الآن من دفع مال اليتيم قرضا العشرة أحد عشر  
ولو بنذر من القترض وللوصى الصلح بالنظر ولا يجوز اقراره على المحجور ولا إبراؤه عنه الإبراء  
العام وإنما يرى عنه فى المعينات (قوله على المذهب) أى وقول عائشة انجروا فى أموال اليتامى  
لا تأكلها الزكاة حمله ابن رشد على النذب (قوله ولا يعمل هو به) أى يجرى من الربح له أى ولو كان  
ذلك الجزء يشبه قراض مثله لغيره كما هو مقتضى تعليل الشارح (قوله فإن عمل الوصى به) أى قراضا  
أو بضاعة (قوله بل هو من المعروف) أى وحينئذ فلا ضمان عليه إذا تاف (قوله ولا يجوز له اشتراء الخ)  
أشار الشارح إلى أنه عطف على المعنى أى ليس له عمل به ولا اشتراء الخ (قوله وتعقب بالنظر)  
جعله الشارح تبعاً لبقى مرتبطاً بقوله ولا يعمل هو به وبقوله ولا اشتراء من التركة فإذا عمل فيه  
قراضا بجزء من الربح نظر الحاكم فيه فإن كان فى ذلك القراض مصلحة لليتيم بأن كان ذلك الجزء الذى  
جمعه لنفسه يشبه الجزء فى قراض الناس أعضاء والارده وإذا اشترى شيئا من التركة نظر الحاكم فإن  
وجد فى شرائه مصلحة لليتيم بأن اشترى ذلك المبيع بقيقته أعضاء والا رده وجمعه غيره من الشراح  
كالحرقى مرتبطاً بالثانى فقط وهو الموافق لقول التوضيح عقب قول ابن الحاجب وتعقب بالنظر  
أى فى قيمة المبيع الذى اشتراه من التركة هل تزيد على ما اشتراه به فيرده أولا فيمضيه اه وهل تعتبر  
القيمة يوم الشراء أو يوم الرفع أو الحكم أقوال ثلاثة وقيل إن التعقب بالنظر ليس فى قيمة المبيع بل  
يرفع المبيع للسوق فإن لم يزد أحد على الوصى فيادفعه ثمنا فى السلعة التى اشتراها أخذها الوصى بذلك  
الثمن وإن زاد أحد عليه فهل يأخذها الوصى بما وقفت عليه أو حتى يزيد كغيره وهو الظاهر انظر  
(قوله لسؤال وقع فيه) أى فهو فرض مسئلة لا مفهوم له فالمدار على الرفع للسوق وشهرته للبيع  
بالمناداة عليه إلى أن تنتهى الرغبات ولو كان فى الحضر فقط أو فى السفر فقط (قوله فالمراد  
إلا شيئا قليلا الخ) الأولى أن يقول فالمراد إلا شيئا قليلا اشتراه بالثمن الذى انتهت إليه  
الرغبات به بعد شهرته للبيع فى سوقه (قوله ولو قبل الخ) أى هذا إذا امتنع من قبول الإيصاء بل  
ولو قبله ورد بل ما قاله عبد الوهاب وبعض المغاربة من أنه إذا قبل لم يحزله عزل نفسه ولو فى حال حياة  
الموصى لأنها كبة بعض منافعه اه عدوى (قوله وفى جملة) أى الامتناع من القبول عزلا تسامح  
لأن عزله فرع عن تحقق وصايته وتحقيق ذلك فرع عن قبوله الوصاية (قوله بأن يراد به) أى

(عزل نفسه) من الإيصاء (فى حياة الوصى) لأن عقدها غير لازم من الطرفين فالوصى عزله بغير موجب (ولو قبل) بكسر الباء الواحدة  
أى قبل الإيصاء من الوصى وما قبل للبالغة الامتناع من القبول وفى جملة عزلا تسامح بأن يراد به الرد والأحسن أن الواو لاجل

(لا بهما) أى بعد القبول وحياة الوصى بأن قبل ثم مات الوصى أو عكسه فليس له عزل نفسه فإن لم يعلم بأنه أوصاه إلا بعد موته فله الانتفاع من القبول فإذا لم يقبل فليس له بعد ذلك قبول كما قال (وإن أبى القبول بعد الموت فلا قبول له بعد) لأن إيجابته صبرته اجنبيا لقبوله بعدها يحتاج لإبضاء جديد (٤٥٦) وهو لا يمكن بعد الموت فيصير النظر للحاكم (والقول له) أى

بالعزل الرد أى وله ذلك إن لم يقبل بل وإن قبل (قوله لا بهما) هذا هو الأشهر وأطال بح الخلاف فى ذلك فانظره (قوله فليس له عزل نفسه) أى إلا أن يطرأ له عجزه خش (قوله فيصير النظر للحاكم) أى فإن شاء جعله مقدما من طرفه وإن شاء قدم غيره (قوله إذا تنازع فيها مع المحجور) أى فى قدر النفقة إلا أن يقال أنت الضمير لا كتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه (قوله أو تنازعا فى أصل الاتفاق أو فيها) أى فكذلك القول قول الوصى بالشروط الثلاثة المذكورة وهى كون المحجور فى حضاته وأن يشبه فيما يدعيه ويحلف (قوله بل لا بد من بينة) أى سواء كان الحاضن مليئا أو معدما كما فى ابن عمر وهذا هو الذى عليه الأكثر وظاهر ما فى زكاة القطر من المدونة قبول قول الوصى فى أصل النفقة وفى قدرها سواء كان الولد فى حضاته أولا وللجزولى تفصيل آخر وهو حاصله انه يصدق الوصى اذا كانت الحاضنة فقيرة وسكنت لآخر المدة والحال أن الولد يظهر عليه النعمة والخير لأن هذا قرينة صدقة له وأما ان كانت الحاضنة غنية فلا يصدق الوصى وهذا التفصيل استحسنه الأحمى (قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف) أى والحال أنه فى حضاته (قوله فالقول للصغير الخ) إنما لم يقبل قول الوصى فى تاريخ الموت وإن كان يرجع لقلة النفقة وكثرتها لأن الأمانة التى أوجبت صدقه لم تتناول الزمان المتنازع فيه (قوله إلا لبينة) أى ولا يقبل قول الوصى إلا بينة (قوله بعد بلوغه) متعلق بدفع وكذا لو دفع له قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه الولد ويضمنه ولو قامت بينة بذلك لتفريطه (قوله على المشهور) أى وهو قول مالك وابن القاسم خلافا لعبد الملك بن الماجشون وابن وهب القائلين انه يقبل قول الوصى فى ذلك يمين (قوله وظاهر المصنف كظاهر المدونة) ان عدم تصديق الوصى فى الدفع ولو طال الزمان (قوله وهو المعروف الخ) لأنه لا حيازة فيما فى الذمة على المعتمد ولو تطاول الزمان وكان صاحب الحق حاضرا ساكتا عن الطلب بلامانع (قوله وقيل ما لم يطل كتماناً أعوام) هذا قول ابن زرب وقوله وقيل عشرون هذا قول ابن المواز (خاتمة) لا وصى أن يرشد محجوره ولو تغير بينة على رشده لكن لو قامت بينة باتصال سفهه رد فعله الى الحجر لكن الى وصى آخر ويعزل الاول لكن لا يضمن لانه فعل ذلك اجتهدا قاله فى المعيار وفى البدر آخر باب القضاء ان الوارث إذا كان بغير بلد الميت فإن الوصى أو القاضى يرسل بعلمه بالمال ولا يرسله اليه فان جهل القاضى وأرسله اليه قبل استئذانه فلفظ فلا ضمان عليه ويضمن غير القاضى اذا أرسله من غير استئذان وتلف

### ﴿ باب فى الفرائض ﴾

(قوله وهو علم) أى قواعد يعرف بها ويصح أن يراد بالعلم الملسكة الحاصلة من مزاوله القواعد (قوله وموضوعه التركات) أى لانها التى يبحث فيه عن عوارضها الذاتية أى التى تلحقها لذاتها بواسطة أمر خارج عنها ككون نصفها للزوج عند عدم الفرع الوارث وكون ثمنها للزوجة عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن عوارضها الذاتية فى ذلك العلم حمل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة ربعها للزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا ووصف العوارض بالذاتية للتخصيص مثلا كون ربع التركة للزوج أمر عارض ذاتى لها لانه إنما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة تىء بخلاف ما يمرض لها من حرق مثلا فانه عارض غريب عنها بواسطة النار

للوصى وكذا وصيه ومقدم القاصى والكافل (فى قدر النفقة) إذا تنازع فيها مع المحجور وهو فى حضاته واشبه يمينه أو تنازعا فى أصل الاتفاق أو فيها ما لانه أمين لان لم يكن فى حضاته بأن كان فى حضاته غيره وتنازع معه فى ذلك فليس القول له بل لا بد من بينة كما أنه لا يقبل قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف (لا فى تاريخ الموت) للوصى فقال الوصى مات منذ سنتين مثلا وقال الصغير بل سنة فالقول للصغير إلا لبينة (و) لا فى (دفع ماله) اليه (بعد بلوغه) رشيدا فلا يقبل قول الوصى ومن فى حكمه ممن تقدم على المشهور لقوله تعالى فإذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم اذ الراد مثلا تفرموا ومقابل المشهور يقول معناه لئلا

تحلفوا وظاهر المصنف كظاهر المدونة ولو طال الزمان ابن عرفة وهو المعروف من المذهب وقيل ما لم يطل كتماناً أعوام وقيل عشرون والله أعلم بالصواب

[درس]

﴿ باب فى الفرائض ﴾ ويسمى علم

فلا

الفرائض وعلم الوارث وهو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار المال وارث وموضوعه التركات وغايته إيصال كل ذى

حق حقه من تركه الميت والتركه حق يقبل التجزى ثبت لمنحق بعد موت من كان ذلك له وبدأ المصنف أولاً ببيان الحق في المتعلقة بالتركه وغايتها خمسة حق تعلق بعين وحق تعلق بالميت وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالذمة (٤٥٧)

بالوارث والحصص في هذه وترتيبها استقرائي فان الفقهاء تقدموا ذلك فلم يجدوا ما يزيد على هذه الأمور الخمسة لاعتقالي كما قيل لأن العقل يجوز أكثر من ذلك وطريق الحصر أن تقول الحق المتعلق بالتركه إمانات قبل الموت أو بالموت والثابت قبله إما أن يتعلق بالعين أولاً الأول الحقوق العينية وهذا الذي صدر به المصنف والثاني الدين المطلق وهو الذي ذكره بقوله ثم تقضى ديونه والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه وثالث بها المصنف وإما لغيره منه وهو الوصية وبها ربع المصنف وإما لغيره لسبب وهو الميراث وذكره خامساً فذكرها على هذا الترتيب فقال (مخرج من) رأس تركه الميت مبدأ على نصيره وجوباً ولو أتى على جميعها (حق تعلق بعين) أي ذات (كالمرهون) في دين تعلق حق المرتهن بذاته فيقدم على كفن الميت ونحوه (وعبد) غير مرهون (جنى) لأنه صار بجنيته كالمرهون فإذا كان مرهوناً

فلا يبحث عنه في ذلك العلم (قوله حق) هذا جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاء والولاية فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمده انتقل الخيار لوارثه وإذا كانت دار شركة بين زيد وعمرو فباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو قبل أخذه انتقل الحق في الشفعة لوارثه وإذا قتل زيد عمراً وكان بكر أخا لعمرو ومات بكر انتقل الحق في القصاص لوارثه وإذا أعتق شخص عبداً كان له الولاء عليه فإذا مات ذلك الشخص المتق انتقل الولاء لولده وكذلك إذا كانت امرأة لها أخ كان له الولاية عليها في زوجها فان مات الأخ انتقلت الولاية لابنه (قوله يقبل التجزى) خرج الولاء وولاية النكاح لعدم قبولها للتجزى • إن قلت القصاص والشفعة والخيار من جملة التركه فيجب صدق تعريفها عليها مع أنها خارجة لأنها لا يقبل التجزى • قلت هذا إنما يرد إذا أريد بالتجزى الافراز أي التمييز بأن يقال لزيد هذا الجزء ولعمرو هذا الجزء وليس هذا مراداً بل المراد بالتجزى أن يقال لزيد نصفه ولهذا نصفه وهذه الثلاثة كذلك إذ يقال لزيد نصف القصاص وامرؤ نصفه الآخر وكذا يقال في الشفعة والخيار كذا قالوا والظاهر أن الولاء يقال فيه ذلك فما وجه إخراجها فتأمل (قوله يثبت لمنحق) أي بقراءة أو نكاح أو ولاء ولا بد من هذا القيد لإخراج الوصية وقوله بعد موت الخ خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والايهاب ونحوها فلا تسمى تركه (قوله حق تعلق بعين) أي كالمرهون والعبد الجاني وقوله وحق تعلق بالميت أي وهو مؤن تجهيزه وقوله حق تعلق بالذمة أي بذمة الميت وهي الديون المرسله في المطلقة عن الرهن الحالية عنه وقوله وحق تعلق بالغير أي من الميت وهو الوصية وقوله وحق تعلق بالوارث وهو الميراث (قوله أولاً) أي أولاً يتعلق بالعين بل بالذمة (قوله الأول الحقوق العينية) أي المتعلقة بعين شيء كالدين المرتهن عليه شيء والجناية الصادرة عن العبد (قوله الدين المطلق) أي الذي ليس مقيداً برهن يكون في مقابلته بل في الذمة (قوله وهو الذي ذكره المصنف) أي ثالثاً بقوله ثم تقضى ديونه (قوله وثالث بها المصنف) صوابه وثني بها المصنف (قوله وإما لغيره لسبب) هذا التعبير أحسن من قول عبق وإما لغيره بسببه وهو الميراث لأنه غير صواب لأن الميراث حق لغير الميت بغير سببه والحق الذي لغيره بسببه إنما هو الوصية (قوله ولو أتى على جميعها) أي كما لو كانت التركه كلها مرهونة في دين فتباع فيه ويدفع عنها بتمامه لرب الدين إن لم يزد على دينه (قوله حق تعلق بعين) في العبارة قلب والاصل عين تعلق بها حق كالشيء المرهون وعبد جنى فها من جملة التركه ويبدأ بماءعنى أن الشيء المرهون يسلم للمرتهن أو يدفع العبد الجاني للجنى عليه أي إذا لم يفده السيد في حال حياته يدفع أرض الجناية (قوله كالمرهون) أي المحوز لزيد المرتهن أو يبدأ به وهذا ما بعده مثال للعين التي تعلق بها الحق (قوله تعلق حق المرتهن بذاته) متعلق بقوله مبدأ على غيره أي وإنما بدى بالحق المتعلق بالمرهون لتعلق حق المرتهن بذاته فصار حق به ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذي ليس له ما يكفن به غيره (قوله لأنه صار بجنيته كالمرهون) أي تعلق حق الجناية بذاته (قوله فان أسلمه مرتهنه) أي للجنى عليه ورضى ببقاء دينه بلارهن وقوله فللمجنى عليه أي فهو للمجنى عليه مع ماله ويصير الدين بلارهن (قوله وان فداءه) أي مرتهنه يدفع أرض الجناية للمجنى عليه وقوله بغير اذنه أي بغير إذن الراهن (قوله في رقبته فقط) أي لا فيها وفي ماله إن لم يرهن بماله فان رهن بماله كان الفداء فيهما كالدين والحاصل أنه إن لم يرهن

٥٨ - دسوق - مع في دين وجنى تعلق به حقان حق المجنى عليه وحق المرتهن وتقدم الجناية على الرهن كما أشار له المصنف في باب الرهن بقوله وإن ثبتت أي جناية العبد الرهن فان أسلمه مرتهنه فللمجنى عليه بماله وإن فداءه بغير اذنه ففداؤه في رقبته فقطان لم يرهن بماله

وباذنه فليس رهنًا به اه  
وأدخلت الكاف زكاة  
الحرث والماشية إذا مات  
بعد الطيب أو الحول  
ودخل أيضا أم الولد  
والمعتق لأجل وسلمة  
المفلس وهدى قلد وضحية  
تعينت بذبحها (ثم) بعد  
إخراج ما ذكر يخرج من  
رأس المال (مؤن تجهيزه)  
من كفن وغسل وحمل  
وحفر وغيرها (بالمعروف)  
بما يناسب حاله من فقر  
وغنى وضمن من أسرف  
وكذا مؤن تجهيز من تلزمه  
نفقته برق كموت سيد  
وعبده فإن لم يكن له سوى  
كفن واحد كفن به عبده  
لأنه لاحق له في بيت المال  
وكفن سيده من بيت المال  
(ثم تفضي) من رأس ماله  
(ديونه) التي لأدى كانت  
بضامن أم لا ثم هدى تمتع  
إن مات بعد أن رمى العقبة  
أوصى به أم لا ثم زكاة فطر  
فرط فيها وكفارات أشهد  
في صحته أنها بذته فإن  
أوصى بها ولم يشهد فمن  
الثالث ومثل كفارات  
أشهادها زكاة عين حلت  
وأوصى بها وزكاة ماشية  
حلت ولا ساعى ولم يوجد  
السن الذي يجب فيها فإن  
وجد فهو ما قدمناه من  
إخراج قبل مؤن التجهيز  
فإن كان ساع ومات قبل

بماله كانت رقبته رهنًا في شيئين الدين والقضاء ولا يكون القضاء في رقبته وماله وإن رهن معه ماله كان القضاء  
في رقبته وماله كالدين (قوله وباذنه) أي وإن فداء الرهن باذن الرهن فليس رهنًا في القضاء بل في الدين  
قط والقضاء في ذمة الرهن (قوله زكاة الحرث والماشية) أي فالزكاة قد تعلقت بعين الحرث والماشية  
فإذا مات المالك بعد الطيب أو الحول أخرجت زكاتها أولاً قبل الكفن وقبل وفاء الدين والميراث  
وهذا إذا كانت الحرث غير مرهون فإن كان مرهونًا والدين يستغرق جميعه فاستظهر عيج أن رب  
الدين يقدم يدينه على الزكاة مستندًا في ذلك لقول ابن رشد أن حق الآدمي يقدم على حق الله فإن مقتضاه  
تقديم رب الدين يدينه على الزكاة قال ابن وفي هذا الاستناد نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق بالذمة وأما  
الحب فالفقراء شركاء في عينه فلا ملك لليت في حطهم حتى يؤخذ منه دينه (قوله) ودخل أيضا أم  
الولد والمعتق لأجل) أي فيبدأ بعقبتها من رأس المال على الكفن وعلى الدين إن كان هناك دين وعلى  
الميراث إن لم يكن دين (قوله وسلمة المفلس) اعترض بأن هذا مخالف لما تقدم في باب المفلس من قوله  
والفريم أخذ عين ماله الحاز عنه في المفلس لا للوت ويمكن الجواب بعمل ما هنا على ما إذا قام بأمرها  
بشمها على المشتري قبل موته فوجده مفلسًا وحكم له بأخذها ثم مات قبل أخذ صاحبها لها بالفعل  
فأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لأنه حق تعلق بعين أو عجب بعمل المفلس صفة لصاحبها وهو  
البائع ويكون معناه أنه تصرف فيها بعد فلسه فقام عليه الفرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم  
يأخذونها من رأس المال وليست هذه قول المصنف السابق في المفلس لأن كلامه المتقدم المفلس  
واليت هو للمشتري (قوله وهدى قلد) هذا ظاهر فيما يقد وأما مالا يقد كالنعم فينزل سوقها في الإحرام  
للذبح منزلة التقليد (قوله تعينت بذبحها) وأما لو مات صاحبها قبل الذبح فأنما تباع في الكفن والدين  
ولو كانت مندورة (قوله ثم بعد إخراج ما ذكر) أي من الحقوق المتعلقة بعين (قوله) يخرج من رأس  
المال مؤن الخ) أي حق تعلق باليت وهو مؤن تجهيزه (قوله من كفن) أي من ثمن كفن (قوله وغسل)  
أي أجرة ذلك (قوله) وكذا مؤن تجهيز من تلزمه نفقته برق) هذا وارد على قول المصنف ثم مؤن تجهيزه  
واحتز بقوله برق عمن كانت تلزمه نفقته بقرابة فإنه لا يلزم بعد موته مؤن تجهيزه في ماله وقول  
المصنف في الجائز وهو على المنفق بقرابة أو رق في المنفق الحي والمنفق عليه ميت وكلامنا هنا فيما إذا  
مات ما (قوله فإن لم يكن له) أي لم ينل مات وهو عبده (قوله) كانت بضامن أم لا) كانت حالة أو زوجة لأنها  
تحل بموته (قوله أشهد في صحته أنها بذمته) الضمير راجع لزكاة الفطر والكفارات وهو حاصله أن زكاة  
الفطر التي فرط فيها وكذلك الكفارات مثل كفارة الخمين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته  
أنها بذمته فإن كلامهما يخرج من رأس المال سواء أوصى بإخراجها أو لم يوص لما صرح به ابن عرفة  
وغيره إن حقوق الله متى أشهد في صحته بها خرجت من رأس المال أوصى بها أم لا (قوله) فإن أوصى بها  
ولم يشهد) أي في حال صحته أنها بذمته ففي الثالث فامر من أن زكاة الفطر التي فرط فيها تخرج من  
الثالث إذا أوصى بإخراجها محمول على ما إذا لم يشهد في صحته بيقائها بذمته (قوله) ومثل كفارات أشهد  
بها) أي في صحته سواء أوصى بها أم لا (قوله زكاة عين حلت) أي مات عند حلولها (قوله) وأوصى بها)  
أي سواء اعترف بيقائها في ذمته أم لا (قوله) ولم يوجد السن الذي يجب فيها) كأن كان الواجب بنت  
محاض ولم تكن موجودة فيها عنده من الماشية (فائدة) يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا  
بيت مال منتظم أن يتحيل على إخراج ماله بعد موته في طاعة لله وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من  
حقوق الله تعالى كزكاة أو كفارات لأنه متى أشهد في صحته بحق وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على

ان وسع الجميع والاقدم منها الا كذا قال كدعى ما قدمه فيها (ثم) يكون (البيا في لوارثه) فرضا او تعصيا . والوارثون من الرجال عشرة فقط الابن وابنه وإن سفل والاب وابوه وإن علا والأخ مطلقا وابنه وإن نزل إذا كان الأخ شقيقا أو لأب والعم الشقيق أو لأب وابنه وإن نزل والزوج والعق وكلهم عصبة الا الأخ للام والزوج فإن اجتمعوا فلا يرث الا الثلاثة منهم الزوج والابن والاب. والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن. وان نزل ابن الابن والام والجدة مطلقا والأخت مطلقا والزوجة والمثقة وكلهن ذوات فرض إلا المثقة فإذا اجتمعن فلا يرث الا الزوجة والبنت وبنت الابن والام (٥٩) والأخت الشقيقة . والفروض ستة

جميعه بعد الحقوق المتعلقة بالعين قلّه ح عن البرزلى (قوله ان وسع الجميع) اى ان وسع ثلث  
الباقى جميع الوسايا (قوله على مقدمه فى بابها) اى بقوله وقدم لضيق الثلث فك أسير الخ (قوله قرضا  
أو تعصيا) اى بالفرض أو التعصيب أو بهما فأولامة خلو تجوز الجمع (قوله والأخ مطلقا) اى  
شقيقا أولأب أولأم (قوله فلا إرث إلا لثلاثة الخ) أى وسئلهم من اثنى عشر لتوافق مخرج  
ربع الزوج وسدس الاب بالنصف فتضرب نصف احد المخرجين فى كامل الآخر باثنى عشر للزوج  
ربهما ثلاثة وللأب سدسها اثنان والباقى وهو سبعة للابن تعصيا (قوله فلا إرث إلا للزوجة الخ)  
أى وسئلهم من أربعة وعشرين لتوافق مخرج عن الزوجة وسدس الأم بالنصف فتضرب نصف  
أحد المخرجين فى كامل الآخر بأربعة وعشرين للبنات نصفها اثنا عشر ولبنات الابن سدسها أربعة  
والزوجة ثلثها وللأم سدسها أربعة وللأخت الشقيقة واحد تعصيا فان اجتمع المذكور  
والاناث ورث منهم خمسة الابوان والابن والبنات وأحد الزوجين فان ماتت الزوجة كانت المسئلة  
من اثنى عشر وإن مات الزوج فن أربعة وعشرين (قوله ومن يمانية) مقتضى ما ذكره من الاعراب  
أن البنين الزوج وماعتق عليه وفيه نظر بل الظاهر ان للبنين قوله لوارثه اى والباقى لوارثه الذى هو  
صاحب النصف والرابع الخ وعلى هذا فقوله الزوج خبر مبتدأ محذوف اى وهو الزوج وماعطف عليه  
فلو قال الشارح أو ان من يمانية والزوج خبر مبتدأ محذوف ويجعل هذا إعرابا ثانيا كان أولى  
تأمل (قوله فرع وارث ذكر) اى وهو ابنا وابن ابنا وقوله أو أنى اى وهى بنتها وبنت ابنا  
(قوله وبنت ابن كذلك) اى منفردة وقوله ان لم يكن للامت بنت اى والا كان لبنت الابن السدس  
(قوله معها) اى مع الأخت التى للأب فان كان معها شقيقة كان للأخت للاب السدس فقط تكملة الثلثين  
(قوله وإن كانت القاعدة عندهم) اى عند الفرضيين لامت اى تقتضى أن المراد أنح لامت وذلك  
لان القاعدة عندهم أن نسبة الوارث مهما أطلق فانها تكون لامت (قوله يساويها فى الدرجة  
الأولى يساويها فى القوة) بأن يكونا شقيقين أو لأب لافى الدرجة كما قال الشارح تبعا لثلاثة إذ لا  
يمكن أن يكون لواحدة أخ وهو دونها فى الدرجة وقول الشارح احترازا عن أخ لأب مع شقيقة فيه  
نظر اذ هو مساو لها فى الدرجة وعدم مساواته لها إنما هو فى القوة (قوله فلا اعتراض عليه  
بعدم شموله الخ) اى على ان المصنف لم يدع الحصر ولم يذكر ان كلا من النسوة الأربع لا يعصيا  
إلا أخوها المساوى لها بل ذكر أن أخاها المساوى لها يعصيا وهذا لا يتنافى ان بنت الابن  
كما يعصيا أخوها يعصيا ابن عمها (قوله وعصب الجد والاوليان الآخرين) يعنى أن الجد والبنات  
وبنت الابن يصير كل منهم الأخت الشقيقة والى للاب عصبه بعد أن كانتا يرثان بالفرض  
والحاصل أن الأخت الشقيقة والأخت للاب كما يعصب كلا منهما أخوها المساوى لها يعصيا  
الجد والبنات وبنت الابن (قوله فالأخت) - واء كانت شقيقة أولأب ترث مع الجد تعصيا وقوله

الانواع الاربعة اثنان فأكثر (الثلاثان) فزاد فأطلق المصنف الصدر وأراد اسم الفاعل أى التعداد منهن وأتى بضمير جمع النسوة ليخرج الزوج (والثانية) أى جنس الثانية وهى بنت الابن أو الأخت للاب (مع الأولى) أى البنت أو الأخت الشقيقة (السدس) تنكلمة الثلثين (وإن كثرن) أى بنات الابن مع البنت أو الأخوات للاب مع الشقيقة (وحجبتها) أى الثانية حجب حرمان والمراد بها خصوص بنت الابن بدليل بقية كلامه (ابن فوقها) كبتت وابن ابن وبنت ابن ابن فإن ابن الابن يستقل بالسدس ولا يصحبها لانه أعلى منها (و) حجبها عن السدس أيضا (بتتان فوقها) أى أعلى منها كبتين وبنت ابن وكبتين ابن وبنت ابن لاستقلالهما بالثلثين (إلا الابن) معها (في درجتها مطلقا) سواء كان (٤٦٠)

كبتين ومن ذكر فعصب  
لذا ذكر مثل حظ الأنثيين  
(أو) كان ابن الابن (أسفل)  
منها بدرجة (فمعتب لها)  
أى إذا لم يكن لها في الثلثين  
شئ. كبتين وبنت ابن  
وابن ابن ابن فإنه إذا  
استقلت البنتان بالثلثين  
وفضل الثلث ورثة ابن ابن  
الابن مع بنت الابن  
تصنيا فإن كان لها في  
الثلثين السدس كبتت  
وبنت ابن فإن الأسفل منها  
يأخذ الباقي وحده تصنيا  
فلم أن لابن الابن مع بنت  
الابن والمراد الجنس  
ثلاثة أحوال أولها أن  
يكون أعلى منها فيحجب  
من تحته ثانيا أن يكون  
مساويا لها فيعصبها مطلقا  
ثالثا أن يكون أسفل  
فيعصب من ليس لها شئ  
من الثلثين (وأخت الأب  
فأكثر مع الشقيقة فأكثر  
كذلك) أى كالتى تقدم  
في بنت الابن مع البنت

فتأخذ أى الأخت مطلقا ما فضل عن فرضهما أى فرض البنت وبنت الابن (قوله أى التعداد منهن)  
فيه أن هذه العبارة تصدق بغير الراد إذ تصدق على نحو بنت وأخت وأجيب بأن في الكلام حذف  
والاصل والمعتد من كل نوع منهن كما أشار له الشارح أولا (قوله ليخرج الزوج) إذ لو كان داخلا  
لأتى بضمير المذكر على أن خروج الزوج معلوم من استحالة تعدد الزوج هنا (قوله جنس الثانية)  
أى الصادق بانية الاوليين وثانية الآخرين (قوله مع الأولى) أى مع جنس الأولى الصادق بأولى  
الاوليين وبأولى الآخرين والداعى لارادة الجنس شمول كلام المصنف لصورة بنت الابن مع  
البنت وصورة الأخت للاب مع الشقيقة وبعض الشراح قصر كلام المصنف على الصورة الأولى  
فجعل للراد بالثانية بنت الابن وبالأولى البنت بدليل قوله بعد وحجبها الخ إذ الاصل موافقة أول  
الكلام <sup>٣</sup> آخره وأيضا صورة الأخت للاب مع الشقيقة سينص عليها في قوله وأخت لاب الخ (قوله ابن  
فوقها) سواء كان ولد الصلب أولا كاملا للشارح والمراد به الجنس كما أن الراد بقوله وحجبها أى  
بنت الابن بمعنى جنسها (قوله يستقل بالسدس) الانسب يستقل بما بقى عن البنت (قوله أى أعلى منها)  
بمعنى أقرب منها للميت (قوله وسواء فضل الخ) الصواب عدم تفسير الاطلاق بهذا لأن المستثنى منه  
قوله وحجبها بتتان فوقها ومتى كان بتتان فوقها لم يفضل من الثلثين شئ فالأولى الاقتصار في تفسير  
الاطلاق على قوله سواء كان أخا أو ابن عمها (قوله أن يكون أعلى منها) أى كبتت وابن ابن وبنت  
ابن ابن (قوله مطلقا) أى سواء كان أخاها أو ابن عمها وسواء كان لها شئ في الثلثين كبتت وبنت ابن  
وابن ابن أو لم يكن لها فيها شئ كبتين وبنت ابن وابن ابن (قوله فيعصب من ليس لها شئ من الثلثين)  
أى كبتين وبنت ابن وابن ابن وأما إن كان لها شئ من الثلثين فلا يصحبها كبتت وبنت ابن وابن  
ابن ابن أنزل (قوله ما لم يكن لها أخ لأب) أى وإلا أخذ الثلث معها (قوله ويحجبها أيضا) أى كما يحجبها  
الاختان الشقيقتان (قوله بفتح الحمزة) أى لأنه معمول لما قبله وهو الا والعمولة لعامل غير قول يجب  
فتح حمزتها وأما قوله تعالى: إلا أنهم ليا كلون الطعام. بكسر إن فلو جود لام الابتداء للبطلة لعمل الا أو  
انه على تقدير القول أى لا مقولا فيهم إنهم ليا كلون الطعام والاستثناء هنا من مقدر أى كذلك فى كل  
شئ إلا انه الخ (قوله بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من معه فكان يعصب من فوقه بالأولى) أى  
لأن جهة البنوة أقوى من جهة الاخوة وابن الابن للميت ابن للميت بواسطة أبيه فلم تقطع النسبة وابن  
الأخ لا يرث باخوته للميت بل يبنوة إخوة الميت فاقطعت النسبة بينه وبين اخوات الاب في الابوة فلا

فتأخذ التى للاب واحدة فأكثر السدس مع الشقيقة الواحدة فان تعددت الشقيقة فلا شئ لى للاب أخذت أو يعصب من  
تعددت ما لم يكن لها أخ لاب ويحجبها أيضا أخ فوقها أى شقيق \* ولما ذكر أن حكم الأخت أو الأخوات للاب مع الشقيقة أو الشقائق  
مساو لحكم بنات الابن مع بنات الصلب وكان ابن الاخ هنا مخالفا لابن الابن هناك استثنى ذلك بقوله (إلا أنه) بفتح الحمزة والضمير  
لشأن (إنما يعصب الأخ) للاب أخته دون ابن الاخ فلا يصحب أخته التى هى بنت الاخ التى في درجته إذ ليست من انوارثات بحال وكذا  
لا يصحب من هى فوقه التى هى عمته وأخت الميت لأبيه بل يأخذ ما بقى دون أخته وعمته فاذا ماتت عن شقيقتين وأخت لاب وابن أخ  
كان للشقيقتين الثلثان والباقي لابن الاخ وحده تصنيادون الى للاب: وليس ابن الاخ بالمعصب \* من معه أو فوقه في النسب  
بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من معه فكان يعصب من فوقه بالأولى وأما الرابع وهو نصف النصف ففرض اثنين أشار لهما بقوله



(والربع) بالجر عطف على النصف أو الربع مبتدأ (و) (الزوج) على حذف النصف أى فرض الزوج (بفرع) أى مع فرع الميتة وارث من ذكر أو أنثى وإن سفل منه أو من غيره ولو من رثا لأخوة بالأم (وزوجة فأكثر) مع عدم الفرع اللاحق بالزوج أخذاً بما بعده (والثمن لها أو لهن بفرع لاحق) بالزوج من ولد أو ولدان ذكر أو أنثى منها أو من غيرها وخرج باللاحق ولد الزنا فإنه لا يلحق بالزوج ومن قناه بلعان فلا يحجب من الربع إلى الثمن لأنه لا يرث ومن لا يرث لا يحجب وارثا) والثالثين لدى النصف إن تعدد (هو معنى قوله فيما مر ولتعدد هـ) الثاني والأتم حذف ما تقدم مع ذكر ما يحتاج إليه مما يتعلق بالثلاثين (٤٦١) هـ لأن الثمان أن يذكر النصف

فنصفه فنصف نصفه ثم يذكر الثمان فنصفها فنصف نصفها وهو السدس وأمله لما لا حظ ذلك أعاده ثانياً ليضم إليه بيان الثالث بقوله (والثالث) فرض اثنين الأول (الأم) عند فقد الولد وولد الابن وعدم اثنين من الأخوة أو الإخوات (و) الثاني (ولداها فأكثر) أى الإخوة من الأم عند تعدد (وحجبها) أى الأم (من) الثالث للسدس (ولدت) ولو أنثى (وإن سفل) كوله الابن أو ولد ابن الابن (و) حجبها للسدس أيضاً (أخوان أو أخوات مطلقاً) أشقاء أو لأب أو لأم أو بعض وبعض ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين وشمل إطلاقه ما إذا كانا محجوبين بالشخص كن مات عن أم وأخوين لأم وجد لأب فانهما إسماعيلان بالجد ومع ذلك محجبان الأم من الثالث للسدس فهما

بمعنى (قوله عطف على النصف) أى ثم الباقي لوارثته من ذى النصف وذى الربع وقوله الزوج وزوجه خبر لمبتدأ محذوف أى وهو أى صاحب الربع الزوج وزوجة (قوله لها أولهن) لما قبل قوله لها بقوله لهن علم أنه أطلق الجمع على مانوق الواحد بناء على أن أقل الجمع اثنان فلم يحتج إلى أن يقول لها وأولها أولهن (قوله بفرع لاحق) أى مع فرع لاحق وفيه أن الفرع اللاحق بالزوج يصدق عن قام به مانع الارث من كفر أو رق أو قتل وهو لا يحجب الزوجة من الربع لثمن لأن من لا يرث لا يحجب وارثا فالأولى التعبير بوارث بدل لاحق لأن المعتبر في الحجب الارث الذى هو أخص من اللحق إذ لا يلزم من اللحق الارث كما علمت (قوله والثلاثين) هو بالجر عطف على النصف فى قول النصف من ذى النصف وما بعده خبر لمبتدأ محذوف أى وهو أى الفرض المذكور وهو الثمان لدى النصف (قوله والثالث) بالجر عطف على النصف من قوله سابقاً من ذى النصف وقوله للام بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، بيان لصاحب الفرض الذى هو الثلث وأما ما ذكره الشارح فهو حل معنى لاحق لإعراب (قوله وولداها) أى مطلقاً كانوا ذكوراً أو إناثاً أو خنثى أو مختلفين (قوله أخوان أو أخوات) قال فى التوضيح هذا مذهب الجمهور وأخذ ابن عباس رضى الله عنهما بظاهر الآية الكريمة أعني قول الله سبحانه: فإن كان له إخوة فلأمه السدس فلم يحجبها بالاثنتين وقد احتج على عثمان بأن الأخوين ليسا إخوة فقال له عثمان رضى الله عنه حجبها فومك يا غلام أو أجمع قومك على حجبها بالأخوين يا غلام (قوله أشقاء أو لأب أو لأم) أى فلا فرق بين أن يكون الأخوة أدلوا للبيت بها أولاً ولا يحجب من أدلى بها عكس القاعدة ولذلك يقولون كل من أدلى بواسطة حجبته تلك بواسطة إلا الأخوة للام \* والحاصل أن التمدد منهم يحجبها حجب نقصان وهى لا تحجب أحداً منهم وإن أدلوا بها عكس القاعدة (قوله كن مات عن أم الخ) أى وكذا من مات عن أبوين وأخوين مطلقاً فللام السدس لوجود الأخوين مع حجبها بالأب (قوله فهما) أى الأخوان للام هذا ظاهره وأنت خير بأن قولهم كل من لا يرث لا يحجب وارثاً إلا الإخوة للام فانهم قد يحجبون الام للسدس ولا يرثون يقال عليه لا خصوصية للأخوة للام بل كذلك الأخوة الأشقاء أو لأب قد يحجبونها ولا يرثون وذلك مع وجود الأب تأمل (قوله وفيهم) أى الأخوة لا بقيد كونهم لأم بل الأخوة مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأم أو مجتمعين خلافاً لما يوهمه صنيع الشارح حيث ساق البيت عقب تمثيله بالأخوة للام وإن كان المثال لا يخص (قوله كذلك) أى ليس فيها مع الام ولد للبيت ولا ولد ابن ولا عدد من إخوته (قوله تكون ستة) أى فالسنة تصحیح لا تأصيل فقول تمت أصلها ستة الأولى التعبير بتصحيحها إذ ليس فيها سدس أصلى لا للأب ولا للام وإن كان ثلث الباقي الذى تأخذه الام سدساً

مستثنى من قاعدة كل من لا يرث لا يحجب وارثاً قال فى التلمسية : وقهم فى الحجب أمر عجب \* لانهم قد حجبوا وحجبوا . وأما المحجوبان بالوصف من رق أو كفر أو قتل فلا يحجبان \* ولما كان الثلث فرض الأم حيث لا ولد ولا ولد ابن ولا من الأخوة ذوعدد وكان كل من الفراوين كذلك ومع ذلك لم تأخذ الثالث جعلوا لها ثلث الباقي عن الفرض لصدق عليها أنها أخذت الثلث فى الجملة فأشار لذلك النصف بقوله (ولها ثلث الباقي فى) (زوج وأبوين) أصلها من اثنين مخرج نصيب الزوج يبقى واحد على ثلاثة إذ هى حظ ذكر وأنثى يديان بحجة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين وهو لا يتقسم على ثلاثة فضرب الثلاثة فى اصل المسئلة تكون حصة المروج النصف ثلاثة ولها ثلث الباقي واحد من ستة ولو كان بدل الأب جد

لكن لما التث من رأس المال • وأشار الثانية الراوين بقوله (و) لها ثلث الباقي أيضا في زوج ماث عن (زوجة وأبوين) فهي من أربعة  
 للزوجة الرابع وللأم ثلث الباقي والاب الباقي هذا مذهب الجمهور وذهب ابن عباس الى ان لها ثلث جميع المال في المثلثين نظرا لعدم  
 قوله تعالى: فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث. ونظر الجمهور الى أن أخذها الثلث فيها يؤدي الى مخالفة القواعد إذا القاعدة أنه متى  
 اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين فخصوا عموم الآية بالقواعد وجمعوا لها ثلث الباقي لان القواعد من  
 القواطع (والمدعى) فرض سبعة فالسبع مبتدأ ويجوز أن يكون مجرورا بالمطف على النصف وتقدم من السبعة بنت الابن مع البنت  
 والاخت للاب مع الشقيقة والام عند (٤٦٣) وحود الولد أو جمع من الاخوة وذكر الباقي بقوله (لا واحد من ولد الأم مطلقا) ذكر

أو أنثى (وسقط) بقية  
 (باب وابنه) وإن سفل  
 (وبنت) لابن (وإن)  
 سفلت (وبنت لصلب  
 بالأولى) (أب وجدة)  
 المدعى (الأب والأم)  
 أي فرضهما (مع ولد)  
 ذكر أو أنثى (وإن سفل)  
 كولد ابن لكن إن كان  
 الولد ذكرا أو ابن الابن  
 كان لسكن من الابوين  
 السدس والباقي للذكر  
 وإن كان أنثى فلسكن منها  
 السدس والباقي النصف  
 والباقي للاب نصيبا  
 وذكر الام هنا تكرار مع  
 مقدم (والجدة فأكثر)  
 فرضها السدس إلا أنه  
 لا يرث عندنا أكثر من  
 جدتين أم الام وأما وان  
 علت وأم الاب وأما  
 وهكذا فمن أدات يذكر  
 من جهة الام أو من جهة  
 الاب غير الاب لم يرث  
 (وأسقطها الام مطلقا)  
 ولو من جهة الاب (و)

في الواقع قاله عبق (قوله لسكن لها الثلث من رأس المال) أي لانها ترث مع الجد بالفرض ومع الأب  
 بالنسبة أي حينئذ يكون أصل المسئلة ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد المدعى  
 واحد (قوله ثلث الباقي) أي وهو في الحقيقة ربع (قوله الى مخالفة القواعد) لأنها إذا أخذت في مسئلة  
 الزوج الثلث من رأس المال لأخذت اثنين وأخذ الاب واحدا لأن المسئلة حينئذ من ستة فتكون قد  
 أخذت مثلى الأب ولو أخذته في مسئلة الزوجة لأخذت أربعة وأخذ الأب خمسة لأن المسئلة  
 حينئذ من اثني عشر ولا شك أن هذا مخالف للقواعد إذ القاعدة أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى يدلان  
 لليت بجهة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين (قوله فالسدس مبتدأ) أي خبره قوله الواحد الخ على  
 حذف مضاف أي فرض الواحد الخ (قوله بالمطف على النصف) أي وقوله الواحد بالرفع خبر  
 المحذوف أي وهو الواحد الخ (قوله وان سفلت) بفتح الفاء أفصح من ضمها (قوله وابن الابن) عطف  
 على محذوف أي ليت أو كان الولد ابن الابن (قوله وان كان أنثى) أي وان كان الولد ليت أو لابنه  
 أنثى (قوله فليسكن منها) أي من الابوين السدس فرضا (قوله والباقي) أي بنت الليت أو بنت ابنه  
 (قوله مع ما تقدم) أي وهو قوله وحدها السدس ولد وان سفل (قوله من جدتين الخ) أي فيها المراد بالآكثر  
 في كلام المصنف (قوله وان علت) أي ان أدلت باناث خاص وكذا يقال في قوله وأم الاب وأما  
 وهكذا (قوله فمن أدات يذكر من جهة الام) أي كام أبي الام وأمهاتها وقوله أو من جهة الاب أي  
 أو أدات يذكر من جهة الاب غير الاب كام أبي الاب وأمهاتها والحاصل أن الجدات أربع أم الام  
 وأما وان علت وأم الاب وأم أمه وان علت وهذا يرثان إجماعا وأم الجد من جهة الاب كام أبي  
 الاب وأمهاتها وهذه لا ترث عند مالك لان بينها وبين الليت ذكرين وترث عند زيد وأم الجد من جهة  
 الام كام أبي الام وأمهاتها وهذه لا ترث إجماعا لادلائها غير وارث (قوله مطلقا) الاطلاق راجع  
 للاسقاط فكان الاولى تقديمه على الام (قوله عن الجد من جهة الام) أي كأمي الام وأبي ايها  
 (قوله وعن جد من جهة الاب) أي كأمي ام الاب (قوله كزوج واخت الخ) وكزوج واختين وجدة وجد  
 (قوله أو مع الاخوة الخ) اعلم أن ارث الجد مع الاخوة مذهب زيد وعلى وجه قاله لك والشافعي واحد  
 ومذهب عمر وابن عباس وأبي حنيفة أنه لا ميراث للاخوة مع الجد فأقاموه مقام الاب وحجابه  
 الاخوة (قوله فأطلق) أي المصنف الجمع في قوله أحد فروض الجد (قوله وأراد بالفروض الاحوال)  
 هذا هو الظاهر واحوال الجد خمسة أحدها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوى  
 الفروض الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما ومع غيرهما من ذوى الفروض الثلاثة أن

أسقط (الأب الجد من قبله) فقط (و) أسقطت الجدة (القربى من  
 جهة الأم) (الجدة) (المدعى من جهة الأب) (إلا) بان كانت القربى من جهة الأب والبعدي من جهة الام (اشتركتا) في السدس كما لو  
 تساوت في الرتبة كام الام وأم الاب (و) السدس (أحد فروض الجدة) للاب (غير المدعى بأنثى) احتز به عن الجد من جهة الام وعن  
 جد من جهة الأب أدلى بأنثى فلا يرث ثم ان الجد الوارث له فرضان السدس مع ابن أو ابن ابن أو مع ذى فرض مستفرد كزوج وأخت  
 أو مع الاخوة في بعض الاحوال فيرثه بالفرض المحض والثلث اذا كان مع إخوة وكان الثلث أفضل له من القاسمة فأطلق الجمع على  
 ما فوق الواحد أو أراد بالفروض الاحوال ولو قال والجدة في بعض أحواله كان أئين واعلم أن الجد إذا لم يكن معه اخوة أشقاء أو لاب

فأمره ظاهر وإن كان معه من ذكر فاما أن يكون معهم صاحب فرض أم لا فإذا لم يكن معهم صاحب فرض فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسة وإلى هذا أشار بقوله (وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) ولم يكن معهم صاحب فرض (الخبر) أي الأفضل (من) أحد أمرين (الثلث) أي ثلث جميع المال (أو المقاسة) كأنه أخ معهم فيقسم إذا كان الإخوة والأخوات أقل من مثليه كأخ أو أخت أو أختين أو أخ أو ثلاث أخوات وأما مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين فتستوي للمقاسة وثلث جميع المال فإن زادت الإخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع فثلث جميع المال خيره وما بقي فيبين الإخوة بقدر ميراثهم وهذا ما ترقى فيه الأب من الجد لأن الأب يحجب الإخوة مطلقا والجد لا يحجب إلا الإخوة للأم دون (٤٦٣) الأشقاء ولأب وقد أشار إلى حكمهم

بمعهم بقوله (وعاد) بتشديد الدال للمهلة (الشقيق) الجدة عند المقاسة (غيره) من الإخوة للأب واحداً أو أكثر لهنه كثره الميراث وكذا يعد الشقيق على الجدة الأخت للأب سواء كان معهم ذو سهم أم لا لكن ما تب عن أخ شقيق وأخوين لأب وجد فللجد الثلث لزيادة الإخوة عن مثليه ولا شقيق الثلثان كما أشار له بقوله (ثم) إذا أخذ الشقيق نصيبه (رجع) على الذي للأب فأخذ ما صار له بالمادة لأنه يحجب الذي للأب وبشيء في الرجوع بعد المقاسة للجد قوله (كالشقيقة) تعد على الجد الإخوة للأب ثم ترجع عليهم (بما لها) وهو النصيب الواحدة والثلثان للأكثر (ولو لم يكن جد) وما فضل بعد ذلك فهو للأخ

يكون مع الإخوة لغير أم إزاحة أن يكون مع الإخوة وذوي الفروض وهاتان الحالتان تكلم للمصنف عليهما هذا الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقي منه بالتصيب وسيأتي ذلك اه بن (قوله فأمره ظاهر) أي فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب الفروض فله السدس فرضا فقط وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما غيرهما من أصحاب الفروض كان له السدس فرضا وإن بقي له شيء بعد فرض من معه أخذه نصيبا وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الإخوة أخذ للمال كله نصيبا إن لم يكن معه صاحب فرض وإلا أخذ ما فضل عنه تصديفهم كالأب في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فإذا لم يكن معهم) أي مع الجد والإخوة صاحب فرض أي بأن كان الإرث منحصراً في الجد والإخوة فقط (قوله وما بقي فيبين الإخوة الخ) فإذا مات الميت عن جد وثلاث إخوة كانت المسئلة من ثلاثة لأن للجد ثلث جميع المال ومخرج الثلث ثلاثة فإذا أخذ واحداً من ثلاثة فإن الباقي منها هو اثنتان لا ينقسم على الإخوة الثلاثة ويساين عددهم فتضرب عدد رؤوس الإخوة الثلاثة في أصل المسئلة بتسعة يأخذ الجد ثلثها الثلاثة والباقي ستة على الإخوة الثلاثة كل واحد اثنين (قوله وهذا) أي إرث الجد مع الإخوة الخبر من الأمرين (قوله إلى حكمهم) أي إلى حكم اجتماع الأشقاء والذين للأب معه (قوله وعاد) أي حسب وإنما عبر بالمفاعلة لأن الأشقاء يعدون على الجد الإخوة للأب وهو يعد عليهم الإخوة للأم كما يأتي في المسئلة الآتية للمقبة بالمساكية فقد حصل من الجد عدداً في الجملة كذا قيل وقيل إنما عبر بالمفاعلة لأن الأشقاء يعدون الإخوة للأب على الجد وهو يسقط عددهم ويعد الشقائق خاصة فحصل منه عدل لكن للشقيق دون من للأب (قوله - سواء كان معهم ذو سهم أم لا) فيه إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يؤخر مسألة المعادة عن قوله وله مع ذي فرض الخ لأن للمعادة تجري في الوجهين أي ما إذا كان معهم ذو فرض أم لا قال ابن عبد البر تفرد زيد من بين الصحابة بمعادته الجد بالإخوة للأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلامعنى لادخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسة قال وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك برأي كما تقول أنت برأيك (قوله ما صار له) أي ما صار للذي للأب (قوله السدس) أي سدس جميع المال (قوله من ثمانية عشر) أي عند المتأخرين من الفرائض وذلك لأن كل مسألة عندهم فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي فهو من ثمانية عشر لأن أقل عدد له سدس وثلث ما بقي وما بقي ثمانية عشر وأما المتقدمون فيقولون إن

والإخوة للأب فعنى كلامه أن يعد الشقيق ذكراً أو أنثى على الجد جنس الإخوة للأب ثم بعد عدم يسقط الذي للأب بالشقيق وسواء كان معهم ذو سهم أم لا وإذا كان مع الجد والإخوة صاحب فرض فله الأفضل بعد أخذ صاحب الفرض فرضه من ثلاثة أشياء السدس والمقاسة وثلث الباقي وإلى ذلك أشار بقوله (وله) أي للجد (مع ذي فرض معهم) أي مع الإخوة والأخوات الأشقاء ولأب بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الأفضل من أحد ثلاثة أمور (السدس) من أصل الفريضة كبنتين وزوجة وجد وأخ فأكثر من أربعة وعشرين لضرب مخرج الثلث في مخرج الثمن لبنتين ستة عشر وللزوجة ثلثا يبقى خمسة فلو قسم فيم الأخ أحد اثنين ونصفا ولو أخذ ثلثها أخذ واحداً وثلثي واحد فسدس جميع المال خيره منها وهو أربعة يفضل واحد للأخ أو الأكثر (أو ثلث الباقي) كأم وجد وعشرة إخوة من ثمانية عشر للأم سدسها ثلاثة يبقى خمسة عشر ثلثها خمسة وهي خبر

له من سدس جميع المال وهو ثلاثة ومن القاسمة لثلاثة أخوة إذ يصير له بها سهم وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم (أو القاسمة) كجدة وجد وأنح من هبة سدها واحد وثلاث الباقي واحد وثلاث للقاسمة الأخ بأن يأخذ اثنين ونصفاً خير له منها فثنين له فيضرب مخرج النصف في الستة باثني عشر ومنها تصح وفي بنتين وجدونح فتستوي القاسمة والسدس وأصلها من ثلاثة وتصح من ستة وفي أم وجدواخوين تستوي للقاسمة وثالث الباقي وتصح من ثمانية عشر وفي زوج وجد وثلاثة أخوة يستوي ثالث الباقي والسدس وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة فأو في كلامه مانعة خلو تجوز الجمع بين الثلاثة أو الاثنين منها (ولا يفرض لأخت) شقيقة أو لأب (معه) أي مع الجد في فريضة من الفرائض بل إن انفردت معه عصها وإن اجتمعت مع غيرها من أصحاب الفروض أو الأخوة فتحكم الجد ما تقدم (إلا في) للسئلة (الأكدرية والفراء) العطف للتفسير وأركانها أربعة (زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لأب)

الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل فأصل هذه المسئلة عندم ستة للام سدسها واحد وإن قاسم الجد الأخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً وإن أخذ سدس المال أخذ سهمها واحداً وإن أخذ ثلث الباقي أخذ واحداً وثلثين لمو خير له لكن الخمسة لاثلاث تصحيح فتضرب مخرج الثلث في ستة أصل المسئلة بثمانية عشر (قوله كجدة الخ) أي وكزوجة وجد وأخ أصلها أربعة للزوجة واحد يبقى ثلاثة إن أخذ الجد سدسها كان له ثلثان وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وإن قاسم الأخ كان له نصف الثلاثة فهو خير له ولا نصف لها تصحيح اضرب مخرج النصف اثنين في أصل المسئلة بثمانية للزوجة واحد في اثنين باثنين وللجد ثلاثة وللأخ ثلاثة ومن هور القاسمة كما في التوضيح مالمو ترك أم وأختا وجدا أصلها من ثلاثة فتأخذ الأم ثلثها وقاسمة الجد الأخت خير له فيكون له ثلثا ما بقي وللأخت ثلثه فتصح المسئلة من تسعة وهذه المسئلة تسمى بالحرقاء لأنه اختلف فيها خمسة من الصحابة ولذلك تلبس أيضا بالخمسة وهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت ويسان مذهبهم في المطولات من كتب الفرائض وإنما ذكرناها للتنبية على العمول به من الخلاف اه كلام التوضيح (قوله وأصلها من ثلاثة) أي مخرج فرض ثلثي البنتين للبنتين ثلثا الثلاثة يبقى منها واحد إن قاسم الجد الأخ أخذ نصفه وإن أخذ سدس جميع المال أخذ نصفه وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثه فالقاسمة أو سدس المال خير له من ثلث الباقي والواحد لا نصف له صحيح اضرب مخرج النصف اثنين في أصل المسئلة ثلاثة فالخامس ستة ومنها تصح للبنتين ثلثاها أربعة يبقى اثنين لكل من الجد والأخ واحد (قوله تستوي القاسمة وثلث الباقي) أي لأن أصلها ستة للام السدس واحد يبقى خمسة إن قاسم الجد الأخوين أخذ واحداً وثلثين وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وثلثان وذلك خير له من سدس المال وهو واحد والباقي لاثلاث له صحيح اضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة بثمانية عشر (قوله وتصح من ثمانية عشر) جملة الثمانية عشر تصحيحاً مبنى على مذهب اللتدمين كما علمت (قوله يستوي ثلث الباقي والسدس) وذلك لأن أصل المسئلة اثنين للزوج نصفها واحد يبقى واحد إن أخذ الجد ثلث الباقي أو سدس المال كان له ثلث وهو خير له من القاسمة لأنه إن قاسم أخذ ربعاً والواحد لا ثلث له صحيح اضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة بستة للزوج نصفها وللجد ثلث الباقي أو السدس واحد يبقى اثنين لا تنقسم على الأخوة الثلاثة وتساينها اضرب عدد روس الأخوة الثلاثة في ستة بثمانية عشر للزوج ثلاثة من الستة في ثلاثة عدد روس الأخوة بتسعة وللجد واحد في ثلاثة ثلاثة وللأخوة اثنين في ثلاثة بستة يأخذ كل واحد منهم اثنين (قوله تستوي الثلاثة) وذلك لأن أصل المسئلة اثنين للزوج نصفها واحد يبقى واحد إن قاسم الجد الأخوين أخذ ثلثه وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثه وإن أخذ سدس المال أخذ ثلثه والواحد لا ثلث له صحيح اضرب مخرج الثلث في اثنين أصل المسئلة بستة للزوج نصفها ثلاثة ولكل من الجد والأخوين واحد (قوله أو الأخوة) أي أو مع غيرها من الأخوة (قوله فتحكم الجد ما تقدم) أي من أن له الأفضل من ثلاثة أمور سدس جميع المال وثلث الباقي والقاسمة في الحالة الأولى والأفضل من الأمرين القاسمة وثالث المال في الحالة الثانية (قوله إلا في الأكدرية والفراء) لقت هذه المسئلة بالأكدرية لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأ فيهما وسحب بالفراء لظهورها في الفرائض كقصة الفرس (قوله العطف للتفسير) وإنما لم يسقط المصنف الواو لثلاثيهم أن الأكدرية غراء وغير غراء لأن الأصل في الوصف التخصيص وإن كان قد يكون كاشفاً

المسئلة من ستة للزوج ثلاثة نصفها وللام ثلثها اثنان يبقى واحد الجدد وهو لا ينقص عنه بحال ولا يجوز اسقاط الأخت بحال (يفرض) (النصف لها) (السدس له) (تدعالت بفرض النصف إلى تسعة) ثم يجمع نصيبها ونصيب الجدد وهما أربعة (يقاسمها) لذكر مثل حظ الانثيين لما علمت من أن الجدد ينصب الأخت كالأخ والأربعة لا تنقسم على ثلاثة ولا يتوافق لتضرب ثلاثة عدده الرؤوس المتكسر عليها مهامها في أهل المسئلة بمولها تبلغ سبعة وعشرين من له شيء من تمعة أخذه مضروباً في ثلاثة فللزوج ثلاثة في ثلاثة بسبعة وللام اثنان في ثلاثة بسبعة وللجد والأخت أربعة في ثلاثة باثنى عشر يأخذ الجدد ثمانية والأخت أربعة واحترز بقوله أخت عما لو كان معه أخذان فأكثر فانه يأخذ السدس لأنه الأفضل له وللأختين فأكثر السدس الباقي لحجب الأم للسدس بعده الاخوة (وإن كان محلها) أي الأخت في الأكدية (أخ لأب ومعه إخوة للأم) (٤٦٥) اثنان فأكثر (سقط) الأخ للاب لان الجد يقول له او كنت دوني لم ترث شيئا لان

الثلث الباقي بعد الزوج والام يأخذه أولاد الأم وأنا أعجب كل من يرث من جهة الام فيأخذ الجدد حينئذ الثلث وحده كاملاً وتسمى هذه المسئلة بالمالكية وقال زيد للأخ للاب السدس قيل ولم يخالف مالك زيدا إلا في هذه لا يقال الأخ للاب هنا ساقط ولو لم يكن معه اخوة لام فلامعنى حينئذ لذكرهم لانا نقول ذكرهم لتكون هي المالكية وللتنبية على مخالفة زيد فيها وأما شبه المالكية فالأخ فيها شقيق وهو ساقط أيضا فلو حذف النصف للاب لشماتها وانما سميت شبه المالكية لأنه لم يكن للمالك

(قوله المسئلة من ستة) أي لأن فيها نصفاً وثلثاً ومخرجهما متباينان (قوله يأخذ الجدد ثمانية والأخت أربعة) وبها يفرز ويقال أربعة ورثوا مئة وأخذ أحدهم ثلث المال وانصرف وأخذ الثاني ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الثالث ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الرابع ما بقي (قوله وللأختين فأكثر السدس) الحاصل أن أهل المسئلة ستة لأن فيها سدساً للام فللزوج النصف واللام السدس وللجد السدس والأختين ما بقي وهو السدس ولا يعال لها شيء لانه قد بقي لها من المال بقية وتنقسم من اثني عشر قال الفاكهاني وهنا اشكال وهو أن الأختين فأكثر إذا أخذن السدس فعلى أي وجه يأخذنه لاجاز أن يكون فرضا لان فرضهما الثلثان ولا تعصيا لان الجدد لا يعصهما هنا إذ هو صاحب فرض وصاحب الفرض لا يعصب الا أن يكون بنتا مع أخت أو اخوات على أن أخذهما له لو كان تعصيا فيشكل فيما إذا زاد عدد الاخوات على اثنتين (قوله وإن كان محلها) أي بدلها أخ لأب ومعه اخوة لام أي بأن ماتت المرأة عن زوج وأم وجد وأخ لأب واخوة لام فالمسئلة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللام السدس واحد والثلث الباقي للجد ولا شيء للأخ للاب (تنبيه) ما ذكره المصنف من سقوط الأخ للاب بالجد قال في التوضيح هو المعروف من المذهب وقال ح هو المشهور وقال ابن يونس الصواب أن يرثوا مع الجدد كانوا اشقاء او لأب وذلك لان من حجته أن يقولوا له أنت لاتستحق شيئا من الميراث الا اذا شاركناك فيه (قوله ولم يخالف مالك زيدا) أي وحده وما سبق في الجدة أم الجدد فالخالفه لزيد وغيره مع احتمال أنه لم يبلغه قول زيد بتوريثها كذا ذكر بعضهم لكن لا ينبغي أن حكاية هذا القول بقيل يعني عنه (قوله ولو لم يكن الخ) أي لانه اذا لم يكن معه اخوة لام تأخذ الام الثلث والزوج النصف والباقي سدس يأخذه الجدد فرضا ولا يعال للأخ لانه عاصب فيسقط لاستفراق أصحاب الفروض التركة (قوله فما أبقث الورثة) أي فما أبقث الورثة زائدا على فروضهم (قوله فلا أولى رجل ذكر) أي فلا أقرب رجل ذكر والمراد به العاصب وفائدة وصف الرجل بالذكر التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة والرجوع على الانثى ولذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين (قوله لا يشمل ابن المعتقة) أي لانه يدلى للبنت بواسطة أنثى

(٥٩ - دوقى - بع) فيها وانما ألحقها الاصحاب بالمالكية \* ولما ذكر من يرث بالفرض أعقبه بمن يرث بالتعصيب وبمن يرث به تارة وبالفرض أخرى وبمن يجمع بينهما وشرع في بيان هذه الثلاثة بادئا بتعريف العاصب فقال [درس] (ولعاصب) عطف على قوله لو ارثته وفيه اشارة لتفسير قوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقث الورثة فلا أولى رجل ذكر والعاصب من العصوبة وهي القوة والشدة وعرفه بقوله (ورث السال) كله إذا انفرد (أو الباقي بعد الفرض) وقد يسقط إذا استغرقت الفروض التركة كما في بنت وأخت شقيقة وأخ لأب فقوله أو الباقي أي ان بقي شيء والا سقط وشمل تعريضه للعتق وبيت المال بخلاف من ضبطه بأنه كل ذكر يدلى للميت لا بواسطة أنثى فانه لا يشمل ابن المعتقة ونحوه ولا بيت المال إلا بتسمع وكلامه رحمه الله تعالى في العاصب بنفسه لا للعاصب بغيره ولا مع غيره إذ العصوبة فيها طارئة لا أصلية والعاصب بغيره هو النعمة الأربعة ذوات النصف

إذا اجتمع كل مع أخيه والعاصب مع غيره هو الأخت الشقيقة أو لأب إذا اجتمعت مع بنت أو بنت ابن فإذا قيل عاصب بغيره فاعير عاصب وإذا قيل عاصب مع غيره فالعير ليس بعاصب ولما بين العاصب بالحد بينه بالحد فقال ( وهو الابن ثم ابنه ) وإن سفل والأقرب من ابن الابن يحجب الأبعد وأشار بهم في هذا وما بعده إلى أن ما بعدها مؤخر في الرتبة عما قبلها ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب الفروض إلا الأب فله معه السدس والا الأم أو الجدة والا الزوج أو الزوجة ( وعصب كل ) من الابن أو ابنه ( أخته ) ولو حكما كابن ابن مع بنت عمه المساوية له في الرتبة فإنه أخوها حكما وكذا يصيب ابن الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء في الثلثين كبنين وبنت ابن وابن ابن ابن فلولاهم لم ترث بنت الابن شيئا كما تقدم وتسمى البنت أو بنت الابن حينئذ عصبية بالعير كما تقدم ( ثم الأب ) عند عدم الابن أو ابنه وأمامه فيرث بالفرض لا بالتصيب ( ثم الجد ) وإن علا في حال عدم الأب ويحجب الأقرب الأبجد ( ٤٦٦ ) ( والاخوة ) وعطفهم بالواو على الجد لأنهم في رتبته ولما كان يوم التساوي من كل

وجه قال ( كما تقدم ) أي على الوجه الذي تقدم في الجد والاخوة . ولما كان للاخوة ربتان أبدل منهم لبيان التفصيل قوله ( الشقيق ثم للأب ) عند عدم الشقيق فقوله ( وهو كالشقيق عند عدمه ) مستغنى عنه لكنه ذكره ليرتب عليه قوله ( إلا في ) ( الحمازية ) نسبة للحمار ( والمشاركة ) عطف مرادف وتسمى أيضا الحجزية والنجية لأنهم قالوا لعمر رضى الله عنه هب أن أبانا كان حمارا أو حمارا ملقى في اليم أي البحر وصميت مشاركة لمشاركة الشقيق فيها الاخوة للام أي فامس الاخ للاب في الحمازية كالشقيق عند عدمه بل

( قوله إذا اجتمع كل مع أخيه ) أي ولو حكما فدخلت الأخت شقيقة أولاب مع الجد في غير الأكدرية فتأمل ( قوله إلى أن ما بعدها ) أي ما بعد ثم ( قوله مؤخر في الرتبة عما قبلها ) أي وحينئذ فما قبلها يحجب ما بعدها ( قوله إلا الأب ) أي وكذلك الجد ( قوله والا الأم أو الجدة ) أي فإن لها معه السدس وقوله والا الزوج أو الزوجة أي فإن للزوج معه الربع وللزوجة معه الثمن كما مر ( قوله وعصب كل أخته ) لا يقال هذا مكرر مع قوله سابقا وعصب كلا أخ يساويها لانه في تصيب الاخ الشقيق أو لأب لاخته فقط أو لان الفرض فيما سبق يان تخصيص أنها تستحق النصف إذا لم يكن معها من يساويها ولا من يصحبها والفرض هنا يان أنها عصبية بالعير فلا تكرار لان الفرضين مختلفان ( قوله ثم الجد ) أي عند عدم الابن وابنه والا وراث بالفرض لا بالتصيب وعند عدم الأب والا حجب حجب حرمان ( قوله ويحجب الأقرب الأبجد ) أي يحجب الأقرب من الاجداد الأبجد منهم ( قوله ولما كان ) أي عطف الاخوة على الجد بالواو يوم مساواتهم له من كل وجه ( قوله لبيان التفصيل ) أي لان قوله الشقيق ثم للأب يدل من قوله الاخوة يدل مفصل من مجمل ( قوله إلا الحمازية ) أي فامس الاخ للاب فيها كالشقيق عند عدمه لان الاخ للاب يسقط فيها دون الشقيق ( قوله لانهم ) أي الاخوة الاشقاء ( قوله لا اشتراكهم الخ ) أي فيرون هنا بالفرض لا بالعصوبة ( قوله ويختلف التصحيح الخ ) أي فلو كان الاخوة للام اثنين والشقيق واحدا صحت من ثمانية عشر ولو كان كل من الاخوة للام والاشقاء اثنين صحت من اثني عشر ولو كان الاشقاء ثلاثة والذين للام اثنان او بالعكس صحت من ثلاثين وهكذا ( قوله وتسقط الاخوة للاب ) أي لو كانوا بدل الاشقاء ( قوله وإلى هذا ) أي لمشاركة لاشقاء للاخوة للام رجوع الخ ( قوله فقال له الشقيق ) أي فقال الشقيق لعمر في ثاني عام من خلافته هؤلاء اما وراثوا بأبهم وهي أمنا هب أن أبانا كان حمارا أو حمارا ملقى في اليم أليست الام تجمعنا فأشركنا بينهم بقيل له إنك قضيت في عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما تقضى ولم ينقض أحد الاجتهادين بالآخر ( قوله وقيل قائله ) أي القول المتقدم لعمر زيد بن ثابت أي وهو ما ذكره الحاكم

مستدركة

يسقط لانه عاصب والشقيق فيها وراث بالفرض تبعا للاخوة لانه وأركانها أربعة أشار لها بقوله ( زوج )

وأم أو جدّة ) بدلها ( وآخوان ) فصاعدا ( لأم ) ليكون لها الثلث فلو اتفرد الاخ للام لاخذ السدس والباقي للعاصب ( وشقيق وحده أو مع غيره ) من الاشقاء ذكرنا أو أنثى أوهما أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم أو الجدة السدس واحدا للاخوة للام الثلث اثنان ( فيشاركون ) أي الاشقاء ( الاخوة للام ) في الثلث ( الذكر فالانثى ) بلامفاضلة لا اشتراكهم في ولادة الام ويختلف التصحيح بقتلهم وكثرتهم وتسقط الاخوة للاب وإلى هذا رجوع عمر في ثاني عام من خلافته بعد أن قضى فيها أول عام من خلافته بأن لا شيء للاشقاء عملا بقضى القاعدة من سقوط العاصب إذا استقرت الفروض التركية فقال له الشقيق ما تقدم وقيل قائله زيد بن ثابت وقيل غير ذلك فقضى عمر بالشركة بينهم فلو كان مكان الشقيق شقيقة فقط لم تكن مشاركة وعيل لها بالنصف فتبلغ تسعة بالعول ولو كان شقيقتان لعيل لها بالثلثين فتبلغ عشرة وهي غاية عول الستة فلو كان فيها جد

لنقط جميع الاخوة وكان ما جرى بعد فرهن الزوج والأم للجد وحده وهو الثلث لسقوط الاخوة للام به والاعفاء انما يرتثون فيها بالأم والجد يسقط كل من يرث بالأم وتلقب حينئذ بشبه السالكية وتقدمت (وأسقطه) أي الأخ للاب (أيضاً) أي كما سقط في الحمازية الأخت (الشقيقة التي) هي (كالمأصب لبنت) أي مع بنت فأكثر فاللام بمعنى مع (أو بنت ابن فأكثر) فاذا مات عن بنت أو بنت ابن فأكثر وعن أخت شقيقة وأخ لأب سقط الأخ للاب لان الشقيقة (٤٦٧) مع البنات عصبات فلو كان الأخ شقيقاً أو كانت الأخت لأب لعصبا أخوها

للساوي لها (ثم) يلى الاخ الشقيق والذى للاب (بنوها) وينزلون منزلة آبائهم فابن الاخ الشقيق يقدم على ابن الاخ للاب (ثم العم الشقيق ثم) العم (لأب ثم عم الجد الاقرب فالأقرب) فيقدم الابن على ابن الابن وهكذا والأخ على ابن الاخ وعصبة الابن على عصبة الاب وعصبة الاب على عصبة الجد (وان) كان الاقرب (غير شقيق) فيقدم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق على العم للاب وهو يقدم على ابن العم الشقيق وهو على ابن العم لاب وهو على عم الاب الشقيق وهو على عم الاب لاب وهكذا كما أشار له بقوله (وقدم مع التساوي) في المنزلة كالاخوة وبنهم

في مستدركه كما في شرح الترتيب (قوله لسقط جميع الاخوة) أي الاعفاء والذين للام (قوله فاللام بمعنى مع) أي أو إن التعليل متعلقة بلفظ المأصب (قوله فأكثر) راجع للبنتين قبله أي أسقط الأخ للاب الاخت الشقيقة إذا كانت مع بنت أو مع بنات لليت أو كانت مع بنت ابن أو مع بنات ابن لليت (قوله فابن الاخ الشقيق يقدم على ابن الاخ للاب) أشار بهذا إلى أن تنزيل أبناء الاخوة منزلة آبائهم انما هو في أصل التعصيب لا فيما يأخذونه فلا ينافي أنه إذا مات شقيقان أولاب أحدهما عن ولد واحد والآخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال فانهم يقتسمونه على ستة أسهم بالسواء لاستواء رتبته ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لانهما لا يرثان بأنفسهما لا بأبائهما قالته وقد وقعت هذه المسئلة في عصرنا فأفتى فيها قاضي قضاة الحنفية ناصر الدين الاخميمي بأنه يرث كل فريق منهما ما كان لايه يقيم المال نصفين وغلظه في ذلك العلامة بدر الدين سبط المارديني وشنع عليه في ذلك (قوله ثم العم الشقيق) أي ثم عم الليث الشقيق وهو أخو أبيه شقيقه وقوله ثم العم للاب أي ثم عم الليث للاب وهو أخو أبيه لايه (قوله ثم عم الجد) ظاهره ثم عم جد الليث فيتنص ان رتبته بعد رتبة عم الليث لايه وليس كذلك فكان عليه أن يقول ثم بنوها ثم عم الاب ثم عم الجد تأمل (قوله الاقرب فالاقرب) أي ويقدم الاقرب ممن ذكر من بنى الابن ومن بنى الاخوة ومن بنى الاعمام فالاقرب (قوله فيقدم الابن على ابن الابن) الاولى فيقدم ابن الابن على ابن ابن الابن (قوله والاخ على ابن الاخ) الاولى وابن الاخ على ابن ابن الاخ لان ما ذكره الشارح مستفاد من تعبير المصنف بتم لا من قوله وقدم الاقرب فالاقرب (قوله وعصبة الابن) كبنيه وبنى بنيه وان سفلوا وقوله على عصبة الاب وهم اخوته وأبوه وقوله على عصبة الجد أي وهم الاعمام وأبو الجد وكان الاولى حذف قوله وتقدم عصبة الابن الخ لان هذا مستفاد من قول المصنف وهو الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الجد والاخوة الخ تأمل (قوله مطلقاً) دخل في الاطلاق الارث بالفرض والارث بالتعصيب وحينئذ فيستفاد منه تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب (قوله فالاخ الشقيق يقدم على غيره) أي وهو الاخ للاب والاخت للاب لان الشقيق يدلى لليت بقرابته والذى للاب يدلى لليت بقرابة واحدة (قوله الاقرب فالاقرب) أي فإذا اجتمع شخصان من جهة كبن وابن أو ابن أخ وابن ابن أخ أو ابن عم وابن ابن عم فيقدم بالقرب كما أشار له الشارح بقوله الاقرب فالاقرب (قوله فان لم يكن أقرب) أي بأن اجتمع شخصان من جهة ولم يكن أحدهما أقرب كأخوين شقيق ولاب وكان أخ شقيق وابن أخ لاب وكعم شقيق وعم لاب وكان بن عم كذلك فالتقديم بالقوة وقد أشار المصنف للتقديم بالجهة بقوله وهو ابن ثم ابنه الخ وللتقديم بالقرب بقوله وقدم الاقرب فالاقرب وللتقديم بالقوة بقوله وقدم مع التساوي الشقيق مطلقاً (قوله أي على الوجه الذي تقدم ذكره هناك) أي من تأخير

والاعمام وبنهم واعمام الاب وبنهم (الشقيق) على غيره (مطلقاً) أي في جميع المراتب فالأخ الشقيق يقدم على غيره وابن الاخ الشقيق يقدم على غيره وهكذا وهو معنى قول الجعبري: وبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبهذه التقديم بالقوة اجعلنا فجأة البنوة تقدم على جهة الابوة وجهة الابوة تقدم على جهة الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم بنو العمومة الاقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب فالتقديم بالقوة بأن يقدم الشقيق من هذه الجهات على غير الشقيق (ثم) يلى عصبة النسب (العتق) ذكرراً أو أنثى (كأن تقدم) في باب الولاء أي على الوجه الذي تقدم ذكره هناك



(ثم يليه بيت المال) وان لم يكن منتظا وخسبة زبه فيأخذ جميع المال ان انفرد أو الباقي بعد ذوى الفروض (ولا يراد على ذوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال وقال على برد على كل وارث بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يرده عليهما اجماعا (ولا يدفع) ما فضل عن (٢٦٨) ذوى السهام إذا لم يوجد عاصب من النسب أو الولاء (لذوى الأرحام) بل ما فضل

للعتق عن عسبة القرابة وأنه ان عدم العتق فعسبته فان عدمت عسبته فعسبته فان عدم مقتبه فعسبة معتقى العتق إلى حيث تنهى (قوله ثم يليه بيت المال) أى ثم يليه في الإرث بالمصوبة بيت المال الذى لو طه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله به أو بغيره كما في ح وانظر إذا لم يكن له وطن هل المعتبر محل المال أو البيت وكلام المصنف ظاهر فى أن بيت المال عاصب فهو كوارث ثابت النسب وهو المشهور كان منتظما أو غير منتظم وقيل إنه حائز للأموال الضائعة لا وارث وهو شاذ وعليه فيجوز للإنسان أن يوصى بجميع ماله إذا لم يكن له وارث من النسب لا على الأول وعليه أيضا يجوز الإقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت لا على الأول (قوله بل يدفع الباقي) أى من التركة بعد ذوى الفروض لبيت المال أى لما مر أنه من جملة العسبة (قوله وقال على برد الخ) أى ويجعل مسألة الرد من عدد ما فيها من السهام فإذا مات عن أم وبنت كانت مسألة الرد من أربعة للأب الربع وللبنت ثلاثة أرباع ومسائل الرد لاق لا زوج فيها كلها مقطوعة من ستة كما هو مبسوط فى كتب علم الفرائض (قوله وقيد بعض أئمتنا ذلك) أى عدم الرد وعدم الدفع لذوى الأرحام (قوله بما إذا كان الإمام عدلا) أى يصرف بيت المال فى مصارفه الشرعية (قوله ويدفع لذوى الأرحام) أى إن لم يكن هناك ذوسهام يرد عليهم فالرد على ذوى السهام مقدم على توريث ذوى الأرحام (قوله وهذا القيد هو العول عليه عند الشافعية) وقوله ابن عرفة عن أبى عمر ابن عبد البر وعن الطرطوشى وعن الباجى عن ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد وابن عسكرو فى العمدة والارشاد وقوله ابن ناجى وغير واحد وذكر الشيخ سليمان البحرى فى شرح الارشاد عن عيون المسائل انه حكى اتفاق شيوخ الذهب بعد المسائين على توريث ذوى الأرحام والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال وقيل ان بيت المال إذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين لا عن البيت وهو كما فى بن لابن القاسم والقياس صرفه فى مصارف بيت المال ان أمكن وان كان ذوو رحم البيت من جملة مصارف بيت المال فهو أولى. واعلم أن فى كيفية توريث ذوى الأرحام مذاهب أصحها مذهب أهل التنزيل وحاصله أن تنزلهم منزلة من أدلوا به للبيت درجة درجة فقدم السابق للبيت فان استووا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به كسابق ثم لكل نصيب من أدلى به كأنه مات عنه إلا أولاد ولد الأم يستوون وإلا أخوال أخوة الأم من أمها فللذكر مثل حظ الأنثيين (قوله ثم الجدة) ثم للترتيب الاخبارى وإلا فلا محل لهم لأن الأحكام لا ترتب فيها (قوله كابن عم الخ) أشعر أفراد ابن العم بأنه لو كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فالسدس للأخ للام ثم يقسم ما بقى نصفين بينهما عند مالك وقال أشهب يأخذ الأخ للام جميع المال كالشقيق مع الأخ للاب (قوله أخ لام) يجر أخ بدلا من ابن عم ويصح فيه خبر مبتدأ محذوف أى هو أخ لام (قوله والباقي) أى يأخذ الباقي تعصيا حيث لا شريك له فى التعصيب (قوله وان اتفق الخ) أى هذا إذا اتفق ذلك فى المحوس بل وان اتفق فى المسلمين وحاصله أن من اجتمع

لبيت المال كما إذا لم يوجد (أو فرض ولا عاصب وقيد بعض أئمتنا ذلك بما إذا كان الإمام عدلا وإلا فيرد على ذوى السهام ويدفع لذوى الأرحام وهذا القيد هو للعول عليه عند الشافعية والمراد بذوى الأرحام من لا يرث من الأقارب كالعمة وبنت الأخ وكل جدة أدلت بانى والحالات وأولاد الجميع وتفصيل ذلك يطلب من المطولات وما ذكر من يرث بالفرض فقط وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهما فقال (ويرث بالفرض وعسبة) معا أشخاص صرح منها بثلاثة الأول (الأب) مع بنت أو بنت ابن أو بنتين أو مع أحداهما فيفرض له السدس مع من ذكره وبأخذ الباقي تعصيا وأشار لثنائى بقوله (ثم الجدة مع بنته) أو بنت ابن (وإن) «فلت» أى أو ابنتين أو بنت ابن كذلك فهو كالاب وأشار لثالث بقوله (كابن عم أخ لأم) فيرث بعد السدس بينة الأم ما بقى

بالتعصيب وأدخل بالسكاف ابن عم هو زوج ومعتق هو زوج فان كلا منهما يأخذ فرضه والباقي تعصيا ثم ذكر ما يجتمع فيه فرضك ويان ما يرث به منهم فقال (وورث ذو فرضين بالاقوى) منهما (وإن اتفق فى المسلمين) اذ هو يقع فى الأعلام على وجه اللفظ ويقع فى الجوسمية كثيرا عمدا (كأمر) هى أخت (أو بنت) هى (أخت) والقوة تقع بأحد أمور ثلاثة الأول ان تكون احداها لا تحجب خلاف الاخرى وذلك كشال المصنف فان الام لا تحجب والاخت قد تحجب وكذا البنت لا تحجب والاخت قد تحجب وشماله

أن يطاء مجوسى ابنته همدا فولدت منه بنتا ثم أسلم معها ومات فالبنت الصغرى بنت الكبرى وأختها لأبيها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثتها الصغرى بأقوى السببين وهو البنوة لأنها لا تسقط بحال بخلاف الاخوة فلها النصف بالبنوة ولا شيء لها بالاخوة ومن ورثها بالجنتين جعل لها النصف بالبنوة والباقي بالتعصيب ولومات الصغرى وأولادها ورثتها الكبرى بالامومة لانها لا تسقط بحال والاخت للاب قد تسقط فلها الثلث بكونها أما ولا شيء لها بالاخوة الثاني أن تعجب إحداهما الاخرى فالخارجة أقوى كأن يطاء مجوسى أمه فتلد منه ولدافعى أمه وجدته أم أبيه فترثه بالامومة اتفاقا الثالث أن تكون إحداهما أقل حجبا من الاخرى كأن أمهم أخت لاب كأن يطاء مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يطاء الثانية فتلد بنتا ثم تموت (٤٦٩) الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى

والأب فالكبرى جدتها وأختها لأبيها فترثها بالجدودة فلها السدس دون الاختية لان الجدة أم الام تعجبها الام فقط والاخت تعجب بجماعة كلاب والابن وابن الابن وقيل ترث بالاختية لان نصيب الأخت أكثر فلو كانت محجوبة بالقوية لورثت بالضعيفة كأن تموت الصغرى في هذا المثال عن العليا والوسطى فترثها الوسطى بالامومة الثلث وترثها العليا بالاخوة النصف لهما محجوبة من جهة الجدودة بالام وهذه المسئلة من الالتاز يقال ماتت امرأة عن أمها وجدتها فأخذت الام الثلث والجدة النصف ومفهوم ذوفرضين مفهوم موافقة لان العاصب بجنتين يرث بأقواهما أيضا كأنه أعم

فيه جهتان يرث بكل منهما فرضا وإحداهما أقوى فانه يرث بالأقوى منهما وهذا يتفق في المسلمين على وجه الغلط تزوجا أو وطأ وفي المجوس على وجه العمدة (قوله أن يطاء مجوسى ابنته عمداً) أى أو يطاء مسلم ابنته غلطا فولدت منه بنتا الخ (قوله والباقي بالتعصيب) أى لما مر أن الاخت مع البنت عصبية (قوله ولا شيء لها بالاخوة) أى ومن ورثها بالجنتين قال لها النصف بالاخوة والثلث بالامومة (قوله كأن يطاء مجوسى أمه) أى عمداً أو يطاء مسلم أمه غلطا (قوله فترثه بالامومة) أى ولا ترثه بالجدودة اتفاقا لما مر أن الارث بالجدودة لا يكون مع الامومة (قوله كأن يطاء مجوسى بنته) أى أو يطاء مسلم بنته غلطا (قوله فالكبرى جدتها) أى أم أمها (قوله دون الاختية) أى فلا ترث بها (قوله فلو كانت محجوبة بالقوية) الاولى فلو كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة (قوله ومال الكتابى الخ) لا مفهوم للكتابى بل المجوسى كذلك كافى بن عن ابن مرزوق (قوله يعنى الصالحى الخ) حمل كلام المصنف هنا على الصلحى وإن كان فيه تكرار مع ما قدمه في باب الجزية أولى من حمله على العنوى لان فيه تشبيه على ضعيف إذ العنوى إذا مات عندنا وليس معه وارث فانه يكون للمسلمين سواء كانت الجزية المضروبة عليهم محملة أو مفرقة على الارض أو الرقاب لا أنه لاهل دينه كما قيل (قوله الحر) يعنى عنه قوله المؤدى للجزية لان الرقيق من الكفار لاجزية عليه (قوله المؤدى للجزية) أى انصاحية حالة كونه محملة على الارض والرقاب واليت عندنا بلا وارث وأما لو كان معه وارث كان له ماله (قوله أو أهل إقليمه الخ) فهذه احتمالات ثلاثة في المراد بأهل كورته (قوله على الحربى) أى إذا دخل بلادنا محاربا ومات عندنا وأما الحربى المستأمن أى الذى دخل بلادنا بأمان فماله لو ارثه إن كان معه أو دخل على التجيز ولم تطل إقامته فيرسل ماله مع دينه لو ارثه كما تقدم في الجهاد فان لم يكن له وارث نصريح نصورهم أنه لاحق فيه للمسلمين بل يبعث ماله ودينه لاهل بلاده فان لم يكن له وارث ودخل على الإقامة أو على التجيز وطالت إقامته ومات عندنا فماله في (قوله كالعنوى) أى فان ماله ان مات عندنا للمسلمين كانت الجزية المضروبة عليهم محملة أو مفرقة وهذا إن لم يكن معه وارث وإلا فلوارثه (قوله والصالحى) أى وكالصالحى إذا وقعت الجزية عليهم مفرقة على الجماع أى أو على الارض أو عليهما ومحل كون ماله للمسلمين إن مات عندنا وليس معه وارث والا كان ماله لو ارثه (قوله والمراد بالاصل العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحا) أى وذلك العدد هو مقام الفرض أى مخرجه

هو هتق فيرث بعصوبة النسب لانها أقوى من عصوبة الولاء (ومال الكتابى الحربى) يعنى الصلحى (المؤدى للجزية) أى إجمالا إذا لم يكن له وارث لا يحل لنا تملكه على المشهور بل يكون (لأهل دينه) النصارى إن كان نصرايا أو اليهود إن كان يهوديا لا مطلقا بل (من كورته) بضم الكاف أى جماعته المؤدى معهم الجزية أو قريته المؤدوها معهم أو أهل إقليمه كعصر والشام واحترز بالمؤدى للجزية عن الحربى فلمسلمين كالعنوى والصالحى إذا وقعت عليهم الجزية مفرقة على الجماع واحترز بالحر عن العبد فماله لسيده مسلما كان أو كافرا (والأصول) أى أصول مسائل الفرائض والمراد بالاصل العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحا سبعة الاثنان وضعفها وضعف ضعفها والثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وهو أربعة وعشرون وقد أشار لبيانها مفصلة بقوله (اثنان وأربعة) ضعفها (ثمانية) ضعف الاربعة (وثلاثة وستة) ضعف الثلاثة وهذه الاصول الخمسة هي مخارج

الفروض الستة المقدرة في كتاب الله تعالى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس وإنما لم تكن ستة كأصلها لانحداد مخرج الثلث والثلثين وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول (واثنا عشر) ضعف الستة إذ قد يكون في مسئلة ربع وثلث كزوجة واخوة لام فمخرج الربع أربعة ولا ثلث لها صحيح ومخرج الثلث ثلاثة ولا ربع لها صحيح وبين المخرجين تبين فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر (وأربعة وعشرون) ضعف الاثنى عشر لانه قد يوجد في المسئلة ثمن وصدس كزوجة وأم وولد وبين مخرج السدس ومخرج الثمن موافقة بالانصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين وأما الولد فان كان ذكرا فعاصب له الباقي وان كان أنثى فان كانت واحدة فلها النصف (٤٧٠) ومخرجه داخل في الثانية مخرج الثمن وإن كانت متعددة فلها الثلثان ومخرجهما

داخل في الستة مخرج السدس وزاد بعضهم في خصوص باب الجدة والاخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة المقدمة وهي ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون مثال الأول أم وجد وأربعة اخوة لغير أم للام السدس مقامه من ستة والباقي خمسة للجدة والاخوة الافضل للجدة ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة مخرج الثالث في أصل المسئلة بثمانية عشر من له شيء من الستة يأخذه مضروباً في ثلاثة ومثال الثاني أم وزوجة وجد وأربعة اخوة للام السدس وللزوجة الربع أصلها من اثني عشر للام اثنان وللزوجة ثلاثة يبقى سبعة الافضل للجدة ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة

أو مقام الفروض التي في المسئلة وعبر عن ذلك بالأصل لأن الانكسار والعلو فرعان لذلك (قوله وإنما لم تكن) أي مخرج هذه الفروض الستة ستة كأصلها أي هي الفروض (قوله وكلها) أي الفروض المقدرة وقوله إلا الأول أي إلا الفرض الأول وهو النصف فانه ليس مأخوذاً من لفظ العدد الذي هو مخرجه إذ لو أخذ منه لقليل فيه ثنى بضم أوله وفتح ثانيه مكبراً لا مصغراً (قوله من مادة عددها) أي من مادة العدد الذي هو أسماؤه مخرجها فالثالث مأخوذ من ثلاثة والربع مأخوذ من أربعة والصدس مأخوذ من ستة ولا شك أن الثلاثة والأربعة والستة أسماء لمخارج تلك الفروض (قوله وزاد بعضهم) منهم من الشافعية إمام الحرمين والنووي ومنهم من المالكية ابن رشد وابن أبي زيد كافي العسقلاني (قوله وهما ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون) فالثانية عشر أصل لكل مسئلة من مسائل الجد والاخوة فيها سدس وثلث مابقي والستة والثلاثون أصل لكل مسئلة من مسائل الجد والإخوة فيها سدس وثلث مابقي ابن عرفة من إلغاء هذين الأصلين جعل مناط عدد أصول الفرائض مقام الجزء المطلوب وجوده في الفريضة من حيث هو مضاف لكل التركة وقد وقع التردد في كون هذا الخلاف لفظياً أو معنوياً فله ثمرة وهي دخول الجد في الشفعة وعدم دخوله لكون سهمه خاصاً وكذلك من أوصى بسهم من أصل مسئلته هل يعطى سهماً من ستة أو من ثمانية عشر (قوله للجدة ثلث الباقي) لانه واحد وثلثان وأما إذا قاسم أو أخذ سدس المال لكان له واحد (قوله الافضل للجدة ثلث الباقي) أي لأن ثلث الباقي اثنان وثلث وهو خير من سدس المال وهو اثنان ومن الفاسمة لانه يخصه بالفاسمة واحد وخمسان (قوله واعلم أن المخرج والمقام الخ) أي أن مخرج الفرض ومقامه وكذا أصله وقوله شيء واحد أي وهو أقل عدد يخرج منه ذلك الفرض صحيحاً (قوله لتماثل مخرجهما) علة لمحدوف والاصل وليس أصلها أربعة لتماثل مخرجهما أي والعاعدة أنه يكتب في مخرج أحد التماثلين (قوله وتسمى هاتان) أي المسئلان وهما زوج وأخت شقيقة أو أخت لاب (قوله بالنصفتين) أي لاشتغال كل منهما على نصفين (قوله وباليتيمين) أي لشبه كل منهما بالدة اليتيمة لقلة وجودها (قوله وأخوات لأب) أي سواء كانوا أشقاء أو لا

في الاثنى عشر أصل المسئلة بستة وثلاثين وقال الجمهور هاتان من أصل الستة وضعفها فهما تصحيح (قوله) لاتأصيل واعلم أن المخرج والمقام شيء واحد وإذا أردت أن تعرف هذه الأصول وتفصيلها (فالنصف) مخرجه ومقامه (من اثنين) فالاثنتان أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب لأن أقل عدله نصف ونصف اثنان لتماثل مخرجها وتسمى هاتان بالنصفتين أو نصفي ومابقي كزوج وأخت (والربع من أربعة) فالاربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوج وبنت وأخت أو ربع وثلث ومابقي كزوجة وأبوين (والثمن من ثمانية) فهي أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخت أو ثمن ومابقي كزوجة وابن (والثلث من ثلاثة) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث وثلثان كاخوة لام وأخوات لاب أو ثلث ومابقي كأم وأخت أو ثلثان ومابقي كبنين وعم (والسدس) مخرجه (من ستة) فالستة

أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقى كجد وابن أوسدس وثلاث وما بقى كجدة وأخوين لام وأخ لاب أوسدس وثلاث وما بقى  
 كأب وبنتين وأخ أو نصف وثلاث وما بقى كأخت وأم وعاصب (والربيع والثلاث أو) الربع و(السدس من اثني عشر) لأن مخرج  
 الربع من أربعة ومخرج الثلث من ثلاثة وبينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر ومخرج السدس من ستة وبين مخرج  
 الربع ومخرج السدس موافقة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر فالاثنا عشر أصل لكل فريضة فيها ربع  
 وثلاث وما بقى كزوجة وأم وأخ أو الربع والثلاث وما بقى كزوج وبنتين وأخ وأصل لكل فريضة فيها ربع وسدس وما بقى كزوج وأم  
 وابن (والثمن والثلاث) مراده به الثلاثان إذ لا يتصور ثمن وثلاث لأن الثمن لا يكون إلا للزوجة أو الزوجات مع الولد والثلاث لا يوجد  
 مع ولد لانه فرض الأم حيث لا ولد ولا جمع من الأخوة وهنا ولد وفرض الأخوة للام وهم يسقطون بالولد وإنما يتصور ثمن وثلاثان  
 كزوجة وبنتين وأخ (أو) الثمن و(السدس) وما بقى كزوجة وأم وابن (٤٧٨) (من أربعة وعشرين) لأن بين مخرج

الثلث والثلث مباينة  
 وبين مخرج الثمن والسدس  
 موافقة بالنصف فيعمل  
 فيها مثل ما تقدم في الاثني  
 عشر يبلغ أربعة وعشرين  
 فهذه السبعة الأصول هي  
 أصول الفرائض المقدرة  
 في كتاب الله تعالى (ومالا  
 فرض فيها) من المسائل  
 كاثني فصاعدا مع بنت  
 أو أكثر أو ابن وبنت أو  
 أخوة كذلك فأصلها  
 عدد رؤوس (عصبتها)  
 إذا تعددت فإذا كانوا  
 كلهم ذكوراً فظاهر (و)  
 إذا كانوا ذكوراً وإناثاً  
 (ضئف للذكر على  
 الأنثى) فيجعل الله كره  
 برأسين لانه في التعصيب  
 باثني كآب وبنت فمن  
 ثلاثة وابنتين وبنت فمن

(قوله وعاصب) أي كآب أخ أو عم (قوله وما لا فرض فيها) أي والمسئلة التي لا فرض فيها (قوله أعيلت  
 الفروض) لعل الأولى أعيلت المسئلة أو أنه أراد بالفروض المسائل فالمراد بالفروض الأولى  
 غير الثانية لأن المسئلة يقال فيها فريضة كما أن التعصيب القدر لو ارث يقال له فرض وفريضة  
 تأمل (قوله بأن تجعل الفريضة بقدر السهام) أي بأن تجعل المسئلة بقدر السهام كلها (قوله تنتهي  
 إلى سبعة أسهم) أي وحينئذ فينقص كل واحد من الورثة سبع ما يستحقه (قوله أول ما ظهر في زمن  
 عمر) الذي في العصفوني عن ابن يونس أن المسئلة التي نزلت في زمن عمر امرأة تركت زوجاً وأختاً  
 لغير أم وأخا لأم والذي في عقب أن المسئلة التي نزلت في زمن عمر زوج وأختان لغير أم فلما سئل  
 عمر عنها قال لأدري من أخره الكتاب فأؤخره ولا من قدمه فأقدمه ولكن قد رأيت رأياً فإن  
 يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمن عمر وهو أن يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من  
 سهمه ويقال إن الذي أشار عليه بذلك العباس أولاً وقيل على زيد وقيل أنه لما سئل عنها جمع جمعاً  
 من الصحابة وقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثان فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين  
 حقهما وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا على فأشار العباس بالمول وقال رأيت لو  
 مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولرجل عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟  
 فأخذت الصحابة بقوله (قوله فلم يقل به) قد علم ابن عباس عدم اظهار مخالفته لعمر في زمنه بأن  
 عمر كان رجلاً مهابة وقال لو أن عمر نظر فيمن قدمه الكتاب فقدمه أو أخره فأخره لما عالت فريضة  
 قبل وكيف تصنع قال ينظر أسوأ الورثة حالاً وأكثرهم فقيراً فيدخل عليه الضرر يريد فيسقط سهمه  
 أو من سهمه ما زاد على سهام المسئلة قال ابن يونس ومراده بأسوأ الورثة حالاً وأكثرهم فقيراً البنات  
 والأخوات لا الزوج في مسئلة عمر ونحوه الأم والجدة وولد الأم (قوله ثم أجمعت الأمة  
 عليه) أي على قول عمر بالمول (قوله كمن ذكر) أي زوج وأختين شقيقتين أو لأب وأم مع

خمس وأربعة أبناء وبنتين فمن عشرة وهكذا \* ثم شرع يتكلم على مسائل المول والمول بفتح العين المهملة وسكون الواو زيادة  
 في السهام ونقص في الانصاء وهو لا يدخل في جميع الأصول المتقدمة بل قد يدخل في ثلاثة منها وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها  
 فقال (وإن زادت الفروض) أي سهام الورثة على أصل المسئلة (أعيلت) الفروض أي زيد فيها بأن تجعل الفريضة بقدر السهام فيدخل  
 النقص على كل واحد من أرباب الفروض كأن تكون المسئلة من ستة وفيها نصف ونصف وسدس كزوج وأخت شقيقة وأخت  
 لأم فظاهر أن النصف والنصف يستغرقان الستة فيزداد عليهما بمثل سدسها فتنتهي إلى سبعة أسهم كما يأتي بيانه وهذا المول أول ما ظهر  
 في زمن عمر وواقه الناس عليه إلا ابن عباس فإنه اظهر فيه الخلاف بعد وفاة عمر فلم يقل به ثم أجمعت الأمة عليه ولم يأخذ بقول ابن عباس  
 رضي الله عنهما إلا من لم يستد به وإذا أردت معرفة العائل من الأصول السبعة المتقدم ذكرها (فالعائل) منها ثلاثة فقط الأول (الستة)  
 تقول أربع عولات على توالي الأعداد (لسبعة) بمثل سدسها كزوج وأختين شقيقتين أو لأب للزوج النصف ثلاثة وللأختين  
 الثلاثان أربعة (ولثمانية) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أم للزوج النصف ثلاثة وللأختين أربعة وللأم السدس واحد (ولتسعة) بمثل نصفها

كمن ذكر مع أخ لام (ولعشرة) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أخوة لأم وكأم الفروج بالحاء المعجمة أم وزوج وإخوة لأم وأختان لغيرها سميت بذلك لكثرة عولها قال الشارح ولا يمكن أن تعول الستة لثمانية فأكثر إلا والميت امرأة أي وأما العائلة لسبعة فقد يكون الميت ذكرًا كام وأختين شقيقتين وأخوة لام (و) الثاني (الاثنا عشر) تعول ثلاث عولات أفراداً إلى سبعة عشر فتعول (ثلاثة عشر) بمثل نصف سدسها كزوجة وأم وأختين لغير أم (وخمسة عشر) بمثل ربعها كمن ذكر مع أخ لام (وسبعة عشر) بمثل ربعها وسدسها كزوجة وأم ولديها وأخت شقيقة وأخت لاب قال التائي ولا يمكن أن تعول لها إلا والميت ذكر ومن أمثلتها أم الأرمال وتسمى أيضاً بأم الفروج بالجم وبالدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجيدتان وأربع أخوات لأم وعمان أخوات لأب والتركة سبعة عشر ديناراً لكل واحدة دينار وأما الدينارية الكبرى فأصلها من أربعة وعشرين وليس فيها عول وهي زوجة وابنتان وأم وأثنا عشر أخاً وأخت والمتركة ستمائة دينار للبنتين الثلاثان ستة عشر من أربعة وعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة يفضل واحد على خمسة وعشرين رأساً (٤٧٢) عدد رؤوس الأخوة مع الأخت فتضرب الخمسة والعشرين في أصل المسئلة

أربعة وعشرين بستمائة عسدد الدنانير للبنتين أربع مائة لأن لهما من أصل المسئلة ستة عشر مضروبة في خمسة وعشرين واللام مائة من ضرب أربعة في خمسة وعشرين وللأختي عشر أخاً مع الأخت خمسة وعشرون من ضرب واحد فيها وللزوجة خمسة وسبعة من ضرب ثلاثة فيها قيل جاءت الأخت إلى على رضي الله عنه وقالت له مات أخي عن ستمائة دينار فلم أعط منها إلا ديناراً واحداً فقال لها لعل أخاك ترك زوجة وبنتين وأما اثني عشر أخاً وأنت فقالت نعم فقال

أخ لام فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الشقيقتين أو لأب الثلاثان أربعة وللأم السدس واحد وكذلك الأخ للام له السدس واحد فهذه تسعة أسهم (قوله كمن ذكر) أي زوج وأختين لغير أم مع أخوة لأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين لغير الأم الثلاثان أربعة وللأم السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان فهذه عشرة أسهم (قوله وكأم الفروج الخ) المسمى بهذا الاسم هو الفريضة العائلة لعشرة مطلقاً لا هذا المثال الذي ذكره الشارح فقط كما هو ملاحظه اه بن ثم ان ظاهر قوله وكأم الفروج أم وزوج الخ يوم أن هذا مفاير لما قبله وهو قوله كمن ذكر مع أخوة لام وليس كذلك بل هو عينه فكان الأولى أن يقول بعد قوله ولعشرة وتسمى المسئلة حينئذ أم الفروج كمن ذكر مع أخوة لام (قوله فقد يكون الميت ذكر) أي ويكوى أشى كالمثال الذي تقدم للشارح (قوله ولا يمكن أن تعول) أي الاثنا عشر وقوله لها أي للسبعة عشر إلا والميت ذكر أي وأمّا عولها لثلاثة عشر أو لخمسة عشر فقد يكون الميت ذكرًا وقد يكون أنثى (قوله وتسمى أيضاً بأم الفروج) سميت بذلك لتكون النساء ورثن فيها خاصة دون الرجال وفيها يقول الشاعر :

ألم تسمع وأنت بأرض مصر      بذكر فريضة في المسلمين  
بسبع ثم عشر من إناث      فخرت بين عند الفارسيين  
فقد حزن الوراثة قد تم حق      سواء في حقوق الوارثين

(قوله ولا يمكن أن تعول لها إلا والميت ذكر) بل لا تكون الفريضة من أربعة وعشرين إلا والميت ذكر لوجود الثمن (قوله لبيان النسبة) أي لأن ترك ذلك يوم أن تسميتها منبرية لوجود قول على وليس كذلك (قوله صار ما كان ثمناً) أي بالنسبة للأربعة والعشرين وهو الثلاثة (قوله فصار) أي ما عالت به سبعة (قوله وهكذا) أي فيقال إذا عالت لثمانية إنها عالت

معك حقه الذي خصك (و) الثالث (الأربعة والعشرون) تعول عولاً واحدة بمثل ثمنها (السبعة وعشرين) ولا بمثل

يمكن أن تعول لها إلا والميت ذكر هو زوج ولذا قال (زوجة وأبوان وابنتان وهي النبرية) بكسر الميم سميت بذلك (لقول على) رضي الله عنه وهو على المنبر وكان حقه زيادة ذلك لبيان النسبة (صار ثمنها تسعاً) أي صار ما كان ثمناً تسعاً بزيادته على أصلها فالثلاثة التي كانت ثمناً بالنسبة للأربعة والعشرين لما زيدت عليها صارت تسعاً للسبعة والعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنين الثلاثان ستة عشر ولكل واحد من الأبوين السدس أربعة وإذا صار الثمن تسعاً نقص كل وارث تسع ما يديه وكذا يقال في كل فريضة تعول فيقال في الستة إذا عالت لسبعة عالت بمثل سدسها فصار سبعة فيكون قد نقص كل وارث سبع ما يديه وهكذا وقد بين العلامة الاجهوري الامرين أي نسبة ما يعول إلى الفريضة وما نقصه كل وارث بقوله : وعلمك قدر النص من كل وارث \* بنسبة عول للفريضة عائله ومقدار ما عالت بنسبته لها \* بلا عولها فارحم بفضلك قاله [درس] ولما فرغ من بيان أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهي اليه العول شرع في بيان تصحيح المسائل وبيان كيفية العمل فيها إذا انكسرت السهام على الرؤوس واعلم

ان السهام ان انقسمت على الرأس كزوجة وثلاثة أخوة أو تماثلت السهام مع الرأس كثلاثة بنين أو تداخلت كزوج وام وأخوين مطاقاً فلزوج النصف ومقامه من اثنين وللأم السدس من ستة والاثنان داخلان في الستة فيكتفي بها عن الاثنين وللأخوين الباقي فللزوج نصف الستة ثلاثة وللأول سدسها واحد والباقي اثنان للأخوين فالأمر واضح ولا حاجة إلى عمل وإن لم تنقسم وانكسرت على الرأس فاما على صنف أو أكثر فإن انكسرت على صنف نظر الحاسب بين عدد الصنف وسهامه بنظرين فقط الموافقة والمباينة فإن كان بينهما موافقة رد الصنف الى وقفه وضرب في أصل المسئلة وإن باين ضرب عدد الرؤس المنكسرة عليها سهامها في أصل المسئلة فحاصله ان النظر بين كل فريق وبين سهام المنكسرة عليهم يهذين النظرين فقط وأما النظر بين كل فريق وفريق أو ما تحصل من فريقين مع فريق آخر فباربعة أنظار الموافقة والمباينة والمائلة والتداخل ففي الموافقة يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وفي المباينة يضرب أحدهما في الآخر وفي المائلة يكتفى باحد التلحين وفي التداخل يكتفى بالاكثر فما حصل فهو جزء السهم أي يسمى بذلك ثم يضرب في أصل المسئلة وعولها ان عالت فما تحصل من عدد فتمنه تصحح الى هذا (٤٧٣) الضابط أشار بقوله (ورد) أي الحاسب

أو القاسم فرد مبنى للفاعل بدليل قوله وقابل والفاعل معلوم من المقام (كل صنف) أي عدد رؤس كل صنف إذ هو الذي يتعلق به الرد (انكسرت عليه سهامه الى وقفه) كزوج و ستة إخوة لأب أصلها من أربعة للزوجة ربعها واحد وللأخوة ثلاثة وهي لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالثلث فترد الستة الى ثلثها اثنين ثم يضرب الوفاق في الاربعة أصل الستة ثمانية ومنها تصح ومن له شيء من الاربعة أخذه مضروباً في اثنين فلو كانت الأخوة الستة لأم لكانت المسئلة من اثني عشر للزوج و جزءها ثلاثة وللأخوة للام ثلثها

بمثل ثلثها ونقص من نصيب كل وارث بالمولد ربعه وفيها إذا عالت لستة أنها عالت بمثل نصفها ونقصت من نصيب كل وارث ثلثه فيما إذا عالت لعشرة أنها عالت بمثل ثلثها ونقص من نصيب كل وارث خمسا (قوله ان السهام ان انقسمت على الرأس) أي على رؤس الورثة بان كانت السهام أكثر من الرأس الا أنها منقسمة عليها قسمة صحيحة من غير كسر أو كانت قدرها فهو أعم مما بعده (قوله كثلاثة بنين) أي فان أصل المسئلة ثلاثة كان رؤس أصحاب السهام ثلاثة (قوله أو تداخلت كزوج النخ) ظاهره أو تداخلت السهام مع الرأس أي دخل أحدهما في الآخر وفيه ان المثال المذكور ليس فيه تداخل بين السهام والرؤس بل بين مخارج الفروض التي في المسئلة فالأولى اسقاط هذا الكلام ويقتصر على قوله ان انقسمت على الرأس كزوجة وثلاثة أخوة فالأمر واضح وإن لم تنقسم النخ (قوله وان باين) أي عدد الصنف سهامه (قوله يهذين النظرين) أي وهما الموافقة والمباينة فقط وأما لم ينظر بينهما بالتأمل لانه لا انكسار فيه ولم ينظر بينهما بالتداخل لان الداخل ان كان هو الصنف في السهام فلا انكسار أيضاً وان كانت السهام داخلة في الصنف فهو داخل في الموافقة وراجع لها (قوله وأما النظر بين كل فريق وفريق) أي بعد النظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله معلوم من المقام) أي وهو الحاسب أو القاسم (قوله كل صنف) يقال لكل جماعة انصفت بوصف صنف وفريق وحى وطائفة ونوع فكلها مترادفة (قوله الى وقفه) أي وان وافق سهامه التي انكسرت عليه (قوله ثم يضرب الوفاق) أي وهو الاثنان (قوله والا يوافق) أي والا يوافق ذلك الفريق سهامه المنكسرة عليه (قوله بان باينت السهام الرؤس) أي رؤس ذلك الصنف (قوله بستة) أي فلبنت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاث واحد في ثلاثة بثلاثة كل واحدة تأخذ واحداً (قوله قابل) أي بعد أن ينظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة فيرد الفريق لوقفه عند الموافقة ويبقى الفريق على حاله عند المباينة وقوله قابل بين اثنين أي بين ذات الصنفين ان كان كل صنف باينته سهامه وبين وفق الصنفين ان كان كل

(٦٠ - دسوقي - مع) أربعة وهي لا تنقسم على الستة ولكن توافق الستة بالنصف فترد الستة الى وقفها ثلاثة ثم تضرب في أصل المسئلة بستة وثلاثين ومنها تصح ومن له شيء في أصل المسئلة يأخذه مضروباً في ثلاثة فقوله الى وقفه أي ان وافق كما يشعر به المقام (والا) يوافق بل باينت السهام الرؤس (ترك) الحاسب الصنف على حاله فلا يرد الى شيء إذ ليس هنا ما يرد اليه فالعنى والا ترك الرد وأبقاء على حاله وضربه في أصل المسئلة وليس معنى ترك انه لا يتصرف فيه أصلاً بضرب ولا غيره إذ هو خلاف الواقع لان الواقع أنه إذا باينت السهام الرؤس ضربت الرؤس المنكسرة عليها سهامها في أصل المسئلة ثم يقال من له شيء من أصل المسئلة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسئلة كبنت وثلاث أخوات أشقاء ولأب المسئلة من اثنين لبنت واحد والباقي وهو واحد للأخوات مباين لهن فتضرب الرؤس الثلاثة في اثنين بستة وهذا فيما إذا انكسرت السهام على صنف واحد فليس إلا النظر بالموافقة أو المباينة بين السهام والرؤس فإن انكسرت على أكثر من صنف نظرت بين كل صنف وسهامه بالموافقة أو المباينة على ما تقدم ثم تنظر بين الرؤس المنكسرة عليها سهامها بعضها مع بعض باربعة أنظار التوافق والتماثل والتباين والتداخل كما أشار له بقوله (و) ان انكسرت السهام على صنفين (قابل) الحاسب (بين اثنين) من الاصناف قديتاً ثلاثاً وقد يتداخلان

وقد يتوافقان أو يتباينان ( فأخذ أحد الثلثين ) ان تماثلا واكتفى بهو كأن المسئلة لم تنكسر الاعلى نصف واحد كام وأربعة أخوة لام وستة إخوة لأب أصلها من ستة للام واحد وللأخوة للام اثنان يوافقانهم بالنصف ووقعهم اثنان ترد اليهما وللسنة الأخوة للاب ثلاثة توافقهم بالثلث وتلثم اثنان قدر الاربعة الى اثنين والسته الى اثنين وفق كل منهما ثم تنظر بين الوقين بأحد الانظار الاربعة تجد بينهما المائلة فاكتف بأحدهما وهو جزء السهم واضربه في أصل المسئلة يحصل اثنا عشر سهما ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة للام واحد في اثنين باثنين وللأخوة للام اربعة لكل واحد وللأخوة للاب الستة ثلاثة في اثنين بستة لكل منهم واحد (و) أخذ ( أكثر المتداخلين ) ان تداخلوا اكتفى به وضربه في أصل المسئلة كام وثمانية

أخوة لام وستة لأب وهي من ستة للام سهم وللأخوة للام سهمان لا ينقسمان عليهم لكن يوافقهم بالنصف ونصفهم أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث وتلثم اثنان وبين الاربعة وفق الأخوة للام والاثنين وفق الأخوة للاب تداخل في لان الاثنين داخلان في الاربعة راجع الأخوة الثمانية فيكتفى بالاربعة وهي جزء السهم ويضرب في أصل المسئلة بأربعة وعشرين ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة للام واحد في أربعة بأربعة وللأخوة للام الثمانية سهمان في أربعة بثمانية لكل واحد منهم سهم وللأخوة للاب الستة ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحد سهمان (و) أخذ

نصف واقته سهامه وبين وفق أحد الضفين وذات الآخر ان كان أحدهما بابنته سهامه والآخر واقته سهامه ( قوله فأخذ أحد الثلثين ان تماثلا ) دخل في هذا ثلاث صور كما يأتي للنصف لانه اما ان يوافق كل نصف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لأب ومثاله بالعول أم وستة أخوة لأم وثنا عشرة اختا لأب واما ان يباين كل فريق سهامه ومثاله دون عول زوجتان وأخوان لأب ومثاله مع العول أم وثلاثة أخوة لام وثلاث أخوات لأب واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر سهامه ومثاله دون عول أم وست بنات وثلاثة بنى ابن ومع العول أم وستة أخوة لام وثلاثة أخوات لأب اه بن ( قوله وأكثر المتداخلين ) فيه ثلاث صور أيضا كما يأتي للنصف لانه اما أن يوافق كل نصف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وثمانية أخوة لام وستة أخوة لأب ومع العول أم وأربعة أخوة لام وست عشرة اختا لأب واما ان يباين كل نصف سهامه ومثاله دون عول زوجتان وبنات وأربعة أخوة لأب ومع العول أم وثلاث أخوات لأب وتسعة أخوة لام واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر ومثاله دون عول أربع زوجات وستة أخوة لأب للمسئلة من أربعة وفق الأخوة داخل في عدد الزوجات ومع العول أم وستة أخوة لام وتسع أخوات لأب اه بن ( قوله وأخذ حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا ) فيه أيضا كما يأتي للنصف ثلاث صور لانه اما ان يوافق كل نصف سهامه ومثاله دون عول مماثل به الشارح وهو أم وثمانية أخوة لام وثمانية عشر أخا لأب ومع العول أم واثنا عشر أخا لام وست عشرة اختا لأب واما أن يباين كل نصف سهامه ومثاله دون عول تسع بنات وستة أخوة لأب أصلها من ثلاثة ومع العول أم وتسع أخوات لأب وخمسة عشر أخا لام واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر ومثاله دون عول ثمان بنات وستة بنى ابن أصلها من ثلاثة ومع العول أم واثنا عشر أخا لام وتسع أخوات لأب اه بن ( قوله والاقصى كله ان يتباينا ) فيه أيضا ثلاث صور كما يأتي للنصف لانه اما ان يوافق كل فريق سهامه ومثاله دون عول أم وأربعة أخوة لام وتسعة أخوة لأب ومثاله مع العول كما في مثال الشارح وهو أم وأربعة أخوة لام وست أخوات لأب واما ان يباين كل فريق سهامه ومثاله بدون عول ثلاث زوجات وعاصبان أصلها من أربعة ومع العول أم وخمس أخوات لأب وثلاث أخوة لام واما ان يوافق أحدهما سهامه ويباين الآخر سهامه ومثاله بدون عول أربع أخوات لأب وثلاث أخوة لام أصلها من ثلاثة للاخوات الأربع اثنان موافقان لمن بالنصف وواحد للأخوة للام الثلاثة مباين لهم ومع العول أم

( حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا ) نى الصنفان كام وثمانية أخوة لام وثمانية عشر أخا لأب للمسئلة من ستة وثلاث للام واحد وللأخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم لكن يوافقانهم بالنصف كما تقدم قدر الثمانية لوقها أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث قدر الثمانية عشر لوقهم ستة وبين الستة راجعهم والاربعة راجع الأخوة للام توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر هي جزء السهم يضرب في ستة أصل المسئلة باثنين وسبعين ومن له شيء في أصل المسئلة يأخذه مضروبا وباقي جزء السهم الذي ضرب في أصل المسئلة للام واحد في اثني عشر باثني عشر وللأخوة للام اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لكل ثلاثة أسهم وللأخوة للاب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لكل واحد منهم سهمان ( وإلا يتماثلا ولا يتداخلوا ولا يتوافقا ) أى فيضرب أحدهما في كل الآخر ( ان يتباينا ) وما حصل فهو جزء السهم يضرب في أصل المسئلة كام وأربعة أخوة لام



وست أخوات أصلها من ستة وتقول لسبعة للام سهم وللأخوة للام ثلثا اثنان لا يتقدمان عليهم ولكن يوافقهم بالنصف ونصفهم اثنان وللأخوات الستة الثلثان أربعة وهي لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالنصف فيرددن إلى نصفهن ثلاثة وبين الاثنين راجع الأخوة للام والثلثة راجع الأخوات الاشقاء أو لاب تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر بستة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة بعولها سبعة باثنين وأربعين ومن له شيء في أصل المسئلة بعولها يأخذه مضروبا في ستة للام واحد في ستة بستة وللأخوة للام اثنان في الستة باثنى عشر وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين ثم أشار إلى ما إذا وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وهي غاية ماتكسر فيه الفرائض عندنا لأن الامام لم يورث أكثر من جدتين كما مر فقال (ثم) قابل الحاسب (بين الحاصل) من الصنفين على ما تقدم وهو أحد المتماثلين وأكثر الداخين وما حصل من ضرب الوفاق ان توافقا والكل في الآخرين تباينا (و) بين الصنف (الثالث) ان كان هناك ثالث بالتقابل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعد ان ينظر بين السهام والرؤس للتكسر عليها السهام بالموافقة أو البائية فان تماثلت كلها رجعت لصنف واحد وكذا ان تدخل اثنان منها في واحد فان تماثل اثنان منها أو دخل أحدهما في الآخر رجعت الصنفين وفعل مامر مثال ما وقع فيه الانكسار على ثلاثة أصناف جدتان (٤٧٥) وثلاثة إخوة لأم وخمسة

أخوة لغير أم أصلها من ستة للجدتين واحد منكمسر عليهما ويابن وللأخوة للام سهمان كذلك وللخمس أخوة ثلاثة اسم كذلك وعددها وس الاصناف كلها متباينة فتضرب اثنين عددها وس الجدتين في ثلاثة عدد الأخوة للام ستة وبين الستة الحاصلة من الضرب والخمسة عدد الأخوة لغير أم تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر تبلغ ثلاثين هي جزء السهم تضرب في أصل المسئلة ستة بمائة وعشرون ومنها تصح ومن له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا

وثلاث إخوة لأم وتماثل أخوات لاب وبهذا يتم صور الأربع والعشرين من ضرب الاثنى عشر صورة التي حصها الصنف في حالتي العدول وعدده والعمل فيها ظاهر من كلام الصنف اه بن (قوله وست أخوات) أي أشقاء أو لاب (قوله وبين الصنف الثالث) الأولي وبين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه بالموافقة والبائية (قوله بين السهام) أي بين سهام الصنف الثالث ورءوسه (قوله فان تماثل الخ) هذا مرتبط بكلام الصنف أي فان تماثلت الفرق الثلاثة التي انكسر عليها سهامها وكان الأولي أن يقول فان تماثل الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه أو دخل أحدهما في الآخر أخذت أحد المتماثلين أو أكثر للتداخين وتضربه في أصل المسئلة وان توافق الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه ضربت وفق أحدهما في كل الآخر وما حصل فهو جزء السهم تضربه في أصل المسئلة وان تباين الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه فاضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فما حصل فهو جزء السهم اضربه في أصل المسئلة يحصل ما تصح منه (قوله بثلاثين) أي لكل واحدة منهما خمسة عشر (قوله بستين) أي لكل واحد منهم عشرون سهم (قوله بقسعين) أي لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله في هذا المثال أربعة) بأن ترك الميت جدتين وأربعة إخوة لأم وخمسة إخوة لاب (قوله بستين) للجدتين من أصل المسئلة سهم في عشرة بعشرة لكل واحدة منهما خمسة وللأخوة للام من أصل المسئلة سهمان في عشرة بعشرين لكل واحد خمسة وللأخوة للاب ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد منهم ستة (قوله مع كون الأخوة للام أربعة) بأن ترك الميت جدتين وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لاب (قوله لما علمت أن غاية ماتكسر فيه الفرائض) أي السهام وفي معنى على أي لما علمت أن غاية ماتكسر عليه السهام من الاصناف ثلاثة أصناف (قوله وصنف رابع) أي والحاصل من النظر في الصنف

في جزء السهم ثلاثين للجدتين واحد في ثلاثين ثلاثين وللأخوة للام سهمان في ثلاثين بستين وللأخوة للاب ثلاثة أصناف (قوله بستين) بثلاثين بثلاثين فلو كانت الأخوة للام في هذا المثال أربعة لرجعوا إلى اثنين وقسمهم والاثنان مع الجدتين بينهما تماثل يكفي باحد المتماثلين ويضربان في الخمسة عدد رؤوس الأخوة لغير أم للتباين وكأنها انكسرت على صنفين تبلغ عشرة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة بستين ولو كانت الأخوة للاب ستة مع كون الأخوة للام أربعة لرجعت الستة إلى وقفا اثنين لأن سهامه ثلاثة توافقهم بالثلث وثلث الستة اثنان وراجع الأخوة للام اثنان فيبين الجدتين والراجعين تماثل يكفي باحد منها وكأنها انكسرت على صنف واحد فيكون جزء السهم اثنين يضرب في ستة أصل المسئلة باثنى عشر من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا في اثنين للجدتين واحد في اثنين باثنين وللأخوة للام أربعة اثنان في اثنين بأربعة وللأخوة للاب الستة ثلاثة في اثنين بستة وقوله (ثم كذلك) لا حاجة له على مذهبه لما علمت أن غاية ماتكسر فيه الفرائض عندنا ثلاثة أصناف وكأنه قصد بذلك بيان تميم العمل عند الفرضين ولو على مذهب الغير كما عند الشافعي فإنه يتأتى عنده الانكسار على أربعة أصناف لانه يورث أكثر من جدتين ومعنى كلامه رحمه الله تعالى ثم قابل بين الحاصل من ثلاثة أصناف وصنف رابع مثل مقابله بين الحاصل من صنفين وصنف ثالث من تماثل وتداخل وتوافق وتباين وذلك فيما إذا كانت الجدات ثلاثة فأكثر في أصل الاثنى عشر والأربعة والعشرين

مقال الأول ثلاث جدات واربع زوجات وثلاثة اخوة لام وخمسة اخوة لاب اصلها من اثني عشر لان فيها سدسا وربما للجدات الثلاثة سدسها سهمان وللزوجات الاربعة ربعها ثلاثة وللأخوة للام الثلاثة ثلثها أربعة وللأخوة للاب الخمسة باقيا ثلاثة وسهام كل صنف لا توافقه وعدد رؤوس الجدات الثلاثة مماثل عدد الأخوة للام فيكفي منهما بواحد هو ثلاثة وبين الثلاثة والزوجات الاربعة مباينة فتضرب أحدهما في الآخر باثني عشر وبين الاثني عشر الحاصلة من ذلك وبين الخمسة عدد رؤوس الأخوة لاب تباين والحاصل من ضرب أحدهما في الآخر ستون وهو جزء السهم يضرب في أصل المسئلة اثني عشر بسبعائة وعشرين ومن له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا في جزء السهم ستين للجدات سهمان في ستين مائة وعشرين وللزوجات الاربعة ثلاثة في ستين مائة وعشرين لكل خمسة وأربعون وللأخوة للام أربعة في ستين مائتين وأربعين لكل واحد ثمانون وللأخوة للاب الخمسة ثلاثة كالزوجات في الستين مائة وعشرين لكل واحد ستة وثلاثون ومثال الثاني ثلاث جدات وزوجتان وثلاث بنات وثلاثة اعمام من أربعة وعشرين للجدات السدس أربعة تباينهن وللزوجتين الثلث ثلثه تباينهن وللبنات الثلثان ستة عشر تباينهن وللاعمام الباقي واحد يباينهن وبين الجدات والبنات والاعمام ثلاثة يكفي بعدد صنف منهم ثلاثة وبين الثلاثة والزوجتين مباينة يضرب أحدهما في الآخر بستة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة أربعة وعشرين مائة وأربعة واربعين من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا في ستة (وضرب في العوالم أيضا) لان ما تعول اليه محسوب (٤٧٦) من أصل الفريضة وتقدم مثال ذلك في قوله في كل ان تباينا وما تقدم انكسار

الصنفين بين ما عتبه من عدد الصور وان كان معلوما مسبقا بالقوة زيادة في الايضاح وتفيها على ما قد عهر بالبال فقال (وفي) انكسار السهام على (الصنفين اثنتا عشرة صورة) من ضرب ثلاثة في أربعة (لأن كل صنف) منهما (إما أن يوافق سهامه) أي يوافق رؤوس كل صنف سهمان بان يكون بين رؤوس كل صنف منهما وبين سهامه موافقة

الرابع وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله مثال الأول) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل اثني عشر (قوله من ضرب أحدهما في الآخر) أي من ضرب الاثني عشر في الخمسة (قوله مائة وعشرين) لكل جدة منها أربعون (قوله ومثال الثاني) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل أربعة وعشرين (قوله من أربعة وعشرين) أي لان فيها ثمانا وثلثين (قوله من له شيء الخ) أي فللجدات الثلاث أربعة في ستة باربعه وعشرين لكل واحدة منهن ثمانية وللزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل واحدة منهما تسعة وللثلاث بنات ستة عشر في ستة بستة وتسعين لكل واحدة اثنان وثلاثون وللاعمام الثلاثة واحد في ستة بستة لكل واحد منهم اثنان (قوله ثم الحاصل الخ) راجع للمستلثين (قوله الاربعة للتقدمة) أي وهي التداخل والتوافق والتباين والتماثل (قوله وضابطه إلى آخره) قال في التوضيح وربما عرف التداخل بانه يكون الكثير ضعفي القليل أو أضاعفا له أو يكون القليل جزءا من الكثير قال ابن علاق وكل متداخلين متوافقان إلا أنه إذا ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يكون الخارج من الضرب مساويا للاكبر وكل ما قسم على أكبرهما يقسم على الاصغر فلذلك يستغنى بالأكبر عن الاصغر اه بن (قوله كما في اثنين مع الثلاثة) مثال للفني (قوله في التسليط الأول) أي تسليط العدد الأول ولو تعدد ذلك التسليط كما في الاثنين مع الثمانية لا في التسليط الثاني كما في الستة

بالربع أو الثلث فبرد الى وقفه (أو يباينها) أي يباين رؤوس كل صنف سهامه (أو يوافق أحدهما) مع سهامه (ويباين الآخر) سهامه يعني أو يكون أحدهما موافقا لسهامه والآخر مباينا لسهامه فهذه ثلاث صور (ثم كل) من هذه الثلاثة (إما أن يتداخل) بان يكون أحدهما داخلا في الآخر فيكفي بالأكبر منها فيضرب في أصل المسئلة (أو يتوافقا) فيضرب وفق أحدهما في الآخر كاربعة أخوة لام وستة أخوة لاب (أو يباينها) كثلاثة أخوة لام وأربعة أخوة لاب فيضرب أحدهما في كامل الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة (أو يتماثل) كاثنتين واثنتين ثم شرع في بيان حقيقة كل من الأول والاربعة للتقدمة فقال (فالتداخل أن يفنى) أي هو ذو أن يفنى (أحدهما الآخر) والافقية التداخل كون أحد العددين داخلا في الآخر أي مندرجا عتبه وما ذكره للصنف علامته أي من علامته وضابطه أن يفنى الأقل منهما الأكثر في مرتبتين أو أكثر كاثنتين مع الاربعة والستة والثمانية لان الاثنين يفنيان الاربعة في مرتبتين والستة في ثلاث مرات والثمانية في اربعة والعشرة في خمسة وكذا الثلاثة مع الستة والتسعة والاثني عشر وكذا الاربعة مع الثمانية والاثني عشر وتاما يعتبر التداخل في الصنفين واما في السهام مع رؤوس الصنف فما ذكر من باب التوافق بالنصف والثلث أو الربع كما علم مما قدمه للصنف ومعنى قوله (أو لا) أنه بحيث لم يبق شيء أقل من الفنى كما في الاثنين مع الثلاثة فإنه يبقى واحد وكما في الاربعة مع الستة فإنه يبقى اثنان او مع السبعة فإنه يبقى ثلاثة وليس معناه أول مرة فقط والاول يشمل صورة من صور التداخل أو معناه في التسليط الأول ولو تعدد (وإلا) يحصل الافناء أولا بأن بقي بعد تسليط الأقل على الأكبر عدد أقل من العدد الفنى (فإن بقي) من الأكثر

(واحد فتيان) كاثنين مع الخمسة أو السبعة وكالمجمعة مع الستة أو مع الأحد عشر (والإم) يبق واحد بل بقي أكثر (فالواقعة) وتكون (بنسبة مفردة) هوائي (لعدد الفتي) بضم اليم وكسر النون (آخر) كالأربعة والستة فإذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتفنيهما في مرتين فالعدد الفتي آخر اثنان ونسبة المفرد الهوائي لها النصف فتكون الواقعة بين الأربعة والستة بالنصف وكالتسعة والاثني عشر فإذا سلطت التسعة على الاثنى عشر يبقى ثلاثة تسلطها على التسعة فتفنيها في ثلاث مرات فالعدد الفتي آخر ثلاثة ونسبة مفردة هوائي للثلاثة ثلث فيفنيها عواقبة بالثلث وكذا التسعة مع الخمسة عشر لأنك إذا سلطت التسعة على الخمسة عشر يبقى ستة تسلطها على التسعة يفضل ثلاثة تسلط الثلاثة على الستة فتفنيها في مرتين فالعدد الفتي آخر ثلاثة ونسبة مفردة هوائي لها ثلث فالواقعة حينئذ بين التسعة والخمسة عشر بالثلث وبين الثانية والاثني عشر توافق (٤٧٧) بالربع لأنك إذا سلطت الثانية على الاثنى

مع الثمانية ( قوله أو السبعة ) أى أو التسعة أو الأחד عشر ( قوله وكالحصة مع السبعة ) أى أو مع السبعة لأنك إذا سلطت الحصة على السبعة يبقى اثنان سلطهما على الحصة يبقى واحد وكذلك الثمانية والتسعة فإذا سلطت الحصة على الثمانية يبقى ثلاثة سلطها على الحصة يبقى اثنان سلطها على الثلاثة يبقى واحد وإذا سلطت الحصة على التسعة يبقى أربعة سلطها على الحصة يبقى واحد ( قوله فينبهما ) أى التسعة والاثني عشر ( قوله كما يجري في العدد النطق ) أى وهو الذى ينسب له بغير لفظ الجزية والأصم عكسه أى ما ينسب له بلفظ الجزية ( قوله وهكذا ) مثل ثلاثة وثلاثين وأربعة وأربعين أو خمسة وخمسين ( قوله شرع في بيان قسمة التركة ) أى وهو المقصود بالذات من عمل الفرائض لأن تصحيح المسائل كالغالب الذى تقاس به الأشياء وقسمة التركة كالشيء الذى يفرغ فى قلبه ( قوله معلومة القدر ) أى فان كانت مجهولة القدر كالعروض والعقار والمكيل والموزون جرت الطرق المذكورة فى قسم قيمتها أو ثمنها كما فى الجواهر والحوافى اهـ بن وإن شئت جمعت العقار وكذا غيره أربعة وعشرين قيراطا وأجريت الطرق المذكورة فيها ( قوله على طريقتين ) وهناك طريقة ثالثة وهى أن تضرب سهام كل وارث فى التركة إذا كانت معلومة القدر أو فى الأربعة والعشرين عدد القرايط إذا كانت التركة عقاراً وتقسم الحاصل على ما صحت منه المسئلة يخرج ما يخص كل وارث فى المثال الذى ذكره المصنف تضرب سهام الزوج فى التركة التى هى عشرون يحصل ستون أقسمها على المسئلة يحصل سبعة ونصف وهكذا الشأن فى الأربعة الأعداد المتناسبة وهى التى نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها فانك إذا جهلت الثالث ضربت الأول فى الرابع وقسمت الحاصل على الثانى يحصل الثالث المطلوب فما صحت منه المسئلة عدداً أول وما يخص كل وارث منه عدد ثان والتركه عدد رابع وما يخص كل وارث منه عدد ثالث ونسبة ما يخص كل وارث لما صحت منه المسئلة كنسبة ما يخصه من التركة للتركه وبقي طريقة رابعة وهى أن توفق بين المسئلة والتركه فتأخذ وقعها وتضرب سهام كل وارث فى وفق التركة وتقسم الخارج على وفق المسئلة فان تبايناً كان الضرب فى الكل على ما تقدم فى الطريق الثالث اهـ بن ( قوله إذا قلت سهام الفريضة ) أى بأن كانت سهامها ( ١ ) أقل من التركة كالمو

عشر ونسبة الواحد لهما مائة لاجزاء من أحد عشر جزءاً وهكذا وأما الثمانية مع الستة عشر أو مع الأربعة والعشرين أو مع الاثنين والثلاثين فتدخل لأن الثمانية تنفي ما ذكر أولاً بحيث لم يبق عدد بعد التسلط الأول كما مر فإن بقي من المقي آخر واحد فبينهما الثمان كما في سبعة مع تسعة فانك إذا سلطت السبعة على التسعة يبقى اثنان تسلطهما على السبعة يبقى واحد فبينهما الثمان \* ولما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة للعلومة القدر كلها واقتصر تبعا لابن الحاجب على طريقتين أشار لأولاهما بقوله [درس] [ولكل] من الورثة نصيب (من التركة بنفسه حفظه) أي الوارث (من المسئلة) فإن كان حظه من المسئلة رجها كالزوج عند وجود الفرع الوارث أو الزوجة عند عدمه أعطى من التركة ربهما وهكذا ابن الحاجب وهذه أقرب الطرق قال المصنف تبعا لابن عبد السلام إنما تكون أقرب الطرق : اقلت سهام الفريضة

وأما إن كثرت فهي أصعب لأنها مبنية على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير وأشار الثانية بقوله (أو تقسم التركة على ما) أي على السهم الذي (صحت منه المسئلة) وذكر مثالا صالحا للطريقتين فقال (كزوج وأم وأخت) عقيقة أو لأب من ثمانية بهولها للزوج النصف كالأخت وللأم الثلث فأخذاها (٤٧٨) من سبعة وأصول الثمانية (للزوج ثلاثة) كالأخت (والتركة عشرون) ديناراً

مثلاً (فالثلثة من الثمانية ربع كل من ك) لقصة عن النصف بالدول ثمانية لأزواجه الثلثة بثلث ثلثها وللأم من الثمانية ربعها للنقص الذي حصل لها بالمول عن الثلث (فأخذ) الزوج من العشرين ربعها خمسة وعيناً اثنين ونصف فيكون مجموع ما أخذ (سبعة) من الدينارين (ونصفاً) وهو ربعها ونحوها والأخت كذلك وللأم ربعها خمسة وهذا على الطريقة الأولى وأما على الثانية فتقسم العشرين على ما صحت منه المسئلة بهولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنين ونصف للزوج ثلاثة من ثمانية يأخذها مضمومة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وللأم اثنان من الثمانية تأخذها مضمومين في اثنين ونصف بخمسة ولما ذكر قسمة التركة للمعومة القدر كلها أخذ بين العمل فيها إذا جهل بعضها وأردت معرفة قيمته بالنسبة للتركة فقال (وإن أخذ أحدكم) أي الورثة (عرضاً) من التركة

كانت المسئلة من ثمانية كزوجة وبنت وأخت لأب والتركة ثمانون ديناراً (قوله) وأما إن كثرت أي سهام الفريضة بأن زادت على التركة (١) وقوله قسمة القليل أي وهو التركة (٢) وقوله على الكثير هو سهام المسئلة وذلك كالمول كانت المسئلة من أربعة وعشرين كزوجة وبنتين وأخت لأب والتركة خمسة عشر ديناراً فأخذ اثنان منها ثلثيها عشرة وتأخذ الزوجة منها واحداً وسبعة أثمان وتأخذ الأخت لأب منها بنسبة ما تأخذه من المسئلة وذلك سدس وربع سدس وهو ثلاثة وعشرون (قوله أو تقسم) هو بالنصب عطف على نسبة بتقدير أن لقول الخلاصة :

وان على اسم خالص فهل عطف به تنبيه أن ثابتاً أو منجذف

(قوله أي على السهم) أي جنس السهم الصادق بمتعدد الذي هو المراد ولو قال الشارح أي على العدد الذي صحت منه المسئلة لكان أوضح (قوله للزوج ثلاثة كالأخت) أي وللأم اثنان (قوله من الثمانية ربع وعشرون) أي نسبتها لثمانية ربع وعشرون فقد قسم بالمول ربع ما يستحقه وكذا غيره من بقية الورثة لما مر من أنك إذا أردت معرفة ما قصه كل وارث بسبب المول فأنسب ما عالت به المسئلة للمسئلة بهولها وبتلك النسبة ينقص نصيب كل وارث (قوله بسبعة ونصف) أي لأن ثلاثة في اثنين بستة وثلاثة في نصف بواحد ونصف لأن ضرب الكسر في الصحيح يخرج نصف الصحيح إن كان الكسر نصفاً لأن ضرب الكسر على حذف في (قوله بخمسة) لأن الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربعة والحاصل من ضرب الاثنين في النصف واحد فالجملة خمسة (قوله وإن أخذ الخ) حاصله أن الميت إذا خلف عرضاً مجهول القيمة وعينا معلومة القدر وأراد أحد الورثة أخذ ذلك العرض في نظير ما يخصه من غير تعيين لقيمته وإن العين يأخذها بقيمة الورثة وتراضوا على ذلك وأردت قسمة العين على باقهم فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ للعرض بأن تسقط سهامه مما صحت منه المسئلة وتقسّم العين على سهام غيره من الورثة فما خرج بالقسمة فهو جزء السهم اضرب فيه نصيب كل وارث مما صحت منه المسئلة يحصل مقدار ما يخصه من العين وإن أردت معرفة قيمة العرض لأجل أن تعلم جملة التركة من العين وقيمة العرض فاضرب سهام آخذ العرض مما تصح منه المسئلة في جزء السهم المذكور يحصل قيمة العرض ضمها للعين يكن المجموع هو التركة وإن استحق العرض من آخذته وأردت معرفة قدر العين التي يرجع بها على غيره ممن أخذها من الورثة فاقسم العين على ما صحت منه المسئلة فاحصل فهو جزء السهم يضرب فيه سهام كل وارث ممن أخذ العرض وغيره (قوله) ولا حاجة لقوله فأخذه أي فلو قال المصنف وإن أخذ أحدهم عرضاً بسهمه فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ وإن أردت معرفة قيمته فاجعل لسهامه من تلك النسبة كان أوضح (قوله وأردت معرفة قيمته) أي لأجل أن تعرف جملة التركة من العين وقيمة العرض ولأجل أن يرجع الآخذ للعرض على الورثة بقدر نصيبه من العين إذا

(١) قوله بأن زادت على التركة ليس بمراد بل المراد كثرتها في نفسها سواء ساءت التركة أو لا اه  
(٢) قوله وهو التركة الخ ليس كذلك بل المراد بالقليل سهام كل وارث بانفرادها والكثير مجموع السهام اه

استحق قبل أن يقوم وكان فيها عرض وعين معلومة القدر كعشرين ديناراً (فأخذه بمهمه) أي في نظير ما يخصه من غير تعيين لقيمته وأخذ باقهم العين ولا حاجة لقوله فأخذه (وأردت) أيها القاسم (معرفة قيمته) أي المرض المجهول القيمة قبل القسم والراء بالقيمة التي وقع عليها الرضا بينهم لا قيمته في الأوقاف (فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ) بأن تسقط سهامه منها

وتجعل القسمة على الباقي (ثم اجعل السهام) أي الآخذ (من تلك النسبة) الخارجة من القسمة فما حصل فهو قيمة العرض فإذا أخذ الزوج في المثال التقدم العرض فأسقط نصيبه من الثمانية يبقى خمسة نصيب الاخت ثلاثة ونصيب الأم اثنان فأقسم العشرين ديناراً على خمسة يخرج لكل سهم منها أربعة هي جزء السهم الذي تضرب فيه المسئلة ونصيب الزوج ثلاثة من ثمانية تضرب في جزء السهم باثني عشر وذلك قيمة العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك أخذته الأم أسقط نصيبها وهو اثنان من الثمانية يبقى ستة تقسم عليها العشرين يخرج لكل سهم منها ثلاثة وثلاث هي جزء السهم (٤٧٩) تضرب في سهمها يخرج ستة

ولثان هي قيمة العرض  
والتركة حينئذ ستة  
وعشرون ولثان (فان)  
زاد) أخذ العرض (خمس)  
من عنده (ليأخذ) العرض  
محصة من التركة والمسئلة  
محالها (فزدها) أي الخمسة  
(على العشرين) أصبح خمسة  
وعشرين (ثم اقسم) الخمسة  
والعشرين على سهام غير  
الآخذ ثم اجعل السهام  
بتلك النسبة فإذا كان  
الآخذ للعرض والدافع  
للخمس هو الزوج قسمت  
الخمس والعشرين على  
الخمس سهام الاخت والام  
يخرج لكل سهم خمسة هي  
جزء السهم تضرب في سهام  
الزوج ثلاثة بخمس عشر  
يزاد عليها الخمسة المدفوعة  
يكون الحاصل عشرين  
هي قيمة العرض وهي  
تضم للعشرين للتركة  
تكون التركة أربعين  
والاخت مثل الزوج فلو  
دفعت الخمسة الام قسمت  
الخمس والعشرون على ستة  
سهام الزوج والاخت يخرج

استحق منه العرض لان العرض اذا استحق دخل بقصه على الكل (قوله وتجعل القسمة) أي قسمة  
العين من التركة (قوله على الباقي) أي من السهام وهي سهام غير الآخذ للعرض (قوله من تلك النسبة)  
من بمعنى الباء أي بتلك النسبة أي نسبة ما حصل من ضرب نصيبه في جزء السهم الذي حصل من قسمة  
العين على نصيب غير الآخذ للعرض (قوله في المثال التقدم) أي وهو زوج وأم وأخت والحال أن  
التركة عشرون ديناراً و عرض مجهول القيمة (قوله العرض) أي في نظير نصيبه (قوله فأسقط نصيبه)  
أي وهو ثلاثة (قوله الذي تضرب فيه المسئلة) الأولى الذي يضرب فيه نصيب كل وارث من المسئلة  
فإذا ضربت ما للاخت من المسئلة وهو ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثني عشر وذلك ما يخصها من الدنانير  
وإذا ضربت ما لام من المسئلة وهو اثنان في أربعة كان الحاصل ثمانية وذلك ما يخصها من الدنانير  
فهذا جملة العشرين ديناراً (قوله فتكون جملة التركة) أي وهي العين وقيمة العرض (قوله ثلاثة  
وثلاث هي جزء السهم) فإذا ضربت ما للزوج وهو ثلاثة من أصل المسئلة في ثلاثة وثلاث كان الخارج  
عشرة وكذلك الاخت وهذا هو ما يخص كل واحد منهما من الدنانير وإذا ضربت ذلك الجزء في سهمي  
الام خرج ستة ولثان هي قيمة العرض (قوله من عنده) أي دفعها للورثة (قوله ليأخذ العرض بحصة)  
أي عوضاً عن حصته (قوله والمسئلة محالها) أي من كون التركة عشرين ديناراً وعرضاً مجهول القيمة  
والورثة زوج وأم وأخت (قوله تضرب في سهام الزوج الخ) أي وإذا ضربت الخمسة المذكورة في  
سهام الاخت وهي ثلاثة كان الخارج خمسة عشر وذلك ما يخصها من الدنانير وإذا ضربتها في سهمي  
الام كان الخارج عشرة وذلك ما يخصها من الدنانير فهذه جملة الخمسة والعشرين ديناراً  
(قوله يخرج جزء السهم أربعة وسدس) فإذا ضربتها في سهام الزوج الثلاثة كان الخارج اثني  
عشر ونصفاً وذلك قدر ما يخصه من الدنانير وكذا يقال في الاخت فهذا جملة الخمسة والعشرين  
(قوله ومن يرث بها إلى آخره) عطف على الفروض وقوله ومن يرث بالتعصيب عطف على بيان  
الفروض (قوله وهذا اللفظ) أي لفظ للناسخة (قوله واحد) أي مات واحد بعد واحد واحتزن  
بذلك عما لو ماتوا بغور واحد بهم أو غرق فلا تسمى مناسخة واحتزن بقوله قبل قسم تركة الاول  
عما لو مات الثاني بعد قسمة تركة الاول فانه ليس من للناسخة لان هذا الثاني مستقل  
بنفسه من غير نظر لمن مات قبله (قوله قبل قسم تركة الاول) أي ولما كانت مسألة الميت الاول  
قد انتقل حكمها لمسألة الميت الثاني سميت بذلك (قوله وان مات بعض من الورثة) أي المستحقين  
للمال الميت الاول (قوله قبل القسمة) أي قبل قسمة تركة أبيهم (قوله وورثة الباقيون) أي من ورثة الاول  
(قوله بالوجه الخ) أي بأن كان انهم لكل من الميت الاول والثاني بالتعصيب فقط أو بالعرض  
فقط (قوله أو بنات) هذا ظاهر على القول بالردي حيث لا عاصب أو للرأ ثلاث بنات وعاصب

جزء السهم أربعة وسدساً تضرب في سهمي الام ثمانية وثلاث هي مناب الام فان أضفنا لما يرد الورثة وهو خمسة وعشرون كانت التركة  
ثلاثة وثلاثين وثلاثاً فأن زدت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاث ولا فرغ من بيان الفروض ومن يرث بها  
ومن لا يرث ومن يرث بالتعصيب أو به بالعرض ومن يحب ومن لا يحب ومن تصحيح المسائل وما يتعلق بذلك كله شرع في الكلام على  
الناسخة مأخوذة من النسخ وهو لغة الإزالة والنقل وهذا اللفظ يستعمله الفراض في الفرضة التي فيها مبتان فأكثر واحد بعد واحد قبل  
قسم تركة الاول وأغار العنقب إلى أنها ثلاثة أقسام الاول ما لا يحتاج فيه إلى عمل بأن تكون ورثة الثاني بقية الاولين واليه أشار بقوله (وإن)  
مات بعض من الورثة (قبل القسمة) بتركة الميت الأول (وورثة الباقيون) بالوجه الذي ورثوا به الاول (ثلاثة بنات) أو بنات

( مات أحدهم ) قبل القسمة ولا وارث للميت الأول غير الباقيين فالميت الثاني كالمدم وكأنه لم يكن ولا عمل فيها تنقسم تركته أبيهم على الولدين الباقيين وكذا لو مات ثالث ورابع كانت ورثة الأول هم ورثة الثاني والثالث والرابع بمعنى واحد أى بصوبة كثلاثة أخوة لهقاء وأربع أخوات شقيقة مات أحد الأخوة ثم آخر ثم أخت ثم أخرى فإن التركة تقسم بين الأخ الباقي والأختين الباقيتين لذلك مثل حظ الاثنين وقلولنا بالوجه الذى ورثوا به احترازا عن ماتت عن ثلاثة بنين من آباء مختلفة ثم مات أحدهم عن أخويه لأمه فانه وان ورثه الباقون ( ٤٨٥ ) لكن ليس بالوجه الذى ورثوا به أمهم لأنهم ورثوها بالتصيب والباقي يرث أخاه

فالفرض وهو التسديس أو الثلث فلا يقال موت الثاني كالمدم وأعماله للقسمة الثاني وهو أن يكون في الورثة وارث فقط من الأول بقوله عاطفا على الباقون لا على أحدهم (أو) ورثة (بعض) من الباقيين والبعض الآخر لم يرثه في الثانية ومثل لبعض غير الوارث بقوله (كزوج معهم) أى مع الباقيين بأن ماتت زوجته عنه وعن أبنائها الثلاثة من غيره (وليس) الزوج (أبام) وكذا عكسه بان مات زوج عن زوجته وعن ثلاثة أولاد من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه في المساتين (فكالمدم) وكأنها في الأولى ماتت عن زوج واثنين وكأنها في الثانية ماتت عن زوجة واثنين إذ الزوج الرابع وللزوجة الثمن على كل حال واحتراز بقوله ليس أبام مما إذا كان أبام فانه يرثه دون أخويه فتخرج المسئلة عما ذكر وتدخل

( قوله ولا وارث ) الاحسن ولا وارث للميت الثاني غير الباقيين من ورثة الأول ( قوله على الولدين الباقيين ) أى وكان الأول مات عن ولدين فتكون المسئلة من اثنين لكل واحد من الابنين نصيبها ( قوله فان التركة تقسم بين الاخ الباقي والاختين الباقيتين الخ ) أى وتكون المسئلة من أربعة عدد رؤوسهم للاخ سهمان ولكل أخت سهم ( قوله احترازا عن ماتت عن ثلاثة بنين الخ ) فيه نظير بل هذا خارج بقول المصنف وورثه الباقون لان الميت الثاني في هذا المثال ورثه غير الباقيين لعدم حصر الارث في الاخوين للام وانما يحتراز بالقيد المذكور عما لو انحصر ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلاف قدر الاستحقاق كنية عن أم وزوج وأخت لاب وأخت شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة ومات عنهم أصلهما من ستة ويولان مما للثمانية وبصحان من أربعة وستين لمباينة سهام الثاني لمسلته ومن له شيء من الاولى أخذه مضروبا في الثانية ومن له شيء في الثانية أخذه مضروبا في سهام الثاني ( قوله فلا يقال موت الثاني كالمدم ) أى بحيث يأخذ من بقى تركته الاول كلها بل يأخذون من تركته الاول ثلثها ومن حظ من مات ثلثه والباقي لوارثه ان كان والا فليبت المال وحينئذ فيجعل لكل من الميتين مسئلة على حدة فمسئلة الميت الاول من ثلاثة عدد رؤوس الابناء الثلاثة لكل ابن سهم ومسئلة الميت الثاني من ثلاثة مخرج فرض الاخوين للام وتصح من ستة لكل أخ سهم والسهام الاربعة الباقية لبيت المال وتصحان من ثمانية عشر للمباينة بين سهام الميت الثاني من الاولى ومسئلته فللابنين من الاولى سهمان مضروبان فيما صحت منه الثانية باثنى عشر ولهما من الثانية سهمان في سهم باثنين وليبت المال من الثانية أربعة في سهم بأربعة ( قوله وارث فقط من الاولى ) أى وبقية ورثة الاول والثاني معا ( قوله أو ورثه ) أى الميت الثاني وقوله بعض من الباقيين أى الذين ورثوا الاول ( قوله فكالمدم ) أى فالميت الثاني وهو أحد البنين كالمدم ( قوله وكأنه في الثانية ) أى في المسئلة الثانية وهى ما اذا مات الزوج عن زوجته وعن ثلاث بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه ( قوله اذ للزوج الربع ) أى من زوجته وما بقى فلأولادها الثلاث ان لم يمت منهم أحد أو لمن بقى من أخوة ولدها الميت ان مات منهم أحد من غير احتياج لعمل مسئلة أخرى بقوله اذ للزوج النخ غلة لقول المصنف فكالمدم ( قوله على كل حال ) أى مات أحد الاولاد أو بقى حيا ( قوله فتخرج المسئلة عما ذكر ) أى من وضع القسم الثاني وهو أن يكون من الورثة واحد فقط من ورثة الاول وباقيهم من ورثة الاول والثاني ( قوله وتدخل في قوله وإلا الخ ) فإذا ماتت عن زوجها وعن ثلاثة أبناء منه ثم مات أحد الابناء الثلاثة عن أبيه وعن أخويه فالمسئلة الاولى من أربعة للزوج الربع واحدا لكل ابن سهم وما تركه الميت الثاني يأخذه الاب الذى هو زوج في الاولى ولا شيء للاخوين لحجبهما بالاب ( قوله من النوعين الخ ) أى وهما أن يرثه الباقون أو بعضهم ( قوله والا يرثه ) أى الميت الثاني وقوله الباقون أى من ورثة الاول ( قوله ولا بعض منهم ) أى من الباقيين ( قوله صحنا ) أى مما تصح منه الاولى وحينئذ تقسم سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى على ورثته

في قوله والالاخ وأشار للقسمة الثالث وهو أن لا يكون الوارث في الثانية واحدا من النوعين المتقدمين وهو الذى يحتاج فيه الى العمل بقوله ( والا ) يرثه الباقون ولا بعض منهم بأن خاف الثاني ورثة غير ورثة الأول أو هم ولكن اختلف قدر استحقاقهم ( صحح ) المسئلة ( الاولى ) وخذ منها سهام الميت الثاني ( ثم ) صحح ( الثانية ) واقسم سهام الميت الثالث من الاولى على ورثته ( فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت ) ورثا أباهما للمسئلة من ثلاثة لابن سهمان وللبنت سهم (جاءه ) الان (وترثه ) أختها هى أخته المذكورة ( وما صبا ) كم ( صحنا ) أى الاولى والثانية لان الاولى من ثلاثة كما تقدم لابن اثنان والثانية من اثنين مات

لهما وهما منقسمان على فريضة للأخت واحد وللمأصب الثاني وكذا لومات الابن عن ابين والبنت عن ابن (والا ينقسم نصيب الميت الثاني على ورثته) وفق بين نصيبه (اي الميت الثاني) (و) بين (ماصحت منه مسألته واضرب وفق الثانية في كل المسئلة ( الأولى ) فلما اجتمع فمته تصح ( كابين وابنتين مات أحدهما ) اي الابنين قبل القسم ( وترك زوجة وبنتاً وثلاثة بنين ) المسئلة الاولى من مئة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية للزوجة الثمن واحد من ثمانية وللبنت النصف أربعة ولكل ابن سهم فللابن الميت من الاولى سهمان وفريضته من ثمانية متوافقان بالنصف فتضرب نصف فريضته أربعة في الفريضة الاولى ستة بأربعة وعشرين ومنها تصح ثم يقال ( فمن له شيء في الأولى ضرب له في وفق الثانية ) وهو أربعة ( ومن له شيء من الثانية قس وفق سهام الثاني ) اي أخذه مضروباً وفق سهام مورثه التي هو الميت الثاني وهو واحد فللابن الحي من الاولى اثنان مضروبان في أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة وللزوجة من الثانية واحد مضروب في وفق سهام مورثها وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة وللبنت من الثانية أربعة في واحد بأربعة فقد تمت الاربعة والعشرون هذا إن توافقا ( وإن لم يتوافقا ) اي لم توافق سهام الميت الثاني فريضته بل تبانيافهم حينئذ كصنف بايته سهامه (ضربت ماصحت منه مسألته) (٤٨١) اي الميت الثاني (فماصحت منه) الاولى كموت أحدهما (

أي الابنين المذكورين في المسئلة السابقة (عن ابن وبنت) فالفريضة الاولى من ستة والثانية من ثلاثة وللميت الثاني من الاولى اثنان مبانيان لفريضته فتضرب ثلاثة مجموع سهام الثانية في ستة مجموع سهام الاولى بثمانية عشر ومنها تصح ثم تقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في كل الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في جميع سهام مورثه فللابن الحي من الاولى اثنان

فيكون للبنت سهمان من الاولى والثانية وللمأصب سهم (قوله) وكذا لومات الابن عن ابين والبنت عن ابن (اي فتصح المسئلتان ماصحت منه الاولى وهو ثلاثة لابن الابن سهمان ولابن البنت سهم (قوله) فمته تصح اي النسخة او المسئلتان (قوله) كابين اي كيت مات عن ابين الخ فلا بد من هذا حتى تتحقق النسخة (قوله) وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث) سكت المصنف عن حكم اقرار أحد الورثة بدين وحكمه انه يثبت ويؤخذ من التركة بشهادة الوارث أو امرأتين من الورثة مع اليقين فلو نكل أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكثر أخذ المقر له بالدين جميع ما بيد المقر باتفاق وإن كان أقل من التركة كالوكان الدين عشرة والتركه خمسة وأربعون فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الاولاد أقر أحدهم وقال أشهب بل يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سبب الخلاف هل ما بيد المنكر كالقائم أو كالتالف اه طفى وقوله وإن أقر أحد الورثة مثله مالو أقر اثنان غير عدول وإنما قصد المصنف مقابلة تعدد الاقرار الآتي كذا في حاشية السيد اه أمير (قوله) كان المقر عدلاً أم لا) ظاهره ولوحاف القرية مع اقرار العدل وهو المتمد وقول المصنف في الاستحقاق وعدل يحلف معه ويرث ضعيف (قوله) فله ماقصه الاقرار) عبر بقوله فله دون وراث لقول العسوني هذا نقصان لا يأخذه المقر له على جهة الارث بل على جهة الاقرار فهو كالاقرار بالدين (قوله) ثم انظر ما بينهما اي لترددهما لعدد واحد يصح منه الاقرار والانسكار فان كان بين العديدين تداخل اكتفيت بأكبرهما

(٦١ - سوى - بع) مضروبان في جميع الثانية وهي ثلاثة بستة ولكل من البنين في الاولى سهم مضروب في ثلاثة سهام الثانية بثلاثة وللبن من الثانية سهمان مضروبان في اثنين سهام مورثه بأربعة وللبنت واحد في الاثنين باثنين فقد تمت الثمانية عشر والحاصل ان النظر انما هو بين سهام الميت الثاني من الاولى وبين مسئلته بالتوافق والتباين فان كان بينهما موافقة ضربت وفق الثانية في جميع الاولى وإن كان بينهما تباين ضربت جميع الثانية في جميع الاولى ثم تقول في التوافق ما قال المصنف من له شيء من الاولى أخذه مضروباً في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في وفق سهام مورثه وتقول في التباين من له شيء من الاولى أخذه مضروباً في كل الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في كل سهام مورثه قال في التوضيح وهذا إما هو إذا كانت التركة عقاراً أو عروضاً مقومة وأما إذا كانت عينا أو مثلياً فلا عمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فريضة اي ورثته اه اي فلاحاجة للعمل المذكور لمسهولة القسم بدونه ( وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث ) وأنكره الباقي ولم يثبت مقتضى الاقرار بعدلين كان المقر عدلاً أم لا (فله) اي للمقر له من حصة المقر (ماقصه) الإقرار) وأفاد كمية العمل بقوله (تعمل فريضة الإنكار ثم) تعمل (فريضة الإقرار ثم انظر ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق) وتماثل وتركه لوضوحه ومثل الثلاثة التي ذكرها على طريق التفتيش والنشر المرتب فقال (الأول) اي التداخل (والثاني) اي التباين (كشقيقتين



وعاصب أقرت واحدة) من الشقيقتين (بشقيقة) أخرى وأنكرها الباقي ففريضة الانكار من ثلاثة ومنهاصح وهكذا فريضة الاقرار لكن تصح من تسعة لانكار السهمين على الاخوات الثلاثة فتضرب الثلاثة عدد رؤوسهن في ثلاثة أصل المسئلة بقسمة فتستفي بها عن الثلاثة فريضة الانكار لدخولها في التسعة وأقسم على الانكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة أو على الاقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة يفضل عن المقررة سهم تدفعه للمقر لها وأشار للتباين بقوله (أوبشقي) أي أو أقرت أحدهما بشقيق والمسئلة بمالها وأنكره الباقي فمسئلة الانكار من ثلاثة ومسئلة الاقرار من أربعة لحجب العاصب كالمع بالشقيق لوصح الاقرار بينهما تبين فتضرب الثلاثة في الأربعة باثني عشر فلكل أخت في الانكار أربعة وفي الاقرار ثلاثة فقد قصت المقررة واحدا فبأخذه المقر له (والثالث) وهو التوافق (كابنتين وابن أقرت ابن) آخر وأنكره الابنتان فالانكار من أربعة والاقرار من ستة وبين الفريضتين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر باثني عشر فللأب الثابت من فريضة الانكار اثنان في ثلاثة وفق فريضة الانكار ستة ولكل بنت سهم في ثلاثة ثلاثة (٤٨٣) ولأب من فريضة الاقرار اثنان في اثنين نصف فريضة الانكار بأربعة

وصحنا معاً منه وإن تبينا ضربت كامل أحدهما في كامل الآخر وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وصحنا معاً من الخارج وإن تماثلا اكتفيت بأحدهما (قوله أقرت واحدة بشقيقة) هذا مثال للتداخل وقوله بشقيق مثال للتباين (قوله يفضل الخ) أي فالأقرار قد قص المقررة سهماً يدفع للمقر بها ولو قال الشارح قد قص الاقرار المقررة واحداً فيدفع للمقر بها كان أوضح والحاصل أن الأخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقررة تأخذ سهمين والمقر به يأخذ واحداً فهذه هي التسعة (قوله فلكل أخت في الانكار الخ) حاصله أن للأخت المنكرة أربعة وكذلك العاصب وللأخت المقررة ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر (قوله فتضرب نصف أحدهما في الآخر باثني عشر) ومن له شيء في فريضة الانكار أخذه مضروباً في وفق مسئلة الاقرار ومن له شيء في مسئلة الاقرار أخذه مضروباً في وفق مسئلة الانكار (قوله يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها) أي قد صار بيد الأم سهمان ويد العاصب سهم وكذلك الأخت المقررة وصار بيد المقر بها سهمان (قوله ولو أقرت بهما الأم الخ) أي فمسئلة الانكار من ستة وكذلك الاقرار للام في الانكار اثنان ولها في الاقرار واحد قد قصها الاقرار واحداً تأخذه المقر بها وللأخت المعلومه ثلاثة وللعاصب واحد (قوله ولا يلتفت للام في الاقرار) أي في اقراره بالشقيقة وانكاره لها لأن نصيبه سهم واحد فيهما فلم ينقصه الاقرار شيئاً عن الانكار (قوله وهي من خمسة) أشار الشارح إلى أن الأصل وإقرارها من خمسة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع ارتفاعه (قوله والفرائض الثلاثة) أي الثلاثة والأربعة والخمسة (قوله وعلى اقرار البنت) أي وإن قسمتها أي السنتين على اقرار البنت (قوله تأخذ من العشرين) أي التي تخصها في مسئلة الانكار اثني عشر أي والباقي منها وهو ثمانية تدفعها لمن أقرت به

يفضل عنه سهمان يدفعهما للمقر له ومثال التماثل الذي تركه المصنف لوضوحه أم وأخت لأب وعم أقرت الأخت للأب بشقيقة للميت وأنكرها الباقي فالفريضة في الاقرار أو الانكار من ستة يكتفى بأحدهما للام في الانكار الثلث سهمان وللأخت النصف ثلاثة وللعام ما بقي وهو واحد وللأخت لأب في الاقرار سهم السدس تسكيلة الثلثين يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها ولو أقرت بها الأم فقط دفعت لها سهماً تسكيلة فريضتها ولا يلتفت للام

(قوله)

في الاقرار أو الانكار لاستواء نصيبه فيهما وأشار لمحرز قوله فقط وهو تعدد

المقر والمقر له بقوله (وإن أقر ابن بنت) وأنكرتها أخته (و) أقرت (بنت باين) وكذبها أخوها المعلوم (فالانكار) من الجانيين (من ثلاثة) لأن المعلوم سهمان وللبنت المعلوم سهم (وإقراره) فقط (من أربعة) لأنه على إقراره ابن وبنتان له سهمان ولكل بنت سهم (و) إقرارها (هي) فقط (من خمسة) لأن الورثة على إقرارها فقط اثنان وبنت لها سهم ولكل ابن سهمان والفرائض الثلاثة متباينة (فتضرب أربعة) فريضة إقراره (في خمسة) فريضة إقرارها (عشرين ثم) تضرب العشرين (في ثلاثة) فريضة الانكار من الجانيين بستين إن قسمتها على الانكار أخذ الابن أربعين والبنت عشرين وعلى اقرار الابن يأخذ ثلاثين وكل بنت خمسة عشر قد قصه إقراره عشرة يدفعها للبنت التي أقربها كما قال (رؤد الابن) من الأربعين (عشرة) للبنت التي أقربها وعلى اقرار البنت تأخذ من العشرين اثني عشر لأن الورثة على إقرارها اثنان وبنت لكل ابن أربعة وعشرون ولها اثنا عشر خمس السنتين يفضل عنها ثمانية تدفعها لمن أقرت به ولها قال (و) ترد (هي ثمانية) من أصل العشرين (وإن أقرت زوجة حامل) ماتت زوجها عنها وعن أخويه شقيقه وأولاده

(و) أقر (أحد أخويه) أيضا (أنها ولدت) من ذلك الحمل أبا (حيا) ثم مات وانكر الأخ الثاني وقال بل وضعته ميتا فلما اختلفا في وجود شرط الميراث وهو الحياة مع اتفاقهما على صحة نفيه فلا نكاح من أربعة للزوجة الربع يبقى ثلاثة على الأخوين لا تنقسم وتباين فتضرب الاثنين التكميل عليها مساهمهما في الأربعة أصل المسئلة بثمانية ومنها تصح ولدا قال (فلا نكاح من ثمانية) تصحيعا لأناصيلا للزوجة اثنين ولكل أخ ثلاثة (كلا إقرار) فانه من ثمانية لكن تأصيلا (وفريضة الابن) على الإقرار (من ثلاثة) لأنه مات بعد استقرار حياته عن أم وعممين وسهامه من الأولى سبعة لا تصح على فريضة ولا توافقا لبايها (تضرب) الثلاثة فريضة (في ثمانية) فريضة أبيه بأربعة وعشرين للزوجة في الإقرار الربع ستة الباقي ثمانية عشر لكل أخ تسعة ولهافي (٤٨٣) الإقرار الثمن ثلاثة وللأبن أحد

وعشرون منها لأمه بموته  
ثلثا سبعة ولكل أخ سبعة  
يفضل عن المقر سهمان  
يدفعهما للام تضمهما  
للسنة التي خصتها في  
الانكار يكمل لها ثمانية  
وللاخ المقر سبعة وللنكر  
تسعة وقد علمت بما قررنا  
ان عمل هذه الفريضة  
مركب من عمل إقرار  
وانكار وعمل مناسخات  
لأن الولد على الإقرار  
تات قبل القسمة وسهامه  
لا تنقسم على فريضة  
ولا توافقا فتضرب سهام  
الفريضة الثانية في سهام  
الأولى وذلك ثلاثة في  
ثمانية (وإن أوصى) ميت  
(بشائع) لا يمين إذا لم يمين  
لا يحتاج لعمل وسواء  
كان الشائع منطلقا (كربع)  
أو ثلث (أو) أصم نحو  
(جزء من أحد عشر) أو  
تسعة عشر فلذا مثل بمثلين

(قوله) وأقر أحد أخويه أيضا (أى ان الزوجة الحامل وأحد أخوى الميت إقرارا بها ولدت ولدا حيا (قوله) مع اتفاقهما على صحة نسبه (أى فليست هذه المسئلة من قبيل ما قبلها لأن النزاع فيها في ثبوت النسب (قوله) فانه من ثمانية (أى وحيث لا يستغنى بمسئلة الإقرار عن مسئلة الانكار لئلا مثل (قوله) لكن تأصيلا) لأن الورثة على الإقرار زوجة وابن للزوجة واحد وللأبن سبعة (قوله) بعد استقرار حياته (أى على زعم من أقربه (قوله) يفضل عن المقر الثلث) يعنى أن الأخ المقر قد تصه الإقرار سهمين لأن له في الانكار تسعة وفي الإقرار سبعة فيدفع هذين السهمين للام لكونه صدقها على إقرارها وقد علم مما ذكره الشارح أن الأم لم تأخذ من فريضة الإقرار شيئا وإنما أخذت ما يخصها في حالة الانكار وما تصه إقرار الأخ المصدق لها عن انكاره والحاصل أن الزوجة لو أنكر الأخوان وضعها حيا كان الواجب لها ستة من مسئلة زوجها ولو أقر الأخوان بوضعها حيا كان لها عشرة ثلاثة من زوجها وسبعة من أبها فلما أقر أحدهما وأنكر الآخر تصه المنكر اثنين وزادها المقر على ما تنصحه في الانكار اثنين وهما ما تصه إقراره فصار لها ثمانية (قوله) وإن أوصى (بشائع) أى يجوز شائع غير متميز (قوله) لا يحتاج لعمل (أى في كيفية إخراجها (قوله) أو تسعة عشر (أى أو ثلاثة عشر وأربعة عشر (قوله) فلذا مثل بمثلين (أى واختار التمثيل للمنطق بالربع لانه جزء لأول العدد المركب الذى يتحصل بالضرب واختار التمثيل للأصم بالجزء من أحد عشر لانه أول الأعداد الصم (قوله) ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية (أى كما يعبر عنه بها فكما يقال ثلث أو ربع أو سدس يقال جزء من ثلاثة أو من أربعة أو ستة (قوله) أخذ مخرج الوصية (لو قال أخذ من مخرج الوصية ويكون ضمير أخذ للشائع كان أولى وقد قصد المصنف بيان كيفية العمل في إخراج الوصايا من فريضة الموصى بعدد واحد وبقي عليه طريقة أخرى وهى أن تزيد على الفريضة ما قبل مخرج الوصية أبداً فإن كانت الوصية بالثلث زدت على الفريضة نصفها لأن مخرج الوصية ثلاثة والعدد الذى قبل الثلاثة اثنين وجزء الاثنين النصف وهكذا إذا كانت بالربع زدت على الفريضة ثلثها وإذا كانت الوصية بالخمس زدت على الفريضة ربعها وهكذا (قوله) ويجعل المخرج كأنه فريضة (أى فتخرج منه الوصية ثم انظر الخ (قوله) على أصحاب الفريضة (أى على أصحاب الميراث (قوله) كابشرين وقد أوصى بالثلث (أى وكثلاثة أولا ودوق أوصى بالربع (قوله) فإن كان بينهما (أى بين الباقي من مخرج الوصية ومسئلة الورثة (قوله) فاضرب وفق مسئلة أصحاب الفريضة (الوضح مسئلة الميراث

فلما طبق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كربع وسدس والأصم ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الجزئية كجزء من أحد عشر جزءاً الخ (أخذ مخرج الوصية) بعد تصحيح الفريضة أولا من غير وصية فإذا كانت الوصية بالربع أخذ أربعة أو بالثالث أخذ ثلاثة وإذا كانت بجزء أصم كجزء من أحد عشر جزءاً أخذ أحد عشر لأنها مخرج جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا ويجعل المخرج كأنه فريضة برأسها (ثم) انظر (إن انقسم الباقي) بعد الوصية (على) أصحاب (الفريضة) كابشرين (و) قد (أوصى بالثلث) فخرج الوصية ثلاثة يعطى للموصى له الثلث واحد يبقى سهمان ينقسمان على الابنين (فواضح وإلا) ينقسم الباقي على أصحاب الفريضة نظرت بين الباقي من مخرج الوصية وبين مسئلة الورثة بأحد أمرين الموافقة والمباينة فإن كان بينهما موافقة بنصف أو ثلث أو غير ذلك فاضرب وفق مسئلة أصحاب الفريضة

في مخرج الوصية لما حصل منه تصحح والى ذلك أشار بقوله (وفق) بين الباقي والمسألة أي مسألة أصحاب الفريضة (واضرب وفق) من المسألة (في) جميع (مخرج الوصية) ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضروباً وفق المسألة ومن له شيء من من الفريضة أخذه مضروباً وفق الباقي من مخرج الوصية (كأربعة أولاد) ذكر وأوصى بالثلث مثلاً فالفريضة من أربعة ومخرج الوصية من ثلاثة يخرج جزء الوصية واحد فالباقي اثنان لا يتقسمان على الأولاد الأربعة لكن يوافقان مسئلتهم بالنصف ونصفها اثنان يضربان في مخرج الوصية بستة فالموصى له واحد في اثنين باثنين والأولاد الأربعة لهم أربعة مضروبة في واحد وفق الباقي بأربعة لكل واحد (والأ) يكن بين الباقي والمسألة والحق بل تبين (فكاملها) أي المسألة يضرب في مخرج الوصية ومنه تصح (كثلاثة) من البنين والمسألة بحالها يخرج الوصية من ثلاثة والمسألة (٤٨٤) من ثلاثة عدد رؤوس البنين وبين الباقي وهو اثنان والمسألة تبين فتضرب الثلاثة في الثلاثة

مخرج الوصية بتسعة ومن له شيء من الوصية أخذه مضروباً في عدد المسألة ومن له شيء من المسألة أخذه مضروباً في الباقي له وصى له واحد في ثلاثة عدد سهام المسألة ثلاثة والبنين الثلاثة ثلاثة أسهم مضروبة في الباقي اثنين بستة ولما ذكر كيفية العمل إذا وصى بجزء واحد ذكر كيفية إذا وصى بجزءين وقد يكون ذلك مع اتحاد الوارث وتركه المصنف وقد يكون مع تعدده وذكره بقوله (وإن أوصى) لرجل مثلاً (بسدس) من ماله (وسبع) منه لا آخر وترك ثلاثة بنين مثلاً فطريق العمل في ذلك أن تنظر أولاً بين المخرجين بالتوافق أو التباين فإن تبايناً ضربت أحد المخرجين

(قوله أي مسألة أصحاب الفريضة) الأولى مسألة الورثة أو مسألة أصحاب الفرائض لأن الفريضة تطلق على المسألة وعلى السهم الذي لوارث تأمل (قوله واضرب وفق) أي الجزء الموافق من مسألة الميراث (قوله في وفق المسألة) أي مسألة الميراث (قوله ومن له شيء من الفريضة) أي مسألة الميراث (قوله وأوصى بالثلث مثلاً) أي فإذا كانت الوصية بجزء من أحد عشر مثلاً فتقول مسألة الميراث أربعة ومخرج الوصية أحد عشر يخرج منه واحد يسبق عشرة لا تنقسم على الأولاد الأربعة لكن توافق مسئلتهم بالنصف ونصف مسئلتهم اثنان يضربان في مخرج الوصية باثنين وعشرين للموصى له واحد في اثنين وفق مسألة الميراث باثنين ولكل واحد من مسألة الميراث واحد في خمسة وفق الباقي بخمسة فجعله مالا للأولاد حينئذ عشرون (قوله لكن يوافقان مسئلتهم) أي التي هي أربعة وقوله ونصفها أي نصف مسئلتهم وقوله يضربان في مخرج الوصية أي وهو ثلاثة (قوله بين الباقي) أي من مخرج الوصية (قوله والمسألة بحالها) أي من كون الليث وأوصى بالثلث وكذلك إذا كانت الأولاد ثلاثة وأوصى بجزء من أحد عشر جزءاً لأن مخرج الوصية أحد عشر والمسألة من ثلاثة والباقي بعد اخراج جزء الوصية من مخرجه عشرة لا تنقسم على الأولاد الثلاثة وتباين مسئلتهم فتضرب كامل مسئلتهم في مخرج الوصية ثلاثة وثلاثين للموصى له واحد في ثلاثة ثلاثة وللأولاد الثلاثة ثلاثة من مسألة الارث في عشرة كامل الباقي ثلاثين لكل واحد منهم عشرة (قوله وتركه المصنف) أي لظهوره (قوله فان تبين) أي كسدس وسبع (قوله وان توافقاً) أي كربع وسدس (قوله واقسم الباقي على الفريضة) أي على أصحاب الفريضة يعني على الورثة ولو عبره كان أوضح (قوله بين الفريضة) أي مسألة الورثة (قوله ضربت ما اجتمع من الوصيتين) الأولى ضربت مخرج الوصيتين (قوله واضرب وفق) أي وفق الباقي بعد اخراج الوصيتين وقوله في أصلها أي في أصل مسألة الورثة (قوله على ثلاثة) أي وهم الأولاد الورثة (قوله فاضرب الحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع الذي هو مخرج الوصيتين ولو عبره كان أوضح (قوله وللوصية ثلاثة عشر سهماً الخ) المناسب لكلامه أن يقول فللموصى له بالسدس سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين والموصى له بالسبع ستة في ثلاثة بثمانية عشر فالجموع تسعة وثلاثون (قوله في تسعة وعشرين) أي التي هي الباقي بعد اخراج

في الآخر وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في الآخر فما اجتمع فأخرج منه الوصية واقسم الباقي على الفريضة فان تقسم فواضح والافانظر بين الفريضة والباقي من مخرج الوصية بالتباين أو التوافق فان تبايناً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسألة وان توافقا فاضرب وفق في أصلها فما اجتمع من عدد منه تصح فان أوصى بسدس وسبع (ضربت) مخرج السدس (ستة في) مخرج السبع (سبعة) لتباينهما بلغ اثنين وأربعين فيخرج منها جزء الوصية ثلاثة عشر السدس سبعة والسبع ستة والباقي تسعة وعشرون لا تنقسم على ثلاثة ولا توافق بل تبايناً فاضرب الحاصل وهو اثنان وأربعون في ثلاثة أصل المسألة وهو معنى قوله (ثم) اضرب الحاصل (في أصل المسألة) وهو ثلاثة في مثلاً يحصل مائة وستة وعشرون ومن له شيء في الوصية يأخذه مضروباً في أصل المسألة وللوصية ثلاثة عشر سهماً في ثلاثة بتسعة وثلاثين السدس احدى وعشرون والسبع ثمانية عشر ومن له شيء من الفريضة يأخذه مضروباً في الباقي فللأولاد الثلاثة ثلاثة أسهم في تسعة وعشرين بسبعة وثمانين لكل واحد تسعة وعشرون

(أو) ضربت الحاصل (في وقفها) أى للسئلة إن بواقفامثاله أن يكون البنون ثمانية وخمسين فالنوافق بين الباقي من الوصية وهو تسعة وعشرون وبين المسئلة وهو ثمانية وخمسون عدد الرؤوس بجزء من تسعة وعشرين فتضرب جزء المسئلة أى وقفها وهو اثنان في الحاصل من الوصية اثنين وأربعين بأربعة وثمانين أو عكسه كما هو سياق المصنف والمعنى واحد من له شيء من مخرج الوصية أخذه مضروباً في وفق المسئلة اثنين فلموصى له بالسدس سبعة في اثنين بأربعة عشر والموصى له بالسبع ستة في اثنين باثني عشر مجموعها ستة وعشرون ومن له شيء من الفريضة أخذه مضروباً في وفق الباقي وهو واحد في ثمانية (٤٨٥) وخمسين عدد الرؤوس لكل سهم ولما فرغ

رحمه الله تعالى من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم باقرار أو لأصبة شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ولا يرث ملاءن) زوجته التي لا عنها إذا التعت بعده بمجرد تمام التعانها فان ماتت قبل التعانها ورثها (و) لارث (ملاءنة) زوجها المتعت قبلها فان ابتدأت هي ومات قبل التعان وورثه وان مات بعد التعان الواقع بعد التعانها فعلى القول بإعادتها ترثه وعلى القول بعدم إعادتها لا ترثه فالحاصل أنه إذا لم يقع اللعان من الجانبين توارثا وان حصل اللعان من كل على الوجه الشرعى لم يرث أحدهما الآخر فان بدأت قبله ولا عن بعدها فعلى القول بعدم الاعتداد بلعانها ولا بد من إعادتها ومات أحدها قبل إعادتها ورثه الآخر وعلى مقابله

جزأى الوصية من مخرجها (قوله أو ضربت الحاصل) أى من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع (قوله أن يكون البنون ثمانية وخمسين) أى والوصية بالسدس والسبع (قوله فتضرب جزء المسئلة) أى تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصيتين أو تضرب مخرج الوصيتين في وفق المسئلة (قوله وهو اثنان) وذلك لأن الثمانية والخمسين تسعة وعشرون زوجاً فلها جزء صحيح وهو اثنان والتسعة والعشرون لها جزء صحيح وهو واحد (قوله أو عكسه) أى وهو أن تضرب الحاصل من الوصية وهو اثنان وأربعون في وفق المسئلة وهو اثنان (قوله كما هو سياق المصنف) أى حيث قال أوفي وقفها والحاصل أنه إذا وافق الباقي من مخرج الوصية مسألة الورثة فاما أن تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصية أو تضرب مخرج الوصية في وفق المسئلة وأما ضرب وفق الباقي في كامل المسئلة فلا يصح خلافاً لما في عرق (قوله شرع في ذكر موانع الميراث فقال الخ) ما ذكره الشارح من أن اللعان بين الزوجين مانع للحكم الذي هو الميراث فهو خلاف التحقيق والحق أن اللعان بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية لا مانع من الحكم وهو الميراث فعدم الارث لاتقاء السبب وهو الزوجية لا لذات اللعان لانهم إنما يعللون نفي الحكم بقيام مانعه إذا كان السبب موجوداً وأما مع عدمه فلا والسبب هنا وهو الزوجية معدوم نعم اللعان بالنظر للمبين الزوج وولده مانع للحكم وهو الميراث لأنه لو استلحقه للحق وورث تأمل (قوله إذا التعت بعده بمجرد الخ) أى إذا التعت بعده ثم ماتت ولو بمجرد الخ (قوله على الوجه الشرعى) أى بأن التعت الرجل أولاً والتعت بعده (قوله سواء التعت أم لا) أى سواء التعت بعده أو لم تلتم بأن التعت وحده لأن مجرد لعان الأب قاطع لنسبه (قوله وتوأمها شقيقان) فهم من قوله توأمها أن ولديها غير التوأمين ليسا شقيقين وهو كذلك وإنما هما أخوان لأم فقط فاذا ولدت المرأة ولدين كل واحد في بطن واحد ادعى الرجل أنها ليسا منه ولا عن منهما فانهما يتوارثان من بعضهما على أنهما أخوان لأم ولو كان اللعان من أيهما فقط لأن لعانه يقطع نسبه (قوله كالستامنة) وهي المرأة الحرة تدخل بلادنا بأمان وهي حامل ولا يدري هل حملها من زوج أو من زنا فتلد ابنتين هذا صورته وصورة المسبية امرأة سببت من الكفار وهي حامل ولا يدري هل حملها من زوج أو من زنا فتلد اثنتين (قوله وليس العبد المعتق بعضه جميع ارثه) أى ولا شيء لمن أعتق بعضه وفهم منه أن مال القن الخالص لسيده بالأولى ان كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً فان كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك ان قال أهل دينه أنه لسيده والا فللمسلمين كما قاله ابن مرزوق فان أسلم عبد لكافر ولم يمين عنه ومات قبل بيعه عليه فماله لسيده الكافر كما قاله المتبطل فان مات بعد بيعه عليه فماله لمشتريه لا للمسلمين فان بان منه بعد إسلامه ومات فماله للمسلمين (قوله فان كان البعض الرق بين جماعة الخ) فاذا مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث والآخر فيه السدس ونصفه

لا يرث ورجع وأما ولده الذي وقع فيه اللعان فلا توارث بينهما سواء التعت أم لا (وتوأمها) أى للملاءنة من الحل الذي لا عنت فيه (شقيقان) أى يتوارثان على أنهما شقيقان على المشهور كالستامنة والسيبة لا توأما زانية وغتصبة فأخوان لأم على المشهور وذكر المانع الثاني وهو الرق بقوله (ولا يرث رقيق) قن أو بشائبة من قريه (وليسيد) العبد (للمعتق بعضه جميع ارثه) أى ماله بالملك لبعضه وإطلاق الارث عليه مجاز فان كان البعض الرق بين جماعة فلكل من ماله بقدر استحقاقه (ولا يرث الرقيق أى لا يرثه قريه الحر لأن مال العبد لسيده واستثنى من هذا الثاني قوله (إلا للكتاب)

يموت ويترك ماله وفاء بكتابه مع زيادة عليه فان تلك الزيادة تورث عنه يرثها من معه في الكتابة من يعتق عليه كما مر في باب ذكر اللانغ الثالث وهو القتل بقوله (ولا) يرث (قاتل) لمورثه ولو معتق لعقيقه أو صبياً أو مجنوناً تسبياً أو مباشرة (عمداً) عدواناً وإن أتى بشبهة (تدراً) عنه القصاص كرمى الوالد (٤٨٦) ولده بحجر فمات منه فالضمير في أتى للقاتل لا بقيد العدوان إذ لا عدوان

مع الشبهة وقد يقال جعله عدواناً من حيث التعمد (كخطيئة) لا يرث (من الديّة) ويرث من المال والحق بالخطأ ماله قصد وارث قتل مورثه وكان لا يندفع إلا بالقتل قتلته المورث فانه يرث من المال لا من الديّة وأشار للمانع الرابع وهو الخالفة في الدين بقوله (ولا) يرث (بخالف في دين) كسلم مع مرتد أو غيره (من يهودى أو نصرانى أو مجوسى) وكيهودى مع نصرانى (فلا توارث بينهما إذ كل ملة مستقلة) (وسواهما) كله (ملة) فيقع التوارث بين مجوسى وعابدوثن أو دهرى أو نحو ذلك (وحكم بين الكفار) كتابيين أو غيرهم (بحكم المسلم) أى بحكم الاسلام في السلم (إن) رضوا بأحكامنا (ولم يأت بعض) وإلام تعرض لهم (إلا أن) يسلم بعض (أى بعض ورثته من مات كافراً ويستمر الآخر على كفره وبأبى حكم الاسلام) (فكذلك) أى

حر فإله الخلف عنه يقسم بينهما بقدر ماله ما فيه من الرق فلصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه (قوله إلا للكتاب الخ) انما استثناء مع أنه ترك وفاء كتابته لأن موته قبل أداء النجوم لا يوجب حرته بل مات وهو باقى على الكتابة ولذا كان وارثه نوعاً خاصاً ولو كان ارثه بالحرية لمورثه كل من يرث الحر قاله ابن مرزوق (قوله ولا يرث قاتل لمورثه عمداً الخ) أى لا يرث من المال ولا من الديّة (قوله أو صبياً أو مجنوناً) تبع في ذلك عيج وقال طفى ولا قاتل عمد ولو كان القاتل مكراً ولا بد من كونه عاقلاً بالغاً أما الصبي فعمده كالحط وكذا المجنون وقاله الفارسي في شرح التلسانية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلافاً لما حكاه عيج عن الأستاذ أبى بكر من أن قاتل العمد لا يرث من مال ولا من دية بالغاً أو صغيراً أو مجنوناً اه لكن ما ذكره عيج اقتصر عليه ابن علاق ولم يذكر مقابله إلا عن أبى حنيفة انظرين (قوله لا يرث من الديّة ويرث من المال) (فائدة) المشهور من المذهب أن القاتل مطلقاً عمداً أو خطأ يرث الولاء خلافاً لأصبغ القائل إن كان القاتل قاتلاً عمداً فلا يرث الولاء وإن كان قاتلاً خطأ ورثه ومعنى ارث الولاء أن من قتل شخصاً له ولواء عتيق والقاتل وارث للشخص المذكور فانه يرث ماله من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ وليس معناه أن المقتى بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه بل حكمه حكم من قتل مورثه كما مر (قوله وألحق بالخطأ ماله قصد الخ) أى وكذا كل قتل كان عمداً غير عدوان كقتل الشخص لمورثه إذا كان من البغاة فانه يرثه (قوله فانه يرث من المال لا من الديّة) فيه أنه إذا كان لا يندفع إلا بالقتل وقتله فانه لا دية له أصلاً كما تقدم في دفع الصائل (فرع) إذا تقاتلت طائفتان وكاتبا متأولتين فانه يرث بعضهم بعضاً كيوم الجمل وصفين فانه وقع التوارث بينهم فهو دليل اه طفى وفي البدر قاعدة كل قتل مأذون فيه لا دية فيه ولا كفارة ولا يمنع ميراثاً كفتحت بر وعكسه وهو غير المأذون فيه فيه الثلاثة كسائق وقائد (قوله أو غيره) لا يدخل في الغير الزنديق إذا أنكر ما شهدت به عليه البيعة أو تاب بعد الاطلاع عليه لأنه إذا قتل يكون ماله لوارثه السلم على العمد لأن قتله حد من الحدود ويقام عليه لا أنه لكفره (قوله وسواهما كلمة واحدة) وقيل إن ما سواهما ملل أيضاً والقولان مرجعان والأول رواية للدينين وصوبه ابن يونس والثاني هو ظاهر الدونة والأمهات واعتمده ابن مرزوق انظرين وذكر في اللج أن القول الثاني هو المشهور (قوله وحكم بين الكفار) أى إذا ترفعوا البنا في الارث (قوله إن رضوا بأحكامنا ولم يأت بعض) أى من الورثة ولا عبرة بإبابة أسافتهم (قوله إلا أن يسلم بعضهم) استثناء من مفهوم الشرط كما أشار له الشارح وقوله إن لم يكونوا كتابيين مخرج من قوله إلا أن يسلم بعضهم قال ابن مرزوق لو قال المصنف وحكم بين الكفار بحكم المسلمين إن رضى الجميع أو أسلم البعض والباقي غير كتابي وإلا فيحكمهم لكان أخصر وأسلم من التعقيد اه وقوله وإلا أى وإلا يرض الجميع بأن أبى أحدهم وكلهم كفار أو أسلم بعضهم والباقي كتابي (تنبيه) لو أسلم كل الورثة قبل قسم مال مورثهم الكافر فأبوا من حكم الاسلام فالراجح أنهم إن كانوا أهل كتاب حكم بينهم بحكم أهل الكتاب وإلا حكم بينهم بحكمنا قرا عنهم على هذا فاسلام الكل كاسلام بعضهم (قوله وأشار للمانع الخامس الخ) اعلم أن عدم موجب لليراث هنا هو حصول الشك في الشرط الذى هو التقدم بالموت فاطلاق

يحكم بينهم بحكم المسلم من غير اعتبار الآبى لشرف المسلم هذا (إن لم يكونوا كتابيين وإلا) بأن كانوا كتابيين وأسلم الشارح بعضهم بعد موت مورثه (فيحكمهم) أى نحكم بينهم بحكم موارثهم أى نقسم المال بينهم على حكم موارثهم بأن نسأل القسيسين عمن يرث ومن لا يرث وعن القدر الذى يورث عندهم ونحكم بينهم بذلك إلا أن يرضوا جميعاً بحكمنا

• وإشار للمانع الخامس بقوله (ولا يرث) (من جهل تأخر موته) عن مورثه بأن ماتا تحت هدم مثلاً أو بطاعون ونحوه بمكان ولم نعلم التأخر منها فيقدر أن كل واحد لم يخلف صاحبه وإنما خلف الأحياء من ورثته فلو مات رجل وزوجته وثلاثة بنين له منها تحت هدم وحمل موت السابق منهم وترك الأب زوجة أخرى وترك الزوجة ابناً لها من غيره فللزوجة الربع وما بقي للعاصب ومات الزوجة لابنها الحى وسدس مال البنين لآخيه لأمهم وباقيها للعاصب وسقط بمن يسقط به (٤٨٧) الأخ للام • واعلم أن ضد المانع شرط فشرط الارث

خمسه وأسبابه ثلاثة نسكاح أو قرابة أو عتق (ووقف القسم) للتركة بين الورثة وفيهم حمل من زوجة ولو اختالام أو أامة (للحمل) أى إلى وضع الحمل أو لأجل الحمل للشك هل يوجد من الحمل وارث أو لا وعلى وجوده هل هو متحد أو متعدد وعليها هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف ولم يجعل القسم للوارث المحقق هنا يؤخر للشكوك فيه الوضع كما فعلوا في المفقود كما يأتى لقصر مدة الحمل غالباً فيظن فيها عدم تغير التركة بخلاف المفقود فلو طولها يظن تغير التركة لو وقفت كما قال ابن مرزوق (ووقف (مال المفقود) الذى لم يعلم له موضع ولا حياة (للحكم) من الحاكم بالفعل (بوتة) بعد زمن التعمير وتقدم تقديره فى باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون. ولا تكلم على الارث منه تكلم

الشارح كابن الحاجب وابن شاس عليه مانعا فيه تجوز وأما المصنف فلم يعبر بمانع غاية ما فيه أنه نفى الارث (قوله) بأن ماتا تحت هدم مثلاً (أى أو بغرق أو بحرق وشمل كلام المصنف أيضاً ما إذا ماتا معا أو مترتبين وجهل السابق (قوله) زوجة أخرى (أى وعاصب كهم مثلاً) (قوله) وباقيها (أى باقى مال البنين (قوله) وسقط (أى ذلك الأخ بمن يسقط به الأخ للام كابن وابن ابن لليت وبنت وبنت ابن له وجد الميت (قوله) ووقف القسم للحمل (هذا شروع من المصنف فى مسائل الاشكال وهى ثلاثة لانه اما بسبب احتمال الذكورة والانوثة وهى مشكلة الخلق الآتية وإما بسبب احتمال الحياة والموت وهى مشكلة المفقود وإما أن يكون بسبب احتمالها وهى مشكلة الحمل هذه وقوله بين الورثة أى وكذا بين أصحاب الوصايا فلا فرق فى وقف القسم بين نصيب الورثة والوصايا وما ذكره المصنف من وقف القسم هو المشهور من المذهب وقال أشهب يتمجل أدنى السهمين وهو القدر الذى لا شك فيه فيعطى أحد الزوجين أو الأبوين أدنى سهميه فإذا مات عن زوجة حامل وعن أبوين فالمسئلة من أربعة وعشرين يتمجل للزوجة الثلث وللأبوين السدس أربعة ويوقف ثلاثة عشر للوضع فإن وضعت أنثى أخذت من الوقوف اثني عشر ورد الواحد الباقي للأب تعصيا وإن وضعت ذكراً أخذ الثلاثة عشر الموقوفة كلها وإن مات الحمل رد للزوجة من الوقوف ثلاثة تكملة الربع ورد للام أربعة تكملة الثلث ورد للأب ستة ورد ذلك القول لانه يحتمل تلف التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة مثلاً دون غيرها وهو ظلم ولا يمكن الرجوع عليها بما أخذته لانه تقول أخذته بوجه جائز (قوله) وفيهم حمل (أى يرث الميت ولو احتمل أن كان الحمل من زوجة الميت أو من أمته أو من زوجة أخيه أو من أمته أو من زوجة الابن النكسب لهذا الميت أو من أمته أو كان من أمه إن لم يكن هناك من يحجب ذلك الحمل فقوله من زوجة أى كان ذلك الحمل من زوجة أو من أمته ولو كان من أم الميت بأن كان أخاه لأمه (قوله) كما فعلوا فى المفقود (أى إذا مات مورثه (قوله) فيظن فيها عدم تغير التركة (أى لو وقفت فلذا أخر القسم لوضع الحمل فلو تعدى الورثة وقسموا وأبقوا للحمل أوفر الحظين ثم هلك ما بقوه له رجع على الميت منهم ثم للميت يتبع المدم ولو هلك الملم لم يرجعوا عليه ولو غام الملم رجع فيه دون العكس انظر طفى (قوله) فلو طولها يظن الخ) أى فلذا عجل القسم للوارث المحقق (قوله) ووقف مال المفقود (أى وتعين فلا يرث (قوله) للحكم من الحاكم بالفعل) أى ولا يكفى مضى مدة التعمير من غير حكم للخلاف فيها حتى إن مات من ورثة للمفقود بعد مضىها وقبل الحكم فلا شيء له من مال المفقود كما أفتى به للمازرى وغيره انظر بن وعمل الاحتياج فى ارث ماله للحكم مالم يثبت موته بيينة أو يمضى له من الزمان مائة وعشرون سنة من ولادته والا ورث ماله ولا يحتاج لحكم كما قاله شيخنا (قوله) بعد زمن التعمير (أى بعد مضى زمن التعمير من ولادته (قوله) أو ارث شركائه (فيه) أى فى ذلك المورث (قوله) وتنقص الام) أى ويحصل للزوج زيادة (قوله) واعطى الوارث) عطف على قول المصنف قدر حيا وميتاً (قوله) وما اختلف فيه حاله (أى بخياة المفقود

على ارثه هو من مورثه أو يرث شركائه فيه فقال (وإن مات مورثه) أى من يرث منه المفقود (قدر) بالمقود (حيا) بالنسبة لارث جهة الورثة تمنع الأخ من الارث وتنقص الأم فى مثال المصنف (و) قدر أيضاً (ميتاً) فلا تمنع الأخت وتزاد الام وينقص الزوج للعول واعطى الوارث غير المفقود أقل نصيبه (ووقف المشكوك فيه) وهو نصيب المفقود وما اختلف فيه حاله من نصيب غيره فإن ثبت حياته أو موته بينة فالامر واضح

وان لم يثبت ذلك (فإن مضت مدة التعمير فكالمجهول) أي فالمفقود كمن جهل تأخر موته أي فلا يرث له وترثه احياء ورثته وأما الفائدة الوقف فلرجاء حياته ومثل ذلك بقوله (فإذا تزوج) ماتت عنه (و) عن (أم) واخت (شقيقة أولاب) (وأب مفقود فعلى) تقدير (حياته) حين موت الزوجة وهي بنت المفقود فالمسئلة (من ستة) أحد العراوين لزوجها النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقي سهم هو السدس وللأب الباقي سهمان ولا شيء للاخت لحجها بالأب (و) على تقدير (موته) أي الأب المفقود قبل موت الزوجة (كذلك) المسئلة من ستة للزوج وثلاثة للاخت (وتقول) من أجل ثلث الأم (لثمانية) والفريضة متفقتان بالنصف (و) لذلك (تضرب الوقف) من أحدهما (في السك) من الآخر (٤٨٨) (بأربعة وعشرين) ثم تقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في

الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في وفق الأولى فمن له شيء من الستة أخذه مضروباً في أربعة ومن له شيء من الثمانية أخذه مضروباً في ثلاثة ثم يعطى الأقل لانه الحق ويوقف الباقي كما قال المصنف فعلى موت الأب (للزوج تسعة) من ضرب ثلاثة في ثلاثة من الأربعة والعشرين والتسعة هي المحقة لانه على حياة الأب له اثنا عشر لان له النصف كاملاً حينئذ وعلى موته له تسعة لان له النصف عائلاً حينئذ فحظه في حياة الأب أكثر من حظه في موته (وللأم أربعة) ثلث الباقي وهو في الحقيقة السدس وهذا على تقدير حياة الأب لان لها في غير العائلة أقل من العائلة فتأخذ المحقق لها وهو أربعة (ووقف الباقي) من الأربعة

وموته وهو ما زاد على أقل النصيبين (قوله وان لم يثبت ذلك) أي بيينة واستمر المال موقوفاً (قوله فان مضت مدة التعمير) أي وحكم الحاكم بموته فلا بد من الأمرين (قوله فلا يرث له) أي من مورثه ولو كان الحكم بموت ذلك للمفقود بعد موت ذلك المورث بسنين (قوله وترثه احياء ورثته) أي وترث ذلك المورث احياء ورثته غير المفقود (قوله والفريضة) أي فريضة حياة الأب المفقود وهي ستة وفريضة موته وهي ثمانية (قوله من أحدهما) فاما أن يضرب أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية (قوله في وفق الثانية) أي وهو أربعة (قوله في وفق الأولى) أي وهو ثلاثة (قوله للزوج تسعة) أي تعجل له وكذا يقال فيما بعده وهو الأم وحاصله ان للزوج في مسئلة الموت ثلاثة تضرب في ثلاثة وفق مسئلة الحياة تسعة وله من مسئلة الحياة ثلاثة تضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو تسعة ويوقف له ثلاثة (قوله من ضرب ثلاثة) أي حاصلة له من مسئلة الموت في ثلاثة وفق مسئلة الحياة (قوله لانه على حياة الأب له اثنا عشر) لان له من مسئلة الحياة ثلاثة تضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر (قوله وهذا على تقدير حياة الأب) أي لان لها في مسئلة حياته واحداً يضرب في وفق مسئلة موته وهو أربعة بأربعة وأما على تقدير موته فلها ستة لان لها في مسئلة موته اثني عشر بان في وفق مسئلة حياته وهو ثلاثة بستة فتعطى أقل النصيبين وهو أربعة ويوقف لها اثنا عشر (قوله ثلاثة من حصة الزوج الخ) الأولى وهي اثنا عشر من حصة الزوج وثمانية الأب وأما اثنا عشر من حصة الأم وتسعة الاخت تأمل (قوله ولا شيء للاخت لحجها بالأب) أي ولا شيء للأم سوى الأربعة التي أخذتها أولاً لانه لا عول في المسئلة على تقدير حياته كما مر (قوله أو مضى مدة التعمير) أي أو لم تظهر حياته ولا موته ولكن حكم الحاكم بموته بعد مضى مدة التعمير وقوله أو مضى الخ يصح قراءته فعلاً عطفاً على فصل الشرط ومصدراً عطفاً على فاعل ظهر أي ظهر مضى مدة التعمير وحكم الحاكم بموته (قوله على ارث الخنثى الخ) هو مأخوذ من الانخاث وهو التثني والتكسر لان شأن الخنثى الشئ في كلامه والتكسر فيه بأن يلينه بحيث يشبه كلامه كلام النساء وفي أفعاله بان يهز معاطيفه إذا مشى أو مأخوذ من قولهم خث الطعام إذا اشتبه (١) أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره لاشتراك الشبهين فيه من حيث انه يشبه الذكر بآلة والانثى بآلة واعلم أن الخنثى خاص (٢)

(١) قوله اذا اشتبه قيل هذا انما يناسب للشكل والخنثى أعم ولذا قيد به وأجيب بأن شأنه الاشتباه فهو مبني على الغالب اه عدوى (٢) قوله خاص الخ نحوه في عقب وعبارة الحائنة ثم هو يوجد في أي نوع من الحيوانات اه ثم نقل عن الخطاب نحو ما سبق اه

والعشرين وهو أحد عشر ثلاثة من حصة الزوج وثمانية للأب (فإن ظهر أنه حي) بعد موت بنته (للزوج ثلاثة) بالآدمي من الموقوف مضافة للتسعة التي يدهلتم له النصف كاملاً (وللأب ثمانية) وهي تمام الواحد عشر للوقوف ولا شيء للاخت لحجها بالأب (أو ظهر موته) قيل موت ابنته (أو مضى مدة التعمير) ولم تظهر له حياة ولا موت (فلاخت) من الموقوف (تسعة) كالزوج هي النصف عائلاً (وللأم اثنا عشر) تضم الى الأربعة التي أخذتها أو لاتمام الربع (فلاخت) المسئلة به على تقدير موت الأب لاجل ثلث الأم كما تقدم والاثنا عشر ربع بالنسبة للثمانية وأما الزوج فقد أخذ ما يخصه على هذا التقدير وهو تسعة وولما فرغ من الكلام على أحكام المفقود شرع في الكلام على ارث الخنثى للشكل وأخره عن ميراث الذكورة والانوثة المحققين



بالأدنى والإبل كالبقر على ما أخبر به جماعة الأئمة النوراني عام حجة سنة أربع وسبعين وسثمائة  
وسألوهم عن إجزاء التضحية به فأتاهم بالأجزاء لانه اما ذكر أو أنثى وكلاهما مجزىء وليس فيه  
ما ينقص اللحم اه وقول الروي لانه اما ذكر أو أنثى يشير الى انه ليس خلقا مستقلا وإنما إشكاله  
ظاهري فقط (قوله لتوقف معرفة ميراثه) أى معرفة قدر ميراثه أى تقدم المتوقف عليه لانه سبب (١)  
والمتوقف مسبب والسبب متقدم على السبب (قوله من له آلة ذكر وآلة امرأة) أى لا من  
ليس له ذلك (٢) وإنما له ثقب ولا من له أنثيان ونرج امرأة أو ذكر وفرج امرأة بغير أنثيين فيما  
يظهر اه عقب (قوله وقيل يوجد منه إلى آخره) هذا هو الحق فقد نقل ابن علاق عن الطرطوشي  
منه الخنثى هو الذى له ذكر وفرج أولا يكون له واحد منهما ولكن له ثقب يخرج منه البول اه  
وقال الخنثى أصله من خنث الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وهو نوعان نوع له  
الآلتان ونوع ليس له واحدة منهما وإنما له ثقب يبول منه انتهى إلا أنه قيل ان النوع الثانى نادر  
الوجود اه بن (قوله ولا يتصور) أى غالبا (٣) والا فقد وقع انه ولد من ظهره ومن  
بطنه كما فى مشكلة الملفوف المشهور (قوله والموالى) أى المعتقون بكسر التاء لان الكلام  
فى إرثه من الغير (قوله ولا يخنث إلى آخره) بين خنثى وأنثى من الحسنات البديعية الجناس  
اللاحق (٤) كما أن بين ذكر وأنثى صنعة الطبايق (٥) (قوله الذى لم تتضح إلى آخره) أى  
فان اتضحت ذكر كورته أخذ ميراث ذكر وان اتضحت أنوثته أخذ ميراث أنثى (قوله نصف نصيبى  
ذكر وأنثى) ينبئ أن راعى العطف سابقا على الإضافة ثم يرتكب التوزيع (٦) وبلا (٧) لزم على  
الاول أن النصيبين (٨) لذكر وحده وعلى الثانى أن لكل من الذكر والأنثى نصيبين وإلى ما

(١) قوله لانه سبب الخ تبع فيه شيخه العدوى ولا حاجة اليه مع أن المتوقف عليه لا ينحصر  
فى السبب وانه هنا شرط لان التأثير بطرف العدم فقط اه (٢) قوله لا من ليس الخ  
رده بن بما ساقى من نقل ابن علاق فكان المناسب للحنث ترك هذه العبارة وفى حاشية العدوى  
على الخرنثى عن تن عبارة نفيسة ينبئ الوقوف عليها اه الا أن يقال قصد الحنث بنقل عبارة  
عقب تميم العبارة لا ارتضاؤها بدليل ما فى المقولة بعدها اه (٣) قوله أى غالبا سهو عن قول  
انشارح شرعا الذى هو معنى قول شيخه العدوى أى تصورا صحيحا اه (٤) قوله اللاحق فى  
الخاتمة المضارع قال وضابطه اختلاف المتجانسين بمجرعين متقاربين المخرج كالخاء والهمزة فان  
كلاهما من الحلق ومنه قوله تعالى: وهم يهون عنه. وينأون عنه وان كانا متباعدين المخرج فلاحق  
كالهمزة والياء فى الآلى واللىالى ومنه قوله تعالى: ويل لكل همزة لمزة. (٥) قوله الطبايق هو الجمع بين  
معنيين متقابلين كقوله:

لا تعجبى يا سلم من رجل • ضحك المشيب برأسه فبكى اه

ولا يخفى أن الطبايق متحقق بين خنثى وأنثى أيضا وبين ذكر اه (٦) قوله التوزيع أى ان أحد  
النصيبين للذكر والآخر للأنثى والتوزيع نشأ من مقابلة شئ بمثله فتقتضى القسمة على آحاد كقابلة  
جمع بمثله المشهورة اه (٧) قوله والآلى وان اتنى مراعاة سبق العطف وارتكاب التوزيع بعده لزم الخ  
وقوله الاول أى عدم مراعاة العطف سابقا على الاخبار وقوله الثانى أى عدم ارتكاب التوزيع اه  
(٨) قوله ان النصيبين أى افادة العبارة أن النصيبين للذكر أى وليس كذلك بل له فى تقدير المذكور  
نصيب وفى تقدير الأنوثة نصيب وكذا ما جده اه

لنوقف معرفة ميراثه على  
معرفة مقدار ميراثهما  
وحقيقة الخنثى سواء كان  
مشكلا أم لا من له آلة ذكر  
وآلة امرأة وقيل يوجد  
منه نوع ليس له واحدة  
منهما وله مكان يبول منه  
ولا يتصور شرعا أن  
يكون أباً أو أما أو جدا أو  
جدة أو زوجا أو زوجة  
لانه لا يجوز منا كونه  
مادام مشكلا وهو منحصر  
فى سبعة أصناف الأولاد  
وأولادهم والاختوة  
وأولادهم والأعمام  
وأولادهم والموالى وأشار  
للنصف الى قدر ميراثه  
إذا كان يختلف حاله  
بالذكورة والانوثة بقوله  
(ولا يخنث المشكل) الذى  
لم تتضح ذكوره ولا أنوثته  
بعلامة تميزه (نصف نصيبى  
ذكر وأنثى) أى بأخذ

نصف نصيبه حال فرضه ذكره و حال فرضه أنى لأنه يعطى نصف نصيب الذكر الحقن المذكورة المقابل له ونصف نصيب الأنثى الحقنة الانثوية المقابلة له فإذا كان له على تقدير كونه ذكر اسهمان وعلى تقدير كونه أنثى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم ونصف نصيب الأنثى وهو نصف (٤٩٠) سهم ومجموع ذلك سهم ونصف وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان ارثه

ذكرنا من المراجعة أشار الشارح بقوله أى يأخذ إلى آخره ( قوله نصف نصيه ) أى نصيب نفسه (قوله لأنه يعطى إلى آخره) أى كما فهمه ابن خروف واعترض على المتقدمين فى عملهم الآتى واعطاهم الخنى خمسة أسهم والذكر المحقق سبعة فى مثال المصنف الآتى (قوله وهذا) أى أخذه نصف نصيبى ذكر وأنى (قوله نصفها ) أى نصف المذكورة أى نصف ما يرثه بها (قوله إذ لو قدر عمة ) أى أو بنت عمة ( قوله كالأخت فى الأكدرية ) وهى زوج وأم وجد وأخ خنى وطريق العمل فيها أن تقول إن مسئلة المذكورة من ستة ولا عول والأنوثة تمول لتسعة وتصح من سبعة وعشرين توافق الستة بالثلث فبرجمان لأربعة وخمسين اضربها فى حالى الخنى بمائة ومائة فعلى التذكير للزوج أربعة وخمسون (١) وللأم ستة وثلاثون وللجد ثمانية عشر وعلى التأنيث للزوج ستة وثلاثون وللأم أربعة وعشرون يبقى ثمانية وأربعون تقسم على الجد والخنى للجد ثلثاها وللخنى ثلثها فللجد اثنان وثلاثون وللخنى ستة عشر فيجتمع للزوج من المسثلين تسعون لأن له من مسئلة التذكير أربعة وخمسين وله من مسئلة التأنيث ستة وثلاثون فالجملة تسعون له نصفها واللام من المسثلين ستون لأن لها من مسئلة التذكير ستة وثلاثين ولها من مسئلة التأنيث أربعة وعشرون فالجملة ستون لها نصفها وللجد من المسثلين خمسون لأن له من مسئلة التذكير ثمانية وعشرون ومن مسئلة التأنيث اثنان وثلاثون فالجملة خمسون له نصفها وللخنى من مسئلة التأنيث ستة عشر له نصفها (قوله بالقيدين المذكورين) أى ارثه بالمذكورة والأنوثة واختلاف نصيبه على كل منها ( قوله عكسه ) أى ارثه على أنه أنثى لا على أنه ذكر كما فى الأكدرية ( قوله أى جنس الخنى الخ ) هذا التقرير للشيخ إبراهيم اللقمانى قصد به الرد لما قاله الشيخ أحمد الزرقانى أن كلام المصنف فيما إذا أعاد الخنى وأما إن تعدد فليربع أربعة أنصبه ذكور وإناث كما يأتى للمصنف أن الاحوال أربع ( قوله يحصل لكل ) أى لكل واحد من الخنائى ( قوله وللخنى خبر مقدم الخ) أى حينئذ فالواو للاستئناف إما النحوى وهو ظاهر وإما البيانى فالجملة جواب لسؤال مقدر كأن قال له قد ذكرت قدر ميراث الذكر المحقق والآن الحققة وأما الخنى فما قدر ميراثه وهذا بناء على ما ارتضاه بعض المحققين من جواز اقتران البيانى بالواو وجعل من ذلك قوله تعالى: وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه. فانها جواب عن سؤال نشأ من قوله قبل ما كان للنبي والدين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية تقريره قد استغفر إبراهيم لأبيه فتأمل ( قوله فيفيد الخ ) أى وأما لو جعل قوله نصف نصيبى الخ عطفًا على نائب فاعل وقف القسم للحمل وأن المعنى وقف القسم للحمل ووقف نصيبى ذكر وأنى للخنى أى لاتضح حاله لافاد (٢) وقف القسم لاتضح حاله وهو

(١) قوله أربعة وخمسون حاصله من ضرب ثلاثة في جزئي السهم بتمانية عشر وقوله للام ستة ثلاثون حاصله من ضرب اثنين في ثمانية عشر وقوله للجد ثمانية عشر قاعة من ضرب الواحد فيها وطى هذا قسم (٢) قوله لأفاد وقف القسم الخ لا يغناك أنه لو كان معطوفاً لأفاد وقف نصف النصيبين لاتضح حاله بالأكورة أو الانونة لأن الفرض أنه مشكل ولا قائل بوقف شيء مع تحقق الاشكال وأما مع

بهما مختلفا كابن أو ابن ابن  
وأما لو ورث بالذ كورة  
فقط كالم وابنه فله نصفها  
فقط. إذ لو قدر عمة لم ترث  
وإن ورث بالانثى فقط  
كالأخت في الأكدية  
أعطى نصف نصيبها إذ  
لو قدر ذكر الم يعل له ولو  
أحمد نصيبه على تقدير  
ذكورته وأنثى ككونه  
أخا لام أو ممتا أعطى  
السدس إن أحمد والثلاث  
مع غيره إن تعدد في الأول  
وأخذ جميع المال في الثاني  
وقد يرث بالانثى أكثر  
كزوج وأخ لام وأخ لاب  
خفي فمسئلة الذ كورة كما ذكر  
المصنف من ستة والانثى  
كذلك وتعمل لسبعة  
والحاصل منها اثنان  
وأربعون يضرب في  
حالتيه بأربعة وعشرين وقد  
يشعر بالقيد المذكورين  
قوله نصبي ذكر وأنثى  
وقوله الآتي على التقديرات  
وقد علم مما ذكرنا أن له  
خمس أحوال حال يرث  
بالجهتين إلا أن إرثه  
بالذ كورة أكثر لكونه  
ابنا أو أخا شقيقا أو ولاب  
الثاني أنه يرث على أنه ذكر

فقط لكونه عما والثالث عكسه والرابع مساواة ارثه ذكورة وأنوثة والخامس إرثه بالأنوثة إشكاله أكثر وقد علمت أمثلتها قوله وللخنثى أى جنس الخنثى الصادق بالواحد والتعدد إلا أنه إذا تعدد تضاعفت الاحوال وبضعفها يحصل لكل نصف نصيب ذكر وأخى وقوله وللخنثى خير مقدم وقوله نصف الخ مبتدأ مؤخر فيفيد انه لا يوقف القسم للاتصاف

حذف يقين بالشرح فقال

(تصحح) أيها القاسم

(المسئلة) أي تعاملا على

وجه التصحيح (على)

جنس (التقديرات) فيشمل

التقديرين كشأنه الأول

والأربع تقديرات كشأنه

الثاني أو أراد الجمع، أفوق

الواحد أي تصحيحها على

تقدير أنه ذكر محقق وعلى

تقدير أنه تبي محققة (ثم)

بعد تصحيح المسئلة على

الذكورة فقط والأنونة

فقط تنظر بين المسائلين

أو المسائل بالنظر الاربعة

المتقدمة الخائل والتداخل

والتوافق والتباين فإن كان

توافق (تضرب الوفاق)

أي وفق احدي المسائلين

في كل الاخرى (أو) كان

تباين تضرب (الكل) في

كل الاخرى فقد حذف

المضروب فيه وإن تماننا

اكتفيت باحدهما وإن

تداخلتا كتفيت بكليهما

وسكت المصنف عن هذين

لسهولتهما أو علمهما من

ذكر أخويهما (ثم) تضرب

ما تحصل (في حالي الخش)

تذكيره وتأتيه إن كان

واحدا كشأنه الاول وفي

أحواله إن تعددت كشأنه

الثاني (وتأخذ) بعد عمك

المذكور (من كل نصيب)

عما اجتمع ما يجب أن

اشكاله وهو خلاف المشهور (قوله وهو المشهور) مقابله ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وصاحب  
التلمسانية أن القسم يوقف لاتضاح حال الخش أو مشكل أم لا فاتضاح حاله غير اتضاح اشكاله  
(قوله واستأنف الخ) ما ذكره من جعل جملة تصحيح المسئلة مستأنفا يبين كيفية العمل الموصل لما ذكره وإن كان في بعضه  
جعلها مفسرة لقوله نصف نصيب ذكر وأنشأ أي بأن تصحيح المسئلة وعلى الاول فالجملة خبرية بمعنى  
الانشاء وعدل عن صحيح إلى تصحيح إشارة إلى أن التصحيح كأنه حاصل ويحبر عنه فهو إشارة  
إلى الخش على امتثال ذلك الامر (قوله أيها القاسم) أشار إلى أن الفعل مبنى للفاعل والمسئلة مفعوله  
بدليل قوله الآتي ثم تأخذ لأنه مبنى للمفعول والمسئلة نائب فاعل (قوله المسئلة) أي جنسها (١)  
التحقق في متعدد بدليل قوله ثم تضرب الوفاق أو السكال وهذا إما يكون في مسلتين (قوله أي تعاملا  
على وجه التصحيح) أي خالية من الكسر (قوله فيشمل التقديرين) لا يقال الجنس يتحقق في واحد  
كما هو مشهور ولا يصح هنا لانا نقول المراد الجنس المتحقق في متعدد بقرينة المقام (قوله أي تصحيحها  
على تقدير أنه ذكر الخ) اعلم أنه لا حرج في تقديم أي التقديرات قدمت أو أخرت غير أن المصطلح  
عليه تقديم تصحيح مسئلة التذكير (قوله تنظر بين المسلتين) أي إن كان في الورثة خشي واحد  
وقوله أو المسائل أي إن كان في الورثة خشي (قوله وتأخذ من كل نصيب) في الكلام حذف والاصل  
ثم تقسم الحاصل على مستأني التذكير والتأنيث وتعرف ما يخص كل وارث من المسلتين وتأخذ الخ وكان  
الاولى عطفه بما يقتضي الترتيب لأن هذا من جملة العمل كالذي قبله (قوله بما اجتمع) أي على التقديرين  
تقدير الذكورة والأنونة (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون مستأنفا جوابا عن سؤال مقدر  
تقديره ما كيفية الأخذ؟ فقال تأخذ من الاثنين أي من النصيبين السكائين في الحالتين المشتمل عليهما  
الخشى الواحد النصف وتأخذ من الأربعة انصبا الكائنة على التقادير الاربعة إذا كان في المسئلة  
خشيان الربع وعلى هذا فمفعول تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف مفعول لتأخذ مقدرا وهذا  
ما ذكره الشارح ويحتمل أن يكون قوله من الاثنين بدلا من قوله من كل نصيب بدل فصل من مجمل  
لا عطف بيان لانه لا يبعد معه حرف الجر بخلاف البدل ويمتثل أن يكون صفة لنصيب أي كان ذلك  
النصيب من مسئلة الاثنين أي التقديرين وعلى هذين الوجهين فقوله النصف مفعول لتأخذ  
المذكور (قوله أي الحاليين) الاولى أي من النصيبين السكائين في الحاليين الخ لأن الأخذ

التردد فيه فالوقف لجميع المال متفق عليه حتى يتحقق الاشكال وبيان ذلك أن ابن الحاجب قال  
ومنها أي ومن. وانع الارث ما يمنع الصرف عاجلا وهو الاشكال في الوجود أو في الذكورية أو  
فيهما اه ونحوه لابن شاس قال المصنف في التوضيح في ادخاله الشك في الذكورية هنا نظر لأن  
مراده بذلك الخشي المشكل وهو لا يمنع من الصرف عاجلا بل يوجب نقص الميراث إلا أن يريد أنه  
يتأخر لينظر في أمره اه فقوله لا فاد وقف القسم وهو خلاف المشهور المناسب لأفاد وقف  
نصف النصيبين لاتضاح حاله بالذكورة أو الأنونة وهو غير صحيح لأن حاصل كلام التوضيح  
أنه إذا تحقق الاشكال فلا وقف شيء ولم يحك له مقابلا وإلا وقف الجميع حتى يتحقق الاشكال اتفاقا  
وأما وقف نصف النصيبين لزوال الاشكال فلا وجه له وبهذا تعلم ما في كلام الشارح والخشي  
ومن تبعاه اه والله أعلم بالصواب (١) أي جنسها الخ أصله لعمدوى وفيه أن المسئلة متحدة قطعا ولها  
تقديران أو أربعة وهكذا فصح بقدر ما لها من التقادير لحق الكتابة على قوله التقديرات كما يؤخذ  
من صنيع الشارح اه

يؤخذ فالمفعول محذوف ثم استأنف ليبيان أخذهما (من الاثنين) فهو مفعول محذوف أي تأخذ من الاثنين أي الحاليين المشتمل  
عليهما الخشي الواحد (النصف) إذ هو نسبة الواحد للمسمى بمفرد التقديرات إلى الاثنين

(و) تأخذ من (أربعة) من التقادير إذا كان خثيان (الرابع) إذ هو نسبة واحد هو إلى أربعة وفي كلامه عطف على معمولين لعاملين مختلفين إذ أربعة عطف على اثنين والعامل فيه من الربع عطف على النصف والعامل فيه تأخذ المقدر (ما اجتمع) من النصف في الحالين أو الربع في الأربعة (نصيب لكل) أي كل واحد من الورثة فيعطى كل واحد من الورثة نصف أو ربع ما تحصل من المجموع والحاصل أنك تجمع ما حصل لكل وارث وتخفظه ثم تنسب واحدا مفردا إلى أحوال الخثيان التي يملك فيأخذ كل وارث بما حصل له بتلك النسبة فإن كان يملك حالان أخذ

(٤٩٢)

فثمان ما يديه وهكذا بنسبة واحد مفرد إلى مجموع الأحوال فإذا كان في الفريضة خثي واحد له حالان وإن كان اثنين فلهما أربعة أحوال لانهما يقدران في حالة ذكرين وفي أخرى اثنين وفي أخرى يقدرا أحدهما ذكرًا والآخر أنثى وبالعكس وفي ثلاثة خثائي ثمانية أحوال لانهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو يزيد منهم ذكرا والآخران اثنين أو عكسه أو يقدروا هم ومنهم ذكرا والآخران اثنين أو عكسه أو خالد ذكرا والباقي اثنين أو عكسه فتذكر الكل من ثلاثة كتأنيثهم وتذكر أحدهم من أربعة وتذكر اثنين من خمسة فتضرب الثلاثة في الأربعة للتباين ثم الاثنى عشر في الخمسة بستين ثم تضرب في ثمانية الأحوال فالحاصل فلكل ثمن ما يديه وذكر المصنف

أما هو من النصيبين لامن الحالين (قوله وتأخذ من أربعة من التقادير) الأولى وتأخذ من أربعة أنصاء كاتبة على التقادير الأربعة إذا كان الخ (قوله إلى أربعة) أي أحوال الخثيين لانها إما ذكران أو أنثيان أو هذا ذكر وذاك أنثى أو العكس (قوله وفي كلامه عطف الخ) أي وهو ممنوع عند المحققين إذا لم يكن أحد العالمين جازا متقدما كافي قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وقد يجاب عن المصنف بأن يقدّر عامل قبل قوله وأربعة أي ومن أربعة فيكون مجموع الجار والمجرور عطفًا على من اثنين للمعمول لتأخذ والربع عطف على النصف للمعمول لتأخذ أيضا فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد ولا يقال إنه يلزم على هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ممنوع لانا نقول قد دل عليه دليل فهو جائز ولك أن تقدر تأخذ قبل الربع ويكون من عطف الجمل (قوله ما اجتمع من النصف) أي نصف النصيبين في الحالين وقوله أو الربع أي ربع الأربعة أنصاء في الأحوال الأربعة (قوله من المجموع) أي مجموع النصيبين أو مجموع الأربعة أنصاء (قوله ما حصل لكل وارث) أي من المستثنين أو المسائل وقوله بما حصل له أي من المستثنين أو المسائل (قوله فإن كان يملك حالان) أي فإن كان الملحوظ عندك حالين لكون المسئلة في أحثي واحد (قوله نصف ما يديه) أي نصف ما حصل له من المستثنين (قوله وإن كان أربعة) أي وإن كان الملحوظ عندك أربع حالات لكون المسئلة فيها خثيان (قوله ربع ما يديه) أي فيأخذ كل وارث ربع ما حصل له في المسائل الأربع (قوله وإن كانت الأحوال ثمانية) أي وإن كانت الأحوال الملحوظة عندك ثمانية لكون المسئلة فيها ثلاث خثائي وقوله فثمان ما يديه أي أخذ كل واحد ثمن ما حصل له من المسائل الثمانية (قوله أو عكسه) أي الآخران ذكران وزيد أنثى وقوله ثانيا أو عكسه أي الآخران ذكران وعمراش (قوله ثالثا أو عكسه) أي الباقيان ذكرين وخالد أنثى (قوله كتأنيثهم) أي والمستثانان (١) متماثلتان يكتفى باحدهما (قوله وتذكر أحدهم من أربعة) وذلك في ثلاث مسائل فهي متباعدة وقوله وتذكر اثنين من خمسة وذلك في ثلاث مسائل فهي متباعدة يكتفى منها بواحدة كالتى قبلها (قوله ثم تضرب) أي الستون في ثمانية الأحوال يحصل أربع مائة وثمانون ثم تقسم ذلك الحاصل على التقادير الثمانية فما حصل لكل واحد من الأنصاء فله ثمنه ففى كلام الشارح حذف (قوله وكذلك غيره) هذا غير مستغنى عنه بقوله سابقا فما اجتمع فصيب كل من الورثة لان هـ من جملة التمثيل لما تقدم فلا يقال

(١) قوله والمستثانان متماثلان سهو مبنى على سهو وذلك ان تأنيثهم لا يصح من ثلاثة بل من تسعة ويقضى فضلة للعاصب فتدخل الثلاثة فيها فيكتفى بها وينسطح في مسطح الأربعة والخمسة للتباين يحصل مائة وثمانون تضرب في الثمانية يحصل ألف وأربعمائة وأربعون هي الجامعة تقسم على التقادير الثمانية وتجمع الأنصاء ويعطى كل وارث ثمن ما اجتمع وظاهر أن العمله نصيب واحد فيعطى عنه اهـ

بعض الامثلة لإيضاح ما ذكره بقوله (كذكر) واحد (وخثي) واحدا من مورثهما عنهما (فالتذكير) أي تقدير الخثي ما ذكر المسئلة (من اثنين والتأنيث) أي تقديره أنثى (من ثلاثة تضرب الاثنين) مسألة التذكير (فيها) أي في الثلاثة مسألة التأنيث لتباينها بستة (ثم) تضرب الستة (في حالي الخثي) باثني عشر تقسمها على اثنين مسألة التذكير لكل ستة وعلى ثلاثة مسألة التأنيث له أربعة يحصل (له) أي للخثي (في الذكورة ستة وفي الأنوثة أربعة) مجموعها عشرة (فصنفها خمسة) يأخذها الخثي لان له تقديرين ونسبة واحد لها النصف (وكذلك غيره) أي غير الخثي وهو الذكورة فالحق يأخذ نصف ما حصل يديه وهو أربعة عشر لأن له في التذكير ستة وفي التأنيث

ثمانية ومجموعهما أربعة عشر يعطى نصفها سبعة ولو كان بدل التذكر المحقق أنى محقة لكان التذكير من ثلاثة والتأنيث كذلك إذ البتة  
لها الثلاث فيكتفى بأحدهما التامل وتضرب الثلاثة في حالي الخنى ستة له في التذكير أربعة وفي التأنيث اثنان فالمجموع ستة يأخذ ثلاثة  
ولابت المحقة اثنان في التأنيث واثنان في التذكير تعطى نصفهما اثنان (٤٩٣) يبقى واحد للعاصب وهذا مثال

للتامل ومثال التداخل ما لو  
كان مع الابن الخنى أخ  
لأب فالتذكير من واحد إذ  
لا شيء للاخ مع الابن  
والتأنيث من اثنين  
والواحد داخل فيهما  
فيكتفى بهما ويضربان في  
حالي الخنى بأربعة فعلى  
ذكورته يختص بها وعلى  
أنوته تأخذ منها اثنين  
ومجموعهما ستة يعطى  
نصفها ثلاثة وللأخ الباقي  
وهو واحد لأن له في  
التأنيث اثنين نصفهما  
واحد ( وكذا خنثيين  
وعاصب ) كإخ أو عم  
( فأربعة أحوال )  
تقديرهما ذكرين وأثنين  
والأكبر ذكر أو الأصغر  
أنى وعكسه فعلى انهما  
ذكران فالمسئلة من اثنين  
ولا شيء للعاصب وعلى  
تقديرهما اثنين فالمسئلة  
من ثلاثة لها اثنان  
وللعاصب واحد وعلى  
تقدير الأكبر ذكر أو الأصغر  
أنى من ثلاثة  
وكذا عكسه ولا شيء  
للعاصب في هذين التقديرين  
كأول ثلاث فرائض

ما تقدم من عن هذا فان قات قوله وكذلك غيره ينافيه ما روي أن قوله وللخنى خبر مقدم وقوله نصف  
نصيب ذكر وأنثى مبتدأ مؤخر لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر أى لا غيره \* قلت معناه لا غيره ممن  
ليس معه وأما من معه فانه يعطى كمو أى نصف نصيبه على تقدير أنوثة الخنى ونصف نصيبه على تقدير  
ذكورة الخنى كما أشار له المصنف بقوله وكذلك غيره ( قوله ) ومجموعهما أربعة عشر يعطى نصفها سبعة  
هذا عمل المتقدمين واعترض عليهم ابن خروف بانه إذا كان للذكر المحقق بمقتضى عملهم سبعة وجب  
أن يكون نصيب الأنثى ثلاثة ونصفا فصفهما الذى يستحقه الخنى خمسة ورابع فقد غلب الخنى بمقتضى  
عملهم برابع سهم وبالنظر لمراعاة القياس وقطع النظر عن عملهم قد غلبت برابع سهم لاف رابع سهم وذلك  
لأن الخنى ثلاثة أرباع نصيب الذكر لأن نصيب الأنثى نصف نصيب الذكر وهو يأخذ نصف نصيب  
كل منهما ونصف نصيب الذكر ربعان ونصف نصيب الأنثى ربع فإذا قسمت المال وهو اثنا  
عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للذكر والثلاثة أرباع للخنى فالقياس بقطع النظر عن العمل  
السابق أن تبسط المقسوم عليه سبعة أرباع وإذا قسمت اثني عشر على سبعة أرباع خرج لكل ربع  
واحد فللذكر أربعة وللخنى ثلاثة وبفضل من الاثنى عشر المقسومة خمسة بخمسة وثلاثين سبعة تقسم  
على السبعة فللذكر عشرون سبعة باثنين وستة أسباع وللخنى خمسة عشر سبعة باثنين وسبع يكمل للذكر  
سنة وستة أسباع وللخنى خمسة وسبع اه وما ذكره ابن خروف من اعتراضه على القدماء بأن الخنى  
قد غلب برابع سهم على مقتضى عملهم وبسبع بالنظر للقياس وقطع النظر عن عملهم مبنى على أن معنى  
قولهم نصف نصيب ذكر وأنثى أى ذكر محقق غيره وأنثى محقة غيره وقد علمت مما مر في كلام  
الشارح أن هذا ليس بمراد وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكر أو حال فرضه أنثى وحينئذ  
فلا غلب على الخنى أصلا لا برابع ولا بسبع ( قوله وكذا خنثيين ) عود الألف في التثنية ياء لا يوجب أن  
أصلها ياء بل لا يرتفعها عن ثلاثة وان كانت غير مبدلة أصلا وقول الشاطبي : \* وتنذية الأسماء تكسفها \*  
ليس كليا ألا ترى أقول الخلاصة :

آخر مقصور ثنى اجعله يا \* ان كان عن ثلاثة مرتقيا \* كذا الذى اليأصله نحو الفقى

وأراد المصنف بالخنثيين ولدين وأراد بالعاصب عاصبا يحجب بالابن كالأخ والم ( قوله فأربعة  
أحوال ) مبتدأ خبره محذوف أى في ذلك أربعة أحوال ( قوله في الأحوال الأربعة ) أى في أحوال  
الخنثى الأربعة وهى تذكيرها وتأنيثها وتذكير الأصغر وتأنيث الأكبر وعكسه ( قوله ثم تجمع  
ما لكل منهما ) أى وهو اثنا عشر في تذكيرها وثمانية في تأنيثها ثم ثمانية على تقدير كونه  
أنثى وتقدير كون الآخر ذكر أو ثمانية عشر على تقدير كونه ذكرا والآخر أنثى ( قوله لكل  
من الخنثيين أحد عشر ) اعترض هذا الشيخ أحمد الزرقانى بأن هذا لا يلتزم مع قوله وللخنى الشكل  
نصف نصيب ذكر وأنثى لأنك إذا ضمنت ما نابى في الذكورة على تقدير ذكورتها وهو اثنا عشر  
لما نابى في الأنوثة وهى ثمانية على تقدير أنوثتها كان مجموعهما عشرين ونصفها عشرة وإذا ضمنت

منها بمائة في المخرج وهى كونها من ثلاثة فيما عدا التقدير الأول يكتفى منها بواحد وتضرب الثلاثة في اثنين فريضة تذكيرها للثلاثين  
بسته ( تنهى ) يضربها في الأحوال الأربعة ( لأربعة وعشرين ) تقسمها على التذكير لكل منها اثنا عشر وعلى تأنيثها لكل منها  
ثمانية وللعاصب ثمانية وعلى تذكير الأكبر مع تأنيث الأصغر للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذا عكسه ثم تجمع ما لكل منها فبجده أربعة  
وأربعين وللعاصب وثمانية يعطى كل ربع ما بيده لأن الأحوال أربعة ( لكل ) من الخنثيين ( أحد عشر ) وللعاصب اثنان (

مألفه في الذكورة على تقدير كونه ذكراً والآخر أنى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهى ثمانية كان مجموعهما أربعة وعشرين لهما اثنا عشر وأجاب عن الك بأن قوله سابقاً نصف نصيب ذكر وأنثى خاص بما إذا كان " من واحداً وأما أن تعدد قله ربع أربعة أنصبا ذكور وإناث وقال الشيخ إبراهيم القماني بك قوله ولا يخفى الشكل نصف نصيب ذكر وأنثى المراد بالخنثى الجنس الصادق بالواحد والتعدد أما أخذ الواحد نصف نصيب ذكر وأنثى فظاهر وأما أخذ التعدد لما ذكر فلأنه إذا تعدد تضاعفت أحواله وتضاعفت يحصل لكل واحد نصف نصيب ذكر وأنثى بيان ذلك أنه في المثال المذكور لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورتين وأنوثتين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الخنثيين أربعة وأربعين نصفها اثنان وعشرون نصيب ذكورة وأنوثة ونصفها أحد عشر نصف نصيب ذكر وأنثى أو يقال أنه لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورتين وأنوثتين اجتمع له من الذكورتين ثمانية وعشرون نصفها وهو أربعة عشر نصيب ذكورة واحدة واجتمع له من الأنوثتين ستة عشر نصفها وهو ثمانية نصيب أنوثة واحدة ونصف النصيبين أحد عشر (قوله ثم ذكر ما يزول به اشكال الخنثى من العلامات) قيل إن النصف آخرها وإن كان من قبيل التصور إذ بضدها (١) تتميز الأشياء لاجل أن يتحقق حسن الاختتام بقوله فلا اشكال وهذه نكتة لفظية وأحسن منها أن يقال أنه أهم بذكر نصيبه أولاً خصوصاً والبحث له ثم استطراد علامة الاضاح المفيدة لتصوره بوجه ما ومثل هذا غرض لا يابى معه تقديم التصديق على التصور في الذكر على أنه ربما يكون فيه تشويق للتصوير فيرسخ في النفس عند ذكره وأما الذى لا يصح تخافه تقديم التصور في الذهن بوجه ما وأما في الوضع فأولوى يجوز تركه لنكتة مفولهم: \* وقدم الأول عند الوضع \* ليس كلياً اه أمير (قوله فإن بال) كأنه قل هذا إن لم يزل من أحد فرجه فإن بال الخ وفاعل بال ضمير الخنثى لا بقيد بكونه مشكلاً إذ لا اشكال حينئذ ففيه استخدام على حد قوله.

ثم ذكر ما يزول به اشكال الخنثى من العلامات الدالة على أنوثته أو ذكوره قوله (فإن بال) الخنثى (من واحد) من فرجه دون الآخر فلا اشكال فيه إذ بوله من ذكره دليل على ذكوره وبوله من فرجه دليل على أنوثته

فسقى الغضا والساكنية وإن هموا \* شبهوه بين جوانحي وضلوعى

أطلق الغضا أولاً بمعنى الشجر الأخضر لانه الذى يسمى وأعاد عليه ضمير ساكنية بمعنى السكاك وضمير شبهوه بمعنى الخشب اليابس الذى يوقد فيه النار وإنما عبر بأن الخى للشك دون إذا لى للتحقيق لأن بول الخنثى من واحد من فرجه غير محقق فالوضع لأن وقدم البول على بقية العلامات لانه الذى ورد في الحديث وإن كان ضعيفاً كما في ح سئل صلى الله عليه وسلم عن الخنثى من أين يورث فقال يورث من حيث يبول وهذا من قبيل الإفتاء فلا ينافى أن أول من قضى فيه اسلاماً على بن أبى طالب رضى الله عنه ثم إن البول فى الأصل مصدر بال العين حقيقة لغوية وشرعية فالضمير فى قوله أو كان أكثر راجع للبول بمعنى العين فلم يكن المرجع متقدماً لا لفظاً ولا حكماً ولا معنى فهو ليس مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى لأن الضمير عائد على العدل الذى هو الحدث المفهوم من اعدلوا ويمكن أن يقال أنه من قبيل اعدلوا مع حذف المضاف أى أو كان البول بمعنى الحدث المفهوم من بال أى متعلقه وهو البول بمعنى العين اه شيخنا عدوى (قوله فلا اشكال فيه)

(١) قوله إذ بضدها الخ تعليل لكون العلامات من التصور والتعريف للشكل والضمير للعلامات وقوله تتميز أى توضع وتتصور الأشياء أى الشكل أى إذا علم أن للتضع من له هذه العلامات علم أن الشكل ما اتفقت عنه فهم تصوير وتعريف له فحينئذ يقال كم آخرها عن التصديق والحكم بأن له نصف نصيب ذكر وأنثى فيجاب بما ذكره الخنثى تبعاً لغيره وبعبارة الجامعة المفيدة لتصوره بوجه ما إذ بضدها تتميز الأشياء وهى أوضح مما هنا اه.

(أو كان) بوله من أحدهما (أكثر) من الآخر خروجا لا كيلا أو وزنا لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال الشعبي فإذا كان يبول من ذكره مرتين ومن فرجه مرة دل ذلك على أنه ذكر وبالعكس دل على أنه أنثى ولو كان الذي يخرج (٤٩٥) من الأذى خروجا أو كثر وزنا (أو)

كان يخرج من الحلين لكن خروجه من أحدهما (أسبق) من خروجه من الآخر فإن بقي من الذكر فذكر ومن الفرج فأنثى فإن اندفع منهما معا اعتبر الأكثر عند الأكثر ثم الاختبار بالبول إنما هو في حال صفه حيث يجوز النظر لعورته كما قال ابن يونس يجوز نظر عورة الصغير وهو ظاهر فيما إذا كانت لا يلتذ بها بخلاف الراهقة وأما في حال الكبر فقالوا يختبر بأن يبول إلى حائط أو عليها فإن ضرب بوله الحائط أو أشرف عليه أي نبا واتصل عن الحائط فذكر وإن نزل على سطحه أو بين فخذه فأنثى لأنه دليل على أنه خرج من الفرج لكن هذا لا يتم في الأسبقية ولا في الأكثر خروجا وظاهر إطلاقهم أنه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحدهما مرة واحدة ثم مات فالحكم لصاحب اللبالب فإن تساوى بوله منهما ولم يعلم حاله انتظر بلوغه إن كان غير بالغ فإن احتمل من ذكره (أو نبتت له لحية) دون ثدي فذكر قال محمد بن معن

ظاهرة كان البول قليلا أو كثيرا لأن الفعل في قوة النكرة فكانت له قال فإن حصل بول فلا إشكال فيه كان قليلا أو كثيرا (قوله أو كان أكثر) العطف محذوف أي أو بال منهما وكان البول من أحدهما أكثر من الآخر فلا إشكال (قوله كما قال الشعبي) هو الامام عامر الشعبي نسبة لشعب حي من اليمن وهو من جملة المجتهدين وإذا ذكره من عدم اعتبار الكثرة بالكيل أو الوزن لا يوافق المذهب إذا الكثرة معتبرة عندنا مطلقا كما قرره شيخنا العدوي وقوله ح عن اللحى فقول المصنف أو كان أكثر أي خروجا أو قدرا فتد الاختلاف في عدد الخروج فالاعتبار أكثرهما خروجا ولو كان أقل قدرا وإن تساوى عدد الخروج فالاعتبار أكثرهما قدرا وعلى هذا فأكثر يصدق بماء من قليلين أحدهما زائد عن الآخر فيقال في الزائد أنه أكثر وإن لم يشتركا في كثرة بل كل منهما قليل عرفا فإن صح صدق الأكثر بهذا فلا تفصيل وإن لم يصح صدقه بهذا بل قلنا أنه يفيد الكثرة فيهما ولكن أحدهما أكثر فيقال ويقاس على ذلك ما إذا كانا قليلين وكان أحدهما زائدا على الآخر اه تقرير شيخنا عدوي (قوله أو كان يخرج من الحلين) أي على حد سواء في قدر الخروج لكن خروجه من أحدهما أسبق فإن تعارض السبق والكثرة ففي التقدم منهما خلاف كما يأتي (قوله أسبق) يصح أن يكون أفضل تفضيل ويفهم غيره وهو ما إذا وجد السبق من أحدهما فقط بالطريق الأولى في حصول الاتضاح وهو عطف على أكثر ويصح عطفه على بال ولا يقال يمنع من هذا عدم صحة دخول ان على أسبق لأنه ليس فعلا لانا نقول يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتبوع (قوله اعتبر الأكثر) أي في القدر (قوله ثم الاختبار بالبول) أي مع النظر لعورته لأجل أن يعلم هل بال منهما أو من أحدهما وهل بوله من أحدهما أكثر أو أسبق أولا (قوله حيث يجوز النظر لعورته) أي بأن كان غير مراهق (قوله وأما في حال الكبر) أي بأن كان مراهقا ففوق (قوله بأن يبول إلى حائط) أي متوجها إليها (قوله أو عليها) أي أو جالس عليها (قوله فذكر) أي لأن هذا دليل على أنه بال من ذكره (قوله ثم مات) لا مفهوم له بل ولو استمر حيا (قوله إن تساوى بوله منهما) أي في الخروج والقدر والسبق (قوله انتظر الخ) هذا يقتضي (١) أنه يوقف القسم لاتضاح حاله وقد تقدم أن العتمد أنه لا يوقف فما ذكره هنا من انتظار البلوغ مبنى على ما لا يناسب الحاجب وابن شاس من القول بالوقف وعلى العتمد يعطى نصف يصح ذكر وأنثى حالا ولا ينتظر بلوغه تأمل (قوله أو نبتت له لحية) عطف على بال في العطف بأ وتشتيت من جهة ان أسبق عطف على أكثر ونبت عطف على بال وقوله لحية بكسر اللام أي لحية عظيمة كحبة الرجال (قوله لأن الأصل) أي الكثير الغالب ومن غير الغالب قد نبتت شعر اللحية من غير البيضة المذكورة كما في لحية المرأة (قوله من البيضة اليسرى) أي فعلها في الشعر دليل على صحة الذكورة وإنها ليست بيضة فاسدة (قوله قد نبتت له لحية) أي فكيف يجعل نبات اللحية من علامات اتضاح الذكورة (قوله أو ثدي) أي عظيم كثدي النساء والظاهر أن استعمال نبت في الثدي مجاز كما أنه في نبت زيد نباتا حسنا مجازا قطعاً وفي نبت الزرع حقيقة قطعاً وأما في الشعر فيحتمل الحقيقة والمجاز اه شيخنا عدوي (قوله فإن نبتا) أي الثدي والاحية (قوله عند الأكثر) نحوه قول ابن عرفة النظر إليها ضعيف لا طباق

(١) قوله يقتضي أنه ممنوع بل المتبادر انتظر من حيث الحكم بارتفاع إشكاله وأما المبررات فيجعل بقرينة ما تقدم اه

لأن الأصل في نبات شعر اللحية من البيضة اليسرى فلا يرد ما قالوه في فرائض الوضوء من أن المرأة قد أنبت لها لحية لأنه نادر لا حكم له (أو) نبتت له (ثدي) كثدي النساء لا كثدي رجل يدين فأنثى فإن نبتا معا ولم ينبتا فباق على إشكاله ولا ينظر إلى عدد اضلاعه عند الأكثر



علماء التشريح على خلافه بالتين عدد التواتر اه أى فهم يقولون الرجل والمرأة متساويان في عدد الاخلاع ( قوله وعليه فالمرأة الخ ) القول الأول لائ يونس والقول الثاني لاحوى ومحصل ماقلناه ان المرأة تزيد خلعا على الرجل من جهة اليسار باتفاقهما والخلاف بينهما في أن أضلاع الرجل من جهة اليسار ستة عشر وهى سبعة عشر أو هو سبعة عشر وهى ثمانية عشر وقيل ان زيادة المرأة الضلع على الرجل من جهة اليمين وقد علمت أن أهل التشريح يقولون إنهما متساويان فلا تزيد المرأة على الرجل شيئا ( قوله وسبب ذلك ) أى عيب نقص الرجل خلعا عن المرأة على كلا القولين ( قوله ثم استدل الخ ) أى فخرجت الذكور على منواله ( قوله فخلق منه حواء ) أى وكانت على طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء وهو الظاهر ولا ينال به قول الشارح فخرجت منه كاتخرج النخلة من النواة أو تدريجي قال شيخنا العلامة الهدوى لانص وكانت حواء ألين من آدم وأجل صوتا وهكذا النساء مع الرجال قيل سميت حواء لانها خلقت من حمى قال تعالى : خالقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها أو لأن لونها كان حوة وهو البياض الذى يميل للحمرة وفي خلقها من آدم اشارة للالة بينهما لما بين السك والجزء من الائلاف أو إلى أن الرجل أصل وألقى عليه النوم عندسل الضلع منه مع قدرة الولي على سله منه بقطة ولا يؤله لئلا يرى ما يهوله ولتزول عنه الوحشة بأمنة الناس ولينته فيجد للؤنس الذى طلبه فجأة وذلك أسر منه بعد الانتظار ( قوله فخرجت منه ) أى فخرجت حواء أى من ذلك الضلع وقوله أى بلاتألم مرتبط بقوله ثم استدل الخ لا انه تفسير لما قبله كما يفيد كلام بعضهم ( قوله مه ) أى اكفف يدك عنها ( قوله حتى تؤدى الخ ) لا يقال للمر لا بدأن يكون متمولا لأن الذى زوج حواء لآدم هو الولي وهو يمل ماشاء ( قوله ينظر الى شهوته ) أى عند اشكاله بنيات الاحية والتدى معا وبعدم نباتهما ويتساوى المخرجين في البول منهما فالشهوة والليل من جملة العلامات التى يزول بها اشكاله وهذا القول نقل عن مالك والشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه قال ويصدق في ذلك لأنه امر لا يعلم الا من جهته فلا نظر للهمة ( قوله أو حصل حيض ) لم يعطف حيض على الاحية بل ذكره عاملا لعدم صحة تسلط العامل الذى هو نيت عليه كذا قيل وفيه انه يصح (١) العطف ويقتصر في التابع مالا يقتصر في المتبوع اه شيخنا عدوى ( قوله أومنى ) أى أو خرج منى أى من فرج الرجال بصفة منى الرجل أو من فرج النساء بصفة منى المرأة ( قوله فلا اشكال ) أى فلا لبس فيه بل هو خنى غير مشكل وقول تت بل هو ذكر محقق أو أنى محقق أراد محكوم بذكوره وأنوته فلا ينافى وجود الفرجين وكل من له ذلك فهو خنى الا انه نارة يكون مشكلا ونارة غير مشكل وقوله فلا اشكال جواب ان باعتبار قوله بال الذى هو الشرط الأول وحذف جواب ماعده لدلالة هذا عليه أو باعتبار الشرط الاخير وحذف جواب ماعده لدلالته عليه أو باعتبار أحد المتوسطات وحذف جواب ما عده ثم ان لا في كلام الصنف نافية للجنس لان المسموع فتح لام لا إشكال فهم لئى أفراد الجنس على سبيل الاستقراق والخبر محذوف لظهوره أى لا اشكال في ذلك الخنى بل هو خنى غير مشكل محكوم (١) قوله وفيه أنه يصح الخ الحق عدم صحة العطف وقولهم يقتصر في التابع الخ ليس كليا أى قد يقتصر كما في جاء زيد وهند وجاءت هند وزيد وقد لانحو علقها تبنا وما وزججن الحواجب والعيونا إذ لا بد فيه من تضمين أو تهدير كما هو مشهور اه .

وليل ينظر لذلك وعليه فالمرأة لها من كل جانب ثمان عشرة ضلعا بكثير فتخرج على الأفصح والد كره من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبع عشرة ضلعا وقيل للمرأة من كل جانب سبع عشرة وللذكر من الايمن كذلك ومن الايسر ست عشرة ضلعا قيل وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأراد خلق حواء منه ألقى عليه النوم فنام ثم استل من جانبه الايسر ضلعا أقصر فخلق منه حواء بالمد فخرجت منه كما تخرج النخلة من النواة أى بلاتألم وروى انه لما استيقظ من نومه رآها مخبئة فأنجبهته فمديده اليها فقالت له الا لا شكك به يا آدم حتى تؤدى مهرها قيل وما مهرها قيل تصلى على محمد عشرين مرة وروى ثلاث مرات وقال بعضهم ينظر إلى شهوته فان مال إلى النساء فذكر وان مال إلى الرجال فأنى ( أو ) حصل منه ( حيض ) ولو مرة ( أو منى ) من أحد فرجه ( فلا إشكال )

بذكورته ان وجدت فيه علامة الذكورة أو محكوم بأنوثته ان وجد فيه علامتها ثم ان في قوله فلا إشكال براعة مقطع وهو أن يأتي التكلم في آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أبي العلاء المعري :

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله \* وهذا دعاء للبرية شامل

وبراعة المقطع تسمى عندهم بحسن الانتهاء والانتهاه مما يتأكد التأنق فيه عند البقاء لانه آخر ما يبعه السمع ويرسم في النفس فان كان مستلذا جبر ما قبله من التقصير كالطعام اللذيذ بعد الاطعمة التفتة وفيه أيضا تعريض بأنه لا إشكال ولا الباس في هذا الكتاب بحسب مظهره أو بحسب التفاؤل أو في المذهب بعد تأليفه وهذا المعنى لم يستعمل فيه اللفظ أى لفظ فلا إشكال لا على طريق الحقيقة ولا الجواز ولا السكينة لان المعنى المراد من قوله فلا إشكال أى في هذا الحثى بل هو حثى غير مشكل فهذا المعنى التعريضى إنما اخذ من عرض الكلام وليس للكلام دلالة عليه بالمطابقة ولا التضمن ولا الالتزام كما قرره شيخنا العدوى والدلالة المحصورة في هذه الثلاثة إنما هي الدلالة على القصد الاصلى للسوق لاجله الكلام كما أشار لتحقيقه العلامة السيد في حواشى الطول وجعل بعضهم قوله فلا إشكال تورية أى لا إشكال في كتابه والتورية اطلاق اللفظ الذى له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية لان لا إشكال قريب فى المعنى بعيد فى الحثى وجعله جوابا عن بال الذى ضميره عائد على الحثى قرينة خفية فصح أن يكون تورية وفيه ان هذا بعيد غاية البعد كما أن جعله من التوجيه وهو اللفظ المحتمل لاحد معنيين على السواء أى لا إشكال فى الحثى أو لا إشكال فى ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيد أيضا \* واعلم انه اذا تعارض البول من أحد المخرجين مع نبات اللحية أو مع ما بعده يحصل صور أربعة (١) ففى تلك الصور الاربعة يكون مشكلا واذا تعارضت الأكثرية مع ما بعدها يحصل خمس صور والحكم أنه فى تعارض الأكثرية مع الاسبقية قولان قال اللخمي ترجيح الاسبقية وقال ابن شاس ترجيح الأكثرية والظاهر ما للخمى واما فى الاربعة الباقية وهى تعارض الأكثرية مع النبات وما بعده فيقدم النبات وما بعده على الأكثرية واذا تعارضت الاسبقية مع الاربعة بعدها فترجح الاربعة التى بعدها عليها فى تلك الصور الاربعة واذا تعارض نبات اللحية مع ما بعده حصل ثلاث صور والحكم فيها أنه اذا تعارض نبات اللحية مع التبدى بأن نبتا معا فى آن واحد كان مشكلا ولا ترجيح لاحدهما وان تعارض نبات اللحية مع اللى من الفرج أو مع الحيض فهو مشكل فهما على ما استظهره عجب ولكن الظاهر أنه يقدم الحيض واللى من الفرج على نبات اللحية كما قال شيخنا واذا تعارض التبدى الذى يدل على الانوثة مع اللى من الذكر كان مشكلا كذا قيل وقد يقال للى أقوى فى الدلالة على الذكورة من دلالة اللدى الكثير على الانوثة والظاهر أنه لا تعارض ويرجح باللى من الذكر على نبات التبدى كما أنه لا تعارض بين نبات التبدى والحيض واذا تعارض اللى من الذكر والحيض كان مشكلا واعلم أن هذا كله اذا حدثت علامتان فى آن واحد واما ان حكم بانه ذكر لعلامة ظهرت فيه ثم ظهرت فيه علامة أخرى تدل على أنه أنثى أو بالعكس كأن يول من الذكر ثم يأتيه الحيض أو يول من الفرج ثم نبت له لحية فقال القبانى عن بعض من لم يميز الحكم لاجل العلامة الثانية وارتضاءه وقال عجب الذى ينبغى اعتباره الثانية إن كانت أقوى من الاولى كما اذا كانت الاولى كثرة البول أو سبقة والثانية الحمل

(١) قوله أربعة فيه أنها خمسة لان تعارض البول مع اللى تحته صورتان اهـ

لاتفاح الحال والحمد لله  
على كل حال والصلاة  
والسلام على أفضل صانع  
فى الأقوال والأفعال  
سيدنا محمد بن عبد الله بن  
عبد المطلب بديع الجلال وبيع  
الجلال وعلى آله وأصحابه  
وعلى سائر الشهداء والمجاهدين  
وعلى تابعيهم بإحسان  
إلى يوم الدين وعلى  
أشباخنا هذه الطالبيين  
والحمد لله رب العالمين

أوالحيض أو نبات الحية ثم لا يخفى أنه إن ولد من ظهره ~~أمره~~ واضح وإن ولد منهما معا فهو مشكل على ما اختاره بعضهم وهذا مقيد بما إذا كانت ولادتهما من ظهره وبطنه في آن واحد وإلا فالعمل بمائتة له بالتقدم ولا ميراث بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه لأنهم لم يجمعهم أب ولا أم وكذلك يمتنع النكاح بينهم لأن ما خلق من مائه بمنزلة ولده في النكاح وهل لا يمتنع أحدهما على الآخر نظراً لقولنا لأنهم لم يجمعهم أب ولا أم أو يمتنع انظر في ذلك ولو وطئ فرجه بذكره فولد له فهو مشكل وترثه أولاده بالأبوة والامومة وهو يرثهم وهم إخوة أشقاء قاله شيخنا العلامة العدوي رحمه الله ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وقد تم هذا التعليق في غرة ربيع الأول سنة تسع عشرة بعد للثنتين والألف من هجرة البعوث  
رحمة للعالمين ، عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاماً دائماً إلى يوم الدين

وقد تم هذا الفرح جما  
بعد عصر يوم الأربعاء  
الخامس والشرين من  
شهر رجب المحرم  
سنة سبع وتسعين ومائة  
وألف خلافة من الهجرة  
النبوية على صاحبها أفضل  
الصلاة وأزكى السلام

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله الذي قه في دينه الخيف من اصطفا من سلوك طرق السعادة • وشرح صدور العاملين لوجه  
 الكريم من جعلهم للخير فاده • وأوضح بهم مسالك الافاده • وهدى بهم إلى طريقه الأقوم •  
 وأضاء بهم حوالك ظلمات الليل المدهم • وأقنذبهم من الجهالة • وأزاح بهم غياهب الضلالة •  
 وصلاة وسلاماً على القائل « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » • سيدنا محمد وآله السادن  
 المهديين • وصحابته الثقات المرعدين • ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين • آمين  
 ﴿ وبعد ﴾ فقد تم طبع حاشية العلامة المحقق • الفهامة المدقق • سيدي الشيخ محمد هرة الدسوقي  
 على الشرح الكبير • للامام الولي العارف بربه سيدي أبي البركات الشيخ أحمد البردري •  
 على مختصر الامام الجليل • سيدي أبي الضياء خليل • في فروع الفقه على مذهب امام  
 الأئمة • ونبراس هذه الامة • الامام مالك بن أنس رضي الله عنهم وأرضاهم •  
 وجعل دار الخلد متقلبهم ومتوأم • مذيلة بتقريرات شاتحة لوحيد  
 دهره • وعحقق مذهب مالك في عصره • العلامة شيخ  
 المالكية سابقا للرحوم سيدنا الشيخ محمد عيش  
 المالكي نعمنا الله تعالى به وبعلومه وأسكنه  
 قراديس الجنان • إنه كريم حلیم  
 رءوف منان • وذلك بمطبعة  
 دار إحياء الكتب  
 العربية بمصر

## فهرست

( الجزء الرابع من حاشية الصلاة المسوق على الشرح الكبير للقطب المردير )

صفحة	صفحة
باب في الإجارة ٣١٣	باب في الإجارة ٢
باب في أحكام القذف ٣٢٤	فصل وكراء الدابة ٣٤
باب ذكر فيه أحكام السرقة ٣٣٢	فصل في كراء الحمام والدور ٤٣
باب في الخراطة ٣٤٨	باب في الجمالة ٦٠
باب ذكر فيه حد الشارب ٣٥٢	باب إحياء اللوات ٦٦
باب في الضيق ٣٥٩	باب صح وقف مملوك ٧٥
باب في التدبير ٣٨٠	باب الهبة بملك بلا عوض ٩٧
باب في الكتابة ٣٨٨	باب في القطة ١١٧
باب في أحكام أم الولد ٤٠٧	باب في القضاء ١٢٩
فصل في أحكام الولاء ٤١٥	باب في الشهادات ١٦٤
باب ذكر فيه أحكام الوصايا ٤٢٢	باب في الدماء ٢٣٧
باب في الفرائض ٤٥٦	باب ذكر فيه البنى ٢٩٨
	باب في الرقة وأحكامها ٣٠١

﴿ تمت ﴾